

الحمامة

مَجْلَدُ قَضَائِيَّةٍ شَهْرِيَّةٍ

تصدرها نقابة المحامين

—

فَوْقَ الْحَقِّ وَبَطْلَ مَا كَانَ نَوَاقِصُ مَمْلُوكٍ
"قَارِئُكُمْ"

بحوث محامي الجمهورية العربية المتحدة

المقدمة إلى

المؤتمر الثامن لاتحاد المحامين العرب

القدس - نوفمبر « تشرين الثاني » ١٩٦٥

سبتمبر

١٩٦٥

السنة السادسة والأربعون

العدد

١٧

فهرس

بحوث محامى الجمهورية العربية المتحدة

المقدمة إلى

المؤتمر الثامن لاتحاد المحامين العرب

صفحة	الموضوع
١	السوق العربية المشتركة بين السياسة والاقتصاد . للاستاذ محمد شبل زاهر المحامى وعضو مجلس نقابة المحامين ج .ع .م
١٩	المبادئ العامة فى الجرائم الاقتصادية للاستاذ على منصور المحامى
٣٥	المحاماة فى المجتمع . للاستاذ ماهر راغب حنا المحامى
٤٦	سيادة القانون للاستاذ الدكتور سعد واصف المحامى
٥٧	السوق العربية المشتركة للاستاذ حنانارز المحامى
٩٦	السوق العربية المشتركة كوسيلة لدهم الوحدة العربية للاستاذ عوض مجيب المحامى
٩٥	البتول فى خدمة القضايا العربية للاستاذ سعد هلام المحامى
١٠٢	القانون والسيادة للاستاذ سعد أبو السعود المحامى
١٢٠	حق العرب المشروع فى دفع العدوان الصهيونى للاستاذ فهمى ناشد المحامى

السوق العربية المشتركة بين السياسة والاقتصاد

للاستاذ محمد شبل زاهر المحامي

عضو مجلس نقابة المحامين ج . ع . م

لا جدال أن وحدة الحياة الاقتصادية ليست من العوامل الجوهرية الأصلية في تكوين القومية العربية . ولكنها على أية حال عامل مهم في تدعيمها ومساندتها . إذ الملاحظ إلتنا نحول دون وحدتنا الاقتصادية بأيدينا ، فيقف كل قطر عربي حجر عثرة أمام الاقطار الاخرى ، بدلا من معاوته ومساندته : فالقيود التجارية بين الدول العربية لا تقل بحال عن القيود القائمة بين الدول التي لاتجمعها قومية واحدة وسوء توزيع الثروة بين البلاد الغربية وسوء استغلال هذه الثروات الطبيعية في الوطن العربي ، يؤدي حتما ولزاما إلى تأخرها جميعا من الناحية الاقتصادية ، إذ الثابت أن رأس المال العربي يضيع في كثير من البلاد في وجوه بعيدة عن العمل لرفع مستوى أبنائها فتلاحظ مثلا أن البلاد التي لا يوجد بها بترول ولكن لديها امكانيات أخرى للاستغلال ، ينقصها المال الذي تستغل بها ثرواتها الطبيعية ، والبلاد الزاخرة بالبترول توافر لها المال ولكنها لم تستخدمه في المشروعات النافعة للبلاد . فالصناعة في البلاد العربية لاتزال في طور الطفولة ، وإن كان هناك طفرة تقدمية في مجال الصناعة تهدف تطبيق الاكتفاء الذاتي في هذا المجال في بعض الدول العربية كالجمهورية العربية المتحدة . أما الانتاج الزراعي فما زال متأخرا بعرقلة عوامل بيئية أولية منها الاطراد في كثافة السكان مع الاتساع المحدود في رقعة الأرض الزراعية . هذا كله بالإضافة إلى أن السياسة التجارية بين الدول العربية يجب أن تسير على أساس تحقيق النفع العام للبلاد ، فلا تترك النشاط الفردي دون قيود ؛ لأن هذا النشاط يستهدف دائما تحقيق مصالح خاصة على حساب المصلحة العامة ، فما لاشك فيه أن ثروتنا العامة في البلاد العربية لاتزال مستغلة استغلالا جزئيا ، كما أننا لم نكشف النقاب عن بعض الثروات المعدنية في الأرض : فالبتروول مثلا لم نكشف وجوده إلا منذ عهد قريب ، وقد استولى على امتيازاته الاجانب بشروط مجحفة ، ودفع الاستعمار إلى التغفل في بعض الدول العربية والسيطرة على أجهزتها الادارية والتجارية ، مما أدى إلى تفتيت أجزاء الوطن العربي وتقسيمه سياسيا واقتصاديا للعمل على تأخير نموه وعرقلة تطوره ، مستغلا ثروات هذه الدول لمصلحته بعد أن حرمها على أهلها ولعل أبرز صورة للاقتصاد العربي في الماضي تبعيته للاقتصاد الاجنبي ، فهو اقتصاد تابع غير مستقل ، استعماري ، يدعمه احتلال عسكري في بعض الدول أو نصف استعماري ، تستغله الشركات والاحتكارات الاجنبية في بلاد أخرى كما أن هناك مقومات

أخرى لهذا الاتصال تميزه : هي ارتباطه بالأسواق الخارجية واعتماده أولاً على الزراعة ثم بعد ذلك على الصناعة المرحلية ومن المؤلف أن دخل الزراعة يعتبر ضئيلاً إذا ما قيس بدخل الصناعة لذا فقد أصبح الاقتصاد العربى حساساً متأرجحاً في أغلب البلاد العربية لأن الزراعة تعتمد على وهي غير مضمونه دائماً . كما أن تركيز جهود هذه البلاد على الزراعة يؤدي إلى بطالة مقنعة ، لأن اتساع الأرض المزروعة كما سلف البيان لا يطرده مع كثافة السكان . كل هذه العوامل لاشك جعلت اقتصادنا متخلفاً غير مستقر .

هذا هو حال الاقتصاد العربى كما نراه ، متخلف وفي حاجة إلى المال لكي ينمو الانتاج ويتطور فكل تنمية اقتصادية لا بد لها من توافر المال ، وهذا المال لا يتعذر جمعه إذا عمدت الدولة إلى سياسة التعبئة والتخطيط . والواقع أن تمويل المشروعات الانتاجية قد يتحقق من الخارج عن طريق القروض وفوائدها بعد دخولها معترك الانتاج كما يتحقق أيضاً التمويل من الداخل عن طريق الادخار الاهلى وتشجيع استثمار المدخرات في المشروعات مع ضمان الحد الأدنى من الربح له . ولاشك أن الإقدام على خطة التنمية الاقتصادية في بلاد ما يتطلب من أبناء هذا البلد التزام التقشف ومجانبة الترف خلال بضع سنوات ، ينعم بعدها بالرفاهية والرخاء كأثر للنماء الاقتصادي

ضرورة قيام وحدة اقتصادية في الوطن العربى

من خلال هذه اللمحات السياسية والاقتصادية نجد أن الوطن العربى يكون وحدة جغرافية متكاملة بغلاته الزراعية والحيوانية والمعدنية ومختلف وجود النشاط الحيوى فيها ، فليس هناك ما يمنع العرب من تكوين الوحدة الاقتصادية التامة بين مختلف أجزاء الوطن العربى الكبير ، ولعل تأخير قيام تلك الوحدة كان يرجع إلى القيود التي فرضتها سياسة الفرقة والعزلة بين البلاد العربية ، وسياسة الارتباط بالأسواق الخارجية ، وسياسة الاستعمار والرجعية المشايعة له . ومن أهم دعائم تحقيق الوحدة الاقتصادية وحدة النقد ، ووحدة التشريعات الاقتصادية ، ووحدة الجمارك ووحدة النقل والإقامة ، فإن هذه الدعائم جميعها تؤدي بالاقتصاد العربى إلى الازدهار والنهوض وتعمل على وضع تخطيط شامل للمنطقة ؛ ورسم سياسة مؤاخذها العمل على تكافل وتعاون البلاد العربية في ميدان النشاط الاقتصادى ، وحدوث اكتفاء ذاتى في الوطن العربى ، لأن ثرواته الطبيعية كثيرة واقتصاديات أجزائه تكمل بعضها البعض . . . فلا غرو في أن قيام وحدة اقتصادية في الوطن العربى تكون بلا شك من العوامل في تدعيم القومية العربية وتقويتها ، ولكن حل المشاكل الاقتصادية في وطننا لا يكون إلا بالرجوع إلى الوحدة العربية ، لأن وحدة الأمة تؤدي حتماً إلى وحدة المصالح الاقتصادية فيها وخضوع الأمة لدولة واحدة يؤدي لزماما إلى توحيد نظامها وقوانينها وإدارتها ومصادر الثروة الطبيعية فيها ، وتنظيم استغلالها بحيث تعود بأعظم النفع على أبناء الوطن .

المراحل التاريخية لإنشاء الأسرة الاقتصادية العربية

جدير بالذكر أن فكرة إنشاء أسرة اقتصادية عربية تضم العالم العربي ليست جديدة وأول من نادى بهام رداد الحركة التحررية العربية الذين ناضلوا للتخلص من الحكم العثماني عام ١٩١٤ و لكنه ما أن تقلص الحكم العثماني حتى عمدت الدول الاستعمارية إلى تجزئة العالم العربي إلى دويلات نصف مستقلة وحالات دون اجتماع العالم العربي في وحدة متماسكة وب نهاية الحرب العالمية الثانية تمكنت أغلب البلدان العربية من تحقيق استقلالها الكامل ، وكان من الطبيعي أن تسعى لتدعيم استقلالها وسياستها بالتعاون الوثيق . فيما بينها في المجالات السياسية والاقتصادية ، وتحقيقاً لهذا التعاون ولدت جامعة الدول العربية سنة ١٩٤٥ التي ضمت إذ ذاك مصر وسوريا ولبنان والعراق والسعودية واليمن والأردن ، وقد أقرت جامعة الدول العربية بسيادة الأعضاء السبعة في جميع المجالات ، ودعت إلى قيام تعاون اقتصادي وسياسي بين هذه الدول لكي تشكل جبهة واحد تجاه العالم الخارجي ولم تدع الجامعة إلى إنشاء أسرة اقتصادية عربية موحدة لأنها كانت تعمل على تهيئة الرأي العام وتوجيهه إلى تحقيق الأسرة العربية الموحدة في المستقبل ، ثم جرت بعد ذلك أبحاث كثيرة في عام ١٩٥٠ حول ضرورة إنشاء منطقة تجارية حرة في العالم العربي ، ولكن باستثناء اتفاقية التجارة والترانزيت المعقودة سنة ١٩٥٣ بين عدد من البلدان العربية . والتي تتمتع بموجبها المنتجات الزراعية والصناعية العربية بتعريفات جمركية تفصيلية لم تبذلها الدول العربية جهوداً مشمرة نحو تحقيق وحدة اقتصادية عربية حتى عام ١٩٥٧ ، عندما دفعت الاعتبارات والأهداف السياسية والاقتصادية أغلب الدول العربية إلى التفكير في عقد اتفاقية للوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية ، فوافق المجلس الاقتصادي المنبثق من جامعة الدول العربية في دور انعقاده العادي الرابع على قراره رقم ٨٥ الصادر بتاريخ ٣ من يونيو سنة ١٩٥٧ بمثلها في المملكة الأردنية الهاشمية — جمهورية السودان — الجمهورية السورية — المملكة العراقية — المملكة العربية السعودية — الجمهورية اللبنانية — المملكة الليبية المتحدة — المملكة المتوكلية اليمنية — جمهورية مصر .

وقد ورد في مقدمة الاتفاقية الديباجة التالية :

« رغبة من هذه الحكومات في تنظيم العلاقات الاقتصادية بين دول الجامعة العربية وتوليدها على أسس ثلاث العلاقات الطبيعية والتاريخية القائمة بينها ، وتحقيق أفضل الشروط لازدهار اقتصادها ولتنمية ثروتها ولتأمين رفاهية بلادها ، فقد اتفقت على قيام وحدة كاملة بينها واتفقت على تحقيقها بصورة تدريجية ومن السرعة التي تضمن انتقال بلادها من الوضع المقبل بدون الإضرار بمصالحها الأساسية .

وقد حددت الاتفاقية في موادها العشرين الأهداف والوسائل لتحقيق هذه الوحدة الاقتصادية بصورة كاملة وعلى قدم المساواة بين الدول الأعضاء ورعاياها، من بينها: حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال - حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية - حرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط والاقتصاد - حرية النقل والتراخيص واستعمال وسائل النقل والموانئ والمطارات المدنية - حقوق التملك والإرث.

وقد نصت الاتفاقية على الوسائل اللازمة لتحقيق هذه الوحدة ولتصتها فيما يلي:

١ - جعل بلادها منطقة جمركية واحدة تخضع لإدارة موحدة وتوحيد التعريف والنشر واللائحة الجمركية المطبقة في كل منها.

٢ - توحيد سياسة الاستيراد والتصدير والأنظمة المتعلقة بها.

٣ - توحيد أنظمة النقل والتراخيص.

٤ - عقد الاتفاقات التجارية واتفاقات المدفوعات مع البلدان الأخرى بصورة مشتركة.

٥ - تنسيق السياسة المتعلقة بالزراعة والصناعة والتجارة الداخلية وتوحيد التشريع الاقتصادي بشكل يكفل لمن يعمل من رعايا البلاد المتعاقدة في الزراعة والصناعة والمهن شروطاً متكافئة.

٦ - تنسيق تشريع العمل والضمان الاجتماعي.

٧ - (أ) تنسيق تشريع الضرائب والرسوم الحكومية والبلدية وسائر الضرائب والرسوم الأخرى المتعلقة بالزراعة والصناعة والتجارة والعقارات وتوظيف رؤوس الأموال بما يكفل مبدأ تكافؤ الفرص.

(ب) تلافى ازدواج الضرائب والرسوم على المسكفين من رعايا الدول المتعاقدة.

٨ - تنسيق السياسات النقدية والمالية والأنظمة المتعلقة بها في بلدان الأطراف المتعاقدة تمهيداً لتوحيد النقد بها.

٩ - توحيد أساليب التصنيف والتبويب والإحصائية.

١٠ - اتخاذ أي إجراءات أخرى تلزم لتحقيق الأهداف المهنية في المادتين الأولى والثانية على أنه يمكن التجاوز عن مبدأ التوحيد في حالات وأقطار خاصة بموافقة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية الذي يحدد مهامه وصلاحياته وفقاً لحكام هذه الاتفاقية بمعاونة اللجان الاقتصادية والإدارية والفنية والمالية المنصوص عليها.

وقد وافقت بعض الدول الأخرى على الانضمام إلى هذه الاتفاقية كدولة الكويت والمملكة المغربية.

ولا شك أن هذه الاتفاقية ظلت أملا يراود أبناء الوطن العربي ردحا طويلا من الزمن إلى أن تحققت في صورتها الأولى ثم تلى ذلك شعور الدول الأعضاء بضرورة تدعيم هذه الوحدة الاقتصادية على أسس سليمة من التنمية الاقتصادية المتناسقة المستمرة تتفق والصلوات الطبيعية والتاريخية القائمة بين تلك الدول وتحقق أيضا الرغبة في التكامل الاقتصادي وتوحيد الجهود لتنمية الثروات ورفع مستوى المعيشة وتحسين ظروف العمل واجتذاب رؤوس الاموال العربية والأجنبية وحماية الاقتصاد العربي من الخطر الصهيوني والاحتكارات الأجنبية . لذا فقد قرر مجلس الوحدة الاقتصادية في دور انعقاده العاды الثاني في القاهرة من ٨ إلى ١٣ من أغسطس سنة ١٩٦٤ تحقيق هذا الأمل بإنشاء السوق العربية المشتركة التي تهدف إلى تحقيق الأسس التالية :

- ١ — حرية إنتقال الأشخاص ورؤوس الأموال .
- ٢ — حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية .
- ٣ — حرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي .
- ٤ — حرية النقل والنزابت وإستعمال وسائل النقل والمرافق والمطارات المدنية وذلك وفقا للأحكام التالية .

الفصل الأول — تعاريف وإصطلاحات

المادة الأولى : يقصد بالتعاريف التالية لبننا وردت ما يلي :

- ١ — الأطراف المتعاقدة : هي الدول الأعضاء في مجلس الوحدة الاقتصادية العربية .
 - ٢ — القيود : هي القيود الإدارية التي تطبقها أية دولة من الدول الأطراف المتعاقدة على مستورداتها وصادراتها بما في ذلك منع الاستيراد والتصدير أو تقيدها بمخصص معينة وفرض الإجازات وما إلى ذلك من القيود على المبادلات التجارية .
 - ٣ — الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى : الرسوم الجمركية هي تلك التي يتضمنها جدول التعريفات الجمركية . أما الرسوم الأخرى فهي الرسوم والضرائب كافة التي تفرض على البضائع المستوردة ومنها تعددت تسميتها . ولا تعتبر رسوما أو ضرائب بهذا المعنى :
- (أ) ما يفرض من رسوم أو ضرائب أو أجور مقابل خدمات .
- (ب) ما يفرض من رسوم أو ضرائب على المنتجات أو على موادها الأولية المستوردة من الدول الأطراف المتعاقدة عند خضوع ما يماثلها من منتجاتها المحلية أو موادها الأولية إلى مثل هذه الرسوم والضرائب .

٤ — المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية : يقصد بالمنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية تلك التي يكون منشؤها إحدى الدول الأطراف المتعاقدة والمستوردة بمحالتها الطبيعية .

هـ — المنتجات الصناعية : هي المنتجات المصنوعة في أية دولة من الدول الأطراف المتعاقدة ، والتي لا تقل كلفة الإنتاج المحلية الداخلة في الصنع عن ٤٠ ٪ من كلفة الإنتاج الكلية .

وتعتبر جزءاً من كلفة الإنتاج المحلية المواد المستوردة التي منشؤها أحد الأطراف المتعاقدة ، عندما تدخل في صناعة محلية .

الفصل الثاني — المبادئ العامة

المادة الثانية : تطلق حرية تبادل المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية والمنتجات الصناعية بين الدول الأطراف المتعاقدة . وذلك طبقاً للأسس والأوضاع المنصوص عليها في المواد التالية .

المادة الثالثة : تثبت القيود المطبقة حالياً في كل من الدول الأطراف المتعاقدة ، وكذلك مختلف الرسوم والضرائب عند الاستيراد والتصدير ، بحيث لا يجوز لاية دولة منها فرض رسم أو ضريبة أو قيد جديد أو زيادة الرسوم والضرائب والقيود المفروضة على تبادل المنتجات الزراعية أو الحيوانية أو الثروات الطبيعية أو المنتجات الصناعية بين هذه الدول .

المادة الرابعة : تطبق حكومات الأطراف المتعاقدة بينها مبدأ الدولة الأكثر رعاية فيما يتعلق بمبادلاتها التجارية مع الدول غير الأعضاء في إتفاقية الوحدة الاقتصادية على أن لا يسرى ما جاء في هذه المادة على الإتفاقيات القائمة .

المادة الخامسة : لا يجوز لحكومات الدول الأطراف المتعاقدة فرض رسوم أو ضرائب داخلية على المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية والمنتجات المفروضة على المنتجات المحلية المماثلة أو على موادها الأولية .

المادة السادسة : لا تخضع المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية والمنتجات الصناعية المتبادلة بين الدول الأطراف المتعاقدة إلى رسم تصدير جمركي .

المادة السابعة :

١ — لا يجوز إعادة تصدير المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية والمنتجات الصناعية المتبادلة بين الدول الأطراف المتعاقدة إلى خارج السوق ، إلا بعد الحصول على موافقة الدولة

المصدرة ، مالم يكن قد أجريت عليها عمليات تحويل صناعية تكسبها صفة المنتجات الصناعية المحلية في الدولة المستوردة .

٢ - لا يجوز إعادة تصدير المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية والمنتجات الصناعية الوطنية المتبادلة بين دول السوق إلى أى دولة طرف فيه ، إذا كان سبق للدولة المصدرة أن منحت دعماً لتلك المنتجات وكان هناك إنتاج محلي مماثل في البلد المعاد التصدير إليه .

المادة الثامنة : منح الدعم : لا يجوز لأية دولة من الدول الأطراف المتعاقدة منح الدعم (أى دعم) مهما كان نوعه لصادراتها من المنتجات الوطنية إلى الأطراف الأخرى المتعاقدة عندما يكون هناك إنتاج محلي في البلد المستورد للساعة التي منح الدعم لها .

المادة التاسعة : لا يجوز أن تحول الامتيازات أو الاحتكارات النافذة في دول الأطراف المتعاقدة دون تطبيق أحكام السوق العربية المشتركة .

المادة العاشرة : تبادل المنتجات الزراعية .

الفصل الثالث — تبادل المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية

إلى أن توضع جداول خاصة بالسوق العربية المشتركة من قبل لجنة فنية يؤلفها مجلس الوحدة الاقتصادية تشمل على تفصيل أوسع ، تطبيق الأحكام التالية :

١ - تعفى المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية الواردة في الجدول (١) الملحق باتفاقية تسهيل التبادل التجارى وتنظيم تجارة الترانزيت بين دول الجامعة العربية وتعديلاتها الثلاثة الأولى والتي مفضوها أحد الدول الأطراف المتعاقدة عند تبادلها فيما بينها من الرسوم الجمركية والرسوم الضرائب الأخرى .

٢ - أما المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية غير الواردة بالجدول المذكور ، فيسرى عليها تخفيض تدريجى بمعدل ٢٠٪ سنوياً من جميع الرسوم والضرائب ابتداء من أول عام ١٩٦٥ .

٣ - تعمل كل دولة من الأطراف المتعاقدة على تحرير هذه المنتجات من القيود على مراحل سنوية خمس تبدأ من أول عام ١٩٦٥ وبواقع ٢٠٪ من هذه المنتجات .

الفصل الرابع — تبادل المنتجات الصناعية

المادة الحادية عشرة : إلى أن توضع جداول خاصة بالسوق العربية المشتركة من قبل لجنة فنية يؤلفها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، تشمل على تفصيل أوسع ، تطبيق الأحكام التالية :

١ — تخفيض الرسوم الجمركية وكافة الرسوم الأخرى على المنتجات الصناعية التي يكون منشؤها أحد الدول الأطراف المتعاقدة بواقع ١٠ ٪ سنوياً تبدأ من أول عام ١٩٦٥ .

وأما بالنسبة للمنتجات الصناعية المدرجة في الجدول (ب) الملاحق باتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت وتعديلاتها الثلاثة الأولى والتي تتمتع حالياً بتخفيض قدره ٢٥ ٪ من الرسوم الجمركية وكذلك المنتجات الصناعية المدرجة في الجدول (ج) والتي تتمتع حالياً بتخفيض قدره ٥٠ ٪ من الرسوم الجمركية فإن نسب التخفيض تسرى عليها وفقاً للجدول التالي :

نسب التخفيض لكل من الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى وكافة على المنتجات الصناعية المدرجون في الجدول (ب)	نسب التخفيض لكل من الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى وكافة على المنتجات المدرجة في الجدول (ج)	تاريخ التخفيض
٣٥ ٪	٦٠ ٪	١٩٦٥/١/١
٤٥ ٪	٧٠ ٪	١٩٦٦/١/١
٥٥ ٪	٨٠ ٪	١٩٦٧/١/١
٦٥ ٪	٩٠ ٪	١٩٦٨/١/١
٧٥ ٪	١٠٠ ٪	١٩٦٩/١/١
٨٥ ٪		١٩٧٠/١/١
٩٥ ٪		١٩٧١/١/١
١٠٠ ٪		١٩٧١/١/١

٢ — تعمل الدول الأطراف المتعاقدة على إعفاء هذه المنتجات الصناعية المتبادلة فيما بينها من القيود وذلك على مراحل سنوية عشر تبدأ من أول عام ١٩٦٥ بواقع ١٠ ٪ من هذه المنتجات .

الفصل الخامس — أحكام مشتركة

المادة الثانية عشرة :

تقوم كل دولة من الدول الأطراف المتعاقدة ، قبل شهرين من بدء كل مرحلة من المراحل السنوية للسوق العربية المشتركة ، بإيداع مجلس الوحدة الاقتصادية :

١ - قائمة بالمنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية التي ستحررها فعلياً خلال المرحلة القادمة من القيود ، والتي تمثل نسبة الـ ٢٠ ٪ من هذه المنتجات .

٢ - قائمة بالمنتجات الصناعية التي ستحررها فعلياً خلال المرحلة القادمة من القيود والتي تمثل نسبة الـ ١٠ ٪ من هذه المنتجات .

المادة الثالثة عشرة : تقوم كل دولة من الدول الأطراف المتعاقدة خلال مدة لا تتجاوز الأول من تشرين ثان (نوفمبر) ١٩٦٤ بإيداع مجلس الوحدة الاقتصادية القوائم التالية :

١ - قائمة حصر بالقيود التي تطبقها على استيراد أو تصدير :

— المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية .

— المنتجات الصناعية .

٢ - قائمة حصرية بالرسوم الجمركية ، والرسوم ، والضرائب الأخرى التي تطبقها على الاستيراد أو التصدير .

٣ - قائمة حصرية بالرسوم التي تستوفيها مقابل خدمات .

٤ - قائمة حصرية بالمنتجات الوطنية التي تتمتع بدعم أيا كان نوعه ومقدار هذا النوع ، وإبلاغ مجلس الوحدة الاقتصادية عن كل تغيير يطرأ على هذه القائمة .

المادة الرابعة عشرة : يحق لكل دولة من الأطراف المتعاقدة التقدم إلى مجلس الوحدة الاقتصادية بطلب استثناء بعض المنتجات من إعفائها أو من التخفيض المطبق عليها في الرسوم والضرائب والتحرر من القيود لأسباب جدية مبررة . لمجلس الوحدة الاقتصادية أن يقر هذا الاستثناء وأن يحدد مفعوله لفترة زمنية معينة لا تتجاوز مراحل التدرج .

المادة الخامسة عشرة : شهادة المنشأ : يجب أن تصحب كل بضاعة تتمتع بالإعفاء أو بالتفضيل الجمركي بشهادة منشأ صادرة من جهة حكومية مختصة ، وفيما يتعلق بالمنتجات الصناعية تكون شهادة المنشأ طبقاً للنموذج الآتي :

(أشهد أن هذه السلع المدونة هنا هي من منشأ وأن كلفة

الإنتاج المحلية بما في ذلك المواد العربية التي منشؤها إحدى الدول الأطراف في السرق العربية المشتركة ٤٠٪ على الأقل من كلفة الإنتاج الكلية) .

ولدوائر الجمارك في كل من الدول الأطراف المتعاقدة اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالتحقق من مطابقة البضاعة لشهادة المنشأ .

الفصل السادس - تسوية المعاملات الجارية بين الدول الأطراف المتعاقدة

المادة السادسة عشرة : إلى أن يتم إنشاء اتحاد مدفوعات عربي وصندوق نقد عربي للأطراف المتعاقدة ، بحيث تصبح عملاتها قابلة للتحويل فيما بينها طبق الأحكام التالية :

١ - تتم تسوية المدفوعات المتعلقة بقيمة السلع والخدمات المتبادلة بين الأطراف المتعاقدة ، وفقاً لاتفاقات الدفع الثنائية المعمول بها بين كل من هذه الدول .

٢ - في حالة عدم وجود اتفاق ثنائي بين دولتين من الأطراف المتعاقدة تتم تسوية المدفوعات المذكورة في الفقرة الأولى أعلاه بدولار الولايات المتحدة الأمريكية أو بالجنيه الاسترليني أو بأية عملة قابلة للتحويل مقبولة لدى الطرفين ، وفي هذه الحالة تعتمد كل من الدولتين بالسماح بتحويل جميع المبالغ المستحقة للبلد المصدر دون أدنى تأخير .

الفصل السابع - أحكام تنفيذية

المادة السابعة عشرة : وطبقاً لأحكام المادة الثانية عشرة من اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية ؛ تقوم الأطراف المتعاقدة بتنفيذ الأحكام الواردة في هذا القرار وفقاً للأصول الدستورية المرعية لدى كل منها .

صدر في القاهرة في يوم الخميس الخامس من ربيع الثاني ١٣٨٤ هـ الموافق الثالث عشر من أغسطس (آب) سنة ١٩٦٤ م من دور الانعقاد العادي الثاني لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية

(ق ١٧ / ٢٥ / ج ٦ - ١٣ / ٨ / ١٩٦٤)

* * *

التنسيق الصناعي والتكامل الاقتصادي :

اطاع المجلس علي المذكرة المقدمة من وفد الجمهورية العربية السورية حول موضوع التنسيق

الصناع والتكامل الاقتصادي بين دول السوق العربية المشتركة ، وقرر إحالة هذا الموضوع إلى لجنة التنسيق الصناعي وتنمية الثروة المعدنية المتفرعة عن اللجنة الاقتصادية لدراسته ، على أن تبدأ اجتماعاتها خلال شهر أكتوبر (تشرين أول) وعلى أن تنتهي من دراستها لهذا الموضوع في موعد لا يتجاوز الأسبوع الأول من شهر أبريل (نيسان) ١٩٦٤ ليتسنى عرض تقرير اللجنة على المجلس في دورة أبريل (نيسان) سنة ١٩٦٥ .

(ق ١٨ / ٥ د / ٢ ج - ٦ - ١٣ / ٨ / ١٩٦٤)

توحيد التشريعات والأنظمة والرسوم الجمركية :

قرر المجلس إحالة الموضوعين التاليين إلى اللجنة الجمركية لدراستهما :

- ١ - توحيد التشريعات والأنظمة الجمركية خلال خمس سنوات تبدأ من أول عام ١٩٦٥ .
- ٢ - توحيد الرسوم الجمركية وغيرها من الرسوم للدول الأطراف المتعاقدة تجاه الدول الأخرى على مراحل تدريجية خلال خمس سنوات تبدأ من أول عام ١٩٧٠ ، ويجرى التوحيد وفقا للخطوات التي يرسمها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في هذا الشأن .

(ق ١٩ / ٥ د / ٢ ج - ٦ - ١٣ / ٨ / ١٩٦٤)

الرسوم الجمركية على الأذخنة :

اطلع المجلس على المذكرة المقدمة من وفد الجمهورية العربية المتحدة حول موضوع الرسوم والضرائب الجمركية التي تحصل على الأذخنة المستوردة ومشتقاتها ، وقرر المجلس أن للتبغ وضما خاصا ، ولذلك يربأ تطبيق أحكام السوق العربية المشتركة عليه إلى أجل غير مسمى ، على ألا يخل ذلك بحق أى من الدول الأطراف المتعاقدة في الاتفاق فيما بينهما على تطبيق أحكام السوق العربية المشتركة على الأذخنة .

(ق ٢٠ / ٥ د / ٢ ج - ٦ - ١٣ / ٨ / ١٩٦٤)

تبادل المنتجات الوطنية بين الأطراف المتعاقدة :

أحاط المجلس بعلمه باقتراح وفد الجمهورية العربية السورية حول اعتبار تبادل المنتجات الزراعية والحيرانية والثروات الطبيعية والمنتجات الصناعية بين دول السوق العربية المشتركة والتي يجرى تحريرها من القيود خلال مراحل السوق العربية المشتركة تجارة داخلية ، أى بمعنى أن انتقال هذه المنتجات بين دول السوق يعتبر بمثابة انتقالها بين مدينة وأخرى في أية دولة من دول السوق وقرر

إحالة هذا الموضوع إلى لجنة تخطيط وتنسيق التجارة المتفرعة عن اللجنة الاقتصادية الدائمة ،
لدراسته ورفع تقرير عنه إلى المجلس في دورة قادمة .

(ق ٢١ د ٢ ج ٦ - ١٣ / ٨ / ١٩٦٤)

سياسة السوق العربية المشتركة تجاه التكتلات الاقتصادية :

قرر المجلس تأجيل دراسة تعيين الأسس الواضحة لسياسة السوق العربية المشتركة تجاه السوق
الأوروبية المشتركة والتكتلات الاقتصادية الأخرى ، وتأمين مبدأ المساواة الجماعية معها إلى
دورة قادمة .

(ق ٢٢ د ٢ ج ٦ - ١٣ / ٨ / ١٩٦٤)

تصدير وإعادة تصدير البضائع الأجنبية بين الدول الأطراف المتعاقدة

إلى أن توحيد التشريعات والنظم المالية والجمركية بحيث تصبح دول السوق العربية المشتركة
محاطة بمجدار جمركي واحد ، يوصي المجلس حكومات الدول والأطراف بمنع تصدير البضائع الأجنبية
أو مرورها عبر بلادها إلى دولة من الدول الأطراف المتعاقدة ، ما لم تأخذ الضمانات اللازمة
بوصولها إلى مقصدها في الأطراف الأخرى ، وتحرر هذه الضمانات عند تقديم شهادة بوصولها
واستكمال المعاملات الجمركية عنها .

(ق ٢٣ د ٢ ج ٦ - ١٣ / ٨ / ١٩٦٤)

يوصي المجلس الأطراف المتعاقدة بالموافقة لدولة الكويت على إعادة تصدير المنتجات الزراعية
والحيوانية والصناعية والثروات الطبيعية المستوردة من الأطراف الأخرى إلى خارج السوق بشرط -

١ - ألا تقل أسعارها عن أسعار الدولة المنتجة .

٢ - أن تقدم دولة الكويت قائمة بالمنتجات التي أعادت تصديرها إلى بلاد المنشأ .

(ق ٢٤ د ٢ ج ٦ - ١٣ / ٨ / ١٩٦٤)

اطلع المجلس على مذكرة وفد المملكة الأردنية الهاشمية التي أوضحت أن الأردن وضعا
خاصا بشكل أساسي في وارداته المحلية على الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى المتأتية عن الاستيراد
وضرورة التعويض عن أي عجز في حصيللة الرسوم نتيجة لتطبيقه لأحكام السوق العربية المشتركة ،
ويوصي المجلس الدول الأطراف بإعارة هذا الموضوع الاهتمام الكافي لكي لا يسبب قيام
السوق العربية المشتركة أية أضرار لأي طرف من الأطراف المتعاقدة .

(ق ٢٥ د ٢ ج ٦ - ١٣ / ٨ / ١٩٦٤)

يوصى المجلس الأطراف المتعاقدة بالمبادرة إلى تقديم قوائم بالسلع والمنتجات المراد استثنائها من التخفيضات الجمركية ومن التحرير من القيود إلى المجلس للنظر فيها في دورته القادمة (أكتوبر سنة ١٩٦٤) .

(ق ٢٦/٢٥ - ١٣/٨/١٩٦٤)

* * *

ولاشك أن في كل هذه الأهداف التي تحقّقها إنشاء السوق العربية المشتركة ، ما يدعم وحدة الدول العربية ويعمل على تحقيق التقدم الاجتماعي والازدهار الاقتصادي للدول الأطراف المتعاقدة ويجعلها تقف جبهة واحدة ضد أي شكل آخر يحدد معالم سياستها الاقتصادية تجاه السوق الأوروبية المشتركة والتكتلات الاقتصادية الأخرى والعمل لإنشاء السوق العربية المشتركة كان أمراً ضرورياً يقتضيه وجود السوق الأوروبية المشتركة ومحاولة إسرائيل الانضمام إلى هذه السوق بقصد ربط اقتصادها المندهور بإمكانات السوق الأوروبية المزدهرة والحصول على أكبر كسب اقتصادي أو سياسي يمكن أن تحقّقه نتيجة ارتباطها بالدول أعضاء السوق . وما من شك أنه يقتضي الأمر في مجال هذا البحث أن نلقي الضوء على معاهدة السوق الأوروبية المشتركة في لمحّة وجيزة وأثرها المباشر على اقتصاديات الدول العربية وإسرائيل بصفة خاصة . وجدير بالذكر أن السوق الأوروبية المشتركة تعتبر من أهم النتائج التي ترتبت على حركات الوحدة الأوروبية وهي ترمي إلى تقوية الروابط الاقتصادية بين الدول السبع الأعضاء وهي : (ألمانيا وفرنسا وبلجيكا وهولندا وإيطاليا ولوكسمبرج) وتعتبر خطوة هامة نحو تحقيق الوحدة السياسية بين جماعة هامة من دول غرب أوروبا .

وقد تقدم بمشروع معاهدة السوق الأوروبية المشتركة سبّاك وزير خارجية بلجيكا في مؤتمر وزراء خارجية ألمانيا الغربية وإيطاليا وفرنسا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبرج الذي عقد في مسينا في يونيو سنة ١٩٥٥ ، وتم التوقيع على المعاهدة في روما يوم ٢٥ في مارس سنة ١٩٥٧ ، ثم صدقت عليها برلمانات الدول الأعضاء ، ودخلت المعاهدة في دور التنفيذ اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٥٧ .

والغرض من المعاهدة إلغاء الحواجز الجمركية بين الدول السبع ، وتوحيد التعريفات الجمركية التي تفرضها هذه الدولة بالنسبة لباقي دول العالم ، وتوحيد العملة ، وخلق سوق مشتركة ، والسماح بحرية انتقال رأس المال والقوى العاملة والبضائع ، وتنسيق الإنتاج في الدول الأعضاء وحسن استغلالها لمستعمراتها عن طريق تعاونها معاً في استغلالها مرار المستعمرات وإدخال مستعمرات الدول الأعضاء والأقاليم التابعة لها في السوق المشتركة ،

ولقد نصت المعاهدة على أن يتم تنفيذ مشروع السوق الأوروبية المشتركة تدريجياً وفي خلال فترة انتقال حددت بإثني عشر عاماً . ويجوز مد فترة الانتقال إلى ١٥ أو ١٧ عاماً .

وأنشئت هيئات جديدة أعلى من حكومات الدول الأعضاء ومن السلطة العليا للفهم والصلب لإدارة السوق المشتركة . وهذه الهيئات هي :

(أ) الجمعية العمومية : وتتكون من ممثلين تختارهم برلمانات الدول الأعضاء ، واختصاصها استشاري .

(ب) مجلس الوزراء : وهو السلطة التنفيذية للمعاهدة ويتكون من ممثل لكل دولة . وتختلف طريقة التصويت في المجلس ، ففي بعض المسائل يشترط الإجماع ، وفي البعض الآخر تكفي الأغلبية المطلقة أو أغلبية خاصة .

(ج) اللجنة الأوروبية : وتتكون من تسعة أعضاء يقوم بتعيينهم مجلس الوزراء بناء على ترشيح حكومات الدول الأعضاء ، بشرط ألا يكون هناك أكثر من عضوين عن كل دولة . وهي تساعد مجلس الوزراء فتقوم بتنفيذ قراراته . كما تعرض عليه اقتراحاتها بخصوص تنفيذ معاهدة السوق المشتركة .

(د) محكمة العدل : ولها اختصاص قضائي فيما يتعلق بفض المنازعات المتعلقة بتنفيذ معاهدة السوق المشتركة . وتقرر أن يمتد اختصاصها أيضاً إلى وحدة الصלב والفحم .

أثر السوق الأوروبية المشتركة على اقتصادنا العربي وإسرائيل :

هناك ما تألف السوق الأوروبية المشتركة كان يبدو واضحاً أن النتائج ستكون في غير مصلحة البلاد العربية : فالسوق يعني قوة اقتصادية وسياسية لها تأثير كبير في الدول النامية ، وسيكون هدف هذه القوة السيطرة على جزء هام من حاجات العالم من الخامات المعدنية والزراعية ، . هذا بالإضافة إلى الآثار الاقتصادية المترتبة على قيام السوق الأوروبية المشتركة في مجال اقتصادنا العربي .

أولاً — تتمثل في أن معظم صادرات الدول العربية من مواد خام ومواد زراعية ومواد أولية كالبصل والفطن والأرز والبتروول . ستواجه هذه الصادرات منافسة حاصلات إيطالية أو هولندية أو فرنسية تتمتع بإعفاءات جمركية تتزايد عاماً بعد عام ، مما سيؤدي لاضطرارنا إلى تخفيض أسعار صادراتنا إلى السوق المشتركة لمواجهة هذه المنافسة . كما نزيد صادراتنا لنحصل على نفس القدر من الواردات .

ثانياً — ان التبادل التجارى بين الشرق العربى والسوق الأوروبية المشتركة ضخم بالفصل ، الأمر الذى يظهر مدى تأثيرنا بها التكتل ، وما قد يتم داخله من اتفاقات بشأن الأسعار ، وتظهر هذه الصورة بوضوح فى مجال تجارة الجمهورية العربية المتحدة مع دول السوق الأوروبية المشتركة ، إذ تبلغ حوالى ٢٠٪ من مجموع تجارتها الخارجية ، وتقفز هذه النسبة إلى حوالى ٣٠٪ بالنسبة لسوريا وإلى حوالى ١٥٪ بالنسبة للسودان ، وإلى حوالى ٢٢٪ بالنسبة للعراق ، وإلى ٢٥٪ بالنسبة للسعودية ، وإلى حوالى ٨٤٪ بالنسبة للجزائر . وذلك مع مراعاة أن قبول السوق المشتركة لاي أعضاء جدد من شأنه مضاعفة أخطار التكتل الأوروبى بالنسبة للاقتصاديات العربية . هذا كله بالإضافة إلى الآثار السيئة التى يمكن أن تنشأ نتيجة لانضمام إسرائيل إلى السوق التى تشمل فى أن مساهمة إسرائيل فى السوق الأوروبية المشتركة سوف تساعد إسرائيل على نفس الحصار الاقتصادى الذى ضربه العرب : فالمعروف أن ما يقرب من النصف من صادرات وواردات إسرائيل يتم تبادلها على دول أوربة الغربية ، كما أن إسرائيل ستتمكن من الحصول على ضمانات من دول أوربة الغربية تكفل استمرار تزويدها بالأسلحة الثقيلة ، وذلك عن طريق الانضمام إلى السوق الأوروبية المشتركة . هذا بالإضافة إلى أن إسرائيل قد بنت تصدير منتجاتها لدول السوق الأوروبية بدون قيود فى الكمية ، وبدون قيود فى الجمارك ، لذا سارعت إسرائيل بتقديم طلبها إلى رئيس اللجنة التنفيذية للسوق الأوروبية المشتركة فى مارس سنة ١٩٦٢ ، مظالبة بالتعاون على إحدى ثلاث صور هى :

١ — الاشتراك الكامل — ٢ — إشترك جزئى مثل اليونان — ٣ — عمل إتفاقيات خاصة مثل الاتفاقيات الضرائبية .
وما كادت أخبار المحاولات الإسرائيلية تبليغ الدول العربية حتى أخذت الاحتجاجات والتحذيرات تنهال على السفارات والقنصليات العربية ، وتسلم سفراء الدول العربية تعليمات خاصة بالاهتمام بهذا الموضوع والتحذير بفرض مقاطعة عربية لتلك الدول إذ انضمت إسرائيل للسوق ، مما أدى إلى عقد المجلس الاقتصادى العربى وإصدار قراراته :

١ — إبلاغ دول السوق الأوروبية المشتركة أن البلاد العربية فى حالة ارتباط إسرائيل باتفاقية السوق الأوروبية المشتركة ، أو معارقتها بأية وسيلة للاستفادة من مزايها هذه الاتفاقية ، ستعيد النظر فى هيكل تجارتها الخارجية مع دول السوق ، كما ستعيد النظر فى هيكل سياستها البترولية حيال دول الشرق ، إذ لن تسمح الدول العربية بالمساهمة فى استخدام مواردها فى دعم الاقتصاد الإسرائيلى .

٢ — تكليف البعثات الدبلوماسية للدول العربية لدى الدول الأعضاء فى السوق الأوروبية المشتركة لإجراء المساعى الممكنة للضغط على حكومات هذه الدول ، بقصد عرقلة ارتباط إسرائيل باتفاقية السوق المشتركة ، والحيولة دون الاستفادة بأية طريقة من الطرق بمزايا تلك الاتفاقية وذلك بتنفيذ لقرار مجلس جامعة الدول العربية بتاريخ ٣ من أبريل ١٩٦٢ .

٣ - ألا يكتفى بالمساعي التي يبذلها سفراء الدول العربية لدى حكومات الدول أعضاء السوق المشتركة ، بل أن تستدعي الدول العربية سفراء دول السوق المشتركة لديها لتبيان المخاطر التي تعود على الاقتصاد العربي من جراء ارتباط إسرائيل بالسوق الأوروبية المشتركة .

٤ - تكليف الأمين العام بإيفاد لجنة اقتصادية فنية من الخبراء الاقتصاديين العرب الاجتماع بالمسؤولين في دول السوق الأوروبية المشتركة ، وبمختلف الدوائر والمؤسسات الاقتصادية والتجارية المعنية في دول السوق ، لتوضح لها الآثار الاقتصادية التي ستنتج عن ارتباط إسرائيل بالسوق الأوروبية المشتركة أو . . . التعاون بين إسرائيل ودول السوق الأوروبية المشتركة في الميدان التجاري والاقتصادي .

توثيق العلاقات مع دول أفريقية

٥ - وضع خطة محكمة لتوثيق العلاقات بين الدول العربية والدول الأفريقية باعتبارها ميدانا رئيسيا للصراع في المستقبل بين الدول العربية وإسرائيل في المجال الاقتصادي ، ومن أهم ما يمكن اتخاذ من إجراءات في هذا الأمر هو تنظيم المعارف المالية والفنية والعلمية لهذه الدول الأفريقية والعمل على التوسع فيها قدر المستطاع سواء على أساس اتفاقيات ثنائية بين البلاد العربية والدول الأفريقية ، أو على أساس جماعي على مستوى الجامعة العربية .

٦ - وضع أسس للتعاون بين البلاد العربية في ميدان الأبحاث الذرية لرد الخطر الذي يهددها من جراء تقدم الأبحاث التي تقوم بها إسرائيل بمساعدة فرنسا بصفة خاصة والتي تعمل على دعمها باشتراكها في اتفاقية المجتمع السري : (الأورانيون) التابعة للسوق الأوروبية المشتركة .

٧ - تكليف الأمانة العامة بدراسة جميع الإجراءات التي تتطلبها الموقف ، والتي من شأنها أن تخضع معاملات الدول العربية الاقتصادية والتجارية مع دول السوق الأوروبية لشروط خاصة تهدف إلى الحد من هذه المعاملات .

٨ - أن تقوم الحكومات العربية بتزويد الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بجميع البيانات والمعلومات التي لديها ، والتي قد تستجد بشأن هذا الموضوع ، حتى يتسنى للأمانة العامة اتخاذ ما يلزم من إجراءات بشأنها .

٩ - توصية الحكومات العربية والأمانة العامة لجامعة الدول العربية بأن تعين كل منها مندوبا

مراقبا لدى إدارة السوق الأوروبية المشتركة ؛ ليتسنى لها متابعة المحاولات التي تبذلها إسرائيل للارتباط بالسوق الأوروبية المشتركة .

١٠ - متابعة جميع المساعي التي تبذل لربط بعض الدول الأفريقية بمنظمات السوق الأوروبية المشتركة .

١١ - تأييد الاقتراح الخاص بعقد اجتماع بين اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية والغرفة التجارية المشتركة لدول السوق الأوروبية المشتركة ، لبحث موضوع ارتباط إسرائيل بهذه السوق ، والعلاقات الاقتصادية بين الدول العربية ودول السوق الأوروبية المشتركة وعلى اتجاهاتها ، كي توصي المجلس الاقتصادي للحكومات العربية بإيجاد مندوبين مراقبين عنها .

ولا تريب في القول بأن هذه القرارات كان لها صدى سياسي لدى دول السوق الأوروبية المشتركة ، ودول منطقة التجارة الحرة ، ودول الكتلة الآسيوية الأفريقية ، وخاصة إيطاليا التي تعتبر أنها قريبة من العرب ، وبمهما كثيرا ألا يستاء العرب منها وألا تحاول المساس بالحصار الاقتصادي الذي فرضوه على إسرائيل . . ثم أن إيطاليا هي الدولة الوحيدة بين دول السوق التي تلتج الموالح ، وبمهما كثيرا كذلك ألا تنافسها إسرائيل في بيع موالحها للدول الأعضاء في السوق الأوروبية .

وقد بدأت هذه الدول تحدد معالم سياستها الاقتصادية والسياسية على ضوء تحقيق المصلحة العامة لها في علاقتها بدول الجامعة ، وكان لقيام فكرة سوق عربية مشتركة من أجل الوقوف بالاقتصاد العربي أمام الأخطار التي تهدده من جراء قيام السوق الأوروبية ، خطوة نحو مجابهة تحالف الاقتصاد الغربي على أن الأمر الذي ينبغي تأكيده هو أن قيام مثل هذه السوق العربية يجب أن يستند على أسس عملية سليمة ، بحيث تستطيع هذه السوق أن تواجه التحدي المفروض عليها ، وتلعب دورها في إزدهار الاقتصاد العربي والنهوض به ، دون أن تتعثر . ولا شك أن الذي يدعم هذه المهمة هم الخبراء الاقتصاديون العرب ، الذين يستطيعون القيام بالدراسات العملية الاقتصادية التي قد تساعد على إيجاد أسس ثابتة تقوم عليها السوق العربية المشتركة ، ومثل هذه الدراسات ضرورية للكشف عن إمكانية الالتقاء اقتصاديات الدول العربية بعضها ببعض . : هذا مع مراعاة وسائل دعم هذه السوق من الناحية المالية ، بإنشاء بنك عربي للتنمية ، من أجل التغلب على صعوبات تمويل المشروعات الهامة والقضاء على الفقر والتخلف ، إذ مازال الدخل السنوي للشخص الواحد في بعض بلدان الوطن العربي لا يزيد على ١/٢ دخل الشخص الواحد في بريطانيا مثلا . ومن الواضح أن تكامل الاقتصاديات العربية ضمن السوق المشتركة — يزيد من إمكانيات التطور الصناعي السريع ، لأن ضيق السوق المحلية هو إحدى العقبات الرئيسية في سبيل نمو القطاع الصناعي وإزدهاره في بعض الدول العربية ، لذا فإن إنشاء سوق أوسع لهذه الصناعة سيخلق فرصا عدة للعمل والتوظيف ، كما يجتذب العمال

الفائضين عن حاجة المناطق الزراعية ، ويحول العمال عن المناطق الكثيفة السكان إلى المراكز الصناعية ، حيث تتوفر فرص العمل ، مما سيزيد من قدرتهم الشرائية — وهذا يساعد في ذاته على زيادة معدل نمو الإنتاج . وهذا ما يجملنا نقول بأن السوق العربية المشتركة وسيلة أساسية في دعم الوحدة العربية ، وتوحيد مفهومها السياسى ، وتدعيم صلاتها ككتلة دولية بالتكتلات الأخرى في مجال العمل في الميدان السياسى والاقتصادى ، كما أنها تؤدي في الوقت نفسه دورها في النهوض بالاقتصاد العربى وحمايته من الاحتكارات الأجنبية ، ومجابهة سرعة نمو الاقتصاد الإسرائيلى بتضييق الحصار الاقتصادى العربى عليه وعرقلة نموه الخارجى .

وبعينا الأمر في ختام هذا البحث أن نشير إلى أن إنفاقية الحقوق العربية المشتركة لا تزال في طور التنفيذ ، ويقتضى الأمر من الدول الأعضاء أن يسارعوا في إتخاذ خطوات عملية نحو تحقيق أهداف هذه الإنفاقية ، دون وضع التعفظات التى تحقق المصالح الخاصة بدولة معينة ؛ إذ ما من شك أن العمل الجماعى الموحد يقتضى حتما ولزاما في مجال تضارب اقتصاديات الدول ، أن يحدد تضحيات خاصة في سبيل تحقيق مصلحة عامة تعود على الأمة العربية جمعاء بالخير والإزدهار .

المبادئ العامة في الجرائم الاقتصادية

للاستاذ عل منصور المحامي

دواعي ظهور الجرائم الاقتصادية :

يقوم التشريع الجنائي بما يفرضه من جزاءات تتراوح بين التحذير والردع بحماية المصالح المستقرة للجماعة وما تقدر من حقوق للأفراد، وذلك بتأيم الفعل الضار أو المنهي بالضرر، وأحيانا الفعل الخطر ومعاينة مقترفة، كما يقوم — كلما دعا الأمر — بمعاونة الفروع الأخرى للتشريع عن أداء وظيفتها.

وإذا كان هذا التشريع — شأنه شأن بقية فروع القانون — لا يبلغ كماله، بل لا يصلح لحكم المجتمع الذي ينفذ فيه، إلا إن كان نابعا عن حاجته، ملائما لظروفه، مواجها كل متطلباته، فإنه يتطور بتطور المجتمع، حتى لا يقع انفصام بين تطور المجتمع وجود القانون فتتعرض الجماعة.

وهذا التطور من المجتمع، كما تدفع إليه وتؤثر فيه الظروف والاعتبارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فإن تطور التشريع يتأثر بذات الظروف والاعتبارات.

لذا فإن صور التأيم التي عرفها التشريع الجنائي بدأت في المجتمع العالمي الأول متعددة في بعض صور الاعتماد على النفس والمال والأسرة والذات الحاككة، ثم أخذت تتغير وتوسع : تتغير في حالات التجريم بالنسبة لموضوع الاعتماد في ذات الصور، وتوسع فتشمل صورا ومواضيع أخرى لم تكن من قبل محل جريمة، أو كانت ولم تكن محل حماية، أو كانت نائية مستنفرة لحسب أو ذات جزاء مدني أو إداري وتأديبي، ولم تكن محل مؤاخذه جنائية.

واقدر جرى هذا التطور وظل لمصور متعددة يتأثر في المقام الأول بظروف البيئة والعادات والتقاليد والدين والاعتبارات الاجتماعية والنظم السياسية، ولم يكن للعوامل الاقتصادية ذات التأثير نظرا لأن الاقتصاد كان بدوره يتأثر بهذه الظروف وتلك الاعتبارات والنظم، ولكنه بعد ما احتل الاقتصاد موضع الصدارة في توجيه شؤون المجتمع العالمي بأثره وعندما أصبح بعض النظم السياسية وكثير من سياسة الحكم تتأثر أو تتكيف وفقا للنظام الاقتصادي (١). لما كان ذلك فقد باتت الاعتبارات والنظم من أفعال المؤثرات في تطور التشريعات جميعا، كما دفعت إلى وضوح

(١) بلغ أثر الاقتصاد أن استعاضت بسلاطانه بعض الدول المستعمرة بفرض سيطرتها قبل الاحتلال العسكري وبدونه غالبا.

فكرة القانون الاقتصادى فى كل دولة ليرسم السياسة الاقتصادية فيها ، ولينظم النشاط الاقتصادى بانشعاباته المتعددة الخاصة بالمذهب الاقتصادى والمخطوط العريضة وشؤون التخطيط والإنتاج والاستهلاك والصناعة والزراعة والتصنيع والتربى والتأمين والأثمان والعمل والنقل وما إلى ذلك .

وبظهور القانون الاقتصادى أو بروزه احتاج تأمينه وتحقيق أهدافه حمايته من الاعتداء أو العدوان ، وهو ما مكفل به قانون العقوبات الاقتصادى حيث يتدخل بما يفرض من جزاءات للعقاب على الجرائم الاقتصادية التى تقترف خروجاً على أحكام القانون الاقتصادى أو تنال من عصمة قواعده .

وكان الطبيعى والنظم الاقتصادية فى المجتمعات غير واحدة ، أن يختلف القانون الاقتصادى فى كل مجتمع ، وبالتالى صور الجرائم الاقتصادية ونطاق التشريعات المؤثرة لهذه الصور .

وباستمرار النظم الاقتصادية التى تسود المجتمعات المعاصرة اليوم ، نراها على تعددها تتراوح بين نظامين : نظام الحرية الاقتصادية ، ونظام الاقتصاد الموجه ، مع اختلاف درجة الحرية فى الأولى ودرجة التوجيه فى الثانية .

وفى النظام الأول تقف الدولة دون التدخل فى النشاط الاقتصادى . وتطابق له وممارسيه العنان بحيث لا يتأثر إلا بالظواهر الطبيعية لمجريات الأمور ، ولا تتدخل إلا فى أضيق حدود هند ما يقتضيها الموقف حماية ذات الحرية أو كفالة انطلاقها . (١)

ولذا تقل فى ظل هذا النظام صور الجرائم الاقتصادية ويتبسط المشرع فى العقاب على ما يجرمه من هذه الصور .

أما فى النظام الثانى ، فالدولة تقف على جميع أوجه النشاط وتقوم على الإنتاج ، فهى التى تخططه وتحدد غاياته وطرق بلوغها ، ويصل الأمر ببعض هذه الدول إلى حد السيطرة الكاملة المطلقة على النشاط الاقتصادى جميعاً باعتباره حجر الزاوية فى نفس نظامها السياسى ، ومن ثم كان الطبيعى فى هذا النظام أن تشدد صور الجرائم الاقتصادية ، وأن يوسع مجالها خاصة وأصحاب هذا الاتجاه وهم الماركسيون يرون أن أول عامل يؤثر فى قانون العقوبات هو العامل الاقتصادى ولذا أجازوا التقياس فى مجال التجريم ، وتشددوا فى العقوبة حتى بلغوا بها حد الإعدام بالنسبة لبعض الجرائم .

(١) تعاقب المادة ٤١٩ عقوبات فرنسى على كل ما من شأنه التأثير فى السوق الاقتصادية حماية لحرية المنافسة التجارية . ونظم قانون سنة ٥٧ فى فرنسا تكتل التجار . وكذلك يحمى قانون سنة ٦٠ فى بلجيكا الجمهور من التمسك فى استعمال السلطة الاقتصادية .

وإذا كان العالم نظراً لما اجتاحه من تصدع أثر الحروب والأزمات ، وبسبب زيادة عدد السكان ونضوب بعض الموارد ، وتقلص نفوذ كثير من الدول أو زواله من منابع الاستغلال ، وظهور عديد من الدول الحديثة الاستقلال والنامية تسعى لبناء كياناتها ، فقد اقتضى الأمر — على اختلاف العبارات والدوافع وبعض النظر بأى النظامين أخذت الدول أو توسطت بينهما — وجوب حماية النشاط الاقتصادى والمواخذة على الجرائم الموجهة ضد هذا النشاط ، فاحتل بذلك قانون العقوبات الاقتصادى موضوع الاهتمام والرعاية (١) .

على أن الجريمة الاقتصادية سبقت كل ذلك فى الظهور وإن كانت فى صور متناثرة وموقوتة بظروف ظهورها ، وكان ذلك أثناء الحروب والأزمات أو فى أعقابها (٢) حيث يقتضى التحرز أو مواجهة الضيق إبان الحرب أو الأزمة أو بعدها وضمان سير المواءمة بين الحاجات والإمكانات بالعقاب على بعض صور التأثير فى الاقتصاديات التى أثقلت أحمالها أعباء الحرب وأثار الأزمة . وكان نطاق هذه الصور يتمثل فى أغلبية فى شؤون التموين ومسائل النقد وما إلى ذلك (٣) .

نطاق الجرائم الاقتصادية :

من كل ذلك يبين أن الدول المختلفة غدت تؤمم التحالفات الاقتصادية بمقتضى ما تصدره من تشريعات مجمعة أو متفرقة ، تكون فى مجموعها قانون العقوبات الاقتصادى وإذا كانت هذه التشريعات تصدر كما سبق البيان اتساقاً مع النظام الاقتصادى وحمايه له أو معالجة لطروف طارئة ، أو للمساعدة على النهوض بمخطط ما ، فإن نطاق الجرائم الاقتصادية يتحدد بدوره بمضمون القانون الاقتصادى فى هذا التشريع الذى يتكون من مجموع النصوص التى تسنها الدولة لتخطيط اقتصادها القومى وتنميته وتحميته وحمايته . وبالبناء على ذلك اختاب نطاق الجرائم الاقتصادية ضيقاً

(١) اهتمت المؤتمرات الدولية بأبحاث قانون العقوبات الاقتصادى ومن ذلك المؤتمر الخامس للقانون المنارن المنعقد ببروكسل سنة ٥٨ ، والمؤتمر الدولى السادس المنعقد بميلانو سنة ١٩٥٧ .

(٢) والأزمة كما تكون فى نقص الإنتاج ، تكون فى تضخمه كما حدث فى أمريكا عام ١٩٢٩ ، مما اقتضاها إصدار تشريع اقتصادى لمواجهة ذلك التضخم .

(٣) من هذا إصدار مصر المرسوم بقانون ١٠٩ لسنة ٣٩ الخاص بالرقابة على النقد ، والمرسوم بقانون ٩٥ لسنة ٤٥ بشأن التموين ، والمرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ٥٠ خاصاً بالتسمير الجبرى .

وفى فرنسا صدرت قوانين ٣٠/٥/٤٥ خاصة بالرقابة على النقد والعمل والقل والائتمان وقانون ٣٠/٦/٤٥ بخصوص ضبط الجرائم الماسة بالتشريع الاقتصادى .

والتساعاً ، وفقاً للسياسة الاقتصادية التي تتبعها البلاد ، والأغراض التي تحرص على حمايتها . ويمكن في إيجاز تحديد النطاق الثابت لهذه الجرائم عموماً في ظل النظام الرأسمالي بما يعد تجاوزاً بالطرق غير المشروعة على الحرية الاقتصادية ، وسلامة التنافس ، وفي النظامين الشيوعى والاشتراكي بالتجريم على ما ينال من بناء الكيان الإقتصادي ، أو تنميته أو إعادة بنائه والمحافظة على أموال الدولة وحماية سياسة الحكومة في الملكية وفي تملك وسائل الإنتاج ووقاية حسن سير الإدارة في المنشآت والمؤسسات الاقتصادية .

صور من الجرائم الاقتصادية في التشريع المقارن :

وباستعراض صور من الجرائم الاقتصادية في ضوء هذا النطاق يتضح كثير من معالمها .

فمن هذه الجرائم مخالفة القواعد التي تقرر لضمان تمويل البلاد وتحقيق العدالة في التوزيع بفرض قيود على إنتاج بعض السلع أو المواد أو تداولها أو استهلاكها أو نقلها أو تجاوز الحد الأقصى المحدد للربح فيها (١) . ومنها مجانية مافرض من رقابة على عمليات النقد أو الأشياء ذات القيم المالية أو سبائك المعادن الثمينة أو المصوغات (٢) . أو التحريلات الخارجية والأحكام الخاصة بالصرف والمضاربة (٣) . ومنها ما يتمثل في الخروج على القوانين التي تنظم الصناعة أو بعض فروعها أو التجارة أو تؤثر فيها أو تصريف المواد الأولية أو استغلال مصادر الثروة الطبيعية (٤) أو الإهمال في تنفيذ العقود أو تقديم الخدمات في بعض الظروف .

(١) المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ٤٥ و ١٦٣ لسنة ١٩٥٩ والمادة ٣٥٨ عقوبات لبي .
(٢) في مصر : المرسوم بقانون ١٠٩ لسنة ٣٩ والقانون ٨٠ لسنة ٤٧ والقرار بقانون ٩٨ لسنة ٥٧ .

(٣) في العراق القانون ٦١/١٩ وفي فرنسا قانون ٤٥/٥/٣٠ والمادة ٨٨ عقوبات سوفيتي .
(٤) من ذلك في مصر القانون ٦٠/٢١٢ التنظيم تجارة الأدوية والكيماويات والمستلزمات الطبية والقانون ٦٠/١٤٤ خاصاً بصيد الأسماك : وفي العراق القانون ٤٣/٤١ لتنظيم الحياة الاقتصادية و ٦٦/٣١ بشأن التنمية الصناعية وفي فرنسا قانون ٥٨/١٢/٢٣ بشأن التنظيم الاقتصادي للصناعة .

وصدر بشأن أعمال الوكالة التجارية القانون رقم ٦١/١٠٧ مصري و ٦٠/٢٣ هراقي وتؤخذ المواد ٣٦٠ و ٣٦١ و ٣٦٣ و ٣٦٤ و ٣٦٥ و ٣٦٦ من قانون العقوبات الليبي على تعطيل الإنتاج الزراعي أو الصناعي وإعدام المواد الأولية والمنتجات والتعرض لحرية الصناعة أو التجارة والغش في مزاوله التجارة والغش في الصناعات الوطنية وبيع منتجات صناعية بسمات كاذبة وينظم القانون ٦٦ / ٥٢ و ٥٦/٨٦ في مصر استغلال المناجم والمحاجر . وتعاقب المادة ٢٨٩ عقوبات سوري و ٢٩٩ لبناني على عدم تنفيذ عقد التعمد أو الاستضعاع أو تقديم الخدمات إذا وقعت في زمن الحرب أو عند توقع نشوبها إن نهم ذلك عن خطأ غير مقصود .

ومنها ما يتصل بوقاية النبات أو الحيوان أو الزراعة أو الآلات المستعملة فيها (١) وما يتعلق بوسائل النقل (٢) وشؤون الاستيراد والتصدير والتجارة الخارجية (٣) والشركات (٤) والعمل (٥) والتأمين (٦) والبنوك والائتمان (٧) .

ولمى جانب هذه الصور التي تتراوح بين التشريعات على اختلاف النظم الاقتصادية فقد استقلت تشريعات الدول الشيوعية بصورة من الجرائم عرف طرفاً منها بعض الدول الاشتراكية أو عرفها مع تطوير يلائم الفرق بين النظام الشيوعي والنظام الاشتراكي .

(١) تنص المادتان ٥٩٠ و ٥٩١ عقوبات سورى و ٦٠٤ لبناني على معاقبة من يتسبب في نشر مرض وبائي أو انتشار سواف بين الدواجن أو جرثومة خطيرة على المزروعات أو الغابات أو تولد عن إهمال أو قلة احتراز أو عدم مراعاة — القوانين والأنظمة والمادة ٢٦٢ لبيى على التسبب في نشر أمراض النبات أو الحيوان والمواد ١٦٠ و ١٦١ و ١٦٥ و ١٦٦ و ١٦٩ من قانون العقوبات السوفيتى على مخالفة الأحكام الخاصة بالصحة البيطرية ومقاومة أمراض النبات والطفيليات وبالصيد وقطع الأشجار ، والمادة ٢٦٨ روماني في فقراتها المتعددة على عدم تسليم الكميات المطلوبة من المحاصيل والتصرف في البذور المسلمة والتسبب بإهمال في اتلاف أدوات الزراعة المملوكة للحكومة وعدم صيانة أدوات الزراعة الخاصة والإهمال في علاج الحيوانات التي تستخدمها الدولة والمؤسسات التعاونية في الزراعة ومخالفة أحكام الصيد وتربية أو بيع الأسماك .

(٢) القانون ١٥٥ / ٦٠ في مصر وقانون ٣٠ / ٥ / ٤٥ في فرنسا .

(٣) القانون ٩ / ٥٩ في مصر والمادة ٧٨ عقوبات سوفيتى .

(٤) القوانين ٢٦ / ٤ و ٢٠ / ٦٠ و ٢٣ / ٦٠ في مصر وقانون الشركات الصادر سنة ٥٧ في العراق .

(٥) القانون ١٢٣ / ٦١ في مصر وقانون ٣٠ / ٥ / ٤٥ في فرنسا والمادة ٣٥٩ عقوبات لبيى .

(٦) القانون ١٩٥ - ٥٩ في مصر .

(٧) القانون ١٦٣ - ٥٧ في مصر .

ومن هذه الصور جرائم ممارسة بعض أوجه النشاط المحظور في حكم النظام الشيوعي كالصناعة والتجارة أو البيع في الاتحاد السوفيتي أو مزاولة النشاط بدون ترخيص كالتجارة في يوغوسلافيا (١) والاستيلاء بغير حق على أراضي الدولة أو عرقلة تملكها للأراضي أو تخريب المنشآت أو استعمالها لمصلحة أصحابها السابقين وعدم تنفيذ الالتزامات لعرقلة نظام الديمقراطية الشعبية (٢) وإنتاج سلع لا تطابق المواصفات (٣) أو ترويج سلعة رديئة الصنع أو طرحها في التداول أو بيعها (٤) أو إلحاق الأذى بالعمال أو المستهلكين بقصد المضاربة (٥) أو غش المشتريين أو محاباة بعضهم (٦) والإضرار بالأبنية ومحال العمل والسكنى والتصرف في المساكن بوجه غير مشروع (٧) ومخالفة الأحكام المقررة للمنشآت الاقتصادية بما ينشأ عنه ضرر على قدر من الجماعة أو الإخلال بالعمل في المنشآت والمؤسسات العامة (٨) وإساءة تصرف المسؤولين في المنشآت الاقتصادية (٩) . واستخدام عدد من العمال يزيد عن المقرر في المنشآت الخاصة (١٠) وإبرام عمل المنشأة تعاقدًا في غير مصلحتها أو الغش في تنفيذ العقود في المنشآت (١١) والمنافسة في التجارة الخارجية بما يؤدي إلى

(١) المواد ١٥٣ و ١٥٤ و ١٥٨ و ١٦٢ و ١٦٤ عقوبات سوفيتي و ١٢٢ بلغاري و ٢٢٦ يوغسلافي .

(٢) المواد ٢١٨ يوغسلافي و ٢٦٨ / ١ روماني وبعض أحكام الرسوم بقانون ١٧٨ / ٥٢ بالإصلاح الزراعي في مصر والقوانين المعدلة له .

(٣) المواد ٢٠٩ إلى ٢٠٩ / ٤ روماني .

(٤) المادة ١٢٠ بلغاري .

(٥) المادتان ١٥٢ و ١٥٧ سوفيتي .

(٦) المادة ٥٧١ وما بعدها روماني .

(٧) المادة ٢٢٨ يوغسلافي و ١٥٥ سوفيتي .

(٨) المادتان ٢٢٠ و ٢٢١ يوغسلافي .

(٩) المواد ٢، ٥، ٦ من القانون رقم ٦٠ / ٢ يوغسلافي والمادتان ١١٥ و ١٢٤ عقوبات بلغاري .

(١٠) المادة ٢١٣ يوغسلافي .

(١١) المادة ٢٢٦ يوغسلافي .

(١٢) المادتان ٢١٧ يوغسلافي و ١١٦ بلغاري .

إعاقة التعاقد أو تقليل الفائدة التي تحصل عليها منشأة وطنية (١) والتخريب العمدي في المجال الاقتصادي والتخريب عليه والتحضير له وعدم الإبلاغ عنه والمساعدة فيه (٢) والتقصير الذي يقع من الموظف في أداء واجباته الاقتصادية إذا ترتب على ذلك ضرر ملحوظ أو إهماله وعدم تبصره الذي ينتج عنه تأخير لتنفيذ الأشغال المتعلقة بمشروعات الدولة أو أموالها (٣) وإساءة الموظف استعمال الوسائل الموضوعة تحت تصرفه (٤) وعدم إنجاز العمل أو عدم تسليم المنتجات طبقاً لما هو وارد في قرارات التخطيط الاقتصادي أو تعريض نموين الدولة للخطر بسبب عدم تنفيذ عقود التوريد (٥)

وكما استقلت تشريعات الدول الشيوعية بمجموعة من الجرائم الاقتصادية ؛ فقد عد من هذه الجرائم بعض جرائم القانون العام كتزيف العملة وترويجها وتقليد العلامات التجارية وغش الموازين وإصدار الشيك بدون رصيد والغش الضريبي والصيد المحظور . وذلك منها يدور دائماً مع هيمنة الدولة على نواحي النشاط العام وتحرزها من كل نقد يغير كيان النظام ولو بالطريق غير المباشر .

موضع قانون العقوبات الاقتصادي من قانون العقوبات :

ومن جماع التشريعات التي أصدرتها كل دولة في ضوء نظامها الاقتصادي وبالقدر اللازم لتنفيذ وحماية سياستها الاقتصادية مؤتمة فيها على ما تعده مخالفة توجه إلى ذلك النظام أو هذه السياسة وتقرض له جزاء جنائياً يتكون قانون العقوبات الاقتصادي في الدولة .

ولما كان الأصل في المجتمع عدم التأمين على هذا الصنف من المخالفات لعدم هذه أصلاً في حكم الجريمة فقد نحا قانون العقوبات من الأحكام الخاصة بالجرائم الاقتصادية إلا النادر (٦) ، وكذلك

(١) المادة ٢١٧ / يوغسلافى .

(٢) المواد ٨٥ ، ٨٧ ، ٩٢ ، ٩٦ عقوبات بلغارى .

(٣) المواد ١١٣ عقوبات بلغارى و ٢٤٢ وما بعدها عقوبات روماني والمادة ٢١٦ مكرراً مصرى فيما يتعلق بالأضرار الجسيمة بالأموال فقط عن خطأ جسيم والمادة ٣٧٣ لبناني في بعض الصور :

(٤) المادة ١١٤ بلغارى .

(٥) المواد ١١٧ و ١١٨ عقوبات بلغارى و ٢٠٠ و ٢٠١ عقوبات روماني .

(٦) من ذلك المواد ٣٤٤ و ٣٤٦ من قانون العقوبات المصري وتعاقب على تعطيل المزايدات والغش في المعاملات التجارية .

(م - بحث) .

١- كان جل ما جرم قد صدر بمناسبة في أغلبها موقوته فقد ولد قانون العقوبات الاقتصادي متناثراً في قوانين صدرت بين وقت وآخر ، وكانت في البداية محددة وقليلة ولذا ، وحتى بعد تكاثرها ظلت على تأثيرها غير مجمعة في هديده من الدول وخاصة الدول الرأسمالية وإن جرى بعضها فيما بعد على إصدار تشريع مكتمل مستقل خاص بالعقوبات الاقتصادية ينطوي على ما يحد في حكمه جريمة اقتصادية ومن ذلك التشريع الهولندي الصادر في ١٩٥٠/٦/٢٢ وتشريع ألمانيا الغربية في ١٩٥٤/٧/٩ ، وسويسرا في ١٩٥٥/٩/٢٠ وبقي البعض الآخر يقوم قانون عقوباته الاقتصادي متفرقا فيما أصدر من قوانين ومن ذلك كل الدول الغربية ورغم تغير الخط الاقتصادي في بعضها تغيراً جذرياً بما يوجب إبلاء الجرائم الاقتصادية قدراً وافراً من الاهتمام ورغماً من تكاثر القوانين التي صدرت فعلاً متضمنة لجرائم اقتصادية ومعاقب عليها ومن ذلك الجمهورية العربية المتحدة .

كذلك لجأ بعض الدول إلى تضمين قانون العقوبات الأحكام الخاصة بقانون العقوبات الاقتصادي وجرائمه ، وإن جرى معظمهما على تخصيص فصل مستقل أو بضعة فصول خاصة بالجرائم الاقتصادية ، ومن ذلك بولندا التي خصصت الفصل الثالث من قانون عقوباتها الصادر في ١٩٤٦/١١/١٦ للجرائم التي ترتكب ضد مصلحة الدولة الاقتصادية ، وبلغاريا التي جمعت قانون عقوباتها الاقتصادية وأدمجت في ١٩٥٣/٢/١٣ في قانون العقوبات الصادر عام ١٩٥١ وكذلك فعلت رومانيا سنة ١٩٥٣ .

والواقع من الأمر أن لكل من الاتجاهين — استقلال قانون العقوبات الاقتصادية أو تضمينه قانون العقوبات العام — شفاعاته ومبرراته ومزاياه .

فإبقاء قانون العقوبات الاقتصادي بعيداً عن الحقل المباشر لقانون العقوبات العام ، يسوغه قيام القانون الأخير في أصله على حماية المصالح المستقرة الثابتة دون المتغير من هذه المصالح أو الموقوت للحفاظ قدر الإمكان على ثبات هذا القانون وعدم اضطرابه بالتعديل بين حين وآخر ، الأمر الذي دعا من البداية إلى اللجوء للقوانين الملحقه أو المكمله أو إلى التفريغ في قانون العقوبات في شؤون العقوبات ذات الصفة الخاصة أو التي تدعو إليها ضرورة عملية مثل قانون الضرائب والقانون العسكري والقانون المالي وقانون التهريب الجمركي .

والتوحيد ما بين قانون العقوبات العام والاقتصادي قد يقوم وحدة التشريع الجنائي ويمنع التعارض بين الأحكام العامة والأحكام الخاصة ولكن يعوق من أمره إلى حد الطبيعة المميزة للجرائم الاقتصادية وما تتطلبه مواجهتها من مرونة تتغير بتغير استقرار الوعي الاقتصادي .

لذلك كان من الطبيعي ألا يُلجأ إلى اتجاه التوحيد سوى الدول التي رسمت لنفسها سياسة دائمة

أصبح تنفيذها وحمايتها من المصالح الثابتة التي يقوم قانون العقوبات بطبعه على حمايتها ويتشمل ذلك في الأظهر في الدول الشيوعية .

وعلى أن أمثل الاتجاهات فيما نرى هو الاتجاه الذي يجمع بين النظامين فيتنظم قانون العقوبات الأحكام العامة للجرائم الاقتصادية والضوابط الخاصة بها وقواعد التجريم مقننه في حدود القواعد العامة ووفقا لأصولها مع قيام قانون خاص في تفصيل هذه الجرائم وصورها ، وبذلك تتحقق وحدة السياسة التشريعية وسياسة التجريم ، كما يتحقق التنسيق بين الأحكام القائمة على الجريمة بما يحقق العدالة :

التعريف بالجرائم الاقتصادية وقانون العقوبات الاقتصادي :

ويبين من استعراض هذا الذي تقدم أن الجرائم الاقتصادية هي مجموعة الجرائم التي تمثل اعتداء مجرما على السياسة الاقتصادية ، التي تتمثل في القانون الاقتصادي للدولة ، وهو مجموعة النصوص التي تتوسل بها التنمية اقتصادها القومي وحماية سياستها الاقتصادية (١) ؛ و فرع من قانون العقوبات المقررة لها (٢) . وهو القانون الذي يهدف إلى تأمين الاقتصاد القومي في مجموعته بهرف النظر عن أهداف السياسة الاقتصادية (٣) .

خصائص الجرائم الاقتصادية :

ورغما عن أن الجريمة الاقتصادية ماخرجت عن كونها جريمة كما في الجرائم الأخرى ومنه تشترك معها في عناصرها وأركانها العامة ، غير أنها نظرا لطبيعتها الخاصة وأصل الإباحة غالبا للفعل المكون لها فقد برزت فيها بعض الخصائص . . ومن ذلك .

— أن الجرائم الاقتصادية تجري في معظمها على تأميم الفعل الخطار ، وأن كان لم يحقق ضررا أو قد لا يحققه . بل قد يصل بها الأمر حد التأنيب على مجرد بجانبة الإجراء الوقائي كما هو الحال على

(١) الدكتور محمود مصطفى : في الجرائم الاقتصادية في القانون المقارن ص ١٣ .

(٢) فيرتبرجر — المجلة الدولية لقانون العقوبات ص ٥٣ من ٤٣٧ :

(٣) هنريخ دروست — ذات المرجع ص ٣٧٤ .

سبيل المثال في المعاقبة على مجرد عدم الإعلان عن سعر السلعة المسعرة (١) ، في حين أن الأصل المستقر في جرائم القانون العام أن التائيم لا يكون إلا للفعل الضار ، وأحيانا للفعل المنهني بالضرر .

— وتنقسم معظم الجرائم الاقتصادية بسمة التوقيت ، إما لأنها جرائم تقوم لمواجهة حالات طارئة أو ظروف موقوتة بظواهر غير دائمة ، أو لتخفيف أسباب قيامها بتخفيف السياسة الاقتصادية للدولة من نظام إلى نظام آخر ، أو بالتدرج في نفس النظام تخلفا أو تطرفا .

— وكثيرا ما تخرج الجرائم الاقتصادية عن بعض القواعد العامة في قانون العقوبات ، وخاصة في أحكام المسؤولية حيث تجرى المساءلة أحيانا عن فعل الغير (٢) وتقوم مساءلة الشخص الاعتباري (٣) ويضعف الاحتداد بالركن المعنوي في الجريمة ويسوى بين الشروع وأحيانا المحاولة المجردة والفعل التام (٤) ، (٥) .

— ورضاء المجنى عليه لا يؤثر على قيام الجريمة الاقتصادية على خلاف أثر هذا الرضاء في جرائم القانون العام متى كان الرضاء واقعا على حق يجوز له التصرف فيه ، بل أن المجنى عليه في الجرائم الاقتصادية قد يؤخذ بوصف كونه فاعلا أصليا في جريمة مستقلة ، كمعاقبة تشريع التكوين المصري لمن يشتري بقصد الإحتياز سلعة بسعر يزيد على السعر الذي تعينه لجنة التسعيرة . (٦) ومرد ذلك أن المقصود بتجريم الأفعال المكونة للجرائم الاقتصادية هو حماية الاقتصاد ذاته .

(١) المادة ١٣ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بمؤون التوين في مصر .

(٢) تقضى المادة ٥٨ من هذا المرسوم بمسؤولية صاحب المحل مع مديره أو القائم على إدارته عن كل ما يقع في المحل من مخالفات لأحكام المرسوم وتقتصر العقوبة على الغرامة إذا أثبت أنه بسبب الغياب أو استحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة .

(٣) المادة ٦١ م القانون رقم ١٦٣/٥٧ الخاص بالبنوك والائتمان في مصر .

(٤) المادة ٩ من القانون ٨٠ لسنة ٤٧ الخاص بتنظيم الرقابة على عمليات النقد في مصر .

(٥) رغم نفور هذا الخروج كفته مجرد فهو يلقي تأييدا في الاتجاه الحديث ، ومن ذلك ما تضمنته التوصية الثالثة للمؤتمر الدولي السادس لقانون العقوبات والتي تنص على أنه تتطلب المعاقبة على الجرائم الاقتصادية توسعا في فكرة الفاعل وإشكال المساهمة الجنائية وإمكان تطبيق الجزاءات الجنائية على الأشخاص المعنوية .

(٦) المادة ١/١١ من المرسوم بقانون ٩٥/٤٥ .

— ومن خصائص الجريمة الاقتصادية ازدواج طبيعتها في بعض الأحيان فتشكل المخالفة الجنائية مخالفة إدارية كما إذا وقع الفعل المخالف من موظف في إدارة العمل الوظيفي وكان الفعل مكونا لجريمة من الجرائم الاقتصادية .

— وعديد من الجرائم الاقتصادية ينقض بالتصالح (١) .

— والعقوبة على هذه الجرائم تقسم في الأغلب بالتغليظ بغية الوقاية حتى أنها تصل حد الإعدام في الدول الشيوعية بالنسبة لبعض الجرائم عندما تقترف عن عمد أو تخلف ضررا بليغا أو تجرى على سبيل الاحتراف (٢) كما يضيق في العقوبة مجال التفريد لمصلحة المتهم حيث تتركز معظم النصوص الخاصة بالعقاب على عدم جواز الحكم بوقف تنفيذ العقوبة . ويخرج نفس قدر العقوبة المقررة أحيانا عن حده الأقصى المفروض لنوع الجريمة فتتجاوز عقوبة الجنحة حد الحبس في الجنح كما هو الشأن في بعض جرائم النقد في مصر وهي من الجنح ومع ذلك تبلغ العقوبة فيها خمس سنوات وترفع إلى عشر في حالة العود .

وتعدد العقوبة أحيانا بتعدد من وقعت الجريمة في شأنهم ، وإن كان معظم هذا التعدد في الغرامة وفي بعض الأحيان يتعدد الحكم بالعقوبة على من يرتكب عدة جرائم مما تقع بالمخالفة لأحكام قانون اقتصادي وقبل أن يحاكم على واحدة منها وذلك خروجا على قواعد التعدد والارتباط القائمة بالنسبة لجرائم القانون العام (٣)

ولا يعترف الاتجاه الحديث للمتهم في الجريمة الاقتصادية بقاعدة الأثر المباشر للقانون الأصح ولو كان القانون السابق غير محدد بفترة معينة (٤) .

(١) جرائم القانون ٦٦/٦٢ الخاص بالجمارك والنهريب للجركي .

(٢) تعاقب المادة ٨٧ عقوبات سوفيتي على تقايد البنوك والعملية المعدنية والسندات الحكومية أو الأجنبية وترويج ذلك وهو من الجرائم الاقتصادية في حكم هذا القانون بالسجن الذي يبلغ ١٥ سنة وبالإعدام في حالة ارتكاب الجريمة على وجه الاحتراف وكذلك المادة ٨٨ الخاصة بالمعاقبة على الأحكام النخاعة بالصرف والمضاربة بالعقوبة السجن من ثلاث سنوات إلى ثمانية والإعدام في حالة العود .

(٣) المادة ٣٢ من القانون ٩١/٥٩ الخاص بالعمل .

(٤) نص المادة ١٢ من القانون رقم ٨٠ لسنة ٤٧ المعدل بالمرسوم بقانون رقم ١١١ / ٦٣ الخاص بالرقابة على النقد في مصر مع عدم الإخلال بأحكام المادة ٣٦ من قانون العقوبات بحكم بعقوبة عن كل جريمة إذا ارتكب شخص واحد جرائم متعددة قبل أن يحكم على كل واحدة منها مع أن المادة ٢٣ من قانون العقوبات المصري تعتمد بالتعدد والارتباط وتوجب القضاء بالجريمة الأشد .

— وما يتصل بخصائص القوانين المؤتممة عليها ، ومن أظهر ما يرد على القوانين الخاصة بالجرائم الاقتصادية أنها تنطوي على كثير من التغيرات الفنية المنصلة بموضوع المعالجة والتعريفات العامة مما يؤدي أحيانا إلى ضعف الصياغة الفنية (١) وأحيانا إلى تردد التفسير أو توسعه كما أنها قوانين قابلة للتغيير السريع وأن كانت المرونة والحركة من مقتضياتها حتى تواجه دائما الاحتمالات المضادة للسياسة الاقتصادية ، وهي قوانين لاحرص دائما على الوحدة في سياسة التجريم والعقاب .

ولعل أبرز ما يثور في خصائص هذه القوانين النص كثيرا على التفويض التشريعي (٢) ومع أن هذا التفويض مافوظ أو محدد في القانون العام بحيث لا يرد في الأغلب إلا على المخالفات (٣) وفي غير ما يفرض قيودا على الحرية الشخصية ، إلا أنه شائع وسائع في الجرائم الاقتصادية ، نظرا لما يتطلبه التشريع في مجالها من درجة فنية قد لا تتوفر لدى السلطة المفوضة ، بالإضافة إلى المرونة والسرعة المطلوبين في علاج الظواهر الاقتصادية . وكل القيد الذي يرد على ما يصدر في ظل هذا التفويض أن يصدر صدورا دستوريا صحيحا شكلا وموضوعيا أى مستندا إلى قانون من السلطة المفوضة وفي حدود ما يسمح به من تفويض (٣) .

أركان الجريمة الاقتصادية :

للجريمة الاقتصادية كما للجريمة العادية ركنانها الرئيسيان المادى والمعنوى ، بالإضافة إلى الركن الشرعى .

(١) أوصى المؤتمر الدولى السادس لقانون العقوبات بوجوب مراعاة دقة الصياغة والتوصية الثالثة .

(٢) من ذلك المادة ٥٦ من المرسوم بقانون ٩٥ / ٤٥ فى مصر التى تجوز لوزير التموين فرض كل أو بعض العقوبات المنصوص عليها فى تلك المادة على من يخالف القرارات التى يصدرها لتنفيذ ذلك القانون .

والمادة ٤ - من القانون رقم ٢ / ٦٠ التى تعطى التفويض لرئيس الجمهورية والمجلس التنفيذى .
والمواد ١ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٦٣ من القانون رقم ٣٠ / ٦ / ٤٥ بفرنسا التى تعطى الحق لوزير الاقتصاد .

(٣) محكمة النقض المدنية فى ٢٣ / ١٢ / ٤٨ — مجموعة القواعد القانونية جزء ٧ ص ٧٠٠ وفى ٢١٤ / ٥٢ مجموعة أحكام النقض س ٣ ص ٦٨١ .

الركن المادى :

فالركن المادى فيها هو الركن العادى فى الجريمة عموما وهو إتيان الفعل الإجرامى الذى يترتب النتيجة التى قام من أجلها التجريم ، وهى تلك النتيجة الخطرة أو الضارة وذلك سواء كان إتيان هذا الفعل فى صورة إجرامية أو سلبية أى بأداء عمل يحرم القانون أدائه أو الامتناع عن عمل يلزم القانون بأدائه .

ولإذا كان الفعل الإجرامى لا يصدر عن الجانى فى الجرائم العمدية فور اقترافه وإنما تسبقه مراحل مجرد العزم على ارتكابها ، والأعمال التحضيرية ثم الدخول فى مرحلة التنفيذ بالأعمال التهديدية حتى الوصول للفعل التام ، وكان كل عمل قبل العمل التهديدى ولا يخرج عن ضمير الجانى أو لا يتصل بمباشرة بالبده فى مرحلة الجريمة وقد تقضى تلقائيا إلى العدول ، فإن المؤاخذة فيما دون الفعل التام تقوم على الأعمال التهديدية بوصف كونها شروعا فى ارتكاب الجريمة ، وتجرى المؤاخذة بعقوبة تقل عن تلك العقوبة للفعل التام، إلا عند ما ينص القانون لحسنة على خلاف ذلك . وذلك تقديرأ من المشرع للفرق بين نتائج الشروع ونتائج الجريمة التامة . غير أن هذه المعايير لا يعتمد بها كثيراً فى الجرائم الاقتصادية فيقع العقاب واحداً على الجريمة التامة والمشروع فيها وحتى مجرد المحاولة فى بعض الصور (١) ودون كبير خروج بذلك على القواعد العامة إذ يجرى العقاب فى هذه الأحوال على أن الفعل الممكن للشروع أو للمحاولة يكون بذاته جريمة قائمة بذاتها .

كما أن الركن المادى فى الجرائم الاقتصادية قد لا يقتضى عند توافر بقية أركان الجريمة إلى معاقبة مقترفة وحده ، وإنما كذلك إلى معاقبة سواء من لم يأت به أو يسهم فيه بصورة من صور الاشتراك ، توسيعاً لدائرة المسؤولية عن الجرائم الاقتصادية ، واتساقاً مع هدفها الرئيسى وهو ضمان البناء الاقتصادى ، وتسانداً إلى إعتبار هذا الذى إمتد إليه العقاب فاعلاً فى جريمة بذاتها (٢)

الركن المعنوى :

ولإذا كان الركن المادى فى الجرائم الاقتصادية قد احتفظ أصلاً بطبيعة مثله فى الجرائم العامة وتحدد الخروج منه على هذه الطبيعة فإن الركن المعنوى — وهو فيه اقترافاً لفعل — وهن حتى غدا قليل الاعتداد به لذات العلة الأساسية التى تدور معها فكرة العقاب على الجرائم الاقتصادية ، وهى رعاية السياسة الاقتصادية وما ترهاه من كيان أولاً وقبل كل شيء .

ولإذا كان ذلك كذلك فالطبيعى أن يكون القصد العام هو المعتد به فى الركن المعنوى فى الجريمة

(١) المادة ٩ من القانون ٤٧/٨٠ .

(٢) المادة ٥٨ من المرسوم بقانون ٤٥/٩٥ .

الاقتصادية ، وهو مفترض في مجرد وقوع الفعل المسمى بما ينقل إلى الجاني لإثبات انحسار هذا القصد ، ويستوى الأمر عند ما تكون الجريمة عن عمد أو عن إهمال .

على أن هذا الذي عرأ أركان الجرائم الاقتصادية ، وإن كان له ما يبرره ، غير أنه في رأينا يعدن في الخروج على قواعد العدالة إلى جانب خروجه على أحكام القانون العام ، وإذا ساغ الخروج على هذا القانون لعله أو لآخرى فإنه لا يتأني إطلاقاً الخروج على قواعد العدالة . فلا يستقيم عقاب من لم يعترف ووزراً ولم يكن في طوقه منع اقترافه ولذا ففيما نرى أن الموازنة بين تحقيق العدالة وتحقيق المحافظة على السكيان الاقتصادي تستتبع ألا تمتد المساواة الجنائية إلى الغير إلا إذا كان في طوقه منع المخالفة ولم يمنعها أو علم بها وسكت عليها ولم يبذل من حسن الإشراف القدر الواجب لتوقي وقوعها أو أساء لاختيار ذلك الذي وقعت منه الجريمة أو في الأقل يشترط بالنسبة لهذا الغير قصد خاص وتتبع في شأنه القواعد العامة في الإثبات .

كذلك لا تستقيم التسوية بين ارتكاب الجريمة عن قصد ، واتباعها عن خطأ أو إهمال أو مجرد مخالفة للوائح والقوانين ، لأنه مهما يضعف تعبير الركن المعنوي في الجرائم الاقتصادية فهو قائم على أى حال . وبالتالي فلا جدال في وجود الفرق بين العمد والخطأ .

العقوبة في الجرائم الاقتصادية :

جرت قوانين العقوبات الاقتصادية على إنزال العقوبات المعروفة في القانون العام على جرائم هذه القوانين مع مراعاة بعض الاعتبارات التي توحى بها أو تدفع إليها السياسة الاقتصادية ، مما سبق لنا الإشارة إليه في طرف من الحديث عن خصائص الجرائم الاقتصادية ، غير أنه بما تجدر الإشارة إليه أنه باستثناء الدول الشيوعية بالنسبة لبعض الجرائم ، فإن عقوبة الحبس البسيط والغرامات المالية هي الصورة الغالبة في العقوبة التي تلجأ إليها غالبية التشريعات في العقاب على الجرائم الاقتصادية ، وإن جرى بعض هذه التشريعات في شأن الغرامة على غير ما قام بشأنها في حالة الجرائم العادية من دخولها ضمن إيرادات الدولة ، وذلك بتخصيصها لتمويل بعض الخدمات العامة . ومن ذلك المادتان ٢١٧ ، ٢١٨ من قانون العمل المصري ، حيث خصصتا الغرامة لتمويل خدمات التأهيل المهني للعاجزين .

وفي نفس الوقت تستقل بعض قوانين العقوبات الاقتصادية ببعض العقوبات التي خلا منها قانون العقوبات العام ، ومن ذلك المصادرة التي تقع على غير الأشياء المضبوطة أو المنحصلة عن الجرائم ، ومصادرة أموال الجاني جميعاً والإلزام بإعادة الحال إلى ما كانت عليه قبل الجريمة ، ووضع المنشأة تحت الحراسة الإدارية وحظر مزاولة النشاط أبداً أو لفترة معينة ونشر الأحكام الصادرة بالإدانة في الصحف .

على أنه مهما يكن العقاب ودرجته أو صورته فإن أول الوسائل في تحقيق أهداف القانون الاقتصادي إنما هي تربية الوعي الشعبي وحسن تنشئة الأفراد والإكثار من وسائل الوقاية مع أحكامها وهو بعض ما أوصى به المؤتمر الدولي السادس - لقانون العقوبات .

الإجراءات الجنائية في الجرائم الاقتصادية :

الأصل أن تسير الإجراءات الجنائية في حدودها التي رسمتها القواعد العامة ، الإجراءات وهو ما تسير في بعضه الجرائم الاقتصادية وتخرج في البعض عن حدوده .

ومن ذلك الذي تخرج فيه أن الذي يقوم على ضبط هذه الجرائم موظفون فنيون تسبغ عليهم صفة الضبط القضائي (١) وأن سلطة النيابة العامة في تحريك الدعوى العمومية تنقيداً أحياناً بالنسبة لبعض الجرائم الاقتصادية بموجب الحصول على إذن أو طلب من جهة الاختصاص التي يحددها القانون كوزير الاقتصاد في جرائم النقد ومدير الجمارك في جرائم التهريب الجرمي (٢) وإن المحاكمة تأخذ طابع الاستعجال وقد يتولاه قضاء استثنائي وقد يقيد طريق الطعن في الأحكام وتنقضي بعض الجرائم الاقتصادية بالتصالح أو التنازل (٣) وأنه ليس للمجني عليه تحريك الدعوى بطريق الدعوى المباشرة وليس له الإدعاء مدنياً (٤) كل ذلك على تفصيل ليس محاله الحديث في موضوع البحث أو مقامه .

(١) لا ينزع هذا عن رجال الضبطية القضائية لاختصاصهم كذلك بضبط هذه الجرائم باعتبار اختصاصهم عاماً بضبط الجرائم عموماً .

(٢) المادة ٩ من القانون ٧/٨٠ المعدل والمادة ١٢٤ من القانون ٦٣/٦٦ .

(٣) المادة من القانون ٦٣/٦٦ .

(٤) من قضاء محكمة النقض الفرنسية من ٣١/٣/١٩ أن القوانين الاقتصادية لم يقصد بها تحقيق مصلحة خاصة وإنما صدرت لحماية مهاجة عامة . ومن ثم فهي لا تلحق ضرراً بأحد الأفراد

(سيري ١٩٣٢ - ١ - ١٩٦٣) .

من مراجع البحث

- (١) الجرائم الاقتصادية في التشريع المقارن للدكتور محمود مصطفى .
- (٢) أعمال المؤتمر الدولي السادس لقانون العقوبات .
(والمنشورة بالمجلة الدولية لقانون العقوبات السنة ٢٤) .
- (٣) أعمال المؤتمر الدولي الخامس للقانون المقارن .
(مجلة العلوم الجنائية سنة ٥٨ العدد الرابع) .
- (٤) دروس الأستاذ جورج ليفاسير في قانون العقوبات الاقتصادية .

المحاماة في المجتمع

للاستاذ ماهر راغب حنا الهامى

رسالة المحاماة :

المحاماة رسالة إنسانية جليلة لأنها رسالة النجدة، نجدة الضعيف والمظلوم والدفاع عن صاحب الحق المهضوم .

والمحاماة رسالة من أقدس الرسائل لأنها ركن من أركان العدالة وبغيرها لا يستطيع القضاء القيام بواجبه في تحقيق العدالة .

وإذا جاز تسمية المحاماة مهنة ، فإنها من أجل المهن وأشرفها وقد يما قال فولتير : « كنت أتمنى أن أكون مجاميا ، لأن المحاماة أجل مهنة في العالم » .

وفي الحق أنه ليس بين المهن ما يسمو على المحاماة شرفا وجلالا ، ولا ما يدايها روعة ونضحية ومجدا . ذلك أن رسالتها هي تحقيق العدالة بالوقوف إلى جانب المظلوم ، والأخذ بناصر الضعيف والدفاع عن شرف الأفراد وحررياتهم وأموالهم . والمحامى هو مستشار الكبير وهو في الوقت نفسه القيم على الصغير . يلجأ إليه الأغنياء والفقراء على السواء . وهو في سبيل أداء واجباته هذه على الوجه الأكمل ، يضحى بصحته ووقته وراحته وماله وأحيانا بحياته . .

ومن أبلغ ما قيل في وصف المحاماة وتقديرها ما قاله دوجيسون رئيس مجلس القضاء الأعلى بفرنسا في عهد لويس الخامس عشر :

- « أن المحاماة عريقة كالتضاء — مجيدة كالفضيلة ،
- « ضرورية كالعدالة . هي المهنة التي يندمج ،
- « فيها السعى إلى الثروة مع أداء الواجب ،
- « حيث الجدارة والجاه لا ينفصلان — المحامى ،
- « يكرس حياته لخدمة الجمهور دون أن يكون ،
- « عبدا له — ومهنة المحاماة تجعل المرء ،
- « نبيلًا عن غير طريق الولادة — غنيًا بلا ،

« مال — رفيما دون حاجة إلى لقب ، ،
« سعيدا بغير ثروة . . »

وفي تقدير المحامي قال المنفور له الأستاذ عبد العزيز فهمي رئيس محكمة النقض بمصر عند افتتاح أولى جلساتها عام ١٩٣١ :

« إذا وازنت بين عمل القاضى وعمل المحامى ، وجدت ،
« أن عمل المحامى أدق وأخطر ، لأن مهمة القاضى ،
« هى الوزن والتزجيج ، أما مهمة المحامى ،
« فهى الخلق والإبداع والتكوين . . »

هذه شهادة قاضى القضاة فى مصر ، وتلك شهادة كبير القضاة فى فرنسا ؛ وكلاهما من الشهود العدول الذين لا سبيل إلى اتهامهم بالتحيز للمحاماة أو محاباة المحامين .

* * *

مشقة عمل المحامى :

على أنه إذا كانت المحاماة مهنة سامية على هذا النحو ، فهى أيضا أشق مهنة فى العالم . ذلك أنها تفرض على المحامى أن يكرس لها كل وقته وجهوده صباحاً ومساءً ، فهى لا تدع له وقتاً للراحة أو للرياضة . إذ يبدأ المحامى دائماً عمله مبكراً فيقتضى ساعات الصباح عادة فى أداء واجبه أمام مختلف المحاكم متقللاً بين دار القضاء العالى والمحكمة الكاية والمحاكم الجزئية ومحكمة الأمور المستعجلة — ومحكمة العمال — ومجلس الدولة — والمحاكم الإدارية والمحاكم التأديبية ؛ وقد يقتضى عمله السفر بالقطارات أو بالسيارات وأحياناً بالطائرات فى مختلف البلاد .

فإذا عاد المحامى بعد الظهر إلى منزله مكثوداً محطماً الأعصاب لا يكاد يجد وقتاً لتناول الطعام أو للراحة . إذ يتعين عليه أن يعود إلى مكتبه لاستقبال عملائه حيث يقضى شطراً من الليل فى تفهم ما يعرض عليه من مشكلات ، والافتاء فيما يستشار فيه من منازعات وتدوين ملاحظاته عما ينفذ إليه به من قضايا ؛ حتى إذا ما انتهى من هذا العمل المضنى بين لزجاج التليفون ومضايقات بعض العملاء ومساوماتهم ، ولم يستدع لحضور تحقيق أو مجلس صلح أو تحكيم ، كان عليه أن يبدأ دراسة قضايا اليوم التالى وأعداد دفاعه فيها كما أن عليه تحرير المذكرات فى القضايا المحجوزة للحكم والقضايا المنظورة فى التحضير وهو مضطر لتقديها فى المواعيد المحددة وإلا تعرض للمسؤولية وعرض موكله للحكم عليه بغرامة . . . والموكل لا يرحم والقاضى لا يعذر . والمحامى فوق هذا وذاك مسئول أمام ضميره عن أداء واجبه على الوجه الأكمل . . . ولهذا فهو يقضى الليل ساهراً باحثاً منقباً حتى إذا ما أتم عمله وأرضى ضميره وربيه ، أوى إلى فراشه ليقضى ما بقى من الليل مجهداً يستعرض أعمال اليوم ويفكر فى مشكلات الغد .

هذه صورة حقيقية للعمل اليومي للمحامى . . . ومنها يتضح أن المحامى كالخدمة التى تمزق من طرفيها لبعضى الآخرين . . . ومع ذلك فكثيرا ما تقابل بمحوداته وتضحياته الفالية بالجحود ونكران الجميل من جانب موكليه الذين ما أن يكسب لهم قضاياءهم حتى ينكروا له ، رغبة فى إهدار حقوقه بعد أن حصل لهم على حقوقهم الموضومة . . . ولذلك كانت المحاماة من أشق المهن وأكثرها إرهاقا للعقل والجسم والأعصاب . . . حقا أن المحامى ينعم بشيء من الاستقلال والحرية وقد يصيب بعض الجاهل — وهو ما يحسده عليه الكثيرون — ناسين أن ذلك يكون دائما على حساب راحته وصحته وأعصابه . . . وأحيانا يدفع المحامى ثمن تلك الحرية وذلك الجاهل . حياته نفسها وما أغلاه من ثمن . . .

وفي هذا الصدد يقول العلامة جارسولية :

« إن المحامى يترافع فى يرم واحد أمام محاكم ،

« متعددة فى دعاوى مختلفة ومنزله ليس ،

« مكانا لراحته ولا يعاصم له من مضايقة ،

« عملائه ، إذ يقصده كل من يريد أن يتخفف ،

« من أهباء مشاكلك وهمومه ، وهو لا يكاد ينتهى ،

« من مرافعة طويلة إلا ليعالج مذكرات أطول ،

« وأستطيع القول إنه فى المجتمع وبين مواطنيه ،

« يمثل الرجال الأولين الذين قاموا بتبليغ ،

« الرسالة الإلهية . . . »

المحامى كما يجب أن يكون :

يخطئ من يظن أن مؤهلات المحامى هى فقط الحصول على إجازة الليانس أو الدكتوراه فى القانون . كما يخطئ كثيرا من يعتقد أن صناعة المحامى هى مجرد الكلام المنمق أو التذكى من ضروب البلاغة والبيان ، أو أن دراسته مقصورة على كتب القانون . . . إذ المحامى النابه أو المحامى كما يجب أن يكون هو الذى تستمر دراساته يرميا طوال حياته ، والذى تتناول دراساته إلى جانب كتب القانون كتب الأدب والتاريخ والاقتصاد والفلسفة والمنطق والاجتماع وعلم النفس والطب الشرعى . . .

بل أن عمل المحامي يقتضي ثقافات متنوعة متجددة وإطلاعا مستمرا على مختلف العلوم والفنون حتى يستطيع الاضطلاع بمهمة الدفاع في مختلف القضايا التي يركل إليه أمرها من مدنية وتجارية وإدارية وجنائية وعسكرية وسياسية وتأديبية وضرائبية إلى جانب اطلاعه على مختلف القوانين وكتب الشراح وأحدث الأحكام وإلا وجد نفسه عاجزا عن القيام بواجبه فيما يعرض له يوميا من مشكلات جديدة وما قد يواجهه أمام المحاكم من صعوبات في مناقشة الفنيين والخبراء والتعليق على آرائهم .

* * *

صفات المحامي :

لا يكفي أن يكون المحامي متمسكنا من القانون ومطلعا على شتى العلوم والفنون بل يجب فوق ذلك أن يكون المحامي أمينا شجاعا مستقيما مخلصا ، لأن المحامي يؤتمن على أموال الناس وأسرارهم وأرواحهم ، والمحامي كما يجب أن يكون هو الذي يتصرف بالأمانة المطلقة والشجاعة الكاملة والاستقامة والإخلاص ؛ فلا خير في محام قدير إذا كانت أمانته أو استقامته محل شك ، كما لا خير في محام لا يكون مخلصا في أداء واجبه ، أو تخونه شجاعته في الدفاع عن موكله وعما يعتقد أنه حق ، ولو وقف وحده إلى جانبه وكانت الدنيا كلها ضده .

ويقول الأستاذ الكبير النقيب عبد الرحمن الرافعي « أن من أول واجبات المحامي أن يتمسك بالآخلاق القويمة . فالمحاماة علم وخلق ونجده ، وشجاعة ، وثقافة وتفكير ، ودرس وتمحيص ، وبلاغة وتذكير ، ومثابرة وجلد ، وثقة في النفس واستقلال في الحياة ، وأمانة واستقامة وإخلاص في الدفاع ، (١) .

واجبات المحامي وتقاليده المهنة ومعاملته لزملائه :

يوجب قانون المحاماة في معظم البلاد العربية بل معظم دول العالم المتحضرة أن يقسم المحامي قبل مزاولة عمله بأن يؤدي أعماله بالأمانة والشرف وأن يحافظ على سر المهنة وأن يحترم قوانينها وتقاليدها . ونص مشروع قانون المحاماة الموحد على هذا القسم في المادة ٢١ منه .

كما تنص المادة الثانية من مشروع قانون المحاماة الموحد على أن :

(١) تقديم الأستاذ عبد الرحمن الرافعي لكتاب قضاء ومحامون ترجمة الأستاذ حسن جلال العمروسي ص ١٢ .

يكون المحامي ذا سيرة توحى الثقة والاحترام الواجبين للمهنة ، غير محكوم عليه في جنائية أو عقوبة تأديبية لنقص يتنافى مع واجبات المهنة ، غير متورط وظيفية أو عملا لأسباب تمس الشرف أو الكرامة أو الذمة .

وقد تضمن مشروع قانون المحاماة الموحد نصا في المادة ٥٠ على أنه يجب أن يكون المحامي مكتتب لائق مكرس لأعمال المحاماة كما تضمن نصا في المادة ٥٢ على أنه يمتنع على المحامي السعي لجلب العملاء بوسائل الدعاية أو باستخدام الوسائط ولا يجوز له أن ينحصر حصته من أعماله لشخص من غير المحامين .

ومن أوجب واجبات المحامي مراعاة واجبات الزمالة وتقاليد المهنة وقد تضمن مشروع القانون الموحد نصا في المادة ٦٠ يوجب على المحامي أن يلتزم في معاملة زملائه ما تقتضيه قواعد اللياقة وتقاليد المحاماة .

ومن أهم هذه التقاليد رعاية المحامي الكبير للمحامي الناشئ وموقير المحامي الناشئ للمحامي الكبير ، وإخطار زمليه باعتزازه طلب التأجيل قبل الجلسة المحددة للمرافعة ، وألا يتهز المحامي فرصة غياب زميله ليترافع في الدعوى .

ومن التقاليد الحميدة المتبعة في الخارج ، والتي كانت متبعة في مصر بين محامي المحاكم المختلطة ، تبادل المستندات للاطلاع عليها في مكاتب الزملاء بغير إيصال .

ولا يفوتني في هذه المناسبة أن أذكر أنه كان من بين المسائل التي عرضت على مؤتمر المحامين الدولي المنعقد بموناكو في يوليو سنة ١٩٥٤ مشروع قانون دولي لأداب المحاماة قدمه محاميان هولنديان . وقد نشرت ترجمة له في مجلة المحاماة السنة الخامسة والثلاثين العدد الأول ص ١٧٩ - ١٨٢ ومن أهم ما جاء به نص يقضى بأن يحافظ المحامي دائما على شرف مهنته وكرامتها . . . وعليه في عمله . وكذا في حياته الخاصة - أن يمتنع عن أى تصرف من شأنه أن يؤدي إلى الخط من قدر المهنة التي ينسب إليها . . . ونص آخر يقضى بأن يحتفظ المحامي باستقلاله في أداء واجباته وألا يرتبط بأى عمل إذا كان من شأنه أن يؤثر على استقلاله . . . ونص ثالث يوجب على المحامي أن يعامل زملائه بكل احترام وتقدير . . . وأن يحتفظ بالاحترام الواجب للمحكمة دون أن يخشى في سبيل الدفاع عن موكله شيئا أو يراعى أية مصلحة شخصية لنفسه أو لغيره .

كذلك يتضمن المشروع المذكور نصا يوجب على المحامي ألا يتقدم بأية بيانات غير صحيحة للمحكمة ولا يتولى الدفاع في دعوى لا يرتاح ضميره إلى سلامتها وألا يشير برأى يتعارض مع القانون بأى وجه من الوجوه .

وقد أثارَت الفقرة الأخيرة جدلاً طويلاً حول ما إذا كانت مهمة المحامي تختم عليه أن يراعى في دفاعه أحكام القانون ومقتضيات الضمير أم أن واجبه يقتضيه الدفاع عن وجهة نظر موكله ولو ضد اقتناعه الشخصي .

فقال المؤيدون للرأى الأول أن المحامي لا يجوز أن يكون تاجر كلام يتولى الدفاع عن كل من يتقدم إليه ولو لم يكن مقتنعا بسلامة موقفه .

وقال المعارضون لهذا الرأى المحامي عليه أن يتكلم بلسان موكله ، فيؤيد وجهة نظره إذ ليس هو الذى يحكم بسلامة الدعوى أو بعدم سلامتها لاسيما أن معظم المسائل القانونية تكون غالباً موضع خلاف بين الفقهاء وأحكام القضاء ولذلك يتعين على المحامي أن يدعم وجهة نظر موكله تاركاً مهمة الفصل للقضاء الذى كثيراً ما تتضارب أحكامه فى الدعوى الواحدة فيأتى الحكم النهائى فيها مخالفاً لما قضى به الحكم الابتدائى ، بل كثيراً ما تقرر المحكمة العليا مبدأ ثم تعدل عنه بعد ذلك .

وأخيراً تضمن المشروع نصاً على أنه فى المسائل المالية يجب على المحامي أن يكون أميناً ودقيقاً ولا يخلط أموال الآخرين بأمواله وأن يكون مستعداً دائماً لأداء الحقوق التى قبضها إلى أربابها ، وألا يبقى لديه الأموال التى قبضها لحساب موكله أكثر من الوقت الذى تحتتمه الضرورة القصوى ، ولا شك أن هذه كلها تقاليد واجبة الإلتباع حتى ما لم يرد به نص منها فى قوانيننا .

المحامي بين واجبه وضميره :

هذا والمحامي كعضو فى المجتمع يجب أن يتمتع بضمير حى مرهف ، فن أقدس واجباته الدفاع عن المتهم البريء - ولكن هل كل المتهمين أبرياء ؟ وماذا يفعل المحامي إذا وكل عن متهم معترف ؟ بل ماذا يفعل إذا وكل عن متهم منكر باح له بارتكاب الجريمة ؟ .

هذه أسئلة حائرة لا تجد لها جواباً فى الكتب ، واسكتنا نعرف جوابها من تقاليد المجامعة .

حقاً أنه ليس كل من المتهمين أبرياء . ولكن قل أن تجد متهماً غير جدير بالرحمة والعطف ، فكثيراً ما نصادف متهمين مثقفين أو من عائلات كريمة دفعتهم الظروف دفعاً إلى ارتكاب جريمة فى ثورة غضب أو دفعاً لإهانة وكثيراً ما نوكل عن متهمين بارتكاب جرائم دفاعاً عن الشرف أو خذاً بالثأر وجل من لا يخطئ ..

وهناك متهمين ارتكبوا جرائم دون أن يكونوا مسؤولين عنها لسبب من أسباب الإباحة

وموانع العقاب كمن يرتكب جريمة دفاعاً عن النفس أو المال أو من يرتكب جريمة وهو فاقد الشعور أو الاختيار في عمله إما لجنون أو هامة في العقل ، وإما لغيرية ناشئة عن عقاقير مخدرة إذا أخذها قهراً عنه أو على غير علم منه ، أو الموظف الذي يرتكب الفعل تنفيذاً لأمر صادر إليه من رئيس تجب عليه إطاعته ، إلى آخر أسباب الإباحة وموانع العقاب المنصوص عليها في القانون .

وهناك متهمون غير مسؤولين مسؤولية كاملة عن الأفعال التي ارتكبوها لمرض عقلي أو نفسي أو عصبي كالغته والعضام (الشيزوفرانيا) والحالات السيكوباتية .

في هذه الحالات يجب على المحامي أن يبرز للمحكمة ظروف الحادث وأسباب الإباحة أو موانع العقاب إن وجدت ، وأن يبين حالة المتهم وقت ارتكاب الجريمة من الوجهة العقلية والنفسية والعصبية ، مستعيناً بتاريخ المتهم وأثر الوراثة وتقارير الأطباء الإخصائيين مع بيان الظروف المخففة .

ولكن ما العمل إذا كان المتهم قد أنكر ارتكاب الجريمة في التحقيق وباح للمحاميه بارتكابها ؟

لا شك أن في هذه الحالة تعارضاً بين ضمير المحامي وواجبه ، إذ هو لا يستطيع إفشاء سر المهنة كما أن ضميره لا يطاوعة على طلب البراءة والدفاع عنها .

ومن حسن الحظ أن هذه الحالة نادرة الوقوع إذ لا يبرح المتهم عادة لمحاميه بارتكاب الجريمة إذا كان قد أنكر ارتكابها أمام المحققين ، حيث لا يجب فائدة تعود عليه من الاعتراف لمحاميه . فإذا حدث ذلك تعين على المحامي أن يتنحى عن الدفاع في القضية — لإرضاء لضميره ومحافظة على مصلحة موكله ، وفي هذه الحالة يوكل المنهم محامياً آخر لن يبوخ له بسره في هذه المرة فيتولى المحامي الجديد الدفاع عنه مرتاح لضمير لطلب البراءة .

ولا شك أن هذه إحدى ضرائب المهنة على المحامي والتضحيات التي تحتها عليه تقاليد المهنة الشريفة .

محامون يتولون زعامة الشعوب ورئاسة الدول والحكومات :

لما كانت دراسات المحامين ومراهم وأعمالهم تتناول شتى نواحي الحياة ومهنتهم تقتضي التمكن من فنون الخطابة والبلاغة والبيان إلى جانب الماهية بنفسية الجماهير ودراسهم لدراسات الأمم والقوانين

الدولية والإدارية والمالية كان من الطبيعي أن يبرز من بين المحامين من تولوا زعامة الأمم وقيادة الشعوب ورئاسة الدول والحكومات والبرلمانات ومن إختيروا لولاية أرفع مناصب القضاء .

ويكفي أن نشير إلى أن غاندى زعيم الهند كان محاميا كما أن المرحومين مصطفى كامل وسعد زغلول زعمى مصر الحالمين كانا محامين كذلك .

وقد تولى رئاسة جمهورية فرنسا ورئاسة وزاراتها كثيرون من المحامين لعل أشهرهم فى العصر الحديث بوانسكاريه وميليران وهكذا الأمر أيضا فى معظم البلاد الأخرى .

ولا يفوتنا أن نذكر فى هذه المناسبة أن عددا كبيرا من الوزراء فى مصر ومن السادة المستشارين الذين يتقاعدون ابلوغهم السن القانونية يبادرون إلى الإشتغال بالمحاماة . ومن ذلك بين أن المحاماة تقدم للدول والمجتمع فى كل مكان من العالم صنفًا من طليعة قادة الفكر وفطاحل رجال السياسة الذين يتأثر بهم مصير العالم وتاريخ الشعوب وقضية السلام إلى حد بعيد فى كل زمان ومكان .

المصير المشترك للقاضى والمحامى :

وردت عبارة طريفة عن المصير المشترك للقاضى والمحامى فى كتاب قضاء ومحامين الذى ترجمته الزميل الأستاذ حسن جلال العروسى بالقاهرة ، إذ يلتقى القاضى والمحامى فى خيال المؤلف فيتناجيان ويتشاكيان ويتعاتبان ، وقد أدركتهما الشيخوخة وبلغت رسالتها فى الخدمة غايتها فاعتزلا والتقيا كزميلين وصفيين يستعرضان مصيرهما المشترك ورصيد عمرهما وما أخذاه من الدنيا وما بذلاه فلم يلبثا أن وجدا نفسيهما لأول مرة جنبًا إلى جنب لا وجهًا لوجه يربطهما هدف واحد ومصير واحد وفلسفة حياة واحدة .

ويخلص المحامى حاله فيقول :

« هذه حياتنا يا أخى القاضى إذا قصرت إستفتنا بانطلاق لا يعرف التريث وجهد موصول لا يعرف الراحة ، وإذا إستطالت أسلمتنا للنسيان والضياح والجهود . . هذا مصيرنا وهو مصير عجيب وأعجب ما فيه أتى ما كنت لأغيره لقاء كنوز الأرض لو قدر لحياتى أن تبدأ من جديد . »

ويخلص القاضى بدوره فلسفة حياته فيقول :

« فما أحسب أن بين وظائف الدنيا وظيفة تخدم قيام السلام بين الناس أكثر مما تخدمه وظيفة القاضى . فليس كل جرح من جروح البشرية عنده دواء ناجح اسمه العدالة . . وهذا وحده حسبي

لتنعم حياتي بهجة وسعادة وسكينة . . أما يكفيني أن اطمئن نفسي إلى أنني قضيت الشطر الأعظم من حياتي البشرية القصيرة في توفير سعادة العدالة للنفوس الظمأى إليها — وأسهمت في إرساء قواعد السلام والإيمان بالحق والخير في نفوس الناس .

وهكذا نرى توأمة العدالة القضاء الجالس والقضاء الواقف — المحاماة — يؤديان عملاً واحداً في جوهره وأن تباين في مظهره . . عملاً سامياً بل سماوياً لأن عدالة الأرض من عدالة السماء .

خاتمة عن المحاماة في الأديان السماوية :

وبعد . . فلعل خير ختام لمحاضرتي هو الإشارة إلى المحاماة في الكتب السماوية التي أضفت عليها بهاء وقدسية خاصة لدرجة أنها وصفت الله جل جلاله « بالمحامى الأول » . فمنذ نحو ثلاثة آلاف سنة خلت صلى دواد النبي والملك في سفر المزامير قائلاً :

« أصرخ إلى الله العلى ، إلى الله المحامى عني » .

وفي كتاب التوراة أوصى الله ، تبارك اسمه ، شعبه على فم نبيه أشيعاء قائلاً : « اطلبوا الحق انصفوا المظلوم ، افضوا لليتم ، حاموا عن الأرملة » .

كما قال أيوب رائد الصابرين والذي كان معاصراً للفراعنة القدماء : « أن الإذن سمعت فطوبتى والعين رأت فشهدت لى لآنى أنقذت المسكين المستغيث واليتم الذى لامعين له وجعلت قلب الأرملة يسر ، كنت عيوناً للعمى وأرجلاً للعرج ، أب أنا للفقراء والضعفاء ، ودعوى لم أعرفها فحصدت عنها ، هبمت أضراس الظالم ومن بين أسنانه خطفت الفريسة » . وقال سليمان الحكيم في أمثاله الخالدة . « ظالم الفقير يعير خالقه . ولا تغتصب حقول الأيتام لأن وليهم فى السماء قوى وهو يقيم دعواهم عليك » .

وفي الإنجيل رأينا السيد المسيح يقوم بعمل المحامى الذى يرتدى « الرب الأسود » الذى يبردته خطايا وأوزار المذنبين ، الذين وقف إلى جانبهم في ساعة شدتهم يدافع عنهم ضد سخط الجماهير عاملاً على شفائهم كمرضى دون أن يتشفي منهم كمدجرمين ، ففتح باب التوبة والسماء أمام لص اعترف وهو يحتضر ، ورد كرامة امرأة زلت قدمها في ساعة ضعف ليقدم لها فرصة أخرى لحياة الفضيلة والعفاف فوبخ المنافقين الذين أرادوا بقوة قتلها بقوله المشهور : « من كان منكم بلا خطية فليرجمها أولاً بحجر » : وقوله لليهود في مناسبة أخرى : « ويل لكم يا من تصفون عن البعوضة وتبلعون الجمل . . لا تحكموا حسب الظاهر بل احكموا حكماً عادلاً » .

وإذا اتينا إلى القرآن الكريم وجدناه حافلاً بالآيات الذهبية التي تكرم مهنتنا الجليلة فهو يضع أحكاماً عامة ومبادئ شريفة كدعوة الاسلام مثلاً لأداء الأمانة والوفاء بالعهود . ومن ذلك القول في الآية الكريمة :

«إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها» (سورة النساء)

وقوله في سورة النحل : «إن الله يأمركم بالعدل»

وقوله : «وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان»

وأيضاً : «ويسألوك ماذا ينفقون قل ما انفقتم من خير فللوالدين والأقربين واليتامى والمساكين وابن السبيل وما تفعلوا من خير فإن الله به عليم» :

ثم يضع القرآن الكريم أحكاماً تفصيلية لاحتصر لها نجتزئ منها على سبيل المثال رعاية مصالح اليتام كقوله «فأما اليتيم فلا تقهر» وقوله : «أرأيك الذي يكذب بالدين فذلك الذي يدع اليتيم» (سورة الماعون) وكذلك قوله : «وآتوا اليتامى أموالهم ولا تبدلوا الخبيث بالطيب ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم أنه كان حوباً كبيراً» (سورة النساء) .

ويحارب القرآن الكريم شهادة الزور فيقول في سورة الحج «فاجتنبوا الرجس من الأوثان واجتنبوا قول الزور» . وأيضاً : «والذين لا يشهدون الزور وإذا مروا باللغو مروا كراماً» (سورة الفرقان) .

ويحذى الإسلام القصر فيوصي بهم قائلاً : «وابتلوا اليتامى حتى إذا بلغوا النكاح فإن آنستم منهم رشداً فادفعوا إليهم أموالهم» ، ولا تأكلوها إسرافاً وبداراً أن يكبروا ، ومن كان غنياً فليستغف ومن كان فقيراً فليأكل بالمعروف فإذا دفعتم إليهم أموالهم فأشهدوا عليهم وكفى بالله حسيباً» (سورة النساء) .

هذا قليل من كثير لا يتسع له المقام ، ولكنه كاف للدلالة على مدى اهتمام السماء بالعدالة ، وما رسمه الله تعالى ، من الأحكام والتشريعات التي فيها مهابة وجلالة ، وما شرف به المحاماة من المساهمة في تطبيقها وتنفيذها في المجتمع الانساني .

نداء ودعاء :

هلا وقفنا أيها السادة الزملاء الكرام ، هنية و تتأمل فيها مبادئنا ونراجع ضمائرنا ونعيد النظر في مواقفنا الماضية . محاسبين أنفسنا بصراحة وصراحة ، ترى هل كننا أمناء أوفياء نحو هذه المثل العليا والتقاليد الشريفة محققين أهداف المحاطاة الجليلة المتشعبة الجوانب في المجتمع ١١٩

اللهم . . أعنا لنجدد عهدنا ونشجع غرائمنا ونذوب في رسالتنا لثييد المحاطاة صروح مجدها ، ولنخفف من ويلات الإنسانية وظلم الانسان لأخيه الإنسان ونحقق للبشرية الرفاهية . والحرية ولامتنا العربية الموحدة الكرامة والعزة والازدهار والانتصار أنت سميع مجيب .

سيادة القانون

للدكتور سعد واصف المهامى

« سيادة القانون » . .

« حكم الغائب » . .

أو تقابل الضدين

واللفظان المتضادان — كما يقول غلام المنطق — يدلان على شيئين بينهما غاية الخلاف ، فلا يصدقان معاً على شيء واحد في وقت واحد ، كما أبيض وأسود ، فلا يمكن للشئ أن يكون أبيض ، وفي نفس الوقت أسود .

ولكن قد يخلو الشئ من الانصاف بهما معاً ، إذا اختلط البياض بالسواد فلا يقال أبيض ولا يقال أسود ، ولكن يمكن أن يقال أشهب .

وليس التضاد في الألفاظ ، تضاداً إلا بقدر ما توحى به الألفاظ من تضاد في المعاني .

وبين المعنيين : « حكم الغائب » ، ذلك المعنى الرهيب .

« وسيادة القانون » ، ذلك المعنى المهيب . .

كمانت مسيرة الإنسان ، عبر التاريخ الطويل ، من الليل إلى النهار ، من الظلمة إلى النور .

وكما أن الليل إذا اتصل به النهار ، لا يعتبر ليلاً ولا نهاراً وإنما يعتبر فجرًا . .

والنهار إذا اتصل به الليل ، لا يعتبر نهاراً ولا ليلاً ، وإنما يعتبر غسقاً .

فإن سيادة القانون في بلد ، إذا اختلط بها أو شابها انتكاس إلى حكم غاب من حيث اهدار حكم القانون ، فإن الأمر يندو ولا سيادة للقانون .

فسيادة القانون إذن مطلقة . .

وسيادة القانون لا تتجزأ . .

فهى توجد أو لا توجد . تقوم أو تلتفى .

والربط بين الضدين شئ آخر غيرهما .

* * *

ولما كانت سيادة القانون ، عنواناً للمجتمع المنهض ، ومظهراً لسلامة الحكم . فقد أكد الميثاق الوطنى سيادة القانون . . لجاء فى الباب السابع منه ، تحت عنوان « الإنتاج والمجتمع » .

« إن حرية الكلمة هى المقدمة الأولى للديموقراطية » .

« وسيادة القانون هى الضمان الأخير لها . . . »

واستطرد الميثاق يقول :

« كذلك فإن سيادة القانون تتطلب منا الآن تطويراً واعياً لمواده ونصوصه . . بحيث تعبر عن القيم الجديدة فى مجتمعنا . . »

إن كثيراً من المواد التى ما زالت تحكم علاقاتنا الاجتماعية قد جرت صياغتها فى جو اجتماعى مختلف ، وأن أول ما يميز سلطان القانون هو أن يستمد حدوده من أوضاع المجتمع المتطورة .

إن القانون أيضاً ، وهو فى حد ذاته صورة من صور الحرية ، لا بد أن يسايرها فى إنقاذها إلى التقدم ، ويجب أن لا تكون موانع قيوداً تصد القيم الجديدة فى حياتنا .

وكان قد جاء فى الباب الخامس من الميثاق الوطنى تحت عنوان « الديمقراطية السليمة » .

إن الفرانين يجب أن تعاد صياغتها لتخدم العلاقات الاجتماعية الجديدة التى تقيمها الديمقراطية السياسية تعبيراً عن الديمقراطية الاجتماعية .

وتقديرنا أنه كان من الأوفق أن يرد الحديث عن سيادة القانون فى الباب الخامس تحت عنوان الديمقراطية السليمة ، حيث وضعه الطبعى ، باعتبار أن سيادة القانون هى — وكما جاء فى الميثاق — الضمان الأخير للديموقراطية .

أما ما جاء عن سيادة القانون فى الباب السابع تحت عنوان « الإنتاج والمجتمع » ، فتقديرنا أيضاً أنه لا صلة مباشرة بين سيادة القانون والإنتاج ، وأن كانت هناك كل الصلات بين المجتمع والقانون .

وقد ربط الميثاق الوطنى بين المجتمع المتطور والقانون ، فاعتبر أن الواجب أن يتطور القانون ليلى حاجة المجتمع ويعبر عن قيمه الجديدة . .

وهنا حق ، لأن القانون — وكما يقول الفقيه الألماني «أهرنج» ، ظاهرة اجتماعية ، وهو كسكل ظاهرة اجتماعية يهدف إلى غاية مبررة يراد تحقيقها .

والغاية من القانون حفظ المجتمع . .

وحفظ المجتمع لا يتأتى بالسلب وإنما بالإيجاب .

فلا ينبغي للإنسان أن يقف متفرجا على القانون وهو يتطور تطورا تلقائيا حثيثا ، وإنما عليه — إذا دعا الأمر — أن يطور القانون ويغير اتجاهه ، ولو كان الكفاح العنيف وسيلة إلى هذه الغاية . .

والكفاح العنيف كان دائما وراء قوانين الحرية الفردية بعد طول إستعباد ، والتحرر الاقتصادي بعد طول إستغلال .

وكما يرتبط القانون بالمجتمع لإرباط كفاح ، عند أهرنج ، فهو يرتبط به لإرباط مسالمة عند كورنيل ، الذي يرى أنه لا يمكن تعريف المجتمع النظامي تعريفا خاليا من الإشارة إلى فكرة القانون؛ ذلك أن الحياة في المجتمع توحى إحساس بتخطيط لهذا المجتمع وتنظيم لأنشاط أفراده ، ومن هذا الإحساس يستخلص العقل فكرة القانون .

ودراسة القانون من ناحية الغاية الاجتماعية منه هي دراسة لما وراء طبيعته ، — دراسة ميتافيزيكية — موضوعها أصل الأشياء ، الجوهر لا الصورة ، المجهول الواجب الوجود — والعقل هو وسيلة هذه الدراسة .

ولكن القانون ، بجانب أنه فلسفة ، فهو علم ، موضوعه الواقع لا الواجب ، والوسيلة إلى دراسة هذا العلم هي التجربة والعقل .

ولا يمكن فصل العلم عن فلسفته ؛ أن كل دراسة منها تكمل الأخرى . . واستجابة القانون للمجتمع الذي يعيش فيه ؛ وتطوره مع تلبية لحاجاته وتعبيرا عن قيمه ، مظهر من مظاهر سيادته ؛ لأن القانون ككائن اجتماعي يعيش في المجتمع ، ينبغي أن يكون من المجتمع والمجتمع . فإذا كان بينه وبين المجتمع هوة ، فهو ظاهرة مرضية أو كائن مريض لا يعيش له في المجتمع ، ولا يعيش للمجتمع به ، وكائن مريض معتل ، لا يتجاوب مع البيئة التي يعيش فيها ، لاسيادة له ولا احترام ، وماله أن يموت ويستبدل به كائن صحيح يعبر عن المجتمع ويتجاوب معه .

وإذا كانت فلسفة القانون تقدم لنا هذا المعنى في سياة القانون .

فإن علم القانون يقدم لنا معاني أخرى ومظاهر أخرى في سيادة القانون نتناولها فيما يلي :

دستورية القوانين :

لما كانت سيادة القانون هي الضمان الأخير للديموقراطية كما يقر الميثاق الوطني ، فإن دستورية القوانين هي المظهر الأول لسيادة القانون ؛ ذلك أن البناء القانوني العام هو بناء متدرج ، يبدأ بالقانون الأساسي للدولة ، أو الدستور ، أو الإعلان الدستوري كما في الجمهورية العربية المتحدة مؤقثا الآن ، وثم بعد ذلك تأتي القوانين أو الأوامر بقوانين ، ثم بعد ذلك اللوائح التي تصدر تنفيذا للقوانين .

وفي هذا البناء الهرمي تناسق رأسى ، إذ ينبغي ألا يتعارض القانون مع الدستور الذي هو أعلى منه ، كما لا ينبغي أن تتعارض اللائحة مع القانون الذي هو أعلى منها ، وإذا كان لعملة هذا البناء الرأسى أن تسير قدما وأفقيا فلا ينبغي أن يقع صدام بين أى قاعدة من قواعد هذا الهرم والقاعدة التي أعلى منها ، وإلا كان من الممكن أن يعطل قانون ، أحكام الدستور بأن يتعارض معه ، أو يعطل لائحة أحكام القانون بأن تتعارض معه ، وبذلك ينهار هذا الهرم التدريجي ويفقد القانون الأساسي للدولة قدسيته ، ويفقد التشريع هيئته ، ويغدو الأمر ولا سيادة للقانون فيه . .

ويؤكد يكون من المستقر في كل بلاد العالم ، أن القانون إذا لم يستوف شكله الدستوري ، فإن المحاكم لا تطبقه لأنه وقد فقد شكله ، فقد صفته ، وأصبح « لا قانون » .

وكذلك الأمر بالنسبة إلى اللائحة ، إذا صدرت خلافا للشكل الذي يتطلبه القانون . وكان طبيعيا ، بل كان من باب أولى ، ألا تطبق المحاكم القانون إذا تعارض في موضوعه مع الدستور ؛ لأنه عندئذ يكون أشد خطرا على المجتمع ؛ من مجرد قانون لم يستوف شكله ولكن سلم موضوعه من التعارض .

ومع ذلك فإن هذا المبدأ ، مبدأ امتناع المحاكم عن تطبيق القانون والحكم بعدم دستوريته إذا تعارض موضوعه مع مبادئ الدستور ؛ كان متارخا شديدا بين فقهاء القانون ، فأخذت به بعض الدول ورفضته بعض الدول الأخرى . .

ويستند خصوم مبدأ رقابة المحاكم على دستورية القوانين إلى أن إعطاء القاضي مثل هذه السلطة إنما يعطى لعمله صبغة سياسية ، ويجعله في غير مأمن من تيارات الأحزاب السياسية ، هذا إلى جانب أن مبدأ الرقابة يعطل فكرة السيادة التي للبرلمان ؛ ويجعل من القضاء سلطة أعلى من باقي السلطات ؛ بل أعان من أرادة الأمة التي عبرت عنها بواسطة ممثليها وفقا للأوضاع المقررة في النظام (م ٧ - بحث)

النيابي . . بل أن من خصوم المبدأ من ذهب إلى القول بأن : « القانون حسنا كان أو سيئاً هو دائماً القانون » .

غير أن هذه الحجج جميعاً مردود عليها من وجهة نظرنا في بلدنا ، بأنه لم تعد هناك أهمية سياسية أو صفة سياسية لعمل القاضى بعد إلغاء الأحزاب . إذ حلت القومية محل السياسة ، وينبغي أن ينادى بأكبر هيئة قضائية في البلاد الرقابة على دستورية القانون للحفاظ على المكاسب الوطنية وعلى الحرية الفردية وعلى ملكية الشعب لوسائل الإنتاج وتحقيق الكفاية والعدل بين الناس وصيانة الملكية الخاصة ، وهى المبادئ التى تضمها القانون الأساسى للدولة ؛ ولا ينبغي لقانون أقل أن يجرد عنها .

أما القول بأن رقابة القضاء على دستورية القوانين فيها تعطيل لسيادة المجالس النيابية ؛ فإننا لانرى فيه تعطيلاً لسيادتها ؛ وإنما تأكيداً لهذه السيادة ، إذ أن هذه المجالس تستمد سيادتها من سيادة القانون الأساسى الذى تنفصاً طبقاً لقواعده وأوضاعه .

وأخيراً فإنه ينبغي أن يسقط من حسابنا نهائياً القول بأن القانون حسناً كان أو سيئاً هو دائماً القانون ، لأن السوء لا يستوى مع الحسن ، والسوء ليس مظهرًا من مظاهر السيادة .

ورقابة القضاء على دستورية القوانين إنما تكون في البلاد ذات الدساتير المكتوبة ، أما تلك التى ليس فيها دستور مكتوب كبريطانيا ؛ فإن مثل هذا البحث لا وجود له .

ومن البلاد التى تتحقق فيها رقابة القضاء على دستورية القوانين ، الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث توجد محكمة عليا لرقابة دستورية القوانين ، وكان الرئيس الأمريكى السابق فرانكلين روزفلت قد ضاق بهذه المحكمة ، وكثر صدامه معها لأنها عطلت قوانينه ؛ ولما أعيد إنتخابه فى سنة ١٩٣٧ ، وكانت نشوة فوزه الباهر قد هزته قال قولته المشهورة : « أن حكومة الولايات المتحدة يجب أن تكون حكومة قوانين لا حكومة قضاة » .

ولكن الأمر لم ينته وفق ما اشتكى الرئيس الأمريكى ؛ وإنما انتهى إلى أصبحت حكومة الولايات المتحدة حكومة قوانين وقضاة معاً . وكان مرجع ذلك قضاة على جانب عظيم من الاستقلال والكفاءة ، فقد كان وجودهم يمارسون اختصاصهم فى رقابة دستورية القوانين عاملاً أساسياً فى توشى واضعى القانون عدم مخالفة القانون للدستور منعا للصدام .

واحترام القانون الأدنى للقانون الأعلى ، أو دستورية القوانين ، منصوص عليه فى دستور اتحاد جمهوريات السوفييت الاشتراكية ، فقد نصت المادة ١٦ على أن « يكون لكل جمهورية من الجمهوريات الاتحادية دستوراً الخاص ويكون متفقاً كل الاتفاق مع دستور الاتحاد السوفييتي » .

كما تنص المادة ٢٠ من ذلك الدستور على أنه :

« في حالة وجود تباين بين قانون جمهورية اتحادية وقانون كل الاتحاد يرجع قانون كل الاتحاد » .

ويرى أن وجود محكمة عليا تراقب دستورية القانون في مصر ، أمر محتمل سيادة القانون ، ونرى منعا لعدد جهات القضاء أن تكون هذه المحكمة العليا إحدى دوائر محكمة النقض وتكون من خمسة مستشارين يعينون بالقرعة من بين مستشاريها ويرأس المحكمة رئيس السن .

ويكون لهذه المحكمة اختصاص أصلي إذا عرض عليها الأمر مباشرة . وتكون جهة طعن نهائية إذا طعن أمامها في حكم من أي محكمة دفع أمامها بعدم دستورية القانون .

ولا يكون لهذه المحكمة أن تلغى قانونا وإنما تحكم بعدم دستوريته وبالتالي عدم تطبيقه ، ولا يكون أمام الجهة التي أصدرت القانون إلا أن تسجبه فور صدور حكم المحكمة العليا .

عدم رجعية القوانين :

ومن مظاهر سيادة القانون أيضاً ألا يكون له أثر رجعي ، إلى تقديرنا أن القانون سيد مهيب لا يظهر إلا إلى الأمام ، ولا يلتفت إلى الخلف ليحقق مصلحة عامة ، وقد نصت المادة ٢٥ من الإعلان الدستوري على أنه .

« لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون ، ولا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة لصدور القانون الذي ينص عليها » .

أما في مجال القانون الخاص فقد نصت المادة ١٦٣ على أنه :

« لا تسري أحكام القوانين إلا على ما يقع من تاريخ العمل بها ، ولا يترتب عليها أثر فيما وقع قبلها ، ومع ذلك يجوز في غير المواد الجنائية النص في القانون على خلاف ذلك بموافقة أغلبية أعضاء مجلس الأمة » .

وعلى ذلك ، فالأصل في القوانين المدنية أنه لا أثر رجعي لها ،

والاستثناء أن يكون لها هذا الأثر :

وتقديرنا أن الاستثناء يفسر بمنتهى الضيق ، وفي أضيق الحدود ، ولا يكون إلا لتحقيق مصلحة عامة ، وليس تغليباً لمصلحة خاصة على مصلحة خاصة ، لأن تحقيق المصالح الخاصة بتغليبها على مصالح خاصة من نوعها ، يتنافر وسيادة القانون الذي هو خطاب عام .

وعلى ذلك وعلى سبيل المثال فإن القانون ٧ ، ٢٤ لسنة ١٩٦٥ في شقه الخاص بامتداد أثره إلى الماضي ، امتداداً مس قداسة الأحكام القضائية النهائية ، بوقف تنفيذ أحكام الإخلاء للضرورة ، هو قانون لا هيبة له ولا سيادة ، لأنه تلفت إلى الخلف ليحكم حالات فردية ، ورجع مصلحة فردية على مصلحة فردية أخرى ، على عكس ما حكم به القضاء بأحكام نهائية ، وعلى حساب استقلال القضاء وسيادته وقداسة أحكامه ، ولم يكن هذا التعدى تحقيقاً لمصلحة عامة . وإنما تحقيقاً لمصلحة فردية .

كذلك القانون ١٥ لسنة ١٩٦٣ الخاص بحظر تمليك الأجانب للأراضي الزراعية ، فقد أعاد هذا القانون أرض مصر للمصريين ، وهذا ليس قانوناً له سيادة لحسب ، بل هو قانون وطني من الدرجة الأولى ، ويعبر عن سيادة الدولة على رقعتها الزراعية .

ولكنه في شقه الخاص بعدم الاعتداد بتصرفات الملاك الأجانب ، ما لم تكن صادرة إلى أحد الممتنعين بجنسية الجمهورية العربية المتحدة وثابتة التاريخ قبل ٢٣/١٢/١٩٦١ ، فقد هيئته وسيادته لأنه تلفت إلى الخلف وأضر بالمتمتعين بجنسية الجمهورية العربية المتحدة الذين اشترى ودفعوا الثمن ، بل وسجلوا وفقاً للقانون في الفترة بين ٢٣/١٢/١٩٦١ وصدور القانون في سنة ١٩٦٣ ، وأبطل حقوقهم ، ولم يكن في مكنتهم أن يستردوا ما دفعوا من ثمن للأجانب الذين غادروا أو لم يعد لديهم ما يمكن التنفيذ عليه .

وإذا كان المسؤولون قد لوحوا بصدور القانون ، ثم تراخى إصداره إلى أكثر من سنة ، فإن هذا لا يسوغ بأي حال أن نرجع آثار القانون إلى تاريخ التلويح به ، لأنه لو سارع الأجانب عقب التلويح بصدور القانون إلى بيع ما يمتلكون من أراضي زراعية إلى المواطنين ، فإن التلويح بالقانون يكون قد آق ثمرته ، بحيث لم تعد حاجة بعد ذلك إلى صدور القانون ، فإذا لم يبيعوا كلهم فإن مهمة القانون يجب أن تكون مقصورة على الاستيلاء على ما لم يبيع فقط ، أو ما لم تنتقل ملكيته إلى المصريين ، ولا يكون الاستيلاء إلا على هذا القدر ، طبعاً مع تعويض الأجانب .

وعلى ذلك ، فلا هيبة ولا سيادة لهذا القانون ، لأنه في شقه الخاص بالآثار الرجعي لم يحقق مصلحة عامة ، ولا مصلحة خاصة . وإنما حقق ضرراً أكيداً بالمواطنين ، الذين اشترى وسجلوا ودفعوا الثمن ، فأبطل عقودهم ، ولم يعد لهم في سبيل استرداد ما دفعوه من ثمن ، إلا أن يحجزوا تحت يد الجهة القائمة على الاستيلاء ، على سندات مستحقة للأجانب لمدة ١٥ سنة !!

الثبات والاستقرار :

وثبات القانون واستقراره ، مظهر أيضاً من مظاهر سيادة القانون ، ولا نغني بالثبات

والاستقرار الجود ، فإن القانون ينبغي دائما ألا يفقد مرونته . إزاء تطور المجتمع ، ولما كنا نغنى بالثبات والاستقرار ألا يكون القانون عرضة للتبديل والتغيير لمجرد التجربة أو تعدد وجهات النظر .

إن مثل هذه التغييرات لا تلبث مرة أخرى أن تبدل ، تضعف من هيبة القانون وسيادته ، ولا تجعل الأفراد في حيرة من أمرهم أو تبت فيهم الشعور بعدم سلامة القوانين التي تطبق عليهم لحسب ، بل تفرق في المكان الواحد وفي نفس الظروف بين الأفراد ، فيخضع بعضهم لقانون ، وبعضهم لقانون آخر لمجرد الاختلاف اليسير في الزمان 11

ومن أمثلة عدم ثباته واستقراره :

- إنشاء دائرة لفحص الطعون أمام محكمة النقض بقانون ، ثم إلغاء دائرة لفحص الطعون بقانون .
- استحداث نظام القاضى الفرد بقانون ، ثم إلغاء نظام القاضى الفرد بقانون .
- استحداث نظام قاضى التحقيق بقانون ، ثم إلغاء نظام قاضى التحقيق بقانون .
- نظام قاضى الإحالة بقانون ، واستبدال غرفة الإتهام به بقانون ، ثم استبدال مستشار الإحالة به بقانون ، ثم مشروع بقانون لإلغاء كل هذا .
- استحداث طريقين للإستئناف بقانون ، ثم إلغاء هذا النظام بقانون .
- إلغاء ٣٧ مادة من القانون المدنى خاصة بالجمعيات والمؤسسات بقانون منظم بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة ، ثم إلغاء هذا القانون بقانون آخر منظم .

والجمال لا يتسع في هذه العجالة لاستقصاء كل القوانين ، التي تبدلت وتغيرت لمجرد اختلاف وجهات النظر ، وعدم الدراسة الكافية ، الأمر الذى يذم من هيبة القانون وسيادته ، طالما أنه معرض للتبديل والتغييرات دائما .

سلامة الاداة القائمة على تنفيذ القانون :

ولا يكفي أن يكون القانون عادلا ومتجاوبا مع المجتمع الذى يعيش فيه ، أو تستقيم قواعده مع النظام القانونى العام ، كما لا يكفي أن تتوافر في القانون أسباب سيادته شكلا وموضوعا ، أو يكون متسايا بالثبات والاستقرار ، وإنما يجب فوق كل ذلك أن تكون الاداة القائمة على تنفيذه ، على فهم عميق له نصا وروحا ، وعلى جانب كبير من الإمكانيات المادية لتنفيذه .

فلا معنى لقانون سليم ، ينفذ تنفيذا سيئا .

ولا معنى لقانون سليم لا ينفذ على الإطلاق .

فالقانون يصدر ليسكون نافذا ، ونفاذه مظهر لسيادته ، فإن لم ينفذ أو نفذ تنفيذا معيبا فإنه يفقد سيادته .

يذكر على سبيل المثال قوانين النظافة وقوانين الراحة وهدم الإقلاق ، وقوانين المشردين والمسولين ، هذه كلها قوانين لا سيادة لها ، لأن إمكانيات تنفيذها في يد الأداة القائمة على تنفيذها ، تكاد معها تكون هذه القوانين غير نافذة .

وعلى سبيل المثال أيضا القوانين واللوائح التي يتولى تطبيقها موظفون مكتبيون ليسوا واسعى الفهم والافق ولا قادرين على الارتفاع إلى مستوى المسؤولية ، فينفذوها تنفيذا معيبا بعد أن يشرهوا مفهرمها أو مضمونها .

— موظف الجمارك الذى يتعبد برهابة رسوم الأرضية وعوائدها على الاسمدة المستوردة تطبيقا لقانون إيجار الأماكن ١١٩٤٧/١٢١ ويتقاضى عشرات الآلاف من الجنيهات من المستوردين جبرا وبغير وجه حق ، ثم إستردادهم لهذه المبالغ بعد فتوى مجلس الدولة أو بعد أحكام المحاكم مع تكبيد الدولة مصاريف التقاضى ، والأفراد عنت التقاضى ومشقته .

لغة القانون :

وأخيرا وليس آخرا ، لغة القانون كظهر من مظاهر سيادته ، إذ يجب أن يخاطب القانون العربى ، العرب بلغة عربية سليمة ، وأن يكون أسلوبه فى الخطاب سيد الأساليب وضوحا وقوة وحسن صياغة .

— كلمة « بنك » مثلا ، لماذا لا يستعمل المشرع المصرى كلمة مصرف بدلا منها ، وهى ليست أقل شيوعا من كلمة بنك ، ومنها الشيكات المصرفية ، والتسهيلات والائتمانات المصرفية أكثر شيوعا .

— كلمة « سيكورتاه » مثلا الواردة فى بعض قوانين الدول العربية ، ينبغى أن تستبدل بها كلمة « تأمين » . . . عربية صحيحة وأكثر شيوعا .

ولا يكفى فى لغة القانون ، أن تكون بلسان عربى مبين وواضحة وقوية ، وإنما يجب أن تصل أيضا إلى المخاطبين به ، إذ كيف لا يعذر المرء بجهله القانون والقانون لم يشر ، أو نشر ونفذ .

مثال : القانون ٤٣ لسنة ١٩٦٥ الخاص بالسلطة القضائية به مواعيد ضيقة تبدأ من ١٩٦٥/٧/٢٢ وإلى تاريخ ١٩٦٥/٧/٢٥ لم يكن القانون قد نشر بعد .

أن القاضي ينبغي أن يكون سيدا في بلده ، وهو لا يكون إلا أن يتجارب مع المجتمع الذي يعيش فيه ، فيعبر عن إحتياجاته وعن قيمه ، وهذه هي الغاية الاجتماعية من القانون .

ولا يكفي أن يستوفى القانون غايته وفلسفته ، فإنه كالم ينبغي أن تتوافر فيه أيضا أصول العلم ، فلا تخرج قاعدة قانونية على النظام القانوني العام أو القانون الأساسي ، ولا يحكم قانون حالات سابقة عليه إلا أن يكون في هذا محققا للمصلحة العامة . وأن يرتفع بالثبات والاستقرار عن الجود ، فلا يكون راسخا إلا بقدر ما يريد أن يكون ثابتا ، ولا يكون مرنا إلا بقدر ما يريد أن يكون متطورا ؛ وأن تحيط به طاقات كفى وقادرة على تنفيذه وأخيرا أن يكون واضحا ومعروفا .

السوق العربية المشتركة

للاستاذ حنا ناروز المعامي

تأصيل تاريخي :

أول أدق ما يعبر عن الوحدة الاقتصادية بين الدول العربية . هي المذكرة المستفيضة التي قدمتها الإدارة الاقتصادية بالأمانة العامة للجامعة العربية إلى لجنة الخبراء الاقتصاديين ، التي عهد إليها وضع مشروع اتفاق الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية ، والتي نجم عنها اتفاق الوحدة الاقتصادية التي وافق عليها المجلس الاقتصادي في الثالث من يونيو عام ١٩٥٧ .

ولأهمية هذه المذكرة نلخصها فيما يلي :

١ - أن الدول العربية منذ قرون عديدة حتى انتهاء الحرب العالمية الأولى ، كانت مجتمعا اقتصاديا واحدا ، وكان أفراد هذا المجتمع يتنقلون بين أرجاء العالم العربي ، ويتداولون فيه الأموال والبضائع بحرية تامة ، وكان أهالي تلك البلاد يتبعون أساليب واحدة في الإنتاج ، ويخضعون لنظام اقتصادية فيما يخص العملة أو التجارة الخارجية أو الداخلية أو غير ذلك من الشؤون وكذلك كانت علاقة البلاد العربية بالدولة العثمانية الحاكمة أو بالدول الأجنبية علاقة ذات طبيعة واحدة أو مشابهة .

٢ - وفي أعقاب الحرب العالمية الأولى ، قسمت البلاد العربية ، رغم إرادة أهلها ، ووضعت كل منها تحت الانتداب الفرنسي - أو الانجليزي ، فانفصلت تلك البلاد بعضها عن بعض اقتصاديا ، على أن هذا الانفصال لم يكن تاما إذ اضطرت الدول المنتدبة إلى إقامة العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية ، فارتبطت لبنان وسوريا بوحدة نقدية وأخرى جمركية ، كما ارتبطتا في بعض المصالح . كذلك عقدت إنجلترا وفرنسا عام ١٩٢١ اتفاقا كان من شأنه حرية كبيرة في التجارة بين فلسطين من جهة ، وسوريا ولبنان من جهة أخرى ، ثم عدلت مرتين في عامي ١٩٢٩ ، ١٩٢٩ .

وقد أضر هذا الانفصال بالبلاد العربية ضرا اقتصاديا بليغا إذ أنها تحولت بسببه إلى وحدات اقتصادية صغيرة لا تقوى على إنتاج راق كبير .

كما أن المستعمرين لم يعملوا على ترقية شؤون هذه الدول اقتصاديا ، فالتخذ منها مصدرا

(م ٨ ب بحث)

للموارد الزراعية والأولية التي يحتاجون إليها ، كما اتخذوا منها سوقاً لمنتجاتهم الصناعية ، وقاوموا ازدهار الصناعة الحديثة بها .

ولا شك أن التأخر الاقتصادي الذي ساد البلا العربية نتيجة انفصالها إلى وحدات صغيرة على هذا النحو ، كان من أسباب ضعف تلك البلاد من الوجهة الحربية .

٣ - واقدمت الجامعة العربية منذ بداية عهدنا على خلق الأجهزة الفنية الصالحة لوضع هذا التعاون موضع التنفيذ ، فأنشأت لهذا الغرض لجننتين دائمتين ، هما : لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية ، ولجنة شؤون المواصلات ، وهما لجننتان تابعتان لمجلس الجامعة ، ترفعان توصياتهما إلى المجلس ليتخذ بشأنها القرارات اللازمة . كما أنشأت الجامعة الإدارة الاقتصادية بالأمانة العامة ، بغرض تتبع الأحوال الاقتصادية في البلاد العربية ، وإعداد البيانات والأحصاءات الخاصة بها ، والمساهمة من قبل الأمانة العامة في كل ما يوثق العلاقات الاقتصادية بين البلاد العربية ، ويمهد لقيام الوحدة المنشودة بينها جميعاً .

وكان من أهم مقترحات التعاون الاقتصادي التي عيّنت الجامعة ببحثها : مشروع توحيد العملة وتوحيد النظام الجمركي واتفاقات تسهيل التبادل التجاري ، وتسهيل تمويل مدفوعات المعاملات الجارية ، ومشاريع إنشاء مؤسسة الاتحاد العربية وشركة الملاحة العربية ، وشركة الطيران العربية .

٤ - ولما انتهت حرب فلسطين إلى نقيضتها المعروفة ، تزايد شعور الدول العربية بوجوب قيام تعاون أوثق ، ورأت في هذا السبيل وجوب اتفاقها على تنظيم دفاعها المشترك ، كما رأت أن تحقيق أهدافها الدفاعية لا يتم إلا على أساس تعاوننا وديمقراطيتنا . في الميدان الاقتصادي ، ولذلك أبرمت تلك الدول فيما بينها سنة ١٩٥٠ معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي ، نص في المادة السابعة منها على أنه :

« استكمالاً لأغراض هذه المعاهدة ، وما ترمى إليه من أشاعة الطمأنينة وتوفير الرفاهية في البلاد العربية ورفع مستوى المعيشة فيها تتعاون الدول المتعاقدة على النهوض باقتصاديات بلادها واستثمار موارثها الطبيعية وتسهيل تبادل منتجاتها الوطنية والزراعية والصناعية ، وبوجه عام على تنظيم نشاطها الاقتصادي وتنسيقه وإبرام ما يقضيه الحال من اتفاقات خاصة لتحقيق هذه الأهداف » .

أما السبيل إلى وضع هذه الأهداف موضع التنفيذ فقد رأت المعاهدة المذكورة أن يكون ذلك بإنشاء مجلس اقتصادي من وزراء الدول المتعاقدة المختصين بالشؤون الاقتصادية ، أو من يمثلونهم عند الضرورة ، ويقترح هذا المجلس على حكومات الدول المتعاقدة ما تراه كفيلاً بتحقيق الأغراض المشار إليها .

٥ - ويمكن حصر الاتفاقيات الاقتصادية التي عقدت في نطاق الجامعة العربية ، سواء ما تم منها قبيل تكوين المجلس الاقتصادي أو بعده ، في :

(أ) اتفاقية تسهيل وتنظيم تجارة النازيت ، وقد وافق عليها مجلس الجامعة بتاريخ ٧ من سبتمبر ١٩٥٣ كما تم توقيعها بنفس اليوم ووضعت موضع التطبيق بعد مصادقة حكومات دول الجامعة العربية باستثناء ليبيا واليمن ، اعتباراً من ١٢ من سبتمبر ١٩٥٣ .

(ب) إتفاقية بشأن إتخاذ جدول موحد للتعريفات الجمركية بين دول الجامعة العربية . وقد وافق مجلس الجامعة على المشروع كما وقع رؤساء الوفود العربية الإتفاقية المشار إليها نيابة عن حكوماتهم بتاريخ ٢٥ من يناير ١٩٥٦ .

(أودعت كل من حكومات الجمهورية السورية والمملكة العربية السعودية وثائق التصديق عليها)
(ح) استغلال أملاح البحر الميت .

بحث المجلس الاقتصادي هذا الموضوع في عدة دورات ، وقد أقر تأسيس شركة سميت بشركة البوناس العربية المساهمة المحدودة .

وقد وقع عقد تأسيس الشركة في ٢١ من يونيو ١٩٥٦ بمدينة عم - ان .

(د) إتفاقية الوحدة الاقتصادية ، وقد وافق عليها سبع من الدول العربية في ٣ من يونيو ١٩٥٧ ولكن لم ينفذ حتى أودعت ثلاث دول منها وثائق التصديق ، وهي الكويت التي أودعت وثيقة تصديقها في ٩ من سبتمبر ١٩٦٢ ، والجمهورية العربية المتحدة التي أودعت وثائق تصديقها في ٢٥ من مايو ١٩٦٣ ، والجمهورية العراقية التي أودعت وثائقها في ٣٠ من يناير ١٩٦٤ ولم يعض غير ثلاثة أشهر اعتبرت الإتفاقية نافذة المفعول في ٣٠ من إبريل ١٩٦٤ طبقاً للسادة ٢٠ من اتفاق الوحدة الاقتصادية .

وفي ٢٢ من فبراير ١٩٦٤ صدقت عليها أيضاً الجمهورية العربية السورية .

وفي ١ من يونيو ١٩٦٤ صدقت للمملكة الأردنية الهاشمية .

٦ - والواقع أن اتفاق الوحدة الاقتصادية الذي وافق عليه سبع دول في ٣ من يونيو ١٩٥٧ ووضع موضع التنفيذ من ٣٠ من إبريل ١٩٦٤ ، يعتبر هو وملحقه ميثاقاً للأمة العربية في سبيل تحقيق الوحدة الاقتصادية الكاملة بدون الإضرار بمصالحها .

وليس هنا مجال بحث هذه الإتفاقية أرتعاباتها من جميع وجوهها ، ولكننا نكتفي باقتباس الفقرة التالية من مقال الأستاذ عارف طاهر ، الأمين المساعد للجامعة العربية للشؤون الاقتصادية في العدد

٢٠٤ من الأهرام الاقتصادي الصادر في ١٥ من فبراير ١٩٦٤ عن الوحدة الاقتصادية العربية :
« إن العرب أمة واحدة — والوحدة العربية الشاملة هي الهدف الأسمى للأمة العربية ، والوحدة
الاقتصادية هي إحدى جوانب الوحدة العربية الشاملة ، ولا شك أن كل تقارب يتم بين أجزاء
الوطن العربي يعد مرحلة من مراحل الوحدة الشاملة . »

٧ — وبمجرد دخول اتفاق الوحدة الاقتصادية دور التنفيذ في نهاية شهر أبريل سنة ١٩٦٤ ،
وتشكيل المجلس من أعضاء يمثلون كلا من الدول الخمس المصدقة عليه ، عقد هذا المجلس دورته
الأولى في ١٢ من يونيو ١٩٦٤ وقرر فيها إنشاء لجنة خاصة من الأعضاء تسمى لجنة السوق العربية
المشتركة ، وكلفها بمبحث موضوع إنشاء هذه السوق .

وقد قامت اللجنة المذكورة بإعداد مشروع السوق وعرض على المجلس في الدورة الثانية واتخذ
قراره رقم ١٧ في ١٣ من أغسطس ١٩٦٤ بإنشاء السوق العربية المشتركة .

والذي أصبح ملزماً للدول المصدقة على اتفاق الوحدة طبقاً لأحكام المادة ١٢ منها ، على
أن تدخل السوق في مرحلة التنفيذ في أول يناير سنة ١٩٦٥ .

٨ — ونظراً لأن هذا القرار يمس أوضاعاً قائمة في الجمهورية العربية المتحدة ، ويقيد المشرع في
بعض سلطاته ، فقد عرضت الحكومة هذا القرار على مجلس الأمة فوافق عليه في ١٦ من فبراير
١٩٦٥ ، وصدر بشأنه قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٢٨٨٧ لسنة ١٩٦٤ في شأن الموافقة على
قرار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بإنشاء السوق المشتركة .

السوق العربية المشتركة

جاء في تقرير اللجنة المشتركة من لجنتي الشؤون العربية والشؤون المالية والاقتصادية والتجارة الخارجية
بمجلس الأمة بالجمهورية العربية المتحدة ، المرفوع إلى مجلس الأمة للتصديق على قرار إنشاء السوق
العربية المشتركة ما نصه :

« ولما كانت اللجنة المشتركة قد أسعدتها من قبل أن تتقدم للمجلس المرفوع خلال هذه الدورة
بعدة اتفاقيات اقتصادية وتجارية بين الدول العربية ، تهدف إلى توثيق روابط التعاون الاقتصادي
والتجاري بينها ؛ فإنه يسعدنا اليوم أن تتقدم بتقريرها هذا عن القرار الجمهوري في شأن الموافقة
على قرار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بإنشاء السوق العربية المشتركة ، التي تعتبر حجر الزاوية
في طريق تحقيق الوحدة الاقتصادية . ولا يفوت اللجنة في هذا المقام أن تعبر عن أملها في أن تبادر
الدول العربية — الأطراف في إتفاقية الوحدة الاقتصادية التي لم تشترك بعد في هذه السوق —
إلى اتخاذ الخطوات اللازمة في هذا الصدد ، حتى يتحقق الخير المرجو . من ورائه ،

وسأحاول ما وسعني المقام تحليل إتفاقية السوق العربية المشتركة بإيجاز .

أهداف السوق العربية المشتركة :

لهذه السوق أهداف أربعة :

(١) حرية إنتقال الأشخاص ورؤوس الأموال :

وهذا الهدف لم يتحقق حتى الآن .

وإن كانت لجان الجامعة العربية المختلفة قد قطعت شوطا كبيرا في سبيل تحقيقه ، إذ وافقت اللجان على إلغاء جوازات السفر بين الدول العربية وتأمين التنقل والإقامة .

كما أن انتقال رؤوس الأموال بين هذه الدول لا يزال خاضعا لقيود كثيرة ، ويبدو أن اختلاف النظم الاقتصادية بين الدول العربية سيؤخر تحقيق هذا الأمر إلى حين .

٢ - حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية :

وهذه أمور حددتها المواد من الثانية إلى الحادية عشرة ، وسيأتي تفصيل ذلك في حينه .

٣ - حرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي :

هذا هدف ، كذلك لم يتحقق إلى اليوم . ويحتاج تحقيقه إلى دراسة شاملة وإحصائيات دقيقة ، حتى لا تضار دولة من الدول .

وما يجعل هذا الأمر عسير اختلاف نظم الدول العربية .

٤ - حرية النقل والترحال واستعمال وسائل النقل والموانئ والمطارات المدنية :

وهذه أشياء لم تتحقق إلى اليوم ، لنشعبها ، ولاختلاف نظم الدول العربية .

التعاريف والاصطلاحات :

تكلم الفصل الأول من الاتفاقية عن التعاريف والاصطلاحات .

فقد عرفت للمادة الأولى الأطراف المتعاقدة بأنها الدول أعضاء مجلس الوحدة الاقتصادية العربية .

وعرفت القيود بأنها القيود الإدارية التي تطبقها دولة من الدول المتعاقدة على مستورداتها

وصادراتها ، بما في ذلك منع الاستيراد أو التصدير ، أو تقييدهما بمخصص معينة ، وفرض الإجازات ، وما إلى ذلك من المبادلات التجارية .

وعرفت الرسوم الجمركية بأنها تلك التي يتضمنها جدول التعريفات الجمركية ، وعرفت الرسوم الأخرى بأنها الرسوم والضرائب كافة التي تفرض على البضائع المستوردة منها تتعدد تسميتها .

ولا تعتبر رسوماً أو ضرائب بهذا المعنى :

(أ) ما يفرض من رسوم أو ضرائب أو أجور مقابل خدمات .

(ب) ما يفرض من رسوم أو ضرائب على المنتجات أو على مواردها الأولية المستوردة من الدول الأطراف المتعاقدة عند خضوع ما يماثلها من منتجاتها المحلية أو مواردها الأولية لمثل هذه الرسوم والضرائب .

وعرفت المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية تلك التي يكون منشؤها إحدى الدول الأطراف المتعاقدة والمستوردة بحالتها .

وعرفت المنتجات الصناعية بأنها المنتجات المصنوعة في أى دولة من الدول الأطراف المتعاقدة ، والتي لا تقل تكلفة الإنتاج المحلية الداخلة في الصنع عن ٤٠ ٪ من تكلفة الإنتاج الكلية .

وتعتبر جزءاً من تكلفة الإنتاج المحلية المواد المستوردة التي منشؤها أحد الأطراف المتعاقدة عندما تدخل في صناعة محلية .

المبادئ العامة :

هذه المبادئ العامة وردت في المواد من الثانية إلى التاسعة :

(أ) فقد نصت المادة الثانية على إطلاق حرية تبادل المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية والمنتجات الصناعية بين الدول الأطراف المتعاقدة ، وذلك طبقاً للأسس والأوضاع المبينة في المواد التالية .

(ب) كما نصت المادة الثالثة على تثبيت القيود المطبقة حالياً في كل دولة من الدول الأطراف المتعاقدة ، وكذلك مختلف الرسوم والضرائب عند الاستيراد والتصدير ، بحيث لا يجوز لأى دولة منها فرض رسم أو ضريبة أو قيد جديد ، أو زيادة في الرسوم والضرائب والقيود المفروضة على تبادل المنتجات الزراعية أو الحيوانية أو الثروات الطبيعية أو المنتجات الصناعية من هذه الدول . أى أن هذه المادة قد ثبتت هذه القيود والرسوم والضرائب ، بحيث لا يصح لأى دولة أن تزيد فيها .

وكان هذا أحد الأسباب التي اضطرت حكومة الجمهورية العربية المتحدة إلى الحصول على موافقة مجلس الأمة على هذه الاتفاقية .

(ج) ونصت المادة الرابعة على أن تطبق حكومات الأطراف المتعاقدة بينها مبدأ الدولة الأكثر رعاية ، فيما يتعلق بمبادلتها تجارياً مع الدول غير الأعضاء في اتفاقية الوحدة الاقتصادية ، وعلى أن لا يسرى ما جاء في هذه المادة على الاتفاقيات القائمة .

وهذا الشرط يسمح لهذه الدول بالاستفادة من كل امتياز منحت الدولة أو منحت في المستقبل لدولة ما بالنسبة للمبادلات التجارية .

(د) ونصت المادة الخامسة على أنه لا يجوز لحكومات الدول الأطراف المتعاقدة فرض رسوم أو ضرائب داخلية على المنتجات الصناعية المتبادلة فيما بينها ، تفوق الرسوم أو الضرائب الداخلية المفروضة على المنتجات المحلية المماثلة أو على موارد الأصلية .

(هـ) وقد نصت المادة السادسة على أنه لا تخضع المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية والمنتجات الصناعية المتبادلة بين الدول الأطراف المتعاقدة لرسم تصدير جمركي .

(و) كما نصت الفقرة الأولى من المادة السابعة على أنه لا يجوز إعادة تصدير المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية والمنتجات الصناعية المتبادلة بين الدول الأطراف المتعاقدة إلى خارج السوق إلا بعد الحصول على موافقة الدولة المصدرة ، ما لم يكن قد أجريت عليها عمليات صناعية تمكسبها صفة المنتجات الصناعية المحلية في الدولة المستوردة .

ونص في الفقرة الثانية من المادة السابعة منها . على أنه لا يجوز إعادة تصدير المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية والمنتجات الصناعية الوطنية المتبادلة بين دول السوق إلى أي دولة طرف فيه ، إذا كان سبق للدولة المصدرة أن منحت دعماً لتلك المنتجات ، وكان هناك إنتاج محلي مماثل في البلد المعاد للتصدير إليه .

(ز) ونصت المادة الثامنة على أنه لا يجوز لأي دولة من الدول الأطراف المتعاقدة أي دعم مهما كان نوعه لصادراتها من المنتجات الوطنية إلى الأطراف الأخرى المتعاقدة عندما يكون هناك إنتاج مماثل في البلد المستورد للسلعة التي منح الدعم لها .

(ح) كما نصت المادة التاسعة على أنه لا يجوز أن تحول الامتيازات والاحتكارات النافذة في دول الأطراف المتعاقدة ، دون تطبيق أحكام السوق العربية المشتركة .

تبادل المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية :

وقد نصت المادة العاشرة على أنه إلى أن توضع جداول خاصة بالسوق العربية المشتركة ، تشتمل على تفصيل أوسع ، تطبق الأحكام الآتية :

١ — تعفى المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية الواردة في الجدول « أ » ، الملحق باتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت بين دول الجامعة العربية وتعديلاتها الثلاثة الأولى ، والتي منشؤها أحد الدول الأطراف المتعاقدة عند تبادلها فيما بينها من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى .

أما المنتجات الزراعية والحيوانية ، والثروات الطبيعية غير الواردة بالجدول المذكور ؛ فيسرى عليها تخفيض تدريجي بمعدل ٢٠٪ سنوياً من جميع الرسوم والضرائب ابتداء من أول عام ١٩٦٥ .

٢ — تعمل كل من الدول الأطراف المتعاقدة على تحرير هذه المنتجات من القيود على مراحل سنوية خمس ، تبدأ من أول عام ١٩٦٥ وبواقع ٢٠٪ على هذه المنتجات .

تبادل المنتجات الصناعية :

وقد نصت المادة الحادية عشرة على أن توضع جداول خاصة بالسوق العربية المشتركة ، من قبل لجنة فنية يؤلفها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية تشتمل على تفاصيل أوسع ، تطبق الأحكام الآتية :

١ — تخفيض الرسوم الجمركية ، وكافة الرسوم الأخرى على المنتجات الصناعية التي يكون منشؤها إحدى الدول الأطراف المتعاقدة ، بواقع ١٠٪ سنوياً من أول سنة ١٩٦٥ .

أما بالنسبة للمنتجات الصناعية المدرجة في الجدول « ب » ، الملحق باتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت وتعديلاتها الثلاثة الأولى والتي تتمتع حالياً بتخفيض قدره ٢٥٪ من الرسوم الجمركية ، وكذلك المنتجات الصناعية المدرجة في الجدول « ج » ، والتي تتمتع حالياً بتخفيض قدره ٥٠٪ من الرسوم الجمركية ؛ فإن نسب التخفيض تسرى عليها وفقاً لجدول الحق بالاتفاقية ، وقد وردت فيه الزيادة بواقع ١٠٪ سنوياً من ١٩٦٥ .

٢ — تعمل الدول الأطراف المتعاقدة على إعفاء المنتجات الصناعية المتبادلة فيما بينها من القيود ، وذلك على مراحل سنوية تبدأ من أول ١٩٦٥ بواقع ١٠٪ من هذه المنتجات .

أحكام مشتركة :

وقد نصت المادتان الثانية عشرة والثالثة عشرة على أنه يجب أن تقوم كل دولة من الأطراف المتعاقدة بإيداع قائمة وإحصائيات إلخ . في مدد حددتها .

ونصت المادة الرابعة عشرة على أنه يحق لكل دولة من الدول الأطراف المتعاقدة التقدم إلى

مجلس الوحدة الاقتصادية بطلب استثناء بعض المنتجات من إعفائها ، أو من التخفيض المطبق عليها في الرسوم والضرائب ، والتحرير من القيود لأسباب جدية مبررة . وللمجلس الوحدة الاقتصادية أن يقر هذا الاستثناء أو يحدد مفعولة لفترة زمنية معينة لا تتجاوز مراحل التدرج .

وقد أصدر مجلس الوحدة الاقتصادية قراره رقم ٢٠ في ١٣ من أغسطس ١٩٦٤ بالموافقة على طلب الجمهورية العربية المتحدة بعدم تطبيق أحكام السوق المشتركة على الإدخنة إلى أجل غير مسمى على ألا يخل هذا بحق الدول الأطراف المتعاقدة ، والاتفاق فيما بينها على تطبيق أحكام السوق العربية المشتركة على الإدخنة .

وكذلك أصدر القرار رقم ٢٤ في ١٢ من أغسطس ١٩٦٤ الخاص بإعادة تصدير المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية والثروات الطبيعية من دولة الكويت إلى الخارج ، بشرط ألا تقل أسعار الدولة المنتجة ، وأن تقدم قائمة بالمنتجات التي أعادت تصديرها إلى بلد المنشأ .

وكذلك أصدر قرار رقم ٢٥ في ١٣ من أغسطس ١٩٦٤ بخصوص مذكرة المملكة الأردنية الهاشمية التي أوضحت أن للاردن وضعا خاصا لاهتماده بشكل أساسي على الرسوم الجركية والرسوم الأخرى . عن الاستيراد . وضرورة التعويض عن أي عجز في حصيللة الرسوم نتيجة لتطبيقه لأحكام السوق العربية المشتركة .

وقد أوصى المجلس الدول الأطراف بإعادة هذا الموضوع الاهتمام الكافي ، لكي لا يسبب قيام السوق العربية المشتركة أي أضرار لأي طرف من الأطراف المتعاقدة .

ونصت المادة الخامسة عشرة على أنه يجب أن تصحب كل بضاعة تتمتع بالإعفاء أو التفصيل الجمركي شهادة منشأ صادرة من جهة حكومية مختصة ، ولدوائر الجمارك الحق في اتخاذ الاجراءات الكافية للتحقق من مطابقة البضاعة لشهادة المنشأ .

تسوية قيم المعاملات الجارية بين الدول الأطراف :

نصت المادة السادسة عشرة على أنه إلى أن يتم إنشاء اتحاد مدفوعات عربي وصندوق نقد عربي للأطراف المتعاقدة ، تصبح عملاتها قابلة للتحويل فيما بينها طبقا للأحكام التالية :

١ - تتم تسوية المدفوعات المتعلقة بقيمة السلع والخدمات المتبادلة بين الأطراف المتعاقدة وفقا لاتفاقات الدفع الثنائية المعمول بها بين كل من هذه الدول .

٢ — في حالة عدم وجود اتفاق دفع ثنائي بين دولتين من الأطراف المتعاقدة ، تتم تسوية المدفوعات المذكورة في الفقرة الأولى أعلاه بدولار الولايات المتحدة أو الجنيه الاسترليني أو أى عملة قابلة للتحويل مقبولة لدى الطرفين ؛ وفي هذه الحالة يتعهد كل من الدولتين بالسماح بتحويل جميع المبالغ المستحقة للبلد المصدر دون أدنى تأخير .

وقد لاحظ أحد أعضاء مجلس الأمة في الجمهورية العربية المتحدة على هذه المادة فقال :

أنه كان يتمنى أن يضاف إلى هذه العملات عملة موحدة ، تظهر إلى حيز الوجود ، وتتفق عليها الدول العربية . فتسكون عربية خالصة ، تحقق إحدى دعائم الوحدة العربية .

وقد وعد نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية والمالية بإبلاغ مجلس الوحدة الاقتصادية وغية مجلس الأمة المصرى .

أحكام تنفيذية :

نصت المادة السابعة عشرة على أنه تطبيقاً لأحكام المادة الثانية عشرة من اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية تقوم الأطراف المتعاقدة بتنفيذ الأحكام الواردة في هذا القرار وفقاً للأصول الدستورية المرعية لدى كل منها .

* * *

كلمة ختامية

هذه إلمامة سريعة بقرار مجلس الوحدة الاقتصادية لإنشاء السوق العربية المشتركة ، وهو لاشك خطوة طيبة في سبيل تحقيق الوحدة الاقتصادية للأمة العربية ، ذلك المطلب الذى ظل يراود الداهين إلى الوحدة العربية والعاملين على لم شملها وجمع كلمتها ردحا من الزمن غير قصير .

وإذا كان لى من كلمة ، في ختام هذا البحث — الذى دعانى ضيق الوقت إلى اختصاره — فهذه الكلمة هى أنى أتمنى من أعماق نفسى أن تنضم جميع الدول العربية إلى هذه السوق وأن تتم مقوماتها ، وتقوى دعائمها ، من حيث إنشاء نظام المدفوعات ، وصندوق نقد عربى ،

وتعريفه جهركية موحدة وحرية نقل رؤوس الأموال والأشخاص ، وحرية الإقامة والعمل ،
وجميع التصرفات التي يباشرها الواحد في وطنه ، حتى يدور كل عربي من أى بلد من
بلاد هذه السوق أنه في وطنه ، وبين أهله ومواطنيه ، حر التصرف حر التنقل ، حر العمل ، وبهذا
وحده يعرف العالم كله أن للعرب كيانا ؛ ولهم جامعة ، وأنهم أمة واحدة وجسد واحد .

والله في عون العبد مادام العبد في عون أخيه ، وسلام الله عليكم وبركاته .

السوق العربية المشتركة

كوسيلة لدعم الوحدة العربية

المؤستاذ عوض نجيب المدامي

الجزء الثاني (*)

في طريق السوق المشتركة :

الأسواق كيان - تجارى - اقتصادى - قوته في اتساع نطاقه - ولكن أهواء السياسة قسمت الأسواق إلى وحدات صغيرة بسبب حماية التجارة التي كادت تعدم الفائدة من مزايا الأسواق الكبيرة التي تمنح مجالاً أوسع للبحث ووفرة الإنتاج وانخفاض تكاليفه - وكل هذا - ووجوب التكامل العربى والمصلحة العامة للشعوب العربية هو الذى يدفع إلى إنشاء السوق العربية المشتركة . لذا فقد شرحنا في الجزء الأول من هذا البحث الذى قدمناه للمؤتمر السابع لاتحاد المحامين العرب الآتى :

١ - منشأ الأسواق وأهميتها وأثر السياسة في تقسيمها إلى وحدات صغيرة كادت تعدم الفائدة من مزايا الأسواق الكبيرة

٢ - فكان من أثر ذلك إنشاء السوق المشتركة - وهي تعنى منطقة رفعت في داخلها الحواجز الجمركية فهي تدل على كلا من المنطقة التجارية الحرة - والوحدة الجمركية معاً .

٣ - وأن السوق المشتركة تنظم اقتصادى - دولى - يتم بين عدة دول موجودة في كيان واحد تفصلها مجرد حدود اتفاقية .

٤ - وإذا كان الانسان اجتماعياً بطبيعته - فإننا نجد الدول وميالة بطبيعتها إلى التقارب الدولى ، وقد ازداد هذا بتقدم وسائل المواصلات ، هذا التقدم السريع الذى ربط العالم كله .

٥ - وإن العالم العربى بيئة واحدة - ومصلحة واحدة - وكيان واحد متشابه من جميع النواحي مما يجعله أقرب إلى التكامل - بل واجبه أن يتكامل .

٦ - وفائدة هذا التكامل واضحة لأن الدول العربية تشغل مركزاً جغرافياً ممتازاً - ووجود جامعة الدول العربية - مما يسهل وجود السوق العربية المشتركة .

(*) الجزء الأول من هذا البحث قدم للمؤتمر السابع لاتحاد المحامين العرب .

- ٧ — خصوصاً وأن التجارة لا تعرف الحدود الجغرافية .
- ٨ — وإنشاء السوق العربية المشتركة سيقرب المصالح - وسيكون دعامة اقتصادية كبرى .
- ٩ — يساعد ذلك أن السوق العربية المشتركة كانت موجودة فعلاً ولم يعطلها إلا هوانى الاستعمار .
- ١٠ — وإذا كانت الأمة العربية قد قضت على الاستعمار فإن طريق السوق العربية المشتركة والوحدة سياسياً أصبحا مفتوحين .
- ١١ — ولاشك أن كل المزايا التى تنتج عن السوق العربية المشتركة مما يدعم الوحدة العربية .
- ١٢ — فالوحدة الاقتصادية هى طريق الوحدة السياسية .
- ١٣ — وإنشاء السوق الأوروبية المشتركة يستلزم مجابهة له ، ودعمها للوحدة العربية ، لإنشاء السوق العربية المشتركة .
- ١٤ — وإذا كان إنشاء السوق الأوروبية المشتركة استلزم إنشاء السوق الأفريقية المشتركة ، فإن المكمان العربى يستوجب إنشاء السوق العربية المشتركة لمجابهة التكتل الأوروبى ، ودعمها للوحدة العربية وتقوية لها .

الوحدة العربية :

دأى يمكن أن تتجاهل أن هناك دائرة عربية تحيط بنا - وأن هذه الدائرة منا ونحن منها - امتزج تاريخنا بتاريخها - وارتبطت مصالحنا بمصالحها - حقيقة وفعلاً وليس مجرد كلام .

هذه هى عقيدة كل عربى قالها بصدق وصراحة السيد الرئيس جمال عبدالناصر فى كتابه فلسفة الثورة - وقد ردها الشعب فى مصر فى الميثاق الوطنى بقوله : « إن الأمة العربية لم يعد فى حاجة إلى أن تثبت حقيقة الوحدة بين شعوبها ، ولقد تجاوزت الوحدة هذه المرحلة وأصبحت حقيقة الوجود العربى ذاته .

أن الدول العربية - دول تجمعها منذ الماضى القديم - اللغة - والثقافة - والجوار - والتاريخ - ولقد كان الاستعمار يقابل نمو الوعى الوطنى بقسوة - وتمزيق الصفوف - وأشغال وحدة الصف فى الداخل والخارج بين أبناء البلاد العربية بمعارك جانبية ليحول بين الوحدة العربية والوصول إلى أهدافها - ولقد وقف الشعب العربى موقف الكفاح - فلما نجح هدف إلى استثمار بلاده فى التنمية الاقتصادية ورفح مستوى الشعب الاجتماعى - ووحدته القومية ، والسوق العربية المشتركة السبيل القوى إلى تلك التنمية الاقتصادية مما يرفع مستوى الدول العربية ويؤدى إلى وحدتها .

المؤتمر السابع لاتحاد المحامين العرب :

وقد كان الاقتصاد العربي موضع اهتمام المؤتمر السابع لاتحاد المحامين العرب ببغداد فشمله البند الرابع من قراراته مؤيداً الآتي :

« إن مؤتمر المحامين العرب السابع إذ يرى الأمة العربية تشق طريقها بعزم وإصرار نحو الوحدة العربية السكاملة الشاملة في كل المجالات . وتقديراً منه لما للاقتصاد من أثر في تكييف أوضاع الأمم وتحديد اتجاهاتها ومكانها في الكيان الدولي . يوصي الدول العربية :

أولاً : بتدعيم اقتصادياتها وتطويرها وفقاً لخطوة عربية موحدة تستند إلى مبدأ التكامل الاقتصادي فيما بينها . وتستهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي للأمة العربية .

ثانياً : بالعمل الجدي السريع على تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية عن طريق إخراج السوق العربية المشتركة فوراً إلى حيز التطبيق .

ثالثاً : بالسعي إلى توحيد الأنظمة الاقتصادية في البلاد العربية واعتماد النظام الاشتراكي أساساً لهذه الأنظمة تحقيقاً للعدالة الاجتماعية في الخدمة والتوزيع وضماناً للملكية الدولة المرافق العامة ووسائل الإنتاج الأساسية .

جامعة الدول العربية :

والعالم العربي بيئة واحدة - له كيان واحد - ومصالحة واحدة - متشابك جغرافياً ولغة - وعادات واجتماعياً - فوجوده يوحي بأنه دولة واحدة لما بينه من اتصال مباشر - يمتاز بمركز وسط بين القارات - وفي موقع ضخم يقع فيه شريان المواصلات - بل أنه يتصل بالعالم كله ، فيه خيرات زراعية - ومناجم - وحقول بترولية مما يتحكم في اقتصاد العالم .

وقد أوصى هذا بموجب إيجاد منظمة عربية تكفل إيجاد تعاون بين هذه الدول في شتى الميادين السياسية - والاقتصادية - والعسكرية - والاجتماعية - والثقافية - فبدأت جامعة الدول العربية حياتها في ٢٢/٣/١٩٤٥ - وسارت في طريقها الناجح ، فأنشأت حاجتها من الأجهزة المتخصصة في تلك المجالات .

اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية :

واتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية ثمرة من ثمار جامعة الدول العربية ، وقد وافق عليها المجلس الاقتصادي في دور انعقاده العادي الرابع بموجب قرار رقم ٨٥ بتاريخ ٣ / ٦ / ١٩٥٧ - وتبدأ الاتفاقية بقولها أن الحكومات الموقعة « رغبة منها في تنظيم الطاقات الاقتصادية بين دول الجامعة العربية وتوطيدها على أسس تلائم الصلات الطبيعية والتاريخية القائمة بينها ، وتحقيق أفضل الشروط لازدهار اقتصادها وتنمية ثروتها ولتأمين رفاهية بلادها .

وقد اتفقت على قيام وحدة كاملة بينها وعلى تحقيقها بصورة تدريجية وبما يمكن من السرعة التي تضمن انتقال بلادها من الوضع الراهن إلى الوضع المقبل بدون الأضرار بمصالحها الأساسية ،

وتشرح المادة الأولى من هذه الاتفاقية الأهداف والوسائل بقولها الآتي :

« تقوم بين دول الجامعة العربية وحدة اقتصادية كاملة ، تضمن بضرورة خاصة لتلك الدول ولرعاياها على قدم المساواة :

- ١ — حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال .
- ٢ — حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والاجنبية .
- ٣ — حرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي .
- ٤ — حرية النقل والترحال واستعمال وسائل النقل والمرافئ والمطارات المدنية .
- ٥ — حقوق التملك والايضاء والارث ، .

ويجوز نص المادة الثانية كالآتي :

« للوصول إلى تحقيق الوحدة المبينة في المادة السابقة ، تعمل الأطراف المتعاقدة على الآتي :

- ١ — جعل بلادها منطقة جبركية واحدة تخضع لإدارة موحدة ، وتوحيد التعريفات والتشريع والأنظمة الجبركية المطبقة في كل منها .
- ٢ — توحيد سياسة الاستيراد والتصدير والأنظمة المتعلقة بها .
- ٣ — توحيد أنظمة النقل والترحال .
- ٤ — عقد الاتفاقات التجارية واتفاقات المدفوعات مع البلدان الأخرى بصورة مشتركة .
- ٥ — تنسيق السياسة المتصلة بالزراعة والصناعة والتجارة الداخلية ، وتوحيد التشريعات الاقتصادية بشكل يكفل أن يعمل من رعايا البلاد المتعاقدة في الزراعة والصناعة والمهن شروطاً متكافئة .

٦ — تنسيق تشريع العمل والضمان الاجتماعي .

٧ — ١ : تنسيق تشريع الضرائب والرسوم الحكومية والبنسكية وسائر التصرفات والرسوم الأخرى المتعلقة بالزراعة والصناعة والتجارة والعقارات وتوظيف رؤوس الأموال بما يكفل مبدأ تكافؤ الفرص .

ب — تلافى ازدواج الضرائب والرسوم على المسكفين من رعايا الدول المتعاقدة .

٨ — تنسيق السياسات النقدية والمالية والأنظمة المتعاقدة بها في بلدان الأطراف المتعاقدة تمهيداً لتوحيد النقد بها .

٩ - توحيد أماليب التصنيف والتبويب الإحصائية .

١٠ - اتخاذ أى إجراءات أخرى تلزم لتحقيق الأهداف المبينة في المادتين الأولى والثانية .
على أنه يمكن التجاوز عن مبدأ التوحيد في حالات واقطار خاصة بموافقة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية المنصوص عليه في المادة الثالثة من هذه الاتفاقية .

وفي الفصل الثانى الخاص بإدارة نص في المادة الثالثة على أنه : « تنشأ هيئة دائمة تدعى مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، وتحدد مهامه وصلاحياته وفقا لأحكام هذه الاتفاقية » .
أما المادة الرابعة فقد نصت على أن المجلس يتألف من ممثل متفرغ أو أكثر لكل من الأطراف المتعاقدة - على أن تكون القاهرة المقر الدائم لهذا المجلس ، وله أن يجمع في أى مكان آخر يعينه ، وتكون الرئاسة لمدة سنة وبالتناوب بين الأطراف المتعاقدة .

وفي الملحق الخاص بالخطوات اللازمة لتحقيق هذه الوحدة الاقتصادية العربية وردت تحت
ثانية النص الآتى :

« يتولى هذا المجلس خلال مرحلة تمهيدية لانهاء الخمس سنوات دراسة الخطوات اللازمة لتنسيق السياسة الاقتصادية والمالية والاجتماعية وتحقيق الأهداف التالية :

أ - حرية انتقال الأشخاص والعمل والاستخدام والإقامة والتملك والإيصام والإرث .
ب - إطلاق حرية نقل الترانزيت إطلاقا تاما بدون قيد أو شرط أو تمييز لواسطة نقل من ناحية نوعها أو جنسيتها .
ج - تسهيل تبادل البضائع والمنتجات العربية .

د - حرية ممارسة النشاط الاقتصادى مع مراعاة عدم الإضرار بمصالح بعض بلدان الأطراف المتعاقدة في هذه المرحلة .

هـ - حرية استعمال المرافىء والمطارات المدنية بما يضمن تنشيطها وازدهارها .
ويجوز للمجلس أن يوصى حكومات الأطراف المتعاقدة عند الاقتضاء بمد هذه المرحلة لمدة لا تتجاوز خمس سنوات أخرى .

مجلس الوحدة الاقتصادية العربية :

وبتاريخ ١٢ / ٦ / ١٩٦٤ أصدر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية قرارا أنشأ به لجنة تعمل على دراسة إنشاء سوق عربية مشتركة على الأسس التى شرحناها في الجزء الاول من هذا البحث .

السوق العربية المشتركة :

والسوق العربية المشتركة أبسط وأفيد أنواع التكتل ، وهى الوقت ذاته أحسن سبيل للدفع

في طريق الجماعة المتفقة المصالح للوصول إلى أحسن نظام جماعي لهم بأسهل الأوضاع - وهو نظام اقتصادي مفيد للجميع يسهل به، ذلك سبيل الوحدة الاجتماعية - والاقتصادية - والقانونية - والعمالية - والاتجاه السياسي الواحد - ثم الوحدة السياسية . لأن إنشاء هذه السوق سيقرّب المصالح ويجعل الوجود الواحد قريب المزال وواجباً للمصالح المشتركة ، لأن كل وجود دولي يتأثر إلى حد كبير بالكيان الاقتصادي - والوحدة العربية نحتاج لاستقرارها النهائي إلى توحيد قانوني - وعمالي - وتجاري - وخارجي - وأساس كل هذا السوق العربية المشتركة بما يقوى الأواصر العربية - ويزيل الحواجز الوهمية .

السوق العربية المشتركة من الناحية العلمية :

وقد بدأ مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في إرساء قواعد السوق العربية المشتركة عندما أصدر بها قراراته وتوصياته في دور إنعقاده العادي الثاني في القاهرة من ٨ إلى ١٣ من أغسطس سنة ١٩٦٤ فقال الآتي :

« تنفيذاً لأحكام إتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجماعة العربية ، ورغبة من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في تحقيق التقدم الاجتماعي والازدهار الاقتصادي للدول الأطراف المتعاقدة وإرساء دعائم الوحدة الاقتصادية على أسس سليمة من التنمية الاقتصادية المتناسقة المستمرة تتفق والصلات الطبيعية والتاريخية القائمة بينها .

ورغبة منه في تحقيق التكامل الاقتصادي بين الأطراف المتعاقدة وتوحيد الجهود لتحقيق أفضل الشروط لتنمية ثرواتها ورفع مستوى المعيشة وتحسين ظروف العمل .

قرر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية إنشاء السوق العربية المشتركة التي تهدف إلى تحقيق الأسس التالية :

- ١ - حرية إنتقال الأشخاص ورؤس الأموال .
 - ٢ - حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية .
 - ٣ - حرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي .
 - ٤ - حرية النقل والتراخيص واستعمال وسائل النقل والمرافئ والمطارات المدنية .
- وذلك وفقاً للأحكام التالية :

الفصل الأول — تعاريف واصطلاحات

المادة الأولى : يقصد بالتعاريف التالية أينما وردت ما يلي : —

١ — الاطراف المتعاقدة : هي الدول الأعضاء في مجلس الوحدة الاقتصادية العربية .

٢ — القيود : هي القيود الإدارية التي تطبقها أية دولة من الدول الاطراف المتعاقدة على مستورداتها وصادراتها بما في ذلك منع الاستيراد والتصدير أو تقيدهما بحصص معينة وفرض الإجازات وما إلى ذلك من القيود على المبادلات التجارية .

٣ — الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى : الرسوم الجمركية هي تلك التي يتضمنها جدول التعريفات الجمركية . أما الرسوم الأخرى فهي كافة الرسوم والضرائب التي تفرض على البضائع المستوردة مهما تعددت تسميتها ولا تعتبر رسوماً أو ضرائب بهذا المعنى .

(أ) ما يفرض من رسوم أو ضرائب أو أجور مقابل خدمات .

(ب) ما يفرض من رسوم أو ضرائب على المنتجات أو على موادها الأولية المستوردة من الاطراف المتعاقدة عند خضوع ما يماثلها من منتجاتها المحلية أو موادها الأولية إلى مثل هذه رسوم والضرائب .

٤ — المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية : يقصد بالمنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية تلك التي يكون منشؤها إحدى دول الاطراف المتعاقدة والمستوردة بحالتها الطبيعية .

٥ — المنتجات الصناعية : هي المنتجات المصنوعة في أية دولة من الدول الاطراف المتعاقدة والتي لا تقل كلفة الإنتاج المحلية الداخلة في الصنع عن ٤٠ ٪ من كلفة الإنتاج الكلية .

وتعتبر جزءاً من كلفة الإنتاج المحلية المواد المستوردة التي منشؤها أحد الاطراف المتعاقدة عندما تدخل في صناعة محلية .

الفصل الثاني — المبادئ العامة

المادة الثانية : تطلق حرية تبادل المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية والمنتجات الصناعية بين الدول الاطراف المتعاقدة وذلك طبقاً للأسس والأوضاع المنصوص عليها في المواد التالية .

المادة الثالثة : تثبت القيود المطابقة حالياً في كل من الدول الاطراف المتعاقدة وكذلك

مختلف الرسوم والضرائب عند الاستيراد والتصدير بحيث لا يجوز لأية دولة منها فرض رسم أو ضريبة أو قيد جديد أو زيادة الرسوم والضرائب والتقيود المفروضة على تبادل المنتجات الزراعية أو الحيوانية أو الثروات الطبيعية أو المنتجات الصناعية بين هذه الدول .

المادة الرابعة : تطبق حكومات الأطراف المتعاقدة بينها مبدأ الدولة الأكثر رعاية فيما يتعلق بمبادلاتها التجارية مع الدول غير الأعضاء في إتفاقية الوحدة الاقتصادية . على أن لا يسرى ما جاء في هذه المادة على الاتفاقيات القائمة .

المادة الخامسة : لا يجوز لحكومات الدول الأطراف المتعاقدة فرض رسوم أو ضريبة داخلية على المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية والمنتجات الصناعية المتبادلة فيما بينها تفوق الرسوم أو الضرائب الداخلية المفروضة على المنتجات المحلية المماثلة أو على موادها الأولية .

المادة السادسة : لا تخضع المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية والمنتجات الصناعية المتبادلة بين الدول الأطراف المتعاقدة إلى رسوم تصدير جمركي .

المادة السابعة : (١) لا يجوز إعادة تصدير المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية والمنتجات الصناعية المتبادلة بين الدول الأطراف المتعاقدة إلى خارج السوق إلا بعد الحصول على موافقة الدول المصدرة مالم يكن قد أجريت عليها عمليات تحويل صناعية تسكبها صفة المنتجات الصناعية المحلية في الدول المستوردة .

(٢) لا يجوز إعادة تصدير المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية والمنتجات الصناعية الوطنية المتبادلة بين دول السوق إلى أي دولة طرف فيه إذا كان سبق للدولة المصدرة أن منحت دعماً لتلك المنتجات وكان هناك إنتاج محلي مماثل في المعاد التصدير إليه .

المادة الثامنة : منح الدعم : لا يجوز لأية دولة من الدول الأطراف المتعاقدة منح أي دعم مهما كان نوعه لصادراتها من المنتجات الوطنية إلى الأطراف الأخرى المتعاقدة عندما يكون هناك إنتاج مماثل في البلد المستورد للسلعة التي منح الدعم لها .

المادة التاسعة : لا يجوز أن تحول الامتيازات أو الاحتكارات النافذة في دول الأطراف المتعاقدة دون تطبيق أحكام السوق العربية المشتركة .

ثم نص الفصل الثالث على (تبادل المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية) وفي الفصل الرابع على (تبادل المنتجات الصناعية) وفي الفصل الخامس على الأحكام المشتركة التي تنص على الواجبات المعينة على كل دولة من ناحية إمداد السوق بالبيانات اللازمة كما نص الفصل السادس على (تسوية قيم المعاملات الجارية بين الدول الأطراف المتعاقدة) فنصت المادة السادسة عشر على الآتي :

د إلى أن يتم إنشاء اتحاد مدفوعات عربي وصندوق نقد عربي للأطراف المتعاقدة بحيث تصبح عملاتها قابلة للتحويل فيما بينها تطبق الأحكام التالية :

(١) تتم تسوية المدفوعات المتعلقة بقيمة السلع والخدمات المتبادلة بين الأطراف المتعاقدة وفقاً لاتفاقات الدفع الثنائية المعمول بها بين كل من هذه الدول .

(٢) في حالة عدم وجود اتفاق دفع ثنائي بين دولتين من الأطراف المتعاقدة تتم تسوية المدفوعات المذكورة في الفقرة الأولى أعلاه بدولار الولايات المتحدة الأمريكية أو بالجنينة الاسترليني أو بأية عملة قابلة للتحويل مقبولة لدى الطرفين وفي هذه الحالة تتعهد كل من الدولتين بالسماح بتحويل جميع المبالغ المستحقة للبلد المصدر دون أدنى تأخير .

وكان الفصل السابع هو الأحكام التنفيذية فكان نص المادة الأخيرة وهي المادة السابعة عشر كالآتي :

د تطبيقاً لأحكام المادة الثانية عشر من اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية تقوم الأطراف المتعاقدة بتنفيذ الأحكام الواردة في هذا القرار وفقاً للأصول الدستورية المرعية لدى كل منها .

أهمية السوق المشتركة في الوحدة :

والسوق المشتركة في العرف الدولي هي رفع الحواجز الجبركية — وحواجز الاتصال الاقتصادي والتجاري — حتى تصبح الدول المشتركة وحدة واحدة .

وكل من الدول المشتركة وأفرادها يتعامل مع الدول الأخرى وكأنه يتعامل في دولته — فلا جمارك — ولا موانع استيراد أو تصدير — ولا موانع تمنع العامل من أن يعمل في دولة أخرى غير دولته — وكل هذا ينشئ روابط — وصلات اقتصادية — وتجارية — وعالية — واجتماعية تقضي على أي فوارق مما تؤدي إلى الوحدة الحقيقية — وحدة جماعة من الدول في اتحاد دولي واحد .

رائدنا في ذلك الوضع والأهمية للكيان الاقتصادي الاوربي المعروف باسم (السوق الاوربية المشتركة) والذي كان نتيجة من نتائج ما بذل من محاولات لاستعادة مركز اقتصاد أوربية بعد أن خرجت من الحرب العالمية الثانية في سنة ١٩٤٥ متهالكة ، فكان لتوقيع اتفاق السوق الاوربية المشتركة بمدينة روما في ٢٥ مارس سنة ١٩٥٧ بين فرنسا — وألمانيا الغربية — وإيطاليا — وهولندا — وبلجيكا — ولكسمبورج — ضجة اقتصادية عظيمة — بل أنه اعتبر السبيل لتكوين الولايات المتحدة الاوربية على الط الذي تقوم عليه الولايات المتحدة الأمريكية .

وأول ما يتجه إليه إنشاء سوق مشتركة هو أن تكون سوقاً داخلياً بإلغاء التعريفات الجمركية وقيود التجارة بين الدول صاحبة السوق المشتركة — وعمل تعريفات جمركية موحدة للخارج — وكل هذا يستدعى نظاماً في الصناعة — والإنتاج الزراعي — والنقل والمناجم — والعلاقات التجارية والتجارة الخارجية وغيرها .

وعلى قدر الدول المشتركة في السوق المشتركة وما تموزه من خامات أو زراعة أو صناعة على هذا القدر يكون للسوق المشتركة من قوة في المحيط العالمي .

البترول العربي :

لقد أصبح المولى سبحانه وتعالى قوة بترولية ضخمة على العالم العربي — وهو مادة من أهم المواد فهو أحسن وأرخص مصدر للوقود في زمن السلم وبدونه تتعثر الحضارة والرخاء ، وهو مبعث النصر والقوة لمن يسيطر على موارده في زمن الحرب .

وتقول جامعة الدول العربية أنه كان من الطبيعي أن ينال البترول اهتماماً خاصاً من جانبها فهو قاسم مشترك في كل القضايا العربية كان ولا يزال يؤثر فيها ويتأثر بها بالإضافة إلى أنه يكون المصدر الوحيد للدخل القومي في بعض البلاد العربية أو المصدر الرئيسي لهذا الدخل في غالبيتها — فضلاً عن أن صناعة البترول صنناً عالمية تنال اهتمام قوى العالم أجمع — سواء في ذلك قوة الإنتاج أو التسويق أو الاستهلاك .

وفي مذكرات اتوني إيدن (قلمك لخرشوف) إنني أعتقد أنه يجب أن أكون صريحاً إلى حد الغظاظه فيما يتعلق بالبترول لأننا سنقاتل من أجله — نحن لانستطيع العيش بدون البترول ولن نسمح لأحد أن يمتننا خنقاً) .

وقد كانت منطقة الشرق الأوسط — دائماً مطعماً لقوى الاستعمار — لأنها تتمتع بموقع إستراتيجي بين ثلاث قارات — وكان الذي يتحكم فيها يستطيع التحكم في الطريق إلى الشرق فضلاً عن استنزاف إيراتها — فلما أصبحت الطائرات تطوى العالم فقدت هذه المنطقة أهميتها من حيث موقعها — واسكن كان من حسن حظ منطقة الشرق الأوسط أن ظهر فيها البترول وقد تزايدت أهمية البترول وأصبحت له أهمية في السياسة الدولية ، لأنه مصدر الحضارة ومصدر القوة وروح الصناعة .

وتزداد حاجة العالم إلى البترول زيادة مطردة . ففي عام ١٩٥٢ بلغ الاستهلاك العالمي ٦٣٩ مليون طن سنوياً ، زادت في عام ١٩٦٤ إلى ١٣٥٠ مليون طن ، وستبلغ في عام ١٩٨٠ حوالي ٤٥٠٠ مليون طن — وهذا ما يجعل للبترول العربي أهمية حيوية لأن الاحتياطي الضخم الذي عثر عليه فعلاً في أرجاء الوطن العربي وما يحتمل العثور عليه في المستقبل ، يكفل للعالم حاجته من البترول عشرات السنين .

وقد وضحت قوة البترول العربي عند الاعتداء الثلاثي في أكتوبر سنة ١٩٥٦ ، فقد ظهر التضامن العربي تلقائياً فنسف عمال البترول أنابيبه وأوقفوا آبارهم - وفي نفس الوقت أغلقت قناة السويس فانقطع بترول الشرق الأوسط عن أوروبا وحدثت أزمة كبرى كان من أثرها أن اتخذت أوروبا الإجراءات الآتية :

- (١) إخضاع توزيع البنزين واستهلاكه بقيود خاصة بالإضافة إلى ارتفاع سعره .
 - (٢) الإتفاق على نطاق واسع على زيادة طاقة التخزين في دول غرب أوروبا .
 - (٣) تدهور أسعار أسهم شركات البترول في البورصات وأصابها بخسائر فادحة .
 - (٤) تهديد جزء كبير من الأساطيل الأمريكية والبريطانية والفرنسية في البحر الأبيض المتوسط بالتوقف بسبب إفتقار مرا كز التزوين الخاصة بها إلى الوقود اللازم .
 - (٥) تجنيد أسطول ضخيم من الناقلات لنقل البترول من المصادر الأخرى البعيدة وارتفاع أسعار النولون البحري ارتفاعاً فاحشاً .
 - (٦) إستنفاد احتياطي أمريكا من البترول والإخلال بسياستها البترولية .
- أن إستراتيجية البترول تزداد أهمية لأن البترول العربي يمثل ٥٠ ٪ من مجموع الصادرات أو التجارة العالمية التي بلغت ٥٦٠ مليون طن في عام ١٩٦٢ .

قوة السوق العربية المشتركة

فهذه القوة الجبارة ستكون عماداً للسوق العربية المشتركة تمده بالقوة - ويمدها بالتنظيم مع باقي نواحي الاقتصاد والتجارة فيصبح قوة كبرى تواجه العالم كله وبفرض أحكامه الاقتصادية مما فيه السبيل إلى كل رواج مرقب للعالم العربي .

لقد أجرى إحصاء المدخرات البترول الخام في العالم في نهاية عام ١٩٦٢ وكانت كما يلي :

الولايات المتحدة الأمريكية	ملايين الاطنان	النسبة المئوية
فنزويلا	٤١٦٥	١٠
إيران	٢٤١٥	٨ و ٥
جزر الهند الشرقية	٤٩٣٥	١١ و ٨
الاتحاد السوفيتي	١٤٥٠	٣ و ٤
بلاد أخرى	٣٨٢٥	٩ و ٢
العالم العربي	٢٣٠٠	٥ و ٥
	٢٢٠٢٠	٥٤ و ٣
المجموع العالمي	٤١٧١٠	١٠٠

فالعالم العربي يحوز نصف بترول العالم — وفضلا عما لهذا من منافع أخرى بينهما فإن من أثر وجوده رفع لمبراد الفرد مما يرفع المستوى الاجتماعى والاقتصادى .

وقد ثبت من استقصاء إحصائى عالمى لدخل الفرد فى عام ١٩٦٤ أن الكويت تصدر قائمة إحدى وثلاثين دولة من حيث مستوى دخل الفرد فيها — فقد بلغ دخل الفرد فى الكويت فى العام الماضى ٣٢٥٧ دولارا تليها الولايات المتحدة ٣٢٢١ دولارا فكلندا ٢٢٨٤ دولارا فسويسرا ٢٢١٣ دولارا فالسويد ١٦١ و٢٢٠ دولارا .

وفى فجر الثورة المصرية فى عام ١٩٥٢ قال سيادة الرئيس جمال عبد الناصر :

« أن لدينا قوة كافية لا تقابلها قوة عسكرية — فعندنا البترول الذى يمدن الجيش الأوروبى فى بلاد الغرب وإذا منعناه عنهم لن يستطيعوا أن يفعلوا شيئا . »

فحياسة الدول العربية لهذا القدر الهائل من البترول — تلك الطاقة التى تحكم العالم الآن — وإنشاء السوق العربية المشتركة مما يوحد جهودها — ويجعلها هى التى تتولى زمام هذا الجدار فتحقق نتائج اقتصادية باهرة — فزيد أرباحها وتضرب بسهم وافر فى صناعة البترول بجميع أشكالها مما يجعل للعالم العربى المسكنة الأولى بين جميع الدول — فإنشاء السوق العربية المشتركة — واجب اقتصاديا وسبيل إلى الكيان الاقتصادى الواحد .

خصوصاً وأن العالم العربى يحوز مناطق زراعية كبرى لازال بعضها بكرأ — كما أن وجود البترول فيه سيجعله مركزاً صناعياً كبيراً — وقد سارت مصر فى سبيل الصناعة شوطاً بعيداً بل أنها تصدر كثير من منتجاتها لسائر جهات العالم التى تقابل على ذلك أقبالا يبشر بكل أطراد لهذا النجاح .

حماية السوق العربية المشتركة لأعضائها :

لقد أصدرت الأمم المتحدة فى يونيو سنة ١٩٦٥ آخر تقرير إحصائى لها عن أوجه الاقتصاد الدولى ، نقلت فيه صورة حية بالأرقام والدراسات المقارنة عن حقيقة التنافس السلى بين دول العالم . وهذا التقرير وأن كان قد تناول الاوضاع الاقتصادية القائمة . خلال عام ١٩٦٣ — إلا أنه يحتوى على طائفة دقيقة من المعلومات تلقى الضوء على كثير من النواحي الاقتصادية السائدة حتى وقتنا الحاضر . والحقيقة أن مهمة تجميع البيانات الواردة فى هذا التقرير تطالبت بطبيعة الحال جهداً شاقاً من جانب خبراء الأمم المتحدة حيث كان لزاماً عليهم تحصيل أحدث الإحصاءات من عدد ١٩٥ دولة المستقلة منها وغير المستقلة — قبل أن يقرروا بترتيبها على النحو الشامل الذى صدر به هذا التقرير .

وأهم ما ورد فى التقرير أن الإنتاج الصناعى حقق زيادة ملحوظة خلال عام ١٩٦٣ بواقع ٤٤ ٪ عما كان عليه قبل خمسة أعوام وهذا يعنى أن الإنتاج الصناعى أصبح يسير على أسس

عملية تكيف له الزيادة المطردة عاماً بعد عام حتى أن هناك دلائل كثيرة تشير إلى أنه من المحتمل أن يكون قد زاد خلال عامي ١٩٦٤/١٩٦٥ بواقع ٥٠٪ عما كان عليه في سنة القياس . كذلك فإنتاج الطاقات على جميع أنواعها زاد بنسبة ٢٦٪ بينما نهضت كل من حركة السكك الحديدية والسفن بنحو ٢٧٪ ، ٤٥٪ على التوالي عما كان عليه الوضع في عام ١٩٥٨ .

وفي عام ١٩٦٣ بلغ الإنتاج العالمي للفحم ١٩٢٩ مليون طن أي بزيادة قدرها ١ و ٦٪ عن عام ١٩٥٨ وفي نفس الوقت بلغ الإنتاج العالمي للبترول ١٣٠٣٥ مليون طن أي بزيادة ٤١٪ عما كان عليه في عام ١٩٥٨ .

أما الإنتاج العالمي للصلب فقد بلغ في مجموعة ٣٨٦٠٦ مليون طن خلال عام ١٩٦٣ — وتشير الإحصاءات إلى أن الولايات المتحدة مازالت تحتفظ بمكانتها الأولى في هذا المجال حيث لها من الإنتاج العالمي ٣٥٦٪ يليها مباشرة الاتحاد السوفيتي بنسبة ٢٠٧٪ كما أنه يلاحظ أن السويد هي أكبر دولة تستهلك الصلب وشتى منتجاته وأن استهلاك الشخص الواحد هناك يقدر بنحو ٥٤٥ كيلو صلب خلال العام الواحد كذلك استخدم التقرير الأرقام في وضع الاتحاد السوفيتي على قمة الدول المنتجة للحديد فقد أستخرج ٧٩٥ مليون طن حديد خلال عام ١٩٥٣ أي ما يمثل ٢٢٪ من مجموع الإنتاج العالمي .

وعما يذكر أن الإنتاج العالمي للسيارات كان في مجموعة خلال العام الذي يتناوله التقرير ١٦٠٢ مليون سيارة أنتجت الولايات المتحدة منه ما يقرب من ٤٧٪ ويلاحظ من واقع الأرقام أن كندا أصبحت في مقدمة دول العالم في إنتاج الورق ذلك لأنها أنتجت منه خلال عام ١٩٦٣ ما يقرب من ستة ملايين طن وتدل الأرقام على نسبة الزيادة في الإنتاج يصحبها دائماً تزايد ملموس في القوة الإنتاجية كما هو واضح من الإحصاءات التي أجريت للمقارنة مع عام ١٩٥٨ فيتضح أن الاتحاد السوفيتي ودول أوربية الشرقية زادت قوتها الإنتاجية في عام ١٩٦٣ بمقدار ٣٤٪ ، على حين زادت هذه القوة في دول السوق الأوروبية المشتركة بمقدار ٢٤٪ وذلك مع ملاحظة أن القوة الإنتاجية في اليابان زادت بمقدار ٥٦٪ عما كانت عليه في عام ١٩٥٨ في حين أن هذه الزيادة لم تتعد ٢٦٪ في كل من ألمانيا الغربية وأمريكا .

ومن جانب آخر فإن الإنتاج الزراعي وأن كان من العسير ترجمته إلى أرقام فقد كان موضع اهتمام خبراء الأمم المتحدة ففي عام ١٩٦٣ زاد الإنتاج الزراعي في العالم بمقدار ١٠٪ عما كان عليه في عام ١٩٥٨ وقد بلغ إنتاج القمح حينذاك ٢٥٠ مليون طن — أي بواقع ثلاثة ملايين طن بالتناقص عما كان عليه الإنتاج العالمي في العام السابق والذي يعد عاماً غير عادي حيث بلغ فيه الإنتاج حد القياس وكان الإنتاج العالمي للشعير ١٣٢ مليون طن والأرز ٢٥٠ مليون طن والبن ٣٥٨ مليون طن (٩٠٪ منه من لبن الجاموس) واللحوم ٦٧٠٦ مليون طن والأسماك ٤٦٠٤ مليون طن ويلاحظ أن بيرو تمثل المكانة الأولى بين الدول المنتجة للأسماك .

ويتناول أحد أجزاء هذا التقرير دراسة شاملة عن تعداد السكان في العالم في نصف عام ١٩٦٣ كان تعداد هذا الكوكب ٣١٦٠ مليار نسمة وكان تعداد الصين وقتئذ ٦١٧ مليوناً نليها مباشرة الهند ٤٦٠ مليوناً ثم الاتحاد السوفيتي ٣٢٥ مليوناً فالولايات المتحدة ١٨٩ مليوناً ويلاحظ أن تلك الدول تشكل ما يقرب من نصف تعداد السكان كله .

ومن ناحية أخرى يتضح أن أكبر نسبة لزيادة السكان توجد في دول أمريكا اللاتينية بواقع ٢٦٪ في حين أن الزيادة في أوربة لم تتعد ٩٪ . على حين أن متوسط الزيادة في العالم يقدر بنحو ١٨٪ بالرغم من ذلك فإن كثافة السكان في أوربا هي أعلى كثافة في العالم حيث يعيش فيها ٨٣ شخصاً في كل كيلو متر مربع في حين أن متوسط الكثافة في العالم يقدر بنحو ٢٣ في الكيلو متر المربع .

فالأوضح من هذا التقرير أن الإنتاج في زيادة مستمرة وكذلك عدد السكان — كما أننا بينا في الجزء الأول من بحثنا الحالي أن مراجعة مجلة الإحصاءات المالية الدولية التي تصدر بالولايات المتحدة ، تبين أن أسعار التصدير تشير هي الأخرى نحو الارتفاع .

والسوق العربية المشتركة هي أحسن سبيل إلى الحد من إضرار هذا الارتفاع بالارتفاع بكل فائض لدى دولة للدول الأخرى مقابل التبادل العيني مما يمكن من التعاون المالي والاقتصادي وبما يحد من ارتفاع الأسعار في مجموعة الدول ويرفع من المستوى الاجتماعي للناس بماله أحسن أثر في الاقتصاد القومي .

ولا شك أن مجموعة الدول يمكنها حماية نفسها بجماعة أكثر مما يمكن لكل دولة منفصلة ففوائد إنشاء السوق العربية المشتركة واضح من هذه الناحية للمصالحة العربية كعالم قائم بذاته وله مصالح مشتركة .

تجارب السوق الأوروبية المشتركة

تؤيد أن السوق العربية المشتركة أهم وسيلة لدعم الوحدة العربية

والثابت أن السوق الأوروبية المشتركة خطت خطوات هامة نحو الوحدة الأوروبية منها الآتي :

أولاً : أسعار مشتركة للحبوب :

ففي منتصف ديسمبر سنة ١٩٦٤ اتخذت دول السوق الأوروبية المشتركة الست ، فرنسا وألمانيا الغربية ، إيطاليا ، بلجيكا ، هولندا ، لوكسمبرج ، قراراً من أهم القرارات التي اتخذتها

في تاريخ السوق التي مضى على قيامها سبع سنوات ، وذلك عندما وافق المجلس الوزاري لدول السوق على أسعار مشتركة للحبوب في ختام اجتماع طويل استغرق ليلة بأكملها .

ويعد هذا أول مثل لاتخاذ مجموعة من الدول نظاماً مشتركة للأسعار التي تحدد للسلع الزراعية وسيكون الأثر الرئيسي لهذا الاتفاق أن فرنسا ستصبح في نهاية الأمر قادرة على أن تجد سوقاً لصادراتها من فائض إنتاجها من الحبوب في الدول الخمس الأخرى الأعضاء بالسوق المشتركة وبخاصة في ألمانيا . وأن منتجي الحبوب في كندا والولايات المتحدة سيجدون صعوبة متزايدة في البيع إلى دول السوق .

ثانياً : أدماج عدة هيئات في دليل الاتحاد الاقتصادي :

كما خططت دول أوروبا الغربية في مارس سنة ١٩٦٥ خطوة لها أهميتها ومغزاها . فقد وافقت — فرنسا — وألمانيا الغربية — وإيطاليا — وهولندا — وبلجيكا — ولوكسمبورج على أن تدمج في هيئة واحدة المجالس التنفيذية للسوق الأوروبية المشتركة والمنظمة الأوروبية للطاقة النووية ومنظمة الفحم والصلب .

وهذا الإدماج الذي استغرقت المفاوضات التي جرت بشأنه زهاء عامين دليل على أن الدول الست رأت أن اتحادها اقتصادياً أمراً لا مفر منه .

وهذا الاندماج ، يعد نصراً سياسياً في الميدان الاقتصادي على حد تعبير والترها اشتاين رئيس المجلس التنفيذي للسوق الأوروبية المشتركة أو خطوة حاسمة في سبيل الوحدة الاقتصادية لدول أوربة كما قال كورت شومافر وزير اقتصاد ألمانيا الغربية .

وقد وقعت في منتصف أبريل سنة ١٩٦٥ بين وزراء دول السوق الأوروبية المشتركة الست معاهدة جديدة ترمي إلى تجميع قوى المجموعة الاقتصادية الأوروبية . وذلك عن طريق إدماج الأجهزة التنفيذية الثلاثة في المجموعة في جهاز واحد وضم المجالس الوزارية الثلاثة في مجلس واحد وتتطلب المعاهدة الآن تصديق برلمانات الدول الست الأعضاء .

ثالثاً : تنسيق النظم الضريبية :

بل أن دول السوق الأوروبية المشتركة الست ، شرعت في وضع برنامج بعيد المدى لإيجاد تناسق بين النظم الضريبية الداخلية في الدول الست . وقد قدم مشروع البرنامج الجديد بيفرفان تيمات المدير العام لإدارة الضريبة باللجنة التنفيذية للسوق الأوروبية المشتركة خلال اجتماع استغرق يومين عقده وزراء مالية الدول الست بالاشتراك مع محافظتي البنوك المركزية في هذه الدول .

والمشروع الجديد جزء من خطة شاملة لتنسيق النظام المالية لدول السوق . وهو يستهدف التوفيق بين المعدلات الضريبية في الدول الأعضاء جميعاً بحيث يطابق نفس النظام الضريبي في شمال هولندا وفي جنوب فرنسا .

وقد رتب وضع نظام مشترك للضرائب بين دول السوق المشتركة حتى تزال التفرقة في المعاملة بين أنواع السلع والتعود ذات الأصل الأجنبي التي تنقل من إحدى دول السوق إلى دولة أخرى فيها .

ونسود في الوقت الحاضر نظم ضريبية شديدة التفاوت بين الدول الست إذ تفرض ألمانيا الغربية أعلى معدلات الضريبة داخل السوق وتفرض إيطاليا أكثر الضرائب إنخفاضاً .

رابعاً : ازدياد قوة السوق الأوروبية :

بل إن بعض المصادر المطلعة كانت صرحت بأن هولندا ستكون أول دولة شيوعية تعترف بالوجود الشرعي للسوق الأوروبية المشتركة . وقالت المصادر المذكورة أن نسبة التبادل التجاري تتسع بين الدول الأعضاء في السوق ودول أوربة الشرقية فقد ارتفعت قيمة ما تستورده دول السوق من دول أوربة الشرقية من ٦٧٢ مليون دولار في عام ١٩٥٨ إلى ١,٥ مليار دولار في العام الماضي .

خامساً : إمكان استفادة دول السوق الأوروبية المشتركة في أوسع نطاق دولي :

وقد بلغ من قوة السوق الأوروبية المشتركة أن دعت لجنتها التنفيذية في تقريرها السنوي الثامن الذي أصدرته دول أوربة إلى عدم إغلاق الباب في وجه الاستثمار الأجنبي — وخاصة رؤوس الأموال الأمريكية — لأنها تعود بفائدة كبيرة على الرابطة الأوروبية .

وقال التقرير على كل دولة من الدول الست الأعضاء في السوق أن تشرف مع ذلك إشرافاً دقيقاً على كل استثمار أجنبي يدخل أراضيها ، كما ينبغي تشكيل لجنة استشارية من ممثلي حكومات الدول الأعضاء واللجنة التنفيذية للسوق للإشراف على هذه العملية .

وأضاف التقرير يقول أن العمل المنسق الذي اتخذته الدول الأعضاء ساعد في تخفيف أزمة التضخم المالي الذي كانت تواجهه السوق في العام الماضي . وقد عاد الموقف الآن إلى حالته الطبيعية .

ومضى التقرير يقول إن التجارة بين الدول الأعضاء ازدادت عام ١٩٦٤ بنسبة ١٥ في المائة ووصلت الآن إلى ١٦٦ في المائة زيادة عما كانت عليه عام ١٩٥٨ عندما أنشئت السوق كما ازداد نصيب الدول الأعضاء في التجارة العالمية بنسبة ٤٣ في المائة ذلك العام .

وتعتبر ألمانيا الغربية أكبر دولة مستوردة ومصدرة بين دول السوق الست . وتحصل وحدها على ثلث جمالى الواردات التى تحصل عليها الدول الست كلها .

سادسا : أثر السوق على أمريكا اللاتينية :

فلما رأت أمريكا الجنوبية ماعاد على أوروبا من نهضة ضخمة شملت مختلف نواحي الحياة فيها رأت أن تسير فى نفس الطريق : وقد وضحت فى الدورة الحادية عشرة لاجتماعات اللجنة الاقتصادية لدول أمريكا اللاتينية التى تعقد كل عامين ووضحت فى هذا الاجتماع الجهود الكبيرة التى تبذل لتنسيق السياسة الاقتصادية لدول أمريكا اللاتينية .

وقالت المصادر المطلعة أنه لم تظهر أية خلافات فى وجهات النظر بين وفود الدول التى تحضر الاجتماعات وعددها ٢١ وفداً بشأن ضرورة إقامة سوق مشتركة لدول أمريكا اللاتينية — على وجه السرعة كتنظيم لمنظمة التجارة الحرة لدول أمريكا اللاتينية والسوق المشتركة لأمريكا الوسطى .

سابعا : أثر السوق فى نصف الكرة الغربى :

وقد كان من آثار السوق الأوروبية المشتركة أن صدق داء رسمى إلى جميع رؤساء الجمهوريات الأمريكية — بما فيها الولايات المتحدة وكوبا باتخاذ قرارات عاجلة (على أعلى مستوى سياسى) بهدف إنشاء سوق مشتركة لأمريكا اللاتينية .

وقد أصدر هذا البيان الرسمى أربعة من خبراء التنمية الاقتصادية فى نصف الغربى هم — كارلوس دى سانتا ماريا رئيس اللجنة الأمريكية للتخالف من أجل التقدم ، وفيليب ميرر رئيس بنك التنمية الأمريكى ، وجوزى مايور المدير التنفيذى للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية التابعة للأمم المتحدة ، زراول بريبتش المدير العام لمعهد أمريكا اللاتينية للتخطيط الاقتصادى والاجتماعى والذى يشغل فى الوقت نفسه منصب الأمين العام لمؤتمر التجارة والتنمية الدولى المنعقد الآن فى نيويورك .

ويقع النداء الخاص بإنشاء سوق مشتركة لأمريكا اللاتينية فى ثلاثين صفحة ثم تسليم نسخ منه لجميع سفراء الجمهوريات الأمريكية فى المكسيك فى وقت واحد لإحالتها إلى رؤساء جمهورياتهم .

وأملهم أن تشترك الولايات المتحدة بصورة مباشرة فى السوق المشتركة المقترحة لأمريكا اللاتينية أو أن تؤيدها على الأقل تأييداً إيجابياً .

وتؤكد هذه الوثيقة أنه يتعين على أمريكا اللاتينية أن تتصرف كوحدة اقتصادية حتى تتمكن من التعامل مع الدول الصناعية بوجه عام ومع الولايات المتحدة ودول السوق الأوروبية المشتركة ودول الكتلة الشرقية بوجه خاص .

عقبات طبيعية :

ولا يمكن أن يكون طريق السوق المشتركة مفروشا بالورد ، بل أن الكيان الطبيعي يستلزم أن تنشأ في سبيله عقبات يجب التغلب عليها — فقد واجهت السوق الأوروبية المشتركة مشكلات معقدة بسبب التضخم في عدد من دولها — كما أن الخلاف استمر واسعا بينها وبين الولايات المتحدة .

وهن ناحية أخرى فإن السوق المشتركة تواجه حاجة ملحة إلى إلزام نظام ضريبي مشترك نظرا لحركة المنتجات الصناعية والزراعية المعفاة من الرسوم الجمركية المتوقع أن تبدأ في عام ١٩٦٧ . فإنه يتعين على الدول الأعضاء في السوق أن تلغى الضرائب الجمركية إذا كان لا بد أن يتيح الاتحاد الجمركي بينها حرية الحركة للبضائع عبر الحدود الوطنية وهذا بالإضافة إلى خلق الموازنة بسين ضرائبها الداخلية .

وتعارض بلجيكا وهولندا إنتاج نظام مشترك للضرائب الداخلية ما لم تتم إزالة الحدود المالية في الوقت نفسه .

وفي أوربة مجموعة اقتصادية أخرى هي منطقة التجارة الحرة التي تضم سبع دول هي النمسا ، بريطانيا ، الدانمرك ، النرويج ، السويد ، سويسرا ، البرتغال — وقد تكونت هذه المجموعة عام ١٩٥٩ بعد أن سعت بريطانيا لجمع بقية الدول المنتفعة بمشروع مارشال في مجموعة واحدة كرد على إنشاء منظمة السوق الأوروبية . وتزعمت بريطانيا المجموعة كرد آخر على زعامة فرنسا للسوق التي تضم ألمانيا الغربية وإيطاليا وهولندا وبلجيكا ولوكسمبرج .

ومنذ ذلك التاريخ بدأ الخلافات بين المجموعتين فقد كانت دول المنظمة تعارض سياسة السوق على أساس أن أهداف منطقة التجارة الحرة كانت تنحصر في ثلاث نقط .

أن تكون كل دولة حرة في اختيار القوانين والنظم التي تلائمها .

أن تكون كل دولة حرة في معاملاتها مع دول العالم الخارجي .

أن تبقى دول السكومنولث خارج نطاقها ولا تخضع لنظمها الجمركية .

وكانت المسألة الوحيدة التي اتفقت عليها المجموعتان هي إلغاء الحواجز والرسوم الجمركية فيها بينها خلال فترة عشر سنوات . ولكن هذه الخلافات تحورت في الفترة الأخيرة إلى نوع جديد من

التقارب بين بعض دول المنطقة والسوق وقد برز الإنجاء الجديد خلال المحادثات التي جرت بين بريطانيا والسوق عام ١٩٦٢ عندما أبدت دول المنطقة استعدادها للانضمام إلى السوق .

وقد أعلنت اللجنة التنفيذية للسوق الأوروبية المشتركة أن النقص الشديد في الأيدي العاملة الذي تعاني منه دول السوق سيستمر في حدته طوال هذا العام .

وقالت اللجنة أن حدة هذا النقص قد خفت قليلا في إيطاليا وفرنسا خلال الشهور الأخيرة ولكن البحث عن العمال إزداد في ألمانيا الغربية وهولندا وقدرت اللجنة عدد العمال الذين كانت دول السوق تحتاج إليهم لشغل الوظائف الشاغرة خلال الشهور الأخيرة من العام الماضي بنحو ٨٠ ألف عامل بزيادة قدرها خمسة في المائة عن عدد العمال الذين كانت تحتاج إليهم في مثل هذه الفترة من العام السابق وذكرت اللجنة أنه بالرغم من ذلك فإن القوة العاملة قد زادت في دول — السوق وأن نسبة البطالة بلغت ٦ في المائة في ألمانيا ، ١١ في المائة في فرنسا ، ٨ في المائة في هولندا ، ١٦ في المائة في بلجيكا وقال البيان أنه لا يوجد متعطلون في لوكسمبرج وأنه من المتوقع أن تزيد نسبة المتعطلين على ٢٥ في المائة في إيطاليا .

أخطر أزمة في تاريخ السوق الأوروبية المشتركة :

والأسواق المشتركة تتكون من مجموعة من الدول — لكل مصالحها — وكل يريد السيطرة ومن هنا نشأ الخلافات بل الأزمات .

وأخطر أزمة واجهت السوق الأوروبية المشتركة هي الأزمة التي بسبب المنافسة في نظم تسويق المحاصيل الزراعية وأسعارها التي ستحل محل النظم التي انتهى العمل بها بين دول السوق يوم ١٩٦٥/٦/٣٠ بل أن الأزمة المذكورة جذبت نشاط السوق وأصبح الجميع ينظرون إليها بأنها ستقرر مصير السوق بصورة نهائية .

فقد انتهت اجتماعات المجلس الوزاري لمنظمة السوق الأوروبية المشتركة التي عقدت في بروكسل لمدة يومين في أوائل مايو سنة ١٩٦٥ دون الوصول إلى اتفاق بشأن الأزمة المذكورة التي تتعلق بكيفية تمويل الاحتياجات الجديدة للمزارع الناشئة عن توحيد السياسة الزراعية لدول السوق والاساس في الأزمة هو الحاجة إلى المال . فإن تصدير وتسويق فائض الإنتاج الزراعي يحتاج إلى المال ونقل العمال الزراعيين للعمل في المصانع يحتاج إلى المال وإدخال الوسائل الحديثة للإنتاج الزراعي يحتاج إلى المال وتدعيم أسعار المنتجات الزراعية يحتاج إلى المال . والمعروف

أن دول السوق الست وهي ألمانيا الغربية وفرنسا وإيطاليا وهولندا وبلجيكا ولوكسمبرج كانت قد عقدت إتفاقاً في عام ١٩٦٢ بشأن وضع سياسة زراعية موحدة للمنظمة وقبل ذلك الاتفاق كانت كل دولة تتبع السياسة الزراعية التي تحقق لها مصالحها الخاصة وبالتالي لم تكن هناك وحدة في البرامج الزراعية . أما بعد الاتفاق فقد بدأت الدول الست في وضع برنامج موحد لإنتاج وتحديد أسعار منتجاتها الزراعية . كذلك فقد أنشأت صندوق نقد خاصاً للإتفاق منه على الخطرات المتصلة بهذا التوحيد . إلا أن هذه الإجراءات وغيرها من الإجراءات المتصلة بها كانت ذات طبيعة مؤقتة وقد حدد لها أن تنتهي في ٣٠ يونيو ١٩٦٥ وأن تحمل عليها إتفاقية دائمة بشأن توحيد السياسة الزراعية وذلك طبقاً للخطة التي وضعها المجلس الوزاري للسوق عندما اتفق على وضع سياسة زراعية موحدة منذ ثلاث سنوات ، ومن هنا كانت تنضج أهمية الوصول إلى هذه الإتفاقية الدائمة قبل نهاية يونيو ١٩٦٥ لأن فصل الوصول إليها كان معناه إرباك الخطة لعدة شهور أو ربما لعدة سنوات في المستقبل .

ولقد كان من المقرر أن تتقدم اللجنة للسوق في أول أبريل ١٩٦٥ بمشروع حول وضع ميزانية يكون دخلها من الرسوم الجمركية المجابه من السلم الزراعية التي تستوردها دول السوق من دول خارج السوق لكي يمكن الإتفاق منها على تمويل برنامج السياسة الزراعية الموحدة للسوق ولكن اللجنة اختلفت حول وضع فرنسا من حيث أنها أكثر دول السوق تصديراً للمنتجات الزراعية كما أنها في الوقت ذاته أكثر دول السوق استيراداً للسلع الصناعية . فقد طالبت اللجنة أن تدخل الرسوم الجمركية المطلوبة على السلع الصناعية أيضاً ضمن ميزانية تمويل البرامج الزراعية وهذا الخلاف كان له أثره في ظهور تلك الأزمة .

وقد تطورت تلك الأزمة عند ما اجتمعت اللجنة التنفيذية المنظمة السوق الأوروبية المشتركة لمناقشة تلك المشكلة الزراعية فتقدمت فرنسا بطلبات محددة بخصوص السياسة الزراعية للسوق خلال السنوات الخمس القادمة . ولكن هذه الطلبات قربت بالرفض من جانب إيطاليا وهولندا اللتين اتهمتا فرنسا باستغلال المنطقة في تحقيق مصالحها الخاصة .

وفي النهاية أعلنت فرنسا أنها لن تحضر بعد الآن مناقشات لجان السوق وإنما ستكون في إيفاد مراقب عنها لا يشكلم إلا يقترح .

وقد كان غريباً حقاً أن تذهب فرنسا من السوق في الرقة الذي يؤمن فيه ديجول بالوحدة الأوروبية إيماناً كاملاً فاحتمال موافقة على أن يكون هو البادئ بوضع نهاية السوق يبدو ضريباً إن لم يكن مستحيلاً . فديجول يعتبر السوق الأوروبية المشتركة الخطوة الأولى في سبيل تحقيق الوحدة السياسية وتجاه هذا الهدف يتحرك ديجول ولكن وسط معالم حندها لنفسه وبني عليها سياسته .

١ - أن وضع أية سياسة زراعية للسوق يجب أن تتم تحت زعامة فرنسا لكونها أكبر الدول المصدرة للمواد الغذائية .

٢ - أن تكون فرنسا وبالتالي ديجول نفسه مركزاً للثقل في أوروبا خلال مراحل المناقشات الخاصة بالوحدة الزراعية تمهيداً لتقلدها لزعامة أوربة في حالة الاتفاق على الوحدة السياسية .

ولذلك فقد برزت فرنسا وسط هذه المعالم كمنارة جديدة لديجول . فقد خرجت جميع الدوائر السياسية الغربية لتؤكد (أن ديجول وحده أصبح يملك بإشارة منه إحياء السوق أو قتلها) وهذا ما كان يناديه ديجول وقد اختار له الوقت المناسب .
دلائل من خلال هذه الأزمات بالأهمية الكبرى للسوق المشتركة :

وقد كان لهذه الأزمات الخطيرة رد فعل في العواصم الأوروبية تتراوح بين الانزعاج - وبين اليأس والاملل . مع التسليم بخطورة الموقف فدب الفشاش في العاصمة البلجيكية لإنقاذ السوق الأوروبية المشتركة من أخطر أزمة تواجهها بعد فشل المفاوضات الخاصة بالسياسة الزراعية لدول السوق وسارع المختصون في عقد الاجتماعات وبذلوا أقصى المحاولات لإنقاذ تلك السوق من الانهيار - حقيقة أن ذوي الشأن لا يعتقدون أن ديجول يريد تحطيم السوق حقيقة إلا أنهم جابهوا الموقف بما يستحقه من اهتمام - بل أن والتهالشن رئيس اللجنة التنفيذية لدول السوق صرح بأن الشك في جدوى السوق المشتركة - سيكون أكبر عمل هدام في تاريخ أوروبا منذ أيام هتلر .

بل أن إيطاليا - وألمانيا الغربية - وهولندا أصرت على عقد المجلس الوزاري للسوق بدون اشتراك فرنسا - وأن كانت بلجيكا ولوكسمبرج أعتزضتا على ذلك ومع ذلك فقد استمرت الاجتماعات تعقد لبحث تلك الأزمة وتفاديها لما للسوق المشتركة من أهمية كبرى لدى كل دولة تشترك فيها بل أن فرنسا نفسها أخذت بخفض من تشدها - كما أنها تجاورت مع بريطانيا في بذل المحاولات لتوثيق الروابط بينهما بعد أن أصبحت فرنسا شبه معزولة عن حلف الأطلسي والسوق الأوروبية المشتركة ، وبعد أن رأت إيطاليا تنتهز هذه الفرص التي تفككت فيها العلاقة بين فرنسا من ناحية وباقي الدول الأعضاء في السوق الأوروبية من ناحية أخرى .

والواقع أن مناطق فرنسا للسوق الأوروبية المشتركة جدت موقفه - ولكن الفوائد التي تعود على فرنسا من السوق الأوروبية المشتركة جعلتها تتحرك من موقفها فوافقت - أخيراً على توسيع نطاق مشاركتها قليلاً في شؤون المجموعة الاقتصادية الأوروبية - مما يوحى بأن فرنسا سوف تلين مستقبلاً - وإن هذه الأزمة ستحل في نهاية العام الحالي سنة ١٩٦٥ لأن من ذاق فوائد السوق المشتركة لا يساهم أبداً .

مفاوضات السوق العربية المشتركة :

وحقيقة الواقع أن الكيان العربي يركز على أسس واقعية ورابطة قائمة — ومصالح مشتركة — مما دفع إلى إنشاء جامعة الدول العربية في ٢٢ / ٣ / ١٩٤٥ — وإذ كانت الجامعة المذكورة تستند إلى أمور واقعية — فقد سارت في طريق النجاح بخطوات مسددة — ومن هذه الخطوات الحكيمة اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية — وقد كان من ثمار هذه الاتفاقية أن أصدر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية قراراً في ٢ / ٦ / ١٩٦٤ بإنشاء لجنة تعمل على دراسة إنشاء سوق عربية مشتركة .

ونتيجة لهذا التدرج الطبيعي أحيط السير في طريق السوق العربية المشتركة بسياسات قوية من الضمانات جعلته يسير في أحسن طريق وكان من أثر هذا أنه لما طلبت الحكومة السعودية الانضمام إلى السوق العربية المشتركة وظهر أنها ليست عضواً بمجلس الوحدة الاقتصادية أن رفض مجلس الوحدة الاقتصادية طلبها الانضمام إلى السوق العربية المشتركة إلا إذا انضمت عضواً عاملاً بمجلس الوحدة الاقتصادية نفسه .

* * *

وقد كان محدد لاجتماع مجلس الوحدة الاقتصادية العربية لدورته السادسة يوم ٤ / ٧ / ١٩٦٥ في عمان وكان جدول أعماله يتضمن موضوع استخدام بطاقة شخصية موحدة للتنقل بين الدول الأعضاء بدلاً من الجوازات وتوحيد الإجراءات الجمركية بين الأردن وسوريا — والعراق — والكويت — والجمهورية العربية المتحدة — ولكن وفد الكويت أعذر عن حضور هذا الاجتماع لأن مجلس الأمة كان يدرس مسألة اشتراكه في تلك الدورة .

وقد أختتم مجلس الوحدة الاقتصادية دورته السادسة المذكورة التي استغرقت أسبوعاً بفترة مرضيات تتعلق بتوحيد الإجراءات الجمركية بين الدول المشتركة في السوق وقرر المجلس أن الكويت ما زالت ترغب في اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية التي سبق لها أن وقعتها — كما قرر عقد دورته المقبلة في دمشق تلبية لدعوة الحكومة السورية .

وقال طالب جميل مندوب العراق ورئيس الدورة في بيان أذيع بمناسبة اختتام الدورة أن اجتماعات المجلس كانت ناجحة وتناولت موضوعات هامة من بينها توحيد قوانين الجمارك .

وقال البيان أن بعضاً من ذوي المصالح وعملاء الدوائر التجارية في الكويت كانوا وراء القرار الذي اتخذته مجلس الأمة الكويتي بمقاطعة السوق العربية المشتركة وأعرب البيان عن الأمل في أن يرتفعهم الكويت إليها يوماً ما .

وكان مجلس وزراء الكويت قد وافق على قرار الانضمام إلى اتفاقية السوق بعد أن انضمت الكويت إلى اتفاقية الوحدة الاقتصادية وقدمت القرار إلى مجلس الأمة وأبدته المعارضة .

ولكن مجلس الأمة بالكويت قرر رفض الانضمام إلى السوق وذلك بسبب مادة في الاتفاقية تنص على توحيد التعريفات الجمركية بين الدول الأعضاء في السوق وهي العراق وسوريا والأردن والجمهورية العربية المتحدة :

وفسر مجلس الأمة الكويتي قراره المذكور بأن انضمام الكويت إلى السوق معناه رفع الرسوم الجمركية في الكويت وهذا يؤدي إلى رفع الأسعار وبالتالي يقلل من أرباح التجار الذين لا يدفعون رسوما جمركية أكثر من ٤٪ .

وقد أخطر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية أزاء ذلك أن يرسل مذكرة إلى الحكومة الكويتية يطالب منها توضيح موقفها من السوق العربية المشتركة واتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية وذلك بعد أن تخلفت عن الاشتراك في اجتماعات الدورة السادسة لمجلس الوحدة الاقتصادية كما بينا سابقا . فلما عقد مؤتمر القمة في الدار البيضاء في سبتمبر سنة ١٩٦٥ عقد الشيخ الجابر الأحمد الصباح نائب رئيس وزراء الكويت ووزير المالية والتجارة اجتماعاً مع السيد عبد الحاق حسونه الأمين العام لجامعة الدول العربية استغرق ساعة كاملة دار البحث فيها حول موضوع انضمام الكويت إلى السوق العربية المشتركة .

وقد صرح الشيخ الجابر بأن حكومة الكويت قد وقعت لاتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية وأصبحت عضواً فيها وهي تعد الآن مذكرة لتقديمها إلى مجلس الأمة الكويتي في دورته الجديدة للتصديق على الاتفاقية .

وأكد نائب رئيس الوزراء أن الكويت ستشارك في أعمال الدورة القادمة لمجلس الوحدة الاقتصادية وأن السلطات التشريعية في مجلس الأمة قد أبدت تفهماً لموضوع انضمام الكويت إلى السوق العربية المشتركة .

وكل هذه عقبات عادية تفرضها الظروف المحيطة ولكنها لا بد أن تنتهي بالاتفاق . لأن الكيان واحد — والدول العربية مكونة من أمة واحدة .

وجوب قيام السوق العربية المشتركة

لقد أدلى الرئيس عبدالناصر في يوم ١٤/٧/١٩٦٥ بحديث إلى محطة تليفزيون وإذاعة كولومبيا الأمريكية قال فيه الآتي :

د أود أن أقول لك شيئاً ، ان الوحدة العربية موجودة فعلا بين أبناء الشعب العربي إن الخلافات قائمة بين النظم والحكومات — ولكن إذا حدث شيء في الجزائر تجد له رد فعل في جميع أنحاء الدول العربية — وإذا وقع شيء في سوريا يكون له رد فعل في جميع أنحاء البلاد العربية — ويمكننا أن نذكر ذلك — ففي عام ١٩٥٦ عند ما قبض الفرنسيون على زعماء الجزائر قامت المظاهرات في جميع أنحاء البلاد العربية — وعندما هاجمنا الإسرائيليين والبريطانيين والفرنسيين في عام ١٩٥٦ قامت المظاهرات في جميع أنحاء البلاد العربية في العراق وفي المغرب وفي غيرها وعند ما قمت بزيارة الدمام بالمملكة العربية السعودية ثم قمت بعد ذلك بزيارة الدار البيضاء سمعت نفس الشعارات — لم يكن هناك أى اختلاف بين ما سمعته في الدمام وبين ما سمعته في الدار البيضاء .

واختلاف النظم الاقتصادية بالدول العربية لا يؤثر على إنشاء السوق العربية المشتركة — لأن في الإمكان رسم مخطط للتنسيق التجاري والاقتصادي تراعى فيه الظروف المحلية وطبيعة اقتصاد كل بلد عربي ولهذا عقد اتفاق الوحدة الاقتصادية العربية وانبثق عنه مجلس الوحدة وقد صدقت على الاتفاق كل من الجمهورية العربية المتحدة — والأردن — وسوريا — والعراق — والكويت أعضاء المجلس — والمرجو أن تمهد لتعاون عربي أعم وأشمل يجعل السوق العربية المشتركة شاملة لجميع الدول العربية .

وقد روعي في ذلك الاتفاق اختلاف الظروف ومستوى التنمية والنظم الاقتصادية وذلك بأن تتم السوق العربية المشتركة على مراحل تبدأ بتوسيع قاعدة الإعفاء والتخفيض الجمركي إلى أن يتم إنشاء منطقة جمركية واحدة ذات رسوم جمركية موحدة حيال العالم الخارجي .

وقد دعت الجمهورية العربية المتحدة إلى هذه الوحدة دائماً لمسا فيها من دعم للاقتصاد العربي ورفع مستوى معيشة الشعوب العربية وقد أعلنت استعدادها للتعاون الاقتصادي والتجاري إلى أبعد مدى وإلى أى حد ترغب فيه البلاد العربية .

أن الاتجاه القوي في العالم — منذ الحرب العالمية الثانية — هو التكتل الاقتصادي وهذا التكتل لم يقتصر على البلاد الصناعية المتقدمة بل شمل البلاد النامية أيضاً لتكون أكثر قدرة على مجابهة أية آثار تنشأ عن التكتلات الاقتصادية القوية — فعمل البلاد النامية أن تنشئ تكتلات اقتصادية وتقيم أسواقاً مشتركة فيما بينهما — والرأي العالمي يتوقع أن تكون الدول العربية في مقدمة الدول النامية في تنفيذ ذلك بحكم ما يربطها من صلات طبيعية وتاريخية — وما تواجهه من عدو مشترك هو إسرائيل عميلة الاستعمار . .

جميع الظروف العالمية : تستلزم وجود السوق العربية المشتركة :

إن النجاح الاقتصادي — أساس التقدم خصوصاً في المجال الدولي وطابع هذا في العصر الحالى هو التكتل — وأمامنا السوق الأوروبية المشتركة وهي مكونة من فرنسا وألمانيا الغربية — وإيطاليا — وبلجيكا — وهولندا — ولكسمبرج — وفي أوروبا مجموعة اقتصادية أخرى هي منطقة التجارة الحرة التي تضم سبع دول هي — النمسا — وبريطانيا — والدنمرك — والنرويج — والسويد — وسويسرا — والبرتغال ، وقد تكونت عام ١٩٥٩ كرد على إنشاء منظمة السوق الأوروبية وتسير اللجنة الاقتصادية بدول أمريكا اللاتينية في طريق إنشاء سوق مشتركة لأمريكا اللاتينية كما أنه قد تم تكوين السوق الأفريقية المشتركة .

وهناك المنظمة الاقتصادية للدول الشيوعية وهي الدول الثماني الأعضاء في مجلس العون الاقتصادي المتبادل (الكوميكون) الذي أنشئ في ٢٥ يناير سنة ١٩٤٩ كأداة لتنفيذ التنمية الشعبية لجميع دول أوروبا الشرقية وبدأ يؤدي دوره بفاعلية تامة في أواخر سنة ١٩٥٠ بعد أن اكتمل كيانه بانضمام كل من ألمانيا الشرقية — وألبانيا — إلى المجموعة الأصلية التي تألفت من الاتحاد السوفيتي — وبلغاريا — ورومانيا — والمجر — وتشيكوسلوفاكيا — وبولندا ، واكتمل دور المنظمة مع دخول بعض الدول الاشتراكية كراقطين ومنها يوغوسلافيا .

فلا بد للدول من المحيط إلى الخليج أن تواجه كل هذا بحزام قوى يضم عمل أقوى مجموعة من الدول في إنتاج البترول وكثير من الخامات — فضلاً عما لها من مركز عالمي ممتاز — فيه الطريق الرئيسى بين الشرق والغرب مما يجعل الجميع يخطب وده — وإنشاء السوق العربية المشتركة التي تهتم على كل هذا — هو إنشاء لتكتل قوى يرفع شأن الأمة العربية اقتصادياً وسياسياً وعالمياً .

المراجع

- ١ — السوق المشتركة أ. فرنك
- ٢ — السوق الأوروبية المشتركة والهند الدكتور جريد طبعة سنة ١٩٦٢ بالهند
- ٣ — مجلة شركات رجاء طبع بالولايات المتحدة
- ٤ — النشرات الرسمية لحكومة الولايات المتحدة
- « وللاصديق الدكتور أمير بقطر فضل كبير في حصولي على هذه المراجع ،
- ٥ — السوق الأوروبية المشتركة استيوارت دى لاماهونيير
- ترجمة الأستاذ أحمد كمال عاشور
- ٦ — السوق المشتركة جان . ف . دنيو
- ٧ — السوق الأفريقية المشتركة للأستاذ محمد نقش ويحيى المهرى
- ٨ — السوق الأفريقية المشتركة للأستاذ محمد الجبالى
- (بين السياسة والاقتصاد)
- ٩ — وثائق — وإبحاث — جامعة الدول العربية
- « ولرجالها الشكر الجزيل على ما بذلوه من مجهود في أمدادى بكل هذا ،
- الدكتور سيد هو هونغ
- ومراجعة الدكتور إبراهيم شعاعته
- ١٠ — السوق الأوروبية المشتركة
- ١١ — مجلة الإحصاءات المالية الدولية الصادرة بالولايات المتحدة
- ١٢ — البرقيات الخارجية ومجموعات جريدتى الأهرام والأخبار .
- « وللاصديق الأستاذ أحمد حمدي حافظ وكيل وزارة الاستعلامات فائق الشكر — على ما قدمه لي من معلومات ووثائق ، ،

البتترول في خدمة القضايا العربية

للاستقال سعد علام المحامي

مناهج البحث :

للحديث عن البترول في خدمة القضايا العربية ، يلزمنا أولا التعرف على مدى أهمية البترول في عالم اليوم بوجه عام ، وفي العالم العربي على وجه الخصوص ، حتى يمكننا بعد ذلك نفهم مدى إمكانيات الاستفادة منه في خدمة القضايا العربية وكيفية تحقيق تلك الاستفادة ، وبهذا الترتيب نسير في هذا البحث .

البتترول في عالم اليوم :

لمحة تاريخية : أن لمحة سريعة للتاريخ ترينا أن البترول لم يحل مركزا مرموقا إلا منذ الحرب العالمية الأولى . فرغم أن الأقدمين من فراعنة وأشوريين وبابليين وغيرهم قد عرفوا (القار) في التحنيط والبناء والإضاءة وقذف الأعداء بالنفط الملتهب وغير ذلك من الاستعمالات البدائية ، إلا أن حفر أول بئر لمحاولة إستخراج البترول من تحت سطح الأرض لم يتم إلا في عام ١٨٥٩ في (بنسلفانيا) بالولايات المتحدة ومنذ ذلك التاريخ وصناعة البترول في تطور . ولكن حتى قيام الحرب العالمية الأولى كان مجالها مازال محصورا وضيقا . وكان (ونستون تشرشل) لأميرال ووزير البحرية الإنجليزية في تلك الحرب قد تنبه لأهمية البترول كوقود أساسي للأسطول ، فأمر بتعميم إستعماله بدلا من الفحم . كما كان صاحب فكرة مساهمة الحكومة البريطانية في شركة البترول الإنجليزية الفارسية التي إستغلت بترول إيران زمنا طويلا إلى أن أمه مصدق . وكانت فكرة تشرشل تقوم على أساس ضرورة ضمان مورد دائم للوقود لتكوين أسطول له .

ومن المعروف أن من أهم أسباب إنتصار الحلفاء في كل من الحربين العالميتين هو سيطرتهم على موارد البترول الرئيسية في العالم على حين كان الألمان يفتقدون ذلك السلاح . ولذلك لم يكن غريبا وصف (جورج كليمنصو) رئيس الحكومة الفرنسية في الحرب الأولى لكل نقطة من البترول بأنها تعادل في أهميتها قطرة من الدم . وكذلك وصف اللورد (كيرزون) وزير خارجية بريطانيا لانتصار الحلفاء بقوله أن الحلفاء كانوا يمشون عباب النهر فوق محيط من البترول .

لقد كانت قوة الطيران التابعة للحلفاء تستهلك في الحرب العالمية الأولى حوالي ٥٠٠ طن من البترول يوميا ، فإذا بنا نجد أن الغارة الجوية الواحدة في الحرب الثانية كانت تستنفد ما يربو على

٦٠٠٠ طن ، وإن أسلحة الطيران للحفأ كانت تستهلك حوالى ٧٠٠٠ طن فى اليوم ، مما يوضح مدى تزايد الحاجة الجوهرية للبتروول فى الحرب الحديثة وعلى الأخص بالنسبة لاسلح الطيران ، علما بأن الاسلحة الأخرى لا تقل عن احتياجا للبتروول فى كل حركة تتحركها . وذلك كله عن أهمية البتروول للحرب .

أما أهميته لاهم فلا تقل عنها فى الحرب ، ويدل على ذلك تزايد استعمال البتروول محل الفحم الذى كان هو الوقود السائد من قبل . إذ بعد أن كان الفحم يستعمل فى العالم عام ١٩٦٠ — بنسبة ٤١٪ بين باقى أنواع الوقود ، فإن المعدل النسبى يجعل من المقدّر أن تكون تلك النسبة فى عام ١٩٧٠ — لا تزيد على ٣١٪ فى مقابل ٤٩٪ للبتروول و ٨٪ للغاز الطبيعى و ١٢٪ للقوى المائية والطاقة الذرية .

ومن ناحية أخرى فإن تزايد الاستهلاك العالمى للبتروول يدل دلالة واضحة على مدى لزيادة أهمية البتروول واحتياج العالم له ، فقد كان الاستهلاك العالمى فى عام ١٩٥٢ — مقدار ٦٣٩ مليون طن ، فأصبح فى عام ١٩٦٤ — مقدار ١٣٥٠ مليون طن ومن المقدّر أن يكون فى عام ١٩٨٠ حوالى ٤٥٠٠ مليون طن ،

من كل هذا يتبين لنا أن إنطونى آيدن كان جادا حينما أورد فى مذكراته قوله لخروشوف : « أننا سنقاتل من أجل البتروول فممن لا نستطيع العيش بدونهُ وان نسمح لاحد أن يملكنا خنقا ، فهذا هو البتروول إذا بخطورته ودوره الحاسم الذى يلعبه فى حياة الإنسان الحديث وفى ضمير العالم أجمع .

وإذا كان عالم اليوم هو عالم البتروول والعصر الذى نعيشه فى حقيقته عصر البتروول . وإذا كانت الذرة تدعى نسبة العصر لها فإنها بفداحة تكاليفها وقصر مجالات استعمالها لن تنزع البتروول على أى حال من مكانه . فما هو مركز البتروول العربى إذن فى عالم اليوم ؟ هذا هو ما نود أن نستوثق منه هنا .

البتروول العربى

إذا جاز لنا ، بناء على ما أمانا إليه من أهمية البتروول فى عالم اليوم ، أن نسميه (ملك العالم) بوصف كونه المتصرف المطلق فى شؤون العالم اليوم . فإنه ، قياسا على ذلك ، يمكننا تسمية بتروول العرب بأنه ملك البتروول فى عالم اليوم .

فإن البتروول الذى تنتجه الأرض العربية له من الضخامة والخزارة والرصيد الغنى والأسباب والظروف المساعدة ما يجعله يتربع على كرسي السيادة على مصائر العالم كله لو عرف أصحاب هذا

البترول الطريق الحقيقي لإستغلاله والإستفادة منه كسلاح بتار في أى مجال يريدون إستخدامه فيه . ومن باب أولى ان يكون هو سلاح العرب الفتك في معارك إستقلالهم وحررياتهم وقضاياهم ومصيرهم ومستقبلهم فهل سيدركون ذلك وهل سيعرفون طريق إستخدام ما أعطاهم الله من قوة ليضربوا بها عدوهم وعدو الله ذلك ما نأمل بإذنه تعالى .

فلنتحدث قليلا إذن عن (البترول العربى) ، من حيث خصائصه التى يمتاز بها والتى من أجلها نريد تسميته بملك البترول في عالم اليوم .

واسمحوا لى أن أقتبس هنا العجالة الجامعة التى أوردها السيد الرئيس (جمال عبد الناصر) في كتابه (فلسفة الثورة) عن البترول ، فقد وجدتها خير ما يمكن أن أستعمل وأدعم به حديثى في هذا الباب :

« أن البترول هو المصدر الثالث من مصادر قوتنا إذ يعتبر عصب الحضارة المادية والذى بدونه تستحيل كل أدوات المصانع المائلة الكبيرة لمكافة أنواع الإنتاج ، ووسائل المواصلات في البر والبحر والجو ، وأسلحة الحرب سواء في ذلك الطائرات المحلقة فوق الضباب أو المستترة تحت أطباق الموج تستحيل كلها قطعاً من الحديد يعلوها الصدا ولا تنبعث منها حركة أو حياة . »

وبودى لو وقفنا قليلا عند البترول ، فلعل وجوده كحقبة مادية تقررنا الإحصائيات والأرقام يصلح ليكون نموذجاً للنقاش في أهمية مصادر القوة في بلادنا .

ولقد قرأت أخيراً رسالة طبعتها جامعة شيكاغو عن ظروف البترول ، وبودى لو أن كل فرد من أفراد شعوبنا قرأها وتدبر معانيها ونمرح بفكره في المعنى الكبير السكامن وراء أرقامها وإحصائياتها .

تقرر هذه الرسالة مثلاً أن العمل لاستخراج بترول البلاد العربية لا يتكلف كثيراً من المال . لقد صرفت شركات البترول ٦٠ مليوناً من الدولارات في كولومبيا إبتداء من سنة ١٩١٦ — ولم تثر على قطرة زيت إلا في سنة ١٩٣٦ .

وصرفت هذه الشركات ٤٤ مليوناً من الدولارات في فنزويلا ولم تحصل على قطرة من الزيت إلا بعد مرور ١٥ سنة . وصرفت هذه الشركات ٣٩ مليوناً من الدولارات في جزر الهند الهولندية وأخيراً عثرت على الزيت . وكانت النتيجة الأخيرة التى قررتها هذه الرسالة في هذا الموضوع :

« أن رأس المال المألولب لاستخراج برميل من الزيت في أمريكا هو ٧٨ سنتاً وأن رأس المال (١٥ م — بحث)

المطلوب لاستخراج برميل من الزيت في أمريكا الجنوبية هو ٣ سنتا وأن رأس المال المطلوب لاستخراج برميل من الزيت في البلاد العربية هو ١٠ سنتات فقط .

وأن عاصمة إنتاج البترول في العالم قد انتقلت من الولايات المتحدة التي استنزفت آبارها وارتفع سعر الأرض فيها وزادت أجور الأيدي العاملة لأبنائها ، إلى المنطقة العربية التي مازالت آبارها بكرًا والتي مازالت أراضيها الشاسعة بلا ثمن والتي مازالت يدها العاملة تقبل ما دون الكفاف .

ولقد ثبت أن نصف الاحتياطي المحقق من البترول في العالم يرقد تحت أرض المنطقة العربية والنصف الباقي موزع بين الولايات المتحدة وروسيا ومنطقة الكاريبي وغيرها من بلاد العالم .

وثبت أيضا أن متوسط إنتاج البئر الواحدة في اليوم من الزيت هو : ١١ برميلا في الولايات المتحدة ، ٢٣٠ برميل في فينزويلا ، ٤٠٠٠ برميل في المنطقة العربية .

هل أوضحت مدى أهمية هذا العنصر على عناصر القوة أرجوان أكون قد رفقت . وإذن فنحن أقوياء أقوياء ليس في هلو صوتنا حين نرول ولا حين نصرخ ولا حين نستغيث . إنما أقوياء حين نبدأ أو حين نحسب بالأرقام مدى قدرتنا على العمل وفهمنا الحقيقي لقوة الرابطة بيننا ، هذه الرابطة التي تجعل من أرضنا منطقة واحدة لا يمكن عزل جزء منها عن كلها ولا يمكن حماية مكان منها بوصف كونه جزيرة لا تربطها بغيرها رابطة .

تلك كانت كلمات السيد الرئيس عن بترول العرب ، وهي خير استهلال وتدعيم لحديثي في هذا المجال ، فقد جاءت تصويراً مركزاً جامعاً للقوة التي وضعها الله بين يدي العرب بتماثلهم لمنطقة بترولية أصبحت لها مكانة الصدارة بين مناطق العالم الأخرى المنتجة للبترول ، وأصبح بترول العرب هو الأول وسط بترول العالم اليوم .

فليس من شك في أن البترول العربي يتسع بظروف وعوامل لم تنهيا لبترول المناطق الأخرى من العالم . فمن ذلك مثلا سهولة استخراج البترول من الأرض العربية ففي حين يجد الباحثون البترول في بئر بين كل خمس آبار يحفرونها في أرض العرب ، إذا بهم يجدونه في بئر بين كل عشرين بئراً في فينزويلا ، وفي بئر من كل مائة بئر في الولايات المتحدة الأمريكية . هذا بالإضافة إلى ما جاء بأقوال السيد الرئيس بإسهاب عن ضآلة تكاليف إنتاج البترول العربي .

ولقد برزت أهمية البترول العربي وقوته في مظاهر أساسية نورد هنا بإيجاز مدعمة بالأرقام :

١ — نسبة الانتاج العربي إلى الانتاج العالمي :

بلغ الانتاج العالمي للبترول في عام ١٩٦٣ — مقدار ١٢٣٩ مليون طن من الزيت الخام ، كان نصيب انتاج الدول العربية منه حوالي ٣١٤ مليون طن ، وهو ما يعادل حوالي ٢٤ ٪ من اجمالي الانتاج العالمي . أى ما يقرب من ربع الانتاج في العالم كله صادر من المنطقة العربية وحدها وليس ربع الانتاج العالمي بالشئ الهين أو البسيط ولا هو مما يمكن الاستغناء عنه أو التقليل من شأنه .

وللتدليل على ذلك ، يكفي أن نلاحظ أن عالم اليوم القائم كله على المحركات والمكينات لا يمكنه أن يستغنى عن قطرة واحدة من الوقود وإلا أصابه الشلل . فالحقيقة الواقعة هي أن العالم على العكس في طلب متصاعد باستمرار على البترول . فإن مجمر الاستهلاك العالمي كان في عام ١٩٦٢ — مقداراً به ١٢١٥ مليون طن ، فإذا به قد وصل في عام ١٩٦٣ — إلى ١٣٠٨ طن بزيادة قدرها ٨ ٪ ، كما أن معدل الزيادة خلال السنوات الخمس الأخيرة لم يقل عن ٧٥ ٪ .

٢ — تزايد الإنتاج العربي سنة بعد أخرى في حين يتناقص انتاج المناطق الأخرى :

يضاف إلى كبر حجم الانتاج العربي بالنسبة إلى باقي الانتاج العالمي ، ظاهرة هامة أخرى ، وهي أن حجم الانتاج ذاته في تزايد مستمر في الوقت الذي نجد فيه انتاج المناطق الأخرى من العالم في تناقص مستمر كذلك

ففي حين بلغت نسبة الزيادة في اجمالي الانتاج العالمي في عام ١٩٦٣ — ٧ ٪ فقط ، فإننا نجد بحجم الانتاج العربي قد زاد بحوالي ١٥ ٪ .

ومن هذه الزيادة قدرها ١٤٥ ٪ عن العام السابق ، كما ارتفع انتاج الجزائر إلى ٢٣٣ مليون طن بنسبة ١٥ ٪ ، وزاد انتاج العراق بنسبة ١٥ ٪ بوصوله إلى ٥٥٨ مليون طن ، وانتاج و انتاج السعودية زاد إلى ٨١ مليون طن بنسبة ٧ ٪ أما الكويت فقد زاد انتاجها في عام ١٩٦٢ - إلى حوالي ٩٢ مليون طن بزيادة حوالي ١١ ٪ . كما زاد انتاجها بعد ذلك في عام ١٩٦٣ - إلى ٩٧ مليون طن بزيادة قدرها ٥ مليون طن .

فإذا ما قارنا نسب هذه الزيادات في الانتاج العربي بما عليه نسب الزيادات في مناطق أخرى من العالم معروفة بغزارة انتاجها وأهميته مثل الولايات المتحدة وفنزويلا ، يتبين لنا الفرق الشاسع بين الجانبين :

فمثلاً بلغ انتاج الولايات المتحدة كلها ٣٦٥ مليون طن في نفس العام المذكور ، وذلك بزيادة قدرها ٣ ٪ . وبلغ انتاج فنزويلا ١٧٠ مليون طن تقريباً بزيادة قدرها ١ ٪ فقط . فأين هذا من نسب تزايد انتاج العالم العربي التي أوضحناها آنفاً .

٣ - ضخامة احتياطي البترول في الأرض العربية :

تقترن بظاهرة تزايد نسبة الانتاج العربى بمقارنتها بنسب الانتاج العالمى ، حقيقة أخرى مرتبطة بها وذات أهمية بالغة ، وهى أن العالم العربى يملك أضخم رصيد احتياطي مخزون فى أرضه من بترول العالم . وهذا يعنى تملك العالم العربى للزمام الاول فى القدرة على الصمود الى أقصى مدى متصور من حيث تملك الزيت ، والتحكم فى إنتاجه وتصديره ازاء الطلب العالمى المتزايد على توالى الأيام .

فقد ثبت أن احتياطي البترول السكامن فى الأراضى العربية وحدها قد بلغ فى نهاية عام ١٩٦٢ حوالى ٥٥ ٪ من مجموع الاحتياطي العالمى ، فى حين بلغ احتياطي الولايات المتحدة ١٠ ٪ ، وفنزويلا ٦ ٪ وإيران ١٢ ٪ والاتحاد السوفيتى ٩ ٪ . هذا وعلمنا بأن احتياطي الدول العربية سيكون مع ذلك فى تزايد مستمر نظرا لما تم اكتشافه عنه الأرض العربية المبروكة يوما بعد آخر من حقول بترولية جديدة ذات احتياطيات غنية .

وبناء على ذلك الرصيد الضخم ، فإنه من المقدّر استمرار الانتاج فى الدول العربية لمدة ٨٥ عاما على الأقل غير ما يستجد من الاكتشافات كما ذكرنا ، بينما أن احتياطي بترول الولايات المتحدة يسمح لها بالانتاج لمدة ١٢ عاما فقط ، واحتياطي الاتحاد السوفيتى لمدة عشرين عاما ، واحتياطي فنزويلا لمدة ١٤ عاما .

هذه كلها حقائق مذهلة فى الواقع ، وكفيلة بأن تبرز لنا مدى خطورة الدور الذى يمكن للبترول العربى أن يقوم به فى عالم اليوم والغد على حد سواء ، ومدى تزايد خطورة ذلك الدور فى خلال المستقبل القريب .

ولا أنعدى الحقيقة المجردة إذا ما قررت أن فى قدرة البترول العربى أن يملك زمام العالم اجمع فى المستقبل القريب . ولنتصور الأمور بعد عشرين عاما من اليوم ، حيث يقع ما هو مقدّر من نضوب معين أجزاء العالم الأخرى من احتياطي البترول فى أراضيها ، بينما الأرض العربية تجود باستمرار وبسخاء ، فإن العالم سيكون مستعدا حينذاك لأن يستجدى من العرب كل نقطة أو قطرة يحتاجها من البترول بأى ثمن .

هذه ، بحقيقتها الباهرة ، هى القوة العاتية التى أودعها الله تعالى فى يد العرب اليوم . هذه القوة إن فرطوا فيها ولم يستخدموها من أجل مصالحهم ومستقبل أجيالهم القادمة فإنما ستنقلب عليهم وإن تكون قوة وإنما ستصير هباء وغملة والعياذ بالله ، فلا قدر الله ذلك على العرب قط .

الاستعمار الجديد:

إذا كان الشرق الأوسط منذ أمد بعيد مطمح أنظار المستعمرين وخاصة إنجلترا وفرنسا ، نظرا لموقعه الاستراتيجى الفريد .

فإنه بعد تفجير البترول فيه قد أصبح هدف الاستعمار فى العالم . ولقد جرى السباق حارا بين مستعمرى العالم الحديث للفوز بأكبر قسط من المغنم بعد انحلال الحكم العثمانى ، وأصبحت المصالح البترولية فى البلاد العربية مطمح كل من إنجلترا وفرنسا الذين أمكنهما أن يوقعا اتفاقية (سان ريمو) فيما بينهما ، فقامت أمريكا بالاعتراض على انفرادهما وحدهما بالغنيمة ، فأرضوها بادخالها بنصيب الربع فى بترول العراق ووضعت اتفاقية (الخط الأحمر) للمحافظة على حقوق كل منهم فى المنطقة .

وقد أعطت إتفاقية الخط الأحمر صورة واضحة للاستعمار الجديد الذى تهيمن عليه حفنة من شركات العالمية أوجدت بينها نوعا من الاتحاد (الكارتل) أو الاخطبوط لامتصاص دماء المنطقة العربية عن طريق ثروتهما البترولية وللتحكم بذلك فى مصير شعوب المنطقة ومستقبلها ، وليست الشركات البترولية الكبرى المسيطرة اليوم على العالم وهى لا تتجاوز الثمانية (١) إلا صورة بارزة مكشوفة للاستعمار الجديد من الدول الكبرى لبلادنا العربية . فهى فى حقيقتها ليست مجرد شركات البترول المشهورة وإنما هى فى حقيقتها الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا وفرنسا معا

إسرائيل صنيعة الاستعمار الجديد :

من المسلم به أنه بدون مساعدات الحلفاء المستعمرين سواء من إنجلترا أو أمريكيين أو فرنسيين ما كانت إسرائيل لتقوم لها قائمة ، ولو تركت إسرائيل المزعومة بفلول أهلها المشردين من مخلف بلاد العالم فى مواجهة العرب بدون مساعدات العالم الغربى لهم عسكريا وسياسيا وبمختلف الوسائل ابتداء من وعد بلفور حتى يومنا هذا ، لما كان لىوجد شيء اسمه إسرائيل قط .

فـ هو قعد وهدف العرب من خلق إسرائيل على تلك الصورة ؟ أنه البترول أساسا . وبالتالى مصالح الغرب الأساسية فى الشرق الأوسط والبلاد العربية السكمنة أساسا فى الحاجة الماسة للسيطرة على مناطق البترول . فإسرائيل جسر حقيقى للاستعمار ، ووجدت ليكون حائطا فاصلا بين الدول العربية شرقى قناة السويس وغربها ، لعقبة فى طريق الاتصال المباشر بين الدول العربية الشقيقة

(١) الشركات الثمانية هى : البترول البريطانية ، وشل الهولندية ، والبترول الفرنسية ، ونيوجيرزى ، وكاليفورنيا ، وتكساكو ، وموبيل أويل ، وزيت الخليج . وهى مهينة على السوق العالمى وعلى الامتيازات الكبرى للبترول العربى .

إذا ما أردت إيقاف مصالح الاستعمار ومؤامراته ، ولتكون منفذا للغرب على البحر الأبيض يستطيع عن طريقه النفاذ إلى قلب البلاد العربية بدون أن يكون تحت رحمتها وبطشها .

أن العدوان الثلاثي الغاشم في عام ١٩٥٦ — أكبر دليل على التحالف الشيطاني الزنيم القائم بين إسرائيل والدولتين الاستعمارييتين العتيقتين إنجلترا وفرنسا . ولم تكن إنجلترا وفرنسا قد أصابتهما اللوثة إلا خوفا على مصالحهما التي هددها تأميم قناة السويس وما كانتا لتقدرا أن على تدبير مثل ذلك الهجوم على مصر لو لم تكن إسرائيل قاعدة لصيقة جامرة لتزويدهما وتحركاتهما وللتزويده والتضليل بها .

البترول العربي يتكلم في مصير العالم الغربي :

لقد كان العدوان الثلاثي على مصر في عام ١٩٥٦ — وما أعقبه من اغلاق قناة السويس فرصة كبرى لتبيان حقيقة تأثير البترول العربي على مصائر العالم الغربي : كما أنه حدث أن ثارت نائرة عمال البترول العرب البواسل فتوقفت خطوط الانابيب هي الأخرى . لقد ثبت أن البترول العربي يشكل ٨٠ ٪ من استهلاك أوربة الغربية ، فضلا عن ٧٥ ٪ من صادرات العالم كله .

لقد جاء في خطاب القاه (جى دى موليه) رئيس وزراء فرنسا السابق أمام الجمعية الوطنية الفرنسية في ديسمبر عام ١٩٥٦ — قوله : لم يعد خافيا أن التهديد بقطع البترول قد يصبح يوما ما حقيقة . لقد كان ضروريا أن تنقضى ثلاثون عاما حتى تصبح هذه الحقيقة أمرا معروفا لدى عامة الشعب .

ويبدى (بيير فوتين) في مقدمة كتابه (السبق الجديد نحو البترول) : (أن البلاد الذي يعتمد على بلد آخر في حصوله على احتياجااته الملحة من مصادر الطاقة لا يمكن اعتباره بلدا مستقلا بالمعنى المفهوم ، إذ يعد بحكم الضرورة تابعا للبلاد الذي يقوم بتزويده بتلك الطاقة .

ثم قوله بعد ذلك : بما لاشك فيه أن التهديد بنخنق أوربة وحرمانها من احتياجاتها البترولية مازال قائما ، إذ يكفي أن يتكهرب الجو لحظات قليلة حتى تبدأ المتاعب من جديد ، ولسنا في حاجة لأن نؤكد أن أحداث السويس تبلور صورة عامة لما كان يمكن أن يحدث فقط عند اندلاع نيران الحرب العالمية الثانية) .

سلاح قطع البترول :

من هذا يتبين أن قناة السويس بيد العرب والحمد لله ، بفضل خطوة التأميم المباركة ، وأن

أنايت نقل البترول تمر آلاف الكيلومترات وسط أراضي البلاد العربية ، ولذلك فإن سلاح قطع البترول عن الغرب وعن دولة الاستعمارية سلاح هائل فى يد العرب يمكنهم استخدامه وقت الازم . ولقد كانت تجربة السويس سابقة فى ذلك المضمار وكان لها تأثيرها الجبار .

ضرورة تنسيق السياسات البترولية :

غير أن قوة العرب فى الواضع تكمن فى اتحادهم دائما، ولذلك فإنه يجب أن تتحد الدول العربية من أجل مصالحها المشتركة . وفى مضار البترول وضعف جامعة الدول العربية ثلاثة مشروعات هامة أولها : اتفاقية تنسيق السياسة البترولية : وثانيهما : منظمة البترول العربية ، وثالثهما : شركة الناقلات العربية .

وإذا كانت دولة عربية ما تفكر فى عدم الانضمام إلى أحد هذه المشروعات الثلاثة مؤثرة مصالحها الذاتية الخاصة على مصلحة المجموع العربى العام ، فإنها تكون مخطئة فى الواقع خطأ كبيرا فإن قوة العرب كانت دائما فى تضامنهم واتحادهم ، وأن إسرائيل والاستعمار لن يجدا بحال يرتحان فيه إلا عن طريق الفرقة والتدخل فى الصف العربى .

لقد جربت الدول العربية اتخاذ موقف واحد نحو إسرائيل بقرارها منع تسرب البترول إليها وقد نجح ذلك القرار إلى حد كبير الذى اتخذته الجامعة العربية ونفذته دواها بدقة .

وأن تنسيق السياسة البترولية العربية ، إذا ما اقترن بإيجاد المنظمة العربية للبترول ودعمه بشركة للناقلات ، لاشك سيضع الدول العربية فى سيطرتها على مواردها البترولية فى موضع السيادة والمنعة . وفى هذه الحالة سيكون أى قرار تتخذه البلاد العربية بالنسبة إلى بترولها فى إستخدامه كسلاح فى وجه الاستعمار والصهيونية قرارا حاسما قويا لا يعتوره وهن أو ضعف ، وسيحسب المستعمرون حينذاك للعرب وبترولهم كل حساب فى كل خطوة خبيثة يخطونها .

التأميم :

نادى بعض المفكرين والعاملين فى شؤون البترول أخيرا بوجوب تأميم البترول فى البلاد العربية فإن الأرباح التى حصلت عليها شركات البترول الثمانية الكبرى قد أتاحت لها إستعادة رؤوس أموالها عشرات المرات عاما بعد آخر ولستنزفت دماء البلاد الحارة التى تسرى فى شرايينها فى حين أن الوطن العربى وشعبه الفقيرة أولى بكل قطرة من بتروله وأرباحه . ولا يكون ذلك إلا بوضع منابع البترول تحت يد أصحابها الشرعيين بالتأميم . فضلا عن أن التأميم يسد الباب فى وجه الاستعمار والأعبيه وإستغلاله لمقدرات ومصادر الشعوب العربية .

واقعة قامت سوريا حقيقة بتحقيق تأمين شركات بترولها كما أن المكسيك وإندونيسيا وغيرهما سبقوا إلى ذلك وكان صدق قد فشل مع الآلاف في تجربته إلى حد ما . إلا أننا يسترعى نظرنا ما جاء في حديث للشيخ عبد الله الطريقي وزير البترول السعودي السابق وراءه الأول من أن التأمين لا ينجح في البلاد العربية في الواقع إلا إذا كان إجماعاً أي من الدول العربية المنتجة للبترول كلها معاً وهذا مناطق ومعتول في الواقع لأن قيام دولة دون أخرى بالتأمين وحدها يتيح الفرصة للاستعمار بضرب بعضها ببعض ، وما أبرعه في تلك اللعبة كما نعرف .

فليس أجدى من النضام في الواقع ، ولا بأس من أن يكون التأمين هدفاً تسعى إليه مستقبلاً . ولكن على الدول العربية أن تتضامن أولاً وأن تنسق سياساتها البترولية وتنظم في المنظمة العربية الواحدة وتدعم أسطول ناقلاتها ، وحينذاك فإن العرب والاستعمار والصهيونية بكل مآلدهم من سلاح لا يصمدون أمام العرب لحظة واحدة .

قرارات مؤتمر البترول العربي :

ومن الجدير بالتنويه تلك مقرارات المتتالية التي أصدرتها مؤتمرات البترول العربي التي نظمتها جامعة الدول العربية وكان آخرها القرارات الصادرة بمؤتمر البترول الخامس الذي انعقد أخيراً في مارس ١٩٦٥ - بالقاهرة وينص القرار الأول على ما يأتي :

« إيماناً بحق الشعب الفلسطيني في تحرير وطنه ، وتنفيذاً لقرارات مؤتمر القمة العربي بإقامة منظمة التحرير الفلسطينية ودعم نضال الشعب الفلسطيني .

يوصى المؤتمر بضرورة استعمال البترول والإمكانات الاقتصادية الأخرى كسلاح فعال في كفاح الأمة العربية لتحرير فلسطين وأن تحدد علاقات الدول العربية مع الدول كافة طبقاً لموقفها من قضية فلسطين ، .

كما نص القرار الثاني للمؤتمر على ما يأتي :

« يوصى المؤتمر بأن تعمل الدول العربية مجتمعة على وقف تزويد أي بلد بالبترول العربي إذا قامت حكومة ذلك البلد بمقاطعة أي بلد عربي اقتصادياً أو ألحقت ضرراً بمصالحه الاقتصادية .»

ومن قبله كان مؤتمر البترول العربي الرابع المنعقد ببيروت في نوفمبر ١٩٦٣ - قد أصدر القرار الثاني من قراراته ينص على ما يأتي :

أ - يرى المؤتمر أن تعمل الدول العربية على إحكام تنفيذ ما سبق لهذا المؤتمر إصداره من

من توصياتها بشأن منع تزويد إسرائيل بالبترول ومشتقاته من مختلف الدول خاصة تلك الدول التي تربطها بالدول العربية مصالح بترولية مشتركة .

ب — كما يحذر المؤتمر الدول الأعضاء في السوق الأوروبية المشتركة من السماح لإسرائيل بالارتباط بهذه السوق على أية صورة من الصور .

وهذه وغيرها مقررات طيبة عظيمة ولكنها لا قيمة لها إذا لم تقترن بالتنفيذ الدقيق . فهي قرارات تفتقد قوة الالتزام إلا بالاختبار المطلق من الدول الأعضاء ، ولكنها تعكس على الأقل رأيا عربيا عاما قويا ولا بد من أن تتجاوب كل دولة من الدول العربية مع الرأي العام العربي الاجماعي الجاف . فإن الغلبة دائما للرأي العام واصوت الشعوب .

خاتمة : إن القضايا العربية كافة سواء في الوطن السليب فلسطين ، أو في الجنوب العربي المحتل أو في محميات الخليج أو غيرها ، لن تجد في غير البترول السلاح الذي يضمن العربي كله النصر المبين .

وأنا لا ندهى التهوين هنا في الأسلحة والوسائل الأخرى التي في يد العرب في جهودهم وكفاحهم في شتى أنحاء الوطن الكبير . لكن نظرة عاجلة لحديثنا في هذا البحث عن قوة بترول العرب ومكان الصدارة الذي يحتله وسط بترول العالم ، يبين لنا مدى القوة الجبارة التي يملكها العرب التي وصفناها بأن بترول العرب هو ملك البترول في عالم اليوم ، وأن الغرب يحتاج لكل قطرة من هذا البترول فهو كما قال (بييرفونتين) يعتبر تابعا وعبدا لهذا الملك الجبار . فهل نرضى بأن يكون الملك عبدا والعبد ملكا أم أن نتمسك نحن العرب بما حبانا الله به من قوة ومنعة على العالمين ، وننقذ بهذه القوة صفوا واحدا متراصا في وجه الاستفهار الباغي في كل بقعة من بقاع وطننا العربي المقدس .

وجدير بمؤتمر المحامين العرب أن يزار بصيحة الحق والعروبة مناشدا العرب أن يتعرفوا على مكان القوة فيهم ولا يدعوا للفرقة بينهم سبيلا ، ويقفوا صفوا واحدا مشدودا في سبيل الوطن الواحد والحقوق السليبة للشعب العربي في كل مكان . ويوم يعرف العرب كيف يستخدمون سلاح البترول في وجه الاستعمار وبطشه ، سوف يمحى كل أثر لذلك الشيخ البغيض وعملائه وتظهر منهم الأرض العربية النقية إلى الأبد بإذن الله .

* * *

من مراجع البحث

فلسفة الثورة - للرئيس جمال عبد الناصر

البترول والدولة في الشرق الأوسط - جورج لونزوسكى

معركة البترول - ستانتون هوب

السباق الجديد نحو البترول - بيير فونيتن

أهمية البترول في الشرق الأوسط - واين ليمان

البترول في السياسة الدولية - للدكتور أحمد سويلم العمرى

تأمين صناعة البترول ضرورة قومية - للشبح عبدالله الحمرد الطريقى

الأهرام الاقتصادى العدد ٢٣٠ - فى ١٥ مارس ١٩٦٥ - مجموعة بحوث مؤتمرات
البترول العربى.

القانون والسيادة

للاستاذ سعد أبو السعود المعامي

لا قانون بلا سيادة ، ولا سيادة بلا قانون .

لا قانون بلا سيادة ، إذ كان مقرر أن عنصر إخضاع الأفراد لسلطان القانون بما تفرضه السلطة العامة من قوة الجبر والإلزام ، هو عنصر أساسي في القاعدة القانونية . فما لم تكن قاعدة السلوك مكفولة الاحترام بقوة السلطة العامة ، لم تكن قاعدة قانونية . ففي المجتمع توجد عادة مجموعة من قواعد الدين أو الشرف أو التقاليد تتماثل والقاعدة القانونية في أنها ترمى إلى تنظيم علاقة الفرد بغيره ، وقد تكون كالقاعدة القانونية عامة ومجردة ، بيد أن الذي يميز القاعدة القانونية عنها كون القاعدة القانونية مكفولة الاحترام بتدخل السلطة العامة وأيدها . ذلك التدخل الذي يبعث الناس على احترام القانون لعلهم أنه أن لم ينفذ طرعية فسينفذ جبرا عنهم . ولعلهم أن الجزاء محقق بالخالف لا محالة .

من أجل ذلك كان القانون لا يوجد إلا بالسيادة ، فالقانون سيد دائما .

ولا سيادة إلا بالقانون ، إذ كان مسلما أن وسيلة الدولة إلى تحقيق أهدافها وتنفيذ سياستها هي القانون ، فالحكم يصدر أوامر للأفراد تنظم حياتهم وتضمن له أن يطرد سير مرافق الدولة على نحو معين . هذه الأوامر العامة التي تنظم الروابط ما بين الحاكم والرعية المحكومين بعضهم ببعض عن القانون . . ومنذ وجدت السلطة في المجتمعات كان القانون وسيلة تحقيق سيادتها ، إذ أدرك الحاكم من قديم الزمان أن سيادتهم لا تتم إلا أن كان المجتمع الذي يملكونه منظما ، ولا نظام في المجتمع إلا بالقواعد التي توضع وتكون كفيلة بتحقيق هذا النظام بما تحتويه من مساواة بين الناس وبما تبسطه من عدل عليهم ، وهذه هي قواعد القانون .

وإذا كان قانون حمورابي هو أقدم ما وصل إلينا من آثار قوانين العصور الغابرة ، فقد تضمن هذا القانون في مقدمته بياناً لهدف من وضعه ، فكان هو الهدف الذي أسلفنا الإشارة إليه ، وهو حين تدبير شؤون الحكم ، فجاء في هذه المقدمة أن الملك دقن القوانين الموجودة ليجعل العدل سائداً في البلاد ، ذوى الرؤوس السود . ثم يقول : حينما فرضنى مزدوخ أن أقود الناس إلى سواء السبيل وأن أدبر شؤون البلاد ، أصدرت القانون والعدل في لغة البلاد متوخياً بذلك

رعاية مصالح الناس (١) .

من أجل ذلك كانت الدولة محتاجة إلى القانون ليهبط سيادتها ، وكان القانون محتاجاً إلى الدولة لوضعه في موضعه من الحاكم ومن الناس سيداً بهطاع له ويدان بما يدين فلا انفكاك بين السيادة والقانون ، بل لا قيام لأيهما دون الآخر .

على أنه إذا كانت للقانون هذه المنزلة السابقة بين الأفراد والمنظمات داخل الدولة ، فإنه يجب أن يكون هو نفسه سامياً بما يحقق من مصالح وما يتسم به من عدالة ، حتى يحمل الناس على احترامه والتزام حدوده ، طوعية دون حاجة إلى تطبيق ما تضمنه من جزاء ، ذلك أن القانون ككل قواعد السلوك يكتب له النجاح بما يكون عليه من صلاح للمجتمع الذي وضع له ، فإن كان غير متلائم مع المجتمع أو غير عادل ، لم يكن نصيبه النجاح وإن حمل الناس على تنفيذه قسراً لفترات معينة من الزمان ، وما كانت الحاجة إلى الجزاء هي حاجة لإجبار الناس على تطبيق غير المصالح من النظم ، بل هي حمل الشريعة الطاغية في المجتمع على الكف عن طغيانها واتباع النظام المصالح ، ومن أجل ذلك قيل بحق ، إن صفة الإلزام لا تعني أن القانون لا يطاع إلا لما يتضمنه من جزاء ، فإن تطبيق الجزاء لا يكون إلا استثناء ، والأصل أن يطبق الناس القانون عن رغبة في تطبيقه . امتثالاً منهم لأوامره ، دون حاجة إلى فرض الجزاء عليهم — بل تعني هذه الصفة أن الجزاء يمكن توقيعه لحسب (٢) .

وليس بعيدة عن ذهن صور التحايل المختلفة التي يلجأ إليها الأفراد ، والتي يقرها أحياناً الحاكم — للخروج عن نطاق قانون غير متلائم مع المجتمع أو غير عادل ، ففي عهد الرومان حيث كانت القواعد الشكائية سائدة أبيض صور عدة من التحايل قصد حماية الحقوق ، وفي الشريعة الإسلامية أبيض الحياة في الشفعة ، وفي القانون الحديث أبيض أنواع من الخيل ، فهي أكثر من أن تعد .

ما كان الناس يتحايلون على القانون إن كان عادلاً ملائماً لهم ، بل كانوا يقبلونه ويسارعون إلى تطبيقه ويتخذونه شريعة لهم ومنهجاً في كل معاملاتهم دون أن تدور في أخلادهم فكرة الجزاء ، وتتحقق ثم سيادة القانون في صورتها المثلى ، ويعتبر أنه حقق الغاية . أفرايت إلى قانون الوفاء بالعقود

(١) النص منقول من كتاب تاريخ العلم لجورج سارتون — الجزء الأول — الترجمة العربية الصادرة عن دار المعارف — ص ١٩٤ — وممروف أن قانون حمورابي موضوع حرالي سنة ٢٠٠٠ ق م . .

(٢) في هذا المعنى توجيه النظرية العامة للقانون بند ٤ ص ٢٥

كيف كان محترماً من قديم ، وكيف ما زالت له نفس المنزلة من الرعاية والاحترام في سائر أنحاء العالم ؟ وكذلك الأمر في حقوق الأسرة ورعاية حرية الشخص وحرمة الملك ، وحقوق الجوار وغيرها من الأصول العامة التي تضمنتها أكثر القوانين قدماً وما تزال ترددها أكثر القوانين حداثة ، لأنها صارت مبادئ للسلوك يحرم الناس على إنباعها دون نظر إلى ما يكون من جراء لو خالفوها .

فكيف نصل بالقانون إلى هذا الحد من السيادة الحقيقية ؟ كيف نؤتي القاعدة القانونية الملازمة العادلة التي يسعى الناس إلى احترامها بصرف النظر عما تضمنته من جراء ؟

سؤال نرى الإجابة عليه أن نتكلم في موضوعين :

أولهما — كيف يسود القانون في الدولة .

وثانيهما — كيف تسود الدولة بالقانون .

أولاً — سيادة القانون في الدولة :

كيف تخلق القاعدة وكيف تسود ؟

تناول فلاسفة القانون والاجتماع الرد على هذا السؤال بمجموعة نظريات ، منها الشكلية والموضوعية ، ومنها المثالي والواقعي ، وأحدثها ما جمع بين عناصر الشكل والموضوع ، والمثال والواقع ، فكان محالاً أكثر منه مبتدعاً ، وكان على قدر من الحكمة تمنحه من أن يهمل فكر من سبقه واجتهاده ، وتدفعه إلى أن يستفيد بما فيه من صواب ، ويتعد عما فيه من غلو .

ومن العسير أن ننقل هذه النظريات في هذا البحث ، ولكن يكفي أن نجعلها إجمالاً شديداً ونعني ببيان ما يخص بحثنا منها وهو الأساس لتسليم القاعدة القانونية .

المدرسة الألمانية ومدرسة فينا :

أما الذين عنوا بالشكل فهم الفلاسفة الألمان ، هيجل واتباعه الذين رأوا القانون مجموعة من القواعد الإلزامية التي تطبق في الدولة ، فلا يكون قانوناً إلا ما تمنحه الدولة هذه الصفة .

لدى هذه المدرسة لا حرية للفرد إلا داخل الدولة ، ولا حق للفرد إلا ما تقرره السلطة الحاكمة : إذ الحقوق — على حد تعبير أهرنج — هي المصالح المعترف بها قانوناً . . ومن العيب إذن القول بأن هم تعارضاً بين الدولة والقانون ، فالقانون من صنع الدولة التي لها أن تقرر ما هو صالح وما هو مفيد . قريب من هذا المذهب مذهب مدرسة فينا التي يمثلها الأستاذ كلسن والذي

ذهب إلى أن الدولة هي القانون ، فليست الدولة عنده شخصاً معنوياً بل مجموعة من القواعد القانونية ، وتختلط الدولة ثم بالقانون اختلاطاً تاماً ، حتى لا يتميز القانون بخاصية مستقلة ، حتى يسد الباب أمام الاجتهاد ببذل للوقوف على القاعدة القانونية السليمة كيف تصدر وما هي مقوماتها (١) .

واضح خطأ هذا النظر ، فالقانون سابق على الدولة ، ففي النظم البدائية كان ثم قانون والقانون -- حتى في الدولة الحديثة -- قد لا يصدر عن الدولة ، بل عن سلطات مستقلة عنها ، فقد ينشئ القاعدة القانونية الدين لا الدولة .

مدرسة القانون الطبيعي :

وإذا استبعدنا هذه المدرسة ، كان من أهم المدارس التي عارضتها المدرسة المثالية أو مدرسة القانون الطبيعي .

كان لهذه المدرسة - وما زال أنصار - هيدرون ، وهي ترسكن على جانب من النظر الصادق لجوهر القانون ، إذ هي تذهب إلى أنه إلى جانب القانون الوضعي هنا القانون الطبيعي ، وهو قانون أممي من القانون الوضعي لأنه لا يرى إلى تحقيق نفع خاص أو مصلحة عارضة ، بل يرى إلى تحقيق العدالة بصفة عامة ، وهو قانون أبدى ثابت ، لأنه لا يثبت من مجتمع معين ، بل يركز إلى طبيعة الأشياء ، منها يصدر وإليها ينتهي ، فلا جرم يكون ثابتاً دائماً ، أبدياً أبديتها .

صدرت هذه المدرسة عن ملاحظة لها وجاهاتها ، وهي أن الناس توحد في ضمائرهم فكرة عن العدالة وعن المثل العليا ، وفي كل مرة يصدر إليهم أمر من المشرع يقيسونه على هذه الأفكار المستقرة في ضمائرهم ليقيموا أن كل هذا القانون عادلاً أو جائراً . فالقانون العادل هو ما وافق فكرة العدل السابقة عليه والمستقرة في ضمائر البشر ، وبقدر هذه الموافقة يكون القانون صالحاً كما يكون محكوماً عليه بالجور بقدر ما يخالف فكرة القانون الطبيعي .. ولا بد لكل جماعة إنسانية من مثال أعلى تسعى إلى تحقيقه . ولا بد للقانون أن يسير تقدم ركب الإنسانية نحو تحقيق مثاليها الأعلى فإن هو وقف حائلاً دون هذا الركب ودون مسيره ، فإنه لم يكن مؤدياً رسالته كقانون ، وإن هو وافق الركب وساعده على أن يضع (٢) في سيره فقد وافق القانون الطبيعي الذي استمد منه أصوله واستند إلى سلطانه في نفوس البشر ليستمد الاحترام والخفاوة من مجموع الناس .

(١) تسمى هذه المدرسة كذلك بمدرسة الأصول Normes .

(٢) وضع يضع : أسرع في سيره .

فكرة القانون الطبيعي قديمة جداً ، ولعلها هي التي كانت مرادة الروائي الاغريقي سوفسكليس في مسرحيته أنتيجون حيث جاء على لسانها القول :

« حقاً إن هذه القوانين لم يأمر بها زيوس (إله الآلهة) ، ولا العدالة الجالسة على العرش مع الآلهة . لم تأمر بهذه القوانين التي صنعها البشر ، ولست أدري كيف تستطيع أيها الراحل الفاني أن تلغى قوانين السماء الخالدة غير المكتوبة وبعث بها ، والتي لم تولد اليوم أو بالأمس ، والتي لا تغنى يوماً ولا يعرف في أي يوم انبثقت (١) .

وكانت فكرة القانون الطبيعي موجودة كذلك عند الرومان الذين تأثروا بالفلسفة الرومانية كما تأثروا بالنزعة الفردية التي سادت لدى فلاسفة اليونان ، فالفقيه الروماني بول يتكلم صراحة عن قانون سابق على القوانين الوضعية ، غير متغير وغير قابل للتغيير، ليس من عمل الإنسان ولكن الطبيعة هي التي صنعتها ، وأملأه العقل الذي لا يفصل عن نظام الأشياء (٢) .

وقد لقيت فكرة القانون الطبيعي رواجاً في القرون الوسطى عند أنصار المذهب السكسي الذين اعتبروا القانون الطبيعي إلهياً ، ثم خفت صوت القانون الطبيعي مع سيطرة الإستبداد خلال القرن السادس عشر ، وعاد إلى الظهور قوياً مجدداً خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، حيث انتشرت مذاهب الحرية الشخصية وجاهدت الشعوب الأوروبية لإعلاء مكانة سلطان الإرادة، وإحلال المذاهب الفردية محلاً رفيعاً من النظم الاجتماعية.

مع إنتشار القانون الطبيعي أنتشرت مذاهب مائلة في أوربة ، كذهب العقد الاجتماعي الذي نادى به جان جاك روسو في فرنسا وهوبز في إنجلترا ، تتحد مع مذهب القانون الطبيعي في كونها مثله مبنية على إفتراضات ، وتستهدف كما يستهدف إعلاء مكانة الفرد ومحاربة العدوان على الحرية الشخصية .

أثرت هذه المذاهب المختلفة تأثيراً حميداً في تقدم الحضارة الإنسانية ، إذ كان التطور الحضاري مع إنتشارها ينزع إلى العدل ، وإلى محاربة سيطرة الدولة على مقادير الناس بجعل حقوق الأفراد في سباج منيع لا يجوز للدولة أن تقتحمه وتبغى عليه .

(١) اعتمدنا في هذه الترجمة على كتاب « جرح سبائين » تطور الفكر السياسي المعاصر « الجزء الأول - الترجمة العربية للأستاذ حسن جلال العروسي - ص ٢٤ .

(٢) أروبه - المرجع السابق - ص ٩٦ .

ما زال القانون الطبيعي سائد في أذهان الناس معتبرا لديهم ناهوسا مقدما وضمانا لحقوق المحكومة قبل الحاكم ، حتى أن هذه الفكرة كانت مسيطرة عند إعلان حقوق الإنسان سنة ١٧٩٨ عقب الثورة الفرنسية ، وحتى أن مشروع قانون نابليون كان النص الأول منه يقرر :

« أن هناك قانونا عالميا غير متغير ، هو مصدر كل القوانين الوضعية . وما هو إلا المنطق الطبيعي الذي يحكم كل الناس » ، ولم يهدف هذا النص من القانون الفرنسي لعدول المشرع عن مضمونه أو لاحتقاره أباه . فقد كان واضعو مجموعة نابليون مؤمنين بفكرة القانون الطبيعي كممثل أعلى يسود في البلاد كافة وفي كل الأوقات ، يمثل العدالة المطلقة ، ويحقق رفاهية البشر .

رغم تحقيق فكرة القانون الطبيعي هذه الفوائد للإنسانية ، فقد عذف عنها الفكر الحديث لأنها مبنية على فروض ، والفلسفة تبحث عن الحقيقة وكذلك العلم ، ومن هنا جمعت هذه الفكرة بشدة في العصر الحديث ، وقامت لمعارضتها مذاهب أخرى واقعية ستعرض لها في أيجاز ، ثم قام مذهب العلم والصياغة ، الذي أخذ بالمثُل والواقع معا على ما سبق من تفصيل .

المذاهب الواقعية :

استغرق أنصار القانون الطبيعي في افتراض والتصور ، واستغرق أصحاب المذاهب الواقعية في الانجاء العكسي . فلم ينظروا إلا في الواقع السائد دون نظر إلى ما يجب أن يكون ، وحللا القانون بحسبانة علما تجريبي ، تحكمة قواعد العلم وشرائطه . . والقانون علم اجتماعي يأبى بطبعه عن القواعد الجافة ، ولا يقاس بأحكام التجارب العلمية الدقيقة .

من المدارس الواقعية المدرسة التاريخية الألمانية الذي كان سافيتي أشهر فلاسفتها والذي يقرر أن مادة القانون تنبع من ماضي الأمة ، وهو ناتج عن معدن الأمة وتاريخها ، وهو - كافة الأمة - قائم في كل العصور على رابطة أساسية بين طبيعة الأمة ومميزاتها : فالقانون سابق على التشريع وله كيان قائم هو ناتج من تجارب الأمة وتراثها السابق .

وباد أن هذا المذهب قاصرا عن أن يكون فلسفة ، لأنه يعجز عن تفسير ما هو كائن ، فحتى إن سلمنا بأن القانون ينشأ بين الجماعة من تقاليد السوالف وطبيعتها وطرائق معيشتها . فإنه يجب التساؤل ، عن علة نشأته ، وأصل هذه النشأة ، فهذه المدرسة — كما قال عنها الأستاذ روبيه — لا تعطى تفسيراً فلسفياً ، ولكنها تعنى رجل القانون وعلم الاجتماع حسب ، إذ هي تفسر كيفية تكوين القاعدة القانونية فعلا ، ولا تبحث عن كيفية نشأتها .

وحق في هذا النطاق المحدود ، فإن المذهب ينتقد ، إذ كان القانون لا ينشأ كاللغة في الجماعة مع المادة والعمل البري الرأيت دائما ، نعم ، صالحوون بخادون افرضوا المادة وهم حروب تشمل

لإقرار قانون ، ونحن نرى كيف يحارب قانون المساواة في الحقوق السياسية بين الزنوج والبيض في الولايات المتحدة .

ومن المدارس الواقعية كذلك المدرسة الانجلوسكسونية النفعية ، التي تقوم على أساس الفلسفة الانيقورية التي كان من أعلامها بنتام و-جون استيرلات ميل ، ولديهما أن القانون يسود لأن الشخص يجد من مصلحته - عند بنتام - أو من تجربته - عند ميل - أن ينضم إلى جماعة ليحقق أكبر قدر ممكن من النعيم ، فهو منعزلا لا يحقق من الرغائب ما يحققه عضو في مجتمع ، فيقبل التنازل عن بعض حقوقه في هذا السبيل .

وشعبة أخرى من المدرسة الانجمازية اتخذت من مذهب داروين في النشوء والارتقاء أساسا لفلسفتها ، فذهبت إلى أن الشخص يقبل الحياة في المجتمع خاضعا للقانون بحكم تطور البشر ، فالحياة في المجتمع لازمة للإنسان إذ هو اجتماعي بالطبع ، ولا بد للمعيشة في المجتمع من التضحية بجزء من مصالح الشخص في سبيل النفع العام . . وقد تعلم هذه الحقيقة الإنسان لا من تجربته هو لحسب ، بل من تجارب أجداده ، وأسلافه ، فورث ذلك لا علما بما تلقى من تجارب أجداده ، ولا خبرة بما أتى من تجارب ، بل غصويا بالخلقة .

ومن المدارس الواقعية كذلك المدرسة الوضعية التي قادها الفيلسوف الفرنسي أوجست كومت ، تقوم فلسفته على ملاحظة الواقع والتجربة ، وعلى رفض أى مشاركة لما وراء الطبيعة . وبناء على وضعية كومت يجب دراسة كل واقعة من ناحيتين ، أولاهما انسجاما مع الظواهر الموجودة معها ، وثانيهما ارتباطا بالحالة السابقة عليها والحالة اللاحقة لها من حالات التطور البشرى . . بهذه المثابة يجب دراسة القوانين دراسة علمية مجردة ، وكما يقول كومت ، فإن هناك قوانين محددة للتقدم البشرى كتملك المفسرة لسقوط قطعة من الحجارة .

في تفسيره للقوانين تفسيرا موافقا لمذهبه ، يضع الأستاذ كومت القواعد العامة التي تحتم الانسجام داخل المجتمع فوق كل الاعتبارات ، فلا يوجد حق لأى شخص في المجتمع ، بل يوجد واجب يؤديه هذا الشخص كي يسير المجتمع في طريقه المرسوم للتقدم البشرى ، ذلك أن الحقوق لها طبيعة مضادة للاجتماع ، إذ هي امتيازات فردية يجب أن تدوب لخاق المصلحة العامة للجماعة ، وكل مناداة بالحقوق هي رجوع القهقري إلى ما قبل الاجتماع ، فلا معنى عن اهماله قصد السير قدما نحو تقدم البشرية داخل المجتمع .

أوحى فلسفة كومت الوضعية إلى دور كهليم فكرة تحليل المجتمع ودراسته ، حتى يستخرج القوانين التي تحدد تقدم المجتمع البشرى وفقا لمذهب كومت ، وانتهى دور كايم إلى أن القانون هو مجموعة الوسائل التي يحتمى بها المجتمع البشرى من المصاعب التي تنال وجوده أو تعوق نشاطه .

ومذهب التضامن الاجتماعي الذي ناد به الفقيه الفرنسي دويجي متع هو الآخر لفلسفة كومت . وخلاصة هذا المذهب أن فكرة التضامن الاجتماعي حقيقة واقعة مؤسسة على أن الفرد لا يستطيع أن يعيش إلا في المجتمع ، وفكرة التضامن هذه تؤدي إلى أن تكون هناك أصول اجتماعية *no mes sociales* لا يصلح للفرد أن يخالفها لئلا يبقى المجتمع أو يستمر تطوره .

والأصل قد يكون أخلاقيا أو اقتصاديا ، ولكنه لا يصل إلى حد الأصل القانوني الذي يجب له الاحترام بقوة القانون ، ويجازى من يخالفه من السلطة العامة ، إلا إذا كان المجتمع مدركا أن احترامه بات واجبا لحفظ التضامن الاجتماعي .

وبذلك انتهى ديجي من التحليل الوضعي الذي يحصر كل القيمة في الحقيقة السكائنة ، وينسكركل فكرة القانون الطبيعي وكل فكرة نظرية أو مثالية ، انتهى إلى أن أساس القانون هو الشعور الذي يود المجتمع بالحاجة إليه أو بعدالته . وهو أساس كما يبدو غير وضعي وغير محدد :

مذهب العلم والصياغة :

مذهب العلم والصياغة مذهب تحليل بديع ، نظر صاحبه الأستاذ جيني إلى المذاهب السابقة عليه ولاحظ ما في كل منها من جوانب الصدق ، وشاء أن يوفق بين هذه الجوانب الصادقة ، وأن يلتفت عما عداها ، فلفق بينها وأحسن فأنى مذهبه أقرب المذاهب إلى الحقيقة ولقى ترحيبا كبيرا من المشتغلين بفلسفة القانون .

أخذ هذا المذهب من القانون الطبيعي فكرة التوجيه ، ومن المذاهب الوضعية فكرة تحليل الواقع ودراسة الظواهر الاجتماعية واستخلاص قواعد تقدم المجتمعات الانسانية ، وأخيرا فقد اعترف هذا المذهب بالجانب الشكلي للقانون ، فأخذ من المذاهب الشكلية فكرة الجراء وفكرة الصياغة القانوني قاعدة لا تقرر واقعا فحسب ، ولكنها توجه الناس إلى ما يجب عمله كذلك ، فما يكفي دراسة الواقع في الماضي والحاضر لبيان جوهرها ، بل يجب النظر إلى المثل العليا التي تحدد تقدم الانسانية ، فما يكون المذهب الموضوعي الذي يفرق في التحليل لواقع المجتمعات البشرية كافيا وحده ؛ فإنه يلتفت إلى جانب واحد من جوانب القانون ؛ وما يكون المذهب المثالي الذي يلتفت إلى توجيه الناس إلى ما يجب أن يكون كافيا وحده لأنه هو الآخر يلتفت إلى ناحية واحدة من جوانب القانون ، بل لابد للوقوف على جوهر القاعدة القانونية من الجمع بين المذهبين من الجمع بين تحليل ودراسته ، ومن النظر إلى ما يستهدى به الناس في تطوره إلى السكمال إن جمعا بين الأمرين وصلنا إلى جوهر القاعدة القانونية ، وبقي شكلها الذي يجب له المعالجة الصانفية أيضا .

من أجل ذلك يقرر هذا المذهب أن القانون علم وصياغة . فالعلم هو جوهر القاعدة ، والصياغة شكلها ، والعلم يقوم على دعائمين ملاحظة الواقع وفرض الواجب ، والصياغة هي وضع الوسائل الكافية بتطبيق القاعدة

الجانب العلمى فى هذه النظرية مختلف عنه فى النظرية الوضعية ، فالعلم فى المعنى الضيق للكلمة بل هو علم وفن معاً ، العلم منه يتضمن ملاحظة المجتمع وتلخيص حقائقه ، والجانب الفن هو وزن الحقائق المستخلصة من المجتمع عن طريق التجربة والدراسة ، يميزان المثال الأعلى للمجتمعات البشرية وهو مثال العدالة . . فما كان قصارى عمل القانون أن يفتطم الحقائق التاريخية أو الواقعية فى نصوص أو قواعد ، بل إنه ليميز بين خبيثها وطيبها فيقبل الطيب ويلفظ منها ما كان خبيثاً ، وكذلك على القانون أن يضع أحكم الوسائل ليطبق تطبيقاً صحيحاً . وهذان هما جانبان الفن فى القاعدة القانونية .

من دراسة المجتمع يتبين أنه محكوم بحقائق واقعية ، وأخرى تاريخية .

وعند وزن هذه الحقائق على ما يجب أن يكون ، يجب أن يستند المشرع إلى حقائق عقلية وأخرى مثالية .

فالحقائق الواقعية *donnees reelles* تستمد من طبيعة الأشياء أو طبيعة الإنسان ، حالة البلد مناخاً ووفرة طبيعية ، وحالة الناس عضوياً ونفسياً وعقلياً .

والحقائق التاريخية *donnees historiques* هو تراث المجتمع من تقاليد الماضى وتطور الحياة خلاله .

إن استجملت الحقائق المتقدمة ، فإن وزنها يكون على ضوء حقائق عقلية *donnees rationnelles* وأخرى مثالية *donnees ideales* .

والعقل من الحقائق هو مجموعة المبادئ التى يستخلصها العقل من طبيعة الإنسان وعلاقته فى المجتمع ؟ والمثال من الحقائق هو ما يستجمع كل ما تستهدفه المجتمعات فى سبيل التقدم المظهر للقانون الوضعى .

كل الصعوبة فى هذا المذهب هى فى تحديد المثال ، فما هو المثل الأعلى الذى يحسب على القانون تحقيقه ، أو ما هو عنصر التوجيه فى القاعدة القانونية الصحيحة ؟

ليبان هذه الفكرة يجب النظر إلى الغاية من القانون . فما هى غاية القانون ؟

هى — فى النظر الحديث السليم — المحافظة على المجتمع الإنسانى وكفالة التقدم له ، فالقانون

خلق اجتماعي يثبت من المجتمع ومعه ، ويتطور في أكتافه ويسمى كما يسعى المجتمع إلى تحقيقه في تقدم الحضارة . . . ومهما استغرق في البحث عن المثال الأعلى الذي يجب أن يتجه إليه المجتمع ، فإنه لا يجوز أن يبعد بين القانون والمجتمع ، فذلك استغراق في التصور ينحرف عن الواقع فلا يصح ، ومهما استغرقنا في دراسة الواقع وتحليله فلا يجوز أن نغفل عن تطور البشرية في مدارج التقدم ، وعن كون القانون وسيلة تكفي لإيجاد بيئة صالحة للتقدم وتهيء له أسس فرص الظهور ثم الاكتمال .

حتى يمكن التقدم البشري ، يجب أن تكون الفرصة سانحة لظهور الابتكار والتمازج العبقريّة الفرديّة ، ولا مجال للابتكار إلى أن كفلت الحرية الفرديّة ، فيجب أن يعنى القانون بتحقيق هذه الحرية . ويؤدي في هذا الصدد ما يسمى بدور العدل التبادلي ، حيث يقاس الناس جميعاً بمقيار واحد ، وحيث يعلمن الشخص على ما يملكه بوصف كونه إنساناً بالخلق ، من جسم وصحة ، وما يناله سعياً بالعمل من مال ، وما يرثه بالنسب .

وحتى يحتفظ المجتمع البشري بما كسبه من تضامن وكيان ، لا بد من أن توجد سلطة عليا تشرف على الناس جميعاً وتوزع عليهم العدل ، فتحمي بيضة المجتمع وتكفل سيادة النظام فيه ، وتخلق رابطة من النبعة من ثم بين الأفراد وبين هذه السلطة العامة ، لا تستبد فيها الدولة فتعدم الناس حرياتهم ولكن تنال من هذه الحرية بالقدر اللازم لبقاء المجتمع وبقاء ما تحقق له من تقدم وحضارة ويسمى العدل هنا توزيعياً .

فلا أنصار المذاهب الفرديّة فجعلوا الدولة مغولة اليدين قبل الأفراد ، فلا تملك أن تتدخل في أنوار نشاطهم ، وغلوا في يسان منشأ سلطان الدولة فجعلوه تعاقداً ، وصارت حماية الحرية الشخصية هي كل عمل الدولة وغاية القانون . . .

وغلّا أنصار تحكم الدولة *etatisme* ، فأنسكروا على الأفراد كل حق ، وجعلوا للدولة كل الحقوق فهي المنشأة الوحيدة التي يعتد بها ، وبقدر ما تمنح من حقوق يسمح للناس أن يبادروا نشاطهم ، وعلى الناس واجبات تجاه الدولة إذ هم ملزمون بتنفيذ أوامرها أياً كانت هذه الأوامر .

وفي هذه المذاهب المتوسطة نجد عن هذا الغلو بحديه ، فلا بد من رعاية حرية الفرد لضمان تقدم المجتمع في مدارج الحضارة ، وللدولة في نفس الوقت سلطان كاف لحماية المجتمع وتقدمه ، وحتى يجد من حقها في هذا المضمار استبدلت بفكرة تحكم الدولة بفكرة سيادة المجتمع وبمقتضاها يجب أن يتضمن المجتمع منشآت عديدة لها قوة مجبوسة ، ليلوذ بها من عدوان الدولة عليهم ، كالانحادات والنقابات ، والمؤسسات الدينية والحرفية . . . ففي هذه المنشآت وأمثالها يجد الفرد أماناً له من عدوان الدولة عليه ، وهي تباشر سلطانها في توزيع العدالة ، لحفظ الجماعة ورعاية تقدمها .

من كل ذلك يبين أن القاعدة القانونية السليمة هي القاعدة التي تركز على دعائم ثلاث :
 أولاها — ملاءمة المجتمع ، إذ يجب أن يسبقها دراسة المجتمع بحقائقه التاريخية والطبيعية والعقلية
 وثانيها — العدالة . إذ القانون قاعدة سلوك موجهة ، ينبغي لها أن تستهدف مثلاً أعلى تحقّقه ،
 ومثل القانون الأعلى هو حماية المجتمع وتحقيق التقدم الحضارى بالتوفيق بين العدل التبادلى والمعتدل
 التوزيعى ، أى بين تعاون الناس فيما بينهم فى المجتمع ، وبين خضوع المحكومين لسلطان الحاكم .
 وثالثها — حسن الصياغة ، بحيث يكون القانون مستنداً إلى أحسن الوسائل لتنفيذه ، بحيث
 تنتقل إرادة المشروع إلى الأفراد خالصة كاملة .

وإذا كنا قد بينا جوهر القاعدة القانونية بيانا كافيا ، فإن الصياغة لا تقل أهمية ، لأنها عمل
 رجل القانون ، وهى — كما أشرنا آنفاً — تتكون من عنصرين :

أحدهما — تصور الوسائل التي يمكن بها تنفيذ القانون ، ويمكن بها التحايل عليه ، واختيار
 أحسن هذه الوسائل للتطبيق . . من هذا القبيل نص قوانين الضرائب على تحصيل ضريبة كسب
 العمل بالهجر لدى المتبع مثلاً . فهذا مثل على دور الصياغة فى وضع القانون ، فكيفية تحصيل
 الضريبة يدخل فى الجانب الفنى الذى بنوده رجل القانون عند صياغته لكفالة حسن تنفيذه .

وثانيها — حسن الصياغة اللغوية للقانون ، بحيث يحىء النص واضحاً لا يكتنفه غموض ؛
 كاملاً لا يعوقه قصور ؛ منسجماً لا تضطرب المعانى بن عباراته ولا تتناقض .

إن اكتملت القاعدة القانونية هذه المقررات ، فقد غابت كاملة السيادة ؛ لا احتاج إلى قوة
 الإكبار لتنفيذها ، بل تسرى بين المخاطبين بها أمر بان الأمر واجب الاحترام ، لشعورهم بالحاجة
 اليها . وليقبحهم بعدائها .

ليسب كل القوانين جامعة هذه الخصائص ؛ وإست كل القوانين لذلك كاملة السيادة ؛ ففى
 فترات الأزمات تضطر السلطة العامة إلى اتخاذ إجراءات صارمة قصد حماية مصلحة تراها أولى
 بالإبقاء من غيرها ؛ أو قصد دفع خطر محقق أو تحقيق غاية معينة — هناك قد تدرج جوانب معينة
 من القاعدة القانونية وتظهر جوانب أخرى ؛ وهناك لا تكون القاعدة عادلة بالمعنى الذى أسلفنا
 تحديده بحيث ترغى العدل التبادلى والتوزيعى ؛ فقد تضطر الدولة بحرية الأفراد فى بعض الأزمنة
 وقد يضطر سلطان الدولة فتسرد الفوضى فى أزمنة أخرى ؛ وكلا الأمرين مفض إلى ضعف سلطان
 القانون وإلى انعدام سيادته . يقول الأستاذ ريبير فى مقدمة كتابه « ذبول القانون » أن —
 الانهيار الحقيقى للقانون هو ذلك الذى ينتج من القوانين حين لا تكون صالحة من العدالة ، وحين
 تكون غير قادرة على حفظ النظام ؛ ويعدد الأستاذ بعد ذلك عدة أمثلة للقوانين التى صدرت عقب

الحرب في فرنسا، كيف لم تكن عادلة، وكيف بالتالي لم تكن كافية لحفظ النظام داخل الدولة أو رعاية تقدم المجتمع نحو الحضارة الانسانية.

على أن الدولة لا تتخذ هذه السبل إلا في الأحوال غير العادية؛ وطالبا ما يدرك المشرع كيف ابتعد القانون عن قاعدة العدالة أو قاعدة الملائمة أو قاعدة حسن الصياغة، وكيف غدا وسيلة غير فعالة في حمل رسالته، وتحقيق سياسة الحاكم؛ فيعود إلى إصلاح العتب الذي لا يسه، حتى يعود القانون إلى أداء الرسالة السامية التي يحملها؛ وحتى يسير كعب الحضارة الانسانية سيرة التقدم والازدهار.

ما الذي يحمل السلطة العامة هذا السبيل؟ وما الذي يجعلها تحقق للقاعدة القانونية عدالتها ومن ثم سيادتها؟

هذا ما سنجيب عنه في المبحث التالي:

ثانياً: سيادة الدولة بالقانون.

تصور سيادة الدولة: بغير القانون تصور سطحي. صحيح أن الدولة لديها القوة لتفرض إرادتها دون حد، وصحيح أنها من الممكن لها أن تخلق كل آن قاعدة تلزم المحكومين ولا لزومها. ولكن يبقى القانون لازماً أبداً للحكم، لأنه هو الوسيلة الوحيدة لنقل أوامر الحاكم إلى المحكومين. فلا معنى من اتخاذ القانون ذريعة لتنفيذ رغائبه. ولتحقيق سياسته.

أن كان القانون لازماً للحاكم، فمن الخير أن يكون هذا القانون كاملاً، لأن الوسيلة الكاملة خير من الناقصة، ومن الخير بالتالي أن يكون عدد ليسود سيادة حقيقية، ولا يكون حفظه من احترام الناس هو حفظ البطش يخشونه أن بدا ويستنزفون به في الوقت نفسه، فإن أختفى البطش فلا احترام للقاعدة ولا تطبيق بل مخالفة لها وأمعان في لفظها والخروج عن حكمها. وحتى في حال وجود البطش. فإن المحكومين يسعون التحلل من نطاق القاعدة والتحايل عليها تفارياً لآثارها الجائرة أو غير الملائمة.

وإن كان القانون لازماً للحاكم، فمن الخير أن يكون مناسباً بطريقة تطبيقه واضحا في لفظه، مستقرا لا يناله التعديل والانعاء إلا في أضيق الحدود، ويقدر ما يناسب مجابهة ضرورات طرأت بعد صباغته. ففي ظل هذا القانون يمكن أن يجد الحاكم مجتمعا مستقرا يتجه إلى تحقيق ما يصبو إليه من ازدهار وأرتقاء.

وأن كان القانون لازماً للحاكم، فمن الخير أن يلزم الحاكم نفسه به، فإن أبرمت الدولة عقدا نفذته، وقبلت حكم القضاء عليها، وأن جار مرفق من مرافق الدولة على حق واجب الاحترام

بحكم القانون وجب أن يخضع هذا المرفق للقضاء الإدارى وما ينزله عليه من جزاء، وأن يتفقد طواعية هذا الحكم، فالدولة ثم تضرب للحكوميين مثلاً على احترام القانون، فتعظم في أنفسهم فكرة احترامه، ويقبلون على تنفيذه كما يقبلون على تنفيذ كل مقدس لديهم من المعتقدات محترم من الآراء أو التقاليد.

للحاكم مصلحة واضحة في سيادة القانون، حتى تنفذ أوامره في يسر وسهولة... والحاكم لا يجب عادة استعمال الجزاء، لأن سلطة المجازاة بغضضة من ناحية، وباهظة التكاليف من ناحية أخرى، وهي إنما تقرر لتمنع المخالفة قبل أن تقرر لتردع المخالفين. وكما يسر الحاكم — أى حاكم وكل حاكم — أن يقبل الأفراد على تنفيذ أوامره رغبة لا رهبة. وما يكون ذلك إلا إذا عظم سلطان القانون في بلده، وكانت له اليد الطولى والسيادة العليا.

وفي كل النظم التى تتحكم فيها الدولة، وهى النظم التى يسود فيها مذهب سيطرة الدولة على كل المرافق يصعب أن يسود القانون على هذا النحو، حيث تحتكر الدولة كل النشاط، يصعب حتى مراقبتها أن تخضع لصوت القانون. ولا كذلك في البلاد التى تسود فيها المذاهب الاجتماعية حيث ينحسر نفوذ السلطة العامة، ويظهر غالباً نفوذ الهيئات الاجتماعية الأخرى، إذ يقف دور الدولة عند حد حماية النظام الاجتماعى دون أن تمس القانون دون أن تخالفه، مراعاة لسلطان القانون، واساطان الهيئات الاجتماعية ذات النفوذ المنحوظ داخلها.

كان الدستور الفرنسى الصادر في سنة ١٧٩١ يقرر في المادة الثالثة منه ما ترجمته :

« ليس في فرنسا سلطان يعلو القانون، لا يسود الملك إلى به، وما يكون له أن يطالب بالطاعة إلا باسم القانون ».

„ il n'y a point d'autorité en France supérieure à celle de la loi. Le roi n'exerce que par elle, et ce n'est qu'au nom de la loi qu'il peut exiger obéissance „

هذا التعبير عن سيادة القانون إستقر في أذهان رجال الثورة الفرنسية، فشأؤوا أن يضعوه في موضعه من الدستور حتى يعتبر قاعدة عامة تهيمن على نظام المجتمع، ويكون لها مكان الصدارة في أصول الحكم. وهو تعبير نراه موثقاً وموافقاً للنظم الاجتماعية الراقية.

وإذا كنا لا نقابل في الدساتير الأخرى نصوصاً مماثلة تقرر هيمنة القانون وسيادته بإعتباره أعلى سلطة في البلد، فما كان ذلك إنكاراً لهذا الأصل، بل لاستقرار هذا الأصل في ضمائر الناس حتى غدا غنياً عن التقنين. ففي كل النظم المتحضرة كان القانون سيداً، إذ القانون ركن من أركان الحضارة به تؤسس، ويتقدمه وعدالته تتقدم ويسود فيها العدل.

فلاجرم تكون السيادة للقانون داخل كل دولة متحضرة، ولاجرم لا تكون أى دولة متحضرة سيدة إلا بالقانون.

حق العرب المشروع في دفع العدوان الصهيوني

للاستاذ فهمي ناشد المحامي

المبحث الأول

بطلان الانتداب البريطاني على فلسطين

إن بريطانيا تحمل أمام التاريخ وزر إنشاء الوطن القومي اليهودي ومسؤولية تهجير الهجرة اليهودية وانتقال الاملاك العربية إلى اليهود ، وبالتالي ضياع هذا الجزء الغالي من الوطن العربي وسلب أموال العرب .

فثمة جريمة اشتركت فيها بريطانيا وحلفاؤها ، وهي وضع فلسطين تحت الانتداب ، إذ أن فلسطين كانت حائرة — شأن سوريا والعراق — حين عقد مؤتمر السلام ، في باريس حقوقاً مكتسبة تخولها تشكيل دولة مستقلة متحدة ، كما كانت في الوقت نفسه حليفة للحلفاء وحاربت في صفوفهم وكان لها فضل كبير فيما أحرزوه من نصر .

ويلاحظ .. باديء ذي بدء .. أن نظام الانتدابات لم يكن جائز التطبيق أصلاً على هذه البلاد عملاً بالمبادئ التي أوردتها المادة (٢٢) من وثيقة عصبة الأمم التي تعتبر دستور الانتدابات وقد نصت في فقرتها الرابعة على : إن فلسطين وسورية والعراق قد بلغت درجة من الرقي والتقدم يستطاع معها الاعتراف بها أمماً مستقلة على أن تسدى لها الدول المنتدبة النصح والإرشاد في إدارتها ريثما تستطيع القيام منفردة بشؤونها .

فلسطين إذن وفقاً لهذا النص الصريح دولة مستقلة ذات شخصية دولية وسيادة وما انتداب بريطانيا عليها إلا أداء لرسالة المدنية المقدسة بإسداء النصح والمشورة للإدارة الوطنية .

ويقول العلامة فوشيل « يحظر على الدولة المنتدبة في البلاد العربية الموضوعة تحت الانتداب أن تقوم بأي عمل مباشر في البلاد ويجب أن تقتصر على إسداء النصح والإرشاد لحسب ، وعليها أن تترك للسلطات المحلية كامل حريتها في الإدارة والتشريع » .

ويؤكد فوشيل « أن اختيار الدولة المتحالفة الكبرى بريطانيا العظمى منتدبة على فلسطين قد جرى خلافاً لأحكام نص المادة (٢٢) سالفة الذكر فلو إذن باطل من الوجهة القانونية ، ولا يقيم له وزن من الناحية الحثوفية » .

ومن جهة أخرى فإن الفقرة الأولى من المادة (٢٢) تقول : « إن حسن حال هذه الشعوب وتطورها يشكلان أمانة مقدسة » ، والفقرة الثانية من هذه المادة تقول أيضا والطريقة الفضلى هي أن يوكل أمر تدريب هذه الشعوب إلى أمم متقدمة في المدنية .

وقد كشف عن هذا المفهوم تقرير اللجنة الملكية البريطانية إذ جاء في صفحة ٥٢ من هذا التقرير أنه قد :

« أنشئ نظام الانتداب بقصد تطبيق مبادئ الرئيس ولسون على الولايات العثمانية السابقة ، وهي تقضى بأن تحكم البلاد المنتدب عليها لا بصفة ممتلكات لهذه الدولة أو تلك بل كأمانة مقدسة في عنق المدنية .

ولقد كان المقصود من نظام الانتداب بالصورة التي طبق فيها على فلسطين العمل على خير ورقى الأهالي الموجودين في تلك البلاد . وكان المفهوم من ذلك أن هؤلاء الأهالي هم العرب ، ذلك أنه عند ما وقع على ميثاق العصبة سنة ١٩١٩ كانت أكثرية السكان من العرب . والواقع أن هؤلاء السكان الذين كانوا يبلغون نصف مليون نسمة والأقلية الصغيرة من اليهود التي كانت تبلغ ٦٥ ألفاً هم الذين أخرجوا من حكم الأتراك وجعلوا تحت إدارة الانتداب .

فعملاً بهذه النصوص يستتبع على الدولة المنتدبة في فلسطين أن تمارس أى سلطات لا تتفق وأحكام الاستقلال والسيادة المعترف بها ، وعليها ألا تصرف أى تصرف يتعارض ومصالح العرب أهل البلاد وإيجاد مؤسسات وطنية للإدارة والتشريع على أسس ديمقراطية صحيحة .

بيد أن بريطانيا ضمنّت حكم الانتداب كثيراً من المواد التي تطلق يدها في التصرف المطلق . فترى المادة الأولى من حكم الانتداب تخول الدولة المنتدبة السلطة المطلقة في الإدارة والتشريع .

والمادة الثانية عشرة تعهد للدولة المنتدبة بالسيطرة على علاقات فلسطين الخارجية وحق إصدار البراءات إلى القناصل الذين تعينهم الدول الأجنبية .

كما تضمن الصك بنوداً أخرى تقضى بسلب الأراضي العربية في فلسطين وضمها لليهود ، وإيجاد وكالة يهودية لمعاونة الحكومة المحلية في الأمور الإدارية ، وتسهيل الهجرة اليهودية ، واستيطان اليهود في البلاد ، ومنح الجنسية الفلسطينية لليهود الوافدين من جميع الأقطار ، وإعطائهم امتيازات خاصة ، وجعل اللغة العربية لغة رسمية .

وهكذا تتكشف بجملاء تام خيوط تلك المؤامرة الكبرى التي حاكها البريطانيون والحلفاء ضد العرب عامة وعرب فلسطين خاصة . وبدلاً من أن تهدف سياسة الدولة المنتدبة عملاً بواجباتها الدولية لتحقيق خير سكان فلسطين ورفقهم وتأمين حريتهم واستقلالهم أخذت تجد بعزم وتصميم لتشيدهم وتعجيل فناءهم وزوالهم من الوجود .

يتضح من ذلك أن إخضاع فلسطين للانتداب لم يكن سوى عمل عدواني غير شرعي فيه افتأت صريح على حرق العرب ونكث للوعود المقطوعة لهم ، وخيانة كبرى غايتها اقتسام البلاد العربية والسيطرة عليها ، ومؤازرة الصهيونية في بلوغ أهدافها .

ومؤدى ذلك قانونا أن إخضاع فلسطين للانتداب البريطاني قد وقع باطلا ، كما أن الطريقة التي اتبعتها بريطانيا في ممارسة هذا الانتداب كانت مخالفة لميثاق عصبة الأمم وبالتالي مشوبة بالبطلان .

المبحث الثاني

تعريف الشعب اليهودي

إن التعريف بالصهيونية بأنها « حركة سياسية استعمارية قامت لحل المشكلة اليهودية عن طريق توطن اليهود في فلسطين » وأن لم يكن بالتعريف الجامع المانع إلا أنه ياتى ضوءا على أكبر عدد من جوابات الصهيونية .

على أن هذا التعريف يضطربنا . . . بادىء بدء . . . وبالضرورة إلى التساؤل عن طبيعة المشكلة اليهودية التي قامت الصهيونية لحلها ؟ .

وهل هناك حقا مشكلة يهودية ؟ وما هي هذه المشكلة ؟ .

فلا جدال أن المشكلة اليهودية إنما هي من صنع اليهود أنفسهم ، فهم أصل هذه المشكلة وسببها بل إنهم اصطنعوها اصطناعا لتحقيق أغراضهم .

إن سبب المشكلة اليهودية هي حياة العزلة التي عاشها اليهود طوال تاريخهم ، فقد رفضوا الاندماج بالشعوب التي عاشوا بينها . وهكذا يكونون جماعات ناشزة بين الشعوب .

وإن تاريخ بني إسرائيل في انصالحهم بالأمم القديمة والحديثة ليؤكد تلك الحقيقة التاريخية الثابتة في انفرادهم بهذا الشذوذ بين شعوب العالم . وقد انعكس هذا الشذوذ على نفسية القوم وسلوكهم ، فهم لا يحزنون السلوك العادي للمواطن العادي الذي يبتغى العيش العادي بأن يسير على مبدأ الاعتراف بالتزامات المواطنة ومسئولياتها إلى جانب ما يستمتع به المواطن من حقوق .

واقد شغلت المشكلة اليهودية بال فيقولوا الأول قيصر روسيا في القرن التاسع عشر ، فكلف أحد وزرائه ويسعى كيسيليف بدراسة هذه المشكلة وتقديم الاقتراحات الكفيلة بحلها ، وقد عزا كيسيليف في تقريره أصل المشكلة إلى التلمود ، وهو التوراة الشفاهية التي تتضمن مجموعة القواعد والوصايا والأشرايع فضلا عن الشروح والعادات والتعاليم ، بما يحث عليه اليهود من الانعزالية على اعتبار أن الرابطة الدينية التي تربطهم أقوى الروابط ، وقال كيسيليف في ذلك أن « التلمود هي قلعة الانعزالية اليهودية » .

وغنى عن البيان أن اليهود اليوم لا يمكن بحال أن نعتبرهم امتدادا ليهود زمن التوراة ، ذلك أن اليهود منذ تهمدم معبدهم على يد البابليين ثم الرومان تبعثروا في أرجاء العالم وانقطعت صلتهم بيهود منطقة الشرق الأدنى انقطاعا تاما ولأجيال طويلة ترأب عليها اكذساب هؤلاء اليهود صفات بيولوجية وفسولوجية جعلت منهم أقواما مختلفة باختلاف الأماكن التي استقروا بها وذلك بالرغم من العزلة التي كانوا يعيشون فيها .

ولقد هب عالم الاجناس اليهودى هارى شايرورئيس قسم الدراسات الاثروبولوجية في المتحف الامريكى للتاريخ الطبيعى يقند مزاعم الصهيونية في الجنس اليهودى الواحد ، فقال في كتابه « الشعب اليهودى وتاريخه البيولوجى » الذى نشرته هيئة اليونسكو أنه « ليس هناك جنس يهودى فلا وجود للجنس اليهودى الذى يتحدثون عنه وكل ما يقال عن صفات يهودية تميز اليهود عن غيرهم من الشعوب التى يعيشون فيها أمر رفضه العلم الحديث ، وبدراسة نماذج لعينات من دماء اليهود في مختلف الاقطار ومقارنتها بعينات من دماء الشعوب التى يعيشون فيها وجد تطابقا تاما بين عينات دماء اليهود الذين يعيشون في أوروبا ومثلا وعينات دماء الأوربيين أنفسهم ، وهكذا ينطبق الكلام أيضا على اليهود في آسيا وأفريقيا فلو كان هناك جنس يهودى قائم بذاته لتشابهت عينات دماء اليهود في العالم واختلفت عن باقى شعوب العالم » .

لا سبيل إذن للحديث عن الشعب اليهودى مع ما قدمناه من عدم توافر مقومات الشعب بأن يربطه جنس واحد وله مقومات تاريخية وثقافة وتقاليد واحدة وهو لا وجود له بالنسبة لليهود في جميع أنحاء العالم .

ومؤدى ذلك انهيار خرافة الشعب اليهودى ، ودعوى الجنس الواحد اليهودى ، بحيث لم يعد ممكنا لليهود أن يدعوا لأنفسهم قرمية واحدة وبالتالي يكون استناد وعدد بلفور إلى ما أسماه الشعب اليهودى على غير أساس من الواقع البيولوجى والتاريخى ، بما يدفع هذا الوعد بالبطلان كما تفصله في المبحث الثانى .

المبحث الثالث

الوعد الباطل

في اليوم الثانى من شهر نوفمبر سنة ١٩١٧ أصدرت الحكومة البريطانية وعد بلفور في صورة خطاب وجهه بلفور وزير خارجية بريطانيا وقتئذ إلى الصهيونى البريطانى لورد روتشيلد وقد جاء في هذا الكتاب ما يلى :

« يسرنى غاية السرور أن أبلغكم بالنيابة عن حكومة جلالة الملك التصريح التالى الذى ينطوى على لعطف على آماني اليهود والصهيونية وقد عرض على الوزارة وأقرته .

« إن حكومة جلالة الملك تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين وستبذل جهداً لتسهيل تحقيق هذه الغاية على أن يفهم جلياً أنه لن يؤتى بعمل من شأنه أن يضر الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة الآن في فلسطين ولا الحقوق أو الوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلاد الأخرى . »

والرأى عندنا أن خير تعبير عن مدى شرعية هذا الوعد قد جاء في خطاب السيد الرئيس جمال عبد الناصر إلى الرئيس كنيدي رداً على خطاب الأخير في ١١ من مايو سنة ١٩٦١ إذ أورد خطاب الرئيس عبد الناصر الفقرة التالية .

« لقد أعطى من لا يملك من لا يستحق وعداً ثم استطاع الاثنان « من لا يملك ، ومن لا يستحق ، بالقوة والخديعة أن يسلبها صاحب الحق الشرعي حقه فيما يملكه وفيما يستحقه . »

« تلك هي الصورة الحقيقية لوعد بلفور الذي قطعت بريطانيا على نفسها وأعطت فيه من أرض لا تملكها وإنما يملكها الشعب العربي الفلسطيني — عهداً بإقامة وطن يهودي في فلسطين . »

« وعلى المستوى الفردي فضلاً عن المستوى الدولي فإن الصورة هذا لنحو تشكل قضية نصب واضحة تستطيع أية محكمة عادية أن تحكم بالإلابة على المسؤولين عنها . »

وقد هزت هذه القضية . . قضية النصب الدولية . أعماق البروفسيرارنولد توينبي أعظم مؤرخي العصر والذي انفرد بين كتاب التاريخ بأنه يقدم تفسيراً للتاريخ ، فقال موضحاً ما ينطوي عليه هذا الوعد من بطلان : « مسجلاً ما فيه من تناقض . »

« إنني أهاجم بشدة وعد بلفور . وما زالت أكثر هجوماً لمسلك الانتداب البريطاني خلال الثلاثين عاماً التالية . وهناك جملتان متناقضتان تشكلان هذا الوعد هما ،

الأولى — أن بريطانيا تتعهد بإقامة وطن قومي يهودي في فلسطين :

والثانية — تنص على ألا يقع ضرر لمصالح سكان فلسطين الحاليين أي في الوقت الذي صدر فيه الوعد وهو عام ١٩١٧ وكان العرب وقتذاك يمثلون ٩٠ ٪ من مجموع سكان فلسطين .

فكيف يمكن أن نعطي لليهود ما هو ملك للعرب وفي نفس الوقت لانهق الضرر بمصالح العرب ؟ ، فكيف يمكن فهم كلمة وطن على أنها دولة ؟

أن كلمة « وطن » لا يمكن أن يكون المقصود بها « دولة » ، ذلك أنه لو كانت هذه الكلمة تعني ذلك لكانت العبارة الأولى من وعد بلفور غير متفقة مع العبارة الثابتة فيه وهي بمثابة إلزام متساو في القوة وفي الثبات وعلى قدم المساواة من حيث التزام الحكومة البريطانية التي أصدرته وأعلنت فيه عدم إلحاق الضرر بحقوق ومصالح سكان البلاد من العرب ، .

المبحث الرابع

ما يترتب على الباطل فهو باطل

وضح تماما أن الاستعمار والصهيونية قد تحالفا نظرا لوحدة أهدافهما واتحاد مطامعهما ؛ أدركت بريطانيا العريقة في الاستعمار بعد أن رأت اندلاع حركة القومية العربية أن خلق دولة يهودية في الشرق الأوسط سيعتبر قاعدة انطلاق لها تصرب منها كل حركة قومية ، وهكذا قامت إسرائيل . . دولة عادية غريبة عن المنطقة . . دولة همها الأولى إرضاء المستعمرين الذين صنعوها . . دولة باطلة قامت على أساس باطل دون سند شرعي على ما قدمناه في المباحث السابقة .

فنص الانتداب الذي أصدرته هيئة الأمم باطل ، لأنه نص في ديباجته على وعد بلفور .

ثم الانتداب البريطاني كله على فلسطين باطل لأنه أولا اعتمد على صدك الانتداب وعلى وعد بلفور وهما باطلان ، وثانيا لأنه قام بأعمال لا يقرها شرع أو قانون دولي وأهدر حقوق سكان البلاد الأصليين .

ثم جاء قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين باطلا أيضا لأنه صدر في جور من الضغط وتمت ظروف هذه الإجراءات الباطلة التي بدأت من سنة ١٩١٧ .

وجاء قيام إسرائيل باطلا لأنها قامت على الغزو المسلح وعلى أسس بعيدة كل البعد عن المشروعية والقانون الدولي ، وتأسيسا على القاعدة الشرعية المعروفة بأن كل ما ترتب على الباطل فهو باطل .

المبحث الخامس

خطر بقاء إسرائيل

قامت إسرائيل على أشلاء الشعب العربي الفلسطيني الذي شرد من بلاده هائما لا يعرف له مأوى ، وأصبحت إسرائيل تمثل خطرا يهدد حياة الدول العربية من أنصافها إلى أنصافها في شتى نواحي تلك الحياة .

وقد بلغ من وقاحة زعماء الصهيونية أنهم لم يحاولوا إخفاء طبيعة نواياهم الشريرة ، فرأينا يودور هرتزل مؤسس الصهيونية يعلن هذا في غير ما حياء في كتابه الدولة الصهيونية ، إذ قال :

« إننا عندما ننحدر إلى القاع نصبح من البروليتاريا الثورية ونصبح خداما للجماعات الثورية . . . ولما كنا في الوقت نفسه عندما نقوى يقوى معنا نفوذ المال وسلطان الجبار . . »

وقد قصد هرتزل من المجاهرة بهذا الرأي إيهام من يهمهم الأمر أن اليهود قوم خطرون في جميع

الأحوال . فهم خطرون عندما يشتد عليهم الفقر فينقلبون إلى جماعة من مسبب الاضطرابات والقلاقل والثورات ، وهم خطرون عندما يشتد ثراؤهم ويملكون ناصية المال فهذا المال يسيطرون ويسهرون غيرهم على حسب أهوائهم .

ويرجع هذا الاتجاه العدواني إلى أن إسرائيل تؤمن بمبادئ التلويذ التي تدعو إلى القسوة والقتل حتى أن « ميثا تود » قد فسر الوصية (لا تقتل) بأن الله نهى عن قتل أى شخص من بنى إسرائيل في حين أباح قتل كل شخص من غير الإسرائيليين ١٤ .

والحقيقة الأكيدة التي يجب أن لا تنيب لحظة واحدة ، والتي فانت مع الأسف أولئك الذين رددوا في الشهور الأخيرة نعمة غريبة على أسماع العالم العربي وهي دعوة الصلح والتعايش السلمى إن إسرائيل إنما تمثل خطرا جديا يحق بحياة الدول العربية ما بقيت إسرائيل ، وذلك بغض النظر عن طبيعة العلاقات التي تربط بينها وبين الدول العربية سلمية كانت تلك العلاقات أم عدائية

ذلك أن الصلح مع إسرائيل لن يدعو إسرائيل إلى التخلي عن حلمها الكبير . . . وحلم إسرائيل الكبير هو أن تصبح حدودها من الفرات إلى النيل ؛ فذلك هو شعارها المكتوب على برلمانها « الكنيست » ، (حدودك يا إسرائيل من الفرات إلى النيل) .

وإذن فإسرائيل تضرر سياسة عدوانية تهدف إلى التهام الشرق الأوسط وهي سياسة تشبث بها إسرائيل لأنها تحمل منها محل العقيدة . وبعبارة ذلك فإن مهادنة إسرائيل لن تحقق إلا الوبال للدول العربية لأن كل ما ستأتى به لهذه الدول هو سلم مؤقت يمكن إسرائيل من أن تتجهز على نحو أكمل وأسرع لبلوغ غايتها .

كما أن بقاء إسرائيل - مع قيام حالة الحرب بينها وبين الدول العربية - يجعل من إسرائيل نقطة ارتكاز قوية للاستعمار الغربى يستطيع عن طريقها أن يدبر المؤامرات ضد الدول العربية وأن يحاول تنفيذ سياسة الامبريالية حيال هذه الدول . ذلك أن إسرائيل بوضعها الحالي لا تتوفر لها إمكانيات البقاء فالأراضي التي تحت يد العرب من فلسطين هي الأراضي التي درجت فلسطين في الماضي على الاعتماد عليها في توريثها ؛ كما أنها إذا أرادت أن تكون دولة صناعية فهي في حاجة إلى أسواق خارجية لتصريف منتجاتها والأسواق الطبيعية لما تصنعه إسرائيل هي البلاد العربية . ولذلك فإن النقص في الطعام ، وما يصاحبه لزاما من غلاء فاحش وقيود على الاستهلاك بالإضافة إلى تأثر الصناعة اليهودية من جراء إغلاق الأسواق العربية في وجه المنتجات الإسرائيلية وما يصاحب الركود الصناعى عادة من أزمات مضافا إلى هذا ما تكبده إسرائيل من نفقات لاستعدادها الحربى يبلغ حوالى ٥١٪ من ميزانيتها السنوية . كل ذلك يدفع إسرائيل إلى أن تعتمد على معونات وقروض الدول الاستعمارية وبالتالي يجعل من إسرائيل تابعة ويؤدى بها إلى أن ترقى في أحضان الدول الاستعمارية وأن تصبح أداة لها تحركها كما تشاء لتحقيق أطماعها الاستعمارية حيال الدول العربية الأمر الذى يركبه أن الدول العربية تعتبر خصما مشتركا بالنسبة لسكل من إسرائيل والدول الاستعمارية .

وهكذا نجد أن إسرائيل -- في حالتها السلم والحرب -- ليست إلا سكة على البلاد العربية ، واتباعها لذلك فليس أمام الدول العربية إلا أن تتخلص من إسرائيل كلية إن هي أرادت الدفاع عن حقها في البقاء ؛ تلك حقيقة تفرضها الظروف وليس للدول العربية إلا أن تختار بين ما وبين أن تسلم مصيرها للفناء . فلا جدال أن الخطر الإسرائيلي خطر شامل يتناول النواحي العسكرية والاقتصادية والاجتماعية . فالعدوان الثلاثي على مصر مثل للخطر العسكري الذي يمكن أن ينال البلاد العربية ؛ فقد تم ذلك العدوان باتفاق بين إسرائيل وبريطانيا وفرنسا .

كما يعتبر مشروع تحويل مجرى نهر الأردن مثلا للخطر الاقتصادي الذي يهيق بالوطن العربي ؛ ويرى هذا المشروع إلى تحويل مجرى النهر إلى مجرى جديد يندق الأرض المغتصبة من فلسطين ليروي صحراء النقب وتقدر مساحتها بثلاثي مساحة فلسطين المغتصبة -- وتشيع الحياة في الأرض البوار لتستوحيب ملايين جنودا من الصهيونيين .

ومما هو جدير بالذكر أن الذي قام بدراسة هذا المشروع لمصلحة اليهود هو بعثة أمريكية من الخبراء والمهندسين الأمريكيين برئاسة مهندس أمريكي يدعى هيز .

أما الخطر الاجتماعي فيتمثل في الدعايات الاجتماعية المسممة والعمل على تهريب وترويع المخدرات في البلاد وتعريف القرآن والإنجيل ، وغير ذلك كثير .

المبحث السادس

حق العرب المشروع في دفع العدوان الصهيوني

إن مما قدمناه أن تحرير الأرض المغتصبة من فلسطين بالقوة أصبح ضرورة حتمية لدفع الخطر الإسرائيلي .

فإن هؤلاء الذين يعتقدون قضية فلسطين فيجعلون منها فلسفياً ويتشدقون بالنظريات ويتلاعبون بالألفاظ يذسبون أن قضية فلسطين لا حل لها إلا على أرض فلسطين .

لا بقاء لإسرائيل لأنها كيان غير طبيعي ، ودولة لا موارد لها تعيش على الإعانات والصدقات التي ترد إليها من خارجها ، ولأنها عصبية قائمة على الدين الذي ينادى بحرب كل الشعوب واستغلال كل الأفراد وجميع الأمم لمصلحة شعب الله المختار .

فالسبيل إلى استعادة فلسطين إذن هو القوة : بعد أن نرتب لها أمرها ؛ وسيكون جيش أبناء فلسطين هو الطلائع لجيش الإنقاذ العربي اللجب في زحفه نحو النساء إسرائيل .

هذا هو ما يهيج به ضمير الأمة العربية وتحمل الحكومات العربية مسؤولية الإعداد له العدة المناسبة التي تكفل النصر وتحقيق الأمل العزيز .

وقد عبر عن هذه الإرادة العربية الاجتماعية الرئيس جمال عبد الناصر في حديثه إلى محطة تليفزيون وإذاعة كولومبيا الأمريكية في ٩ من يوليو سنة ١٩٦٥ حين قال سيادته رداً على سؤال من وفد تليفزيون كولومبيا بأن « إسرائيل تمثل بالذمة لنا تهديداً وخطراً ، لقد قاموا بغزو بلادنا في

عام ١٩٥٦ وهم على استعداد إذا أتيحت لهم فرصة أخرى أن يغزو بلادنا مرة ثانية . بل لقد أضافوا جزءاً من بلادنا إلى إسرائيل . لقد قالوا ذلك في « الكنيست » . ففي عام ١٩٥٦ أضافوا جزءاً من سيناء إلى إسرائيل . كما أن إسرائيل قد طردت عرب فلسطين من ديارهم وحرمتهم من ممتلكاتهم ولم تسمح لأحد منهم أن يعود إلى بلاده .

وأصبح هناك أكثر من مليون لاجئ . فالحل الوحيد إذن هو تحرير فلسطين بالقوة . هذا هو الحل المشروع الحق ، فإن عودة اللاجئين العرب إلى وطنهم الفلسطيني أن تتحقق على يد الأمم المتحدة ، فهذه إسرائيل سائرة في غيرها رغم التوصيات المتكررة التي أصدرتها الجمعية العمومية ؛ ولما يعود اللاجئين عندما يرسم العرب شعارهم « إننا عائدون » بقوة الحديد والنار . وأخيراً فإننا نرجو أن نستأذن في هذه المناسبة بالإشارة إلى أنه قد سبق لمقدم هذا البحث أن انتهر فرصة انتدابه ممثلاً لنقابة المحامين المصرية في مؤتمر نقابات المحامين الدولي في سنة ١٩٥٤ في « وولت كارلو » فتقدم إلى المؤتمر بالمقترحات التالية كما أذاعتها وكالات الأنباء العالمية ونشرتها جريدة الأهرام المصرية في عددها الصادر في ١٩٥٤/٧/٢٧ ، والتي أدرجت في محاضر أعمال المؤتمر بالرغم من معارضة مندوب إسرائيل ، وانتهت مناقشتها بانتخابه مندوباً لمصر في اللجنة التنفيذية للمؤتمر بعد إفصاء إسرائيل عنها ؛ وهي كالاتي :

أولاً — تقرير استبعاد إسرائيل من المؤتمر لأن الوطن القومي في فلسطين نشأ بمقتضى وثائق تحمل في أياها أسباب التناقض والمخالفات القانونية مما يتعين معه دمجها بالبطان .

ثانياً — تقرير عدم مشروعية دولة إسرائيل لأنها تنهض على اعتبار ديني بحت ؛ وقد قامت ببعض المذابح والمظالم ؛ وهي عامل حرب وشغب في الشرق الأوسط وليست عامل سلام .

طبع على مطابع

دار الرائد للطباعة

٢٤ شارع عماد الدين بالقاهرة

تليفون ٥٧٥٠٧

الجريدة العشرية

الأول: ١٩٢١ - ١٩٣٠ ثمنه ٥٠ قرشاً

الثاني: ١٩٣١ - ١٩٤٠ ثمنه ٢٥ قرشاً
لكل من المدنى ، والمرافعات ، وتحقيق الجنايات ، والعقوبات ،
والتجارى وما يتبعه من باقى الأقسام

الثالث: ١٩٤١ - ١٩٥٠ ثمنه ٥٠ قرشاً

لكل من المدنى ، والمرافعات ، والعقوبات ، وتحقيق الجنايات
أجرة البريد ١٠ قروش ، وتطلب من دار النقاية ، ٥ ش رمسيس بالقاهرة

بيان

أولاً - الرسائل الخاصة بتحرير المجلة أو بإدارتها ، توجه إلى : مجلة المحاماة ، بدار نقابة
المحامين ، ٥ ش رمسيس بالقاهرة
ثانياً - الاشتراكات :

لغير المحامين والطلبة : ٢٠٠ قرش

للمحامين تحت التمرين : ٢٥ قرشاً

لطلبة كلية الحقوق : ٥٠ قرشاً

ثالثاً - ثمن العدد الواحد من المجلة :

١ - السنوات الحادية والأربعون إلى الثالثة والأربعين : ٢٠ قرشاً

٢ - السنوات الرابعة والثلاثون إلى الأربعين : ٥ قرشاً

٣ - السنة الثالثة والثلاثون وما قبلها : ٥ قروش

التليفونات

٥٤٧٤٤ سيارة النقيب (رقم خاص)

٥٠٨٣٥ و ٤٥٥٨٥ و ٥٠٦٤٩ نقابة والنادى

٩٠٨٨٤٢ و ٩٠٤٨٤٩ غرفة المحامين بمحكمة القاهرة

٥٠٨٣٥ غرفة المحامين بمحكمة النقض والاستئناف

٨٠٣١٩٨ غرفة المحامين بمجلس الدولة

٨١٤٥١٣ غرفة المحامين بمحكمة الجيزة السكنية

دار الراي للطباعة

٢٤ شارع عماد الدين بالقاهرة

تليفون ٥٧٥٠٧

المحكمة

مجلة قضائية شهرية

تصدرها نقابة المحامين

—

وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكُنُوا لِلْغَيِّ
وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ • قُرْآنٌ كَرِيمٌ

نقابة المحامين

الخلق لله الدار سينر للتوعيت بالخلفه

الجزء الأول

أكتوبر

١٩٦٥

السنة السادسة والأربعون

العدد

الثاني

إهداء

إلى الاتحاد الاشتراكي .

رئيسا ، وأميننا غاما ، وعاملين على المستويات كافة

إلى تنظيمنا الشعبي الرائد وجهازه السياسي الطليعي .

إلى كل ومضة عقل ، ونبضة قلب ، وحركة ساعد ، من أجل تحركنا الوطني
وأهدافنا القومية ؛ وإلى كل مناضل مجاهد في سبيل الحرية والاشتراكية والوحدة .
نهدى هذا العدد تحية تقدير لعرق مبذول ، وجهد مضاعف مأمول ، مع دعاء
بدوام السداد لتحقيق أهدافنا الثورية على طريق الحرية والاشتراكية والوحدة .

المحامون

أخى الزميل . .

نحية طيبة عاصمة وبعد : فإننا نسجل لك اليوم في هذا العدد «موقفاً» رائداً طامعياً .
إذ كانت نقابتك هي أول نقابة في الجمهورية العربية المتحدة ترتفع إلى مستوى مسؤوليتها العامة
وتتقدم من خلال الاتحاد الاشتراكي بمشروع يستهدف أمرين :

الأول : تنظيم حلقة دراسية لقيادات المحامين ، تجمع بينهم في وحدة فكرية وإلمام واف
بفلسفتنا وخطانا الثورية واحتياجات الجماهير في هذه المرحلة من خطى الثورة .

الثاني : تحريك وطني على طموح تلك الدراسة من أجل «التوعية بالخدمة» ، وذلك بحل
مشاكل الجماهير ذاتياً وتحقيق متطلباتهم محلياً ، والالتحام بهم عن طريق (العمل) لا مجرد الكلمة .
ولقد كان وراء هذه (التجربة) أمل كبير ترصده ذلك أننا بها نعطي نموذجاً حياً نابضاً
« للعمل الثوري » ، الخلاق الذي يمكن أن ترسمه سائر النقابات والتجمعات الشعبية ، والذي لو
قدر له أن يعطي بنجاح لأربعة آلاف قرية ، فإنه (ينقل واقعنا) نقلة كبيرة . وذلك بتحويل
جماهيرنا من « جماهير « مطالبة » ، إلى جماهير « مشاركة » ، بالعمل تتوافق على تحقيق مشروعات
اقتصادية إنتاجية وخدمات بيئية ، بالإمكانات المتاحة محلياً من خلال تنظيم الاتحاد الاشتراكي
وبذلك يصبح هذا التنظيم « تنظيمياً خادماً » ملتحمًا بالجماهير عن طريق « العمل والحركة البيئية »
لتوفير احتياجات المواطنين .

ولقد عقدت الحلقة الدراسية الأولى للمحامين بكلمة الحقوق بجامعة القاهرة في المدة من ١٤
إلى ٢١ من يوليو ١٩٦٥ تردد عليها ما يزو على مائتين وخمسين محامياً بعضهم من الأقاليم هيئت
لهم إقامة داخلية بالمدينة الجامعية .

وكان الدارسون والمحاضرون جميعاً على مستوى الوعي الكامل بمسؤولية هذه التجربة
التي حيتها مجلة الاشتراكي بعددها رقم (١٥) الصادر في ٢١ من أغسطس ١٩٦٥ وطالبت
التجمعات الشعبية والنقابية كافة أن تنهج نهجها .

واليوم وقد تعذر على جمهرة كبيرة من المحامين أن يلتحقوا بتلك الدورة ، فإننا نصدر إليهم
هذا العدد متضمناً جانباً من المحاضرات التي ألقيت ، وسوف نصدر عدداً آخر يحتوي باقي
الدراسات تكميلاً للإفادة منها وحتى تكون في متناول المحامين جميعاً .

وعقب انتهاء الحلقة الدراسية وحمل الدارسون أنفسهم بمسؤولية العمل الثورى فى مجالات
مساكنهم وموطنهم جاعلين (الريف) متطلعا أساسيا للخدمة لأنه ؛ أحوج إليها وأولى بها . وأعدت
كذلك بعض (المشروعات البيئية) هكف على وضعها الخبراء المختصون بالوزارات المختلفة
فى دار نقابة المحامين .

وفى مقدمة العدد الثانى للدراسات المشار إليه سوف نعرض هذه المشروعات المعدة لتكون
دليل عمل للجميع كما ستلقى ضوءاً من ناحية أخرى على بعض التجارب التى نفذها المحامون
فى الحقبة الوجيزة الماضية . . . ونحن لا نطمح فى أن يكون حجم هذه الأعمال ضخماً هائلاً
ولأننا نتطلع لأن نرى من خلال هذا العمل مهما يصغر حجمه — تجربة تكون « بداية » رائدة
لمواصلة السير على الطريق .

إن العمل الذى بدأناه مستمر وسوف يعلن خلال أيام عن إنشاء أول (مدرسة كادر)
بنقابة المحامين لدهم القيادات بالمعرفة الثورية الاشتراكية كي ينطلقوا فى نفس الاتجاه الذى بدأوا
منه خدمة للمواطنين وحلأ لمشاكلهم ذاتياً وتحقيقاً لمتطلباتهم محلياً والتحاماً معهم من خلال
الاتحاد الاشتراكي حتى نكون قد تصدرنا بحق ووعى « وبالعمل » لرسالتنا القومية بدأ فى يد
رائدنا البطل جمال عبدالناصر وإن نكون معه جميعاً على مستوى المسؤولية الثورية ، مناضلين
شرقاء نحقق به ومعه الأمل بالعمل .

عاشت الجمهورية العربية المتحدة

على طريق الحرية والاشتراكية والوحدة

(والله أكبر والعزة للعرب)

أمين سر النقابة

ماهر محمد على

فهرس

صفحة

إهداء

المقدمة الأستاذ ماهر محمد على أمين سر النقابة .	
نشوء وتطور النظام الرأسمالى للدكتور إبراهيم سعد الدين	١٢١
فى تنمية الحل الاشتراكى للدكتور إبراهيم سعد الدين	١٥١
فترة التحول الاشتراكى مفهومها وأهميتها لبناء الاشتراكية للدكتور إبراهيم سعد الدين	١٧٩
مفهوم الديمقراطية فى مجتمعنا للدكتور محمد الخفيف	١٩٢
التنظيمات السياسية للدكتور محمد الخفيف	٢٠٩
تحالف قوى الشعب للدكتور محمد الخفيف	٢٢٠
السلوك الاجتماعى وتغيره للدكتور نجيب اسكندر إبراهيم	٢٢٢
المجتمع وعناصر تكوينه للدكتور نجيب اسكندر إبراهيم	٢٥٢
اقتصادنا القومى للدكتور عبد الرازق حسين	٢٦٣
الميثاق الوطنى للأستاذ لطفى الخولى	٢٩٧
التحديات التى واجهتها الثورة وكيف أمكن التغلب عليها للدكتور إبراهيم صقر	٢١٠
وسائل الاتصال بالجمهور ، المطبوعات والمنشورات	٢٧٤

المحاضرة

مَجْلَدُ قَضَائِيَّةٍ شَهْرِيَّةٍ

نشوء وتطور النظام الرأسمالي

للدكتور إبراهيم سعد الدين

لا تهدف هذه المحاضرة إلى بحث تفصيلي لنشوء الرأسمالية وتطورها. وإنما تتضمن بعض الملاحظات الأساسية على فهم طبيعة هذا النظام، والدور الذي لعبه في تاريخ المجتمع البشري، والتناقضات الأساسية التي أسود فيه، وطبيعة النظام الرأسمالي للعالمى في الفترة الحالية من فترات التطور.

١ - نشأة النظام الرأسمالي :-

نشأ النظام الرأسمالي في أوروبا الغربية فيما بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر الميلادى. ويعنى النظام الرأسمالي أساساً تنظيمًا معينًا للإنتاج يتم فيه الانتاج أساساً عن طريق وحدات إنتاجية. هي المصنع ذو الإنتاج الكبير الذى يعمل فيه أجراء أحرار، وبمعنى آخر عمال فقدوا ملكيتهم لأدوات الإنتاج، واضطروا لبيع قوة عملهم لصاحب رأس المال، الذى يقوم بتجميع عدد من العاملين في وحدة إنتاجية واحدة للعمل بواسطة أدوات الإنتاج التى يملكها لإنتاج سلع بهدف بيعها لتحقيق أقصى ربح ممكن. فعلى العكس من أسلوب الإنتاج الاقطاعى حيث كان النشاط الإنتاجى السائد هو الزراعة، وكانت الوحدة الإنتاجية الرئيسية هي مزرعة الاقطاعى، وحيث سادت علاقات التبعية الاقطاعية، فإن النظام الرأسمالي يتميز بنشاط الصناعة نشاطاً متزايداً، وتفوقها على الزراعة. كما يتميز بانقضاء التبعية الاقطاعية، واستبدالها بالعقود الحر بين صاحب رأس المال والعمال.

وقد نشأت البذور الأولى للنظام الرأسمالي الحديث في رحمته النظام الاقطاعى نفسه. فالنظام الرأسمالي هو نتيجة نمو الانتاج السلمى، أى الانتاج من أجل السوق. وزيادة تقسيم العمل الاجتماعى، وزيادة الانفصال بين الانتاج الزراعى والصناعى. فإن تقدم وسائل المواصلات قد أدى إلى تقدم الانتاج السلمى ونمو التجارة، وبهد أن كانت المنتجات الصناعية تيجد الأسواق الرئيسية لها في قصور الاقطاعيين، أو في الأسواق القروية، أو المحلية القروية؛ فإن نمو التجارة قد فتح أسواقاً للسلع الصناعية بلغ في بعض الأحيان مفاطقها كلها، أو حتى

عددا من البلدان . وقد استمر الانتاج في البداية يتم كنتيجة لعمل حرفيين يملكون أدوات إنتاجهم ويبيعون منتجاتهم لتجار ينقلون هذه السلع الأسواق البعيدة . إلا أن الامر لم يلبث أن تغير نتيجة لتراكم الأرباح في أيدي طبقة التجار ، الامر الذي مكن هذه الطبقة من أن تقوم أولا بشراء المواد الخام اللازمة للصناعة ، وأن تمد بها المنتجين الذين يتعاقدون معها لإنتاج سلع معينة ومن ناحية أخرى فقد مكنها كذلك من أن تكون هي وسيلة المنتج الصغير في توصيل منتجاته إلى مستهلكيها ، فانفصل المنتج بذلك عن مصادر مواده الأولية . كما انفصل كذلك عن أسواق منتجاته النهائية . وقد وقع الكثير من المنتجين تحت سيطرة كبار التجار ، كما وقعوا في نفس الوقت تحت سيطرة رأس المال الربوي ، مما أدى بهم في الكثير من الأحيان إلى دفع قائمة ربوية كبيرة ، ودفع ثمن مرتفع للمواد الأولية التي يحصلون عليها إلى جانب الحصول على ثمن منخفض لمنتجاتهم . وقد أدى هذا إلى انتقال أعداد متزايدة من الحرفيين إلى عمال فقدوا أدوات إنتاجهم ، وأصبحوا يعملون مقابل أجر لدى أصحاب رؤوس الأموال من التجار السابقين تحولوا في نفس الوقت من استخدام رأس المال في التجارة إلى استخدام رأس المال في الصناعة ، ومع تقدم ونمو العلاقات الرأسمالية ؛ بدأ أصحاب رؤوس الأموال الجديدة في طلب أعداد متزايدة من العمال من بين الفلاحين الفقراء الذين فقدوا أراضيهم في نفس الوقت تحت وطأة الاستغلال التجاري والربوي .

وقد أدى نشوء الصناعة الرأسمالية في إنجلترا — البلد الأول المنشأة الرأسمالية المعاصرة إلى تغير في طابع الزراعة فيها ، وإلى اخضاع الزراعة لحاجات الصناعة الرأسمالية . وقد تم ذلك على حساب غالبية الفلاحين . فقد أدى تطور صناعة الصوف في إنجلترا إلى تحويل جزء كبير من الريف الإنجليزي من الزراعة إلى رعي الأغنام ، وقد تم ذلك تاريخيا بطرد أعداد متزايدة من الفلاحين من الأرض . وعلى الرغم من أن بدأ النظام الرأسمالي قد اختلف في العديد من البلدان التي أخذت كل منها طريق تطور خاص بها ، فن الملاحظ أن التطور الرأسمالي يؤدي في أغلب البلدان في لحظة معينة من لحظات تطوره إلى فقدان جزء متزايد من السكان لأدوات إنتاجهم وتحولهم إلى عمال يمرضون قوة عملهم للبيع ، وقد أدى انتشار الصناعة الحديثة إلى فقدان عدد أكبر وأكبر من العاملين لأدوات إنتاجهم ، كما أدت إلى القضاء على الصناعات المنزلية الصغيرة ، وخاصة في الريف . ذلك أن تقسيم العمل في نظام المصانع يسمح بتخفيض نفقات الانتاج كنتيجة لانخفاض نصيب كل وحدة من الوحدات المنتجة من النفقات الثابتة من ناحية — ونتيجة لزيادة مهارة العاملين التي يؤدي إليها في التخصص العمل من الناحية الأخرى . كما أن

العمل الاجتماعي المشترك يدفع بروح المنافسة بين العاملين في المصنع الواحد ، مما يؤدي إلى زيادة الانتاج ، وقد نتج عن انخفاض تكاليف الانتاج الصناعي في المصانع التي يشتغل بها عدد متزايد من العمال إلى تحطيم منافسيهم من صغار المنتجين ، الذين أخذوا يتحولون شيئاً فشيئاً إلى عمال صناعيين .

وفي نفس الوقت أدى انتشار الصناعة اليدوية أوزيادة الانتاج فيها إلى تحطيم الحواجز بين الأسواق المحلية ، وأدى ذلك مع تحسن وسائل المواصلات إلى تكوين سوق داخلي واحد ، أو إلى محاولة خلق مثل هذا السوق حيث وقفت العلاقات الاقطاعية عتبة في سبيل حرية التجارة . وأدى إنشاء السوق الموحد إلى فقد الفلاحين لجزء من دخولهم التي كانوا يحصلون عليها من استخدام أوقات فراغهم في إنتاج بعض المنتجات الصناعية في صناعاتهم المنزلية . وقد أدى ذلك بالتالي إلى زيادة فقر الفلاحين واضطرار أعداد متزايدة منهم للتحويل إلى عمال أجراء يبيعون قوة عملهم للرأسماليين الذين تتركز لديهم الثروة في نفس الوقت .

وقد ساعد الاستعمار الأوروبي ، وفرض النظام العبودي بواسطة المستعمرين في أنحاء كثيرة من العالم ، على تجميع رأس المال في يد عدد من كبار التجار من المغامرين مما ساعد بالتالي على نشأة وتطور النظام الرأسمالي . فقد اندفعت أوروبا التي كانت تسير في طريق التطور الرأسمالي إلى الاستيلاء على أراضي جديدة فيما وراء البحار ، وذلك خلال الفترة بين القرنين السادس عشر والثامن عشر للميلاد . فاستعمرت القارة الأمريكية وجنوب الهند الغربية والشرقية وأدى اكتشاف الفضة والذهب وزراعة الطباق وقصب السكر والقطن إلى سرعة التراكم الرأسمالي ، وقد تم استعمار القارات الجديدة عن طريق استخدام أبشع أساليب الضغط والاستغلال . فأدى استغلال المناجم في أمريكا إلى القضاء على نحو ٣٠ مليون من الهنود الحمر ، الذين لم يستطيعوا احتمال مصاعب الحياة الشاقة في المناجم . وسرطان ما استعاض عنهم الأوروبيون باستعباد زنوج أفريقيا . وحل الأفريقيون محل الهنود وعلى الأخص في العمل الزراعي . فإن معرفتهم بطرق الزراعة في المناطق الاستوائية والتي كان يجلبها الأوروبيون أنفسهم ، أدى إلى اتجاه مغامر أوروبا إلى اختطاف أعداد متزايدة من الأفريقيين لاستخدامهم في استغلال المستعمرات الجديدة ، ويذكر الدكتور دي بوا الباحث الأفريقي بأنه لم تكن هناك في إنجلترا في عام ١٧٥٠ مدينة صناعية لا ترتبط ارتباطاً ما بالتجارة مع المستعمرات . وكانت هذه التجارة مصدراً أساسياً للتراكم الرأسمالي وتمويل الثروة الصناعية . وبقدر ما كان يعود على الرأسماليين الإنجليز من أرباح كنتيجة لعمل الفرد الواحد من الأفريقيين في مزارع قصب السكر والقطن

نحو ١٣٠ مرة الربح الذي كان يحصل عليه الرأسماليون الانجليز كنتيجة لعمل الواحد في انجلترا نفسها . وكان الزوج الافريقيون يشترون مقابل البضائع الانجليزية ، وينقلون إلى المزارع حيث يستخدمون في زراعة قصب السكر والقطن والدخان وغيرها ، ويؤدي هذا إلى حصول المغامرين البريطانيين على أرباح من مصادر مختلفة سواء في شراء العبيد أو عملية النقل أو استغلال الزراعي . وقد أدى التوسع التجاري إلى بروز ضعف الصناعة اليدوية وعدم قدرتها على تلبية حاجات المجتمع المتزايدة . وكان تطور الصناعة اليدوية ، وما أدى إليه من تقسيم العمل وتخصص العاملين ، قد فتح الطريق إلى إمكان استبدال العمل اليدوي بالعمل الميكانيكي . وأدى هذا إلى اختراع الآلات الحديثة ، وما تبع ذلك من ثورة في الصناعة .

وقد نصت التطورات السابق الإشارة إليها في بريطانيا أولاً ، وفي باقي دول أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية . وتنتج عنها بروز طبقتين اجتماعيتين جديدتين : طبقة الرأسماليين ، وطبقة العمال . وقد أدى تطور الصناعة وما صحبه من الحاجة إلى التوسع في الأسواق ، إلى بروز التناقض بين مصالح الطبقة الجديدة من الرأسماليين والنظم الاقطاعية التي كانت سائدة ، والتي أصبحت عقبة في سبيل تطور وسائل وقوى الإنتاج ، بما تفرضه من قيود تمنع العديد من الفلاحين من الانتقال إلى العمل الصناعي ، وبما تفرضه من سياسات وقيود معرقة لحرية التجارة ، وبما يؤدي إليه اسرافها وبذخها من توجيهه لأجزاء كبيرة من الدخل القومي لتحقيق المنفعة الفردية لأبناء هذه الطبقة ، بدلاً من توجيهه لتكوين رأسمال جديد ، وبما يؤدي إليه ذلك البذخ والاسراف من فرض لضرائب متعددة تحد من قدرة الرأسمالية الناشئة على التوسع ، ومن تحقيق أرباح جديدة . وقد أدى ازدياد حدة هذه التناقضات ، إلى جانب استمرار التناقض بين الفلاحين والاقطاعيين ، إلى قيام عدد من الثورات ضد الاقطاع في أوروبا الغربية ، في الفترة بين القرنين السابع عشر والتاسع عشر للميلاد . ورغم اختلاف صور هذه الثورات فقد أدت إلى تولى الرأسمالية الجديدة للحكم ، وسيطرتها السياسية إلى جانب سيطرتها الاقتصادية .

وقد كان الصراع بين الرأسمالية ، وبين الاقطاع ، صراعاً شاملاً ، تضمن صراعاً فكرياً واقتصادياً وسياسياً . ففي الجانب الفكري ، رفعت البرجوازية الناشئة سلاح العلم والتجريب في مواجهة الأفكار الكنيسية التي كانت سائدة ، والتي صارعت النمو الحر للأفكار كنتيجة لأن الكنيسة في أوروبا كانت هي نفسها من كبار الاقطاعيين . وبرزت فلسفات جديدة تبشر بأن تحقيق السعادة البشرية إنما يتم عن طريق ترك الحرية لكل إنسان في أن يسعى لتحقيق سعادته ، وأن تحقيق مصلحة المجتمع إنما يتم عن طريق محاولة كل شخص فيه تحقيق مصلحته الخاصة ،

وإن بدأ خفية ، تدفع عن طريق السوق وتلاقى العرض والطلب ، إلى تحقيق هذا التوافق بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة . كما رفعت الرأسمالية الناشئة في مواجهة الاقطاع (الذي يعتمد على الحق الإلهي ، في الحكم والسيطرة) شعارات الحرية المبنية على فكرة العودة إلى النظام الطبيعي ، الإنسانية وبرزت كذلك فكرة العقد الاجتماعي ، باعتبارها أساساً للتنظيم السياسي الذي يجب أن يسود الدولة . ورفعت البرجوازية كذلك شعارات بأنه لا ضرائب بلا تمثيل « أي عن الحكم الاقطاعي لا يملك فرض ضرائب دون تمثيل للشعب ، أو البرجوازية بمعنى أصبح في الحكم . وطالبت البرجوازية بأن تكف الحكومات عن التدخل في الشؤون الاقتصادية ، وأن تكتفي بالمحافظة على الأمة ، تاركة للوحدات الانتاجية حرية العمل في حدود ودون تدخل لتنمية ثروات الأمم . وكانت الثورة الفرنسية مثلاً للثورات العنيفة التي أطاحت بالحكم الاقطاعي في فرنسا ، والتي نمت تحت شعار الحرية والإخاء والمساواة لكل الشعب .

وقد أدى انتصار الرأسمالية وتوليها الحكم إلى تحطيم القيود التي تقف عتبة في سبيل استمرار التطور الرأسمالي ، واستمر نمو نظام الصناعة الحديث في أوروبا الغربية وأميركا الشمالية بسرعة متزايدة . ورغم بقاء بقايا متعددة للنظام الاقطاعي في العديد من البلدان ، فقد أخذ أسلوب الإزاج الرأسمالي في السيادة شيئاً فشيئاً ، بحيث أصبح هو الأسلوب الأساسي السائد في الإنتاج . ولعله من المفيد هنا أن نلخص أهم السمات التي تميز هذا الأسلوب من أساليب الإنتاج :

(١) الإنتاج الرأسمالي هو إنتاج سلعي : بمعنى أنه إنتاج سلع من أجل البيع ، وليس من أجل إشباع حاجات المنتج مباشرة . وقد ظهر الإنتاج السلعي منذ فترة طويلة في التاريخ ، إلا أن الإنتاج السلعي لم يكن هو نوع الإنتاج الأساسي السائد قبل سيطرة وسيادة النظام الرأسمالي .

(٢) يتم الإنتاج السلعي في عدد من الوحدات المستقلة التي يملكها أفراد أو مجموعات من أفراد . ويتم الإنتاج عن طريق استخدام عدد من العمال مقابل أجر ، والهدف الأساسي لأصحاب رؤوس الأموال من استخدام أموالهم وتشغيل العاملين بأجر هو الحصول على أقصى ربح ممكن .

(٣) وتحدد المشروعات الانتاجية المستقلة ما تنتجه من سلع استجابة لما تتوقعه من تغيرات في الأسواق ، ولتقلبات الثمن . ويحدد كل مشروع إنتاجه دون ما نظر إلى ما تفعله المهاريع

المستقلة الأخرى . حيث يحاول كل منها تحقيق أقصى ربح لكل مشروع ، حتى ولو كان ذلك على حساب باقى المشروعات الإنتاجية المماثلة .

(٤) وكما يتحدد إنتاج المشروعات استجابة لحركة الأسواق ، فإن العلاقة بين الرأسماليين والعمال الذين لا يملكون أدوات إنتاجهم ، والذين يعملون فى المشروعات التى يملكها هؤلاء الرأسماليون ، تتحدد كذلك على ضوء من العرض والطلب وتقلبات الأسواق . وبمعنى آخر فإن أى رأسمالى فى سعيه للحصول على الأرباح وحتى يضمن الاستثمار فى الإنتاج لا يستطيع أن يحدد أجراً أو نوعاً من المميزات للعاملين فى المشروع يختلف عن ذلك النمط السائد من أجور أو مميزات ، والذى يتحدد كذلك على أساس من العرض والطلب فى السوق .

(٥) يتميز الإنتاج الرأسمالى بسيادة النشاط الصناعى : وإن الصناعة هى القطاع القائد فى المجتمع ، وبأن الصناعة تتم فى وحدات إنتاجية كبيرة حيث يتجمع عدد كبير من العمال ، ويتم تقسيم العمل الاجتماعى بينهم بما يتيح درجة عالية من التخصص وارتفاع الكفاية ، كما تتميز الصناعة باستخدام الآلات ، وبالتطور المستمر والسريع فى الآلات المستخدمة لرفع الكفاية الإنتاجية ، تحت وطأة المنافسة ، فإن بقاء أى مشروع من المشروعات الفردية يرتبط بالقدرة على رفع الكفاية الإنتاجية للعاملين فيه ، لتتنافس مع الكفاية فى المشروعات المماثلة .

٢ — التناقضات الأساسية فى النظام الرأسمالى

لقد فتحت الرأسمالية الطريق لتطور هام وسريع فى القوى الإنتاجية ، وسخرت العلم لتحقيق زيادة مستمرة فى الإنتاجية . وقدمت للإنسانية فى خلال فترة قصيرة نسبياً العديد من السلع الجديدة ، واستطاعت أن تهيء الظروف لإشباع حاجات الإنتاج المتزايدة من السلع والخدمات . على أن هذه الزيادة فى الإنتاج والإنتاجية قد حدثت فى أغلب الأحيان على حساب الطبقة العاملة الصناعية ، وإفقار الفلاحين ونهب الشعوب المستعمرة : فقد أدى اختراع الآلات إلى إمكان استخدام الأطفال والنساء ، وانتشر استخدامهم فى الصناعة حتى بلغ عدد المشتغلين من الأطفال فى صناعة القطن الإنجليزية عام ١٨٤٠ — ١٥٠.٠٠٠ طفل . وأدى استخدام النساء والأطفال إلى وجود جيش احتياطى مستمر من المتعطلين الذين فقدوا أدوات إنتاجهم ، وإلى انخفاض الأجور الحقيقية للعمال . وقد أدى هذا إلى تزايد سخط الطبقة العاملة التى حاولت التجمع للدفاع عن حقوقها . ولكن مفهوم الحرية الذى أعلنته الثورات البرجوازية ، والذى استطاعت على أساسه منذ تميمين قوى الشعوب المختلفة فى عمل موحد لهزيمة الاقطاع ، بدأ يحول بواعظه

البرجوازية الحكم ، ليعنى فقط حرية رأس المال فى الاستغلال ، واعتبر أى تجمع عمالى من أجل الدفاع عن مصالح العاملين ، معطلا لحرية الاقتصادية التى يجب أن يحظى بها رأس المال .

واتضح فى خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر ، أن ما كان يثير به فلاسفة وكتاب الرأسمالية من أن حلول النظام الطبقي ، القائم على حرية كل فرد فى أن يسعى لتحقيق مصلحته الخاصة محل النظام السابق ، سوف يودى بالضرورة إلى مصلحة المجتمع فى مجموعه ، اتضح أن هذه الدعوى غير صحيحة . فبينما أخذ التراكم الرأسمالى فى الزيادة زيادة مستمرة ، زاد شقاء طبقات مزايده من الأمة ، وخاصة الطبقة العاملة الصناعية التى تعرضت للكثير من المآسى فى خلال الفترة الأولى لنشأة الرأسمالية ، ورغم القوانين الرأسمالية التى حرمت العمال من التجمع للدفاع عن أنفسهم ، ورغم حرمان الطبقات الشعبية من حق التصويت فى أغلب البلدان على أساس من القاعدة ، لا تمثيل بلا ضرائب ، فقد أدى تدهور أحوال العمال وطبيعة العمل فى المصانع وما يودى إليه من تجمع عدد كبير من العاملين فى مصنع واحد ، إلى نشوء الظروف الموضوعية لتوحيد الطبقة العاملة فى منظمات اقتصادية : النقابات ، التى أخذت تقود الطبقة العاملة فى السكافاج من أجل فرض شروط أحسن للعمل . وبرز بوضوح التناقض بين مصالح الطبقة العاملة ومصالح الرأسماليين فى الاضرابات التى أخذت تتزايد فى أوروبا الصناعية وفى الولايات المتحدة الأمريكية ابتداء من حوالى ١٨٣٠ وما بعدها . وكانت سنة ١٨٣٢ بالذات مسرحاً لنضال عمالى ضخم فى بلاد أوروبا ، التى تحولت إلى للصناعة وخاصة فى بريطانيا .

وأدى اشتداد الصراع بين الطبقة العاملة من جانب وبين الرأسماليين من الجانب الآخر ، إلى آثار متعددة فى الحياة السياسية والاقتصادية والعسكرية . لقد برز بمزيد من الوضوح للطبقات العاملة ، أن حصولها على حقوقها لا يمكن أن يتم بمجرد السكافاج الاقتصادي . إن السكافاج الاقتصادي قادر فى بعض الأحيان على تحسين ظروف العمال لفترة من الوقت ، إلا أن هذه المكاسب تبقى معرضة للضياع دائماً ، ما بقيت السيطرة للرأسمالية أساساً على الحكم . ومن ثم فقد اتجهت الطبقات العاملة فى الدول الرأسمالية الأكثر تطوراً إلى تنظيم صفوفها من أجل السكافاج السياسى ، وخاصة من أجل الحصول على حق التصويت والتمثيل فى البرلمان ، وشاهد النصف الثانى من القرن التاسع عشر والفترة السابقة على الحرب العالمية الأولى ، صراعا سياسيا متزايداً بواسطة الطبقة العاملة المنظمة فى أحزاب سياسية من أجل تحقيق الحريات الديمقراطية . وبرز التناقض بين الطبقة العاملة وبين الرأسماليين ، باعتباره التناقض الأساسى فى المجتمع الجديد ، حدثت تطورات هامة فى الميدان الفكرى ، فبعد أن كان الفكر

البرجوازي والرأسمالي يقاتل أساساً من أجل تحقيق حرية الإنسان ، والقضاء على بقايا الإقطاع ، فإن الفكر الرأسمالي اتخذ أثر احتدام الصراع مع الطبقة العاملة في اتخاذ موقف الدفاع عن النظام السائد ، وموقف التسوية والاعتذار . وعلى العكس من ذلك بدأ مفكرو الطبقات العاملة والمثقفون الذين ارتبطوا بها ، في شرح وتوضيح طبيعة النظام الرأسمالي وما يتضمنه من تناقضات وضرورة إحداث تغييرات أساسية في هذا النظام ، حتى يمكن استمرار التقدم البشري . وسوف نتناول في محاضرات أخرى نشأة وتطور الفكر الاشتراكي المعاصر ، والنقد الذي قام به النظام الرأسمالي ، والحلول التي اقترحت بواسطة المفكرين الاشتراكيين للقضاء على عيوب هذا النظام أو تغييره .

إن التناقض بين رأس المال والعمال يعود إلى طبيعة النظام الرأسمالي ذاته ، فالهدف الرئيسي للإنتاج في هذا النظام هو الحصول على الربح . ويستخدم الرأسمالي ما يملك من رأس مال لشراء أدوات العمل والمواد الأولية والوقود وغيرها ، كما يشتري قوة للعمل ويعمل على تجميعها وتنظيمها من أجل إنتاج سلع جديدة لإشباع بعض الحاجات الاجتماعية . وهو يقوم بهذه العملية من أجل أن يستعيد أمواله مرة أخرى بعد زيادة معينة هي الربح والمصدر الأساسي لربح الرأسمالي في هذه الحالة يتمثل في قدرته على تحقيق فرق بين ما يدفعه للطبقة العاملة نظير عملها وبين القيمة الجديدة التي يخلقها العمل في أثناء عملية الإنتاج أو القيمة المضافة بواسطتها العمل الإنساني .

إن طبيعة التنافس الرأسمالي تدفع بالرأسماليين باستمرار إلى محاولة زيادة هذا الفرق بين ما يدفع نظير قوة العمل التي يشتريها وبين القيمة المضافة التي يحققها استخدام قوة العمل هذه . ويتم ذلك من أحد طريقين أو كليهما :

(أ) زيادة الاستغلال المباشر للعمال : من طريق تطويل يوم العمل ، أو تخفيض الأجور .

(ب) أو عن طريق غير مباشر : عن طريق زيادة إنتاجية العامل الواحد أما عن طريق زيادة سرعة العمل في خلال نفس الفترة ، أو إعادة تنظيم العمل بحيث يمكن زيادة الإنتاجية إلى أقصى حد ممكن . ودون الحصول على هذا الفرق ، بين ما يدفعه الرأسمالي نظير قوة العمل وبين القيمة المضافة بواسطة العاملين فإن الرأسمالي لا يجد ما يسوغ استخدام أعماله .

ويتحدد ما يدفعه أصحاب رؤوس الأموال للعمال من الأجور طبقاً لظروف العرض والطلب في الأسواق ، أن ملكية أصحاب رؤوس الأموال لأدوات الإنتاج وفقد أعداد متزايدة من

الفلاحين السابقين والحرفيين لأدوات إنتاجهم اضطر إلى بيع قوة عملهم لمن يملكون أدوات الإنتاج من الرأسمالين ، واشغال الأطفال والنساء الذي أدى اليه تطور الآلات الحديثة ، ونشوء جيش احتياطي من العاطلين كل هذا يؤدي إلى الضغط على أجور الطبقة العاملة ويميل إلى تخفيضها ، ولا تجد الطبقة العاملة وسيلة لمقاومة مثل هذه الضغوط إلا بتكتلها والدفاع عن مصالحها المشتركة .

إن العمال وإن تحرروا من الذبعية المباشرة كنتيجة لنشوء النظام الرأسمالي ، فقد استمرت تبعيتهم الاقتصادية لمالكي أدوات الإنتاج .

وتؤدي المنافسة الرأسمالية بطبيعتها إلى محاولة مستمرة لتخفيض نفقات الإنتاج ، من طريق زيادة التخصص وتقسيم العمل وإحلال آلات جديدة محل القوى العاملة ، ولا يستطيع أى رأسمالى فردى التخلف في مضمار هذا السباق ، وإلا اضطر للخروج من حلبة الصراع . وبينما تؤدي مثل هذه المنافسة إلى تطوير مستمر لأدوات الإنتاج وزيادة في الكفاية الإنتاجية ، فإنها تؤدي في نفس الوقت إلى إحلال آلات محل العمال في الإنتاج وخلق بطالة بين العاملين ، كما تؤدي المنافسة إلى خروج بعض المنافسين من الأسواق ، وزيادة حجم المشروعات الأكثر كفاية ، ويمكن هذه المشروعات بما حققته من ارتفاع في الكفاية وقدرة عالية ، من أن تحسب من فرصها بالنسبة لمنافسيها من المشروعات الأخرى ، فتؤدي المنافسة بالتالي إلى قتل المنافسة وبروز ظاهرة الاحتكار . فالمشروعات الكبيرة أقدر في النظام الرأسمالي على تخفيض تكاليف الإنتاج نتيجة لما تمتلكه من قدرة على استخدام وسائل العلم والتكنولوجيا المستحدث في تطوير آلاتها وأدوات الإنتاج فيها ؛ ونتيجة لأن يخصص الوحدة الواحدة من المنتجات النهائية من النفقات الثابتة ويميل إلى الانخفاض في المشروعات الكبيرة عن ما يقابلها في المشروعات الأصغر ، وهكذا فإن كبر حجم بعض المشروعات يمكنها من الاستمرار في التغلب على المنافسين ومن زيادة حجمها . وكثيراً ما تستطيع هذه المشروعات التكتل مع غيرها من المشروعات المشابهة ، أو المشروعات المكمل لها عن طريق شراء بعض هذه المشروعات أو عن طريق الاتفاق معها فيما يسمى بالكارتلات الصناعية .

وتؤدي ظاهرة الاحتكار إلى التحطيم المستمر لصغار المنتجين الرأسمالين وتحويل أعداد متزايدة منهم إلى عمال يبيعون قوة عملهم للإحتكارات مالكة أدوات الإنتاج . وهكذا يزداد تركيز الثروة القومية في يد عدد محدود من الأفراد ، على حين تجرم الأغلبية من ملكية أدوات الإنتاج التي تعمل بوسائلها .

أن الهدف الأساس للنشاط الانتاجي في النظام الرأسمالي هو الحصول على أقصى ربح ممكن ، وتؤدي طبيعة المنافسة الرأسمالية بالرأسماليين إلى محاولة زيادة أرباحهم عن طريق استخدام جزء من الأرباح التي يحصلون عليها في تكوين رأس مال جديد ، يمكنهم من الحصول على قيمة زائدة اضافية . وهكذا يؤدي النظام الرأسمالي الى التراكم المستمرة لرأس المال ويرفع من القدرة الانتاجية للمجتمع في مجموعه . إلا أن المحاولة المستمرة من الرأسماليين للاحتفاظ بنسبة أكبر من دخل المجتمع وعدم السماح بزيادة دخل الطبقات العاملة حيث يتمشى الزيادة في الانتاج مع زيادة الدخل الذي تحصل عليه جموع الشعب ، يؤدي في كثير من الأحيان إلى تناقض هام في الرأسمالي فينبغي تتوافر القدرة الإنتاجية ويتمكن المجتمع من إنتاج قدر كبير من السلع والخدمات ؛ فإن الطابع الطبقي لتوزيع الدخل القومي وتراكم القوة الشرائية لدى عدد من الأفراد ، مع نقص القدرة الشرائية لدى أغلبية الجماهير العاملة في نفس الوقت ؛ يؤدي إلى عدم القدرة على استيعاب المنتجات المعروضة فعلا ، ويؤدي بين وقت وآخر إلى الأزمات الاقتصادية التي تسمى بأزمات زيادة الانتاج ، وتؤدي هذه الأزمات إلى تعطيل أدوات الإنتاج القائمة عن العمل ويفقد العديد من وسائل عيشهم وهكذا . ففي خلال الوفرة يبرز الحرمان وتؤدي الأزمة إلى زيادة الانخفاض في قدرة الجماهير على الشراء ، وبالتالي تزداد حدة الأزمة الاقتصادية ، ويريد من احتمال الأزمات أن النظام الرأسمالي بما يتضمنه من استغلال الوحدات الانتاجية وعدم وجود تخطيط شامل للانتاج على نطاق المجتمع في مجموعه ، بسبب الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، واندفاع الرأسماليين كل مشروع إلى زيادة الانتاج لتحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح ؛ مع عدم التنسيق بين فروع النشاط الاقتصادي المختلفة ، يؤدي إلى اختلال التناسب بين فروع الانتاج ، وما قد يترتب على ذلك من صعوبات وعراقيل ؛ استحقته نصريف الانتاج الاجتماعي في مجموعه . ولا يعود الانتاج في النظام الرأسمالي إلى الانتعاش إلا بعد التخلص من البضائع الزائدة أو تعطيلها .

وفي خلال فترة الأزمة يحاول الرأسماليون نقل أعبائها إلى الطبقة العاملة عن طريق تخفيض الأجور أو تغيير شروط العمل لمصالحهم ، أو استبدال العمل الإنساني بالعمل الآلي كلما أمكن ذلك ، وفي نفس الوقت تهدد الاحتكارات الكبرى ذات القدرة المالية الكبيرة فرصتها في خلال أزمتها لاقتلاع بعض المنافسين الأصغر ، الذين لا تمكنهم مقدراتهم على الصمود في وجه الأزمة ، مما يزيد بالتالي من تراكم الثروة في أيدي عدد أقل من الأفراد ، ويؤكد سيطرة الاحتكارات الكبرى على القوى الإنتاجية في البلاد الرأسمالية ، وعلى الثروة القومية .

وكما تؤدي الأزمات في الصناعة إلى تحطيم صغار المنتجين ، فإن الأزمات الصناعية تؤدي

كذلك إلى وجود أزمات من فيض إنتاج المنتجات الزراعية ، ويقع عبء الأزمة في كثير من الأحيان على الجماهير الفقيرة والكادحة من الفلاحين . وقد أدى تطور الصناعة إلى تبعية الزراعة للنشاط الصناعي ، وإقدام الفلاحين أكثر فأكثر على إنتاج منتجات جديدة تستخدم كواد أولية في الصناعة الحديثة ، وتؤدي الأزمة الصناعية وانخفاض الإنتاج إلى انخفاض في حجم الطلب على المنتجات الزراعية ، وما يتبع ذلك من انخفاض كبير في أثمانها . فعلى الرغم من جهود الفلاحين المتوالية لزيادة الإنتاج ، فإن زيادة الانتاج تؤدي في نفس الوقت إلى انخفاض الدخل الذي يحصل عليه الفلاحون ، كنتيجة لحماهم . ويقع صغار الفلاحين كنتيجة لهذه الأزمات قريبة اكبار الملاك العقاريين والمرابين ، الذين يستغلون الفلاح ، ويفقد الفلاحون في خلال الأزمة أجزاء هامة من أراضيهم .

أدت فيما بعد التطورات المشار إليها سابقاً ، بالنظام الرأسمالي إلى عدة نتائج هامة :

(١) أدى نمو حجم المشروعات الانتاجية إلى حاجة هذه المشروعات إلى رؤوس أموال ضخمة يندر أن تتوفر لفرد أو عدد قليل من الأفراد ، ومن ثم فقد حاول كبار الرأسماليين الحصول على جانب من مدخرات فئات الشعب المختلفة ، وخاصة الطبقات الوسطى ، عن طريق تكوين أنواع جديدة من المشروعات هي الشركات المساهمة الصناعية ، التي تطرح أسهمها للجمهور ، والتي يمكنها الحصول على قروض عن طريق طرح سندات للجمهور مباشرة بواسطة البنوك ، مما يؤدي إلى انتشار الملكية الرأسمالية كما يدهى أحياناً . بل على العكس من ذلك فقد استطاع كبار الرأسماليين أن يوظفوا مبالغ أكبر كثيراً مما يستطيعون شخصياً ، في المشروعات التي يشرفون عليها ، واستطاعوا بطرق مختلفة أن تم لهم السيطرة على هذه الأموال نظير حق صغار المستثمرين في الحصول على جزء من القيمة الزائدة مقابل استثماراتهم .

(٢) وقد أدت ضرورة الحصول على رؤوس أموال ضخمة لتويل المشروعات الجديدة ، وما ترتب على ذلك من نشوء الشركات المساهمة الكبرى ، من زيادة أهمية دور البنوك وخاصة البنوك الاستثمارية ، التي تجمع إدخارات العديد من أفراد الأمة ، وتضع هذه المدخرات في خدمة الاقتصاد الرأسمالي وتمويل الاحتكارات الكبرى . وبينما كانت البنوك في الفترة الأولى للرأسمالية هي مجرد وسيط للدفوعات ، فإن تركيز البنوك وزيادة ودائع المصرفية زيادة كبيرة قد حول البنوك إلى احتكارات مالية مكبيرة استطاعت بما لها أو بما توظفه من أموال في الشركات الصناعية الكبرى ، أن تسيطر على جانب هام من النشاط الاقتصادي ، وأن تندج النشاط المصرفي والصناعي في احتكارات مالية صناعية كبرى ، يشرف عليها نفس الأشخاص حيث يصبح

مدبرو البنوك أعضاء في مجالس إدارات المؤسسات الصناعية ، ويشترك ممثلو الاحتكارات الصناعية في إدارة البنوك .

(٣) ويؤدي تكوين هذه الاحتكارات الكبيرة إلى سيطرة عدد قليل من التكتلات المالية الصناعية على النشاط الاقتصادي في الدول الرأسمالية ، على جميع الفروع العامة للحياة الاقتصادية ، وجميع المواقع الأساسية ذات الأثر في تحريك سياسة البلاد الرأسمالية .

(٤) ويؤدي نمو الاحتكارات إلى زيادة كبيرة في التراكم الرأسمالي في البلاد الرأسمالية المتطورة صناعياً ، وتندفع الاحتكارات الكبرى من أجل توظيف رؤوس أموالها المتزايدة إلى محاولة تصدير رأس المال إلى المستعمرات وأشباه المستعمرات ، ويتم تصدير رأس المال إلى المستعمرات في شكلين رئيسيين :

أ — قروض تقدم للحكومات أو للرأسماليين في البلاد المختلفة لبناء بعض المنشآت الأساسية التي تمهد لاستغلال الرأسمالي في هذه البلدان ، كبناء الموانئ والطرق والسكك الحديدية وغيرها من الأعمال التي تسهل ضم هذه البلاد إلى السوق الرأسمالي العالمي ، وتمهد لاستغلال ثرواتها لمصلحة الاحتكارات الرأسمالية الكبرى . ويتم هذه القروض نظير فوائد تنقل جزءاً من الدخل في البلاد المختلفة إلى البلاد المصدرة لرأس المال .

ب — استثمارات مباشرة يقوم بها الرأسماليون أنفسهم في البلاد المختلفة وخاصة لإنتاج المواد الخام الأساسية التي تحتاجها الصناعات في البلد المصدّر لرأس المال ، وتحصل الاحتكارات من استثماراتها في البلاد المختلفة على أرباح احتكارية عالية كنتيجة لانخفاض الأجور في هذه البلاد ، ورخص الأرض نسبياً ، وعدم تنظيم قوى الطبقات العاملة مما يسمح باستغلالها استغلالاً وحشياً في كثير من الأحيان .

ويؤدي الاستثمار المباشر للمستعمرين في البلاد المختلفة في أغلب الأحيان إلى تبعية اقتصاد هذه البلدان للرأسمالية القائمة في البلد المصدّر لرأس المال ، ويزداد نزوح الأرباح من البلد المتخلف إلى البلد المصدّر لرأس المال ، ويزيد بالتالي من التراكم الرأسمالي لدى الاحتكارات الكبرى في البلاد الرأسمالية .

(٥) يؤدي تراكم جزء كبير من الثروة القومية في أيدي عدد محدود من الاحتكارات الكبرى إلى تضيق النسبي للسوق الداخلية في البلاد الرأسمالية — ونعني بالنسبة النسبية هذه قدرة

هذه الأسواق الداخلية على امتصاص المنتجات النهائية للصناعات الرأسمالية المتطورة ، وتعمل الاحتكارات الرأسمالية على سيطرتها بلا منازع على أسواقها الداخلية وحماية هذه الأسواق من المنافسة الخارجية عن طريق فرض رسوم جمركية عالية تمنع في كثير من الأحيان من استيراد بعض السلع من الخارج ، وتؤمن سيطرة الاحتكار مع بقاء الأسعار مرتفعة حيث تحصل الاحتكارات على أكثر الأرباح ، وتحاول الاحتكارات في نفس الوقت تصريف المقدار المتزايد من إنتاجها في الأسواق الخارجية ، ويتم ذلك بالاندفاع لمحاولة السيطرة الاستعمارية على البلدان المختلفة ، حتى تكون هذه البلاد امتدادا للسوق الداخلي ، أما حيث لا تستطيع الاحتكارات السيطرة المباشرة ، وحيث تهمي بعض الرأسماليات الناشئة في البلاد المختلفة أسواقها بواسطة حواجز من الرسوم الجمركية ، فإن الاحتكارات الكبرى كثيراً ما تلجأ إما إلى سياسة إغرائية ببيع منتجاتها في الأسواق الخارجية بأسعار قد تقل عن تكاليف الإنتاج ، أو قد تلجأ إلى تصدير رؤوس الأموال إلى البلدان المختلفة لإنتاج سلع نهائية للبيع في هذه الأسواق ، وتكون الوحدات الإنتاجية المنشأة في البلاد المختلفة في هذه الحالة امتداداً للنموح الإنتاجية للصناعات والاحتكارات العالمية بالخارج .

ويؤدي هذا الاندفاع إلى الأسواق الخارجية إلى نزاحم الاحتكارات الرأسمالية بالاستيلاء والسيطرة على المستعمرات وشبه المستعمرات ، وإلى محاولة تقسيم العالم فيما بينها ويؤدي اختلاف المركز النسبي للاحتكارات وتفاوت تقدمها وتختلف البعض الآخر إلى محاولة إعادة توزيع الأسواق الخارجية بين وقت وآخر .

(٦) وكثيراً ما تؤدي محاولة إعادة توزيع السيطرة الاستعمارية إلى احتدام الصراع بين الاحتكارات الرأسمالية المختلفة . وتستخدم الاحتكارات القومية نفوذها على الحكومات في دولها ، لدفع سياسة هذه الحكومات للحصول على مستعمرات لها ، حتى ولو أدى ذلك للحرب . وقد أدت مثل هذه الصراعات إلى عدد من الحروب لإعادة تقسيم العالم ، من أهمها حرب الولايات المتحدة ضد أسبانيا في عام ١٨٩٨ ، التي استولى الأمريكيون على أثريها على الفلبين وقرطوري وجزر هاواي ، وتمت لهم السيطرة الاستعمارية على كوبا . كذلك الحرب العالمية الأولى والحرب الثانية التي حاولت فيها الرأسماليات الجديدة إعادة تقسيم العالم لمصلحتها بعد أن كانت الاحتكارات الرأسمالية القديمة وخاصة في بريطانيا وفرنسا قد استعمرت أو سيطرت على الجزء الأكبر من العالم .

ويؤدي هذا الاتجاه إلى إعادة تقسيم العالم عن طريق القوة إلى اندفاع الاحتكارات الرأسمالية

أكثر فأكثر إلى توجيه أجزاء متزايدة من الإنتاج في البلاد الرأسمالية لصناعة أدوات الحرب ، مما يؤدي إلى إشاعة العسكرية في الاقتصاد .

(٦) ومن الطبيعي أن يؤدي انتشار السيطرة الاستعمارية إلى تقيضه ، وهو بروز وانتشار الحركات الوطنية في المستعمرات ، وزيادة حدة التناقض بين البلاد المستعمرة وأشباه المستعمرات من ناحية ، وبين البلاد المستعمرة من الناحية الأخرى . فقد أدت السيطرة الاستعمارية إلى تخلف العديد من البلاد المستعمرة ، وإلى نزوح الثروة القومية منها إلى الرأسمالية الأكثر تطوراً ، وزادت بذلك الفروق بين المستويات الاقتصادية في البلاد المتخلفة والمتقدمة . وأدى النشاط الاستعماري في المستعمرات إلى ظهور طبقات جديدة وعلى الأخص الطبقة العاملة التي لا تملك أدوات الإنتاج ، كما أدى إلى تخطيط الرأسماليات المحلية الصغيرة أو الضغط عليها وفي نفس الوقت حوافز الزراعة في العديد من المستعمرات إلى إنتاج المواد الأولية المغالوبة للصناعات في البلاد المستعمرة . وتعرض الفلاحون في كثير من الأوقات لازِمات اقتصادية متعددة كنتيجة للآزمات في البلاد الصناعية ، وعلى الرغم من النشاط المتزايد لزيادة الإنتاج في هذه البلاد فقد استطاعت الاحتكارات في البلاد الرأسمالية بطرق مختلفة الحصول على أرباح متزايدة على حساب الفلاحين كنتيجة لتخفيض الأسعار النسبية للنتائج الزراعية ، وهكذا نهجت في البلاد المستعمرة قوة متعددة ترى خلاصها في تخطيط الاستعمار والنهضة على السيطرة الاحتكارات الرأسمالية على البلدان المتخلفة .

نخلص مما سبق إلى أن النظام الرأسمالي العالمي إذ تطور إلى رأسمالية احتكارية مستعمرة ، قد أخذ يعاني من ثلاثة تناقضات رئيسية :

أولاً : التناقض بين رأس المال والعمال ، الذي في البلاد الرأسمالية المتطورة .

ثانياً . التناقض بين الدول الاستعمارية ذاتها ، في صراعها من أجل السيطرة على الأسواق الخارجية ومناطق النفوذ

ثالثاً : التناقض بين البلدان المستعمرة وشبه المستعمرة ، وبين الدول الاستعمارية .

الآزمة العالمية الكبرى ومحاولات إصلاح النظام الرأسمالي :

بينما تطور النظام الرأسمالي ، فقد تبين بوضوح أن الدعوة القائلة بأن : الحرية الفردية للرأسماليين لتحقيق مصالحهم الخاصة دون ما تدخل من المجتمع ، تؤدي بالضرورة إلى تحقيق

مصالح المجتمع في مجموعه ؛ هي دعوى غير صحيحة : فقد برز بوضوح تناقضات النظام الرأسمالي بعد فترة وجيزة . واشتد كفاح العمال منذ بداية القرن التاسع عشر واستمرت في تزايد مستمر منذ هذه الفترة ، وتعرض النظام الرأسمالي إلى العديد من الأزمات الاحتكارية كان من أشهرها الأزمة الصناعية الأولى في بريطانيا عام ١٨٢٥ ، والأزمة التي نفذت في عام ١٨٤٧ وأصابها الولايات المتحدة وعدد من البلدان الأوروبية وأزمة عام ١٨٧٣ وقد تعددت الأزمات في أوائل القرن العشرين ، وكانت أزمة ١٩٢٩ - ١٩٣٣ هي عذف الأزمات التي عرفها القرن الحالي . وإلى جانب الأزمات الاقتصادية تعرض العالم كنتيجة للسيطرة الاستعمارية إلى حربين عالميتين حطمت الكثير من قوى الإنتاج في العديد من البلدان ، وخاصة في البلاد الرأسمالية المتطورة نفسها ، واشتدت الحركات الوطنية ضد الاستعمار وخاصة في أعقاب الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية ، وانفصل سدس العالم عن المعسكر الرأسمالي على أثر ثورة أكتوبر عام ١٩١٧ في روسيا .

• وقد بدأ واضحاً من كل هذه الأحداث ، أن النضال الرأسمالي لا يتمتع بالاستقرار الأبدي الذي كان يقول به دعاة ، وأنه ليس نظاماً أبدياً وطبيعياً في المجتمع .

على أن بروز هذه التناقضات واشتداد حدة الصراع ، لم يؤد بالراسماليين بطبيعة الحال إلى تغيير اتجاههم الاستقلالي ، كما لم يؤد بدعاة الفكر الرأسمالي إلى تغيير موقفهم الفكري ، وأثر ذلك على نظرهم لما يجب أن يتبع من أساليب من أجل الإبقاء على النظام .

وقد أدى ذلك إلى انحصار دعوى عدم التدخل انحصاراً كاملاً ، وحل محل الدعوى بعدم التدخل ودعوى تدخل الحكومات الرأسمالية ، بقدر يسمح للنضال بالقضاء على المساوىء الأساسية ، والاستمرار دون هزات عنيفة . فالنظام الرأسمالي في عرف فلاسفته ومؤيديه هو النظام الأرق ، وإن شأبه بعض الشوائب ، والعمل الأساسي الذي يجب أن يتم من أجله الإصلاح الاجتماعي في رأيهم ، هو تهذيب النظام الرأسمالي لا تغييره .

هذا وقد أدت الأزمة المالية في أعوام ١٩٢٩ - ١٩٣٣ إلى بروز ما يعانيه النظام الرأسمالي من تناقضات وعدم استقرار ، بما دفع بالكثير من المفكرين الرأسماليين ورجال السياسة إلى محاولة إنقاذ النظام عن طريق سلسلة من الإجراءات خاصة وأن اشتداد كفاح الطبقات العاملة وقيام دولة اشتراكية لأول مرة في التاريخ . كان يهدد النظام الرأسمالي بأخطار متعددة ، وكانت أشهر المحاولات النظرية لوضع أساس لإنقاذ النظام الرأسمالي هي النظريات الاقتصادية الجديدة التي صاغها الاقتصادي الإنجليزي كينز في فترة الأزمة وما أعقبها مباشرة ، وكانت أهم المحاولات

النظميكية لهذه النظرية ما حاوله روزفلت بواسطة سياسته المعروفة بسياسة « الفيو ديل » ، والتي طبقتها في الولايات المتحدة الأمريكية في أعوام ١٩٣٢ — ١٩٤٠ .

وتعترف النظرية الكينزية بأن النظام الرأسمالي يتعرض لأزمات اقتصادية ، وتفسر هذه الأزمات على أنها تحدث كنتيجة لعدم قدرة الطلب الفعال على استيعاب المنتجات الصناعية ، ولكنها تفسر هذا النقص لا بالانقصاص في الاستهلاك كنتيجة لتراكم الثروة القومية في يد القلة المحتركة ، والعنيق النسبي لحجم السوق كنتيجة لاستغلال القوى العاملة بل يعود ذلك الاختلال طبقاً للنظرية إلى عدم تمشى الاستثمارات مع الادخار المتاح للاستثمار . وبمعنى آخر فإن زيادة حجم المدخرات تكون هي السبب الرئيسي لحدوث الأزمة ذلك أن المدخرين طبقاً لرأى كينز يصعدون في قراراتهم عن أسباب تختلف عن تلك التي يصدر المستثمرين على أساسها قراراتهم بالاستثمار ، وقد خرج كينز من نظريته هذه بأن علاج الأزمة الاقتصادية إنما يتم عن طريق تدخل الحكومات لاستخدام الزيادة المحبقة في الادخار في بعض المشروعات العامة التي يمكن أن تؤدي إلى زيادة احتيايل المستثمرين أنفسهم على العودة إلى نشاطهم الاستثماري ، وتدفع بذلك عجلة الاقتصاد مرة أخرى إلى النشاط . وأبرز كينز أهمية طبيعة هذه التروقات التي تقوم بها الحكومة ، فإن مجرد قيام بعض المشروعات كبناء الأهرام أو حفر بعض الترع وإعادة ردمها ، قادر في حد ذاته على تحريك عجلة الاقتصاد القومي . وكان كينز يهبر في ذلك بوضوح عن ضوء الابقاء على النظام الرأسمالي حتى ولو تم ذلك عن طريق الإسراف في استخدام قوى الإنتاج . وعبر عن ذلك بوضوح إذ ذكر أنه إذا ما كان عليه أن يتحيز لإحدى الطبقتين الرئيسيتين في المجتمع الرأسمالي (البرجوازية أو الطبقة العاملة) فإنه يفضل أن يتحيز لطبقته أي للطبقة البرجوازية .

وقد أدت حدة الأزمة الاقتصادية في الولايات المتحدة آن ذاك إلى قبول الرأسمالية الأمريكية لمبدأ التدخل الحكومي ، وانتخب روزفلت على أساس من برنامج للتدخل السريع بواسطة الحكومة من أجل انقاذ المجتمع الرأسمالي من أزمتته ، وتضمن برنامج روزفلت في مرحلته الأولى محاولة لتنظيم الإنتاج بواسطة الاحتكارات الرأسمالية المختلفة عن طريق جمعيات تكونها هذه الاحتكارات لتنظيم الإنتاج ، وتشترك معها الحكومة في وضع السياسة الاقتصادية واتجهت الاحتكارات الرأسمالية في هذه المرحلة إلى قبول التدخل الحكومي واستخدمته في تصفية منافسيها من صغار المنتجين الأقل كفاية ، وفي تقليل حجم الإنتاج . هلى أن روزفلت ما لبث أن رأى ضرورة زيادة التدخل الحكومي باشتراك الحكومة مباشرة في بعض المشروعات الاقتصادية الكفيلة بتشيط الاقتصاد القومي . ورغم قبول الاحتكارات الأمريكية لفكرة

المشروعات الحكومية . فقد احتدم الصراع في المجتمع الأمريكي حول طبيعة المشروعات التي يمكن أن يتناولها نشاط الحكومة . فبينما رحب الاحتكار بمشروعات انشاء طرق وغيرها التي تفتح للاحتكارات الرأسمالية نفسها سبيلا للنشاط الانتاجي ، فقد قاومت بشدة المشروعات الحكومية كافة الهادفة إلى انتاج سلع أو خدمات يمكن استخدامها مباشرة في اشباع حاجات المستهلكين أو الطبقات الشعبية الفقيرة ، فقاومت الاحتكارات بشدة مشروعات بناء مساكن حكومية للطبقات الفقيرة ، كما قاومت المشروعات الحكومية لاستخدام مساقط الميناء لتوليد الكهرباء وغيرها من المشروعات . وكانت حجة الاحتكارات الرأسمالية في هذا هو أن الحكومة بتدخلها في مثل هذه المشروعات إنما تضيق المجال أمام المشروعات الرأسمالية ذاتها ولا تفتح مجالاً لمزيد من الاستثمار ، فالمشروعات التي يجب أن تقدم الدولة على النشاط فيها طبقاً لهذا الرأي هي المشروعات التي يمكن أن تفيد منها الرأسمالية وتمكنها من الحصول على المزيد من الأرباح بما يدفعها طبقاً لطبيعة النظام الرأسمالي ذاته إلى مزيد من النشاط ، ورغم مشروعات روزفلت في خلال الفترة ١٩٣٢ (حتى ١٩٣٦) فإن الأزمة الاقتصادية لم تلبث أن حلت بالولايات المتحدة مرة أخرى في عام ١٩٣٧ . ولم ينقل الولايات المتحدة منها سوى الحرب العالمية الثانية في عام ١٩٢٩ . وما أدت إليه من زيادة الطلب على المنتجات الحربية بواسطة الحلفاء أولاً ثم بواسطة الولايات المتحدة نفسها أثر دخول الحرب . إن التجربة قد أبرزت أن الاحتكارات الرأسمالية الكبرى تقف ضد أي استخدام للقوى الانتاجية المتاحة من أجل تحقيق حاجات الشعب . ولكنّها على العكس من ذلك ترحب بالتدخل الحكومي من أجل إنقاذ النظام الرأسمالي عن طريق استخدام القوى الانتاجية في بناء أدوات الحرب والدمار .

الرأسمالية المعاصرة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية :

بدأ التصدع في الجبهة الاستعمارية في خلال الحرب العالمية الأولى : فقد نشبت الحرب العالمية الأولى في ١٩١٤ - ١٩١٨ كنتيجة لتناقضات بين الدول الاستعمارية في صراعها من أجل تقسيم العالم . وقد اصعقت الحرب قوم الاستعمار وخلقت جواً ملائماً لتصدع جبهته . وقد تم ذلك بحدوث الثورة الروسية في عام ١٩١٧ ؛ حيث انفصل نحو سدس العالم عن المعسكر الرأسمالي وبدأ نظام جديد مغاير للنظام الرأسمالي بأخذ مكانه في العالم إلى جوارده . وما أن انتهت الحرب العالمية الأولى حتى هب عدد من الثورات في أوروبا والبلاد المستعمرة في نفس الوقت . ففي أوروبا هزمت الامبراطوريات القديمة في المانيا والنمسا ، وأدت الهزيمة إلى القضاء على النظام الملكي فيها ؛ وإلى تمزق جمهورية النمسا ونشوء عدد من الدول القومية كبديل لها . وقد حاولت الحركة العاملة في هذه الظروف تصفية النظام الرأسمالي في عدد من بلدان أوروبا الوسطى وخاصة

في ألمانيا والنمسا والمجر ، وكذلك في إيطاليا التي وإن كانت إحدى الدول المنتصرة ، فإنها قد خرجت من الحرب دون أى أرباح حيث حصلت بريطانيا وفرنسا على نصيب الأسد من المستعمرات الألمانية ، وتم لها السيطرة على بقايا الامبراطورية العثمانية . ولكن القوى الاستعمارية ساندت الرأسمالية في دول وسط وأوروبا على هزيمة طبقاتها العاملة واستخدمت في دس كل ذلك أساليب العنف والإرهاب . وفي نفس الوقت الذي قامت فيه هذه الثورات العالمية في أوروبا الوسطى . اشتدت الحركة الثورية في المستعمرات ، وقد شملت الحركة المضادة للاستعمار كل البلاد المستعمرة والتابعة تقريبا ، وإن اختلفت حدة الانتفاضات الثورية ، وفي نفس الوقت اشتد الصراع بين الطبقة العاملة والاحتكارات في الرأسماليات المنتصرة ذاتها . ورغم أن هذا الصراع لم يستهدف تغيير النظام الاجتماعي ، فقد حاولت الطبقة العاملة عن طريقه أن تحصل على مكاسب جديدة سياسية واقتصادية .

وقد استطاع الاستعمار بما يملكه من وسائل القهر والقوة هزيمة حركة التحرر ، وهزيمة حركات الطبقة العاملة في الفترة التالية للحرب العالمية الأولى ، واستخدم في ذلك أسلوب القهر الفاشستي وخاصة في بلاد وسط أوروبا . واستطاع الاستعمار في النهاية أن يحصر التحول الاشتراكي في الاتحاد السوفيتي الذي فرض عليه حصارا سياسيا واقتصاديا وعسكريا ، ومحاولا عزله عن باقي العالم .

على أن التناقضات بين الاحتكارات الرأسمالية ما لبثت أن اشتدت ، مؤدية مرة أخرى الى الحرب العالمية الثانية التي أعلنتها الفاشية ، والتي كان هدفها السافر العودة إلى الحصول على المستعمرات التي فقدتها ، واستعباد الكثير من شعوب العالم . وقد أدت الحرب العالمية الثانية إلى مزيد من الضعف في المعسكر الرأسمالي كنتيجة لهزيمة ألمانيا النازية وإيطاليا واليابان . وأدت الحرب إلى انفصال المزيد من الدول من دائرة الاقتصاد الرأسمالي العالمي . وتحولت إلى بناء نظام جديد يشمل نحو ربع العالم من ناحية المساحة ونحو ثلث العالم من ناحية عدد السكان .

وقد انفجرت بعد الحرب العالمية الثانية كذلك حركات التحرر الوطني مرة أخرى ، ويتأيد من كل القوى المناهضة للاستعمار ، استطاعت سوريا في عام ١٩٤٦ أن تجلي القوات الاستعمارية عن أراضيها ، ثم تبعها لبنان في نفس السنة ثم اضطرت الاستعمار البريطاني إلى الاعتراف باستقلال الهند السياسي في عام ١٩٤٧ ، وسارت كل من أندونيسيا وسيلان وبورما في سبيل التطور المستقل . واستطاعت مصر والسودان أن تتخلص من الاستعمار نهائيا بعد ثورة ١٩٥٢ ، واندفعت الحركة التحررية لتحقيق انتصاراً تلو انتصار . فظفر المزيد من دول أفريقيا والشرق الأوسط باستقلاله السياسي . حتى أصبح سكان المستعمرات لا يزيدون على ٢٨ ٪ من سكان العالم ، بعد أن كانوا يمثلون ٦٩ ٪ في عام ١٩١٩ .

إن الاستقلال السيامي الذي أحرزته هذه الدول هو الخطوة الأولى في سبيل تحقيق تطورها المستقل ، وهي تجاهد في سبيل ذلك للتحرر الكامل من نير الفقر والاستغلال الاستعماري .

وقد نتج عن الحرب العالمية الثانية بعض التغيرات الأخرى ذات الأهمية ، ونخص بالذكر تغير المركز النسبي للاحتكارات الرأسمالية المختلفة . فقد استطاعت الرأسمالية الأمريكية أن تزيد من تراكم الثروة في أيديها كنتيجة لتحويل الولايات المتحدة إلى ترسانة الدول المتحالفة في خلال فترة الحرب ، وبعد الولايات المتحدة عن مسرح الحرب نفسها وعدم ترضيها لأفكارها المهذمة ، وقد استغلت الولايات المتحدة تفوقها الاقتصادي وبذلت قصارى جهدها لكي تخضع لنفسها كليا أو جزئيا سائر البلاد الرأسمالية . وقد استطاعت في السنوات الأولى التي أعقبت الحرب أن تبسط سيطرتها على قسم كبير من السوق للرأسمالية العالمية ، ولكن ما أن نهضت ألمانيا الغربية وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا واليابان باقتصادها ، حتى تفاقم الصراع مرة أخرى بين السكتل الاحتكارية من أجل الأسواق .

وقد أدت الحرب العالمية كذلك إلى تفاقم قوى الطبقة العاملة في عديد من البلدان ، وخاصة في البلدان التي سبق احتلالها بواسطة دول المحور ، ومن ثم فقد تزايد كفاح الطبقة العاملة في هذه البلاد من أجل الحصول على مزيد من الحقوق الاقتصادية والديموقراطية ، ومن أجل التحول إلى ديمقراطية لمجتمعاتها . ولقد أدت هذه التطورات جميعها إلى عدد من النتائج الهامة بالنسبة للنظام الرأسمالي العالمي ، في الفترة بعد الحرب العالمية الثانية نلخصها فيما يلي :

(١) أن التناقض الأساسي اليوم هو بين المعسكرين الشرق والغرب ، وبين الدول المتحررة وبين الاستعمار ، ورغم استمرار التناقض بين الاحتكارات الرأسمالية الكبرى فإن هذه التناقضات لا تصل بها في مواجهة الموقف الدولي الحالي إلى الحرب فيما بينها مرة أخرى ولذلك تتجمع اليوم القوى الاستعمارية في أحلاف دولية تواجه بها كل من المعسكر الشرقي والدول المتحررة . ورغم ذلك فإن الاحتكارات الدولية الكبرى ، وخاصة الاحتكارات الأمريكية ، تحاول باستمرار الحصول على أسواق جديدة ولو على حساب حلفائها . وبؤدى ذلك إلى اشتداد التناقض فيما بينها وزيادة حدة الصراع الاستعماري .

(٢) ويحاول الاستعمار العالمي تقوية مراكزه عن طريق تكوين احتكارات دولية وتكوين سوق موحدة . وتمثل السوق الأوروبية المشتركة إحدى هذه المحاولات وتحاول البلاد المستعمرة أن تجذب إلى نطاقها — كنتيجة لقوتها الاقتصادية — بعض من الدول المتحررة حديثا ، والتي

وإن حازت على استقلالها السياسي ، فإنها ما زالت تخضع للنفوذ الاقتصادي الاستعماري . ونستمر في ربط هذه الدول بها عن طريق الأحلاف العسكرية وغيرها من وسائل الضغط ، ومن ثم فما زال الكفاح الوطني مستمراً في هذه البلدان لتخلص من السيطرة الاستعمارية . ويزيد من شدة الضمان عند الاستمرار في هذه البلاد النجاحات التي أحرزتها الحركات الوطنية في الدول المتحررة ، التي استطاعت أن تخلص اقتصادها من السيطرة الاستعمارية ، وأن تحقق نمواً مستقلاً .

(٣) وتسمى الاحتكارات الرأسمالية في الظروف الحالية إلى المحافظة على استثماراتها ذات الطبيعة الاستعمارية بطرق وأساليب جديدة . وتستخدم في ذلك أسلوب القروض والمساعدات المشروطة وتربط أغلب الدول الاستعمارية وخاصة الولايات المتحدة مساعدتها الاقتصادية بمساعدات عسكرية تقدمها للبلدان التي تحصل على معوناتها ، وتحاول عن طريقها أن تربط هذه البلاد إلى عجلة أحلافها العسكرية . كما تعمل الاحتكارات على مساندة نظم الحكم الرجعية فيها ولتقير تربط بقاؤها في أغلب الأحوال ببقاء النفوذ الاستعماري .

(٤) على أن التناقض بين الدول الاستعمارية من جانب ، وبين الكتلة الشرقية من الناحية الأخرى ، يجبر البلاد الرأسمالية في كثير من الأحوال على تقديم بعض المساعدات غير المشروطة للدول المتحررة ، لتمكن من المحافظة على أسواقها في هذه البلاد ، وتمنع تحول بعض منها إلى جانب الكتلة الشرقية .

إلا أن منح مثل هذه المساعدات غير المشروطة — والتي تساعد في تصنيع البلاد النامية ، لا يمنع الدول الاستعمارية في بعض الأحيان من محاولة استغلال هذه المساعدات في الضغط على البلاد المتحررة ، بهدف تعديل سياساتها الخارجية المستقلة . ومن الأمثلة المحاصرة على ذلك محاولات الولايات المتحدة مع الجمهورية العربية المتحدة ، وموقف بريطانيا والولايات المتحدة من المساعدات الاقتصادية بغانا لإنهاء بناء سد الفولتا . إلا أن الانكماش النسبي لحجم السوق الداخلي في الدول الاستعمارية بالنسبة لإنتاج هذه الدول ، يؤدي بها أكثر فأكثر إلى محاولة الحصول على أسواق في الخارج . سواء في بلاد الكتلة الشرقية أو البلاد المتحررة حديثاً ، واضطر في كثير من الأحيان إلى إعطاء التسهيلات اللازمة للحصول أو الاحتفاظ بهذه الأسواق .

(٥) وتحاول الاحتكارات الاستعمارية ما أمكنها تجنب حدوث أي أزمات اقتصادية شديدة ، وتوجه السياسات الاقتصادية عناية كبرى لهذه المسألة في البلاد المستعمرة كافة . حيث تشعر الاحتكارات أن أي أزمة اقتصادية حادة قد تهدد وجود النظام الرأسمالي ذاته . ونجد الاحتكارات في سياسة التسليح المستمر مخرجاً يحد من حدة الأزمات الاقتصادية ، حيث أنه يتطبيع

الحكومات زيادة الطلب على الأسلحة عندما ترى أن التطورات الاقتصادية تهدد بأزمة من أزمات فائض الإنتاج . والميزة الأساسية للتسلح هو أن النفقات الحكومية في هذه الحال لا تؤدي إلى منافسة الاحتكارات الرأسمالية والحد من أسواقها ، بل على العكس فإن الأسلحة سوق دائم . ولا شك أن هذا الاتجاه نحو زيادة الإنتاج الحربي قد أدى إلى التخفيف من حدة الأزمات الاقتصادية ، أو على الأقل إلى عدم انتشارها لتشمل الاقتصاد الرأسمالي في مجموعه . فالأزمات التي مرت بـ لاقتصاد الأمريكي مثلاً في سنوات ١٩٥٤ و ١٩٥٧ و ١٩٥٨ و ١٩٦٢ كانت تتميز بأنها أزمات جزئية ، بمعنى أنها تشمل فروعاً معينة من فروع الصناعة وخاصة صناعات السلع الاستهلاكية ، والسلع الاستهلاكية المعمورة . ولكن الرأسمالية الأمريكية استطاعت أن تحد من انتشار الأزمة عن طريق زيادة الاتفاق الحربي وصنيع أسلحة جديدة ، ولا يقتصر أثر صناعة الأسلحة على المصنوعات المنتجة للأسلحة ذاتها ، بل يتجاوزها إلى العديد من الصناعات المنتجة للمواد الأساسية اللازمة لهذه الصناعات .

على أنه رغم ما تميزت به الفترة التالية للحرب العالمية الثانية من عدم تعرض النظام الرأسمالي لأزمة اقتصادية شاملة ، فإن الدول الرأسمالية في أغلبها تشكو من ظاهرة البطالة المزمنة لعدد لا يستهان به من الطبقة العاملة . ورغم زيادة الإنتاج في الولايات المتحدة في الستينات فقد بلغ عدد عاطلين نحو ٥٠٠ مليون من العمال في المتوسط . وإلى جانب التعمل في الطبقة العاملة ، فإن نسبة الطاقة المشتغلة في العديد من الصناعات وخاصة صناعة الحديد والصلب والمنسوجات وغيرها لا تتجاوز نحو ٦٠ ٪ من مجمل الطاقة الإنتاجية القائمة .

(٦) أن تعاضد قوى المعسكر الاشتراكي يؤثر كذلك على طبيعة العلاقات داخل المجتمع الرأسمالي نفسه ، فإن حرص الطبقات الرأسمالية على عدم إثارة اضطرابات ثورية في بلادها ، يؤدي بها إلى الاستعداد لتقديم بعض التنازلات لطبقاتها العاملة ، وعلى الأخص فيما يختص بالمطالب الاقتصادية لهذه الطبقة ، ولكن ذلك لا يعني أن التناقض بين الطبقة العاملة وبين الرأسمالية الاحتكارية قد انتهى ، بل أن العكس هو الصحيح : فقد زادت كثيراً في خلال الفترة التالية للحرب الإضرابات الصناعية في مختلف بلاد العالم الرأسمالي ، كما زاد عدد أيام التوقف عن العمل . ولا نستثنى الطبقة العاملة في البلاد الرأسمالية في الوقت الحالي بالكفاح الاقتصادي بل أنها تشارك مشاركة إيجابية وفعالة في الكفاح من أجل تحقيق الديمقراطية والسلام ، وذلك لأن مكاسب الطبقة العاملة الاقتصادية تظل مهددة ما ظلت سيطرة الاحتكارات الرأسمالية . حيث تستفيد الاحتكارات الرأسمالية عن ما تنازلت عنه في شكل إرتفاع في الأجور عن طريق زيادة الأسعار ، أو قتل مريد من الغضب الضريبي إلى الطبقات الشعبية ، خاصة لمجابهة نفقات سياسة الركض وراء التسلح التي تتبعها الاحتكارات الرأسمالية .

(٧) وفي مواهة ذلك التنافس لحركة الطبقة العاملة ، والطبقات الأخرى المعارضة للاستكارات في العالم الرأسمالي ، وللمواجهة نمو الحركات التحررية . وقوة المعسكر الاشتراكي ، تعتمد الاحتكارات الرأسمالية الكبرى إلى تشديد قبضتها وسيطرتها على الحكم في بلاد المعسكر الرأسمالي . فتحكم الاحتكارات الكبرى بعض البلاد الرأسمالية حكما مباشراً ، كما هو الحال بالنسبة للولايات المتحدة ، ألمانيا وفرنسا واليابان : فالرؤساء الأمريكيون منذ انتهاء الحرب العالمية ، يمثلون رجال الاحتكارات الكبرى أو رجال التحالف العسكري الاقتصادي ، الذي يتحكم في هذه البلاد . ويؤدي عدم الاستقرار في النظام الرأسمالي إلى اتجاه مستمر إلى تدقيق الحريات الديمقراطية في هذه البلاد . كما يشهد بذلك حركة العسكرية بعد الحرب في الولايات المتحدة ، وامتياز دي جول على السلطة في فرنسا وغير ذلك من الأحداث .

وتلجأ الاحتكارات الرأسمالية المسيطرة في الوقت الحالي ، إلى سياسة أكثر تشدداً في مواجهة حركات التحرر والحركات الجماهيرية في بلادها ، وذلك كنتيجة لإحساسها بأن الوقت يجري في غير مصالتها نظراً للنمو المستمر لقوى التحرر والسلام . وتتخذ الاحتكارات في سبيل ذلك أساليب الضغط كافة ، وخاصة بالنسبة لحركات التحرر القومي ، ولا تتورع عن الاعتداء العسكري المباشر في بعض الأحيان ، أو عن إتخاذ أسلوب الاغتيال السياسي ، أو استخدام المرتزقة أو غير ذلك من الأساليب .

إن ما طرأ من تغيرات على الرأسمالية المعاصرة ، وإن غير من بعض أساليبها ، ومن بعض سياساتها ، وأجبرها على تصرفات تتناقض في بعض الأحيان مع طبيعة النظام الرأسمالي ذاته ؛ فإنه لم يقلل من حدة التناقضات التي يعاني منها النظام الرأسمالي المعاصر .

في حتمية الحل الاشتراكي

للكنور إبراهيم سعد الدين

الموضوع الاساسي لهذه المجموعة من المحاضرات هو دراسة التطبيق العربي للاشتراكية وتقييم التطورات الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة في الجمهورية العربية المتحدة . وأساسها في الدراسة هو الميثاق الوطني الذي يعتبر الدليل الاساسي للعمل الوطني ابتداء من مايو سنة ١٩٦٢ بعد ابتداء تقديمه بواسطة السيد الرئيس الجمهورية إلى المؤتمر الوطني للقوى الشعبية .

وقد تحدث الميثاق عن الاشتراكية في الباب السادس وذلك تحت عنوان في حتمية الحل الاشتراكي وقد أورد في ذلك :

« إن الحل الاشتراكي لمشكلة التخلف الاقتصادي والاجتماعي في مصر وصولاً ثورياً إلى التقدم لم يكن افتراضاً قائماً على الانتقاء الاختياري ، وإنما كان الحل اشتراكي حتمية تاريخية فرضها الواقع وفرضتها الآمال العريضة للجماهير كما فرضتها الطبيعة المتغيرة للعالم في النصف الثاني من القرن العشرين . إن الاشتراكية العلمية هي الصيغة الملائمة لإيجاد المنهج الصحيح للتقدم . أن أي منهج آخر لا يستطيع بالقطع أن يحقق التقدم المنشود .

والذين ينادون بترك الحرية لرأس المال ويتصورون أن ذلك طريق إلى التقدم يقومون في خطأ فادح .

أن تفهم ماورد في الميثاق خاصة بحتمية الحل الاشتراكي بطرح علينا عدداً من القضايا الهامة التي لا بد أن نعالجها بسخى من التفصيل .

- ١ - ماذا نعني بالحل الاشتراكي ؟ ماهي طبيعته وأساسه ؟
- ب - ماهي الحلول البديلة للحل الاشتراكي ؟ وبمهي آخر ماهو الحل الرأسمالي وماهو طبيعته ؟
- ج - ماذا نعني بالحتمية التاريخية وأن الحل الاشتراكي لم يكن افتراضاً قائماً على الانتقاء الاختياري ؟
- د - ماهي الاشتراكية العلمية وماهي مفوماتها الأساسية ؟
- هـ - ماهي أهم مميزات التطبيق الاشتراكي في الجمهورية العربية المتحدة ؟

وسنحاول فيما يلي مناقشة القضايا السابقة بادئين بالحديث عن النظام الرأسمالي وطبيعته وأساسه ثم عن ماهية وطبيعة الاشتراكية ومعنى الحتمية التاريخية والاشتراكية العلمية وأخيراً أهم مميزات التطبيق العربي للاشتراكية .

أولاً : النظام الرأسمالي ، أسسه ، نشأته وتطوره :

عندما نتحدث عن نظام اقتصادي معين ، النظام الرأسمالي أو النظام الاشتراكي مثلاً ، فإننا نتحدث عن الكيفية التي ينظم بها أفراد المجتمع أنفسهم من أجل إنتاج السلع والخدمات اللازمة لإشباع حاجات الأفراد الذين يكونون هذا المجتمع . فالإنسان لا يستطيع العيش دون غذاء أو كساء أو مأوى يحميه أو دون الحصول على غير ذلك من ضرورات الحياة ، والطبيعة لا تقدم هذه المنتجات للإنسان في حالة تسمح باستخدامها مباشرة ومن هنا كان لا بد للإنسان وأن يعمل من أجل أن يحصل على مثل هذه المنتجات . ويعتبر عمل الإنسان الانتاجي أساساً للحياة الاجتماعية للأفراد .

ويستخدم الإنسان في إنتاج السلع والخدمات أدوات عمل مختلفة تتطور بتطور العلم فتتكون قوى الانتاج في أي مجتمع من أدوات الانتاج هذه ومن مجموع العاملين من أفراد المجتمع . على أن الانتاج في المجتمع لا يتم بواسطة أفراد منفصلين لا تربطهم علاقة ما — بل على العكس فإن العمل الانتاجي هو عمل اجتماعي بطبيعته فحتى يمكن للمجتمع أن ينتج لا بد أن يرتبط العاملون في المجتمع بعضهم ببعض بارتباطات معينة وتكون هذه العلاقات بين أفراد المجتمع في سبيل إنتاج السلع والخدمات الضرورية ما يعرف باسم العلاقات الانتاجية .

ويكون أي نظام اقتصادي أو اجتماعي معين من أدوات الانتاج المستخدمة بواسطة الإنسان ومن مجموع العلاقات التي تربط بين أفراد المجتمع عند استخدام هذه الأدوات .

وتنبني العلاقة بين أفراد المجتمع في عملية الانتاج أو ما سميناها بالعلاقات الانتاجية أساساً على شكل الملكية أو شكل علاقة الفئات الاجتماعية المختلفة بوسائل الانتاج كالارض والمناجم ومصادر الحياة والمصانع وأدوات العمل الخ .

كما تحدد كذلك طريقة توزيع ما ينتجه المجتمع من سلع وخدمات بين الجماعات المختلفة فيه على أساس من طبيعة شكل الملكية السائد .

فالنظام الرأسمالي هو تنظيم معين لإنتاج السلع والخدمات المادية اللازمة للمجتمع بواسطة وسائل إنتاج معينة وعلى أساس سيادة الملكية الفردية لوسائل الانتاج . ولكن ما طبيعة هذا

التنظيم وهل كان هو التنظيم الذي ساد في جميع العصور التاريخية السابقة ، وما الذي أدى إلى نشأته ؟ وكيف تطور ؟ .

إن الدارس لتطور النظم الاقتصادية والاجتماعية يتبين أن النظام الرأسمالي قد نشأ أساساً في عدد من دول أوروبا الغربية ابتداء من القرن الثامن عشر ثم أخذ في الانتشار بعد ذلك في أجزاء مختلفة من العالم . وقد حل النظام الرأسمالي محل النظام السابق والذي كان يعرف بالنظام الاقطاعي . وكان النظام الاقطاعي يبنى أساساً على الزراعة وعلى ملكية عدد قليل من السادة لأغلبية الأرض الزراعية التي يعمل فيها الفلاحون الذين يعملون في أرض الأمير الاقطاعي نظير حقهم في زراعة جزء صغير من الأرض لصالحهم الخاص . يتمتعون بنتائجهم وأسرهم . وكانت الصناعة القائمة حينذاك هي صناعة حرفية صغيرة تقوم أساساً إما بإنتاج أدوات العمل البدائية المطلوبة للإنتاج الزراعي أو صناعة السلع الاستهلاكية الترفيه التي يستهلكها أساساً الأمراء الاقطاعيين . إوكان المنتجين من الصناع يملكون في الأساس أدوات الإنتاج التي يستخدمونها كما كان إنتاجهم يتم في أغلب الأحوال لمقابلة الطلب المباشر المحدد مقدماً بواسطة المشترين .

على أن أدوات الإنتاج كانت تتطور تطوراً مستمراً . وقد أدى مثل هذا التطور إلى إنشاء الآلة الجديدة التي تدار بالبخار أو بالقوى المائية وقد أدى ظهور هذه الآلات وتطورها فيما بعد إلى عدد من النتائج الهامة نلخصها فيما يلي :

١ - ظهور أنواع من أدوات الإنتاج المرتفعة الثمن والتي لا يمكن لكافة المنتجين ملكيتها بالنظر لما يتطلبه ذلك من رسم أال كبير .

٢ - أن هذه الآلات الجديدة ذات قدرة إنتاجية أعلى ومن ثم فيمكن استخدامها لإنتاج السلع والخدمات بتكاليف تقل كثيراً عن تكاليف الإنتاج التي كانت سائدة آنذاك ومن ثم إلى إمكان قدر مستخدمى هذه الآلات لمنافسهم عن استثماروا في العمل بواسطة أدوات الإنتاج اليدوية .

٣ - أن إنتاج هذه الأدوات الجديدة يبلغ حجماً كبيراً بحيث يتطلب توزيعه عدم الاقتصاد على السوق المحلي - بل محاولة البيع خارج هذا السوق .

٤ - أن جزء من تكاليف الإنتاج بواسطة هذه الآلات ثابت بغض النظر عن قيام المنتجين باستخدام أو عدم استخدام مثل هذه الآلات ومن ثم فإنه يكون من مصلحة المنتج أن يستخدم هذه الآلات استخداماً مستمراً ، ومن ثم فإنه من الأفضل للمنتج أن يتم الإنتاج أولاً

ويحاول بيع منتجاته بدلاً من انتظار الحصول على أوامر مباشرة للإنتاج قبل بدء أى عملية إنتاجية .

لهذه الأسباب جميعاً فإن الآلات الحديثة قد أخذت فى الحلول محل أدوات العمل القديمة وبسرعة وقد أدى هذا إلى ضرورة نشأة شكل جديد للعلاقات الإنتاجية ليعتشى مع الأنواع الجديدة من أدوات الإنتاج .

فقد أدى ارتفاع تكاليف الآلات الحديثة من جانب وانخفاض تكاليف الإنتاج كنتيجة لاستخدام هذه الآلات من جانب آخر إلى تعظيم نظام الإنتاج الصناعى الذى كان يقوم على أساس من امتلاك الصانع الحرفى لأدوات إنتاجه ، وأن يحمل عمله نظام قائم على امتلاك فئة اجتماعية معينة لأدوات الإنتاج التى تتمثل فى الآلات وإلى تحويل عدد متزايد من المنتجين السابقين إلى عمال لا يملكون سوى قوة عملهم ليبيعونها لأصحاب أدوات الإنتاج الجديدة نظير الحصول على أجر معين مقابل العمل . وهكذا أدى نشوء الآلات وما ترتب عليه من إنشاء المصانع الحديثة إلى نشوء طبقة من المالكين لأدوات الإنتاج وطبقة من العاملين بأجر .

ومن ناحية أخرى اقتضى توسيع نطاق السوق المحلى تعظيم الموائق فى سبيل التجارة وخاصة تلك التى كان يقيمها أمراء الاقطاع المختلفون عند مرور السلع من مقاطعة إلى أخرى من مقاطعاتهم .

وعلى العكس من المنتجين فى النظام الحرفى الذين كانوا يعملون أساساً للحصول على عائد نظير عملهم فإن صاحب رأس المال فى التنظيم الجديد للإنتاج كان يتجه باستمرار إلى الإنتاج بغرض البيع والحصول على أرباح أى أصبح الربح هو المحرك الأساسى لصاحب رأس المال فى كافة نشاطه وقراراته .

وأدى انتشار الآلات وكسر حدود الأسواق المحلية إلى ظهور ظاهرة المنافسة المفتوحة بين العديد من المنتجين الذين يحاول كل منهم جذب أكبر عدد من المنتجين لشراء السلع التى ينتجها وكان ذلك يتم إما عن طريق إنتاج سلع أرخص وأكثراً جودة . ويتطلب كلا الأمرين :

(أ) أما استخدام آلات أكثر تطوراً مما يودى إلى رفع كفاية المنتجين .

(ب) أو العمل على تخفيض تكاليف الإنتاج عن طريق محاولة خفض أجور العاملين أو تشغيلهم عدد أكبر من الساعات أو ما يماثل ذلك من حق .

وليسكنه استخدام آلات أكثر تطوراً فإنه من الضرورى لصاحب رأس المال أن يعمل على

الاحتفاظ بقدر من الأرباح ليستخدمها في الحصول على الآلات الجديدة الأكثر تطوراً . ومن ثم فمن الضروري له أن يحاول زيادة أرباحه إلى أقصى حد ممكن .

ومن الواضح أن تحقيق مثل هذه الأرباح المرتفعة يمكن اتتمامه عن طريق تخفيض أجور العاملين وهو ما يمكن أن يفعله الكثير من أصحاب رؤوس الأموال في خلال الفترة الأولى لنشوء الرأسمالية كنتيجة لاستمرار تدفق عدد كبير من المنتجين السابقين إلى سوق العمل كنتيجة لعدم قدرتهم على الاستمرار في منافسة الآلات الحديثة .

وكان من الطبيعي في مثل هذه الظروف أن يعمل العمال على حماية أنفسهم من هذا النوع من الضغوط عن طريق التجمع في منظمات تجعلهم أكثر قدرة على مجابهة أصحاب الأعمال من الرأسماليين . :

وهكذا يمكن القول بأن تطور أدوات الإنتاج قد أدى في النهاية إلى إنشاء تنظيم جديد للإنتاج يعتمد أساساً على :

- ١ — نشوء طبقة تمتلك أدوات الإنتاج .
 - ٢ — ندوء طبقة من العمال لا تمتلك أدوات الإنتاج ولكنها تبيع قوة عملها لمن يملكون هذه الأدوات .
 - ٣ — أن الإنتاج يتم في النظام الجديد بهدف البيع والحصول على أعلى الأرباح الممكنة .
 - ٤ — أن التنافس بين مالكي أدوات الإنتاج يؤدي إلى استمرار المنتجين في محاولة تنمية أدوات الإنتاج التي يملكونها بما يتطلب استثمارات جديدة وتراكم رؤوس أموال أكبر .
 - ٥ — أن الظواهر السابقة أدت إلى نشوء صراع حاد في المجتمع بين مالكي أدوات الإنتاج وبين العمال المأجورين الذين يبيعونهم قوة عملهم .
- وقد أدى نشوء النظام الجديد للإنتاج إلى انطلاق قوى الإنتاج وتطويرها تطوراً مستمراً . فزاد إنتاج المجتمع زيادة كهرة تحت ضغط المنافسة بين المنتجين وما أدت إليها هذه المنافسة من ضرورة استغلال العلم من أجل تطور أدوات الإنتاج وتطويراً مستمراً . ومن ضرورة العمل على تخفيض تكاليف الإنتاج إلى أقصى حد ممكن .

ولكن عملية المنافسة وحدها لها نتائج أخرى لها خطورتها . أن التنافس الرأسمالي كثيراً ما يؤدي إلى القضاء على المنافسة ذاتها أو على الأقل إلى الحد منها بدرجة كبيرة فالمنافسة الرأسمالية

تعنى أساساً أن البقاء للأقوى والأكفأ . ومعنى هذا أنه بينما يخرج عدد من المنتجين ذوى الكفاءة المنخفضة من السوق يبقى في الإنتاج عدد أقل من المنتجين الأكثر كفاءة وتزداد قدرة هؤلاء على الاستمرار في السوق بالنجاح الذى يحققونه فعلاً والذى يمكنهم من زيادة حجم إنتاجهم واستخدام أدوات الإنتاج الحديثة الأكثر كفاءة والأعلى ثمناً في العادة وهكذا فإن النجاح المتوالى لبعض المنتجين يقلل من فرصة منافستهم بواسطة منتجين جدد وهكذا يؤدي نظام المنافسة إلى نقل المنافسة تدريجياً وإلى أن يحل محل المنافسة المفتوحة نوع من الاحتكار أو منافسة القلة التى تؤدي إلى إمكان نشوء التكتلات الاقتصادية بين المنتجين من أجل المحافظة على الأثمان أو رفعها .

ويظهر الاحتكارات أو انتشاره تدخل الرأسمالية عهداً جديداً ، فالاحتكار كثيراً ما يؤدي إلى إعاقة التقدم ونمو الإنتاج . فقد يتفق المحتكرون في الكثير من الأحيان على تخفيض الإنتاج من أجل رفع السعر أو قد قد يتفق المحتكرون على عدم استغلال التطورات العلمية الجديدة حتى يتم استهلاك أدوات الإنتاج التى يستخدمونها فعلاً .

ومن ناحية أخرى فإن ظاهرة الاحتكارات تعنى تجميع رؤوس الأموال في أيدي عدد قليل من المالكين ويعنى هذا أن جزءاً هاماً من دخل المجتمع ينتقل إلى أيدي عدد محدود من الأفراد ويؤدي هذا إلى تقييدتين هامتين في نفس الوقت تزايد الأموال المتاحة للاستثمار كما تؤدي في الوقت نفسه إلى ضيق السوق المحلية من أن تستوعب كافة السلع الاستهلاكية المنتجة ، ذلك أن القدرة الشرائية التى توجد في يد الغالبية العظمى من المستهلكين محدودة ، بينما أن قدرة أصحاب الدخل الكبيرة على الاستهلاك مهما زادت فهي أيضاً محدودة .

ويؤدي ضيق السوق الداخلى بالمعنى السابق إلى الاتجاه إلى الأسواق الخارجية ومن ناحية أخرى فإن الحاجة إلى المواد الخام وتراكم رأس المال وضيق فرص الاستثمار في الداخل ، وإمكانية استخدام هذه الأموال في بعض البلاد الخارجية حيث يمكن تشغيل العمال بأجر أقل كل هذه الحقائق تؤدي إلى نشوء الظاهرة المعروفة باسم الاستثمار ومحاوله الدول المتقدمة بسط سيطرتها على عدد من البلدان الأقل نمواً وذلك لتوفر :

(أ) سوق لمنتجاتها .

(ب) مصدر للمواد الخام اللازمة لصناعاتها .

(ج) استغلال الأيدي العاملة الرخيصة .

وقد كانت الرأسماليات الأسبق نمواً هي بطبيعة الحال هي أسبق الدول الرأسمالية إلى تقسيم البلاد المستعمرة فيما بينها . أما الرأسماليات الحديثة فقد وجهت عند اكتمال نموها بأن الأسواق العالمية قد احتسرت فعلاً لمصلحة قلة من الدول الرأسمالية . وقد أدت رغبة الرأسماليات الحديثة في التمتع بنفس الميزات الاستغلالية إلى نشوء صراعات دولية حادة بين هذه الدول أدت في النهاية إلى قيام الحروب العالمية كالحروب العالمية الأولى والثانية .

وقد أدى التطور الاحتكاري للرأسمالية كذلك بالطبقة العاملة إلى محاولة تجميع قواها للدفاع عن مصالحها في مواجهة الرأسمال الاحتكاري الكبير ، فتمت الحركة النقابية نمواً كبيراً واستخدمت حق الاضراب بشكل متزايد من أجل الدفاع عن مصالحها . وقد أدى ذلك إلى اكتساب الطبقة العاملة لحقوق كثيرة ولكن كنتيجة لسلسلة مستمرة من الصراعات التي تعطل الإنتاج من وقت لآخر .

وإلى جانب ذلك التوقف في الإنتاج الذي يحدث كنتيجة للصراع بين أصحاب رؤوس الأموال والعاملين ، يحدث نوع آخر من التوقف كنتيجة للآزمات الاقتصادية التي تنشأ عن اشتداد التنافس بين التراكم في رؤوس الأموال من جانب وبين ضيق السوق عن استيعاب كافة المنتجات التي يمكن إنتاجها بالقدرة الإنتاجية القائمة فعلاً . وهكذا يحدث بين حين وآخر أن تنفجر الأزمة الاقتصادية التي تؤدي إلى ظهور البطالة بين العاملين وعدم القدرة على شراء السلع اللازمة للاستهلاك في الوقت تراكم هذه السلع في الأسواق فعلاً .

بما سبق يتضح أن النظام الرأسمالي ظهر باعتباره تنظيمًا جديدًا لعملية الإنتاج ترتب على ظهور الآلات الحديثة . وقد أدى هذا التنظيم إلى الدفع بعجلة الإنتاج إلى الأمام بسرعة كبيرة .

ولكن التطور اللاحق لأدوات الإنتاج وما استلزمته من نشوء أوضاع جديدة تتصف بزيادة الاحتكار والضييق النسبي للسوق الداخلي والاستثمار واشتداد الصراع بين الطبقات الاجتماعية المختلفة ، وظهور الآزمات الاقتصادية بين وقت وآخر . وأصبح ذلك النظام يقف هو نفسه عقبة في سبيل تطور المجتمع ورفاهيته .

وقد أدت الأزمة الاقتصادية العالمية التي نشبت في عام ١٩٢٩ - ١٩٣٣ إلى هز العالم الرأسمالي هزاً عنيفاً كان لها أثر كبير في اتجاه عدد من المفكرين والقادة السياسيين في المجتمع الرأسمالي إلى محاولة وضع حلول لإصلاح هذا النظام مع الإبقاء على أسسه وأساسياته . وكانت أهم المحاولات من الناحية الفكرية هي محاولة الاقتصادي الإنجليزي جون ماينارد كينز لتطوير النظرية الاقتصادية السائدة آنذاك بحيث يمكن وضع برامج عملية لا تقاوم المجتمع الرأسمالي

من الانهيار . ومن الناحية التطبيقية تبرز تجربة روزفلت في الولايات المتحدة والمعروفة باسم « الطريق الجديد » باعتبارها تعبيراً عن هذا الاتجاه .

وتلهم نظرية كينز أساساً على أن التناقضات التي أبرزها تطور النظام الرأسمالي والتي تتبلور في ضيق حجم السوق عن استيعاب ما يمكن إنتاجه بالقدررة الانتاجية القائمة والمتطورة أن هذه التناقضات يمكن حلها عن طريق تدخل الدولة وذلك عن طريق الاستثمار في عدد من المشروعات العامة التي لا يقبل عليها الرأسماليون بحيث يؤدي هذا الاستثمار وما يعقبه من نشوء دخول جديدة إلى إعادة الحركة إلى النظام الذي انتابته الأزمة وتوسيع الحجم النسبي للسوق وبالتالي إلى ظهور فرص جديدة للاستثمار أمام أصحاب رؤوس الأموال مما يؤدي إلى استمرار التطور الاقتصادي .

وقد جاءت تجربة روزفلت في أمريكا في فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية ، وسياسة الديمقراطية الداخلية بعد الحرب العالمية تطبيقاً لمثل هذا النوع من السياسات على أنه قد برز من خلال التطبيق أن قيام الحكومة بالمشروعات العامة في البلاد الرأسمالية لا يكون موضع رضا الفئات المتحركة في هذا المجتمع ، وهي الاحتكارات الرأسمالية في الأساس إلا حيث لا تماثل هذه المشروعات المشروعات الخاصة الاحتكارية ، وحيث تؤدي هذه المشروعات إلى زيادة فرص الربح أمام هذه الاحتكارات وبالتالي زيادة تكديس الثروة في أيدي أعداد قليلة من الأفراد — ولذلك اتجهت الاستثمارات العامة في هذه الدول وخاصة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى الصناعات الحربية والانفاق على التسليح . مما أدى إلى زيادة حدة التوتر الدولي واحتمالات الحرب العالمية الثالثة . ورغم ذلك فلم يؤد تدخل الدول في مثل هذه الأحوال إلى القضاء على الأزمات الاقتصادية كلية ومن ناحية أخرى فإن التخطيط الاقتصادي يخضع في مثل هذه الدول لتوجيه وسيطرة الاحتكارات ويقوم بخدمة . وحيث تحاول الدولة الخروج من هذا الاتجاه فإنها تجد مقاومة شديدة من الاحتكارات السائدة تؤدي في كثير من الأحيان إلى شل النشاط الاقتصادي وإلى إعلان الحرب الاقتصادية من الاحتكارات الكبرى على الدولة بغرض إخضاعها لنفوذ واتجاه الاحتكاريين . وقد كانت محاولة الرئيس كينيدي تحديد أثمان الصلب أو الحد من رفع أسعاره . موقف الشركات الرأسمالية الأمريكية الكبرى منه أثر ذلك القرار ، مثلاً مثل هذه الحرب الاقتصادية التي تعلنها الاحتكارات الكبرى على الحكومات لإخضاعها .

ورحتى عمليات التأمين التي تتم في الدول الرأسمالية فإنها تتصف أساساً بخدمة أهداف الاحتكارات الكبرى . فالتأمين يتم في أغلب الأحوال بالنسبة لهذا النوع من الصناعات الذي أصبح لا يدر أرباحاً كبيرة — كالمسكوك الحديدية مثلاً — أو الذي تتحمل فيه الدولة

باستثمارات ضخمة تعود في النهاية على الاحتكارات الكبرى في شكل تخفيض في النفقات — القوى الكهربائية والفحم مثلا — حيث يباع إنتاج هذه المشروعات إلى الشركات الرأسمالية الكبرى بأثمان منخفضة .

ومع ذلك فعلى الرغم من محاولات الإصلاح في النظام الرأسمالي فإن السيطرة الاقتصادية والسياسية للاحتكارات الكبرى تمنع أى تغيير جذري في هذا النظام .

ثانيا : نشأة الفكر الاشتراكي وتطوره :

نشأ النظام الرأسمالي كما سبق أن أوضحنا بعد أن حطم علاقات الإنتاج الإقطاعية وأقام علاقات جديدة مبنية على حرية التعاقد وحرية التجارة وحرية أصحاب رؤوس الأموال في استخدام العمل المأجور . وفي إبان الصراع من أجل نشأة هذا النظام كان المفكرون والكتاب من دعاة الرأسمالية لا يألون جهدا في بيان محاسن النظام الجديد وإلى أى حد سيؤدي إلى زيادة الإنتاج ورفع الظلم الاجتماعي وحرية جميع الأفراد فيه وما يمكن أن تؤدي إليه هذه الحرية من ظهور مجتمع يسوده التوافق بين أفرادہ عن طريق التعاقد الحر الاختياري .

على أن التناقضات التي أبرزها النظام الجديد وخاصة التناقض والصراع بين من يملكون ومن لا يملكون أدى إلى نشوء أفكار جديدة وأن اختلفت فأنها كانت تبدأ من نقطة بداية واحدة هي إدراك الأهمية القصوى للمشكلة الاجتماعية والاعتماد بأن الناس يجب أن يقوموا بعمل جماعي أو مشترك لمعالجها ، مفكرين بذلك المفهوم الذي كان سائدا عن أن القانون الطبيعي القائم على حرية التعامل سيؤدي بالضرورة إلى الخير العام .

وقد طرح ذلك بالضرورة على هؤلاء المفكرين السؤال الهام عن ماهية النظام الاجتماعي الذي يجب أن يعمل الناس على إقامته بحيث يسود العدل الاجتماعي والرفاهية .

وقد اختلف المفكرون الذين حاولوا الإجابة على هذا السؤال اختلافا كبيرا حول طبيعة هذا النظام .

فن فاحية نرى سان سيمون الفرنسي يؤمن إيمانا شديدا بالتخطيط الاقتصادي المركزي كبديل للتنافس ويؤمن بضرورة سيطرة المنتجين وخاصة رجال الصناعة والبنوك على المجتمع الجديد لتخطيط الإنتاج على أساس من للفهم والمعرفة كما يقف بشدة ضد من ساهم بالطغفيليين أى الذين يميلون على دخولهم عن طريق الملكية . ويؤكد هو وأتباعه في نفس الوقت أهمية المشروعات الكبيرة والاستثمارات الضخمة .

ومن ناحية أخرى نجد البعض الآخر يقف ضد التصنيع الكبير فغوريه الفرنسي أيضا وسيموندى السويسرى طالبوا بتنظيم المجتمع على أساس من مجتمعات محلية تتعاون فيما بينها على أن يتم تكوين هذه المجتمعات الصغيرة لا عن طريق الدولة ولكن عن طريق التطوع وخاصة تطوع أصحاب رؤوس الأموال الذين يجب أن يدركوا ما لهذه الفكرة من جمال وفعالية .

وقد قام فريق من المفكرين بالمطالبة بالمساواة الكاملة في الدخول مثل لويس بلان والإنكاريين الذين قاموا بمحاولة لخلق المجتمع المثالي الذى كانوا يحدون به بإنشاء مستعمرة خاصة بهم في الولايات المتحدة الأمريكية ورأى فريق آخر أن يتم توزيع الدخل على أساس من مشاركة كل المنتجين في عائد الانتاج على أساس من العمل والعمل وحده .

وحاول البعض الآخر أن ينظم المجتمع على أساس إيجاد تعاونيات من العمال أنفسهم فحاول روبرت أوبن وهو رأسالى بريطانى اقتنع بفساد النظام القائم ، لإنشاء تعاونيات كبيرة لتنمية التجارة والانتاج التعاونيين وتبادل المنتجات بين هذه الجماعات على أساس من تحديد قيمتها بساعات العمل التى إقتضاها إنتاجها ولكن أصحاب رؤوس الأموال والحكومة قابلوا هذه الحركة بالعنف والتصفية .

وفي نفس الفترة تقريبا اشتد الصراع التلقائى للطبقة العاملة من أجل تحسين مستواها وبدأت سلسلة من الاضطرابات كما بدأ تكوين النقابات العمالية التى بدأت في التجمع في اتحادات عامة وخاصة في بريطانيا أكثر الدول الرأسمالية تطورا عندئذ ، وبدأ ذلك الكفاح في المجال الصناعى ولكن هزيمة حركة النقابات في بريطانيا في عام ١٨٣٤ دفعت بالعمال في بريطانيا إلى الكفاح السياسى وبدأت الحركة التى سميت فيما بعد بالعرائضية والتي طالبت البرلمان باصلاحات سياسية أساسية .

وقد ثبتت الاشتراكية الماركسية في مثل هذه الظروف وتأثرت بالافكار التى كانت سائدة عندئذ وحاولت الربط بين الفكر والعمل . فبدلا من الانفصال الذى كان قائما بين أصحاب النظريات الذين كانوا يدعون إلى أنظمة اجتماعية جديدة دون الارتباط بحركة الطبقة العاملة وبين الطبقة العاملة في حركتها التلقائية - فان ماركس أصدر البيان الشيوعى باعتباره برنامجا لحركة الطبقة العاملة الثورية واستند البيان إلى تطورات الفكر الأوربي الذى كان قائما حينذاك وخاصة الفلسفة الألمانية والفكر الاقتصادى البريطانى والتفكير الثورى الفرنسى واتسمت أفكار ماركس في الأساس بالتاكيد أن الانتقال للاشتراكية لن يتم كنتيجة الافكار التى يدعو لها المفكرون الاجتماعيون وإنما هو تتم كنتيجة للتناقضات التى يتضمنها النظام الرأسمالى ذاته ،

ومن خلال صراع قوى الطبقة العاملة ضد الرأسماليين . وتميز ماركس برؤية ما يتضمنه النظام الرأسمالي الحديث من تقدم بالنسبة للأنظمة الاجتماعية السابقة ، وبأن تغيير هذا النظام لا يعني تدميره بالكامل أو العودة إلى الوراء ، وإنما يتضمن الإبقاء على السمات التي تعبر عن التقدم في هذا النظام ، مع القضاء على علاقات الإنتاج التي تدوق قوى التقدم عن الانطلاق وخاصة الملكية الخاصة لأدوات الإنتاج .

كما اعتقد ماركس بأن المجتمع الاشتراكي بعد إنشائه سيمر بمرحلتين أساسيتين ، مرحلة تسمى بالمرحلة الاشتراكية والآخرى هي التي يطلق عليها اسم النظام الشيوعي وبينما يوزع الدخل بين العاملين في المرحلة الأولى على أساس من مشاركة كل منتج في عملية الإنتاج ، لكل حسب عمله ، فتميز المرحلة الثانية التي لم يتم الانتقال إليها إلا لتحقيق وفرة كبيرة في الإنتاج على أساس من الحاجات ، لكل حسب حاجته ، كما تصور ماركس المجتمع الأخير باعتباره مجتمعا مثاليا سواء من حيث وفرة السلع بحيث تكفي لسد الحاجات جميعا أو من حيث أخلاقيات أفراد هذا المجتمع بحيث يمكن إلغاء الدولة والبوليس والجيش والقضاء وأدوات السلطة جميعا .

ورغم ما كان لأفكار ماركس من جاذبية للحركة الاشتراكية في عومها حتى أنها سيطرت أيديولوجيا على الفكر الاشتراكي الأوروبي وأدت إلى استبعاد الكثير من الأفكار السابقة ، فقد أثارت مناقشات متعددة حول بعض الأسس الرئيسية التي أوردتها الماركسية وخاصة فيما يتعلق بالصراع الطبقي ودوره وأهميته وأهمية العنف في تحقيق الثورة ، ومدى إمكانية تحقيق ما سماه ماركس بالمجتمع الشيوعي .

ومن الواضح أن للنظام الرأسمالي وما أدى إليه من إنتاج كبير قد خطا بالإنسانية خطوات إلى الأمام ومن ثم فإن أي تنظيم جديد للمجتمع لا بد في نفس الوقت الذي يحافظ على المميزات الأساسية لهذا النظام أن يعمل على التخلص من عيوبه الأساسية ، وبمعنى آخر فإنه بينما من الضروري أن يعمل التنظيم الجديد على تدعيم الإنتاج الكبير وإمكانيات التقدم العلمي ، أن يعمل في نفس الوقت في القضاء على الآثار السيئة التي ترتبت على :

١ - تراكم الثروة القومية في يده عدد قليل من الأفراد .

٢ - سوء توزيع النائج القومية بين المالكين وغير المالكين من طبقات المجتمع .

٣ - الآثار الضارة للمنافسة الاقتصادية والتي تبرز في شكل زيادة الإنتاج في بعض السلع عما تتطلبه حاجات المستهلكين ونقص الإنتاج في أنواع من السلع الأخرى .

٤ — الصراع الحاد بين طبقات المجتمع .

• — الأزمات الاقتصادية المترتبة من ضيق حجم السوق الداخلى عن استيعاب الانتاج المتاح وقد أبرزت المناقشات الفكرية التي تمت في خلال فترة تاريخية طويلة والتطبيق العملي في عدد من البلاد أن من اللازم للقضاء على هذه العيوب توفر الأسس التالية :

(١) سيطرة الشعب على الانتاج .

(٢) أن يتم توزيع الفائض بين أفراد المجتمع على أساس من مشاركة كل منهم في عملية الانتاج أو بمعنى آخر أن يكون العمل هو أساس التوزيع وأن يحصل كل على دخل يتفق مع ما قدمه من عمل .

(٣) أن يستبدل أسلوب المنافسة الاقتصادية في سبيل الربح بأسلوب التخطيط الاقتصادي من أجل الوفاء بمحاجات المجتمع .

(٤) أنه لإتمام مثل هذا التحول فانه من الضروري أن تتم السيطرة السياسية في الدولة للطبقات صاحبة المصلحة في إجراء التغيير المذكور .

وتعتبر الأسس الأربعة السابقة هي الأسس الرئيسية للتنظيم الجديد للمجتمع والذي أطلق عليه اسم المجتمع الاشتراكي . وسنحاول فيما يلي أن نشرح هذه الأسس بشيء من التفصيل .

ثالثاً : الأسس الرئيسية للمجتمع الاشتراكي :

١ — سيطرة الشعب على وسائل الإنتاج :

تعتبر سيطرة الشعب على وسائل الإنتاج أهم مميزات النظام الاشتراكي وتتم هذه السيطرة عن طريق الملكية العامة لوسائل الإنتاج والتي تعني أن المجتمع في مجموعه يملك أدوات الإنتاج وأن المجتمع قد ملك الفرصة لأول مرة لكي يخطط عمليات الإنتاج ولكي يضعها تحت رقابته وذلك على نطاق الاقتصاد القومي كله .

وتختلف الملكية العامة في هذا عن الملكية الفردية وذلك عن ملكية الجماعات حتى ولو كانت هذه الجماعات جماعات عمالية تمثلها النقابات أو غيرها من أنواع التمثيل العمالي وقد بينا فيما سبق أن الملكية الفردية تعني تراكم الثروة في يد عدد قليل من الأفراد وبيننا الآثار التي تنتج عن مثل هذا التراكم . ومن ناحية أخرى فان ملكية أدوات الإنتاج بواسطة العاملين في كل مشروع

وإن قضيت على احتمالات تراكم الثروة في أيدي عدد قليل من العاملين فإن هذا النوع من الملكية يعني استمرار النظر إلى المشروعات الانتاجية باعتبارها مشروعات منفصلة يملك كل منها مجموعة من المنتجين الذين يقنافسون مع غيرهم من المنتجين من أجل البيع بفرض الربح (لا يعني ذلك أن الربح لا يستخدم في المجتمع الاشتراكي كتماس للكفاية ولكنه يعني أن الربح في مثل ذلك المجتمع لا يكون هو الأساس لتوجيه النشاط الاقتصادي) وبمعنى ذلك في الواقع أن الاقتصاد القومي في مجموعاته لا يتسق عن طريق خطة موحدة لدفع عملية الانتاج إلى الأمام — بل يبقى السوق والربح هي المحركات الأساسية للانتاج ومن ثم تبقى الآثار التي يمكن أن تترتب على ذلك والذي يتمثل في فرضى الانتاج .

لهذه الأسباب فإن الملكية العامة لوسائل الانتاج هي الأساس الصالح للمجتمع المخطط الذي يعمل على توجيه الانتاج في مجموعه لصالح الشعب .

ولكن هل تتطلب الاشتراكية أن يتم انتقال كافة وسائل الانتاج إلى المجتمع ؟ وبمعنى آخر هل يمكن القول أن المجتمع لا يكون اشتراكيا إلا إذا اكتمل نقل وسائل الانتاج إلى ملكية الشعب . أن الملكية العامة لوسائل الانتاج هي الصورة الأساسية للملكية في المجتمع الاشتراكي ولكن ذلك لا يعني ضرورة انتقال الملكية الفردية لأدوات الانتاج كلية ليصبح المجتمع مجتمعاً اشتراكياً . وذلك لأن الانتقال من الملكية الفردية لوسائل الانتاج إلى الملكية العامة لهذه الوسائل ليس مقصوده لذاته . أن المجتمع يأخذ بالملكية العامة لوسائل الانتاج لأن هذه الملكية تساعد على حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تعوق تقدم الانتاج وتنميته كما أنها تؤدي إلى توزيع عادل للدخل القومي . لذلك فقد يرى المجتمع الإبقاء على الملكية الفردية لبعض وسائل الإنتاج حيث لا تعوق هذه الملكية عملية النمو الاقتصادي بل حيث يمكن على العكس من ذلك أن تدفع النمو الاقتصادي إلى الأمام .

وتختلف من هذه الناحية الظروف الموضوعية في البلاد المختلفة فبينما قد يكون انتقال أنواع معينة من أدوات الإنتاج إلى الملكية العامة ضروريا في مجتمع معين فقد لا يؤدي انتقال نفس أدوات الانتاج إلى الملكية العامة في مجتمع آخر إلى تحقيق الزيادة في الرفاهية ودفع عجلة النمو الاقتصادي . وحتى في نفس المجتمع الواحد فإنه قد يكون من المصاحبة أن يبتى الملكية الفردية لبعض أدوات الانتاج في وقت معين ولكن الظروف الموضوعية قد تشيخ بعد ذلك بما يجعل انتقال أدوات الانتاج هذه إلى الملكية العامة أمراً ضروريا للاستمرار في تقدم المجتمع ورفاهيته أن المقياس الأساسي الذي يستخدم أو الذي يوجب أن يستخدم في كل هذه الأحوال هو مدى أهمية

الانتقال من الملكية الفردية لأدوات الإنتاج إلى الملكية العامة لتحقيق مصلحة المجتمع سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية .

٢ — توزيع الناتج القومي على أساس من مشاركة العاملين في الإنتاج :

بينما فيما سبق أن المجتمع الرأسمالي ينقسم أساساً إلى طبقتين رئيسيتين الرأسماليين الذين يملكون أدوات الإنتاج كالأرض والمصانع وغيرها والعمال المأجورين الذين يبيعون قوة عملهم للرأسماليين . ويوزع الناتج القومي بين هاتين الطبقتين حيث تحصل الأولى على دخلها في صورة حقوق لأصحاب الملكية كالأرباح والفوائد وإيجار الأرض وما إليها بينما يحصل العاملون على الأجر . ويؤدي تراكم الثروة القومية في يد عدد قليل من الأفراد كما سبق وأن بينا إلى سوء توزيع الناتج القومي حيث يتمتع عدد قليل من الأفراد بنسبة مرتفعة من الدخل القومي . ويمكن القوة الاقتصادية الممتازة التي يتمتع بها الرأسماليون كنتيجة للملكية تمكنهم هذه القوة من الحصول على نصيب متزايد من الدخل القومي أو على الأقل على المحافظة على نسبة كبيرة من هذا الدخل على الرغم من التركيز الشديد للملكية والتزايد المستمر للعاملين . مما يؤدي إلى توزيع غير عادل للدخل . هذا بالإضافة إلى ما لذلك التوزيع من آثار بالنسبة لضيق السوق المحلي من استيعاب الإنتاج وقيام الأزمات الاقتصادية بين وقت وآخر .

وتؤدي انتقال الملكية الفردية إلى الملكية العامة لوسائل الإنتاج إلى اختلاف قاعدة التوزيع في المجتمع الجديد . فالدخل القومي في مجموعه يصبح حقاً لكل أفراد المجتمع سواء اتخذ هذا الدخل شكل أجر أو أرباح للوحدات الإنتاجية التي تملكها الدولة أو غير ذلك ، ولا يعني ذلك أن كل أفراد المجتمع يحصلون على نصيب من الدخل الذي يعود على الوحدات الإنتاجية للدولة في شكل أرباح . حيث يقطع هذا الجزء من دخل المجتمع في العادة من أجل إعادة تكوين رأس المال اللازم لزيادة إنتاج المجتمع في المستقبل أو من أجل الانفاق على هذه الوحدات التي تقدمها الدولة للشعب والتي يتمتع بها الجميع طبقاً لحاجتهم إليها .

أما الجزء الباقي من دخل المجتمع فيوزع بين العاملين في الإنتاج على أساس القاعدة المعروفة — لكل حسب عمله ، .

ولا يعني حصول العاملين على أجر أساس قاعدة — لكل بقدر عمله ، تساوي الدخل ذلك لأن العمل كما يقاس بكميته ويقاس أيضاً بنوعيته — فأنواع العمل المختلفة تشارك بدرجات مختلفة في الإنتاج — فالعامل الفني يشارك في الإنتاج بنصيب أكبر مما يشارك العامل

غير الفني والمهندس يختلف مشاركته من مشاركة كل . ومن ثم فإن نصيب كل الذي يحصل عليه في شكل أجور لا بد أن يختلف .

ولم جانب الاختلاف في الأجر طبقا لنوعية العمل يختلف بالقسبة للعمال المتساوي المهارات طبقا لسكينة العمل المبذول وذلك توفيراً للحافز الفردي لدى كل العاملين لأن زيادة الإنتاج وتحقيق التقدم الاقتصادي هو غاية من غايات المجتمع ولا يمكن أن يتم ذلك إلا عن طريق حفز كافة العاملين على أن يبذل كل بقدر استطاعته من أجل تحقيق الهدف العام للمجتمع .

ومرة أخرى يثور السؤال هل يعني سيادة مبدأ التوزيع على أساس من العمل أن وجود عائد للملكية الفردية في بعض الحالات يعني انتفاء صفة الاشتراكية من المجتمع . نعود مرة أخرى فنوضح أنه وإن كانت الصفة العامة للمجتمع الاشتراكي هو أن توزيع الناتج يتم على أساس مشاركة كل من أفراد المجتمع في الإنتاج فإنه ما بقيت الملكية الفردية لأدوات الإنتاج موجودة في المجتمع الاشتراكي — فلا بد وأن يتوفر لأصحاب هذه الملكية عائدا ما مقابل هذه الملكية لئلا يمكن أن تؤدي وظائفها الاقتصادية ولكن انتقال الجزء الأكبر من أدوات الإنتاج إلى الملكية العامة يصف من المركز الممتاز لأصحاب الملكية قبيل العاملين كما تعمل الدولة الاشتراكية على الحد من استغلال العاملين في القطاع الخاص عن طريق التفريع .

٣ — التخطيط الشامل للنشاط الاقتصادي بهدف تحقيق أقصى إشباع لحاجات الناس :

إن تغيير شكل ملكية أدوات الإنتاج من الملكية الفردية إلى الملكية العامة يغير بالتالي من العوامل المحركة لعملية الإنتاج ومن أهداف هذه العملية . فالإنتاج في ظل النظام الرأسمالي يتم للحصول على أقصى الأرباح الممكنة بواسطة الرأسماليين وبالتالي فإن أصحاب رؤوس الأموال يقدمون على إنتاج هذه السلع التي يتوقعون أن يحصلوا كمنفعة لإنتاجها على أقصى ربح يمكن دون اهتمام بما إذا كانت السلع المنتجة بواسطة المجتمع تشبع حاجات كافة أفراد إن هناك عددا من هؤلاء الأفراد لا يستطيعون إشباع حتى حاجاتهم الأولية .

أما في المجتمع الاشتراكي فإن أدوات الإنتاج تصبح ملكا للجميع في مجموعه ومن ثم فإن الربح لا يصبح هدفا الربح هو جزء من الدخل القومي الذي مجموعه هو حق للشعب في مجموعه ومن ثم فإن الهدف الرئيسي للمنتجين الذي يسيطرون بأنفسهم على أدوات الإنتاج هو زيادة الدخل أو الناتج القومي ليتمكنوا من طريق ذلك من إشباع حاجاتهم الاجتماعية والفردية . وتعني زيادة الدخل القومي في الواقع زيادة الإنتاج بواسطة مجموع العاملين ؛ ولكن زيادة الإنتاج لا تعني لذاتها بل يمكن زيادة الاستهلاك وزيادة رفاهية مجموع السكان .

وتتطلب الزيادة المستمرة في الانتاج بهدف زيادة الاستهلاك، القضاء على كافة أنواع الاسراف والتبديد للموارد الاقتصادية . ويتضمن ذلك القضاء على آثار الاسراف والتبديد الناتج من المنافسة الاقتصادية بين المشروعات التي تؤدي في كثير من الأحيان إلى الاندفاع لزيادة الانتاج عن الاحتياجات الفعلية أو الطلب الفعلي وما يترتب على ذلك من بطالة وعدم استخدام للموارد القائمة فعلا . كما تتطلب الزيادة المستمرة في الانتاج كذلك انقطاع جزء من الدخل الحالي للمجتمع ليتمكن استخدامه في زيادة القدرة الإنتاجية للمجتمع حتى يمكن زيادة الانتاج مستقبلا وأن تكون الزيادة في القدرة الانتاجية لفروع النشاط المختلفة متوازنة حتى لا يؤدي الاختلال في التوازن إلى عدم إمكان استخدام الطاقات القائمة فعلا بأقصى إمكاناتها . وتحقيق هذه الأهداف ينظم المجتمع الاشتراكي الاقتصادي القوى باعتباره وحدة متكاملة ويعمل على تنمية الاقتصاد القومي تنمية متوازنة عن طريق التخطيط الشامل .

وعلى العكس من النظام الرأسمالي إلى حيث يتم التوازن بين فروع النشاط الاقتصادي المختلفة من طريق السوق وعن طريق سلسلة من عدم التوازن وارتفاع وانخفاض الأسعار ومن النشاط الاقتصادي المتزايد والأزمات فإن التوازن الاقتصادي في المجتمع الاشتراكي يتم كنتيجة للخطة التي تأخذ في الحسبان الاحتياجات للمجتمع كما تأخذ كنقطة البدء الظروف الموضوعية القائمة والإمكانات الفعلية للنمو .

والتخطيط الشامل يتطلب أمرين معرفة كاملة بالاقتصاد القومي وقوانين الموضوعية التي تحكم تطوره ونموه . والقدرة على النظر للمستقبل ورسم الطريق على أساس من هذه الحقائق . إن المعرفة السكاملة بالاقتصاد لا تتم عن طريق مشاركة كافة المستويات الإدارية والتنظيمية وكافة قوى الشعب في عملية التخطيط ذاتها ، فخلال هذه المشاركة فقط يمكن التعرف على الإمكانيات الحقيقية المتاحة والكيفية التي يمكن بها استغلالها . ومن ناحية أخرى فإن المجتمع الاشتراكي بطبيعته تسكويته هو مجتمع تنظيم لخلايا متعاونه ولا يمكن أن يتم التعاون الحقيقي بين هذه الخلايا دون أن تشارك مشاركة حقيقية في وضع الخطط التي ستقوم هي بتنفيذها وإلا فإن هذا التعاون على فهم كامل له كل خلية من الخلايا في الخطة النهائية المطلوبة .

٤ - أن تكون السيطرة السياسية بين الطبقات صاحبة المصلحة في إحداث التغيير الاقتصادي

الاجتماعي المطلوب :

فالسيطرة السياسية على إدارة الحكم بواسطة الطبقات صاحبة المصلحة على إحداث التغيير ، هو شرط أساسي يمكن نقل الملكية الفردية لوسائل الانتاج إلى الملكية العامة ، فلا يمكن تصور

حدوث مثل هذا الانتقال في الملكية مع بقاء السيطرة السياسية للرأسماليين أو الاقطاعيين .
وكما أن هذه السيطرة السياسية ضرورة لإحداث التغيير فإنها ضرورة كذلك لإدارة الاقتصاد القوي بعد ذلك عن طريق تنظيمات وتمثل هذه الطبقات .

وتم السيطرة لقوى الشعب عن طريق تنظيماتها وتمثيلها . وتنظيم هذه القوى ضروري من أجل مشاركتها في عملية البناء الاقتصادي والاجتماعي الجديد كما أنها ضرورية للتعرف على المشكلات التي يقابلها المجتمع في معركة البناء والتقدم وإيجاد الحلول الملائمة لهذه المشكلات .

رابعاً : لماذا كان الحل الاشتراكي حتمياً في الجمهورية العربية المتحدة ؟ :

جاءت إشارة الميثاق واضحة بأن الحل الاشتراكي لمشكلة التخلف في مصر لم يكن افتراضاً قائماً على الافتقاء الاختياري ، وإنما كان الحل الاشتراكي حتمية تاريخية .
ولفهم هذه العبارة فمن الضروري أن نوضح أمرين : (١) معنى الحتمية التاريخية . (٢) لماذا كان محتماً من الناحية التاريخية أن تأخذ مصر بالنظام الاشتراكي ؟ :

(١) معنى الحتمية التاريخية :

السؤال الأول الذي يتبادر إلى أذهان الدارسين لتطور النظم الاجتماعية هو ما إذا كان تطور الأمم المختلفة يتم نتيجة لعوامل الصدفة أو نتيجة لظهور قادة معينين في خلال فترات تاريخية محددة أو أن التطور هو ظاهرة موضوعية تحكمها قوانين للتطور الاجتماعي مثلها في ذلك مثل الظواهر الطبيعية التي تحكم تطور ما كذلك قوانين محددة .

وقد كان بعض الدارسين للتاريخ ولم يزالوا ينظرون إلى التاريخ باعتبارها سلسلة من الأحداث المنفصلة لا يربطها رباط معين وأن التاريخ يتكون أساساً من تصرفات الأفراد العظام سواء من الملوك والرؤساء أو القادة السياسيين أو العسكريين .

وعلى العكس من هذه النظرة يرى الاشتراكيون أن حركة التاريخ تنظمها قوانين اجتماعية معينة ، وأن هذه الحركة لا تتوقف على الانتقال الاختياري لأفراد معينين ، ولكنها تتضمن في الواقع نوعاً من الحتمية التاريخية . على أن هذه الحتمية التاريخية لا تعني القدرة ، وأن الإنسان لا يستطيع أن ينفرد من الأمر شيئاً — بل على العكس من ذلك يرى الاشتراكيون أن هذه القوانين الاجتماعية هي نتيجة لنشاط الجماهير وأنها تعكس نفسها في ذلك النشاط . فالتغير من

الرأسمالية إلى الاشتراكية مثلاً هو تغيير في النظام الاجتماعي ، لا يتم تلقائياً وإنما يتم عن طريق سلسلة من النشاطات التي تقوم بها الجماهير ، ومن ثم فإن القول بأن هناك قوانين موضوعية للتطور يعني في الواقع بأن هناك من الظروف الموضوعية ما يجعل الجماهير تتحرك في اتجاه معين لتحقيق ما تستهدفه وإن هناك من القوى الاجتماعية ما يجد من مصاحبه إجراء التغيير المطلوب وإن هذه القوى الاجتماعية تزايد وتتصاعد بحيث يمكن التنبؤ بأن تغيير النظام الاجتماعي لا بد وأنه سيتم في الاتجاه الذي تسمى إليه هذه الطبقات الصاعدة النامية .

فالنظام الاجتماعي الذي تتصف به الرأسمالية مثلاً والذي تؤدي إليه تراكم الثروة في أيدي عدد قليل من الأفراد والتخلف الاقتصادي الذي تتصف به البلاد المستعمرة التي تستغلها القوى الاحتكارية الاستعمارية المالية ، تدفع مزيداً ومزيداً من جماهير الشعب إلى الصراع ضد هذه القوى من أجل الخلاص من هذا الظلم والاستغلال ومن أجل تحقيق التقدم الاقتصادي أن مثل هذا الصراع يعتبر نتيجة حتمية للظروف الموضوعية السائدة ، وهو لا ينتج عن رغبة فرد أو مجموعة من الأفراد أو مؤسراتهم . ودفع عجلة التطور الاقتصادي تتطلب في البلاد المستعمرة تعبئة لكل مواردها الاقتصادية وتخليص البلاد من سيطرة رأس المال الأجنبي ولا يمكن أن يتم التقدم الاقتصادي إلا بتحقيق هذه الأهداف — هذه أيضاً من الظروف الموضوعية التي نحتّم أن يتخذ التطور طريقاً معيناً إذا أرادت الجماهير الخلاص من تخلفها .

وقد لا تعي الجماهير منذ البداية ماهية الطريق الذي يجب أن تسير فيه من أجل حل مشكلاتها ولكن الصراع الذي توجّه — هذه المشاكل نفسها يبرز أمامها شيئاً فشيئاً طريق الحل ومن هنا تصبح حركة الجماهير محركاً للتاريخ في اتجاه حل المشكلات التي تقابلها قوى الشعب المتصاعدة وهو الحل الذي قد يتطلب في بعض الأحيان تغييراً أساسياً في النظام الاقتصادي والاجتماعي

على أن الرعامة السياسية المعبرة من الجماهير الشعبية ، والتي تتصف بوضوح الرؤيا تستطيع أن تلمين الظروف الموضوعية القائمة والقوى المختلفة المتصارعة في المجتمع واتجاهات هذه القوى ، وتحدد الخطوات التي يجب أن تتخذ من أجل الاسراع بوصول الجماهير الشعبية إلى أهدافها . وفي هذه الحالة تكون هذه الخطوات مبررة عن التيار التاريخي الحتمي ودافعة له . فالزعامة السياسية المدركة للتطور الاجتماعي ولقوانين التطور له تلعب دوراً إيجابياً عن طريق هذه المعرفة في دفع حركة التطور إلى الأمام .

ومن هنا يصح القول بأن خطوات هذه القيادة ليست نتيجة د للانتقاء الاختياري وإنما هي حتمية تاريخية دون أن ينفي ذلك بطبيعة الحال أن هذه الحتمية التاريخية إنما تمت

بالطريقة التي تمت بها وفي الوقت الذي حدثت فيه كنتيجة للقرار الاختياري للقيادة السياسية العارفة بظروف التطور الموضوعي والمقدرة له .

(٢) لماذا كان الحل الاشتراكي في مصر حتميا ؟

الرد على هذا السؤال فإن من الضروري أن نقبين ماهية الظروف الموضوعية التي كانت سائدة في مصر عند قيام الثورة عام ١٩٥٢ وماهية الأهداف التي استهدفتها الثورة وكيف حتمت الظروف الموضوعية أن يتم الوصول إلى هذه الأهداف عن طريق الحل الاشتراكي .

أعانت القيادة الثورية أثر تحقيقها للثورة الأهداف الستة المشهورة والتي تضمنت القضاء على الاستثمار والقضاء على الأقطاع والقضاء على سيطرة رأس المال على الحكم ، وتحقيق ديمقراطية سليمة وتحقيق العدالة الاجتماعية وخلق جيش وطني قوى ، وإلى جانب هذه الأهداف السياسية عملت الثورة على تحقيق النمو الاقتصادي عن طريق تنفيذ المشروعات المختلفة التي عطلتها الرجعية في خلال العهد الماضي ، ويمكن أن فلتخص الأهداف الرئيسية للثورة في أعمال الداخلي بأنها قد تضمنت منذ اليوم الأول لها هدفين رئيسيين :

١ — التنمية الاقتصادية — أو زيادة الإنتاج والدخل القومي .

٢ — عدالة توزيع هذا الدخل بين فئات الشعب المختلفة .

٣ — وقد تحددت هذه الأهداف نفسها كنتيجة للظروف الموضوعية التي كانت تسود مصر في ذلك الوقت فالوضع الاقتصادي الذي كان قائماً عند حدوث الثورة كان يتصف أساساً بالصفات الآتية :

(أ) أن الدخل القومي في مصر بالنسبة للفرد الواحد يقل كثيراً عن العديد من الدول المتقدمة أرحى من الدخل في المناطق المجاورة .

(ب) اعتماد الاقتصاد المصري اعتماداً رئيسياً على الزراعة التي وصلت إلى مرحلة من الركود وعدم التقدم .

(ج) أن معدل النمو الاقتصادي كان منخفضاً إذا ما قورن بمعدل نمو السكان وبمعنى آخر فإن متوسط دخل الفرد كان يميل إلى الانخفاض سنة بعد أخرى .

(د) أنه على الرغم من أن متوسط الدخل للفرد في مصر كان منخفضاً فإن توزيع الدخل

كان يتصف بتركيز شديد للجزء الأكبر من الدخل في يد عدد قليل من الأفراد وسيادة مستوى معيشة منخفض جدا بين الغالبية الكبرى للشعب .

(هـ) أن التوزيع السابق الإشارة إليه للدخل قد أدى إلى ضيق السوق القومية وبالتالي إلى عدم وجود فرص حقيقية للتنمية على أساس من الاستثمارات الفردية للمالكين والذين يهدفون أساسا الربح .

(و) أن فترة الحرب العالمية الثانية والفترة التي تلتها قد استنزفت جزءا كبيرا من الثروة القومية وأضعفت من القدرة الانتاجية للاقتصاد المصري . فقد أدى استخدام الآلات القائمة في مصر وأدوات النقل في خلال الحرب دون إمكان استبدالها كما أدت زراعة الأرض دون إمكان مدها بال أسمدة اللازمة — إلى ضعف القدرة الانتاجية لمصر نظير تراكم أرصدة من الجنبهاك الاسترلينية كدين على بريطانيا — ولكن الدين المذكور استنزف في الفترة التالية للحرب والسابقة للثورة في امداد البلاد بسلع استهلاكية ترفيه دون تعويض للثروة المفقودة .

(ز) إن الرأسمالية في مصر في هذه المرحلة كانت تتصف بعدد من الصفات التي يجعلها أعجز من أن تقوم بعملية التنمية المطلوبة — فقد كان النشاط المالى والتجارى في البلاد خاضعا تماما للإشراف الاحتكارى الأجنبى أو لبعض الأفراد المتمصرين الذين يهدفون إلى الحصول أكبر ربح يمكن في أقل فترة تاريخية ممكنة ، وكان جزء كبير من أرباح الاستثمارات الأجنبية يرحل إلى الخارج دون إعادة استثماره فيما يزيد الثروة القومية القدرة الإنتاجية للبلاد . ورغم ذلك فقد كانت هذه الصناعات تتمتع بالحماية الجركية العالية تؤدي إلى القاء عبء متزايد على المستهلكين وذلك في سبيل تحقيق أرباح سريعة وكبيرة لعدد قليل من المغامرين .

(ح) زيادة حدة الصراع الاجتماعى في الداخل بين الفئات المحدودة من المالكين التي يسندها الاستثمار من جانب وبين باقى طبقات وفئات الشعب من الجانب الآخر .

في ظل هذه الظروف حاولت الثورة أن تحقق طريقها لتحقيق هدفها — زيادة الإنتاج وعدالة التوزيع ، وقد مرت الثورة بتجارب متعددة وخطت خطوات مختلفة انتهت إلى وضوح ضرورة الانتقال إلى الاشتراكية باعتبارها الحل الصحيح لمشاكل التخلف الاقتصادى والاجتماعى الذى كان سائدا .

وكان الإجراء الاقتصادى الأول للثورة هو الإصلاح الزراعى الذى هدف إلى تحرير الفلاح

وإعادة توزيع الثروة كما هدف من ناحية أخرى إلى القضاء على المضاربة في الأراضي الزراعية حتى يمكن أن تتجه الأموال المتراكمة إلى الاستثمار الصناعي من أجل التنمية .

وفي سبيل دفع الاستثمار الصناعي إلى الأمام اتخذت الثورة عدة إجراءات لتوفير الجو المناسب لتشجيع الاستثمار الأجنبي والمحلي . فمن ناحية تم تعديل قانون الشركات بحيث يسمح للأسهم الأجنبي بامتلاك ٥٠ ٪ من الأسهم كما وفرت الفرص لرأس المال الأجنبي لإرسال الأرباح إلى الخارج . كما تم تعديل قوانين الضرائب بحيث تستثنى من الضرائب الأرباح الناتجة عن الاستثمارات الصناعية الجديدة .

وإلى جانب ذلك قامت الحكومة عن طريق مجلس الاقتاج القومي بعدد من الدراسات والمشروعات التي تهدف إلى التصنيع وحاولت وضع هذه المشروعات موضع التنفيذ عن طريق مشاركة رأس المال الأجنبي والمحلي .

على أن هذه الفترة لم تدم طويلا فسرعان ما أصبح من الواضح أن ما يستنزف من الأرباح المحلية بواسطة رأس المال الأجنبي يزيد عن رأس المال الأجنبي الذي يتدفق إلى الداخل وأن الرأسمال الأجنبي لا يقبل إلا على هذه المشروعات التي تدر ربحا سريعا والتي تعتبر امتدادا لمشروعات أجنبية أو التي تمد البلاد الأجنبية بالخدمات اللازمة لها . وأن الرأسمال الأجنبي لا يهتم أساسا بمشروعات التنمية ولا بأهداف الاقتصاد القومي . ومن ناحية أخرى فقد استخدم الرأسمال الأجنبي من أجل الضغط السياسي كما برز ذلك عندما تبنت مصر سياسة الحياد الإيجابي فأدى ذلك إلى سحب عرض تمويل السد العالي .

وقد ترتب على سحب تمويل السد العالي تغيير الموقف من رأس المال الأجنبي وتم تأميم قناة السويس وترتب على ذلك الموقف العدواني الذي وقفته الدول الاستعمارية من مصر وكان من نتيجة هذا العدوان أن وضع وضوحا لا تقبل الشك كيف تستخدم الاحتكاري الأجنبية مركزها الممتاز في الاقتصاد المصري في تخريب ذلك الاقتصاد في إبان العدوان .

وقد ترتب على ذلك توجيه ضربة هامة إلى سيطرة الرأسمال الاحتكاري الاستعماري عندما تم تأميم أو تمصير الشركات التابعة للرأسمال الإنجليزي والفرنسي . وقد نتج عن ذلك بدء تكوين القطاع العام ونقادة المؤسسة الاقتصادية لإدارة ذلك القطاع .

وكان من الضروري عندئذ توجه إلى الاعتماد أساسا على الموارد المحلية لتحقيق التنمية المطلوبة .

على أن التراكم القائم للشورة في يد عدد قليل من الأفراد يعني كذلك تراكم المدخرات في يد هذه الفئات نفسها . وأن التنمية تتوقف على تصرفات هذه الفئة المالكة في الأساس .

وقد حاولت الدولة فعلاً في خلال الفترة من عام ١٩٥٧ حتى عام ١٩٦١ تشجيع هذه الفئات على الاستثمار في المشروعات الصناعية التي تضمنها مشروع وزارة الصناعة الأول للتصنيع والذي عرف باسم مشروع الخمس سنوات الأول للتصنيع على أن الطبيعة البدائية والمغامرة للرأسمالية المصرية والمتحصرة التي كانت قائمة في ذلك الحين أدى تردد هذه الفئات لإحجامها من الاستثمار في المشروعات التي لا تحقق الربح السريع وكان لابد للدولة أن تقوم بدور متزايد في النشاط الاقتصادي والاجتماعي . ومن الضروري لتحقيق ذلك أن تسيطر الدولة على المصادر الأساسية للمدخرات القومية وعلى الأخص في المشروعات الصناعية والتجارية والمالية .

وقد خطت الدولة في هذا السبيل عدد من الخطوات التدريجية يمكن تلخيصها في التالي :

١ - محاولة الحد من الأرباح الموزعة أو من الزيادة في توزيع الأرباح بهدف زيادة الأموال المتاحة للاستثمار ، وقد صدر لذلك قرار بعدم زيادة التوزيعات من الأرباح عن الموزع في السنة السابقة بأكثر من ١٠ ٪ .

٢ - إجبار الشركات القائمة على أن تستمر نسبة من أرباحها في السندات الحكومية على أن هذه الخطوات نفسها أدت إلى زيادة تردد الرأسمالية المحلية في الاستثمار كما أدت إلى انتشار عمليات تهريب رأس المال للخارج وخاصة بواسطة الفئات المتحصرة .

٣ - وقد نتج عن ذلك أن اتخذت عدد من الخطوات لتأمين بعض الشركات أو لتمكين الدولة من السيطرة على أنواع النشاط التي يستخدم في تهريب رؤوس الأموال للخارج .

٤ - وأخيراً جاءت قوانين يوليه الاشتراكية سنة ١٩٦١ لتثقل أدوات الإلتصاج في الصناعة والتجارة والبنوك في مجموعها لتصبح تحت سيطرة الدولة وذلك إما عن طريق التأمين الكامل أو عن طريق المشاركة في رأس المال بـ ٥٠ ٪ أو عن طريق انتقال ملكية الاسهم التي يزيد ملكية أصحابها بما قيمته ١٠٠٠٠٠ جنيه من الاسهم إلى الدولة .

٥ - على أن الفترة بين سنة ١٩٦١ وعام ١٩٦٣ قد أظهرت أن عدد من أصحاب المشروعات والذين شاركهم الحكومة في رأس المال قد عمدوا إلى الاستفادة من تدعيم الحكومة لهذه الشركات كنتيجة حتمية للتنمية في تحقيق أرباح خاصة لصالحهم دون أن تكون هذه الأرباح نتيجة لخدمة اجتماعية يقدم بها هؤلاء وبالتالي فقد انسعت قاعدة التأمين في مارس وأغسطس من

عام ١٩٦٣ لتشمل أغلب النشاط الصناعي والنشاط المالي في مجموعه والتجارة الخارجية وجزء كبير من تجارة الجملة وكذلك أعمال المقاولات .

٦ - وكان من الطبيعي أن تصاحب هذه الخطوات الاقتصادية عدد من الإصلاحات الاجتماعية لتحقيق عدالة توزيع الدخل وخاصة عن طريق تحديد حد أدنى للأجور وزيادة الخدمات المتاحة للشعب .

٧ - كما كان من الضروري أن تتم هذه الخطوات بمشاركة من الشعب صاحب الحق والمصلحة في إجراء هذا التحول فكانت مشاركة العمال في الإدارة وفي الأرباح وتقوية التنظيمات الفلاحية والعمالية ومشاركة فئات الشعب المختلفة في السلطة السياسية عن طريق المجالس المنتخبة .

كما سبق أن أوضح أن هدف مجتمعنا كان ولم يزل هو تنمية الانتاج والدخل القومي فيه لكفالة حياة تتصف بالرفاهية لمجموع سكانه وتوزيع هذا الدخل توزيعاً عادلاً بين فئات السكان المختلفة . وقد سلكنا طرقاً متعددة لأجل تحديد هذا الهدف ولكن الظروف الموضوعية القائمة حتمت أن يكون الحل الاشتراكي هو الحل الوحيد الذي يسمح بإجراء التنمية المطلوبة ومن ثم اتجهت القيادة السياسية إلى اتخاذ الخطوات اللازمة من أجل وضع هذا الحل موضع التنفيذ الفعلي فكانت به — هذا معبرة عن الحتمية التاريخية ولكنها في نفس الوقت كانت دافعة لها . فالقيادة السياسية باختيارها المبني على الدراسة الموضوعية لقوى التغيير الاجتماعي في بلدنا قد قادت شعبنا إلى طريق التحرر الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الدافع بمجلة الانتاج إلى أمام والمحقق لعدالة التوزيع وتطور المجتمع إلى الأمام .

خامساً : التطبيق العربي للاشتراكية :

بينما فيما سبق أن هناك أسساً عامة للاشتراكية لا يمكن دون توفرها وصف مجتمع ما بأنه مجتمع اشتراكي وحددنا هذه الأسس . ولكن هل معنى وجود أسس عامة للاشتراكية أن المجتمعات الاشتراكية تتفق مع بعضها البعض اشتراكاً كاملاً في الكيفية التي تطبق بها هذه الأسس ؟ الواقع أن المجتمعات الاشتراكية تختلف في بعضها البعض اختلافاً كبيراً في التفاصيل وأن اتفقت الأسس العامة للاشتراكية . فهناك من الدول من أمنت الأرض الزراعية كالاتحاد السوفيتي — وهناك من الدول من بقيت الأرض الزراعية فيها مملوكة للفلاحين ومن ناحية أخرى فإن ملكية الفلاحين للأرض قد تتخذ شكل الملكية الخاصة أو شكل الملكية التعاونية —

بل قد تزرع الأرض في بعض البلدان باعتبارها مزارع مملوكة للدولة يعمل فيها الفلاحون مقابل أجور .

وقد تمتلك الوحدات المحلية في بعض الأحيان الأرض أو تمتلك الأرض والمعدات الصناعية وكل أنواع المنشآت في المنطقة وهكذا . . قد توجد اختلافات كبيرة بين دولة وأخرى من ناحية ملكية الأرض .

وكما يختلف الموقف بالنسبة لملكية الأرض فقد يختلف الموقف كذلك بالنسبة لنوع التنظيم الصناعي . فبين المركزية الشديدة في الصناعة في بعض البلاد إلى اللامركزية في بلاد أخرى ومن التسيير الذاتي لوحدات الإنتاج في بلاد معينة إلى نظام المديرين المعيّنين الإدارة في بلاد أخرى .

ومن ناحية ثالثة يختلف التنظيم السياسي من نظام الحزب الواحد في بعض البلاد إلى النظام القائم على الجبهة الوطنية لعدد من الأحزاب المختلفة إلى تنظيم واحد يمثل الوحدة الوطنية بين الشعب صاحبة المصلحة في إتمام الانتقال إلى الاشتراكية .

وهكذا يمكن أن نعدد اختلافات كثيرة في التفاصيل بين دولة وأخرى دون أن ينفي ذلك أن هناك أسس موحدة للنظام الاشتراكي كما سبق وأن ذكرنا .

وكان من الضروري عند تطبيق الاشتراكية في الجمهورية العربية المتحدة أن تؤخذ الظروف الموضوعية في مصر في الحسبان وأن تختار الأشكال التنظيمية التي تتلاءم وهذه الأوضاع . ومن هنا فقد جاء المجتمع الاشتراكي العربي مختلفاً في بعض المجالات عن غيره من الاشتراكيات . فالتطبيق العربي للاشتراكية أو ما يطلق عليه في بعض الأحيان اصطلاح الاشتراكية العربية يتميز بميزات معينة سنحاول أن نبينها فيما يلي : هل أنه قد يكون من المناسب قبل أن نبين هذه المميزات أن نحاول أن نفهم بعض ما جاء في الميثاق فيما يختص بالاشتراكية العلمية باعتبارها الصيغة الملائمة لإيجاد المنهج الصحيح للتقدم حيث يساعدنا هذا الفهم على التعرف على المميزات الأساسية لتطبيق الاشتراكي في الجمهورية العربية المتحدة .

الاشتراكية العلمية بمفهومها ومعناها :

أطلق اصطلاح الاشتراكية العلمية أول ما أطلق على النظرية الماركسية وهي النظرية التي تفسر تطور المجتمع وتدرس تطور المجتمع الرأسمالي وتبين الطريقة التي يحتمل أن ينقل بها هذا المجتمع من الرأسمالية إلى الاشتراكية والظروف الموضوعية التي تؤدي إلى ستمية هذا التطور .

وقد استخدم هذا التعبير ليفرق بين نظريات ماركس والنظريات السابقة والتي أطلق عليها الاشتراكية الخيالية باعتبارها أنها كانت تعتمد في الأساس على احتمالات أن يتم اقتناع هذه من الأفراد ذوي الفكر والسلطة بأهمية تغيير التنظيم الاجتماعي والاقتصادي من أجل تحقيق مصلحة المجتمع في مجموعه . أو التي نظرت إلى الاشتراكية باعتبارها نظرية إنسانية يمكن اقناع المجتمع بها عن طريق الفهم والدعوى وعلى العكس من ذلك فقد جاءت نظرية ماركس لتبين أن الانتقال إلى الاشتراكية إنما يتم كنتيجة للتناقضات التي تنشأ مع النظام الرأسمالي والذي يؤدي استتدادها بالضرورة إلى تغيير النظام القائم الاقتصادي القائم . كما بينت هذه النظرية أن الجماهير في حركتها لا بد وأن تتجه إلى تغيير النظام القائم إلى نظام يقوم على الملكية العامة — لأن الملكية العامة وحدها هي التي يمكن أن تحل المتناقضات الأساسية بين طبقات المجتمع .

ولكن هل يعني ما جاء في الميثاق بخصوص الاشتراكية العلمية أن الميثاق قد تبني النظرية الماركسية كأساس وكنهج للنقد ؟ أن الدارس للميثاق يتبين أمرين في نفس الوقت أنه بينما كانت الثورة المصرية مفتوحة للاستفادة من الفكر العالمي وخاصة الفكر الاشتراكي فإنها قد اختلفت عنه في بعض النواحي فهي وإن تأثرت ببعض الأسس الهامة في الفكر الماركسي والفكر الاشتراكي العالمي فإنها رفضت أن تبني في نفس الوقت بعض نواحي هذا الفكر ومن المهم هنا أن ندين ماهية هذه الأسس التي قبلتها الثورة المصرية وتبنتها وماهية الأشياء التي لم تأخذ فيها عن هذا الفكر .

ويمكن تلخيص ما قبلته الثورة المصرية من الفكر الاشتراكي العالمي في التالي :

١ — الإيمان بالتطور وأنه لا وجود لنظام اجتماعي ثابت لا يتغير بتغير الظروف الموضوعية التي أدت إلى نشوء هذا النظام .

٢ — أن التطور الاجتماعي تحكمه قوانين علمية معينة يمكن استخلاصها من دراسة تطور النظم الاجتماعية المختلفة .

٣ — أن هذا التطور لا يحدث كنتيجة لدفع خارجي أو لعوامل غير متطورة وإنما يحدث لأن النظام الاجتماعي القائم لم يعد قادراً على حل التناقضات التي تنشأ بين قوى الإنتاج من جانب وبين العلاقات الانتاجية القائمة من الجانب الآخر .

٤ — وأن حركة الجماهير في صراعها من أجل الحياة هي الوسيلة التي يتم بها هذا التغيير وتبرز بها هذه التناقضات .

هـ - أن حل متناقضات المجتمع الرأسمالي لا يتم إلا عن طريق الملكية العامة لأدوات الإنتاج والتوزيع على أساس من المشاركة في الإنتاج والتخطيط للشامل والسيطرة السياسية للطبقات صاحبة المصلحة في التغيير الاجتماعي .

عل أن الثورة المصرية خالفت الفكر الاشتراكي العالمي وخاصة الاشتراكية الماركسية في هذه نواحي هامة نلخصها فيما يلي :

١ - النظرة إلى الملكية الفردية والاستغلال فترى النظرية الماركسية أن الملكية الفردية لأدوات الإنتاج وأن تزول في النهاية وأن تحل محلها بالكامل الملكية العامة وأن بقاء الملكية الفردية لأدوات الإنتاج وأن سمح به في مرحلة تاريخية معينة فإن ذلك يتم لاعتبارات هلمية مرحلية لا تلبث أن تزول .

أما نظرة الثورة المصرية لهذا الأمر فهي تختلف فوقفها من الملكية الفردية لأدوات الإنتاج إنما يستمد من مدى فائدة بقاء هذه الملكية الفردية لأهداف التنمية الاقتصادية وزيادة قدرة المجتمع على النمو . والثورة المصرية ترفض في هذا أن تتخذ موقفا مسبقا للحكم على ما إذا كان بقاء أى قدر من الملكية الفردية وأن يتبأنى في يوم من الأيام مع مقتضيات النمو والتقدم .

وترتبط هذه النظرية بنظرة كل من الماركسية ونظرة الثورة المصرية لموضوع الاستغلال ذلك أنه بينما ترى الماركسية أن كل امتلاك لرأسمال يؤدي إلى استخدام العمل المأجور إنما يتضمن استغلال ذلك أن صاحب رأس المال يحجز لنفسه جزء مما ينتجه العامل من قيمة أو ما يسمى بفائض القيمة - فإن الثورة المصرية تفرق بين الملكية المستغلة والملكية غير المستغلة ، ولكن ما هو تعريف الاستغلال في هذه الحالة . أن معنى الاستغلال هنا يتوقف على شعور المجتمع بوجود الاستغلال كما تعبر عنه النوانين القائمة في أى لحظة معينة وذلك في ظل الحكم الذى تسيطر عليه القوى الشعبية وبمعنى آخر فانه مادامت قوى الشعب ترى السماح بمحدود معينة من الملكية فيمكن اعتبارها ملكية غير مستغلة .

٢ - النظرة إلى نوع القوى الشعبية التى لابد أن يكون لها السيطرة السياسية وكيفية تنظيم هذه القوى . فبينما ترى النظرية الماركسية أن من الضروري أن تكون القيادة فى أى تنظيم للحكم هى الطبقة العاملة الصناعية المنظمة فى شكل حزب واحد . فإن الثورة المصرية تنظم كافة الطبقات صاحبة المصلحة فى إجراء التغيير الاجتماعى والاقتصادى فى تنظيم سياسى واحد يسمح بتفاعلهما وتذويب الفروق بينهما .

٢ - الموقف من الدين : فالماركسية باعتبارها نظرة وفلسفة مادية ترفض الدين أساساً وتُنظر إليه باعتباره أحد معوقات التفكير العلمي ومن ثم تطور المجتمع - أما الثورة المصرية فتري أن الدين هو أحد أساسيات المجتمع البشري وأن استخدام الدين أحياناً بواسطة القوى الرجعية للوقوف ضد التطور لا يعنى الوقوف ضد الدين وإن الدين لا يقف حائلاً في سبيل التطور بل إنه يكون على العكس إحدى المقومات الأساسية للأمم العربية ويمكن أن يكون قوة دافعة للتطور .

٣ - أن الثورة المصرية لا تلزم بما تنبأت به الماركسية من أن المجتمع الاشتراكي سيتحول بالتدريج إلى المجتمع الشيوعي الذي ستزول فيه الدولة ويحقق المجتمع المثالي الذي يصوره ماركس .

من هذا التحليل يتضح ما يمكن أن يفهم من تعبير الاشتراكية العلمية الذي استخدم في الميثاق ونعود الآن إلى التطبيق الاشتراكي في الجمهورية العربية المتحدة وما يتميز به من صفات ونلخصها فيما يلي :

(١) أن التحول الاشتراكي في الجمهورية العربية المتحدة جاء امتداداً للثورة الوطنية التي بدأت في مصر في ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ والتي قضت على سيطرة الاستثمار والافطاع وفتحت بذلك الطريق لأن يتم التحول الثوري إلى الاشتراكية دون حدوث ثورة دوية .

(٢) أن التحول الاشتراكي في مصر قد تم عن طريق :

أ - للقضاء على الملكية الافطاعية وتوزيع الأرض على الفلاحين وأنه باستثناء مديرية التحرير التي تملكها الدولة فإن الدولة لم تلجأ إلى تأميم الأرض الزراعية أو تكوين التعاونيات وإنما ملكت الأرض للفلاحين مع عمل الدولة على نشر وتوزيع التعاون والتجميع الزراعي وعمل تجارب مختلفة للتطوير العلمي في الزراعة مع محاولة المحافظة على قاعدة الملكية الفردية في هذا القطاع .

ب - وجود قطاع عام كبير يسيطر سيطرة كاملة على البنوك وشركات التأمين والتجارة الخارجية وسيطرة شبه كاملة على الصناعة وأعمال المقاولات وتجارة الجملة . ويشارك في تجارة التجزئة بنسبة هامة وقد تم تكوين هذا القطاع تدريجياً كما سبق وأشارنا وقد أدى هذا بجانب طبيعة التحول غير الدموي إلى الاشتراكية إمكانية الاستفادة من الفنيين من بين طبقات الأمة المخافة دون أي إضراف أو تفريط في إدارة المصروفات التي يتكون منها القطاع العام وتيسيرها .

٢ — مشاركة العاملين في المشروعات المختلفة في إدارة مشروعاتهم إلى جانب مشاركتهم في أرباح هذه المشروعات وذلك تذويماً للموارد بين الطبقات ودفعاً للإنتاج إلى الأمام .

٣ — أنه إلى جانب القطاع العام لم يزل في الجمهورية العربية المتحدة قطاع خاص نشيط في مجال تجارة التجزئة وفي الزراعة وفي بعض نواحي النشاط الأخرى . على أن القطاع الخاص يعمل تحت إشراف القطاع العام وفي حدود القوانين واللوائح التي يسنها التي تحدد الأجور وساعات العمل وحقوق العاملين وغير ذلك من التشريعات التي تحدد من القدرة الاستغلالية للقطاع الخاص .

٤ — وجود تخطيط شامل للنشاط الاقتصادي والاجتماعي في مصر . وقد نشأ التخطيط في واقع الأمر قبل اتمام الانتقال إلى الاشتراكية . ولكن تنفيذ الخطة امتدعي اتمام التحول إلى النظام الاشتراكي كما سبق وبيننا .

وتهدف الخطة القومية إلى تعبئة كل الموارد القومية من أجل زيادة قدرة المجتمع الانتاجية وبالتالي زيادة الدخل القومي ومحاولة مضاعفته مرة كل ١٠ سنوات - وذلك عن طريق التصنيع السريع وزيادة إنتاج الأرض الزراعية وزيادة المساحة المزروعة من الأراضي .

ويهدف التخطيط في نفس الوقت إلى السماح بزيادة حجم الاستهلاك سنة بعد أخرى دون أن يخل ذلك بامكانية المجتمع على زيادة قدرته الإنتاجية وبالتالي مضاعفة دخله في الأجل المحدد .

ويهدف التخطيط أيضاً إلى إعادة توزيع الدخل القومي عن طريق الخدمات التي تقدمها الدولة مجاناً إلى مجموع الشعب .

٥ — تجميع قوى الشعب العاملة في اتحاد اشتراكي ينظم حركتها ويعتبر السلطة السياسية العليا في البلاد وتمثيل هذه القوى بواسطة مجالس شعبية لها حق محاسبة الأجهزة التنفيذية في كافة مستوياتها . وتتكون من ٥٠٪ على الأقل من ممثلي العمال والفلاحين .

٦ — الإيمان بالدين والروحانيات باعتبارها من أساسيات المجتمع العربي .

هذه هي بعض الصفات الأساسية التي تميز التجربة الاشتراكية المصرية والتي تميزها عن غيرها التطبيقات للأسس العامة للاشتراكية في مجتمعات أخرى .

فترة التحول الاشتراكي

مفهومها وأهميتها لبناء الاشتراكية

للدكتور إبراهيم سعيد الدين

في حديث للسيد الرئيس إلى مجلس الأمة في جلسته الافتتاحية في الثاني عشر من نوفمبر سنة ١٩٦٤ ذكر سيادته :

« لا بد لي أن أقول شيئاً ، إننا لم نصبح دولة اشتراكية ولا نستطيع أن نقول اليوم إننا دولة اشتراكية ، نحن في مرحلة انتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية ، لأن الاشتراكية ليس معناها أبداً أن تؤمم بعض المصانع فقط — لا — الاشتراكية أن نقيم مجتمع الكفاية والعدل وكما أننا وأقننا العدل فنحن نصنع أيضاً ونعمل . ونخلق لكل واحد الحياة السعيدة التي يجد فيها مطالبه واحتياجاته . إن القيم التي كانت موجودة ، مازالت موجودة ، ما زالت موجودة لم تتغير . إن القيم لم تستقر بعد ، وهذا شيء طبيعي . فرواسب العلاقات القديمة الإقطاعية والرأسمالية موجودة ، ولدينا طبعاً الأمثلة القديمة التي أخذناها وسمعتها ، فحينما نقول بتدوير الفوارق بين الطبقات ، نجد من يقول لنا : وكيف ؟ إن العين لا تملأ عن الحاجب ١١ لكن ما دخل هذا في الموضوع ؟ ليست هناك علاقة بين الموضوعين أبداً ، هذه الأشياء ورثناها من الماضي وآلاف السنين ومئات السنين يتناقضها الابن عن أبيه ، ورغم التحويل الاشتراكي ، ورغم العمل الاشتراكي ، مازالت صيرورة الرأسمالية القديمة موجودة ، وصورة صاحب العمل القديم موجودة ، لم تتحرك ، إن علاقة الاجتماعية لم تتغير . »

« إذن أود أن أقول لكم أننا تمر اليوم بمرحلة انتقالية من الرأسمالية المستغلة إلى الاشتراكية ولا يستطيع المجتمع الاشتراكي أن يصفى في هذه المرحلة سائر بقايا الرأسمالية والإقطاع . »

وفي حديث سيادته إلى الهيئة البرلمانية في مايو ١٩٦٥ ، حدد طبيعة الفترة التي يمر بها مجتمعنا فقال :

« مجتمعنا اليوم يمر بمرحلة دقيقة في تاريخه ، هي مرحلة التحول من الرجعية ، من الرأسمالية والإقطاع ، إلى الاشتراكية ، في هذه المرحلة تغيير العلاقات الاجتماعية يقال له مشاكل كثيرة
ليه ؟ لأن رواسب أو بقايا العلاقات الاجتماعية التي تكونت في زمن النظام الرجعي الإقطاعي الرأسمالي ، لازالت باقية ، وما انتهت ، ولا يمكن أن إحنا نتحول من الرأسمالية إلى الاشتراكية تحول اتوماتيكي في سنة أو سنتين أو عشرة . »

ويشير هذا التعريف لطبيعة المرحلة عدداً من التساؤلات الهامة : لماذا يتطلب الانتقال إلى الاشتراكية المرور بمرحلة تحول ؟ ولماذا لا يمكن إتمام التحول من الرأسمالية في سنة أو سنتين - كما أشار الرئيس ؟ وما هي أهم الرواسب التي لا زالت باقية ولم تكتف ، ولا بد من أنها حتى يتم التحول من الرأسمالية والإقطاع إلى الاشتراكية ، أو أنها سمة خاصة بالثورة في مصر ؟

هذه هي بعض الأسئلة التي سنحاول الإجابة عنها في المحاضرة الحالية .

١ - ضرورة مرحلة التحول أو الانتقال :

أن الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية ، يتم بشكل مختلف عن الانتقال من الإقطاع إلى الرأسمالية . فقد ولدت الرأسمالية في رحم الإقطاع فظهور المدن والبرجوازية ونمو الإنتاج السلمي ، تمت في إبان العصر الإقطاعي ، ووفرت التجارة والربا والوسائل التي تطورت منها المشروعات الانتاجية الرأسمالية الأولى ، وقد بينا في المحاضرة الخاصة بنمو الرأسمالية وتطورها كيف تم التجميع البدائي لرأس المال داخل إطار المنتجع الإقطاعي ، في نفس الوقت الذي كانت العلاقات الانتاجية الإقطاعية لا تزال لها السيادة ، سواء في الزراعة أو الصناعة الحرفية وكذلك كان نظام الحكم الملكي الإقطاعي لم يزل سائدا .

وقد أدى نمو الانتاج الرأسمالي إلى ضرورة إزالة العوائق التي كانت تقف في سبيل استمرار هذا التطور ، على الأخص نظام الزراعة الإقطاعي ، والنظام الحرفي ، ونظام الحكم الملكي المطلق وقد أدى هذا إلى نهوب الثورات البرجوازية التي قضت على هذه العوائق جميعا .

ومن ثم فقد فسح الثورات الرأسمالية الطريق أمام مزيد من تطور الانتاج الرأسمالي الذي أخذ يقضى تدريجيا على مخلفات النظام الإقطاعي ، ورغم اختلاف الظروف التي تمت فيها الثورات البرجوازية المختلفة - في إنجلترا حيث تم الانتقال على خطوات ، وفي أمريكا حيث اتخذت الثورة شكل حرب الاستقلال ، أو في فرنسا حديث ثورة عفيفة قوضت أسس النظام الإقطاعي فإن جميع هذه الثورات تتميز بأن علاقات الانتاج الرأسمالية نشأت أولا في الصناعة وبعد ذلك فقط جاء تحويل العلاقات الإقطاعية في الزراعة ، وغيرت الثورة السياسية نظام الدولة ، وبذلك فسح المجال نهائية أمام التطور الرأسمالي الكامل .

أما الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية فإنه يقع بطريقة مختلفة تماما . أن علاقات الانتاج

الاشتراكية لا تنشأ في رحم المجتمع الرأسمالي ، ولا يتحول الانتاج الرأسمالي إلى إنتاج اشتراكي حتى وإن ملكت الدولة بعض فروع الصناعة أو النشاط الاقتصادي : فملكية الدولة للسكك الحديدية مثلاً ، أو مصانع الفحم أو الكهرباء في بريطانيا أو فرنسا ، لا يخلق علاقات إنتاج اشتراكية بل إن ملكية الدولة في النظام الرأسمالي كثيراً ما تستخدم مصلحة الرأسماليين ، الذين يسيطرون على جهاز الدولة ويتحكمون فيه .

إن إنشاء علاقات إنتاج اشتراكية لا يتم إلا إذا تمت الثورة السياسية وسيطرت الطبقات صاحبة المصلحة في التغيير على جهاز الدولة وأخذت في استخدام ذلك الجهاز في تصفية الدعائم الأساسية للنظام الرأسمالي ، وفي إقامة العلاقات الانتاجية الجديدة .

وبنضح مما سبق أن هناك فارق أساس بين الثورة الرأسمالية والثورة الاشتراكية : فالأولى تتم على أساس من علاقات الانتاج الرأسمالية التي تطور فعلاً إلى حد ما داخل رحم المجتمع الاقطاع القديم . فالثورة الرأسمالية تزيل العوائق التي تعوق مزيداً من التطور للعلاقات الجديدة ولكنها لا تحلها - بل أن العلاقات الرأسمالية تخلق تلقائياً كما بينا ، وتفتح الثورة السياسية لها سبيل التطور الشامل . فالثورة الرأسمالية عند اكتمالها تملك بالفعل أساس النظام الاجتماعي الجديد ، أو على الأقل عناصر هامة من ذلك الأساس ، سرعان ما تتطور كنتيجة لازاحة العوائق ضد استكمال نموها

أما الثورة الاشتراكية فتبدأ بالاستيلاء على السلطة السياسية ، والسلطة السياسية بعد تحولها هي التي تلعب دور القوة الدافعة لتحول من علاقات الإنتاج الرأسمالية إلى علاقات الإنتاج الاشتراكية ، ومهما تعدد الصور التي تتخذها السلطة السياسية للطبقات صاحبة المصلحة في التغيير وسواء كانت هذه السلطة تمثل طبقة واحدة أو مجموعة من الطبقات المتحالفة - فإن الوظائف الاجتماعية لسلطة الدولة الجديدة واحدة في كل مكان - ألا وهو القضاء على علاقات الإنتاج الرأسمالية وتشييد وتنظيم علاقات إنتاج اشتراكية . فالثورة الاشتراكية ليست استكمالاً لعملية تطور تنفذ تلقائياً . إنها مجرد بداية لعملية واعية لإعادة بناء المجتمع ، قد تستمر فترة تطول أو تقصر وفقاً للظروف الخاصة بكل بلد . ومن ثم تنشأ الحاجة إلى فترة انتقال ما ، أو فترة تحول يتم خلالها تشييد المجتمع الاشتراكي الجديد

٢ - المهام الاقتصادية الأساسية في مرحلة التحول :

تختلف المهام الأساسية التي تواجه أي ثورة من الثورات الاشتراكية طبقاً لطبيعة المجتمع

الذي تراه . فالهام الأساسية للحكومة الثورية في الدول المتقدمة تختلف عن المهام التي تواجه الحكومات الثورية في الدول المختلفة ، ورغم ذلك الاختلاف فإن الثورات الاشتراكية كافة ، تواجه في المقام الأول مهمة أساسية واحدة ، تلك هي ضرورة انجاز ذلك التغيير الاقتصادي الذي يقضي على الدعامات الاقتصادية للطبقات المستغلة السابقة . إن عدم انمام هذه المهمة يؤدي عاجلاً أو آجلاً إلى انهيار السلطة الأساسية للطبقات الجديدة صاحبة المصلحة في التغيير والامثلة في التاريخ كثيرة عن حالات استطاعت فيها الأحزاب الاشتراكية في عدد من بلدان أوروبا الغربية أن تصل إلى السلطة ، ولكنها سرعان ما واجهت صعوبات متعددة كنتيجة لعدم اتخاذها أى خطوات ثورية لحرمان الرأسمال الكبير من الدعام الاقتصادية لسلطته الاستغلالية ، واضطرت هذه الأحزاب في النهاية إلى التسليم لرأس المال الاحتكاري والتراجع عن أهدافها الاشتراكية واستمرار الإدارة الرأسمالية للمجتمع دون الإخلال بأسسه ، اكتفاء ، بالاصلاحات الاجتماعية التي تمس دعائم الهيكل الرأسمالي .

أن أى حكومة ترغب حقاً في تصفية النظام الاجتماعي السابق وبناء هيكل اجتماعي واقتصادي جديد لابد أن تحرّم الطبقات المستغلة السابقة من دعائمها الاقتصادية وهذا يعني أن من الضروري القضاء بواسطة الاصلاح الزراعي على الدعام الاقتصادية للاقطاع في البلدان التي لا زالت بها آثار للسلطة أو للنظام الاقتصادي الاقطاعي ، كما يكون من الضروري تأمين الملكية الرأسمالية الكبيرة ، وخاصة البنوك وشركات التأمين والصناعات الكبيرة ووسائل النقل وغيرها .

أن الخطوات الثورية التي اتخذتها الثورة في أعوام ١٩٥٧ ، ١٩٦١ ، تهدف القضاء على الدعام الاقتصادية للطبقات المستغلة السابقة ، ودعم الاشتراكية هي ضرورة حتمية من أجل إعادة بناء المجتمع في طريق الاشتراكية ، إلا أن هذه الخطوات لا تؤدي بذاتها حتى إلى تحقيق الاشتراكية ، أى إلى تغيير العلاقات الاجتماعية من علاقات اجتماعية استغلالية إلى علاقات اجتماعية اشتراكية .

أن العلاقات الاجتماعية الاشتراكية لا تظهر إلا في الإجراءات التي تدعم المركز الاقتصادي والسياسي للطبقات صاحبة المصلحة الأساسية في التغيير ، ويتم تدعيم المركز الاقتصادي للطبقات الجديدة بالعمل المستمر على خلق وتنمية قطاع اشتراكي في الاقتصاد القومي ، وتعتبر هذه هي المهمة الأساسية لفترة بناء الاشتراكية .

أن تأمين الملكيات الكبيرة يزود الدولة الجديدة بأرصدة كبيرة من وسائل الانتاج الرئيسية ، ويسمح لها باستخدام هذه الوسائل من أجل دعم بناء القطاع الاشتراكي ، ويختلف

أهمية القطاع الاشتراكي في الاقتصاد القومي طبقاً لمدى نمو الصناعة ورأس المال الكمبر في الاقتصاد ، فحيث تكون الرأسمالية أكثر تطوراً ، يزيد ما ترثه الدولة الاشتراكية الجديدة من إمكانيات الدولة الرأسمالية . وعلى العكس من ذلك في الدول الأقل تطوراً ، حيث قد لا يمثل القطاع الرأسمالي إلا نسبة محدودة من مجموع النشاط الاقتصادي .

ويقع على عاتق الدولة إعادة تنظيم القطاع الاشتراكي من الاقتصاد القومي ، بحيث يصبح الدعامة الأساسية للتوسع الاقتصادي في المستقبل ، ولزيادة من التحول الاجتماعي والاقتصادي . فالقطاع الاشتراكي في العادة يحتل مركزاً حساساً في الاقتصاد ، يمكنه من التأثير في الاقتصاد بأسره بما في ذلك الجزء الذي يقع خارج القطاع الاشتراكي ، ومن الضروري أن يستهدف تنظيم القطاع الاشتراكي لا لدعم ذلك القطاع فحسب ، بل لضمان أن يلعب دوراً قيسادياً بالنسبة للاقتصاد القومي في مجموعه ، وبالتالي تكون أحد المهام الأساسية للدولة في مرحلة التحول الاشتراكي ، هو الموازنة بين القطاعين الاشتراكي والرأسمالي بحيث لا يتسنى للقطاع الرأسمالي أن يستخدم ملكيته الرأسمالية الخاصة لوسائل الانتاج في معارضة سياسات السلطة الاشتراكية الجديدة ، ويتحقق هذا الهدف بأشكال مختلفة لرقابة الدولة على القطاع الرأسمالي ، وتتوقف قدرة الدولة على تحقيق الدور القيادي للقطاع الاشتراكي الحديث التكوين على مقدار وزن هذا القطاع في الاقتصاد القومي . فمن الضروري أن يكون لهذا القطاع وزن حاسم يمكن الدولة من إدارة الاقتصاد كله والتأثير على القطاع الرأسمالي .

وفي الدول النامية بالذات ، يعتبر القضاء على مشكلة التخلف الاقتصادي أحد المهام الأساسية لفترة التحول الاشتراكي ، كما ذكر الرئيس في حديثه للهيئة البرلمانية : « الاشتراكية في حد ذاتها يتوقف على الأساس الاقتصادي للمجتمع الى احنا ورثناه بالثورة هو أساس قوى يكون له تأثير ، وإذا كان أساس مختلف فسيكون له تأثير » .

والأثر الأساسي للاقتصاد المتخلف هو أنه يضع على عاتق الدولة الاشتراكية مشكلتين أساسيتين : مشكلة التصنيع الاشتراكي ، وإنشاء زراعة حديثة فالثورة في مصر . كما هو الحال بالنسبة لعدد من البلاد النامية قد تمت في ظل ضعف نمو الطاقة الإنتاجية . حيث ظهر صبر الرأسمالية عن القيام بمهمتها التاريخية . وهي توسيع القدرة الإنتاجية للمجتمع . بهذا التني على عاتق الثورة الاشتراكية المهام الإضافية الخاصة بالتنمية . وتتطلب التنمية إنشاء قطاع صناعي نامي يعتمد على صناعة ثقيلة تمدّه بالمواد والأدوات الأساسية اللازمة لزيادة القدرة الإنتاجية في المستقبل . كما يتطلب زراعة حديثة . ذلك لأنه من المستحيل تحقيق التصنيع إذا لم توفر

الزراعة الزيادة اللازمة في الانتاج السلفى اللازم اتغذية السكان غير المشتغلين بالزراعة . والذين يزدادون عددا نتيجة للتصنيع . والتنظيم الحديث للزراعة مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بتحديث ، الزراعة شرط أساسى كما سبق القول للتصنيع . والتصنيع فى نفس الوقت هو الذى يجهز الزراعة بالآلات والمعدات والأسمدة اللازمة لزيادة الانتاج الزراعى .

إن التصنيع وإنشاء زراعة حديثة يتطلب تحقيق تراكم ضخمة لرؤوس الأموال ، ويلعب القطاع الاشتراكى دوراً رئيسياً فى إحداث هذا التراكم عن طريق الأرباح التى يحققها فى عملية الإنتاج ، وتزداد قدرة القطاع العام على تحقيق مثل هذا التراكم كلما ازداد القطاع العام توسعاً . على أن التراكم الذى يتم بواسطة القطاع العام وحده لا يكفى فى العادة فى البلاد الحديثة النمو للحصول على رأس المال المطلوب لعملية التنمية ، وي طرح هذا مسألة مشاركة الفلاحين فى أعباء التنمية عن طريق الوسائل المختلفة ، والتى تتضمن الضرائب أو تجميع المدخرات أو تنظيم التسويق بحيث تضمن الدولة الحصول على جزء من الدخل الذى يحصل عليه الفلاحون للمساهمة فى عملية التصنيع ، وأخيراً تلعب الضرائب بصورها المختلفة وقروض الدولة دوراً هاماً فى الحصول على الأموال اللازمة للتنمية ، وكلما كان القطاع الاشتراكى أكثر تطوراً ، فإن المصادر الأخرى للتراكم تكون أقل أهمية ، وعلى العكس من ذلك حيث كلما تضاعف دور القطاع الاشتراكى فى بدء مرحلة الانطلاق ، قادت التنمية الاقتصادية تتطلب الاعتماد على المصادر الأخرى لتراكم رؤوس الأموال .

إن تحقيق هذه المهام الاقتصادية الأساسية لا يمكن أن يتم دفعة واحدة ، كما أنه لا يمكن أن يتم دون درجة عالية من المركزية فى قيادة وإدارة الاقتصاد القومى . ومثل هذه الإدارة المركزية ضرورية أولاً لإحداث التحولات الثورية التى تتضمن تأمين الملكيات الرأسمالية الكبيرة .

إلا أنها ضرورية كذلك لمراقبة القطاع الرأسمالى والنضال المستمر الاحتفاظ بالقيادة للقطاع العام ، ومنع المعارضة المستمرة لبقايا القطاع الرأسمالى الذى يستمر فى النضال ضد سيادة وسيطرة القطاع العام ، كما أنها ضرورية أيضاً لإنجاز التصنيع الاشتراكى الذى يتطلب تركيز كل الموارد للاستثمارات ذات التأثير الحاسم فى تنمية وتطور الاقتصاد القومى .

يبد أن نمو القوى الإنتاجية فى ظل الاشتراكية ، ونضج المجتمع الاشتراكى الجديد يتطلب فى أغلب الأحيان تعديلاً فى النمط السائد فى إدارة الاقتصاد ؛ حيث تحل أساليب الإدارة المعتمدة على مفعول القوانين الاقتصادية شيئاً فشيئاً ، محل استخدام قوة الدولة السياسية من أجل حماية القطاع الاشتراكى ، ومعنى يتم ذلك تستمر المرحلة الانتقالية تصبغ طابعها الانتقالى على كل ظواهر

الحياة في المجتمع . فيبدو المجتمع مليئاً بتناقضات متعددة ولكنها تناقضات في سبيل الحسم . ويتم حسمها في بعض الأحيان عن طريق الأسلوب الاقتصادي ويتم في أحيان أخرى بتدخل الدولة القانوني أو الإداري .

ولكن ماذا تعني بنضج الاقتصاد الاشتراكي وماذا يعني حسم المتناقضات ؟ يعني ذلك القضاء على القطاع الخاص أو استيعابه كاملاً ضمن القطاع الاشتراكي ؟

يتم نضج المجتمع الاشتراكي بتبوأ القطاع العام أو الاشتراكي ، المركز الرئيسي في الاقتصاد ؛ بحيث تصبح له الغلبة بالنسبة للأشكال الاقتصادية الأخرى . ولا يعني ذلك بالضرورة أن يتم القضاء على القطاع الخاص أو الرأسمالي — بل قد يبقى مثل هذا القطاع فترة طويلة جداً في المستقبل دون أن يغير ذلك بناء الاشتراكية . ويؤدي نمو القطاع الاشتراكي بالعناصر الرأسمالية الصغيرة والمنتجين الصغار عموماً ، إلى محاولة الموائمة بين نشاطهم الخاص وبين نشاط القطاع الاشتراكي حيث تتحقق مصالحهم ذاتها باقامة مثل هذا التوافق في ظل ظروف تنمو فيها علاقات الإنتاج الاشتراكية وتضمن فيها العلاقات غير الاشتراكية وإن استمرت في البقاء .

إن نمو القطاع الاشتراكي يتطلب المشاركة الواعية من قوى الشعب في تنمية ذلك القطاع ، ويتم ذلك عن طريق تجنيد طاقات الشعب واندفاعه من أجل زيادة الإنتاج والقضاء على الاسراف وزيادة إنتاجية الأفراد العاملين . كما يتم عن طريق تنظيم الاستهلاك ، بحيث يبقى تحت مستوى الإنتاج ، وحيث يؤدي ذلك إلى السماح بزيادة المدخرات وتوجيهها للتنمية . ويتم ذلك عن طريق مشاركة العاملين في إدارة المشروعات التي يعملون فيها ، وعن طريق سيطرة صغار الفلاحين على إدارة الجمعيات التعاونية ، وتحقيق الديمقراطية الاقتصادية الكفيلة باطلاق طاقات الشعب الخلاقية .

فاذا كانت الملكية العنامة لوسائل الإنتاج هي شرطاً حتمياً لتطور المجتمع في الاتجاه الاشتراكي . فإن توجيه هذا التطور ديمقراطياً على يد جماهير العاملين هو وحده الكفيل بإخلاق طاقات المنتجين وللتأكد من أن دخل المجتمع سوف يوزع توزيعاً عادلاً بين العاملين فيه ، دون أن يسمع لبعض الفئات أو تقبوا في المجتمع مركزاً متميزاً يؤدي إلى خلق طبقة جديدة — تساند بقايا الإقطاع والرأسمالية ، وتعوق سير المجتمع في سبيل تحقيق الاشتراكية . لقد تحقق في مجتمعاتنا تحولات ثورية هامة فالاصلاح الزراعي وتأميم الملكية الرأسمالية الكبيرة ومشروعات التنمية الاقتصادية واشتراك العمال في مجالس الإدارة وإبعاد أعيان الريف من إدارة الجمعيات التعاونية وإقرار التأمينات الاجتماعية والتعليم المجاني وغير ذلك من

الخدمات كل هذا يمثل العلاقات الجديدة في الريف والمدينة . ولكن هذه العلاقات الجديدة تعيش في نفس الوقت مع نقيضها لمحاولة قوى الرجعية بكافة الطرق أن تحيل الكثير من هذه المكاسب الثورية إلى مكاسب صورية ؛ ومع أن المجتمع الاشتراكي عند ما يتم النصر نهائياً للعلاقات الجديدة على حساب العلاقات القديمة .

٣ — المهام السياسية الرئيسية في مرحلة الانتقال :

بينما فيما سبق أن الفوارق الأساسية بين الثورة الاشتراكية والثورة الرأسمالية هو أن الأول تبدأ بانتقال السلطة السياسية إلى الطبقة أو الطبقات صاحبة المصلحة في إحداث التغيير . وأنه خلال السلطة السياسية بهذه الطبقات يتم تكوين العلاقات الإنتاجية الجديدة ويعاد بناء المجتمع بشكل واعي . ويختلف ذلك عن الثورة الرأسمالية التي يتم انتقال السلطة السياسية فيها بعد أن تكون العلاقات الاقتصادية الرأسمالية قد نمت فعلاً ، تلقائياً في خلال المجتمع السابق .

أن إتمام الإنجازات الأساسية للتشيد الاشتراكي بواسطة جهاز الدولة يعني أن تحقيق الاشتراكية لا يمكن أن يتم وأن يتدعم إلا إذا تمكنت الطبقات الشعبية صاحبة المصلحة في تحقيق النظام الاشتراكي من السيطرة على جهاز الدولة والاحتفاظ بهذه السيطرة . أن اسقاط . . . ائتلاف الرجعي للاقطاع والرأسمالية وتحقيق سيطرة تحالف قوى الشعب العاملة شرط أساسي لتحقيق الاشتراكية .

ولكن كيف تتم السيطرة لقوى الشعب العاملة أو للطبقة أو الطبقات صاحبة المصلحة في إحداث التغيير ، فالتحالف طريق كل ثورة للسيطرة على السلطة السياسية . فقد تم الثورة بقيادة الطبقة العاملة ويتم بواسطة تحالف عدد ضخم من الطبقات الشعبية ، وقد تم السيطرة على جهاز السلطة سلباً ، كما يتم الاستيلاء على السلطة أثر حرب أهلية أو حرب وطنية ضد الاستعمار . على أنه في كل هذه الأحوال فإن استمرار سيطرة الطبقات الشعبية على السلطة لا يتم إلا بتكوين جهاز سياسي يمثل هذه الطبقة أو الطبقات المتحالفة ويكون له السيطرة على جهاز الدولة ويخضعه لتوجيهاته .

وقد تؤدي الثورة الاشتراكية إلى تحطيم الجهاز القديم للحكم تحطيماً كاملاً وخلق جهاز ثوري جديد للسلطة أو قد يحدث العكس فيستخدم جهاز الدولة القائم بهد إخضاعه للإشراف والتوجيه السياسي الجديدة ويتوقف هذا الاتجاه أو ذلك على مدى ضغط الثورة أو سلميتها وعلى الظروف الخاصة بكل بلد من البلدان .

وقد انتقلت جمهوريتنا إلى مرحلة التحول الاشتراكي مارة بمرحلة الكـورة الوطنية ضد للاستعمار . وكان طبيعيا في المرحلة الأولى للثورة أو تحاول القيادة السياسية تكوين تحالف واسع لكل القوى الوطنية بما في ذلك القوى الرأسمالية لمجابهة الاستعمار . إلا أن تحول الثورة إلى ثورة اشتراكية قد أدى بالضرورة إلى النضاد داخل التنظيمات الوطنية للثورة، بين القوى الثورية الطبيعية ، والقوى المضادة للثورة بالطبيعة : وقد أدت هذه التجربة إلى اتضاح ضرورة عزل القوى الرجعية عن التنظيم الثوري وأن يشكل ذلك التنظيم من الطبقات والفئات صاحبة المصلحة في التغيير وهي العمال والمثقفين الثوريين والجنود والرأسمالية الوطنية ، الذين يقيمون الاتحاد الاشتراكي العربي ليكون السلطة الممثلة للشعب . والدافعة لإمكانات الثورة والحارس على قيم الديمقراطية السليمة .

أن عدم تحطيم جهاز الدولة القديم واستخدامه بواسطة القيادة السياسية لتحقيق الاشتراكية يلقى أعباء متزايدة على التنظيم السياسي لتأكيد ما نص على الميثاق من أن يكون الاتحاد الاشتراكي العربي هو السلطة الحقيقية الممثلة للشعب . وتأكيد سلطة الطبقات الشعبية على الجهاز التنفيذي للدولة ووضع هذا الجهاز في خدمة أهدافها .

إن ذلك يتطلب تجميع القوى الاشتراكية داخل الاتحاد الاشتراكي وتنظيمها لمواجهة تحديات القوى الرجعية المضادة . ويوجه الرئيس الأذهان إلى هذه الحقيقة الهامة في حديثه إلى الهيئة البرلمانية حيث يذكر .

« إن عدم تنظيم القوى الاشتراكية يقلل من فاعليتها في مواجهة القوى الرجعية المنظمة . . . ولذلك أصبح التنظيم السياسي في هذه المرحلة هو الخطوة الرئيسية اللازمة لمواجهة التحديات واستمرار الدفع ، الثوري للبناء الاشتراكي . وضمائنا لأن يصبح الاتحاد الاشتراكي قوة قادرة على الحركة . . . قادرة على علاج مواطن الضعف والتغلب على المشاكل التي ستواجهنا ، »

وحفظا على استمرار الثورة والمبادئ والآمال التي قررناها في ميثاق العمل الوطني . . . فإن الاتحاد الاشتراكي بقاعدته العريضة المتمثلة في الملايين من قوى الشعب العاملة تحتاج إلى قيادة قادرة على تحريكه ورسم خطاه . . .

أن وجود القيادة السياسية الثورية على قمة الجهاز التنفيذي قد مكن من استخدام هذا الجهاز لتحقيق مكاسب ثورية ضخمة كما شل إمكانات الثورة المضادة ولكن ذلك لم يضع أجهزة السلطة من أن تقوم في كثير من الأحيان بدور معطل في تنفيذ القرارات الثورية . أن تنفيذ

الضمانات التي نص عليها ميثاق العمل الوطني ضرورة من أجل انتقال الدولة فعلا إلى دولة للشعب العامل - تعبر أساسا عن مصالح طبقات الشعب العاملة خاصة الفلاحين والعمال الذين اعتبرهم الميثاق بحق و القوى التي طال استغلالها والتي هي صاحبة مصلحة عميقة في الثورة كما أنها بالطبيعة الوعاء الذي يخزن طاقات ثورية دافعة وعميقة بحكم معاناتها للحرمان ، ومن ثم طالب أن يضمن لها نصف مقاعد التنظيمات الشعبية والسياسية على مستوياتها كافة. وأهم الضمانات التي أوردتها الميثاق بالإضافة إلى ضمان نصف المقاعد الفلاحين والعمال هي :

١ - تأكيد سلطة المجالس الشعبية المنتخبة فوق سلطة أجهزة الدولة التنفيذية بحيث تنتقل سلطة الدولة لاستمرار وبالخاص تدريجيا إلى أيدي السلطة الشعبية .

٢ - خلق الجهاز السياسي داخل إطار الاتحاد الاشتراكي لتجسيد العناصر الصالحة للقيادة وبصورة الحوافز الثورية للجماهير وتمسك احتياجاتها وإيجاد الحلول الصحيحة لهذه الاحتياجات .

٣ - جماعية القيادة لتأكيد الديمقراطية على أعلى المستويات و ضمان الاستمرار الدائم المتجدد .

٤ - دعم الدور الديمقراطي لتعاونيات الفلاحين ونقابة العمال . وقيام نقابات العمال الزراعيين .

٥ - ممارسة النقد والنقد الذاتي ضمانا للحرية .

إن تحقيق هذه الضمانات التي أشار إليها الميثاق يتطلب نضالا مستمرا من أجل تعزيز الوعي السياسي لقوى الشعب العاملة وتنظيمها بحيث يتم انتقال السلطة إليها نهائيا وتشمل إمكانيات الرجعية نهائيا . ويبرز التنظيم السياسي في هذه اللحظة باعتباره الحلقة الأساسية اللازمة لتحقيق انتقال السلطة إلى الشعب . ولذلك أشار الرئيس في حديثه إلى الهيئة البرلمانية :

« في المرحلة الحالية . . مرحلة التحول من الرأسمالية إلى الاشتراكية أي مرحلة البناء الاشتراكي . . تقابل الجهود بقرارات رجعية تحاول أن تعيق التقدم . . وتحاول أن تمنع التطور التاريخي ، . احساسا منها بخطورة المرحلة التي تمر بها هي مرحلة تطهير الرجعية . . والرجعية هي من المشاكل التي تعترض طريق التقدم وسوف تعمل باستمرار على تشويه العلاقات الاشتراكية الجديدة — بل ستحاول أكثر من ذلك أن تؤثر في بعض قوى الشعب العامل التي تسعى الاشتراكية إلى دافعيتها — بل والتي هي المستفيدة الأولى من كل البناء الاشتراكي أن الرجعية تحارب معركتها منظمة صفوفها .

إن قهر الرجعية يتطلب كما قال الرئيس وعيا سياسيا لقوى الشعب العاملة وتنظيما اصفوها .
ولذا أصبح واضحا أن طريق القوى الاشتراكية في النضال يجب أن يسلك بوعي سياسي
وقدرة على العمل السياسي والعمل السياسي لا يمكن أن يكون ناجحا إلا عن طريق تنظيمها وهذا تبرز
أهمية التنظيم السياسي الذي يجب أن يكون الوعاء الذي يضم القوى الاشتراكية الحقيقية الواعية
برباطها والذي ينظم عملها السياسي لحل المناقشات .

إن تنظم القوى الاشتراكية في تنظيم ساسي لا يؤدي ذاته إلى تحويل الدولة إلى أداة لتحالف
قوى الشعب وإن كان شرطا ضروريا لتحقيق ذلك التحول أو الانتقال فالاتحاد الاشتراكي أو
التنظيم السياسي الطبيعي ليعاشر أي اختصاصات من اختصاصات جهاز الدولة ولا يمكن أن تفرض
سيطرتها بقوة القانون . إن المجالس الشعبية المنتخبة هي إدارت السيادة الشعبية التي يمكن أن تتقلد
اليها شيئا فشيئا سلطات الدولة وهي إحدى المجالات الهامة التي يجب أن يمارس الاتحاد الاشتراكي
وتنظيمه الطبيعي دوره القيادي والتوجيهي فيها لضمان التطور الثوري لأجهزة الدولة وبحيث تتمكن
هذه المجالس الشعبية من تنحية النفوذ الاقطاعي والرأسمالي وإبعاده عن السيطرة على أجهزة
الدولة وخاصة أجهزة الإدارة المحلية ، وضمان تطبيق القوانين الاشتراكية وتفسيرها بما فيه صالح
الطبقات الشعبية والتأكد من مراعاة روح العدالة الاشتراكية في توزيع الخدمات بحيث لا تستأثر
فئات محدودة بمزايا الإنجازات الاشتراكية . وللوقوف في وجه كل انحراف في أجهزة السلطة
أو القطاع العام . وكما يقول الرئيس في بيانه لمجلس الأمة :

« منع الانحراف ليس في أجهزة الرقابة فقط ولكن في أن تجعل للقوى الشعبية سلطات فوق
السلطات التنفيذية ، لأن السلطات الشعبية إذا أصبحت في وضعها الطبيعي فوق السلطة التنفيذية
تستطيع أن تقضي على المخلفات القديمة التي كانت موجودة في المجتمع وأن تقضي الانحراف
ولبنى قويا جديدة . »

٤ - المهام الأساسية في الميدان الفكري :

إن الاستيلاء على السلطة السياسية بواسطة الطبقة أو الطبقات صاحبة المصالح في التغيير
واستخدامها هذه السلطة كأداة في تنفيذ برنامج واحد في تغيير المجتمع يتطلب تسليح جماهير الشعب
العاملة بوعي اشتراكي يمكنها من فهم التطورات التي تحدث في المجتمع وتباين هذه التطورات وإلا
استطاعت الرجعية أن تستقطب أجزاء من هذه القوى وتوجيهها في اتجاه مضاد للثورة على الرغم
من أن الثورة الاشتراكية إنما تتم أساسا لتحقيق صالح هذه الطبقات .

وتبرز أهمية هذه الحقيقة من أن التحول الاشتراكي أو تحقيق الثورة الاشتراكية والاستيلاء على السلطة لا يتم في الواقع كنتيجة لاستكمال الوعي الاشتراكي لدى الجماهير . فالفكر الاجتماعي الذي يعمل بتطور الاشتراكية في أي مجتمع اقطاعى أو رأسمالي هو فكر رائد تؤمن به قيادة معينة مما زاد عددها في أي مجتمع من المجتمعات فهي قلة من هذا المجتمع . ولكن هذه الأقلية ذات الفكرية الاشتراكية تستطيع في بعض الظروف أن تقنع الجماهير بضرورة التحول من أجل الاستيلاء على السلطة السياسية سواء سلبيا أو بالقوة لتحقيق برنامج عمل معين ترسمه القيادة على ضوء الظروف الموضوعية السائدة في المجتمع أن التفاف الجماهير حول القيادة الثورية يتم في العادة حول برنامج عمل معين أو للتخلص من ظروف موضوعية معينة أكثر مما يتم استجابة لفكرية معينة .

ولكن إتمام الاستيلاء على السلطة السياسية ليس إلا الخطوة الأولى في سبيل تحقيق التطور الاشتراكي . ولا يتم هذا التطور إلا بالمشاركة الفعلية للجماهير وكنتيجة لتأييدها مما يتطلب أن تعمل القيادة الفكرية الجديدة على خوض معركة هامة من أجل تحقيق الوعي والفهم الاشتراكي وإتمام التحول الفكري في المجتمع وتدعيم القيم الجديدة والقضاء على الرواسب الفكرية المتخلفة والتي تعرق الانطلاق الثوري ويمكن قوى الثورة المضادة من استخدامها لاستقطاب بعض القوى الجماهيرية وإبعادها عن التيار الثوري المتدفق .

أن التجربة المصرية تشير بوضوح إلى الحقيقة السابقة . لقد تم استيلاء الناحية الثورية على السلطة في ظروف تميزت بانتميار المجتمع القديم لحظيت القيادة مباشرة بتأييد واسع من كافة الطبقات الشعبية . وقد تطورت الثورة المصرية بعد أن حققت الأهداف الوطنية إلى ثورة اشتراكية قامت بخطوات ثورية هامة بتغيير العلاقات الاجتماعية وبناء مجتمع جديد وعلى الأخص في سنوات ١٩٥٦ و ١٩٦١ و ١٩٦٣ وقد عبرت القيادة الثورية بقراراتها عن وعي عميق بقوانين التطور الاجتماعي وإيمان تام بالاشتراكية باعتبارها الحل الحتمي لمشاكل مجتمعنا .

وقد حظيت كل هذه الاجراءات بتأييد واسع لدى الجماهير على أن هذا لا يعني أن الشعب الذي أيد هذه المنجزات والمكتسبات الاشتراكية قد تخلص نهائيا من الرواسب والأفكار القديمة أن العكس هو الصحيح . أن الشعب مازال يحمل في مجموعته رواسب التفكير الرأسمالي بل والتفكير الإقطاعي الزراعي . وتشر هذه الأفكار حتى بين الطبقات المستقيمة من التحول الاشتراكي .

إن إتمام التحول الاشتراكي يعني كسب الشعب نهائيا إلى هذه الأفكار والفلسفات والقيم الاشتراكية والقضاء على العوائق الفكرية التي تعرق الأفكار والقيم هي التي توجب السلوك .

وتحدد المواقف التي تتخذها قوى الشعب في البناء والديمقراطية أن هزيمة القوى الرجعية والتحولات الموضوعية التي تمت في مجتمعاتنا تخلق المناخ المناسب للتغيير الفكري . ولكنها في نفس الوقت تدفع بالرجعية المنهارة الى تمسك - ويل معركتها إلى معركة أساسا مستفيدة بذلك من الرواسب المتخلفة في أذهان الجماهير ، ومن الصعوبات التي تقابل البناء والتشييد الاشتراكي . ويوضح الرئيس لإخطار التخلف في الإدراك الواعي فيقول .

«إذا تختلفت قوى الشعب العاملة عن فهم هذه الحقيقة وسارت في طريق المطالب الشخصية ونسيت أو تخلفت عن الفهم أو الوعي الاشتراكي - إلى معناه إن - لنا لازم نبني القناعات الاقتصادية السليمة ونغير العلاقات الاجتماعية علشان تحقق هذه المطالب - إذا تخلف الشعب العامل أو إذا تخلفت القوى العاملة عن هذا فعنا أنها بتنساق رغم إرادتها في الخطط التي ترسمها وتبنيها الرجعية والاستعمار .»

إن القيم والأفكار التي تعمل الاشتراكية على سيادتها في المجتمع تتضمن في الأساس تنمية النظرة العلمية الموضوعية في دراسة حركة المجتمع وتطوره ، وبث وتدعيم القيم الديمقراطية والقدرة على التفاعل الحر بين قوى الشعب المختلفة بنض النظر عن اللون أو الجنس أو الدين أو المركز الاجتماعي والتوحد مع مصالح مجموع الشعب ، والنظر إلى المصلحة الخاصة في ضوء وإطار مصالح الجماهير ، واحترام العمل الإنساني واعتباره عملا رئيسيا للتقييم الاجتماعي ، والعمل شرف وأيس مجرد واجب أو عبء أو حق ، وتنمية الإحساس بالمسؤولية العامة ومسؤولية التصدي للآراء المعادية الاشتراكية ومقارمتها ، والعدل على دعم النظر إلى الاشتراكية باعتبارها عملية تغيير اجتماعي مستمر يتم بواسطة قوى الشعب الواعية ولمصالحها ومن أجل حل المتناقضات التي تصادف العمل الوطني حلا سلميا وثوريا في نفس الوقت ، والنظرة التفاضلية للمستقبل على أساس من الإيمان بقدرة الإنسان العربي على حل مشكلاته والتصدي للصعوبات والتحديات المؤقتة والتغلب عليها .

إن العمل على اكتساب هذه القيم وغيرها على التواكيفية والنظرة غير العلمية ، والتقييم الاجتماعي للأفراد على أساس من الملكية أو غير ذلك من مخلفات الماضي ، والقضاء على النظرة الضيقة للمصلحة الخاصة وعدم الإحساس بالمسؤولية العامة وتسيير المصلحة الخاصة على المصلحة العامة وغير ذلك من أنواع المعوقات هو ميدان المعركة الفكرية الأساسية التي يخوضها الاشتراكيون من أجل تثبيت الاشتراكية ، وإتمام الانتقال بالمجتمع من مجتمع إقطاعي رأسمالي متخلف إلى مجتمع اشتراكي تام ومتطور .

مفهوم الديمقراطية في مجتمعنا

للدكتور محمد الخفيف

في عام ١٧٨٩ أصدرت الثورة الفرنسية على لسان الجمعية الوطنية « إعلانا عاما ببيان حقوق الإنسان الطبيعية المقدسة ، التي لا يصح أن تمتد إليها يد العيب والمساومة ، ، وكانت هذه الحقوق كما يلي :

١ — يولد الناس ويعيشون أحراراً متساوين في الحقوق لا تمييز ولا تفاضل بينهم إلا فيما تقتضيه المصلحة العامة .

٢ — كل سلطة مصدرها الشعب وحده ولا يحق لأي قوم أو أي جماعة أن يأمر أو ينهوا إلا إذا استمدوا السلطة من الشعب .

٣ — القانون هو مظهر الإرادة العامة للأمة ، ولأهل البلاد جميعا الحق في أن يشتركوا في وضعه بأنفسهم أو بواسطة نوابهم . والقانون واحد بالنسبة للجميع .

٤ — لا يصح إتهام إنسان أو حبسه أو القبض عليه إلا في الأحوال المبينة في القانون ، بشرط اتباع إجراءاته وكل من يتفد أمرا استبداديا مخالفا للقوانين أو يأمر به ، أو يوعز بتنفيذه يستحق العقاب .

٥ — حرية الجهر بالأراء والافكار من حقوق الإنسان المقدسة ، فلكل أمرئ أن يتكلم ويكتب ويطبّع بكل الحرية بشرط ألا يسب استتال هذه الحرية في الأحوال التي بينها القانون .

والثورة الفرنسية تعبير عن مصالح الرأسمالية الناشئة ، وقد كانت العلاقات الاقطاعية تعارض تمام التعارض مع هذه المصالح ، لأنها تعوق تطور قوى الانتاج الصناعي الذي بدونه لا تتحقق مصالح الرأسمالية الناشئة ، لذلك كان لزاما على هذه الطبقة الناشئة ، ولكي تطيح بالاقطاع ، أن تكبل حركتها جماهير الشعب التي كانت تغاسي من القهر الاقطاعي ، فرفعت شعار الحريات الشخصية المختلفة .

لقد كان تطور القوم، الإنتاجية يستلزم بوجه خاص أمرين أساسيين : قوة عمل منتظمة تدير الآلات الجديدة لتنتج السلع باستمرار . وكميات متزايدة ؛ وسوقاً قومية واسعة تستهلك هذه السلع فتحولها إلى أرباح تعود إلى أصحاب الآلات . وكان الاقطاع سداً مريعاً أمام الأمرين : فقوة العمل حبيسة في الأرض لا تملك منها فراراً ، فالأرض ومن عليها تحت السلطة الكاملة لصاحب الأرض ، والبلد مقسمة إلى أسواق محلية ضيقة بعدد إقطاعياتها ، وبين كل سوق وأخرى حواجز وسدود وضرائب ورسوم . كان لا بد إذن للرأسمالية أن ترفع شعار حرية التنقل ، وحرية اختيار العمل ، وحرية التعبير عن الرأي ، لأنها كلها حريات تعنى بتحقيقها انتقال قوة العمل من الأرض إلى المصنع ، وانتقال السلعة من بلد إلى بلد ، تعنى إطلاق قوة العمل من أسر الأرض ، وتعنى توحيد الأسواق المحلية الضيقة في سوق قومية واحدة واسعة . ثم كان لا بد من شعار حرية التملك ، وحرية التصرف في ما تملك ، وكان هذا أولى عهد الإنسانية بالديمقراطية الحديثة .

وهنا تبرز حقيقة هامة سنجدتها تتكرر عبر التاريخ ، وهي أن حصول الإنسان على هذه الحقوق لم يتحقق عفواً أو مصادفة أو بالاقناع ، وإنما تحقق نتيجة صراع الطبقات الواقعة تحت الاستغلال ضد الطبقات الاستغلالية : صراع من لا يملكون ، ضد من يملكون .

وهنا يبرز أيضاً سؤال هو من كان له نصيب الأسد من هذه الحريات التي رفعت شعارها الرأسمالية الفرنسية الناشئة ، والتي صاغت بعد وصولها إلى السلطة في إعلان عام ١٧٩١ ؟ لقد كان هناك وقت صدور هذا الإعلان من يملك فعلاً ، كانت هناك الرأسمالية الناشئة التي تملك المصانع ، وكان هناك العمال الذين تحرروا من رق الأرض حيث كانوا لا يملكون شيئاً فأصبحت مالهـم ، ولكن لشيء آخر غير المصانع والأرض ، مالهـم لقوة عملهم . وكان أن الرأسمالي حر في التصرف فيما يملك (المصنع) ، فكذلك العامل هو حر تماماً في التصرف فيما يملك (قوة عمله) حر في أن يبيعها لمن يختار من أصحاب المصانع دون قهر أو إجبار : فإن لم تعجبه شروط هذا المالك الذي هو حر في وضعها ، لأنه حر التصرف فيما يملك ، فله أن يتجه إلى مالك غيره . ، حرية ومساواة ! . . .

وهنا تبرز حقيقة هامة أخرى هي أن التمتع حقيقة بالحقوق الديمقراطية ، مرتبط تمام الارتباط بالملكية .

وانتعد إلى إعلان « حقوق الإنسان » ، إن هذا الإعلان يتكلم عن الحريات ويربط بينها

وبين القانون . فن الذي يضع القانون ؟ « أهل البلاد جميعاً ، إما بأنفسهم أو بواسطة نوابهم ، والأمر الأول مستحيل . إذن فهو الطريق الثاني .

والناس يختارون نوابهم عن طريق الترشيح والانتخاب . إذن لا بد من أن يكون لهم جميعاً حق الترشيح والانتخاب ، ولكن الرأسمالية في السطة فهل يمكن أن تعطى للجميع هذا الحق ؟ نعم ولكن إذا وصل كل واحد من الناس إلى قدر معين من التعليم وإذا بلغ دخل كل واحد منهم مستوى معيناً يمكنه من أن يدفع التأمين المفروض . صحيح أنه بتطور نضال الشعوب خفف القيود على الترشيح والانتخاب نتيجة ، مرة أخرى ، لصراع الطبقات الشعبية ضد الرأسمالية (ولو أنها لا تزال قائمة حتى يومنا هذا في بعض البلاد ، في أمريكا بظلة الديمقراطية الغربية وحامية حماها) .

ولكن لكي نتجنب وتصبح نائباً عن جميع الناس ، لا بد لك من مال تنفقه على تعريف هؤلاء الناس بك ، وأجهزة تستخدمها في عملية التعريف ، ثم حزب تنتمي إليه ، وكلها أمور مقصورة على أفراد الطبقة الرأسمالية فهم ملاك المال والأجهزة ، وهم أيضاً أصحاب الأحزاب ، وليس لسواهم أحزاب ، لأن الأحزاب الرأسمالية — كما علمنا — سبقت أحزاب الطبقات الأخرى ، وحينما بدأت الطبقة الشعبية تفكر في تكوين أحزابها وتحدث أمامها قوانين تحرم قيام هذه الأحزاب بوصف كونها نشاطاً غير مشروع ، أو في أحسن الحالات تقييد من نشاطها وأعمالها . من وضع هـ — هذه القوانين ؟ « أهل البلاد جميعاً بواسطة نوابهم ، ١١ عن طريق البرلمانات التي تعاقبها مشيرة إلى مهزلة الديمقراطية الغربية . ثم بعد هذا كله هل يستطيع من لا يملك سوى قوة عمله ، ومن لا يملك سوى حريته يبيعها إلى الرأسمالي وفق ما يفرضه من شروط وإلامات جوعها ، هل يستطيع فعلاً أن يكون صوته الانتخابي حراً ؟ يجيب الميثاق في إيجاز بليغ :

« إن الذي يحتكر وزن الفلاحين والعمال ، ويسيطر عليهم ، يقدر بالتبعية أن يحتكر أصواتهم ويعمل إرادته عليهم . . . إن حرية وغيث الحزب ضمان لا بد منه لحرية تذكرة الانتخابات . »

وهكذا يرتبط حق هام من الحقوق التي تكفلها الديمقراطية الغربية ، ديمقراطية تعدد الأحزاب ؛ ديمقراطية البرلمانات ، وهو حق الترشيح والانتخاب بالملكية . وهكذا يصبح التعبير الشعب أو « أهل البلاد جميعاً » معنى خاصاً هو « أصحاب الملكية » .

لناخذ حرية الرأي . . أنت حر بحكم الديمقراطية في أن تجهر برأيك . . ولكن . . أين تجهر به ؟ في صحيفة ؟ ولكن للصحيفة مالكا وما لم يتفق رأيك ورأيه ؛ أى ما لم يتفق رأيك ومصلحه ، فانه يكون معتوها لو سمح بنشره ، لانه يكون في هذه الحال قد تكلف من المال والجهد ما تكلف ، ايصدر صحيفة تهاجم مصالحه . . في محطة إذاعة أو تليفزيون ؟ نفس الامر . . في البرلمان ؟ لقد رأينا من هم أعضاء البرلمان . في اجتماع عام ؟ أحد أمرين إما أنه اجتماع حزبي ، وفي هذه الحالة ملاك الحزب هم أصحاب الرأي الحرفيه ؛ أو اجتماع غير حزبي . . وهنا القانون لك بالمرصاد . . لأنك ، إن كنت قد نسيت ، حر في الجهر برأيك في الحدود التي يرسمها القانون ، وقد رأينا من هم واضعو القانون . نواب أصحاب الملكية .

وهكذا حرية أخرى أو حريات مرتبطة بالملكية . حريات القول ، والاجتماع ، والتعبير عن الزاى . ولكن رب معترض يقول : ليس هكذا الحال في كل الظروف . . صحيح . . ولكن أى ظرف ؟ ان تجدها ، مرة أخرى ، إلا ظروف بلغ فيها صراع الطبقات الشعبية غير المالكة والمحرومة ضد الطبقات المالكة الاستغلالية درجة كان لا بد عندها من أن تنزل هذه الطبقات الأخيرة عن بعض القيود وإلا تعرضت للهلاك . . حتى أبسط الحريات . . حرية التنقل . . لا أحد يمنعك من التنقل من مكان إلى مكان . . ولكن ما لم تكن تملك الأجر الذي يحدده مالك وسيلة الانتقال فإن تنقل إلا إذا استخدمت قدميك . . أو كنت أنت نفسك مالكا لوسيلة انتقال .

حتى حرية الشراء التي يكفلها النظام الرأسمالي بطبيعته ، حرية الفرد في أن يشتري أى عدد شاء من السلع ، مرتبطة تمام الارتباط بأن يكون الفرد مالكا لأثمان هذه السلع التي يحددها منتجها ، أى مالكاها .

وهكذا ما من حق من الحقوق التي تدعى الديمقراطية الغربية أنها تكفلها لكل فرد ، غير مرتبط بالملكية وبكفاح الإنسانية من أجل استخلاصه من براثن الرأسمالية . ولكن يجب ألا ينسينا هذا حقيقة هل أكبر قدر من الأهمية وهي أن هذه الديمقراطية التي نشأت في أحضان الرأسمالية الأولى ، حققت للمجتمع الانساني طفرة هائلة إلى الامام ، إذ حررت الانسان فعلا من رق الأرض ، وأطلقت قوى الانتاج من قيود العلاقات الاقطاعية ، ولكن إلى جانب هذه الحقيقة تبرز حقيقة أخرى لا تقل عن أهميتها إن لم تزد عليها ، وهي أن هذه الديمقراطية وقد تحولت الرأسمالية إلى احتكار واستعمار ، وما نحن نرى حزب العمال في بريطانيا التي يسمونها جوهره النظام الديمقراطي ! يسيل دماء العمال في الجنوب العربي ، ونرى تجار السلاح في أمريكا

حامية حتى الديمقراطية والحارس على قيم الرسالات السماوية ! يسيلون دماء الأمريكيين والفييتناميين على حد سواء ؛ أصبحت الديمقراطية الرأسمالية القيد الاساسى على حرية الإنسان وتطور قوى الانتاج . ولعل مصرع كينيدي لم يغيب بعد عن أذهان دعاة هذه الديمقراطية : رئيس دولة عملاقة ، انتخبه « أهل البلاد جميعا » ، قتلته في وضع النهار طبقته الرأسمالية ، فقد اعتبرته إبنا عاقلا لا يمكن تقويمه . . ألم يرد التدخل في أسعار الصلب ، وألم يرد منح بعض الامتيازات للعمال ؟ ولم يكن ذلك منه حبا في العمال ، بقدر ما كان حبا في طبقته ، فقد تشمم قبل غيره رائحة ربح غير مواتية ، فأراد أن يتجنبها ولو إلى حين . .

بل أكثر من هذا في ظل هذه الديمقراطية تم على أوسع نطاق وبأبشع الصور ، نهب ثروات الشعوب في المستعمرات ، وإبادة جانب كبير منهم ؛ وفي ظلها قام الصراع المسعور بين الدول الاحتكارية على المستعمرات ، ففشبت أكبر حربين عرفتهما البشرية ، بل لقد حمل هذا الصراع نفسه أكبر أزمة واجهتها الديمقراطية ، فالطبقة الرأسمالية وقد تحولت إلى احتكارات مسعورة تلته وراء أفصى ربح ممكن بأية وسيلة ، تعرضت للصراع الداخلى في بلادها وكان لا مفر من ضرب الطبقات الشعبية التي تتحمل العبء الأكبر من نفقات الحروب ، وأرواحا وأموالا ، ولم يكن ثمة وسيلة إلا أن تفرخ الديمقراطية نفسها نظاما ديكتاتورية ولعل أبرز مثالين : فاشية ايطاليا ونازية ألمانيا . ولعل من المفيد في هذا الصدد أن ننقل قول الدكتور أدوارد بنيتش أحد أعمدة الديمقراطية الغربية ، في محاضرة ألقاها في أمريكا إبان الحرب العالمية الثانية :

« لا بد أن تعترف بأن الديمقراطيات اندحرت أندحارا شائنا أمام الديكتاتوريات المنظمة ، التي حاربتها بنفس أسلحتها ، إذ طالبتها بتطبيق مبادئها الانسانية السامية كمبادئ الحرية والتأخى والمساواة ، ولم يكن هذا منها حبا في هذه المبادئ بل كان رغبة في استغلالها لتستلم السلطة وتسيطر على الشؤون العامة ، فما أن تبلغ هدفها حتى يكون أول عمل لها هو تقويض المبادئ الديمقراطية التي عهدها لها طريق الفوز . »

ولكن ماذا عن مجتمعنا ؟ أن هدف إقامة ديمقراطية سليمة جاء ضمن المبادئ الستة لثورة يوليو كهدف تودى اليه باقى الأهداف الخمسة ومنذ ١٩٥٢ وقائد الثورة والشعب لا يدع فرصة إلا ويؤكد أهمية تحقيق الديمقراطية ولكن هل كان هذا أول عهدنا بموضوع الديمقراطية كلا أن المرحلة الخامسة في تاريخ كفاح الشعب المصرى التي بدأت بثورة ١٩٥٢ هى فى إحدى صورها مرحلة حاسمة من مراحل كفاحه الطويل من أجل الديمقراطية .

في عام ١٧٩٥ تجمعت جماهير الشعب المصري في القاهرة ثلاثة أيام بلياليات تحت قيادة واحد المحروقي، أحد كبار التجار، ودعم مكرم، رجل الأزهر الحر، تجمعت ضد السطة الحاكمة الطاغية: سلطة إبراهيم بك ومراد بك، مطالبين بعدالة الحكم وتأمين الناس على أرواحهم ومتلكاتهم، وبإلغاء بعض الضرائب، وعدم اتباع سياسة العنف في جمع الضرائب الأخرى واستطاعوا أن يرغموها على التمهيد كتابة بأن يتوبوا عن المظالم ويرجعوا إلى الحق وأن الحق يكفوا أنبأهم عن امتداد أيديهم إلى أموال الناس، أن يسيروا في الناس سيرة حسنة.

ولم يكن لبيان حقوق الإنسان للثورة الفرنسية، رغم أنه لم يكن قد مضى عليه سوى ست سنوات أي دخل في الموضوع، فلم تكن صلة مصر إذ ذلك بأوربة بحيث تسمح بتأثر الحركة الشعبية فيها بأحداث الثورة الفرنسية، وإنما قامت هذه الحركة التي تطالب لأول مرة - ولو بشكل بدائي - بتحقيق بعض المبادئ الأساسية للديمقراطية، صيانة ممتلكات الناس وأموالهم (أي حرية التملك) وتأمين الناس على أرواحهم (حرية الحياة بما تتضمنه من حرية العمل والتنقل الخ) : نقول قامت هذه الحركة نتيجة طبيعية للتناقض بين العلاقات الاقطاعية وبين مصالح طائفة التجار الناشئة وقتئذ، والتي كانت وقتها لا تتعارض مع مصالح العلماء وجموع الشعب وفي هذا الوقت كما نعلم انفتح طريق تجارة البحر الأحمر عبر برزخ السويس إلى الاسكندرية.

هكذا كان ظهور الديمقراطية الحديثة بشكلها الجنيني الأول في مصر، مرتبطا بالملكية، وكفاح الشعب ضد الطبقات الاستغلالية.

وتتابع تاريخ الكفاح مشبهتا هاتين الحقيقتين : مجلس شورى النواب الذي أجبر الشعب الخديو اسماعيل على إنشائه من ٧٢ عضوا منتخبا في عام ١٨٦٦ الذي أصبحت به مصر دولة من أربع دول فقط في العالم كله (مصر وبريطانيا وفرنسا وأمريكا) لها برلمان منتخب، وثورة عرابي، وثورة ١٩١٩ وما تلاها من إصدار أول دستور للدولة المصرية الجديد ذات النظام الملكي، على نمط دساتير الديمقراطية الحديثة لغرب أوربة.

ولكن في كل مرة كانت الطبقات المالكة تخرج بنصيب الأسد، بل كانت تمنح الفرص لتنزع من الطبقات الشعبية قدرا من الحريات الضئيلة التي حصلت عليها بكفاحها. تعطيل الدستور في سنة ١٩٣٨ بعدة سنوات فقط من إصداره، عندما فرض محمد محمود (رئيس حزب الأحرار الدستوريين) حكم السيد الخديو لمصالح كبار ملاك الأرض، وإلغاء الدستور عام ١٩٣٠ بعد سنتين فقط من تعطيله على يد اسماعيل صدقي رئيس حزب الشعب لمصلحة كبار

رجال الصناعة وحتى عندما اضطرت هذه الطبقات المالكة تحت ضغط الكفاح الشعبي إلى إعادة الدستور في ١٠٢٤، أعادته لكن لتهدر نصوصه من الناحية العملية عن طريق الأحكام العرفية. وبدأت جماهير الشعب تحس يوماً بعد يوم أن لا بد لها من قيادة تنبع من صفوفها هي وأن قضية الديمقراطية هي قضية وصولها إلى السلطة لتضرب الاستثمار وقرى الاستغلال، وأن الثورة هي الطريق الوحيد إلى السلطة.

فكانت ثورة ٢٣ من يوليو ١٩٥٢. فما هو الحل الذي تقدمه لقضية الديمقراطية ؟

الديمقراطية جزء من كل :

الدارس الميثاق يتبين في وضوح أنه يتبع المنهج العلمي في التحليل والدراسة، فهو لا يتناول أى موضوع تناولا تجويديا فبعزله عن الظروف المحيطة به التي تتأثر به وتؤثر فيه، أو يفصل ما عليه في حاضره وحاضره من مستقبله، وإنما يتناوله كجزء من كل ومن خلال تطوره، ومن هنا ففي تناوله الديمقراطية يتناولها كجزء من قضية كلية هي قضية الثورة بوصف كونها الطريق الوحيد الذي يستطيع النضال العربي أن يعبر عليه من الماضي إلى المستقبل، وباعتبارها حركة شعب بأسره يستجمع قواه ليقوم باقتحام ضدد لكل العوائق والموانع التي تعترض حياته كما يتصورها وكما يريدتها، كما أنها قفزة عبر مسافة التخلف الاقتصادي والاجتماعي، تمويضا لما فات ووصولاً إلى الآمال الكبرى التي تبدو خلال المثل الأعلى لما يريده للأجيال القادمة منه.

الثورة إذن عمل شعب يريد أن يصل عن طريق تغيير المجتمع، عن طريق القضاء على التخلف الاقتصادي والاجتماعي. إلى آماله الكبرى، إلى مجتمع جديد تسوده علاقات اجتماعية جديدة تقوم عليها قيم أخلاقية جديدة وتعبر عنها ثقافة وطنية جديدة، وقد حدد الميثاق هذا المجتمع بأنه المجتمع الاشتراكي، ولم يكن تحديد هذا الاقتراح قائماً على الاقتناء الاختباري، وإنما كان حتمية تاريخية فرضها الواقع وفرضتها الآمال العريضة للجماهير كما فرضتها الطبيعة المتغيرة للعالم في النصف الثاني من القرن العشرين، ومن هنا كان لا بد للعمل الثوري الصادق أن يكون شعبياً، والديمقراطية هي الترجمة الصحيحة لكون الثورة عملاً شعبياً، فهي تؤكد السيادة للشعب ووضع السلطة كلها في يده، وتكريسها لتحقيق أهدافه، ولا بد أيضاً للعميل الثوري الصادق أن يكون تقدماً، والاشتراكية هي الترجمة الصحيحة لكون الثورة عملاً تقدماً فهي إقامة مجتمع الكفاية والعدل، مجتمع العمل وتكافؤ الفرص، مجتمع الإنتاج وجميع الخدمات، ويرتب على هذا بطبيعة الحال عدم إمكان الفصل بين الديمقراطية والاشتراكية،

فهما جناحا الحرية الحقيقية ، وبدونهما أو بدون أى منهما ، لا نستطيع الحرية أن تحقق إلى آفاق الغد المرتقب .

وهكذا يربط الميثاق قضية الديمقراطية بقضية الحرية الاجتماعية ، وهو لا ينظر إلى الحرية على أنها مجرد مجموعة حقوق شخصية ، أو حتى اجتماعية ، ولكن على أنها الثورة وصولا إلى المجتمع الاشتراكي الذي في ظله وحده يستطيع الشعب أن يرتفع مستواه باطراد ، اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا ، لأنه المجتمع الوحيد الذي يستطيع في ظله الإنسان أن ينتقل من مرحلة الخضوع للقوانين المتعسكة في الطبيعة والمجتمع خضوعا يشهد تطوره ، إلى مرحلة الإلمام بهذه القوانين ومعرفة استخدامها ثم استخدامها في تحقيق مصالحه وتطوير مجتمعه إلى الأمام .

تلك هي النقطة الأولى الهامة التي يبرزها الميثاق في تناوله الديمقراطية ، وهي أنها جزء من كل هو الثورة ، وأنها لهذا السبب ليست سوى توكيد السيادة للشعب ، ووضع الساطة كلها في يده أو ما أصطلح على تسميته بالحرية السياسية للشعب ، بشرطين إن لم يتوافرا لإنهاء الديمقراطية الشرط الأول : هو ارتباطها ارتباطا كاملا بالاشتراكية ، الجانب الآخر من الثورة ، أما الشرط الثاني : وهو وليد الشرط الأول ، فيتصل بالإجابة عن سؤال هام هو : من هو الشعب ؟

من المعروف إن كلمة « ديمقراطية » أصلا كلمتان يونانيتان هما « ديموس » وتعني الشعب ، و « كرانوس » وتعني حكم . كلمة الديمقراطية إذن تعني لغويا حكم الشعب ولكن هل إذا اعتبرنا أن الشعب هو مجموع كل الأفراد الذين يعيشون فوق أرض الوطن مكونين قومية واحدة ، فهل تعني الديمقراطية فعلا كما تعني لغة حكم كل هؤلاء الأفراد ؟

السكامة بحكم كونها أصلا يونانية قديمة . تدل على أن اليونان القدماء مارسوا الديمقراطية وهذا صحيح فلقد عرفتها مدينة أثينا . ولكن المجتمع كان ينقسم أساسا إلى أسياد وعبيد ، ولم يكن القانون ولا العرف ولا الأخلاق تدخل العبيد في صفوف الشعب . فالشعب كان مجموع الأسياد فحسب ، ومن ثم كانت ديمقراطية أثينا هي حكم الأسياد ، فإذا انتقلنا إلى الديمقراطية الحديثة ، التي نشأت في أحضان الثورة على الإقطاع لتقيم المجتمع الرأسمالي ، وجدنا أن هذا المجتمع بعد كفاح شاق وصير وطويل من جانب العمال والفلاحين ، أقر دستوريا لكل أبناء الوطن حقوقا مختلفة ، مثل حرمة السكن وحرية التنقل والعقيدة والقول وغير ذلك من الحقوق الشخصية ، وبعض الحقوق الاجتماعية . ولكن على الرغم من هذا كله لم تصبح الديمقراطية هي حكم كل أبناء الوطن . بل حكم ذلك الفريق منه فقط الذي يملك وسائل الإنتاج

ومصادر التوبل . حكم الطبقة الرأسمالية . وهكذا فإن كلمة « الشعب » تعنى فى ظل المجتمع الرأسمالى الطبقة الرأسمالية فحسب .

الشعب إذن كما رأينا كلمة لها أكثر من معنى فى قاموس الديمقراطية . أو على الأصح لها معنى واحد هو أنه أصحاب السيطرة الاقتصادية ، وهؤلاء هم الذين يختلفون من نظام اجتماعى إلى آخر ، ومن هنا فحكم الشعب يعنى حكم أصحاب السيطرة الاقتصادية ، والحرية السياسية للشعب ووضع كل السلطة فى يده . تعنى الحرية السياسية لأصحاب السيطرة الاقتصادية ووضع كل السلطة فى أيديها . والميثاق يعبر عن هذا الرأى فى تفصيل بقوله :

« إن من الحقائق البديهية التى لا تقبل الجدل أن النظام السيامى فى بلد من البلدان ليس إلا انعكاساً مباشراً للأوضاع الاقتصادية السائدة فيه ، وتعبيراً دقيقاً للمصالح المتحركة فى هذه الأوضاع الاقتصادية . فإذا كان الإقطاع هو القوة الاقتصادية التى تسود بلداً من البلدان ، فمن المحقق أن الحرية السياسية فى هذا البلد لا يمكن أن تكون غير حرية الإقطاع . أنه يتحكم فى المصالح الاقتصادية ويمثل الشكل السيامى للدولة ويفرضه خدمة لمصالحه . . وكذلك الحال عندما تكون القوة الاقتصادية لرأس المال المستغل .

ثم هو يعبر عنه أيضاً فى إيجاز بليغ بقوله :

« إن الذى يحتكر رزق الفلاحين والعمال ويسيطر عليهم ، يقدر بالتبعية أن يحتكر أصواتهم ويمثل إرادته عليهم . . إن حرية رغيف الخبز ضمان لا بد منه لحرية تذكرة الانتخابات ، .

وهكذا يضيف الميثاق بعداً جديداً إلى كون الديمقراطية جزءاً من الثورة : فلا طريق إلى حرية الانتخابات ، وهى الطريق إلى الحكم ، إلا بتحرير أرغفة الخبز من الثورة على من يحتكرون ملكيتها ، لينخضعوا لإرادتهم من لا يملكونها .

بهذا المفهوم يحمل الميثاق ماضى الديمقراطية فى مجتمعنا ، ويرسم خطوط حاضرها ، ويحدد كسنتيجة منطقية من هم الشعب ومن هم أعدؤه ، فيصل إلى أن الشعب هو القوى العاملة المنتجة ، الفلاحون والعمال والمثقفون والجنود والرأسمالية الوطنية غير المستغلة ، التى عادت الاستثمار ولم ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالإقطاع أو الرأسمالية المستغلة ، والتى تقبل تخطيط الدولة وإشراف الأجهزة الشعبية ، أما الإقطاع والرأسمالية الكبيرة المستغلة ، فليسا من قوى الشعب .

الديمقراطية إذن هى حكم قوى الشعب العامل ، التى أوجعها الميثاق ، وهى فى نفس الوقت

ديكتاتورية ضد أعداء هذه القوى . وهو ما يعبر عنه المناضل جمال عبد الناصر بقوله : « الحرية كل الحرية للشعب ، ولا حرية لأعداء الشعب » .

ممارسة الديمقراطية :

إذا كانت الديمقراطية جناحاً من جناحي العمل الثوري ، وإذا كان هذا العمل الثوري يستهدف تحرير الإنسان ، إنسان قسوى الشعب العاملة من كل قيود الطبيعة ومن كل القيود الاجتماعية المتخلفة عن الماضي ، وإذا كان هذا التحرر يعنى في نفس الوقت بناء مجتمع اشتراكي يحطم هذه القيود جميعاً ، فإن هذا يستلزم بالضرورة أن يكون هذا الإنسان ومصلحته وحقوقه ودوره في المجتمع هو محور كل نشاط في المجتمع ، من أجله تكون التنمية ، ومن أجله يكون التشريع ، ومن أجله تكون سياسة الدولة . ومن هنا تكون الديمقراطية مطالبة بايجاد الاشكال والأجهزة والظروف السياسية والاجتماعية التي يستطيع من خلالها أن يعبر عن آرائه ورغباته ، تمهيداً كاملاً ، بل أن يلعب دوره بالكامل في عملية التغيير نحو المجتمع الذي يحقق تحرره . وبمحضنا هنا قول قائد الثورة في مجلس الأمة :

« ليست الديمقراطية الحقيقية أن نجعل الناس ينفثون عن شكاواهم ، ولكن هي أن نجعل الناس يغيرون بارادتهم ما يريدون تغييره » .

وهذا يعنى أن يكون الحكم لقوى الشعب : يعنى أن كل عمل يلتزم من سيطرة هذه القوى على الاقتصاد أو السياسة ، وأن كل إجراء ينال من قدرة هذه القوى على تغيير ما تريد تغييره ، يستوى في ذلك أكان إجراء إدارياً أو سياسياً أو اقتصادياً ، وإن كل ما يبدد من طاقات هذه القوى وثرواتها ، وأن كل ما ينال من كرامة إنسان هذه القوى أو حقوقه ، هو عدوان مباشر على الديمقراطية ، وبالتالي على العمل الثوري من أجل الاشتراكية . ثم هو يعنى أيضاً أن النضال من أجل الديمقراطية ، هو في نفس الوقت نضال من أجل الاشتراكية ، وأن الديمقراطية ليست قضية تعدد أحزاب ، ليست قضية إطلاق العنان لكل الأفكار والآراء من كل الأنواع ، ليست مدى ما حققه النظام الاجتماعي من فرض نقد الحكام حياً في النقد ، ولكن مدى ما يحققه لأفراد الشعب من فرص القدرة على التغيير . أي فرص اشتراكاً فعلياً في الحكم والتشريع وتوجيه العمل الثوري وإدارة الإنتاج فليست الديمقراطية أن يملك أفراد الشعب حرية القول ثم لا ينفذ الحاكمون ، وإنما الديمقراطية أن يحكم أفراد الشعب لينفذوا ما يريدون ، وبشرط أن تكون هذه الإرادة إرادة الأغلبية التي وصلت إليها عن نقاش ودراسة ، وإلا أصبح الأمر فوضى . وهذا لا يتحقق إلا إذا اجتمع أولئك القوى الشعب العاملة في مختلف الأجهزة والمجالات

الأخرى ، جهاز يجسد تنظيميا التحالف السياسى الثورى لهذه القوى ، فان الديمقراطية لا يمكن بحال من الأحوال أن تمارس « حياً » ، أو فى فراغ « والديموقراطية أولاً وقبل كل شئ . ممارسة وإيست شعارات ولا مجرد تشريعات ، ذلك أنها نظام للحكم والحكم لا بد أن يمارس عن طريق أجهزة معينة .

الاتحاد الاشتراكي والصراع الطبقي :

ينطلق الميثاق من هذا المفهوم الثورى للديموقراطية فيعان فى وضوح قاطع أن : « تحالف الرجعية ورأس المال المستغل يجب أن يسقط ، ولا بد أن ينتفخ المجال بعد ذلك ديموقراطياً للتفاعل الديموقراطى بين قوى الشعب العاملة وهى الفلاحون والعمال والجنود والمثقفون والرأسمالية الوطنية . . وأن هذا هذا التحالف هو القادر على إحلال الديمقراطية السلمية محل الديمقراطية الرجعية « والشكل التنظيمى لهذا التحالف السياسى هو الاتحاد الاشتراكى . . ليكون السلطة الممثلة للشعب والدافعة لإمكانات الثورة والحارسة على قيم الديمقراطية السلمية . .

ولكن التقاء هذه القوى فى تنظيم واحد يشهد عدداً من الأسئلة ، لعل أولها على الأقل لدى الديموقراطيين التقليديين — هو أن التنظيم الواحد وإن لم يكن حزباً — يعنى الحجز على حرية الرأى ، وأن يكون هناك رأى واحد ، والديموقراطية من سماتها اختلاف الآراء ، ولا سبيل إلى هذا إلا بتعدد الأحزاب . والرد على هذا الزعم بسيط ، فمن ناحية لن يحول قيام تنظيم سياسى واحد دون تعدد الآراء ، ولكن بشرط أساسى هو أنها ستتعدد حول كيف نبنى الاشتراكية ، لا حول هل نبنى الاشتراكية أو نعود إلى الرأسمالية ، وعملية بناء الاشتراكية من الضخامة والأهمية بحيث تثير العديد من وجهات النظر وهذا أمر لازم . فمن طريق تصارع وجهات النظر والآراء تصارعاً حراً وحيماً ، يمكن الوصول إلى الحل السليم . ومن ناحية أخرى فان تعدد الأحزاب فى الماضى كان ، كما رأينا ، نتيجة انقسام المجتمع إلى قلة تملك وكثرة لا تملك ، وكان لا بد للقلة أن يكون لها حزبها الذى يدافع عن بقاء الوضع على ما هو عليه ، وكانت لا بد للكثرة أن يكون لها حزبها الذى يعد للثورة على هذا الوضع . ولئن كان للقلة فى بعض الأحيان أكثر من حزب ، إلا أنها كانت لا تمثل تناقضات طبقية قوية ، بقدر ما كانت تمثل اختلافاً فى وجهات النظر حول أفضل الطرق للاحتفاظ بالسلطة ، وللاحتفاظ بأوضاع الملكية المستغلة كما هى عليه .

أما السؤال الثانى وقد يبدو مناقضاً للآول ، فهو كيف يمكن الاتحاد الاشتراكى وهو يضم أكثر من قوة من قوى الشعب ، ومنها إلى حد ما ثلاث طبقات قد تتعارض بل لا بد وأن

تعارض مصالحها في مرحلة الانتقال إلى الاشتراكية ، وإن التقت جميعها حول هدف بناء الاشتراكية ، كيف يمكن له أن يعبر عن هذه المصالح المتعارضة ؟ أن الصراع الطبقي العنيف وديكتاتورية الطبقة العاملة ، قد صفا هذه المسألة في بعض التجارب الاشتراكية الأخرى ، فما هو طريق الميثاق إلى هذه التصفية .

لا ينكر الميثاق الصراع الطبقي بل يعترف به إذ يقول : « والصراع الحتمي والطبيعي بين الطبقات لا يمكن تجاهله أو إنكاره ، وإنما ينبغي أن يكون حله سلبيا في إطار الوحدة الوطنية ، وعن طريق تذويب الفوارق بين الطبقات ، وليسكن . . هل ترضى الرجعية بهذا الحل ؟ هل يرضى به الإقطاع والرأسمالية المستغلة ؟ يجيب الميثاق بالنفي : « فإن الرجعية تتصادم في مصالحها مع مصالح مجموع الشعب (وقد عرفنا ماذا يعنى الميثاق بكلمة الشعب) بحكم احتكارها لثروته . ولهذا فإن سلبية الصراع الطبقي لا يمكن أن تتحقق إلا بتجريد الرجعية — أولا وقبل كل شيء — من جميع أسلحتها ، ؛ بل وأكثر من هذا ، فالميثاق يرى أن هذا : « لا يزيل المتناقضات بين بقية طبقات الشعب ، وإنما هو يفتح المجال لإمكانية حلها سلبيا ، أى بوسـ ائل العمل الديمقراطي ، .

ولئن كان الأساس الأول للديموقراطية كما يراها الميثاق هو ارتباطها بل كونها جزءاً من العمل الثوري ، فإن الأساس الثاني — وهو في نفس الوقت مترتب ، على الأساس الأول — هو أن الديمقراطية متصلة أيضا بالصراع الطبقي على أساس أن تصفيته جانب من جوانب قضية الديمقراطية ؛ وليس حتما بطبيعة الحال أن تكون التصفية في جميع الظروف عن طريق الدم ، فإن الميثاق يعتقد تماما في إمكانية تصفيته سلبيا . ولكن في نفس الوقت يشترط أولا وقبل كل شيء : « تجريد الرجعية من جميع أسلحتها ، ومنعها من أى محاولة للعودة إلى السيطرة على الحكم ، وتسخير جهاز الدولة لخدمة مصالحها . وهو يذهبنا على أنها : « تملك وسائل المقاومة . تملك سلطة الدولة ، فإذا انتزعت منها لجأت إلى سلطة المال ، فإذا انتزعت منها لجأت إلى حليفها الطبيعي وهو الاستعمار ، .

إن هذا الموقف الواضح المحدد والسليم من الرجعية متمثلة في الإقطاع والرأسمالية المستغلة ، موقف هام يعكس فهما واعيا للديموقراطية ، فهى على رغم أنها ديموقراطية ، فهى في نفس الوقت ديكتاتورية : ديموقراطية لقوى الشعب العامل ؛ وديكتاتورية ضد قوى الرجعية أعداء الشعب .

وأهمية هذا الموقف تعود إلى أنه يجهلنا على الفور إلى النتيجة التالية وهى : أن أى إجراء

أو عمل يقوى من الرجعية أو يزيد من نفوذها الفكرى ، أو يضعف في متناول أيديها سلاحا تستخدمه ؛ وأى إجراء أو عمل يشمل من فاعلية قوى الشعب في تجريد الرجعية من جميع أسلحتها ، أو يعمل على تمسيح المعركة ضد النفوذ الرجعى ؛ وأى إجراء أو عمل يؤدي إلى أن تنكسب الرجعية ولو عاطفيا إلى صفوفها جانبا من قوى الشعب العامل ؛ لا يمكن اعتباره إلا عدوانا مباشرا على الديمقراطية ، وبالتالي على العمل الثورى من أجل الاشتراكية .

وسائل العمل الديمقراطي :

ولكن الاتحاد الاشتراكي لا يكفي أن مجرد الرجعية من جميع أسلحتها ، وأول خطوة بطبيعة الحال في هذا الصدد هي أن لا يسمح بتسرب أحد من أفرادها إلى صفوف تنظيماته ، لا يكفي أن يمارس هذا الجانب من الديمقراطية ، لأن هذا كما يقول الميثاق : « لا يزيل المتناقضات بين بقية طبقات الشعب ، وإنما هو يفتح المجال لإمكانية حلها سليا . أى بوسائل العمل ، الديمقراطي . فما هي وسائل العمل الديمقراطي هذه ؟

أولا : جماعية القيادة فهي : « ليست عاصما من جموح الفرد فحسب ، وإنما هي تأكيد للديموقراطية على أعلى المستويات ، لماذا ؟ لأن جماعية القيادة ضمان هام ضد تركيز السلطات في أيدي قلة من الأفراد ، وما يترتب على هذا من زيادة البيروقراطية ، كما أنها في نفس الوقت تعبر صحيح عن : « شعبية العمل الثورى ، عن جماعية العمل ، جماعية المسؤولية . ثم هي فوق هذا كله تساعد على تربية عناصر قيادية جديدة فتعمل على ضمان تجدد القيادة باستمرار . هذا إلى جانب أنها تهيئ الفرصة على الدوام لمعرفة آراء كل قوة من قوى الشعب العاملة ورغباتها ، وبالتالي يصبح من الممكن التنسيق وتقريب المسافات بينها ، وفقا لظروف الواقع وإمكاناته في أى فترة زمنية .

ثانيا : حرية الكلمة ، أى حرية الفكر ؛ فكما يقول الميثاق : « إن حرية الكلمة هي المقدمة الديمقراطية ، وهي التعبير عن حرية الفكر في أى صورة من صورها ، . وبدون حرية الفكر تصبح القيادة الجماعية وهما من الأوهام ذلك أن مهمة هذه القيادة هي أن تفسق بين الأفكار المختلفة ، وأن تخرج منها بتعليمات تنعكس في قرارات وأوجهات تعبر عن رأى الأغلبية وتنفذه وليس هناك من طريق إلى رأى الأغلبية إلا أن تتاح الفرصة كاملة لكل قوة من قوى الشعب ، بل لكل فرد من أفرادها أن تعبر عن أفكارها في إطار العمل الثورى ، دون خوف أو تردد ؛ وأن تتفاعل هذه الأفكار ويدور بينها حوار عميق ، لا تحده حدود

سرى ، الوعي القائم على الإقتناع العلى ، النابع من الفكر المستنير والناتج من المناقشة الحرة ، التى تتمرد على سياط التعصب والارهاب . .

ثالثا : ممارسة النقد والقد الذاتى ؛ يمكن للأفكار أن تتفاعل أو أن يدور بينها حوار إلا إذا مارس كل صاحب رأى — فرداً كان أم جماعة — حقه كاملاً فى نقد باقى الآراء ، وأدى فى نفس الوقت واجبه فى أن ينقد نفسه ويمترف بخطأه إذا أخطأ . إن النقد ، والنقد الذاتى المؤسس على الدراسة والتحليل العلى ، هو وسيلة تقييم العمل ، هو السكشاف الذى يظهر إلى أى مدى يتفق هذا العمل مع مصالح قوى الشعب العاملة ، والذى يكشف للقيادة ما الذى يجب تغييره أو تعديله .

ولسنا بحاجة إلى أن نؤكد أن هذه الوسائل ليست مقصورة على العمل داخل الاتحاد الاشتراكى ، بل لابد أن تكون أساس العمل فى أى مجال من مجالات النشاط ؛ ولكن . . كيف نضمن تحقيقها ؟

يقول الميثاق : « إن حرية الكلمة هى المقدمة للديمقراطية ، وسيادة القانون هى الضمان الأخير لها ، ولكن أى قانون ومن الذى يضعه ؟ إن القانون فى أى مجتمع ليس سوى تعبير عن العلاقات بين قواه المتصارعة ، ومن ثم فهو أساسا يضمن مصالح القوة التى لها السيطرة ، ولا يضمن من مصالح باقى القوى إلا بالقدر الذى يتفق ووزنها فى حلبة الصراع الاجتماعى . ولهذا فإن الميثاق يصل إلى جوهر الصلة بين القانون والديمقراطية بقوله : « إن كثيراً من المواد التى ما زالت تحكم علاقاتنا الاجتماعية قد جرت صياغتها فى جو اجتماعى مختلف ، وأن أول ما يعزز سلطان القانون هو أن تستمد حدوده من أوضاع المجتمع المتطور ، ، وأنه وهو فى حده ذاته صورة من صور الحرية ، لابد أن يسايرها فى اندفاعها إلى التقدم وتصديجب أن لا تكون مواده قيوداً تصد القيم الجديدة فى حياتنا .

إن هذا القول يجيب على الفور عن السؤال الثانى . من يضع القانون ، ومن يراقب سلامة تنفيذه ؟

فهو ما دام يستمد حدوده من أوضاع المجتمع المتطور ، وما دام يجب أن لا تكون مواده قيوداً تصد القيم الجديدة فإن الذى يضعه هم صانعو هذا التطور ، وهذه القيم الجديدة ، هم قوى الشعب العاملة عن طريق مجلس تشريعى ينتخبونه انتخاباً حراً مباشراً بعد أن حرروا « رغيف الخبز » بأسقاطهم تحالف الإقطاع والرأسمالية المستغلة ، وإقامة تحالفهم هم . ولكن هذا التحالف لابد أن يمثل ، القوى المكونة للأغلبية ، وهى القوى التى طال استغلالها ، والتى هى صاحبة

مصلحة عميقة في الثورة ، كما أنها بالطبيعة الوعاء الذي يخزن طاقات هائلة دافعة وعميقة بفضل مكانتها للحرمان ، ومن هنا فإن « الفلاحين والعمال » يجب أن يكون هم على الأقل نصف أعضاء التنظيمات الشعبية والسياسية على جميع مستوياتها ، بما فيها المجلس النيابي . . كضمان أكيد لقوة الدفع للثورة ، نابع من مصادرها الطبيعية الأصيلة .

هو إذن تحالف محور الثورية فيه الفلاحون والعمال ، ولكن كيف تحمل المشكلة الناجمة من طرد تعرضها للحرمان والاضطهاد والاستغلال ، وما نتج عن ذلك من تخلف نسبة كبيرة منهم — بل لعمري الأغلبية — فكريا وسياسيا ؟ عن طريق التوعية . .

ولكن ما المقصود بالتوعية ؟ لقد كثر استعمال هذه الكلمة حتى أصبحت كأنما هي المفتاح السري لحل جميع المشاكل . بل كأنما هي المهمة الوحيدة للاتحاد الاشتراكي ؟ ثم ما هي وسائلها ثم كيف وبمن نبدأ ؟

التوعية هي أن تعي قوى الشعب العامل لطبيعة المرحلة الحالية التي وصفها القيادة الثورية بحق بأنها مرحلة الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية ، أن تعي بإمكانيات هذه المرحلة ومهامها وأولوياتها من حيث إيجاد الحلول .

وهذا يستلزم دراسة جادة للميثاق كدليل للعمل الوطني ؛ ولما يتفرع عنه من مسائل بوصف كونه مركز انطلاق وتطور ؛ وليس نهجا جامدا .

أما وسائل التوعية فهي الصحافة والاذاعة والتليفزيون وغير ذلك من وسائل الإعلام . التي تحررت ملكية تحالف الاقطاع ورأس المال المستغل . وأصبحت ملكا لقوى الشعب العامل ثم يأتي التعليم الذي : لم تعد غايته إخراج موظفين للعمل في مكاتب الحكومة . ومن هنا فإن مناهجه في جميع الفروع ينبغي أن تعاد دراستها ثوريا لكي يكون هدفها هو تمكين الإنسان الفرد من القدرة على إعادة تشكيل الحياة .

إن هذه الوسائل جميعاً وسائل تساعد على تكوين رأي عام مستنير ، ولكنها — وحدها — لا تستطيع أن تصل بأحد إلى المستوى المطلوب لقيادة العمل الثوري الذي رأينا أنه مرتبط بصميم جوهر الديمقراطية . إن المسألة ليست مسألة إعداد « استقراطية فكرية » ، وليس تثقيف « شلل » أو « مجموعات » . وإنما هي إعداد « القوة المضاربة » لعملية التغيير الاجتماعي التي يقوم بها تحالف قوى الشعب العاملة إعداد « جهاز سياسي يحدد العناصر الصالحة للقيادة وينظم جهودها

ويعطى الحوافز الثورية للجماهير ، ويتحسس احتياجاتها ويساعد على إيجاد الحلول الصحيحة لهذه الاحتياجات .

ديموقراطية الانتاج :

إذا كانت الديمقراطية هي تأكيد السيادة السياسية للشعب من أجل أن يقوم بتغيير المجتمع ، وإذا كان النظام السياسي في بلد ليس إلا انعكاساً مباشراً للأوضاع الاقتصادية فيه ، كما أن عملية التغيير نفسها في الأساس عملية تغيير اقتصادي ، فإن الشعب لا بد أن تكون له السيادة الاقتصادية ، لا بد أن يسيطر على وسائل الإنتاج . ومن هنا كانت الملكية العامة وكان القطاع العام ، لا حياً في الملكية العامة كمهدف في حد ذاته ، وإيـمكن بعده ما يكون ، بل كوسيلة إلى السيطرة الاقتصادية ومن ثم السيادة السياسية من أجل تغيير المجتمع كوسيلة لترجيح الإنتاج الوجهة التي تحقق مصالح الشعب . هكذا تصبح إدارة الانتاج ، ويصبح العمل مرتبطاً بوثق الارتباط بجوهر الديمقراطية ويصبح الثوري غير مسؤول بأي حال من الأحوال — ديموقراطياً — عما يمكن أن يحدث لكل قادر على العمل توفرت له الفرصة ، ولكنه لا يرغب في أن يعمل .

ولكن ماذا تعنى ديموقراطية الإنتاج ؟

يقول الميثاق : « إن العمل الوطني المنظم القائم على التخطيط العلمي ، هو أساس الغد ولا بد أن يكون محمداً أمام أجهزة الانتاج على جميع مستوياتها ، بل أن مسؤولية كل فرد في هذا العمل يجب أن تكون واضحة أمامه . إن وعي كل مواطن بمسؤوليته المحددة في الخطة الشاملة وبإدراكه المحدد لحقوقه المؤكدة ونجاحها — فضلاً عن كونه توزيعاً للمسؤولية على نطاق الأمة كلها ، بما يعزز احتمالات الوصول إلى الأهداف — هو في نفس الوقت عملية انتقال ثورية بمعنى العمل الوطني ، من العموميات الشائعة المبهمة والغامضة ، إلى وضوح ذهني وعمل يربط الإنسان الفرد في نهاله اليومي بحركة المجتمع كلها وشده في اتجاه التاريخ ، كما أنه يوجه به حركة التاريخ في نفس اللحظة ، كيف يتم هذا كله ؟ يجيب الميثاق « عن طريق الديمقراطية ، بأن تتوفر الحرية في مراكز الانتاج جميعاً . وأن تتحقق سلطة المجالس الشعبية على جميع مراكز الإنتاج وفوق أجهزة الإدارة المركزية أو المحلية ، وذلك هو الوضع الطبيعي الذي ينظم سيادة الشعب ، »

ومن هنا كان لا بد أن تدار وسائل الإنتاج ديموقراطياً ، وهذا يعني أولاً وقبل كل شيء أن يكون لقوى الشعب العاملة دور أساسي في عملية الإدارة نفسها ، برصف كونها المالكة لهذه الوسائل ، ثم هو يعني ثانياً أن تكون هذه الإدارة التي تلعب قوى الشعب العامل فيها دوراً

أساسياً ، خاضعة في نفس الوقت لرقابة هذه القوى وتوجيهاتها عن طريق أجهزتها وتنظيماتها المختلفة المنتخبة ، بمجالس الأمة والمجالس الشعبية والنقابات العمالية ، ثم هو يعنى ثالثاً سيادة وسائل العمل الديمقراطي في مجالات الإنتاج فهي وحدها الضمان ، ضد « إغراق الجماهير في الأمل وخداعها بالحنى » ضد « خطر توهم أن المشاكل الكبرى للتطوير الوطنى تحل خلال التعقيدات المكتنية والإدارية ، ضد « تكوين طبقة عازلة تحول دون تدفق العمل الثورى » ، ضد « التنازع على السلطات الذى يودى إلى شل القيادات العاملة فى التطوير الوطنى » ، ضد « تكديس سلطات كبيرة فى أيد قليلة ، الأمر الذى يودى إلى « انتقال السلطة الحقيقية إلى غير المسؤولين عنها بالفعل أما الشعب ، وباختصار ضد كل ما يعرقل سير العمل الوطنى فى مجالات الإنتاج أو يحرفه عن اتجاهه الثورى وهنا تبرز مرة أخرى أهمية تكوين القادة ، كما يبرز دور النقابات العمالية فى إعداد العاملين ، سواء من حيث الإدارة ، أو الرقابة ، أو الارتفاع بالمستوى الفنى .

إن أى منشأة لا يمكن أن تنجح نجاحاً حقيقياً إذا اقتضت جماعات العاملين فيها فى مختلف التخصصات إلى التعاون الواعى والتصميم المشترك .

إن جوهر الديمقراطية لم يعد ينعكس فى صناديق الانتخاب ، ولا فى النظام الحزبى ، بل هو أساس العمل معاً فى جماعات من أجل أهداف تتخطى بكثير المصالح الضيقة المباشرة للأفراد . إن الديمقراطية لم تعد مسألة تحديد حقوق الإنسان مقدماً ، ثم العمل على إقامة دولة تحقق هذه الحقوق لقلّة ، لم تعد ديمقراطية تستند إلى انقسام المجتمع إلى فئة تملك وتحكم وأغلبية لا تملك وليس لها فى الحكم نصيب ، بل أصبحت الديمقراطية عملية ثورية هى أولاً إقامة المجتمع الذى بغيره لا يمكن أن تتحقق هذه الحقوق للمجتمع ، المجتمع الذى يستطيع على أقل تقدير أن يوفر لكل فرد المأكل والملبس والسكن اللازمة لتحرره ولحياته ، المجتمع الاشتراكى الذى ينعلم فيه الاستغلال الطبقي ؛ المجتمع الذى تكون الدولة فيه دولة جميع العاملين .

المنظمات السياسية

للدكتور محمد الخفيف د

علمنا من المحاضرات السابقة أننا عندما نتكلم عن مجتمع أو تنظيم اجتماعي معين فإننا لا نعني مجرد مجموعة من البشر تتكلم نفس اللغة أو تعيش فوق أرض واحدة وإنما نعني أرا أكثر انساء ، نعني أن التنظيم الاجتماعي وأن كل كلاً واحداً متراً لا إلا أنه يتكون من أربعة نواح متشابهة متحركة هي :

١ — الأدوات التي يستخدمها الانسان في إنتاج ما يحتاج اليه من سلع وخدمات .

٢ — القوى البشرية التي تقوم بعملية الإنتاج .

٣ — العلاقات التي تنشأ بين أفراد هذه القوى أثناء قيامها بعملية الإنتاج وهي ما نسميها بعلاقات الإنتاج التي تنسب عندما يكون أساسها الملكية الفردية إلى انقسام القوى البشرية للمجتمع ، وأن اشتركوا في عملية إنتاجية واحدة ، إلى طبقات متصارعة لكل طبقة منها مصالح اقتصادية أساسية متميزة ومتعارضة مع مصالح الطبقات الأخرى .

٤ — العلاقات الاجتماعية الأخرى التي تنشأ بين القوى البشرية في حياتها العامة نتيجة لاستخدامهم أدوات إنتاج معينة ولسيادة علاقات إنتاج معينة . هذه العلاقات الاجتماعية الأخرى تشمل الأفكار والقيم الاجتماعية والفلسفية والمنظمات القانونية والاجتماعية والسياسية وهي لكونها إنتاج علاقات إنتاجية معينة ليست سوى انعكاساً لهذه العلاقات .

على هذا الأساس نتناول موضوع المنظمات السياسية ، نتناوله كساحية من نواحي المجتمع تتأثر بها وتؤثر فيها ، كجزء لا يتجزأ من التنظيم الاجتماعي الاقتصادي ومن هنا فإن أي تنظيم سياسي هو بالضرورة مرتبط بالتنظيم الاجتماعي الذي يشمل ومتأثر به . فلا يمكن فصل أهداف أي تنظيم سياسي أو نظريته أو أسلوب عمله عن واقع المجتمع : طبقه المتصارعة ، فلسفته ، متناقضاته . . . الخ .

الحزب :

قلنا أن سيادة أسلوب إنتاج معين (وسائل إنتاج معينة وعلاقات إنتاجية معينة) يقوم على

الملكية الفردية لوسائل الإنتاج يؤدي إلى انقسام القوى البشرية إلى طبقات متصارعة لكل طبقة منها مصالح اقتصادية أساسية متميزة ومتعارضة مع مصالح الطبقات الأخرى والطبقة جماعة من الناس ترتبط بوسائل الإنتاج بعلاقة معينة تحدد لها مكانا معيناً في المجتمع ودورا معيناً في عملية الإنتاج عن طريقها تحصل على حجم معين من الثروة الاجتماعية ومن هنا وتتحدد مصالحها الاقتصادية وأهدافها وآمالها وأفكارها وقيمتها وعاداتها . ففي المجتمع الرأسمالي مثلاً ينقسم الناس إلى طبقتين عريضتين أساسيتين يفرق بينهما علاقة كل منها بوسائل الإنتاج فأحدهما ترتبطها بوسائل الإنتاج (في كافة مجالات النشاط الاقتصادي) ملكيتها لهذه الوسائل ملكية خاصة أما الأخرى فترتبطها بوسائل الإنتاج أنها أساساً لا تملك منها شيئاً . وإنما تملك قوة تعمل التي بدونها لا يمكن أن تتم عملية الإنتاج والتي تضطر إلى بيعها لملاك وسائل الإنتاج . وعلى هذا الأساس يتم توزيع عائد الإنتاج فتفوز الطبقة المالكة بنصيب الأسد رغم قلة عددها ولا تحظى الطبقة الأخرى رغم أنها الغالبية العظمى للقوى البشرية إلا على النصيب الأقل ، ومن هنا يكون من الطبيعي أن تبذل الطبقة المالكة كل جهدها وبشتى الوسائل على أن يستمر النظام القائم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ، وأن يتحدد من لا يملكون في نهاية الأمر حول القضاء على نفس النظام الذي لا يتيح لهم رغم أغابيتهم العددية ورغم أنهم المنتجون الحقيقيين إلا حد الكفاف ويكون من الطبيعي أيضاً أن يذنباً بين الطبقتين صراع .

ولكن كيف يدور هذا الصراع ؟ هل يدور بطريقة عشوائية أم أن له وسائله التي تنظمه وتوجهه ؟

المدارس التاريخية صراع الطبقة العاملة ضد الرأسمالية يلاحظ عدة أمور هامة :

أولاً : أنه صراع متطور بدأ عشوائياً وأخذ شكل تدمير الآلة أو حرق المصانع وكأنا الآلة هي العدد الذي يستغل العامل ثم بتطور الصناعة وانتشار المنشآت الكبيرة التي يضم كل منها عدة آلاف من العمال بدأ الصراع يتخذ الشكل النقابي فعمال كل مصنع وقد شعروا بوحدةهم فنتيجة اتجمعهم في نفس المكان وتحمت نفس ظروف العمل أدركوا أن صاحب الآلة ، لا الآلة نفسها ، هو مصدر البلاء وأن لا بد لهم من قيادة توجّه كفاحهم ضد صاحب العمل من أجل تحسين أحوالهم وكانت مطالبهم تدور حول زيادة الأجور وتخفيض ساعات العمل وتحسين ظروفه فكان أن نشأت الحركة النقابية فبدأ عمال كل مصنع يكوّنون نقابة تقود كفاحهم وكانت وسيطته الأساسية الاضطراب عن العمل وكان هذا أول إدراك من جانب العمال لحقيقة هامة هي أنه بدون عملهم تصبح وسائل الإنتاج وسائل مملوءة لا تدر على صاحبها دخلاً .

وبنمو الرأسمالية نمى الطبقة العاملة وبدأت تحس وحدتها وبأن ما يتعرض له عمال مصنع من

المصانع هو نفس ما يتعرض له عمال المصانع الأخرى وإن اختلف أصحابها فببداً تكون النقابات التي تضم كل منها عمال مهنة بأسرها ثم إزداد الشعور بالوحدة فدخلت الحركة النقابية مرحلة إجماع تنظيم نقابي يضم عمال جميع المهن ضد الرأسماليين بوجه عام .

ثانياً : أن العمال أدركوا بتجربتهم أن الكفاح النقابي وأن حقق لهم قسداً من المكاسب إلا أن هذه المكاسب كانت مهددة دائماً على الرغم مما بذلوا من تضحيات كبيرة ، في سبيلها ، فما أن تلوح فرصة للرأسمالية إلا وتعتدى عليها تسنداً في ذلك الدولة بجميع أجهزتها وقوانينها . وكان لابد إذن من أن يتجه تفكير العمال إلى ضرورة أن يكون لهم صوت في هذه الدولة وكان الطريق الوحيد هو المجلس النيابي فبدأ الكفاح النقابي يضم إلى أهدافه الاقتصادية أهدافاً سياسية وكان أهمها المطالبة بحق الترشيح والانتخاب لمضوية المجالس النيابية حتى يمكن أن يكون للعمال فيها ممثلون يدافعون عن حقوقهم عن طريق التشريع . ولكن ظل الطابع الأساسي للصراع هو الطابع النقابي .

ثالثاً : أنه على الرغم من حصول العمال على حق الانتخاب والترشيح بعد كفاح طويل ومرير إلا أنهم لم يستطيعوا أن يبعثوا بممثلينهم إلى المجالس النيابية لأن — الرأسمالية بسبب ملكية الرأسمال لوسائل التأثير في الرأي العام وما وضعت من قيود على عملية الانتخاب والترشيح وسيطرتها على الدولة ولأنها بملكيتها لأدوات الإنتاج تستطيع أن تهدد العامل في رزقه وهكذا استطاعت أن تحول بين العمال وبين المجالس النيابية . ويلعب الوعي الطبقي في هذا الصدد دور هام حاسم وذلك لأن الرأسمالية وعت بنفسها كطبقة متميزة لها مصالحها التي تجمعها ولها نفس المصير قبل أن يحدث نفس الأمر للعمال بوقت طويل . ومن هنا كانت لها قيادتها السياسية المنظمة .

رابعاً : أن العمال خلال كفاحهم الطويل وبظهور الفكر الاشتراكي اكتمل لهم آخر الأمر وعيهم الطبقي فأدركوا أن معركتهم مع الرأسمالية ليست معركة نقابية اقتصادية في الأساس بل معركة سياسية وأن مصيرهم مرتبط بانتهاء على النظام القائم على الملكية الفردية وأن هذا أمر لا يمكن أن يتم إلا بوصولهم إلى السلطة والعمل على الوصول إلى السلطة عمل سياسي يستلزم قيادة سياسية خاصة ، يستلزم أن يكون لهم حزبهم الذي يوجههم من أجل تغيير علاقات الإنتاج لمصلحتهم وذلك إزاء حزب الرأسمالية الذي يعمل من أجل الإبقاء على علاقات الإنتاج على ما هي عليه .

الحزب إذن هو تنظيم سياسي يمثل مصالح طبقة من الطبقات ويقودها في كفاحها المستمر من أجل تحقيق هذه المصالح ثم الحفاظ عليها . ولكن هل يعني هذا الكلام أنه يضم جميع أفراد

كما أن تعريف الحزب بأنه طليعة أو قيادة طبقية لا يبنى أن صفوفه لا تضم إلا أفراد هذه الطبقة، أو أنه لا يحظى بتأييد فئات من طبقات أخرى وذلك للعوامل التالية :

الاول : هو أننا وأن كسنا في أول المحاضرة قد افترضنا انقسام المجتمع الرأسمالى إلى طبقتين
طائفة تملك وأخرى لا تملك إلا أن كل طبقة (ولهذا وصفناها بأنها عريضة) هى فى الواقع عدة
طبقات فهناك طبقة الرأسمالية الاحتكارية أو الكبيرة وطبقة الرأسمالية المتوسطة وطبقة
الرأسمالية الصغيرة وكلها تجمعها وحدة هاف من حيث الإبقاء على الملكية الخاصة
والتمكن الاحتكارية تريد أن تقضى على الآخرين والمتوسطه تريد أن ترتفع إلى مستوى الكبيرة
وهذه تغلب فى وجهها وهكذا . . وهناك أيضا طبقة ملاك الاراضى ورغم أن الزراعة فى المجتمع
الرأسمالى تخضع لمصالح الرأسمالية الصناعية إلا أنها ، لهذا السبب بالذات ، تتنافس معها . . وحتى
فى قطاع غير المالكين نجد أكثر من طبقة فالعمال الزراعيون مثلا غير العمال الصناعيين غير عمال
النجارة وغير موظفي أجهزة الدولة . . الخ ويزيد من الأمر تعقيدا أن بعض هذه الطبقات
تتشابه فمثلا من بين أصحاب المصانع تجد من هو مالك للأرض أيضا . . والنتيجة هى أن
تمتد الأحزاب وليس شرطا أن يكون عدد الأحزاب بعدد الطبقات اما لعدم وجود تناقض
أساسي بين المصالح نتيجة للتشابه ، أو لأن الطبقة ليست من القوة أو التنظيم أو الأثر ما يمكنها
من إنشاء حزب مستقل . وهكذا يحدث أن يمثل حزب من الأحزاب مصالح أكثر من طبقة
ولكن هذا لا ينبغي أن الطبقية الأكثر قوة هي التي يكون لها القيادة .

الثاني : أن الأحزاب التي تمثل مصالح الطبقات المملوكة مضطرة تحت ضغط الحركة الشعبية إلى دفع شعارات ضل بها جماهير الشعب وإلى القيام ببعض الإصلاحات عند وصولها إلى الحكم لتخريف الجماهير عن طريق الثورة وهي عن هذا الطريق وعن طريق ملكيتها لوسائل الإعلام والتشهير تنجح في أن تحظى بتأييد بعض الفئات التي قد تتعارض مصالحها معها تعارضا أساسيا يساعدها على ذلك أن تكون الحركة شعبية مفتحة ومنخفضة الوعي وغير منظمة تحت قيادة سياسية واعية .

الثالث : في حالة الحروب الذي يقود الطبقة صاحبة المصلحة في التغيير فانه لا يكتفي بتحريك الطبقة التي يمثلها فقط بل يعمل على تعبئة جماهير من الطبقات الأخرى التي تعاني هي أيضا من النظام القائم . لقد عبأت - الرأسمالية مثلا - عند نشأتها الفلاحين ضد الانطباع وكان طبعيا بعد انتصارها أن يخصصوا على بعض الحقوق . ولم يقتصر الحزب الشيوعي الروسي مثلا على تحريك العمال الصناعيين فحسب بل عبأ أيضا قراء الريف والحرفيين .

نخلص من وضعنا للحزب إلى :

١ — أن الأحزاب السياسية هي قيادات لطبقات اجتماعية وبالتالي فواقفها لا بد وأن يخدم أساساً هذه الطبقات .

٢ — أن تعددها رهن بانقسام المجتمع إلى أكثر من طبقة وليس أمراً مرتبطاً بمجهر الديمقراطية .

٣ — أن اسم الحزب لا يدل على طبيعته ، دائماً وإنما الفصيل هو قيادته وإلى أية طبقة تنتمي ، فهدى جلاد الشعب كان يسمى حزبه حزب الشعب ، ومحمد محمود الذي عطل الدستور كان يسمى حزبه الأحرار الدستوريين ، وهتلر كان يسمى حزبه الحزب الاشتراكي الوطني ، وحزب العمال البريطاني يضرب الشعب العربي في اليمن وعمدن وحزب حتى موليه الاشتراكي اشترك في العدوان علينا في ١٩٥٦ .

٤ — أن الحزب طليعة سياسية تنشأ عندما يكتمل جماعة من الناس وعيهم بأنهم طبقة تتعارض مصالحها من مصالح باقي الجماعات

٥ — أن الحزب وإن كان يمثل أساساً مصالح طبقة معينة إلا أنه أحياناً يضم بين صفوفه أو يحظى بتأييد بعض طبقات أخرى أو بعض أقسام منها ولا تكن من المهم في هذا الصدد أن نلاحظ أنه إذا بلغ الصراع الاجتماعي مرحلة تتعارض فيها مصالح طبقة من هذه الطبقات من مصالح الطبقة الأساسية للحزب فلا بد أن — تنفصل عنه مكونة حزبا الخاص ، أى لا بد أن ينقسم الحزب ، ولعل من الأمثلة البارزة لهذه الظاهرة في تاريخنا هو تكوين حزب الوفد ممثلاً أساساً لمصالح طبقة التاجر وهي الأقوى اقتصادياً والأكثر نفوذاً اجتماعياً هي طبقة الإقطاعيين والثانية وهي الأضعف اقتصادياً واجتماعياً بسبب حداتها وارتباطاتها بالإقطاع ارتباطاً يقوم في ذلك الوقت على التبعية هي الرأسمالية المحلية الناشئة . — والطبقتان كانتا بمرضاً لنفس الضغط من جانب الاستعمار ولكن ليس بنفس الدرجة فكان لا بد بتعاظم الحركة الوطنية أن يتخلف موقف كل منهما فالإقطاع يرى من مصلحته أن لا تستمر الحركة الوطنية إلا إلى الحد الذي يضمن له أن يشترك مع الاستعمار بتصيب أكبر في اقتسام العائد من استغلال الطبقات الشعبية ، في حين كانت الرأسمالية الناشئة تريد استمرار الحركة الوطنية حتى تضمن انفرادها بالسوق المحلي وذلك بسبب ارتباطها بالصناعة . وكان لا بد إذن من أن ينقسم الحزب وأن يتكون حزب الأحرار الدستوريين ممثلاً لأصيالا الإقطاعيين .

الجهة

رأينا إن المجتمع انقسم إلى طبقات متعارضة المصالح إلا أنه في مراحل تطوره تجد أكثر من طبقة أن هناك هدفاً مشتركاً لها وإن تعارضت باقي الأهداف ، وأن من المصلحة لها جميعاً أن تتحد في عمل مشترك من أجل تحقيق هذا الهدف دون أن يعنى هذا بطبيعة الحال أن الاختلاف أو التناقض حول باقي الأهداف قد زال أو اختفى ، مثل هذا الاتحاد حول عمل مشترك من أجل هدف مشترك يستلزم تنظيمياً سياسياً معيناً ، يستلزم إيجاد شكل تنظيمي ينظم العمل ويقوده . هذا الشكل التنظيمي يسمى جهة . ومن الواضح أن تكوين الجهة أى ما تضمه من طبقات وأساليب عملها مختلفان باختلاف الهدف المشترك من مرحلة إلى مرحلة . ومن الواضح أيضاً أن استمرار أية جهة أو انتهاءها رهن بتحقيق الهدف المشترك أو عدم تحقيقه . ومن الطبيعي كذلك أن تشهد مرحلة من المراحل أكثر من جهة لأن الهدف الذي يوحد طبقات معينة يقابله هدف آخر يتعارض معه وقد يوجد حوله طبقات معينة أخرى .

الجهة إذن ما دامت تمثل وحدة طبقات فمن الطبيعي أن تأخذ صورة تحالف بين الأحزاب المشكلة لهذه الطبقات بوصفها قيادات لها . ويبدأ هذا التحالف بالاتفاق حول برنامج هو بمثابة عقد يحدد الهدف أو الأهداف المشتركة ويلزم جميع الأطراف بأن لا يهدد عملها المستقل العمل المشترك من أجل تحقيق البرنامج المتفق عليه . وتكون قيادة الجهة من ممثلين يختارهم قيادة كل حزب من الأحزاب المنظمين إليها ولكن هذا العقد وهذه القيادة المشتركة لا يمنعان استمرار التناقض الطبقي داخل صفوف الجهة ويستمر هذا التناقض إلى أن يتم تحقيق الهدف المشترك فتتحطم الجهة ويعود الحلفاء السابقون إلى الصراع السافر من جديد بل أن الجهة قد تتحطم قبل تحقيق الهدف المشترك إذا ترك التناقض الطبقي يعمل عمله داخل صفوفها دون قيد ولم تنته القيادة إلى ضرورة ملاحظته حتى لا يطيح بالجهة قبل أن تحقق غرضها .

إن استمرار التناقض الطبقي داخل صفوف الجهة أمر طبيعي ما دامت مكونة من طبقات متعارضة الأهداف أساساً ولأن العمل من أجل الهدف المشترك لا يلغى للعمل من أجل باقي الأهداف . ولعل مما يزيد الأمر تعقيداً أن من السهل الاتفاق حول الهدف المشترك ووضعه في برنامج ولكن المشكلة الحقيقية هي في طريق الوصول إلى هذا الهدف . هنا تبرز بشكل أكثر وضوحاً الخلافات الطبقية لأن أسلوب العمل وتحديد الطرق والوسائل يرتبط لدى كل طبقة بأفكارها التي هي في الأساس تعبير عن مصالحها الخاصة . . موقف كل منها من الدور مثلاً . . ففهمها من الأسلوب ، الثورى أم الإصلاحى ؟ . . ما تريد أن يكون عليه الموقف بعد تحقيق

الهدف المشترك وإلى أى مدى يمكن أن يلعب طريق الوصول إلى الهدف دوراً في تشكيل الموقف بعده وإلى أى مدى بالتالى يخدمها هذا الطريق أو يضر بها .

عامل آخر يلعب دوراً هاماً في تحديد هذا التناقض الطبقي هو مدى ما بين الطبقات المتحالفة من تناقض حول باقى الأهداف . . هل هى تناقضات أساسية جذرية أم تناقضات ثانوية ومدى أهمية الهدف المشترك بالنسبة لتحقيق باقى الأهداف . ثم هناك أيضاً القوة الاقتصادية الاجتماعية لجماع كل طبقة . فن الطبيعى أن جبهة تضم أحزاباً تمثل طبقات شعبية تكون أكثر تماسكاً واستقراراً من جبهة تضم طبقات مستغلة (بكسر الغين) ومستغلة (بفتح الغين) .

ولعل من أبرز الأمثلة على الجبهة ، الجبهات التى تكونت أيام الحرب العالمية الثانية فى الدول التى احتلتها ألمانيا النازية ، فقد كان الهدف المشترك ، الأساسى والعاجل ، لجميع الطبقات فى هذه الدول هو التحرر من الاحتلال النازى بوصفه أبشع صور الاستعمار وأبشع خطر تعرضت له الإنسانية بوجه عام وذلك فيما عدا بعض فئات الطبقات الاحتكارية التى رأت أن تربط مصيرها بالاحتلال النازى وأن تقنع بما يرمى به إليها من فتات . وكانت هذه الجبهات جبهات قوية لعبت دوراً أساسياً فى تحطيم النازية للأسباب التالية :

١ - أنه بالرغم من وجود تناقضات أساسية جذرية داخل الجبهة لأنها كانت تضم الرأسمالية والطبقة العاملة وملاك الأرض والعمال الزراعيين ولا يمكن أن تكون التناقضات بينها ثانوية إلا أن خطورة الهدف المشترك كانت أقوى من هذه التناقضات لأن معركة التحرر من النازى كانت معركة حياة أو موت حتى بالنسبة للرأسمالية وملاك الأرض ولم يكن السؤال الذى يهغل بال الرأسمالية هو هل سيستمر وضعنا القائم على الاستغلال بعد التحرر بل كان الذى يشغل بالها هو أنها حتى لكى يستمر الاستغلال فلا بد أولاً أن تظل على قيد الحياة ، وأن تظل على قيد الحياة فى بلد مستقل غير مستعمر والاحتلال النازى يمكن أن يوفر لها الشرطين .

٢ - أن طبيعة الاحتلال النازى لم تكن تحتل الاختلاف حول الأسلوب فلا أسلوب هناك سوى الكفاح المسلح فأسلوب المساواة أو المفاوضة مرفوض حتى من جانب لمازى الذى لا يريد سوى الاستسلام أو الغناء التام لغيره .

٣ - أن جماهير الطبقات الشعبية تحملت على كاهلها العبء الأساسى وأكبر قدر من التضحيات وكانت النتيجة أن ازدادت بشكل ملحوظ بعد التحرر حتى أنها وصلت إلى الحكم فى بعض الدول .

ومن الواضح - مع بطبيعة الحال أنه بتحقيق الهدف المشترك (التحرر والقضاء على النازي) عاد التناقض بين الطبقات المتحالفة ولو أن طاباً جديداً فرضه تغير علاقات القوى أثناء الحرب وبعدها .

مثل آخر . . جبهة التحرير الجزائرية . . التي ضمت جميع الطبقات الجزائري في حرب مسلحة من أجل التحرر ثم عاد التناقض إلى الظهور من جديد بعد الاستقلال عندما طرحت مسألة الثورة الاجتماعية .

وفي أريخ الشعب المصري جبهة الأحزاب التي عقدت معاهدة سنة ١٩٣٦ مع الاستعمار البريطاني .

غير أن الجبهات ليست جميعاً جهات من أجل التحرر (ومثل هذه الجهات تسمى أحياناً جبهة وطنية لأنها تستهدف أساساً تحرير أرض أو وطن) فقد تقوم الجهات حول أهداف داخلية اجتماعية كأن تشكل أحزاب اليسار مثلاً رغم اختلاف تكويناتها الطبقي لتعول دون انقلاب أكثر رجعية تعد له أحزاب اليمين وكأن تشكل بعض الأحزاب برلمانياً من أجل إسقاط حكومة الحزب الحاكم أو من أجل فرض قوانين معينة أو أثناء المعركة الانتخابية بهدف الوصول إلى الحكم .

ولكن هل من الضروري أن تكون الجبهة جبهة أحزاب ؟ فمثلاً اللجنة الوطنية للطلبة والعاملين التي تكونت عام ١٩٤٦ وحظيت بتأييد الفلاحين والمثقفين والبرجوازية الصغيرة إلى جانب الطلبة والعاملين واستطاعت أن تقضي على مشروع صدقي يرمي لم تكن مكونة - رسمياً من أحزاب صحيح أن جانباً من عناصرها كان له انتماءات حزبية سواء بالانحياز أو الشيوعيين أو الوفديين أو مصر الفتاة ولكن الفكرة لم تثبت أساساً من قيادات هذه الأحزاب وإنما فرضتها ظروف الحركة الوطنية وجهاء الطلبة والعاملين فضلاً عن ذلك فكان عدد غير قليل من أعضاء اللجنة لا ينتمون إلى الأحزاب فقد تكونت اللجنة لاعتبار طريق ممثلين يمثلهم كل حزب وإنما بالانتخاب من جواهر الطلبة والعاملين ، ولو أن هذا لا يمنع من أن الأحزاب والمنظمات النقابية لعبت دوراً هاماً في تسيير اللجنة عن طريق مندوبيها غير الرسميين وبالتالي في أن تكون مسرحاً لتناقضات وأعمال أقرب مثل إلى الأذهان على هذا النوع من الجهات هو جبهة الهيئات التي تكونت أثناء الحركة الثورية الأخيرة بالسودان فهي كما يدل اسمها جبهة تمثل

هيئات لا أحزاب ، نقابات وجمعيات الخ صحيح أن الأحزاب يمكن أن تلعب دوراً عن طريق أعضائها الذين هم في نفس الوقت أعضاء في هذه الهيئات ولكنه دور غير مباشر وغير معلن .

التنظيم السياسي بين الرجعية والثورية

من الأوصاف الشائعة التي توصف بها التنظيمات ، الرجعية والتقدمية والثورية فيقال هذا حزب رجعي وذاك ثوري أو هذا يميني وذاك يساري . فماذا تعني هذه الأوصاف ؟ وهل هي أوصاف ثابتة بمعنى أن الحزب الثوري مثلاً يظل ثورياً إلى الأبد والرجعي رجعياً إلى الأبد ؟ ثم ما هو الكشف الذي نستطيع على ضوءه أن نحكم على الحزب إن كان رجعياً أو ثورياً وهل هناك مقياس يمكن به قياس مدى ثورية الحزب أو رجعيته ؟

درسنا في المحاضرات السابقة أن المجتمع في تطور دائم وأن هذا للتطور تحكمه قوانين معينة . وأن اتجاهه دائماً إلى أفضل وأنه يعني في المقام الأول استبدال علاقات إنتاجية واجتماعية قائمة وتمثل عبء أمام تطور القوى الإنتاجية بعلاقات جديدة تسمح للقوى الإنتاجية بالتطور . وعلمنا أن في عملية التطور هذه تدخل الطبقات الاجتماعية المختلفة في صراع ، فالطبقات التي تنفق مصالحها والابقاء على العلاقات القائمة تريد أن توقف التاريخ وتعمل جاهدة على الإبقاء عليها ، والبقايا أصحاب المصلحة في التطور والمتطلعة إلى مستقبل أفضل تريد أن تهديم هذه العلاقات لتتطور قوى الإنتاج وتقوم علاقات جديدة تتفق ومصلحتها أي مصالح العلمانية الساحقة .

من هنا فإن المجتمع في كل مرحلة من مراحل تطوره يتكون من طبقات تريد الإبقاء على الأوضاع القائمة وطبقات تثار على هذه الأوضاع ، طبقات رجعية ضد التطور وطبقات ثورية مع التطور :

وعلى هذا فمهما نصف تنظيماً سياسياً بأنه رجعي فالتا نغني أنه تنظيم يمثل طبقة أو طبقات رجعية وعندما نصف تنظيماً بأنه ثوري أو تقدمي فالتا نغني أنه يمثل طبقة أو طبقات ثورية . وعلى هذا الأساس فإن موقف أي تنظيم سياسي من أي مشكلة تحدد أساساً موقف طبقته من قضية التطور . لئلاخذ مثلاً قضية المرأة في بلد متخلف شبه إقطاعي . . لا يمكن بطبيعة الحال أن يكون موقف الحزب الإقطاعي الذي يمثل كبار ملاك الأرض من هذه القضية هو نفس موقف حزب الرأسمالية الناشئة . إن الإقطاعي ينظر إلى المرأة من خلال علاقات الإقطاع ، من خلال عقلية الحريم ، من خلال تبعية الأرض ومن عليها له . . أنه لا يمكن أن يفكر في أن تتحرر

المرأة من قيودها أنه ينكر أن يكون للرجل غير المالك حقوق فهل يمكن أن ينكر في أن يكون للمرأة حقوق . . على العكس من ذلك نجد الرأسمالي . . أنه يرى التطور مرتبعا بكسر العلاقات الاقطاعية بكل ما تتضمنه من قيود أنه يرى في المرأة قوة بشرية تمثل تقريبا نصف عدد القادرين على العمل . ولقد أمكن للمرأة فعلا في ظل الرأسمالية أن تخطى بحقوقها كاملة . . نحن إذن أمام موقفين من نفس القضية . موقف رجعي وموقف ثوري . . ولكن . . لنتناول نفس القضية في مجتمع رأسمالي متقدم ولكن كيف يكون موقف كل من الأحزاب الرأسمالية بوجه عام والأحزاب الاشتراكية . . إن القضية في هذه الحالة لم تعد قضية حقوق فقد حصلت المرأة فعلا في مثل هذا المجتمع على كل حقوقها ولكن القضية هي قضية النظرة الشاملة إلى المجتمع كبناء متطور إلى الاشتراكية وإلى المرأة كجزء أصيل من أجزاء هذا البناء ، جزء من كل لا بد وأن يلعب دوره في التطور . . ولن يمكن للمرأة أن تلعب دورها في التطور إذا ما ظلت رغم تحررها الاقتصادي تابعة للرجل معنويا . . إذا ما ظل المجتمع ينظر إليها رغم خروجها إلى العمل على أنها أساسا وسيلة متعة واجباب . . هنا يكون الموقف الرأسمالي رجعيا والموقف الاشتراكي ثوريا .

وهكذا في أي مسألة نجد أن حزب الطبقات الرجعية ضد الحل الذي يخدم قضية التطور فهما رفع من شعارات برافة يريد أن يضل بها الجماهير فان مواقفه العملية لا بد وأن تخدم في مجموعها الإبقاء على الأوضاع الاجتماعية القائمة ومعنى هذا أن الحزب الرجعي يظل رجعيا لأن الطبقة الرجعية لا يمكن أن تنقلب إلى طبقة ثورية . ولكن ماذا عن الثورية هل هي دائمة ؟ كلا . . لأن الثورية مرتبطة بالمرحلة التي يمر بها المجتمع ولقد رأينا أن الإقطاع كان خطوة ثورية بالنسبة إلى العبودية ولكنه أصبح قيادا على تطور قوى الإنتاج وبالتالي أصبح رجعيا بالنسبة إلى الرأسمالية الناشئة التي قادت الثورة من أجل تخطيطه ولكن الرأسمالية بعد أن كانت ثورية أصبحت ، خاصة بعد أن دخلت مرحلة الاحتكار والاستعمار ، نظاما رجعيا يعرقل من تطور قوى الإنتاج وانتمال المجتمع إلى الاشتراكية ومن هنا فان الأحزاب الرأسمالية التي صاحبت الرأسمالية في نشأتها كانت أحزابا ثورية بينما لا يمكن أن تكون كذلك في الدول الرأسمالية المتقدمة بل هي أحزاب رجعية .

إن حزب الوفد مثلا في السنين الأولى من نشأته عندما كان يمثل الرأسمالية المصرية الناشئة التي وجدت الاستثمار سدا منيعا أمام نموها كان حزبا ثوريا وكان حزب الأحرار الدستوريين المنفي يمثل أساسا الإقطاع حزبا رجعيا ولقد ظل حزب الأحرار رجعيا ولكن هل ظل

حزب الوفد ثوريا ؟ كلا . . فقد فقد في نهاية أيامه ومنذ عقد معاهدة ١٩٣٦ الجانب الأكبر من ثوريته .

والممكن هل كل الطبقات رجعية أو ثورية ؟ وبالتالي فكل الأحزاب رجعية أو ثورية ؟ أو بشكل آخر هل كل الطبقات الرجعية أو للثورية رجعية أو ثورية بنفس الدرجة ؟

إن درجة الثورية أو الرجعية تتحدد بدرجة توافق أو عدم توافق مصالح الطبقة مع العلاقات الاجتماعية القائمة فإن حزبا للرأسمالية المتوسطة مثلا لا يمكن رغم ارتباط مصالحه ببقاء العلاقات الرأسمالية لا يمكن أن يكون في نفس رجعية حزب للرأسمالية الاحتكارية كما لا يمكن أن يكون في نفس ثورية حزب للرأسمالية الصغيرة . وهذا أيضا لا يمكن أن يكون في نفس ثورية حزب يمثل المصالح الحقيقية للعمال .

تحالف قوى الشعب

للدكتور محمد الحفيف

في دراستنا السابقة للتنظيمات السياسية تعرضنا للحزب والجمعية والتنظيم السياسي الطبيعي فأبى أى الأشكال الثلاثة ينتمى ، الاتحاد الاشتراكي ، إن دراسة الاتحاد الاشتراكي نجرنا إلى ظاهرة تستحق البحث ، تميزت بها غالبية البلاد حديثة التحرر وخاصة في إفريقيا ونعني بها أساسا البلاد التي تحررت في النصف الثاني من القرن العشرين هذه الظاهرة هي اتجاه هذه "بلاد من حيث التنظيمات السياسية إلى رفض فكرة تعدد الأحزاب وإقامة ما يسمى بنظام "التنظيم السياسي الواحد ، .

ولدراسة هذه الظاهرة لابد أن نعرض للظروف التي نشأت في ظلها ، فليس من قبيل المصادفة أو التقليد أن تأخذ غالبية البلاد حديثة التحرر بفكرة "التنظيم السياسي الواحد ، بل لابد أن يكون هناك من الظروف العامة الواحدة ما جعل هذه البلاد ، مع اختلاف ظروفها الموضوعية الخاصة ، تتجه هذا الاتجاه .

الظروف العالمية في النصف الثاني من القرن العشرين :

ولعل أهم هذه الظروف فيما يتصل بدراستنا الحالية هي :

١ - نجاح الاشتراكية على النطاق العالمي كتنظيم اجتماعي يحقق آمال الإنسان الحر ، وتعدد طرق الوصول إليه باختلاف الظروف من بلد إلى آخر .

٢ - تقدم العلم عندما جبارا فتح أمام محاولات التطوير آفاقا لا حدود لها تستطيع معها الإنسانية أن تحول أحلامها إلى حقائق ، كما حقق تغييرا مذهلا في وسائل المواصلات لدرجة أن تلاشت المسافات وسقطت الحواجز التي كانت تفصل ما بين الأمم فعليا وفكريا ، فتفتحت أمامها طرق التعاون وتبادل الخبرات والتأثير المتبادل والعمل المشترك .

٣ - انفضاح أمر الديمقراطية الغربية فبدأ بشكل واضح ارتباطها الوثيق بالاحتكار والاستعمار واعتمادها على قهر الشعوب والتدخل في شؤونها بمختلف الوسائل وعلى التفرقة "عنصرية وإهدار كافة الحقوق الإنسانية والتعاون مع العملاء والجوثة .

وكان لهذه الظروف ثلاثة آثار هامة على نضال الشعوب من أجل التحرر :

الأول : هو أن قضية التحرر لم تعد قضية تحرير الأرض ، لم تعد قضية طرد قوات المستعمر والحصول على الاستقلال السياسى لحسب ، بل أصبحت أيضا في هدفها البعيد قضية تحرير الإنسان أى أن الثورة الوطنية التحررية لم تعد تلك الثورة القبلية التي تستهدف تحرير البلد ثم يبقى النظام الاجتماعى قائما على الاستغلال ، لم تعد قضية إبدال مستغل أجنبى بمستغل وطنى ، بل أصبحت ثورة سياسية اجتماعية في نفس الوقت ، وأن الجوع التي خاضت حرب التحرير وحمايت الشعب الأكبر من المضحيات لابد أن يهيئ لها الاستقلال نظاما اجتماعيا يحق مصالحها .

الثانى : هو أن إقامة هذا النظام مرتبط تمام الارتباط بالتنمية الاقتصادية وصولا إلى المجتمع الاشتراكى .

الثالث : هو أن عملية البناء الاشتراكى وإن استفادت من التجارب الأخرى إلا أنها غير ملزمة بمرحلة تجريبية من التجارب بل أن نجاحها مرتبط أساسا بظروف واقعها وأنها عملية منظمة تستلزم تكبيل جميع جهود القوى صاحبة المصلحة فيها .

الظروف المحلية العامة للبلاد الإفريقية :

- ١ - وجود بقايا من كافة المراحل الاجتماعية التي مرت بها البشرية وعدم بلور الطبقات بالصورة المعروفة في المجتمعات التمايلية ، وأهم نتائج هذا الوضع هو ضعف الرأسمالية المحلية .
- ٢ - سيادة الروابط القبلية وما يسببه من إضافات لا تتناقضات بين القوى الاجتماعية التي لم تتحدد كما قلنا أبعادا بعد ، واستغلال الاستعمار هذه الظاهرة في تكوين أحزاب عميلة لم تلبث أن انضحت خيانتها فانصرفت الجماهير عن فكرة الأحزاب .
- ٣ - نتيجة للقمية . لضعف الرأسمالية ولا نزاع الأجاب للأراضى لم تتأصل روح الملكية الخاصة .

٤ - الاستغلال الاستعماري في أبشع صوره إلى درجة إبادة السكان الأصليين

٥ - التخلف الاقتصادى الاجتماعى الرهيب في عصر تم للإنسان فيه إرثياد الفضاء

٦ - ظهور المثقفين المعتقدين الأفكار الاشتراكية كأممية ثورة اجتماعية إلى جانب العمال في الدول التي نمت فيها الصناعات الاستراتيجية ، والفلاحين في الدول التي انتزع فيها الأجانب

الأجانب الأراضي المحمية بعد أن طردوا الوطنيين منها .

وهكذا نجد أن هذه الظروف ، إلى جانب الظروف العالية ، تحتم أن نجتمع القوى صاحبة المصاحبة في تنظيم سياسي واحد ، يقود نضالها الوطني من أجل التحرر ثم من أجل البناء الاقتصادي .

ولكن ما هي طبيعة هذا التنظيم ؟ ولعل أول سؤال يقفز إلى الذهن هو هل نعتبره البديل الإفريقي للحزب الواحد ، في بعض الدول الشيوعية كالاتحاد السوفيتي مثلاً ؟ بالرغم من أن معظم التنظيمات تطلق على أنفسها اسم « الحزب » ، إلا أنها ليست أحزاباً لأن الحزب كما علمنا هو تنظيم قيادي طبقى يمثل مصالح طبقة أو طبقات ، كما أن ظهور الأحزاب مرتبط بظهور الوعي الطبقي وسيادة الطريق البرلماني إلى الحكم ، وكل هذه أمور لم تتوفر للدولة الإفريقية . أن الحزب الشيوعي السوفيتي نفاً قبل الثورة ، نشأ سرا في احضان المجتمع القديم كطليعة الطبقة العاملة في نضالها الثوري من أجل الاستيلاء على السلطة والاطاحة بمجتمع الرأسمالية والافطاع ، فما أن وصل إلى السلطة كان من الطبيعي أن تنتمى الأحزاب الممثلة للقوى المعادية وأن يظل هو التنظيم السياسي الوحيد الذي يقود الطبقة العاملة في عملية البناء الاشتراكي وبالتالي باقي القوى الاجتماعية الأخرى التي يهملها بناء الاشتراكية بوصف أن الطبقة العاملة ، وفقاً للمفهوم العكسي ، هي قائدة جميع هذه القوى . وهكذا يتضح اختلاف الظروف التي وراء قيام حزب شيوعي واحد في الاتحاد السوفيتي (سياسياً واجتماعياً ومذهبياً) من الظروف التي وراء قيام التنظيم السياسي الواحد في إفريقيا اختلافاً حاداً .

هل هو إذن جبهة ؟ الجواب أيضاً بالنفي . . فلا هو جبهة أحزاب بسبب عدم وجود أحزاب للقوى المكونة له ، ولا هو جبهة هيئات فاذا استثنينا العمال في بعض الحالات لم نجد لاي قوة أخرى حياة ما من أي نوع تضمها أو تعبر عن جانب من مصالحها . . ثم هو بعد هذا كله لا يقوم على أساس ممثلين ينوبون عن كل قوة ، إنما هو تنظيم مفتوح لجميع أفراد القوى التي تريد التحرر السياسي والاجتماعي ، ملايين الناس من الفلاحين والعمال والحرفيين والمثقفين وشيوخ القبائل والعلماء . .

هو إذن تحالف شعبي يجمع الجماهير حول أهداف عامة أو على الأصح هدفين أساسيين ، التحرر ثم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والقيادة فيه بحكم الظروف للصنف من المثقفين بحكم أهمية دورهم وعملية التنمية من ناحية أخرى ، وإن كان هذا لا يمنع من أن تنازعهم القيادة في بعض الحالات عناصر من العمال أو الفلاحين أو رؤساء القبائل حسب وزن كل من هذه القوى .

هذه الطبيعة التكوينية للتحالف الشعبي تجعله :

١ - منظمة جماهيرية واسعة أكثر منه تنظيم سياسي طليعي بمعنى الكلمة وهذا يعنى العمومية في برنامج والنساجل في شروط العضوية . والإسراف يعنى بالثالى غياب خط سياسى شامل و عدم الإلزام الحزبى الدقيق فيصبح هناك احتمال قوى أن يفتح الباب أمام العناصر الانتهازية أو حتى عناصر من القوى العادية لقوى التحالف .

٢ - مسرعا للتناقضات بين القوى الاجتماعية المختلفة ، فإن لم يوجد جهاز ، يتحكم في هذه التناقضات ويعمل على توجيهها وتصفيها كان هناك خطر بأن يتحول العمل السياسى إلى صراع حول المطالب الاقتصادية وأن تتحول التناقضات الطبقية من قوى التحالف (طبقية بحكم المرحلة) إلى تناقضات رئيسية أو صراع عدائى فتفتت التحالف مما قد يعطيها الفرصة للرجعية من جديد .

٣ - مجالا للانحرافات البيروقراطية واحتكار صفوة المثقفين للعمل اعتمادا على ضعف باقى القوى وعدم وعيها الأمر الذى يهدد بظهور طبقة بيروقراطية جديدة تتأثر بأكبر قدر من ثمار النضال الشعبى على حساب باقى القوى .

رأى هناك من سبيل الوقوف في وجه هذه الأخطار جميعا إلا بأن يكون للتحالف ، كجزء لا يتجزأ منه وفي نفس الوقت متميز عنه ، تنظيم سياسى طليعى له لائحته الخاصة وبرنامج التفصيلى وخطه السياسى الدقيق وبنائه التنظيمى ونظريته الثورية ؛ تنظيم يقود للتحالف ويوجهه كجيش واحد نحو هدف واحد ؛ يكون الحارس ضد البيروقراطية والانحراف ، والمفسق للتيارات المختلفة ، والمجمع للتناقضات في بوتقة العمل السياسى ، والسيف البتار للمثاليين من الانتهازيين وأعداء التحالف وهو بهذا الوضع لا يمثل التحالف بين القوى الاجتماعية بل يمثل قيادة هذه القوى بمعنى أن أعضائه وأن انتسب كل منهم طبقيا إلى قوة من القوى الاجتماعية للتحالف إلا أنهم قد تخلوا عن أصولهم الطبقية الضيقة لينحازوا إلى قضية التطور الاشتراكى الرحبة ؛ تخلوا عن الخاص ن أجل العام ، أفنا لا نصف عضو هذا الجهاز بأنه يمثل الفلاحين أو العمال أو المثقفين الخ بل نصفه بأنه أحد القادة الاشتراكيين ؛ أحد طلائع الاشتراكية أحد الذين يرتبط مصيره الخاص بل وانتهت حياته بمصير الاشتراكية ومن هنا فليس شرطا أن يضم هذا الجهاز . أعضاء من جميع القوى كما رأى من طليعى ن يكون أعضاؤه من أبناء القوى الأكثر استعداد للبذل والاضحية من أجل انتصار الاشتراكية إلى درجة التضحية بالحياة .

تحالف الشعب في الجمهورية العربية

طوال نضالنا الطويل ضد الاستعمار لم تتوان جماهير شعبنا من الفلاحين والعمال والمثقفين عن الوقوف خلف كل قيادة وطنية ومساندتها بل لم تتوان عن تقديم أرواحها ودمائها من أجل مجتمع حر مستقل يكفل السعادة والطمانينة لكل العامين ولكن على الرغم من هذا كانت الجماهير يصدنها تهاون القيادات المختلفة مع الاستعمار مقابل قدر من الامتيازات . لقد خانتها القيادة الاقلامية في ١٩١٩ فاكتفت بدستور ٢٣ الذي كفل لها شرعية استغلالها وخانتها في ١٣٦ حين وقعت المعاهدة لتكون مصكا شرعيا ، للاحتلال من ناحية ولتطلي أيدي الرأسمالية والاقطاع المحليين ، في تعاون مع الرأسمال الاجبي ، في استغلال الجماهير من ناحية أخرى . وخانتها في حرب فلسطين لتثري على حساب الأرواح لتثبت أقدام اسرائيل وخانتها في الكفاح المسلح ضد قوات الاحتلال بالقنال ، ذلك الكفاح الذي بدأت الجماهير وخاضته من تلقاء نفسها وبلغت الخيانة قمتها بحريق القاهرة عاصمة العالم العربي ومزار حضارته منذ القدم .

وقد خرجت الجماهير من هذا التاريخ المرير للخيانة - بحقيقة هامة هي أن تلك القيادات المزعومة وما يمثلها من أحزاب إنما هي قيادات لا يمكن أن تمثل مصالحها بل هي تمثل أساسا مصالح الاقطاع والرأسمالية المتعاونين مع الاستعمار وأن اختلاف درجات التعاون ، غير أن الدرس لم يكن من العمق بحيث يقدم الحل الصحيح . . لقد فشلت الجماهير بحكم خبرتها ثققتها في الأحزاب ولكن خبرتها لم تكن من النضج ووعيا بمصالحها التطبيقية المتميزة لم يكن من العمق بحيث تعي أن انحصارها مرتبط بأن يكون لها تنظيمها السياسي المستقل . لقد تحركت بعيدا عن الأحزاب الرجعية في سنوات ١٩٣٥ و ١٩٤٦ و ١٩٥١ ولكنها كانت تحركات تلقائية نطاق من أعمافها دون أن يقودها ويوجهها تنظيم سياسي قيادي يضمن لها الاستمرار حتى النصر .

لقد هبت الجماهير في ١٩٣٥ تدعو إلى الوحدة الوطنية من أجل الاستقلال ولكن لوحدة الوطنية انتهت إلى أن تكون جبهة من الأحزاب معاهدة ٣٦ . وهبت الجماهير مرة أخرى في ١٩٤٦ . تطلب طرد الاستعمار وتوقف في وجه - لف صدقي ينف عن طريق الكفاح المسلح واستعدادات من تجربة ١٩٣٥ فكونت اللجنة الوطنية للطلبة والعمال كقيادة مستقلة أثبتت فعاليتها لمدة ولكنها عجزت عن الاستمرار فن ناحية تكملت ضدها الأحزاب الرجعية وأجهزة الدولة من خارجها عن طريق التنكيل والإرهاب والخداع ومن داخلها عن طريق التخريب بواسطة عناصرها التي تسلمت إلى صفوفها ، ومن ناحية أخرى ظلت اللجنة مجرد جهاز قيادي لا يرتبط بالجماهير بمستويات تنظيمية قوية ، قيادة موحدة وجماهير مشقة وقد تميزت هذه الفترة بحاولات متتالية لتكوين تنظيمات وطنية سرية وكانت هذه التنظيمات السياسية لا تدبر من مصالح الطبقة الحاكمة ، ولكن فاعلية هذه

التنظيمات كانت في معظم الأحيان محدودة أو سلبية بسبب تحفظ الطبقة الحاكمة عليها من ناحية ، ومن ناحية أخرى لأن هذه التنظيمات حركتها دوافع انفعالية عاطفية (مشروع التنظيم الشعبي ٢ يولية ١٩٦٢) .

إن السنتين السابقتين للثورة (١٩٥٠ / ١٩٥١) حافظتان بالاحداث التي تثبت عن يقين فقدان جماهير الشعب ثقته تماما في الأحزاب السياسية الرجعية كما تثبت احتدام الصراع الطبقي والاحتدام الصراع ضد الاستغلال الداخلي بالصراع ضد الاستعمار من أجل التحرر . لقد وقع خلال ١٩٥٠ وحدها ٤٩ إضرابا عماليا . عمال البيبس كولا ، الشركة المتحدة للغزل والنسيج ، شل ، شبرا الخيمة الغابر ، الترسانة ، المطبعة الأميرية ، سائقو وحمال السيارات وتضامنت معهم ٤٢ نقابة تمثل جميع عمال النقل المشترك ولم تقتصر حركة الأحزاب على العمال فأضرب المعلمون والأطباء والصيادلة بل أضرب الكونستبلات بل لم يقتصر الأمر على المدن والعمال والموظفين بل بدأ الصراع أيضا في الريف ففي يونيو ١٩٥١ بدأ الفلاحون في كفور نجم حيث كان يملك محمد علي ٧٠٠ فدان بالشكوى من ارتفاع الإيجار فلم يستجب لهم أحد فبدأت حوادث حرق المحاصيل وما كنات الري ورد البوليس بمحملة إرهاب كانت قمتها قتل زعيم الفلاحين عاتى أحمد عواد وقاد عجز الفلاحون عن سداد الإيجار أقتحم رجال البدرارى ، بيوتهم يذهبون متاعهم وخزائنهم فتجميع أهل القرية حول قصر البدرارى يشكون فقتل أحدهم ، فثار الفلاحون وقذفوا القصر بالحجارة وأشعلوا النار في أجوان القمح . . وفي أبو الغيط طرد ٥٠٠ مستأجر من أراض الأوقاف ليستأجرها صهر وزير التموين فانشبت معركة قتل فيها البوليس ١٢ فلاحا . .

وفي ٨ أكتوبر ٥١ وتحت ذروة الضغط الشعبي المتزايد اضطرت حكومة الوفد إلى إلغاء معاهدة ٣٦ فانطلقت المظاهرات وارتفع شعار مقاطعة الإنجليز وكان أول من استجاب للهارمال منطقة القنال والمسكرات البريطانية ، وبدأ تنظيم كتائب التحرير وفتحت مكاتب التطوع ومراكز التدريب وفتوح بعض الضباط لتدريب الكتائب ومدها بالسلاح ثم ابتداء نشاط الكتائب في معسكرات الانجليز بالقنال في أواخر أكتوبر .

أردنا بهذا العرض الموجز أن نوضح فقدان جماهير الشعب لثقتها في الأحزاب التقليدية وفي نفس الوقت عجز التنظيمات اليسارية السرية عن أن تكسبها إلى صفها بالرغم من أنها لعبت دوراً أساسياً في انتشار الأفكار الاشتراكية وطبع النضال الوطنى بالطابع الاجتماعى لا بين المثقفين لحسب بل بين العمال والطلبة أيضاً ، وعندما قامت الثورة في ٢٣ يوليو ١٩٥٢ التي تكونت

قيادتها مستقلة ويعمل عن دائرة الأحزاب — لم يكن أمام الأحزاب إلا أن تقف مشلولة تفرك جيونها وقد أذهلتها المفاجأة ، أما الجماهير فقد اندفعت في حماس تتلفعت حول الثورة التي طردت الملك بعد ٣ أيام فقط من قيامها وهي تحس أنها لأول مرة في تاريخها أمام قيادة شعبية حقيقية . وكان أن شيعت الجماهير غم آسفة الأحزاب إلى مثواها الأخير .

على طول هذا التاريخ كان هناك تحالف طبيعي — وإن كان بشكل جنيني — بين قوى الشعب العاملة ممثلة في الفلاحين والعمال والمثقفين والحرفيين وصغار البرجوازية يشترك — بكل قواه في أتون المعركة الوطنية والاجتماعية كتتحالف يزداد بنمو المعركة تمايزا واستقلالا في مواجهة تحالف الإقطاع والرأسمالية المستغلة والاستعمار وبتقيام ثورة يوليو انضمت قوة شعبية جديدة ، قوة الجنود ، كان انضمامها هو العامل الحاسم في بدء انهيار تحالف الرجعية ليقوم مقامه تحالف الشعب . وكما يقول الميثاق :

« إن تحالف هذه القوى الممثلة للشعب العامل هو البديل الشرعي لتحالف الإقطاع مع رأس المال المستغل ، و « إن الوحدة الوطنية التي يصنعها تحالف هذه القوى الممثلة للشعب هي التي تستطيع أن تقيم الاتحاد الاشتراكي العربي ليكون السلطة الممثلة للشعب والدافعة لإمكانات الثورة ، والحارسة على قيم الديمقراطية السليمة ، » .

وكان أمرا ضروريا وطبيعيا أن يتجسد هذا التحالف واقعا في شكل تنظيمي يوجه العمل الثوري لقوى الشعب العاملة نحو أهدافها فلم تكن ثورة ٢٣ يوليو هي نهاية المطاف بل كانت قمة النظر لمرحلة تبدأ معها ومنها مرحلة أخرى ، أشمل وأوسع من مراحل العمل الثوري . يقول الميثاق :

« إن الثورة لم تحدث ليلة ٢٣ يوليو ولكن الطريق إليها قد فتح على مصراعيه تلك الليلة العظيمة ، » .

وكانت العقبة الأولى على الطريق هي الاستعمار وكان لا بد « وأن يحمل عصاه على كامله ويرحل أو يقاوم حتى الموت دفاعا عن بقائه ، » .

مياة التحرير :

كانت المهمة الأساسية عند قيام الثورة — كما ذكرنا — هي طرد الاستعمار ، وهي مهمة واضحة أمام قوى الشعب التي كانت مؤمنة بأهميتها موحدة حول شعاراتها وملتبسة حول قيادتها

الثورية . كل ذلك يحكم الكفاح الطويل للشعب ضد الاستعمار وما حصل عليه خلال هذا الكفاح من خبرة ووعى بالمعركة الوطنية مكناه من أن يكشف سهولة أعداءه في تلك المرحلة من ناحية وأن الأسلوب هو أساس الكفاح المسلح في القتال يسنده العمل السياسى فى القاهرة من ناحية أخرى . وكان الكفاح ضد الاستعمار يستلزم فى نفس الوقت ضرب الإقطاع بوصف كونه على قمة القوى المعادية لقوى الشعب . وكان لا بد من شكل تنظيمى يضم تحالف قوى الشعب وكانت فى هذه المرحلة كل القوى المعادية للاستعمار والتي من صالحها أن تستكمل البلاد استقلالها السياسى وإن اختلفت الآراء — بينها حول طرق حل المسألة الاجتماعية بعد الاستقلال ، أياكون الحل إملاحيا أم ثوريا ، رأسماليا أم اشتراكيا :

هكذا تكونت هيئة التحرير ، افعة شعار «كلنا أعضاء فى هيئة التحرير» ، أى كل من يريد طرد الاستعمار ، ودون برنامج حدد . فالحزب هو الاتحاد من أجل الاستقلال كان طبيعيا إذن أن ينضم إلى هيئة التحرير الرأسماليون بكافة طبقاتهم . الذين لا ترتبط مصالحهم مع الاستعمار ، لا أنصر الذين لم ينطبق عليهم قانون الإصلاح الزراعى والذين تتناقض مصالحهم مع الاستعمار وذلك إلى جانب الفلاحين والعمال والمنقذين . وكان طبيعيا فى نفس الوقت ما دام التحالف مفتوحا دون قيود لكل من يريد طرد الاستعمار ، وهل كان هناك من يجزئ على أن يدعى العكس ؟ أن يتسلل إلى صفوف التنظيم بل إلى بعض مستوياته القيادية عناصر معادية لقوى الشعب ومرتبطة بشكل أو بآخر بالاستعمار .

غير أنه بالرغم من ذلك كان من أهم النتائج الإيجابية لتحالف الشعب فى هذه المرحلة أنه فتح الباب واسعا أمام قيادة الثورة لانتقل من العمل السرى داخل صفوف الجيش إلى العمل اليومى وسط الجماهير الشعبية بأفاهه الواسعة ، أو بمعنى آخر ألاحت هيئة التحرير الفرصة لالتحام قوى الشعب العاملة بقياداتها الثورية الجديدة . وذلك إلى جانب جمع هذه القوى نفسها بشكل منظم لأول مرة وبدأ تعرضها لمشاكلها اليومية (ولو أن اهتمامها كان قاصرا على المشاكل العادية البسيطة) إلى جانب ما أسهمت به من بعض التوعية الوطنية والتدريب على عمل السلاح .

هذا وقد قيمها الرئيس عبد الناصر تقييما دقيقا بوصف لها بأنها كانت اقتراب غير منظم من مجموعة من الأمانى العامة ليس لها منهج تفصيلى تتلاقى عنده جهود جماعية على أساس فكرى واضح واحد لتصدر عنه إرادة شعبية عميقة ومؤثرة .

الاتحاد القوي

كان اندحار العدوان الثلاثي في ١٩٥٦ وتحقق الاستقلال السياسي لأول مرة منذ الاحتلال البريطاني على يد قوى الشعب وقيادته تجربة هامة أثبتت وحدة هذه القوى الصلبة وتحت قيادة عبد الناصر وكشفت عن طاقتها الجبارة إذا اتحدت حول هدف مشترك وتحركت من أجل تحقيقه تحت قيادة ثورية .

وبتحقق الاستقلال السياسي نأر السؤال : ماذا بعد الاستقلال ؟ وكان الجواب أن الاستقلال لم يكن هدفاً ينتهي به نضال الشعب بل كان هدفاً لا بد من تحقيقه لكي يبدأ الشعب بناء مجتمعه الجديد . وبناء المجتمع الجديد يبدأ بعملية الانتقال به من حالة التخلف التي انتهت إليها خلال سنوات طويلة من الاستعمار والاقطاع إلى حالة التقدم . كانت المهمة الأساسية إذن التي تواجه العمل الثوري هي مهمة التنمية الاقتصادية ، مهمة بناء اقتصاد قومي قوي ومستقل ، اقتصاد يعتمد أساساً على الصناعة ، بل أن هذه المهمة كانت في نفس الوقت أمراً ضرورياً لصيانة الاستقلال السياسي الذي حققه الشعب بالأرواح .

هنا ظهرت الحاجة إلى تنظيم جديد لتحالف قوى الشعب يتولى عملية البناء ويصون الاستقلال في نفس الوقت . ولكن من كانت قوى الشعب في تلك المرحلة ؟ كانت جميع القوى التي ساهمت في دحر العدوان والتي ترى أنها صاحبة مصلحة في بناء اقتصاد قومي مستقل وهكذا كان المنطق في ذلك الوقت يقضي بأن يضم التحالف كل من له مصلحة في البناء . غير أن المصلحة تختلف من قوة اجتماعية إلى أخرى . فالرأسمالية وملاك الأرض غير المرتبطين بالاستعمار تهتمهم عملية البناء لأنها تفتح لهم أبواب الاستثمار والانفراد بالسوق وبالتالي ازدياد ثرواتهم ؛ أما الفلاحون والعمال والمثقفون فكانت مصالحهم مرتبطة بعملية البناء لأنها تفتح أمامهم مجالات العمل وارتفاع مستواهم مادياً واجتماعياً ، غير أن المصلحتين في نفس الوقت متناقضتان لأن عائد البناء واحد ومقدر مايزداد نصيب الرأسماليين منه يقل نصيب باقي القوى التي لا تملك سوى العمل والعكس صحيح ، أي أن التناقض بين رأس المال والعمل كان لا يزال سائداً وكان في حكم المجتمع أن تكون الغلبة للرأسمالية ، لو ترك الأمر دون تدخل ؛ بسبب أنها الطرف الأقوى اقتصادياً والأكثر خبرة وبسبب أن الحياة الاقتصادية في مجموعها كانت تسير في نطاق قوانين الاقتصاد الرأسمالي . ومن هنا كانت الرأسمالية تحاول باستمرار الوقوف في وجه أي إجراء قد ينقل مركز الثقل إلى قوى الشعب كما حدث مثلاً عام ١٩٥٨ عندما صدر قانون التنظيم الصناعي ١٩٥٩ عندما صدر قانون تحديد أرباح الأسهم . كما حاولت باستمرار انتهاز جميع الفرص

لتقوية مساهمتها ولعمل أبرز مثال على ذلك محاولتها أن توثق المؤسسات والشركات البريطانية والفرنسية التي نصرت . ولكن القيادة الثورية كانت الحصن التي تحطمت عليه هذه المحاولات .

وبصدور قرارات يوليو ١٩٦١ لزيادة التناقض عمقا وانفجر في أضعف حلقات سلسلة التحالف ، في سوريا ، فحدث الانفصال .

وجدير بالذكر هنا قول الرئيس في الاتحاد القوي :

« أن الفكر الثوري في تلك الفترة ، وهو يتطلع إلى الوحدة الوطنية ، ويدرك ضرورتها الحيوية داخل الوطن وفي مواجهة الظروف المحيطة به وقع في الخطأ حين توهم أن الطبقة المحتكرة التي كان لا بد أن تسلبها الثورة امتيازاتها الاستغلالية ، يمكنها أن تقبل الوحدة الوطنية مع قوى الشعب صاحبة المصالح في الثورة . ولقد كان من أثر ذلك أن محاولات التنظيم الشعبي التي جرت في ضباب هذا اليوم ، حدثت في داخلها من عوامل الصدام بين القوى الثورية الطبيعية ، والقوى المضادة للثورة الطبيعية ما أصابها بالشلل وأقعدما عن الحركة ، بل كاد ينحرف بها في بعض الأحيان عن الاتجاه الثوري الأصيل . »

وقوله في مناقشات المؤتمر الوطني للقوى الشعبية :

« أنا أعتقد أن الاتحاد القوي كـ ، به عيب واحد ، هو أننا تركنا الفرصة للرجعية للتسلل إليه وتسيطر على المناصب الرئيسية ، ونحن في هذا كنا حسنى البنية ، لأننا عندما كنا نريد أن نحل الصراع الطبقي بالوسائل السلبية ونقيم نوعا من التعايش السلمي بين الطبقات في إطار الوحدة الوطنية ، سمحنا لكل الناس ، حتى الرجعية بالدخول في الاتحاد القوي . »

وهكذا كان لا بد لتحالف القوى الثورية الطبيعية ، قوى الشعب العاملة ، أن يظهر صفوفه من القوى المضادة للثورة الطبيعية ، من قوى الرأسمالية المستغلة . وكان لا بد من تنظيم جديد يضم قوى الشعب في عملية البناء الاشتراكي ، في عملية تغيير المجتمع إلى مجتمع يزول منه الاستغلال ويعم فيه الرخاء كل أفراد قوى الشعب العاملة بعد أن تحقق استقلاله سياسياً واقتصادياً .

الاتحاد الاشتراكي العربي

تسكون الاتحاد الاشتراكي في ظل أوضاع اجتماعية جديدة شنت لها الطريق قيادة الثورة بضر بات يوليو ٦١ وأغسطس ٦٣ ومارس ٦٤ . وهذه الأوضاع هي :

- ١ — الاستقلال السياسي والاقتصادي .
- ٢ — عزل كبار ملاك الأرض وكبار الرأسماليين عن السلطة السياسية وتصفياتهم اقتصادياً .
- ٣ — وصول قوى الشعب العاملة إلى السلطة السياسية والاقتصادية .
- ٤ — تصفية الملكية الفردية كأساس للعلاقات الاجتماعية وقيام قطاع عام مسيطر على أم وأغلبية وسائل الإنتاج تملكه قوى الشعب ، وإلى جـ واره قطاع خاص خاضع لتوجيه الدولة وللرقابة الشعبية .

٥ — تسليح العمل الثوري لأول مرة بدليل للعمل أقرته قوى الشعب هو الميثاق .

وهذه الأوضاع حتمت أن يكون تحالف الشعب هو تحالف خمس قوى اجتماعية دون غيرها ؛ تحالف الفلاحين والعمال والمنتقنين والجنود والرأسمالية بوصفهم حيوياً هم وحدهم أصحاب المصلحة الحقيقية في انعطاف بعملية تطوير المجتمع وتغييره بنسبة كبيرة . ومن هنا كان لابد للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية أن يحدد من هم أعداء الشعب حتى يقطع عليهم حبل التحالف على الانضمام إلى التحالف .

من هنا فإن الاتحاد الاشتراكي يمتاز من الشكليات السابقين للتحالف في النواحي الأساسية التالية :

- ١ — وجود الميثاق كبرنامج ودليل عمل واضح ومقرر من مؤتمر القوى الشعبية .
- ٢ — وجود خطة قومية شاملة للتنمية .
- ٣ — تحديد قاطع لقوى الشعب بأنها هي فقط القوى التي تستهدف فعلاً بناء مجتمع اشتراكي وبالتالي وضوح نقطة في غاية الأهمية وهي أن هذا التحالف بهذا الوصف لا بد وبالضرورة أن يكون قوة ضاربة ضد كل القوى المعادية للاشتراكية . فلم تعد الوحدة الوطنية هي وحدة كل المعادين للاستعمار بل أصبحت بالتحديد وحدة كل الراغبين في — الاشتراكية ضد — غير الراغبين فيها .

ولقد شرح الرئيس في جلسات المؤتمر الوطني هذه النقطة بقوله :

« قبل ذلك قلنا الاتحاد عموماً ، أما الآن فالتناضلي نضفي عليه الصفات التي لا بد أن تطبق عليه ، فأصبح الاشتراكي ، أي أن الرجعيين لا يدخلون الاتحاد الاشتراكي .. هكذا بوضوح » .

٤ — ونتيجة لوضوح مفهوم التحالف وضحت أيضا فكرة الصراع بين الطبقات والتعاون بينها ، فهناك نوعان من التناقض . تناقض عدائى وكان لا بد للسلطة الثورية أن تتدخل لحسمه وهو التناقض بين قوى الاشتراكية وقوى أعداء الاشتراكية ، وتناقض غير عدائى وهو ما بين قوى الاشتراكية نفسها من فوارق فرضتها طبيعة مرحلة التحول . فعندما يتحدث الميثاق عن « الصراع الحقيقى والطبيعى بين الطبقات ووجوب حله سلميا فى إطار الوحدة الوطنية ، يصبح واضحا أى طبقات يعنى وأى وحدة وطنية يقصد .

غير أن هناك إلى جانب هذا كله نقطة على أصكبر جانب من الأهمية يتفرد بها الاتجاه الاشتراكى دون غيره من الأشكال السابقة وهى أنه بحكم الميثاق (دليل العمل الذى يلتزم به) تحالف يضمن فيه لقوتين بالذات من القوى الخمس المكونة له وهما الفلاحين والعمال كحد أدنى نصف عدد مقاعد لجانه المنتخبة على جميع المستويات . تحالف محوره الفلاحون والعمال . لماذا ؟

ليس فقط لأنهم يكونون الأغلبية العددية لقوى الشعب . .

ليس فقط لتمويضهم عما لاقوه من حرمان طوال السنوات الماضية . .

ولكن أيضا وأساسا كما يقول الميثاق :

« إن ذلك فضلا عما فيه من حق وعدل ، باعتباره تمثيلا للأغلبية ، ضمان أكيد لقوة الدفع الثورى نابعة من مصادرها الطبيعية الأصيلة ، .

ويزيد الرئيس الأمر تفصيلا فيقول فى خطابه فى مايو ١٩٦٤ احتفالا بتحويل مجرى النيل : « أنهم أصحاب المصلحة الحقيقية الأصيلة فى الثورة ، وبالحسين فى المائة المحددة لهم يكون فى استطاعتهم حماية المكاسب التى حققناها ، وبذلك نحمل الثورة ونبنى بلدنا بناء سلميا على أسس ثابتة ودعائم قوية من الحرية والعدل والاشتراكية ، .

وفى الجلسة الافتتاحية لمجلس الأمة فى ١٢ نوفمبر ١٩٦٤ يؤكد الرئيس هذا المعنى من جديد فيقول :

« إن مصر تطورت تطورا عظيما اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا ، وليس هذا بالقضاء فقط على الطبقة المستغلة ، ولكن بالتهديل فى وضع الطبقة العاملة ، وضع العمال والفلاحين والفئات الاجتماعية الأخرى من الشعب . إن الطبقة العاملة كانت مستغلة وكانت قليلة العدد قبل الثورة ، وقد خف ذلك بصورة متزايدة نتيجة التغييرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى حدثت فى البلاد وهذه الطبقة العاملة تمثل فى النظام الاشتراكى المركز القيادى ، .

غير أنه بالرغم من هذا كله فإن الاتحاد الاشتراكي كما وضح خلال السنتين الماضيتين ؛ لا يزال من الناحية العملية تحالفا شعبيا واسما تمثل إطارا عاما للعمل الوطني أو المجال السياسي المشترك الذي تحرك داخله القوى المتحالفة سواء للمصالح الخاص لكل منها أو للمصالح المشتركة ، بل لا يزال هناك الاحتمال القوي أن تعطي المصالح الخاصة لكل قوة من قواه على المصالح المشتركة (مع الاهتمام ببعض القضايا القومية العامة كقاومة الاستعمار وإسرائيل) وأن يتحول إلى قطاعات كل قطاع يركز على قضاياها الضيقة ونحن نتكلم هنا عن الاتحاد الاشتراكي بدون جهازه السياسي الطبيعي الذي يقع عليه الدور الأساسي في تعميم هذه القضايا ، في ربط الخاص بالعام في نسج واحد ؛ في عمل ثوري مشترك يقود عملية التغيير الاجتماعي في شملها وارتباط نواحيها المختلفة بعضها ببعض ، والذي يعد الفلاحين والعمال لأن يكونوا المركز القيادي الفعلي للتحالف .

وبما يساعد في هذا الاحتمال ، إلى جانب غياب الجهاز السياسي ، أن كل قوى من قوى التحالف لها منظماتها الجماهيرية التي تدبر بشكل أو بآخر عن مصالحها الخاصة المباشرة والتي تلعب دوراً غير مباشر في تكوين اتجاهاتها .

فالعمال يلتزمون في نقابات يضمها اتحاد عام ، والفلاحون في نقابات أو تعاونيات ، والمتقنون في نقابات مهنية أو جمعيات علمية أو نوادي ، والرأسمالية الوطنية في غرف تجارية . ولهذا فهناك احتمال ، في غياب الجهاز السياسي الطبيعي ، أن يغطي نشاط هذه المنظمات على العمل السياسي .

كما أن من المهم أيضاً في هذا الصدد ما دام التحالف محوره الفلاحون والعمال أن يتحدد بدقة من هم الفلاحين والعمال . إن ٩٤ ٪ من الملاك لا تزيد ملكية كل منهم على ٥ أفدنة فهل يتفق هذا الوضع مع تعريف الفلاح بأنه كل من لا تزيد حيازته ملكيا أو إيجاراً ، على ٢٥ فدانا ؛ ألا يكون الأقرب إلى الواقع أن يعتبر حائز أكثر من ٥ أفدنة من الرأسمالية الوطنية ؟ ثم يكفي تعريف العامل بأنه كل من له حق الانضمام إلى نقابة عمالية ؟ ألا يكون أقرب إلى الواقع أن يقوم تحديد العامل على أساس مصدر الدخل فيكون العامل هو كل من كان العمل ، يدوياً أو غير يدوي ، فنياً أو غير فني ، ماهراً عادياً ، هو مصدر دخله الوحيد ، فإذا كان لدخله مصدران ، العمل والملكية فإنه يكون أقرب إلى المثقفين أو الرأسمالية الوطنية وفقاً لحالة كل على حدة ؟

وبدون دراسة هذه النقط يكون هناك احتمال بأن ينفصل التطبيق عن النظرية فنجد أننا بينما ننادي نظرياً بأن يكون المركز القيادي في التحالف للفلاحين والعمال إذ بهذا المركز ، علمياً ، مصراع بينهم وبين غيرهم .

السلوك الاجتماعي وتغييره

للدكتور نجيب سكندرا برهيم

معنى السلوك الاجتماعي :

هو السلوك الذي يتمثل في علاقة الفرد بغيره من أفراد الجماعة ، ويكسب الانسان هذا السلوك منذ مولده نتيجة علاقاته بأسرته التي ينشأ فيها أولا ، ثم بالبيئة الاجتماعية خارج الأسرة ثانيا . ويتمثل هذا السلوك إذا تعرض الفرد لمؤثرات قوية تدعو إلى هذا التعديل أو لمواقف تؤدي إلى اختلال التوازن بينه وبين بيئته ، وهذا يعني ببساطة أنه من المحتمل أن يتعدل سلوك الفرد إذا فشل في تحقيق أهدافه ، أو إشباع حاجاته ، ولكن لا يصح أن نأخذ هذه الحقيقة بالبساطة التي تبدو من هذا الكلام . فالحقيقة أكثر من ذلك تعقيدا وذلك لأن الحياة ذاتها ليست بهذه البساطة . فكثيراً ما يتعرض الفرد لمواقف لا يجد طريقة فيها سهلا ومسع ذلك يظل متمسكا بسلوكه لا يغيره ،

فقد يواجه الفرد موقفا يستثير عنده أكثر من نمط سلوكي واحد ، وقد يتمكن الفرد من القيام بالتصرفات المختلفة التي يقتضيها الموقف تباعا ، وتصبح المسألة بالنسبة إليه مجرد مسألة توقيت فلا يغير من سلوكه ، كأن يجد الانسان نفسه جائعا والطريق إلى الطعام ميسرا ، ولكنه في نفس الوقت يحتاج إلى انجاز مهمة ما مثل قراءة أو كتابة أو غير ذلك ، لا بد له من الاتصال بزميل أو صديق في شأن من الشؤون وهكذا وطالما أنه واع بهذه المطالب وقادر على التوفيق الزمني بينها ، فأنسه لا يتعرض لأي إشكال ، ولكن المشكلة تبرز عندما يواجه المرء مواقف تستثير عنده الرغبة في القيام بأنماط سلوكية يعارض بعضها بعضا ، ولا يمكن أن تحدث معا وفي آن واحد .

وتزيد صعوبة الموقف إذا تساوت العوامل المثيرة للأنماط السلوكية المتعارضة ، ويمر الفرد في مواقف من الصراع النفسي تحول بينه وبين التصرف السوي أو الذي يله فيه يطله ذلك عن اتخاذ القرار المناسب ، أو عن أي قرار ، فيعاني من التردد والحيرة إلى أن يستجد في الموقف

ما يقوى الدافع نحو نوع من السلوك عن غيره ، فيقوم به . ومثال ذلك طفل في مواجهة موقف اختيار بين شيئين ، فهو إما أن يأخذ قرشاً أو قطعة من الحلوى ، دون أن يسمح له بأخذ الإثنين معاً ، قد يتعرض مثل هذا الطفل للحيرة والتردد بين هذا وذلك ، إذا كانت شدة جذب الجانبين متساوية ومتقاربة .

ونحن كثيراً ما نشاهد الأطفال في مثل هذه المواقف ، وقد يستشهد تعرفهم ضحكنا وأحياناً سهريتنا . ومع ذلك فلو تأملنا سلوكنا نحن الراشدين لوجدنا أن مثل هذا التصرف ليس غريباً عنا — فنحن نعاني في كثير من المواقف من التردد نتيجة الصراع الذى ينشأ بين رغبات لا يمكن التوفيق بينهما . ومرد ذلك إلى دوافع متناقضة . فالتناقض النفسى سمة مميزة للشخصية الإنسانية لا مهرب منها ، إذ أن الحياة والخبرات الإنسانية مليئة بالتناقضات . ولما كانت الشخصية الإنسانية نتائج لتفاعل للفرد والبيئة المادية والاجتماعية ، فإن ما فى هذه البيئة من تناقضات لابد أن ينعكس فى الشخصية . وليست الصحة النفسية هى مسألة انتفاء الصراع أو زوال أسبابه من تناقضات فى دوافع السلوك ، وإنما هى القدرة على حل التناقضات بصورة أو بأخرى فى المواقف المختلفة فإذا أمكن حلها ، أدى هذا إلى مزيد من النضج فى الشخصية ، وإذا لم يمكن تعرضت الشخصية للمشكلات التى تتفاوت شدتها بما يتناسب مع حدة التناقضات وعمقها . وإمكانية حل التناقضات فى الشخصية ذاته أمر يتوقف على ظروف الحياة الواقعية التى مر بها الفرد فى الماضى ، والى يعيش فيها فى الحاضر وقد يجد الفرد نفسه عاجزاً عن الاتيان بالنتائج التى ينشدها من سلوكه ، ومع ذلك يعجز عن تغيير ذلك السلوك لارتباطه بالكثير من معالم حياته وشخصيته . بحيث إذا تجاسر على هذا تعرضت علاقته المختلفة وبالتالى شخصيته للاهتزاز . ولا ينجح مثل هذا الشخص فى التوافق سوى إلا بعد تغيير جذرى فى أسلوب حياته ، وفى نظراته للأمور ، تجعله مدركاً لما يترتب على التغيير من نتائج ، ومستعداً لقبول تلك النتائج ، فيقبل على التغيير علماً بما يضحى به من أهداف .

ويقول أحد الفلاسفة فى هذا أن الطبيعة كثيراً ما تحدد اختيارنا لشيء واحد ، من بين العديد من الأشياء التى تعرضها علينا والتى نرغب فيها . فكثيراً ما يجد الإنسان نفسه مضطراً إلى التنازل عن غاية ما فى سبيل غيرها .

لأن لو أتبع للفرد أن يجمع بين تلك الغايات المتناقضة لفعل ، مثال ذلك أن يكون رشيق القوام مثلاً ، وحسن الهمام ، ورياضياً عظيماً ومليونيراً ، وأن يكون خفيف الظل ، وبميش معيشة سهلة رخيصة ، ومعبوداً للنساء ، وأن يكون فى نفس الوقت فيلسوفاً ، ومصلحاً اجتماعياً ورجلاً خبيراً وسياسياً كبيراً ، ومحارباً مقداماً ، ومستكشفاً وكذلك شاعراً وقديساً . إلا أن هذه الرغبات

لا يمكن أن تتحقق جميعها في آن واحد — أن حياة المليونير مثلاً تتعارض مع حياة القديس ، وحياة المرح والرغاء تتناقض مع مطالب الحياة بالنسبة للمصلح الاجتماعي ، وهكذا . وليس في بداية الحياة ما يتغافى مع امكانيات تكوين أو تغليب جانب على آخر من تلك الصفات المتناقضة . ولكن ظروف الحياة والبيئة وما تقدمه للفرد من خيارات ؛ تطوع الفرد لهذا الاتجاه أو ذلك وترجع لديه صفات معينة أكثر من غيرها ، ومع ذلك فإن الدوافع المختلفة التي تنطوي عليها الشخصية تظل بما فيها من تناقض تؤثر في سلوك الفرد ، ويتباين ذلك السلوك في الفرد الواحد من موقف إلى موقف . من هذا لا يعني تبين السلوك بالضرورة على مدى الحياة — إذ أن النضج مواقف الحياة ووسائل الخبرات في تواترها يؤدي إلى اضطراب في تكامل الاتجاهات النفسية والقيم عند الفرد وتزداد درجة ثبات الشخصية أو ثبات السلوك في المواقف المختلفة ، أو قد يتعرض الفرد للمنبهات التي توجهه إلى قيم جديدة تمكنه من التغلب على صراعاته النفسية ويغير من شخصيته . وإمكانيات التغيير هذه قد تكون فردية (العلاج النفسي مثلاً) ولكنها لا قيمة لها في حياة المجتمع إلا إذا ارتبطت بالحركات الاجتماعية المتمشية مع واقع الحياة الاجتماعية ككل ، وسير التاريخ . وقيل التعرض لهذا الموضوع بالتفصيل بحسن أن تعرض بإيجاز لطريقة اكتساب الإنسان للسلوك .

اكتساب السلوك الاجتماعي :

يأتي الطفل منذ حياته الأولى أنماطاً سلوكية عشوائية (أي غير محددة الغرض) أو غير هادفة . ولكن الناس الذين حوله (أفراد الأسرة) يشجعونه لآداء أنماط معينة من السلوك ، ويمنعونه من آداء غيرها . وتتكون شخصية الطفل وتنمو تبعاً لذلك ، وهي تنطوي على الاتجاهات والعادات والقيم التي استمدتها من خبرات حياته ، ويتأثر البيئة الاجتماعية المحيطة وخاصة الأسرة في المراحل الأولى ، ثم الجماعات الأخرى التي ينضم إليها خارج الأسرة حالما يسمح له بالخروج من حدود الأسرة ، والإ اتصال بالعالم الخارجي . وتتكون الشخصية — كنتاج اجتماعي — وتحكى بما تعبر عنه من سلوك ، ظروف الحياة التي عاشتها والتناقضات التي واجهتها ، وأمثلة الحياة الواقعية وأخيراً هذه الأنماط المتنوعة من الشخصية ؛ وتزخر القصص والروايات بكثير من هذه العطرز المتباينة التي نعرض عن ظروف متنوعة في عمليات التنشئة الاجتماعية .

وعندما يشب الطفل ويبدأ في تعقل سلوكه والتعبير لفظياً ، فإنه يستخدم لغة الكبار الذين حوله وأساليبهم ، وهذا يكتسب القيم التي تنمسل بها الجماعة التي يعيش بينها ، وتصبح الاتجاهات الأساسية التي تحدد سلوك أعضائها بصفة عامة اتجاهاته هو وخاصة بالنسبة للوضوحات الأساسية

في حياة الجماعة ، وهذا أمر هام لتحقيق التوافق اللازم له في حياته بينها ، وإلا فإنه يتعرض للنبد أو الطرد أو العزل الاجتماعي ، أو أى لون من ألوان العقاب بحسب معايير تلك الجماعة في مثل تلك المواقف .

ولا يجوز أن تصور أن عملية اكتساب القيم والانجاهات عملية واحدة دائماً ، أو كلية . فإن جزءاً كبيراً منها يقوم على أساس عملية التبرير أى انتقاء المبررات التي تفسر وتسبغ على السلوك صفة المادونية . وهي عملية لاشعورية جزئياً على الأقل . وترجع ضرورة التبرير فيها إلى عوامل مختلفة ، منها أن جزءاً كبيراً منها يمتص امتصاصاً في مرحلة الطفولة بغير تحليل ولكنها تكون لما يرتبط بها من انفعالات شديدة التآصل في السلوك . فإذا وضح تناقضها مع مطالب الواقع أو مع غيرها من القيم المتناقضة التي يدين بها الفرد في نفس الآن ، اضطركي يتغلب على متاعب الصراع أن يلجأ عادة إلى التبرير .

ولا يجوز هنا أن ننسى أن تلك القيم والانجاهات كما أسلفنا تزخر بالتناقضات ، مما يجعل معقوليتها محل شك إذا سمح لبحثها بأن يخضع الأساليب الموضوعية - أى غير المتحيزة - ولكن المجتمع لا يسمح بسهولة بمثل هذه الموضوعية ؛ وبصفة خاصة بالنسبة لتلك الموضوعات التي تمس أصحاب المصالح الطبقية ، وهم في المجتمعات الطبقية أصحاب القوة والنفوذ ، ومن ثم ففي قدرتهم توجيه العقاب لمن يخرج عن تلك القيم والمعايير . ومن أبرز الأمثلة في هذا المجال تلك القيم التي ترتبط بحقوق الملكية (الاستغلالية) وتلك التي ترتبط بالعدالة . ولكن ينبغي أن نذكر أن العملية لا تقف عند حد الضغط الخارجي من السلطة القائمة المعبدة عن المصالح الطبقية ؛ إذ أن الأفكار السائدة والانجاهات النفسية القديمة التي تنتقل مع التراث من الماضي ؛ والتي تنقلها الأجيال بالتربية والمحاكاة والتقليد ، تساعد على إلزام الأفراد بتلك القيم تعارضها مع الواقع المادى ، ومصالح من يقبلونها لما تحاط به من تقديس . فتعمل كمادوات للضغط النفسى الداخلى ، ويستهدف أن يصبح العبد كما يقول المثل « يرحب بأغلاله » .

ولكن لا يصح أن تصور أن تأثير عملية التنشئة ونقل التراث ، عملية ميكانيكية تنتج أشخاصاً متماثلين في الشخصية .

فن ناحية تختلف العملية باختلاف الطبقات والثقافات الفرعية المختلفة . كما تختلف باختلاف ظروف الحياة وخبراتها بالنسبة للأفراد المختلفين ، وإن اشترطوا في نفس الطبقات والثقافات الفرعية - إلا أن الاختلاف الأساسى يرجع في واقع الأمر إلى تباين علاقة الأفراد بعملية الانتاج

في المجتمع . فالشخصية تنشأ وتتكون بتأثير المنبهات الاجتماعية المحيطة بالفرد ، وأهم هذه المنبهات بل نستطيع أن نقول المحور الأساسي فيها ، والذي تدور حوله سائر المنبهات وتنبهه ، هو أسلوب الإنتاج ، والدور الذي يلعبه فيه الأفراد الذين يقومون على تنشئة الطفل وتكوينه ومن ثم فالتأثير بالضرورة نابع اختلافات أساسية في الشخصية بين فئات المجتمع بحسب اختلاف دورها في عملية الإنتاج . وقد أثبتت البحوث التي أجريت في الخارج أن طرق مواجهة احتياجات الطفل منذ مولده ، وطريقة إشباع تلك الحاجات ، تختلف أساساً أو في الاعتبار الأول ، باختلاف الطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها أهل الطفل ، من العلماء المشهورين في ذلك ، الباحثان الأمريكيان (أريكسون وإيسون دافيز) ، وفي الجمهورية العربية المتحدة أوضحت بعض للبحوث التي أجريت في هذا الميدان (التنشئة وتكوين الشخصية) صدق هذه الحقيقة .

نعم إن عملية التنشئة لا تضمن بالضرورة أن يتطبع الناشئة بطباع الآباء تماماً ، وهذا أمر طبيعي في مجتمع سميته الأساسية هي الحركة والتغير ، فالآباء أنفسهم ولا شك يتغيرون ، وبالإضافة إلى ذلك فإن الطفل في تنشئته قد يرفض ما توضع المجتمع على قبوله من قيم ، ويشب خارجاً عليه في جوانب من جوانب الحياة ، وقد يترتب على ذلك أن يكون الطفل قد يصير في المستقبل مصلحاً اجتماعياً أو قائداً شعبياً يعمل على تغيير المجتمع ، ولكن ينبغي ألا يغرب عن أذهاننا أنه حتى في مثل هذه الحالات فإن الطفل فيما يأخذ به من قيم وفيما يرفضه منها إنما هو نتاج للتناقضات في تلك القيم ذاتها . أي أن تلك التناقضات هي التي يمكن أن نستثير في الفرد الدافع إلى الثورة عليها ورفضها . ثم أنه إذا لم تكن وراء تلك القيم من تناقضات فإن الشخص الذي يشور عليها لا يجد استجابة من المجتمع بل يجد كل ألوان العقاب الاجتماعي ، خاصة إذا كانت تلك القيم مهمة متغلغلة ومتأصلة في النفوس ، وكانت تلقى تأييد أصحاب السلطان لتشجيعها مع مصالحهم .

وعلى كل حال فإن الحقيقة التي نستطيع أن نخلص بها هنا ، هو أن القيم والاتجاهات الاجتماعية الأساسية عند الناس تكون أكثر تشابهاً عند من تتشابه أدوارهم في الإنتاج في المجتمع . وأقل تشابهاً عند من تتباين أدوارهم في الإنتاج . هذا على الرغم من أن المظهر الخارجي قد يخفي معالم التشابه أو لا يكشف عن عمق الاختلاف على الأساس الطبقي . ولكن الصورة تتغير بشدة إذا تعرض المجتمع لتغيرات قوية تبرز التناقضات الأساسية في القيم والاتجاهات التي لم تكن واضحة فيما سبق ، ونستطيع أن نبرز هذه الصورة بمزيد ، إذا تخيلنا عدداً من مواقف التنشئة الاجتماعية المتباينة لنكتشف عن مغزاها في تكوين الشخصيات المختلفة .

ولنبداً بطفل في أسرة اقطاعية كبيرة في الريف ، وجد نفسه في ظروف متميزة عن أفراد

فشب قريبا من أبناء المزارعين ، ولكن بعيدا عنهم في أفكاره وقيمه ، ولما كبر لم يكن قد ناقش مع أحد وبالتالي مع نفسه أحقيته في ذلك المركز المتميز عن سائر الناس . لقد قبله دون مناقشة ، وسار في حياته على النهج يوما بعد يوم وعاما في أثر عام . حتى أصبح بالفعل حقيقة لديه لا تقبل الجدول ثم لتتصور أنه انتقل بعد هذا إلى الجامعة حيث تقبّلان بدتاه الطلبة وتقبّلان قيمهم وأفكارهم السياسية . ماذا يكون من مصير هذا الشاب ، وماذا يكون من أمر علاقاته ؟ أغلب الظن أنه سيدهش لبعض ما يتناقضه وملاؤه من أفكار تعبر عن المساواة ، وسوف يعتبرها مجافية للحقيقة وأنها عبث لا يستحق منه التفكير ، وأغلب الظن أن هذا الوضع سوف يجذبه إلى من تتقارب أفكارهم مع أفكاره وتشابه قيمهم وقيمه . وبذلك فإنه يحقق نوعا من الاستقرار النفسى له ، كما يؤدي هذا الوضع إلى حماية تلك القيم والاتجاهات ، بل قد تضطر الظروف إلى الإفصاح عنها بقوة وعنف لم يكن الحاجة إليه

موضع تهديد . مثل هذا الشخص يصبح بالضرورة رجوعيا في اتجاهها ، كل ما يمس التغيير الاجتماعى والعلاقات الاجتماعية : في صداقاته ، وفي زواجه ، وفي أسلوب معاملته للآخرين ، ولكن مفهوم الرجعية هذا لا يمس عنده وترا حساسا ، ولا يكون له مدلول في نفسه ولعله يستخر منه ويشفق على تفكير من يرددونها خاصة إذا كانوا من أبناء طبقته . هو مخلص لمصالحه ومصالح طبقته ، وهدنه في الحياة المزيد من الثروة ، التى لا تأتى بطبيعة الحال إلا بمزيد من استغلال الطبقة العاملة في الزراعة . وهو بطبيعة الحال لا يرى ولا يمكن أن يرى في هذا ما يعد استغلالا .

وبذا يصبح أكثر استعدادا من زميله السابق لتقبل الأفكار التحررية إذا تعرض لها . ولكن المهم في تحديد معالم السلوك الاجتماعي هو الغالبية العظمى من أبناء الطبقة أو الفئة الواحدة ،

وفستطيع إذا قمنا بدراسة تفصيلية لطرق حياتهم أن نكشف عن الأساليب التي يحاولون بها تدعيم قيمتهم واثمهااتهم في الناشئة ، تلك القيم والاتجاهات التي تضمن لهم الإبقاء على آملاكهم غير منقوصة ، فضلا عن الرغبة في تنميتها وتوسيع رقعتها . نعم قد يظهر من بينهم من يشذ عنهم ويتسكلم عن الاستغلال وعن المساواة وإعادة توزيع الثروة ، وغير ذلك من مفاهيم تتناقض مع أفكارهم ، مثل هذا الشخص يكون في نظرهم خائنا لهم ، خائنا لطبقتهم ، ويحاولون الحد من خروجه عليهم بما يملكون من وسائل .

ولا تختلف صورة الطفل في الأسرة الرأسمالية (الصناعية) كثيرا عن هذه الصورة ، ولذلك سنبعد عنها إلى غيرها .

ولنأخذ مثلا آخر لطفل في أسرة مزارع . مثل هذا الطفل يتعرض منذ حداثة المنهيات التي تفرض عليه الإحساس ، فإنه أقل من أبناء الموسرين ثأنا ، وأنه خاضع لهم في العمل ، وأنه على رضائهم عنه يتوقف إلى حد كبير مدى سعادته في الحياة ، بل أسباب بقائه فيها ، مع تواضع تلك الحياة ، وهو يحس بوطأة كبار ملاك الأرض بشدة ، ولا يحس بالانتماء إلى قوة منظمة تمدّه بقوة التي تمكنه من مقاومة جبروتهم . وهو يتعرض فوق ذلك للكثير من المنهيات التي تستهدف إقناعه بأن هذا الوضع الذي وجد فيه أمر لا مهرب منه ، وأنه ينبغي له قبوله ، ولكنه يعاني شظف العيش ، ويحس عندما يقارن بين حاله وحال غيره من الموسرين بألم الحرمان ، وتضارح في نفسه أحاسيس متضاربة . وقد يستسلم في آخر الأمر ويبرر وضعه بطريقة أو بآخر ، هذا المصير لا ينبغي بحال ما تتطوى عليه نفسه من أسباب الصراع والألم . ولكنه قد يجد نفسه ثائرا إلا أن ثورته غير موجهة . وقد تظهر معالمها في مواقف لا علاقة لها بالأسباب الأساسية التي أدت إليها إذ قد تجد مخرجا لها في خلافاته مع أقرانه ممن هم في مستواه الاجتماعي : وكثيرا ما يتعقد الأمر عندما تتبادر تلك الأساسيات الدفينة في صورة خلاقات أسرية ، تظهر في الخارج بصورة ثار يربط الأسرة وأفرادها ؛ بل يحكم على الناشئة قبل أن يولدوا بالعداء لأسرة أخرى ، أو لأهل قرية بأسرها .

ويظل مثل هذا الصراع أجيالا يبدو لكل من ينعم النظر في الموقف بشكل موضوعي تفاهة الأسباب التي أدت إليه ولكن الدوافع النفسية الدفينة وسوء توجيهها بحكم الظروف المادية ، تنتهك حدود المنطق والمعقول . فكثيرا ما تظهر آثار مثل هذه الانفعالات المكبوتة في العلاقة بين الجنسين ، وتحكم الرجل في المرأة وقسوته عليها . وتصبح المرأة أسيرة لهذه العلاقة غير العادلة ، ولا يمكن لها أن تتحرر منها تحمرا حقا حتي يتحرر الرجل نفسه من آثار انفعالاته عندما تباح

لها أن توجه الوجهة السليمة . ويترب على تلك الظروف جميعاً ، وعلى قسوة الحياة ، أن يعجز الفرد عن التفكير الذكي في أمر مستقبله — إذ أن من تلح عليه حاجات الساعة من مأكل وملبس ومرض ، سواء بالنسبة له أو بالنسبة لمن يعولهم من أفراد الساعة لا يستطيع أن يفكر تفكيراً موضوعياً في مستقبله ، أو أن يخطط لهذا المستقبل على أساس ذكي ، ويتعرض بناء على هذا للتهدم بمبادئه وقيم هي واقع الأمر تعبر عن واقع حياته ، فلا يستطيع أن يستجيب لدواعي الصحة وشروطها ، أو لتنظيم النسل ووسائله . أو لغير ذلك من أهداف التخطيط للحياة . فليس في الإمكان في نظره أسوأ مما كان والمسألة نصيب . فقد يفقد إرادة التغيير . أو قد يثور على ما لا حول له ولا أهمية موضوعياً . فيهتم لهذا بالجهل وضيق الأفق بل والغباء والجمود . ويجهل أصحاب المصلحة في هذه الصورة التي يرسمونها ويلوونونها تسويغاً للوضع الاجتماعي ونأ كيدا لحقهم في السيادة والاستقلال .

نعم هنا أيضاً قد تشذ بعض الحالات عن القاعدة . وقد يجد طفل فقير من أبناء المزارعين من من يعطف عليه ويشجعه من أبناء الملاك الطيبين . فيتقدم شأنه في الحياة ويتغير تبعاً لذلك سلوكه وتفكيره . وقد تبنى قضايا أبناء طبقة القديمة ، وقد يرتبط بأبناء الطبقة الجديدة التي ارتقى إليها وينسى ماضيه ، ولكننا نعلم أن هذا رغم حدوثه ، فهو أمر نادر ، وأنه لا يغير من الصورة الكلية لهذه الطبقة أمثالها . فالعبرة المجموع أو بالغالبية العظمى للمجموع ، الذي لا يمكن أن يتغير على أساس تغيير في حالات بعض الأفراد ، وإنما على أساس تغير شامل في الوضع الاجتماعي أو في العلاقات الانتاجية كلها . وغنى عن البيان أن العامل الزراعي لا يجد في مجال العمل ما يستثير قدراته وقواه الخلاقة البناءة ، ويحفزه على التقدم في عمله ، طالما كان محروماً من الاستمتاع بحقه في الحياة الكريمة .

وجدير بالذكر هنا أن مثل هذه الفئة هي مصدر العلاقات الثورية السكائمة ، ولكن ينقصها المنظم والمحرك لها ، لتنفجر تحت القيادة السليمة في الاتجاه التقدمي للبناء .

وإذا أخذنا طفلاً من أسرة هامل في الصناعة شب في المدينة الزاخرة بالحياة وبأنواع المتناقضات المختلفة . تعلم من أبيه أن أصحاب المال مستغلين وأن مستقبل العامل رهين برضا الرئيس ، وهي حياة مهما ارتقت فهي بفعل الظروف المادية منحطة بفعل القوانين غير مستقرة وهباء أبوه ليسكون قويا وأن يكون متعاوناً مع زملائه يلبي حاجتهم إذا ما احتاجوا شيئاً ، ويسرعون هم إليه إذا ما أحس بحاجة إليهم . فهو رغم عوامل القلق التي يعيش فيها لها بحس بالطعام لينة يرتماه إلى فئة متأخية قوية تستطيع عن طريق الثغابات أن تطالب بحقوقها وفي كثير من الأحيان

نستطيع أن نحقق بعض من تلك الحقوق . مثل هذا الطفل يعيش مع أسرته حياة تزخر بالمصاعب ، المصاعب في المأكل والمطعم وكذلك في الدراسة . فانه في المدينة يكون أكثر تعرضاً لتأثير المدرسة . وأكثر اهتماماً بنوال حظه منه ، لأنه طريق إلى الارتفاع عن مستوى العمل الذي يقوم به أبوه . وأبوه يشجعه على التعليم حتى يكون نصيبه في الحياة خيراً من نصيبه هو ومركزه فيها أرقى من مركزه ، ولكنه يحاول ومع ذلك يصدمه الواقع . والواقع أن الغية لا تكفي لبلوغ المراد ، فلا بد من أن تتوافر الضرورات الأولية للتعليم . فقد يجد مكاناً في المدرسة ، ولكن تكف المطالب المادية للدراسة عائقاً دون إكمال التعليم . وتقف المشاكل الاقتصادية في أسرته عائقاً دون تركيزه عقلياً وعاطفياً على دراسته . فيتعثّر ويرضى في النهاية بطريق شبيه بالطريق الذي سلكه أبوه من قبل . ولكن نفسه في سياق هذه الخبرة تكون قد انطوت على على الكثير من المرارة وعلى الكثير من الاحساس بالظلم ؛ وهي خواطر يتبادر لها وزملات الذين يعملون معه في نفس المصنع ، ويقطنون إلى جواره في نفس الحي . وفي هذه الظروف تتراكم لديه الدوافع الثورية ضد الظلم الاجتماعي والاستغلال . ولكنه بخلاف زميله في الريف يجد متنفساً في التنظيمات العمالية ، وإذا وجد أن أصحاب السلطة والنفوذ قد أفسدوا بعض الازم في تلك المنظمات ، ثار عليها . وربما أنجحه إلى تنظيمات سرية أو إلى أعمال مقاومة صريحة مباشرة ، من اضراب أو اعتصام لتحقيق بعض المطالب التي يحسون ضرورة تحقيقها ويصدمون عليها . أنها حياة مليئة بالصراع الصريح . وهي تمثل حركة واضحة المعالم من قوى اجتماعية هدائية متناقضة . وبما يزيد من وعيه بالمجتمع واتجاهاته ، والحكام وسياساتهم ودور أجهزتهم وخاصة أجهزة الضبط ، أن الحكومة تقف دائماً تقريباً ضده وضد زملائه . وهذا يجعله أكثر احساساً من غيره بعدم ضرورة الحل الثوري ، أي يصبح أكثر ثورية .

ولا يعني هذا أنه لا يوجد من بين أبناء هذه الطبقة من يمدون الطريق إلى أعلى وينفصلون عن طبقتهم . ولكن العبرة هنا أيضاً بالغالبية العظمى . وهي بالضرورة باقية كما هي ؛ طالما بقي النظام الاجتماعي على ما هو عليه ، وبقيت الفوارق الطبقية تسند أجهز الدولة .

وقد يتعرض بعض أبناء هذه الطبقة للانحراف في السلوك ، هرباً من سوء الأحوال المعيشية مما يسىء إلى شخصياتهم ويزيد من صعوبة الحياة بالنسبة لهم ، أو قد يتخذ الانحراف صورة خيالة زملائه والتودد لصاحب السلطان للمنفعة الشخصية ، ولكن الغالبية العظمى وفي جميع الأحوال تظل متماسكة ؛ وتزخر بالانفعالات الثورية التي تتفاوت في شدتها بحسب الظروف ؛ وإن تكن تميل إلى الزيادة المطردة بنمو التصنيع وبالتالي الاستغلال في مواجهة مقاومة متزايدة من أصحاب المصانع وأصحاب السلطان والحكم ، هذا بالإضافة إلى أن هؤلاء العمال يتعرضون أيضاً للإراء

والأنكار المضلة ؛ التي تستهدف فيما تستهدف القضاء على ثورتهم ؛ ورضاءهم بما هم عليه .

وغني عن البيان أن العامل في مواجهة الضغط من أصحاب الأعمال ؛ ونتيجة لإحساسه بالظلم ؛ فإنه لا يمكن أن يعطى من ذات نفسه القدر الذي يستطيع أن يعطيه فعلاً في سبيل الإنتاج فتظل قوة خلاقة كبيرة معطلة لا يستفاد بها ، نتيجة هذه الأوضاع المتناقضة .

وأخيراً إذا أخذنا طفلاً من أسرة في المدينة بالطبقة الوسطى المثقفة . إن حياة مثل هذا الطفل تتعرض للشد والجذب من جوانب تختلف عن زملائه السابقين . فهو في هذه الأسرة يتعرض منذ حداثة للضغط من أسرته لحسن مظهره وحسن سلوكه واجتهاده في الدراسة ، لأن التعليم بالنسبة لهذه الفئة هو طريقها الوحيد إلى المسكنة الاجتماعية المرموقة . هذه الفئة تتعرض لما تتعرض له طبقة الفلاحين والعمال من ضغوط واستغلال ، ولكن الأمل أمامها أوسع ، وآفاق التقدم وإمكاناتها أرحب : فهي بحكم ثقافتها ومهارتها ومعارفها ؛ تعتبر ضرورية بالنسبة لما تقدمه للطبقات العليا الأخرى من خدمات فنية وإدارية ؛ بالإضافة إلى وظائف ضبطية Control للطبقات العاملة ، ومن ثم فإنها تجد الفرصة أمامها أكثر للانتفاع بالتعليم ، والتقرب من أصحاب المصلحة والنفوذ ، والتحول من مكانتها الطبقيّة إلى أعلى ، ومع ذلك فإن نسبة من يتمكنون من هذا الانتقال من أبناء هذه الطبقة لا شك قلة . وما تتميز به هذه الطبقة أنها قلقة على مستقبلها دائماً وتنقل هذا القلق إلى أبنائها . فلا هي بالطبقة الدنيا فيكون احتمالات تغير وضعها إلى أعلى فقط ، ولا هي بالطبقة العليا فتتركز مخاوفها في الهبوط إلى أسفل . والطبقة الوسطى تناوبها المخاوف من السقوط وتنظري نفسيّتها على آمال الصعود إلى أعلى . وهي تكون دائماً نهياً لهذه الصراعات التي تتضح بصورة قوية وعملية في تنشئة أبنائها . وبالتالي يتذبذب ولاءها الاجتماعي ما بين الارتباط بالجمهير عن وعي يسير التاريخ إذا توافر لها أو بالارتباط بأصحاب الثروة والنفوذ طمعاً في السير في ركبهم والوصول إلى مستواهم .

ومع هذا فإن هذه الفئة لديها من المعرفة والخبرة بالإضافة إلى الإحساس بالظلم ، قدرأ يجعلها في موقف فريد من حيث دورها في عمليات التحويل الثوري . إذ كثيراً ما تأتي قيادة التغيير من بين صفوفها ، فإذا توحدت في الجماهير ومطالبهم وأمانهم ساعدت على تنظيم صفوفهم وإطلاق طاقاتهم للتغير الثوري الأصيل .

السلوك الاجتماعي والعمل :

توضح الصورة العامة السابقة ، التي مثلنا لها بعدد من أنماط الشخصية لا نعبّر عن الأنماط كافة

التي يمكن أن تراها في الحياة الواقعية . ولكننا نستطيع أن نقول بأن هذه الصورة توضح الاتجاهات العامة الأصلية في المجتمع الطبقى بشكل عام ، وفي مجتمع مصر قبل الثورة بشكل خاص ومن الواضح أن المعالم الأساسية لتكوين الشخصية تستمد من علاقة الفرد وأسرة قبله بإساليب الإنتاج ، وبالأساس الاقتصادي أو علاقات الإنتاج . وسننظر إلى هذه الصورة من ناحيتين الأولى : هي علاقة بناء الشخصية بالعمل ، أي تأثير السلوك الاجتماعي بنوع العمل الذي يمارسه الفرد وأسرته ، والفئة التي ينتمي إليها .

الثانية : اتجاه تغير أنماط السلوك الاجتماعي بصفة عامة ، وبالنسبة للوضع القائم حالياً في مجتمعنا بصفة خاصة (أي بما ينطوي عليه من إمكانيات جديدة ، ومن رواسب قديمة وصراع بين القديم والجديد) .

علاقة بناء الشخصية بالعمل :

طبقة العبيد :

لقد أوضح الفلاسفة القدماء الارتباط الوثيق بين نوع العمل الذي يقوم به الفرد ، وشخصيته أي سلوكه العام ، وأفكاره واتجاهاته .

وبالرغم من أن نظرة الفلاسفة القدماء من أمثال أفلاطون وأرسطو ، هي بطبيعة الحال نظرة طبقية حيث كانوا يعيشون في مجتمع طبقي ، ويستمتعون فيه بمزايا الطبقة الارستقراطية ، إلا أن تلك النظرة دلالتها . فأرسطو مثلاً كان يرى أن عقلية العامل — العبد — في الصناعات اليدوية لا تصل ولا يمكن أن تصل إلى المستويات العليا للفكر الحر ، ويعنى الفكر الميتافيزيقي الذي توافر عليه الفلاسفة من أبناء السادة الذين لم تكن مطالب الحياة من بين مشاغليهم . والواقع أن في هذا القول الكثير من الصحة ، وإن يكن فيه أيضاً الكثير من الخطأ . أما الصحة فيه فهي أن العقلية (التفكير) الإنساني ، وكذلك إطار الشخصية كلها ، يتوقف إلى أبعد الحدود على نوع العمل الذي يقوم به الفرد ، والعلاقة بين العمل والشخصية هي التي تحدد نوع القوى الفكرية ونوع المهارات ، سواء أكانت مهارات فنية أو مهارات خاصة بالعلاقات الإنسانية التي يسمح العمل بانطلاقتها وتنميتها وثبيتها . ولسنا بحاجة إلى تأكيد أن الفرد الذي يمثل في المجتمع مكانة العبد ، ويقوم بعمل العبد دون أن يكون له حرية الحركة ، ودون أن يستمتع حقاً بنتاج عمله ، لا يمكن أن تنمو شخصيته أو تتكشف قواه الإبداعية الخلاقة . بل أنه لمن المستحيل أن نتصور أن مثل هذا الإنسان يمكن أن يقبل على عمله تلقائياً وبذافع من رغبة فيه ، ولهذا فليس غريباً

أو شاذاً أن نجد أن العمل في المجتمعات العبودية (وكذلك الاقطاعية) كان يرتبط بأساليب القوة والضغط والقسوة التي تقع على كاهل العبيد ، والتي تحطم معنوياتهم وتقضي على امكانية نمو قواهم الإنسانية ، فإذا سألنا عن اتجاهاتهم للنفسية والاجتماعية بالنسبة للعبادة — لوجدنا حتماً أنها بصفة عامة تتمثل في العداء لطبقة السادة ، هذاء يشوبه الخوف منهم والخضوع لهم وطاعتهم قسراً ، وينطوي على هذا الوضع أن السادة يعمنون في الضغط على العبيد وإيذاتهم لكل بادرة يهدو منها معاداة أولئك لهم ، أو تقصيرهم في أداء أعبائهم ، أو خروجهم على طاعتهم .

ويجد السادة في سلوك العبيد من تواكل أو كسل أو ضيق في الأفق ، ما يسوغون به نظرتهم إليهم ، ونظرتهم إلى التنظيم الاجتماعي للمجتمع ، وحقوقهم في حكمهم واستغلالهم .

وبديمي أن العبد يظل خاضعاً لحكم الظروف ، طالما كانت أقوى منه ، مستسلماً للظلم والاستغلال طالما كان عاجزاً عن مقاومته . ومع ذلك فإن التاريخ يبين أنه عند ما حانت للعبيد الفرصة ، نفضوا عن أنفسهم مظاهر الاستكانة والذلة ، وقاموا بثورات من أشهرها في التاريخ ثورة اسبارتاكس ، وهي وإن لم يكتب لها النجاح ، إلا أنها تبين بشدة ما كان لدى أولئك العبيد من طاقات لم تسمح ظروف حياتهم بظهورها . وبرغم ما قاموا به من جهود جسيمة ، فلم يكن نتاج عملهم يقتضى إليهم بأي شكل من الأشكال : كانوا أدوات للإنتاج لا أكثر، لا يعطون من الحقوق إلا مثل ما يعطى للأداة الصماء أو للحيوان الأعجم ، لضمان استمرارهم في القيام بأعمالهم في خدمة سادتهم .

ونستطيع أن نتصور شخصياتهم بما كانت تنطوي عليه من صراعات ما بين رغبة في الثورة والبرود ، وخوف من العقاب والإيذاء ، ومن رغبة في ترك العمل أو تعطيله وميل إلى طاعة السادة استجلاً بالرضاء وتجنباً لإساءتهم ، ونستطيع أن نتصور أيضاً نوع العقلية التي تخلفها مثل تلك الأوضاع من حيث الانعزال عن العمل *Alfenation* للبعد عن نتائجه ، والرغبة في الهرب ، سواء الهرب المادى أو الهرب النفسى ، مع احساس بالضعف والضياع وسط حياة لا تبدى لها معالم أو امكانيات محددة لدور إيجابي يستطيعون القيام به لتحسين أحوالهم . وهذا يجعلهم معرضين لآيحاء القيم والمعاني التي تخرجهم عن الواقع المرير بالحيال وبلاستكانة للواقع .

ونستطيع أن نقول باختصار أن شخصية العبد وسلوكه الاجتماعي يتبلور في مقاومة الضغوط التي يتعرض لها من السادة وما يحوزتهم من أجهزة ؛ وذلك بالتراخي والتكاسل ما أمكن ، وفي بعض الأحيان بتعطيم أدوات الانتاج ، وأحياناً بالهرب أو بمحاولة الهرب (وهي عملية فردية غير مجدية) أو بالثورة حين توافقه ظروف الثورة في حالة تنظيم صفوف العبيد عموماً ، هذا مع

العلم بأن التعاون بين العبيد وإمكانية تنظيم صفوفهم ، كان نتيجة للظروف الموضوعية غير يمكن ، وكانوا معرضين لقبول الأفكار الخرافية والقيم السلبية .

طبقة رقيق الأرض :

أما بالنسبة لرقيق الأرض في المجتمعات الإقطاعية ، فإن الأمر لا يختلف كثيراً عنه في حالة العبيد فيما عدا قدر من الحرية يتيح له من حيث علاقته بأسلوب الإنتاج وأدواته ، وهو أساساً لأرضه واستغلال جزء محدود منها للمصلحة الشخصية ، ومع ذلك فإن الصورة العامة للعلاقات الاجتماعية هي علاقات استغلال فيها خضوع لصاحب الأرض وفيها ارتباط بالأرض يصل إلى الحد الذي يحدد حرية الحركة فضلاً عن حرية العمل . وهنا أيضاً يتصف وضع رقيق الأرض بالفقر والفاقة ، وهو لا يستمتع بنتيجة عمله أو إنتاجه ؛ ومن ثم وبرغم تفوقه على العبد في نظام العبودية ، فإنه أيضاً مثل العبد يحس الانعزال عن العمل بالانعزال عن ناتجه . وهذا يؤدي بالضرورة إلى تعويق وتعطيل قدراته الابتكارية والحلقة .

ويؤدي ارتباط أولئك بالأرض التي يفلحونها في مجتمع يقوم على ملكيات كبيرة ، إلى عزلة من نوع آخر هي عزلة رقيق الأرض في إقطاعية ما عن أقرانه في الإقطاعيات الأخرى ، عزلة في العمل وعزلة في الحياة الفكرية وفي الاتجاهات ، رغم أن الجميع يخضعون لنفس الظروف ويتطوى شخصياتهم بناء على هذا على نفس الأحاسيس .

وفي مثل هذه الظروف يحس رقيق الأرض مثل العبيد بالاضيق في مواجهة قوى مادية هائلة لا قبل لهم بها وليس عليهم إلا الاستسلام لها . وغنى عن البيان أن الزراعة في التكنيك المتخلف وهو صفة المجتمعات الإقطاعية ، تضيق إلى إحساس الفلاح بالعجز في مواجهة الظروف الاجتماعية في الحياة ، إحساساً عاماً بالعجز عن التحكم في ظروف الزراعة وفي الإنتاج وكميته ، وفي العوامل الطبيعية التي تؤثر فيه مثل المطر أو الفيضان أو الطقس ، والعوامل البيولوجية مثل الآفات وهكذا كل هذه العوامل تساعد في تدعيم الإحساس بالعجز عند رقيق الأرض (الفلاحين) وتجعلهم يستسلمون لمعتقدات وقيم سلبية قوامها التواكل ، الضعف في مواجهة قوى الطبيعة والضعف في مواجهة القوى الاجتماعية المتسلطة ،

ونستطيع هنا أيضاً أن نقصور عقلية رقيق الأرض بأنها في الأساس عقلية جامدة ، لأنها لا تعمل عملاً فيه أصالة وابتكار ، وهي تنطوي على صراع في نظرتها إلى الإقطاعيين : فالإقطاعي يمثل من ناحية ، مصدر القوة والسيادة ، وعن طريق الإحسان مصدر الخير أحياناً ، ومن ناحية

أخرى مثل جبروت السلطة والتحكم والاستغلال والقسوة . وهو كنتيجة لعزلته المادية عن أقرانه يكون مستسلماً لأفكار سلبية هروبية . وما تلا الإيحاء وتقبل القيم السلبية التي من شأنها أن تفرض عليه قبول أوضاعه والاستسكانة لها . ومعنى هذا أن هذه الطبقة طبقه مسالة في مظهرها . ولكنها بما تنطوي عليه من صراع تعتبر مصدراً كامناً لقوى ثورية ضخمة . لا يعوزها إلا التنظيم قبل أن تنجح إلى أهداف محددة ، وقد وضحت هذه الحقيقة في الثورات البرجوازية التي استندت البرجوازية فيها إليهم .

أما نظرة الملاك إلى رقيق الأرض فهي نظرة قريبة الشبه بنظرة السادة ملاك العبيد إلى عبيدهم . نظرة قوامها تهقير شأنهم وتهقير قدراتهم وإمكانياتهم وشعورهم بتفاهتهم فكرياً . ومكانتهم الاجتماعية في أدنى السلم الاجتماعي ، الذي يقوم في المجتمع الاقطاعي على تسلسل التبعية وهم محتقرون مثل العبيد أيضاً لمزاواتهم مهنة الفلاحة ، وهي غير محترمة في هذا التسلسل التنظيمي .

طبقة العمال الصناعيين :

وإذا انتقلنا بعد هذا إلى طبقة العمال لوجدنا وضعاً جديداً يختلف من ناحية اختلاف كبيراً عن مكانة العبد أو رقيق الأرض بالنسبة لحرية العامل وبالنسبة لمكانة للطبقة العاملة عموماً في التنظيم الاجتماعي . ولكنه يشبه من ناحية أخرى من حيث الاستغلال الذي يقع على أفراد هذه الطبقة من طبقة أصحاب رأس المال وأصحاب المصانع . ومن حيث الانعزال عن نتائج العمل . بل نستطيع أن نقول أن العامل الصناعي أصبح يتقدم التكنيك الصناعي . أكثر انعزالاً عن العمل من العبيد أو رقيق الأرض . فبينما أداة الإنتاج في العصور السابقة للعصر الرأسمالي الصناعي هي امتداد لليد أو امتداد للمهارة الإنسانية يطوعها الإنسان لهدف الإنتاج . فإن الأمر يختلف من هذا في الصناعة الكبيرة حيث الآلة هي التي تخضع العامل لمطالبها وتحدد حركاته أكثر بما يحدد سير حركتها . وكلما تقدم العلم التطبيقي زادت انعزالية العامل عن العمل الذي يقوم به . وأصبح في الواقع أشبه بقرس في آلة — بل أن التنظيم الإداري المائل في المصانع الكبرى هو ذاته يخضع لمطالب الآلة ويسير على نمطها . ويصبح العاملون فيها أرقاماً تتكامل معاً في تكوين جهاز كبير أشبه ما يكون بآلة ضخمة هدفها الإنتاج والربح . ولا تعطى إلا أقل أهمية للاحتياجات الإنسانية أو لنمو الشخصية . إلا ما تؤدي منها إلى هدف الربح بزيادة الإنتاج .

وبالإضافة إلى هذا فإن الاستغلال هو السمة المميزة للتنظيم الرأسمالي . يحسه العمال بشكل متزايد مع الزيادة المضطردة في الفوارق بين الطبقة الرأسمالية والطبقة العاملة . ويؤدي هذا إلى إحسان

متزايد من جانب الطبقة العاملة بالظلم الناجم عن الاستغلال . ولكن الطبقة العاملة في هذه الحالة تكون أكثر قدرة على تعبئة قوتها . ذلك أن تجمع العمال معا في المصنع مع وحدتهم العسكرية والنفسية . تساعد على سرعة ادراكهم لقوتهم الجماعية إذا نظموا أنفسهم للوقوف معا في مواجهة الطبقة المستغلة . وبذا يتزايد إحساس أفراد هذه الطبقة بقوتها . وتزداد دوافع ترابطها . وتكون التنظيمات العمالية التي تستهدف حماية مصالحها والحد من الاستغلال الواقع عليها . وللحصول على المزيد من المكاسب والحقوق . وتشكل مثل هذه التنظيمات قوة فعالة في حياة المجتمع . وتساعد في تشكيل وصياغة شخصية العامل وسلوكه الاجتماعي .

ونستطيع أن نوضح صورة العامل في المجتمع الصناعي . بأن نقول أنه أكثر الناس انعزالا عن العمل وعن الانتاج most alienated وأنه يصل إلى درجة من الوعي بوضعه (أى بالاستغلال الواقع عليه) وإمكانات مقاومته عن طريق التنظيمات النقابية . لا يصل إليها العبد أو رقيق الأرض في المجتمعات السابقة ؛ ولكنه يقوم بهذه التنظيمات أو هذه الجهود في مواجهة مقاومة شديدة من أصحاب رأس المال الذين هم في نفس الوقت أصحاب النفوذ الحقيقي في المجتمع . ويترتب على صراع العمال مع السلطة وأصحاب رأس المال . أن يتزايد إحساسهم بالسخط عليهم والعداء لهم وللتنظيم الاجتماعي الذي يستبد بهم . ويصبحوا مصدرا من أقوى المصادر الثورية في التاريخ المعاصر . إذ أن سخطهم سخط واع محدد الأهداف . وخاصة بعد أن انقشرت القيادات الفكرية الاشتراكية التي أوضحت ارتباط الاستغلال الطبقي بملكية أدوات الإنتاج أو السيطرة عليها . ومن ثم فإن الموجه لطاقات هذه الطبقة في حالة الوعي . ليس مجرد اتجاه إلى إزالة الظلم والاستغلال فحسب . وإنما أيضا أهم من هذا إنه يرسم صورة هادفة للمجتمع — مجتمع الكفاية والعدل عن طريق ملكية أو سيطرة الشعب على وسائل الانتاج من ناحية . وبالتالي اذابة أو (إزالة) الفوارق الطبقة من ناحية أخرى . ومن نتائج هذه الوضعية الجديدة أن هذه الطبقة قد حصلت على مكاسب إنسانية ومساواة ولو على المستوى اللفظي في الحقوق الإنسانية مع سائر فئات المجتمع وطلقاته . ومن هذه الناحية نستطيع أن نقول ان الطبقة العاملة في المجتمع الصناعي الرأسمالي بدأت فعلا تمارس الحياة في مستوى إنساني لا يفرض عليهم قبول المسكاة المنحطة إنسانيا . وهذا التحول في غاية الأهمية في توضيح الإطار الذي تنمو في الشخصية العاملة .

إلى هنا تناولنا السلوك الاجتماعي والمعامل الأساسية للشخصية للفئات الشعبية المستغلة . ويبقى أن نوجز أهم معالم الشخصية والسلوك الاجتماعي للطبقات الارضتقراطية المستغلة .

طبقة ملاك العبيد :

إذا بدأنا بطبقة السادة ملاك العبيد لا يمكننا أن نتمثل شخصية ترعى التفاوت في الطبيعة

الإنسانية تفارنا أصيلاً والمساواة كقيمة اجتماعية لا يمكن عندها أن يخرج عن حدود طبقتها وهذه الطبقة غير منتجة أصلاً ، لأنها تترك الإنتاج للعبيد ، ومن ثم فإنها تنزع إلى إكبار الفكر - ونقص الفكر المجرد - واحتقار من يقومون به - أما من حيث القيم ، فيحسن هنا أن نبين أن مالك لعبيد لا يستطيع أن يقبل فكرة المساواة بين البشر : فهو يرى فعلاً أن العبد أقل منه قدرة وعقلاً - ولا يعنيه أن يبحث في منشأ هذا التفاوت ، ثم أنه يرى العبد سلعة لأنه اشتراه بماله أو اشتراه له أسلافه وأورثوه إياه فيما أورثوه إياه من ثروات مادية . ولذلك فهو يعتبر أن استغلال العبد لا يختلف أصلاً عن استغلال الحيوان الأعجم . أو حتى الآداة الجامدة . وهو لهذا يسلّم بحقه في هذا الاستغلال تسليماً دون تفكير جدى . وهو ينزع إلى اعتبار نفسه صاحب حق في السيطرة على الغير والتحكم في مصائرهم . إذ أنه باكبار قيمة الفكر المجرد . فإنه يكبر نفسه . لأنه الوحيد الذى يستطيع أن يتفرغ للتفكير الراقى الذى يليق بالحاكم . ولأنه ليس من الغريب أن نرى فلاسفة الإغريق مثل أفلاطون يتكلمون عن العدالة وتحقيقها في الوقت الذى يستعبدون الغالبية العظمى من الفئات الشعبية . لامن حقوق المواطنة فحسب . ولكن كذلك من عداد الإنسانية أصلاً .

طبقة ملاك الأرض (الإقطاعيين) :

وإذا انتقلنا بعد هذا إلى طبقة أمراء الإقطاع في المجتمعات الإقطاعية . لوجدنا تفاهها في شخصياتهم وأفكارهم وسلوكهم الاجتماعى مع طبقة ملاك العبيد في المجتمعات العبيدية . مع طارق في نظرهم إلى رقيق الأرض لا على أنهم بمثابة سلع مملوكة لهم . ولكن على أساس أنهم قوى بشرية يملكون حق استغلالها لهم وهم يسوقون استغلالهم وفرض سلطتهم عليهم ، بأن رقيق الأرض يتصف بالكسل والتراخي والجود الفكرى . ولذلك فهم يستخدمون أجهزة الدولة لتطويعه لإرادتهم ولرغبتهم . ويررون التفاوت في المكانة وفي الأدوار الاجتماعية على أساس التفاوت الطبيعى في الطبيعة البشرية من ناحية . وعلى قداسة حقوق الملكية وما يرتبط بها من ناحية أخرى . وهم في سبيل تسوية الفلاحين لخدمة مصالحهم يستغلون أجهزة الدولة . وكذلك الاتجاهات الفكرية . بما فى ذلك الأفكار الدينية التى يؤولونها للتمشى مع مصالحهم . من ذلك القسمة والنصيب . بمعنى الرضا بالواقع وحقوق الملكية وقدسيةها كبرر للاستغلال . والتفاوت في الفئات والطبقات الاجتماعية كأمر لا مهرب منه . على أنه شريعة الهية يحرم تغييرها .

ولعل في الواقع المصرى ما يضيف إلى ما تقدم في التعريف بمفلية الإقطاعى . وذلك أن كثير من الإقطاعيين أى ممن منعوا الإقطاعيات الكبيرة (الإقطاعيات) . كانوا من غير المصريين

مثل الأتراك مثلاً الذين غيروا بأقوالهم وسلوكهم عن إحتراف الفلاح . باعتباره من أصل مختلف
وهنصر طبيعة دنيئة . وبهذه العقلية لا يستطيع الإقطاعي فعلاً أن يقبل أو يستسيغ معنى العدالة
الاجتماعية بالمفاهيم التي تنادى بها في الوقت الحاضر . ولا يجوز أن تتصور أنه في كل هذا شيء
أى أنه يفهم الواقع ولكنّه يقاومه . بل أنه في الواقع يؤمن ، نتيجة تنشئته وارتباطه بدوره
الخاص في أساليب الإنتاج ومصلحه ومصالح طبقة . أن المساواة بالفلاحين تعنى انهيار
المجتمع وانهيار الاقتصاد .

الطبقة الرأسمالية :

هذه الطبقة تحس مثل سابقتها في استغلال الطبقة العاملة . وأفرادها يحسون بأن ما يحصلون
عليه من عائدات مادية أو أرباح . حق شرعى مقدس . وهم يبررون حقوقهم وشرعيتهم على
أساس تفوقهم العقلى ونبوغهم . وبمعنى أن الرأسماليين أو آبائهم من قبلهم . الذين أورثوهم
ممتلكاتهم . قد أوتوا من القدرات على الخلق والبناء والإنشاء ما لم يستطع غيرهم محاكاةهم فيه
وعلى هذا فإن أرباحهم حق لهم وأنهم في واقع الأمر نتيجة جهودهم الإنشائية وأعمالهم الإدارية
لأملاكهم . يحققون من الإنتاج ما يمكن العامل من الاستفادة من هذا الإنتاج . لأنهم ينظرون
إلى عملية الإنتاج نظرة فردية تتضمن التفاوت في العقلية وحق الإرث — أما معنى الاستغلال
وحقيقته فهو غير وارد في أفهامهم — فبغض النظر عن صحة التفوق العقلى — وهو ما لا يوجد
دليل على صحته قط — وبغض النظر عن مضمون الإرث وأحقته . فإن هذين العاملين لا يبرهان
الاستغلال ولا يسميان إلا أن نرى التشابه بين هذا الوضع القيمى وبين الوضع في المجتمع العبودى .
فبينما كان مالك العبد يحس بأن من حقه استغلاله كأملاك خاصة . وأن يفعل بهم ما يشاء ثم
يورثها ويورث حقوقه عليهم لأبنائه من بعده ، نجد الرأسمالى في موقف لا يختلف كثيراً عن ذلك ،
من حيث حق الاستغلال دون التحكم التام في حياته كما في العبودية . فالرأسمالية نهى المالك
رؤوس الأموال السكبار التنظيمات التي تيسر لهم استغلال العمال وتحدد القيم الاجتماعية في
هذا النظام بطبيعة الحال بالنسبة لهذا الموضوع كما في التنظيمات الأخرى — حول حق الملكية —
وتتحقق العدالة في حدود إعطاء العامل أجره مقابل العمل الذى يقوم به في المصنع أو الشركة
أو غير ذلك . ولكن تقدير الأجر أصلاً أمر في يد صاحب رأس المال . فإذا اضطر العامل
قبول أجر بخس لأن لا سبيل له غير ذلك فهذا لا يعد في المجتمع الرأسمالى منافياً للقيم الاجتماعية
أو الخلقية ، ذلك لأن هذه القيم تتحدد بمحدود العقد أو الاتفاق المبرم بين الطرفين (العامل
وصاحب العمل) بل لا بد من وجهة صاحب العمل ، أن يكون الأجر أقل مما يمكن حتى
يكون ربحه هو أكبر ما يمكن وهذا في نظره أمر طبيعى من ناحيتين :

الأولى: أنه السبيل الوحيد إلى التوسع الصناعى والنمو الاقتصادى عن طريق استثمار الربح.

الثانية: أنه من الضرورى بالنسبة للتنافس والصراع المستمر فى صفوف الرأسمالية ذاتها ، وهو التنافس الذى قد يعرضه للانحيار الاقتصادى إذا لم تتم قدراته المالية باستمرار عن طريق زيادة ربحه حتى يستطيع أن يصمد فى المعركة . والعمال عنده هم أدواته فى هذا التنافس . ومطالبهم بزيادة الأجر أو بتحديد ساعات العمل فى نظره أعمال عدوانية بالنسبة له وتخريبية بالنسبة للتقدم الاجتماعى . وضارة بالنسبة لهم شخصياً . حيث أن الهزيمة الاقتصادية التى قد تحقيق به نتيجة تلبية مطالبهم فيها هزيمة لهم إذ عندئذ يتعرضون للبطالة .

هذه هى الصورة العامة التى يشب فيها الرأسمالى وتتكون شخصيته ، وهى صورة مبسطة للواقع وخاصة بالنسبة للاحتكارات الكبرى ، وعلى أى حال فإنه من خلال الصورة يمكن أن نتلمس المعالم الأساسية لشخصية الرأسمالى . وهذه تكن فى فرديته . وإحساسه بقيمته الشخصية إحساساً مبالغاً فيه ، تهون معه مطالب الجماهير . التى يعتبر استغلالها سواء عن طريق العمل المباشر . أو عن طريق السوق . أمراً مشروعاً لأنه طريق التقدم . وهو يرى أن تدخل السلطات الحكومية فى هذه الأوضاع حد للحرية . هذا هو مضمون فردى طبقى ، ويعنى فى الواقع حرية الرأسمالية فى العمل وفى تحديد العلاقات الإنتاجية .

الصورة الدينية للسلوك الاجتماعى :

تلك كانت صورة مبسطة توضح أهم معالم السلوك الاجتماعى للطبقات فى المجتمعات المختلفة ولـكننا لم نقصد أن نعطي صورة شاملة بل اكتفينا بإبراز بعض الملامح الأساسية لأهم الفئات ولم نتعرض للمجتمع الاشتراكى . إذ سوف نعالجه فى موضوع خاص .

وقد نسينا فى دراسة السلوك الاجتماعى أن الخصائص الشخصية تتحدد فى إطار علاقات اجتماعية معينة . فشخصية السيد وسلوكه الاجتماعى تتحدد فى إطار نظام اقتصادى يقوم على العبودية . وفى إطار هذا النظام تتحدد كذلك شخصية مالك العبيد . ونستطيع أن نقول أن علاقة مالك العبيد بهيئته هى العلاقة الأساسية التى تحدد السلوك الاجتماعى الأساسى فى المجتمع كله ، بما فى ذلك ما يوجد فى مثل هذا المجتمع من فئات أخرى تتفاوت مراكزها بالنسبة لهذه العلاقة ، وبالتالى تتفاوت أنماط سلوكها الاجتماعى .

ومثل هذا يقال أيضاً عن النظام الإقطاعى ، حيث العلاقات الاجتماعية وأنماط السلوك الاجتماعى الأساسية تتحدد فى إطار نظام اقتصادى يقوم أساساً على الملكية الفردية للأرض .

ونستطيع أن نقول إن علاقة كبار ملاك الأرض بأرقاء الأرض هي العلاقة الأساسية التي تحدد السلوك الاجتماعي في المجتمع كله . بما في ذلك الفئات الأخرى التي يضمها المجتمع .

وبالمثل في المجتمع الرأسمالي يتحدد النمط الأساسي للسلوك الاجتماعي . بالعلاقة بين هكبار أصحاب رؤوس الأموال والعمال . وهذه العلاقة لا تحدد الأنماط الأساسية للسلوك الاجتماعي للرأسماليين والعمال فقط . وإنما تحدد أيضا السلوك الاجتماعي لغير ذلك من فئات المجتمع .

هذه مع ذلك صورة متنامية في البساطة . ولا يمكن أن تعطى صورة واضحة عن الواقع ومرجع هذا إلى عوامل مختلفة أهمها :

العامل الأول :

أنه لا يوجد نظام اجتماعي خالص من كل العوامل أو العلاقات التي لا تتماشى مع بنيانه الأساسي . فالمجتمع الرأسمالي لا يتحدد بنيانه الاجتماعي بالعلاقات الرأسمالية فحسب . ففيه آثار من العلاقات الإقطاعية القديمة من ناحية ، كما تتولد فيه بذور لاتجاهات عقلية وسلوكية للمجتمع الاشتراكي المقبل من ناحية أخرى ويمكن أن نعبر عن هذا بأن السلوك الاجتماعي في المجتمع الرأسمالي على سبيل المثال . يضم تناقضات على مستويات مختلفة ؛ منها التناقض الأساسي بين الرأسماليين والعمال . ومنها التناقض بين القيم والاتجاهات القديمة والقيم والاتجاهات المعاصرة ، وبين هذه وبين القيم والاتجاهات الصاعدة . وهذه ولا شك تؤثر في جوانب مختلفة من السلوك والعلاقات في المجتمع .

ومثل هذا القول يقال أيضا عن سائر النظم الاجتماعية .

العامل الثاني :

أنه على الرغم من وجود التناقضات بين أفراد الطبقات الأساسية في المجتمع . والتناقض يتمثل فوق هذا في الفئة الواحدة . والطبقة الواحدة ، بل الفرد الواحد كما قدمنا . غير أن السلوك الاجتماعي لا يقتصر على مظاهر التناقض . إذ لا بد من نوع من الأخذ والعطاء والتواصل والتفاعل بين الطبقات والفئات المختلفة في المجتمع بأسره . وهذا التفاعل والتواصل والأخذ والعطاء . يعطى للمجتمع وحدته التي تميزه عن غيره من المجتمعات .

المجتمع وعناصرتكوينه

للدكتور نجيب اسكندر إبراهيم

الإنسان كائن اجتماعي :

يكاد يكون من المستحيل أن نتصور إنسان يعيش وحيدا في عزلة عن غيره من بني البشر . يكافح الطبيعة دون مساعدة من أحد غيره ، ويقوم بمفرده بكل الأعمال التي تتطلبها الحياة . فالإنسان يجد مجال إشباع احتياجات حياته في نطاق جماعات من الناس ، قد تكون صغيرة أو كبيرة ، ونستطيع أن نعبر عن هذه الحقيقة بأسلوب آخر فنقول : إن الإنسان الفرد لا يستطيع أن يحقق أي قدر من الاستقلال عن غيره . ولا يستطيع أن يصل إلى أي قدر من الاكتفاء الذاتي . فواقع الأمر أن الفرد يعتمد في حياته بدرجة كبيرة على غيره من الأفراد وفي نفس الوقت فإن غيره من الأفراد يعتمدون عليه في حياتهم ، ولكن بطبيعة الحال بدرجة أقل مما يعتمد هو عليهم .

والإنسان مثله كمثل سائر الحيوانات يعتمد على فرد من الجنس الآخر للتزاوج ، والطفل عند الميلاد يكون على درجة من الضعف والعجز أو القصور لا يدانيه فيها كائن آخر ، وتستمر فترة ضعفه وعجزه أو قصوره إلى مدة أطول مما هي في حالة غيره من الحيوانات . أو معنى هذا أنه من اللازم أن تعني به أمه لفترة أطول مما يحدث في غيره من الحيوانات . ويترقب على طول هذه العلاقة التي تتمثل في اهتمام الطفل على أمه (أو غيرها من الراشدين) ، مع الصفات الفريدة التي تميز جهازه العصبي ، أن تتكون ارتباطات ذات دلالة نفسية بينه وبين غيره من الناس . ابتداء من الأم ، بحيث تصبح هذه الارتباطات ذات اثر دائم في شخصيته .

وفي أثناء فطاط الإنسان الحادف إلى المحافظة على حياته وبقائه ، تقوم بين الأفراد علاقات كثيرة متعددة ، تشمل نواحي المعيشة كافة وينتج عن هذا أن أدوات العمل والإنتاج التي يتسكرها الإنسان بطريق أو بآخر ، تتحدد أشكالها وتستقر لتصبح جزءا من المعرفة الإنسانية بالنسبة لهذه الجماعة ، يتناقلها الخلف عن السلف . وكما يحدث بالنسبة لأدوات العمل والإنتاج . يحدث أيضا بالنسبة لوسائل التواصل بين الأفراد . وذلك لتتطور العلاقات التي تقوم بينهم بقصد إشباع

حاجاتهم الضرورية . وهكذا يستقر نوع ما من أنواع التعاون بينهم . وهذا التعاون يعنى الأخذ والعطاء وتبادل المنفعة . وينمو التعاون بين أفراد الجماعة تتفتح أمامها مجالات جديدة من العمل حيث تظهر لها إمكانيات جديدة لا تتحقق إلا بتعبئة جهود الأفراد المادية والفكرية سواء . وتعنى هذا أن الابتكارات التى يحققها الإنسان فى غمار صراعه مع الطبيعة ، تشمل أدوات مادية وأساليب للعمل وتنظيماً للعلاقات بينهم ، وتقسيم أوقات العمل والراحة بصورة تتناسب مع مطالب الحياة فى البيئة . كما تشمل تلك الابتكارات والطرق التى ينقل بها الإنسان ما يتراكم لديه من خبرات ومن مهارات إلى الأجيال التالية ، أى طرق تعليم الصغار كيف يسهمون فى نشاط الجماعة ، ثم كيف يتحملون مسؤوليات الكبار عندما يصلون إلى السن التى تسمح لهم بذلك .

والعل هذه الظاهرة هى أبرز الظواهر التى تميز المجتمع الإنسانى عن المجتمع الحيوانى ، بل أنه يرجع إلى هذه الظاهرة انتقال الإنسان من المستوى البدائى الحيوانى إلى المستوى المتقدم الراقى . فبينما يبدأ كل جيل من أجيال الحيوان من حيث ابتداء الجيل السابق له بالنسبة لسلوكه فى بيئته نجد كل جيل من أجيال الإنسان يبدأ من حيث ينتهى الجيل السابق . أى أنه يبدأ مزوداً بالخبرات والمعارف والمهارات الأساسية التى تعلمها أو ابتكرها الجيل السابق له ثم قام ينقلها إليه بالتعليم .

التخصص وتقسيم العمل :

وفى سياق التفاعل بين الإنسان وبيئته وبين زملائه وأقرانه فى الجماعة ، تظهر بالتدريج وظائف على درجة ما من التمايز بين الأفراد .

وهذا التمايز يودى إلى تقسيم العمل وتوزيعه بين الأفراد بالصورة التى تحقق درجات أكبر فأكثر من سيطرة الإنسان على بيئته ، ومزيداً من التحكم فيها وبالتالى فى مصيره . وهذا ينقله خطوات من المستوى المهمجى إلى المستوى الإنسانى ، ويساير هذا التقدم فى حياة الإنسان تغيراً فى العلاقات العامة التى تربط الأفراد معاً فى نطاق الجماعة . فإن تباين الأعمال وتوزيعها بين الأفراد ، يودى بالضرورة إلى تباين فى قدراتهم ومهاراتهم ، وهذا يتطلب إحلال أساليب جديدة للتكامل بينهم ، بحيث يودى كل منهم دوره فى حياة المجتمع فيسهم فى تيسير الحياة لأقرانه ويستفيد مما يقدمون هم من أعمال .

وهكذا تتداخل حياة الناس كلما نمت أنماط معيشتهم فى المجتمع ، بصورة تزيد من اعتماد الإنسان على غيره من الناس . وقد لا تكون هذه الصورة واضحة دائماً فى الأذهان . ويمكن هنا أن نمثل بأى نشاط إنسانى ، ونتبعه ونتبع ما يتضمنه من أعمال ومن جهود ، لكن ندرك

مدى اتساع وتباين وتوزيع العمل في مجتمعنا ، ومدى اعتماد الأفراد في حياتهم على جهود وأعمال سائر الأفراد ، أو على الأقل مدى تأثير حياة الفرد في المجتمع بحياة سائر أفراد المجتمع . ولنتنظر مثلاً إلى حياة الفرد منا : إلى ملبسه ومسكنه ونشاطه في الانتقال من مكان إلى مكان ، وإلى مأكله وهكذا . إن كل جانب من هذه الجوانب يعبر عن تضامن وتعاون جهود كثيرة متنوعة ، تكاد تشمل أفراد المجتمع من العاملين بأسره .

بل يكفي أن ننظر نظرة فاحصة إلى رغيف الخبز الذي نأكله فبحسب ، ليمتضح لنا اتساع التباين في الأعمال التي قام بها أفراد مختلفون حتى يصل إلينا الرغيف بالصورة التي نتناوله بها في نهاية الأمر . وليمتضح لنا في نفس الوقت نمط التكامل أو التنظيم الذي يؤدي إلى التكامل في جوانب المجتمع بالصورة التي تحقق تضافر تلك الجهود المتعددة لتحقيق تلك النتيجة ، وهي إنتاج رغيف الخبز وإيصاله إلينا لنأكله . هذه الجهود تشمل عمليات الزراعة ، ثم الطحن ، ثم الخبز ، ثم التسويق .

وكل عملية من هذه العمليات بدورها تشمل عمليات متنوعة : فالزراعة تشمل جهود الفلاح والخبرات التي تعلمها من أسلافه ، وتشمل جهود القائمين على الري ؛ وكذلك المسؤولين عن إنتاج السماد ونقله ، والإداريين الذين قاموا بتنظيم هذه الألوان المتعددة من ألوان النشاط وغيرهم . وهكذا يبدو أن هذا الجانب وحده يضم نشاط عدد هائل من العاملين ، ما بين عمال يدويين يعملون في مناشط متنوعة كعمال مصانع السماد ، والمهندسين والفنيين في تلك المصانع والإداريين وعمال النقل والتجار ، ثم الفلاحين . ولا يجوز أن ننسى هنا دور معاهد التعليم التي أعدت المتخصصين في تلك الفروع المختلفة التي تتطلبها هذه الأنشطة المتنوعة .

فاذا انتقلنا إلى الجوانب الثلاثة الأخرى . وأضفنا إلى من سبق ذكرهم أولئك الذين يشتركون في تلك الجوانب بما في ذلك دور الحكومة في تمويل الرغيف وما يتطلبه هذا من عمليات . ودور وزارة التوزيع في محاولة توفيره ، وهكذا لو أضفنا كل من يسهم بطريق أو بآخر في هذه العملية سواء أكان الاسمى بشكل مباشر أم بشكل غير مباشر . كوزارة الصحة والأجهزة الطبية التي تعمل على المحافظة على سلامة الأبدان . وبالتالي على القدرة على الإنتاج . ولو وضعنا أمامنا بالصورة التي تضم جميع أولئك لوضح لنا على الفور معنى التباين الهائل في الأعمال وتقسيمها . ولوضح لنا في نفس الوقت التكامل الملازم لهذا . والذي يعمل على إشباع حاجات أفراد المجتمع من هذه الناحية .

وكم تزداد الصورة تعقيداً إذا بدأنا نضيف إليها النتائج الأخرى التي نحتاج إليها لإشباع مطالبنا في الحياة !

المؤسسات الاجتماعية

ويحق لنا أن نقسم هنا هل من الميسور أن نرسم صورة لهذه الألوان المختلفة من تقسيم العمل في المجتمع بيسر دراستها . والجواب عن هذا أن هناك بالفعل أساليب متنوعة سنكتفي في هذه المرحلة بأن نعرض واحداً منها هو تقسيم النشاط الاجتماعي ما يسمى في علم الاجتماع بالمؤسسات الاجتماعية . فقد قام علماء الاجتماع ، في محاولاتهم لتبسيط المجتمع ، بتقسيم ألوان النشاط المختلفة إلى أقسام ، مع تحديد تركيب كل مؤسسة وبيان وظائفها . وغنى عن القول أن هذه المؤسسات الاجتماعية تختلف من مجتمع إلى آخر ، وتختلف في نفس المجتمع من عصر إلى آخر ، نتيجة لما يطرأ على حياة ذلك المجتمع من تغيرات في سياق كفاح الإنسان مع البيئة في سبيل التحكم فيها وفي مصيره . وفيما يلي نعرض بإيجاز لأهم تلك المؤسسات .

المؤسسة الاقتصادية :

ونعني بها ذلك التنظيم وتلك الأجهزة التي تعمل في سبيل توفير السلع والخدمات التي تعد حاجيات الأفراد سواء أكانت حاجيات ضرورية أم كالية . وهذه تتضمن المادة الخام أو الثروة الطبيعية ، والمهارات الإنسانية اللازمة ، وكذلك المعدات والأجهزة والنظم الإدارية التي تؤدي إلى الإنتاج . ويضاف إلى ذلك توزيع الناتج بشكل أو بآخر على أفراد المجتمع .

وتختلف المؤسسات الاقتصادية بحسب التنظيمات الاجتماعية ، وذلك أساساً وفي المقام الأول بالنسبة للملكية أدوات الإنتاج ، وبالتالي بالنسبة لتوزيع الناتج منه . وتختلف كذلك من حيث نوعية الإنتاج (زراعي أو صناعي) ومن حيث كميته . ويترتب على ملكية أدوات الإنتاج وما يهيئه لأصحابها من حقوق ، أن ينقسم المجتمع بحسب الملكية إلى طبقات ذات مصالح مختلفة بل متعارضة .

المؤسسة السياسية :

ونعني بها ذلك التنظيم وتلك الأجهزة التي تعمل على دعم سلطة أفراد معينين أو فئات معينة في المجتمع على غيرهم . والمؤسسة السياسية هي بتعبير بسيط تلك النظم والأجهزة التي تحدد علاقة الحاكمين بالمحكومين .

وتلتقي المؤسسة الاقتصادية والمؤسسة السياسية عند مفهوم القوة . حيث إن أصحاب القوة

الاقتصادية (مالكي أدوات الإنتاج الأساسية في المجتمع) هم أصحاب القوة السياسية. ومن ثم فإن المؤسسة السياسية تعمل في خدمتهم ووفق مشيئتهم. وبالطبع تختلف المؤسسة السياسية من مجتمع إلى آخر تبعاً لاختلاف نوع الوسائل الأساسية للإنتاج والملكيته: فإذا كانت الملكية زراعية يملكها إقطاعيون، كانت المؤسسة السياسية في خدمة الإقطاعيين، والحكم حكماً إقطاعياً. أما إذا كانت الملكية الأساسية ملكية مشتركة بين أبناء الشعب، كانت المؤسسة السياسية في خدمة الشعب، والحكم اشتراكياً وهكذا.

المؤسسة التعليمية

المؤسسة التعليمية تتضمن النظام والأجهزة التي تستعمل في إعداد الصغار وتزويدهم بالخبرات والمعارف والمهارات اللازمة لإلحاقهم وإعدادهم لحياة الراشدين. والمؤسسة التعليمية لا تقتصر على المدارس التي تخصصت في المجتمعات المتقدمة في عملية التعليم. ذلك أن المجتمعات الأولى لم تكن قد انضمت فيها المدارس، ومع ذلك فقد قامت عملية التعليم على أشكال الأسرة أو العشيرة، والمفاسبات الاجتماعية التي كان يسمح للأطفال بالاشتراك فيها وغير ذلك من أوجه النشاط التي يسهم فيها الأطفال سواء عن قصد أو عن طريق تقليد الكبار.

وتأثر المؤسسة التعليمية الاقتصادية والسياسية. سواء من حيث ما يسمح بتعليمه ومن يسمح بتعليمهم الفروع والتخصصات المختلفة الممكنة في المجتمع. والتعليم في مجتمع طبقى يكون طبقياً من حيث مادته، أو من حيث تنوعه والمتفعلون بفروعه المختلفة.

ففي المجتمع الإقطاعي لا يسمح مثلاً للغالبية العظمى من أبناء المزارعين بالتعليم الذي يخرجهم عن خدمة الأرض وراثتها. في حين أن أبناء الإقطاعيين يتعلمون لكي يحتفظوا بسيادتهم وهكذا.

القانون

وهو ذلك التنظيم والأجهزة التي تقن أسس العلاقات بين الأفراد وتحدد حقوقهم وواجباتهم، بقصد المحافظة على الاستقرار في المجتمع وضمان سير الحياة فيه بما يكفل لأصحاب المصالح مصالحهم. والقانون يحدد العقوبات التي توقع على من يخالف نصوصه أو يعتدى على حقوق الغير كما يحدها القانون. وتقوم الأجهزة المنفذة (الشرطة) بتطبيق القانون في مثل هذه الحالات. وهكذا يحتفظ كل بحقه.

وعلى الرغم من أن المجتمعات كافة تؤكد أن جميع الأفراد متساوون أمام القانون ، إلا أن القانون في حقيقة الأمر يخدم في المقام الأول أصحاب المصالح الاقتصادية ؛ وبالتالي أصحاب النفوذ والقوة في المجتمع .

فتأ كيد القانون لحق الملكية من الناحية النظرية عام على جميع أبناء الشعب ، ولكن من الناحية العملية يحمي أصحاب الملكية لحسب . فإذا كانت الملكية طبقية ، كان القانون في الاعتبار الأول في خدمة الطبقة صاحبة المصلحة الاقتصادية لحسب ، أما إذا كانت الملكية عامة ، كان القانون في خدمة الشعب كله .

مؤسسة الأسرة :

هو ذلك التنظيم الذي يحدد علاقة الزواج بين الجنسين ، كما يحدد علاقة الزوجين بالأبناء من هذا الزواج . وتعتبر الأسرة نواة المجتمع ، إذ هي التي تزود الأطفال بخبراتهم الأولى في الحياة وتطبعهم بالقيم والاتجاهات السائدة فيها . والأسرة كانت في المجتمعات البدائية المصدر التعليمي الوحيد في المجتمع ، وما زالت في المجتمع الحديث تعتبر أهم المصادر بجانب المدرسة ، بل قبل المدرسة . حيث أن تأثيرها في شخصية الطفل يسبق تأثير المدرسة ، ويزيد عليها من حيث المدة الزمنية في أغلب الأحيان . (فيما عدا المدارس الداخلية) .

ولاشك أن مؤسسة الأسرة من حيث علاقاتها ومن حيث تأثيرها في النشأ ، تتأثر بوضعها الطبقي . وتزود الأطفال فيها بما لديها من إمكانيات مادية كانت أو ثقافية .

والخلاصة أننا نقبل بما سبق ترابط المؤسسات الاجتماعية وتأثيرها بعضها بالبعض الآخر : فالمؤسسة السياسية كما مر ، تسير الوضع الاقتصادي وهي تسنده في نفس الوقت ، والمؤسسة التعليمية كذلك تسير الوضع الاقتصادي والسياسي وتثبتهما في تنشئة الأجيال الجديدة . وبالمثل تعمل الأسرة . ويبدو من هذا أننا نستطيع أن نعتبر المؤسسة الاقتصادية أو العنصر الاقتصادي الذي تدور حوله سائر المؤسسات . وبالتالي تدور حوله حياة المجتمع . وترتبط به بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر كل النشاطات الأساسية فيه .

وبهذا الشكل نستطيع أن نرسم صورة للمجتمع وما يتركز به من علاقات ، إلا أن هذه الصورة غير كاملة . لأنه وإن كانت ألوان النشاط التي تمثلها المؤسسات الاجتماعية . أو تمثلها في الأساس ، المؤسسة الاقتصادية ، تعطي الهيكل العام للعلاقات المتنوعة المعقدة في المجتمع ، إلا أن هنالك جانباً آخر له أهمية في تلك العلاقات . ولا تكتمل صورة المجتمع بغيره ، ألا وهو جانب القيم .

القيم :

وفي سياق التفاعل بين الإنسان وبيئته ، وبينه وبين زملائه وأقرانه في الجماعة ، تظهر بالتدريج وظائف على درجة ما من التمايز بين الأفراد ، أى ينقسم العمل ويوزع بين الأفراد ، وتظهر كذلك مستويات للعمل أى مستويات للصواب والخطأ . والإجادة في الأداء ، وبشبه الأمر في هذا ما يحدث في تقييم أى لون من الأداء على أساس الدقة أو المتانة . أو غير ذلك من الصفات التى يتطلبها إنتاج العمل . فإذا أتى الناتج وافيا بالغرض ، اعتبرت الطرق التى أوصات إليه مقبولة . وأما إذا أتى الإنتاج مخالفا للمطلوب سواء من حيث المتانة أو الدقة ، حيث لا يحقق الغرض منه . فإن الطريق التى اتبعت في إنتاجه تعتبر غير مقبولة . لما كان مستوى الجودة في أغلب الحالات أمراً فيه نظر ، ويتفاوت من حيث الجودة وعدمها ، أى من حيث مدى تحقيق وظيفته . فإن خبرات الإنسان تؤدي إلى ابتكار القواعد التى يقوم عليها تقييم المنتجات . وبالتالي تقييم الأداء أى طرق الإنتاج وتقييم الأداء يستتبعه تقييم الأفراد بالنسبة لما يقومون به من أعمال . وهذا بدوره يساعد في دعم وتثبيت عملية تقسيم العمل بين أفراد الجماعة بحسب إمكانياتهم في العمل .

ولا تقتصر عملية تقييم الأداء على السلوك الإنتاجي وحده . لأنه طالما كان الإنسان يعمل في جماعة . وعمله بالضرورة تمانوياً ويتطلب الأخذ والعطاء بينه وبين أقرانه وزملائه . فإن طريقة التعامل بينه وبين أقرانه في الإنتاج ، وفي مواقف الحياة المختلفة التى يجد فيها الإنسان إشباعاً لحاجته ، تتطلب هى الأخرى قواعد للتقييم . فالعامل بين الأفراد قد يؤدي إلى نتائج مقبولة ومرضية أو قد يؤدي إلى نتائج غير مقبولة وغير مرضية . أما تلك الأساليب في التعامل التى تتمخض عن نتائج غير مقبولة ، فإن الجماعة ترفضها وتصبح ممنوعة . في حين أن تلك التى تؤدي إلى نجاح الإنسان في تحقيق أهدافه . تدعم وتشتق منها القواعد التى تعمل الجماعة على تثبيتها بين أعضائها ويعلمها كل جيل للجيل الذى يليه . وتصبح جزءاً من التراث الثقافي أو الحضاري للمجتمع .

ويحدث في غمار التفاعل المستمر بين الإنسان والبيئة المحيطة ، وبين الإنسان والإنسان أى في سياق العمل في الإنتاج والتفاعل الاجتماعي ، أن تبرز أشياء ذات أهمية خاصة في حياة الجماعة . أى مفيدة لهم مادياً أو اجتماعياً أو نفسياً . فيتمسكون بها ويحاولون المحافظة عليها ويبدلون في ذلك الوقت والجهد .

وترجع أهمية هذه الأشياء لفائدتها بالنسبة للمجتمع كله ، أو لفائدتها لفئة معينة من فئات المجتمع لها من النفوذ ما يمكنها من فرض أهميتها أو أهمية احترامها وتقديسها على بقية فئات

المجتمع . وهذه الأشياء الهامة التي يحرص أفراد المجتمع على المحافظة عليها لأهميتها أو لقدسيتها . تسمى قما . وهي إما أن تكون مادية ، أى ذات قائمة ملموسة في قضاء حاجات الإنسان التي يتبعها أو قد تكون معنوية أى إجتماعية أو خلقية أو تذوقية ، كأنماط سلوكية تحدد علاقات الناس أو تعاريفهم معا . ويؤدي التمسك بها أو كان يؤدي في وقت مضى - إلى نتائج ذات قائمة للمجتمع كله أو لفئة من فئات ذات سلطة مكنتها من فرضها (تلك القيم) على سائر أفراد المجتمع لمصلحتها . ومثل هذا يقال عن القيم الخلقية . والقيم التذوقية الفنية .

ويمكن أن نوضح هذا ونفرض موقفا من مواقف الصراع بين الجنسين على السلطة مثلا . ونفرض أنه نتيجة للتفوق المادي للرجل فرض على المرأة الطاعة وأكد هذه الطاعة بإشاعة قداسة حق الزوج في السيطرة على زوجته ، وربط الالتزامات بهذه القيمة وبين تقدير المجتمع للمرأة وأثرها ، أى جعل تسليم المرأة للرجل بالسيطرة عن طريق طاعته والخضوع له شيمة تثاب عليها المرأة . في حين أن الخروج عنها يستتبعه عدم تقدير المجتمع لها . بل وتوقيع العقوبات المعنوية (أو المادية) عليها . في هذه الحالة تتعلم المرأة الدرس بتأثير القوة الاجتماعية التي تتعرض لها . ويصبح إذا نجحت أساليب القوى الاجتماعية في تحقيق أهدافها . تسليم المرأة في سلوكها بهذه القيم . ناجما عن اقتناع وليس عن إكراه ، أى نابعا من نفسها هي ، فيسهل على الرجل بعد ذلك ممارسة حقوقه قبل المرأة على أساس تلك القيمة . وتنقل الأم تلك القيمة إلى أطفالها بأساليب التربية التي تتبعها معهم . وهكذا تنتقل القيمة من جيل إلى جيل ، ويتحقق بناء على هذا نوع من الاستقرار في العلاقات بين الجنسين في المجتمع . وبما يؤيد ويدعم باستمرار هذه القيمة ، أن تصاغ القوانين التي تتماشى معها وتضمن بقاءها ، ويستمر الوضع على هذا النمط من جيل إلى جيل إلا إذا طرأ على المجتمع ما قد يغير من ظروف الحياة ، مما يجعل المرأة تهب ثائرة على وضعها ، فتطالب بتغيير العلاقة بينها وبين الرجل ، كأن تطالب بحقوق لم يكن مسموحا لها من قبل ، مثل حق التسليم أو العدل أو الحق السياسي أو المساواة بالرجل في غير هذا من أمور .

أو لنأخذ مثلا آخر ويمكن حق المادية الفردية ، باعتبارها قيمة قدسية في المجتمعات التي تقوم على الملكية .

بطبيعة الحال أن المالكين في هذه المجتمعات لا يستطيعون المحافظة على مصالحهم إلا إذا ضمن لهم المجتمع هذا . ومن الواضح فوق هذا أن مثل هذه القيمة تنحصر فائدتها في تلك الطبقة ، ولكن لما كانت طبقة المالكين بحكم ما يملكون هي الطبقة ذات القوة والنفوذ .

فإنها تستطيع أن تستخدم قوتها في نشر هذه القيمة ودعمها . ويكون ذلك إما عن طريق خلق

قدسية حق الملكية وإشاعته ، مع وضع النظم والقواعد الاجتماعية ، الثقافية ، التي تعمل على معاقبة من يخالف هذا الحق ، وإثابة من يتخلق بالأمانة التي تعنى هنا المحافظة والدفاع عن مثل تلك القيمة وما ينجم عنها من استغلال ، مع نشر الأفكار لتبريرها أو الاتجاهات النفسية التي تخدم هذه الغاية ، بحيث تصبح هذه القيمة جزءاً لا يتجزأ من التراث ، أو عن طريق القوانين الوضعية كما مر ، التي تضع بالإضافة إلى العرف والتقاليد ، قواعد محددة لعقاب من يخرج على تلك القيم بالاعتداء على ملكية الغير ؛ بغض النظر عن حاجة الشخص الذي قام بذلك العدوان .

وينمو المجتمع وتقدمه وتطوره وكبر حجمه ، تحمل القوانين الوضعية محل العرف أو التقليد ومع ذلك فإن القيم وما ارتبط بها من أفكار تبررها أو اتجاهات نفسية في خدمتها . تظل لها مكانتها في تنظيم العلاقات الاجتماعية ، وفي تحقيق النظام الذي يعبر عنه في علم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي بالضغط الاجتماعي .

وعنى من البيان أن كثيراً من تلك للقيم ترتبط بالمصالح السائدة للمجتمع أو لطبقة معينة فيه بشرط أن تتمكن تلك الفئة أو الطبقة من نشر ودعم تلك للقيمة في المجتمع بأسره .

وهذا يؤدي إلى أن القيم في المجتمع الطبقى تكون قيميا طبقية ، يميل أصحاب المصالح على نشرها ودعمها . سواء بوسائل الاتصال الجمعي أو بالقانون .

ونمة نقطة هامة ينبغي أن نوجه النظر إليها ، كي نضيف بعض الأضواء إلى صورة المجتمع . تلك هي أن القيم (وما ترتبط بها من أفكار واتجاهات) وإن كانت أصلاً من صميم الواقع أي من صميم الخبرة الإنسانية ، إلا أنها نتيجة للقداسة التي نحاط بها . والقوى الاجتماعية التي ترعاها ، بأساليب العقاب والثواب .

ونتيجة لعملية التبدعيم تستهدف الإبقاء عليها كجزء من التراث الثقافي عن طريق عملية التربية وتربية الأجيال الجديدة ، هي عملية تستمر من جيل إلى جيل . كنتيجة لهذا تعيش القيم أو يعيش الكثير منها حتى بعد أن يكون السبب في نشأتها قد انعدم . ويكون ذلك المنشأ قد نسيه الناس . وظلت القيم على حالها يرعاها الناس لذاتها . فإذا ما جدت ظروف موضوعية تتعارض معها وتطلب تعديلها . قامت مثل تلك القيم وما ترتبط به من أفكار بدور سلبي معوق للتقدم وللتطور وتسمى هذه الظاهرة في علم الاجتماع بظاهرة التخلف الثقافي . وتعنى أن جانب الأفكار والقيم يكون متخلفاً عن الجانب المادي أو جانب الإنتاج في الحياة . فيأتي نتيجة لهذا الجانب بعد أن يستقر ولا يزول بزواله .

ماهية المجتمع :

أرجأنا حتى الآن التعرض لتعريف المجتمع حتى نرسم صورة له . أما وقد تم رسم هذه الصورة المبسطة . فالتنا نستطيع أن نعرف المجتمع بأنه : ذلك الكيان البالغ التعقيد من العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع ، تحققة تلك العلاقات بالتعاون عن طريق المؤسسات الاجتماعية القائمة من نتائج تشبع إحتياجات أعضائه . وكذلك بما تتضمنه تلك العلاقات فوق ما تقدم من تناقضات ، ترجع إلى تناقض الأوضاع والمصالح الاقتصادية لفئات المجتمع وطبقاته ومن ناحية أخرى إلى ظاهرة التخلف الاقتصادي .

تداخل العلاقات الاجتماعية :

يتضح من الصورة التي عرضناها حتى الآن عن الحياة الاجتماعية مدى التداخل بين العلاقات فيه ، ومدى ما يتعرض له الفرد من تأثيرات من مصادر متنوعة وضغوط اجتماعية مختلفة المصادر . فالفرد منا في المجتمع له ارتباطات بعدد من الجهات والفئات ، وفي كل جهة من هذه الجهات يمارس الفرد ألوانا من السلوك المنوع . حقا إننا نعد لكل موقف السلوك الذي يلائمه : ففي الأسرة لنا علاقات مع الآباء والأبناء والأزواج . وفي خارج الأسرة علاقات في العمل مع الرؤساء والزملاء والمرؤوسين . وخارج الأسرة علاقات مع الأصدقاء والمعارف والأقرباء ، وفي مجال الحياة العامة لنا علاقات في مجالات نشاط مختلفة ، بعضها له قدر من الإلزام علينا وبعضها نشترك فيه باختيارنا . فقد نضطر إلى القيام بمهام تفرضها علينا طبيعة عملنا ، كما يحدث في اجتماعات النقابات أو الهيئات التي ترتبط بالتزامات العمل . مثل الهيئات العلمية بالنسبة للمشتغلين بهذه الأمور وهكذا ثم هناك الالتزامات الأسرية وقبل المعارف في مناسبات الأفراح والمرض وغيره . وقد تتناقض مطالب الحياة ويضطر الفرد إلى الاختيار من بين إمكانيات السلوك أنماطا بعينها تختلف بحسب ظروف عمله وإرتباطاته الخارجية . وكذلك بالنسبة لتفكيره الاجتماعية وما اكتسبه من عادات وتقاليد وقيم . (وسوف يعالج هذا الموضوع بالتفصيل في موضوع السلوك الاجتماعي وتغيره) .

ويضاف إلى ما تقدم أن الأنماط السلوكية التي يقوم بها الفرد بالنسبة للمؤسسات الاجتماعية المختلفة متعددة ومنوعة ومتداخلة . فالتاجر مثلا يبيع سلعة معينة ، ويشترى لإحتياجاته الخاصة ألوانا أخرى كثيرة من السلع . وهو يتعامل مع غير هذا من أجهزة ومؤسسات اجتماعية مختلفة مثل : سلوكه تجاه القانون وتجاه المؤسسة التعليمية سواء بالنسبة له

أو بالنسبة لغيره ، وعليه التزامات عسكرية تربطه بالمؤسسة العسكرية الدفاعية . وللعلم بالإضافة إلى علاقاته المتعددة في غير مجال عمله ، تجده منتجاً في مجال التعليم ، ومستهلكاً في ذات الوقت عن طريق تعليم أبنائه أو مقابضته الشخصية العلم .

وهكذا فالفرد قد يكون أباً وإبناً ومنتجاً ومستهلكاً ، يقوم بدوره في صياغة القانون أو تنفيذه ، وفي نفس الوقت يخضع له ولطلباته ، وهكذا في كل من هذه المواقف تكون له علاقات وأنماط سلوكية . فإذا أضفنا إلى ما تقدم أن الفرد تختلف ظروفه وسلوكه وشخصيته بحسب الفئة والطبيعة التي ينتمي إليها والبيئة الاجتماعية وما تهيئه له من خيارات خاصة في حياته تكتمل الصورة المتشابهة من العلاقات الاجتماعية التي يعيش فيها الإنسان في المجتمع .

عناصر بناء المجتمع :

أولاً : الناس في بقعة محدودة من الأرض .

ثانياً : القوة الإنتاجية بما تتضمنه من مادة خام من الطبيعة ، والمهارات التي يكتسبها الإنسان في سياق تفاعله مع الطبيعة في محاولة السيطرة عليها وتطويعها له ولسد حاجاته .

ثالثاً : الأساس الاقتصادي أو علاقات الإنتاج ، التي تقوم أساساً على نوع معين من الملكية ، وما يلزم هذا من تنظيم طبقي (أو لا طبقي) .

رابعاً : مجموعة المهارات والأفكار والمعارف العلمية التي يشتقها الإنسان من خلال تفاعله مع البيئة المادية والاجتماعية على مر العصور وكذلك الانتماءات النفسية والعادات الاجتماعية والعرف والتقليد وهذه تختلط فيما صور من الماضي وصور من الحاضر ، بعضها يتمشى مع الأوضاع المعاصرة وأخرى مناقضة لها ، وبعضها صاعدة تعبر عن المستقبل وحركة التاريخ . فهو إطار فكري نفسي يمثل كياناً مشحوناً بالتناقضات التي تزداد حدة في مراحل التغير السريع الذي يمر به مجتمعنا في العصر الحاضر .

أسئلة :

- ١ - ما صورة تقسيم العمل في القرية المصرية ؟
- ٢ - ما صورة تقسيم العمل في المدينة المصرية ؟
- ٣ - ما أهم المؤسسات الاجتماعية في مصر ؛ وما دورها في حركة المجتمع المصري حالياً ؟
- ٤ - ما أهم القيم التي تعبر عن مختلف ثقافي في المجتمع في مصر في الوقت الحاضر .

اقتصادنا القومى

للدكتور عبد الرزاق حسين

مقدمة :

يقوم اقتصادنا القومى على تفاعل عناصر مختلفة ، ترتكز أساساً على العمل وما منحه أياها الطبيعة من أرض وماء ومناخ . ويؤدى اختلاف مكونات العناصر وتفاعلها إلى اختلاف مظاهر الإنتاج والنشاط فى المجتمع : فالجهد الإنسانى ، مع قدر معين من معطيات الطبيعة ، يمكننا من الحصول على إنتاج زراعى أو صناعى صالح لإشباع حاجتنا من ناحية ، وما فى يدها من إمكانيات ، ما نبذله من جهد لمصلحة ما من ناحية أخرى ، الشكل الذى يأخذه اقتصادنا القومى ، فيزيد الإنتاج الزراعى إذا تركز جهدها على استغلال الأرض ، ويزيد الإنتاج الصناعى إذا تركز الجهد على التغيير المادى لما نستحوذ عليه من مواد .

ويمكننا أن ننظر إلى اقتصادنا القومى من زاويتين : الأولى — ما نحصل عليه من سلع وخدمات تسد حاجتنا المباشرة أو غير المباشرة . والثانية — ما نبذله من جهد فى الحصول على تلك السلع والخدمات ، ويسهل إدراك ذلك لو حملنا الدخل القومى ، لأنه يمثل ما نحصل عليه فى سنة ما من مختلف المصادر ، كما يمكن عن طريقه متابعة الطاقات المبذولة فى كل مجال . ويميز أحياناً عن الدخل القومى فى سنة ما ، بالقيمة التى يضيفها المجتمع للإنتاج فى تلك السنة .

وتنظم مصادر الإنتاج فى قطاعين أساسيين ، يطلق على الأول : قطاع الإنتاج السلعى ؛ ويتضمن الزراعة والصناعة والتشييد والبناء ؛ ويطلق على الثانى : قطاع الخدمات ، ويتضمن خدمات النقل والمواصلات والتخزين والخدمات المالية والإدارية وخدمات التعليم والصحة والمرافق ، وخدمات الدولة والخدمات الشخصية والمهنية .

وقد قدر الدخل أو القيمة المضافة للجمهورية العربية المتحدة فى سنة ٦٣ / ٦٤ بحوالى ١٦٤٨ مليون جنيه ؛ وأمدتنا القطاعات السلعية بحوالى ٩٣٧ مليون جنيه بنسبة ٥٧ ٪ من الدخل العام ؛ مقابل ٦٩٢ مليون جنيه أو ٤٣ ٪ أتت من قطاع الخدمات .

وسنحاول في الآتي أن نعطي تحليلاً سريعاً لتركيب الدخل القومي ومصادره .

أولاً : قطاع الإنتاج السلمي .

تقدر القيمة المضافة في قطاع الإنتاج السلمي في سنة ٦٣ — ٦٤ بحوالى ١٤٧ مليون جنيه ، موزعة بين الزراعة والصناعة والكهرباء والتشييد والبناء ، وهي تختلف بشكل ملموس عن نسبتها في سنة ٥٩ — ٦٠ (التي اعتبرت أساساً عند وضع الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية . وقد ارتفعت حصة الصناعة في هذا القطاع إلى ٤١.٥ ٪ مقابل ٣.٧ ٪ في سنة ٥٩ ، على حين انخفضت حصة الزراعة من ٥٦.٤ ٪ إلى ٤٨.٣ ٪ ،

وتزداد أهمية قطاع الإنتاج السلمي في المراحل الأولى للنمو الاقتصادي ، لأنه المصدر الأساسي للحركة الاقتصادية ، ويؤدي إغفال ذلك إلى اختلال التوازن الواجب بين السلع والخدمات ، مما يظهر في شكل إرتفاع حاد في الأسعار . ومن الطبيعي أنه عند ما يصل الاقتصاد القومي إلى مستوى معين ، نجد أن نسبة الدخل في قطاع الإنتاج السلمي تنخفض ، في الوقت الذي تزايد فيه نسبة الدخل في قطاع الخدمات .

أ — الزراعة :

الزراعة من أهم مصادر الدخل في الجمهورية العربية المتحدة ، ليس بسبب إرتفاع نسبتها في الدخل مقارنة بالمصادر الأخرى فحسب ، وإنما لضخامة نسبة العاملين فيها من ناحية ، ولاعتماد القسم الأكبر من مصادر الدخل الأخرى عليها من ناحية أخرى . ويقدر الدخل الزراعي في سنة ٦٣ — ٦٤ بحوالى ٤٥٣ مليون جنيه ، أى بحوالى ٤٨.٣ ٪ من دخل قطاع الإنتاج السلمي و ٢٧.٥ ٪ من إجمالى الدخل القومي .

وتبلغ مساحة الأرض المروعة في ج . ع م حوالى ٥ مليون و ٩٠٠ ألف فدان ، وهي تزيد قليلاً عن ٢.٤ ٪ من المساحة الكلية للجمهورية العربية المتحدة ، وإذا استبعدنا الصحارى فإن النسبة ترتفع إلى حوالى ٧.٠ ٪ ، وسيؤدي السد إلى إضافة ١٣٠.٠٠٠ فدان إلى المساحة المروعة . بما يمكننا من زراعة أكثر من ٨٥ ٪ من الأرض الصالحة للزراعة . ويؤدي الري واستخدام التخصيبات واعتدال المناخ على مدار السنة إلى إمكان زراعة أكثر من محصول في الأرض . ولهذا نجد أن المساحة المحصولية ترتفع إلى حوالى ١٣٥٠.٠٠٠ فدان (في سنة ١٩٦٤) وقد تم أخيراً طبقاً لمشروع التوسع على مياه السد العالي تحويل حوالى نصف مليون فدان للري الدائم في سنة ١٩٦٥ .

وقد تطورت الزراعة بشكل كبير منذ أوائل القرن الماضى ، ودفع إلى هذا التطور زيادة علاقاتنا مع الخارج من ناحية ؛ وتضخم السكان من ناحية أخرى ، وانعكس هذا التطور فى التوسع الكبير فى مشاريع الري والصرف وزيادة الاهتمام بالمحاصيل ذات القيمة العالية ، وتلك التى لا تحتاج زراعتها إلى مدة طويلة ، والمادة باستخدام الوسائل الآلية فى الزراعة . ويمكن للدلالة على ما تثيره الزراعة من اهتمام أن نذكر أن سكان مصر قدر عددهم فى سنة ١٨٣٥ بحوالى ٣ مليون نسمة ، فى الوقت الذى بلغت فيه المساحة المحصولية حوالى ٥٠٠ مليون فدان بمتوسط ٤ ط و ١ ف للفرد ، وفى سنة ١٩٤٠ قدر عدد السكان بحوالى ٢٨٠٧ مليون نسمة ، أما المساحة المحصولية فلم ترتفع إلا إلى ١٠٠٣٥ مليون فدان كما ذكرنا ، أى أن نصيب الفرد قد انخفض إلى حوالى ١٥ سهما و ٨ قراريط فقط . وبالتالى بلغت نسبة الانخفاض أكثر من ٧٠ ٪ فى مدى قرن وربع .

ويمكن أن تحمل المشكلة جزئياً زيادة كفاية الأرض ، سواء بزيادة إنتاجنا أو بزراعتها محاصيل ذات قيمة أعلى . غير أن الظروف الخاصة بالزراعة تجعل الزيادة فى العائد الناتج من كل زيادة فى مستلزمات الإنتاج اتجاهها متناقضا . وبمعنى آخر تتجه التكاليف فى الزراعة إلى الزيادة وهى الظاهرة التى يطلق عليها الاقتصاديون ظاهرة تناقص الغلة أو تزايد التكاليف ، فبالرجوع إلى إنتاجية الفدان فى المحاصيل الاثني عشر الأساسية : (القطن والقمح والأرز والقصب والذرة الخ .) لوحظ أن الرقم القياسى للإنتاجية قد انخفض فى سنة ١٩٥١ بمقدار ١٠ ٪ عما كان عليه سنة ١٩٣٩ ، وبالرغم من المجهودات الضخمة التى بذلتها حكومة الثورة فإن الرقم لم يرتفع - حتى فى سنة ١٩٦٠ - بأكثر من ٤٨ ٪ عما كان عليه فى سنة ١٩٣٩ ، وفى نفس الوقت لوحظ أن تكاليف الزراعة متضمنة الإيجار قد ارتفعت بنسبة تتراوح بين ١٧٩ ٪ للقصب و ١٥٤ ٪ للقطن و ٢٦٨ ٪ للأرز .

وقد أدى التزاخم على الأرض إلى إثارة مشكلة اقتصادية واجتماعية حادة ، وهى تركيز الملكية فى أيدي قليلة وتضاؤل حجم الملكيات الصغيرة ، وما معناه تركيز الثروة فى يد قلة ، مما يؤدي إلى توجيه الإنتاج نحو ما يطفى مطالب هذه القلة . وقد ورد دخل الغالبية . وزيادة أعباء الزراعة وانخفاض إنتاجية الأرض فى النهاية ، وإذا رجعنا إلى الملكية الزراعية مثلاً نجد أن نسبة الملاك لم تتعد ٣١ ٪ من سكان الريف عند قيام الثورة ، ومع ذلك فقد كان ٤٠ ٪ من الملاك يحوزون ٣٤٢ ٪ من الأرض ، ومتوسط ملكية الواحد منهم تزيد على ١٨٠ فداناً . وفى نفس الوقت كان هناك ٩٤٣ ٪ من الملاك يحوزون حوالى ٣٥٥ ٪ من مساحة الأرض . ولا يزيد متوسط سيادة الواحد منهم على ٥ أسهم و ١٩ قيراطاً .

لهذا كان من الطبيعي أن نجد الثورة تتجه أول ما تتجه إلى خلاخلة هذا الوضع الشاذ ، وتعمل على تحديد الملكية الزراعية ، وتوزيع الزيادة من الحد الأقصى على الفلاحين الذين لا يحوزون أرضاً ، أو لا يحوزون إلا قدرأ ضئيلاً منها ، وقد مر هذا التحديد بمرحلتين ، الأولى في سبتمبر سنة ١٩٥٢ ، حينما جعل الحد الأعلى للملكية الفرد ٢٠٠ فدان ، والثانية في يوليو سنة ١٩٦١ حينما خفض الحد إلى ١٠٠ فدان ، والمفروض تطبيقاً للميثاق أن يكون هذا الحد الأعلى للأسرة وليس للفرد . ويأتي الدخل الزراعي من مصدرين أساسيين الأول هو الإنتاج النباتي ، والثاني هو الإنتاج الحيواني ، ويقسم الإنتاج بين المجالين بنسبة ٨٠ إلى ٢٠ في سنة ١٩٦٢ ، مقابل ٨٣ إلى ١٧ في سنة ١٩٥٢ .

والبيان الآتي يصور توزيع الدخل النقدي الزراعي في كل من سقتي ٥٢ و ٦٢ للمقارنة .

القيمة مليون جنيه		النسبة %	
١٩٥٢	١٩٦٢	١٩٥٢	١٩٦٢
١٢٨	١٤٦	٢٣	٢٥
١٦٨	٢٥٠	٤٤	٤٢
٢٥	٨٠	٦	١٣
٢٣١	٤٧٦	٨٣	٨٠
٣٠	٥٦	٨	٩
٣٠	٥٦	٨	٩
٢٦	٤١	٧	٧
١٠	١٩	٢	٤
٦٦	١١٦	١٧	٢٠
٣٨٧	٥٩٢	١٠٠	١٠٠
١٣٥	١٥٦	٢٤	٢٦
٢٥٢	٤٣٦	٦٦	٧٤

إنتاج نباتي :

محاصيل صناعية (قطن . قصب . كتان .
حبوب عطرية . فول سوداني وسمسم) ...
محاصيل غذائية (قمح . فول . أرز . ذرة . الخ)
خضروات وفاكهة
بمجموع

إنتاج حيواني :

مواشي وحيوانات مذبوحة
ألبان ومنتجاتها وصوف دواجن وفحل
ومنتجاتها

المجموع الكلي

التكاليف

صافي الدخل الزراعي

ويتضح من البيان السابق أن التغيير الهيكلى فى الزراعة فى السنوات العشر ٥٢ / ٦٣ ، كان ضعيفا ، ما يؤكد ما سبق أن ذكرناه وهو أن التغيير فى الزراعة محدود النطاق ، ولو أن التكاليف يمكن التحكم فيها بدرجة أكبر .

وأهم بنود المحاصيل لزراعية هو القطن ، الذى حصلنا منه فى سنة ١٩٦٢ على ١٢٨ مليون جنيه ، ما بين قطن زهر أو حطب ، مثلا بذلك حوالى ٨٨ ٪ من قيمة إنتاج المحاصيل الصناعية و ٢٧ ٪ من قيمة الإنتاج النباتى فى مجموعه . أما المحاصيل الغذائية ، فىكون البرسيم وهو الغذاء الأساسى للماشية حوالى ٢٣ ٪ ، ويكون القمح والذرة بنوعيهما والأرز (بما فيه التبن والقش) ٦١ ٪ أى أن المحاصيل الأخرى من فول وشعير وعدس وحلبه الخ ، لا تزيد نسبة قيمتها إلى الإنتاج النباتى على ١٦ ٪ .

وبالرغم من الوسائل العملية الحديثة التى أمكن التغلب بها على الكثير من مشاكل الزراعة إلا أنها مازالت متأثرة بالظروف الطبيعية . فإذا رجعنا إلى بيانات متابعة الخطة مثلا نجد أن الدخل المتحقق من الزراعة قد انخفض فى سنة ٦١ / ١٩٦٢ عما كان عليه سنة ٥٩ / ٦٠ بحوالى ٨ ٪ نتيجة لدودة القطن ، كما أن جمود الطلب النسبى على السلع الزراعية يودى إلى تقلب أسعارها بدرجة كبيرة ، مما يضطر الحكومات أحيانا إلى وضع نظام لتثبيت الأسعار الزراعية حتى لا يتضارب كثيرا بدخول العاملين فى الزراعة ، ويتأثر الدخل القومى بالتالى .

ونصف الزراعة أحيانا بالجمود ، لأن امكانيات التغيير فيها محدودة فليس من السهل مثلا أن نغير من المحاصيل المدروعة فى منطقة ما لما يتطلبه ذلك من إجراء تجارب ذات تكاليف عالية من ناحية ، ولأن مثل هذه التجارب تتطلب وقتا ، فضلا عن الاعتبارات المتصلة بالعاملين فى الزراعة أو بالاقتصاد القومى بشكل عام ، ولعل مثل يمكن أن نذكره فى هذا المجال ، الخطأ الذى يقع فيه البعض حينما ينادى باستبدال زراعة القطن بالمحاصيل الغذائية .

وتظهر أهمية الزراعة ليس فى كبر حصتها فى الدخل القومى لحسب ، وإنما فى اعتماد قسم طيب من صناعتنا وتجارتنا الخارجية عليها أيضا . فالصناعات القطنية وبعض صناعات المواد الغذائية بل الكيماوية ، تعتمد فى قيامها على الخامات الزراعية وتكون نسبة طيبة من إنتاجنا الصناعى . أما عن تجارتنا فقد بلغت قيمة صادراتنا من المحاصيل الزراعية والقطن فى سنة ٦٣ / ٦٤ حوالى ١٥٨ مليون جنيه ، بنسبة ٦٦ ٪ من مجموع صادراتنا فى تلك السنة . أما وارداتنا من الحبوب

والدقيق والسكر والزيت والحيوانات الحية والخضر والأحرم الطازجة والمحفوظة ومنتجات الألبان والسكر المكرر وغيرها من المواد الغذائية ، فقد بلغت حوالي ٩٦ مليون جنيه ، أى أن الزراعة أمدتنا بمائض قيمته ٩٢ مليون جنيه استخدم في مقابلة جزء طيب من احتياجاتنا الصناعية من الخارج .

ب — الصناعة والكهرباء :

يتزايد الدور الذى تلعبه الصناعة الكهربائية في الاقتصاد القومى منذ الثورة ، وكان لذلك أثر واضح في سرعة تطوير أوضاعنا بشكل عام . فقد كان نصيب الصناعة في الدخل القومى في سنة ١٩٥٢ حوالي ٩٪ إرتفع إلى ١٥٪ سنة ١٩٥٧ وإلى حوالي ٢٢٫٤٪ في سنة ١٩٦٤ / ٦٣ .

والإنتاج في قطاع الصناعة والكهرباء موزع بين ما نسجه الصناعات الأولية : كصناعات التعدين والبتروكيمياويات ، وبين الصناعات التحويلية وتضم صناعات : الغزل والنسيج والصناعات الهندسية ، والكيميائية والبنائية والغذائية وكذلك الكهرباء .

وتذكر بيانات متابعة الخطة أن قيمة الإنتاج المتحقق في الصناعة والكهرباء سنة ١٩٦٤ / ٦٣ بلغت حوالي ١٤٤١ مليون جنيه ، وتذكر في نفس الوقت أن القيمة المضافة لهذا النشاط لم يتعد ٣٨٨ مليون جنيه ، ويرجع سبب الاختلاف إلى أن الرقم الأول يضم قيمة المنتجات النهائية ، في حين لا يدير الرقم الثانى إلا إلى ما زاد من قيمة على المواد الداخلة في الصناعة . ومع ذلك يمكن أن نستخدم الأرقام الأولى لمتابعة التغير النسبي ، في مختلف مجالات الإنتاج الصناعى ، وإن كان يجب أن نتذكر أنه كلما زادت مراحل الإنتاج ، زادت قيمة المنتجات في مجموعها ، كما قد يؤدي إدماج بعض المراحل في عملية واحدة إلى تقليل القيمة المضافة لمنتجاتها . وبمقارنة القيمة المضافة للصناعة والكهرباء ، نجد أنها زادت في ١٩٦٣ / ٦٤ مقارنة بسنة ١٩٥٩ / ٦٠ بنسبة ٤٦٪ وهى تقرب من نسبة الزيادة في قيمة الإنتاج في سنتى المقارنة .

البيان الآتي يوضح التغير القيمي والنسبي للإنتاج الصناعي في مختلف مجالاته في سنة ٦٣ مقارنة بما كان عليه سنة ١٩٥٢ :

قيمة الإنتاج وتوزيعه النسبي

النسبة		القيمة ما بين ١٠٠ جنيه	
١٩٦٣	١٩٥٢	١٩٦٣	١٩٥٢
٠.٣٩	١.٣٢	٨.٣١	٣.٣٦
٩.٣٧	١٠.٣٦	٩٢.٣٥	٣٤.٣٢
٣٣.٣١	٢٦.٣٩	٣١٦.٣٧	٨٤.٣٦
٢٢.٣٣	٣٩.٣٠	٢٢٢.٣٢	١٢٢.٣٣
١٥.٣٦	٩.٣٦	١٤٨.٣١	٣٠.٣١
١٠.٣٢	٦.٣٥	٩٦.٣٧	٢٠.٣٥
٢.٣٨	٢.٣٧	٢٦.٣٦	٨.٣٤
٤.٣٤	٣.٣٢	٤١.٣٨	١٠.٣١
١٠٠.٣٠	١٠٠.٣٠	٩٥٢.٣٦	٣١٣.٣٨

الصناعة :

أولية :

تعليم

بتروولية

تحويلية :

غزل ونسيج

غذائية ومشروبات

هندسة

كيميائية

بنائية

طاقة كهربائية :

المجموع

يتضح من التوزيع النسبي للصناعات أن الصناعة الغذائية قد نضجت نسبياً بشكل واضح ، في حين زادت صناعات الغزل والنسيج الهندسية والكيميائية ، والظاهرة الواضحة من التوزيع ، أن الصناعات الأولية والطاقة الكهربائية ، وهي التي تركز عليها الصناعة ، مازال نموها محدود النطاق ، كما أن نمو الصناعات الهندسية والكيميائية ولو أنها في نمو مضطرد إلا أننا في حاجة إلى التوسع فيها بشكل أكبر ، لأن القيمة التي نضيفها نسبياً أعلى بكثير من تلك القيمة التي يمكن أن نضيفها للصناعات الغذائية والغزل والنسيج مثلاً ، ونعتقد أن هذه المسائل ستكون موضع الاعتبار عند رسم إطار الخطة الخمسية الثانية .

وإذا حملنا كل بند من بنود الإنتاج الصناعي السابقة ، لمعرفة أيها أكثر أهمية ، نجد أن أهم صناعة في الصناعات المعدنية من حيث القيمة هي الفوسفات ، يليه خام الحديد ، ثم ملح الطعام ويكون الثلاثة حوالي ٤٠٪ من القيمة الكلية للصناعة التعدينية ، وبعض المنتجات المعدنية ضئيلة القيمة ، وبعضها غير ثابت الإنتاج ، وترجع المشكلة إلى وجود مناطق لتعدين في مناطق نائية ، وارتفاع تكاليف أعمال البحث والتنقيب . أما الصناعات البترولية فأهمها المازوت ، والبترين ، والسولار ؛ ويتضح من منتجاتنا البترولية أننا نستورد كميات ضخمة من الزيوت الخام ذات الدرجة العالية .

وبالنسبة للصناعات التحويلية فأهم صناعة في قطاع الغزل والنسيج هي المعتمدة على القطن ، ثم الحرير الصناعي . وأهم بنود الصناعات الغذائية السجائر ، يليها السكر ، وأهم صناعة في الصناعات الكيماوية هي السماد بأنواعه ، والأدوية ، والصابون . ودباغة الجلود وإطارات الكاوتشوك . ويعتبر الحديد والصلب الصناعة الأولى في قطاع الصناعة الهندسية .

ومن يتتبع بيان الصناعات بالتفصيل ، يجد أن لدينا الآن الكثير منها لم يكن معروفاً عند قيام الثورة . كصناعة الصلب والطائرات ، والسيارات ، وإطارات الكاوتشوك ، وأجهزة البوتاجاز ، والسماد الأزوتي وعدادات الكهرباء ، وماكينات الخياطة والأسمنت الأبيض والسردين المعلق الخ .

ويمثل تطور الصناعة في المرحلة السابقة على ثورة ١٩٥٢ قصة الصراع ضد التحكم الأجنبي والاقطاع الزراعي المحلي ؛ ويمثل في المرحلة التالية للثورة قصة التحرر الاقتصادي والعمل على رفع مستوى المعيشة فبعد ثورة سنة ١٩١٩ التي يمكن أن نطلق عليها : ثورة البرجوازية المصرية ، انشأ بنك مصر ليعين الرأسمالية المصرية في الحصول على حاجتها لتمويل المشروعات الصـ ونشاطها

التجاري ، ومع ذلك فقد كان نجاحه محدودا حتى انقضت آخر معاهدة تجارية مع البلاد الاجنبية سنة ١٩٣٠ . تلك المعاهدات التي كانت تحول بيننا وبين أى حماية للصناعة الوطنية عن طريق استخدام سلاح الرسوم الجمركية . وتلاها إلغاء الامتيازات الاجنبية سنة ١٩٣٧ ، ومنذ ذلك التاريخ بدأ الصناعة المحلية تأخذ شكلا يمكن مقارنته بالشكل الصناعي في المراحل الاولى للثورة الصناعية في المجتمعات الرأسمالية ، ولم يكن الشكل الذي أخذته الصناعة وطنيا بحتا بل تم بتعاون الرأسمالية الوطنية مع الرأسماليات الاجنبية ، سواء تلك التي كانت تعمل في مجال التجارة والبنوك والخدمات في الداخل ، أو تقوم بنشاطها الرئيسي في الخارج . ولهذا وجدنا عددا من المشروعات الصناعية قد انشأ برأس مال مشترك ، وكان لهذا الوضع أثره في اتخاذ الصناعة شكلا محددا في نموها . إذ اقتضت على ما يقابل الاستهلاك المباشر ويعطى أكبر ربح في أقصر أمد ، وما يتمتع منها بحماية جمركية عالية ، ولم نجد في هذا الهيكل الصناعي أثرا محسوسا للصناعات الإنتاجية . التي تغذى البلاد بالآلات وقطع الغيار . بل كان الاعتماد فيها على الاستيراد من الخارج

وبالرغم من نمو الصناعة المصرية في أثناء الحرب العالمية الثانية وتضخم أرباحها إلا أنه لم يحدث فيها تغيير أساسي . مما جعلها في مركز حرج حينما انتهت الحرب . وحتى الصناعة الأولى في البلاد وهي النزل والنسيج . واجهت وقفا حرجا في السنوات السابقة هل الثورة . مما اضطر الحكومة في مايو سنة ١٩٥٣ إلى إنشاء صندوق لدعم تلك الصناعة .

وكان أول إجراء اتخذته حكومة الثورة لإقامة الاقتصاد المصري على أساس سليم ، هو إنشاء المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي في أكتوبر سنة ١٩٥٢ ، الذي أولى اهتماما خاصا للمشروعات الصناعية والكهرباء ، واشترك في تنفيذ بعضها . ودفع بالبعض الأخرى إلى الجهات التي يمكن أن تتولاها .

وسارت اتجاهات التنمية الصناعية حتى تأمين قناة السويس في الطريق التقليدي للتنمية في النظام الفردي مع بعض التوجيه من الدولة فحيات المناخ المناسب للاستثمار في الصناعة بتشجيع دخول رأس المال الاجنبي ، واعفاء مشروعات التنمية الاقتصادية من كثير من الرسوم ، وكذلك اعفاء الاستثمارات الجديدة فيها من الضرائب لعدد تتراوح بين ٧ و ٥ سنوات . وضمان حد أدنى لربح المساهمين في مشروع الحديد والصلب . ويسرت للموظفين المساهمة في الشركات الصناعية الجديدة التي اشتركت الدولة في تأسيسها بطريق مباشر أو غير مباشر ؛ وأجرت تعديلات جديدة في قانون المناجم ، وقانون شركات المساهمة بما يمكن هذه الشركات من زيادة فاعليتها .

وبالرغم من كل الحوافز على التوسع الصناعي ، فإن الاستثمارات الصافية فيها تزايدت بمعدلات غير كافية لدفع عجلة الإنتاج إلى الأمام ، وإذا استثنينا سنة ١٩٥٣ التي يمكن اعتبارها سنة دراسة وإعداد ولم يزد الاستثمار الصافي في الصناعة فيها عن ١٢٢ مليون جنيه ، فإن الرقم ارتفع إلى ٣٢٦ مليون في سنة ١٩٥٤ ، وإلى ٩٧٧ مليون في سنة ١٩٥٥ .

ومنذ مطلع سنة ١٩٥٦ لمست حكومة الثورة أن الوسائل التقليدية والاعتماد على الحوافز الفردية ان تجدى كسبباً لإحداث التنمية المطلوبة ، غير أنها أدركت في نفس الوقت أن أي تغير كبير وسريع في الاقتصاد القومي ، سيضطرم بالأسماوية الأجنبية التي اعتدت جذورها فيه ، ولهذا لجأت إلى تأميم قناة السويس في يوليو سنة ١٩٥٦ ، لتستخدم حصيلتها في بناء السد العالي الذي حاولت الرأسمالية العالمية إعاقتها في إقامته ، واتبعت ذلك في سبتمبر بإصدار تشريع لتنظيم أعمال البناء. والهدم لتحديد دون المغالاة في الاستثمار العقاري الذي بلغ في متوسط السنوات ٥٤ — ٥٦ ما يتراوح بين ٤٠ و ٤٥ مليون جنيه أو ما يزيد على ثلاثة أمثال متوسط ما استثمر في الصناعة في نفس المدة .

وأعقب تأميم القناة محاولة الدول الاستعمارية خنق الاقتصاد القومي عن طريق الحصار الاقتصادي ونجمها ما لدينا من أرصدة أجنبية في الخارج ، وأخيراً الاعتداء المسلح على بلادنا . وقد علمتنا هذه التجربة القاسية درساً كان مثلاً لكثير من البلدان النامية بعدنا ، إذ اتجهنا بكل قوانا إلى تخطيط الصناعة والتوسع فيها لمقابلة الجزء الأكبر من احتياجاتنا . وقد ساعد على نجاح هذا التخطيط قيام الحكومة بمصير مراكز التمويل (البنوك وشركات التأمين) وأنصبة الأعدا في المشروعات المختلفة .

وضع أول مشروع خصص للصناعة سنة ١٩٥٧ ، وبدأ تنفيذه في ديسمبر من ذلك العام ، وقدرت تكاليفه بحوالي ٢٥٠ مليون جنيه . زيدت بعد ذلك بمبلغ ٨٠ مليون جنيه ، وكان هذا المشروع الكبير في اقتصادنا القومي ، وظهرت الثورية في المشروع الخمسي في نوع المشروعات وطريقه التمويل : فقد أعطيت عناية خاصة للصناعات الإنتاجية والاستراتيجية ، والتعدين والبترو ، واتجهنا إلى الاقتراض من الدول الصديقة شرقية وغربية لتمويل ما يحتاجه المشروع من عملة أجنبية غير متوفرة . وأعقب المشروع الخمسي مشروع ثان بدأ تنفيذه في سنة ١٩٦٠ وقدر الاستثمار فيه ٢٤٨ مليون جنيه . وقد أدمج هذا المشروع في الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي بدأ تنفيذها في أول يوليو سنة ١٩٦٠ التي شملت المشروعات التي لم تتم في المشروعين الخمسين ، وأصبح المخصص للاستثمار الصناعي في المدة ٦٠ — ١٩٦٥ يبلغ ٤٣٤ مليون جنيه عدا ٢٠٦ مليون جنيه للقوى المحركة ، وقد بلغت الاستثمارات المتحققة في

السنوات الأربع الأولى للخطـة ٦٠ - ١٩٦٤ حوالى ٣١٣ر٤ مليون جنيه (منها ٥٩ر٥ لـقوى المحركة) . وبلغ المستثمر فى السنوات الثلاث الأولى للخطـة ٣١٦ر٥ مليون جنيه وزع على الصناعة كالآتى : -

النسبة %	جملة المستثمر (مليون جنيه) ٦٠ / ٦١ - ٦٢ / ٦٣	الصناعة :
٥٨ر٧	١٨٢ر٩	تحويلية
١٣ر٨	٤٣ر٥	بترولية
٦ر٧	٢١ر١	تعدينية
٧ر١	٢٢ر٥	أخرى
١٤ر٧	٤٦ر٥	كيميا
١٠٠ر٠	٣١٦ر٥	المجموع

وأهم بند فى الصناعات التحويلية هو الصناعات الهندسية ، التى بلغت استثماراتها حوالى ٣٨٪ من مجموع تلك الصناعة ، تليها الكيماوية ٢٤٪ ، وأعطيت الصناعات الريفية والحرفية بعض الاهتمام ، فبلغ الاستثمار فيها حوالى ٤ مليون جنيه فى السنوات المشار إليها . ومع ضخامة الاستثمارات المنفذة ، إلا أنها لا تزيد عن ٧٠٪ مما قرر لها فى الخطـة عن نفس المدة .

وقد مرت الصناعة بمرحلة هامة فى تطورها بعد السنة الأولى من الخطـة الدامة للتنمية وذلك بتأميم مجموعة ضخمة من الشركات الصناعية فى يوليو سنة ١٩٦١ وتبع ذلك تأميم مجموعات أخرى حتى لم يبق الآن فى يد القطاع الخاص غير مشروعات ذات أحجام صغيرة أو متوسطة لا تزيد قيمة ما تنتجه على ٢٠٪ من مجموع الإنتاج الصناعى . وادجى بعد ذلك بعض الوحدات ذات الإمكانيات الضعيفة فى وحدات أخرى ونظمت جميعها عدد من المؤسسات المتخصصة .

ولسنا فى حاجة إلى القول أن التأميم هو الخطوة الأولى لإقامة دعائم النظام الاشتراكي وهو النظام الذى يضمن أن يحقق المجتمع من خلاله أهدافه الاقتصادية والاجتماعية .

ومن المقدر أن يزداد الاهتمام بالصناعات الإنتاجية أو الصناعات الثقيلة في الخطة الخمسية الثانية ١٩٧٠/٦٥ لأنها الأساس الذي تركز عليها الصناعات التحويلية الأخرى . كما تركز عليها أي محاولة لتطوير الإنتاج الزراعي .

جـ - التشييد والبناء :

لا يشغل قطاع التشييد والبناء (عدا الإسكان) قدرا كبيرا من الدخل القومي . فلم يزد نسبة ما أضافته سنة ٦٤/٦٣ على ١٠.٥٪ من القيمة المضافة للقطاعات السلعوية ، ٨.٥٪ من القيمة المضافة لقطاعات الدخل في مجموعها .

غير أن صغر النسبة لا يقلل من أهمية هذا القطاع الذي عمل فيه ٣٣٤.٠٠٠ عامل في سنة ٦٤/٦٣ يمثلون ١.٧٪ من مجموع العاملين في تلك السنة .

وترتبط أعمال التشييد والبناء بالتنمية الاقتصادية ، ولكن مع أهميتها لا أنها تتطلب رقابة خاصة حتى لا تتجه إلى التوسع المخل أو يزداد الإنفاق عليها بشكل لا يفيد في زيادة الإنتاج بدرجة كافية .

ثانيا : قطاع الخدمات :

يتضمن قطاع الخدمات في الدخل القومي عناصر مختلفة ، يشور الكثير من الجدل حول اعتبارها عناصر منتج ، أو على الأقل ذات أثر مباشر على الإنتاج . ويمكن ترتيب عناصر الخدمات حسب الدخل الناتج منها كالآتي : خدمات الدولة ، والمال والتجارة والنفط ، والمواصلات والتخزين والإسكان ، والخدمات الشخصية والمهنية . ويأخذ الدخل من قطاع الخدمات بحوالي ٤.٣٪ من إجمالي الدخل .

وتتضمن خدمات الدولة : والخدمات النعاجية ، والاجتماعية والخدمات الإدارية والدفاع وغيرها من الخدمات التي تقدمها الدولة . يمكن أن نلخصها من مراجعة بنود ميزانية النفقات العامة في الميزانية .

وخدمات الدولة أما خدمات ذات أثر مباشر على الإنتاج ، كخدمات الري والصرف ، أو أثر غير مباشر ، أو يظهر أثره بعد أجل يطول أو يقصر كخدمات الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية .

وبعض الخدمات لا يعتبر منتجة بالمعنى الدقيق ولأسكنها تستهدف المحافظة على جهاز الإنتاج كخدمات الأمن الداخلي والخارجي والقضاء .

وخدمات الدولة المختلفة تتحدد تبعها لنظام الحكم ، ونوع العلاقات الاجتماعية ودرجة انحر الاقتصاد والاجتماعي في البلد . ففي مراحل الاستقلال يظهر الحاجة إلى الخدمات التعليمية والصحية وخدمات الأمن بشكل واضح وكلما استقرت الأوضاع وساد السلام تتجه الدولة إلى التوسع في الخدمات الاجتماعية كإعانة الطفولة ، ومنح المعاشات المعوزة والمتعطلين ، كما تتوسع في المراحل العالية من الخدمات التعليمية وإذا كانت موارد البلد محدودة ، فإن خدمات الدولة تتركز في الخدمات المتصلة مباشرة بعملية الإنتاج وكلما ازدادت الموارد ، اتسع نطاق الخدمات وزادت عمقا وهكذا . وإذا رجعنا إلى الحالة في الجمهورية العربية المتحدة ، نجد أن ميزانية الخدمات الاجتماعية ومد استبعاد الخدمات المالية والتجارية ارتفعت من ١٧٠ مليون جنية في سنة ١٩٤٢/٥١ إلى ٢٣٥ مليون جنية في سنة ١٩٦٠/٥٩ ، وقفزت في ١٩٦٥/٦٤ إلى ٥٤٢ مليون جنية .

والبيان الآتي يصور توزيع نفقة الخدمات على فروع الخدمة المختلفة كذلك التوزيع النسبي في ميزانتي السنتين ١٩٦٠/٥٩ ، ١٩٦٥/٦٤ :

١٩٦٥/٦٤		١٩٦٠/٥٩	
نسب %		مليون جنية	
٤١	٣٨	٩٦	١٨٥
٢٩	٢٢	٦٩	١٠٧
٦	١٦	١٤	٧٦
٣	٧	٧	٣٥
٣	٤	٧	١٩
١٨	١٣	٤٢	٦٠
١٠٠	١٠٠	٢٣٥	٤٨٢

بند الخدمة :-

دفاع وأمن وعدالة وتنظيم .

تعليمية وأبحاث .

صحية .

سياحية وثقافية وترويجية .

اجتماعية وريفية .

تموين وتخزين .

المجموع

ومع شعورنا بأهمية قطاع الخدمات ، إلا أن ظروفنا ومرحلة التطور التي نمر بها تفرض علينا أن نخفض جزئيا من الخدمات التي لا تؤثر في الإنتاج بشكل مباشر ، أو بشكل قريب ، وبعض الخدمات التموينية والاجتماعية التي تقدمها الدولة يمكن أن تتناسب زيادتها مع زيادة الإنتاج نفسه ، أما الخدمات التنظيمية فتضخمها قد يؤدي إلى عكس الهدف منها ، وقد تؤدي إلى التعقيد والروتينية وما نطلق عليه أحيانا بالبيروقراطية .

ومن عناصر الخدمات العامة خدمات المال والتجارة ، وقد بلغت نسبة ما أضافته للدخل في سنة ٦٢/٦٤ حوالي ٩ ٪ من الدخل القومي . والمفروض في هذه الخدمات ألا تصل إلى الحد الذي يعقد الإنتاج أو يزيد من مصاعب الاستهلاك ، ويراعى في كثير من الأحوال أن تكون خدمات المال والتجارة مرنة فتزيد أو تقل تبعا للظروف .

ويتضمن قطاع الخدمات خدمات النقل والمواصلات ، وبغيرها لا يصل الإنتاج إلى غالبية المستهلكين ، وكما كانت هذه الخدمات سهلة ميسرة ، عاونت في تحقيق أهداف الإنتاج . ويتضمن هذا البند خدمة مرفق القناة وهو أهم العناصر المنتجة لدخل مباشر ، يتمثل فيما يعود علينا من عملات أجنبية كرسوم العبور . ويقدر إيرادنا من رسوم العبور بقناة السويس سنة ١٩٦٣ بحوالى ٧١ مليون جنيه مقابل ٢٧ مليون جنيه سنة ١٩٥٢ و ٢٢ مليون جنيه في سنة ١٩٥٥ ، (السنة السابقة على الاعتداء الثلاثي) .

ويقدر دخل مرفق الإسكان بحوالى ١١ ٪ من دخل قطاع الخدمات ، ٨ ٪ من الدخل القومي بشكل عام . ويقل نصيب هذا المرفق نسبيا عما كان عليه سنة ٦٠/٥٩ إذ كانت نسبته إلى الدخل القومي في تلك السنة ٧ ٪ ، ونسبته إلى قطاع الخدمات ١٢ ٪ ويرجع هذا الانخفاض إلى ما بدا في لحظة ما من أن المستثمر في الإسكان لا يتناسب مع نمونا الاقتصادي ، غير أن الانعول الاشتراكي والاهتمام بالريف ، وارتفاع مستوى الدخل ، ودى جميعا إلى زيادة الطلب على هذه الخدمة ، ونعتقد أن مركز هذا القطاع سيتحسن أو من لواجب أن يتحسن في المستقبل ، وإن كان الأمر يدعو إلى إعادة النظر في أساوبنا في الإسكان الذي يعقد الأمور ، ولا يتناسب مع أوضاعنا المتطورة .

ويتوزع الإشراف على قطاع الخدمات بين الدولة والأفراد ، أو بين القطاعين العام والخاص بالإضافة إلى الخدمات التي تقوم بها الدولة ولا يقدم الأفراد إلا جزءا ضئيلا منها ، وهي الخدمات التعليمية والصحية ، والأعلامية ، فهناك خدمات يقدمها القطاع العام وحده : كخدمات اسال ، وقسم هام من خدمات التجارة ، (التجارة الخارجية وتجارة الجملة) . أما القطاع الخاص فزال

يقدم جزءا لا بأس به من خدمة التجارة (تجارة التجزئة وجزء تجارة الجملة) ، ويقدم قريبا القسم الأكبر من الخدمات الترويحية (الملاهى والمسارح) ، وكل الخدمات المهنية (خدمات المحامين والأطباء والمحاسبين) ، والخدمية (الخدمة المنزلية) . وقد كان هذا الوضع نتيجة التغيرات الاجتماعية ، لا سيما بعد التحول الاشتراكى سنة ١٩٦١ .

والملاحظ أن نصيب القطاع الخاص ، وأن يبرز في الخدمات بشكل واضح ، إلا أن نصيبه في انخفاض مستمر . وهذا أمر طبيعى .

والبيان الآتى يوضح التغير في الدخل المستمر نواحى الخدمات المختلفة في سنة ٦٠/٥٩ ، مقارنا به ٦٤/٦٣ .

٦٠ / ٥٩		النسبة %	مليون جنيه	٦٤ / ٦٣ النسبة %
البند :				
٩٢٥٩	١٦	١٤٤٥٠	٢٠	النقل والمواصلات وقناة السويس
٧٣٥٠	١٣	٧٨٥٧	١١	الاسكان
٦٥٤	١	٧٥٦	١	المرافق العامة
١٢٩٥٢	٢٣	١٤٨٥٣	٢١	خدمات المال والتجارة
٢٦٥٥٥	٤٧	٣٣٢٥١	٤٧	خدمات أخرى عامة وخلافه
٥٦٧٥٠	١٠٠	٧١٠٥٧	١٠٠	المجموع

ويتضح مما سبق أن التغير النسبى في بنود قطاع الخدمات كان محددًا

لأننا : قطاع العالم الخارجى :

حتى يمكننا تحديد الدخل القومى أو الناتج في سنة ما ، لا يكفى أن نذكر عوائد عوامل الإنتاج المحلية ؛ بل يجب أن نبين مركزنا من العالم الخارجى ، فقد يكون لنا عوامل منتجة فى الخارج ممثلة فى العاملين فى الخارج من المصريين ، أو ما قد تملكه من أموال مستثمرة فى الخارج

أو ما قد يسكون لنا من استحقاقات قبل الغير ، وبالعكس قد تكون هناك عوامل أجنبية تعمل في الإنتاج . ويعود نصيب من عائدها للملاكها الأجانب .

والملاحظ في هذا القطاع أن دخلنا منه غالبا بالسالب ، ومعنى ذلك أن التزاماتنا قبل الخارج أكثر من حقوقنا عليهم . وقد بلغ دخل القطاع في ٦٣ / ٦٤ للنخطة — ٦٤ مليون جنيه ، ومؤدى ذلك أن الدخل القومى يهبط من الدخل المحلى بهذا القدر . وكان دخل هذا القطاع في سنة ٥٩ / ٦٠ حوالى — ٢٥٢ مليون جنيه . والجدير بالملاحظة أن دخل قطاع العالم الخارجى ليس هو الفائض أو العجز في ميزان المدفوعات ، لأن الميزان يوضح اتجاهات التعامل مع العالم الخارجى ، هذا وتتضمن مبالغ ميزان المدفوعات مع ذلك دخل القطاع .

دور العمال في اقتصادنا القومى :

وتعتبر عاملا في نظامنا الاجتماعى كل من يحصل على دخله نتيجة عمل ، سواء كان ذلك العمل عقليا أو يدويا ، وبغض النظر عن الاسم الذى يعطى لمقابل العمل (أجر أو مرتب أو مكافأة) والزمن الذى يدفع فيه (يوم أو أسبوع أو شهر أو سنة) .

ويرتكز الاقتصاد القومى لأبى مجتمع على الطبقة العاملة فيه ، فهى التى تقوم بالإنتاج ، ولا يمكن للأرض مهما تباع درجة خصوبتها ، وأدوات الإنتاج مهما تكن درجة كفايتها ، أن تسد حاجات المجتمع دون إدارتها بمعرفة عاملون من نوع ما .

ويتركز العاملون في المجتمع عامة في فئات العمر من ١٥ — ٦٠ سنة ، وقد يعمل الأفراد في سن متقدمة أو متأخرة عن ذلك ، تبعا للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة . وترفض تشريعات البلاد المتقدمة تشغيل من يقل عمرهم عن ١٥ سنة ، وذلك حتى يكتمل نموهم الجسمى والذهنى ، وحتى لا يكون عملهم المبكر على حساب كفاياتهم فى المستقبل ، ويسمح فى بعض الأحوال لأصحاب الخبرات بالعمل بعد الستين ، إذا كانت أحوالهم الصحية تسمح بذلك ، والا يكون ذلك على حساب السرعة الواجبة لنمو المجتمع وتطوره .

وتقدر نسبة السكان في فئة السن من ١٥ إلى ٥٩ سنة عندنا بحوالى ٤٧ ٪ وهذه بالنسبة تقل بحوالى ١٠ ٪ عنها في البلاد المتقدمة اقتصاديا ، ويعنى ذلك زيادة العبء النسبى على العاملين في بلدنا عنه في البلاد المتقدمة ، وترتفع نسبة السكان في سن العمل نتيجة لارتفاع مستوى المعيشة وتقديم المستوى الصحى .

وتؤثر علاقات الإنتاج في همر المشتغلين في مختلف القطاعات ، فنتيجة للانقسام بين العمل والملكية في الصناعة وقوة العاملين فيها ، نجد أن التشريع وضع حدوداً دنياً لعمر العاملين ومساهمات شغلهم ، وما يحصلون عليه من أجور ، وبفرض نوعها من الضمانات لهم . أما الزراعة فيؤدى الارتباط بين العمل والملكية في كثير من الأحوال ؛ وتشتت قوى العاملين فيها إلى تشغيلهم في سن مبكر ، وانخفاض معدلات أجورهم ، وصعوبة مراقبة ما قد يوضع لها من حدود دنياً . ليس معنى ذلك أننا ننكر وجود ارتباط بين الأجور وقيمة ما نضيفه إلى الدخل القومى ، لأن بين الأجر وهائد العملية الإنتاجية كبير جداً .

ويقدر عدد المشتغلين في قطاعات الإنتاج المختلفة في سنة ٦٤/٦٣ بحوالى ٠٠٠ ٠٨٥ ٧٠٠ مشتغل يمثلون حوالى ٥٢ ٪ من السكان ، في فئة العمر من ١٥ إلى ٥٩ سنة ، أو حوالى ٢٤ ٪ من جملة السكان . أى أن حوالى ربع السكان يتحملون عبء إعاشة المجتمع ككل . ويرجع انخفاض الرقم أساساً إلى قلة النساء المدردات في عداد العاملين .

وتتركز غالبية العاملين في قطاعات الإنتاج السامية ، وبالأخص في الزراعة : إذا تبلغ نسبة العاملين في القطاعات الأولى حوالى ٦٨ ٪ في قطاعات الخدمات ، ويبلغ عدد العاملين في الزراعة وحدها حوالى ٥٢ ٪ من مجموع المشتغلين في مختلف القطاعات ولا يتعدى العاملون في الصناعة والكهرباء والتشييد والبناء ١٦ ٪ من قوة العمل . أما العاملون في قطاع الخدمات فتبلغ نسبتهم ٣٢ ٪ في سنة ٦٤/٦٣ .

وبالرغم من ضآلة نسبة العاملين في الصناعة ، إلا أنهم يكوّنون قوة فعالة في عملية التطوير والتنمية الاقتصادية . وقد زادت عددهم في سنوات الأربع للخطبة الخمسية الأولى حوالى ٣١ ٪ ، في الوقت الذى لم تتعد الزيادة في مجموع العاملين ١٨ ٪ .

ويبلغ نصيب المشتغلين حوالى ٤٥ ٪ من الدخل القومى ، ويعود الباقى على عوائد حقوق التملك في شكل ربح أو فائدة . فإذا عرفنا أن القسم الأكبر من المزارعين هم ملاك في نفس الوقت (٦٢ ٪ من المشتغلين في الزراعة هم ملاك في نفس الوقت ٦٤/٦٣) وأن الجزء الأكبر من الربح والفائدة وخاصة في قطاع الصناعة والتشييد والبناء . يؤول إلى الدولة نتيجة التأمين ، ويحول لديها إلى إنفاق على خدمات أو مشروعات إنتاجية يرجع عائدها على العاملين ، أمكننا أن ندرك أن نصيب العاملين في الدخل القومى يبلغ في الحقيقة نسبة أكبر مما تظهره الأرقام .

وإذا رجعنا إلى قطاعات الانتاج المختلفة ، فالتا نلاحظ أن نسبة الأجور إلى الدخل تزيد كلما كان الاعتماد أكبر على الطاقة البشرية ، ويقل كلما قل هذا الاعتماد : فنجد مثلاً أن نصيب الأجور في الخدمات يصل إلى حوالي ٦٠٪ من قيمة الدخل في حين ينخفض في الزراعة عن ٣٠٪. ويقدر في الصناعة بحوالي ٢٧٪. ويؤثر هذا الوضع في طريقة توزيع الأجور على قطاعات الانتاج ، فنجد أن قطاع الخدمات يستحوذ على حوالي ٥٧٪ من تخصص الأجور ، ويزيد نصيب الصناعة عن نصيب الزراعة التي ينخفض التخصص لها عن ١٨٪.

وتلعب أدوات الإنتاج دوراً هاماً في نصيب العامل ، فنجد أن متوسط القيمة التي أضافها العامل في سنة ٦٤/٦٣ في الصناعة قدرت بحوالي ٤٨٠ جنيهات مقابل ١٢٥ جنيهات في الزراعة. وهذا أمكن أن يزيد نصيب العامل في الصناعة إلى حوالي ٢٣٥ جنيهات مقابل ٣٨ جنيهات في الزراعة. ويؤدي انخفاض نصيب العامل الزراعي إلى الضغط على متوسط الدخل العام ، نتيجة الضخامة النسبية لعدد المشتغلين في الزراعة. ومن هنا ندرك سبب الدعوة إلى نصيب الريف؛ واستعمال الآلات في الزراعة؛ إذ أن هذه الوسائل تؤدي إلى زيادة الكفاية الإنتاجية للعمل.

وتختلف إنتاجية العامل من نشاط إلى آخر تبعاً لكفاية أدوات الاقتباس المستخدمة ، وكفايته الفنية الخاصة ، ومدى اهتمامه بالعمل ، وإدراكه له ، وترتبط كل هذه المسائل بظروف العامل والعمل. ولهذا كانت المناداة بأن الحل الاشتراكي الذي تتكأ فيه الفرص ، ويتناسب الإجماع مع الجهد هو الحل الوحيد لمشاكل العمل والعمال.

وقد راعت الثورة ذلك حينما ربطت بين التأمين ، وتقرير مبدأ حق الفرد في العمل ، وحق العمال في إدارة المشروعات والحصول على نسبة مما تحققه من أرباح وضمان حصول العامل على حد أدنى للأجر؛ وقد صدرت التشريعات التي تحقق الوصول إلى هذه الأهداف ، فأصبح العمال الحق في انتخاب أربعة أعضاء في مجالس إدارة شركات المساهمة والجمعيات التعاونية ، مساوين في ذلك عدد المعينين عدا رئيس المجلس كما ينالون ٢٥٪ من الأرباح القابلة للتوزيع ، يحصلون على ١٠٪ منها نقداً والباقي في شكل خدمات متصلة بهم. وصدرت قرارات مختلفة لجعل الحد الأدنى لأجور العمال الصناعيين ٢٥ قرشاً في اليوم ، ويطبق هذا البند بالتدريج على قطاعات الانتاج الأخرى وحولت الأجور اليومية إلى شهرية ومنح العمال الكثير من الضمانات ضد البطالة والعجز وشيخوخة بالإضافة إلى التأمينات الصحية المختلفة.

ذكرنا أن هناك ارتباط كبيراً بين إنتاجية العمل ومتوسط الأجر ، ومن إحصاءات الانتاج

الصناعى التى أعدتها مصلحة الإحصاء عن المشروعات التى يعمل فيها ٥٠ عاملاً أكثر فى سنة ١٩٦١ يلاحظ أن إنتاجية العمل كانت عالية فى صناعة منتجات الكاوتشوك والمشروبات والصناعات الكيماوية، والمعدنية وإصلاح الآلات الكهربائية والبتروكيمياويات، تنخفض إنتاجية العمل بشكل واضح فى الصناعات الخشب والفلين والجلود والغزل والنسيج، أما عن الأجور فتصل إلى أقصاها فى الصناعات البترولية وأدناها فى صناعة الخشب والفلين.

والجدير بالملاحظة أن العمالة تتركز فى الذكر، فتبعاً لبيانات مصلحة التعمية والإحصاء عن التوظيف والأجور وساعات العمل فى يناير سنة ١٩٦٢، نجد أن نسبة الذكور بين العمال بلغت ٩٣.٥٪ وبين الذين يقومون بأعمال إدارية وفنية وكتابية ٨٠ و ٨٦.٨٪ وذلك فى المشروعات التى يعمل بها ١٠ فأكثر. ويبدو أن عدم ممارسة المرأة للعمل فى مختلف الميادين، وقصر المدة التى عملت فيها قد أدى إلى الانخفاض النسبى فى أجرها، فيصل أجر الإناث فى المتوسط إلى حوالى نصف أجر أمال الرجال، وحوالى ٦٠٪ من متوسط أجر الإداريين والفنيين والكتبة.

وقد يتصور البعض أن متوسط الأجر يرتفع فى القاهرة والاسكندرية عنه فى المحافظات الأخرى، ولكن ظهر من الإحصاءات أن أكبر متوسط للأجور، فى السويس وأقسام الحدود فالحيرة فبو سعيد، وأدنى متوسط للأجور فى المنوفية ودمياط وقنا، أما الأجور فى القاهرة فهى بمائة للوسط العام، وفى الاسكندرية فتقل قليلاً عن هذا المتوسط.

ميزان المدفوعات

يقصد بميزان مدفوعات بلد ما دائنيته ومديونيته بالنسبة للعالم الخارجى فى السنة، أو هو قائمة بالمدفوعات والمقبوضات الخارجية التى تتم فى عام واحد بين المقيمين فى الدولة وغير المقيمين فيها، وتؤخذ لسنة عادية لتحديد مركز البلد بالنسبة للغير، لأن السنة هى التى يمكن على أساسها المقارنة لأن الفترات الأقل من سنة تتأثر بتأثيرات موسمية تجعلها غير مناسبة للمقارنة، هذا فضلاً عن أن التسويات الدولية تتم عادة كل سنة. ومع ذلك فقد تلجأ أحياناً لمعرفة التغيرات فى الميزان على فترات، كل ربع سنة أو نصف سنة مثلاً لمعرفة مركزنا بالنسبة للخارج، ولنتجنب من الإجراءات ما يتناسب مع الظروف التى يعكسها الميزان. وكما تهتم بمعرفة ميزان المدفوعات بين البلد والعالم الخارجى؛ يمكن أن نهتم بمعرفة مركز الميزان بين البلد وأى بلد خارجى بالذات، أو مجموعة من البلاد الخارجية.

وكان الاهتمام في الماضي يتركز على الميزان التجاري ، أو لفئة الصادرات والواردات ، غير أنه تبين أن هذه القائمة لا تمثل المركز الحقيقي للبلد ، لأن الصادرات والواردات المنظورة أو التي يمكن أن نحصرها عن طريق الجمارك لا تمثل إلا جزءاً من معاملات البلد مع الخارج ، فهناك مثلاً الصادرات والواردات غير المنظورة ، كالمحصل أو المدفوع للسياحة وعمليات التأمين ، أو لحساب القوائد والأرباح ، أو انفاق الهيئات الأجنبية في البلد ، أو مصروفات الدولة في الخارج وهكذا . . . وقائمة الميزان التجاري مضافاً إليها البنود غير المنظورة يطلق عليها الميزان الحسابي .

وحتى هذا الميزان ظهر أنه لا يمثل حقيقة مركز البلد ، لأنه قد لا يبين التحويلات الرأسمالية من البلد وإليها . ولهذا فضل استخدام تعريف ميزان المدفوعات ليتضمن قائمة المدفوعات للخارج أو المقبوضات من الخارج ، ويقسم عادة إلى معاملات جارية وتحويلات رأسمالية لاختلاف طبيعة المعاملات ودلالاتها .

وإذا رجعنا إلى بيانات ميزان المدفوعات في الجمهورية العربية المتحدة ، نجد أنه يظهر عجزاً في العمليات الجارية منذ نهاية الحرب حتى الآن ، باستثناء سنتي ١٩٥٤ و ١٩٥٥ ، ويقدر رصيد العجز في العمليات الجارية في السنوات من ١٩٤٦ إلى ١٩٦٣ حوالي ٦٢٢ مليون جنيه . أما الرصيد الإجمالي بعد حساب التحويلات الرأسمالية ، فقد قدر العجز فيه في السنوات المذكورة بحوالي ٤٦٣ مليون جنيه .

ويشير العجز المستمر في ميزان مدفوعاتنا الكثير من الاتهام ، ويفسر العجز في السنوات التالية للحرب بأنه كان نتيجة تعريض الاختلال الذي أحدثته قوات الحلفاء في الاقتصاد القومي خلال الحرب ، بالإضافة إلى الإضرار على الإنفاق الخارجي والتهريب الذي كان يشتد مع توتر العلاقات الاجتماعية في البلاد ، أما منذ الثورة فقد تغيرت الأسباب إلى حد كبير ، إذ يرجع العجز في الغالب إلى عمل الحكومة على إعادة بناء الاقتصاد القومي وما يتطلبه ذلك من زيادة الطلب على أدوات الإنتاج ومستلزماته . كما أن الاهتمام بتصنيع البلاد . والعمل على رفع مستوى المعيشة كان معناه تقليل حجم المواد الخام وبعض مواد الاستهلاك التي كانت تصدر للخارج . وزيادة الطلب على المواد الغذائية نتيجة التضخم المتزايد للسكان من ناحية أخرى . ويرجع جزء من العجز في بعض السنوات إلى سياسة الحصار الاقتصادي التي فرضها علينا الغرب وقتذاك . وقد تسبب التصير والتأميم وتدوية علاقتنا المالية مع السودان في جزء من العجز أيضاً . لما اقتضته هذا الأمر من دفع تعويضات .

وتواجه البلاد أى عجز فى ميزان مدفوعاتنا عن طريق ما قد يكون متوفراً لديها من عملات أجنبية . أو ببيع ما لها من حقوق واستثمارات فى الخارج : أو بتصدير الذهب . وإذا لم تكف هذه الموارد فإن البلد يلجأ لسد العجز عن طريق الاقتراض من الخارج . أو الاتفاق على تأجيل السداد لفترة من الوقت . وفى البلاد التى تسمح بالاستثمار الأجنبي ، يمكن أن يقابل العجز باستثمار أجنبي فيها ، أو بالسماح للأجانب بشراء بعض الأصول فى البلد . غير أن هذه الوسائل جميعاً قد لا تكون كافية ، وإذاك يتحتم على البلد أن يتخذ من الإجراءات ما يودى إلى توازن الميزان ، بفرض قيود على الاستيراد ، سواء بتحديد ما يستورد من بعض السلع ، أو من بعض البلاد ، أو فرض رسوم عالية على الاستيراد ، وفى نفس الوقت تعمل على تشجيع الاستيراد ، وقد يحدث ذلك بتحديد ما يستهلك فى السوق المحلى ، أو بخفض أسعار سلع التصدير ، أو بمنح إعانة للمصدرين ، وهكذا .

وقد استخدمنا الكثير من الوسائل لمواجهة العجز فى ميزان مدفوعاتنا : فى المراحل الأولى للعجز كنا نقابله بما توفر لدينا من الأرصدة الاستيرالية المتراكمة فى أثناء الحرب . وكذلك ما كان لدينا من أرصدة عملات البلاد الأخرى ، وفى المراحل الأخيرة كانت وسيلتنا لتوازن ميزان المدفوعات عقد اتفاقات للتجارة والدفع مع بعض البلاد ، والحصول على قروض من الهيئات المالية (صندوق النقد والبنك الدولى) ومن البلاد الأجنبية (الاتحاد السوفيتى ، والولايات المتحدة ، ألمانيا الاتحادية ، ألمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا ، اليابان ، المجر ، بولندا . الخ .) .

وقد أولت الحكومة فى السنوات الأخيرة مشكلة العجز فى ميزان المدفوعات أهمية خاصة ، على أساس أن هذا العجز لا يمكن أن يستمر ، ويجب أن يوقف ، بل يجب أن يتسكن لدينا فائض يمكن عن طريقه سداد أقساط وفوائد القروض التى حصلنا عليها .

ويمكن أن تبين في الآتي بنود ميزان المدفوعات في سنتي ١٩٥٢ - ١٩٦٢ :

ميزان المدفوعات

مليون جنيه		البند
١٩٦٣	١٩٥٢	
		<u>العمليات التجارية</u>
		<u>الإيرادات</u>
٢٢٨٥٨	١٤٨٥٨	صادرات وتجارة عابرة
١١٥٢	٧٥٨	تأمين وملاحة
٧١٥١	٢٦٥٦	رسوم قناة السويس
٦٥٩	٤٥٨	فوائد وأرباح وإيرادات أخرى
٩٥٣	٠٥٣	السياحة وتحويلات الإعانات
٣٦٥٥	٣٠٥٤	إيرادات أخرى
٣٦٣٥٨	٢١٨٥٧	
		<u>المدفوعات</u>
٤٠٢٥٦	٢١٢٥٩	واردات وتجارة عابرة
٦٥٥	٢٥٢	مدفوعات تجارية وأفلام
١٠٥٥	٧٥٨	تأمين وملاحة
١١٥٧	١٦٥٩	فوائد وإيرادات وأرباح أخرى
١١٥٥	١١٥٦	السياحة وتحويلات الإعانات والملاج
		والدراسة
٢٨٥٣	٥٥٧	مصرفات الحكومة
١٥٥٦	١٥٥٠	مدفوعات أخرى
٤٨٦٥٧	٢٧٢٥١	المجموع

مليون جنيه	
١٢٢٢٩-٥٣٢٤-	رصيد العمليات الجارية
	<u>التحويلات الرأسمالية</u>
١٨٧٢١ ٠٢٧	من الخارج
٩٣٢٤ ٢٢٧	إلى الخارج
١٣٢٧٥ ٢٢٠-	صافى التحويلات
٢٩٢٢-٥٥٢٤-	إجمالى الفائض أو العجز

والبطون السابقة يمكن أن تعطى صورة عن علاقتنا مع الخارج .
ويمكن أن تمثل نتيجة العلاقات مع الكتلة النقدية المختلفة فى الآتى :

مليون جنيه	
١٩٦٣	١٩٥٢
١٥٢٢-	٢٢٧-
٩٢٤+	٨٠
٢٢٨-	٢٢٩-
٢٢٢٥-	٢٩٢٧-
١٠٢٦+	١٢٤-
٤٢١+	١٠٢٤-
١٢٢+	٦٢٦-
٢٩٢٢+	٥٥٢٤-

الكتلة النقدية

الدولار الأمريكى

الـبراونى بريطانيا

الاسترليني دول أخرى

غرب أوروبا

أوروبا الشرقية

الشرق الأوسط

بلاد أخرى

النتيجة العامة

وإذا حللنا بيانات صادرات والواردات وهى تمثل أهم بطون ميزان المدفوعات نجد أن القطاع الذى كان يمثل حوالى ١٤ ٪ من جملة الصادرات فى سنة ١٩٥٢ ، لم يكن أكثر من ٥٣ ٪ فى كل من سنتى ١٩٦٢ و ١٩٦٣ . هذا وتوزع سلع التصدير والاستيراد بشكل عام فى سنة ١٩٦٢ وفقاً لبيانات مصلحة التغطية العامة والاحصاء كالتالى :

التوزيع النسبي لبند الصادرات والواردات
سنة ١٩٦٣

(نسبة %)

بند السلع	صادرات	واردات
زراعية	٥٩٣	١٧١
تعدينية	٨٠	٨٠
صناعية	٣١٠	٦
أخرى	١٧	٥٣
المجموع	١٠٠٠	١٠٠٠

ويتبين من الجدول السابق أن صادراتنا الزراعية تتركز النسبة الكبرى في الصادرات نتيجة لأن الزراعة مازالت العنصر الأساسي في الإنتاج القومي ، بعكس الحال في الواردات التي تشمل السلع الصناعية النسبة الكبرى فيها ؛ وهو أمر طبيعي ، في مرحلة التنمية التي نمر بها . وإذا رجعنا إلى التوزيع النسبي لتجارتنا الخارجية تبعا للمصدر السابق ، أمكننا أن ندرك مركز مجموعات الدول المختلفة معنا ، ويفيدنا ذلك في رسم سياستنا الخارجية .

التوزيع النسبي للصادرات والواردات

سنة ١٩٦٣

(نسبة %)

مجموعة الدول	صادرات	واردات
الجامعة العربية	٨٢	٦٩
أوروبا الشرقية	٤٤٣	١٨٧
غرب أوروبا	٢٤٩	٣٥٠
آسيا	١٣٨	٩٠
إفريقيا	١٤	١١
أمريكا الشمالية	٤٤	٢٧٥
أمريكا اللاتينية	٢٣	١٦
أخرى	٧	٢٢
	١٠٠٠	١٠٠٠

يتبين من التوزيع السابق أن صادراتنا فى غالبيتها تتم بين مجموعتى الدول الشرقية والغربية ، أما نصيب دول الجامعة العربية والدول الأفريقية والآسيوية فلم تزيد فى مجموعها على ١٢٣ر٤٪. للصادرات و١٧٪ للواردات ، مما يدل على أننا مازلنا فى حاجة إلى بذل مجهود أكبر لإعادة توزيع تجارتنا مع الخارج ، وإن كنا لا ننكر أن التوزيع سيرتبط بشكل أو بآخر بالظروف الاقتصادية لنا والبلاد التى نتعامل أو يمكن أن نتعامل معها .

الميزانية العامة للدولة :

تلعب الدولة دورا هاما فى تشكيل الاقتصاد القومى عن طريق ما تحصل عليه من ضرائب ونفقة من نفقات : وتعنى الضريبة خفض القوة الشرائية لمن تؤخذ منه ، وتعنى النفقة منح قوة شرائية لمن يستفيدون منها ، لهذا كان من الطبيعى أن نجد أصحاب النظريات الفردية يتنادون بتقييد دور الدولة عن طريق تقليل نفقاتها ، وبالتالي ما تحصل عليه من ضرائب من الأفراد . وتعكس للضرائب والنفقات العلاقات السائدة فى المجتمع ، وأثر الدولة فى تغييرها ، ففرض الضرائب على الثروة ، وعلى الدخل العالية مثلا ، وتوزيع النفقات بين خفض أسعارها مواد التموين والتعليم والصحة ، يعنى أننا نقوم بإعادة توزيع الدخل فى المجتمع من الدخل العادية إلى الدخل المنخفضة على أساس أن المجموعة الأولى هى التى يقع عليها العبء الأكبر من الضريبة ، والمجموعة الثانية هى أكثر المستفيدين من النفقات .

وقائمة إيرادات الدولة ومصروفاتها فى السنة هى ما نسميه الميزانية العامة للدولة وتختلف بالتالى عن ميزانية المشروع التى لا تدل إلا على مركزه العالى فى لحظة الميزانية .

وبقال أن الميزانية متوازنة إذا كانت الإيرادات تعادل المصروفات ، وغير متوازنة إذا كانت المصروفات تختلف عن الإيرادات ، كما يقال أن الميزانية بها عجز إذا كانت المصروفات تزيد عن الإيرادات ، وبها فائض إذا حدث العكس . ومعنى وجود الفائض سحب قدر من القوة الشرائية فى المجتمع من التداول ، ويحدث ذلك فى أوقات التضخم التى ترتفع فيها الأسعار بشكل كبير ، ويستحب فيها خفض القوة الشرائية لإحداث نقص فى الأسعار . أما إذا كان فى الميزانية عجز وهو يحدث عادة فى أوقات الأزمات وعند التوسع فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فإن العجز يقابل إما بالاحتياطات السابقة ، أو بالاقتراض ، أو عن طريق إصدار البنكنوت . والوسيلة الأخيرة لا تستخدم عادة إلا فى ظروف الصارخة الشديدة ، لأنها تحدث أثرا تضخمها يخل بالتوازن الاجتماعى ، ويشير مشاكل اقتصادية لا داعى لها .

وإذا رجعنا إلى الميزانية العامة الأخيرة للدولة (١٩٦٦ / ٦٥) نجد أن النفقات فيها وزعت كالآتي :

البنود	مليون جنيه
اتفاق جار على الخدمات	٦٠٩٠٨
اتفاق جار على الأعمال	٢٥٠٠١
	٨٥٩٠٩
اتفاق استثماري على الخدمات	٣٩٠٦
اتفاق استثماري على الأعمال	٣٠٥٠٨
	٣٤٥٠٤
بمجموع النفقات	١٢٠٣

وإذا رجعنا إلى الإيرادات نجد أنها قدرت بمبلغ ٦٢٥٠٦ مليون جنيه ، فهي تغطي المصروفات الجارية على الخدمات ، وتترك فائضا قدره ١٥٠٨ مليون جنيه لمقابلة بعض تكاليف الاستثمار ، أما العجز في الاستثمار فقد تقرر أن يواجهه عن طريق فائض هيتي التأمينات والمعاشات ، واحتياجات المؤسسات ؛ والمدخرات في أجهزة الادخار المختلفة ، وادخار ما يعادل نصف يوم لجميع العاملين ؛ وخفض بدلات التمثيل بنسبة ٢٥ ٪ . أما المصروفات الجارية على قطاع الأعمال فستواجهه بإيرادات ذلك القطاع .

ووجود فجوة كبيرة بين مدخرات الميزانية وما يحتمل أن يدخره الأفراد تفرض علينا ضغط النفقات غير المنتجة ، وتشجيع الادخار بكل الوسائل ، لأنه ليس من المصلحة توسع في الاقتراض من الخارج من ناحية أو الاعتماد على الاقتراض من البنوك من ناحية أخرى ، لأن الاقتراض من الخارج يعقد مشكلة ميزان المدفوعات والاقتراض من البنوك يساعد على رفع الأسعار .

ويوضح البيان الآتي إيرادات الدولة وموزيعها على المصادر المختلفة :

ميزانية ٦٥ / ٦٦		١٩٥٢/٥١		بند الإيرادات
نسبة %	مليون جنيه	نسبة %	مليون جنيه	
١٥٠٦	٩٧٥٥	٧٢٦	١٦٥٨	ضرائب على الثروة
		١١٥٨	٢٣٥٠	ضرائب على الدخل
٣٣٣	١٤٠٧	٣٥٥	٦٠٧	ضرائب على المعاملات والتحويلات
٢٧٢٢	٢٢٢٠٩	٤٨١	٩٣٢٣	ضرائب على السلع
١٣٢٢	٨٢٥٧	١٤١	٢٧٥٤	إيرادات مصالح إيرادية
١٨٥٩	١١٨٥٢	٣٥٧	٧٢٢	إيرادات ممتلكات (فائض القطاع العام)
١٢٥٨	٧٩٥٦	١٠٢	١٩	فائض أعمال متاجرة وأخرى
١٠٠	٦٢٥٥٦	١٠٠	١٩٤١١	المجموع
		٢٢ %	٢١ %	النسبة إلى الدخل القومي المحلي

ويتضح من البيان السابق أن أكثر الأرقام ارتفاعاً هو إيرادات ممتلكات ، (فائض إيرادات قطاع الأعمال) الناشئة عن التأمين ، وقدر في الميزانية الأخيرة بمبلغ ١١٨٥٢ مليون جنيه ، ويضم بند فائض أعمال المتاجرة وأخرى ، المحصل من بيع مواد تموينية ، وإيرادات متنوعة كما يشمل حوالى ٥٨ مليون جنيه إيرادات خاصة بالمجالس المحلية . ومن الملاحظ أن الضرائب على الثروة نتيجة الانخفاض وهو أمر طبيعي ناتج من تفكك الملكيات الكبيرة بعد تأميمها ، أما الضرائب على الدخل فتتزايد كنتيجة مباشرة لزيادة الدخل .

ويظهر من النسبة المذكورة في نهاية البيان أن نصيب الدولة في الدخل القومي قد زاد بشكل واضح عما كان عليه قبل الثورة كنتيجة للتحويل الاشتراكي ، ويؤدي ذلك تمكين الدولة من القيام بدرجة أكبر من الخدمات للمجتمع ، وزيادة قدرتها على إعادة توزيع الدخل بشكل أنسب . .

الاستثمار والادخار :

لا يمكن لعملية التنمية أن تتم إلا بالاستثمار ، ويتوقف تطور المجتمع ورفع مستوى المعيشة فيه على مايقوم به من استثمار من ناحية والاتجاه الذي يأخذه هذا الاستثمار من ناحية أخرى .

ويقصد باستثمار تحويل الطاقة الاستهلاكية إلى طاقة إنتاجية ، وبمعنى آخر تأجيل استهلاك حاضر إلى المستقبل .

ويتم الاستثمار إما بالعملة المحلية أو الأجنبية ويأتي عادة من الادخار ، سواء كان الادخار اختياريا أو جبريا ، بمعنى أنه قد يأتي عن طريق ما يستقطع من الدخل نتيجة للحد من الاستهلاك اختاراً ، أو عن طريق فرض الضرائب أو رفع أسعار السلع .

وبمعنى الاستثمار إذن فائض بين الدخل والاستهلاك بشكل عام . ويمكن أن يتكون الفائض من العملات الأجنبية إذا حقق ميزان المدفوعات مع الخارج فائضا . ولهذا كان الاهتمام بالادخار أو الحد من الاستهلاك أمراً ضروريا لكسب معركة التنمية الاقتصادية .

وقد وضعت الثورة نصب عينيها منذ اللحظة الأولى التي سيطرت فيها على جهاز الحكم ، الاهتمام بزيادة معدل الاستثمار ، وتوجيهه لوجهة التي تزيد من فاعليته في الاسراع بالتنمية برفع المعيشة ، وفي المراحل الأولى عملت على تشجيع الاستثمارات حتى تضمن تحقيق ماترى اليه من اهداف ، غير أن معدل التنمية لم يكن بالدرجة المرجوة ، فضلا عن الاستثمار الفردي كان ينأى عن مجالات المخاطرة ، مما اضطرنا إلى اتباع أسلوب العمل الاشتراكي ، باعتباره الأسلوب الوحيد الذي يمكن فيه تجميع المدخرات القومية ، وتعبئتها لزيادة الدخل وحسن توزيعه ، وفقا لخطة محددة الاهداف .

وقد تم وضع الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لمضاعفة الدخل في عشر سنوات موضع التنفيذ في أول يوليو ١٩٦٠ ، على أساس سنة ١٩٦٠/٥٩ ، وقد قدرت الاستثمارات التي يمكن أن تحقق هذا الهدف في المرحلة الأولى من الخطة (٦١/٦٠ — ٦٥/٦٤) بحوالى ١٦٩٧ مليون جنيه بمتوسط قدره ٢٣٩,٤ مليون جنيه في السنة ، ٦٢٪ منها بالعملة المحلية ، والباقي بالعملات الأجنبية .

ومن مراجعة الاستثمارات المنفذة يمكن أن نلحس التغيرات التي كانت تهدف إليها ، إذ نجدها تؤدي من ناحية إلى زيادة الطاقة الإنتاجية وزيادة الدخل ، ونعطي من ناحية أخرى أهمية خاصة للصناعة ومشروعات القوى ، على أساس أنها القاعدة التي تقوم عليها التنمية بشكل عام .

وإذا قارنا نسبة المستثمر إلى الدخل القومي الإجمالي ، نجده في تزايد مستمر ، فبعد أن

كانت النسبة حوالى ١٣ر٧٪ فى سنة ٦٥/٥٩ ، نجدها تصل إلى ٢٢ر٧٪ فى سنة ٦٤/٦٣ بمتوسط نسبة ١٩ر٦٪ فى السنوات الأربعة الأولى للخططة .

وبمقارنة هذه النسب بما تكونه من إدخا (الفرق بين الدخل والاستهلاك) نجد أنها تزيد عنها ، وما معناه أننا نغضى الفرق عن طريق الاقتراض من الخارج والملاحظ أن نسبة حوالى المستثمر عن طريق الادخار الخارجى فى تزايد مستمر فبعد أن كانت النسبة حوالى ٠ر٨٪ فى سنة ٥٩ - ٦٠ ، نجدها ترتفع بالتدريج إلى ٨ر٣٪ فى سنة ٦٣ - ٦٤ ، وإذا كان هذا الوضع طبيعياً فى مراحل التنمية إلا أنه لا يمكن الاعتماد عليه باستمرار لاسيما بالنسبة لمجتمع يسير فى الطريق الاشتراكى ، الذى يجب أن ينسأى عن كل العوامل التى يخشى أن تحدث عليه ضغطاً ما .

والبيان الآتى يوضح الدخل القومى الإجمالى والإدخار ونسبة الادخار والاستثمار إليه .

مليون جنيه

٦٤/٦٣	٦٣/٦٢	٦٢/٦١	٦١/٦٠	٦٠/٥٩	
١٦٤٢	١٥٢٨	١٢٩٩	١٣٥٤	١٢٥٠	الدخل القومى الإجمالى . .
٢٢٧	١٩٨	١٦٩	١٩٠	١٦١	الدخل القومى . . .
٣٧٢	٣٠٠	٢٥١	٢٢٦	١٧١	الاستثمار ٪
٢٢ر٧	١٩ر٦	١٨ر١	١٦ر٧	١٣ر٧	نسبة الاستثمار إلى لدخل .
٨ر٣	٦ر٦	٥ر٩	٣ر٤	٠ر٨	نسبة الفرق بين الاستثمار والادخار ٪ . . .

وزيادة الحاجة إلى الاستثمار هى التى تدعونا إلى الإصرار على ضرورة العمل على زيادة الدخل ، وخفض معدلات الاستهلاك وزيادة الادخار .

والجدير بالملاحظة أن نسبة المستثمر فى المبنى السكنية تبلغ فى متوسط السنوات الأربع الأخيرة حوالى ١١٪ من جملة الاستثمارات ، وكان يبلغ فى متوسط السنوات منذ نهاية الحرب

العالمية الثانية حتى الثورة (٤٥ — ١٩٥٢) حوالى ٦٠٪. وبينما يتركز الاستثمار الآن في القطاع العام، نجد أن الاستثمار الحكومى لم يكن يتعد قبل الثورة حوالى ١٢٪. وكان هذا الاستثمار يتركز في مشروعات الرى والصرف والمرافق العامة والمواصلات.

ومن مراجعة الاستثمارات في الصناعة خلال السنوات الثلاث الأولى للخطه، نجد أنها توزعت بشكل أقرب إلى التساوى بين الصناعات الأساسية والصناعات الوسيطة والاستهلاكية، وقد يكون هذا مناسباً إذا كان هناك توازن بين مختلف الصناعات في الماضى، يمكننا أن ندرك سبب الاهتمام والتركيز عليها في خطه التنمية المقبلة.

وتعتمد الصناعات الأساسية على دعائمين هما الصناعات التعمدية (استخراج المعادن والبتروى) والصناعات الثقيلة المعدنية والكيمائية واستنباط القوى المحركة) ويرتبط به هذه الصناعات، الوسيطة كالمهندسة والميكانيكية، ووسائل النقل وغيرها. وستعطى أهمية خاصة في خطه التنمية التالية.

جدول رقم (١)

الدخل القومى المتحقق في السنوات

٦٠ / ٥٩ — ٦٣ / ٦٤

بأسعار سنة الأساس مليون جنيه

القطاع	سنة الأساس ٥٩ — ٦٠	٦٠ / ٦١	٦١ / ٦٢	٦٢ / ٦٣	٦٣ / ٦٤
زراعة	٤٠٥	٤٠٣	٢٧٣	٤٢٦	٤٥٣
صناعة وكهرباء .	٢٦٦	٢٩٨	٣٢٦	٣٤٨	٣٨٨
تشيد وبناء . .	٤٧	٤٤	٧٤	٨٤	٩٦
خدمات	٥٦٧	٦١٩	٦٣٨	٦٧٤	٧١١
المجموع المحلى . .	١٢٨٥	١٣٦٤	١٤١١	١٥٣٢	١٦٤٨
العالم الخارجى . .	٣٥٣٢	١٠٠٠ —	١٢٣٣ —	٤٠١ —	٦٠٤ —
الدخل القومى الإجمالى .	١٢٥٠	١٣٥٤	١٣٠٩	١٥٢٨	١٦٤٢

جدول رقم (٢)

مخصص الأجور المتحققة في الخطة العامة

في السنوات ٥٩ - ٦٠ إلى ٦٣ - ١٩٦٤

القطاع	سنة الأساس ٥٩ - ٦٠	٦٠ - ٦١	٦١ - ٦٢	٦٢ - ٦٣	٦٣ - ٦٤
زراعة	٩٨	٩٩	١١٧	١٢٦	١٣٩
صناعة وكهرباء	٧٨	٨٢	٩٤	١٢١	١٤٣
تشديد وبناء	٣٠	٢٧	٤٢	٤٧	٥٢
خدمات	٢٣٠	٢٥٩	٢٦٦	٢٩٩	٤٣٦
المجموع	٥٢٦	٥٦٧	٦١٨	٧٠٢	٧٧٠

جدول رقم (٣)

العمالة : توزيع المهنيين في الخطة

في السنوات ٥٩/٦٠ - ٦٣/٦٤

بالآلاف

القطاع	سنة الأساس ٥٩/٦٠	٦٠ - ٦١	٦١ - ٦٢	٦٢ - ٦٣	٦٣ - ٦٤
زراعة	٣٢٤٥	٣٦٠٠	٣٦٠٠	٣٦٣٢	٣٦٧٣
صناعة وكهرباء	٦١٤	٦٣٩	٦٩٤	٧٤٣	٨٠٨
تشديد وبناء	١٨٥	١٦٦	٣٦٣	٣١٦	٣٣٤
خدمات	١٩٦٢	٢١٠٧	٢١٠٠	٢١٧٧	٢٢٧٠
مجموع	٦٠٠٦	٦٥١٢	٦٦٥٧	٦٨٦٨	٧٠٨٥
الدخل (ألف جنيه)	١٢٨٥٠٢	١٣٦٣٠٥	١٤١٣٠١	١٥٣٢	١٦٤٨

(جدول رقم ٤)

متوسط نصيب المشتغل في الدخل

في السنوات ٦٠/٥٩ — ٦٤/٦٣

بالجنيه

٦٤/٦٣	٦٣/٦٢	٦٢/٦١	٦١/٦٠	٦٠/٥٩	القطاع / السنة
١٢٣	١١٧	١٤٣	١١٢	١٢٥	زراعة
٤٨٠	٤٦٨	٤٧٠	٤٦٨	٤٣٣	صناعة
٢٨٧	٢٦٦	٢٨١	٢٦٥	٢٥٤	تشديد
٢١٣	٢١٠	٢٠٤	٢٩٤	٢٨٩	خدمات
٢١٣	٢١٠	٢٠٤	٢٠٩	٢١٤	المتوسط العام

(جدول رقم ٥)

متوسط الأجر السنوي للمشتغلين

في السنوات ٦٠/٥٩ — ٦٤/٦٣

بالجنيه

٦٤/٦٣	٦٣/٦٢	٦٢/٦١	٦١/٦٠	٦٠/٥٩	القطاع / السنة
٢٨	٣٥	٣٣	٢٢	٣٠	زراعة
١٧٧	١٧٤	١٣٥	١٢٨	١٢٧	صناعة
١٥٦	١٤٩	١٦٠	١٦٢	١٦٢	تشديد
١٩٢	١٨٣	١٧٤	١٧٠	١٦٨	خدمات
١٠٩	١٠٢	٩٣	٨٩	٨٩	المتوسط العام

جدول رقم (٦)
الاستثمارات المنفقة في القطاعات المختلفة
في السنوات ٦٠/٥٩ - ٦٢/٦٣

القطاع	٦٠/٥٩	٦١/٦٠	٦٢/٦١	٦٣/٦٢	٦٤/٦٣
الزراعة .	١٦٧٧	١٦٦٦	١٧٧٨	٢٠٦٦	٣٠٠٩
الري والصرف .	٨٦٦	١٤٨٨	١٩٧٧	٢٩٧٢	٣٦٧٤
السد العالي .	٤٧٢	٦٧٨	١٤٧٤	٢٤٧٠	٣٤٧٨
الصناعة .	٤٩٧٢	٦٧٧٨	٥٠٧٣	٨٠٧٥	١٠٥٧٤
الكهرباء .	٦٧٢	٥٧٦	٦٧٢	١١٧٩	٣٥٧٦
القطاعات السكنية	٨٥٧٠	١١٧٦	١٠٨٧٥	١٠٦٧٢	٢٤٣٧١
النقل والمواصلات والتخزين قناة السويس	٢٥٧٨	٦٨٧٩	٦٦٧٥	٤٨٧٦	٤٠٧٩
المباني السكنية	٣١٧١	٥٧٩	٤٧٢	٥٧٢	٤٧٢
المرافق العامة	٧٧٥	١٩٧١	٣٧٧٨	٣٧٧٠	٣٧٧٤
خدمات أخرى	١٢٧٠	٧٧٧	١٠٧٢	١٣٧٥	٨٧٢
قطاعات الخدمات	٨٦٧٤	١١٤٧٠	٢٣٧٤	٢٨٧٥	٣٨٧٦
الإجمالي - ام	١٧١٧٤	٢٢٥٧٦	٢٥١٧١	٢٩٩٧٦	٣٧٧٢٤

جدول رقم (٧)

الاستثمارات الصناعية المنفذة في السنوات ٦٠ / ٦١ - ٦٣ / ٦٤

(مليون جنيه)

الصناعة	٦٠ / ٦١	٦١ / ٦٢	٦٢ / ٦٣	٦٣ / ٦٤	متوسط ٦٠ / ٦١ ٦٣ / ٦٤
<u>صناعات أساسية</u>					
تأمين وأبحاث	١٠٦٦	١٠٦٤	٢٠٨٥	٦٠٢٤	٢٠١٢
استخراج بترول وأبحاث	٦٠٧٩	٢٠٨٩	٧٠٣٣	٨٠١٧	٦٠٥٥
منتجات معدنية	٣٠٧٠	٢٠٧٢	٧٠٦٢	٤٠٥٠	٤٠٦٤
منتجات كيميائية	١٢٠٥٤	٧٠١٦	١٠٠٢٧	١٠٠٢٩	١٠٠٣٢
منتجات بترولية	٢٠٨٧	٦٠٤٢	١٤٠٨٠	١٥٠٤١	٩٠٨٨
منتجات الفحم	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٢٠٠٧	٠٠٥٢
<u>صناعات بسيطة واستهلاكية</u>					
هندسية وميكانيكية	٣٠١٩	٢٠٨٦	٧٠٠٧	٦٠٩٣	٥٠٠١
وسائل نقل	٥٠٧٧	١٠١٩	١٠٧٥	٧٠٧٤	٤٠١١
ورق ومنتجاته	٧٠٠٧	١٠٧٥	٣٠٢٥	٢٠٧١	٣٠٧٠
فزل ونسيج	١١٠٢٠	٥٠٩٢	٩٠٠٨	١٤٠٠٨	١٠٠٠٧
غذائية ومشروبات وتبغ	٥٠٧٥	٤٠٢٤	٦٠٣٠	٩٠٩٣	٦٠٥٦
خشبية وكاوتشوك ووريفية	٠٠٥١	٢٠٢١	١٠٠١	١٠٥٢	١٠٣٢
<u>وخرافية</u>					
<u>أخرى</u>					
تعليمية وتجديدات	٥٠١٣	٥٠٤٠	٩٠٢٥	١٥٠٧٠	١٠٠٢٦
تدريب مهني ومعايرة	٠٠٦٢	٠٠٤٤	٠٠٧١	١٠٤٢	٠٠٩٦
غير محدودة	٠٠٠	٤٠٥٠	٨٠٥٤	١٤٠٢٨	٠٠٠
<u>المجموع الكلي</u>	٦٧٠٧٩	٥٠٠٣٤	٨٠٠٥٦	١٠٥٠٤٢	٧١٠١٣

الميثاق الوطنى

للاستاذ لطفي النحولى

أشكر هذه الفرصة التى أتيت لى ، لأن أجده لقاء عزيزاً مع زملاء أهزاء ، قاموا ويقومون باستمرار يدور ثورى بناء فى تاريخ هذا الوطن ، على المستوى الثورى الوطنى ، ومستوى البناء الاشتراكى .

والموضوع الذى حدد لى هذه المحاضرة هو : « الميثاق » .

ولا أعتقد أنه موضوع غريب عن أى زميل منا . ولذلك سأفجر نحو إدارة نوع من الحوار بيننا جميعاً ، من أجل تحليل هذه الوثيقة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للعمل الثورى فى بلادنا .

ما هو الميثاق ؟

إذا تساءلنا ما هو الميثاق فخرجنا بنتيجة هى أن الميثاق هو ظاهرة فكرية جديدة فى مجتمعاتنا . ولكن نحن نعرف جميعاً أن الظاهرة الفكرية ليست شيئاً مجرداً ينبت فى العقل تلقائياً أو يوحى به . وإنما هى انعكاس للحالة الاجتماعية للمجتمع محدّد ومعين بالذات . ومن هنا فهذه الظاهرة الفكرية فى حقيقتها ظاهرة سياسية واجتماعية واقتصادية فى نفس الوقت . وبالتالي لا يمكن فصل الميثاق عن المجتمع الذى أنبثق منه ، والتاريخ الذى تولّد فيه .

وإذا أردنا تحديد هذا المجتمع وتلّس سطحه وأبعاده تلّسا خارجياً على الأقل ، فلفنا أن الميثاق خرج من المجتمع المصرى فى عام ١٩٦٢ .

وبالتالى فلكى نفهم ونعمق للميثاق يجب التعرف أولاً على جذور الميثاق ، أى على هذا المجتمع الذى خرج منه الميثاق . وعلى القوى الاجتماعية المتصارعة فى المجتمع ، وعلى الأشياء الإيجابية والأشياء السلبية فى المجتمع الذى خرج منه الميثاق . على الأبيض والأسود . لأنه

لم يوجد وإن يوجد مجتمع ظاهر متطهر من الأمور السلبية . فحركة الحياة إنما هي صراع بين الإيجابي والسلبى ، وذلك لكشف السلبيات ومعالجتها .

ومن هنا يمكن أن نفهم أن الميثاق خرج أساساً فيجيب عن سؤال : ما هي النواحي الإيجابية وما هي النواحي السلبية في المجتمع ، وكيف يعيى القوى الإيجابية لكشف هذه النواحي السلبية ومعالجتها ؟

وبالتالى فالميثاق كأى ظاهرة اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية فى أى مكان من العالم وفى مجتمعنا بالذات — له نشأة ونمو وتطور مستمر وله أيضاً مستقبل .

وأى ظاهرة إذا أردنا أن ندرسها عليها ، يجب أن نتعرف على منشئها ونموها وأثارها الحاضرة ومستقبلها .

ونشأة الميثاق مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالمجتمع الذى صدر منه الميثاق ، أى أنه مرتبط بالواقع المصرى فى ١٩٦٢ . فإذا أردنا أن نحدد مدى هذا الواقع ، لوجدنا أن لكل واقع بعدين أساسين : البعد الأول زمنى ، والبعد الثانى مكانى .

فإذا قلنا إن الميثاق خرج ١٩٦٢ ، إلا أن سنة ١٩٦٢ ليست شيئاً منفصلاً عن ما قبلها من سنوات ، وإن تنفصل عما سياتى بعدها من سنوات ، لذا يمكن أن نقول أن سنة ١٩٦٢ التى خرج منها الميثاق هي فى الواقع السنة التى تلت صدور قوانين يوليو سنة ١٩٦١ الاشتراكية ، ولذا يجب أن نضع خطأ رئيسياً تحت قوانين يوليو ١٩٦١ الاشتراكية ، أى تحت يوليو ٦١ فى التاريخ المصرى ، والزمن المصرى . والوهاء المصرى : لأنه فى هذا الشهر بالذات — تحدد نهائياً وبلا رجعة الاختيار الاشتراكي للتطور . بديلاً عن الاختيار الرأسمالى للتطور .

وأيضاً إذا رجعنا إلى ما قبل ١٩٦١ لوصلنا إلى عام ١٩٦٠ . وفى عام ١٩٦٠ وضعت لأول مرة فى تاريخ مصر خطة شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية . وهذا ليس مجرد شعار نقرأه فى الصحف ولكن هذه الخطة تمس مستقبل مصلحة المجتمع ككل . ومستقبل كل فرد منه ومصالحته ونحن نعلم أنه فى ١٩٦٠ كان متوسط الدخل القومى للفرد من ٣٥ إلى ٤٠ جنيهاً فى السنة . وبمجموع المشروعات التى ستنفذ فى الخطة يجب أن ترفع مع هذا المتوسط إلى ٨٠ جنيهاً للفرد المصرى . وهذا يعنى أننا يجب أن نحاسب أجهزة الدولة والأجهزة القائمة على تنفيذ هذه الخطة على مختلف

المستويات، ويحاسب بعضنا البعض ابتداء من العامل الصغير فى مصنع النسيج حتى رئيس الجمهورية : نحاسبها على تحقيق هذا الهدف الذى التزمنا به .

وأيضاً إذا واجهنا ١٩٦٢ فى مصر كزمن ، نجد أن هذا الزمن يتصل اتصالاً واضحاً بالزمن العالمى كله ، أى النصف الثانى من القرن العشرين . وهو ذلك العصر الذى استطاع فيه الإنسان ككل فى جميع نواحي العالم ، أن يزيل الحواجز والقيود — إذ ليس هناك حواجز أو حدود بين جهود الإنسان فى أى مكان من العالم — ويكاد فيه الإنسان بالفعل أن يلحق بأصابعه سطح القمر .

وإذا كان هذا هو الوعاء الزمنى الذى صدر فيه الميثاق ، فيجب أيضاً أن نرى البعد الآخر وهو البعد المكاني للميثاق .

والبعد المكاني للميثاق يتحدد أولاً وقبل كل شيء بالمجتمع المصرى .

والمجتمع المصرى له عدة حدود : فهناك حدود جغرافية معروفة لنا جميعاً (البحر المتوسط شمالاً وليبيا غرباً الخ ..) إلا أننا لسكونا مرتبطين ارتباطاً أساسياً بمصر النصف الثانى من القرن العشرين ، ومرتبطين ومتفاعلين — سلباً أو إيجاباً — بالتطورات الفكرية والاقتصادية والسياسية والعالم ، فإن لدينا الآن حدوداً جغرافية ، وفى نفس الوقت حدوداً قومية وسياسية بمعنى أنه لم يعد من الممكن فى هذا الوقت الذى صدر فيه الميثاق ، أن نفصل مصر عن الوطن العربى . فإذا كانت مصر حدودها الجغرافية تقع عند سينا من ناحية آسيا ، والسودان وليبيا من ناحية إفريقيا لحدودها السياسية القومية مرتبطة بمصيرها واقتصادها وسياسيا بالوطن العربى . بل تمتد الحدود السياسية إلى أبعد من حدود الوطن العربى ، فتمتد إلى الحدود الإفريقية إذ نحن جزء لا يتجزأ من هذه القارة ٧٢٪ من أراضى الوطن العربى فى إفريقيا . لذلك كان مستقبل إفريقيا يتصل اتصالاً مباشراً بمصالح مصر والمجتمع المصرى ، الذى هو جزء من الوطن العربى ككل . ثم نحن لسنا جزيرة ولم يوجد بعد البلد الجزيرة المنعزل سياسياً عن العالم . نحن متصلون اتصالاً وثيقاً بالعالم : بمشكلة الحرب والسلام ، بمشكلة التنمية الاقتصادية ، والاستفادة من العلم والتطور الاقتصادى ، والأخذ والعطاء بالتعاون الدولى على أساس المعونات .

وقضية الصراع بين العسكريين الشرقى والغربى الاشتراكي والرأسمالى ، بين الرأسمالية كتيار عام والاشتراكية كتيار عام أيضاً ، وقضية الأمم المتحدة وقضية العدوان فى أى مكان . ومن هنا لابد أن تكون لنا الحدود السياسية ، التى تشمل كل العالم وتمتصه وتتفاعل مع مشاكله وقضاياها .

وبالتالى فإذا أردنا تجديد الزمان والمكان الذى خرج منه الميثاق وأن نلوره ، كان علينا أن

نحدد من ناحية الزمان عالميا أن الميثاق هو الابن الفرعى لعصر النصف الثانى من القرن العشرين .
الذى يتميز بثلاثة خطوط أساسية .

أولا : أن النصف الثانى من القرن العشرين يتميز بالتقدم العلمى الهائل ، أى ثورة علمية لم يسبق لها مثيل فى تاريخ الإنسانية . ثورة تضع فى يد الإنسان قدرات هائلة السيطرة على الطبيعة وعلى مصيره ولإسعاد نفسه . وتضع فى نفس الوقت أسلحة الدمار والهلاك فى يده .

ثانيا : يتميز هذا العصر أيضاً بحركة هائلة لم يسبق لها مثيل تتمثل فى الثورات الوطنية المتفجرة فى آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية ، وفى طليعتها الثورة المصرية فى ١٩٥٢ .

ثالثا : أن الاشتراكية قد تحولت إلى ظاهرة عالمية تقتصر يوما بعد يوم . وتنتزع من العالم الرأسمالى مواقع جديدة باستمرار ، ومن هنا أصبحت الاشتراكية قوة عالمية ضخمة لها نتائجها . ولم يعد الاستعمار ولا النظام الرأسمالى هو النظام المسيطر والمنفرد فى العالم كما كان الحال قبل الحرب العالمية الأولى وبعدها بقليل : هذا مع ملاحظة تنوع الطرق إلى الاشتراكية نتيجة اختلاف ظروف المجتمعات .

وإذا أردنا تجديد هذا الزمان محليا ، لقلنا أن الميثاق قد جاء لبنا شرعيا من الناحية الفكرية لأعمال مادية تم إنجازها ببطولة وشجاعة لقيادتنا الثورية فى المجتمع ، وهى قوانين يوليو ١٩٦١ التى أتاحت للشعب السيطرة على معظم وسائل الإنتاج من أجل تنفيذ خطة التنمية العشرية المضاعفة الدخل .

أما من ناحية المكان ، فالتناجد أن المجتمع المصرى . بمحدوده الجغرافية الرسمية المعروفة ، مجتمع استطاع أن يحطم الملكية أولا ، وثانيا استطاع أن يصل إلى تحقيق الاستقلال السياسى والاستقلال الاقتصادى كاملين فى بلاده لأول مرة ، بانتصاره على العدوان سنة ١٩٥٦ ومنذ سنة ١٩٥٦ تكاد تكون مصر هى البلد الوحيد المتحرر سياسيا واقتصاديا بالكامل ، وعن كل مناطق الدولار والاسترلين والفرنك . ومن هنا تمثل مصر ظاهرة جديدة وتقديمية فى العالم .

ولكننا أيضا فى هذا المجتمع المصرى يجب أن نعترف بالحقيقة الواقعة الصريحة ، وهى أننا كنا مجتمعاً متخلفاً فى الفترة التى صدر فيها الميثاق ، وظاهرة التخلف فى سنة ١٩٦٢ تتمثل فى أن الصناعة مثلاً لم تكن تمثل إلا ١٢٪ من الدخل القومى ، أى أنها لا تعطى الدخل القومى أكثر من ١٢٪ ، فى حين أن الزراعة تعطى ٨٨٪ . والمطلوب أن تتحول النسبة ، بمعنى أننا ونحن نزيد الزراعة والصناعة يجب أن يصبح الدخل من الصناعة أكبر وأشمل من الدخل من الزراعة . لذا نجد أنه فى نهاية الخطة الخمسية الأولى ، ارتفعت نسبة الدخل من الصناعة إلى ٢٢٪ بدلا من ١٢٪ ،

ومن جهة أخرى فأننا نعانى فى بلادنا من انخفاض متوسط الدخل للفرد ، فى سنة ١٩٦٠ كان متوسط الدخل يتراوح من ٣٥ إلى ٤٠ جنيها .

وكان علينا أيضا فى هذا المجتمع أن نعدل من توزيع القوى ومن وزنها لصالح القوى الشعبية العامة . ولقد كان ٥٠٪ فقط من الشعب المصرى يستولون على ٥٠٪ من الدخل القومى . ومن هنا كان لابد من إجراءات تعديل من هذه النسبة ، وتحقيق مزيداً من العدالة ، بحيث يمكن أن تراعى فى التوزيع عدالة متفقة مع المستوى الإنسانى . وعلى هذا الأساس كان لابد أن يقوم المجتمع بتصفية العناصر الاستغلالية أساساً ، أى الرأسمالية الكبيرة . وهذا ما بدأه المجتمع فى ١٩٦١ وتلاه بإجراءات مستمرة بعد الميثاق فى سنتى ١٩٦٣ و ١٩٦٤ .

أما المجتمع بمحدوده السياسية القومية : أى المجتمع العربى ، فإن ثورة يوليو بقيامها ١٩٥٢ قد جعلت مصر بالفعل — وليس هذا غفراً قومياً — قاعدة أساسية وطبيعية كبرى : بحكم واقع مصر الجغرافى ، وتطورها السبى السابق لجميع البلاد العربية ، وبحكم كسالتها البشرية ، وأيضاً بحكم كم وحجم ونوع إنتاجها وعناصرها البشرية الفتية ، وقيادتها الثورية .

ومن هنا كان استقلال مصر السياسى والاقتصادى وانتاجها طريق الاشتراكية معناها أنه لابد أن يؤثر تأثيراً فعالياً وحقيقياً فى الوطن العربى ، كنتيجة حتمية لا مفر منها . فمصر قوة منخمة تساعد وتقدم على تفجير الثورة التحريرية القومية فى البلاد العربية ، ونحن نعرف جميعاً موقف مصر الايجابى من ثورات الجزائر واليمن الخ .

وبوجود هذه القاعدة الجغرافية والمادية والسياسية للوطن العربى . أمكن أن يرتفع شعار وحدة الوطن العربى ، لا كشعار فقط ؛ وإنما كشعار قابل لتحقيق المادى . ودخلنا بالفعل فى تجربة الوحدة مع سوريا ، ومهما يكن هناك من أخطاء وظروف انتهت إلى ضرب هذه الوحدة بانقلاب عسكري وجمى ؛ فلقد كانت هذه الوحدة تمثل بالفعل قدرة الشعوب الصغيرة على التجمع ضد الاستعمار فى كيان موحد بإرادة الشعب .

أما بالنسبة للمجتمع الأفريقى فنحن نربط بالشمال الشرقى من إفريقيا ، والنيل يمضى وينطلق عبر أفريقيا ؛ وقواعد الاستعمار ما زالت منبثة حولنا فى أفريقيا ، وبيننا وبين أفريقيا وحدة اقتصادية وإن كانت لم تتبلور بعد ، وإنما لابد أن تتبلور ، وفى هذه الوحدة ضمان أكيد لنمو الاقتصاد المصرى وتطوره حيناً إلى حين مع الاقتصاديات الوطنية الإفريقية و ٧٢٪ من الوطن العربى يقع فى أفريقيا ، ولذلك كله فمسيرنا واحد مع الثورات التحريرية فى أفريقيا .

أما بالنسبة للعالم فهو بحكم المواصفات وأسلحة الدمار ، أصبح وحدة ضرورية لا مفر منها للمحافظة على السلام والتعايش الأخوي بين جميع الشعوب ، دون تفرقة بين جنس أو دين .

تلك هي الخريطة التي خرج منها الميثاق .

ولكن بقي أن تتساءل الآن لماذا خرج الميثاق في سنة ١٩٦٢ ، ولم يخرج في ١٩٥٢ ؟ نحن نجد أمامنا ١٠ سنوات منذ قيام الثورة . فلماذا لم يصدر الميثاق إلا بعد ١٠ سنوات ؟

في الواقع أن الفكر السياسي لا ينبع تلقائياً ولا يثبت في أرض صحراء . قد تكون لدى المرء فكرة مسبقة ولكنها تبلور وتشكل من خلال التجربة العملية والواقع الذي تعيش فيه ، ثم تثبت خطوط لهذه الفكرة ويمكن صياغتها في قالب أو نظرية أو دليل أو ميثاق معين ، ثم نضع هذا الميثاق من جديد موضع التطبيق في الواقع فيتأثر به . ومن ثم فإن العملية عملية تأهيد متبادل مستمرة ، بين الفكرة والنظرية وبين الواقع والتجربة والعمل .

ونحن سرنا من ٥٢ إلى ٦٢ على أساس خط التجربة والخطأ ، وبعد هذا انضمت من خلال العمل والتجربة والخطأ إمكانية وضع دليل للعمل ، بعد ١٠ سنوات من التجربة والخطأ ، ومن حصيلة هذا كله وضعت القيادة مشروع الميثاق أقره مؤتمر القوى الشعبية .

ولقد وضع الميثاق أمامه سؤالاً أساسياً ، هو أن المجتمع العالمي لم يعرف غير طريقين أساسيين للتطور هما : الطريق الرأسمالي والطريق الشيوعي الماركسي اللينيني . ولقد تجسدت النظام الرأسمالي في العالم نتيجة الثورة الفرنسية التي انطلقت في ١٧٨٩ ، نتيجة اكتشاف البخار ونمو طبقة رأسمالية جديدة استطاعت أن تسيطر على وسائل الإنتاج ، واستطاعت أن تقوم بالثورة هذا الاقطاع وأن تقيم نظاماً رأسمالياً .

وفي عام ١٩١٧ استطاع الحزب الشيوعي الروسي بقيادة لينين أن يفجر داخل المجتمع الرأسمالي الإقطاعي الثورة الاشتراكية الشيوعية المستهدفة بالبيان الشيوعي الذي أصدره ماركس وإنجلز ، وأن يقيم النظام الشيوعي في بلادهم ، وحتى ما بعد الحرب العالمية الثانية لم يكن متصوراً ولا موجوداً في العالم غير هذين الطريقين والنظامين ، ومن هنا وقف الميثاق يقول أين أنا من هذين الطريقين ؟ وكان هذا هو السؤال الهام والرئيسي في الميثاق .

وبالنسبة للنظام الرأسمالي فن الواضح أن الميثاق أدان بوضوح وحسم النظام الرأسمالي ، واعتبر الاستغلال الرأسمالي استغلالاً غير مشروع ، وكذلك سيادة البرجوازية والرأسمالية على

المجتمع والاقتصاد والحكم الخ . سيادة غير مشروعة يجب أن تحطم ونهض . إذن فالميثاق لا يتبع الطريق الرأسمالي .

فهل هو يتبع إذن الطريق الآخر ، أي الطريق الشيوعي كما عرف وجسد في الاتحاد السوفيتي والصين ؟

الواقع أن النظام الشيوعي يرمي أساساً إلى أن تقوم ثورة بقيادة الطبقة العاملة المنظمة في حزب يطلق عليه علنياً حزب البروليتاريا ، ويرى إلى التصفية النهائية للطبقة الرأسمالية بجميع فئاتها الكبيرة والمتوسطة والصغيرة ، وسيادة البروليتاريا عن طريق دكتاتورية البروليتاريا ، وإلغاء كل صور استغلال الإنسان للإنسان .

ويختلف الوضع في مصر : فالثورة لم تقم بقيادة حزب البروليتاريا ، ولم تقم الثورة بقيادة البروليتاريا ، وإنما بقيادة عناصر وطنية ثورية تنتمي في الحقيقة إلى الطبقة الوسطى أو الصغيرة . أو أن القاعدة الاجتماعية للثورة هي قاعدة تحالف قوى الشعب العاملة التي يدخل فيها بينا الرأسمالية الوطنية . ولقد استخدم الميثاق تعبير الرأسمالية الوطنية ليميز بين الرأسمالية ذات الطابع الاحتكاري الاستغلالي المرتبطة بالمصالح الاستعمارية ، وبين الرأسمالية المتوسطة والصغيرة التي ترى بالدخول في تحالف الشعب ، والالتزام بالميثاق .

من هنا يمكن القول في الفكر السياسي العالمي ، أن تفجير ثورة سنة ١٩٥٢ وتطوراتها قد وضع في الفكر والواقع الثوري ظاهرة جديدة في تاريخ الثورات الوطنية التقدمية ، هذه الظاهرة تتميز بميزة أساسية وهي أنها في نفس الوقت الذي تعادى ونحارب فيه الاستعمار الحديث والقديم اقتصادياً وسياسياً ، تقوم بعملية تطور اقتصادي واجتماعي ، أي أنها لا تنظر تصفية الاستعمار لتقوم بعملية التطوير ، وإنما تنشئ المهدفين معاً وهذه ظاهرة الثورة المزدوجة ، أي الثورة المزدوجة الأهداف .

والميثاق يحكم أنه خرج من واقع هذه التجربة الجديدة هو التمدليل للعمل الثوري الوطنية المزدوجة .. لهذه الظاهرة الجديدة في عالم النصف الثاني للقرن العشرين والتي تختلف عن أي من الطريقتين السابقتين

لكن لا يكفي القول أن نقول الثورة المزدوجة بل علينا أن نحدد ما هي السمات الرئيسية التي تتميز بها الثورة المزدوجة عن الثورات الأخرى ، وهذه السمات هي :

أولاً : تلاحم الهدف الوطني بالمهدف الاجتماعي .

ثانياً : اتخاذ طريق الثورة للتطور أى منهج الثورة لا الإصلاح ، أى منهج التغيير من الجذور لا التسكع على السطح بإصلاحات وهمية ، بمعنى أنه لا يكفى مثلاً أن أرفع الاستغلال عن العامل بأن أضع قوانين لزيادة أجره فى مرحلة معينة أو إعطائه غلاء معينة ، على حين يحدد الأجر وسعر السلعة ويمتص أكبر قدر ممكن من هرق العامل . فإذا قلت بإصدار جرد قوانين وإنشاء مصالح عمل لمراقبتها فحسب . لا أقوم بأكثر من إصلاح إنما إذا أمت المصنع وأسقطت الرأسمالى ، فأنا فى الواقع أقوم بعملية جذرية ثورية .

ثالثاً : الثورة المزدوجة تقع فى بلاد متخلفة اقتصادياً ، ومن هنا لا بد لها أن تنمو وتتخطى هذا التخلف . ولكن المسافة بينها وبين البلاد المتقدمة طويلة جداً ، فمثلاً لا يمكن تقدير المسافة الزمنية بين مصر وأمريكا وبريطانيا بأقل من ١٥٠ عاماً ، فهل نستطيع أن نلتظر حتى تتطور على الأساس الأمريكى أو البريطانى ؟ أم تتبع طريقاً جديداً له معدل سرعة أكبر لتحطيم هذا التخلف وإزالته . وإذا كان لا بد من الأخذ بالطريق السريع الذى أكدته التجارب الإنسانية . طريق التطور بالمرج الاشتراكى . وهنا لا بد أن نقف ونرى أنه ليس هناك اشتراكيات متعددة ، هناك اشتراكية واحدة تقول أنه إذا أردت إقامة اشتراكية فى مجتمعك ، فيجب تحطيم كل صنوف الاستغلال . ولكن عملية تطبيق الاشتراكية فى الواقع الخاص به تعطيك أساليب جديدة تتفق مع واقعك ، وتراثك القومى والروحى يعطيك طريقاً متميزاً يعبر عنه بالطريق المصرى والعربى للاشتراكية .

ولذلك استخدم الميثاق « التطبيق العربى للاشتراكية » ، أى التطبيق الحلاق فى المجتمع المصرى . ويقول الميثاق إنه لا توجد صبغة أخرى بديلة عن الاشتراكية العلمية ، أى القائمة على تطبيق العلم على الواقع المصرى .

رابعاً : انتحرر القومى ليس فقط برفع العلم السياسى ، بل بالتححرر الاقتصادى .

خامساً : فى سياستها الدولية لا تنحاز الثورة المزدوجة إلى أى من النموذجين وذلك نتيجة طبيعتها ووضعها الداخلى وكونها لا تنتمى لا للمعسكر والنظام الرأسمالى التقليدى ، ولا إلى المعسكر الاشتراكى الشيوعى ؛ وهذا أساس فلسفة عدم الانحياز والحياد الإيجابى .

ولكن ذلك بمعنى أنها معادية أساساً للرأسمالية والاستعمار ، وصريحة الاشتراكية على أساس عدم التدخل فى الشؤون الداخلية وصيانة الاستقلال والسيادة القومية .

على هذا الأساس يمكن فهم الميثاق ، على أنه بوصلة عمل سياسية واجتماعية . فمثلاً إذا كنت

في صحراء الجيزة وأريد الوصول إلى الوادى الاخضر على النيل ؛ على أن أعرف أولاً أين أأف وما هو الهدف أو النقطة التى أريد أن أصل إليها ؛ وأن أعرف على نوعية الطريق التى سأسلكها لأنه بذلك سيجعلنى أختار أحسن الوسائل واحتياط لكل ما سيكون فى الطريق من مشاق وعقبات . فى المجتمع نفس الشيء نحن أيضاً محتاجون لبوصلة تحدد أين نذهب ؛ إلى أين سنمضى ؛ ما الطريق الذى سنقطعها ما طبيعتها وظروفها ومشكلاتها . وبالتالى هذا يتيح لى أن أعرف ما هى الأشكال والوسائل والتنظيمات السياسية والاجتماعية التى يجب أن أسخدمها للوصول إلى الهدف . ومن هنا يعرف فى الفكر السياسى الثورى بالنسبة لهذا العمل ما يطلق عليه الاستراتيجية والتكتيك .

إن أى ميثاق أو دليل لا بد أن يحدد منذ البداية ما هى استراتيجية أى ما هو هدفه . وما تكتيكه أى ما هى وسائله وأشكال تنظيماته .

والاستراتيجية : هى تحديد الهدف الرئيسى من النضال ، والعمل فى مرحلة معينة من مراحل الثورة وإذا كانت المراحل لهذه الثورة لا تنتهى عند مرحلة معينة — إذ هناك مراحل بعد أخرى ، والزمن لا ينتهى — إذن يمكن القول إنه لا بد أن تكون لدينا استراتيجية قريبة المدى ، واستراتيجية بعيدة المدى بالنسبة لما أتصوره من أنهى المراحل بعداً .

والاستراتيجية يجب أن تحدد لى ما هى القوى الاجتماعية صاحبة المصاحبة فى الوصول إلى هذا الهدف ، وما هى القوى العدو التى سيضر الوصول للهدف بمصالحها ؛ أى أن أحد من هو الصديق ، ومن هو العدو ؛ وما هى للقوى الرئيسية ، وما هى القوى المضادة .

أما التكتيك : فهو رسم الخطط العملية لتنفيذ وتحقيق الاستراتيجية بأهدافها المختلفة ، وبذلك نستطيع أن نوفر ونبتكر الوسائل الضرورية والتكتيك يرتبط ارتباطاً مباشراً وعمودياً بالاستراتيجية . فمثلاً : إذا أردت عبور نهر لا أتصور أن الوسيلة التكتيكية هى السيارة ، لأن معنى ذلك أننى سأغرق ؛ وإنما يجب أن نوفر مركباً أو سفينة — أما إذا أردت عبور طريق برى ، فلا يمكن استخدام سفينة بل سيارة أو دراجة .

والآن فما هى الاستراتيجية والتكتيك فى الميثاق ؟ .

فلنا أن الاستراتيجية فى الميثاق نوعان :

— استراتيجية بعيدة المدى . أى أقصى ما تتطلع إليه من آمال .

— استراتيجية قريبة المدى . أى فى المرحلة الزمنية المحددة (لخمس أو عشر سنوات) .

الاستراتيجية البعيدة المدى فى الميثاق : حدها الميثاق فى ثلاثة أهداف رئيسية :

(١) التحرر الوطنى الكامل ، وتحرر المواطن . أى حرية الوطن من كل القيود الاستعمارية المقيدة تحت أى شكل ونوع . وحرية المواطن من الاستغلال وأن يكون له فرصا متكافئة ونصيب عادل من الثروة .

(٢) الاشتراكية كهدف استراتيجى بعيد ، هو بناء مجتمع الكفاية والعدل والقضاء على كل الاستغلال وسيطرة الشعب الكاملة على جميع وسائل الإنتاج .

(٣) الوحدة العربية باعتبار الوطن العربى وحدة لازمة لزوم الحياة ، فنحن نرى أننا الآن فى عصر يسير نحو التكتلات الاقتصادية كالسوق الاوربية وتكوين وحدات اقتصادية أوسع منها ما هو مرتبط بالاحتكارات والاستعمار ، ومنها ما هو تقدمى كالوحدة العربية التى يجب أن تتم على أساس اشتراكى أى ضد الرجعية الرأسمالية العربية والاستعمار والصهيونية .

الاستراتيجية القريبة المدى فى الميثاق : هى أكثر تفصيلا وتحديدا ، ولكى نحددها يجب أن نحدد أيضا الوعاء الزمنى الذى ستم فيه ونحن ندرس من قراءة الميثاق أنه حدد لهذه الاستراتيجية القريبة المدى ٨ سنوات من يوم صدوره أى من ٦٢ إلى ١٩٧٢ . والسبب فى ذلك أن الميثاق ارتبط بالوحدة الزمنية التى حدثت من قبل الخطبة التسمية التى وضعت ١٩٦٠ وهى ١٠ سنوات . لهذا أيضا نجد أن التنمية عند ما حدد أهداف الاستراتيجية القريبة المدى ، ربطها أساسا بالخطة العشرية الأولى التى تستهدف زيادة متوسط دخل الفرد إلى ٨٠ جنيه فى السنة إذن ما هى الأهداف الاستراتيجية قريبة المدى ؟ يمكن أن نحددها فى ٩ أهداف :

(١) ملكية القطاع العام وحده لجميع الهياكل الرئيسية لعملية الإنتاج ، كالمسك الحديدية والطرق والموانئ والمطارات والسدود ، وباعتبار القطاع العام الوسيلة الإنتاجية الرئيسية المملوكة للشعب من أجل التنمية . وقد تم بالفعل تحقيق هذا الهدف .

(٢) تملك القطاع العام للصناعة الثقيلة والصناعات التحويلية ، أو على الأقل ضمان سيطرته على الصناعات التحويلية ، وتم بالفعل تملك القطاع العام لجميع الصناعات الثقيلة وأغلب الصناعات التحويلية .

(٣) حماية الصناعات الخفيفة من الوقوع في يد الاحتكارات ، وتدخل الدولة إما بتأميم جزئي أو بتحديد الأسعار .

(٤) تملك القطاع العام وحده للبنوك ، وشركات التأمين ، وعمليات الائتمان ، أى الرأسمال المال . وهذا قد أنجز .

(٥) تملك القطاع العام لجميع عمليات الاستيراد ، و٢/٤ تجارة الصادرات ، وهذا قد تم أيضا .

(٦) تحمل القطاع العام لربع التجارة الداخلية ، وهذا لم يتم بعد بهذه النسبة .

(٧) تخفيض الحد الأعلى للملكية الزراعية إلى ١٠٠ فدان للأسرة حتى ١٩٧٠ ، مع المحافظة على الملكية الفردية من ناحية التملك مع التعاون .

(٨) التوسع في الإسكان العام والتعاوني وهذا لم يتم بعد بصفة كاملة .

(٩) بناء اتحاد اشتراكي وجهاز سياسي على أساس تحالف قوى الشعب العاملة ، كتنظيم جماهيري وطلبي للقوى الاشتراكية .

إن هذا النوع من التحالف — أى الوحدة الوطنية — هو إحدى النقاط الأساسية التي ركز عليها الميثاق .

والوحدة الوطنية نوعان : إما وحدة وطنية لصالح الرأسمالية . وهذا ما تم سنة ١٩١٩ . ووقتها كانت القوى الرأسمالية هي الأكثر تقدما . وكان مركز الثقل الرئيسي للوحدة الوطنية هو الطبقة الرأسمالية الوليدة ذات الطابع الوطني يومها . لأنها كانت تقاوم الاستعمار .

وهناك وحدة أخرى تقدمية يتغير محورها ومركز ثقلها من الرأسمالية إلى العمال والفلاحين أى الطبقات الشعبية العاملة . وهنا أصر الميثاق أن يحدد بوضوح أن تحالف قوى الشعب الوطنية محوره ومركز ثقله هم العمال والفلاحون لضمان استمرار التطور نحو الاشتراكية . وذلك على أساس ضمان ٥٠ ٪ من المقاعد في جميع التنظيمات السياسية للعمال والفلاحين .

ونحن قد نختلف مع لجنة المائة على تفسيرها للعمال والفلاحين ، وأعتقد أنه سيعدل ، وهو الآن موضع نقاش حي وصحي داخل الاتحاد الاشتراكي .

وقد أوضح الميثاق أيضا — أنه لا بد من إشاعة الجو والمناخ الجديد للحياة السياسية ألا وهو الديمقراطية الاشتراكية — أنه لا بد من أن تعطى كل حريات التعبير والفعل دون

تميز . بجميع القوى المكونة لتحالف الشعب . وأن تمارس دون استثناء كل حرة قها وواجباتها السياسية على أساس المبادئ المعروفة ألا وهي : القيادة الجماعية ، والنقد ، والعقد الذاتي ، ومركزية التخطيط ، ولا مركزية التنفيذ ، وحرية الصحافة إلخ .

ماذا بعد ١٩٧٠ :

من الواضح أن الاشتراكية . كما قال المناضل جمال عبد الناصر ، طريق لا نهاية له ، وإن استطيع أن تنف عند مرحلة معينة ونقول هنا مرتبط الفرس ، إذ ستواجهنا مشاكل جديدة باستمرار ومتطلبات جديدة : فمثلا التليفزيون مطالب الآن ولكنه لم يكن مطلباً لفئة معينة من الناس على الأقل في سنة ١٩٤٠ أو سنة ١٩٥٠ . وهكذا سيطلب الإنسان باستمرار بمطالب متجددة ولا بد أنه ستتغير آماله ومطالبه .

وفي سنة ١٩٧٠ سيقد مؤتمر وطني قومي في أحضان الاتحاد الاشتراكي العربي ، لمناقشة الميثاق بناء على التجربة السابقة ، وبناء على كشف الأخطاء التي تمت وعلاجها لتطوير الميثاق إلى عشر السنوات اللاحقة .

وخلال التنفيذ لابد أن تقع أخطاء ، والميثاق يطالب الجميع أن يكشفوا بشجاعة هذه الأخطاء ويوضحوها ويناقشوها ويالجوها ؛ وهذا النقاش والتوضيح ليس واجبا فقط على المواطنين ، وإنما هو حق لهم .

ولا صحة للقول بأنه ليدت هناك آذان تسمع - فبالإصرار الصادق الواعي تسمع .

ولاصحة للقول بأنه لا فائدة من الكلام ؛ إذ هناك فائدة من الكلام المنظم والإصرار على القول ؛ ونهية الأخطاء ، والإصرار على الالتزام بالميثاق ، وعلى أن نحاسب بعضنا البعض على هذا الأساس بلا حساسات .

والخوف والخشية من أن مسؤولا أو غير مسؤول يتخذ إجراءات حقة ضد من ينقد ، لم يعد واردا ، ومن غير المعقول أن نستكين لأي قول من هذا القبيل .

أن الاتحاد الاشتراكي يجب أن يتقرب برحابة لجميع المناشآت والآراء بموضوعية ، دون خوف أو خشية وهمية .

ويمكن الآن أن نفتخر أننا الباد الوحيد في العالم الثالث ، الذي لم يبد فيه مميزات أوسجون
سياسية . ويجب أن نطوى طياً كاملاً كل المعتقدات والحسابات عما قبل ١٩٦١ . لنبدأ حسابات الاشتراكية
حقيقية عما بعد ١٩٦١ أى بالمعيار الاشتراكي والالتزام بالميثاق .

واعتقد أنه بالإصرار على ممارسة الحق الديمقراطي وبممارسة النقد وبالالتزام وبالصبر
وبالإصرار على بناء الاتحاد الاشتراكي . سندستطيع أن نتغلب على كل المصاعب وأن نكشف من
يتاجر من الرجعية بالميثاق . ومن يعطى لنفسه ساحة أعلى من الميثاق .

وإنى اعتقد أن مثل هذه التجربة التي يقوم بها المحامون في محاولة إدارة الحوار في رحاب
الاتحاد الاشتراكي . محاولة ستفبع مهماتها كن حدودها وظروفها الحالية .

إن الإصرار وحده على الخط السليم على الالتزام بالميثاق ، وعلى التمسك بالحقوق ، وعلى
الالتزم بالعمل الديمقراطي الثوري داخل الاتحاد الاشتراكي ، هو الذي سيجعل الميثاق حقيقة
واقعة بحسمة

التحديات التي واجهتها الثورة

وكيف أمكن التغلب عليها ؟

للكنور ابراهيم صقر

أولا : مواجهة الاحتلال العسكري

والتشديد للأحلاف

وبروز سياسة الحبيد الابجالي

الوضع الدولي بعد الحرب العالمية الثانية :

نحن نعيش في عالم جعلت منه وسائل الاتصال السريعة السهلة الممتدة ، وجعلت منه المصالح المتشابكة ، كلا لا يسهل فصل ما يجري في ناحية منه عما يحدث في ناحية أخرى ومن الأوفق في كثير من الأحوال أن ننظر إلى الحدث ونحاول ما وراءه من معان في إطار دولي . فكلما نظرنا إلى الحديث على أنه في حقيقة جزء من الصورة العالمية العامة ، استباننا خطوطه واتضحنا ارتباطاته وبرزت المعاني التي يحملها في طياته .

والدارس للسياسة الخارجية لمصر الثورة ، لابد أن يرى هذه السياسة في إطارها الدولي . حتى يبرز ممانيتها وتتمتع مسوغاتها .

ولقد برزت بعد الحرب العالمية الثانية خطوط رئيسية في الوضع الدولي يمكن أجمالها لإعطاء صورة عامة فيما يلي :

أ - تشكل الدول الغربية ومعها بعض الدول الأخرى ، على رأس هذه الكتلة تقوم الولايات المتحدة الأمريكية . التي زاد انتاجها كثيرا إبان الحرب العالمية الثانية وبعدها واستلزمت زيادة الإنتاج فيها حاجة أكبر للتوسع في العالم الخارجي وإلى جانب الولايات المتحدة تقف الدول الاستعمارية القديمة التي كانت بما أصابها من ضعف وأنهاك - في حاجة إلى المحافظة على ما بقي من مصالحها . والإبقاء على نفوذها أو حيث توجد هذه المصالح والنفوذ .

وإذا كانت حاجة الولايات المتحدة المتزايدة إلى التوسع ، وكان التناقض والصراع الاستعماري بين دول المعسكر الغربي المختلفة ، يؤدي في كثير من الحالات إلى أن تحمل الولايات المتحدة الأمريكية محل دولة أو أخرى في مناطق النفوذ ، أو أن تتصارع هذه الدول فيما بينها من أجل

مناطق النفوذ هذه ، إلا أنه يمكن القول بصفة عامة بأن بين هذه المجموعة من الدول مصلحة مشتركة ترابط فيما بينها من أجل حمايتها .

وهي لهذا تكون الاحلاف فيما بينها لتقديم هذه المصلحة ، وللضرب على يد من يحاربون هذه المصالح بطريقة أو بأخرى .

ويزداد الاهتمام بالتكتيل ودعمه كلما برز الخطر على هذه المصالح الاستعمارية ، سواء أجهاد هذا الخطر من ناحية البلاد التي تنشده التحرر ، أو من ناحية الدول الاشتراكية التي تناقض النظام الرأسمالي وتشجع الحركات التحررية المعادية له أو من الناحيتين معاً .

وتواجه هذا التكتل مجموعتان أخريان هما :

(ب) التكتل الثاني وهو الكتلة الشرقية : التي تضم البلاد الاشتراكية وعلى رأسها لاتحاد السوفيتي . هذه الكتلة يضيق بها الغرب من حيث أنها تمثل نظاما منافسا للنظام الرأسمالي أثبت نجاحه . كما أمكنه - وخاصة بعد نجاحه في الاتحاد السوفيتي وانتشاره في الدول الأخرى - أن يضيق من مجالات استغلال الدول الغربية .

وقد كان انسلاخ الصين الشعبية من هذه المجالات وإلى المعسكر الاشتراكي ، ضربة ضخمة للتكتل الغربي ، وكان نجاح التجربة الاشتراكية فيها - وما حققته من تقدم على ما كانت عليه من تخلف - ليس فقط فكسة للعالم الغربي ، بل أنها أيضا أعطت للدول المتخلفة التي تنشده المزيد من التحرر والنمو والرخاء ، مثلاً حياً لما يمكن أن يؤدي إليه كفاح شعب من أجل تحرره وورخائه .

يضاف إلى ذلك أن وجود الكتلة الاشتراكية وفر للفرصة لمجموعة البلاد التي تنشده التحرر أن تفيد من التنافس بين الكتلتين ، وأن تحصل على ما تريده ، وتحصل عليه بأحسن الشروط ، وأن تحصل على أكبر كسب يمكن عند تقديم المقابل لما تريده .

هذه الظروف مكنت هذه البلاد من التغلب على كثير من أسلحة الدول الاستعمارية في صراعها معها كاضطط السياسى والاقتصادى والعسكرى ، ومكنتها من تنفيذ البرامج المختلفة للتنمية الاقتصادية المتوازنة التي تنشدها رفع مستوى معيشة أبنائها ، الأمر الذى يضيق به ولا يشجعه الجانب الغربى ، لأنه سيتعارض مع مصالحه الخاصة التي تقتضى أن تبقى هذه البلاد أسواقاً لمنتجات الغرب ، ومجالاً لاستثماراته وتوظيف أبنائه . ومصادر تمد الغرب بالمواد الخام والمواد الغذائية الرخيصة .

هناك تعارض — إذن — بين مصالح الكتلة الغربية عامة ، وبين الكثير من المعاني التي برزت مع قيام الاتحاد السوفيتي واتساع رقعة الكتلة الشرقية وتقدمها ، سواء أ كان من ناحية الإنتاج ، أو من ناحية عناصر القوة .

وهناك مجموعة ثالثة وهي البلاد التي قامت تنشيد التخلص مما بقي من رابطة بينها وبين الاستعمار والقضاء على نواحي الاستغلال الأجنبي فيها ، بحيث تصبح خيرات هذه البلاد لأبنائها ، وتحرر من القيود التي تعطل تقدمها ومماها الاقتصادي المتوازن ، وبهذا يمكنها أن ترفع من مستوى معيشة أبنائها .

هذه المجموعة في محالها تأتي ضغطا ومقاومة من جانب الكتلة الغربية ، للتناقض الواضح في مصالحها .

سياسة الأحلاف العسكرية .

والولايات المتحدة التي تقوم على رأس المعسكر غربي ومعها هذا المعسكر ، تحاول أن تنفذ سياسية استراتيجية معينة ، تتلخص في محاولة الالتفاف حول الكتلة الشرقية بأحلاف عسكرية ، تنتشر على امتدادها القواعد العسكرية بحيث تطوق للكتلة الاشتراكية من كل جانب . وبراعى في هذه الأحلاف أن تكون أحلafa متصلة نهاية كل حلف منها هي بداية للحلف المجاور ، بحيث لا يكون فيها تقاطع ما أمكن ذلك .

وغاية هذه الخطة الاستراتيجية ، أى الإحاطة أو الحصر بالنسبة للكتلة الاشتراكية ، هي محاولة احتواء هذه الكتلة ، فلا تمتد بالاشتراك فيها وراء هذه السلسلة متصلة الحلقات من الأحلاف العسكرية ، حتى إذا ما نجح الغرب في هذه الخطوة . انتقل لتنفيذ خطوة تلوها وهي محاولة الضغط على الكتلة الاشتراكية وتقوم في أركان الاشتراكية فيها إن أمكن ذلك .

الأحلاف وبلاد المجموعة الثالثة :

وكانت الكتلة الغربية تحاول أن تعطي استراتيجيتها هذه صورة تخدع بها شعوب البلاد إلى تنظيم المجموعة الثالثة فتحدث كثيرا عن « الخطر الشيوعي » ، وتركز عليه ، وتعمل على إثارة الخوف منه ، حتى يمكن للتأثير في هذه البلاد وإبعادها عن التعاون مع الكتلة الشرقية ، بل ادخالها في الأحلاف الغربية .

ولكن هذه المجموعة الثالثة وجدت — بمرور الوقت — ودعيت الأحداث تفكيكها —

أن الغرب إذا كان يريد هذه الأحلاف للقضاء على الكتلة الاشتراكية ، فإنه كذلك ، يريد لها القضاء على الحركات التحررية ودعم نفوذه في بلاد هذه المجموعة الثالثة .

بل أن الذين يتعمقون في بحث الأمور ، كانوا يجدون أن نجاح الكتلة الغربية في القضاء على الدول الاشتراكية ، فيه خطر كبير على البلاد المتحررة . إذ سوف يؤدي ذلك إلى أن يخلو الجو للغرب الذي يصبح بذلك في مركز احتكاري من الناحية الاقتصادية ومن ناحية عناصر القوة ، الأمر الذي يؤدي إلى أن تكون ضغوطه أكثر فاعلية في إحكام سيطرته ودعم نفوذه في بلاد هذه المجموعة .

ولم تجد في تغطية مركز الغرب بحاولاته للمخادعة ، بما يخلعه على نفسه من مبادئ وشعارات مثل الديمقراطية ، و الحرية ، و المساواة ، و العالم الحر ، ، ذلك أن الأعمال أفعال أثرا من الأقوال ، وأصرفات العالم الحر ، تناقض كل ما يدعيه من مبادئ ومثل ومصالحه تناقض تناقضا أساسيا مع مصالح بلادنا التي تشهد المزيد من التحرر والرخاء والعدل والتكافؤ لأبنائها ، وهذا يناقض ما يتبنيه الغرب من استغلالنا .

ورغم كل ادعاءات و العالم الحر ، فإننا نجد أن المعسكر الغربي كان هو المعسكر الذي يقف ضد مصالحنا ، سواء في الأمم المتحدة ، أو عن طريق الضغط بأنواعه المختلفة . والمعسكر الذي يحاول — في داخل البلاد — القضاء على الحكومات الشعبية ، ويتحالف مع العناصر الرجعية والاقطاعية لاستغلال أرباب البلاد ، ولا يتردد في استخدام أفسى الوسائل للضرب على يد القوى الشعبية فيها ، وإهمال مصالح الملايين التي أمضوا الفقر وأضناها الحرمان .

وكان ما يحدث في إيران وكينيا وجوانيمالا وغيرها على امتداد العالم ، أمثلة توضح أن المعسكر الغربي مهما يحاول المخادعة بالألفاظ والجل البراقة ، تناقض أغراضه في بلادنا مع مصالحنا فيها وأنه لا ينورع — في تحقيق أهدافه الاستعمارية — أن يستعمل أعنف الأساليب وأسوأها وأبعدها عما يدعيه من حرية ، و ديمقراطية ، .

كان من الواضح — إذن — أن الغرب يريد من سلسلة أحلافه ، ليس فقط القضاء على المعسكر الاشتراكي ، وإنما يريد أيضا إحكام سيطرته على المعسكر التحرري ، وإلا فكيف نفسر رفضه لتسليح البلاد التي وإن كانت لا تريد أن يرتبط به ارتباطا أعمى ، فإنها تعارض النظام الشيوعي كما تعارض استغلال الدول الاستعمارية .

ويزيد في كشف حقيقة أهداف الغرب أمران :

الأمر الأول : هو أن الدول الغربية تحاول عن طريق الأحلاف إحكام سيطرتها على الدول الصغيرة التي تدخل في هذه الأحلاف ، فتشترط في وضوح ألا تستعمل الأسلحة ضد الدول الغربية مهما تكن الظروف ، بما يجعل هذه الدول الصغيرة في مركز العاجز عن مقاومة الاستغلال الاستعماري .

ويمكن أن نضيف إلى ما سبق أن الدول الغربية تستفيد من ربط الدول الصغيرة بها ، وذلك بما تلقىه على هذه الدول الصغيرة من أعباء عسكرية ومالية وبشرية تستعمل في تحقيق أغراضها . كذلك فإن هذا الارتباط يعوق ويعجز الحركات المعادية للاستعمار في هذه البلاد ، بل يساند القوى الرجعية التي تتعاون معه في كبت المشاعر القومية في الداخل ؛ وإنفاذ سياسة الغرب على الصعيد الدولي .

وأكثر من هذا فإن الدول الاستعمارية تستعمل هذه الدول الصغيرة بعضها ضد البعض الآخر (مثلاً تركيا واليونان ، في مشكلة قبرص) .

بل أن الدول الاستعمارية تستعمل القواعد العسكرية التي تقيمها الأحلاف في الدول الصغيرة ضد الدول الصغيرة الأخرى ، لإحكام السيطرة والضرب على يد القوى والحركات التحررية .

والأمر الثاني : هو أن الدول الغربية — كدول استعمارية — تعمل على إبقاء البلاد التي تشهد المزيد من التحرر ضعيفة ؛ ولا تعمل على تسليحها وتقويتها ؛ مادام الغرب ليس في حاجة للإفادة من هذه التقوية في تحقيق أهدافه .

وهذا يدعهم القول بأن المعسكر الغربي يعمل على إبقاء هذه البلاد ضعيفة فإنه إنما يرى إلى إبقاء نفوذه فيها ، دون أن تقوم فيها قوى كافية لمقاومة هذا النفوذ .

ولهذا فإننا نجد أنه حتى في الحالات التي يرى الغرب فيها أن مصلحته تقتضي تسليح بلد معين فإنه يفرض من الشروط ما يجعله متحكماً تماماً في إمكانية استعمال هذه القوة العسكرية ، بحيث لا يستطيع عمله ضده بحال من الأحوال ، حتى ولو كان استعمالها ضده محققاً لمصلحة هذا البلد المعين .

الحياة الإيجابية وعدم الانحياز :

وجدت كثير من الدول المتحررة — إذئذ أن من مصلحتها ألا تربط نفسها بطريقة جامدة بالمعسكر

الغربي الذي لا ينتظر مفكر مطلقا بعد فهمه لطبيعة حاجات هذا المعسكر الاستعمارية أن يتعاون باختياره مع هذه البلاد تماونا يحقق مصلحتها .

وإن كان هذا لم يكن يمنع من التعاون مع هذا المعسكر أو سلم بحقنا ، وارتضى التعايش معنا على أساس من التعاون الذي يحررنا ولا يقيدنا .

هذا التعاون ، فضلا عن أنه يحقق مصلحة مشتركة ، فإنه يدعم أسس التعاون والتعايش بين الشعوب في احترام متبادل ، ينتشر به السلام وينتفي اللجوء إلى الضغط والعنف ، وتنتهي العلاقات غير المتكافئة المفروضة .

ومع استبعاد البلاد المتحررة لتعايش والتعاون بما يحقق مصلحتها مع الكتلة الغربية فإن الاحتياط والحذر من ترهب القوى بالضعيف وسيطرته عليه وتحكمه فيه من أزم الأمور .

ويضاف إلى مصلحتنا في ألا نربط أنفسنا بطريقة جامدة بالمعسكر الغربي ، أنه لم يكن من مصلحتنا أن نعادي الدول الاشتراكية ، وخاصة أن هذه الدول تساندنا في الأمم المتحدة ، وفي نفيف الضغوط المختلفة التي يباشرها الغرب ضدنا .

هذا التعاون يدعم مبدأ التعاون والتعايش ، على أساس من الاحترام المتبادل ويخفف به التوتر يشر به السلام ويعين على تقدم العالم في هدوء بناء إلى الأمام وهو في نفس الوقت يحررنا ولا يقيدنا ويقويننا ولا يضعفنا ، وينمينا ويعيننا على الوقوف على قدمينا .

والمصلحة في هذا مشتركة تقوم على الأخذ والعطاء لمصلحة الطرفين وهي لهذا تقوم على أساس متين يرجي له الدوام والاستمرار والنمو والازدهار .

هذا التعاون فيه مصلحة للكتلة الشرقية من الناحية التجارية ، وفيه تقوية للجوانب التي تعارض المعسكر الغربي ؛ وإضعاف لإمكانات هذا المعسكر بزيادة دعم استقلال البلاد التي تلشد الأزيد من التحرر ؛ وفيه فضح لدول الغرب وإبراز لحسن نية الكتلة الشرقية وفيه دعم لمبدأ التعايش والتعاون لخير الجميع مع احترام متبادل يخفف التوتر وينشر السلام .

وتخفيف التوتر ودعم إمكانيات السلام . فضلا عن أنه مصلحة إنسانية عامة ، فإنه بتخفيفه أعباء الاستعداد للحرب في مصلحة النظام الاشتراكي ، وفي غير مصلحة النظام الرأسمالي .

المصاحبة — إذن مشتركة .

واقف ظهرت آثار هذا التعاون بدرجة متزايدة في كثير من المناسبات بعد مؤتمر باندونج ، وبعد أن حاول السوفييت ومن معهم المرة الأولى إشاعة جو من الثقة فيهم؛ وعدم الخوف منهم وسأولوا جاهدین أن يدعموا مبادئ التعاون والتعايش والسلام في ظل احترام متبادل بين الدول كبرها وصغيرها .

على أن بعدنا عن الأحلاف العسكرية ، وحيادنا في الصراع بين الكتلتين الغربية والشرقية لا يعني البته أن يكون حيادنا مطلقا ، ولكنه حياد فضلا عن أنه لا يربطنا ربطا أعمى بأى من المعسكرين ، بحيث نكون بهذا الربط مع واحد وعلى الآخر ، دون نظر إلى أين يقع الخطأ والصواب والحق والباطل ، فانه أيضا يتخذ موقفا إزاء المسائل المختلفة وبذلك فهو حياد يزيد من حرية حركتنا . وكذلك يزيد من فعاليتنا وإيجابيتنا .

فمثلا ، كما قال الرئيس سوكارنو ، لا يمكن أن يكون هناك حياد بين القومية والاستعمار ، ولا بين الرجعية والقومية ، ولا بين التعاون على أساس من الاحترام المتبادل الذى يتحقق به الخير والسلام . وبين الاستغلال على أساس غير متكافئ تنبعث منه الشرور والآثام

ونحن بتمسكنا بسياسة الحياد الإيجابي ، نقف مع المثل العليا — التى طالما ضقتنا بإهدار الغرب لدمها على مذبح الاستعمار — ونكون منسجمين مع أنفسنا حين نريد لغيرنا ما نريد لأنفسنا من احترام للاستقلال ودعم لحق تقرير المصير ، وعدم تدخل الدول كبرها في شؤون صغيرها . ونحن إذ ندعم استقلالية البلاد الأخرى وتقويتها في الاتجاه الإنساني الصاعد ، ندعم بهذا مركزنا الخاص من ناحيتين :

فمساندة الغير بمن يقاسى مثلنا — فضلا عن سيرها مع ما يجب أن يكون عليه الوضع — في نظرنا — في هذا العالم — تعنى مساندتنا حين يشهد بنا الحال ويضغط للعدو المشترك .

ومساندة الغير بمن يقاس مثلما حتى ينتصر . فيها تقوية للمعسكر التحررى جميعا . وإضعاف لمستعمره ومستغلها . وبالتالي يكون فيها إضعاف للمعسكر الاستعماري كله . في هذا خيرنا جميعا .

وكلما زاد عدد بلاد المعسكر التحررى ، زادت قوته وزادت نفوذه في الميدان الدولي ، وزادت بالتالى إمكانيات انتصار مبادئه في العلاقات الدولية كاحترام حق الدول في تقرير مصيرها وتصريف شؤونها . دون تدخل من غيرها . وحل المشاكل بالطرق السلمية والتعاون بين الجميع للخير الجميع .

وقد نجح هذا الجو في تخفيف حدة التوتر الدولي ، وعطل إمكانيات التصادم بين الكتلتين المتصارعتين ، وحقق درجة كبيرة من المرونة في الجو الدولي يطول بها أمد السلام وتدعم بها أركانه .

وبنجاح حركة الحواد الإيجابي طال العهد بالسلام ، وزاد في نفس الوقت تمسك الناس به وخوفهم من قيام حرب شاملة . بما يترتب عليها من آثار مدمرة .

وقد لعب عدم الانحياز دوراً هاماً من حيث أنه نجح في تجنب العالم حرباً عالمية شاملة ، حتى جاء وقت تحقق فيه ميزان الرعب النووي ، وتوفر لدى كل جانب من وسائل التدمير ما جعل من الصعب على الجانب الآخر أن يغامر بشن حرب لن يكون فيها غالب ومغلوب .

بهذا قلت إمكانيات الانتصار ، وارتفع ثمنه ، وازدادت قوة الرأي العام العالمي ضد الحرب النووية الشاملة ، مما جعل قيام مثل هذه الحرب أمراً يكاد يكون مستحيلاً .

هذا التطور فعلاً عن أنه يحقق مصلحة العالم والإنسانية جميعاً بتقديم التعاون والتعايش والسلام ، فإنه يحقق مصلحة بلادنا أحسن ما يكون التحقيق .

فالتعاون بين أجزاء العالم المختلفة يحقق أحسن الخير لبلادنا ، والتعايش يمكننا من التعاون الهادئ والتغيير المتطور الهادئ ، وإطالة أمد السلام نبعث شبح الحرب .

ولم يكن من مصلحة البلاد للتحررية والعالم خاصة أن تقوم حرب بين المعسكرين لا تبقى ولا تذر ، نصطلي بجرها ولا تتحقق بها مصلحة لنا ، ونحن إذ نهذل الجهور الضخمة لإفقاد برامج التنمية لرفع مستوى معيشة أبنائنا ، لا نحتمل أن تهدم الحرب في يوم ما نبغيه في سنين . والحرب بين المعسكرين لو أنها جاءت كانت ستأخذ شكل حرب عالمية كلية شاملة ، لا ينجو من دمارها أحد .

والعالم العربي - بالذات - بسبب أهميته الاستراتيجية الخاصة في الصراع بين الغرب والشرق ، ما كان يمكن أن يحجب نفسه ويلتجئ إلى حرب بين المعسكرين لو قدر وقامت هذه الحرب .

فالعالم العربي يقع وسط حلقات الإحاطة الغربية بالكتلة الشرقية ، ويقع إلى الجنوب منها مما يمكن من الطيران منه طوال العام ولمسافات أقصر لضرب الأهداف في هذه الكتلة ، وخاصة أنه قريب من كثير من المناطق الصناعية السوفيتية ، ومناطق المواد الاستراتيجية الأخرى . لهذا حاولت الكتلة الغربية نشر القواعد الجوية الاستراتيجية فيه وعلى امتداده .

والعالم العربي يتوسط في العالم وشبكة النسي في البحرين المتوشط والأحر ، ولسيطرته على

قناة السويس ، له أهمية كبيرة في المواصلات العالمية — وهو بما يحتوي عليه من ثروة بترولية ضخمة ، ومن بشر ، ومن مساحة متسعة تمتد من حدود تركيا وإيران إلى بحر العرب والمحيط الهندي ، ومن خليج العرب إلى المحيط الأطلنطي . والعالم العربي يتحكم في مدخل أفريقيا وبسيطرته على محور أفريقيا الشمالية الأفقى ، وعلى جزء هام وطويل من المحور الرأسى الشمالى الجنوبى من الاسكندرية إلى رأس الرجاء فى القارة الأفريقية ذات الأهمية الاقتصادية والاستراتيجية الضخمة .

كل هذا وغيره يجعل العالم العربى عرضة للخطر لو أن حرباً قامت بين المسكرين ، وهذا يزيد من إصرارنا على سياستنا التى يتحقق لنا بها الخير ويسود بها فى العالم السلام .

* * *

وفى نطاق هذا الاطار الدولى العام كان العالم العربى وكانت الجمهورية العربية المتحدة تتحرك بسياسة خارجية ، هى إمتداد لسياستها الداخلية ، ووسيلة لخدمتها على المستوى الدولى .

فقد تخفضت الحرب العالمية الثانية عن نمو كبير فى الحركة الوطنية ضدنا ، وعن زيادة كبيرة فى وزن القوى الشعبية فيها ، وبالنالى فيما حوت مطالبها من مضمون اجتماعى . وكان نمو القوى الرأسمالية يقابله المتاعب التى لقيتها البورجوازية الصغيرة والطبقات العمالية من إرتفاع نفقة المعيشة إرتفاعاً لا يقابله إرتفاع مماثل فى الدخول . وزاد من تعبئة طاقة القوى الأخيرة الطاقات التى انطلقت بعد الحرب تذهب المزيد من الحقوق وتوجه بالركب الإنسانى نحو الإصرار بدرجة أو أخرى ، سواء بتحول الدولة نحو الاشتراكية ، أو بتزايد قوة هذا التيار فى الدول الرأسمالية ذاتها .

وكانت الهبات الوطنية بعد الحرب من القوة بما يلفت النظر ، وقامت صراعات عنيفة فى كثير من المناطق مثل أندونيسيا والملايو والهند الصينية واليونان . وتخلت إنجلترا عن شبه الجزيرة الهندية وباكستان وبرما وسيلان ، وخرج آخر جندى فرنسى من سوريا ولبنان . وعرضت مصر قضيتها على مجلس الأمن .

وكان الصراع بين السكتلتين الشرقية والغربية يزداد ظهوراً على السطح ، وتتحدد معالمه ، الاتحاد السوفيتى ومن معه يحاول أن يحول دون حصره داخل نطاق يضربه حوله الغرب ، ويحاول بمقاومة قيام هذا النطاق وبالإخراج عليه تحقيق المزيد من تأمينه .

وكان صراع عنيف ، كان بجانب السكتلة الشرقية يحاول فيه على العموم تأمين سلامته وإثبات حصن أمانه وبث الثقة بينه وبين غيره من إشكال الغرب نهديداً لأمنه ومصالحه .

واستغلت اندونيسيا ، وانسحبت أمريكا من الصين في عام ١٩٤٩ ، وقام الصراع في كوريا عام ١٩٥٠ واحتد الصراع بين بريطانيا وحركة الماوماو في كينيا منذ عام ١٩٥١ ؛ وبين الغرب وإيران ، واستمر الصراع في الهند الصينية يزداد حدة حتى انتهى إلى معركة دين بين فو . واستمر الصراع حاداً بين الكتلة الغربية وبين القوى الاشتراكية من جهة ، وبين الكتلة الغربية وبين القوات الوطنية المتحررة من جهة أخرى ، وزاد التهديد المتعاون بين الجانبين المواجهين للاستعمار الغربي .

وكان كل هذا باعثاً للأمل ومعبثاً للقوى التي تنشأ التحرر في مواجهتها للاستعمار .

وفي مصر ، وقفت القوى التقدمية صاعدة في وجه الاستعمار قوا انتهاء الحرب العالمية . غير أن الأحزاب والحكومات لم تكن لديها لا الرغبة في ولا الطاقة اللازمة للارتفاع إلى مستوى الجماهير الثورية بما يحقق آمالها .

وحاول الاستعمار أن يربط مصر به في مشروع صدق - بيفن ، لكن المشروع ولد في مهده ، وعرضت القضية في مجلس الأمن دون طائل ، الأمر الذي أضعف إيماننا بجدوى الأمم المتحدة في حصولنا على حقوقنا . ثم هزم الشعب العربي في العراق معاهدة بورت سموت في أوائل عام ١٩٤٨ ، وقنعت الرجعية في العراق بتجميد الوضع عند هذا الحد .

وجاءت أزمة فلسطين وعملت الشعوب العربية من النكسة الدروس ، وتعلمنا أن الاستعمار وراء كل ما حدث : وراء إسرائيل صنيعة وعمليته ، ووراء الرجعية الحاكمة المتسلطة في بلادنا ليستندنا وترتبط به وتتآمر معه .

وكان شعور عميق بالمرارة وإحساس متزايد بالضغط على الاستعمار والرجعية الخائنة . تزايد وعيق حتى في قلب الجيش ، وزاد من ذلك استمرار ارتباط الرجعية الحاكمة بالاستعمار صانع إسرائيل وضامن الوضع القائم فيها خارج نطاق الأمم المتحدة وعلى حساب قراراتها (الضمان الثلاثي الصادر عام ١٩٥٠ من الولايات المتحدة وإنجلترا وفرنسا) .

واستمرت الشعوب تقاوم في عنف وضراوة ، وجاء الوفد - وكان كقيادة سياسية قد أصبح متخلفاً كثيراً عن المد الشعبي الزاخر - ولجأ إلى مفاوضات الانجليز . ولكنه مع الضغط الشعبي المتزايد لم يتمكن الانجليز من أن يصلوا معه إلى تسوية يستطيع بها أن يواجه المد الشعبي ويحجبه .

ووجدت حكومة الوفد نفسها مضطرة إلى إلغاء المعاهدة في أكتوبر ١٩٥١ ، وسارع الغرب بتقديم مشروع قيادة الشرق الأوسط ، تقدمت به أمريكا وإنجلترا وفرنسا وتركيا وترك بابها مفتوحاً لمن يريد الانضمام إليه من المنطقة أو من خارجها . فخير أن هذا المشروع رفض لقوه .

وبدأت المقاومة المسلحة ضد الانجليز في القناة ، وكان تردد القيادة الوفدية وتخليها ورغبتها في المساومة من أسباب تعويقها لحركة المقاومة وتثبيت الجهود المتدافعة في هذا السبيل .

وتحركت الملكية الفاسدة متأمرة مع الاستعمار تمهد لضرب خطر المد الوطني المتزايد ، وعينت أحد كبار الرأسماليين رئيساً للديوان ، وأحد صنائع الانجليز مستشاراً سياسياً ، وبدأت في الجود دلائل التآمر على الحركة الوطنية .

وانتهزت فرصة حريق ٢٩ يناير وفرضت الأحكام العرفية لكبت قوى التحرر ، وأقيمت وزارة الوفد وتماقبت الوزارات تضرب الكفاح المسلح وتحويل الطاقة الدافقة إلى مسار فرعية (١) فرفضت وزارة نجيب الهلالى شعار التطهير قبل التحرير ، وبدأت حملة تخويف من خطر الشيوعية ، والعدو الحقيقي بين ظهرانيها ، ووصل العبث والاستهتار إلى مداه بمحاولة فرض الصنائع في وزارة الدفاع وعلى الجيش . .

وكانت الثورة .

وكان لا بد بانتهيار القيادات وتخليها عن الركب الشعبي ، وبما تم من ضغط وكبت أن تعظم الوضع في قلعة القوة التي أرادت الرجمية إدارة لها ، فأنفجرت عطمة لها معبرة في ذلك عن شعورها وشعور شعبها .

(١) جاء في منشور وزعه الضباط الأحرار عقب تأليف وزارة نجيب الهلالى الأولى :

« نواتل مؤامرات الاستعمار — الانجليز وأمريكا في الفقرة الأخيرة في مصر ، لمحاولة القضاء على الحركة الوطنية وصرف أنظار الشعب عن الكفاح المسلح ضد الاستعمار في القتال ، إلى مشاكل داخلية في القاهرة . .

« وهكذا وصل الهلالى إلى الحكم بعد تدبير سابق . وقد جاء الهلالى وأعلن برنامج الوزارة بصراحة ، وأن مهمتها الرئيسية هي التطهير والقضاء على الفساد ، وقد تناسى أن الفساد الأكبر مصدره الاستعمار . وأنه لا يمكن القضاء على الفساد الداخلى إلا إذا قضى على أسبابه ومصادره .

القضاء على الاستعمار وأعوانه من الخونة المصريين:

وكان طبيعياً أن يكون القضاء على الاستعمار وأعوانه من الخونة المصريين أول أهداف الثورة السبعة .

واقعت الثورة وليدة تجارب متتابعة ولدت المرارة والسخط . ورأت خلال تجربتها الطويلة التي سبقت ٢٣ يوليو كيف أننا ضربنا في فلسطين ؛ لأن ضعف في المحارب ، ولكن لانهار الوضع في الداخل وخيانتته وتآمره .

وكان هذا درساً .

ولقد قام بالثورة شباب مكافح قدموا من قبل مثلاً رائعا في التضحية والكفاح ، وكانت هذه الصلابة في القيادة معنى جديداً يدخل الميدان مع انهيار القيادات القديمة ، فيبث الأمل ويطلق الطاقات لضرب رموس التآمر والخيانة والاستغلال .

وكانت القيادات على حماسها وصلابتها ، من الواقعية في تقدير الموقف وحساب القوى ورسم الخطة والترتيب للأمور واتخاذ الخطوة والمناسبة في الوقت المناسب ، بما يحقق الهدف بلا تردد وهلاتور . وأضاف هذا معنى جديداً للمعركة .

وكانت الثورة تعبيراً ، لا عن شعور من قاموا بها فقط ، وإنما كانت أيضاً تعبيراً عن شعور شعبي زاهر ، حاولت الرجعية من قبل محاصرته فلم تجسدها محاولاتها شيئاً ، ولم يكن بد من تأمرها السافر مع الاستعمار في ٢٦ من يناير لضرب القوى الشعبية ، واسكات كل صوت بمعارضة ، وضرب محاولة الكفاح الإيجابي .

وجاءت الثورة فكانت تفجيراً لهذه الطاقات المكبوتة ، فانطلقت مرة ثانية في مد تنظيمه أيد قادرة ، وتركزه على الاستعمار بضربه في حصنه ويقض مضاجعه .

وبدأت الثورة فطردت رأس الرجعية في البلاد الملك الطاغية ، ثم شنت الحرب على الإقطاع فخطمت بقانون الإصلاح الزراعي في سبتمبر عام ١٩٥٢ ، وبذلك هدت من كيان قلعة من قلاع الرجعية الخائنة في البلاد .

ثم جاءت تطهير الأحزاب ثم حلها في ١٨ / ١ / ١٩٥٣ ، وألغيت الملكية وأعلنت الجمهورية في ١٨ / ٦ / ١٩٥٣ وظهرت الثورة الجيش والحكومة من كل عنصر يملك في ولائه أو صلاحيته ،

وضربت على يد كل مستغل أو متأمر حتى تضمن الوحدة الوطنية^(١) وسلامتها من أى ثورة يحاول الاستعمار أن ينفذ من خلالها في معركتنا المقبلة للقضاء عليه .

وبدأت المفاوضات ، وحاولت أمريكا وحاول غيرها من أصدقاء الغرب في المنطقة أن يلعبوا دور الموفق بيننا وبين الانجليز .

وكان إصرار من قيادتنا على الجلاء التام غير المشروط^(٢) ، ووقف الشعب بكل طاقاته بسند ويؤيد .

وكان الانجليز قبيل الثورة يحاولون أن يلعبوا ضدنا ، بكرت ، السودان ؛ وكانت الحكومات الرجعية — إذ تنادى بفاروق ملكا على مصر والسودان — يشلها الحرج . وفوت قيادة الثورة على الانجليز خدعتهم ، وانهى الأخذ والرد إلى توقيع اتفاقية السودان في فبراير ١٩٥٣ وبمقتضاها أصبح للسودان الحق في تقرير مصيره بالاستقلال أو الانضمام إلى مصر بعد ثلاث سنوات .

وأنشأت الثورة هيئة التحرير تضم جميع القوى المخلصه في البلاد ، وكان اسمها يحمل أهم رسالة للثورة في مرحلة تكوينها . وهي تحرير البلاد من الاستعمار ، ودخلت هيئة التحرير كل مدينة وكل قرية .

وبدأ الإعداد للكفاح المسلح . بتكوين كتائب الفدائيين وتدريبها .

لقد ائق الكفاح المسلح في القتال قبيل الثورة الكثير من المتاعب — نقص في التدريب

(١) ولكن التاريخ لم يعرف أمة نكبت باحتلال أجنبي ونجحت في إجلائه وهي متفرقة بسودها التخلف . فمنطقة الابتداء في معركة التحرير أن تتحد وأن يرانا العدو صفا واحدا لا تتخلله ثغرة ، . (الرئيس جمال عبد الناصر) .

(٢) حاول الغرب تقديم مشروعات للدفاع المشترك معه مثل مشروع « تعاون القوات العسكرية في الشرق الأوسط » في أغسطس ١٩٥٢ ومشروع « القيادة الموحدة » في صيف ١٩٥٣ واستمرت المحاولات الغربية بهذا السبيل ولكنها رفضت .

وقد أكد الرئيس جمال عبد الناصر في ١٩ / ٤ / ١٩٥٤ : « أن الدول العربية لن تنظر في أى اقتراح خاص بأى تنظيم دفاعى عن منطقة الشرق الأوسط ؛ أن تحمل قضاياها المعقدة وفي مقدمتها القضية المصرية » .

وفي التنظيم وفي التسليح ، ومتاعب من الحكومة وبملاة منها الاستعمار ، ومتاعب في منطقة الكفاح ، بل خيانات من أعوان الاستعمار من بين « المصريين » .

وكان لا بد للثورة أن تنظم الأمور بما يكفل تحقيق الهدف . لقد بدأ تكوين كتائب الفدائيين في كل مكان وبدأ تدريبها على العمل المنظم ، على يد رجال الثورة أنفسهم ؛ وكان تموينهم بوسائل الكفاح ورسم الخطط للعمليات والتأمين قدر المستطاع في الميدان ؛ ومعاونة رجال الإدارة المسؤولين لهم ، وضرب الحكومة وبغضب على يد الخونة من عملاء الانجليز في المنطقة إلى حد إعدام بعضهم مثل كنج صبرى ، ليكون عبرة لغيره ؛ كل ذلك مكن من أن تكون أبعاد المعركة وأعماقها على مستوى جديد زلزل الأرض من تحت أقدام الانجليز .

ولقد تالتت احتجاجات الانجليز على ذلك وتكرر الضيق به في مناقشات البرلمان الانجليزي وذكر سلوين لويد أن الحوادث في القاعدة بلغت ١٥٠٠ في ستة أشهر ، وتحول الانجليز القاعدة إلى تركيز جهودهم على حماية أنفسهم وتأمين وجودهم (١) .

وكان الكفاح المسلح في القنال درسا عمليا قاسيا ، رأى به الغرب استحالة استمرار وجودهم في قلب شعور معاد لهذا الوجود ، ومصمم على إزالته (٢) .

ومن ثم كان التسليم .

وكان الكفاح المسلح في القناة العامل الأساسي الذي جعل الاستعمار لا يرى بدا من أن يحمل عبءه على كتفه ويرحل ، تجنباً لمعركة مريعة لا أمل له فيها (٣) .

وعقدت اتفاقية الجلاء وانفق على خطواتها الرئيسية في ٢٧ من يوليو عام ١٩٥٤ ، ووقعت رسميا في ١٩ من أكتوبر من نفس العام ، وتم الاتفاق فيها على جلاء القوات الانجليزية عن مصر على مراحل تنتهي بعد عشرين شهرا من التوقيع على الاتفاقية ، على أن يعاد تنشيط القاعدة

(١) قدر البعض أن نصف الجيش الانجليزي في قاعدة القناة أنشغل بتأمين النصف الآخر .

(٢) « أننا نعلنها عالية مدوية : يجب أن يحمل الاحتلال عبءه على كاهله ويرحل ، أو يقاتل حتى الموت دفاعا عن وجوده » . (الرئيس جمال عبد الناصر) .

(٣) « لقد وقعت المعركة فعلا على أرض منطقة القناة وبالأيدي المتحدة القوية وبالدم الزكي الذي سال في منطقة القناة وقمنا اتفاقية الجلاء وانتصرنا في حرب الاستقلال » . (الرئيس جمال عبد الناصر) .

إذا وقع هجوم مسلح من الخارج في خلال سبع سنوات ، على إحدى البلاد العربية الموقعة على معاهدة الدفاع المشترك سنة ١٩٥٠ ، أو على أمريكا

وقد رأت قيادة الثورة في ذلك الحين أن تقبل المساومة بإضافة تركيا إلى البلاد العربية ، وكانت وجهة النظر آنذاك في صراحة هي الوصول إلى اتفاقية رسمية يخرج بها الانجليز من مصر في عشرين شهرا كسب كبير ، وإذا كان لا بد لتحقيق هذا الكسب من مساومة كهذه فلتكن .

هذا فضلا عن أنه بعد خروج الانجليز نهائيا من مصر ، فسيكون تقدير الأمر وتفسيره لنا ، وبحرية كبيرة . يضاف إلى ذلك أنه يغلب ألا يكون تطبيق لهذا النص إلا في حالة قيام حرب عالمية ثانية . وإذا حدثت وقامت حرب عالمية ثانية فبسبب أهمية المنطقة الاستراتيجية وبسبب أهمية إفريقيا الرابعة وراءها وإلى جنوبها ، فيغلب أننا ما كنا ننجو من مثل هذه الحرب .

هذا إلى أن قيادتنا كانت ترى بنفاذ بصيرة بعد ما حدث من تطورات في أسلحة الحرب ، ووصول الاتحاد السوفيتي إلى إنتاج القنبلة الذرية عام ١٩٤٩ ، والقنبلة الهيدروجينية عام ١٩٥٣ ، وما ينذر به ذلك من خطر تدمير العالم تدميرا شاملا إذا حدثت أحدا نفسه بإقامة حرب بين الكتلتين . كانت قيادتنا ترى بنفاذ بصيرة أن الحرب العالمية الشاملة أصبحت مستحيلة وتحقق تقدير قيادتنا (١) .

وفي أول نوفمبر ١٩٥٤ انفجرت الثورة العربية في الجزائر ولعبت مصر دورا هاما في مساندتها .

وقام الحكم البرلماني في سوريا ، وبدأ التقارب بينها وبين مصر يزداد ، ودعم هذا التقارب والترابط موقف مصر المناضل ضد الدخول في أحلاف غربية .

معركة الأحلاف :

وكان الغرب يأمل بعد توقيع معاهدة ١٩٥٤ أن يجرنا إلى حلف عسكري — كان يرتب

(١) على أننا ما أن وقع العدوان الثلاثي واندحر على أرضنا ، حتى أعلننا إلغاء معاهدة ١٩٥٤ ، واستولينا على القاعدة وأستدل الستار — بشرف — على فصل في تاريخ « مصر » الحديث مليء بالمقاوم والمناضل .

له — بقيمة في المنطقة ، إلا أن قيادتنا صمدت في الميدان لكل أنواع الضغوط .

وبدأ تكوين حلف بغداد في عام ١٩٥٤ . وأوائل عام ١٩٥٥ . بعقد اتفاقات ثنائية بين دول المنطقة .

ووقفت مصر تقود حركة الكفاح ضد دخول الدول العربية في أحلاف غربية . وتمسكت بأن يفتش الدفاع عن المنطقة من المنطقة ذاتها ، وألا يدخل في مشروعات الدفاع هذه أى دولة كبرى ، وأن يكتفى بمعاهدة الضمان المشترك بين البلاد العربية .

كان الوضع العالمى يبرز كثيرا من المعالم بالتدريج وكان الوضع في المنطقة يكشف كذلك عن كثير من الحقائق التي لا بد أن تؤخذ في التقدير .

لقد كان الصراع في كوريا وفي الهند الصينية يوضح كيف أن تفوق الكتلة الغربية على الكتلة الشرقية مسألة تتحرك في اتجاه التوازن بين القوتين ، ولقد أدى إنتاج كل من الكتلتين لوسائل التدمير النووية إلى خطورة أى حرب قد تحدث بينهما علينا .

هذا فضلا من ازدياد أملنا بأننا عوقنا حماية إقامة الأحلاف التي تحيط بالكتلة الشرقية : فان ذلك — إلى جانب فوائد أخرى تتحقق من هذا الموقف — يعطل إمكانية قيام حرب عالمية قد تغرى أمريكا بشنها على الكتلة الشرقية — ولا ننجو منها مهما نحاول .

وهذا التعطيل في ذاته — كما أشرنا من قبل — أفاد في عدم قيام حرب عالمية ، إلى أن جاء الوقت الذي تحقق فيه توازن أكبر في القوى . والذي جعلت فيه وسائل التدمير النووى والصواريخ قيام حرب شاملة بين الكتلتين المتصارعتين أمرا يكاد يكون مستحيلا .

هذا فضلا عن أن الأحداث السابقة ، وما حدث في إيران ، وما حدث في كينيا ، كانت توضح ضراوة الاستعمار وعدم تردده في ضرب قوى التحرر بكل قوة من أجل المحافظة على مصالحه على حساب مصالح الشعوب فكيف ، يتصور أحد أن تقبل قيادتنا عودة الاستعمار بشكل جماعى ليفرض سيطرته علينا بعد إذ انفقنا رسميا على إزالة الوجود الأجنبي من بين ظهرانينا .

ويشير الشكوك لدى قيادتنا أن الاستعمار الغربى كان يركز على ما أسماه « الخطر الشيوعى » ويخوف منه « وهو خطر » لا تجربة مريرة لنا معه مثل تجربتنا مع الاستعمار الغربى وهو « خطر » لن نتردد في مواجهته بقوة إذا فكر فى العدوان علينا ، ولن نتردد فى الاستعانة فى ذلك

بكل من يقدم عوناً لنا في مواجهته أن حدث وإقدام على الاعتداء . ولا داعي لأن نترك الذين يسيطرون علينا مستعمرين في عدوانهم خوفاً من واتقاء لعدوان لم يقيم ، وقد يحدث وقد لا يحدث (١) .

هذا فضلاً عن أن الخطر الذي عايناه كان من الغرب أساساً ، وإحلاف الغرب تمنعنا من وضع السلاح في وجهه وهو ، بما يجعلها أداة للتمكين للغرب ولسيطرته علينا ، وليس للدفاع عن مصالحنا نحن حتى لو كانت ضد الغرب .

وبضيف إلى مخاوفنا في هذا المجال ، أن الاستثمار الغربي هو صانع إسرائيل وضامن حدودها المخالف لقرارات الأمم المتحدة ويشترط ألا نستعمل السلاح عند اللزوم ضد إسرائيل (٢) .

كل هذا يعني أن الاحلاف ليست سوى سجن كبير يجعلنا أداة في يد الغرب ، يدعم بنا

(١) وفي ذلك يقول الرئيس جمال عبد الناصر :

« وليفهموا أيضاً أن الدفاع عن الشرق الأوسط أمر يعني دول هذه المنطقة أكثر من غيرهم وإن يستطيع شعب يروح تحف نير الاستثمار أن يدافع عن استمرار هذا الاستثمار في رطبه ، بحجة تخويله من اعتداء آخر قد يتعرض له هذا الشعب وقد لا يتعرض له .

« إننا نريد جلاء ناجزاً كاملاً غير مشروط . . . ومتى استأصلنا شأقة الاستثمار من بلادنا ، فليطعن الغرب إلى أننا سنكون أحرص منهم مئات المرات ، بل الآفها على حريقنا واستقلالنا فإذا تعرضنا لاعتداء أيا كان مصدره ، فسنتقف جميعاً وقفة رجل واحد لزود عن حريقنا .

« وفي هذه الحالة لن نتردد في محالعة الشيطان نفسه — كما قال زعيمهم تشرشل في الحرب الماضية — لرد هذا العدوان . »

(٢) يكفي أن نشير في هذا المجال إلى تصريحات جون فوستردلاس فيما يتعلق بزيارته للشرق الأوسط في أوائل صيف ١٩٥٣ - والتي تكرر مضمونها في أكثر من مناسبة تصريحاً أو تلميحاً .

« لا نرى مقتنع بأن الولايات المتحدة — وهي تفتقر حتى ينشأ ميثاق ضمان رسمي — يمكنها أن تساعد مساعدة مفيدة في تقوية الدفاع المترابط لهذه الدول (دول الشرق الأوسط) إذا كانت — هذه الدول تفتقد القوة لا تستعملها ضد البعض (إسرائيل ١) أو ضد الغرب ، وإنما لتستعملها في مقاومة الخطر المشترك الذي يهدد كل الشعوب الحرة . »

مصالحته ، حتى لو كان ذلك على حساب شعوبنا .

وإذا كان الغرب يهدف إلى عزلنا عن الكتلة الشرقية وعزلها عنا ، أفلا يشير ذلك الشك في نوايا الغرب بأنه إنما يفعل ذلك لإحكام السيطرة علينا ، وإثارة الشك بيننا وبين الكتلة الشرقية فلا نقيّد من التعاون معها في مواجهة أي تحديات نلتهمر عليها . هذا فضلا عن استعمالنا كأداة لتأمين المصالح الاستعمارية ، لا بين ظهرانينا فقط وإنما كذلك فيما وراءنا ، واضرب الكتلة الشرقية أن وانت الغرب الفرصة حزبا لتكون به مخلب قط للغرب ؛ وسنصلى بحره على أي حال ؛ وبهذا إلى جانب نتائج المتعبد بالنسبة لنا ، يخلو للغرب الجو فتكون سيطرته علينا أشد ، ويكون تحركه فينا أكبر .

وعلى العكس من ذلك فإن تمسكنا بمعاهدة الضمان العربي المشترك - سيعطينا درجة كبيرة من حرية الحركة ؛ تمسكنا من أن نستعملها في الدفاع عن مصالحنا ، في مواجهة أي تحد ، سواء أجه من الغرب أو من إسرائيل أو من الشرق الخ .

ولم يكن هنا من داع لإثارة الكتلة الشرقية علينا ولا للمعاونة في دفع العالم إلى هاوية حرب نكون نحن أول من تسحقه .

هذا في الوقت الذي يضمن فيه موقفنا أمننا ومصالحنا ويدعم مركزنا ، ويوجد جوا من التعاون والتعايش في العالم ؛ ويعطى إمكانيات قيام حرب عالمية ، فيدعم بذلك السلام في الوقت الذي يدعم مصالحنا . ويدعم قوى التحرر في العالم جميعا .

وزاد من شكوك قياداتنا في الغرب أن محاولاتنا للحصول من دول الغرب على أسلحة تؤمن بها دفاعا عنا . بامت بالاختفاق رغم أنها استمرت ثلاث سنوات ، هذا في الوقت الذي كانت إسرائيل تستعمل فيه كشوكة يمزون بها جنبنا كلما عن لهم ذلك . وهم يمدونها بالسلح بأنواعه المختلفة ويفدقون عليها كل أنواع المعوتة . ويكفي أن تشير في هذا الحال إلى المعونات الأمريكية المنوعة والمستعمرة ، وإلى التعويضات الألمانية التي بلغت ٣٥٠٠ مليون دولار .

كذلك فإننا كبدا ينشد التحرر لينالقي للقضاء على التخلف الاقتصادي ورفع مستوى معيشة أبنائه . في حاجة إلى الاستثمارات وخاصة التي تنجبه لتصنيع . وقد عملنا على تشجيع الاستثمارات الأجنبية بكل الوسائل علما تقدم فتكون إفادة مشتركة . ولسكننا رغم ما قدمنا من تشجيعا لم نلق

إقبالاً كافياً من الاستثمارات الأجنبية (١) والمساعدات (٢) التي تمكننا من أن نمدفع في طريق التنمية الاقتصادية بما يعوضنا عن سنين طويلة من التخلف .

والى جانب أن احتكار الغرب إمدادنا بالسلاح والمعدات الانتصارية كان يحد من قدرتنا على توجيهها إلى حيث نتحقق مصلحة أكبر لنا ، أو يدفع خطر داهم عنا ، فإن هذا الاحتكار كان يمثل خطراً مستمراً علينا من حيث إنه كان يمكن قطع السلاح والمعدات الاقتصادية عنا حين يترامى لهم ذلك ، الأمر الذي كان يمكن أن يؤدي إلى أروخ المواقف .

والتعاون مع كل من يمد يده إلينا — دون شروط تتحقق بها سيطرة علينا — فضلاً عن أنه كسر هذا الاحتكار فيحقق مصلحتنا وفي أحسن الظروف الممكنة . فإن هذا التعاون أيضاً يمكننا من القضاء على أى ضغوط تباشر علينا . أو — على الأقل — يمكننا من تخفيفها . هذا فضلاً عن أنه يمكننا من الحصول على أحسن الشروط الممكنة بيعاً وشراءً . ويمكننا من الحصول على الكثير مما نريد فيزيد انطلاقنا في مجال التنمية والتصنيع خاصة . وتزيد امكانيات الدفاع عن مكاسبنا وحرياتنا في تبني السياسة التي نحقق مصالحنا .

وزاد في انكشاف الموقف أن الاتحاد السوفيتي ودمه الكتلة الشرقية حاولوا أن يمدوا للدول التي تشهد المزيد من التحرر ، يد المساندة والتعاون في الأمم المتحدة ومن طريق

(١) بلغت الاستثمارات الأجنبية التي اتجهت إلى مصر في عامي ١٩٥٤ و ١٩٥٥ ، ١٦٦ مليون جنيه و اتجه معظمها للبتروك .

(٢) بلغت المساعدات الأمريكية للشرق الأوسط في الفترة من ١ / ٧ / ٥٤ إلى ٣٠ / ٦ / ٥٧ أكثر من ١٥٠٠ مليون جنيه . بلغ نصيب إسرائيل منها ٤٥٤ مليون . ونصيب العالم العربي ١٨٧ مليون ، أى أن نصيب كل إسرائيل كان يساوي ستين مرة قدر نصيب كل عربي .

وقد ذكر الرئيس جمال عبد الناصر بخصوص المعونة الأمريكية :

وما نحن أولاء بعد أربعة عشر شهراً من قيام الثورة : لم نر شيئاً (من المعونات) . كما ذكر .

« انني لم أر أبداً معونة أمريكية متجهة إلى التصنيع . لأن اتجاهها إلى التصنيع سيترتب عليه منافستنا لهم » .

الاتفاقات المختلفة ، وأنهم كانوا يبرزون حسنى نيتهم بالدعوة إلى تخفيف حدة التوتر الدولى وإلى التعايش السلمى والتعاون حتى مع دول الكتلة الغربية

ومضاعف من انكشاف الغرب أن بدأ يباشر ضغوطه السياسية والاقتصادية والعسكرية علينا ليجهزنا على الدخول فى أحلافه ، وقد ركز الغرب الهجوم على مصر وسوريه .

ولقد بدأت بعد الاتفاق على الجلاء معارك وكانت هذه المعارك .. معارك دفاعية .

وجاء ع-فان مندريس إلى مصر يحاول التأثير علينا للدخول فى حلف غربى فى المنطقة ، ولكننا قاومنا هذه المحاولة .

كانت سياستنا مبنية على ثلاثة اعتبارات أساسية هى : الاستقلال والدفاع ضد إسرائيل ، واقتصاد متين ناجح مبنى على بيع قطنا .

وفىما يختص بالاستقلال فقد نجحنا فى توقيع اتفاقية الجلاء ، وبدأت بعد الاتفاق على الجلاء معارك وكان التركيز فيما على التخلص الكامل والنهائى من الاستعمار . ولم يحد فى محاولة جرننا لأحلاف غربية وتمسكنا بالبعد عنها ، بل ومقاومتها ، تخويف من الروس . إذ أنه لم يحتل الروس يوماً بلادنا ولم يخضعونا فيما مضى لسيطرتهم أو نفوذهم . وكان كفاحنا طويلاً حتى تخلصنا من الاحتلال البريطانى والسيطرة البريطانية التى كانت كابوساً ثقيلاً على أمتنا ..

وبعد الحرب العالمية الثانية أصبح الاتحاد السوفيتى قوة عظمى . وشعرنا أنه يقف إلى جانبنا ويشد أزرنا فى كل مرة توضع حريتنا على بساط البحث الدولى . خاصة فى هيئة الأمم .

والرأى العام العربى لا يصدقكم (أى لا يصدق أمريكا) عندما تقولون أن الاتحاد السوفيتى عدوه مهما قاتم فلن يسمعكم أحداً . لأن الجميع مقتنعون بأن مهمهم الوحيد هو التخلص من السيطرة الاستعمارية الغربية التى طالما ابتزت خيراتهم .

وتمسكنا بأن ينبثق الدفاع المشترك عن المنطقة من المنطقة وبين البلاد العربية ، ألا يكون مربوطاً بالغرب بما يقيد حركتنا فى تدعيم استقلالنا وكذلك فى مواجهة إسرائيل هذه الدولة للعميلة التى خلقت لتكون عاملاً من عوامل القضاء على القومية العربية الموجودة فى هذه المنطقة المتوسطة ، والى ، خلقت .. لإضعافنا ولإثارة المتاعب فى طريقنا ، والى ، بقيت عاملاً مساعد ، للاستعمار الغربى .

ولم يكن من مصلحتنا أن نرتبط بالغرب بما يحقق له احتكارا يقيدنا ، بل كان من مصلحتنا أن نحافظ بحرية حركتنا حتى نكون أكثر قدرة على مواجهة ضغوطه . وقد ظهر ذلك في الضغوط الاقتصادية .

« أن دول الغرب لا تشتري القطن المصري بكميات كبيرة كما كانت تفعل في الماضي ، ولذلك وجدنا أنفسنا مضطرين للاتجاه وجهة أخرى فأتجهنا مثلا — إلى روسيا والصين وتشيكوسلوفاكيا ، وهذه البلاد تحصل الآن (مارس ١٩٦٠) على ذلك القطن المصري في مقابل بضائع مصنوعة هناك .

لاغزو أذن أن يقرر السيد الرئيس : « أننا نعتقد عن ثقة بأن الحركة الثورية القومية لشعوب آسيا وأفريقيا ضد الاستعمار والتخلف ، تدين بانتصاراتها إلى حد كبير لوجود الاتحاد السوفيتي وعظمته . التي أصبحت عاملا حقيقيا في كبح جماح الاستعماريين وفي خلق فرص قيمة لقوى الثورة القومية كي تلعب دورا فعالا على نطاق واسع في الكفاح من أجل الاستقلال والتقدم .

فقيم معاداة الكتلة الشرقية إذن والدخول في أحلاف معادية لها ، ومواجهة ضدها وضدنا في نفس الوقت ؟

ولقد تعددت المعارك بعد إخفاق زيارة مندريس في جرننا للأحلاف ، بغرض الضغط علينا وجرننا للأحلاف . وكانت من ناحيتنا معارك دفاعية .

وفي مواجهة إصرار الغرب على إقامة حلف غربي في المنطقة ، واجهنا الموقف في الجامعة العربية وتقرر أن ينبثق الدفاع عن المنطقة من داخلنا على أساس اتفاقية الدفاع المشترك ، وتهرب نوري السعيد من حضور الاجتماع .

وكان قد جاء الحكم في العراق فحزب الأحزاب والصحف ، وأعمل الضغط والتشريد تمهيدا للالقاء بالعراقي بالكامل في أحضان الغرب .

وعقدت اتفاقية ثنائية بين العراق وتركيا العضو في حلف شمال الأطلسي في يناير عام ١٩٥٥ ، وكانت قد سبقها اتفاقية ثنائية بين تركيا وباكستان العضو في حلف جنوب شرق آسيا ؛ واتفاقية بين العراق وأمريكا تمهيدا لأخيرة بموجبها العراق بالأسلحة ، وتخضع العراق بذلك لمقتضيات « الأمن القومي الأمريكي ، فتتعهد بالانستعمل هذه الأسلحة ضد دول المنطقة (إسرائيل) ولا ضد الدول الغربية .

وأعلن قيام حلف بغداد في ٢٤/٢/٥٥ وضم الحلف إنجلترا وتركيا والعراق وباكستان وإيران وآثرت وأمريكا أن تبقى رجلا في الداخل ورجلا في الخارج أملا في أن تؤثر على الدول التي لم تدخل في الحلف بعد ، فاكتملت بأن تكون عضوا مرقبا ودخلت عضوا في اللجان الهامة .

ورغم كل المخادعات لم يستطع إيدن أن يخفي أغراض هذا الحلف ، والمعاهدة البريطانية العراقية التي جاءت معه . ففي خطاب له في مجلس العموم البريطاني نراه يقول : « إن الهدف الذي نتوخاه من الانضمام للميثاق (بغداد) ، هو تعزيز نفوذنا ورفع صوتنا في شؤون الشرق الأوسط . . . وقيام تعاون وثيق مستمر بين القوات المسلحة لسكلا القطرين (إنجلترا والعراق) . وسيظل العسكريون البريطانيون لخدمة الطائرات العسكرية البريطانية وسيكونون تحت أمره الضباط البريطانيون » .

أما بالنسبة لموقف الحلف من إسرائيل ، فقد قال إيدن بالحرف الواحد : « إن الغرض من هذا الميثاق هو صرف نظر العراقيين إلى اتجاه آخر ، ولما كان الاسرائيليون اناسا أذكياء . فانهم سيرون أن هذا الميثاق سيضعهم في أمر ودعة .

هذا الأمن وهذه الدعة يكونان أكبر بالطبع لو جر المشرق العربي كله إلى هذا الحلف ، وبدأت سلسلة من الممارك في العالم العربي للضغط وجر البلاد العربية للدخول في هذا الحلف ، وكان لا بد من مواجهة هذه المحاولات ومقاومتها ، بل محاربة هذه المعادلات بكل قوة أيا كان مكانها في العالم العربي .

بالضغط على الأردن لدخول حلف بغداد هذه العملية إنما هي « سياسة تعنى عزل مصر عن شقيقاتها الدول العربية ، كما تعنى تفريق الدول العربية والحد من استقلالها .

« ولو قدر للأردن الانضمام إلى الحلف ، لأصبحت سوريا في معزل وضغط عليها لتنضم هي أيضا إليه : ولتفرقت الدول العربية ، وانزلت مصر آخر الأمر تواجه وحدها إسرائيل ، .

« فالقوامرات الاستعمارية التي . تريد أن تضع يدها على الضعيف فينا لتلقهه أولا ثم تلتهم الآخرين ، إنما هي تبرهن بنا ، ذلك أن : « الشعوب العربية كلها منطقة واحدة ، لا يمكن عزل أرض منها عن الأخرى ، ولا يمكن حماية مكان إلا بحماية جميع الأماكن » .

وكانت معركة وواجهنا فيها بالضغط الاقتصادي والعسكري والدعائي .

وكان لا بد أن نواجهها بكل قوة بل ومنتزع منها عنصر المبادأة ما أمكن ، فواجهنا وسائل الإعلام بوسائل إعلام بكل قوتنا .

وسخرت القوى الغربية صنيعتها لإسرائيل للضغط علينا عسكريا ، فاعتسدت علينا في ١٨/٢/١٩٥٦ في معركة الصبغة ، التي سالت فيها الدماء المصرية العريضة ، في الوقت الذي رفضوا فيه تسليمنا لمواجهة العدوان ، ولم يحركوا ساكنا رغم أن مجلس الأمن وضع عدوان الصبغة بأنه « اعتداء وحشي مدبر » ، ولم يحركوا ساكنا رغم ضيائهم الثلاثي ورغم أننا من جانبنا أظهرنا استعدادنا الطيب للتعاون مع برنز كبير مراقبي الهدنة ، وعرضنا بعض مقترحات إنشائية وكفصل قوى الجانبين بواسطة منطقة منزوعة السلاح .

وكان لا بد من مجابهة الموقف في حسم . ورأت قيادتنا أنه : « يجب شراء الأسلحة حينما وجدت إليها سبيلا ، لأننا لا يمكن أن نسمح بأن « نضيق فريسة للغدر والخيانة » .

كذلك بدأت الضغوط الاقتصادية علينا لإجبارنا على التسليم وكان لا بد من مواجهتها بحسم ، وعقدنا اتفاقيات اقتصادية مختلفة مع الدول الشرقية خاصة ، نهدف بها الضغط علينا وتزويد من حرية حركتنا ، ويكفي أن نشير إلى أن تجارتنا مع هذه الكتلة قد زادت بشكل مضطرب الأمر الذي هاد علينا بالفائدة الكبيرة — ويظهر ذلك من الجدول الآتي :

النسبة المئوية من المجموع

العام	الواردات	الصادرات
١٩٥٤	٦٠١	١٥٠٢
١٩٥٥	٧٠٥	٢٧٠٨
١٩٥٦	١٤٠٦	٣١٠٤
١٩٥٧	٢٧٠٤	٤٣٠٢
١٩٥٨	٣٣٠٤	٤٦

وعبأنا المعركة كل الوسائل ، وفجرنا بها كل الطاقات ، وصمدنا ووقف معنا أشقاء لنا في المشرق العربي ، وبدأ صراع عنيف بكل الوسائل وعلى جميع المستويات بين الذين يريدون طرد الأحلاف الغربية والسجن الكبير ، أحلاف الذهب والحمل ، وبيننا نحن الذين نقاوم هذه الأحلاف ونتمسك بإبعادها عن العالم العربي .

وفي الوقت الذي كان الضغط يباشر فيه علينا ، كانت الضغوط تهدد سوريا . واشتركت في الضغط بريطانيا وأمريكا وتركيا وكذلك العراق ، بأمل ألا تذهب سوريا إلى باندونج وأن تسلم للضغط ؛ ولكن سوريا هزأت بكل ذلك وذهبت إلى باندونج . وقال الانجليز : سنسألكم في مصر بمرط ألا تحاربوا الحلف ولا تلعبوا دوراً إيجابياً في باندونج ، وإلا كننا قد لقينا نهرو بالترحاب ، وقررنا لنفسنا الخط الذي يحقق مصلحتنا .

مؤتمر باندونج :

وجاء مؤتمر باندونج وكان علامة مميزة بارزة على الطريق . لقد سبقته محاولات للعمل المشترك على مستوى الأمم المتحدة في المجموعة العربية الآسيوية (التي أصبحت فيما بعد المجموعة الأفريقية الآسيوية) وفي مواجهة بعض المشكلات مواجهة جماعية ، تم التقي نهرو وشوان لاي على مبادئ التعايش السلمي الخمسة وهي : احترام الاستقلال والسيادة ؛ وعدم الاعتداء ؛ وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ؛ والمساواة ؛ والمنفعة المتبادلة ؛ والتعايش السلمي . وقد مهد ذلك وغيره من الخطوات لعقد مؤتمر كولومبو ؛ وتلاه اجتماع في بوزجور في آخر عام ١٩٥٤ وضعت فيه الخطوات الرئيسية للمؤتمر على النحو التالي :

أولاً : السعي لتوطيد الثقة ودعم التعاون بين البلاد الأفريقية والآسيوية ؛ تنمية المصالح المشتركة بينها ؛ وتوطيد أواصر الود وحسن الجوار .

ثانياً : بحث المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للدول الآسيوية والأفريقية ؛ والعلاقات بين الدول الممثلة في المؤتمر .

ثالثاً : بحث القضايا التي تعني الشعوب الآسيوية والأفريقية ؛ وخاصة قضايا السيادة القومية ؛ ومكافحة التمييز العنصري ؛ والاستعمار .

رابعاً : تجديد موقف آسيا وأفريقيا — وشعوبهما في عالم اليوم ؛ وما تستطيع أن تقدم خدمة للسلام والتعاون العالميين .

خامساً : أن يعقد المؤتمر في اندونيسيا في الأسبوع الأخير من أبريل ١٩٥٥

سادساً : أن يكون المؤتمر ذا نطاق جغرافي واسع ؛ وتشترك فيه بلدان آسيا وأفريقيا التي لها حكومات ممثلة في هيئة الأمم المتحدة ، مع تعديل طفيف في هذا المبدأ .

وكانت قيادتنا من أعمدة المؤتمر ، ولعبت دوراً حاداً لإنجاحه ، ورغم كل المناورات والمؤامرات خرج المؤتمر بقرارات تاريخية لدعم التعاون الأفريقي الآسيوي من أجل مزيد من التحرير ، ودفع حق تقرير المصير ، واحترام حق الشعوب في اختيار نظام الحكم الذي تريده ، عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى ، والتعاون من أجل دفع برامج التنمية الاقتصادية والتعايش السلمي والتعاون الدولي ، ونزع السلاح ودعم إمكانيات السلام .

وقد اهتمت قيادتنا في المؤتمر — إلى جانب الاهتمام بالقضايا العامة — بالقضايا التي تهمنا في العالم العربي وأبرزت قيادتنا :

« أن التعايش السلمي كثيراً ما يفهم على أنه التعايش السلمي بين الدول الكبرى ؛ وهذا أمر له ما يسوغه نظراً لأن السلام العالمي يعتمد بآدى ذى بدء على الدول الكبرى وعلى مدى تصميمها على صيانة السلم والأمن الدوليين . ومع هذا وعلى الرغم من أهمية التعايش السلمي بين الدول الكبرى ، فإن هناك أنواعاً أخرى للتعايش السلمي يجب الدعوة إليها والعمل في سبيلها ، إذا أردنا السلام العالمي والتعاون الدولي أن يصبح حقيقة مثمرة . فيجب أن يقوم تعايش سلمي بين الدول الكبرى والدول الصغرى ، وتعايش سلمي بين الدول الاستعمارية والشعوب المستعمرة .

« ويقضى هذا التعايش متعدد الجوانب ، أن يتوفر لكل نوع منه شروط معينة ، لا يمكن أن يصبح بدونها فعالاً . « ويقضى ، التعايش السلمي بين الدول الكبرى والدول الصغرى . أن تضع الدول الكبرى نهاية للاعيب سياسة القوة ، وأن تعترف وتحترم حق الدول الصغرى في اتباع سياستها الداخلية وفي مجال تحقيق التعاون الدولي دون أى تدخل .

« وعلينا أن نهتم كذلك ونعنى هنا كفاية بالتعايش السلمي بين الدول الاستعمارية والشعوب التابعة .

« والحقيقة البينة هي أن صيانة السلام تقتضى تعاون جميع شعوب العالم .

كما اهتمت قيادتنا بالقضايا العربية : مثل قضية فلسطين ، وقضية شمال افريقية عامة ، والاعتراف بحق الجزائريين في تقرير مصيرهم ، وقضية الجنوب العربي .

وقد أدى الاهتمام باشتراك البلاه العربية في المؤتمر إلى رفض دعوة إسرائيل إليه ، ورغم كل ما بذلت من محاولات في هذا السبيل .

وافد كل المؤتمر فرصة مكننت قيادتنا من الالتقاء مع غيرها من القيادات ، مما مكن من
التدب لوضع التعاون ، التي شجعه مؤتمر باندونج ، موضع التنفيذ ، وزادت بذلك درجة
تحررنا من القيود الاحتكارية الغربية التي كنا نرزع تحتها (١) .

معاودة الضغط — كسر احتكار السلاح — المد القومي العربي :

وعاد الضغط يشتد على سوريا ، وأحس الاستثمار وصنائه بقوة الجيش السوري السياسية ،
وتأثيره على الموقف برفض الأحلاف ، ودبرت مؤامرة اغتيال العقيد هذنان المالكي .

وتكررت إعتداءات إسرائيل واحتملنا من ذلك الكثير ، وأظهرنا نوايانا غير العدوانية :
ولم نبدأ معاملة المثل بالمثل إلا منذ شهرا أغسطس الماضي (١٩٥٥) ، فلم يكن بقي في قوس
الصبر منزع .

وكانت صفقة الأسلحة خطوة من أخطر الخطوات التي اتخذت في هذه المنطقة ، وصنفها دلاس
بأنها : أخطر حادث دولي منذ حرب كوريا ، بل منذ الحرب العالمية الثانية : د فالأول مرة
يكسر احتكار الغرب للأسلحة ، وتتحقق لنا حرية الحركة في هذا المجال ، وتكون هذه بداية
لما بعدها بالنسبة لنا ولغيرنا في العالم العربي ، وفي غير العالم العربي .

وكان قادة الثورة قد بدأوا محاولات الحصول على أسلحة منذ بداية الثورة ، فلابد وخاصة
في حالة الأسلحة الثقيلة ، أن نعتمد على الخارج .

وحاولت الثورة الحصول على أسلحة من واشنطن منذ أكتوبر عام ١٩٥٢ ، ولكن
أمريكا وضعت شروطا ثقيلة ، منها خضوعنا لقانون الأمن القومي ، بحيث لا يمكن أن نستعمل
الأسلحة إن لزم ضد الغرب أو ضد إسرائيل وأن توجد بمصر بعثة عسكرية أمريكية تسيطر
وتتحكم ، ثم عادت أمريكا فاشتترطت الدفع بالدولار ، ثم عادت فراوغت وذهبت المحاولات
جميعا دون جدوى .

وأعلن سلوين لوبد في فبراير ١٩٥٤ أن إنجلترا توقفت عن بيع الأسلحة لمصر ، وفي عام
١٩٥٥ اشترطوا ألا نعارض الأحلاف ولا نلعب دورا فعالا في باندونج حتى يبيعونا أسلحة .

(١) من الأمور ذات المغزى ، أن سفراء الدول الغربية الثلاث ، امتنوا عن استقبال الرئيس
جمال عبد الناصر في المطار لدى عده من باندونج .

هذا في الوقت الذي كانت إسرائيل فيه تمون بالأسلحة دون نظرا إلى الخطر الذي تتعرض له مصر بذلك ، بل وكأما قصد أن تتعرض مصر بذلك لخطر أكبر ، فتجشو على ركبتيها وتسلم للغرب بما يريد .

وعقدت فرنسا صفقات سرية مونت فيها إسرائيل بالكثير من الأسلحة ، أما نحن فقد اشترطت علينا أن نتخلى بالكامل عن تأييد قضية الجزائر . إذا أردنا أن يكون هناك أمل لتوطيننا بالأسلحة .

وباشر الغرب الضغوط على الدول الأخرى حتى لا تعطينا السلاح ورغم عاوانتنا للحصول على السلاح من بلجيكا وسويسرا والسويد فأننا لم نستطيع . ومن العجيب في هذا المجال أن دول الغرب كانت تحاول في تسليح العالم العربي أن تقيم نوعا من التوازن بين العالم العربي جميعه وبين إسرائيل . بل كثيرا ما كانت تحاول الإخلال بهذا التوازن لمصلحة إسرائيل .

وبهذا الوضع بذلت مصر جهودها للحصول على السلاح : دحيثما وجدت إليه سبيلا ، ومساعدتها في ذلك سياسية عدم الانحياز حيث أمكنها الحصول على السلاح من الكتلة الشرقية وبالشروط التي تناسبها ، إذ أمكن دفع ثمن السلاح عن طريق المقايضة بمحصولاتنا مثل القطن والأرز .

وكان كسر احتكار السلاح ، وبدأت نقطة تحول بارزة بعد هذه الخطوة .

واهتزت دول الغرب وبدأت تنهمل بالارتقاء في أحضان الشيوعية لمجرد عقد صفقة الأسلحة التي زادت من حرية حركتنا ، والتي نخرت الطاقات إلى جانبنا وضد إسرائيل ، ومن ورائها مسانديها من الدول الغربية . وصمدنا ولم تأبه وأعلننا أن هذه صفقة تجارية بحتة ، ويغلب حتى ألا نحتاج معها إلى خبراء من الكتلة الشرقية . هذا فضلا عن أننا لم نعقد الصفقة إلا بعد أن أعطينا الحيل في الحصول على السلاح من الدول الغربية .

وأخذت مصر أهبتها لمواجهة العدوان المتكرر من إسرائيل ، عملية الغرب ، وبدأت تدريب الفدائيين .

وكان لابد أيضاً أن نواجه الضغوط الاقتصادية ، وعقدنا وعقدت سوريا اتفاقات اقتصادية مع دول الكتلة الشرقية ، كسرنا بها احتكار الغرب لتجارتنا وتحكمه فينا ، وأمكنا بذلك أن نتمتع بحرية حركة أكبر . وأن نحصل على أحسن الشروط الممكنة في البيع والشراء ، وتأكدت مرة أخرى من أيا سياسية عدم الانحياز .

وإذ جعل دخول الطرق حلف بغداد معاهدة الضمان العربي المشترك غير ذات موضوع ، وإذ أكدت الضغوط المتكررة عسكرية واقتصادية ضرورة الترابط العربي خارج الأحلاف ، فقد عقدت عدة موائيق للدفاع المشترك بين مصر وسوريا في ١٩٥٥/١٠/٢٠ وبين مصر والسعودية في ١٩٥٥/١٠/٢٧ . وانضمت اليمن إلى الميثاق الأخير في ١٩٥٦/٤/٢١ .

ولكن الاستغفار الغربي لم يأس من حزب القومية العربية الناهضة ، وعلى رأسها مصر ، وبدأ الترتيب لمحاولة إدخال الأردن في حلف بغداد . وذهب تمثيل إلى الأردن لهذا الغرض في أواخر عام ١٩٥٥ .

وهب الشعب الأردني هبته المشهورة ، وأسقط وزارة هزاع المجالى الذى جاء ليحكم بالحديد والنار ويدخل الأردن في السجن الكبير ، وذلك بعد ٧٢ ساعة من توليه الوزارة ، وعاد تمثيل بخفي حنين . لم يحقق هدفه الذى يرمى إلى إدخال الأردن في الحلف ومن ثم إلى عزل سوريا ، وإذا عزلت سوريا أدى ذلك بالتالى إلى عزل مصر . وفى نفس الوقت اشتد التحرش الاسرائيلى بسوريا ، وشنت إسرائيل هجوما واسع النطاق على الحدود السورية .

واستمرت قيادتنا على موقفها ، بل دعمت مركزها الجهادى غير المتحاز بزيارة الرئيس تيتوفى ديسمبر ١٩٥٥ ، ثم فى مؤتمر بريوتى فى يوليو عام ١٩٥٦ .

وفى يناير ١٩٥٦ صدر الدستور بعد انتهاء الفترة الانتقالية ، ونصت المادة الأولى منه على أن : « مصر ، دولة عربية مستقلة ، والشعب المصرى جزء من الأمة العربية . وزاد ذلك من تفجير الطاقات العربية حول مصر وقيادتها .

وزاد تحرش إسرائيل ضئمة العرب وأداته ، وأخذت الأنباء تتحدث عن هجوم الربيع ، وأعلنت قيادتنا أننا لها وأنا مستعدون لمواجهة إسرائيل بكل قوة وتصميم ، وأنا مصرون دفاعا عن كياننا على ألا تتفوق إسرائيل فى التسليح علينا ، مهما تكن الظروف ، ووقفت مصر إلى جانب شقيقتها سوريا فى وجه التحرش الاسرائيل (١) .

(١) أعلن الرئيس جمال عبد الناصر فى ١٩/٢/٥٦ . أن مصر اليوم تتجه إلى سوريا - سوريا

الشقيقة سوريا العزيزة التى يوجهون إلينا هذا التهديد التهديد بالحرب .
أقول لهم أننا معكم هنا فى مصر قلبا وقلبا ، أننا وأنتم رجل واحد ، وأقول لهم أيضا أننا نعتبر أى عدوان على سوريا عدوان على مصر . وإن مصر جميعا ستتهب بجميع قواتها المسلحة من أجل نجدة أختها سوريا ومن أجل التعاون معها على صد العدوان .

وتتابعت الأحداث وطرد جلوب باشا من الأردن ، وتولى راضي عقاب قيادة الجيش الأردني فكانت ضربة للنفوذ البريطاني في المنطقة ، ثم ولي الأمر في الجيش بعد ذلك على أبو نوار ووقفنا وراء الأردن فدعم قوري التحرر فيه دعم سوريا ودعم لنا .

وذهب سلوين لويد في مارس إلى البحرين فهدب الشعب العربي في البحرين ضد الزيارة ، وكل التحرش بالمد القومي العربي مستمراً ، وتقرر تكوين جيش فلسطين .

ودعت قيادتنا إلى ألا نلقي بالاحزاب الأعصاب التي يشنها الغرب علينا ، وأن نحافظ على الغرض ، ونستمر في طريقنا ونواجه تسليح إسرائيل بمزيد من الاستعداد .

وقررنا تبادل التمثيل السياسي مع الصين الشعبية وعقدنا المزيد من الاتفاقات الاقتصادية التي تحقق لنا مزيداً من التحرر والمصلحة الاقتصادية (١) وكذلك فعلت سوريا .

وفي ١٩٥٦/٧/٦ قرر مجلس النواب السوري إقامة اتحاد بين جمهوريتي مصر وسوريا وزاد انطلاق المد العربي .

ثم كان رفض تقديم المعونة التي وعد الغرب بها لتنفيذ مشروع السد العالي ، ورفضه بطريقة مميّنة واضح أن المقصود منها أن يفصلوا بين الفوائد والشعب ؛ وأن يؤلبوا الشعب على قيادته . وبدأت الرفض أمريكا ، ثم تبعها إنجلترا ؛ وجاء بعدهما البنك الدولي في ذيلهما .

وقصة المعونة في بناء السد العالي توضح لنا كيف أن الغرب ليس من مصلحته أن يعاون في إقامة مثل هذا المشروع الضخم ، وأن المحاولات التي بذلت معه منذ عام ١٩٥٣ قد استمرت لمدة طويلة ، وأن البنك الدولي كان يحاول فرض شروط يسيطر بها الغرب على اقتصادنا ويشل بها من حركتنا ومن فاعليتها .

وكذلك كان واضحاً من المخطط الغربي أنه يرى إلى أن نصرف نحن على المشروع حوالي ٣٠٠ مليون دولار ، ثم يبدأ الغرب مع البنك الدولي في تقديم المعونة . وكان هذا طريقة مباشرة الضغط الغربي علينا ذلك أنه كان يمكنه — بعد أن نكون قد أنفقنا هذا المبلغ الضخم على المشروع وجدنا فيه — أن يمدد بوقف هذه المعونة . وكانت قيادتنا أوعى من أن يغرر بها وتقع في هذا المطب ، وقررت وقف العمل في المشروع حتى تسقبن الأمور ونعرف طريقنا .

(١) اشترت الصين الشعبية قنطرة من مصر بما قيمته ١٥ مليون جنيه .

وما أن عرف الغرب بأن الاتحاد السوفيتي أبدى استعداداه للمعاونة في المشروع ، حتى رأى معاودة الاتصال . وقدمت أمريكا وإنجلترا ومن ورائها البنك الدولي عرضها بالمعاونة .

وبينما الخطوات تتخذ من جانبة ، تلقى المعاونة والبدء الجاد في المشروع ، سارع دلاس بإصدار بيان يرفض به المعاونة وبطريقة معيبة يشكك فيه اقتصادنا ويحاول أن يوقع بيننا وبين أوغندا وأثيوبيا وتبعته في الرفض إنجلترا وجاء وراءهما البنك الدولي . وتذكر المصحف الأمريكية أن الغرض من ذلك هو إخراج قيادتنا والفصل بينها وبين شعبنا (١) .

وارتد السهم إلى نحر أصحابه . لا في مصر وحدها بل في العالم العربي جميعاً . وأسقط حتى في يد أصدقاء الغرب . كيف يدافعون عن هذا الموقف الذي يهدف إلى الضغط على شعب يوقف لإنفاذ مشروع يرفع مستوى معيشتهم ؟ وامتد الضغط على موقف الغرب على طول العالم العربي وعرضه .

وكان رد جمال عبد الناصر خطاب ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٦ - تأميم شركة قناة السويس ، وكانت ضربة معلم فجرت الطاقات في مصر وفي العالم العربي ، وكانت الخطوة مع ما جاء بعدها من أحداث ، نقطة تحول بارز في التاريخ .

ثانياً : تأميم القناة . حرب السويس وحركة مصر و سوريا

واضح من المحاضرة الماضية أن تأميم شركة قناة السويس كان حلقة - في سلسلة متصلة الحلقات من الصراع بين القومية العربية بقيادتها الزاوية الرشيدة ، وبين الاستعمار الغربي ، ويمكن أن نشير إلى اتباع مصر وسوريا سياسة متحررة ، وإصرارهما على التمسك بالوحدة مع الاتحاد السوفيتي ، وعلى أن يلتحق الدفاع عن العالم العربي من البلاد العربية ذاتها دون ارتباط بأي من الدول الكبيرة ، وإرباط الذئب والخنزير ، وهو ارتباط يقيدنا ، ولا يحقق المزيد من تحررنا .

ويمكن أن نشير إلى الضغوط العسكرية والاقتصادية التي واجهها كل من البلدين ، الأسر الذي كان لابد من مواجهته في حزم : فكسرتنا احتكار السلاح ، وعقدنا اتفاقيات اقتصادية مع كثير من البلاد خففنا بها الضغوط التي تباشر علينا ، وحققنا بها لأنفسنا أكبر كسب ممكن بيماً وشراء .

(١) وصف السيد أنور السادات البيان الأمريكي المذكور بأنه كان دعوة للشعب المصري لكي يسقط جمال عبد الناصر وحكومته حتى يحصل على المعاونة الأمريكية ، وكان دعوة للعالم كله لكي لا يمارون مصر اقتصادياً ، لأنها مفرقة على الحارثة .

وتفجرت الطاقات على مستوى العالم جميعه .

وجاءت انتفاضة الاردن حدثا اهتزت له أعصاب الاستعمار ، زاد المد الثوري في الاردن وتوالت معه التطورات التي زادت من ارتباط الاردن بالجانب المتحرر في العالم العربي .

وقررت مصر تبادل التمثيل السياسي مع الصين الشعبية ، وكذلك قررت سوريا . .

واحتفل في يونيو ٥٦ بخروج آخر جندي انجليزى من مصر ، وفي الاسبوع الاول من يوليو في برلمان سوريا إقامة اتحاد فدرالى بين كل من مصر وسوريا .

ثم كان لقاء تيتو ونهرو وعبد الناصر في بريرى تدعيا لسياسة الحياد الإيجابي وعدم الانحياز . وكانت أمريكا وانجلترا قد قررتا في أواخر عام ١٩٥٥ أن تقدموا المعونة لمصر في بناء السد وتشجعا البنك الدولي على المشاركة في المشروع ، وذلك ظنا منهما أن الاتحاد السوفيتى سوف يقدم للمعونة في المشروع إن لم تتقدما هما .

واستمر الأخذ والرد وكانت المفاجأة الكبرى إذ أصدر فجأة وعلى غير انتظار ، بياناً يسحب فيه عرض المعونة ، وتبعته انجلترا ، وتبعهما البنك الدولي ١١

وكان بيان السحب فضلا عن مفاجأته — بياناً معيباً ، إذ حاول أن يشكك في مركز مصر الاقتصادية ، كما حاول الإيقاع بين مصر والدول الأخرى القائمة في حوض النيل .

وأخطر من ذلك ، فانه حاول أن يوقع بين الشعب في مصر وبين قيادته . ولقد قالت جريدة النيويورك تيمز : « إن على الشعب في مصر أن يختار بين الحزب والحرية وبين قيادة ناصر » ١١ كما أعلن أحد أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكى : « إن سحب دلائل لعرض المعونة هذا قابل للمراجعة ، وإن كان اعترف أنه ليس إلا ضرورة من صور الصراع القائم للسيطرة على الشرق الأوسط » .

تأمين شركة السويس :

وكان ردنا الحاسم القاصم بتأمين شركة القناة ، هذا المشروع الذى أعطيناه من أنفسنا الكثير ، وكنا له حيناً من الدهر وقد آن الأوان أن يكون هذا المشروع لنا (١) . تعييننا حصيلته

(١) وفي المذكرة الإيضاحية لقرار التأمين بيان الأسانيد القوية التى استندت إليها الحكومة فى مشرعية التأمين وضرورته وقد بدأها بقولها :

على مواجهة التزامات التنمية وخاصة بآاء السد العالى الذى أصبح رمزاً لإصرارنا على بناء بلادنا لرفع مستوى معيشة أبنائها .

== د بالدماء المصرية شقت قناة السويس لتخدم الملاحة البحرية . .

وقالت إنه من عام ١٨٥٩ حتى عام ١٨٦٤ مضت ٥ سنوات سخر فيها المصريون دون أجر أو شكر لحفر القناة ، وإن ستين ألفاً من المصريين كانوا يخصصون شهرياً لهذه الخدمة ، فى وقت لم يتجاوز فيه تعداد جميع المصريين ٤ ملايين ، دون دفع أى تعويض عنهم أو جزاء . كما قامت الجهود المصرية فى كل من ترسانة القاهرة وترسانة الاسكندرية بأعداد المشروعات اللازمة لإكمال حفر القناة ، ووضعت جميع وسائل النقل البرى والنهرى فى خدمة الشركة بالبحان ، ومنحتها الحكومة جميع الأراضى والمناجم اللازمة ولم تكتف الحكومة المصرية بذلك ، بل ساهمت مساهمة جبارة فى تمويل عمليات حفر القناة . فقد بدأت الشركة برأس مال لا يتجاوز ١ مليون جنيه ، على حين تسكلف إنشاء القناة ما يزيد على ١٦ مليون جنيه ، وتحملت مصر بهذا الفرق جميعه ودفعت للشركة تحت ستار تعويضات جائرة مبلغ ٣ ١ مليون جنيه . وبهذه الجهود المصرية أمكن لمشروع قناة السويس أن يشق طريقه إلى النور وأن ينجح هذا المرفق فى أداء دوره فى خدمة الملاحة البحرية ، ولو اقتصر الأمر على الجهود الأجنبية وخذها لأخفق المشروع كما أخفق مثيل له من بعد ترتب عليه الحكم بالسجن على صاحب المشروع وهو دلسيس نفسه . وأن شركة قناة السويس هى شركة مساهمة مصرية تخضع لجميع القوانين المصرية ، لا فرق فى ذلك بينها وبين أى شركة أخرى . وأسببت المذكرة فى الأسانيد القانونية الدالة على ذلك ، وخلصت إلى أن من المعترف به أن المرافق العامة إنما تدار مباشرة من الدول أو بالوساطة بطريق الامتياز ، وأن من حق الدولة دائماً أن ترد هذا الامتياز باعتبارها منحة منها . ثم قالت أن شركة قناة السويس كانت مفتاح الاحتلال ، وأنها احتلت بالاستعمار وتناست وضعها ، وكانت تعبراتها ومراسلاتها مع الحكومة المصرية مجانية لما يجب أن يكون عليه الأمر مع مانح الالتزام وصاحب حق الاشراف عليه . كما غفلت الشركة عن الوفاء بكثير من الالتزامات الواجبة عليها ؛ كتحويل بحيرة التمساح إلى ميناء داخلى صالح لاستقبال أكبر السفن حولة ، واستكمال إعداد القماة نفسها من بورسعيد إلى السويس بحيث تكون دائماً صالحة لمرور أكبر السفن حولة ، وإهمال الشركة لإعداد ميناء بورسعيد لمسيرة احتياجات التجارة العابرة ، وإهمالها القيام بمشروعات التوسيع اللازمة لحسن إدارة المرفق للغرض الذى أقيم من أجله ، فضلاً عما سبق تحقيقه الحكومة من إهمال الشركات القائمة على استغلال المرافق العامة والتهاون فى رعاية المرفق كلما قربت مدته من الانتهاء ، الأمر الذى يقتضى تدخلها فى الوقت المناسب حتى لا تفاجأ باستلام ==

وكانت «ضربة معلم» أعلنتها قيادتنا في ٢٦ يوليو عام ١٩٥٦ ، فطار لها صواب الغرب واهتز لها أعصابه .

لقد كان مرقف مصر سلبا من الناحية القانونية ، فمن حق مصر أن تؤمم أى شركة فيها ، والشركة وكيلة عن الدولة مانحة الامتياز لإدارة القناة التي تجري في أرض هذه الدولة ، ومن حق الأصل أن يسحب الوكالة من الوكيل إذا ما أخل في نظره بشروط الوكالة .

لقد اختارته قيادتنا الوقت المناسب وضربت ضربتها .. كان الإنجليز قد انسحبوا من مصر إلى غير رجعة ، وأعطانا هذا المزيد من حرية حركتنا داخل نطاق حدودنا ، وكان الجو الدولي مواتيا ومدعما لمركزنا .

ولقد انتهت العملية بعد دراسة دقيقة وترتيب محسوب ، وأعدت بدقة وبسريرة أعيت مهارة المخابرات الغربية واستولى المصريون على المشروع وباشروا إدارته في سهولة ويسر كأنما لم يحدث شيء . بك أثرا في التاريخ لا يمحي .

وكانت صدمة الغرب شديدة . لقد توقعوا أى شيء . وكل شيء . إلا تأميم شركة القناة ، فلما جاء الخبر كانت الطامة .

لقد حاولت إيران من قبل عملية تأميم البترول ونجح الغرب في إخضاع إيران وإعادة كل شيء إلى الوضع الذي يرغبونه ، وكان هذا - في نظرهم - «درسا قاسيا لكل من تحدته نفسه أن يفعل مثل الذي سولت لإيران نفسها أن تفعله» .

وما هي ذى مصر بعد ثلاث سنوات من إخفاق محاولة التأميم في إيران ، تعلن تأميم شركة القناة في ثقة وإصرار .

لا عجب إذن أن سارع الغرب بالاحتجاج بعنف ، وجمدت الأرصدة الاسترلينية ؛ وجبت الولايات المتحدة ما لديها من دولارات لمساونا ، وبدأ الضغط الاقتصادي والتهديد العسكري والامتيازات المستمرة

= المرفق في حالة لا تسمح لها بإدارته على المستوى الواجب أن يكون عليه . فكان واجبا العمل على تأميم شركة قناة السويس واسترداد المرفق القومي الهام من يدها لإدارته إدارة مباشرة ، ولم يكن الأمر يعدو مجرد اختيار الوقت المناسب لهذه الخطوات الحسمة نحو التحرير الاقتصادي .

أعلننا موقفنا في وضوح وهدوء . أن التأميم حق من حقوق سيادة الدولة تمارسه كما مارسته الدول الغربية ذاتها ، وأن هذا لا دخل له بضمان حرية الملاحة في القناة واستمرارها دون تمييز وأننا نتمهد بذلك ونطمئن الرأي العام العالمي من ناحية ، وكذلك من ناحية عدم رفع رسوم المرور في القناة وضمان خدمة ممتازة ، ومراعاة ما يحدث من تطور في الملاحة البحرية . وتحسين القناة بما يجعلها قادرة على مواجهة هذا التطور في كفاية .

وتخبطت الدول الغربية : فرة تهدد بعدم الاعتراف بالتأميم ، ومرة تقرر أن للقناة صفة دولية . متناسية أنه ليس لها هذه الصفة ، وأنها باعتراف إنجلترا نفسها في أكثر من ظروف قناة مصرية « وجزء لا يتجزأ » من أرضها وأعجب من ذلك لقد قالوا أن هذه الصفة الدولية صفة أبدية كما ذكر إيدن أنه لا يمكن ترك القناة التي تستخدم بالمرور خلالها مصالح عالمية في يد دولة واحدة أو حاكم مطلق (كذا) ، وهم بذلك يتناسون أن القناة كانت ستؤول ، أونوماتيكيا ، إلى مصر في عام ١٩٦٨ عند انتهاء أجل الامتياز .

حرصت الدول الغربية السفن على عدم دفع رسوم المرور ، وصبرت بلادنا على ذلك في هدوء واستمرت التحركات العسكرية والتهديد والتحرش ، وصمدنا في هدوء وثقة وحزم .

وابتدع دلاس فكرة مؤتمر لندن الذي دعا إليه أربعاً وعشرين دولة من بينها مصر ، مصوراً أن هذا الجمع يمثل الدول التي وقعت على اتفاقية ١٨٨٨ التي تضمن حرية الملاحة وسلامتها في القناة ذات المصلحة الكبرى في التجارة المارة خلال القناة .

وكان اختيار الدول بطبيعة الحال متعيزاً وبشكل مكشوف ، وقد ذكر المراقبون قبل بدء الاجتماع أن الغرب يضمن إلى جانبه — مقدماً — على الأقل ١٦ دولة من الدول المدعوة ، وكان يرمى من أخذ قرارات بواسطة أصدقائه الذين يؤثر عليهم ، أن يعطى للقرارات التي وضعها دلاس مقدماً أيضاً — صيغة دولية . وكان دلاس في نفس الوقت يهدد ويتوعد وينذر بالويل والثبور وعظائم الأمور ، وقرر مؤتمر لندن — الذي قاطعته مصر لأنه مؤتمر لا صفة معقولة تجتمعه ، ولأنه متعيز بوضوح للغرب ، ولا يقوم اختيار الدول فيه على أساس سليم لإطلاقاً قرر هذا المؤتمر أن يدير القناة مجلس دولي بغير غرض الربح ، وأن تعوض الشركة تعويضاً عادلاً وتعطى مصر عائداً معقولاً ، وبذلك تضمن إدارة القناة بعيداً عن سيطرة أي دولة . (قارن قناة بنما مثلاً) !!

والجانب أن دلاس كان يرمى إلى تحقيق مصلحة أكبر لأمريكا من هذه الطريقة في حل المشكلة ، فإنه أيضاً كان ينشر حلاً للمشكلة — تخضع مصر لضغطهم وتقبله ، ثم تكون

وبداية إهيار لقيادة مصر — ثم يتخلصون منها ويصنعون حنائيمهم في الركاب ، وتكون نكسة تضيع بها مكاسبنا ؛ وإن كانت تضمن لم بقاء ودعما واستقرارا .

وزاد من اندفاع الغرب في الضغط أن جمال عبدالناصر أصبح قيادة عربية فذة فجرت الطاقات من حولها في كل مكان ، وأنه أصبح في المنطقة جميعها رمزا للقيادة الصلبة الصاعدة ، الملتحمة مع القوى الشعبية ، المتحدية للاستعمار ، وأن نجاح تأميم شركة القناة سوف تكون له ردود فعل خطيرة في المنطقة لغنية في البترول المكتظة برؤوس الأموال المستثمرة فيها . لهذا كان لا بد من حل الإشكال في نظر الغرب بما يعيد عقرب الساعة إلى الوراء وكان لا بد — بصفة رئيسية — من القضاء على جمال عبدالناصر رمز التحرر وباعث هذه الانتفاضة الذي تبنى من أجل تحقيق آمال أمة سياسية يعتبرها الغرب سياسة معادية له . وكما ذكر سلوين لويد : « أن أصدقائنا في الشرق الأوسط ينظرون لبروا ماذا نفعل إزاء تهدي الرئيس عبدالناصر هذا — وكيف نتركه في ذلك وشأنه في الوقت الذي يشجعه ذلك على اتخاذ خطوات أخرى من هذا القبيل . أن علينا أن نكون حاسمين في هذا الموقف ، وكانت فرنسا إلى جانب الضيق بقرار التأميم ضائقة بعبد الناصر وسياسته وتأييده لجهة التحرير الوطني الجزائرية ، وكان ذلك واضحا في تصريحات موليه ولاكوسك وغيرهما .

وجاءت لجنة منزيس إلى مصر تنقل لقيادتها قرارات مؤتمر لندن ، ولم يكن لرئيسنا خيار فأما أن يقبل القرارات كما هي وأما أن يرفضها .

ومع أننا حاولنا بكل طاقنا أن نبرز حسن نيتنا — وأن نكسب بذلك الرأي العام العالمي جميعا بإدارة القناة بكفاية وبالصبر على ما يشهده الغرب من متاعب في هذا المجال وبإعلان الاستعداد للنظر في كل ما يمس ضمان الملاحة فيها وبلا تخيق ، وكذلك فيما يختص برسوم المرور بما يوفق بين وجهات النظر ويضمن عدم ظلم أحد .

إلا أن مصر كانت مضطرة إلى رفض قرارات مؤتمر لندن الأول ، رغم ما صاحب عرضها من تهديد جاء للضغط علينا .

وبدأ نوع آخر من الضغط لإجراج مصر وهو سحب الموظفين ، وعلى رأسهم المرشدين الأجانب من الشركة ، وأغوتهم الشركة بأنها ستكون مسؤولة عن إيجاد عمل لهم ، وكان ذلك بغرض تعجيز الإدارة المصرية عن الوفاء بالخدمات اللازمة لاستمرار المرور خلال القناة .

ولكن تنظيم العملية بدقة وقدم عدد غير قليل من البلاد الشرقية وغيرها للعمل كمرشدين ،

والروح الطيبة التي أظهرها المرشدون اليونانيون ، والصمود الذي أصر عليه المصريون ، والإدارة الصلبة التي هاشت كل هذه الازمات وحاولت إيجاد مخرج منها . كل ذلك فوت الفرصة على الغرب في أن يخرج مصر ويظهرها بمظهر العاجز عن الوفاء بالتزاماتها .

وعاود مؤتمر لندن اجتماعه وكون هيئة المنتفعين من معظم الدول التي اشتركت في المؤتمر الاول ، لتقوم بإدارة القناة وجباية الرسوم الخ - وأصرّت مصر على عدم الاعتراف بهذه الهيئة . وانتقلت المعركة إلى مجلس الأمن ، وحاول الغرب أن يتزعزع من مجلس الأمن قراراً يقر فيه لهيئة المنتفعين بالقيام بإدارة القناة على أنها الهيئة الدولية التي تتولى ذلك . ولكن الفيتو الروسي أنقذ الموقف بأن فوت عليهم هدفهم .

واستمر التهديد والوعيد وتعددت الاجتماعات . وكان بعضها سرياً . واتفق على مبادئ ستة تتفاوض الأطراف المعنية على أساسها لإيجاد حل للمشكلة ، وهذه المبادئ هي :

١ - القناة مفتوحة للجميع وحرية الملاحة مكفولة دون تمييز صريح أو ضمني .

٢ - احترام سيادة مصر .

٣ - تحديد الرسوم بطريقة يتفق عليها بين مصر والذين يستخدمون القناة .

٤ - إبعاد القناة عن سياسة أى دولة .

٥ - تخصيص جزء من الدخل لتحسين القناة .

٦ - حل النزاع في الشؤون المتعلقة بين الشركة والحكومة عن طريق التحكيم .

وانفق على أن يلتقي الطرفان وتبدأ المحادثات في ٢٩-١٠-١٩٥٦ .

وكان الصراع ممتداً على طول العالم العربي - كان المد الثوري العربي مداً زائحاً في سوريا ، حيث كشفت محاولات للقلب ، وضربت هذه المحاولات ، وفي الأردن كان الاستعمار يعاون الحكام على مقاومة المد الثوري وضربه تمهيداً لعزل سوريا ثم ضربها وعزل مصر .

وقرب ميعاد الانتخابات في الأردن ، وحاولت السلطات ومعها الحكم الهاشمي في العراق ، والاستعمار إدخال بعض القوات العراقية إلى الأردن للتأثير على الانتخابات ، ولكن الوهي العربي في الأردن كان أقوى من أن يضرب ، وكانت نتيجة الانتخابات في الأردن فوز مؤيدي عبد الناصر فوزاً ساحقاً فيه (٣٨ القوى المؤيدة لعبد الناصر ، ٢ حزب التحرر الإسلامي المؤيد للملك والرجعية) .

ولم يبق في قوس الصبر منزع . حتى الأردن الصغير ، وبسلطاته الموالية للغرب — يصد في صلابة ويقعدى القوى الضخمة المضاعفة ، فيكون نصر للتحرر عجيب .

وإذا لم تجد محاولات الضغط العنيفة المختلفة في ضرب قوى التحرر الصاعدة في المشرق العربي ، تمهيداً لعزل مصر ومحاصرتها ومضاهفة الضغط عليها حتى تسقط كالثمرة الباضجة ؛ اندفع الغرب في مخاضراته المجنونة لضرب مصر واستعمال القوة الغاشمة استعمالاً سافراً وعنيفاً لتحقيق هدفه .

وكانت المؤامرة الدنيئة ضد زعماء الجزائر .

ثم كان العدوان الثلاثي الغادر ، استعملت فيه إسرائيل وسيلة الاستعمار أداة .

كان الإنجليز والفرنسيون يظنون أنهم مستطيعون أن يبلغوا إربتهم بسرعة كافية ، وقرروا أن يتآمروا بمحاولتهم هذه في الوقت الذي كان أينهاور والجمهوريون معه مشغولين فيه بالمعركة الانتخابية ، وكان شعار أينهاور في المعركة : « السلام في الرخاء » . التقدم ، بهذا يستعيدون السيطرة على القناة ، ولا يضطرون إلى أن يسلبوا لأمريكا علاقة المصير العربي بنصيب في الغنيمة ، لو أن الثلاث الغربى وعلى رأسه أمريكا قام بمحاولات استعادة السيطرة .

ولكن المقاومة البطولية للجيش والشعب والقيادة المادئة الصاعدة الواعية الجريئة . كانت المفاجأة الكبرى التي انهارت معها أحلامهم .

ولقد كانت جرأة قيادتنا ونفاذ بصيرتها العامل الأساسي وراء قرار الانسحاب من سيناء ، منقذاً بذلك لقوتنا الضاربة من الحصر والإبادة ووراء سحب قواتنا الجوية من المعركة حفاظاً عليها ووراء تلاحم الجيش والشعب في معركة المصير ، وفوت ذلك كل فرصة على المعتدين

لقد انضمت الخطة وتبين أنهم كانوا يقصدون تدمير طائراتنا وسحب قواتنا إلى داخل سيناء وتدميرها ثم احتلال مصر بدون أى مقاومة .

وكان لا بد من اتخاذ قرار عظيم : هل نترك قواتنا على الحدود بدون حماية جوية ، لأن السلاحين الجويين الإنجليزي والفرنسي وكذلك السلاح الإسرائيلي تعمل جميعاً ضد السلاح الجوي المصري .

« بحث الأمر وبحث الموقف العسكري . وكان لا بد من اتخاذ قرار حاسم حتى يمكن احتياط

لخطط بريطانيا وفرنسا وإسرائيل ، وحتى يمكن المحافظة على قواتنا الرئيسية ، وحتى يمكن أن تكون القوات المسلحة ذاتها مساندة للشعب .
كلف القائد العام اللواء عبد الحكيم عامر بحماية قواته المسلحة ، والعمل على أن ينظم أكبر جزء منها إلى الشعب ، والعمل على إحباط محاولات بريطانيا وفرنسا وإسرائيل في عزل وتدمير قواتنا الرئيسية في صحراء سيناء .
وبدأ تنفيذ الخطة .

وقد نفذت هذه الخطة الرائعة في دقة وإحكام ، وأفسدت القيادة المصرية المؤامرة التي أرادت القضاء على طيراتها وحصر الجيش المصري في سيناء ، وبقى الجيش سليماً ونجحت مصر في إحباط خطة العدوان .

أقد شمرت على الفور ساعة أخطرت أن عملية الانسحاب قد تمت كلها ، أن مصر كسبت الممركة حين أحبطت خطة العدو ، وكانت خطة العدو هي تحطيم قواتنا المسلحة تخطيطاً كاملاً ، ومن ثم يصبح من السهل بعد سحق مصر ، وكانت مناورة العدو باستعمال إسرائيل في مؤامراته أن يستدرج قواتنا المسلحة إلى العداء في سيناء ، ليعزلها ويقضي عليها ؛ ولو أن قرار الانسحاب . جاء متأخراً ٢٤ ساعة لكان الأمر كله قد انتهى الآن .

وضربت قيادتنا مثلاً في الصمود الهادئ في وجه التحدي السافر ، ونزلت إلى الشارع وتحذت في المسجد ، وعن طريق الإذاعة . تشرح وتوجه وتعي وتكفل .
وكانت مقاومة بورسعيد الباسلة مثلاً زلزل كيانه المعتدين . ولم ينجح العدوان رغم عدده وعدده ورغم قسوته وشدة أن يصل حتى إلى مشارف الاسماعيلية .

وتفجرت الطاقات العربية (١) تسند وتؤيد إلى حد استعداد سوريا والأردن لدخول

(١) ولقد اتخذت بريطانيا وفرنسا التأميم ذريعة للقضاء على النظام الحاضر في مصر ، ووضع حد للصعوبات التي تواجهها في الشرق الأدنى ، والقضاء على الروح الوطنية في المنطقة كلها .

أن القومية العربية لم تكن كلاماً يقال بل أصبحت عملاً فعلاً ، بريطانيا اليوم — لا يصاحبها بتروك والعرب تعارنوا معكم في كل الميادين ، فسفوا أنابيب البترول وعرضوا أنفسهم للخسارة . أنها خسارة لهم ولكنها ضربة قاضية للاعداء وكسب للقومية العربية . عمل متماسك أذن أن الهدف الذي كانت تهدف إليه بريطانيا قد فشل فالقومية العربية اليوم أقوى مما كانت عليه في أي يوم العرب اليوم من رؤساء وشعوب وحكومات رجل واحد مع مصر في هذه المحفة بل في هذه المعركة وهي معركة يضرب بها المثل في سبيل الحرية والكرامة .

صوت العرب الذي كان يرفع صوت مصر للأمة العربية جاءت طائرات دول الأعداء فحزبته صوت العرب اليوم يتكلم أقوى مما كان صوت العرب هدف عسكري محض طائرات بريطانيا وفرنسا يتكلم أقوى مما كان يتكلم وهو يعلم أن العرب متحدون اتحاداً كاملاً اليوم نحن أقوى مما كنا عليه منذ عشرة أيام العرب مصممون على أن يعملوا .

المعركة وقطعت خطوط الأنابيب في سوريا واستمرت مقطوعة حتى انسحب المعتدون وكان ذلك مع وقف المرور في القناة سلاحا ماضيا للضغط على المعتدين بمضاعفة متاعبهم الاقتصادية بسبب اعتمادهم الزائد على بترول الخليج العربي وحاجة هذا البترول — حتى يصل — إلى القناة إلى الأنابيب .

وكانت وقفة الشعوب المحبة للسلام ذات أثر حاسم في المعركة — لقد قامت المظاهرات وتقدم آلاف المتطوعين في كثير من بلاد العالم حتى في إنجلترا وفرنسا ذاتهما .

ثم لقد شكّلت الرأي العام العالمي ضد العدوان ، وفي الأمم المتحدة اتخذ مجلس الأمن قرارا بوقف العدوان ، ولسكن فرنسا وإنجلترا استعملنا حق الفيتو وقلقت المعركة إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وفازت القرارات الداعية لوقف العدوان والمتصلة بذلك بأغلبية لم ترها الأمم المتحدة قبلها مثيلا .

وحارات الولايات المتحدة أن تذهب الفرصة فتضع مصر والجميع أمام الأمر الواقع ، فتتزع قرارا من الأمم المتحدة بإدارة القناة عن طريق هيئة المتفعين ، وتحاول أن تسوى الأمور لمصلحة إسرائيل ولم يكن هدف الذين يحاولون الاعتداء على حقوق مصر المشروعة السياسية لسيادتها لحسب بل هدفهم وقف تيار الشعور القومي العربي لأنهم رأوا فيه الخطر على مصالحهم المادية وأهدافهم الاستعمارية في الشرق العربي .

لهذا وقفت الشعوب العربية إلى جانب مصر تؤيد وتُسند ، فتأييد مصر في تأمينها لقناة السويس نصر للعرب جميعا ، وأن الإجراءات التي يهدد الغرب باتخاذها ضد مصر للحد من حريتها وسيادتها ومنعها من ممارسة حق من حقوقها دون مقاومة من الدول العربية ، قد تؤدي إلى استخدام الإجراءات نفسها من قبل الغرب في المستقبل ضد أي دولة عربية . تمارس حقوق سيادتها ، (صبرى العسلى رئيس وزراء سوريا إذ ذاك) .

وجاء العدوان . . . وكانت أبعاد المعركة واضحة .

« فلم يكن بداخلنا الاوتياب يوم حمل على مصر العزيمة في أسهم إنما يوهنون جانبنا عربيا ليصدعوا به شتى الجوانب ، وأنهم يرمون إلى تأديب أصغرنا بأكبرنا ، ويصوبون الطلقة أثر الطلقة إلى صفوفنا ليستقوا فيها مراكز الانطلاق »

« أنهم يخشون في الواقع أن نخرج من وراء الستار الاستعماري الذي ضربوه حولنا أعواما طويلة فلا نأكل : إلا من فتاه موائدهم ولا نشرب : إلا من شجيج أكفهم ، ولتصبح أوطاننا لديهم رزقا مشاعا وأرزاقنا في بلادنا علينا حراما ،

وعندها يصفو لآسياد الامبراطوريات جو الطمأنينة والسلام الذي يتشدون ، ويستمررون في غرف ثروات الامة العربية وأرزاقها تغمس بها حلوهم وتمتلىء جيوبهم ، لنعيش نحن أصحاب الارض والضرع والزرع على الطوى والظما والحزمان . .

لقد اوضحت المؤامرة طريقتهما وخطتها والاطراف المشتركة في تنفيذها — إن الامر لم يكن أمر قناة تمر في مصر . وإنما كان الامر أمر مصر كلها . . مصر نفسها — بكل ما تمثله اليوم وكل ما تنادى به وكل ما كرست حياتها من أجله ، لأنه دورها الذي لا مناصر لها من القيام به .

أن فرنسا مثلاً لم تحاول أن تخفي حماسيتها في قتال مصر كانت دفاعاً عن موقفها اليائس في الجزائر .

وبريطانيا مثلاً لم تحاول أن تخفي أن في الحذور الدفينة لعمليها ضد مصر ، أن قوة مصر العسكرية — كما قال المسؤولون الانجليز في مجلس العموم البريطاني — أصبحت خطراً يهدد بريطانيا ونفوذ مصر السياسي في المنطقة أصبح — كما قال نفس المسؤولون الانجليز — خطراً يهدد نفوذ بريطانيا .

كان الأعداء إذن يهدفون إلى القضاء على القومية العربية .

واقعد تعارفت الشعوب العربية في كل مكان معنا وعند مصالح الاستعمار ، من العراق إلى مراكش ، دخلنا المعركة وكانت القومية العربية كلاماً . . وخرجنا وقد أصبحت عملاً حقيقياً .

الشعوب العربية عرضت نفسها للخسارة . ولكنها كانت ضربة قاضية لأعداء القومية العربية هي الهدف . . هي الغرض .

هدف الاستعمار أنهم يريدون أن يقضوا على هذا التكتل ، وأنا قلت لكم من أشهر أن القومية العربية قد أنبثقت .

ولكن قوت هليها فرضها (١) .

(١) ولم يكتم الرئيس أيزنهاور عطفه على المعتدين حتى في البيان الذي أذاعه على الشعب الأمريكي بعد تقديم الإنذار الانجليزى الفرنسى . إذ قال أن حديثه : « لا يقلل من صداقتنا لهذه الدول ولا من عزمنا على الاحتفاظ بالروابط الودية التي بيننا وتقويتها ونحن ندرك تماماً ما يتساور إسرائيل وبريطانيا وفرنسا من القلق ، ونعرف أنها كانت هدفنا لاستفزازات مؤلة ومتسكرة » .

وإذا كانت بعض الدول قد حاولت في مشاريع القرارات التي قدمتها الأمم المتحدة ، أن تكون القرارات أشد استنكارا للعدوان وأعنف ضده . فإن الولايات المتحدة قدمت قرارات أخف .

ورفضت إنجلترا وفرنسا وفي ذيلهما إسرائيل أن تنصاع لقرارات الأمم المتحدة ، فقدم هنر شولد استقالاته احتجاجا على ذلك .

وتقدم الاتحاد السوفيتي لأمريكا يطلب أن تشارك الدولتان العملاقان في توجيه إنذار للدول المعتدية الثلاث لوقف العدوان والانسحاب . مؤكدا أن الإنذار بسبب قوة الدولتين الجبارة سوف يكون كافيا ولن يكون هناك حاجة للتدخل ، بذلك تسقط حجة من يخيفون من دخل الاتحاد السوفيتي إلى هذه المنطقة وتراجعت أمريكا ورفضت أن تشارك في توجيه الإنذار .

وها خرج النداء المصري يطلب المتطوعين والمساعدات من جميع أنحاء العالم (١) .

بعث بولجانيين بالإنذار الشهير إلى الدول المعتدية (٢) ولم يكن أمام العدوان الثلاثي إلا

(١) وجاء في هذا النداء : وفي هذه اللحظة التاريخية الحاسمة التي يتعرض فيها أسمى ماورثته الإنسانية من قيم ومثل للخطر ، والتي يراد العودة بها بالعنصر الانساني القهقري إلى الفوضى والسيريرية ، والتي تشن فيها فرنسا وإسرائيل وإنجلترا هجوما غادرا على مصر متحدين العالم ومسجلين على أنفسهم وصمة الفوضى والعار . . في مثل هذه اللحظة الحاسمة تناشد مصر العون من المتطوعين والأسلحة وغير ذلك ، من كل أولئك الذين لازالوا يحترمون في جميع أنحاء العالم كرامة الإنسان وحكم القانون في العلاقات الدولية . .

أن شعب مصر يخوض معركة البناء والشرف ، وهو لا يقاتل من أجل نفسه وبلده فقط ، بل يقاتل من أجل العالم المتحضر كله .

(٢) جاء في الإنذار السوفيتي للمملكة المتحدة وفرنسا :

ولم يكن تأميم قناة السويس إلا ذريعة للعدوان الأنجلو فرنسي الذي له أغراض حربية أخرى . والحقيقة التي لا يمكن إخفاؤها هي أن حربا عدوانية تشن ضد الدول العربية — بهدف القضاء على الاستقلال الوطني لدول الشرقين الأدنى والأوسط ، ويهدف لإعادة نظام العبودية الاستعمارية الذي لفظته الشعوب العربية . .

أن يخضع (١) .

وبعد تلك لا جدوى فيه ، انسحب العدوان الآثم من مصر وانعقد لنا لواء النصر .

وقد دعمت المعركة إيماننا بقيادتنا بوجدتنا (٢) — بأهمية تقومية العربية في العمل المشترك لتحقيق الأهداف المشتركة — بأهمية التضامن الأفريقي الآسيوي ، والصداقة مع الكتلة الشرقية وعلى رأسها الاتحاد السوفيتي ، وبأهمية الأمم المتحدة والرأي العام العالمي .

== وماذا يكون موقف المملكة المتحدة (أي إنجلترا) إذا ما جمعتها دول أقوى ، لديها كل أنواع الأسلحة الحديثة المدمرة ؟؟ ودول كهذه تستطيع في الوقت الحاضر أن ترسل قوات بحرية أو جوية إلى شواطئ بريطانيا وأن تستخدم وسائل أخرى كالأسلحة الصاروخية ، وإذا حدث هذا واستعملت الأسلحة الصاروخية ضد المملكة المتحدة أو فرنسا ، فكم بلا شك مستصفون هذا بأنه أعمال وحشية ، ولكن قيم يختلف هذا عن الهجوم الوحش الذي تشنه القوات المسلحة للمملكة المتحدة وفرنسا على مصر ، التي تكاد تكون بلا دفاع ؟ فنعقد أن حكومة المملكة المتحدة يجب أن تصغي لصوت العقل وتقف الحرب في مصر . . ونحن مصممون تصميماً أكيداً على سحق المعتدين وإقرار السلام في الشرق الأوسط باستخدام القوة . ونحن نأمل في هذه اللحظة الحرجة أن تستعملوا العقل وتستخلصوا النتائج المترتبة على ذلك .

وجاء في نفس الإنذار السوفيتي لإسرائيل مايلي : « إن الحكومة الإسرائيلية بتنفيذها لإرادة غيرها تلعب بأجرام وبغير شعور بالمسؤولية بمصير السلام وبمصير شعبها . أنها تبذر بين شعوب الشرق من الخلق لدولة إسرائيل ، ماسيكون له بكل تأكيد أثره على مستقبل إسرائيل وما يعرض للانتهاك وجود إسرائيل نفسها كدولة .

ونحن نأمل أن تفهم حكومة إسرائيل هذا الإنذار فيها سليماً وأن تعيه .

(١) أدرك المعتدون خطر العناد وأعلن سلوين لويدي في مجلس العموم : « أن لدى بريطانيا دلائل تنبئ بأخطر الاحتمالات ، وكان التسليم بالانسحاب .

(٢) لقد كانوا في الغرب ينتظرون أن يجدوا مساعدة من الداخل على إسقاط هذه الحكومة . لقد فاتهم أن يفهموا التغير الذي حدث في الشعب المصري في خمس سنوات ، وأنا من ناحيتي أقدم مصر ، أما هم فاتهم لم يفهموه .

كذلك زادت المعركة من كشف الرجعية العربية الموالية للغرب ، والتي تبقى على ولائها له تأمرها معه مهما يبلغ اعتداؤها على حقوق العرب وسيادتهم (١) .

كما زاد العدوان في خطر إسرائيل رغبة الغرب وعمليته ، والتي استعملها بشكل سافر أداة لتحقيق أهدافه .

كشفت المعركة الأحلاف العسكرية الغربية التي استعملت قواها في الشرق الأوسط في المعركة في العراق وفي تركيا وفي غيرها (٢) .

وقد كشفت المعركة الاستعمار الغربي عموما - عدوانه السافر علينا ، لاغتصاب حقوقنا وفرض سيطرته علينا والوقوف في وجه مصالحنا ، وتحالفه الواضح مع إسرائيل وتسليحها واستعمالها أداة لإثارة المتاعب لمن تحدته نفسه بأن يفشد المزيد من التحرر (٣) .

ولقد كان للعدوان نتائج رائعة على الصعيد المصري . فلقد زاد تسكتلنا وثقتنا بأنفسنا وبقيادتنا وألغينا معاهدة الجلاء ، واستولينا على القاعدة وما بها من أسلحة .

وجاء قرار تمصير الممتلكات الانجليزية والفرنسية وتمصير البنوك وشركات التأمين والوكالات ، وكانت ضربة رائعة (٤) .

(١) وأعوان الاستعمار هؤلاء لا يتآمرون فقط ضد شعوبهم وضد بلادهم ولا ينتهكون فقط حرية أوطانهم ولكنهم يبيعون أنفسهم ليعملوا ضد الأحرار ، وضد العرب في بلاد العرب الحرة .

(٢) ذكر الرئيس جمال عبد الناصر من بين النتائج المستخلصة من العدوان : أن الدول العربية آمنت بأن الاستعمار لا يمكن أن يعيش مع الاستقلال جنبا إلى جنب ، .

(٣) كذلك برز من المعركة بوضوح : أن تعتبر منطقة وثوب يستعملها الاستعمار ، .

(٤) من الأمور التي تلفت النظر ما ذكره الدكتور القيسوني بعد فرض الحراسة على ممتلكات الأعداء خلال العدوان ، من أن هذه الحراسة كشفت عن توجيه هذه المؤسسات لمصلحة الاقتصاد الأجنبي ضد رأس المال المصري ، ورجال الأعمال الوطنية . لقد كانت تتوسع في إقراض الأجانب ، حتى ترفع من شأنهم وتزيد من قوتهم وسيطرتهم على الاقتصاد المصري ، في حين ترك المضربين دون تمويل المناسب للقيام بالأعمال الانتاجية المختلفة .

وكانت معظم تجارة الجملة تقع بأكملها في أيدي رعايا الأعداء من الانجليز والفرنسيين .

وفي الصعيد العربي فلقد تفجرت للطاقت في كل مكان ، وكانت القومية العربية سنداً لنا .
لقد هكسبنا الكثير بها (١) .

وكان كسب دول الحياض الإيجاني بهذه المعركة كسباً كبيراً . إن دولة صغيرة وقفت في وجه
دول ثلاث منها دولتان عظيمتان ، وكان درس في تساند دول الحياض الإيجاني عند الشدة .

وكان درس في فهم الوضع الدولي ومعرفة العدو الحقيقي (٢) والارتباطات به مهما تتغير
الأشكال والمظاهر .

وكان درس في ضرورة كسب ود من يد إلينا يداً ، والترحيب بمداونته .

(١) هذه هي القومية العربية التي استطاعت أن تحميها حينما تأمر علينا الاستعمار . إن
الاستعمار حينما جند جنوده ليواجه مصر ، كان يعتقد أنه سيواجه شعباً منعزلاً . ولكنه
فوجيء بالقومية العربية تتحضر وتنطلق وتهدد وتعمل لتقضي عليه وتقضي على مصالحه . هذه
هي القومية العربية التي تؤمن بها مصالح متبادلة — حماية وأمن ضد الاستعمار وضد المستعمرين
وضد الأطماع وضد الظالمين . الأمر الذي جعل الرئيس عبد الناصر يقرر :

« أن القومية العربية أمضى أسلحتنا في الدفاع عن وطننا ، والقومية العربية ضرورة
استراتيجية تفرضها مقتضيات الدفاع العسكري البحت ، وأن الدرس الذي تعلمناه من تجربة
العدوان على مصر أكد هذه الضرورة .. ولقد امتدت غضبة الشعوب العربية من مراکش غرباً
إلى الخليج الفارسي شرقاً ، وكان المعنى الهائل لهذه القضية أن جبهة القتال قد اتسعت على المعتدي .

(٢) ذكر الرئيس سوكرانو في خطاب له في الجمعية الأمريكية بجاكرتا :

« إن زمناً طويلاً سوف يمضي قبل أن يكون في الإمكان إصلاح الخسائر المادية التي حدثت
في الأسابيع القليلة الماضية ، ولكن زمناً أطول يجب أن يمضي قبل أن يمكن إعادة ثقة الشعوب
الإفريقية — الآسيوية في المثل العليا التي حطمت ، وإيمانها الذي انهار بسبب العدوان البريطاني
الفرنسي على مصر ؛ وليس أمام الدول التي تدعى المظلمة في هذا العالم مهمة أخطر شأنًا من إعادة
ثقة هذه الشعوب .. إن الصراع في هذا العالم قائم بين الوطنية ومختلف صور الاستعمار .

ويجب على كل شخص وكل دولة في هذا الصراع القائم بين الوطنية والاستعمار ، أن يحدد
موقفه في هذا الجانب أو ذاك .. إن أي دولة تشجع الحرية في يوم وتنقض الطرف عن أعمال
الاستعباد المتجددة المتصلة في يوم آخر . ستزيد من حالة الارتباك القائمة . وتربط نفسها بقوة
الماضي البائسة .. »

وكانت تجربة دعمت إيماننا في سياستنا التي بفيئناها لتحقيق مصالحنا ودعم التعاون الدولي وإقامة السلام العالمي على عمد مستقرة .

وكانت معركة السويس مثلاً رائداً للحركات القومية الإفريقية التي كانت بدأت تبرز في الأفق ، وكانت مصر مثلاً وكانت مقاومتها البطولية مدعماً لآمال هذه الحركات (١) .

ولا نباليخ إذا ذكرنا أن سياسات الدول الاستعمارية في المستعمرات قد بدأت تتغير منذ ذلك الحين ؛ لقد بدأوا يعطون البلاد التابعة لهم شكلاً من أشكال الاستقلال . وأشار ماكيلان إلى ما سماه « رياح التغيير » ، على أن تغيير الواجهة هذا والذي نسميه في الحالات التي يكون فيها الاستقلال شكلياً — بالاستعمار الجديد — لا يعطي إلا تخيل استقلال ، ويظل الاستعمار مستشرباً — غالباً — بطريق غير مباشر .

وما أن انجلي الموقف بانسحاب المعتدين حتى بدأت معارك جديدة . حاول العدوان أن يملكاً في داخل البلاد ورفضنا — حاول أن يشترك في تطهير القناة ورفضنا — حاول عدم دفع رسوم المرور في القناة والاستمرار في ضغوطه بأمل أن تخضع مصر ولكنه أخفق وأعلننا بعد العدوان أنه ان يسمح للسفن التي ترفض دفع الرسوم لحياة القناة بالمرور ، واضطرت الدول الغربية ، الواحدة تلو الأخرى إلى التسليم بالواقع . أصبحت القناة لنا .

واستمر الغرب في تجميده لأرصدتنا وفي محاولاته للضغط علينا ، وكنا في حاجة شديدة إلى القمح والدواء والبنترول .

وقد انتهت علينا المعاونات وانهاى الشعور الطيب من كل فج ، وقدم الاتحاد السوفيتى حاجتنا من هذه السلع الرئيسية الثلاث ، وتهاوت حيطان عزلنا عن الدنيا ، وزاد التفاعل مع أجزائها المختلفة لخبرنا وخير الآخرين (٢) .

(١) ذكر نماندى أزيكوى (رئيس جمهورية نيجيريا الآن) :

« إننا نحن الإفريقيين نرى أزمة السويس كانت أمراً لا بد منه ، ولا يمكن تجنبه . ولا بد أن يكون رد فعل هؤلاء الذين فرضت على أجدادهم من بيتنا معاهدات غير متكافئة لا بد أن يكون رد فعل هؤلاء مثل رد فعل عبد الناصر » . . .

(٢) من حديث للرئيس عبد الناصر مع أحد الأمريكيين :

« س ، إلى أى مدى تتعاونون مع الكتلة السوفيتية ؟ »

« ج ، إن تعاملنا اقتصادياً مع الكتلة السوفيتية لا يختلف عما كان عليه تعاملنا مع الكتلة

الغربية ؛ فهل هذا شيء غريب ؟ »

مشروع ليننهاور :

وعاوه الغرب مؤامراته للسيطرة ولم يكن غبار المعارك قد هدأ بعد .

ووقفت الولايات المتحدة بشكل أكثر سفودا وعنفًا في وجه التحرر، ومع إسرائيل والرجعية العميلة ، والأحلاف في المنطقة .

وكان خوف الرجعية من خطر المد الثوري، من العوامل التي جعلت كثيراً من العناصر الرجعية هذه تتكبد إلى جانب الاستعمار .

وأعلن مشروع ليننهاور إلى الفراغ في الشرق الأوسط ، وهو مشروع استعماري يرمي إلى دعم مركز النفوذ الأمريكي خاصة والنفوذ الغربي عامة ، وهو يوجه كل الجهد ضد الدول الاشتراكية في الخارج وضد أي نشاط لضرب الرجعية في الداخل (١) وهو بذلك لا يحقق مصلحة

== لقد كان هناك نقص في البترول وكنا في حاجة إلى بيع أقطاننا فتوجهنا إليكم ولكنكم الأليف خيتم رجاءنا فأتجهنا إلى الروس الذين باعونا البترول واشتروا القطن وساعدونا على أن نتخلص من السيطرة الغربية ، فكيف تروني أن أقول : إن هذا أمر سيء .

«س، هل تعلمون أن الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا يشنون حرباً اقتصادية على مصر؟ .

«ج، لقد جردتم عملاتنا الأجنبية ورفضتم أن تبيعونا القمح والأدوية عندما كنا في حاجة إليهما ، كما حاولتم أن تضغطوا علينا اقتصادياً حتى نغير من سياستنا بشأن قناة السويس، والفرق بينكم وبين حلفائكم هو أنهم حاولوا قتلنا بالقنابل ، بينما نحاولون أقم قتلنا بوسائل سلمية بالضغط الاقتصادي وإماتتنا جوعاً . . . ولقد أخفقت جهودكم وجهودهم . .

(١) مثلاً ذكر دلاس في ١٧/١/٥٧ أمام لجنة الشؤون الخارجية بالكونجرس .

« أن في وسع أمريكا أن تساعد دول الشرق على إنشاء قوات أمن مناسبة خاصة بها ، دون أن يؤدي ذلك إلى بدء سباق التسلح بين الدول العربية وإسرائيل ، ذلك : أن هذه القوات المحلية المحدودة والمجهزة أحسن تجهيز يمكن ، والمالية لأمريكا ، عنصر أساسي من عناصر الدفاع ولا سيما ضد أعمال التخريب ، .

العرب التي تحتاج وبشكل أساسي لمكافحة إسرائيل (١) أو النفوذ والمصالح الغربية ذاتها (٢) .
وهما عاملان ما جاء مبدأ إيزنهاور لحمايتهما وتدعيمهما .

ولقد أرسل إيزنهاور المبعوثين للدعوة الانضمام إلى هذا المشروع ، فأرسل نيكسون لإفريقيا
وقد زار معظم الدول العربية في إفريقيا وكان نشاطه موجهاً بطريق غير مباشر ضد مصر (٣) .

كذلك أرسل إيزنهاور ريتشارد إلى الشرق العربي وتحركت لبنان في اتجاه مسيطرة أمريكا .

(١) ولقد رحبت إسرائيل بمشروع إيزنهاور وقال بن جوريون في يونيو ١٩٥٧ .

« ان التعهدات التي أخذتها أمريكا على نفسها في المشروع تدهم سلامة إسرائيل » .

(٢) حدد السيناتور الأمريكي كليفور عضو مجلس الشيوخ الأغراض الأساسية لمشروع
إيزنهاور فقال :

« هناك هدفان وراء ما يمكن إدراكه من أول نظرة : أولاً : تلافى تأميم البلاد العربية
لامتيازات البترول التي تملكها شركات البترول الأمريكية . ثانياً : تشريع التدخل المباشر العاجل
إذا وقع قبل هذا التأميم . وواضح كل الوضوح إن هذا البرنامج قد فصل ليلاً ثم احتياجات شركات
البترول الدولية » .

(٣) يقول مراسل جريدة النيويورك تايمز في القاهرة (٥ مارس ٥٧) .

« أن الرئيس عبد الناصر ألقى العلامات الدالة على أن الولايات المتحدة تحاول عزل مصر ،
ومن هذه العلامات مناورات واشنطن مع الملك سعود ورحلة نيكسون » .

ثم يقول المراسل : « أن مصر قد أوفدت مصطفى يوسف وكيل وزارة الخارجية المصرية في
جولة في إفريقيا يزور فيها السودان والحشة في أعقاب نيكسون ؛ لإزالة الآثار السيئة التي تكون
قد تربط على زيارة نيكسون » .

من الأدلة على أن مصر كانت المقصودة برحلة نيكسون أن مراسل النيويورك تايمز في تونس
(الجريدة المذكورة في ١٩/٣/٥٧) كتب يقول : « لأنه على الرغم من أن مستر نيكسون كان
يتجنب بحذر أي نقد لمصر وجمال عبد الناصر خلال رحلته في إفريقيا ، فقد أصبح من الواضح
أن سياسة الولايات المتحدة تهدف إلى تشجيع الحكومات التي تعارض سيطرة مصر على العالم
العربي » .

وبدأت المؤامرات تعمل أثرها في موقف الأردن وموقف السعودية ، وبدأ تحالف الرجعية — بصرف النظر عن الخلافات السابقة — في وجه المد العربي الثوري .

وكانت المؤامرة التي انهار معها الحكم الوطني في الأردن في إبريل مايو ٥٧ : وساندتها الرجعية العربية والدول العربية ، وبدأ ضرب قوى التحرير في غير ما رحمة .

وإذا كانت الأردن لم تعلن رسمياً انضمامها لحلف بغداد أو قبولها لمشروع إيزنهاور، فقد كان الموقف بعد الردة التي حدثت لا يختلف في جوهره عما لو كان حدث انضمام فعلي ، وإن كان عدم الانضمام من ناحية الشكل قد تجنب إثارات لا داعي لها : واضطرت القوات العسكرية السورية المربطة في الأردن للانسحاب .

وتعاون سعود مع الهاشيمين في الأردن والعراق ، يؤازرهم الغرب ضد الاتجاه التحرري الصاعد . وتنازلت المؤامرات على مصر وسوريا واكتشفت الواحدة تلو الأخرى ، وكانت رائحة الذهب السعودي وغيره تفوح من ثاياها (١) .

ووقفت مصر وسوريا قلعيتين صامدتين ، وحاولت الرجعية في معركة انتخابه أن تشكّل في وجه قوى التقدم . ولنصر التحرر على الرجعية وهكذا كان الحال في انتخاب رئيس مجلس النواب السوري .

وعاد الضغط الاستعماري يشتد على سوريا وبدأت تركيا تحشد القوات على الحدود وأمريكا ترهب بأسطولها السادس .

وتد كان المد الشعبي من القوة بحيث اضطرت ، حتى الحكومات الرجعية في الوطن العربي ، إلى الموافقة على قرار الجامعة العربية بمساندة سوريا واحتشاد المؤامرات التي تحاك ضدها .

كذلك وقفت إلى جانب سوريا الشعوب الأفريقية الآسيوية (٢) .

(١) وعما قاله الرئيس في مجال العلاقات مع أمريكا :

لقد حاولت أن أدبر كثيراً من المسائل وراودني الأمل في أن تسود العلاقات الودية بين البلدين ولكن أمريكا رفضت وقابلت العمل بالعمل المضاد . . وما كان في استطاعتنا أن نفل مكتوفي الأيدي في انتظار ما تحاوله أمريكا ضدها .

(٢) وفيما يلي نص رسالة التأييد التي وجهتها اللجنة التحضيرية إلى الشعب السوري والحكومة :

وأذر الاتحاد السوفيتي أنه لن يتردد في الضرب على يد من تسول له نفسه العدوان على سوريا وعقد مع سوريا اتفاقات اقتصادية وفنية ، وقدمت المساعدات العسكرية اللازمة .

وسارعت الجمهورية العربية المتحدة إلى إرسال قوات إلى سوريا .

ودفعت تجربة الأردن وعدم وجود حدود مشتركة إلى خلق المزيد من القلق في سوريا ، ودفعت الرغبة في الارتباط بمصر بقوة إلى حيز التنفيذ (١) .

== السورية وأن وفود الدول المجتمعة الآن في القاهرة للجنة التحضيرية للمؤتمر الأفريقي الآسيوي المزمع عقده ، يعربون لكم عن تأييدهم الأخوي في ساعة محتكم . أن كفاحكم البطولي في سبيل المحافظة على استقلالكم القومي ووحدةكم هو في الواقع كفاح الشعوب المتحررة كلها ، وأن ملايين في آسيا وأفريقيا الذين يذكرون حرارة الضغط الاستعماري في الماضي ليسارعون في الوقوف تلقائيا إلى جانب قضيتكم . ونحن مقتنعون تماما . فان حملة الإسرائيل والأكاذيب الموجهة ضد بلادكم لن تغلج في تغطية حقيقة الأمر الذي يتعلق باستقلالكم القومي ، وما وقف وحده من كافح في سبيل مبدأ ، وأن كفاحكم ان هذا النوع .

وفي اجتماع المؤتمر في ديسمبر ١٩٥٧ ، ويناير ١٩٥٨ أصدر القرار الآتي : —

يؤيد المؤتمر كفاح الشعوب العربية في سبيل الوحدة والاستقلال ، ويستنكر بشدة محاولات التدخل الأجنبي التي تهدد السلم في الشرق الأوسط والعالم كله ، سواء كان التدخل مباشرا أو عن طريق المعاهدات الثنائية غير المتكافئة المخلة بالسيادة القومية ، أو عن طريق الأحلاف والمواثيق العسكرية والسياسية ، أو المعاونة المعلقة على شروط أو عن طريق آخر يتنافى مع حرية الشعب وسيادتها .

ويعتبر المؤتمر حلف بغداد ومبدأ أيزنهاور ، تدخلا في استقلال البلاد العربية ، ماسا بسيادتها ، ومهددا لسلامتها .

عزيز شريف — مؤتمر التضامن الأفريقي والآسيوي

(١) « أن الاتحاد المقترح بين مصر وسوريا ليس مسألة شعور وعاطفة ، بل هو مسألة تملأها المصالح الاستراتيجية والاقتصادية . . (الرئيس عبد الناصر) .

وأعلنت الرغبة في الاتحاد في البرلمانين كليهما ، (١) ثم انتهى الأمر إلى الالتقاء في القاهرة وإعلان الوحدة الكاملة بين مصر وسوريا تحت رئاسة عبد الناصر . (٢) وكانت الجمهورية العربية المتحدة في فبراير ١٩٥٨ .

(١) « أن نواب المجلس المجتمعين في جلسة مشتركة إذ يعلنون رغبة الشعب العربي في مصر وسورية باقامة اتحاد فيدرالى بين القطرين ، يباركون الخطوات العملية التي اتخذتها الحكومتان في سبيل تحقيق هذا الاتحاد ، ويدعون الحكومتين للدخول فوراً في مباحثات مشتركة بغية استكمال أسباب تنفيذ الاتحاد ، .

وقد وافق مجلس الأمة المصرى على الفرار المشترك بجلسة ١٨ من نوفمبر ١٩٥٧ - أيضا وحضره وفد من مجلس النواب السورى جلسة ٣١ من ديسمبر ١٩٥٧ واشترك في جلسة المجلس وتقابلهم أعضاء مجلس الأمة بالفرحيب والهناف .

(٢) د في جلسة تاريخية عقدت في قصر القبة بالقاهرة يوم السبت أول فبراير ٥٨ قبل الظهر اجتمع (ممثلو سوريا بالرئيس جمال عبد الناصر وبعض الوزراء ، وتداول المجتمعون في الاجراءات النهائية لتحقيق إرادة الشعب العربي ، ولتنفيذ مانهى عليه دستور البلدين من أن شعب كل منهما جزء من الأمة العربية لذلك تذاكروا ماقدره كل من مجلس الأمة المصرى ومجلس النواب السورى من الموازنة الاجتماعية على قيام الوحدة بين البلدين - كخطوة أولى نحو تحقيق الوحدة العربية الشاملة ، كما تذاكروا ماتوالى في السنين الأخيرة من الدلائل القاطعة على أن القومية العربية كانت دوما لتاريخ طويل ساد الرب في مختلف أقطارهم ، ولحاضر مشترك بينهم ومستقبل مأمول من كل فرد من أفرادهم .

« وانتهوا إلى أن هذه الوحدة هي ثمرة القومية العربية هي طريق العرب إلى الحرية والسيادة وسبيل من سبل الإنسانية للتعاون والسلام . ولذلك فإن من واجبه أن يخرجوا بهذه الوحدة من نطاق الأمانى إلى حيز التنفيذ فى عزم ثابت وإصرار قوى ثم خلاص المجتمعون من هذا كله إلى أن عناصر قيام الوحدة بين الجمهوريتين وأسباب نجاحها قد توافرت بعد أن جمع بينهما فى الحقبة الأخيرة كنفاح مشترك زاد معنى القومية وضوحا ، وأكد أنها حركة بقاء وتحرير وعقيدة تعاون وسلام .

ولجرت الوحدة طاقات جديدة في كل مكان في العالم العربي ، وكان حدثا له ما بعده . قلوب حريصة عالية تدفع إلى الأمام ، وقوى تتآمر عليه حتى لا يكون مثلا في التعبئة والعمل العربي المشترك من أجل المصلحة المشتركة .

، ولذلك يعلن المجتمعون اتفاقهم التام وإيمانهم الكامل وثقتهم العميقة في وجوب توحيد سورية ومصر في دولة واحدة اسمها ج . ع . م ،

، كما يعلنون اتفاقهم الاجماعي على أن يكون نظام الحكم في الجمهورية ديمقراطيا وآسيا يتولى فيه السلطة التنفيذية معاونة وزراء يمينهم ويكونون مسؤولين أمامه كما يتولى السلطة التشريعية مجلس تشريعي واحد . ويكون لهذه الجمهورية علم واحد يظل شعبها واحداً وجيشاً واحداً في وحدة يتساوى فيها أبنائها في الحقوق والواجبات ، ويدعون جميعاً في محبتها بالانفاس والمهج والأرواح ويتسابقون لتأكيد عزتها . وسيقدم كل من نخامة الرئيسين شمكري القوتلي وجمال عبد الناصر ببيان إلى الشعب يلقي أمام مجلس النواب المصري والسوري في يوم الأربعاء ١٦ رجب ٣٧ الموافق ٥ من فبراير ١٩٥٨ يبسطان فيه ما انتهى إليه هذا الاجتماع من قرارات ، ويشرعان أسس الوحدة التي تقوم عليها دولة العرب الفتية .

كما يدعى الشعب في مصر وسورية إلى استفتاء خلال ٣٠ يوماً على أسس الوحدة وشخص رئيس الجمهورية .

والمجتمعون إذ يعلنون قراراتهم هذه يحسون بأعمق السعادة وأجمل ألوان الفخر ، إذ شاركوا في الخطوة الإيجابية في طريق وحدة العرب حقبة بعد حقبة . وهجلاً بعد جيل ، والمجتمعون إذ يقررون وحدة بلدين يعلنون أن وحدتهم تتوخى جمع شمل العرب ويؤكدون أن باب الوحدة مفتوح لكل بلد عربي يريد أن يشترك معها في وحدة أو اتحاد يدفع عن العرب الأذى والسوء ويعزز سيادة العروبة ويحفظ كيانها والله نسأل أن يكمل هذه الخطوة وما يعلوها من خطوات بمين رعايته الساهرة ، وبفضل عنايته السابقة ، وأن يكتب للعرب في ظل الوحدة الوحدة العزة والسلام .

القاهرة في ١٢ من رجب ١٣٧٧ — الموافق أول فبراير ١٩٥٨ .

ثالثاً : تجريد الوحدة . مقاومة الاستعمار
والاستعمار الجديد وتدعيم السلام

انتهينا في المحاضرة الفائقة إلى إعلان الرغبة في الاتحاد بين مصر وسوريا في برلمانى البلدين ،
ثم إلى الالتقاء في القاهرة وإعلان الوحدة الكاملة بين مصر وسوريا تحت رئاسة جمال
عبد الناصر ، في بيان أعلن فيه المجتمعون أنهم : « إذ يقررون وحدة البلدين يعلنون أن وحدتهم
تنوحي جمع شمل العرب ، ويؤكدون أن بيان الوحدة مفتوح لكل بلد عربي يريد أن يشترك
معهما في وحدة أو اتحاد يدفع عن العرب الأذى والسوء ، ويعزز سيادة العروبة ويحفظ كيانه » .

وكانت الجمهورية العربية المتحدة في فبراير ١٩٥٨ ، وقامت دولة كبرى في هذا الشرق ،
ليست دخيلة فيه ، ولا غاصبة ؛ ليست عادية عليه ، ولا مستعديّة .

« دولة تحمي ولا تهدد . . تضمن ولا تبدد . تقوى ولا تضعف . . توحد ولا تفرق تسام
ولا تنفرط . . تشد أزر الصديق . . ترد كيد العدو . . لا تتعوب ولا تتعصب ولا تنحرف
ولا تنحاز تؤكد العدل . . تدعم السلام . . توفر الرخاء لها ولمن حولها وللشعب جيماً بقدر
ما تتحمل وتعطي » .

وفجرت الوحدة طاقات جديدة في كل مكان في العالم العربي . وكانت حدثاً له ما بعده قلوب
حريصة عليه تدفع إلى الأمام ؛ وقوى تتآمر عليه حتى لا يكون مثلاً في التعبئة والعمل العربي
المشترك من أجل الصالح المشترك .

وصارحت قيادتنا الشعب كله ، فقال الرئيس جمال عبد الناصر في مناسبة الوحدة :

« إن الطريق الذي نقبل عليه طويل وشاق .

« إن رحلتنا عليه ليست نزهة نروح بها عن النفس .

« وإنما رحلتنا هي مشاق ومتاعب وكفاح وجهاد .

« ولكن هذه كلها الثمن العادل للأمل الكبير الذي نسمي إليه .

« واسوف يضاعف من مصاعب ما سوف نلقاه أمامنا على الطريق ، أن الذين لا تروهم وحدة سورية ومصر ولا توافق أغراضهم ، لن يتقبلوها بالرضى والسكوت وإنما ستكون المصاعب وستكون المحاولات وستكون المؤامرات .

« ولهذا أقول لكم من الآن : إننا في سعيينا على طريق أملنا ، يجب أن نظل مفتوحين الأعين منقبهي الحس والوجدان .

« ولكن علونا أن ندرك أن لهذه الفترة الرائعة إخطارها أيضا .

« وربما كانت شهوات أنفسنا هي أكبر الأخطار التي يتعين علينا مواجهتها .

« لقد مرت علينا قرون من الزمان وأحلامنا وأمانينا ورغباتنا وأهـدافنا حبيسة وراء الحواجز والسدود التي صنعها الاستعمار .

« ولقد تهاوت الحواجز والسدود لما زال وجود الاسـتعمار من بلادنا ، وهكذا بدأت الأحلام والآمال والرغبات والأهداف تنطلق من عقالها ، وتتدافع بسرعة مثل تدفق الفيضان .

« ولقد كان هذا هو التفسير الحقيقي لسرعة الحوادث في جيلنا ، وهذا أمر طبيعي بعد أجيال عديدة مكبوتة ، ولكن هذا أيضا تحذير كما هو تفسير .

« أنه تحذير بأن من أول واجباتنا أن نقيم من الحكمة خزانات على أمانينا ثم نفتح عيوننا لير التيار . . على شكل الفيضان المنظم ، ولا يخرق فوق رؤوسنا كالطوفان العالي الشديد . .

تجربة الوحدة وماحدث معها وبعدها من تطورات

ولقد فجرت الوحدة الطاقات ، وبعد الصدمة الأولى لم الهاشميون شعشهم وسارعوا في ظلال الاستعمار بإنشاء اتحاد بين العراق والأردن في ١٤ من فبراير ١٩٥٨ ، وكان انشاء هذا الاتحاد حركة مضادة لقيام الجمهورية العربية المتحدة ، يسير المد العربي الموحدوي ، وفي نفس الوقت يعطى مزيدا من الشعور بالأمن للسلطات الحاكمة في الأردن .

وفي ٨ مارس ١٩٥٨ وقعت الجمهورية العربية المتحدة واليمن ميثاقا بنشئ اتحادا سمي الدول العربية المتحدة ، ويتكون الاتحاد من الدول العربية التي تقبل الانضمام إلى الاتحاد الذي تحتفظ فيه كل دولة بشخصيتها الدولية، مع التزامها بسياسة خارجية ودفاع وقيادة عسكرية موحدة،

وكذلك نص الميثاق على إنشاء اتحاد جرمي ، واتفق على تنظيم الشؤون الاقتصادية وتنسيق المسائل الثقافية والتعليمية .

على أن هذا الاتحاد ولد عاجزا ، إذ جمع بين دولة تقدمية ، وبين دولة تعيش قرونها الوسطى في النصف الثاني من القرن العشرين .

وتحرشت القوى المضادة للوحدة في لبنان بأنصار الوحدة ، وقتل الصحفي نسيب المصطفى المعروف بـ"بمبولة الوحدة" ، وكان ذلك إشارة قيام صراع مسلح بين القوى الوجودية والقوى المضادة لها ابتداء من مايو ١٩٥٨ ، وكانت القوى المضادة للوحدة تريد التمكين لكييل تتمعون حتى تجديد مدة رئاسته ، الأمر الذي لم يسمح به لأحد من قبل . فوقفت القوى المعارضة في إصرار تشيط هذه المحاولات .

ثم قامت ثورة ١٤ من تموز ١٩٥٨ في بغداد تلك حصون الرجعية عملاء الاستعمار ، وانهار الحكم في العراق بسرعة خاطفة ، وانفجرت طاقات الشعب المكبوتة في العراق مع ثورة ١٤ من تموز وأصيب الاستعمار وأصبحت الرجعية بذهول .

وكانت قيادتنا في يوغسلافيا ، وفي طريق هودتها كانت أنباء العراق تهز أرجاء العالم ، ونحوحت إلى الاتحاد السوفيتي ، وكان لقاء مع غروشكوف ، وأقام الاتحاد السوفيتي مناورات عسكرية على مجال واسع على حدود تركيا .

وعاد عبد الناصر إلى دمشق ليعلن مساندتنا لثورة العراق بكل قواها : د انتي أعلن باسمكم من هذا المكان أننا جميعا سنحمل السلاح لندافع عن شعلة الحرية التي انتهرت في العراق ، .

ومن جنون الاستعمار ، وأحست الرجعية العميلة أن الأرض تميم من تحت قدميها .

ونزل الانجليز في الأردن من طائرات جاءت عبر اسرائيل ، ونزل الأمريكيون في لبنان وأبلغت أمريكا قيادتنا بأن : الجمهورية العربية المتحدة تعتبر مسؤولة عن أمن الجنود الأمريكيين في لبنان ١١١

وأعلنت قيادتنا أننا على استعداد لأسوأ الاحتمالات ، على استعداد لكل احتمال ، ولأننا نقول : إننا نسالم من يسالنا . وسنقابل العدوان بالعدوان ،

وأحس الاستعمار وأحسبت الرجعية أن المد العربي الوجودي يكاد يحرقهم .

استمر المد الثوري العربي ، وأعلن تأسيس حكومة الجزائر المؤقتة في القاهرة .

وكان الاستعمار قد سمي بالوقية بين الجمهورية العربية المتحدة والسودان ، ولكن قيادتنا لم تعط فرصة لمزيد من الإثارة أو الاستفزاز ، وإن كانت العلاقات الاقتصادية بين السودان والجمهورية العربية قد اهدمت ، وتغير الحكم في السودان في نوفمبر ١٩٥٨ ، وتحسن الجو وعادت التجارة بين البلدين .

كذلك حاول الاستعمار أن يسمى بالوقية بيننا وبين المغرب ، وبيننا وبين تونس .

وإلى جانب حماية عملياتهم في المنطقة ، فإن المستعمرين حاولوا أن يحتلوا ثورة العراق ، بأن يضربوا الاتجاه الوحيد في العراق ، ويوقعوا بين العراق وبين الجمهورية العربية المتحدة ، وكانت سلسلة من المهازيل والمآسي استغل فيها الاستعمار عبد الكريم قاسم بسنده الشيوعيون العرب لضرب الوندوين .

وقامت ثورة الشواف فيشد الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة ، وكان ضربها بواسطة عبد الكريم قاسم والقوى التي تسنده مأساة مليئة بالفظائع والأهوال .

ودخلنا في معركة عنيفة مع الشيوعيين العرب ، بعد انحرافهم وأصرارهم على الاستمرار في الانحراف .

وعقد مؤتمر البترول الغربي الأول في القاهرة .

وانتهى الأمر مع السودان إلى عقد اتفاقية مياه النيل في أواخر عام ١٩٥٩ . وبدء صراعاً مع إسرائيل بسندها الغرب ، من أجل السماح لسفنها والسفن التي تحمل بضائع منها أو إليها بالمرور في قناة السويس ، وأصررت مصر على حقها في منع هذه السفن وعلى أن هذه المسألة جزء لا يتجزأ من مشكلة فلسطين ، ولا يمكن أن يسوى الجزء منفصلاً ومعزولاً عن الكل .

ووقف عمال أمريكا موقفاً معادياً لنا وواجهنا الموقف في تصميم وواجه رجال البأساخرة كليون باترا الموقف بهجاعة وتصميم ورد عمالنا كما ينبغي أن يردوا .

وحضر الرئيس جمال عبد الناصر دورة الأمم المتحدة في خريف عام ١٩٦٠ التي أسسها معظم الرؤساء في الدول الأعضاء . وإلى جانب ما تناول من قضايا عامة فإنه لم يفته أن يركز على بعض القضايا التي تهمننا بصورة مباشرة .

وقام الرئيس جمال عبد الناصر بزيارة السودان في نوفمبر عام ١٩٦٠ .

وكان نشاط الرجعية والاستعمار ومحاولاتهما الهدامة تزداد وتستشري .

وحاولت السلطات الحاكمة في الأردن بعد أن أطمأنت إلى ما يتحقق من فرقة بين العراق

والجمهورية العربية المتحدة ، أن تزيد من تأمين نفسها بأعادة التواصل مع قيادتنا برسائل رمضان (فبراير ١٩٦١) انتظارا للظروف .

وجاءت الأزمة بين العراق والكويت ، واتخذت الجمهورية العربية موقفا إلى جانب الكويت في هذه الأزمة ذلك لأنه « لا يمكن لهذه الجمهورية أن توافق على أن يكون مبدأ العظم حكما في العلاقات بين الشعوب العربية . أعلننا أظن من سنين دأبنا أننا نؤيد منطق الوحدة ، ونرفض منطق العظم ، ولكن للوحدة أساس . هذا الأساس هو الإجماع الشعبي ،

وجاءت أزمة تونس مع فرنسا ، ووقفت الجمهورية العربية المتحدة إلى جانب تونس في الأزمة وأعلنت قيادتنا : « أننا نؤيد تونس تأييدا كاملا من أجل الحرية ، وأنها على استعداد أن نمد تونس بكل ما تحتاجه سواء في الميادين السياسية أو الميادين العسكرية ، لأن معركة العرب معركة واحدة في كل بلد عربي » .

وجاءت أزمة الانفصال وكان الأمر خطيرا . . . « أخطر من أزمة السويس » .

وانشكست الوحدة :

تآمر عليها الاستعمار ، وتآمرت عليها الرجعية العربية الحاكمة في الوطن العربي ، وتآمرت عليها الرجعية التي ضمرت بسبب منجزات الحكم الوحدوي ، التي تقرررت تمسكينا ودعمنا لمكاسب الشعب وقضاء على سيطرة الاقطاع ورأس المال على الحكم .

وأسفرت الانفصالية التي كانت مستمرة في التمسح بالوحدة ، بخادعة للشعب من وجهيها الحقيقي في بيان لها : « تصدى للقراوات الثورية الاخيرة التي نادى بالعدالة الاجتماعية ، والتي نادى بالقضاء على الاستغلال ، والتي نادى بالقضاء على الاحتكار ، والتي نادى باقامة عدالة اجتماعية وإقامة المساواة بين ربوع هذه الامة ، وكان من الواضح أن هذا القول لا يمكن أن يقال إلا من رجعي ، إلا من متأمر مع القوى الرجعية والقوى الاستعمارية » .

« أن الرجعية في سوريا وأعوان الاستعمار في سوريا استطاعوا أن يأخذوا رأسى جسر في دمشق ، ولكن كل ما حول الحركة يكشف الحركة . . فرح اسرائيل اليوم يكشف الحركة . . أول تهنيئه لهم وتهليل ، كان من الملك حسين ومن القلموني وده طبعها يكشف الحركة . . إعلان الأبناء أن إيران مستعدة أن تعترف في الحال بالحكومة ، تكوين الحكومة التي أعلنتها القيادة الرجعية الانفصالية في دمشق » يدل على وجه الحركة ويكشف وجه الحركة . الهجوم على

القرارات الاشتراكية ، على المكاسب التي حققها الفلاح والي حققها العامل .. وعلى المكاسب التي تلتخص في القضاء على الاستغلال . الهجوم على هذا يدل على أن هذه الحركة لا يمكن بأي حال من الأحوال إلا أن تكون تعبيراً عن الاستعمار والرجعية ، ولا يمكن أن تكون تعبيراً عن الشعب السوري .

وواجهت قيادتنا الموقف بشجاعة وصمود ، وكذلك واجهته بحكمة ونفاذ بصيرة : اني أعرف ... أن في النفوس هنا مرارة .. وأن في النفوس هنا ألماً .. ولكن يجب .. ألا نجعل الشعور بالمرارة يغلب العقل ويغلب الحكمة ، .. أنا أعرف أن ما حدث بالأمس قد يسبب من الناحية الإنسانية شعوراً عميقاً بالمرارة .. ولكني أجد من واجبي في هذه اللحظات أن أرفع صوتي عذراً أن هذه الجمهورية يجب أن تبقى دائماً قلعة للقومية العربية .. أن هذه الجمهورية .. جمهوريتكم .. يجب أن تبقى دائماً سنداً للحرية العربية .. دعامة للتطور العربي نحو الكفاية والعدل . لا يمكن بأي حال أن الغدر والخيانة يؤثر في أمتنا بأي حال من الأحوال مهما حصله لا يمكن أن ننسى أهدافنا أو أن ننسى عروبتنا ..

« وينبغي أن نذكر دائماً أن أهداف نضالنا الثوري الطويل لا تقوم على انفعالات الساعة ، وفوتت قيادتنا الفرصة على أعداء الوحدة العربية والتقدم العربي ، فلقد شعرت بأن ما حدث كله قد فتح فرصة واسعة أمام أعداء الأمة العربية من قوى الاستعمار ومن أعوانه ومن قوى الرجعية في المنطقة ، ومن أعداء تقدم الشعوب .
« ولقد رأيت رأي العين فرحتهم جميعاً في هذه الفرصة التي تفتحت منها لمصالحهم وعلى حساب المصالح العربية .

« لقد أجسست أنهم يريدونها معركة يتقاتل فيها عناصر أبناء الشعب السوري مع بعضهم ، معركة تقع فيها الفتنة بين الشعب العربي في سوريا وبين الشعب العربي في مصر ، معركة تقع فيها شعوب الأمة العربية في حيرة تتوه بعدها في الظلام .

« ذلك كله كان أمامي وكان أمامي أيضاً واجبي تجاه الأمة العربية وتجاه المصير العربي ، واتخذت قيادتنا قراراً بالالتحول للوحدة العربية بين مصر وسوريا إلى عملية عسكرية ، وبناء على ذلك فلقد أوقفت جميع العمليات العسكرية التي كانت قد بدأت لمناصرة الجموع الشعبية الثائرة ضد الحركة الانفصالية في سوريا .

واليوم أعلن إليكم جميعاً لاني إذا كنت قد رفضت أن تكون الحرب العسكرية وسيلة إلى

تدعيم الوحدة ، فإنني أرفض الآن أن تكون الحرب الأهلية بديلاً لذلك . لعلكم تذكرون أن
الاجتماع الكامل كان من شروطه الأساسية بقبول قيام الوحدة بين مصر وسوريا في فبراير
سنة ١٩٥٨ .

«وإنني اليوم لا أرفض بأن تبقى وحدات من الجيش السوري متربصة بالشعب ، ولا أن تبقى
جموع الشعب متربصة بعناصر من الجيش السوري .

«إن الجيش السوري يتحمل مسؤوليات كبرى تجاه العدو المشترك للأمة العربية ، ولن أقبل
— مهما كان من تصرفات الآخرين ومن أخطائهم بل وخياناتهم — أن تتحول مهمة الجيش
السوري إلى عملية برلمانية .

«وإنني أشعر في هذه اللحظات أنه ليس من المحتم أن تبقى سوريا قطعة من الجمهورية العربية المتحدة
ولكن من المحتم أن تبقى سوريا .

«وإنني أشعر أن الذي يشغل بالي ليس هو أن أكون رئيساً للشعب العربي في سوريا ، ولكن
الذي يشغل بالي هو أن يكون الشعب العربي في سوريا ، وأن يمان له كيانه .

«ولست أتصور أن أقبل بحال من الأحوال أن أرى فتنة تهدد الشعب السوري أو خطراً
يتربص أو شاغلاً يشده ويبعثر طاقته عن أن توجه بكل إمكانياتها إلى حراسة المسكيب التي حقها
في عهد الوحدة ، ثم يجد أن ما في يده يسلب منه يوماً بعد يوم بينما هو مشغول بقضية فرعية مؤقتة
بيوف تحسمها في نهاية المطاف حتمية التاريخ وأغنى بها الوحدة .

«لهذا فاني أعلن على مسمع منكم جميعاً ، يا أبناء الأمة العربية ، أعلن ما يلي :

أولاً : أنني أطلب إلى جميع القوى الشعبية المتمسكة بالجمهورية العربية المتحدة وبالوحدة
العربية أن تدرك الآن أن الوحدة الوطنية داخل الوطن السوري تحتل المسكنة الأولى . إن قوة
سوريا قوة الأمة العربية ، وعزة سوريا عزة للمستقبل العربي ، والوحدة الوطنية في سوريا
دعامة للوحدة العربية وتمهيد حقيقي لأسبابها .

«ثانياً : لقد بعثت الآن إلى رئيس وفد الجمهورية العربية المتحدة الدائم لدى الأمم المتحدة
بالأيقاف في وجه طلب قبول سوريا عضواً في الأمم المتحدة .

« ثالثاً : لقد طلبت إلى وزارة الخارجية ألا تقف الجمهورية العربية المتحدة حائلاً دون عضوية سوريا في الجامعة العربية .

« وأني لأثق بنفسى ثقتى بالله أن هذه التجربة لن تكون الأخيرة وإنما كانت التجربة عملية رائدة استفدنا منها الكثير في تقديرنا ، وسيكون ما استفدناه ذخيرة للمستقبل العربي والوحدة العربية التي أشعر أن إيمانى بها يزيد قوة وصلابة .

« إن التاريخ طويل أمام الأمة العربية والكفاح مستمر ويزداد عمقا بالتجربة .. إن هدوى وعدو أمى هو الاستعمار والرجعية المتماونة معه ، والقاعدة التي يتحفز منها لضرب آمالنا هي إسرائيل . إن أملى هو حرية الوطن العربي وحرية المواطن العربي .

« وأني لأثق في حتمية الوحدة بين شعوب الأمة العربية ، ثقتى بالحياة وثقتى بطلوع الفجر بعد الليل مهما طال .

« أعان الله سوريا الحبيبة على أمورها وسدد خطاها وبارك شعبها ، وستبقى الجمهورية العربية المتحدة رافعة أعلامها مرددة نشيدها مندقة بكل قواها إلى بناء نفسها لتسكون مسنداً لبيكل كفاح عربي ولكل حق عربي ولكل أمل عربي .. وعاشت الأمة العربية وعاشت الجمهورية العربية المتحدة .

وكان من نكسة الانفصال دروس كثيرة :

من هذه الدروس أن المعركة مع الاستعمار معركة مستمرة مهما يغير الاستعمار من وسائله وينوع من أسلحته . ولقد دبر الاستعمار المؤامرة ثم وقف يسنداً بكل ما أوتي من قوة .

ومن هذه الدروس أن السلطات الرجعية الحاكمة في المنطقة لا تتورع عن استعمال أى الوسائل وكل الوسائل لتقويض دعائم الجمهورية العربية المتحدة ، ومحور التحرر والتقدم ومحاولة ضرب قيادتها . وأتينا يذنبى أن نأمن لها ولا يدفع لها حتى أن تبادلنا الرسائل في رمضان .

ومن هذه الدروس أن الرجعية التي أمتنا لها في داخلنا لم تتردد في أن تضربنا من داخلنا حاملة في ذلك كصفيحة للاستعمار وأداة للرجعية العربية الحاكمة وأتينا ما كان يجب ألا نأمن للرجعية في قلبنا وهي التي يعز عليها أن تصادر ثرواتها المذهوبة ، ويقضى على نفوذها الظالم بالصلحة الشعب .

وخرجت الرجعية في جمهوريتنا من جحورها تشقى ، بل وتأمل أن يكون انهيار .

وبدأت قيادتنا تحول النكسة إلى دروس مستفادة وقوة دفع جديد :

ولا بد لنا أن نفهم موقفنا ، لازم احنا فين النهاردة ، لازم نعرف موقفنا ايه احنا بنجابه موقف من أخطر المواقف التي جابتها القومية العربية ، إحنا بنجابه نكسة وطنية ، إحنا بنجابه الخيانة في هذا الوقت قد تتحول النكسة إلى كارثة . قد تتحول إلى الندم والاسى والأسف ، وقد يدب يدينا اليأس ولكننا أيضا قد نستطيع أن نحول هذه النكسة إلى قوة مدافعة إلى الأمام للقضاء على الرجعية في جميع أنحاء الأمة العربية ، ولا بد لنا أيها الأخوة . . لا بد لنا أن نسلك هذا السبيل ، لا بد لهذه النكسة من أن تكون نقطة البداية لدفعة كبرى للقضاء على الرجعية في جميع أنحاء الأمة العربية ، وللقضاء على الخيانة في جميع أنحاء الأمة العربية .

وضربت الرجعية بعد إذ أخذنا من نكسة الانفصال الدروس .

واتخذنا لأنفسنا شعاراً باشتراكية ، حرية ، وحدة ، وأعلننا أن وحدة الهدف وليس وحدة الصف هي المبدأ الذي نصر عليه وتمسك به .

وليس غريباً إذن إن أعلننا من جانبنا إنهاء الاتحاد العربي مع اليمن ، حيث كان النظام الملكي المستبد ممثلاً في الإمام — معروفاً باتجاهاته المفرقة في الرجعية ومعارفته للاتجاه الاشتراكي في الوطن العربي .

ثم بدأ التركيز في جمهوريتنا العربية المتحدة على البناء : دعم قوتنا الاقتصادية وإقامة مجتمعاتنا على أساس من الشكافية والعدل .

وبعد أقل من شهرين من نكسة الانفصال ، اجتمعت اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية في ٢٥ / ١١ / ١٩٦١ ، وعقد بعدها المؤتمر الوطني للقوى الشعبية ، وأعلن ميثاق العمل الوطني دليلاً لنا وطريقاً لحياتنا .

ولم نفس قيادتنا أن تقول كلمتها في الاحتفال بيوم الوحدة ، لئلا يسمعا كل عربي في الوطن العربي .

وتوج كفاح الجزائريين الإبطال بمقد اتفاقيات إيفيان ووقف إطلاق النار .

وكان البناء على قدم وساق .

وكان من أبرز ما تم خطوة المحاربة الكاملة للتعليم ، تأكيداً لتكافؤ الفرص وإنتاج الصواريخ العربية دعماً لقوتنا الضاربة في مواجهة التحديات ، وخاصة الصنيفة إسرائيل .

وطبقي ألا نطمئن الرجعية العربية بكل هذا البناء ، وأن تبعثر الملايين في مؤامرة المنصة التي وئدت في توها .

وكانت القوى العربية الحرة تنقصر في كل مكان وخاصة في سوريا .

وفي شتيرة فقدت الرجعية السورية وأدواتها أعصابها ، فكان تخطيط وهبوط إلى الحيف .

وجاءت ثورة اليمن فكانت إشارة بتحرك قوى المد العربي .

وطار عقل الرجعية وخاصة في السعودية والأردن ، وبدأت مساندة حكم المعمر الحبري القديم — حكم آل حميد الدين .

ومدت الجمهورية العربية المتحدة يدها إلى الثوار العرب في اليمن ، تساند تحرر الشعب العربي في اليمن ، وتواجه القوى الرجعية المضادة في إيجابية وحسم .

وملأنا زمام الموتف وهرول إلينا الطيارون والمسؤولون من السعودية والأردن ، يرفضون العمل على عودة الرجعية المتحجرة إلى اليمن .

وفي ٨ من فبراير ١٩٦٣ قامت ثورة ١٤ رمضان في العراق ، وكانت انتفاضة ألتها انتفاضة ٨ من مارس ١٩٦٣ في سوريا .

ووقفت قيادتنا إلى جانب الثورتين تؤيد وتساند منذ اللحظة الأولى .

وذلك برغم التجارب المريرة التي قاست خلالها قيادتنا من حزب البعث وقادته في التجربة الأولى للوحدة .

والتقت في القاهرة الوفود الممثلة للبلدان الثلاثة ، وبدأت المباحثات بينها في ٦ من أبريل ١٩٦٣ من أجل قيام الوحدة .

وغير أن انحرافات حزب البعث عرقلت التحرك بفعالية نحو الهدف المحدود .

وعلى الأمر وواجهت قيادتنا الموضوع في صراحة ووضوح .

وفي ١٨ من نوفمبر ١٩٦٣ تار الجيش والشعب في العراق حل المرتدين ، وصفت العناصر البعثية ، وبدأ اندفاع العراق في اتجاه الوحدة .

معركة فلسطين ووحدة العمل العربي :

وفي ٢٣ من ديسمبر ١٩٦٢ في خطاب الرئيس في بور سعيد بمناسبة عيد النصر ، وجه دعوته لاجتماع الملوك والرؤساء العرب من أجل مواجهة الاخطار الاستعمارية والصهوفية المتزايدة ، ودعم الجبهة العربية على أساس مبدأ وحدة العمل العربي .

واجتمع مؤتمر القمة العربي الاول بالقاهرة في ١٣ من يناير ١٩٦٤ ، واتخذت عدة قرارات من أهمها :

- (١) إنشاء قيادة عربية موحدة للجيش العربي الموحد .
- (٢) إنشاء هيئة فنية خاصة الاشراف على تنفيذ مشروعات المياه العربية على نهر الأردن .
- (٣) قيام الكيان الفلسطيني ومنظمة تحرير فلسطين .

ثم جاء مؤتمر القمة العربي الثاني ، الذي عقد بالاسكندرية في ٥ من سبتمبر ١٩٦٤ واتخذت عدة قرارات تكمل قرارات الدورة السابقة وتزيد لها قوة وفعالية .

وحدثت محاولات لتصفية الجو العربي وتسوية موضوع اليمن، ولكنها باءت بالافئاق رغم محاولات الرئيسين طارف وبن بيللا وزبارة المشير عامر إليه وأنور السادات ، والمحاولات التي بذلت في أركويت في السودان .

وفتحت الجمهورية المتحدة أبوابها لبورقية والحسن ، بأمل أن يكون التقاء عربياً مشتركاً من أجل فلسطين .

وجاءت أزمة الأسلحة التي تمد بها ألمانيا الغربية لإسرائيل ، وهي على وشك مواجهة الدول العربية مواجهة قد تصل إلى صراع عسكري هو صراع مصير .

وتكشفت المواقف في الشدة وتخاذل البعض ، ووصل الحال لبورقية أن اتخذ من المسألة الفلسطينية والمساومة عليها موقفاً يصل إلى حد الحياة .

وحاول حزب البعث الحاكم في سوريا من جهة أن يتخذ مواقف يقصد بها التهليل والتضليل ، أكثر مما يقصد بها الفعالية في الاندفاع نحو الهدف .

وفي المؤتمر الثاني لمنظمة تحرير فلسطين - منذ أيام - ذهب الرئيس عبد الناصر ليواجه الموقف بواقع وحسم ، إننا لا بد أن نعرف طريقنا ونقدر موقفنا ونختار مكان وزمان المعركة ، ويكون

بذلك حساب دقيق للامور يضمن النتائج لخير أبناء فلسطين وخير العرب أجمعين .
وفي مجال الوحدة العربية فان الجمهورية العربية قررت أن تأخذ الامور في تودة واناة ، ونجد
أن الرئيسين عبد السلام عارف وجمال عبد الناصر يوقعان في ٢٦ من مايو ٦٤ اتفاق التنسيق
الوحدوي بين البلدين ، وفي هذا الاتفاق تأكيد صريح على الحرية الاشتراكية وعلى إسقاط الرجعية
والانقطاع ورأس المال المستغل ، وعلى قيام تحالف قوى الشعب العاملة .

كذلك بدأ الحوار العميق بين القوى العربية في الجزائر والقوى العربية في الجمهورية العربية
المتحدة ، وكذلك بين الأخيرة والقوى العربية في العراق .

وفي ١٣ من يوليو ١٩٦٤ وقع الرئيس عبد الله السلال اتفاق التنسيق الوحدوي بين الجمهورية
العربية واليمن ، على قرار اتفاق الجمهورية العربية والعراق .

وفي الشهر الماضي عقدت القيادة السياسية الموحدة لجمهورية العراق والجمهورية العربية المتحدة
اجتماعهما بالقاهرة ، وقد صدر بيان القيادة في ٢٠ من مايو مؤيداً القضايا العربية المختلفة ، متمسكا
بقرارات مؤتمر القمة العربي بخصوص العمل العربي الجماعي لتحرير فلسطين .

وقررت القيادة السياسية اتخاذ الاجراءات الفعالة لزيادة ما اتخذ من اجراءات على طريق
الاشتراكية والوحدة والتوسع فيها كأساس وطيد على طريق الوحدة الشاملة .

وأكدت القيادة أن الوحدة الوطنية التي يصنعها تحالف قوى الشعب العامل ، هي الوحدة
التي يستند إليها الشعب لتثبيت مكانه السياسي والاجتماعية ، وهي الدعامة الأساسية لقيام
الوحدة العربية .

وأن الاتحاد الاشتراكي العربي .. هو التجسيد الحي لسلطة الشعب التي تملو كل السلطات
وتوجيهها في جميع المجالات وعلى المستويات كافة .

وهو التنظيم الشعبي الذي تحمل فيه قوى الشعب العاملة تناقضاتها لتدفع العمل القومي والوحدوي
خطوات واسعة إلى الأمام .

وأما تدعيم الاتحاد الاشتراكي العربي وخلق جهاز سياسي ملتزم بزيادة فعاليته وممارسته العمل
السياسي والاجتماعي في وسط الجماهير، فهو السلاح الوحيد الذي تستطيع به الجماهير فرض التقدم
وبناء الاشتراكية والديمقراطية ومواجهة تحديات الرجعية والاستعمار .

وأن مرحلة الانطلاق الثوري نحو بناء المجتمع الاشتراكي السليم توجب الاعتماد على مشاركة الجماهير والامان بها .

وأنه أصبح واجبا وطنيا على جميع القوى القومية أن تتوحد داخل الاتحاد الاشتراكي العربي لتواجه التحديات المستمرة لأمانيتها القومية .

ورأت القيادة ضرورة التوسع في اللقائات بين التنظيمات الشعبية ، لتتفاعل مع بعضها للوصول إلى حلول جذرية لزيادة فاعليتها ووحدتها الفكرية ، تمهيدا لوحدة هذه التنظيمات .

ومع أن الجمهورية العربية المتحدة مصممة على الوقوف إلى جانب الشعب العربي ، فإنها قد أبدت كل استعداد للوصول إلى تسوية لا يرتد بها الشعب العربي إلى الوراء ، وتبذل الحكومة اليمنية الحاضرة الجهود المستمرة في هذا المجال . ويحاول عدد من القادة العرب التوسط للوصول إلى حل يحفظ على العرب وحدة العمل في مواجهة التحديات .

على أننا ينبغي أن نقننه إلى أن الرجعية تتحرك بكل طاقتها ، وتمارس متاعونة مع الاستعمار لضرب قوى الاشتراكية ، وأما ينبغي أو نرفع إزاء هذا التحدي إلى مستوى مسؤولياتنا تحملا للتضحيات وصمودا في الصف لحماية مكاسبنا ودعمها لها ، وينبغي أن ننق صفوفنا . وننظمها في دقة ؛ فلا تكون ثغرة ينفذ منها الاستعمار والرجعية إلينا ، وعلينا أن نربط القاعدة بالقيادة وأن نعيش مع القاعدة ، وأن نعيش مع القاعدة مشا كلها وتراها في المنظار الصحيح ، ونشارك في وضع الحلول اللازمة لمواجهة الموقف حتى نضمن النصر الذي سيحفظ مكاسبنا ويفتح الطريق لتحقيق المزيد منها .

وهذا ينقلنا من المستوى العربي إلى المستوى الدولي الأوسع .

وسائل الاتصال بالجمهور

المطبوعات والمنشورات

أهمية الموضوع :

- ١ — الكلمة المكتوبة من أهم وسائل الاتصال بالجمهور .
- ٢ — ينبغي أن يكون كوادِر الجهاز السياسى مسلحين بالمهارات الأساسية التى تمكنهم من استخدام الكلمة المكتوبة بفاعلية ونجاح ، فى الاتصال بالجمهور وفى العمل الثورى بين هذه الجماهير .

- ٣ — أن عجز وسائل الطبع والنشر أو قصورها عن مواجهة مهام الاتصال فى المناطق التى لاتزال نسبية الأمية فيها عالية بين الجماهير ، لا يعنى التخلي عن هذه الوسائل فالتخطيط الاشتراكى للتعليم فى بلادنا كفىل بالقضاء على الأمية ، وتيسير استخدام وسائل الطبع والنشر فى العمل الثورى بين الجماهير فى المستقبل .

مصادر المطبوعات والنشر .

ينبغى أن نميز فى هذا الموضوع بين نوعين من المطبوعات والنشر المستخدمة فى التنظيم والعمل الثورى ، وذلك حسب مصادرها :

١ — المطبوعات والنشر المركزى :

ونقصد بذلك ما يصدر عن المستويات العليا للقيادة من مطبوعات ، مثل الكتب والكتيبات والتقارير والبحوث ، وكذا وسائل النشر المعروفة مثل النشرات الدورية والصحف والمجلات الفكرية والسياسية والشعارات .

(ماهى أهم المطبوعات التى صدرت إلى الآن ؟ تقديم نماذج من الاشتراكى إلى الدارسين)

٢ — المطبوعات والنشر المحلى :

ونقصد بذلك المطبوعات ووسائل النشر التى يصدرها التشكيل القاعدى للجهاز السياسى ، وهذه قد تكون :

(أ) مجرد إنتاج محلى للمطبوعات ووسائل النشر المركزى .

(ب) أن تكون مطبوعات عملية لا تفبثق مباشرة عن المطبوعات المركزية .

(تقديم نماذج من هذه المطبوعات إلى الدارسين)

المطبوعات والنشر وواجبات (الكوادر) :

لا تصدر المطبوعات ولا تستخدم وسائل النشر في العمل السياسي من أجل التسلية أو الترفيه؛ وإنما هي ترتبط أو تستهدف تحديد واجبات معينة (للكوادر) في العمل الثوري بين الجماهير .

وقد تبدأ هذه الواجبات من مجرد التكليف بتوزيع المطبوعات ، أو تعميم وسائل النشر بين الكوادر العملية والجماهير ، وقد تتطور هذه الواجبات في أشكال أهم وأخطر .

ويمكن تصنيف الواجبات المنبثقة من عملية المطبوعات والنشر فيما يلي :

واجبات تنظيمية :

وهي الواجبات المتصلة بأهداف دعم التنظيم وتقوية ارتباطاته وتعزيز الانضباط الداخلي بين أفراده . فهناك مطبوعات ووسائل نشر محددة لخدمة هذه الأهداف مثل اللوائح التنظيمية والتوجيهات ، والغالب أن تصدر هذه المطبوعات عن الأمانة الفرعية للتنظيم والأمانات الإقليمية (الوجه البحري - الوجه القبلي الخ .) .

واجبات التكوين الفكري والنضال :

وهي الواجبات المتصلة بأهداف التكوين الفكري والنضالي للكوادر والجماهير . وتعتبر المطبوعات ووسائل النشر المرتبطة بهذه الأهداف من أهمها وأخطرها في العمل الثوري والغالب أن تصدر هذه المطبوعات عن الأمانة الفرعية للدعوة والفكر الاشتراكي . وقد صدر منها إلى الآن نشرة « الاشتراكي » .

واجبات سياسية :

وهي الواجبات المتصلة بتنفيذ الخط السياسي للتنظيم تنفيذاً فعالاً وناجحاً بين الكوادر والجماهير .

وتعتبر المطبوعات المرتبطة بتنفيذ الخط السياسي أكثر المطبوعات أهمية بالنسبة للجماهير؛ وأبعدها تأثيراً في حياة الجماهير .

ويجب الانتباه إلى أن تصنيف هذه الواجبات لا يعنى انفصالها التام في العمل الثوري، فمن العسير حقا أن نعزل أحد هذه الواجبات عن الأخرى.

المبادرة إلى استخدام المطبوعات والنشر :

١ — أن ارتباط المطبوعات والنشر داخل التنظيم بواجبات معينة، وتحديد هذه الواجبات يقتضى المبادرة إلى استخدامها فور صدورها، حتى لا تفقد قيمة التوقيت الزمنى لصدورها، والتوقيت الزمنى لتنفيذ الواجبات.

فالواجبات في التنظيم والعمل الثورى — سواء كانت تنظيمية أو تكويينية أو سياسية — لا يلغى السماح أو التسامح في إرجائها أو إهمالها.

٢ — أن تكديس المطبوعات أو تعطيل وسائل النشر في التنظيم والعمل الثورى، يعرق وسيلة هامة من وسائل الاتصال بين القيادة والقاعدة داخل التنظيم.

٣ — يجب الكشف عن أكثر الوسائل فاعلية في توزيع المطبوعات ووسائل النشر الأخرى، بما يتفق والظروف المحلية للتنظيم.

أن عملية التوزيع في حد ذاتها عملية تنظيمية هامة، ووسيلة فعالة لدعم الارتباط داخل تشكيلات التنظيم وأفراده.

بعض أشكال المطبوعات والنشر المحلى :

• يعتبر الإنتاج المحلى للمطبوعات ووسائل النشر المركزى من الاشكال الهامة للمطبوعات والنشر. ولكن ينبغى أن يتم ذلك حسب قواعده معينة، وليس مجرد إعادة طبع لمطبوعات مركزية، ولعل أهم هذه القواعد ما يلى :

أ — أن يكون الإنتاج المحلى للمطبوعات المركزية يخدم هدف توسيع نطاق التوزيع والفاعلية على المستوى المحلى.

ب — أن يكون الإنتاج المحلى للمطبوعات المركزية يفرض تعميق مضمونها وأثرائه بالشواهد المحلية وبتطبيقها على الظروف المحلية.

ج — ليس من الضرورى أن يكون الإنتاج المحلى للمطبوعات المركزية فى نفس الشكل أو الصورة الأصلية.

• من الأدوات المتاحة في العمل الحلي : الشعار — جريدة الحائط — المنشورات —
نشرة الاشتراكي .

نشرة « الاشتراكي »

ما هي نشرة « الاشتراكي »

« الاشتراكي »، نشرة نصف شهرية تصدرها الأمانة العامة (أمانة الدعوة والفكر الاشتراكي)
للإتحاد الاشتراكي . وقد بدأ صدورها يوم السبت ٦ من فبراير ١٩٦٥ ، ولا تزال تصدر
بانتظام منه هذا التاريخ .

وهي — من حيث مصدرها — تعتبر نموذجاً لوسائل النشر المركزية للتنظيم ، ووجهة إلى
الأجهزة القاعدية الممثلة للجان الأساسية والجهادية .

الهدف والوسيلة :

الهدف الأساسي من إصدار نشرة « الاشتراكي » — كما تحدد في عددها الأول — هو خلق
الوحدة الفكرية الشاملة بين صفوف الملايين من أعضاء الإتحاد الاشتراكي . وفي سبيل ذلك
تتولى « الاشتراكي » المهام الآتية :

١ — إعداد دراسات منتظمة لأهم المسائل السياسية الخارجية والداخلية وفقاً للأحداث
الجارية .

٢ — متابعة مشاكل التطبيق الاشتراكي في مجتمعتنا ، ودعوة المناضلين الاشتراكيين
للمساهمة في مناقشتها وحلها .

٣ — تقديم دراسات حول المسائل النظرية ، كساهمة في تعميق الوعي الثائلي في لجان
الإتحاد الاشتراكي .

٤ — عرض نشاط الإتحاد من خلال نشر البيانات والقرارات التي يصدرها الإتحاد الاشتراكي
في مختلف مستوياته وتسجيل الأعمال الإيجابية التي تقوم بها اللجان .

« الاشتراكي » أداة تنظيمية ... ماذا يعني ذلك ؟

يعنى ذلك :

- ١ — أنها ليست نشرة للجمهور .. وإنما هي نشرة لأعضاء التنظيم .
 - ٢ — أن توزيعها « محدود » ، في إطار أعضاء التنظيم ، ويجرى بالوسائل التنظيمية .
 - ٣ — أن تتضمن للأعضاء واجبات تنظيمية ، وواجبات التكوين الفكرى والنضال وواجبات سياسية .
- لهذا فقد حددت أمانة الدعوة والفكر الاشتراكي لأمناء لجان الاتحاد الاشتراكي ومسؤلى الدعوة والفكر في كل المستويات مسؤوليات معينة نحو الاشتراكي كما يلي :
- أولاً : القيام بدعوة لجنة الاتحاد الاشتراكي للاجتماع ودراسة النشرة ومناقشتها بطريقة جماعية ، على أن يتم الاجتماع بأسرع وقت ممكن بعد وصول النشرة حتى لا تضيع القيمة الزمنية للموضوعات المثارة فيها .
- ثانياً : تتخذ كل لجنة موضوعات النشرة أساساً للتوعية في مجال نشاطها بالطرق والوسائل التي تختارها وفقاً لظروفها .
- ثالثاً : تدرس كل لجنة التوجيهات والتعليمات الواردة بالنشرة من الأجهزة القيادية للاتحاد ، وتتخذ الإجراءات اللازمة لتنفيذها .
- رابعاً : يقوم أمناء اللجان ومسؤولو الدعوة والفكر الاشتراكي فيها بإرسال تقارير عن انتظام قراءة النشرة في لجانهم ، وكذلك إرسال ملاحظات اللجنة وآرائها وانتقاداتها حول النشرة أو حول أى أمر عام .

واجب السكوادر نحو « الاشتراكي »

- ١ — ضمان توزيعها — تنظيمياً — بأعلى كفاءة ممكنة .
- ٢ — الإفادة بها في الدعوة والتثقيف للأعضاء والجمهور .

٣ — تزويدنا بالمادة العلمية عن مشاكل التطبيق المحلي والانجازات الثورية .

٤ — تبني الخط السياسي الوارد بها والدفاع عنه .

الشعار

تعريف:

الشعار موجز ملخص سياسي في صيغة مباشرة . وباعتباره يعبر عن خط سياسي ، فإنه بالضرورة يتضمن تحديد موقف معين يترتب عليه القيام بعمل أو واجب محدد .

أنواع الشعارات

يمكن تصنيف الشعارات على التالي :

أولاً : الشعار باعتباره يحدد موقفاً معيناً :

وفي هذه الحالة يكون الشعار أما شعاراً استراتيجياً ، أى يحدد قوى سياسية أو اجتماعية معينة في العمل الثوري ، أى شعاراً تكتيكي يعين موقفاً في مواجهة مشكلة معينة .

ثانياً : الشعار باعتباره يحدد عملاً معيناً :

(أ) شعار فكري : يحدد عملاً فكرياً معيناً أو عملاً يتصل بالصراع الفكري .

(ب) شعار تنظيمي : يحدد أهدافاً تنظيمية معينة تستهدف رفع كفاءة التنظيم .

(ج) شعار نصالي : يحدد عملاً نصالياً (قيادياً أو جماهيرياً) يستهدف تنفيذ خط سياسي .

كيف نصيغ الشعار :

ينبغي أن نراعى في صياغة الشعارات ما يلي :

— الوضوح الفكري .

— الصياغة المبسطة والمباشرة .

— استخدام الصيغ البلاغية الممكنة ترويحاً بسهولة .

نشر الشعار :

- أجهزة الإعلام .
- تذييل مطبوعات التنظيم في مرحلة استخدام الشعار .
- اللافتات والملاصقات والحقائق في المسيرات الشعبية والتجمعات الجماهيرية .

محدد استخدام الشعار :

- الشعار لا ينبغي أن يشرح المفصل للخط السياسي .
- الحذر من طرح شعارات متناقضة للموقف الواحد .
- ضرورة إنهاء العمل بالشعار عن الانتهاء من تحقيق أهدافه أو عن تغير الموقف .

جريدة الحائط

تعريف :

جريدة الحائط لوحة صحفية ثابتة يحررها قراؤها . وهي تختلف عن « لوحة » الاعلانات في أنه يتبع في أسلوب الفن والاخراج الصحفي في إنتاجها ، ويكون لجريدة الحائط رئيس تحرير مسؤول يساعد طاقم من قرائها للتحرير والأخبار والرسم والخطوط الخ . وينبغي أن تصدر جريدة الحائط بانتظام .

لماذا نؤيد استخدامها ؟

- أنها تتيح فرصة للتعبير — بالكلمة المكتوبة والرسم — لقرائها بشكل مباشر .
- يمكن أن تفتح المجال لمناقشة المشاكل المحلية بصورة أكثر ارتباطاً بهذه المشاكل من الصحف السيارة .
- أنها أداة تعليمية للتنظيم المحلي .

المحاذير في استخدامها :

- جريدة الحائط ثابتة ، وتتطلب انتقال القارئ إليها ، وهذا يضيق مجال تأثيرها .
- أنها لا تتيح حيزاً كبيراً لعرض الآراء والأفكار .
- تتطلب عرضها وجود مقر دائم للتنظيم المحلي وهذا غير ممكن دائماً .

الجريدة العشرية

الأول : ١٩٢١ - ١٩٣٠ ثمنه ٥٠ قرشاً

الثاني : ١٩٣١ - ١٩٤٠ ثمنه ٢٥ قرشاً

لكل من المدنى ، والمرافعات ، وتحقيق الجنايات ، والعقوبات ،
والتجارى ومليقته من باقى الأقسام

الثالث : ١٩٤١ - ١٩٥٠ ثمنه ٥٠ قرشاً

لكل من المدنى ، والمرافعات ، والعقوبات ، وتحقيق الجنايات
أجرة البريد ١٠ قروش ، وتطلب من دار النقاية ، ٥١ ش رمسيس بالقاهرة

يـ و ا ن

أولاً - الرسائل الخاصة بتحرير المجلة أو بإدارتها ، توجه إلى : مجلة المحاماة ، بدار نقابة
المحامين ٥١ ش رمسيس بالقاهرة

ثانياً - الاشتراكات :

غير المحامين والطلبة : ٢٠٠ قرش

للمحامين تحت : ٢٥ قرشاً

لطلبة كلية الحقوق : ٥٠ قرشاً

ثالثاً - ثمن للعدد الواحد من المجلة :

١ - السنوات الحادية والأربعون إلى الثالثة والأربعين : ٢٠ قرشاً

٢ - السنوات الرابعة والثلاثون إلى الأربعين : ١٥ قرشاً

٣ - السنة الثالثة والثلاثون وما قبلها : ٥ قروش

التلغويات

٥٤٧٤٤ سيادة النقيب (رقم خاص)

٥٠٨٣٥ و ٤٥٥٨٥ و ٥٠٦٤٩ النقابة والنسابة

٩٠٨٨٤٢ و ٩٠٤٨٤٩ غرفة المحامين بمحكمة القاهرة

٥٠٨٣٥ غرفة المحامين بمحكمة النقض والاستئناف

٨٠٣١٩٨ غرفة المحامين بمجلس الدولة

٨١٤٥١٣ غرفة المحامين بمحكمة الجيزة السككية



والتجليد والنسكوغراف

١٨ شارع مستشفى الدمرداش - العباسية

ت : ٨٢٨٣٥١

الحكمة

مجلة قضائية شهرية

تصدرها نقابة المحامين

فَلْيُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ
وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ "قَارِئُ كَرِيمٍ"

ملحق بمشروع قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام

نوفمبر ١٩٦٥

ديسمبر ١٩٦٥

السنة السادسة والأربعون

الثالث

والرابع

العددان

النشأَةُ النَّقِيَّةُ

كلمة

السيد الأستاذ مصطفى محمد البرادعي

نقيب المحامين بالجمهورية العربية المتحدة
ورئيس اتحاد المحامين العرب
في المؤتمر الثامن لاتحاد المحامين العرب بالقدس

جلالة الملك المعظم

يشرفني أن أحمل إليك من ربوع الجمهورية العربية المتحدة ، تحية العروبة من كل عربي ،
وتحية من جميع الزملاء المحامين ، سائلين الله داعين لك ، ولزعماء العروبة أن يوفقكم
ويعز العرب بكم .

سأدتى وزملائي :

في هذا البلد المبارك ، وعلى هذه الأرض المقدسة ، التي تلاقت فيها الرسالات ، يتلاقى
المحامون العرب ، رسل الحق والعدالة في مؤتمرهم الثامن ، يدعون لما كان يدعو إليه الأنبياء :
«الخير والمحبة والسلام» .

وإن سمو الدعوة التي يدعون إليها ، وعظم الرسالة التي يحملونها ، والأرض المقدسة
التي يقفون عليها ، لجدير كل ذلك بأن يوفقهم فيما يعملون له ، وأن يسدد خطاهم فيما
يصبون إليه ، وأن يزيل ما بين القائمين على الحكم من خلاف وتنافر ، بعيد كل البعد عن
مصالح شعوبهم ، أو يزيل هؤلاء الذين لا يراعون الحق ولا يعملون من أجل شعوبهم .

أيها الزملاء :

إنه إذا استقامت العقول وخلصت النيات ، على وعى صحيح في الحق ، لما كان هذا
الدنس : إسرائيل ، والصهيونية . ولما جردوا على هذا الجوار فوق هذه الأرض الطاهرة
لا يفصلهم غير حائط .

أيها الزملاء :

علمتنا المحاماة كيف ندافع عن المظلوم ، وكيف ندفع الجور وكيف نرد الحق إلى صاحبه ، وكيف نعيد الحرية لمن فقدناها ، وكيف نعيد الأمور إلى نصابها .
نحن أقرب الناس إلى الحق والعدالة ، وهذا نخرنا وشرفنا . ويشرفنا أن يكون الشرف مهنة لنا . ولكن أكبر من هذا ينتظرنا : تنتظرنا فلسطين ، وينتظرنا اللاجئون ، ينتظرنا هؤلاء المشردون ، تنتظرنا هذه القطعة العزيزة الغالية من وطننا ، المنتزعة من قلوبنا .

أيها الزميل :

أما آن لهذا الأسى أن ينتهى ويذول !!

إذا كانت الحقيقة مهيضة الجانب في بيتنا منك ، فكيف يقوم به لله حق ، وإذا كانت العدالة مضطربة في بيت العدل منك ، فكيف يستقيم العدل فيك ، ويظهر شرف العدل بك ، وإذا كانت نفسك فاقدة لحقها في دارها ، فكيف تعين نفسها على استرداد حق مفقود لها ، وإذا كانت نفسك تشكو مما يقع عليها من أعباء الظلم ، فكيف ترفع هذه الأعباء عن غيرها .

أيها الزميل :

الحق والعدالة المهنية ، والحق والعدالة الاجتماعية لا يستقيم لهما أمر في رجل المهنة ورجل المجتمع ، إلا إذا كان الحق وكانت العدالة لهما موضع في ذاته وفي ضميره وفي نفسه وفي إدراكه .

ولن يتوافر هذا لك إلا : أن تعاهر القدس وتحرر فلسطين ، ويعود اللاجئون .

أيها الزملاء :

إن الحرية التي تدهون إليها كانت دائما الشغل الشاغل للإنسان ؛ فرداً وجماعة بدأ من وجود الجنس البشرى على الأرض وما زالت وستبقى ، وإذا رجعنا إلى جميع الثورات الاجتماعية والثورات العسكرية التي مهدت لها ، تجدها قامت حاماة شعار الحرية والمساواة والإخاء ، ولكنها فشلت لافتقار القائمين عليها للصدق في الإيمان بها .

قامت الثورة الاجتماعية في فرنسا ، والثورة الديمقراطية في إنجلترا ، والثورة الاقتصادية في روسيا .

ثورات متصلة مترابطة ، محاولات لغاية مرجوة هي حرية الإنسان وعدالة الاجتماع . ولكن لن يستقيم الأمر لمزاج الإنسان إلا إذا اجتمعت المعاني التي مثلتها هذه الثورات في صعيد فكري واحد على مجال العقل الواعي والفكر المستقيم . ولن يكون ذلك ميسراً إلا إذا خطت الأمم والشعوب والحكومات الخطوة الحقة نحو المفهوم العقائدي والتعاليم الحقة لهذه الأديان التي تجمعت على أرضكم .

إنه من أجل هذا كان « تمسك ثورتنا المطلق في الجمهورية بالإيمان بالله وبرسالته السماوية وما غرسه في أمتنا من مبادئ روحية وقوى معنوية غالية » .

إن مجتمعنا غير صورة حياته تغييراً كاملاً :

كان مجتمع الإقطاع ، وللفوارق الطبقية ، وأصبح مجتمع قوى الشعب العاملة ، مجتمع تذويب الفوارق .

كان مجتمع الركود والتخلف والتبعية ، وهو اليوم مجتمع الحركة والنمو ، مجتمع الحرية .

كان مجتمع الاستغلال ، وصار مجتمع سيطرة الشعب على أدوات الإنتاج ، مجتمع عدالة التوزيع ، وقد تم هذا التغيير كله في جو من التسامح والتسامي ؛ مع التأكيد الكامل لشخصيتها القومية المستقلة ولخصائصها وطبيعتها العربية الأصيلة .

ولعلنا نردد عهد الناصر ، هذه المعاني في عبارات واضحة صريحة : « إنا نحتاج إلى أن يزود كل منا بطاقات روحية من اليقين بالله والتمسك بالمثل العليا والمبادئ السماوية التي أنزلها جلت مشيئته على رسله وأنبيائه » . وإنه من أجل ذلك قرر الميثاق « إن جوهر الأديان يؤكد حق الإنسان في الحياة وفي الحرية ، والله جلت حكمته وضع الفرصة المتكافئة أمام البشر أساساً للعمل في الدنيا والحساب في الآخرة » .

وينبغي لنا أن نذكر دائماً أن حرية الإنسان الفرد هي أكبر حوافزه على النضال .

إن العبيد يقبضون على حمل الأحجار ، وأما الأحرار فهم وحدهم القادرون على التحليق
إلى آفاق النجوم .

ولأنه من أجل هذا لم تكن ثورتنا ثورة اجتماعية خالصة أو ثورة اقتصادية خالصة ؛
أو ثورة للحكم خالصة . وإنما هي ثورة شاملة لكل القيم ، ثورة للأمة العربية كلها : تردّها إلى
وحدتها ويجدها ، ثورة للإنسانية كلها : تساند الضعيف ، تحارب الباغى ، أيّاً كان وفي أى مكان .

وقد كانت نتيجة هذه الثورة أن الأمة العربية لم تعد في حاجة إلى أن تثبت حقيقة
الوحدة بين شعوبها ، وقد أصبحت حقيقة الوجود العربي ذاته .

فإن يستطيع الاستعمار مهما يحاول أن يزعم هذه الحقيقة ، وطبيعة الأمة العربية تعاضى
على مختلف المؤثرات ، وتلتقى عندما تواجه الأزمات .

أيها الزملاء :

إن الاستعمار بجميع أشكاله وأنواعه يجب أن يزول .

إن الفوارق المؤلمة في مستويات معيشة الشعوب يجب أن تزول .

إن عمليات المرض من جانب القوى الكبرى للتطور التاريخي للشعوب المتطلعة للحرية
يجب أن يتوقف .

إن نزع السلاح كاملاً ونهائياً يجب أن يتحقق .

أيها الزملاء :

سيظل شعارنا دائماً نحن المهامين : « أعطنى حقاً رحمة وحرية وإلا فهى الموت ،

وفقكم الله ورحاكم ٢

فهرس

نشاط نقابي

كلية السيد الأستاذ مصطفى محمد البرادعي نقيب المحامين بالجمهورية العربية المتحدة ورئيس اتحاد المحامين العرب في جلسة افتتاح المؤتمر الثامن لاتحاد المحامين العرب بالقدس .

أولاً - المقالات والبحوث

حق المؤلف ؛ الأستاذ أحمد محمود فؤاد	والأحوال الشخصية ؛ الأستاذ الدكتور سعد
الحامى ؛ ورئيس لجنة النقابة الفرعية بالقاهرة .	واصل الحامى
ص ٣٨١	ص ٣٩٥
قانون السلطة القضائية ؛ والإجراءات أمام	تعريف بالمقالات القانونية الهامة :
محكمة النقض في المواد المدنية والتجارية	سلطة القاضي في تعديل التعويض الاتفاقي ؛
	للاستاذ جبرائيل غزال الحامى .
	ص ٤٠٦

ثانياً - الأحكام

قضاء محكمات النقض

النقض الجزائي

مايو ١٩٦٤

الحكم ١ : ١١ من مايو ١٩٦٤ .	الحكم ٢ :
غش : تقض طعن ، خطأ في تطبيق القانون	١ - قذف : محكمة موضوع ، تقض طعن ؛
حكم تسييب ؛ عيب ، مادة حافظة ، حامض	مخالفة القانون . قصد .
بوريك ، بوراكس ، إسكويث ق ٤٨ لسنة	ب - قذف : محكمة موضوع . أمر حفظ ،
ص ٤١٨	
١٩٤١	

أمر بالأوجه .

ج - نقض : طعن محكمة النقض ، سلطانها ،
طعن ؛ أسباب ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ م ٣٥٠
ص ٤١٨

الحكم ٣ :

موظف عمومي ؛ رشوة . شخصية معنوية .
دعوى جنائية ، قبولها ؛ شركة . مؤسسة عامة ،
ق ٣٢ لسنة ١٩٥٧ . ق ٢٠ لسنة ١٩٥٧ قرار
رئيس الجمهورية ١٤٦٥ لسنة ١٩٥٩ و ١٨٩٩
لسنة ١٩٦١ عقوبات ١١١ ص ٤١٩

الحكم ٤ :

١ - نيابة عامة : وكيل نيابة كلية ؛ اختصاص
تحقيق .
ب - إثبات ؛ معارضة دفاع ، اخلال بحق
مادة مخدرة .

ج - حكم : تسليب ؛ معيب ، شاهد .

ص ٤٢٠

الحكم ٥ :

١ - إثبات : دفاع ، حقه ؛ معارضة ، طلبها .
ب - تحقيق ؛ معارضة ؛ متهم ، إجراؤها في
غيبته .

ج - محامي : المتهم حضوره معه أثناء
إجراء معارضة النيابة . إجراءات جنائية م ١٢٤
ص ٤٢٠

الحكم ٦ :

١ - قتل عمد : نية قتل : محكمة موضوع
قصود قتل (نية قتل) .

ب - سبق إصرار : ظرف مشدد .

ج - حكم : تسليب . عيب . محكمة موضوع .
ص ٤٢٢

الحكم ٧ : ١٢ من مايو ١٩٦٤ .

١ - حكم : وصفه ، حضوري اعتباري .
إجراءات جنائية م ٢٣٩ .
ب - استئناف : ميعاد الاستئناف ؛ حكم
حضوري اعتباري . حكم . نقض ، طعن في
تطبيق قانون . إجراءات جنائية م ٤٠٧ .
ج - استئناف : ميعاده . نظام عام . نقض
طعن ، أسباب . ما يقبل منها . ص ٤٢٢

الحكم ٨ :

وصف التهمة : سلاح ظرف مشدد ، نقض
خطأ في تطبيق القانون ؛ محكمة النقض ، سلطانها
إجراءات جنائية م ٣٠٨ . إحراز . عقوبات
ص ٤٢٣ ١٢٢

الحكم ٩ : ١٨ من مايو ١٩٦٤

١ - محاكمة : إجراءاتها ، إعلان . دعوى ،
نظرها ، حجزها للحكم . إعادتها إلى المرافعة .
ب - إعلان : دليل حصوله .
ج - حكم : تسليب . بياناته . بطلان .
د - حكم : قيامه .

هـ - دليل : مواد جنائية . تساند الأدلة
يكمل بعضها بعضا . سقوط أحدها ، استبعادها .
و - نقض : طعن مالا يجوز الطعن فيه .
ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ص ٤٢٤

الحكم ١٠ :

١ - تهريب جرمي : دخان . حكم ، تسليب ،
مسلب . ق ١٦ لسنة ١٩٥٩ م ٣٠

ب - حسن نية : طاعن ، دفاع جوهري .
ج - نقض : محكمة النقض : سلطاتها ، قانون
أماح ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ م ٣٥ . ق ٦٢٣ لسنة
١٩٥٥ سلطاتها عقوبات م ٥ ص ٤٢٥

الحكم ١١ :

مادة مخدرة : جريمة ، إحراز ، أركانها .
ص ٤٢٦

الحكم ١٢ :

تفتيش : إذن ، تنفيذه . نقض ، طعن ،
خطأ في تطبيق القانون ، إجراءات جنائية م ١٠
٩٢٢ . ص ٤٢٦

الحكم ١٣ :

وصف التهمة : دفاع ، إخلال بحقه . نقض
طعن وقوع بطلان في الإجراءات أثر في الحكم .
تبديد . سرقة . إجراءات جنائية م ٣٠٨ .
ص ٤٢٧

الحكم ١٤ :

مرافعات : نقض . خطأ في تطبيق قانون
ق ١٠ لسنة ١٩٢٢ . ق ١٣٥ لسنة ١٩٤٧ .
ص ٤٢٧

الحكم ١٥ :

أ - دعوى مدنية : إجراءات نظرها أمام
المحاكم الجنائية . وقف تنفيذ . نقض .

ب - مرفق هام : عقد التزام مرفق هام .
التزام سقوطه ، نقض ، مخالفة القانون . دعوى
مدنية ، قبولها . دفع . ق ١٢٣ لسنة ١٩٦١ .
ص ٤٢٨

الحكم ١٦ : ١٩ من مايو ١٩٦٤

أ - دفع : بعدم جواز نظر الدعوى لسبق
الفصل فيها ، نظام هام : نقض طعن . أسباب .
ب - اختلاس : أشياء مجهزة : سداد
لاحق لوقوعها .

ج - حيز : احترامه . مدور حكم يبطلانه
من جهة الاختصاص .

د - بطلان : مرافعات م ٥١٩ : وقعه
بقوة القانون . تعلقه بالنظام العام . تقريره
لمصلحة المدين . سقوط حقه في التمسك به إذا
نزل عنه بعد احتساب الحق فيه . ص ٤٢٩

الحكم ١٧ :

دفع : بعدم جواز الاثبات بالبينة . الدفع
بعدم قبول الدعوى المدنية . نظام هام . حكم ،
تسليب ، عيب . ص ٤٣٠

الحكم ١٨ :

دفاع : إخلال بحقه . معارضة . استئناف .
ص ٤٣٠

الحكم ١٩ : ٢٥ من مايو ١٩٦٤

أ - تزوير : حقيقته ، تغييرها ، محرر حرفي .
ب - حكم : تسليب ، عيب .

ج - جريمة : أركانها : باعث . تزوير .

د - فاعل أصلي : شريك : نقض ، طعن ؛
مصلحة فيه .

هـ - نقض : طعن ؛ مصلحة فيه ، تزوير ؛
سرقة . شروع ، ارتباط ، عقوبات م ٢١٥ ،
عقوبات م ٣٢ .

و - محاكمة : إجراءاتها ، دفاع ، إخلال

بحقه ، محكمة ثاني درجة .

ز - دعوى : حجزها للحكم ، إعادتها
للرافعة . دفاع . اخلال بحقه .

ح - إثبات : شهود ، دفاع . ق ١١٣ لسنة
١٩٥٧ . ص ٤٣١

الحكم ٢٠ : أول يونية ١٩٦٤

ا - دفاع : اخلال بحقه ، حكم تسييب ؛
معيب ، تقدير المحكمة جدية طلب من طلبات
الدفاع واستجابتها له ، ليس لها أن تعدل هذه
إلا بسبب سائق يبرر هذا العدول .

ب - دليل : لم يعرض على المحكمة . إبداء
رأيا . ص ٤٣٢

النقض المدني

يونية ١٩٦٤

ا - أحوال شخصية : مسائل خاصة بالمصريين
نسب ، ثبوته ؛ فراش صحيح ، زواج صحيح
فاسد ، وطء بسبه . زنا .

ب - إثبات : تقدير الدليل ، بينة ، شهادة
شهوة . ص ٤٣٥

الحكم ٢٧ : ١١ من يونية ١٩٦٤

إجارة : مؤجر ، التزاماته ، عين مؤجرة ،
تسليمها ، نظام عام . مدني ٥٦٤ . ص ٤٣٦

الحكم ٢٨ :

ا - تعليم حر : إعانة ، علاقة وزير
التربية والتعليم بالمدارس الحرة ، ق ٤٠ لسنة
١٩٣٤ ١١٢ .

ب - إعانة كفاية : مدرس معان .

ج - إعانة : استبقاء ، مجانية ، تقرها ،
استرداد ، منعها .

د - تقض : طعن ، مصلحة .

ه - حكم : دليل ، حيب . ص ٤٣٦

الحكم ٢١ مكرر : ٣ من يونية ١٩٦٤

دعوى : نظرها ، خصومة ، سقوطها ،
تنازل عنها . ص ٤٣٣

الحكم ٢٢ مكرر :

ضريبة من حرة : وعاؤها ضريبة ثابتة ،
طلب المعاسبة بموجبها . ص ٤٣٣

الحكم ٢٣ : أحوال شخصية

أحوال شخصية : دعوى ، حكم نهائي ، طعن
بالفش والتواطؤ ، مرافعات م ٤٥٠ ، اعتراض
الخارج عن الخصومة . ص ٤٣٣

الحكم ٢٤ : أحوال شخصية

وقف : واقف ، شرطه ، تفسيره .

الحكم ٢٥ :

موظف : خدمة ، انتهاؤها ، إعادة إليها
بعد من الستين . ص ٤٣٤

الحكم ٢٦ . ٢٠ من يونية ١٩٦٤ أحوال
شخصية .

الحكم ٢٩ :

بيع : بائع ، التزاماته ، استحقاق . ضمانه .
تعويض . تسجيل . مدني ٦٨٨ م . مشتري ، حسن نية ،
تعويض . عقد بيع غير مسجل . ص ٤٣٨

الحكم ٣٠ :

١ - إجارة : قيمة مستأجر ، إقامة مبان في
المهنة المؤجرة ، محكمة موضوع . تقض ، طعن ،
أسباب واقعية .

ب - مهنة مؤجرة : بيعها . خلف .

ج - مبان في المين المؤجرة : مدني قديم م
٦٥ مدني ٥٩٢ .

د - تعويض : مؤجر ، الزامه قيمة المواد
رأجرة العمالة المباني التي أقامها المستأجر .

هـ - إجارة : انتهاء الإيجار - تعويض .
ص ٤٣٨

الحكم ٣١ :

١ - التزام : فوائد تأخيرية . ضرر مفترض
قانونا . مدني م ٢٢٨ .

ب - حجز : ما للدين لدى الغير ، التزام
الفوائد .

ج - تنفيذ : التزام . تأخيرية . ص ٤٤٠

الحكم ٣٢ : ١٧ من يونيو ١٩٦٤

دهوى : نطاقها . وصفها لخدمة استئناف ،
رفعه ، ضريبة . رسم الإيلولة على التركة . ق
١٤٣ لسنة ١٩٤٤ مرافعات م ٤٠٩ . ق لسنة
١٩٥١ ص ٤٤٠

الحكم ٣٣ :

١ - أهلية : دعوى . نظرها ، تدخلها في
دعوى القصر : بطلان ، نيابة عامة .

ب - وقف : دعوى ، النيابة ، تدخلها في
دعوى الوقف ، بطلان نظام عام ، تقض ،
طعن أسباب متعلقة بالنظام العام . مرافعات م
١٥٤ .

ج - دهوى : تدخل .

د - تقرير التخصيص : تلاوته ، بطلانه .

هـ - قاضي التحضير : دعوى ، تقديمها مباشرة
مرافعات م ١١٨ .

و - اختصاص متعلق بالوظيفة ، محاكم
مختلطة ، فترة انتقال . نظام عام .

ز - حكم : حجته ، اختصاص . ص ٤٤١

الحكم ٣٤ : ٢٤ : ٢٤ من يونيو ١٩٦٤

عقد إداري : مجلس دولة . أخذ رأيه .
صلح تعيينكم بطلان . ص ٤٤٢

الحكم ٣٥ :

١ - عمل : عقده ، انتهاؤه ، فصل ،
مسوغة ، محكمة موضوع ق ٢١٧ لسنة ١٩٥٢ م

٢٩

ب - عقد عمل : انتهاؤها ، تعويض ص ٤٤٢

الحكم ٣٦ :

١ - قانون : تطبيقه من حيث المكان .
مسؤولية مدنية . شخص اعتباري مسؤولية .
نظام عام مدني م ٢٠ م ٢١

ب - مفاوضات ، طعن فيه .
الحكم ٣٩ : ص ٤٤٥

ملكية : أسباب كسب : تقادم مكسب .
حيارة : وضع يد ، سلف ؛ خالف ضم مدتها .
ص ٤٤٧

يوليو ١٩٦٤

الحكم ٤٠ : ٢ : من يوليو ١٩٦٤ .

أ - عقد : تفسيره . محكمة موضوع .
ب - بيع : آثاره عقده . تمارة .
ج - عقد : أركان . رضا . محكمة موضوع .
د - حوادث طارئة : نظرية : تطبيقها ، إرهاب
شرطه .

هـ - إرهاب : إصلاخ زراعي : بيع . التزام
مرسوم بقانون ٨٧ لسنة ١٩٥٢ مدني ١٤٧ ق
٤٥٢ لسنة ١٩٥٣ .

٤٧١

ب - نخل : إصابة . تعويض . إضرار بلا
سبب . ص ٤٤٤

الحكم ٣٧ : ٢٥ : من يونيو ١٩٦٤

أ - تقضى : طعن ، سبب جديد ، نزاع
ملكية للتعف العامة ، خير ، ثمن ؛ إيداعه ،
قوائد ، ق ٥ لسنة ١٩١٧ م ١٧

ب - قائدة : بدء مرياتها ، التزام حله ؛
مقداره ، تعويض ، مدني م ٢٢٦ . ص ٤٤٥

الحكم ٣٨ :

أ - نزاع الملكية للتعف العامة : ق ٥٧٧
لسنة ١٩٥٤ لجنة المعارضات ، طبيعتها .

ب - لجنة المعارضات : قرارها ، طعن
فيه ، محكمة ابتدائية ، ولايتها بنظم الطعن .

ج - حكم نهائي : نزاع ملكية ، قرار لجنة

البيانات الإدارية الجبلية

ب - سلطة : تشرية : انحراف : سلطة
إدارية ، انحراف .

ج - مشروع . سلطته : تصديها .

د - تشريع : غرضه . تطبيقه ، بحاله .

هـ - أخوة : مجلس دولة : هيئة قضاء

إداري : قرار : إداري : تنفيذ : على : تنفيذ : حكم
القانون . ص ٤٤٧

أبريل ١٩٦٤

الحكم ٤١ : ٥ : من أبريل ١٩٦٤

قرار إداري : تعريفه . تقاعد ، قرار
صادرة : سن قانونية ، موظف دعوى الغاء ،
مبدأ . ص ٤٤٩

الحكم ٤٢ : ١١ : من أبريل ١٩٦٤

أ - دستورية القوانين : رقابتها عليها ،
حدودها .

الحكم ٤٣ : ١٨ من أبريل ١٩٦٤

أ - اختصاص . مجلس دولة . قضاء إداري
عقوبة مقدحة . قرار نقل .

ب - لجنة شؤون موظفين : قرار نقل ، ق
٢١٠ لسنة ١٩٥١

ج - تأديب : قرار نقل مكاني راتب
خصم . ص ٤٤٩

الحكم ٤٤ :

تسليف مهندس : قرار إداري ، وقف
تنفيذه ، ق ٥٥ لسنة ١٩٥٩ م ٢/٢١ ق ٢٩٦
للسنة ١٩٥٦ ص ٤٥٠

الحكم ٤٥ :

مهندس : تسليف ، تجديده . قرار وزارتي
وقف ، تنفيذ ؛ ق ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦
ص ٤٥١

الحكم ٤٦ : ١٩ من أبريل ١٩٦٤

تقرير سنوي : كفاية موظف جهة منتدب
لها ، ق ٢١٠ لسنة ٥١ لائحة تنفيذية م ١٥ ؛
مخالفة قانون . ص ٤٥١

الحكم ٤٧ :

أ - ضباط احتياط : أقدمية . ق ٧٢ لسنة
١٩٥٥ . قرار مجلس وزراء ٩ من يناير ١٩٤٧

ب - ترقية ضباط احتياط : أقدمية : تعديلها
١٩ من سبتمبر ١٩٤٨
ص ٤٥١

الحكم ٤٨ :

إثبات : موظف ؛ سنه . ملف خدمته .
قومسيون طبي
ص ٤٥٢

الحكم ٤٩ :

تقرير سنوي : تقدير كفاية موظف منتدب
٢١٠ لسنة ١٩٥١ ؛ لائحة تنفيذية م ١٥ .

الحكم ٥٠ :

أ - حكم : تفسيره منطوقه أسبابه ، غموض
تنفيذه . قصد منه .

ب - حكم : تفسير . إبهام . التباس على
الخصوم . أسباب منهكة عن المنطوق .

ج - حكم الغاء : تنفيذه تفسيره . فروق
مالية . ص ٤٥١

الحكم ٥١ :

ملف خدمة . موظف ؛ إيداع متعلقات .
خدمة الموظف : شهادة ميلاد ، إثبات تقديمها
دليل ؛ استخراجها من ملف خدمة الموظف .

ص ٤٥٣

مجلس القضاء الإداري

الحكم ٥٢ : ٥ من يونيو ١٩٦٣ .

أ - وظيفة : جمع بينها وبين عمل في
شركة سيبا للأدوية ؛ مكتب علي ، ق ٢٦ لسنة
١٩٥٤ م ٨٨ إلى ٩٢ و ٩٠ إلى ٩٨ ؛ ق ١٥٥
١٩٥٥

ب - فندق هيلتون - النيسل ؛ خصم

اشتغال الموظف به لحكم المادة ٩٠ من القانون
٢٦ لسنة ١٩٥٤

ج - ترخيص : بالعمل خارج الوظيفة
سريانه ، على العمل في الشركات

د - فصل موظف : مجلس تأديب ، رئيس

إداري ٢٦ لسنة ١٩٥٤ م ٩٥ ص ٤٥٥

الحكم ٥٣:

جزاء تأديبي : محو ، ق ٢١٠ لسنة ١٩٥١
بشأن مواطني الدولة ١٤١ ، ق ٧٣ لسنة ١٩٥٧
عمل وسلوك مرصيان ص ٤٥٧

الحكم ٥٤ : ١٢ من يونيو ١٩٦٣

أ - معاش : صرفه ، استمراره بصفة
شخصية ، ق ٧٧ لسنة ١٩٦٢ م ٢١١ وقفه ضمن
ميعاده ، ق ٧٧ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة
وقرار إداري . ص ٤٥٨

الحكم ٥٥ : ٢٦ من يونيو ١٩٦٣

ذبح ماشية : جرح لقاح ، ذنب إداري ، جزاء
دستوري كشف على المخوم م ٤٠٤

ص ٤٦٠

الحكم ٥٦ : ٢٦ من يونيو ١٩٦٣

اختصاص : محكمة قضاء إداري ، موظف
فئة متوسطة كتابية ق ٥٥ لسنة ١٩٥٩ تنظيم
مجلس الدولة م ١٣ ، مرافعات م ١٣٥ ؛ ق ١٠٠
لسنة ١٩٦٢ محكمة إدارية : إحالة اليها .

ص ٤٦١

الجمعية العمومية للقسم الاستشاري

وتوزيع الأدوية

ص ٤٦٢

الحكم ٥٩ : ٨ من ديسمبر ١٩٦٣

قناة : كادر عمال كاتب : مخزني ، مراب .

ص ٤٦٤

الحكم ٦٠ : ٩ من ديسمبر ١٩٦٣

شركة عامة : عامل ، علاوة ، مرتب ، أجر
لائحة نظام موظفي وعمال الشركات ؛ قرار
جمهوري ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ ص ٤٦٤

الحكم ٦١ : ١٤ من ديسمبر ١٩٦٣

أ - وقف : بدل ، استبدال ؛ طلب ؛
مجلس أوقاف أصلي ؛ اختصاصه ؛ ق ٣٦ لسنة
١٩٤٦ ؛ ق ٥٠٠ لسنة ١٩٥٣ ؛ ق ٧٢ م لسنة
٢٩٥٩ . لجنة شؤون أوقاف .

ب - نزاع ملكية : منفعة عامة ؛ ق ٥٧٧

ص ٤٦٤

الحكم ٥٧ : ٤ من ديسمبر ١٩٦٣

مرتب : هيئة عامة ، مؤسسة عامة ؛ شركة
عامة ق ١٥٣ لسنة ١٩٥٦ ؛ قرار رئيس جمهورية
يمنح مرتب ؛ حق مكتسب ص ٤٦٢

الحكم ٥٨ :

أ - أدوية : دواء ؛ هيئة عليا ؛ مجلس
إدارة ، تشكيكه ، قراراته ، قرار جمهوري
٢٩١ لسنة ١٩٦٠ ؛ وزير صحة ؛ وزير تموين
قرار إداري ، عيب شكلي ؛ ترقية .

ب - هيئة عليا للأدوية : عاملها تعيينهم ،
ترقيتهم ؛ ق ١١٣ لسنة ١٩٥٨ ق ٢١٢ لسنة
١٨١٩٦٠

ج - لجنة شؤون موظفين : تشكيلها ،
ترقية . بطلانها

د - ترقية : اصلاحية زمنية ، قرار
إداري ، تحصيله ؛ سحبه ، الغاؤه ؛ ميعاده .

هـ - موظف : ترقية ؛ طعن . قرار جمهوري

٩٩٤ لسنة ١٩٦٢ . مؤسسة عامة لتجارية

قضاء المحاكم الكلية

الحكم ١٣:٦٢ من يولييه ١٩٦٤	مدني م ١ طاه ٤
أ - دأن : مدني ؛ حقوقه ؛ استعمالها ؛ سكني مدني م ٣٩ .	ص ٤٦٨
ب - ضريبة : حجز إداري على حق إيجار مدني م ٢/٥٩٤ : عمل إداري محظور على المحاكم التعرض له ص ٤٦٦	الحكم ٢٧:٦٣ من يولييه ١٩٦٣ .
أحوال شخصية لغير المسلمين	أحوال شخصية : ق ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ م
مصريون غير متحدى الطائفة والملة أرمين أرثوذكس ؛ شريعة اسلامية ؛ قانون طبيعي	ب - عام : حضوره مع موكله إيا الجلسة ، حضوره بمذقذ بدون توكيل ؛ ابدائه طلبات مرافعات م ٢/٨٢ ص ٤٦٩

قضاء المحاكم الجزئية

الحكم ٢٢: ٦٥ من يناير ١٩٦٤	مرسوم ٧٨ : لسنة ١٩٥٢ م ٣٥ .
أ - دعوى . قبولها . إيجار ، حيازة ، وضع يد مادي ، نية تملك عمل قانوني . واقعة مادية ؛ يد هرضية ؛ نظام عام . مدني م ٥٧١ - ١٠ و ١ : ١ ، ق ١٧ لسنة ١٩٦٣ .	ج - استعمال : شرطه .
مرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ م ٣٦ و ٣٧ و ٢٩ م ٩ ق ١٧ لسنة ١٩٦٣ - مرسوم بقانون ١٩٧ لسنة ١٩٥٢ ، ق ١٣٩ لسنة ١٩٦٢ لجنة منصوص عليها بالقانون ١٤٨ لسنة ١٩٦٢ عقد إيجار ، ايداع نسخة منه مقر الجمعية التعاونية الزراعية .	د - زراعة : أرض مستأجرة ، عمل المستأجر بنفسه . مرسوم . بقانون ١٨٧ لسنة ١٩٥٢ م ٣٢ مدني م ٦٠١ . ص ٤٧٨
ب - أرض زراعية : غدة إيجارها ،	الحكم ٦٦ :
	محكمة أحوال شخصية : حساب بين هديم الاهلية والنائب عنه ، اختصاصها بطبيعته ، مرافعات م ١٠٠٨ . ق ٩٩ لسنة ١٩٤٧ م ٥٠ / ١١ و ٩٠ و ١٠٠ محكمة حسنية ، قرارها طعن فيه نيابة عامة ، نيابتها ، عن القاصر .

غائب . مرافعات فرنسي م ٤٥١ .

ص ٤٧٨

الحكم ٦٧ : ١٨ من مارس ١٩٦٤

جمعية تعاونية : شخصية : قانون خاص ؛
قانون عام ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ . قرار رئيس
الجمهورية ١٤٣١ لسنة ١٩٦٠ . وزارة إصلاح
زراعي ؛ قرار وزير زراعة ٤ لسنة ١٩٦١ .
موظف تمينه ، فصله . بنك تسليف . ق ٣٠٧
لسنة ١٩٥٦ . ق ٥٥ لسنة ١٩٥٩ ١٠٩ لسنة
١٩٦١ . مشرف على جمعية تعاونية . ص ٤٨٤

الحكم ٦٨ : ١٧ من يونيو ١٩٦٤

أ - تدخل : ادعاء حق عيني على المين
مرافعات م ١٥٣ .

ب - تفليسة : قفلها ، مفلس غل يده ؛
مؤداه ؛ تصرف المفلس بعد شهر الإفلاس ،
بطلانه ، مداه .

ج - حراسة : أعمال التصرف التي
لأصحاب الأموال الموضوعة تحت الحراسة .

د - دعوى : صحة تعاقد ، ملكية ،
فصل فيها . ص ٤٨٧

ثالثا- التشريعات

القوانين

١٩٦٥

قانون ٣٩ لسنة ١٩٦٥ : بزيادة رسوم الإرشاء
بميناك الاسكندرية ص ٥

قانون ٤ لسنة ١٩٦٥ : بإضافة بعض الأحكام
إلى القانون ١٠٥ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء
المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعي
والتعاوني والبنوك التابعة لها بالمحافظات .
ص ٦

قانون ٤١ لسنة ١٩٦٥ : بمد عضوية الغرف
التجارية . ص ٦

قانون ٤٢ لسنة ١٩٦٥ : بإنشاء نظام إيداع
ص ٧

قانون ٤٤ لسنة ١٩٦٥ : في شأن تنظيم مراقبة

قانون ٣٥ لسنة ١٩٠٥ : بشأن تعديل القانون
١٠٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن شروط الخدمة
والترقية لضباط المرف والمساعدين وضباط
الصف والجنود بالقوات المسلحة ص ١

قانون ٣٩ لسنة ١٩٦٥ : بتعديل بعض أحكام
القانون ١٢٥ لسنة ١٩٥٨ بنظام كلية
الشرطة . ص ٢

قانون ٣٧ لسنة ١٩٦٥ : في شأن المواد الدراسية
بالمرحلة الثانوية بالتعليم العام ص ٢

قانون ٣٨ لسنة ١٩٦٥ : بشأن تعديل بعض
أحكام القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٤٦
الخاص بدمج المصوغات . ص ٤

الاجبارى . ص ١٥

قانون ٤٨ لسنة ١٩٦٥ : فى شأن تقرير اعضاء
بعض مستلزمات الزراعة من الضرائب
والرسوم . ص ١٦

قانون ٤٩ لسنة ١٩٦٥ : بإعفاء المساكن الشعبية
التمايكية فى مناطق حلبى الزيتون وحلوان
بمحافظة القاهرة وامباية بمحافظة الجيزة
من ضريبة العقارات المبنية . ص ١٧

قانون ٥٠ لسنة ١٩٦٥ : فى شأن بعض التدابير
الخاصة بأمن الدولة . ص ١٩

حسابات المؤسسات والهيئات العامة
والشركات والجمعيات والمنشآت التابعة
لها . ص ٩

قانون ٤٥ لسنة ١٩٦٥ : بتعديل بعض أحكام
قانون الاصلاح الزراعى ص ١٣

قانون ٤٦ لسنة ١٩٦٥ : فى شأن تعديل بعض
أحكام القانون ٤١٥ لسنة ١٩٥٤ فى شأن
مزاولة مهنة الطب . ص ١٤

قانون ٤٧ لسنة ١٩٦٥ : فى شأن معاملة خريجي
كليات الطب أثناء سنة التدريب

قرارات رئيس الجمهورية

١٩٦٥

أحكام الأمر ٢٩٧ لسنة ١٩٦٤ ص ٢٢

قرار ٢٠٥٣ لسنة ١٩٦٥ : بفرض الحراسة
على مصنع نسيج عبد الحليم سليمان عشوش
بشبرا الخيمة وعلى أموال وممتلكات مالكه .
ص ٢٤

قرار ٢٩٠٠ مكرر لسنة ١٩٦٥ : بتعيينات
بمعاكم أمن الدولة .

قرار ٣٧٣٤ لسنة ١٩٦٥ : بشأن تعيين
نائب مجلس الدولة . ص ٢٤

قرار ١٧٢٠ لسنة ١٩٦٥ : بتعيين رئيس
الجنة الأولمبية للجمهورية العربية المتحدة ص ٢٠

قرار ١٧٢٢ لسنة ١٩٦٥ : فى شأن تسوية
حالة العاملين خريجي كليات الجامعات والمعاهد
العلما فى الوزارات والمصالح ووحدات الإدارة
المحلية والهيئات العامة . ص ٢١

قرار ١٢٦٧ لسنة ١٩٦٥ : باستمرار حالة
الطوارئ بمنطقة سيناء . ص ٢٢

قرار ٢٠٥٢ لسنة ١٩٦٥ : بتقرير استثناء من

قرارات نائب رئيس الجمهورية

١٩٦٥

قرار ١٦ لسنة ١٩٦٥ : في شأن إنشاء سجل لقيم مراقبي الحسابات الذين يعملون خارج النطاق الحكومي ويرغبون في مراجعة حسابات وحدات القطاع العام : ٣٥ ص.	قرار ١٧ لسنة ١٩٦٥ : في شأن تنظيم اختيار مراقبي الحسابات لمراجعة حسابات وحدات القطاع العام. ٣٧ ص.
--	---

قرارات رئيس الوزراء

١٩٦٥

قرار ١٧٧٦ لسنة ١٩٦٥ : بشأن الاشتراك في اجتماعات دولية ٤٠ ص.	قرار ١٨٥٧ لسنة ١٩٦٥ : بشأن إعارة مراقب جمر ك ميناء القاهرة الجوي . ٤٦ ص.
قرار ١٧٧٧ لسنة ١٩٦٥ : بتشكيل وفد الجمهورية العربية المتحدة إلى المؤتمر السابع الاتحاد العربي للمواصلات السلكية واللاسلكية. ٤١ ص.	قرار ١٨٦٣ لسنة ١٩٦٥ : بالترخيص بسفر مدير عام مكافأة الآفاق . ٤٧ ص.
قرار ١٨١٩ لسنة ١٩٦٥ : بالترخيص بسفر عاملين ٤٢ ص.	قرار ١٨٦٩ لسنة ١٩٦٥ : بشأن حضور اجتماعات ومؤتمرات دولية ٤٧ ص.
قرار ١٨٢٧ لسنة ١٩٦٥ : بتطبيق أحكام القانون ١١٢ لسنة ١٩٥٩ على العاملين في شركات القطاع العام . ٤٣ ص.	قرار ١٩٧٩ لسنة ١٩٦٥ : بشأن الترخيص بسفر طيبة أولى بمركز رعاية الطفل ٤٨ ص.
قرار ١٨٣٣ لسنة ١٩٦٥ : بتشكيل وفد الجمهورية العربية المتحدة لحضور اجتماع اللجنة الثقافية المشتركة ببرلين . بألمانيا الديمقراطية ٤٣ ص.	قرار ٢٠٢١ لسنة ١٩٦٥ : بشأن تمليك مساكن قرية دمنهور شبرا لشاغليها ٤٩ ص.
قرار ١٨٤٥ لسنة ١٩٦٥ : بتحديد المن الحرة التي تستثنى من أحكام القانون ١١٩ لسنة ١٩٦٤ . ٤٤ ص.	قرار ٢٠٣٧ لسنة ١٩٦٥ : بشأن الترخيص بسفر معلمي بكلية الزراعة بجامعة القاهرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية ٥٠ ص.
قرار ١٨٥٤ لسنة ١٩٦٥ : بشأن الاشتراك في المؤتمر الإسلامي العراقي : ٤٥ ص.	قرار ٢٠٥٠ لسنة ١٩٦٥ : بتشكيل وفد الجمهورية العربية المتحدة لحضور مؤتمر التدربين المفوضين للاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية ٥٠ ص.
	قرار ٣ لسنة ١٩٦٦ : بتشكيل لجنة وزارية للشؤون التشريعية . ٥١ ص.

قرارات وزارية

١٩٦٥

وزارة العدل :

اللجنة العليا لتفسير قانون العاملين :

قرار: التفسير التشريعي رقم ٤ لسنة ١٩٦٥

ص ٥٣

قرار ١٩٧ لسنة ١٩٦٥ : بإنشاء مأمورية
للشهر العقاري وفرع للتوثيق بقسم الزيتون
بمحافظة القاهرة .

قرار : بتحويل بعض العاملين بمديريات
الأمن مأموري الضبط القضائي

قرار : بتحويل بعض موظفي مصلحة
الشركات صفة مأموري الضبط القضائي

وزارة الاسكان والمرافق :

قرار ٦٥٩ لسنة ١٩٦٥ : بتعديل الجدول
الملحق بالقانون ٥٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن المحال
الصناعية والتجارية وغيرها من المحال المقلقة
لراحة والمضرة بالصحة والخطرة .

قرار ٦٦٠ لسنة ١٩٦٥ في شأن اشتراطات
العامة الواجب توافرها في محال تحضير وبيع
المشروبات الباردة الساخنة والبليلة وما أشبه
وبيع المياه الغازية والبيرة في زجاجات وبيع
الثلج .

وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية

قرار ٥٢٠ لسنة ١٩٦٥ : بشأن تعديل

المادة ١٢٥ من لائحة الرقابة على عمليات النقد .

ص ٦٥

قرار ٦٨٠ لسنة ١٩٦٥ : في شأن شهادات
الاستثمار التي يصدرها البنك الاهل المصري

ص ٦٥

وزارة التربية والتعليم

قرار ٥٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن سلطة التصرف
في تحقيقات النيابة الادارية

ص ٦٦

وزارة التموين والتجارة الداخلية

قرار ١٨٦ لسنة ١٩٦٥ في شأن تعديل
شروط البيع بالتقسيط

ص ٦٧

قرار ١٧٩ لسنة ١٩٦٥ : في شأن تنظيم
نقل المواد الغذائية وغيرها في محافظة مطروح .

ص ٦٨

قرار ١٧٩ لسنة ١٩٦٥ : في شأن إضافة
بعض السلع للقرار ١٨٦ لسنة ١٩٦٥ الخاص
بتعديل شروط البيع بالتقسيط

ص ٧١

قرار ٢٥٣ لسنة ١٩٦٥ : بإلغاء القرار ١٧١
لسنة ١٩٦٥ الخاص بتحديد الأرباح في المواد
والسلع المستوردة .

ص ٧١

وزارة الخارجية

قرار : بشأن معاهدة مدريد الخاصة بالتسجيل
الدولي للعلامات التجارية والصناعية

ص ٧٢

وزارة الخزانة

قرار ٧٤ لسنة ١٩٦٥ : بشأن الأحكام التي

تتبع والمستندات اللازمة لقسوة وصرف
المستحققات المنصوص عليها بقوانين المعاشات
ص ٨٥

وزارة الداخلية

قرار ١٢٠ لسنة ١٩٦٥ : باللائحة التنفيذية
للقانون ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون ١١
لسنة ١٩٦٥ في شأن الأحوال المدنية ص ٩١
وزارة الشؤون الاجتماعية

قرار ٥٣ لسنة ١٩٦٥ : بشأن امتداد أعمال
لجنة تنفيذ وإدارة مشروع مؤسسة الفتيات
القاصرات بالاسكندرية لمدة سنة اعتباراً من أول
يولية سنة ١٩٦٥ ص ١٢٩

قرار ٦٤ لسنة ١٩٦٥ : بشأن امتداد أعمال
لجنة إدارة الوحدة الاجتماعية لرعاية الأحداث
بنفسية محرم بك بالاسكندرية لمدة سنة تبدأ في
أول يولية ١٩٦٥ ص ١٣٠

وزارة العمل:

قرار ٨٠ لسنة ١٩٦٥ : في شأن تعديل بعض
أحكام القرار ٩٦ لسنة ١٩٦٢ ببيان النقوبات

التأديبية وقواعد واجراءات تأديب العمال .
ص ١٣١

مجلس الدولة :

قرار بتعيين عدد إدارات الفتوى والتشريع
والقسم الاستشاري وتحديد دوائر اختصاصها .
ص ١٣٢

مصلحة الضرائب :

قرار : بإعادة تشكيل لجنة طعن ضرائب
القاهرة الثامنة . ص ١٣٤

قرار : بإعادة تشكيل اختصاص بعض لجان
الطعن . ص ١٣٥

هيئة قناة السويس :

قرار ١٦٣ لسنة ١٩٦٥ . بإصدار لائحة
العاملين بالهيئة ص ١٣٨

الجههاز المركزي للتنظيم والإدارة :

قرار ٢ لسنة ١٩٦٥ : بشأن إصدار معايير
ترتيب الوظائف . ص ١٦٥

قرار

رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بمشرع القانون بإصدار قانون المؤسسات العامة

وشركات القطاع العام

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة
بمشرع القانون رقم لسنة ١٩٦٦
بإصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون التجارة ؛

وعلى القانون المدني ؛

وعلى قانون المرافعات ؛

وعلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رموس الأموال المنقولة
على الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دمنة والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات
التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٣١٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تحويل المؤسسات المصرية والأجنبية إلى
شركات مساهمة ؛

وعلى القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ في شأن الجمعيات التعاونية والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٥٧ باللائحة العامة لبودصات الأوراق المالية ؛

وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها ؛

وعلى القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٨ بشأن القواعد الواجب اتباعها في الميزانيات المستقلة
أو الملحقة ؛

مادة ٥ — يحدد رئيس الجمهورية بقرار منه ما يعتبر مؤسسة عامة بالنسبة إلى الهيئات العامة القائمة وقت العمل بهذا القانون .

مادة ٦ — على المحاكم أن تحيل بدون رسوم ومن تلقاء نفسها الدعاوى المعروضة عليها والتي أصبحت من اختصاص هيئات التحكيم بمقتضى أحكام القانون المرافق إلى هذه الهيئات ، وذلك بالحالة التي تكون عليها ما لم تكن قد تهيأت للحكم فيها .

مادة ٧ — يستمر العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بإصدار نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة ؛ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار نظام العاملين بالمؤسسات العامة .

مادة ٨ — يلغى القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه . وكل نص يخالف أحكام القانون المرافق .

مادة ٩ — يصدر رئيس الجمهورية اللائحة التنفيذية للقانون المرافق واللوائح المنظمة للعاملين بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها .

مادة ١٠ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

(صدر برئاسة الجمهورية في ٢٠ ذى القعدة ١٣٨٥ (١٢ مارس ١٩٦٦))

الكتاب الاول

المؤسسات العامة

الباب الأول

أحكام عامة

مادة ١ — يتولى كل وزير بواسطة المؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها تنفيذ السياسة العامة للدولة في القطاع الذي يشرف عليه بما يحقق خطة التنمية .

مادة ٢ — الوزير سلطة الإشراف والتوجيه والتنسيق وتقييم الأداء والرقابة بالنسبة

- وعلى القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة والقوانين المعدلة له ؛
- وعلى القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية ؛
- وعلى القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٦٠ بشأن الاندماج فى شركات مساهمة ؛
- وعلى القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ بقصر تعيين أى شخص على وظيفة واحدة ؛
- وعلى القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦١ فى شأن تحديد ساعات العمل الإضافية بالمؤسسات الصناعية ؛
- وعلى القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦١ بتشكيل مجالس إدارة مجالس شركات المساهمة ؛
- وعلى القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦١ بتحويل مجالس إدارة الجهات الإدارية ومجالس إدارة المؤسسات العامة التى تساهم فى منشآت تصدير القطن سلطة الجمعيات العمومية أو جماعة الشركاء ؛
- وعلى القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦١ بعدم جواز تعيين أى شخص فى الهيئات أو المؤسسات العامة أو شركات المساهمة التى تساهم فيها الدولة بمكافأة سنوية أو بمرتب سنوى قدره ١٥٠٠ جنيه فأكثر إلا بقرار من رئيس الجمهورية .
- وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ بإنشاء المجلس الأعلى للمؤسسات العامة ؛
- وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠٠ لسنة ١٩٦١ بشأن سلطات الوزراء ومسؤوليات كل منهم فى تحقيق الأهداف الخاصة بالنسبة للمؤسسات العامة ؛
- وعلى القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٢ بتحويل مجالس إدارة المؤسسات العامة سلطة الجمعية العمومية أو جماعة الشركاء بالنسبة للشركات التابعة لها ؛
- وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بإصدار لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة ؛
- وعلى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفى الدولة ومستخدميها وعملها المدنيين ؛
- وعلى القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون المؤسسات العامة ؛
- وعلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الهيئات العامة ؛

وعلى القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ بتعديل السنة المالية لبعض الهيئات العامة والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها ؛

وعلى القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٦٣ فى شأن تشكيل مجالس الادارة فى الشركات والجمعيات والمؤسسات الخاصة وكيفية تمثيل العاملين فيها ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار نظام العاملين بالمؤسسات العامة ؛
وعلى القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ بإعادة تنظيم الرقابة الادارية ؛

وعلى القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون الجهاز المركزى للمحاسبات ؛
وعلى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ فى شأن السلطة القضائية ؛

وعلى القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٥ فى شأن تنظيم مراقبة حسابات المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والمنشآت التابعة لها ؛

قـرـر :

مشروع القانون الآتى نصه ، يدم إلى مجلس الأمة :

مادة ١ — يعمل بأحكام القانون المرافق فى شأن المؤسسات العامة وشركات القطاع العام .

مادة ٢ — الشركات والجمعيات التعاونية والمنشآت التى نبعت لمؤسسات عامة قبل العمل بأحكام القانون المرافق تبقى تابعة لها ما لم يصدر قرار من رئيس الجمهورية بتبعيةها لمؤسسات عامة أخرى .

مادة ٣ — على المؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها القائمة وقت العمل بهذا القانون أن تعدل أوضاعها وفقاً لأحكامه خلال سنة من تاريخ العمل به .

ولرئيس الجمهورية بقرار منه مد المهلة المنصوص عليها فى الفقرة السابقة لمدة أقصاها ستة أشهر .

مادة ٤ — تعتبر من شركات القطاع العام الشركات القائمة وقت العمل بهذا القانون التى يساهم فيها شخص عام أو أكثر مع أشخاص خاصة أو يمتلك جزءاً من رأس مالها أياً كان مقداره دون حاجة إلى صدور قرار رئيس الجمهورية المشار إليه فى المادة ٣ بند ٢ من القانون المرافق باعتبارها كذلك .

إلى المؤسسات العامة التي تتبعه .

مادة ٣ — تقوم المؤسسة العامة في حدود نشاطها بالمشاركة في تنمية الاقتصاد القومي ، ومعاونة الوزير في تحقيق أهداف خطة التنمية ، وعليها في سبيل ذلك :

- (أ) اقتراح المخطط التي تكفل تطوير الإنتاج ، وإحكام الرقابة على جودته ، وحسن استخدام الموارد المتاحة استخداما اقتصاديا سليما ، وكل ما من شأنه زيادة وكفاءة الإنتاج .
- (ب) وضع البرامج الكفيلة بزيادة الصادرات وربطها بخطة الإنتاج والاستهلاك .
- (ج) وضع سياسة للعمالة بمراعاة الإدارة الاقتصادية السليمة للمشروع .
- (د) رفع الكفاءة الإنتاجية للعاملين بوضع سياسة للتدريب ، وتوفير حوافز العمل المادية والمعنوية ؛ وإنشاء مراكز للأبحاث .
- (هـ) مراقبة تكاليف الإنتاج والإشراف على المخزون السليم .
- (و) اقتراح معايير ومعدلات الأداء وتقييمه ، والعمل على وضع تكاليف إنتاج موحدة لسلك قطاع .

(ز) تقديم التقارير الدورية عن نشاطها ونشاط كل وحدة اقتصادية تابعة لها ، ومدى ماحققته في تنفيذ الأهداف المقررة ، ومقترحاتها في شأنها .

مادة ٤ — للمؤسسة العامة سلطة الإشراف والتوجيه والتنسيق وتقييم الأداء والرقابة بالنسبة إلى الوحدات الاقتصادية التابعة لها دون تدخل في شئونها التنفيذية .

مادة ٥ — تعتبر وحدة اقتصادية في حكم هذا القانون شركات القطاع العام ، والجمعيات التعاونية ، والمنشآت التي تتبع المؤسسات العامة .

مادة ٦ — يحدد بقرار من رئيس الجمهورية ما يتبع كل مؤسسة عامة من وحدات اقتصادية .

الباب الثاني

إنشاء المؤسسة العامة

مادة ٧ — تنشأ المؤسسة العامة بقرار من رئيس الجمهورية ، وتكون لها الشخصية الاعتبارية .

ويحدد القرار الصادر بإنشائها :

- (أ) اسم المؤسسة ومركزها .
(ب) الغرض الذي أنشئت من أجله .
(ج) الأموال التي تدخل في ذمتها المالية .
(د) الوزير المشرف عليها .
(هـ) ما يكون لها من اختصاصات السلطة العامة اللازمة لتحقيق الغرض الذي أنشئت من أجله .
مادة ٨ — تمارس المؤسسة العامة نشاطها بوساطة ما يتبعها من وحدات اقتصادية ، ومع ذلك يجوز أن يعهد إليها القرار الصادر بإنشائها مباشرة نشاط معين .
مادة ٩ — تضع المؤسسة العامة اللوائح الداخلية اللازمة لإدارتها ، وتنظيم أعمالها ، ونظام حساباتها ، وإدارة أموالها ، وذلك دون التقيد بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه .
مادة ١٠ — المؤسسة العامة أن تتعاقد وتجرى جميع التصرفات والأعمال التي من شأنها تحقيق الغرض الذي أنشئت من أجله وذلك في نطاق الأعمال الموطأة بها ، وفيما لا يتعارض مع الاختصاصات المخولة للوحدة الاقتصادية التابعة لها .
مادة ١١ — للمؤسسة العامة في سبيل تحقيق أغراضها أن تتبع مختلف الوسائل اللازمة لذلك ، ولها على الأخص :

- (أ) إنشاء شركات مساهمة أو جمعيات تعاونية بمفردها أو مع شريك أو شركاء آخرين بعد موافقة مجلس الوزراء ، ويجوز تداول أسهم الشركات بمجرد تأسيسها .
(ب) إقراض الوحدات الاقتصادية التابعة لها أو ضمانها فيما تعقده من قروض .
(ج) تملك أسهم الشركات عن طريق الاكتتاب فيها أو شرائها دون التقيد بالمدد المقررة لتداول أسهم الشركات الجديدة .
(د) الاقتراض من الهيئات والبنوك والشركات وغيرها .
مادة ١٢ — يكون إدماج المؤسسات العامة والغاؤها بقرار من رئيس الجمهورية .

الباب الثالث

إدارة المؤسسة العامة

- مادة ١٣ — يكون للمؤسسة العامة مجلس إدارة يصدر بتعيين رئيسه وطريقة اختيار أعضائه

والاحكام الخاصة بمرتباتهم أو مكافآتهم قرار من رئيس الجمهورية .

مادة ١٤ — مجلس إدارة المؤسسة العامة هو السلطة المختصة برسم السياسة التي تدير عليها المؤسسة لتحقيق الغرض الذي قامت من أجله ، وذلك وفقاً لأحكام القانون ، وفي الحدود التي ينها قرار رئيس الجمهورية الصادر بإنشائها .

مادة ١٥ — يختص مجلس إدارة المؤسسة العامة بالمسائل الآتية :

(أ) إصدار القرارات واللوائح الداخلية ، والقرارات المتعلقة بالشؤون المالية والإدارية والفنية للمؤسسة ، وذلك دون التقيد بالقواعد الحكومية .

(ب) الموافقة على مشروع الميزانية السنوية للمؤسسة .

(ج) اقتراح الخطط ومعايير ومعدلات الأداء وتقييمه .

(د) النظر في التقارير الدورية التي تقدم عن سير العمل بالمؤسسة ومركزها المالي .

(هـ) النظر في كل ما يرى الوزير المختص ورئيس المجلس عرضه من المسائل التي تتعلق بنشاط المؤسسة .

ويجوز لمجلس الإدارة أن يشكل من بين أعضائه لجنة أو لجاناً يعهد إليها ببعض اختصاصاته ، كما يجوز له أن يعهد إلى رئيس مجلس الإدارة أو أحد المديرين ببعض اختصاصاته ، وللمجلس أن يفوض أحد أعضائه أو أحد المديرين في القيام بمهمة محددة .

مادة ١٦ — يختص مجلس إدارة المؤسسة العامة بالنسبة للوحدات الاقتصادية التابعة لها بالمسائل الآتية :

(أ) وضع أهداف الإنتاج والتسويق وخطط الاستثمار والتمويل والعمالة .

(ب) التصرف في الاحتياطيّات والمخصصات في غير الأغراض المخصصة لها في ميزانية الوحدة .

(ج) متابعة سير العمل في الوحدات الاقتصادية التابعة لها والتفسيق بينها .

(د) تنظيم العلاقة بين الوحدات الاقتصادية التابعة لها وحسم ما ينشأ بينها من خلاف .

(هـ) مراقبة التزام الوحدات الاقتصادية بتنفيذ تعهداتها فيما بينها أو مع جهة حكومية أو هيئة عامة أو مؤسسة عامة أو مع الغير .

مادة ١٧ — يختص مجلس إدارة المؤسسة العامة برئاسة الوزير المختص أو من يفييه بالنسبة للوحدات الاقتصادية التابعة لها بالمسائل الآتية :

- (أ) إقرار الميزانية وحساب الأرباح والخسائر وتوزيع الأرباح .
- (ب) تعديل نظام الوحدة الاقتصادية .
- (ج) إطالة مدة الوحدة الاقتصادية أو تقصيرها .
- (د) زيادة رأس مال الوحدة الاقتصادية أو تخفيضه ، ولا تجوز الزيادة إلا بعد أداء رأس المال الأصلي بأكمله على أن يكون ذلك وفقاً لخطة التنموية .
- (هـ) إدماج وحدتين أو أكثر من الوحدات الاقتصادية النابعة للمؤسسة .
- وكذا تحويل أية وحدة منها ولو كانت فردية إلى شركة مساهمة وتعديل رأس مالها ، وذلك دون التقيد بالأحكام الواردة في هذا الصدد في القوانين رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ ، ٣١٥ لسنة ١٩٥٥ و ٢٢٤ لسنة ١٩٦٠ المشار إليها .
- وتعتبر القرارات الصادرة من مجلس إدارة المؤسسة عند مباشرة السلطات والاختصاصات المتقدمة نافذة ومنتجة لجميع آثارها من تاريخ صدورها إذا عقدت برئاسة الوزير المختص ، ومن تاريخ اعتمادها منه إذا عقدت برئاسة غيره .
- مادة ١٨ — يتولى رئيس مجلس إدارة المؤسسة دعوة المجلس إلى الانعقاد ، وتكون له الرئاسة .
- وللوزير دعوة مجلس إدارة المؤسسة إلى اجتماع ، وله حق حضور جلساته وفي هذه الحالة تكون له الرئاسة .
- مادة ١٩ — تكون اجتماعات مجلس إدارة المؤسسة صحيحة بحضور أغلبية الأعضاء ، تصدر القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين ، وعند التساوي يرجع رأى الجانب الذى منه الرئيس .
- مادة ٢٠ — تبلغ المؤسسة العامة قرارات مجلس إدارتها إلى الوزير في المسائل الآتية :
- (أ) الميزانية التقديرية .
- (ب) الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر .
- (ج) زيادة رأس مال المؤسسة أو تخفيضه .
- (د) أهداف وسياسة الاستثمار والتمويل والانتاج والتسويق والتصدير والعمالة .
- (هـ) اللوائح والهيكل التنظيمى للمؤسسة ووحداتها الاقتصادية وسياسة تدريب العاملين .

(و) التصرف في الاحتياطات والمخصصات في غير الأغراض المخصصة لها في ميزانية الوحدة .

(ز) إنشاء الوحدات الاقتصادية والاكتتاب في أسهمها أو شرائها .

وتكون هذه القرارات نافذة ، صدور قرار من الوزير في شأنها ، وله سلطة تعديلها ، وعليه أو يصدر قراره ويبلغه إلى المؤسسة خلال ثلاثين يوما من تاريخ وصول الأوراق إليه وإلا اعتبرت هذه القرارات نافذة .

مادة ٢١ — تبلغ الوحدة الاقتصادية قرارات مجلس إدارتها إلى رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة في المسائل التالية :

(أ) اللوائح والهيكل التنظيمي للوحدة .

(ب) الميزانية التقديرية .

(ج) الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر .

(د) برامج الاستثمار والعمالة

(هـ) برامج التمويل والانتاج والتصدير والتسويق .

(و) التصرف في الاحتياطات والمخصصات في غير الأغراض المخصصة لها في ميزانية الوحدة .

وتكون هذه القرارات نافذة بصدور قرار الوزير المختص أو قرار مجلس إدارة المؤسسة في شأنها حسب الأحوال ، ولكل تعديلها وعليه أن يصدر قراره ويبلغه إلى الوحدة خلال ثلاثين يوما من تاريخ وصول الأوراق إليه وإلا اعتبرت هذه القرارات نافذة .

مادة ٢٢ — يختص رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة بالمسائل الآتية :

(أ) إدارة المؤسسة وتطوير نظام العمل بها وتدعيم أجهزتها .

(ب) توجيه الوحدات الاقتصادية التابعة للمؤسسة ، والإشراف والمتابعة وإقامة سير العمل فيها والتنسيق بينها ، ومعاونتها بالخبرة الفنية والإدارية والمالية .

(ج) توزيع الاعتمادات المالية والنقد الاجنبي بين الوحدات الاقتصادية بعد موافقة الوزير .

(د) الامر بالتحقيق فيما ينسب إلى الوحدات الاقتصادية فنيا وإداريا ، واقتراح الإجراء المناسب طبقا لما تسفر عنه نتيجة التحقيق .

(هـ) الترخيص بتشغيل ساعات عمل إضافية في الوحدات الاقتصادية .

(و) موافاة أجهزة الرقابة المالية والتنظيم والإدارة والإحصاء بالبيانات الخاصة بالوحدات الاقتصادية التي تعدها المؤسسة طبقا للنماذج التي يضمها كل جهاز .

(ز) ندب من محل محل رئيس مجلس إدارة الوحدة الاقتصادية في حالة غيابه بناء على ترشيح مجلس إدارة الوحدة .

مادة ٢٣ - يمثل رئيس مجلس الإدارة المؤسسة أمام القضاء ، وفي صلاتها بالغير .

مادة ٢٤ - للوزير أن يفوض في بعض اختصاصاته الواردة في هذا القانون رئيس مجلس إدارة المؤسسة . ولرئيس مجلس إدارة المؤسسة أن يفوض مديرا أو أكثر في بعض اختصاصاته .

مادة ٢٥ - في حالة غياب رئيس مجلس إدارة المؤسسة أو خلو منصبه يندب الوزير من محل محله .

الباب الرابع

النظام المالي للمؤسسة العامة

مادة ٢٦ - يتكون رأس مال المؤسسة العامة من :

(أ) أنصبة الدولة في رموس أموال ما يتبع المؤسسة من وحدات اقتصادية .

(ب) الأموال التي تخصصها الدولة للمؤسسة .

مادة ٢٧ - تتكون موارد المؤسسة العامة من :

- (أ) ما يتول لإيها من صافي أرباح الوحدات الاقتصادية التابعة لها .
- (ب) حصة أعضاء مجالس إدارة الوحدات الاقتصادية التابعة لها في توزيع الأرباح .
- (ج) ما تعقده من قروض .
- (د) ما تخصصه الدولة لها من اعتمادات .
- (هـ) الهبات والوصايا التي يقبلها مجلس إدارة المؤسسة .
- (و) أية حصة أخرى نتيجة لنشاطها أو نظير الأعمال أو الخدمات التي تؤديها للغير .

مادة ٢٨ - يكون للمؤسسة العامة ميزانية مستقلة عن ميزانية الدولة وتعتمد على نمط الميزانيات التجارية ، وتعتبر أموال المؤسسة من الأموال المملوكة للدولة ملكية خاصة ما لم ينص على خلاف ذلك في القرار الصادر بشأنها .

مادة ٢٩ - تقوم المؤسسة العامة بفتح حساب مصرفي يؤدي إليه فائض مواردها وتصرف من هذا الحساب في حدود الاعتمادات المخصصة له في الميزانية العامة .

فإذا قل هذا الفائض عن مجموع الاعتمادات المخصصة للمؤسسة في الميزانية الترميمية وزارة الخزانة بأن تؤدي إلى هذا الحساب من الميزانية العامة للدولة قيمة الفرق على مدار العام المالي وفقا للقواعد التي تقررها .

وإذا زاد هذا الفائض يعود إلى الميزانية العامة للدولة .

مادة ٣٠ - يعد مجلس إدارة المؤسسة العامة الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر عن كل سنة مالية ، كما يعد تقريراً عن نشاط المؤسسة خلال السنة المالية .

مادة ٣١ - على الوزير أن يقدم إلى رئيس الجمهورية تقريراً عن أعمال المؤسسة التابعة له بعد نهاية السنة المالية ، ويشفع هذا التقرير بصورة من التقرير السنوي لمجلس إدارة المؤسسة ، وتقرير الجهاز المركزي للمحاسبات .

مادة ٣٢ - مع عدم الإخلال بالإعفاءات المقررة بالقوانين رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ، ورقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ واستثناء من حكم المادة (١) من الفصل الخامس من الجدول رقم (٢) الملحقين بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه ، تعفى المبالغ التي تصرفها المؤسسات العامة نظير مساهمتها في رموس أموال الوحدات الاقتصادية التابعة لها ، وكذا القروض التي تقرضها

وما تدفعه ثمنا لشراء أو إق مالية من رسوم الدفعة المفروض على صرفيات الحكومة والهيات العامة .

وتعفى الشركات التي تنشئها المؤسسة العامة بمفردها من رسوم الشهر والتسجيل .

الكتاب الثاني

شركات القطاع العام

الباب الأول

أحكام عامة

مادة ٣٣ — شركة القطاع العام لوحدة اقتصادية تقوم على تنفيذ مشروع اقتصادي وفقا لخطة التنمية التي تضعها الدولة تحقيقا لأهداف الوطن في بناء المجتمع الاشتراكي .
ويشمل المشروع الاقتصادي في حكم الفقرة السابقة كل نشاط صناعي أو تجاري أو مالي أو زراعي أو عقاري أو غير ذلك من أوجه النشاط الاقتصادي .

مادة ٣٤ — تعتبر شركة قطاع عام :

(١) كل شركة يمتلكها شخص عام بمفرده أو يساهم فيها مع غيره من الأشخاص العامة .

(٢) كل شركة يساهم فيها شخص عام أو أكثر مع أشخاص خاصة أو يمتلك جزءا من رأس مالها أيا كان مقداره ، وذلك إذا صدر قرار من رئيس الجمهورية باعتبارها شركة قطاع عام .

ويجب أن تتخذ هذه الشركات جميعها شكل شركة المساهمة .

مادة ٣٥ — تسري أحكام هذا الكتاب على كل شركة من شركات القطاع العام تتخذ

مواطنها في الجمهورية العربية المتحدة أو تزاوّل فيها نشاطها الرئيسي .

كل شركة تؤسس في الجمهورية يجب أن تتخذ فيها مواطنها .

مادة ٣٦ — يجب شهر نظام الشركة وكل تعديل يطرأ عليه في السجل التجاري وفقاً للأحكام المنصوص عليها في قانون التجارة .

كما يجب شهر ملخص نظام الشركة وكل تعديل يطرأ عليه في صحيفة الشركات .

مادة ٣٧ — يكون لكل شركة شخصية اعتبارية .

ولا تثبت للشركة الشخصية الاعتبارية إلا من تاريخ شهر نظامها في السجل التجاري . وكل ما يتم من أعمال أو تصرفات لحساب الشركة قبل هذا الشهر يسأل عنه ، بالتضامن ، الأشخاص الذين أجروا العمل أو التصرف .

وتنقل إلى الشركة بمجرد شهرها في السجل التجاري آثار جميع التصرفات التي أجريت لحسابها قبل الشهر . كما تتحمل الشركة جميع المصاريف التي أنفقت في تأسيسها .

ولا يجوز الاحتجاج على الغير بالتعديل الذي يطرأ على نظام الشركة إلا من تاريخ شهر التعديل في السجل التجاري .

مادة ٣٨ — يجب أن يكون نظام الشركة مطابقاً للنماذج والأوضاع التي يصدر بها قرار من وزير الاقتصاد .

مادة ٣٩ — تصدر وزارة الاقتصاد صحيفة تسمى « صحيفة الشركات » ، تنشر فيها البيانات التي يوجب القانون نشرها ، وذلك طبقاً للأوضاع التي يصدر من وزير الاقتصاد .

وفي الأحوال التي يستلزم فيها القانون النشر في الصحف يجب أن يتم النشر في صحيفة يومية تصدر باللغة العربية .

مادة ٤٠ — يجوز بقرار من رئيس الجمهورية ، ودون التقيد بأحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه ، وضع نظم خاصة للشركات والعاملين فيها ، وطريقة تشكيل مجالس إدارتها وجمعياتها العمومية ، وذلك إذا ساهم فيها شخص عام برأس مال أيا كان مقدار ، مع رأس مال أجنبي .

الباب الثاني

التأسيس

- مادة ٤١ — تبين اللائحة التنفيذية قواعد وإجراءات تأسيس الشركة .
- مادة ٤٢ — يعتبر مؤسساً للشركة كل من يشترك اشتراكاً فعلياً في تأسيسها بذية تحمل المسؤولية الناشئة عن ذلك .
- ويعتبر مؤسساً على وجه الخصوص كل من وقع العقد الابتدائي أو طلب الترخيص في تأسيس الشركة أو قدم حصة عينية عند تأسيسها .
- مادة ٤٣ — تتولى تقويم الحصص العينية لجنة تشكل بقرار من الوزير المختص ورأسها أحد رجال القضاء من درجة مستشار ، أو مستشار من مجلس الدولة . ويكون قرار اللجنة نهائياً غير قابل للطعن فيه بأي وجه من أوجه الطعن .
- ويجوز للوزير المختص إذا اقتضت ضرورة تتعلق بالاقتصاد القومي الاكتفاء بالتقويم الذي أتفق عليه مقدم الحصة مع مؤسسى الشركة .
- ويجوز أن تكون الحصة العينية المقدمة من الشخص العام امتيازاً أو حقاً في استعمال بعض الأموال العامة .
- مادة ٤٤ — يصدر بتأسيس الشركة قرار من الوزير المختص بعد موافقة مجلس الوزراء .
- مادة ٤٥ — ينشر في الجريدة الرسمية على نفقة الشركة القرار الوزاري الصادر بتأسيسها مرفقاً به نظامها .

وعلى وزارة الاقتصاد أن تنشر في صحيفة الشركات ملخصاً من هذا النظام

مادة ٤٦ — ولا يجوز بعد نشر القرار الصادر بتأسيس الشركة الطعن ببطاليتها بسبب مخالفة الأحكام المتعلقة بإجراءات التأسيس .

الباب الثالث

الأسهم

- مادة ٤٧ — يقسم رأوس مال الشركة إلى أسهم متساوية القيمة وتكون الأسهم اسمية ،

- ولا يجوز للشركة إنشاء حصص تأسيس ولا منح مزايا خاصة للتأسيسين أو لغيرهم .
- ولا يجوز إصدار أسهم تعطى أصحابها امتيازاً من أى نوع كان .
- مادة ٤٨ — يجب ألا تقل القيمة الاسمية للسهم عن جنيه واحد .
- ولا يجوز عند تأسيس الشركة إصدار السهم بأقل من قيمته الاسمية ولا بأكثر من هذه القيمة مضافاً إليها مبالغ الإصدار .
- ويكون السهم غير قابل للتجزئة .
- مادة ٤٩ — تكون لجميع أسهم الشركة حقوق متساوية وتخضع لالتزامات متساوية .
- مادة ٥٠ — استثناء من أحكام المادة ٥٧ من القانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه ، لا يشترط لقبول قيد أسهم الشركات أن تكون هذه الأسهم قد طرحت في اكتتاب عام .
- كما يجوز أن يتجاوز قيمة الصك في هذه الشركات خمسة وعشرين سهماً .
- ولمجلس إدارة الشخص العام أن يقرر عدم قيد أسهم الشركة في بورصة الأوراق المالية .
- مادة ٥١ — يتم التصرف في الأسهم بين المتعاقدين بالاتفاق .
- ولا يجوز الاحتجاج بالتصرف على الشركة أو على الغير إلا من تاريخ قيده في سجل تعده الشركة لهذا الغرض .
- ويؤثر على الأسهم بقيد التصرف .
- ولا يجوز للشركة الامتناع عن قيد التصرف في السهم المشار إليه في الفقرة الثانية إلا إذا كان السهم غير قابل للتداول وفقاً لأحكام القانون أو كان التصرف مخالفاً لنظام الشركة أو كان أحد المتعاقدين ناقص الأهلية أو أشهر إفلاسه .
- مادة ٥٢ — لا تسرى أحكام هذا الباب على الشركات التي يمتلكها شخص عام بمفرده .

الباب الرابع

إدارة الشركات

- مادة ٥٣ — يشكل مجلس إدارة الشركة من تسعة أعضاء على الأكثر يكون من بينهم أربعة أعضاء ممن يعملون فيها .

ويعين الرئيس والأعضاء المعينون بقرار من رئيس الجمهورية .

ويحدد القرار الصادر بتعيينهم المرتبات والمكافآت المقررة لكل منهم ومدة العضوية .

ويصدر قرار من رئيس الجمهورية بتحديد الشروط الواجب توافرها في المرشحين ، والناخبين وتنظيم إجراءات الترشيح ، والانتخاب ، والقواعد الخاصة بها ، وتعلن فيها ، ومدة العضوية .

ويكون الانتخاب بطريق الاقتراع السري المباشر ، تحت إشراف وزارة العمل .

مادة ٥٤ - لا يجوز أن يعين رئيساً أو عضواً في مجلس إدارة شركة من حكم عليه بعقوبة جنائية ، أو بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة سرقة أو نصب ، أو إصدار شيك بدون رصيد ، أو خيانة أمانة ، أو تزوير ، أو إفلاس بالتقصير أو شهادة زور ، أو يمين كاذبة ، أو إحدى جنح النقد ، أو إحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون ، أو أوبة جريمة مخلة بالشرف ما لم يرد إليه اعتباره .

مادة ٥٥ - تحدد اختصاصات مجلس إدارة الشركة ورئيسه بقرار من رئيس الجمهورية .

مادة ٥٦ - يجتمع مجلس إدارة الشركة بدعوة من رئيس المجلس ، ولا يكون الاجتماع صحيحاً إلا إذا حضره نصف أعضائه على الأقل .

وتصدر قرارات المجلس بأغلبية أصوات الحاضرين ، وفي حالة تساوي الأصوات يرجح رأى الجانب الذى منه الرئيس .

مادة ٥٧ - لا يجوز للشركة أن تقدم قرضاً نقدياً أياً كان نوعه لرئيس مجلس إدارتها أو أحد أعضاء المجلس ، أو أن تضمن أى قرض يعقدونه مع الغير .

مادة ٥٨ - يجوز بقرار من الوزير المختص إيقاف رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة المعينين والمنتخبين كلهم أو بعضهم بصفة مؤقتة ؛ ونعين مفوض أو أكثر لمباشرة سلطات مجلس الإدارة ورئيسه .

مادة ٥٩ - تلتزم الشركة بالأعمال والتصرفات التى يجرىها مجلس إدارتها أو رئيسه أو مدير الشركة إذا كانت مما يدخل فى غرضها وفى حدود سلطته .

مادة ٦٠ - يمثل رئيس مجلس الإدارة الشركة أمام القضاء ، وفى صلاتها بالغير .

مادة ٦١ - تقدم كل شركة إلى الشخص العام الذى تتبعه تقارير دورية طبقاً للنماذج التى يصدر بتجديدها والبيانات التى تتضمنها ومواعيد تقديمها قرار من مجلس إدارة الشخص العام .

مادة ٦٢ - يكون رئيس مجلس إدارة الشركة مسئولاً عن تحقيق الأهداف المقررة لها ، وعن إدارتها ونصرف شئونها وعلى الأخص :

(١) تنفيذ البرامج المعتمدة للشركة فيما يتعلق بالاستثمار والتمويل والعمالة والانتاج والتسويق والتصدير .

(٢) متابعة تنفيذ المشروعات ومراعاة تنفيذها في المواعيد المقررة طبقاً للخطط والميزانية المعتمدة .

(٣) قيام الشركة بتنفيذ تعهداتها مع غيرها من الوحدات ، أو مع جهة حكومية ، أو هيئة عامة ، أو مؤسسة عامة أو مع الغير .

(٤) تحقيق كفاءة تشغيل الوحدة وانتظام العمل فيها .

(٥) تحقيق تقديرات الموارد والمصروفات الواردة في الميزانية التقديرية ، والعمل على تنمية الموارد وتخفيض النفقات .

(٦) توفير مستلزمات الإنتاج اللازمة للتشغيل والصيانة والتجديد طبقاً للبرامج المعتمدة .

(٧) تنفيذ قرارات مجلس الإدارة .

الباب الخامس

مالية الشركة

مادة ٦٣ - تكون لكل شركة سنة مالية تبدأ في أول يولية ، وتنتهي في آخر يولية من السنة التالية ، ما لم يصدر قرار من رئيس الجمهورية بغير ذلك .

مادة ٦٤ - يجب أن يكون تقرير مجلس الإدارة والميزانية وحساب الأرباح والخسائر وغيرهما من حسابات الشركة مطابقة للأحكام التي يحدها الجهاز المركزي للحسابات .

مادة ٦٥ - يعد مجلس الإدارة في كل سنة مالية ميزانية السنة المنتهية وحساب الأرباح والخسائر ، وتقريراً عن نشاط الشركة خلال السنة المنتهية ، ومركزها المالي في هذه السنة ، والطريقة التي يقترحها لتوزيع الأرباح الصافية ، وذلك لعرضها على الشخص العام الذي تتبعه الشركة خلال السنة الأشهر لنهاية السنة المالية على الأكثر .

مادة ٦٦ — يصدر قرار من رئيس الجمهورية بتحديد السنة التي تجنب في كل سنة مالية من الأرباح الصافية لتكوين احتياطي قانوني .

ويجوز بقرار من الشخص العام الذي تتبعه الشركة وموافقة الوزير المختص إضافة الاحتياطي كله أو بعضه إلى رأس المال .

كما يصدر قرار من رئيس الجمهورية بتحديد النسبة التي تجنب من الأرباح الصافية لشراء سندات حكومية ، أو تودع البنك المركزي في حساب خاص .

ويقف تجنيب الاحتياطي إذا بلغت قيمته ما يوازي رأس المال ما لم يقرر الوزير المختص استمرار تجنيبه . وفي هذه الحالة يجب أن يحدد القرار في كل سنة ، وأن يحدد فيه النسبة الواجب تجنيبها بشرط ألا تتجاوز القدر المذكور في الفقرة الأولى .

ويجوز أن ينص في نظام الشركة على تجنيب نسبة معينة من الأرباح الصافية لتكوين احتياطي نظامي يخصص للأغراض المنصوص عليها في النظام . ولا يجوز استخدام هذا الاحتياطي في إحدى السنوات في غير ما خصص له إلا بقرار من الشخص العام الذي تتبعه الشركة وموافقة الوزير المختص . وإذا لم يكن الاحتياطي النظامي مخصصاً لأغراض معينة جاز للشخص العام بناء على اقتراح مجلس الإدارة أن يقرر صرفه فيما يعود بالنفع على الشركة .

مادة ٦٧ — يكون للعاملين بالشركة نصيب في الأرباح التي يتقرر توزيعها على المساهمين ، وتحدد نسبة وقواعد توزيعه واستخدامه بقرار من رئيس الجمهورية .

ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية تخصيص جزء من نصيب العاملين في الأرباح لتوزيعه على العاملين في بعض الشركات التي لا تحقق أرباحاً ، أو تحقق أرباحاً قليلة لأسباب لا ترجع إلى عدم كفاءته في التشغيل ، أو تراخ من العاملين في الشركة ، ويكون التخصيص في كل حالة على حدة ، وبناء على عرض الوزير المختص .

مادة ٦٨ — يكون للشركة مراقب أو أكثر للحسابات يتبع إدارة مراقبة حسابات الشخص العام الذي تتبعه الشركة .

وتحدد اختصاصاته وسلطاته وواجباته وفقاً لأحكام القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٥ .
المشار إليه .

الباب السادس

التحكيم

مادة ٦٩ — تكون هيئات التحكيم المنصوص عليها في هذا القانون مختصة دون غيرها بنظر المنازعات الآتية :

- (أ) المنازعات التي تقع بين شركات القطاع العام .
- (ب) كل نزاع يقع بين شركة قطاع عام وبين جهة حكومية مركزية أو محلية أو هيئة عامة أو مؤسسة عامة .

ويجوز لهيئات التحكيم أن تنظر أيضا في المنازعات التي تقع بين شركات القطاع العام وبين الأشخاص الطبيعيين والأشخاص الاعتبارية وطنيين كانوا أو أجانب ؛ إذا قبل هؤلاء الأشخاص وبعد وقوع النزاع إحالته على التحكيم .

مادة ٧٠ — يصدر وزير العدل قراراً بتشكيل هيئة التحكيم من :

- (أ) أحد رجال القضاء من درجة مستشار من مجلس الدولة يرشحه رئيس المجلس، وتكون له رئاسة الهيئة .

- (ب) اثنين من المحكمين يختارهما وزير العدل من المحكمين المدرجين بالجدول المعد لذلك . ويراعى في اختيارهما أن يكونا من ذوى الخبرة في موضوع النزاع .

مادة ٧١ — يعد جدول للمحكمين بوزارة العدل يدرج به أسماء ذوى الخبرة الفنية في أوجه النشاط المختلفة ، ويصدر بتنظيم هذا الجدول قرار من وزير العدل .

مادة ٧٢ — ينشأ بوزارة العدل مكتب لشئون التحكيم يصدر بتعليمه قرار من وزير العدل .

مادة ٧٣ — يقدم طلب التحكيم إلى المكتب المشار اليه في المادة السابقة . ويجب أن يبين في الطلب أسماء الخصوم وممثلهم القانونيين وموضوع النزاع ، وطلبات المدعى . وترفق بالطلب جميع المستندات المؤيدة له .

ويحدد رئيس هيئة التحكيم ميعاد الجلسة التي ينظر فيها النزاع ومكان انعقادها . وعلى طالب التحكيم إعلان جميع الخصوم بالطلب وميعاد الجلسة المحددة لنظره .

مادة ٧٤ — يكون إعلان جميع الأوراق المتعلقة بالتحكيم والإخطارات التي يوجهها مكتب التحكيم بالبريد المسجل مع علم الوصول .

مادة ٧٥ — تنظر هيئة التحكيم النزاع المطروح أمامها على وجه السرعة ودون تعيد بقواعد قانون المرافعات المدنية والتجارية ؛ وعليها أن تصدر حكمها في مدة تجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ القرار الصادر بتشكيل الهيئة .

مادة ٧٦ — تقوى هيئة التحكيم إجراءات التحقيق ؛ ولها أن تندب أحد أعضائها للقيام به .
ويحكم رئيس هيئة التحكيم على من يتخلف من الشهود عن الحضور أو يمتنع عن الإجابة بغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تجاوز عشرين جنينا ، ويجوز إعفاء الشاهد من الغرامة إذا حضر وأبدى عذراً مقبولا .

مادة ٧٧ — إذا لم يحضر أحد الخصوم بعد إعلانه بميعاد الجلسة فلم هيئة التحكيم أن تقضى في النزاع في غيبته .

مادة ٧٨ — يصدر حكم هيئة التحكيم بأغلبية الآراء .

ويجب أن يكون الحكم مكتوبا ، وأن يشتمل بوجه خاص على ملخص موجز لأقوال الخصوم ومستنداتهم ، وأسباب الحكم ، ومنطوقه ، والمكان الذي صدر فيه ، وتاريخ صدوره .
ويوقع الحكم كل من رئيس هيئة التحكيم وأمين السر ، ويودع الحكم مكتب التحكيم . وعلى المكتب إخطار الخصوم بإيداع الحكم .

٧٩ — تكون أحكام هيئة التحكيم نهائية وناقذة وغير قابلة للطعن فيها بأي وجه من وجوه الطعن .

ويسلم مكتب التحكيم إلى من صدر الحكم لصالحه صورة من الحكم مذيلة بالصيغة التنفيذية .

مادة ٨٠ — ترفع جميع المنازعات المتعلقة بتنفيذ الحكم إلى هيئة التحكيم التي صدرت الحكم .

مادة ٨١ — تسرى على رسوم التحكيم القواعد المقررة في قانون الرسوم القضائية في المواد المدنية .

مادة ٨٢ — تحدد بقرار من وزير العدل قواعد تنظيم أتعاب ومصروفات المحكمين .

الباب السابع

تحويل واندماج وانقضاء شركات القطاع العام

مادة ٨٣ — تتحول شركة القطاع الخاص إلى شركة قطاع عام إذا امتلك شخص عام جزءا من رأس مالها أيا كان مقداره وصدر قرار من رئيس الجمهورية باعتبارها شركة قطاع عام .

وتتحويل شركة القطاع العام إلى شركة مساهمة خاصة إذا أصبح الشخص العام غير مساهم فيها .

مادة ٨٤ — في الأحوال التي تتحول فيها الشركة إلى شركة قطاع عام أو تتحول شركة القطاع العام إلى شركة مساهمة خاصة على النحو المبين في المادة السابقة لا يتم التحويل إلا إذا تمت إجراءات التأسيس المقررة للشكل الذي تحولت إليه .

مادة ٨٥ — يجوز إدماج شركتين أو أكثر من شركات القطاع العام التابعة لأكثر من شخص عام طبقا للشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية .

مادة ٨٦ — تنقضى شركة القطاع العام بأحد الأسباب الآتية :

(١) انتهاء المادة المحددة في النظام .

(٢) انتهاء الغرض الذي أسست الشركة من أجله .

(٣) هلاك جميع مال الشركة أو معظمه بحيث يتعذر استئثار الباقي استئثاراً جديداً .

(٤) الاندماج .

مادة ٨٧ — يتولى تقدير صافي أصول الشركات في حالة الإندماج لجنة برئاسة مستشار من محكمة الاستئناف أو مستشار من مجلس الدولة يصدر بتشكيلها قرار من الوزير المختص .

وتكون قراراتها نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأي طريق من طرق الطعن .

مادة ٨٨ — يظل مجلس إدارة الشركة بعد انقضاءها قائما على إدارتها ويعتبر بالنسبة إلى الغير في حكم المصنف إلى أن يتم تعيينه ، ويقدم له مجلس الإدارة حسابات ويسلمه أموال الشركة ودفاترها ووثائقها .

مادة ٨٩ — يجب شهر انقضاء الشركة في السجل التجاري وفي صحيفة الشركات ، ويقوم رئيس مجلس الإدارة بمقابلة إجراءات الشهر .

ولا يحتج بانقضاء الشركة قبل الغير إلا من تاريخ شهره في السجل التجارى .

مادة ٩٠ — تحتفظ الشركة خلال مدة التصفية بال شخصية الاعتبارية بالقدر اللازم لأعمال التصفية .

ويضاف إلى اسم الشركة خلال مدة التصفية عبارة (تحت التصفية) مكتوبة بالحروف كاملة .
وتبقى هيئات الشركة قائمة خلال مدة التصفية وتقتصر سلطاتها على أعمال التصفية التي لا تدخل في اختصاص المصنفين .

مادة ٩١ — تتبع في التصفية الأحكام المنصوص عليها في نظام الشركة ؛ فإذا لم ترد في النظام أحكام في هذا الشأن يصدر الشخص العام الذي تتبعه الشركة قراراً بتعيين طريقة التصفية .

مادة ٩٢ — يشهر اسم المصنف وعزله ؛ وطريقة التصفية وانتهاء التصفية ، في السجل التجارى وفي صحيفة الشركات . ويقوم المصنف بمتابعة إجراءات الشهر .

ولا يحتج قبل الغير بما تقدم إلا من تاريخ الشهر في السجل التجارى .

مادة ٩٣ — لا تسرى أحكام التصفية المشار إليها في هذا الباب على الشركات التي يمتلكها شخص عام بمفرده ، أو التي يمتلكها مع غيره من الأشخاص العامة .

الباب الثامن

أحكام ختامية

مادة ٩٤ — مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو في أى قانون آخر ، يعاقب على مخالفة أحكام هذا القانون بالعقوبات المنصوص عليها في المواد التالية :

مادة ٩٥ — يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تجاوز سنتين ، وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين :

(١) كل من يثبت عمداً في نظام الشركة أو في نشرات الاكتتاب أو في غير ذلك من وثائق الشركة بيانات كاذبة أو مخالفة لأحكام هذا القانون ، وكل من وقع هذه الوثائق أو وزعها مع علمه بذلك .

(٢) كل من يقوم بسوء قصد حصص العيطة المقدمة من الشركاء بأكثر من قيمتها الحقيقية .
(٣) كل مدير أو عضو مجلس إدارة يوزع على الشركاء ، أو غيرهم أرباحاً أو فوائد على خلاف أحكام هذا القانون أو نظام الشركة ، وكل مراقب حسابات يقر هذا التوزيع .
(٤) كل مدير أو عضو مجلس إدارة أو مصنف يذكر عمداً بيانات كاذبة في الميزانية ، أو في حساب الأرباح والخسائر ، أو يغفل عمداً ذكر وقائع جوهرية في هذه الوثائق .
(٥) كل مراقب حسابات يتعمد وضع تقرير كاذب عن نتيجة مراجعته ، أو يخفي عمداً وقائع جوهرية في هذا التقرير .

(٦) كل مدير أو عضو مجلس إدارة أو مراقب حسابات أو معاون له أو عامل لديه وكل شخص يهدد إليه بالتفتيش على الشركة يفتش ما يحصل عليه بحكم عمله من أسرار الشركة ، أو يستغل هذه الأسرار لجلب نفع خاص له أو لغيره .

(٧) كل شخص مدين من قبل الجهة الإدارية المختصة بالتفتيش على الشركة يثبت عمداً في تقاريره عن نتيجة التفتيش وقائع كاذبة ، أو يغفل عمداً في هذه التقارير وقائع جوهرية من شأنها أن تؤثر في نتيجة التفتيش .

مادة ٩٦ — يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسين جنيهاً ولا تجاوز خمسمائة جنية :

(١) كل من يصدر أسهماً أو إيصالات اكتتاب أو شهادات مؤقتة أو يعرضها للتداول على خلاف الأحكام المقررة قانوناً .

(٢) كل عضو مجلس إدارة يصد تقريراً أو ميزانية أو حساباً يخالف أحكام المادة ٩٥ .

(٣) كل من يمنع عن تمكين الأشخاص المكلفين من قبل الجهة المختصة بالتفتيش على الشركة من الاطلاع على دفاترها ووثائقها ، أو يمنع عن تقديم المعلومات أو الإيضاحات اللازمة لهم .

٩٧ — يكون المكلفين بإقتبات الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذاً له حق الإطلاع على جميع سجلات الشركة ودفاترها ووثائقها .

وعلى المدير ورئيس مجلس الإدارة وأعضاء المجلس ومراقب الحسابات وسائر العاملين بالشركة أن يقدموا لهم البيانات والمعلومات والوثائق التي يطلبونها لأداء عملهم .

مذكرة ايضاحية

مشروع قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام

إن المرحلة القادمة من تاريخ أمتنا تحتاج إلى دفعة قوية لتحقيق أكبر قدر من الانتاج، وفي سبيل ذلك لابد من تحديد الاختصاصات والمسؤوليات تحديداً واضحاً، والعمل على تبسيط الإجراءات داخل القطاع العام حتى لا تقف هذه الإجراءات حائلاً دونه ودون تحقيق دوره في تنمية الاقتصاد القومي للبلاد.

لذلك فقد روعي في إعداد مشروع القانون المرافق تحديد سلطات واختصاصات الوزير المختص بالنسبة للمؤسسات العامة ووحداتها الاقتصادية (التابعة له)، فالوزير هو الذي يتولى تنفيذ السياسة العامة للدولة بوساطة المؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية في مجال القطاع الذي يشرف عليه.

كذلك تضمن المشروع توضيح دور المؤسسة العامة في تنمية الاقتصاد القومي باعتبارها الجهاز المعاون للوزير في تحقيق أهداف خطة التنمية، ثم الوحدات الاقتصادية — من شركات وجمعيات تعاونية وغيرها — التي تتولى تنفيذ البرامج والخطط التي تحقق الأهداف.

وفيما يلي نذكر بيان الأسس التي يقوم عليها مشروع القانون المرافق :

أولاً — الكتاب الأول (المؤسسات العامة)

حرص المشروع في تنظيمه للعلاقة بين الوزير والمؤسسة العامة والوحدة الاقتصادية أن يحدد بوضوح دور كل منهم في تنمية الاقتصاد القومي وتحقيق أهداف الخطة فنص على أن :

(١) للوزير سلطة الإشراف والتوجيه والتنسيق وتقييم الأداء والرقابة بالنسبة إلى المؤسسات العامة التي تتبعه (م ٢) وأنه يتولى بوساطة المؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها تنفيذ السياسة العامة للدولة في القطاع الذي يشرف عليه (م ١) .

(ب) أما المؤسسة العامة فهي جهاز الوزير في النهوض بمسؤولياته (المادتان ١ ، ٢)

(ج) أما الوحدة الاقتصادية وهي شركات القطاع العام والجمعيات التعاونية والمنشآت التي تتبع المؤسسات العامة (م ٥) فالمؤسسة العامة سلطة الإشراف والتوجيه والتنسيق وتقييم الأداء والرقابة بالنسبة إليها دون تدخل في شئونها التنفيذية (م ٤) .

وقد أبرز المشروع عند تحديده لدور المؤسسة العامة في المشاركة في تنمية الاقتصاد القومي ومعاراة الوزير في تحقيق أهداف خطة التنمية أهم السبل التي ينبغي على المؤسسة أن تسلكها لتحقيق هذه الأهداف ؛ ومن ذلك اقتراح الخطط التي تكفل تطوير الإنتاج ، وإحكام الرقابة على جودته ، وحسن استخدام الموارد المتاحة استخداما اقتصاديا سليما ، ووضع البرامج الكفيلة بزيادة الصادرات وربطها بخطة الإنتاج والاستهلاك ، ووضع سياسة للعمالة بمراعاة الإدارة الاقتصادية السليمة للمشروع ، ورفع الكفاية الانتاجية للعاملين ، وتوفير حوافز العمل المادية والمعنوية ، وإنشاء مراكز الأبحاث ، والعمل على وضع تكاليف إنتاج موحدة لكل قطاع (م ٣) .

وعلا على توفير حرية العمل والتصرف في المؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها واتباعا للأسلوب اللامركزي في الإدارة هي المشروع بالنص على عدم تدخل المؤسسات العامة في الشؤون التنفيذية للوحدات التابعة لها (م ٤) ؛ وخول المؤسسة العامة وضع اللوائح الداخلية اللازمة لإدارتها وتنظيم أعمالها ونظام حساباتها وإدارة أموالها دون التقيد بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٨ بشأن الميزانيات الملحق والمستقلة (م ٩) كما نص على اختصاص مجلس إدارة المؤسسة بإصدار القرارات واللوائح المتعلقة بالشؤون المالية والإدارية والفنية للمؤسسة دون التقيد بالقواعد الحكومية (م ١٥) .

وفي صدد اختصاصات رئيس مجلس إدارة المؤسسة نص المشروع على اختصاصه بإدارة المؤسسة ، وتطوير نظام العمل بها ، وتدعيم أجهزتها والتفسيق بين الوحدات التابعة لها ؛ ومعاونتها بالخبرة الفنية والإدارية والمالية ، وتوزيع النقد الأجنبي بين الوحدات بعد موافقة الوزير ، والأمر بالتحقيق فيما ينسب إليها فنيا وإداريا ، والترخيص بتشغيل ساعات عمل إضافية فيها ، كما خول المشروع رئيس مجلس إدارة المؤسسة ندب من يحمل محل رئيس مجلس إدارة الوحدة الاقتصادية في حالة غيابه بناء على ترشيح مجلس إدارة الوحدة (م ٢٢) .

وتحقيقا لسرعة البت فيما يرفع من قرارات المؤسسة إلى الوزير المختص وما يرفع من قرارات الوحدة إلى رئيس مجلس إدارة المؤسسة ؛ عمد المشروع إلى تحديد مدة ٣٠ يوما لاعتماد هذه القرارات وإلا اعتبرت نافذة وخول الوزير ومجلس إدارة المؤسسة حسب الأحوال سلطة تعديلها (المادتان ٢٠، ٢١) .

ومنح المشروع المؤسسة العامة سلطة تقييم الأداء بالنسبة إلى الوحدات الاقتصادية التابعة لها (م ٤) وكلف المؤسسات العامة بتقديم تقارير دورية عن نشاطها ونشاط كل وحدة اقتصادية تابعة لها ومدى ماحققته في تنفيذ الأهداف المقررة ومقترحاتها في شأنها (مادة ٣/٣) وبذلك يوفر

المشروع الرقابة والمتابعة داخليا إلى جانب الرقابة الخارجية التي تدخل أساساً في اختصاصات الأجهزة المركزية بـرقابة (الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة والجهاز المركزي للمحاسبات) ضمناً لأموال الشعب .

وإزالة لمواقف العمل أخذ المشروع كما سلف البيان بالأسلوب اللامركزي في الإدارة (المواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤) وحد من إدخال الأنظمة الحكومية في المؤسسات العامة وشركات القطاع العام (المادتان ٩ ، ١٥) ومن شكوى تعدد البيانات والاحصاءات التي تطلبها أجهزة الرقابة من الوحدات الاقتصادية بالنص في المادة (٢٢ / و) على اختصاص رئيس مجلس إدارة المؤسسة بموافقة تلك الأجهزة بالبيانات المطلوبة عن طريق المؤسسة وطبقاً للنماذج التي يضمنها كل جهاز ، ونفى عن البيان أن هذا النص لا يتعارض مع اختصاصات وسلطات أجهزة الرقابة المنصوص عليها في قوانين إنشائها وتنظيمها .

ثانياً — الكتاب الثاني (شركات القطاع العام)

أوضح المشروع أن الشركات نوعان : شركات قطاع عام وأخرى شركات قطاع خاص ، وقد نص على أن شركات القطاع العام هي :

(أ) كل شركة يمتلكها شخص عام بمفرده أو يساهم فيها مع غيره من الأشخاص العامة .

(ب) كل شركة يساهم فيها شخص عام أو أكثر مع أشخاص خاصة أو يمتلك جزءاً من رأس مالها أياً كان مقداره وذلك إذا صدر قرار من رئيس الجمهورية باعتبارها شركة قطاع عام وأوجب المشروع أن تتخذ هذه الشركات جميعها شكل شركة المساهمة (مادة ٣٤ مشروع)

ونظراً لأن الشركات التي يساهم فيها رأس المال الأجنبي مع رأس المال الذي يقدمه الشخص العام تقتضي أفرادها بتنظيم خاص يتلاءم وطبيعتها فقد رأى المشروع أن يكل إلى رئيس الجمهورية وضع النظام الخاص بها وبالعاملين فيها وطريقة تشكيل مجالس إدارتها وجمعياتها العمومية (مادة ٤٠ مشروع) .

ولامراء أن النص استهدف — من ترك الأمر بالنسبة لهذا النوع من الشركات لقرار رئيس الجمهورية — توفير المرونة اللازمة لتنظيمها بما يكفل تحقيق السياسة العامة للدولة في شأنها كقصر المساهمة في رأس مالها على رأس المال الأجنبي ورأس المال الذي قدمه الشخص العام ، أو أن تكون غالبية إنتاج مثل هذه الشركات للتصدير ، أو أن تكون غالبية الحامة أو السلعة الوسيطة مستوردة .

وبصدد التأسيس والاكتتاب أحال المشروع في شأن إجراءاتهما إلى اللائحة التنفيذية للقانون على أن يصدر بتأسيس الشركة قرار من الوزير المختص بعد موافقة مجلس الوزراء (المادتان ٤١ ، ٤٤ مشروع) .

أدخل المشروع تعديلا جوهريا في كيفية تقويم الحصص العينية تيسيراً للإجراءات ، فعمد به إلى لجنة يرأسها عنصر قضائي وتكون قراراتها نهائية .

ولما كانت المصلحة القومية ، كضرورة المحافظة على الأسرار الحربية مثلاً قد تقضي عدم إذاعة تفاصيل عن الحصص العينية فقد رأى المشروع أن يجيز للوزير المختص إعفاء الحصص من إجراءات التقويم اكتفاءاً بالتقويم الابتدائي الذي يتفق عليه مقدم الحصص مع مؤسسي الشركة لاسيما أن هذا التقويم يكون عادة نتيجة دراسات فنية يمكن معها الاطمئنان إلى سلامته (مادة ٤٣ مشروع) .

ألقى المشروع حصص التأسيس وأسهم الامتياز لشذوذ وضعها في مجتمع اشترأ كي لا يطبق الاستغلال الذي تمثله حصص التأسيس التي تعطى حقا في أرباح الشركة دون أن يقابلها تقديم حصص في رأس المال ، ولا يقر الطبقية التي توجد بها أسهم الامتياز بما تمنحه لصاحبها من أولوية في الحصول على الأرباح أو في قسمة موجودات الشركة أو من امتياز في التصويت في الجمعيات العمومية (م ٤٧ مشروع) .

وإذا كانت الشركات التي يمتلكها شخص عام بمفرده وإن اتخذت ثوب الشركات المساهمة ، إلا أن في ملكية الشخص العام لكل رأس مالها ما يوجب إخراجنا عن التنظيم الخاص بالأسهم (م ٥٢ مشروع) .

كذلك تضمن المشروع نصا يقضي بعدم سريان الأحكام التي تضمنها بخصوص التصفية ، على الشركات التي يمتلكها الشخص العام بمفرده والتي يمتلكها مع غيره من الأشخاص العامة (م ٩٣ مشروع) .

هذا وقد رتب الإبقاء في المشروع على تشكيل مجالس إدارة الشركة كما هو في القانون القائم رقم ١٤١ لسنة ١٩٦٣ (م ٥٣ مشروع) .

مواجهة لما قد تتكشف عنه ظروف العمل بمجالس إدارة الشركات آثر المشروع أن يترك تحديد اختصاصات مجلس الإدارة ورئيسه إلى أداة تشريعية مرنة فترك تحديدها إلى قرار من رئيس الجمهورية (م ٥٥ مشروع) .

كان من الطبيعي بعد أن تعرض المشروع لاختصاصات رئيس مجلس الإدارة أن يرسم مسؤولياته في ممارسته لهذه الاختصاصات فنص على مسؤوليته عن تحقيق الأهداف المقررة للشركة وعن إدارتها وتصريف شئونها وأبرز على الأخص مسؤوليته عن تنفيذ البرامج المعتمدة للشركة ومتابعة تنفيذ المشروعات في المواعيد المقررة وقيام الشركة بتنفيذ تعهداتها مع غيرها من الوحدات أو مع جهة حكومية أو هيئة عامة أو مؤسسة عامة أو مع الغير وتحقيق كفاءة تشغيل الوحدة وانتظام العمل فيها والعمل على تنمية الموارد وتخفيض النفقات وتوفير مستلزمات الإنتاج (مادة ٦٢ مشروع) .

هذا وقد أناط المشروع بمجلس إدارة المؤسسة مراقبة التزام الوحدات الاقتصادية بتنفيذ تعهداتها (مادة ٦٦ فقرة (هـ) مشروع) . وبالتالي فإن عدم احترام الوحدات الاقتصادية لتعهداتها يترتب مسؤولية رئيس مجلس إدارتها .

وبعد أن فرغ المشروع من تنظيم إدارة الشركة تناول مآليتها فنص على أن يصدر قرار جمهوري بتحديد النسبة التي تجنب في كل سنة مالية لتكوين الاحتياطي القانوني (مادة ٦٦ مشروع) وبالنسبة إلى نصيب العاملين في الأرباح اتجه المشروع إلى أن يكون تحديد هذه النسب وقواعد توزيعها على العاملين بالشركة واستخدامها بقرار من رئيس الجمهورية (مادة ٦٧ فقرة أولى) هذا ولم يشأ المشروع أن يتناول بالتنظيم إدراج ميزانية الوحدات الاقتصادية الإجمالية في الميزانية العامة للدولة تقديرًا منه بأن هذا الموضوع من الموضوعات التي ينظمها القانون المالي للدولة وهو الآن محل دراسة .

استحدث المشروع نظام التحكيم الإجباري في منازعات القطاع العام على نمط يختلف عن التنظيم الوارد بقانون المرافعات اتفاقًا مع صفته الإجبارية فد التحكيم إلى كل نزاع يقع بين شركات القطاع العام أو بينها وبين أية جهة حكومية أو هيئة عامة أو مؤسسة عامة ذلك أن هذه الأنزعة لا تقوم على خصومات تعارض فيها المصالح كما هو الشأن في مجال القطاع الخاص بل تنتهي جميعًا في نقيضها إلى جهة واحدة هي الدولة .

كذلك أجاز المشروع لهيئات التحكيم أن تنظر في المنازعات التي تقع بين شركات القطاع العام وبين الأشخاص الطبيعيين والأشخاص الاعتبارية وطنيين كانوا أو أجانب . إذا قبل هؤلاء الأشخاص وبعد وقوع النزاع إحالته إلى التحكيم .

وتختص هيئة التحكيم دون غيرها بالفصل النهائي في هذه المنازعات وتشكل من عناصر

قضائية وفنية . وقد رثى تبسيط إجراءات التقاضي أمامها تحقيقا لسرعة الفصل مع كفالة ضماناته
(المواد من ٦٩ إلى ٨٢ مشروع) .

وقد أبقى المشروع على إعفاء المؤسسات العامة من رسوم الدمغة ورسوم الشهر ، وإقرارا
للموضع القائم بالقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٦٣ ، ولم يشأ إعفاء الوحدات الاقتصادية من التزاماتها
الضريبية تقديراً منه أن هذه الوحدات وهي تعمل في مجال النشاط الاقتصادي ينبغي أن تخضع
لكافة الظروف التي تحكم هذا النشاط (مادة ٣٢ مشروع) .

كذلك نص المشروع على استمرار العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢
بإصدار نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة وقرار رئيس الجمهورية ٨٠٠ لسنة ١٩٦٢
بإصدار نظام العاملين بالمؤسسات العامة (مادة ٧ إصدار) كما نص على تخويل رئيس الجمهورية
سلطة إصدار اللوائح المنظمة للعاملين بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها
(مادة ٩ إصدار) .

هذا وقد استبعد المشروع الانجاء إلى النص على تخويل المؤسسات حق إصدار خطابات
ضمان مؤثراً ترك تحديد سياسة الدولة بالنسبة لهذا الموضوع إلى لجنة الخطة في إطار السياسة
الاقتصادية والمصرفية للدولة .

وقد تم وضع الأسس التي يقوم عليها مشروع القانون في ضوء التعاريف التالية لمستويات
المسؤولية في مجال القطاع العام :

وضع السياسة العامة :

يقصد به تحديد الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية لنظام الأعمال وتحديد
الأساليب التي تتبع لتحقيق هذه الأهداف .

التخطيط :

يقصد به وضع برامج محددة وخطة متكاملة لتحقيق الأهداف التي حددتها السياسة العامة .

الرقابة :

يقصد بها التأكد من أن الأجهزة المعنية تقوم بعملها طبقاً لما هو محدد لأمين أهداف وبرامج
وطبقاً للسياسة الموضوعة وأن الأساليب التي تتبعها في ذلك أساليب مشروعة وسليمة وفعالة

والهدف الاساسى من الرقابة هو التعرف على مواطن الضعف والانحراف حتى يمكن تقويمها والعمل على تلافيها وكذلك التعرف على العقبات التى تواجه تنفيذ خطة التنمية للعمل على التغلب عليها . والرقابة إما تكون إدارية أو مالية أو فنية أو شعبية ووسائلها التفتيش والمتابعة والتحرى أو التحقيق .

المتابعة :

يقصد بها الحصول على تقارير أو بيانات أو خفائق مستمرة عن سير العمل فى تنفيذ البرامج الواردة بالخطة وتنفيذ السياسة الموضوعة والتعليمات الصادرة بغرض تمكين المستوى الأعلى من الرقابة على المستوى الأدنى .

التنسيق :

هو التوفيق والملاءمة بين البرامج والأعمال للوححدات والأجهزة المختلفة بغرض تحقيق الأهداف العامة للموضوع بأقل جهد ووقت وتكلفة .

التوجيه :

يقصد به إصدار تعليمات عامة فى موضوع معين ، وهو بذلك يعتبر جزءاً من عمليات وضع السياسة العامة ومكلائها .

الإشراف :

يشمل ذلك عمليات التخطيط ووضع السياسة والرقابة والتنسيق .

التنفيذ :

ويقصد به الأداء الفعلى لتحقيق الهدف الموضوع .

وفى حدود القواعد السابقة وتحقيقاً للأهداف المشار إليها ، أعد المشرع المرافق فى شأن المؤسسات العامة وشركات القطاع العام ، رجاء التكرم بالموافقة عليه وإصداره ؟

نائب رئيس الوزراء
للصناعة والبروة المعدنية والكهرباء

الحِجَامَةُ

مَجَلَّةٌ قَضَائِيَّةٌ شَهْرِيَّةٌ

حق المؤلف

للاستاذ أحمد محمود فؤاد المحامي

رئيس لجنة النقابة الفرعية بالقاهرة

تمهيد

مضى على الإنسانية أحقاب طويلة كانت ثمار العقول فيها نهياً لغير مبتدعيها وغنيمة شائعة للناس كافة ، لا تجد من التشريع حماية أو رعاية . وقد علت الشكوى من ذلك دون جدوى ، وإننا إذا تصفحنا كتب الأقدمين وجدنا صرخات أهل الأدب والفنون تدوى بالشكاية من السرقات الفنية والاعتداء على الملكية الأدبية ، يستوى في ذلك أهل المشرق والمغرب .

ففي القرن الثالث الهجري كتب شيخ الأدباء أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ في مقدمة كتابه « المحاسن والأضداد » ، إنى ربما ألفت الكتاب المحكم المتقن في الدين والفقه والرسائل والسيرة والخطب والخراج والأحكام وسائر فنون الحكمة وأنسبه إلى نفسه ، فيتواطأ على الطعن فيه جماعة من أهل العلم بالحسد المركب فيهم ، وهم يعرفون براعته ونصاحته ، وأكثر ما يكون هذا منهم إذا كان الكتاب مؤلفاً لملك معه المقدرة على التقديم والتأخير والحظ والرفع والترهيب والترغيب ، فإنهم يحتاجون عند ذلك احتياج الإبل المغتلمة ، فإن أمكنتهم الحيلة في إسقاط ذلك الكتاب عند السيد الذى ألف له ، فهو الذى قصده وأرادوه ، وإن كان السيد المؤلف نحريراً نقاباً ونقريباً بليغاً وحاذقاً فظناً وأعجزتهم الحيلة ، سرقوا معانى ذلك الكتاب وألفوا من أعراضه وحواشيه كتاباً وأهدوه إلى ملك آخر دفعوا إليه به ، وهم قد ذموا وسابوا لما رأوه منسوباً إلى وموسوماً به . وربما ألفت الكتاب الذى هو دونه فى معانيه وألفاظه فأترجمه باسم غيرى وأحياه على من تقدمنى عصره مثل ابن المقفع والخليل وسالم صاحب بيت الحكمة ويحيى بن خالد والعتابى ومن أشبه هؤلاء من مؤلفى الكتب ، فيأتينى أولئك القوم بأعيانهم الطاعنون على الكتاب الذى كان أحكم من هذا الكتاب ، لاستنساخ هذا الكتاب

وقراءته على ، ويكتبونه بخطوطهم ويصيرونه إماما يمتدنون به ويتدارسونه بينهم ويتأدبون به ويستعملون ألفاظه ومعانيه في كتبهم وخطاباتهم ، ويروونه عن غيرهم من طلاب ذلك المجلس لتثبت لهم به رياسة يأتهم لهم قوم فيه ، لأنه لم يترجم باسمي ولم ينسب إلى تاليفي) .

وجاء في رسالة الصولي إلى مزاحم بن فائق في تأليف أخبار أبي تمام « وأنت - أعزك الله - تشهد لي من بين الناس أن أبا موسى الحامض كان يثبني عندك وتناه ، ويكثر من عيبي والطعن على سائر ما أملكته ، وأنه لا فائدة في شيء منه ، فلما توفي وحملت كتبه إليك وجدت أكثر ما أملكته من كتاب « الشامل في علم القرآن » وكتاب « الشبان والنوادر » و « ما مر من شعر أبي نواس » قد كتبه كله بخطه واتخذ أصولا ينفق منه تفاريق على من يقصده وبطلب فائدته ، فأكبرت ذلك وكثر منه عجبك » .

وأخيراً فلسنا في حاجة - في هذه الإلمامة الموجزة - إلى أن نعدد السرقات الشعرية التي تعرض لها مؤلفو العرب ، وعلى رأسهم أبو الفرج قدامة بن جعفر في كتابه « نقد الشعر » وأبو شرف القيرواني في رسائل الانتقاد .

أما في الغرب ، فنجد ذلك واضحاً في كتاب Droit d'auteurs الذي عُد فيه مؤلفه Renauard بعض السرقات الأدبية والفنية وأسماء لصوص الفكر والأدب نقلاً عن Nodier في كتاب question de lietttrature legale

حقاً إن القانون اليهودي كان يعاقب من ينسب كلام غيره إلى نفسه ، ولكن لم يكن التمسك من ذلك حماية للملكية الأدبية ، وإنما كان مقصوداً بهذه العقوبات حماية دينهم ليس إلا ، مثلهم في ذلك مثل الزنادقة وضاع الأحاديث في الإسلام .

واستمرت الحال على هذه الفوضى إلى أن ظهرت بوادر نهضة كبرى في فرنسا في أواسط القرن الثامن عشر ، تناولت النظم السياسية والاجتماعية بالدراسة والنقد والتحليل ، ثم قامت الثورة الفرنسية وعضفت بالآوضاع القديمة وأرست القواعد الأولى لحقوق الإنسان على مبادئ الفردية التي جعلت من تأمين حرية الفرد وكرامته وارتفاع شأنه ، وسيلة المجتمع في الدفاع عن حضارته وغايته التي خالق لها ، فسكان طبعياً - على ضوء هذه المبادئ - أن تصدر التشريعات لحماية ثمار فكر الإنسان ، باعتبارها مظهراً من أهم مظاهر شخصيته التي يعبر عنها ويقتضح عن كوامنها ويكشف عن فضائلها أو نقائصها .

لمحة تاريخية

بدأت حماية الملكية الأدبية في فرنسا على أثر الثورة الفرنسية ، إذ صدر في ٣ من يناير ١٧٩١ أول قانون لحماية التمثيل ، وأعقبته القوانين المماثلة في أغسطس ١٧٩١ وأغسطس ١٧٩٢ ؛ ثم تلاهت القوانين التي مدت نطاق هذه الحماية إلى الملكية الأدبية في ١١ من يوليو ١٧٩٣ و ٨ من فبراير ١٨١١ و ٨ من أبريل ١٨٥٤ حتى كان آخرها القانون الصادر في ١٤ من يوليو ١٨٦٦ ، وهو القانون النافذ إل الآن ، وعليه تعتمد أصول الملكية الفنية في فرنسا .

وفي إنجلترا بدأت حماية الملكية الأدبية سنة ١٧١٠ ، أما في أمريكا فقد بدأت في ٢ من فبراير ١٨٣١ ، وفي ألمانيا صدر أول قانون لحماية حق المؤلفين في ٩ من نوفمبر ١٨٣٧ بناء على رغبة أديدت في مؤتمر فيينا المنعقد في ٨ من يونيو ١٨١٥ ، وفي بلجيكا صدر قانون حماية حقوق المؤلفين في ٢٢ من مارس ١٨٨٦ على غرار آخر قانون فرنسي — وغير ذلك من البلاد حتى استقرت حماية حقوق المؤلفين في معظم أسمى العالم المتحدين .

* * *

أما في مصر فلم تلق الملكية الأدبية من المشرع العناية الكافية ، فإنه بالرغم من النص في المادة ١٢ من التقنين المدني القديم على أن : « الحكم فيما يتعلق بحقوق المؤلف في ملكية مؤلفاته وحقوق الصانع في ملكية مصنوعاته يكون على حسب القانون المخصص بذلك » ، والنص في المادة ٨٦ من التقنين المدني الحالي على أن : « الحقوق التي ترد على شيء غير مادي ، تنظمها قوانين خاصة » ، والنص في المواد من ٢٤٨ إلى ٣٥١ من قانون العقوبات على عقوبات جنائية على من يعتدي على حق الملكية الأدبية والفنية ؛ بالرغم من كل ذلك فإن التشريع الحاضر المشار إليه في هذه النصوص لم يصدر مما يجعل هذه النصوص معطلة :

على أن القضاء — والحق يقال — لم يقف مكتوفاً إزاء هذا الإهمال من الشارع في تسجيل تدارك النقص وسد الفراغ ، وقد حمل لواء هذا الجهد القضاء المدني دون القضاء الجنائي لتقيد هذا الأخير بقاعدة « لا عقوبة إلا بنص » .

وقد استقر القضاء على أن حق المؤلف حق ملكية حقيقي ، وعلى حماية هذا الحق من الناحية المدنية ؛ وإن كان قد اختلف في تعليل هذه الحماية من الناحية القانونية .

فقد جعلت المحاكم المختلطة أساس هذه الحماية قواعد العدالة ومبادئ القانون الطبيعي ،
التي توجب المواد ١١ من القانون المدنى المختلط و ٣٤ من لائحة ترتيبها القديمة و ٥٢ من لائحة التنظيم
القضائى للمحاكم المختلطة - على القضاة أن يحكموا بها ، إذا لم يوجد فى القانون نص أو كان النص
قاصرا أو غامضا .

أما المحاكم الأهلية ، فقد ذهب بعضها مذهب المحاكم المختلطة ، استنادا إلى عدم صدور القانون
الخاص بحماية الملكية الأدبية ، واعتمادا على نص المادة ٢٩ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية القديمة
والمادة الأولى من القانون المدنى الحالى (استئناف مصر فى ٣١ مايو ١٩٢٤ بحاماة رقم ٦٢٨
ص ٢٦ وفى ٢٥ يناير ١٩٢٥ بحاماة رقم ٣٢٩ ص ٢٩٦ س ١٥) وذهب البعض الآخر إلى أن حق
المؤلف على مؤلفاته حق ملكية . وطالما أن المشرع اعترف فى المادة ١٢ من القانون المدنى
(القديم) بأصل هذا الحق ، فإن عدم صدور تشريع خاص به لا يمنع القاضى من تطبيق قواعد
الملكية (مصر السككية فى ٢ يونيو ١٩٢٩ بحاماة رقم ٦٠١ ص ١١١٠ س ٩ ومحكمة السيدة الجزئية فى ٢٥
فبراير ١٩٣٤ بحاماة رقم ٣٠٤ ص ٥٨٧ س ١٤) كما ذهب إلى أن اعتراف المشرع الأهلى بأصل
الحق فى المادة ١٢ مدنى (قديم) يعنى القضاء الأهلى عن الالتجاء إلى القانون الطبيعى أو قواعد
العدالة توصلا إلى تقريره ، كما فعلت المحاكم المختلطة التى ليس لديها مقابل للمادة ١٢ ، ومتى اعترف
المشرع بحق وجبت له الحماية ، فالحماية والحق متلازمان (استئناف مصر فى ١١ مارس ١٩٣٧ -
بحاماة رقم ٥٩٧ ص ١١٩٦ س ١٧) .

على أن هذا العنت الذى كان يعانيه القضاء لم يلبث أن أزاله المشرع بالقوانين : ٥٧ لسنة
١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية ، و ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ الخاص ببراءات الاختراع
والرسوم والنماذج الصناعية ، و ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ الخاص بحماية حقوق المؤلف .

وقد مهد لصدور هذه التشريعات دعوة الأمانة العامة لمصبة الأمم فى ١٩ من فبراير ١٩٢٥
مصر للانضمام إلى اتفاقية برن ، فألفت الحكومة المصرية لجنة لبحث الموضوع قدمت
تقريراً انتهت فيه إلى وجوب سن القوانين اللازمة لحماية المؤلفات ، وألفت الحكومة لجنة
لوضع تشريع لحماية حقوق المؤلفين ، ووضعت اللجنة مشروعا لم يقدر له أن يرى النور . ثم
اشتركت مصر فى مؤتمر روما المنعقد فى ٧ من مايو سنة ١٩٢٨ لإعادة تنظيم حقوق المؤلفين ، وإن
كان هذا الاشتراك قد قصر على تتبع أعمال المؤتمر والاشتراك فى مناقشاته دون الارتباط بشئ
باسم الحكومة ، كما اشتركت فى مؤتمر بلجراد الذى عقدته الجمعية الأدبية والفنية الدولية المنعقد
فى ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٢٨ ، الذى أوصى بصدور تشريع مصرى بحماية حقوق المؤلفين وأن

لا يتأخر انضمام مصر إلى معاهدة برن . بل أن هذه الجمعية عقدت مؤتمرها اللاحق في ديسمبر سنة ١٩٢٩ في القاهرة ، ولم تكتف مصر بالاشتراك فيه بل وضعت ترتيباته وقدمت إليه مشروع قانون لحماية حقوق المؤلفين ، علق عليه المؤتمر بأنه مطابق لجميع المبادئ التي بنى عليها اتفاق برن ١٩٠٨ فيما عدا حفظ حقوق التأليف ومدة حفظ حق الترجمة . وفي أثناء مفاوضات مؤتمر مونترال لإلغاء الامتيازات الأجنبية ، أثبتت الرغبة في حماية ما للرعايا الأجانب من حقوق التأليف ، وإن تكفل هذه الحماية بمقويات جنائية وأن تشترك مصر في اتفاقية برن ، فقررت الحكومة المصرية أنه لم يفتها الاهتمام بحقوق المؤلفين وذلك لمصلحة المؤلفين الأجانب والمصريين معاً .

طبيعة حق المؤلف

أثارت الطبيعة الخاصة لحق المؤلف على مصنفه كثيراً من الجدل القانوني ، نظراً لما يترتب على هذا التحديد من نتائج ، ويرجع سبب هذا الاختلاف إلى أن هذا الحق يشترك مع حق الملكية من بعض الوجوه ، إلا أنه يختلف معه من البعض الآخر ، لأنه حق موقوف محدود بأجل يسقط بانقضائه في الملك العام ، في حين أن الملكية يتوارثها الخلف عن السلف ، وقد انقسم الفقه والقضاء فريقين ، نستعرض فيما يلي نظريتهما :

أولاً : نظرية الوحدة :

يرى أصحاب هذه النظرية وعلى رأسهم فولنير ودبدروت وجوسران أن هذا الحق واحد في طبيعته لا يمكن أن ينقسم ، وهو نوع من حق الملكية لا يؤقت ب وفاة المؤلف ، ولا بمعنى مدة معينة على وفاته ، وهو قابل للتنازل عنه وتسرى عليه قواعد التقادم ، ويكون عنصراً من عناصر الذمة المالية . فيمكن الحجز عليه ، واستعمال الدعوى المباشرة من الدائنين لحفظه .

وقد اعتنق هذه النظرية المشرع الفرنسي في القانونين الصادرين في ١٣ من يناير ١٧٩٣ ، وفي ١٩ من يوليو ١٧٩٣ ، كما أخذ بها القضاء الإنجليزي إذ اعتبر هذا الحق أبدياً قبل أن يؤقته التشريع ، كما أخذت بها بعض المحاكم في مصر وقد جاء في حكم المحكمة استئناف مصر صدر في ١١ من مارس ١٩٣٧ ، بأنه وإن كانت طبيعة حق المؤلف وتوقيته مما تقضي المصلحة الدائمة به ، ولكن القضاء في مصر لا يستطيع أن يؤقت حق المؤلف لا بوفاته ولا بمعنى مدة معينة على وفاته . وليس أمامه إلا معاملة هذا الحق المدني معاملة غيره من الحقوق المدنية . فينتقل بالإرث كغيره ويبقى للورثة أبداً الأبدية .

(بحاماة رقم ٥٩٧ ص ١١٩٦ ص ١٧)

ويرى بعض الفقهاء أن هذا الحق وإن كان متحداً في طبيعته مع حق الملكية ، إلا أنه لا يمكن اعتباره نوعاً من حق الملكية ، لاختلاف طبيعة الحقين . ذلك أن موضوع الحقوق يجب أن يكون قابلاً للحيازة بطبيعته ، حتى يمكن أن يكون قابلاً للملك ، والذي يقبل الحيازة هو الشيء المادى الظاهر المجسم ، وما لم يكن كذلك فلا يمكن أن يكون موضوع الحق شيئاً يذكر ، وفضلاً عن ذلك فإن صاحب الحق يكون له سلطان على حقه ، وثار الفكر ليست شيئاً مادياً ملموساً ، فضلاً عن أنه لا يمكن أن يكون لصاحبها سلطان عليها طالما أن كل إنسان يستطيع أن يحوزها . فإذا أضفنا إلى ذلك أن الملكية لا تقبل التوقيت وتنقل إلى الخلف بطريق الإرث ، بعكس ثار الفكر التي لا تقبل الملكية إلا في حياة صاحبها ومدة من الزمن بعد وفاته ، لأن القول بشيء ذلك فيه ضرر بالغ بالبشرية ودمار للحضارة الإنسانية — لسكان واضحاً أن حق المؤلف لا يمكن أن يعتبر نوعاً من حق الملكية ، ولذلك فهم يعتبرون حق المؤلف احتكاراً استغلالياً لا حق للملكية . وبهذا الرأي قضت محكمة النقض الفرنسية .

ويرى بعض آخر من الفقهاء أن حق المؤلف حق أدبي بحت ، وأن صفة الاحتكار ابتلاشى أمام الحق الأدبي للمؤلف ؛ وأن الحق المالى إنما هو ثمرة من ثمار الحق الأدبي ، لا عنصر من مقوماته ، وعلى ذلك فهو لا يعتبر عنصراً من عناصر الذمة المالية ، ولا يجوز الحجز عليه أو التنازل عنه ، وهو يسقط بوقاة المؤلف . وهذا الرأي وإن كان من شأنه إبراز الجانب الأدبي في مظهر يجب المظهر المادى ، إلا أنه يعجز عن تسوية إمكان الحجز على حق المؤلف والتنازل عنه ، ويستلكون في سبيل ذلك طرقاً ملتوية ليس ثمة ما يدعو إليها . وقد اهتمت محكمة السين هذا الرأي وأيدتها في ذلك محكمة باريس .

ويميل للبعض الآخر إلى اعتبار هذا الحق من الحقوق الشخصية القانونية ، لا تفكير الإنسان وابتكاره العقل يكونان جزءاً من شخصيته .

ثانياً : نظرية الأزواج :

ويرى أصحاب هذه النظرية أن للمؤلف حقين منفصلين مستقايين كل منهما عن الآخر : حقاً أدبياً ، حقاً مادياً .

أما الحق الأدبي فهو حق يحول للمؤلف أن ينتج ابتكاراً فكرياً ، وأن يكون له وحده حق تقرير نشره على الجمهور ونسبته إلى نفسه وسحبه من التداول والزام الغير باحترام مصنفه ، فلا يجوز للغير أن يحد فيه بالإضافة أو الحذف أو التخيير أو التجوير ، وذلك كله رغم النزول عن

المصنف . وبمعنى آخر له حماية هذا الانتساج الفكرى . وهذا الحق الادبى لا يكون عنصراً من عناصر الذمة المالية للمؤلف لأن ثمار الفكر لا تقدر بمال فلا يجوز لدائى المؤلف أن يحجزوا على هذا الحق ، ولا أن يباشروه بالنيابة عنه ، ولا يملك المؤلف أن يتنازل عنه لغيره ، وهو لا يسقط بالتقادم لأنه من حقوقه الشخصية .

أما الحق المادى ويعبرون عنه بالملكية الأدبية ، فهو حق المؤلف على القيمة المادية لمؤلفاته ، إذا ما قرر نشر هذه المؤلفات واستثمارها . ولما كان من التيسر تقريم هذه القيمة مادياً فإنها تكون عنصراً من عناصر الذمة المالية ، فيجوز للدائنين الحجز على هذا الحق المادى واستعمال الدعوى المباشرة به نيابة عن مدینهم ، ويملك المؤلف أو الفنان التنازل عنه ، وأخيراً فإنه تسرى عليه قواعد التقادم .

والمرجع المصرى لم ير فى القانون ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ أن يعتنق نظرية معينة ؛ كما لم ير أن يتقيد بتعريف لطبيعة حق المؤلف القانونى ، تاركاً ذلك لاجتهاد رجال الفقه وأحكام القضاء . نظراً لما تخضع له هذه النظريات من تطور دائم متصل ، على أنه من الملاحظ أن المشرع هجر اصطلاح الملكية الأدبية والفنية ، الذى ذكره فى المادة ١٢ من القانون المدنى القديم واستبدل به اصطلاح الحقوق التى ترد على شىء غير مادى ، كما أنه لم ير أن حق المؤلف فرع من فروع الملكية ، كذلك ؛ أورد أحكاماً من شأنها إبراز حق المؤلف فى صورته المعنوية والأدبية ، وكذلك فى صورته المادية .

وتبدو الناحية الأدبية التى أبرزها المشرع المصرى واضحة فى نصوص المواد الآتية : المادة الخامسة التى منحت المؤلف وحده حق تقرير نشر مصنفه وتعيين طريقة هذا النشر ، والمادة العاشرة التى نصت على أنه لا يجوز الحجز على حق المؤلف وإن جاز الحجز على نسخ المصنف والمادة الثانية والأربعون التى منحت المؤلف حق طلب سحب مصنفه من التداول ، أو إدخال تعديلات جوهرية عليه برغم تصرفه فى حقوق الاستغلال العلمى .

وتبدو الناحية المادية واضحة فى المادة الخامسة نقرة ثانية التى نصت على أن للمؤلف وحده حق استغلال مصنفه مادياً بأى طريقة من طرق الاستغلال ، ونص المادة السادسة التى تضمنت مدى هذا الاستغلال ونص المادة ٣٧ على أن للمؤلف أن يتقل إلى الغير الحق فى مباشرة حقوق الاستغلال ، وحظر عليه كل ما من شأنه تعطيل استعمال الحق المتصرف فيه .

حماية المصنف من الاعتداء

نصت المادة الأولى من القانون ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ على مبدأ حماية مؤلفي المصنفات المبكرة في الآداب والفنون والعلوم أيًا كانت الصورة المادية التي تبسّط فيها، وبغض النظر عن نوع المصنف أو أهميته أو الغرض من تصنيفه أو طريقة التعبير عنه .

ويقتضينا ذلك أن نتناول بالشرح الموجز أصحاب الحق في الحماية ثم ماهية المصنف واجب الحماية ؛ ونعقب على ذلك بالكلام عن نطاق هذه الحماية .

(١) أصحاب الحق في الحماية :

نص المادة الأولى صريح في أنه : يتمتع بحماية القانون مؤلفو .. « فن هو المؤلف ؟ هرقته الفقرة الثانية من المادة الثانية ؛ بأنه الشخص الذي ينشر المصنف منسوباً إليه بأي طريقة من الطرق المتبعة في نسبة المصنفات لمؤلفيها ، سواء كان ذلك بذكر اسم المؤلف عليه أو بذكر اسم مستعار أو علامة خاصة لا تدع مجال للشك في التعرف على شخصية المؤلف ، وهذه القرينة غير قاطعة فهي تقبل الدليل العكسي .

فإذا توفى المؤلف آل هذا الحق بشطريه الأدبي والمالي إلى ورثته ، مالم يوص المؤلف بما يخالف ذلك ، ولو جاوز في ذلك الحدود المسموح بها في الوصية قانوناً ، فإذا توفى المؤلف من غير وارث ولم يوص لأحد ، انتقل هذا الحق إلى شركائه في المصنف إن كان له شركاء ، أو خلفهم مالم يوجد اتفاق يخالف ذلك .

فأصحاب الحق في الحماية قانوناً هم المؤلفون وورثتهم ، أو خلفاؤهم أو الوصي لهم ، أو شركاؤهم فقط ، فلم يمنح المشرع الهيئات العلمية والأدبية والفنية أو الجامعات وما إلى ذلك حق حماية المصنف وهذا قصور ينبغى على الشارع أن يتداركه ، وأن يسلك مسلك التشريع اليوناني مثلاً ، الذي منح أكاديميات العلوم والفنون الجميلة والجامعات والهيئات الأدبية والفنية الحق في حماية حق المؤلف أمام المحاكم المدنية والجنائية . والتشريع الروماني الذي منح الأكاديمية الرومانية هذا الحق أيضاً ، كما منحه حق طلب إعدام النسخ التي تنشر ، إذا كان بها تعديل دون التفويض عليه .

صحيح أن المشرع منح وزير التربية والتعليم حق نشر المصنف للمصلحة العامة إذا توفى المؤلف وتقاعد أصحاب الحقوق من بعده عن مباشرة حقوقهم المادية المنصوص عليها في المادة ١٨ ، وحقوقهم الأدبية المنصوص عليها في المادة ١٩ ، وذلك بالشروط المنصوص عليها بالمادة ٢٣ من القانون ولكن يعاب على ذلك :

أ- لا : أن المشرع قصر منح هذا الحق على وزير التربية والتعليم دون الجامعات والهيئات الأدبية والعلمية والفنية .

ثانيا : أن المشرع قصر حق الوزير على مجرد النشر ، ولم يمنحه الرقابة الفعلية على حقوق المؤلفين إذا ما أجرى فيها تعديلا دون تنبيه الجمهور على مواطن التعديل ، وسكت خلفاء المؤلف عن استعمال حقوقهم في منع هذا التعديل ، أو لم يكن للمؤلف خلفاء يدافعون عن حقوقه الأدبية .

وجمعية المؤلفين هي الهيئة الوحيدة التي يتحتم عليها أن تبادر إلى التعرف على مواطن النقص في التشريع الخاص بحماية حقوق المؤلفين ، والاتصال بالجهات المسؤولة لتدارك النقص بتعديل التشريع .

والحماية التي يمنحها القانون لخلفاء المؤلف ، تتناول نفس الحقوق التي كانت المؤلف قبل وفاته مع الالتزام بوصية المؤلف إذا وجدت ، وكان قد أوصى بمنع النشر أو تحديد أجل معين له : بمعنى أنه يكون الخلف حق التعديل والتحويل في المصنف .

وفي هذا أخذ المشرع برأى القائلين بأن الورثة يرثون اسم مورثهم وشهرته ، وأن من حقهم أن يقوموا بإجراء التعديلات التي يرونها في مصلحة هذا المصنف . وفي يقيني أن المشرع قد أخطأه التوفيق في هذا الاتجاه . فانه إذا كان للخلف أن يحفظ حق المؤلف بعد وفاته خالصا من هبت الغير ومن التعديل والتبديل الذي يجريه الغير ، فانه كان واجبا أن يمنعوا هم أنفسهم من أن يعبثوا بهذا الحق بالتعديل والتبديل . ولا يعترض على ذلك بالقول بأن هؤلاء الخلفاء تدفعهم غيرتهم على مصنفات سلفهم بإجراء التعديلات التي يرونها في مصلحة المصنف أو تنظيمها أو تهذيبها ، لأن هذا التنظيم والتهذيب قد يمسح المصنف ويشوه معالمه بما يعتبر جنائية على الفن والأدب ، وهو ما دعا لؤلماير السياسي المنعقد في روما سنة ١٩٢٨ لإعادة النظر في إتفاقية برن ، أن يبدى رغبته إلى الدول الأعضاء أن تراعى - إذا لم تكن قد راعت في تشريعاتها فعلا -

النص على منع أى تعديل أو حذف فى المصنف بعد وفاة صاحبه ، يكون من شأنه الإضرار بسمعة المؤلف أو الإساءة للعلم والفن والأدب .

(ب) ماهية المصنف واجب الحماية :

والمصنف يتكون من عناصر ثلاثة : الفكرة — التصميم — التعبير . فهل تشمل الحماية التى فرضها القانون هذه العناصر الثلاثة أم تقتصر الحماية على بعضها دون البعض .

أما الفكرة *L'idée* فهى المادة الأولية التى يبنى عليها المصنف ، وهذه الفكرة لا تشملها الحماية إذ أن الأفكار ملك للجميع ولا يمكن لأحد أن يدعيها لنفسه خاصة ، لأنها ليست من عمل فرد واحد أو جيل واحد ، والقول بغير ذلك يعتبر جريمة فى حق المجتمع الذى لا تهدف من حماية الملكية المعنوية بأنواعها إلا نفعه ورفاهيته ؛ على أنه ليس معنى ذلك أن نترك الحرية لكل إنسان أن يغير ويبدل فى مصنفات غيره ، بل المقصود هو أن يكون لكل إنسان أن يعالج نفس الفكرة فى مصنف آخر بتعبيره هو .

والتصميم *La composition* هو التمهيد للفكرة حتى تخرج إلى عالم الوجود أو هو التأليف بين طائفة من الأفكار الفنية والاختيار من بينها لإحياء الفكرة الأصلية ، أو هو المجال التطبيقي لإبراز الفكرة وإحيائها وجعلها مجسمة فيه .

وليس من شك فى أنه إذا كانت الفكرة لا تحتاج من المؤلف إلى عناية فكريا ، فإن التصميم يحتاج إلى أعمال بعض الجهد مما دعا بعض الفقهاء إلى القول بحماية التصميم قبل التعبير عنه فى ثوبه النهائى ؛ إلا أنه يرد على ذلك بأنّه إذا كان الفصل بين عنصرى الفكرة والتصميم ممكنا من الناحية النظرية ، فإنه يدق من الناحية العملية حتى يكاد يصعب التمييز بينهما .

والعنصر الثالث وهو التعبير *L'expression* ، هو الباس المصنف ثوبه النهائى لفظا ، كما فى المصنفات المكتوبة ، أو صوتا كما فى الخطب والأغاني والموسيقى ، أو رسما كالرسم بالخطوط أو بالألوان ، أو تصويرا كالصور الشمسية أو السينمائية ، أو حركة كما فى الرقص . وقد نصت المادة ٢ فقرة ٢ على أن التعبير قد يكون بالكتابة أو الصوت أو الرسم أو التصوير أو الحركة ، ولم تذكر نوعا آخر من أنواع التعبير هو النحت والحفر والعمارة ، واعتقادى أن المشرع لم يعتمد ذلك وأنه لم يشأ أن تشمل الحماية التى فرضها هذا النوع ، ذلك أنه بمراجعة المادة نجد أنه يذكر وهو بصدد تعداد المصنفات واجبة الحماية — المصنفات الداخلة فى فنون الرسم والتصوير بالخطوط أو بالألوان أو الحفر أو النحت أو العمارة ، وأيضا المصنفات المتعلقة بالفنون التطبيقية ، ؛ فضلا عن ذلك فإن الواضح من المذكرة الإيضاحية أن هذا التعداد لم يرد على سبيل الحصر ؛ وإنما ورد على سبيل المثال .

وبالتعبير تكتمل للمصنف الحماية القانونية .

(ج) نطاق الحماية :

وحماية المصنف تشمل :

أولاً : عدم المساس بمحتوياته من تعديل أو تصحيح أو تنظيم أو تهذيب ، مهما يكن هذا الإجراء ضئيلاً ، كما تشمل الحماية عدم إعدام المصنف ولو من الحائز للنسخة الأصلية ، وهيمنة المؤلف على دقة الترجمة التي ترجم بها مصنفه فيما عدا ما استثنته المادة التاسعة من جواز الحذف أو التغيير في ترجمة المصنف ، دون اعتراض من المؤلف ، إلا إذا أغفل المترجم الإشارة إلى مواطن الحذف أو التعبير ، أو ترتب على الترجمة مساس بسمعة المؤلف ومكانته الفنية .

وكما تشمل الحماية المصنف فإنها تشمل عنوانه ، سواء أكان هذا العنوان مبتكراً أم غير مبتكر ، لأن التعديل في العنوان اعتداء على محتويات المصنف ، ولا يعنى نص المادة الثانية فقرة الأخيرة التي تنص على اشتراط أن يكون العنوان متميزاً بطابع ابتكاري ، وأن لا يكون لفظاً جارياً للدلالة على موضوع المصنف ، حتى تشمل الحماية غير ذلك ، إذ أن الحالة الأولى خاصة بتعديل العنوان على ذات المصنف ، أما الحالة التي نص عليها القانون فهي خاصة باقتباس عنوان مصنف لاستعماله لمصنف من تأليفه هو .

وهذه الحالة الأخيرة يرى القضاء الفرنسي تطبيق قواعد العلامات الصناعية والتجارية فيها ، لحماية العنوان من الاقتباس والاختلاس ، على أساس المنافسة غير المشروعة . وقد انتقد الفقه الفرنسي هذا المذهب لأنه يوحي بأن المقصود بالحماية هو حقوق الاستغلال المادي دون الحقوق الأدبية للمؤلف ، وأن عنوان المصنف يجب أن يحمى لذاته لا باعتباره وسيلة تيسر تداول المصنف .

ثانياً : وجوب نسبة المصنف إلى صاحبه :

فيتحتم على الناشر المتنازل إليه من حقوق النشر أن يذكر اسم المؤلف ، ولا يجوز لحائز الصورة أن ينتزع اسم الفنان الذي رسمها منها ، وقد نصت على ذلك المادة التاسعة فقرة أولى على أن : المؤلف وحده الحق في أن ينسب إليه مصنفه وفي أن يدفع أى اعتداء على هذا الحق ، على أنه يلاحظ أن هذا النص جاء مقصوراً على وجوب نسبة المصنف إلى صاحبه ، قبل يعنى ذلك أنه يجوز إغفال اسم المؤلف وعدم نسبة المصنف إلى أحد كما يحدث مثلاً إذا تنازل أحد

الأدباء عن إحدى قصصه لتكون موضوعات لفيلم سينمائي . فهل يجوز للمنتج أن يغفل ذكر اسم المؤلف ؟ جرى القضاء الفرنسي على أن حماية الاسم فرض على كل مؤسسة سينمائية أو ناشر أو مدير مسرح أو متعهد حفلات ، فلا يحق لأى منهم أن يغفل اسم المؤلف .

إجراءات الحماية

خصص المشرع الباب الثالث من القانون لبيان الإجراءات التى تكفل حماية حق المؤلف حماية فعلية ، ودفع أى اعتداء يقع على هذا الحق فنص فى الفصل الأول منه على الإجراءات ؛ ونص فى الفصل الثانى على الجزاءات .

(١) الإجراءات :-

نصت المادة ٤٢ من القانون على الإجراءات التحفظية . على أنه بالنسبة للمباني فإنه يلاحظ نص المادة ٤٦ التى نصت على أنه لا يجوز إجراء أى حقل على المباني ، ولا أن يقضى باتلافها أو مصادرتها بقصد المحافظة على حقوق المؤلف المعارى الذى تكون تصميماته ورسومه قد استعملت بوجه غير مشروع ، تطبيقاً للمادة العاشرة التى نصت على أنه : « لا يجوز الحجز على حق المؤلف ، وإنما يجوز الحجز على نسخ المصنف الذى تم نشره » .

وواضح من ذلك أن طلب هذه الإجراءات يكون بطالب على عريضة ، يقدم إلى رئيس المحكمة الابتدائية وفقاً لقواعد الاختصاص العامة .

ولا تطلب هذه الإجراءات إلا فى حالتين واردتين فى القانون وهما :

١ — نقل المصنف إلى الجمهور عن طريق مباشر أو غير مباشر (المادة ٦) .

٢ — تعديل المصنف أو تحويره (المادة ٧ فقرة أولى) .

ويقوم بتنفيذ هذه الإجراءات محضر من المحكمة يعاونه خبير عند الاقتضاء .

ويتظلم من الأمر الصادر بالإجراء إلى رئيس المحكمة ، الذى له بعد سماع أقوال الطرفين

أن يأمر بتأييد الأمر أو بالغائه ، كلياً أو جزئياً ، وإما بتعيين حارس تكون مهمته إعادة نشر أو عرض صناعة أو استخراج نسخ للمصنف محل النزاع ، على أن يودع الإيراد الناتج خزانة المحكمة إلى أن يفصل في النزاع موضوعياً .

ويتحتم أن ترفع الدعوى الموضوعية أمام المحكمة المختصة خلال ١٥ يوم من تاريخ صدور الأمر وإلا زال كل أثر له ، وإذا قضى في الدعوى الموضوعية برفض تثبيت الأمر زال كل أثر له أيضاً ؛ أما إذا قضى بتثبيته صار حجزاً تنفيذياً ضامناً لما تقضى به المحكمة من حق مالي للمؤلف . وبمقتضى هذا الحجز يصير للمؤلف حق امتياز بدنيته الناشئ من الاعتداء على حقه ، ولا يتقدم على هذا الامتياز سوى امتياز المصروفات القضائية التي تنفق لحفظ الأشياء المحجوز عليها وصيانتها وتحصيل المبالغ المحكوم بها .

والمسؤولية الناتجة عن الاعتداء على حقوق المؤلف ، مسؤولية تقصيرية بأركانها الثلاثة : خطأ — ضرر — علاقة سببية ؛ أما إذا كان هناك تعاقد بين المؤلف والمعتدى ، فالمسؤولية هنا تعاقدية برغم أن البعض يرى أنها في هذه الحالة تكون مسؤولية تقصيرية أيضاً ، طالما أن الحق الأدبي يحتاج به على الناس كافة .

وأجازت المادة ٥٤ للنخبة المطروح أمامها النزاع — بناء على طلب المؤلف أو من يقوم مقامه — أن تأمر بإتلاف نسخ أو صور المصنف الذي نشر بوجه غير مشروع ، لإتلاف كلياً ، وكذلك المواد التي استعملت في نشره بشرط ألا تكون صالحة لعمل آخر كالكليشيمات ، وكذلك تغيير معالم النسخ والصور المقلدة والمواد التي استعملت فيها ، أو جعلها غير صالحة للعمل : كما لو كان هناك تسجيل لأغنية على شريط آلة تسجيل (ريكورد) فيجوز محو التسجيل دون إتلافه ، كما يجوز أن يقضى بتهديدات مالية لإجراء التنفيذ العيني . كل ذلك على نفقة الطرف المستول .

وتضمنت المادة ٥٤ أيضاً استثناءات من التنفيذ العيني ، فلم تجز الأمر بالإتلاف إذا بقي على سقوط حق المؤلف في الملك العام فترة أقل من سنتين ، ابتداء من تاريخ صدور الحكم ؛ واستبدلت به تثبيت الحجز وفاء لما تقضى به للمؤلف من تعويضات إذا رأت المحكمة — سيانة الحقوق الأدبية — ضرورة الحكم بالإتلاف وبشرط :

١ — ألا يكون المؤلف متمتعاً عن نشر المصنف منذ الأجل (مادة ٥ فقرة ١) .

٢ — ألا يكون في هذا النشر تعديل أو تحوير في المصنف (مادة ٧ فقرة ١) .

٣ — أن ينسب المصنف إلى صاحبه عند النشر (مادة ٩ فقرة ١)^٢.

كما مدت الاستثناء وجوباً إذا كان النزاع المطروح خاصاً بترجمة مصنف إلى اللغة العربية ، دون إذن صاحب الحق فيه ، وقبل أن يسقط في الملك العام ، لأن مثل هذه الحالة لا تبلغ درجة الخطورة التي يطمح الحكم فيها بالاتلاف ، وحسب المؤلف ما يحكم به من تعويضات .

وتضمنت المادة ٤٧ النص على جريمة التقليد ، ويلاحظ أن المشرع خلافاً للشرع الفرنسي ، قد أدمج في هذه الجريمة جريمة تزوير المصنفات المقلدة ، وإدخال وأعيد المصنفات المطبوعة والمنشورة في الخارج والتي تشملها الحماية ، دون إذن صاحبها أو من يقوم مقامه ، إلى القطر المصري وعلى ضوء هذا النص يمكن تعريف جريمة التقليد - بأنها دكل اعتداء مباشر أو غير مباشر على حقوق التأليف في مصنفات الغير واجبة الحماية .

والركن المادي للجريمة يشترط لتوافره شروط ثلاثة :

١ — أن يكون ثمة اعتداء مباشر أو غير مباشر على حقوق التأليف .

٢ — أن تكون هذه الحقوق متعلقة بمصنفات الغير .

٣ — أن تكون هذه المصنفات واجبة الحماية طبقاً لأحكام التشريع المصري .

أما الركن المعنوي ، فلم يشترط المشرع فيه قصداً جنائياً خاصاً ، وإنما يجب توافر القصد الجنائي العام الذي يشمل علم البائع بتقليد المصنف ؛ إذ أن ذلك العلم يدخل في إدراك المتهم للوضع الإجرامي المترتب في القصد الجنائي .

وتضمنت المادة النص على العقوبات الأصلية وهي غرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ، ولا تزيد على مائة جنيه ؛ وفي حالة العود الحبس مدة لا تزيد على ثلاثة شهور ، وغرامة لا تزيد على ثلاثمائة جنيه ، أو إحدى هاتين العقوبتين ، والعقوبات التبعية - وهي الغلق المؤقت أو النهائي والمصادرة ونشر الحكم في الصحف على نفقة المحكوم عليه .

وتطبق الدعوى الجنائية بمواعيد السقوط العادية وهي ثلاث سنوات ، ولكن الخلاف أثير حول بداية مدة السقوط في حالة العرض للبيع ، هل تبدأ منذ ابتداء العرض أو بعد انتهائه ؟ يذهب البعض إلى أن كل بيع وكل عرض البيع يكون جريمة ، فإذا تعدد تعددت مدة السقوط ؛ ويذهب آخرون إلى أن العرض للبيع جريمة مستمرة ، لا تبدأ مدة السقوط فيها إلا بوقف العرض ، وهذا هو الرأي الراجح .

وأخيراً يلاحظ أن جريمة التقليد جنحة ، لا كما يرى البعض في فرنسا أنها مخالفة - وبذلك لا يعاقب على الشروع فيها ؛ لأن الشروع في الجنح غير معاقب عليه ، إلا إذا نص القانون على ذلك .

قانون السلطة القضائية

والاجراءات أمام محكمة النقض

في المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية

للاستاذ الدكتور سعد واصف الحامى

بتاريخ ١٩ من يولية ١٩٦٥ صدر القانون ٤٣ لسنة ١٩٦٥ فى شأن السلطة القضائية ونصت المادة ١١ من ديباجة إصداره على أن يعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية ، وقد نشر فى الجريدة الرسمية بالعدد ١٦٢ الذى يحمل تاريخ ٢٢ من يولية ١٩٦٥ .

ولكن إلى هذا التاريخ وبعده بأيام ؛ لم يكن هذا القانون قد نشر فعلا ، وكانت صالة بيع المطبوعات الحكومية ، المنوط بها بيع القوانين تعتذر عن عدم وصول هذا القانون إليها .

وقد لابس صدور هذا القانون ، وقبل نشره الفعلى ، لإجراءات لم يحدث لها مثيل فى تاريخ التقاضى : ف لأول مرة فى تاريخ نقابة المحامين ، تنشر فى الجرائد بعد ٢٢ من يولية ١٩٦٥ وقبل النشر الفعلى للقانون ، إعلانا عاما للمحامين تحيطهم علما به وتنبه عليهم بضرورة إعلان الطعون إلى الخصوم فى خلال ١٥ يوما ابتداء من ٢٢ من يولية ٦٥ ، ثم ترسل خطابات خاصة إلى المحامين فى مكاتبتهم بهذا المعنى ، وبتشكيل من القلم المدنى بمحكمة النقض ، وفى الوقت نفسه يتصل مكتب الأمين العام لمحكمة النقض بالمحامين ويخطرهم بخطابات مسجلة بالتوجه إلى القلم المدنى لمباشرة إجراءات الطعون الخاصة بموكليهم

وقطع المحامون عطلتهم الصيفية ، وهرعوا إلى مكاتبتهم يواجهون القانون الجديد . وأعلنت صالة الطوارئ فى القلم المدنى بمحكمة النقض ، وأقلام المحضرين بالحاكم ؛ واستدعى جميع الموظفين من أجازاتهم لمجابهة ضغط الإجراءات التى يتطلبها القانون الجديد .

وشهدت المحكمة العليا الوقور ، مشهدا لم تشهده من قبل ؛ ولا نحسب أنها ستشهد مثله من بعد فقد جلس صاع بالمحكمة إلى منضدة فى إحدى طرقات القلم المدنى ؛ بيده خاتم المحكمة ، وحوله كتبة المحامين : كاتب المحامى يقلب له الصفحات ، والساعى يخطب بالختم بحركة آلية على الألوف من هذه الصفحات ؛ حتى إذا انتهى من هذه العملية يكون كاتب المحامى قد حصل على صورة رسمية طبق الأصل من تقرير الطعن توطئة لإعلانه ١١

وكل خريطة ختم تكلف المتقاضى خمسة قروش دمغة رسمية ١١

وهكذا استيقظت — بعد سبات عميق — ألوف الطعون ، في حالة ذعر شديد ثم عادت إلى الرقاد من جديد ، ولكن رقادا غير هادئ ، فقد خلفت وراءها مشاكل . . .

— هل كان هذا الإجراء ، إعلان المطعون ضدهم بواسطة الطاعنين ، في ١٥ يوما من تاريخ نشر القانون ونفاذه في ٢٢ من يوليو ١٩٦٥ لازما ، وهل كان لازما أيضا إيداع أصل ورقة إعلان الطعن مع مذكرة في عشرين يوما من هذا التاريخ ؟ .

— هل كان يجب أن تودع في هذا الميعاد ، صورة رسمية من الحكم الاستثنائي وصورة رسمية من الحكم الابتدائي ، إذا كان الحكم الاستثنائي قد أحال إليه في أسبابه ؟

— هل البطلان جزاء ، عن عدم الإعلان في الميعاد أو عدم الإيداع في الميعاد أو عدم إيداع صورة رسمية من الحكم الاستثنائي أو الابتدائي ؟

— هل تغيرت مواعيد الطعن من ٦٠ يوما من تاريخ صدور الحكم ؛ إلى ثلاثين يوما من تاريخ الإعلان في المواد المدنية والتجارية ؛ و ١٨ يوما من تاريخ النطق بالحكم بالنسبة للأحوال الشخصية ؟ .

— هل امتنع على الطاعن أن يقرر بالطعن في قلم كتاب المحكمة التي صدرت الحكم ولم يعد أمامه لهذا الغرض إلا قلم كتاب محكمة النقض ؟

هذه الأسئلة وغيرها كثير ، والتي فتحت مجالا للنقاش والجدل إنما ثارت بمناسبة إلغاء دائرة فحص الطعون ؛ وما نص عليه القانون الجديد من أنه « تتبع الإجراءات التي كان معمولاً بها قبل إنشاء هذه الدائرة ، . . . »

هل يستلزم إلغاء دائرة فحص الطعون بحث المواد من ٤٢٥ إلى ٤٤٩ والمادتين ٨٨١ ، ٨٨٢ من قانون المرافعات تلك المواد التي كانت قد ألغيت جميعا بالقانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ؛ التي كانت تنص على الإجراءات الواجبة الاتباع قبل إنشاء دائرة فحص الطعون التي أنشئت بالقانون ٥٦/١٩٥٩ ؛ أم أن القانون ٥٧/١٩٥٩ المعدل بالقانون ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ وهو القانون الذي عدل إجراءات وحالات الطعن بعد إنشاء دائرة فحص الطعون ما زال قانونا نافذا لم يبلغ منه إلا ما كان متعلقا بدائرة فحص الطعون وحدها من إجراءات ؟

والإجابة على هذه الأسئلة هي موضوع هذا البحث . . .

تقدمت الحكومة إلى مجلس الأمة بمشروع بقانون في شأن السلطة القضائية : وقد أحال رئيس مجلس الأمة هذا القانون إلى لجنة الشؤون التشريعية بالمجلس بتاريخ ٢٢ من يونية ١٩٦٥ وانعقدت اللجنة في نفس اليوم ، وحضر وزير العدل ووكيل الوزارة ومدير إدارة التشريع هذا الاجتماع وتقدمت اللجنة بتقريرها مرفقا بالقانون .

وكانت المادة ٢ من مشروع القانون كما ورد من الحكومة تنص على أنه :

« تؤلف محكمة النقص من رئيس وعدد كاف من نواب الرئيس والمستشارين وتكون لها دائرة لنظر المواد الجنائية ودائرة لنظر المواد التجارية ودائرة لنظر مواد الأحوال الشخصية والمواد الأخرى ؛ ويرأس كل منها الرئيس أو أحد نوابه ؛ ويجوز تعدد هذه الدوائر بقدر الحاجة .

وتصدر الأحكام من خمسة مستشارين .

وهذا النص ينطوي على إلغاء ضمنى لدائرة فحص الطعون الثلاثية .

وجاء في المذكرة التفسيرية لمشروع الحكومة تحت رابعا :

« تضمن المشروع إلغاء دوائر فحص الطعون بمحكمة النقص ، لما وثق من أن هذا النظام لم يحقق الغاية الموجودة منه وهي معالجة تراكم القضايا ؛ بل على العكس من ذلك أسفر عن تكرار للإجراءات ، وتمطيل للطعون ؛ وازدواج للعمل بغير مبرر ، كما أنه قد أبعث عن الدوائر الخاصة بالمستشارين القدامى ، وترتب عليه وقوع التناقض بين دوائر الفحص والدوائر المدنية . ولقد اتفق ذلك النظام في فرنسا التي اقتبس منها التشريع المصري لما تبين من عدم صلاحية ،

وقد عدلت لجنة الشؤون التشريعية المادة ٣ بأن أضافت إليها عبارة :

« وتتبع الإجراءات التي كان معمولاً بها قبل إنشاء دوائر فحص الطعون . »

وبجاء في تقرير اللجنة :

« أن اللجنة توافق على ما جاء في المشروع من حيث إلغاء دوائر فحص الطعون بمحكمة النقص .

« كما أضافت عبارة وتتبع الإجراءات التي كان معمولاً بها قبل إنشاء دوائر فحص الطعون في نهاية المادة الثالثة من المشروع قبل عبارة : « وتصدر الأحكام من خمسة مستشارين . زيادة في الإيضاح وبيان المقصود . »

وتقديرنا أن هذه العبارة التي أضافتها اللجنة ، والتي صدر بها القانون ، لم يكن مقصودا بها إلا النص على إلغاء دائرة فحص الطعون صراحة ، بعد أن كان الإلغاء بحسب النص قبل التعديل ، قد حدث ضمنا .

وقد جاءت هذه العبارة — غير جلية الصياغة — مع أنه قد قصد بها زيادة الإيضاح ، فلم توضح المعنى المقصود والذي كان واضحا من قبل ، وإنما بثت الاضطراب في ربوع القانون . وأثارت زوبعة لاسوخ لها .

هل كان المقصود بها الرجوع إلى إجراءات قانون المرافعات وهي الاجراءات التي كانت متبعة قبل إنهاء دائرة فحص الطعون ، ثم الغيت جميعا بقوانين لاحقة لإنشاء هذه الدائرة ، ولأسباب بعضها يتعلق بإنشاء هذه الدائرة ، وبعضها لا يتعلق بإنشائها ؟ أم أن المقصود بها أن يتبع من الإجراءات ما كان قائما ، بعد إلغاء الاجراءات التي يتبع إلغاء دائرة فحص الطعون ؟ .

وبين هذين التفسيرين ، كان انسياق المحامين وراء نذير القلم المدني ، وكانت مبادرتهم إلى إعلان الطعون شيئا أقرب إلى التزام جانب السلامة ، خوفا من أن يسبق السيف العذل (١) . ولكن بعد أن نشر القانون ، وهدأت العاصفة إلى حين ، فالتنا نستطيع أن نناقش احتمالات التفسير .

القوانين التي تنظم إجراءات الطعن أمام محكمة النقض :

أول هذه القوانين هو قانون المرافعات المدنية والتجارية ٧٧ لسنة ١٩٤٩ ، والقوانين المسككة له ١٢٩ لسنة ١٩٥١ ، بإضافة كتاب رابع في الإجراءات المتعلقة بالأحوال الشخصية ؛ رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٢ المعدل للبادة ٤٢٥ من قانون المرافعات .

وقد تولت المواد من ٤٢٥ إلى ٤٤٩ من الفصل الخامس من الباب الثاني عشر من قانون المرافعات تحت عنوان في طرق الطعن في الأحكام . تنظيم قواعد وإجراءات النقض كطريق من طرق الطعن .

ثم أضيفت المادتان ٨٨١ ، ٨٨٢ بالنسبة للأحوال الشخصية .

وأبرز ما جاء في هذه النصوص خاصا بالإجراءات ما جاء في المادة ٤٢٨ ، من أن ميعاد الطعن

(١) العذل : اللوم . مثل يضرب لمأفات ، فلا يستدرك .

بطريق النقض ثلاثون يوما ، وما جاء بالمادة ٤٣٦ من أنه في الخمسة عشر يوما التالية لتقرير الطعن ، يجب على الطاعن أن يعلن الطعن إلى جميع الخصوم الذين وجه إليهم الطعن ، ولا كان الطعن باطلا ، وحكمت المحكمة من تلقاء نفسها ببطلانه .

يكون هذا الإعلان ورقة من أوراق المحضرين .

وما جاء بالمادة ٤٣٢ من أنه .

يجب على الطاعن أن يودع قلم كتاب محكمة النقض خلال عشرين يوما من تاريخ الطعن الأوراق الآتية :

أ - أصل ورقة إعلان الطعن إلى الخصوم .

ب - صورة من الحكم المطعون فيه مطابقة لأصله ، وصورة من الحكم الابتدائي إذا كان الحكم المطعون فيه قد أحال إليه في أسبابه .

ج - مذكرة يشرح أسباب الطعن المبينة في التقرير والمستندات المؤيدة له .

ثم تولت المادة ٤٣٣ تنظيم مواعيد تبادل المذكرات بين الخصوم .

ونصت المادة ٨٨٠ الخاصة بالأحوال الشخصية ، والمضافة بالكتاب الرابع إلى قانون المرافعات على أن :

ميعاد الطعن بالنقض ١٨ يوما من تاريخ النطق بالحكم إذا كان حضوريا ، وإذا كان غيابيا يبدأ الميعاد من اليوم الذي تصبح فيه المعارضة غير مقبولة .

ويجب على الطاعن أن يودع قلم الكتاب محكمة النقض خلال هذا الميعاد الأوراق المبينة في المادة ٤٣٢ بند ثانيا وثالثا .

م ٨٨٢ : بعد انقضاء الميعاد المنصوص عليه في المادة السابقة . يعين رئيس المحكمة الأشخاص الذين يعلنون بالطعن ، ويحدد أجل لتقديم دفاعهم ومستنداتهم وبعد انتهاء الأجل يحدد جلسة لنظر الطعن وله عند الاقتضاء الأمر بضم ملف المادة الصادر فيها الحكم المطعون فيه .

ويعلن قلم الكتاب من تقرر إعلانهم بالطعن بتاريخ الجلسة المحددة قبل انعقادها بثمانية أيام على الأقل .

ثم الغيت هذه المواد جميعا من ٢٥ إلى ٤٩ من قانون المرافعات . وكذلك المادتان ٨٨١ ، ٨٨٢ بالقانون المرحل رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات الطعن أمام محكمة النقض بعد إلغاء دائرة فحص العادون بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية .

ونص في المادة ٥ منه على أن ميعاد الطعن بطريق النقض ثلاثون يوما .

ونص في المادة ٧ على أنه :

« على الطاعن أن يودع قلم الكتاب (الديوان) وقت التقرير (الاستدعاء) ، صورة من الحكم المطعون فيه مطابقا لأصله أو الصورة المعلقة (المبلغ) منه إن كانت قد أعلنت ، وصورة من الحكم الابتدائي إذا كان الحكم المطعون فيه قد أحال إليه في أسبابه ، فإذا لم توجد هذه الأوراق في الملف حكم ببطلان الطعن .

المستندات التي تؤيد الطعن :

ثم صدر القانون ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ بتعديل بعض أحكام قانون حالات وإجراءات الطعن أمام النقض ، الصادر بالقانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

ونص في المادة الأولى منه على أن يستبدل بالمواد ٧ ، ١٢ ، ٣٤ / ٢ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض المشار إليه المنصوص الآتية :

مادة ٥ — ميعاد الطعن بطريق النقض ستون يوما .

مادة ٧ — ويجب على الطاعن أن يودع قلم الكتاب وقت تقديم التقرير المستندات التي تؤيد الطعن مالم تكن مودعة في الملف ، وإذا كانت مقدمة في طعن آخر فيكفي أن يقدم الطاعن ما يدل على ذلك ، والمحكمة أن تتخذ مائرا في سبيل الاطلاع على هذه المستندات .

وإذا كان التقرير بالطعن قد أودع قلم الكتاب المحكمة التي أصدرت الحكم ، فيجب إرسال جميع الأوراق الخاصة بالطعن إلى محكمة النقض في اليوم التالي للتقرير بالطعن .

ويجب على قلم الكتاب محكمة النقض أن يضم فوراً ملف القضية الصادر فيها الحكم المطعون فيه بجميع مفرداتها .

وهكذا عدل القانون ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ . واعد النقض فجعلها ستين يوما ، وكذلك أعفى الطاعنين من تقديم صورة رسمية من الحكم الاستئنائي أو الابتدائي أو صور رسمية من أوراق الدعوى ، اكتفاء بضم الملفات .

والقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، وكذلك القانون ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ بتعديل بعض أحكامه ، مازالا قانونين قائمين وناقلين لم يلغيا

بعد بصفة عامة ، ولا ألغياها القانون ٤٣ لسنة ١٩٦٥ ، بصفة خاصة ، فقد نصت المادة ١ من القانون الأخير على أنه :

« يلغى القانون ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية ، والقانون ٤٧ لسنة ١٩٤٩ بشأن نظام القضاء ، والقوانين المعدلة لها ، ويستعاض عنهما بنصوص القانون المرافق ويلغى كل نص آخر يخالف أحكامه ، ،

ومفهوم هذا النص :

١ — أن القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية ، إنما هو قانون بديل عن قانون السلطة القضائية القديم وقانون نظام القضاء ، وأنه عوض عن هذين القانونين استعويضاً عنهما — وهذا هو تعبير المشرع — وأنه بهذه الصفة لا شأن له بمواعيد المرافعات ، ولا إجراءات ولا حالات التقاضي أمام محكمة النقض ، التي لم يعرض لها القانونان الملغيان .

٢ — أنه لو كان حقاً أن القانون ٤٣ لسنة ١٩٦٥ قد اتجه إلى إلغاء القانون ٥٧ لسنة ٥٩ والقانون ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ ، لما أعوز المشرع اللفظ في التعبير عن ما جال بخاطره ، وكان مشروع القانون كما ورد من الحكومة قد نص في المادة ١ منه على أن يلغى قانون السلطة القضائية وقانون نظام القضاء ؛ ولكن اللجنة عدلت هذا النص بأن ذكرت رقمي القانونين بالتعديد ، منعاً من أى لبس أو خلط أو مظنة إلغاء قانون آخر .

٣ — أن ديباجة القانون قد ورد بها ، أن هذا القانون صدر بعد الاطلاع على القانون ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية والقوانين المعدلة له ؛ وعلى القانون ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ في شأن نظام القضاء والقوانين المعدلة له ؛ وعلى القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض والقوانين المعدلة له ؛ وعلى قانون المرافعات المدنية والتجارية ٧٧ لسنة ١٩٤٩ والقوانين المعدلة له .

وعندما أراد المشرع أن يلغى ، ألغى صراحة القانونين ٥٦ لسنة ١٩٥٩ ؛ و١٤٧ لسنة ١٩٤٩ الذين حل محلهما القانون الجديد ، ولو كانت نية المشرع متجهة إلى إلغاء القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ؛ والقانون المعدل له ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ لما أعوزته هذه الصراحة ، والإلغاء يحول بفكره ، ورقم القانون مائل .

٤ - إن عبارة « ويلغى كل نص آخر يخالف أحكامه » لم تقصد بها إلغاء قانون كامل ولا يقصد بها بصفة خاصة إلغاء كل القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، ولا كل القانون ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ ، وإنما قصد بها إلغاء كل ما يتعارض في هذين القانونين وغيرهما مع القانون الجديد . ولعله من الواضح بما كان أنه لا تعارض في هذين القانونين مع القانون الجديد - في موضوع بحثنا - إلا ما كان خاصاً بالأجزاء المتعلقة بدائرة فحص الطعون ، والتي تعتبر ملغاة ومعطلة بإلغاء هذه الدائرة .

وعلى ذلك تعتبر النصوص الملغاة في هذين القانونين هي المواد ٩ و ١٠ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، والأجزاء من المادة ١١ ، ١٢ من القانون ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ ، وهي النصوص أو الفقرات المتعلقة بدائرة فحص الطعون .

والإلغاء الجزئي في النصوص أمر تختمه طبيعة إلغاء دائرة فحص الطعون ، كما حتمته من قبل طبيعة الانفصال ، إذ ألغيت ضمناً من نفس القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ العبارات الخاصة بالوحدة « كالدويان » ، « واستنداء التمييز » ، « والوجاهي » الخ .

٥ - إن إنشاء دائرة فحص الطعون ليس حثاً تاريخياً ، حتى يؤرخ به المشرع فيقول قبل إنشاء دائرة فحص الطعون أو بعد إنشائها ، وعبارة « وتنسج الاجراءات التي كان معمولاً بها قبل إنشاء دائرة فحص الطعون » تلك العبارة غير الموافقة والتي أضافتها لجنة الشؤون التشريعية بمجلس الأمة لمشروع الحكومة ، وكما جاء في المذكرة التفسيرية زيادة في الإيضاح ، وبما أن المقصود بإلغاء دائرة فحص الطعون ، لم يكن مقصوداً بها إلا حذف الاجراءات المتعلقة بدائرة فحص الطعون ، والتي تتبع العامها .

وعلى ذلك فإن الاجراءات التي كانت متبعة قبل إنشاء دائرة فحص الطعون ، وهي التي نص عليها قانون المرافعات ، والتي ظلت معمولاً بها إلى ما بعد إنشاء دائرة فحص الطعون بعد أن عدلت تعديلاً أخيراً بالقانون ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ ، تظل معمولاً بها ، إذ المقصود بالاجراءات التي كان معمولاً بها قبل إنشاء دائرة فحص الطعون . تلك الاجراءات بالتعديلات الواردة عليها بالقوانين اللاحقة .

ونقديراً أن المشرع ، فاته سهواً وهو يصدد إلغاء الاجراءات المتعلقة بدائرة فحص الطعون ، إن اجراءات النقض مدلة بقانون لاحق لقانون إنشاء دائرة فحص الطعون .

وليس في سياق التشريع ولا مذكرته التفسيرية ، ما يشير من قريب أو من بعيد إلى أن المشرع عدل أو ألغى الإجراءات الصادرة بها القوانين اللاحقة لقانون إنشاء دائرة فحص الطعون، والمتعلقة بإجراءات غير إجراءات هذه الدائرة .

٦ - وأخيراً ، فلو أن نية المشرع اتجهت صراحة إلى إعمال نصوص قانون المرافعات ٧٧ لسنة ١٩٤٩ الخاصة بحالات وإجراءات الطعن أمام النقض ، لكان عليه أن يلغى صراحة القانونين ٥٧ لسنة ١٩٥٩ و ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ اللذين ألغيا نصوص قانون المرافعات ، وحلا محله فيها ، إذ لا يستطيع المشرع أن يبعث نصوصاً ملغاة ، إلا أن يلغى صراحة النصوص التي ألغتها .

* * *

فإذا اتهمنا من هذا إلى أن نصوص قانون المرافعات من المواد ٢٥ إلى ٤٩ والمادتين ٨٨١ و ٨٨٢ وهي جميعاً النصوص الخاصة بالإجراءات التي كانت متبعة قبل إنشاء دائرة فحص الطعون بالقانون ٥٦ لسنة ١٩٥٩ ، قد ألغيت جميعاً بالقانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . واتهمنا إلى أن القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقانون ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ هو الذي تولى دون غيره تنظيم حالات وإجراءات الطعن أمام النقض ، وأن هذا القانون ما زال قائماً لم يلغ ، فإن الإجراءات والمواعيد الواجبة الاتباع بعد إلغاء دائرة فحص الطعون ، تكون تلك التي نص عليها القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بالتعديلات الواردة عليه ، وهذه النصوص تستجيب في طواعية وبلا تعقيد للوضع الجديد ، وحسب تلك الخاصة بدائرة فحص الطعون أن تحذف والباقي يبقى بالمطلوب .

وعلى ذلك ، يعتبر الأمر بعد إلغاء دائرة فحص الطعون ، وكأن الطعن محال مباشرة إلى الدائرة الخامسة ، وبالتالي :

أولاً : تطبق المادة ٧ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقانون ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ بكاملها وهذه المادة توجب على قلم الكتاب ضم ملف القضية الصادر فيها الحكم المطعون فيه بجميع مفرداتها ، وهذه المادة هي الواجبة الإعمال دون المادة ٣٢ الملغاة ، والتي كانت توجب تقديم صورة من الحكم الاستثنائي ، وصورة من الحكم الابتدائي إذا كان الحكم الاستثنائي قد أحال إليه .

ثانياً : تطبق المادة ١١ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقانون ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ بعد حذف كل ما يتعلق بدائرة فحص الطعون ، ويتولى قلم الكتاب طبقاً لهذه المادة إعلان الطعن إلى

جميع الخصوم الذين وجه إليهم ، وذلك في خمسة عشر يوماً ، ويكون هذا الاعلان بورقة من أوراق المحضرين وبالأوضاع العادية ، وللطاعن أن يودع خلال خمسة الأيام التالية لانقضاء هذا الميعاد مذكرة يشرح أسباب الطعن المبينة في التقرير .

ويستبعد تطبيق المادتين ٣١ و ٣٢ من القانون الأنعامات الملغاتين ، ولا يترتب على مخالفة المادة ١١ أى بطلان . وهذا واضح ؛ إذ المشرع في المادة ١١ لم ينص على البطلان كما كان قد فعل حين نص صراحة في المادة ٣١ الملغاة ، على أن البطلان هو الجزاء وأن المحكمة تهمكم به من تلقاء نفسها .

هذا مع مراعاة ما نصت عليه المادة ١٦ من قانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ من أنه لا يجوز لقلم الكتاب لاي سبب أن يقبل مذكرات أو أوراق بعد انقضاء المواعيد المحددة لها ، وإنما يجب عليه أن يحرر محضراً يشتمل فيه تاريخ تقديم الورقة واسم من قدمها وصفته وسبب عدم قبولها ، والمادة ٢١ التي تجيز للمحكمة استثناء أن ترخص لمحامي الخصوم بإبداع مذكرات تكميلية إذا رأيت بعد اطلاعها على القضية أنه لا غنى عن ذلك .

ثالثاً : تطبيق المادة ١٢ من القانون ١٠٦ لسنة ١٩٦٦ فيما يتعلق بمواعيد تبادل المذكرات والأوراق .

رابعاً : ميعاد الطعن بطريق النقض ما زال ستين يوماً طبقاً للقانون ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ ، وليس ثلاثين يوماً في المواد المدنية والتجارية ، ولا ١٨ يوماً في مواد الأحوال الشخصية .

ويبدأ ميعاد الطعن من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه ، وليس من تاريخ إعلانه .

خامساً : يجوز التقرير بالطعن أمام قلم كتاب محكمة النقض ، وكذلك أمام قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم .

* * *

والخلاصة :

(١) إن عبارة : « وتلتبع الإجراءات التي كان معمولاً بها قبل إنشاء دائرة فحص الطعون ، هذه العبارة غير الموقوفة التي أضافتها اللجنة التشريعية بمجلس الأمة إلى مرسوم الحكومة -

زيادة في إيضاح المقصود بإلغاء دائرة فحص الطعون . لم يكن مقصوداً بها أكثر من مجرد تحديد المعنى ، ولم يقصد بها تعديل أو إلغاء إجراءات الطعن ، إلا إذا ما استتبع إلغاء دائرة فحص الطعون .

(٢) وأنه ليس في سياق التشريع ولا في مذكرته التفسيرية ما يشير من قريب أو من بعيد صراحة أو ضمناً ، إلى أن المشرع ألغى كل القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ والقانون ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ الخاصين بحالات وإجراءات الطعن أمام النقض ، أو أنه أراد أن يخرج عما استحدثه المشرع القانونيين من حالات وإجراءات جديدة ، أو أنه أراد أن يرجع إلى قواعد قانون المرافعات ٧٧ لسنة ١٩٤٩ ، أو المادتين ٨٨١ ، ٨٨٢ اللتين ألغاهما صراحة .

(٣) وأن عبارة « ويلغى كل نص آخر يخالف أحكامه » ، لم يقصد بها إلغاء أي قانون بأكمله ، وإلا لنص على ذلك صراحة ، وإنما قصد بها إلغاء كل نص يتعارض مع ما استحدثه القانون من أحكام ، وأبرز النصوص المتعارضة — في موضوع هذا البحث — تلك التي تتعارض وإلغاء دائرة فحص الطعون . فلا يستتبع إلغاء هذه ، إلا إلغاء تلك .

هذا ما رأينا أنه حق وعدل .

وتقديراً ، أنه ما استرأه المحكمة العليا الموقرة ، حين تعرض عليها ألوف المها كل الخاصة بتطبيق قانون السلطة القضائية الجديد .

تعريف بالمقالات القانونية الهامة

سلطة القاضي في تعديل التعويض الاتفاقي^(١)

للاستاذ جبرائيل غزال المحامي

تمهيد :

يقتصر بحثنا على سلطة القاضي في عقد قانوني صحيح ، اتفق فيه الطرفان المتعاقدان على تعويض معين ، وهو دفع مبلغ محدد من المال في حال عدم تنفيذ الالتزام ، دون أن يكون موضوع هذا العقد مخالفاً للنظام العام أو الآداب العامة ، وهو ما أسمته التقنينات المصرية والسورية والعراقية والليبية بالتعويض الاتفاقي ، وما أسماه قانون الموجبات والعقود بالشرط الجزائي .

تحديد التعويض الاتفاقي : نصت التشريعات المدنية في البلاد التي أخذت بالتقنين الحديث على حرية إرادة المتعاقدين ، ولم تحد منها إلا بما يخالف النظام العام والآداب العامة .

كما أوجبت هذه التشريعات احترام إرادة المتعاقدين بنصوص صريحة واضحة لا تجعل أي شك أو التباس ، فالعقد شريعة المتعاقدين ، ولا يجوز نقضه أو تعديله إلا بإرادة الطرفين أو الأسباب التي يقررها القانون .

ومن نتائج هذه الحرية أنه يحق للطرفين المتعاقدين أن يحددا سلفاً التعويض الذي يترتب على المدين دفعه ، أن لم ينفذ ما التزم به أو تأخر في تنفيذه .

ويجوز للمتعاقدين أن يحددا مقدماً مبلغ التعويض في الالتزام نفسه أو في عقد لاحق .

فالتعويض الاتفاقي ، أو الشرط الجزائي ، هو إذن اتفاق يتعهد فيه المدين بدفع مبلغ معين من المال في حال عدم قيامه بتنفيذ ما تعهد به ، أو تأخره في تنفيذه ، ويكون هذا التعيين تحديداً مقطوعاً مسبقاً للتعويض .

(١) ملخص من مجلة نقابة المحامين الأردنيين ، الأعداد الأول والثاني والثالث ، من السنة

الثانية عشرة ، آذار ١٩٦٤ .

ولا يوجد للشرط الجزائي أية صفة معينة اجبارية ، وللطرفين المتعاقدين أن ينصا على التعويض المشروط في عقد الالتزام الأساسي نفسه ، أو في عقد لاحق به ، أما بنص صريح أو ضمني ، ويعود للقاضي في هذا الحال أن يستخلص إرادة الطرفين الحقيقية في حال الغموض .

ويجب أن لا يبعد عن بالما أنه من الممكن أن يكون المنتفع من التعويض الاتفاقي شخصاً ثالثاً ، قد التزم المدين بأن يقوم تجاهه بتعهد معين ، ويحق للدائن أو المنتفع من هذا الشرط أن يطلب أما الحكم بتنفيذ الالتزام ، أو التعويض المنصوص عليه ، أو فسخ العقد مع إلزام المدين بالاعطال والضرر من جراء هذا الفسخ ويعود للقاضي في هذه الحال تحديد التعويض وفقاً للقواعد العامة . ويتضمن التعويض الضرر الواقع ، والربح الفائت ، من جراء نكول المدين عن تنفيذ الالتزام ، أو التأخر في تنفيذه .

ويكون التعويض الاتفاقي باطلاً إذا كان الالتزام باطلاً لأنه عقد فرعي .

ولا يستحق هذا التعويض إلا إذا توافرت فيه الشروط المنصوص عنها قانوناً : كوجوب اعدار المدين ، أو أن لا يكون النكول أو التأخر عن التنفيذ ناجماً عن قوة قاهرة ، أو عمل من أعمال الدائن .

كما لا يجوز للدائن أن يطالب بالتنفيذ والتعويض معاً في حال نكول المدين ، ولكن يحق له طلب التنفيذ والتعويض لتأخر المدين عن تنفيذ الالتزام ، إذا نص العقد صراحة على ذلك .

وربما تساءل بعضهم عن سبب تسمية التعويض الاتفاقي بالشرط الجزائي ، مع عدم وجود أي عنصر جزائي بالموضوع . والواقع أن هذه التسمية هي ترجمة فرنسية لعبارة *stipulatio* اللاتينية الواردة في القانون الروماني .

ولما كانت الإرادة المجردة في القانون الروماني لا تلزم المتعاقدين إلا إذا ارتدت صيغة معينة في القانون ؛ وكانت العقود تستمد قوتها من تبادل العبارات المقدمة في أساليب مرسومة ، وكان الحوار المتوجب بين المتعاقدين بصفة سائل وجيب ، هو الذي يعطى الحق للدائن قانوناً في طلب تنفيذ الالتزام ، وكانت العقود تستهدف عامة الالتزام بعمل شيء أو الامتناع عن عمل شيء ، وكان لا يجوز للقاضي الحكم بمبلغ من المال إلا إذا تعهد به المدين صراحة . لذلك اضطر المتعاقدان لإجراء عقد آخر يضمن تنفيذ العقد الأول ، بالشكليات القانونية المفروضة ، فسمى العقد الفرعي لعقد أساسي يتضمن التزاماً معيناً *stipulatio paeuacel* وهو تعبير لاتيني معناه الشرط المتضمن جهداً مكلفاً ، غير أن القانون الفرنسي نقله بعبارة *clause paeuacel* أي الشرط الجزائي .

آثار التعويض الاتفاقي في التقنيات ذات الاتجاه القديم : من التقنيات الوضعية الحديثة الأولى التي بحثت باسماب في آثار التعويض الاتفاقي ، التقنين الفرنسي الصادر عام ١٨٠٤ المعروف بتقنين نابليون .

لقد نص القانون المدني الفرنسي في المادة ١١٣٤ على حرية التعاقد ، معطياً للطرفين المتعاقدين حق تحديد التعويض المتوجب على المدين في حال عدم القيام بما تعهد به ، مقرواً أنه : « عندما يتضمن ، العقد ، أن المتعاقد الذي لا يقوم بتنفيذه يدفع مبلغاً من المال كتعويض ، فلا يمكن أن يعطى الطرف الآخر مبلغاً أكثر من ذلك أو أقل منه » .

لقد تبني المشرع الفرنسي هذا المبدأ آنذاك لأن مذهب الرضائية قد احتل مكانة مرموقة في عالم الحقوق ، وقد ناهض القانون الكلاسيكي نظرية شكلية العقود وأكد أن العبرة ، رضا الطرفين المتبادل ، لا بالألفاظ والهيكلية القانونية ؛ كما أن كبار الحقوقيين في القرن السابع عشر أعلنوا بصراحة كلية أن الإنسان يلتزم بإرادته المحضة الحرة ، وأن كل اتفاق ملزم .

ولا بد لنا في هذه المناسبة من أن نستشهد بالعبارة الشهيرة التي رددتها لوازيل وهي « أن البهائم تقيد من قرونها ، أما الناس فيعقدون بأسفقتهم » ، وما قاله الفقيه بواتيه « أن مجرد الاتفاق ملزم ، وإن كل التزام حر عادل » .

ودافع فلاسفة القرن الثامن عشر عن مبدأ حرية التعاقد ، ثم أعلنت وثيقة إعلان حقوق الإنسان مبدأ سلطان الإرادة ، وحقوق الأفراد في أن يتعاقدوا وأن يحددوا شروط تعاقدهم كما يشاؤون .

وتطبيقاً لهذا المبدأ ، تمسك المشرع الفرنسي بمفعول الحقوق وصحتها إذا كانت حرة ، والزم المدين بوجوب تنفيذ ما تعهد به .

ويتضح من النص القانوني الواردة في القانون المدني الفرنسي ، أن الشخص الذي ينكل عن القيام بما تعهد به في شرط جزائي دون سبب مشروع ، يلزم بدفع كامل المبلغ المتفق عليه في العقد . ولا يحق له أن يطلب من القاضي إعفاءه أو تخفيض التعويض ، ولو أثبت أن الدائن لم يتضرر ، أو أن المبلغ المفروض كتعويض مبالغ فيه لدرجة كبيرة ، بل عين المشرع الفرنسي الأحوال التي يحق للقاضي من التعويض المشروط وتتلخص في ثلاثة : (١) إذا نفذ المدين قسماً من الالتزام (٢) إذا نفذ الالتزام مع تأخير عن الموعد المضروب (٣) إذا نفذ التعهد بصورة غير مطابقة تماماً للعقد .

أما إذا نكل المدين عن تنفيذ الالتزام بتاتا ، دون سبب مشروع ، فمن واجب القاضي الحكم بالتعويض المشروط ، ولا يحق له مطلقا تخفيضه ولا إلغاؤه .

وبقي المشروع الفرنسي ، منذ أن وضع آثار الشرط الجزائي حتى الآن ، على نظريته المطلقة ، ولم يقبل إدخال أى تعديل عليها .

كما أن محكمة النقض الفرنسية لم توافق على الانحراف عن صراحة هذا المبدأ الذي قرره هذا القانون .

وقد حاول قضاة كثيرون أن يحدوا في الاجتهاد ما يبيح لهم حق تقدير مبلغ التعويض المشروط في العقد الصحيح ، غير أن محكمة النقض قد نقضت أحكامهم وتمسكت بصراحة القانون .

وقد أبدت التشريعات الوضعية الأخرى المبدأ الفرنسي ، متخذة تقريرا ذات النصوص بما يخص وجوب احترام الشرط الجزائي ، نذكر من أهمها القانون العثماني الذي كان نافذا في أكثر البلاد العربية (سوريا ولبنان وفلسطين والأردن والعراق) والقانون المصري الأهلي والمختلط .

فقد نصت المادة ١١١ من الأصول الحقوقية (المرافعات المدنية) على أنه : « إذا كان من المتبين والمشروط ضمن صك المفاوضة ، أن كلا من الطرفين إذا لم يجر ما تعهد به يدفع للطرف الآخر مبلغا معيناً على سبيل اتضمين ، فلا يجوز أن يدفع أكثر أو أقل من ذلك المبلغ ، وقد طبق هذا المبدأ في القضاء العثماني بشدة كلية ، ولم ينحرف عنه القضاء أصلا .

وهذا ما سارت عليه المحاكم السورية بعد العهد العثماني ، فأصدرت أحكاما عديدة تطبقا لهذا المبدأ أيضا ، وتمنع القاضي من بحث وجود الضرر أو عدمه ومداه ، إذا كان الشرط الجزائي صحيحا ، وهو ما سار عليه القضاء المختلط أيضا ، ونورد على سبيل الاستئناس من الأحكام الصادرة من المحاكم المختلطة التي أقرت هذا المبدأ الحكم الصادر بتاريخ ١٤ من إبريل ١٩٤٢ الذي جاء فيه : « من حيث إنه يتوجب على محكمة الأساس البحث فيما إذا كان من الواجب الحكم بالشرط الجزائي الوارد في العقد ، إذا كان موافقا للقانون ، ولما كانت المحكمة لم تفعل ، لذلك .. »

وقد ورد في التعليق على هذا الحكم : « ان المادة ١١١ من قانون أصول المحاكمات العثماني ، والمادة ٩٨ من ملاحق قانون التجارة ، تمنعان قضاة الأساس من أن يأتوا بأي تعديل في المبلغ المعين كتعويض في الشرط الجزائي ، أو إعطاء مبلغ أقل أو أكثر من المبلغ المذكور ، » .

كما أن المحاكم المختلطة في لبنان قد اقتضت أثر هذا المبدأ حتى صدور قانون الموجبات والعقود .

وأما القانون المدنى المصرى القديم ، فأحكامه فى هذا الموضوع مستوحاة من التقنين الفرنسى وقد نصت المادة ٩٨ / ١٥٢ على أنه : « إذا كان التعهد بشىء معين مقررأ حكمه فى القانون ، أو متفقاً عليه بين المتعاقدين بأن يكون جزاء للتعهد عند عدم وفائه بشىء متعهد به فى الأصل ، كان الخيار للتعهد إليه فى طلب وفاء التعهد الاصلى ، أو التعهد الجزائى ، بعد تكليف التعهد بالوفاء تكليفاً رسمياً » . ونصت المادة ١٢٣ / ١٨١ من هذا التقنين على أنه : « إذا كان مقدار التضمين فى حالة عدم الوفاء مصرحاً به فى العقد ، أو فى القانون ، فلا يجوز الحكم بأقل منه ولا بأكثر » . ولم يختلف التقنين المدنى المصرى المختلط عما جاء فى التقنين الأعلى فى هذا الصدد .

وبالرغم من وجود هذا النص الصريح الذى يعطى الدائن حق طلب التعويض لمجرد عدم التنفيذ ، فقد حاولت بعض المحاكم المصرية الوطنية فى أحكام عديدة ترجع لتواريخ مختلفة ، اشتراط إثبات الضرر للحكم به .

بينما أصدرت محاكم أخرى أحكاماً تقيد فيها بالنص ؛ ولم تشترط مطلقاً إثبات وقوع الضرر للحكم بالتعويض المشروط ، ولم تفسح مجالاً للاجتهاد فى هذا الموضوع .

كما أن بعض المحاكم المختلطة قد أصدرت أحكاماً متعددة بوجوب إثبات وقوع الضرر . وإصدار بعضها أحكاماً أخرى لا تشترط وقوع الضرر .

وقد حسمت محكمة الاستئناف المختلطة هذا الخلاف فى دوائرها المجتمعة وقضت بعدم اشتراط الضرر .

ومن بين التشريعات التى تبنت المبدأ الفرنسى بخصوص إلزام القاضى بالحكم على المدين الناكل بالتعويض المشروط دون إثبات الضرر (القانون المدنى البرازيلى) الذى نص فى مادته ٩٢٤ على ما يلى :

« عندما يقوم الملتزم بتنفيذ جزء من الالتزام ، فللقاضى تخفيض التعويض المشروط فى حال التأخير ، أو عدم التنفيذ بهذه النسبة » .

كما أضافت المادة ٩٢٧ : « لا يجب على الدائن المطالبة بالتعويض أن يدعى بالضرر ، ولا يجوز للدين أن يتخلص من تنفيذه برغم أنه مبالغ فيه » .

كما أن القانون المدنى البرتغالى المستوحى من ذات المبادئ ، قد نص فى المادة ٦٧٥ على أنه : « فى حال تنفيذ جزء من الالتزام الاصلى ، يجوز تخفيض التعويض الاتفاقي بهذه النسبة » .

كما أن القانون الاسباني أعطى القاضى فى حالتين فقط ، حق تخفيض التعويض ، إذا نفذ المدين جزءا من الالتزام ، أو نفذه بصورة مخالفة له .

فقد نص فى المادة ١١٥٤ على ما يأتى : « يعدل القاضى بصورة عادلة التعويض إذا كان الالتزام الأساسى لم ينفذ إلا فى جزء منه ، أو بصورة مخالفة للالتزام » .

أما القانون اللبناني الصادر فى عام ١٩٣٢ ، فالبرغم من أنه اتبع القانون الفرنسى فى مبدأه العام فيما يتعلق بالشرط الجزائى ، إلا أنه عدل حالة من حالاته وفقا لما جاء فى المشروع الفرنسى الإبطالى ، فنص فى المادة ٢٦٦ على ما يلى :

« المتعاقدان أن يعينوا مقدما فى العقد أو فى صك لاحق قيمة بدل العطل والضرر ، فى حال تخلف المدينون عن تنفيذ الموجب كله أو بعضه ،

« ولقد وضع البند الجزائى لتعويض الدائن من الإضرار التى تلحق به من عدم تنفيذ الموجب فلا يحق له أن يطالب بالأصل والغرامة معا ، إلا إذا كان البند الجزائى قد وضع لمجرد التأخير ، أو على سبيل إكراه المدينون على الإيفاء » .

« ويحق للقاضى أن يخفف غرامة إكراه إذا وجدها قاحشة .

« والقاضى أن ينقض البند المدين فى البند الجزائى ، إذا كان قد نفذ قسما من الموجب الأصلى .

ونلاحظ هنا أن القانون اللبناني قد سمح للقاضى فى حالة قيام المدين بتنفيذ جزء من الموجب الأصلى ، أن ينقض البند المدين كما هو متبع فى التقنيات السابقة التى اطلعنا عليها ، ولكنه أضاف إليها حالة واحدة مكن فيها القاضى من مس التعويض المشروط ، إذا كان يتناول التأخير فى التنفيذ ومن المعروف أن الدائن يلزم المدين فى بعض الأحيان بدفع مبلغ معين من المال عن كل وحدة من الزمن يتأخر فيها عن القيام بتنفيذ ما التزم به . وتشترط هذه الغرامة لإكراه المدين على التنفيذ فأجاز المشرع اللبناني للقاضى تخفيض الغرامة الإكراهية إذا وجدها قاحشة .

فالقانون اللبناني لا يشترط وقوع الضرر للحكم بالشرط الجزائى وقد أصدرت محكمة الاستئناف الخاصة بتوحيد الاجتهاد حكما مؤرخا فى ١٢ من تشرين الأول ١٩٤٣ كما أصدرت الغرفة الأولى الاستئنافية فى بيروت حكما مؤرخا فى ١٩ من أيار سنة ١٩٥٣ ، يعفيان الدائن من إثبات وقوع الضرر ومقداره .

وقد ورد في الحكم الصادر من محكمة التمييز اللبنانية (الغرفة الثانية) بتاريخ ١٢ من كانون الأول ١٩٥٦ ما يلي :

« إن الفريق الدائن يستحق البند الجزائي بمجرد تأخر أو تخلف المدين عن التنفيذ ، دون أن يترتب على الدائن إثبات الضرر اللاحق به ومداه وعناصره ؛ باعتبار أن الفريقين متفقان مقدما على أن الضرر الناتج عن التأخر أو التخلف عن التنفيذ يوازي قيمة البند المذكور ، ولا يجوز تخفيضه بموجب المادة ٢٦٦ من قانون المراجعات والعقود إلا إذا ثبت أن المدين نفذ قسما من الموجب الأصلي . »

كما أصدرت محكمة التمييز المدنية اللبنانية قرار بتاريخ ١٦ من تشرين الأول ١٩٥٧ ورد في أسبابه الموجبة ما يلي :

« حيث أنه بمقتضى الفقرة قبل الأخيرة من المادة ٢٦٦ يحقق للقاضي أن ينقص البند المعين في البند الجزائي إذا كان المدين قد نفذ قسما من الموجب الأصلي . »

« وحيث إنه رغم النص الوارد في العقد فإنه بعد أن جرى تنفيذ العقد جزئياً أصبح من حق المحكمة أن تستعمل صلاحيتها المعطاة لها بمقتضى المادة ٢٦٦ بتخفيض قيمة البند الجزائي ، إما لجهة مقدار هذا التخفيض فإن القانون لا يفيد المحكمة بنسبة مئوية ، بل يترك ذلك لتقديرها المطلق . »

كما ورد في حيثيات القرار الصادر عن محكمة استئناف بيروت المؤرخ في ١٩ من آيار ١٩٥٣ ما يلي :

« أن المقصود من البند الجزائي هو تحديد التعويض مسبقا وبصورة نهائية مانعة لكل نزاع يمكن أن يقع بخصوص هذا الموضوع دون تمكين القاضي من الزيادة بالتعويض أو انقاصه . »

آثار التعويض الانفاقي في التقنيات ذات الاتجاه الحديث : ظهرت في القرن الأخير مذاهب جديدة أخذت بالمبادئ الاشتراكية والعدالة الاجتماعية ، ومن مظاهرها أنها اعتبرت الفرد عضوا في الحياة الاجتماعية من واجبة أن لا يقوم بما يمكن أن يمس مصلحة المجموع ، وأعلنت أن العقد واقعة اجتماعية ، وأنه لا يجوز أن يترتب على الإرادة الفردية أي أثر لها إلا بقدر ما يتفق مع مصلحة البيئة الاجتماعية والقوانين الناظمة لها . فقواعد القانون تفرض على الإرادة الفردية ابتغاء صون النظام في الجماعة . والإرادة ليست غاية في ذاتها وإنما هي وسيلة لتحقيق

خير الجماعة ، وليست مطلقة بل هي مقيدة بما يستهدفه الصالح العام والتوازن الاقتصادي .

ولا تستطيع الإرادة المجردة إنشاء التزامات إلا بالقدر الذي يتفق هذا الالتزام مع تحقيق العدالة ، فالإرادة في خدمة القانون وليس القانون في خدمة الإرادة (موريل بحث في بعض المسائل المتعلقة بتكوين العقود وبقوتها الإلزامية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ص ٦) .

وتوسع هذا المذهب الاجتماعي في الأوساط التشريعية ، فأقر المشرع مبادئ العدالة الاجتماعية ولزوم التوازن الاقتصادي في الالتزامات الفردية والجماعية ، واعتبر الاستغلال والإرهاق مما يعيب العقود . كما أصدر قوانين عديدة تقيد حرية المتعاقدين في مواضيع كثيرة اعتبرها ماسة بالنظام العام ، نذكر منها على سبيل المثال : معدل الفائدة ؛ وعقود العمل ؛ وعقود الإذعان ؛ والعقود الجماعية ؛ وعقود الإيجار . وعقود النقل وغيرها .

كما أعطت القوانين تدريجاً قاضياً حق تقدير صلاحية العقد وسلامته ، ليس من الوجهة الحقوقية المجردة لحسب ، بل من وجهة عدالة التوازن الاقتصادي بين التزام الدائن والمدين أيضاً . وفي ظل هذه المبادئ ظهرت قطريبات الحوادث الطارئة ، والاستغلال ، والإرهاق .

وفي هذه الفترة أوجب القانون السويسري على القاضي تخفيض التعويض الاتفاقي فنص في المادة ١٦٣ على مايلي : ١ - يحدد الطرفان بحرية مبلغ التعويض . ٢ - يجب على القاضي تخفيض التعويض الذي يراه فادحاً .

وأخذ المشرع الألماني المبدأ ذاته ، فأقر في المادة ٣٤٣ من القانون المدني ما يلي : « إذا كان تقدير التعويض المشروط مبالغاً فيه لدرجة كبيرة ، حق للقاضي بناء على طلب المدين أن يخفف التعويض إلى مبلغ معقول بموجب حكم . ويجب الأخذ بعين الاعتبار كل مصلحة مشروعة للدائن وليس المصلحة المادية وحدها . »

والمستفاد من هذا النص أنه يحق للقاضي تخفيض التعويض إذا وجدته فادحاً ولو نكل المدين عن تنفيذ التزامه .

ولقد أتى المشرع النمساوي على ذكر آثار الشرط الجزائي في المادة ١٣٣٦ الفقرة الثانية التي نصت على مايلي : « في كل الأحوال يجوز للقاضي تخفيض التعويض الاتفاقي ؛ إذا ثبت المدين أنه فادح ، وذلك بعد خبرة . إذا رأى لها القاضي لزوماً . »

ونستحسن جدا هذه الإشارة الواردة عن قصد في القانون المساوي بتذكير القاضى باللجوء إلى الخبرة لتحديد التعويض ، إذا جفح إلى التخفيض يستند في حكمه على مقاييس أكثر ثقة وتأكيذا .

أما المشرع البولونى فقد أورد الشرط الجزائى في المادة ٨٤ الفقرة الأولى التى نصت على أنه : « يستحق التعويض المشروط للدائن ، دون أن يكلف هذا الأخير بإثبات أى ضرر » .

ثم نصت المادة ٨٥ على أنه : « إذا كانت التعويضات المشروطة مبالغا بها بصورة ظاهرة ، أو إذا كان العقد قد نفذ قسم منه ، يحق للمدين أن يطلب تخفيض هذه الاتفاقية ، خاصة عندما يثبت بأن الدائن لم يحتل أى ضرر من جراء عدم تنفيذ العقد ، أو لم يصبه إلا ضرر زهيد ، وكل اتفاق يخالف باطل » .

ومن دراسة هذا النص الوارد في القانون البولونى ، يتضح أنه لا يكلف الدائن إثبات الضرر مطلقا ؛ كما يعتبر المدين مسؤولا عن عدم تنفيذ التزامه ، ولا يحق له طلب التخفيض إلا إذا لم يتضرر الدائن أو كان ضرره ضئيلا .

أما القانون السوفيتى فقد بحث في الشرط الجزائى في المادة ١٤٢ من القانون المدنى ، التى نصت على ما يلى : « إذا كان مبالغ التعويض الاتفاقى مبالغا فيه كثيرا بالنسبة للضرر الفعلى الحاصل للدائن ، يحق للمحكمة تخفيضه بناء على طلب المدين ، وفي هذا الحال يجب على المحكمة أن تأخذ بعين الاعتبار : ١ - مدى تنفيذ المدين للالتزام ، ٢ - الوضع المالى للدائن والمدين ، ٣ - مصلحة الدائن المالية ، وكل مصلحة أخرى تستحق أن تؤخذ بها بعين الاعتبار » .

ونلاحظ هنا أن المشرع السوفيتى لم يعف المدين من التعويض تماما في حال نسكوله عن التنفيذ ، ولو لم يتضرر الدائن مطلقا ، وأجاز للمحكمة تخفيض التعويض إذا وجدته مبالغا فيه .

أما القانون المدنى الإيطالى فقد نصت المادة ١٣٨٤ منه على ما يلى : « يحق للقاضى أن يخفض التعويض بصورة عادلة إذا كان الالتزام الأساسى قد نفذ في جزء منه ، أو إذا كان مبلغ التعويض مبالغا فيه بصورة ظاهرة » .

ويظهر من هذا النص أن الدائن يستحق التعويض مستقلا عن إثبات الضرر ، ويحق للقاضى التعويض إذا قام المدين بتنفيذ قسم من التزامه ؛ أو إذا أثبت المدين أن التعويض مبالغ فيه لدرجة كبيرة ، ويقع عليه عبء إثبات ذلك .

ويجبين مما تقدم أن أكثر التشريعات الحديثة قد أعطت القاضي سلطة تعديل المبلغ الوارد في الشرط الجزائي ، أو التعويض الاتفاقي ، تمسبا مع مبادئ العدالة الاجتماعية .

التعويض الاتفاقي في القانون المصري : و تموز (يوليو) عام ١٩٤٨ صدر القانون المصري الجديد الذي نص على التعويض الاتفاقي في المادة ٢٢٣ على النحو التالي :

« يجوز للمتعاقدين أن يحددا مقدما قيمة التعويض بالنص عليها في العقد أو في اتفاق لاحق ، وبراعى في هذه الحالة أحكام المواد من ٢١٥ إلى ٢٢٠ ،

وقد أضافت المادة ٢٢٤ إلى ذلك ما يلي :

١ - لا يكون التعويض الاتفاقي مستحقا إذا أثبت المدين أن الدائن لم يلحقه
أي ضرر .

٢ - ويجوز للقاضي أن يخفف هذا التعويض إذا ثبت المدين أن التقدير كان مبالغا فيه إلى
درجة كبيرة ، أو أن الالتزام الأصلي قد نفذ في جزء منه .

٣ - ويقع باطلا كل اتفاق يخالف أحكام الفقرتين السابقتين ،

وقد تبين المشرع السوري والعراقي واليمني نصوص هذا القانون تماما ، سوى أن القانون العراقي أقر الفقرة الثانية من المادة ٢٢٤ كما جاء في المشروع التمهيدي للقانون المصري وهي :
« يجوز للقاضي أن يخفف هذا التعويض ؛ إذا أثبت المدين أن التقدير كان فادحا ، :

وقد طبقت المحاكم السورية النصوص المتعلقة بالتعويض الاتفاقي منذ صدور القانون المدني السوري في ١٨ من آيار ١٩٤٩ ، وللمحكمة التمييز (النقض) السورية قضاء اشترطت فيه حصول الضرر للحكم بالتعويض . كما أقرت سلطة القاضي في تخفيض التعويض ، إذا وجد مبالغا فيه لدرجة كبيرة ، معتبرة هذا التقدير من صلاحية قضاء الموضوع ، ليس لمحكمة النقض سلطان المراقبة عليه .

وهذا أيضا ما سار عليه القضاء في الاقاليم المصري .

والواضح من النص الذي جاء في القانون المصري الجديد ، أن المشرع خلافا للقنينات اللاتينية ذات الاتجاه القديم ، قد اشترط لاستحقاق الدائن للتعويض المشروط أن يكون المدين قد سبب له ضررا بالاخلال بتمتعده ، وفي نطاق هذا المبدأ قرر القانون أن الضرر المتفق عليه يكون مفترضا ما لم يثبت المدين عكسه أو المبالغة فيه .

ويلاحظ أن القانون المصري لم يأخذ بما جاء في المشروع الفرنسي الإيطالي ، لأن هذا المشروع قد أجاز للقاضي حق تقدير الغرامة الإكراهية فقط دون التعويض الاتفاقي في حالة عدم التنفيذ ولكنه أقر إطلاق سلطة القاضي في تعديل الغرامة التهديدية المتفق عليها ، كما يترامى له وفقا لقواعد الانصاف والعدالة .

ويبدو لنا أن المشرع المصري قد تأثر بأحكام الفقه الإسلامي التي أوصت بمبادئ الإنصاف ومنحت القاضي حق تعديل بعض العقود الجائرة بغية تحقيق العدالة ، فقررت أنه لا ضرر ولا ضرار ، وأن الضرورات تقدر بقدرها ، والنعمة بقدر النعمة ، فأقامت بذلك توازنا اقتصاديا بين التزامات الطرفين . كما تأثر أيضا بالاتجاهات الاجتماعية الحديثة ، فأجاز القاضي إلغاء التعويض الاتفاقي أو تعديله .

وفي هذا التعويض لم ينف القانون مسؤولية الملتزم في حال نكوله عن تعاقدته ، وإنما منبج الدائن من المطالبة بالتعويض فيما إذا لم يصبه فعلا أى ضرر ، وذلك تمشيا مع القواعد القانونية الوضعية العامة ، التي تنص على أنه لا دعوى دون فائدة ولا فائدة دون ضرر .

والواقع أن القانون المصري أخذ بمبدأ المسؤولية التعاقدية : فألزم المدين بتعويض الضرر الذي أحدثه بنكوله عن تنفيذ التزامه من جهة ، وبمبدأ عدم جواز إلقاء الدائن بدون سبب مشروع من جهة ثانية . واعتبر نكول الملتزم عن القيام بما التزم به لا يشكل بصورة حتمية خطأ يولد للدائن حقا في المطالبة بالتعويض ، إذا لم يحصل له أى ضرر .

ويختلف التعويض الاتفاقي عن الغرامة التهديدية ، فهذه يحكم بها القاضي لإرغام المدين على تنفيذ ما التزم به شخصيا ، وهي لا تقدر بالضرر الحاصل ، والحكم بها ليس نهائيا ، فيجوز للقاضي أن يرجع عنها ، أو أن ينقصها ، أو يزيد بها .

كما يختلف التعويض عن العربون : لأن العربون هو التعويض المترتب على الطرف الذي عدل عن العقد ، دون اشتراط ترتب الضرر على عدوله ، فلا يجوز تخفيضه وإنما يتوجب دفعه كاملا .

ونعتقد أنه ليس للمدين استعادة المبلغ الذي دفعه للدائن رضائيا ، كتعويض اتفاقي ، طالما أن دفعه لهذا المبلغ قد تم برضائه وحرية ، وتنفيذا لالتزام أقل ما يمكن أن يقال فيه أنه التزام طبيعي ، وأن المدين بقبوله دفع التعويض الاتفاقي يعتبر معترفا ضمنا بقنازله عن حق طلب التخفيض ، ومقرا بعدالة التزامه حيال الدائن .

ومن أهم ما يجب التساؤل عنه في موضوع التعويض الاتفاقي ، هو السبب الذي حدا المشرع على قبول التخفيض لمصلحة المدين ، إذا ثبت عدم وقوع الضرر أو المبالغة فيه ؛ ولم يقبل زيادة التعويض لمصلحة الدائن إذا جاوز الضرر قيمة التعويض الاتفاقي ، إلا في حالتين فقط هما بارتكاب المدين الغش ، أو الخطأ الجسيم . وهذا أيضا ما سار عليه القانون السويسري (م ١٦١) مع أن قواعد العدالة المحررة كانت تقضي بالمساواة بين المتعاقدين في هذا الأمر .

لقد تناول القانون المدني الألماني في الفقرة الثانية من المادة ٣٤٠ هذا الموضوع فقرر أنه عندما يحق الدائن أن يطالب بالتعويض الناشئ من عدم تنفيذ المدين التوامة ، فله حق المطالبة بالتعويض المشروط كحد أدنى للضرر ، دون أن يمتنع عليه أن يثبت أن الضرر كان أكثر .

كما أن المادة ٤٨ من القانون البولوني المدني الفقرة الثانية ، قد أعطت الدائن هذا الحق ، ففحصت على أن له وفقا للمبادئ العامة ، أن يطالب بتعويض أكثر من المبلغ المتفق عليه ، إذا تنازل عن المطالبة بتنفيذ التعويض الاتفاقي .

ونحن نرجح أن المشرع أخذ في القانون المصري ، وبالتالي في القانون السوري والليبي والعراقي ، بالمبدأ المقرر في القانونيين الألماني والبولوني ، تحقيقا لمبدأ المساواة بين المتعاقدين في هذا الشأن .

ولا بد لنا في الأخير ، من أن نبين أننا ، مع احترامنا العميق لعدالة المبدأ الذي يعطى للقاضي سلطانا واسعا في تقدير توازن التزام الطرفين الجانب الاقتصادي في العقود . نرى أن تشير إلى ما ورد في التقنين النمساوي من فائدة الاستعانة بالخبرة في هذا الموضوع ، لأنها تضع للقاضي أرقاما وقيما ومقاييس مبينة على وقائع ومعالم سليمة ، تبعده عن التقديرات الشخصية التي ربما تكون خاطئة بعض الأحيان .

قضاء محكمة النقض الجزائرية

مايو - ١٩٦٤

١

١١ من مايو ١٩٦٤

غش : نقض ، طعن ، خطأ في تطبيق القانون حكم
تسبيب عيب ، مادة حافظة ، حامض بوريك ، بوراكس ،
إسكويت . ق ٤٨ لسنة ١٩٤١ .

المبدأ القانوني :

تقضى المادة الثانية من مرسوم المواد
الحافظة التي يسمح بإضافتها إلى المواد
الغذائية الصادر في ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٣
بالتطبيق لنص المادة الخامسة من القانون
٤٨ لسنة ١٩٤١ بشأن قمع الغش والتدليس
بأنه : « لا يجوز أن تضاف إلى المواد الغذائية
مواد حافظة غير واردة بالجدول الملحق
بهذا المرسوم » ويبين من الجدول المشار
إليه أن « حامض البوريك » ، لم يرد به ،
ومن ثم فإن إضافته إلى الإسكويت بأى نسبة
كبيرة أو ضئيلة ، يقع تحت طائلة العقاب .
ولما كان يبين من الأوراق أن التقريرين
الاستشاريين المقدمين من المتهم (المطعون
ضده) غير خاصين بالإسكويت المضبوط
موضوع التهمة . فإن الحكم المطعون فيه إذ
ساير الحكم المستأنف فيما ذهب إليه من أن
عدم تحديد نسبة حامض البوريك أو بيان
مدى الضرر من إضافته لا تقوم به المسؤولية ،
وإذ عول أيضاً على ما نقله عن التقريرين

الاستشاريين من أن المادة المضافة إلى
الإسكويت المعروض للبيع هي « البوراكس » ،
وليست « حامض البوريك » ، فإنه يكون
مشوباً بالخطأ في القانون والفساد في
الاستدلال بما يتعين معه نقضه .

طعن ١٧٠٩ لسنة ٣٣ ق رئاسة وعضوية السادة
الأساتذة دادل يونس وأديب نصر ، ومحمد صبرى
ومحمد محمد محفوظ ، ومحمد عبد الممن حمزوى
المستشارين .

٢

١١ من مايو ١٩٦٤

أ - قذف : محكمة موضوع ، نقض ، طعن ، مخالفة
القانون . قصد

ب - قذف : محكمة موضوع . أمر حفظ ، أمر
بالأوجه .

ج - نقض : طعن محكمة النقض ، سلطتها ، طعن ،
أسباب ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ م ٣٥

المبادئ القانونية :

١ - من المقرر أن مجرد تقديم شكوى في
حق شخص إلى جهات الاختصاص ، واسناد
وقائع معينة ، إليه لا يعد قذفا معاقبا عليه
مادام القصد منه لم يكن إلا التبليغ عن هذه
الوقائع ، لا مجرد التشهير للنيل منه . واستنظام
ذلك القصد من اختصاص محكمة الموضوع
تستخلصه من وقائع الدعوى وظروفها

دون معقب عليها في ذلك مادام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلا مع هذا الاستنتاج . فإذا كان مفاد ما خلاص إليه الحكم انتفاء سوء القصد عن المطعون ضدهما، وكان هذا الاستخلاص سائغا وسليما، فإن تكييفه الواقعة بأنها لا تعد قدفا، ليس فيه مخالفة للقانون .

٢ - تقدير صحة التبليغ من كذبه ، أمر متروك لمحكمة الموضوع التي تنظر دعوى البلاغ الكاذب ، وهي لا تنقيد في هذا الشأن بقرار الحفظ الذي تصدره النيابة العامة أو الهيئات الأخرى ، بل عليها أن تفصل في الواقعة المطروحة أمامها حسبما ينتهي إليه تحقيقها لها .

٣ - الرخصة المخولة لمحكمة النقض لقبول الأسباب التي تبدى خارج الميعاد القانوني لا يجوز إعمالها طبقا للمادة ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن بالنقض أمام محكمة النقض ، إلا إذا تعلق الأمر بمصلحة المتهم .

طن ٢٠٣٢ لسنة ٣٣ ق بالهيئة السابقة

٣

١١ من مايو ١٩٦٤

موظف عمومي : رشوة . شخصية معنوية . دعوى جنائية ، قبولها : شركة . مؤسسة طامسة . ق ٣٢ لسنة ١٩٥٧ . ق ٢٠ لسنة ١٩٥٧ قرار رئيس الجمهورية ١٤٦٥ لسنة ١٩٥٩ و ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ مقبولات ١١١

المبدأ القانوني :

يبين من استقراء نصوص القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن المؤسسة الاقتصادية وقرار رئيس الجمهورية ١٤٦٥ لسنة ١٩٥٩ بتأسيس الشركة العامة لاستصلاح الأراضي وقرار مجلس إدارة المؤسسة الاقتصادية بإنشاء هذه الشركة وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ بإنشاء المجلس الأعلى للمؤسسات العامة أنه قد رخص للمؤسسة الاقتصادية بتأسيس شركة مساهمة متمتعة بجنسية الجمهورية العربية المتحدة تدعى الشركة العامة لاستصلاح الأراضي لتحقيق غرض معين وهو القيام بعمليات استصلاح الأراضي الزراعية في الجمهورية العربية المتحدة وتعميرها وإقامة المنشآت والمشروعات والقيام بالدراسات اللازمة لذلك - ثم ألحقت هذه الشركة بالمؤسسة العامة لاستصلاح الأراضي وبقيت تتمتع بشخصية معنوية وكيان مستقل عن شخصية الدولة ولا تخضع قراراتها لاعتماد المؤسسة العامة إلا في مسائل محدودة مثل تلك التي تمس السياسة العامة والتخطيط والتوزيع وقد أفصح المشرع عن ذلك صراحة في المذكرة الإيضاحية للقانون ٣٢ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون المؤسسات العامة كما ، أفصح عن اتجاهه إلى عدم اعتبار موظفي هذه الشركة من الموظفين العمامين بما نص عليه في قرار رئيس الجمهورية ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ بإصدار لائحة نظام موظفي وعمال الشركات التي تتبع المؤسسات العامة من سريان

المبادئ القانونية :

١ — جرى قضا. محكمة النقض على أن

وكلاء النيابة الكلية الذين يعملون مع رئيس النيابة مختصون بأعمال التحقيق في جميع الحوادث التي تقع بدائرة المحكمة الكلية التي هم تابعون لها ، وذلك بناء على تفويض من رئيس النيابة أو من يقوم مقامه تفويضا أصبح على النحو الذي استقر عليه العمل في حكم المفروض ولا يستطيع نفيه إلا إذا كان هناك نهى صريح. ويجرد إحالة أعمال النيابة إلى أحوال الشخصية الكلية وعرض قضايا مراكز معينة على مصدر الإذن ، لا يسلبه اختصاصه بالتحقيق في نطاق دائرة المحكمة الكلية التي يعمل بها .

٢ — للمحكمة أن ترفض طلب المعاينة

إذا لم ترفيه إلا إثارة الشبهة حول أدلة الثبوت التي اقتنعت بها ، وأنها لا تتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة ولا إلى استحالة حصوله الواقعة على النحو الذي رواه شهود الإثبات . ما دامت قد سوفت رفض طلبها بأسباب سائغة . ولا جدوى مما يشير الطاعن خاصة بطلب المعاينة ، طالما أن الحكم أثبت في حقه أنه قد ضبط محرزا المخدر آخر بملابسه ولم يثر بخصوصه أي منازعة . ومن ثم فإن النعي على الحكم بالإخلال بحق الدفاع لا يكون مقبولا .

قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية على موظفي هذه الشركات وذلك على خلاف موظفي المؤسسات العامة الذين أخضعتهم لأحكام القوانين والنظم السارية على موظفي الدولة طبقا لما نص عليه في قرار رئيس الجمهورية ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ — وذلك فيما عدا جرية الرشوة إذ أضاف المشرع إلى المادة ١١١ من قانون العقوبات فقرة مستحدثة نصت على أنه يعد في حكم المرتشي الموظف العمومي ، مستخدمو الشركات التي تساهم الدولة في مالها بهصيب ما . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذا انتهى إلى أن الطاعن وهو يعمل سائقا بالشركة العامة لاستصلاح الأراضي لا يعد موظفا أو مستخدما . عموميا ورفض الدفء بعدم قبول الدعوى الجنائية قبله لرفعها من غير ذي صفة يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا .

طاب ٢٢ لسنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة
الاساتذة توفيق الحشن ، ومختار رضوان ، ومحمد مجرى ،
ومحمد محمد محفوظ ، وبطرس عوض الله المستشارين .

٤

١١ من مايو ١٩٦٤

أ — نيابة عامة : وكيل نيابة كلية ، اختصاص .
تحقيق .

ب — اثبات : معاينة . دفاع ، إخلال بحق مادة مخدرة .

ج — حكم : تسبب ، مسبب . شاهد .

لا تنازح المحكمة بأجابه .

٢ - من المقرر أن المعاينة التي تجربها النيابة لمحل الحادث ، لا يلحقها البطالان بسبب غياب المتهم ، إذ أن تلك المعاينة ليست إلا إجراء من إجراءات التحقيق يجوز للنيابة أن تقوم به في غيبة المتهم إذا هي رأت ذلك موجبا ، وكل ما يكون للتهمة هو أن يتمسك لدى محكمة الموضوع بما قد يكون في المعاينة من نقص أو عيب ؛ حتى تقدرها المحكمة وهي على بينة من أمرها كما هو الشأن في سائر الأدلة .

٣ - لا محل لما يشير للطاعن من الاختلال بحقه في الدفاع بسبب عدم حضور محاميه معه في أثناء إجراء معاينة النيابة ، ذلك أن المادة ١٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية التي يتمسك بها ، خاصة باستجواب المتهم في الحالات وبالشروط المبينة فيها .

الطعن ١٦٤ لسنة ٣٤ ق رئاسة وعضوية السادة
الأساتذة توفيق أحمد الحشن ، ومختار رضوان ، ومحمد
سبري ومحمد محفوظ ، وبطرس عوض الله المستشارين .

٣

١١ من مايو ١٩٦٤

١ - قتل عمد : نية قتل . محكمة موضوع قصد قتل (نية قتل) .

٣ - من المقرر أن وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التي يؤدي فيها شهادته وتعويل القضاء على قوله مهما يوجه إليه من مطاعن ويحم حوله من شبهات ، كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدر التقدير الذي تظمن إليه ، دون رقابة لمحكمة النقض عليها .

طعن ١٦٠ لسنة ٣٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة
عادل يونر ، وأدب نصر ، ومحمد محمد محفوظ ،
ومحمد عبد الوهاب خليل ، ومحمد عبد المنعم حمزوي .
المستشارين .

٥

١١ من مايو ١٩٦٤

١ - إثبات : دفاع ، حقه . معاينة ، طلبها .

ب - تحقيق : معاينة ، متهم ، إجرائها في غيبته .

ج - محامي المتهم حضوره معه في أثناء إجراء معاينة النيابة . إجراءات الجنائية م ١٢٤ .

المبدأ القانوني :

١ - من المقرر أنه متى كان طلب المعاينة لا يتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة ، ولا إلى إثبات استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود ، بل كان مقصودا به إثارة الشبهة في الدليل الذي أطمأنت إليه المحكمة ، فإن مثل هذا الطلب يعتبر دفاعا موضوعيا

ب — سبق إصرار : ظرف مشدد .

ج — حكم : نسيب ، هيب . محكمة موضوع .

المبدأ القانوني :

١ — قصد القتل أمر خفي لا يدرك بالحس الظاهر ، وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى ، والامارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني ويتم عما يضمرة في نفسه ، واستخلاص هذه النية من عناصر الدعوى المطروحة أمام المحكمة ، موكول لقاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية .

٢ — سبق الاصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني ؛ فلا يستطيع أحد أن يشهد بها مباشرة ، وإنما هي تستفاد من وقائع خارجية يستخلصها القاضي منها استخلاصاً مادام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلاً مع هذا الاستنتاج .

٣ — لمحكمة الموضوع أن تدبين حقيقة الواقعة وتردها إلى صورتها الصحيحة التي تستخلصها من جماع الأدلة المطروحة عليها ، وهي ليست مطالبة بالألا تأخذ إلا بالأدلة المباشرة بل إن لها أن تستخلص الحقائق القانونية من كل ما يقدم إليها من أدلة ، ولو كانت غير مباشرة ؛ متى كان ما حصله الحكم منها لا يخرج عن الإقتضاء العقلي والمنطقي .

فلا يلزم لاستخلاص صورة الواقعة التي ترسم في وجدان المحكمة ، أن يكون هذا الاستخلاص قد ورد على ألسنة الشهود ؛ وإنما يكفي أن يكون مستنبطاً بطريق الاستنتاج والاستقراء وامكانيات العقاية كافة مادام ذلك سليماً متفقاً مع حكم العقل والمنطق .

طعن ٢٩٢ لسنة ٣٤ ق رئاسة وعضوية السادة لاساتذة توفيق الحشن ، ومختار رضوان ، ومحمد صبري ، ومحمد محفوظ ، وبطرس موسى الله المستشارين .

٧

١٢ من مايو ١٩٦٤

١ — حكم : وصفه حضوري اعتباري . إجراءات جنائية م ٢٣٩ .

ب — استئناف : ميعاد استئناف حكم حضوري اعتباري . حكم . نقض ، طعن في تطبيق قانون . إجراءات جنائية م ٤٠٧ .

ج — استئناف : ميعاده . نظام طام . نقض ، طعن ، أسباب ، ما يقبل منها .

المبادئ القانونية :

١ — تنص المادة ٢٣٩ من قانون الاجرامات الجنائية على أنه يعتبر الحكم حضورياً النسبة إلى كل من يحضر الخصوم عند النداء على الدعوى ؛ ولو غادر الجلسة بعد ذلك ،

أو تخلف عن الحضور في الجلسات التي تؤول إليها الدعوى بدون أن يقدم عذرا مقبولا . فاذا كان الثابت من الاطلاع على محاضر جلسات محكمة أول درجة ، أن الطاعن لم يحضر بالجلسة الأخيرة التي أجلت إليها الدعوى ، ومع ذلك قضت المحكمة حضوريا بالعقوبة . فان مؤدى تطبيق النص المتقدم أن الحكم الصادر من محكمة أول درجة ، هو حكم حضوري اعتباري ذلك أن العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي ، هي بحقيقة الواقع في الدعوى ، لا بما يرد في منطوق الحكم .

التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض .

طعن ١٤٠ لسنة ٣٤ ق بالهيئة السابقة .

٨

١٢ من مايو ١٩٦٤

وصف التهمة : سلاح ظرف مشدد . نقض ، الطعن خطأ في تطبيق قانون ، محكمة النقض ، سلطتها . إجراءات جائية م ٣٠٨ - إحراز - عقوبات م ١٧ .

المبدأ القانوني :

المحكمة مكلفة بأن تمحص الواقعة المطروحة أمامها بجمع كيوفها وأوصافها . وأن تطبق عليها نصوص القانون صحيحا ولو كان الوصف الصحيح هو الأشد مادامت الواقعة المرفوعة بها الدعوى لم تتغير . وليس عليها في ذلك إلا مراعاة الضمانات التي نصت عليها المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية .

ومن ثم كان لزاما على المحكمة - وقد كانت صحيفة حالة التهم الجنائية تحت نظرها وتضمنت سبق الحكم عليه بعقوبة مقيدة للحرية في سرقة - أن تعدل تهمة إحراز السلاح المستندة إليه بإضافة الظرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٢٦/٣ من قانون الأسلحة والذخائر ، ولو كان لم يرد بأمر الإحالة أو التكليف بالحضور ، بشرط أن

٢ - ميعاد استئناف الحكم الحضوري الاعتباري وفقا للمادة ٤٠٧ من قانون الإجراءات الجنائية . لا يبدأ إلا من تاريخ إعلانه للحكم عليه . فاذا كان الثابت من الاطلاع على الأوراق أن الطاعن لم يعلن بهذا الحكم . فان الحكم الغيابي الاستئنافي - المؤيد بالحكم المطعون فيه ، إذ قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا محتسبا بدء ميعاد الاستئناف من تاريخ صدور الحكم المستأنف يكون قد أخطأ التطبيق الصحيح للقانون . مما يعيبه ويوجب نقضه وتصحيحه والقضاء بقبول الاستئناف شكلا .

٣ - ميعاد الاستئناف - ككل مواعيد الطعن في الأحكام - من النظام العام ويجوز

تنبيه المتهم على هذا التغيير وأن تمنحه أجلاً للاستعداد إذا طلب ذلك ، أما وهي لم تفعل وقضت بحبس المطعون ضده ستة شهور تطبيقاً للبادة ٢٦ / ٢ من القانون سالف الذكر ، والمادة ١٧ من قانون العقوبات فإن الحكم يكون منطوياً على خطأ في تطبيق القانون . ولما كان هذا الخطأ يقتضى نقض الحكم وتصحيحه ، لولا أن المحكمة لم تنبيه على أثر الظرف المشدد ، ولم تنبيه الدفاع عن المتهم عليه لتنبهاً له فرصة إبداء دفاعه فيه مما يقتضى أن يكون مع النقض الإحالة .

الطعن ١٤٦ لسنة ٣٤ ق بالهيئة السابقة .

٩

١٨ من مايو ١٩٦٤

١ — محاكمة : إجراءاتها ، إعلان . دعوى ، نظرها ، حجزها للحكم . إعادتها إلى المرافعة .

ب — إحالات : دليل جصوله .

ج — حكم : تسبيب بإفاته . بطلاق .

د — حكم : قباه .

ه — دليل : مواد جنائية تساعد الأدلة بكل بعضها . بعضها . سقوط أحدها ، استبعاد .

و — نقض : طعن ما لا يجوز الطعن فيه . ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

المبادئ القانونية :

١ — إنه وإن كان الأصل — متى صح

الإعلان بداءة — أن يتنبع أطراف الدعوى سيرها من جلسة إلى أخرى — طالما كانت متلاحقة — حتى يصدر الحكم فيها ؛ إلا أنه من جهة أخرى إذا بدا للحكمة بعد حجز الدعوى للحكم ، أن تعيدها إلى المرافعة استثناءً للسير فيها ، تحتم دعوة الخصوم للاتصال بالدعوى ؛ ولا تتم هذه الدعوة إلا بإعلانهم على الوجه المنصوص عليه في القانون أو ثبوت حضورهم وقت النطق بالقرار .

٢ — الإعلان لا يثبت إلا بورقة من أوراق المحضرين مثبتة لحصوله : لأنه متى رسم القانون شكلاً خاصاً للإجراء من إجراءات الدعاوى كان هذا الشكل وحده هو الدليل القانوني على حصول هذا الإجراء ، فلا يجوز الاستدلال عليه بأي دليل آخر مستمد من غير ورقة الإعلان ذاتها . مهما تبلغ قوة هذا الدليل .

٣ — إذا كان الحكم المطعون فيه لم يفصح عن أخذه بأسباب الحكم المستأنف ، بل أنشأ لنفسه أسباباً جديدة ، وقد أغفل الإشارة إلى النص الذي حكم بموجبه ، فإنه يكون باطلاً ولا يعصمه من عيب هذا البطلان أنه أشار في ديباجته إلى المواد التي طلبت النيابة العامة تطبيقها ، مادام لم يفصح عن أخذه بهذه المواد في حق الطاعن

٤ — يتعين على المحكمة ألا تبني حكمها إلا على الوقائع الثابتة في الدعوى ، وليس لها أن تقيم قضاءها على أمور لا سند لها من التحقيقات .

٥ — الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها البعض الآخر فتتكون عقيدة القاضى منها مجتمعة بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذى كان الدليل الباطل فى رأى الذى انتهت اليه المحكمة أو الوقوف على ما كانت تنتهى اليه من نتيجة أو أنها فطنت إلى أن هذا الدليل غير قائم .

٦ — تنص المادة ٣٢ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض على أنه : « لا يقبل الطعن بطريق النقض فى الحكم مادام الطعن فيه بطريق المعارضة جائزاً ، ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه حضوراً اعتبارياً ؛ وكان قابلاً للمعارضة فيه بالشروط المبينة بالمادة ٢٤١ من قانون الإجراءات الجنائية ؛ فإن الطعن المقدم من الطاعنة عن هذا الحكم يكون غير جائز قانوناً ويتعين القضاء بذلك .

طعن ١٧١٩ لسنة ٢٣ ق رئاسة ومضوية البادة الأستاذة عادل يونس ، ومختار مصطفى رضوان ، ومحمد صبرى ، ومحمد محمد محفوظ ، وبطرس زغلول المنشارين .

١٠

١٨ من مايو ١٩٦٤

١ — تهريب جـمركى : دخان - حكم ، تسييب ، مسبب . ق ١٦٠ لسنة ١٩٥٩ م ٣

ب — حسن نية : طاعن ، دفاع جوهرى .

ج — نقض : محكمة النقض : سلطتها قانون أصلح . ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ م ٣٥ . ق ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ سلطتها عقوبات م ٥

المبادئ القانونية :

١ — نصت المادة الثالثة من القانون ١٦٠ لسنة ١٩٥٩ على أنه « يحكم بتعويض قدره عشرة جنيهاً عن كل كيلو جرام أو جزء منه ، ويضاعف التعويض فى حالة العود » . وهو ما يقتضى من المحكمة عند قضائها بالتعويض أن تحدد كمية الدخان المهرب بالكيلو جرامات ، حتى يبين مدى مطابقة التعويض .

٢ — إذا كان الحكم قد أشار إلى دفاع الطاعن الخاص بحسن نيته فى إحراز الدخان المعبأ المضبوط ، والذي اشتراه من مصنع أرشد عنه ؛ إلا أن المحكمة لم تكن بتحقيق هذا الدفاع الجوهرى ولم ترد عليه ؛ مع أنه لو صح ، قد يترتب عليه تأثير فى مدى مساءلة الطاعن بالتعويض . فإن الحكم يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

٣ — لمحكمة النقض طبقاً للبادة ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، أن تنقض الحكم

١٢

١٨ من مايو ١٩٦٤

تفتيش : إذن ، تنفيذ - نقض - طين ، خطأ في تطبيق القانون - إجراءات جنائية م ٥١ وم ٩٢
المبدأ القانوني :

من المقرر أن مجال تطبيق المادة ٥١ من قانون الإجراءات الجنائية ، هو عند دخول رجال الضبط القضائي المنازل وتفتيشها في الأحوال التي يجيز لهم القانون ذلك فيها؛ أما التفتيش الذي يقوم به مأمورو الضبط القضائي بناء على نذبتهم لذلك من سلطة التحقيق ، فتسرى عليه أحكام المادة ٩٢ من قانون الإجراءات الجنائية الخاصة بالتحقيق بمعرفة قاضي التحقيق، والتي تنص على أن التفتيش يحصل بحضور المتهم أو من ينوب عنه إن أمكن ذلك . فإذا كان الثابت من مدونات الحكم أن التفتيش الذي أسفر عنه ضبط السلاح والذخيرة ، قد أجراه مأمور الضبط القضائي بناء على انتدابه ، ن النيابة لهذا الغرض ، فإنه يخضع لحكم المادة ٩٢ من قانون الإجراءات الجنائية ؛ ومن ثم فإن ما ذهب إليه الحكم من أنه يخضع لحكم المادة ٥١ من ذلك القانون يكون قد جانب التطبيق الصحيح للقانون مما يترتب معه نقضه .

طين ١٩٤ لسنة ٣٤ ق بالهيئة السابقة

من تلقاء نفسها إذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يسري على واقعة الدعوى وإذا كان القانون ١٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك الذي حل محل القانون ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ — هو الأصلح بما جاء في نصوصه من عقوبات أخف ، وهو الواجب التطبيق عملاً بالمادة الخامسة من قانون العقوبات فإنه تعين تطبيق هذا القانون .

طين ٢٠١٤ لسنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة

١١

١٨ من مايو ١٩٦٤

مادة مخدر : جريمة ، إحراز ، أركانها .

المبدأ القانوني :

من المقرر قانوناً أنه يتعين لقيام الركن المادي في جريمة إحراز الجوهر المخدر أن يثبت اتصال المتهم به اتصالاً مادياً أو أن يكون سلطانه مبسوطاً عليه ولو لم يكن في حيازته المادية . ومن ثم فإن مجرد دفع الطاعن للمخدر الذي كان أمامه وأمام الشخص الآخر الذي كان يجالسه وقت الضبط لا يفيد حتماً وبطريق اللزوم اتصال الطاعن به مادياً أو أن سلطانه كان مبسوطاً عليه قبل واقعة دفعه .

طين ١٩٢ لسنة ٣٤ ق بالهيئة السابقة

هذا التغيير في التهمة ، فإنها تكون قد أخلت بحقه في الدفاع ، ويكون حكمها معيبا بطلان الإجراءات بما يستوجب نقضه .

طن رقم ٢٠٤ لسنة ٣٤ ق

رئاسة وعضوية العادة الأستاذة عادل يونس ،
مختار مصطفى رضوان ، محمد هجرى ، محمد محمد محفوظ ،
وطرس زغلول المستشارين .

١٤

١٨ من مايو ١٩٦٤

مراهنات : نقض . خطأ في تطبيق قانون . ق ١٠
لسنة ١٩٢٢ . ق ١٣٥ لسنة ١٩٤٧

المبدأ القانوني :

لم يرد بالقانون ١٠ لسنة ١٩٢٢ نص على معاقبة من يراهن على سباق الخيل ؛ ورعى الحمام ؛ وغيره من أنواع الألعاب وأعمال الرياضة مع أحد الأشخاص المنصوص عليهم في المادة الأولى من ذلك القانون — فلما صدر القانون ١٣٥ لسنة ١٩٤٧ بتعديل المادة الأولى من القانون سالف الذكر في شأن أركان الجريمة ومقدار العقوبة المقررة لها ؛ عدل كذلك المادة الثانية منه بإضافة فقرة ثانية استحدث بها جريمة التراهن نفسه . وسيان المباداة الأولى من القانون ١٣٥ لسنة ١٩٤٧ يفيد أن المشرع قصد بالعقوبة المغلظة الواردة بها معاقبة كل شخص يقبل الرهان من آخرين

١٣

١٨ من مايو ١٩٦٤

وصف التهمة : دفاع ، اخلاص بحقه نقض ، طعن وقوع بطلان في الإجراءات أثر في الحكم . تبديد . سرقة . إجراءات جنائية م ٣٠٨

المبدأ القانوني :

الأصل أن المحكمة غير مقيدة بالوصف الذي تعطيه النيابة العامة للواقعة ، كما وردت بأمر الإحالة أو بورقة التكليف بالحضور ، بل إن من واجبها أن تطبق على الواقعة المطروحة عليها وصفها الصحيح طبقا للقانون : لأن وصف النيابة ليس نهائيا بطبيعته ؛ وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها إلى الوصف الذي ترى هي أنه الوصف القانوني السليم . إلا أنه إذا تعدى الأمر مجرد تعديل الوصف إلى تغيير التهمة ذاتها بتحويل كيان الواقعة المادية التي أقيمت بها الدعوى وبيانها القانوني والاستعانة في ذلك بعناصر أخرى تضاف إلى تلك التي أقيمت بها الدعوى — وتكون قد شملتها التحقيقات — كتعديل التهمة من اشتراك في تبديد إلى فعل أصلي في سرقة ، فإن هذا التغيير يقتضى من المحكمة تنبيه المتهم عليه ومنحه أجلا لتحضير دفاعه إذا طلب ذلك عملا بحكم المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية . فاذا كانت المحكمة لم تنبه المتهم على

على سباق الخيل أو الألعاب الأخرى. سواء كان هذا القبول لحسابه الخاص أو لحساب شخص آخر.

ولما كان الثابت مما أورده الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أن الجريمة المستندة إلى الطاعنين الثاني والثالث تتمثل في ضبطهما يتراهنان لدى الطاعن الأول. الأمر الذي تحكمه الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون ١٣٥ لسنة ١٩٤٧. فالحكم إذ قضى بمعاقبة كل منهما بالحبس لمدة سنة وغرامة قدرها ثلاثمائة جنيه. قولاً بأن جريمتيهما تحكمهما المادة الأولى من ذلك القانون يكون قد جانب التطبيق الصحيح للقانون. مما يتعين معه نقضه بالنسبة لهما. وتصحيحه بمعاقبة كل منهما بالحبس لمدة خمسة عشر يوماً. أما النسبة للطاعن الأول فإن الحكم إذ دانه بالعقوبة المغلظة المنصوص عليها في المادة الأولى باعتباره متلقياً للرهان من الطاعنين الثاني والثالث. يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً.

طعن ٢٠٩ لسنة ٣٤ ق رئاسة وعضوية السادة الاستاذة توفيق أحمد الحشن، وأديب نصر ومحمد عبد الوهاب خليل، ومحمد عبد المنعم حمزاوي، ومحمد نور الدين عويس المستشارين.

١٥

١٨ من مايو ١٩٦٤

أ — دعوى مدنية : اجراءات نظرها أمام المحاكم الجنائية . وقف تنفيذ . نقض .
ب — سرفق عام : عقد التزام سرفق عام . التزام سقاطه نقض ، مخالفة القانون . دعوى مدنية ، قبولها . دفع . ق ١٢٣ لسنة ١٩٦١ .

المبادئ القانونية :

١ — طلب وقف تنفيذ الحكم الصادر في الدعوى المدنية مؤقتاً حتى يفصل في الطعن المرفوع بشأنه ، لا سند له من أحكام قانون الإجراءات الجنائية الواجبة التطبيق على الدعاوى المدنية المرفوعة أمام المحاكم الجنائية .

٢ — القاعدة في عقود الالتزام المرافق العامة هي أن الملتزم يدير المرفق لحسابه وعلى نفقته وتحت مسؤوليته ، وبما لذلك فإن جميع الالتزامات التي تترتب في ذمته أثناء قيامه بإدارة المرفق ، يقع عبئها عليه وحده ، ولا شأن بها لجهة الإدارة مانحة الالتزام . فإذا ما أنهت هذه الجهة الالتزام بالاسقاط . فإنها لا تسأل عن شيء من هذه الأعباء إلا إذا وجد نص في عقد الالتزام يلزمها به . ولما كان يبين من القرار بقانون ١٢٣ لسنة ١٩٦١ في شأن إسقاط الالتزام الممنوح لشركة ترام القاهرة ، والمعمول به اعتباراً من ٢٠ يولييه

قول الدعوى المدنية لرفعها على غير ذى صفه .

طن ٢١٢ لسنة ٣٤ ق رئاسة وعضوية السادة
الاساتذة عادل يونس . ونختر مصطفى رضوان . ومحمد
صبرى . ومحمد محمد محفوظ . وبطرس عوض الله زغلول
المستشارين .

١٦

١٩ من مايو ١٩٦٤

١ - دفع : بعدم جواز نظر الدعوى لسبق العمل
فيها . نظام عام . نقض طعن ، أسباب .
ب - اخلاس : أشياء محجوزة : سداد لاحق
لوقوعها .

ج - حجز : احترامه . صدور حكم بإطلاقه من
جهة الاختصاص .

د - بطلان : مرفعات م ٥١٩ . وفوقه
بقوة القانون . تعلقه بالنظام العام . تقريره لمصلحة
المدين . سقوط حقه في التمسك به إذا نزل عنه به
اكتساب الحق فيه .

المبادئ القانونية :

١ - الدفع بعدم جواز نظر الدعوى
لسبق الفصل ، فيها . وإن كان متعلقا بالنظام
العام . وتجاوز لإثارته لأول مرة أمام محكمة
النقض ؛ إلا إنه يشترط لقبوله أن تكون
مقوماته واضحة من مدونات الحكم المطعون
فيه ، أو تكون عاصر الحكم مؤدية إلى
قبوله بغير حاجه إلى إجراء تحقيق موضوعي ،
لأن هذا التحقيق خارج عن وظيفة محكمة
النقض .

سنة ١٩٦١ أنه لم يرد به نص على التزام مؤسسة
النقل العام لمدينة القاهرة بالالتزامات التي
علقت بذمة الشركة المذكورة إلا في حدود
ماورد بالمادة الثالثة في شأن عقود العمل التي
كانت قائمة في تاريخ العمل بهذا القانون ؛
وكان ماورد بالمادتين الخامسة والسادسة خاصا
بتشكيل لجنة لتقييم جميع الالتزامات والحقوق
وخصم هذه الالتزامات إنما قصد به النص
على المناقضة بين حقوق كل من الجهة الإدارية
والشركة الملتزمة التي تقتضيها تصفية الحساب
بينهما بعد إسقاط الالتزام وذلك قطما لكل
نزاع عند التصفية . ولما كانت عقد الالتزام
المبرم بين جهة الإدارة وشركة ترام القاهرة
في سنة ١٨٩٤ جاء خلوا من نص يقضى
بالالتزام الحكومة في حالة إسقاط الالتزام
عن هذه الشركة بشيء من الديون التي ترتبت
في ذمة الشركة لإبان قيامها بإدارة المرفق . فإن
دعوى التعويض المقامة على مؤسسة النقل
العام لمدينة القاهرة عن حادث وقع قبل
إسقاط الالتزام الممنوح لشركة ترام القاهرة
تكون غير مقبولة لرفعها على غير ذى صفه .
ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض
الدفع المبدى من الطاعنة بعدم قبول الدعوى
المدنية قبلها . قد خالف القانون بما يستوجب
نقضه وتصحيحه . وفقا للقانون والقضاء بعدم

الدفع المتعلقة بالنظام العام ، إلا أنهما من الدفع الجوهرية التي يجب على محكمة الموضوع أن تعرض لها وترد عليها ما دام الدفاع قد تمسك بها . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد التفت عن هذين الدفعين ولم يعن بالرد عليهما ، فإنه يكون معيبا بالقصور بما يتعين منه نقضه .

طمن ٢١٢٥ لسنة ٣٣ ق رئاسة وعضوية السادة الأستاذة توفيق أحمد الحشن ، ومختار رضوان ، ومحمد صبري ومحمد محفوظ ، وبطرس عوض الله المستشارين .

١٨

١٩ من مايو ١٩٦٤

دفاع : إخلال بحقه . معارضة . استئناف .

المبدأ القانوني :

إذا كان الثابت من الاطلاع على محاضر جلسات المعارضة ، أن الطاعن عارض في الحكم الغيابي الاستثنائي الصادر ضده ، وبالجلسة المحددة لنظر المعارضة قررت المحكمة في حضوره تأجيلها لضم المفردات ، واستمرت الدعوى تترجل إلى أن قضت فيها المحكمة في غيبة الطاعن بقبول المعارضة شكلا ورفضها موضوعا وتأيد الحكم الغيابي المعارض فيه . وكان الطاعن قد تقدم

٢ - السداد الذي يحصل في تاريخ لاحق لوقوع جريمة اختلاس الأشياء المحجوز عليها . لا يؤثر في قيامها .

٣ - توقييع الحجز يقتضي احترامه قانونا ، ويظل منتجا لآثاره ولو كان مشوبا بالبطلان ؛ مادام لم يثبت صدور حكم يبطلانه من جهة الاختصاص .

٤ - البطلان طبقا للفقرة الأولى من المادة ٥١٩ من قانون المرافعات ، وإن كان يقع بقوة القانون ، إلا أنه لا يتعلق بالنظام العام ، فهو مقرر لمصلحة المدين ويسقط حقه في التمسك به إذا نزل عنه بعد اكتساب الحق فيه .

طمن ٢١١١ لسنة ٣٣ ق رئاسة وعضوية السادة الأستاذة توفيق أحمد الحشن ، ومختار رضوان ، ومحمد صبري ، ومحمد محفوظ ، وبطرس عوض الله زغول المستشارين .

١٧

١٩ من مايو ١٩٦٤

دفع : بعدم جواز الإثبات بالبينة . الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية . نظام عام . حكم ، نصيب ، عيب .

المبدأ القانوني :

الدفع بعدم جواز الإثبات بالبينة وبعدم قبول الدعوى المدنية ، وإن كان من غير

بشهادة طيبة لمحكمة النقض أثبتت قيام المذنب المانع من حضوره الجلسة الأخيرة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ، فان هذا الحكم إذ قضى بتأييد الحكم المعارض فيه — مع قيام الظرف القهرى الذى حال دون الطاعن وحضوره — يكون قد حرمه من استعمال حقه فى الدفاع . ولا يؤثر فى ذلك عدم وقوف المحكمة وقت اصدار الحكم على هذا العذر حتى يتسنى لها تقديره والتحقق من صحته ، لأن الطاعن — وقد استحال عليه الحضور أمامها — لم يكن فى مقدوره ابدائه لها — ومن ثم فإن الحكم يكون معيبا بالاخلاق بحق الدفاع بما يستوجب نقضه .

طعن ٢١٤ لسنة ٣٤ ق رئاسة عضوية السادة الاساتذة توفيق أحمد الحشن ، ومختار رضوان ، ومحمد صبرى ، ومحمد محمد محفوظ ، وبطرس عوض الله زغلول المستشارين .

١٩

٢٥ من مايو ١٩٦٤

١ — تزوير : حقيقة . تنويرها . ضرر . محذور عرفى

ب — حكم : تعيب . عيب .

ج — جريمة : أركانها : باعث . تزوير .

د — فاعل أصلي : شريك . نقض . طعن مصلحة فيه .

ه — نقض : طعن . مصلحة فيه . تزوير . مرقعة . شروع . ارتباط . عقوبات م ٢٠٥ . عقوبات م ٣٢ .
و — محكمة : إجراءاتها . دفاع . إخلال بحقه . محكمة ثانى درجة .

ز — دعوى : حجزها للحكم . اعادتها للمرافعة . دفاع . إخلال بحقه .

ح — اثبات : شهود . دفاع . ق ١١٣ لسنة ١٩٥٧ .

المبادئ القانونية :

١ — إن مجرد تغيير الحقيقة فى محذور عرفى بوضع إمضاء مزور يكفى لتوافر جريمة التزوير متى كان من الممكن أن يترتب عليه ضرر للغير . فإذا كان الحكم قد أثبت أن العقد المصطنع ذيل بتوقعين مزورين يخالف كل منهما الإمضاء الصحيحة للمتعاقدين بما من شأنه أن يلحق بهما ضررا إن لم يكن محققا فهو — على الأقل محتمل ، فإن جريمة التزوير تكون متوفرة فى حق المتهم .

٢ — لا يشترط لصحة الحكم بالادانة فى جريمة التزوير أن يتحدث الحكم استقلالاً عن ركن الضرر ، بل يكفى أن يكون قيامه مستفادا من مجموع عبارات الحكم .

٣ — المصلحة لا تعدو أن تكون الباعث على الجريمة . والباعث ليس ركنا من أركان جريمة التزوير حتى تلتزم المحكمة

بالتحدث عنه استقلالاً وإيراد الأدلة

على توافره

٤ - إن وقوع التغيير في المحرر المزور بيد شخص آخر خلاف المتهم ، لا يؤثر في مسؤوليته . ومن ثم فإنه لا جدوى مما يثيره الطاعن من جدل حول خطأ الحكم في اعتباره فاعلاً أصلياً لا شريكاً في جريمة التزوير .

٥ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بمعاقبة الطاعن بالحبس شهراً ، وكانت هذه العقوبة مقررة في المادة ٢١٥ من قانون العقوبات التي طبقها المحكمة عن التهمة الأولى الخاصة بالتزوير ، فإنه لا مصلحة للطاعن فيما يثيره بشأن عدم توافر ركن الاختلاس في التهمة الثانية الخاصة بالشروع في سرقة ، طالما أن المحكمة قد طبقت المادة ٣٢ من قانون العقوبات ، وقضت بمعاقبة الطاعن بالعقوبة الأشد وهي العقوبة المقررة للتهمة الأولى .

٦ - الأصل أن محكمة ثاني درجة إنما تحكم على مقتضى الأوراق ، وهي لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوماً لإجرائه ، ومادامت المحكمة لم تر من جانبها حاجة إلى سماع شهود الإثبات ، وكان الطاعن قد اكتفى أمام محكمة أول درجة بسماع شاهد النفي ، بما يعد بمثابة تنازل عن سماع شهود الإثبات ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه بدعوى الإخلال بحق الدفاع لا يكون مقبولاً .

٧ - من المقرر أن المحكمة متى حيزت

القضية للحكم ، فإنها لا تلتزم بإعادتها للمرافعة لإجراء تحقيق فيها .

٨ - خولت المادة ٢٩٨ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون ١١٣ لسنة ١٩٥٧ - للمحكمة الاستئنافية عن سماع شهود الإثبات . إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك - يستوى أن يكون صريحاً أو ضمنياً بتصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه .
طن ٢١٩ لسنة ٢٤٤ ق بالهيئة السابقة .

وإنه ١٩٦٤

٢٢

أول يونيو ١٩٦٤

١ - دفاع : اخلال بحقه . حكم تسيب . معيب .
نقد المحكمة جدياً طلب من طلبات الدفاع واستجابتها له . ليس لها أن تعدل عنه إلا لسبب سائق يبرر هذا المدول .
ب - دليل : لم يعرض على المحكمة . ابداء رأيها
المبادئ القانونية :

١ - من المقرر أنه متى قدرت المحكمة جدياً طلب من طلبات الدفاع فاستجابت له له فإنه لا يجوز لها أن تعدل عنه إلا لسبب يسوغه هذا المدول .

٢ - ليس للمحكمة أن تبدي رأياً في دليل لم يعرض عليها لاحتمال أن يسفر هذا الدليل - بعد اطلاعها على خواتم ومناقشة الدفاع له - عن حقيقة يتغير بها اقتناعها ووجه الزأى في الدعوى .

رياسة وعضوية السادة الاساتذة : عادل بونس ، أديب نصر ، ومختار وضوان ، ومحمد صبري ومحمد هيد المنعم حمزوى المستشارين .

قضايا محكمة النقض المدنية

٢١

٣ من يونيو ١٩٦٤

دعوى : نظرها . خصومة ، سقوطها ، تنازل عنها .

المبدأ القانوني :

سقوط الخصومة لمضى أكثر من سنة على آخر إجراء صحيح فيها يتصل بمصلحة الخصم الذي شرع السقوط لمصلحته ؛ فله أن يتنازل عنه صراحة أو ضمناً ؛ بحيث إذا بدا منه ما يدل على أنه نزل عن التمسك به لا يجوز له بعد ذلك أن يعود فيما أسقط حقه فيه .

طن ٣٥٧ لسنة ٢٩ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة محمد فؤاد جابر و احمد زكي محمد ، ومحمد ممتاز محمد نصار ، و ابراهيم محمد عمر هندی . ومحمد نور الدين هويس المستشارين .

٢٢

٣ من يونيو ١٩٦٤

ضريبة من حرة : وعاؤه ضريبة ثابتة ، طلب المخاضة بموجبها .

المبدأ القانوني :

مفاد المادة الأولى والفقرة الأولى من المادة الثانية من القانون ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ أن المشرع استحدث للمولين أصحاب المهن الحرة الحاصلين على دبلوم عال من إحدى

الجامعات المصرية أو ما يعادلها ، نظام الضريبة الثابتة ؛ ومنحهم إلى جانب ذلك رخصة اختيار المحاسبة على أساس أرباحهم الفعلية ؛ بشرط أن يقدموا طلباً للمحاسبة على هذا الأساس في الميعاد المحدد ؛ يقتضى خطاب مسجل مصحوب بعلم الوصول ؛ ولا يغنى عن هذا الطلب قيام الممول بتقديم إقرارات أرباحه السنوية ؛ إذ هو التزام آخر لا شأن له بطلب المحاسبة على أساس الأرباح الفعلية .

طن ٣٣٦ لسنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة .

٢٣

٣ من يونيو ١٩٦٤

أحوال شخصية

أحوال شخصية : دعوى . حكم نهائي ، طعن بالنقض والتواطؤ . مرافعات م ٤٥٠ ، اعتراض الخارج من الخصومة .

المبدأ القانوني :

إنه وإن كان الطعن في أحكام المحاكم الشرعية الصادرة قبل إلغاء هذه المحاكم بطريق اعتراض الخارج عن الخصومة وفقاً للمادة ٤٥٠ مرافعات غير جائز قانوناً ؛ إلا أن ذلك لا يمنع هذا الخارج عن الخصومة من الطعن عليها بالغش والتواطؤ بطريق الدفع في دعوى

قائمة . أو بطريق الدعوى المبتدأه وفقا
للقواعد العامة . ونهاية الحكم لا تحول
دون ذلك .

طعن ٢٨ لسنة ٣١ ق « أحوال شخصية » بالهيئة
السابقة .

٢٤

٣ من يونيو ١٩٦٤

أحوال شخصية

وقف : وائف . شرطه . تفسيره .

المبدأ القانوني :

متى كان الثابت من إشهاد الوقف أن
الوقف قد أنشأ وقفه على نفسه مدة حياته
ثم من بعده على خيرات عينها ، وما فضل
بعد ذلك من ريع الوقف بعد إجراء الخيرات
المشروطة يكون وقفا على أناس عينهم ، ثم
من بعد كل منهم على أولاده ثم على أولاد
أولاده ثم على أولاد أولاد أولاده ، ثم على
ذرياتهم ونسأهم وعقبهم طبقة بعد طبقة ونسلا
بعد نسل وجيلا بعد جيل ، الطبقة العليا
منهم تحجب الطبقة السفلى من نفسها دون
غيرها ، بحيث يحجب كل أصل فرعه دون
فرع غيره ، على أن من مات منهم وترك
ولدا أو ولدا أو أسفل من ذلك انتقل
نصيبه من ذلك لولده أو ولد ولده وإن
سفل ، وعلى أن كل من مات قبل دخوله

في الوقف واستحقاقه لشيء من منافعه
وحقوقه وترك ولدا أو ولد أو أسفل
من ذلك . قام ولده أو ولد ولده . وإن
سفل مقامه في الدرجة ، فإن ظاهر هذا
الإنشاء يدل على أن الوقف مرتب الطبقات
ترتيا إفراديا لازمه . ومتمتضاه أن يكون
استحقاق الفرع بعد أصله استحقاقا أصليا
لا ينتزع منه ولا وجه معه لنقض
القسمه

طعن ٤٢ لسنة ٣١ ق « أحوال شخصية » بالهيئة
السابقة .

٢٥

٤ من يونيو ١٩٦٤

موظف : خدمة . انتهاءها ، عادة إلزام بعد سن
الستين .

المبدأ القانوني :

مؤدى المادتين ١٤ و ٥١ من قانون
المعاشات الملكية ٣٧ لسنة ١٩٢٩ . أن
خدمة الموظف تنتهى حتما ببلوغه سن الستين
ما لم يصدر قرار من مجلس الوزراء بإبقائه
في الخدمة رغم بلوغه هذه السن . وأن
الموظف الذى يعاد إلى الخدمة بصفة نهائية
أو وقتية أو بصفة مستخدم خارج هيئة
العمال . والذى يترتب على إعادته وقف

٢٦

١٠ من يونيو ١٩٦٤

أحوال شخصية

١ — أحوال شخصية : مسائل خاصة بالمصريين .
نسب ، نبوته . فراش صحيح ، زوج صحيح ، فاسد ،
وطء إهبة . زنا .

ب — إثبات : تقديم الدليل . بينة . شهادة
شبهة .

المبادئ القانونية :

١ — إذا كان ما استظهر الحكم لا ينبيء
عن قيام زواج صحيح أو فاسد أو وطء
بشبهة بين الطاعنة والمطعون عليه . بما يعتبر
فراشا صحيحا يثبت منه نسب الصغير إليه
فإن النعوى عليه بمخالفة القانون فيما قرره من
أن الولد المطلوب لإثبات نسبه . ابن للمطعون
عليه من الزنا يكون على غير أساس .

٢ — الاطمئنان إلى شهادة الشهود
أو عدم الاطمئنان إليها . مرده وجدان
القاضي وشموه . وهو أمر يستقل به
قاضي الموضوع .

طن ٣٥ لسنة ٣٣ ق « أحوال شخصية » رئاسة
وعضوية السادة الأساتذة أحمد زكي محمد ، وأحمد شمس
الدين علي ، وعبد المجيد يوسف الفايض ، ومحمد ممتاز
نصار ، وإبراهيم محمد هندی ممر المستشارين .

سرف مءاشء . هو الموظف الذى لا يكون
قد بلغ سن الستين وقت الإعادة . ذلك أن
مقتضى حظر بقاء الموظف فى الخدمة بعد
بلوغه سن الستين . أن تمتنع إعادته بعد
بلوغه هذه السن . يؤكد ذلك ما تنص عليه
المادة ٥١ المشار إليها من تخيير الموظف
المعاد بين المعاملة بهذا القانون . وبين المعاملة
طبقا لقانون المعاشات الذى سوى معاشه
بمقتضاه وقت خروجه من الخدمة ، وأنه
إذا كان قد أخذ مكافأة عند تركه الخدمة
لا تحسب له مدة خدمته السابقة فى تسوية
معاشه عن المدة اللاحقة ، إلا إذا رد
المكافأة بأكملها . وهو ما لا يتأتى إلا إذا
كانت إعادة الموظف إلى الخدمة قبل بلوغه
سن الستين ، إذ من المقرر أن الموظف
لا يستحق معاشا عن مدة عمله بعد سن
الستين ما لم تكن خدمته قد مدت عند بلوغه
هذه السن وفقا للرخصة المخولة لمجلس
الوزراء بمقتضى الفقرة الأولى من المادة ١٤
سالف الذكر .

طن ٧٧٧ لسنة ٢٩ ق رئاسة وعضوية السادة
الأساتذة محمود القاضي ، وعبد عبد الطيف مرسي ،
ولطفي علي ، وحافظ محمد بدوي ، وصبرى فرحات ،
المستشارين .

٢٧

١١ من يوتيه ١٩٦٤

إجارة : مؤجر ، التزاماته ، عين مؤجرة ، تسليمها .
نظام عام . مدني م ٥٦٤ .

المبدأ القانوني :

حكم المادة ٥٦٤ من القانون المدني ليس من الأحكام الآمرة المتصلة بالنظام العام ، وإنما هو من الأحكام المفسرة لإرادة المتعاقدين ، فيجوز لها الاتفاق على ما يخالفه بالتشديد أو التخفيف في مدى التزام المؤجر بشأن أعمال الإصلاح اللازمة لإعداد العين للغرض الذي أجرت من أجله ، ويموز أن يصل التخفيف إلى حد أن يقبل المستأجر تسلم العين بالحالة التي كانت عليها وقت العقد أو التي ستكون عليها وقت بدء الانتفاخ ، على أن يقوم هو من جانبه باستكمال الأعمال الناقصة على نفقته . ومثل هذا الاتفاق متى كان قاطعاً في الدلالة على اتجاه نية العاقدين إلى تعديل أحكام التزام المؤجر الواردة في المادة ٥٦٤ من القانون المدني فإنه يكون واجب الأعمال دون نص المادة المذكورة ولا يجوز إهدار الشرط المتضمن هذا الاتفاق بحجة مخالفته للواقع من أن الغين المؤجرة كان ينقصها في الموعد المحدد لبدء سريان عقد الإيجار بعض أعمال الإصلاح اللازمة لجعلها تفي بما أعدت له من المنفعة ،

إذا تبين أن العاقدين قصدوا بهذا الشرط عدم الاعتداد بهذا الواقع ، وإعفاء المؤجر من القيام بتلك الأعمال .

طعن ٣٣٤ لسنة ٢٨ قرئاسة وعضوية السادة الاساتذة الدكتور عبد السلام بليغ . ومحمود توفيق اسماعيل . حافظ محمد بدوي ، وإبراهيم الجاني . وصبري فرحات المستشارين

٢٨

١١ من يوتيه ١٩٦٤

- أ — تعليم حر : إعانة . علامة وزير التربية والتعليم بالمدارس الحرة . ق ٤٠ لسنة ١٩٣٤ م ١٠
ب — إعانة كفاية : مدرس معان ،
د — إعانة : استبقاء ، مجانية . تقريرها واستردادها منها .
د — نقض : طعن ، مصلحة
هـ — حكم : تدليل ، حجب .

المبادئ القانونية :

١ — مؤدى المادة ١١ من قانون التعليم الحر ٤٠ لسنة ١٩٣٤ وتصوص القرارات الوزارية الصادرة بالاستناد إليها أن العلاقة بين وزارة التربية والتعليم ، وبين المدارس الحرة في خصوص الإعانة بمختلف أنواعها ، ليست علاقة عقدية وإنما هي علاقة تنظيمية عامة مصدرها القوانين والقرارات الصادرة في هذا الشأن . ومن ثم فإنه يجب الرجوع إلى هذه القوانين واللوائح في الأنزعة التي تنور بين الوزارة وبين أصحاب تلك المدارس بسبب الإعانة .

٢ - يبين من القرارين الوزاريين ٥٧١٨ ، ٥٧٠٩ الصادرين في ٧ نوفمبر سنة ١٩٤٢ والذين ينظمان إعانة الكفاية ، أن هذه الإعانة إنما تقررها الوزارة للمدرسين من أصحاب المؤهلات ولا يدخل شيء منها في ذمة صاحب المدرسة أو ناظرها ؛ وأن دور أيهما فيها لا يعدو دور الوسيط بين الوزارة وبين المدرسين الذين تقررت لهم الإعانة من الوزارة وتم تعيينهم بموافقتها فيتسلم صاحب المدرسة أو ناظرها في نهاية كل شهر مبلغ الإعانة المقررة لهؤلاء المدرسين ، ويقوم بدوره بتسليمه إليهم . وإذا كان الأمر كذلك فلا يكون للوزارة أن تطالب صاحب المدرسة أو ناظرها برد ما تكون قد دفعته من هذه الإعانة متى ثبت أنه قام بتسليمه لأصحابه من المدرسين المقررة لهم الإعانة لأنه في هذه الحالة تبرأ ذمته بهذا التسليم ولا يكون قد استولى لنفسه على شيء حتى يطالب برده . كما لا يمكن تأسيس مطالبته بالرد على وقوع خطأ من جانبه لعدم استيفاء هؤلاء المدرسين شروط استحقاق إعانة الكفاية ، ذلك أن الأمر في تقريرها موكول إلى الوزارة وحدها وقد تطالب منها القرار الوزاري رقم ٥٧١٩ بعدم تقريرها إلا بعد التحقق من استيفاء المدرسين المعانين شروط استحقاقها .

٣ - يبين من القرارات الوزارية

والنشرات "صادرة في شأن إعانة الاستيفاء وإعانة التعويض عن المجانية" أن الوزارة لا تقررها إلا بعد التحقق من قيام موجهيها ؛ وأنه ليس في تلك القرارات والنشرات ما يخول الوزارة في حالة إخلال صاحب المدرسة أو ناظرها بالتزامات المفروضة عليه الحق في استرداد ما تكون قد دفعته فعلا من هذه الإعانة ؛ وإنما يقتصر حقها في هذه الحالة على منع الاعاء أو وقف صرفها ؛ حتى يفي صاحب المدرسة أو ناظرها بالتزاماته .

٤ - متى كانت محكمة النقض قد أقامت النتيجة التي انتهى إليها الحكم المطعون فيه على أساس قانوني مغاير للأساس الذي أقيم عليه ؛ فإن النعمى بوجود قصور وتناقض في أسبابه التي استبدلت بها هذه المحكمة غيرها يكون - بفرض صحته - غير منتج

٥ - إذا كان الحكم المطعون فيه لم يواجه أحد طلبات الطاعنة استقلا ، وكانت الأسباب التي استند إليها في رفض طلبات الطاعنة جملة لا تصلح قانونا لرفض ذلك الطالب ؛ فإن الحكم يكون مميها في هذا الخصوص بما يستوجب نقضه .

طعن ٢٧١ لسنة ٢٩ ق رئاسة وعضوية السادة
الأماتة محمود القاضي ومحمود اسماعيل ولطفي علي وإبراهيم
الحلبي وصابر فرحات المستشارين

٢٩

١١ من يونيو ١٩٦٤

البائع بنقل الملكية للمشتري ، وب تسجيله ، ونقل
إليه الملكية فعلا متى كان البائع مالكا
للبيع .

بيع : بائع ، التزاماته . استحقاق ، ضمانته . تعويض :
تسجيل . مدني ٤٦٨ ، مشتري ، حسن نية . تعويض . عقد
بيع غير مسجل .

المبدأ القانوني :

المقصود من المادة ٤٦٨ من القانون
المدني التي تقضي بأنه « إذا حكم للمشتري
بإبطال البيع وكان يحمل أن المبيع غير مملوك
للبيع ، فله أن يطالب بتعويض ولو كان
البائع حسن النية » ، هو تقرير حق المشتري
الذي حكم له بإبطال البيع في التعويض ، متى
كان حسن النية . وإذا جعل المشرع مناط
حسن نية المشتري هو جهله بأن المبيع غير
مملوك للبائع له ، فهو يعني ألا يكون هذا
المشتري عالما وقت شرائه بأن البائع له
لا يملك المبيع ، وبأنه يستحيل عليه لذلك
نقل الملكية إليه . ومن ثم فلا ينتفي حسن
النية عن المشتري بمجرد علمه بأن سند البائع
له عقد بيع ابتدائي لما يسجل ، إذ في هذه
الحالة لا يستحيل على البائع نقل الملكية
إليه ، بل أن اتقن أنها يكون ممكنا بمجرد
تسجيل البائع عقد تملكه ولا يعني عدم
تسجيل العقد عيبا فيه ، ذلك أن عقد البيع
غير المسجل عقد منتج لجميع آثاره ومنها التزام

٣٠

١١ من يونيو ١٩٦٤

١ — إجارة : قيمة مستأجر ، إقامة مبان في الدين
المؤجرة محكمة موضوع . نقض ، طعن ، استئناف
واقعية .

ب — دين مؤجرة : بيعها . خلف .

ج — ميان في الدين المؤجرة : مدني قديم م ٦٥
مدني ٥٩٣ .

د — تعويض : مؤجر ، الزامه قيمة المواد وأجره
الماله للبناء التي أقامها المستأجر .

هـ — إجارة : انتهاء الإيجارة . تعويض .

المبادئ القانونية :

١ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد
استخلص مما أورده من قرائن أن نية
المتعاقدين اتجهت إلى عدم إعمال ما تضمنه
عقد الإيجار من تحويل المؤجر الحق في
طلب إزالة ما قد يقيم به المستأجر على العين

من مبان . وأن البائع للمؤجر أجاز ضمنا إقامة البناء محل النزاع ، . وكان هذا الاستخلاص مائغا واستمدا من وقائع تؤدي إليه ، فإنه لا معقب على المحكمة في ذلك لتعلقه بأمر موضوعي .

٢ — خلافة المشتري للبائع في الحقوق والواجبات المتولدة من عقد الإيجار تحدث بحكم القانون نفسه وبتمام البيع . فإذا كان البائع قد أسقط حقه في طاب إزالة ما على الأرض المؤجرة من مبان ، فإنه لا يجوز للمشتري باعتباره خلفا للبائع أن يعود إلى التمسك بما أسقط السلف حقه فيه : إذ أن الخلف لا يكون له من الحقوق أكثر من السلف .

٣ — إنه وإن كان المستأجر الذي يقيم بناء على الأرض المؤجرة لا يعتبر حسن النية في حكم الفقرة الثانية من المادة ٦٥ من القانون المدني القديم . لأنه يعلم أن هذه الأرض التي يبني عليها مملوكة للمؤجر ؛ إلا أن الرأي الذي كان سائدا في ظل القانون المدني القديم الذي تقرر محكمة النقض ، هو أن المستأجر الذي يبني في الأرض المؤجرة بتصریح من المؤجر . ينزل منزلة الباني في أرض الغير بحسن نية ، ويأخذ حكمه فتطبق عليه الفقرة الأخيرة من المادة ٦٥

المشار إليها . وهو النظر دور ما قننه القانون القائم في المادة ٥٩٢ بشأن البناء الذي يقيمه المستأجر في العين المؤجرة بعلم المؤجر ودون معارضته . وإذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى أن البناء قد أقيم على الأرض بتصریح من المؤجر الذي أسقط حقه في طلب الإزالة وطبق عليه حكم الباني بحسن نية . فإنه لا يكون مخالفا للقانون .

٤ — إذا كانت الطاعة لا تنازع في أن ما ألزمها به الحكم هو قيمة المواد وأجرة العمالة ، وكانت هذه القيمة على ما جاء بتقرير الحبير الذي اعتمده الحكم المطعون فيه تقل عما زاد في قيمة الأرض بسبب البناء فإن الحكم إذ ألزمها بأقل القيمتين قد التزم بحكم القانون .

٥ — مقتضى الحكم بإخلاء المستأجر من البناء وتسليمه إلى المؤجر ، ألا يكون للمستأجر حق في الانتفاع بالبناء من تاريخ صدور هذا الحكم وإذ قضى الحكم للمستأجر بتعويض مقابل حرمانه من هذا الانتفاع بعد هذا التاريخ ، فإنه يكون مخالفا للقانون .

٣١

١١ من يونيو ١٩٦٤

١ — التزام : فوائد تأخيرية . ضرر مفترض قانوناً :
مدنى م ٢٢٨

ب — حجز : ما للمدين لدى الغير التزام الفوائد :

ج — تنفيذ : التزام . فوائد تأخيرية

المبادئ القانونية :

١ — تنص المادة ٢٢٨ من القانون المدنى على أنه لا يشترط لاستحقاق فوائد التأخير قانونية كانت أو اتفاقية أن يثبت الدائن أن ضرراً لحقه من هذا التأخير ، ومفاد ذلك أن القانون افترض الضرر افتراضاً غير قابل لإثبات العكس .

٢ — مقتضى الحجز أياً كان نوعه ، وضع المال المحجوز تحت أمر القضاء بما يتمتع منه على المحجوز لديه استغلال المال المحجوز أو التصرف فيه . ومن ثم لا يحول الحجز دون استحقاق فوائد التأخير . وعلى ذلك فغير صحيح فى القانون ما يقرره الحكم من أنه كان للطاعة (الحاضرة) أن تنتفع بالمال المحجوز تحت يدها بما يؤدي إلى عدم استحقاقها للفوائد .

٣ — تقرير الحكم المطعون فيه أنه يترتب على تراخى الدائن فى تنفيذ الحكم الصادر لمصلحته عدم استحقاقه لفوائد التأخير غير صحيح فى القانون ؛ ذلك أن التراخى فى التنفيذ

لا يكون له أثر فى المدة السابقة على صدور الحكم الابتدائى ؛ ولا يمنع من استحقاق الفوائد إذ كان على المدين أن يوفى بالدين ؛ أو أن يتمسك بأى سبب من أسباب انقضائه .

طن ٤٧٥ لسنة ٢٩ ق رياسة ومضوية السادة
الاساتذة محمد عبد اللطيف مرسى ، وحافظ محمد بدوى
وابراهيم الجالى ، وصبرى فرحات المستشارين .

٣٢

١٧ من يونيو ١٩٦٤

دعوى : طائها . وصفها لسرعة ، باستئناف ودعوى .
ضريبة . رسم ايلولة على الشركات . ق ١٤٢ لسنة ١٩٤٤
مرافعات . ٤٠٥ ق لسنة ١٩٥١ .

المبدأ القانونى :

مناط نظر الدعوى على وجه السرعة طابقاً
للفقرة الثانية من المادة ٤٠٥ من قانون
المرافعات هو أمر الشارع سواء فى قانون
المرافعات أو فى قانون آخر . وإذا كانت
نصوص القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ يفرض
رسم ايلولة على الشركات سواء قبل تعديلها
بالقانون ٢١٧ لسنة ١٩٥١ أو بعده ، قد خلت
من النص على وجوب الفصل فى الدعاوى
الخاضعة لأحكامه على وجه السرعة ، وجرى
الحكم المطعون فيه على أن الدعوى المستأنفة
حكمها وموضوعها الطعن على تقديرات
مصلحة الضرائب لتركه المورث من الدعاوى

التي ينص القانون على وجوب الفصل فيها على وجه السرعة ويرفع الاستئناف عن الأحكام الصادرة فيها بتكاليف بالحضور، فإنه يكون لا سند له من القانون .

طن ٣٨٩ لسنة ٢٩ ق رئاسة وعضوية الاساتذة محمد فؤاد جابر وأحمد زكي محمد، ومحمد ممتاز محمد نصار . وإبراهيم محمد عمر هندی . ومحمد نور الدين عويس المستشارين

٣٣

١٧ من يونيه ١٩٦٤

أ — أهلية : دعوى . نظرها ، تدخلها إلى دعوى القضاء ، بطلان ، نيابة عامة .

ب — وقف : دعوى ، النيابة ، تدخلها إلى دعوى الوقف ، بطلان نظام عام ؛ نقض ، طعن أسياب متعلقة ، بالنظام العام ، مرافعات م ١٥٤

ج — دعوى : تدخل .

د — تقرير التلخيص : تلاوته ؛ بطلانه

ه — قاضي التحضير : دعوى ؛ تقديمها مباشرة .

مرافعات م ١١٨

و — اختصاص : متعلق بالوظيفة محاكم مختلطة ، فقرة انتقال . نظام عام .

ز — حكم : حجيت ؛ اختصاص

المبادئ القانونية :

١ — تدخل النيابة في القضايا الخاصة بالقصر إنما يكون لرعاية مصلحة القصر ؛ مما ينبني عليه أن التمسك بالبطلان على فرض وجوده مقصوراً على أصحاب المصلحة فيه ؛ فلا يجوز لغير القصر من الخصوم السحدي بعدم اخبار كاتب المحكمة الابتدائية النيابة بقيام الدعوى .

٢ — توجب المادة الأولى من القانون ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ بيعض الاجرامات في قضايا الأحوال الشخصية والوقف التي تختص بها المحاكم ، بمقتضى القانون ٦٢ لسنة ١٩٥٥ تدخل النيابة العامة في كل قضية تتعلق بالوقف وإلا كان الحكم باطلاً ؛ يستوى في هذا الشأن أن تكون الدعوى أصلاً من دعاوى الوقف أو أن تكون قد رفعت باعتبارها دعوى مدنية وأثيرت فيها مسألة أولية متعلقة بالوقف وإذا كان هذا البطلان مما يتعلق بالنظام العام فإن لمحكمة النقض أن تقضى به من تلقاء نفسها .

٣ — اتصاف المطعون عليهما أثناء سير الدعوى بصفتهما الشخصية ، إلى جانب صفتيهما كمتناظرين على الوقف التي رفعتها بها الدعوى وإن كان يعتد — سير منهما من قبيل التدخل في الدعوى بصفتهما الشخصية ، ويجب اعلانه للخصوم الغائبين عملاً بالمادة ١٥٤ من قانون المرافعات ، إلا أنه ليس لغیر هؤلاء من الخصوم التمسك بالبطلان بسبب عدم إجراء ذلك الاعلان .

٤ — اذا كان الحكم قد انتهى صحيحاً إلى أن الدعوى بوصف كونها دعوى استحقاق فرعية ؛ تعتبر نزاعاً متعلقاً بالتنفيذ وتكون لذلك من الدعاوى التي يوجب القانون الفصل فيها على وجه السرعة ، فإن هذه الدعوى

لا تكون مما يستلزم القانون عر ٥ على قاضي التحضير ؛ ومن ثم فإنه لا يعيب الحكم عدم وضع تقرير بالتأخير أو عدم تلاوة التقرير بالجلسة قبل بدء المرافعة .

ه — إنه وإن كانت المادة ١١٨ مرافعات تقضى أن الدعاوى المنصوص عليها فيها ومنها الدعاوى التي يحكم فيها على وجه السرعة ؛ تقدم م شرة إلى المحكمة دون عرضها على قاضي التحضير ؛ إلا أنه لا يترتب البطلان على مخالفة حكم هذه المادة ؛ لأن لمشرع كان قد وضع نظام تحضير الدعاوى العادية أمام المحاكم الابتدائية اعتباراً بأنها تستلزم إفاضة وبسطاً في الشرح وتنقيحاً طويلاً عن الحقيقة بما لا يسره وقت المحكمة الكاملة . فإذا قدمت دعوى مما نصت عليه المادة ١١٨ مرافعات إلى قاضي التحقيق إلا يكون للخصوم الذين لا يريدون لإفادة من الضمانات التي يكفها نظام التحضير إلا طالب إحالة الدعوى إلى المحكمة مباشرة وليس لهم بعد تحضير الدعوى وإحالتها إلى المرافعة الادعاء ببطلان الإجراءات .

٦ — يبين من مناقشات ممثلي الدول في مؤتمر مونترو ، ومن الوثائق والبيانات الرسمية التي قدمت بها الحكومة المصرية مشروع اتفاق مونترو ولائحة تنظيم المحاكم المختلطة إلى البرلمان ؛ والمناقشات التي دارت

بشأنها في مجلسيه ؛ أنه خلال فترة الانتقال المحددة من ١٥ من أكتوبر ١٩٣٧ حتى ١٤ من أكتوبر ١٩٤٩ تعتبر المحاكم المختلطة محاكم استثنائية ؛ ولا يتعلق اختصاصها بالنظام العام ؛ وأنه قد أبيع للأجانب عملاً بالمادة ٢٦ من لائحة تنظيم المحاكم المختلطة الصادر بها القانون ٤٩ لسنة ١٩٣٧ التنازل عن اختصاص هذه المحاكم وقبول الخضوع للقضاء الأهلي بالنسبة إلى جميع السكان مصريين وأجانب على حد سواء ؛ ومن ثم فإنه بقيام موجب اختصاص المحاكم الأهلية بقبول الأجانب الخضوع ، لمسا يثبت اختصاصها بالنسبة إليه ويعتبر هذا اختصاصاً من قواعد الاختصاص المتعلقة بالوظيفة ، فتحسر عن الأجانب ولاية القضاء المختلط فيما قبل الخضوع فيه للقضاء الأهلي ، ومتى أُنقذت الولاية للمحاكم الأهلية بقبول الأجانب الخضوع لها ؛ فإنه لا يؤثر في انعقادها عدول الأجانب عن هذا القبول .

٧ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بعدم الاختصاص على أن القاضي المستعجل لا يملك التعرض لحق المطعون عليها في التنفيذ على العقار والحجز على ثمراته بعد أن استقر لها هذا الحق بحكم نهائي صادر من محكمة الاستئناف المختلطة ، وكان قضاء المحكمة المختلطة هذا قد صدر خارج حدود

هذا الاجراء بجزء ما ولم يرتب البطلان على مخالفته ؛ وبالتالي لم يجعل منه ركناً أو شرطاً لانعقادها أو صحتها .

طعن ٦٢ لسنة ٢٧ ق رياسة وعضوية السادة الامانة
محمد فوزي جابر ، وأحمد زكي ، وأحمد أحمد الشامي ، وإبراهيم
محمد عمر هندی ، ومحمد نور الدين هوبس المستشارين :

٣٥

٢٤ من يونيو ١٩٦٤

أ - عمل : مقدمه : انتهاء ؛ فصل ل : مسوغه ،
محكمة موضوع ق ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ م ٢٩ .
ب - عقد عمل : انتهاء ؛ تمويض
المبادئ القانونية :

١ - متى كانت المحكمة - وهي بصدد
دعوى التمييز - لم تستلزم توافر الضرر
لإمكان إنهاء عقد العمل ؛ وإنما استعرضت
الآخطاء المنسوبة إلى العامل وخلصت منها
إلى أنها لا تصلح مسرغاً كافياً للفصل ؛ وهو
استخلاص موضوعي سائق يقع في سلطة
المحكمة التقديرية ؛ فإن ما ينمى الطاعن على
الحكم المطعون فيه بمخالفته القانون في
خصوص ما استطر داليه في مناقشته اقتراض
أن قرار الفصل عقوبة تأديبية تطبق عليه
الفقرة الثالثة من المادة ٢٩ من القانون ٣١٧
لسنة ١٩٥٢ . يكون غير منتج .

٢ - متى كان الحكم قد أورد ضمن
بياناته ما تكشف عن نوع العمل ومدة خدمة
العامل وظروف الاستغناء عن خدماته ؛

ولايتها ، فلا تكمن له حججاً وبعتبر والعدم
سواء ؛ فإن الحكم المطعون فيه يكون مخالفاً
للقانون إذ اعتد بهذا القضاء ، واعتبر أنه
قرراً حقاً للمطعون عليه ما في التنفيذ على العقار
بمتنع . على القضاء المستعجل الأمر بعدم
الاعتداد بالحجوز التي أوقعها الطاعنة على
الثار تحت يد المستأجرين .

طسان ٢٠٦ لسنة ٥١٠٢٨ لسنة ٢٩ ق رئاسة وعضوية
السادة الاسادة الدكتور عبد السلام بليم ، ومحمود
توفيق اسماعيل ، ومحمد عبد اللطيف مرسى ، واطنى على
على ؛ وإبراهيم الجاق المستشارين .

٣٤

٢٤ من يونيو ١٩٦٤

عقد إداري : مجلس دولة . أخذ رايه . صلح .
تحكيم بطلان :

المبدأ القانوني :

يبين من عبارة المادة ٣٢ من القانون
٩ لسنة ١٩٣٩ بإنشاء مجلس الدولة ؛ وما نصت
عليه من أنه لا يجوز لاية وزارة أو مصلحة
أن تبرم أو تقبل أو تجيز أى عقد أو صلح
أو تحكيم أو تنفيذ قرار محكمين في مادة تزيد
قيمتها على خمسة آلاف جنيه بغير استثناء
إدارة الرأي المختصة ، ومن المناقشات
البرلمانية التي دارت بشأن النص المقابل له في
القانون ١١٢ لسنة ١٩٤٦ ؛ أن الشارع إنما
أراد به مجرد طلب الرأي فيما تجر به الجهة
الإدارية من العقود والمشارطات المذكورة
دون أن تكون ملزمة باتباعه ؛ وأنه لم يقرن

فإن في ذلك ما يدل على أنه راعى هذه
العناصر في تقدير التعويض .

طعن ٤٠٠ لسنة ٣٠ ق بالهيئة السابقة .

٣٦

٢٥ من يونيو ١٩٦٤

١ — قانون : تطبيقه من حيث المكان . مسؤولية
مدنية . شخص اعتباري مسؤولية . نظام عام . مدني
٢٨ م و ٢١ م .

ب — عمل : اصابة . تعويض . إثراء بلا سبب .

المبادئ القانونية :

١ — تنص المادة ٢٨ من القانون
المدني على أنه : « لا يجوز تطبيق أحكام
قانون أجنبي عينته النصوص السابقة ، إذا
كانت هذه الأحكام مخالفة للنظام العام أو
الآداب في مصر . » ومؤدى ذلك نهى
القاضي عن تطبيق القانون الأجنبي كلما
كانت أحكامه متعارضة مع الأسس
الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية أو
الخلاقية في الدولة . مما يتعلق بالمصلحة
العليا للمجتمع . وإذا كان الاعتراف
بالأشخاص الاعتبارية وتقرير مساءلتها
مدنيا عما يسند اليها من أعمال غير مشروعة ،
يعتبر من الأصول العامة التي يقوم

عليها النظام الاجتماعي والاقتصادي في
مصر ، وتعتبر بالتالي من المسائل المتعلقة
بالنظام العام في معنى المادة ٢٨ المشار
اليها ، فإن الحكم المطعون فيه إذا استبعد
القانون الإيراني وطبق أحكام القانون
المصري لما تبينه من أن القانون الأول
لا يجيز مساءلة الشخص الاعتباري عن
الفعل الضار ، فإنه لا يكون مخالفا للقانون
ولا يقدح في صحته ما جاء بالمذكرة
الإيضاحية تعليقا عن قاعدة الاستناد
المنصوص عليها في المادة ٢١ من القانون
المدني من أن القانون الأجنبي يختص
بالفصل في أهلية المساءلة عن الفعل الضار
ذلك أن القانون الأجنبي يمتنع تطبيقه
بالمادة ٢٨ مدني كلما كان حكمه في شأن
المسؤولية أو في شأن شرط من شروطها
مخالفا للنظام العام .

٢ — التزام رب العمل بتعويض
العامل طبقا لأحكام قانون اصابات العمل ،
وإن كان لا يمتنع من التزامه بالتعويض
عن الحادث طبقا لأحكام القانون المدني
إذا وقع بسبب خطئه الجسيم ؛ إلا أن هذين
الالتزامين متحدان في الغاية ، وهي جبر
الضرر جبرا مكافئ له ، ولا يجوز أن يكون

زائدا عليه . إذ أن كل زيادة تعتبر إثراء على حساب الغير دون سبب .
طن ٣٠٨ ق لسنة ٢٩ ق رياسة وعضوية السادة
الامانة الدكتور عيد السلام بليج وعمود توفيق اسماعيل
وفهد عبد اللطيف مرسى ، واطفي علي ، وصبري فرحات
المستشارين

٣٧

٢٥ من يونيو ١٩٦٤

أ - نقض : طمن ؛ سبب جديد ؛ نوع ملكية للمنفعة
العامة ؛ خبير ' ثمن ؛ ايداعه ؛ فوائده ؛ ق لسنة ١٩١٧
١٧ م
ب - قائده : بدء سريانه ؛ التزام محله ؛ مقداره ؛
تعويض ' مدني م ٢٢٦
المبادئ القانونية :

١ - متى كان الحكم المطعون فيه خلوا بما يدل على أن الطاعنتين طالبتى نزاع الملكية .
قدمتا إلى محكمة الموضوع ما يفيد قياسهما
بالايداع ؛ وفقا لما يقتضيه نص المادة ١٧
من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ ؛ كما أنهما لم
تقدما إلى محكمة النقض ما يفيد تقديمهما هذا
إلى محكمة الموضوع ؛ فإنه لا يكون لهما وجه
في التمسك بما رتبته القانون سالف الذكر
على هذا الايداع من أثر في خصوص
سريان الفوائد .

٢ - مفاد نص المادة ٢٢٦ من القانون
المدني والاعمال التحضيرية لهذه المباداة ؛ أن
لا تسرى الفوائد من تاريخ المطالبة القضائية
إلا على المبالغ التي تكون معلومة المقدار

وقت رفع الدعوى . والمقصود بكون محل
الالتزام معلوم المقدار أن يكون تحديد
مقداره قائما على أسس ثابتة لا يكون معها
للقضاء سلطة في التقدير . ولما كان
ما يستحقه المالك مقابل نزع ملكيته للمنفعة
العامة يعتبر تعويضا عما ناله من الضرر بسبب
حرمانه من ملكه جبرا عنه للمنفعة العامة
وهذا التعويض هو مما يكون للقاضي سلطة
واسعة في تقديره ؛ فإن تحديد المالك
ما يطلبه في صحيفة دعواه لا يجعله معلوم
المقدار وقت الطلب بالمعنى الذي يقصده
القانون ؛ وإنما يصدق عليه هذا الوصف
بصدور الحكم النهائي في الدعوى .

طن ٣٣٠ لسنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة

٣٨

٢٥ من يونيو ١٩٦٤

أ - نوع الملكية للمنفعة العامة : ق ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤
لجنة المعارضات ؛ طبيعتها .
ب - لجنة معارضات : قرارها ' طمن فيه ؛ محكمة
ابتدائية ؛ ولايتها بنظر الطمن .
ج - حكم نهائي : نوع ملكية ؛ قرار لجنة معارضات
طمن فيه .

المبادئ القانونية :

١ - اللجنة التي أنشأها القانون ٥٧٧
لسنة ١٩٥٤ بشأن نزوع ملكية العقارات
للمنفعة العامة للفصل في المعارضات الخاصة
بالتعويضات عن نزع الملكية للمنفعة العامة
وإن كانت بحكم تشكيلها تعتبر هيئة إدارية

إلا أن المشرع قد خولها اختصاصاً قضائياً معيناً حين ناط بها الفصل في الخلاف الذي يقوم بين المصلحة وبين ذوى الشأن على الترهيبات المقدرة لهم عن نزع الملكية وهذا الفصل يعتبر فصلاً في خصومة .

٢ — ولاية المحكمة الابتدائية بنظر الطعون التي تقدم إليها من المصلحة القائمة بإجراءات نزع الملكية أو من أصحاب الشأن في قرارات لجان المعارضات مقصورة وفقاً للمادة ١٤ من القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ على النظر في هذه الطعون ؛ ومن ثم فهي هيئة تنظر في طعن على قرار أصدرته اللجنة وهذا الطعن من نوع خاص في قرارات لجان إدارية له أوضاع متميزة ؛ وتحكم فيه المحكمة وفق إجراءات وأحكام موضوعية محددة هي الأحكام المنصوص عليها في القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ ؛ ومن ثم فإن ولاية المحكمة الابتدائية بالنظر في أمر الطعن الموجه إلى قرار اللجنة لا تعدى النظر فيها إذا كان هذا القرار قد صدر موافقاً لأحكام ذلك القانون أو المخالفة له ؛ مما يقتضى أن ما لم يكن قد سبق عرضه على اللجنة وأصدرت قراراً فيه ؛ لا يجوز طرحه ابتداءً أمام المحكمة وبالتالي فلا ينسج هذا الطعن للطلبات الجديدة ولو كانت في صورة طلبات عارضة وعلى ذلك فطلب الطاعن المزوعة ملكيته أمام المحكمة

ولأول مرة زيادة التعويض السابق طلبه أمام اللجنة يعتبر طلباً جديداً فيما يختص بالفرق بين مبلغ التعويض ، فإذا قبلت المحكمة الابتدائية الطلبات المعدلة وقضت بهذا الفرق ، فإنها تكون قد أخطأت بمجاوزة سلطاتها ، ويكون قضاؤها في ذلك قابلاً للاستئناف وفقاً للقواعد العامة وفي المواضع العادية المقررة في قانون المرافعات .

٣ — انتهائية الحكم الذي يصدر من المحكمة الابتدائية في الطعن المرفوع إليها في قرار لجنة المعارضات في التعويض عن نزع الملكية للمنفعة العامة وفقاً للمادة ١٤ من القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ لا تلحق إلا الأحكام التي تصدرها المحكمة في حدود الطاق الذي رسمه لها القانون المذكور ؛ فإذا تجاوزت هذا النطاق وفصلت في طلبات مبتدأة لم تطرح على اللجنة ولم تصدر هذه اللجنة قراراً فيها ، فإن قضاءها في هذه الطلبات لا يكون صادراً في طعن مقدم إليها في قرار اللجنة ، وبالتالي فلا يلحقه وصف الانتهاية المنصوص عليها في المادة ١٤ سالفة الذكر .

طعن : ٣٣٣ لسنة ٢٩ ق. رئاسة ومضوية السادة الأساتذة . محمود القاضي ، ومحمود توفيق اسماعيل ؛ ومحمد عبد الطيف سرسي ، ولطفي علي ، وحافظ محمد بدوي . المستشارين .

٣٩

٢٥ من يونيو ١٩٦٤

ملكية : أسباب كسب . تقادم مكسب . حيازة .
وضع يد . سلف . خلف . ضم مدتيهما .

المبدأ القانوني :

التملك بوضع اليد واقعة متى توافرت
شرائطها القانونية فانها تكفي بذاتها سببا
لكسب الملكية ، وليس ما يمنع مدعى التملك
بهذا السبب من أن يستدل بمقد شرائه غير
المسجل على انتقال حيازة العين إليه؛ وتكون
حيازته في هذه الحالة امتداداً لحيازته سلفه
البائع له .

طمن : ٥٠ : لسنة ١٩٠٩ ق بالحياد السابقة .

يولييه ١٩٦٤

٤٠

٢ من يولييه ١٩٦٤

- أ - عقد : تفسيره . محكمة موضوع .
- ب - بيع : آثار عقدة . ثاره .
- ج - عقد : أركان . رضا . محكمة موضوع .
- د - حوادث طارئة : نظرية ؛ تطبيقها ؛ إرهاب شرطه .
- هـ - إرهاب : اصلاح زراعي : بيع . التزام . مرسوم
بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٣ مدي ١٤٧ ق ٥٢ لسنة ١٩٥٣

المبادئ القانونية :

١ - لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في

تفسير نصوص العقد وتعرف ما قصده
العاقدان منها ، ولا سلطان لمحكمة النقض
عليها متى كانت عبارة العقد تحتمل المعنى
الذي حصلته

٢ - للمتعاقدین بمقد ابتدائي أن يتفقا على
مآل ثمار المبيع . ولا جناح عليهما إن اتفقا
على أن تكون هذه الثمار للمشتري من تاريخ
سابق على تسلمه المبيع أو على البيع نفسه .
إذ أن هذا الاتفاق لا يحرمه القانون ، وليس
فيه ما يخالف النظام العام .

٣ - لقاضي الموضوع في حالة صدور
الإيجاب لغائب دون تحديد صريح لميعاد
للقبول ، أن يستخلص من ظروف الحال
وطبيعة المعاملة وقصد الموجب الميعاد الذي
التزم البقاء فيه على إيجابه . والقاضي فيما
يستخلصه من ذلك كله وفي تقديره الوقت
الذي يعتبر مناسباً لإبلاغ القبول ، لا يخضع
لرقابة محكمة النقض ، متى كان قد بين في حكمه
الأسباب المسوغة لوجه النظر التي انتهى إليها ،
والمحكمة وهي بسبيل استخلاص الميعاد الذي
قصد الموجب الالتزام فيه بإيجابه ، لها أن
تتحري هذا القصد من كل ما يكشف عنه ،
ولا تثريب عليها إذا استظهرته من أفعال
تكون قد صدرت من الموجب بعد تاريخ
الإيجاب وكشفت عن قصده هذا ، كما أنه لا على
المحكمة في حالة صدور الإيجاب من شركاء

متعددین عن صفقة واحدة أن تستدل على قصدهم المتحد بأمور تكون قد صدرت من أحدهم كاشفة لهذا القصد .

٤ - لا يجوز الاستناد في نفي الإرهاق الذي تتطلبه الفقرة الثانية من المادة ١٤٧ من القانون المدني إلى القول بأن الواقع الملوس في الحياة العملية يدل على عدم تأثير قانون الإصلاح الزراعي في ثمن الأطنان الزراعية ذلك أن المشرع قد أقر في المذكرة الإيضاحية للقانون ٤٥٢ لسنة ١٩٥٣ بأنه ترتب على صدور قانون الإصلاح الزراعي ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ انخفاض أثمان الأراضي الزراعية وتحديد قيمة الأجرة عنها ، كما أقر بذلك في القرار الذي اتخذته مجلس الوزراء في ١١ من أغسطس سنة ١٩٥٣ بالموافقة على المذكرة المقدمة إليه من وزارة المالية في شأن منح بعض التسهيلات لمشتري أراضي الحكومة والتي ورد فيها أن قانون الإصلاح الزراعي أحدث تأثيراً كبيراً في أثمان الأراضي فانخفضت أثمانها وإيجاراتها وترتب على ذلك أن عجز كثيرون من المشتريين قبل صدور هذا القانون عن الوفاء بالتزاماتهم أمام الحكومة .

٥ - يجب أن ينظر عند تقدير الإرهاق الذي ترتب على الحادث الطارئ إلى الصفقة التي أبرم في شأنها العقد مثار النزاع . ومن ثم فإنه لتقرير ما إذا كان قد ترتب على صدور قانون الإصلاح الزراعي إرهاق للمدين بالمعنى الذي يتطلبه القانون في الفقرة الثانية من المادة ١٤٧ من القانون المدني ، يتعين على المحكمة أن تبحث أثر هذا القانون على ذات الصفقة محل التعاقد ، وتبين ما إذا كان قد طرأ انخفاض في ثمن الأطنان المبيعة نتيجة صدور ذلك القانون ، أو لم يطرأ ، ومدى ماسببه هذا الانخفاض - في حالة تحقق حصوله - من إرهاق للمدين ، إذ يشترط في الإرهاق الذي يسوغ تطبيق حكم الظروف الطارئة أن يصل إلى حد تهديد المدين بخسارة فادحة ، مما ينتج عنه أن الخسارة المألوفة في التعامل لا تكفي للاستفادة من هذا الحكم .

طن ١٨٧ لسنة ٢٩ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة الدكتور عبد السلام بليغ ، ومحمود توفيق اسماعيل ، وحافظ محمد بدوي ، وإبراهيم الجبالي ، وصبري فرحات المستشارين .

قضاء المحاكم الإدارية العليا

أبريل ١٩٦٤

٤١

٥ من أبريل ١٩٦٤

قرار إداري : تفسيره . تقاعد ، قرار صادر به .
سن قانونية : موظف . دعوى الفاء ، ميعاد .

المبدأ القانوني :

القرار الصادر بإحالة الموظف إلى التقاعد
لبلوغه السن القانوني المقررة ، هو قرار
إداري منشيء لمركز قانوني .

ويكون الطعن عليه بدعوى في الميعاد
القانوني ؛ دون دعوى التسوية .

قضية ١٠٨٠ لسنة ٧ ق .

٤٢

١١ من أبريل ١٩٦٤

١ - دستورية القوانين : رقابة عليها ، حدودها .

ب - سلطة تشريعية : انحراف سلطة إدارية ؛
انحراف .

ج - مشروع . سلطته . تقيدها .

د - تشريع : غرضه . تطبيقه ، مجاله .

هـ - اختصاص : مجلس دولة . قضاء إداري .
قرار إداري . تنبيه على تنفيذ حكم القانون .

١ - حق القضاء في التصدي لرقابة
دستورية القوانين ؛ محدد بتطبيق القانون أو
استبعاده ، دون الحكم بالغائه أو وقف
تنفيذه .

٢ - معيار الانحراف في السلطة الإدارية
معيار موضوعي ذاتي ، على حين هو في السلطة
التشريعية موضوعي محض ؛ لا يداخله أي
عنصر ذاتي ؛

فالتشريعات التي تقرها الهيئة التشريعية
لا تنسب الحد من اقتراحها ؛ فلا وجه لأن
يعزى إلى من اقتراحها ، أنه يعمل لغايات
شخصية .

٣ - من صور المعيار الموضوعي
لتجاوز التشريع الهدف المخصص الذي رسم
له . والأصل إطلاق سلطة الشارع لتنظيم
الروابط المختلفة دون التقييد إلا بالمصلحة
العامة وهي مفترضة ، والاستثناء تقييد الشارع
بأهداف معينة وردت في الدستور ، أو أفصح
عنها الشارع ذاته ، ويجب الحذر في استخلاص
هذه الأهداف .

٤ - تلتبس أغراض التشريع ومجال
تطبيقه أولاً في عنوان التشريع ونصوصه ؛

الحكم أن رأى هذه اللجان استشارى .

٣ - صدور قرار النقل الميكاني من رئيس إدارى مختص بالتأديب دون النقل ، استناداً إلى ذات أسباب مجازاة الموظفين بالخصم من راتبه ، يؤكد أن القرار يستتر جزاء تأديبياً .

قضية ٣٦١ لسنة ٧ ق

٤.٤

١٨ من أبريل ١٩٦٤

تكليف مهندس : قرار إدارى ، وقف تنفيذه ، رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٦ م ٢١ / ٢ ق ، ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ .

المبدأ القانونى :

لا يجوز طلب وقف تنفيذ القرارات الخاصة بالتميين فى الوظائف العامة ، وفقاً لمقاد المادة ٢١ / ٢ من القانون ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ ؛ فى شأن تنظيم مجلس الدولة .

وينسحب أثر هذه المادة على القرارات الوزارية الصادرة بتكليف المهندسين بالتطبيق للقانون ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ ؛ بشأن أوامر التكليف للمهندسين المصريين خريجي الجامعات المصرية .

ويرجع هذا إلى انتفاء ركن الاستمجال فى طلبات وقف تنفيذ كل من قرارات التعمين والتكليف .

قضية ١١٢٣ لسنة ٩ ق .

٥ - تخرج عن اختصاص مجلس الدولة بهيأة قضاء إدارى ، طلبات وقف تنفيذ القرارات الإدارية التى تعتبر مجرد إجراء للتنبيه على تنفيذ حكم القانون

قضية ١١٩٨ لسنة ٩ ق

٤٣

١٨ من أبريل ١٩٦٤

١ - اختصاص : مجلس دولة . قضاء إدارى . عقوبة مقدحة . قرار نقل .

ب - لجنة شؤون موظفين : قرار نقل ، ق ٣١٠ لسنة ١٩٥١ .

ج - تأديب : قرار نقل ميكاني . راتب . خصم .

المبادئ القانونية :

١ - اختصاص مجلس الدولة بهيأة قضاء إدارى ، هو اختصاص محدد بما نص عليه القانون . فتخرج بذلك قرارات النقل من اختصاص المجلس .

ولأننا نختص بنظر الطعون فى قرارات النقل ، إذا انطوت على عقوبة معينة ، مقدحة .

٢ - تختص لجنة شؤون الموظفين بقرارات النقل طبقاً للمادة ٢٨ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، ويشمل اختصاصها وقرارات النقل الميكاني . ولا يغير من هذا

٤٥

١٨ من ابريل ١٩٦٤

مهندس : تكليف ، تجديد . قرار وزاري ، وقف
تنفيذ . ق ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ .

المبدأ القانوني :

طلب وقف تنفيذ القرار الوزاري
الصادر بتجديد تكليف أحد المهندسين بناء
على القانون ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ ، يجب قيامه
على ركنين : أولاً الاستمجال ؛ والثاني
استناد الدعوى إلى أسباب جديده .

فاذا اختلفت عناصر الركن الأول التي
تبني عليها المحكمة عقيدتها في تعذر تدارك
نتائج تنفيذ قرار التكليف ؛ فإن المحكمة
ترفض طلب وقف التنفيذ ، دون حاجة
لاستظهار ركنه الثاني .

نصية ١٢٦٥ لسنة ٩ ق .

٤٦

١٩ من ابريل ١٩٦٤

تقرير سنوي : تقرير كفاية موظف جهة منتدب
بها ، ق ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، لائحة تنفيذية م ١٥ ،
مخالفة قانون .

المبدأ القانوني :

تستقل بالتقرير السنوي عن الموظف

المنتدب ؛ الجهة الإدارية المنتدب اليها ؛ إذا
زادت مدة التندب على ستة أشهر بالتطبيق
لل المادة ١٥ من اللائحة التنفيذية للقانون
٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة .

وتعقيب الجهة المنتدب فيها على التقدير ؛
مشوباً بعيب مخالفة القانون .

نصية ١٩٢٨ لسنة ١٦ ق

٤٧

١٩ من ابريل ١٩٦٤

١ - ضابط احتياط : أقدمية . ق ٤٧٢ لسنة
١٩٥٥ . قرار مجلس وزراء ٩ من فبراير ١٩٤٧ و ١٩٥٥
من سبتمبر ١٩٤٨ .

ب - ترتبة : ضابط احتياط . أقدمية ، تعديلاً .

المبادئ القانونية :

١ - عدل القانون ٤٧٢ لسنة ١٩٥٥
أقدمية الموظفين ضباط الاحتياط التي
استقرت بسقوط قرارى مجلس الوزراء
الصادر في ٩ من فبراير ١٩٤٧ و ١٩ من
سبتمبر ١٩٤٨ ؛ في مجال التطبيق الزمني ؛
من تاريخ العمل بقانون موظفي الدولة .
ولا عمل لتطبيق قرارى مجلس الوزراء سالفى
الذكر ؛ من هذا التاريخ .

٢ - يقتصر أثر القانون ٤٧٢ لسنة ١٩٥٢
في شأن أقدمية ضباط الاحتياط ، على تعديل

الاقدمية دون الترقية .

ولا يجوز الاستناد إلى الأقدمية الاعتبارية التي رتبها هذا القانون للطعن في قرارات الترقية الصادرة قبل العمل به .

القضيتان ١٧٣٢ و ١٨٢٥ لسنة ٦ ق

٤٨

١٩ من أبريل ١٩٦٤

إثبات : موظف ، سنه . ملف خدمته . قومسيون طبي .

المبدأ القانوني :

ملف خدمة الموظف هو الوعاء الطبيعي لملاقته بالإدارة ، ويجب إيداعه كل الأوراق والبيانات المتعلقة بالموظف ؛ أو على الأقل يشار فيه إلى تقديمها في الميعاد المحدد لذلك قانونا . بما لا يدع مجالا للنزاع في ذلك .

زعم الموظف سبق تقديمه شهادة ميلاده قبل إحالته إلى القومسيون الطبي لتقدير سنه ؛ يتعين اثباته بطريق يقيني قاطع ، ويتوافر هذا الإثبات عند استقاء الدليل من أوراق الملف ذاتها .

نضية ٦٠٩ لسنة ٧ ق

٤٩

١٩ من أبريل ١٩٦٤

تقرير سنوي : تقدير كفاية موظف منتدب ق ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، لائحة تنفيذية م ١٥ .

المبدأ القانوني .

تستقل الجهة المنتدب إليها الموظف بتقدير كفايته إذا أرادت مد الذنب زيادة عن ستة أشهر ؛ بالتطبيق للمادة ١٥ من اللائحة التنفيذية للقانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة .

وتعقيب الجهة المنتدب منها على هذا التقدير ؛ يجعل التقرير مشوبا بعيب مخالف للقانون .

نضية ١٩٢٨ لسنة ٦ ق .

٥٠

١٩ من أبريل ١٩٦٤

أ - حكم : تفسيره . منطوقه . أسبابه . غموض . تنفيذ . قصد . نه .

ب - حكم تفسيرى : إيهام . التماس على الخصوم أسباب منسكة من المنطوق .

ج - حكم الغناء : تنفيذ . تفسيره . فروق مالية .

المبادئ القانونية :

١ - لا يكون تفسير الحكم إلا بالنسبة لقضائه الوارد في منطوقه دون أسبابه ، إلا ما كان منها مرتبطا بالمنطوق ارتباطا جوهريا ؛ مكونا لجزء منه مكملا له .

ومناطه أن يقع بالمنطوق غموض أو إيهام يقتضى الإيضاح والتفسير لاستجلاء قصد المحكمة فيما غمض أو أبهى ابتغاء الوقوف على حقيقة المراد منه حتى يتسنى تنفيذ الحكم بما يتفق وهذا القصد .

٢ - يعتبر الحكم التفسيري متمما للحكم الذى يفسره من جميع الوجوه ؛ لا حاكما جديدا . فيقتصر التفسير على إيضاح ما أبهى من الحكم بحسب تقدير المحكمة ؛ لا ما التبس على الخصوم فهمه رغم وضوحه . ولا يجوز تجاوز حدود التفسير إلى التعديل .

ولا يكون محل لطلب التفسير . إذا تعلق بأسباب منفكة عن المنطوق ؛ أو بمنطوق لا غموض فيه ولا إيهام ، أو إذا استهدف تعديل ما نضى به الحكم ولو كان خاطئا ، أو إذا رمى إلى إعادة مناقشة ما فصل فيه من الطلبات الموضوعية .

٣ - الحكم بالغاء قرار الترقية فيما تضمنه من تخطى المدعى فى الترقية ؛ إستنادا إلى

الأقدمية الواجب اعتبارها للمدعى التى تجعله أقدم من المطعون على ترفيتها . يقتضى تنفيذ منطوقه فى ضوء الأسباب المرتبطة به ؛ ضرورة صرف الفروق المالية المترتبة على الاعاء كآثر حتمى له . وترك النص على صرف هذه الفروق فى المنطوق قد يجعل المنطوق مبهما وغامضا ، ولا يعتبر عدولا عن ترتيب هذا الأمر وإعماله .

قضية ٨٩٧ لسنة ٧ ق

٥١

١٩ من أبريل ١٩٦٤

ملف خدمة : موظف ، ابداع متعلقات خدمة الموظف ، شهادة ميلاد ، اثبات تقديمها . دليل ، استخراجها من ملف خدمة موظف .

المبدأ القانوني :

ملف خدمة الموظف هو الوعاء الطبيعى لعلاقته بالادارة . ويجب أن تودع كل الأوراق والبيانات الخاصة بالموظف فى ملف خدمته ؛ أو على الأقل يشار فيه إلى تقديمها فى الميعاد المحدد لذلك قانونا بما لا يدع مجالا للنزاع فى ذلك .

فإذا زعم الموظف أنه سبق أن قدم شهادة ميلاده قبل إحالته إلى القومسيون الطبى لتقدير سنه فإنه يجب إثبات ذلك بطريق يقينى قاطع ويتوافر هذا الاثبات عند استقائه من أوراق الملف ذاتها .

٦٠٩ لسنة ٧ ق

محكمة القضاء الإداري

٥٢

٥ من يونيو ١٩٦٣

١ — وظيفة : جمع بينها وبين عمل في شركة ؛ شركة
سييا للأدوية ، مكتب علمي . ق ٢٦ لسنة ١٩٥٤ م
٨٨ لى ٩٠ و ٩٢ لى ٩٨ . ق ١٥٥ لسنة ١٩٥٥ .

ب — فندق هيلتون - النيل : خضوع اشتغال
الموظف به لحكم المادة ٩٠ من القانون ٢٦ لسنة
٩٥٤ .

ج — ترخيص : بالعمل خارج الوظيفة ؛ سرياً ،
على العمل في الشركات .

د — فصل موظف : مجلس تأديب ، رئيس إداري .
ق ٢٦ لسنة ١٩٥٤ م ٩٥ .

المبادئ القانونية :

١ — مكتب سييا ، بالقاهرة ليس شركة
مساهمة ولا فرعاً لشركة مساهمة ، ولكنه
مكتب علمي خاص بالبحوث العلمية ولا يخضع
العمل فيه لأحكام المادة ٩٠ من القانون
٢٦ لسنة ١٩٥٤ التي تحظر الجمع بين الوظيفة
الحكومية والعمل في الشركات إلا باذن خاص .

٢ — يخضع فرع فندق هيلتون النيل
بالقاهرة لحكم المادة ٩٠ من القانون ٢٦
لسنة ١٩٥٤ .

٣ — يسرى حظر اشتغال الموظفين في
الشركات المساهمة ، على الموظفين الحاصلين

على ترخيص بقبول العمل خارج الوظيفة .
٤ — فصل الموظف الذي يجمع بين
وظيفته والعمل في شركة مساهمة ، يكون
بقرار من الجهة التابع لها ، ولا محل لصدوره
من مجلس التأديب .

المحكمة

ومن حيث إنه يبين من الرجوع إلى القرار
المطعون فيه ، أن السيد وزير الصحة أصدره
تحت رقم ٥٩٢ في ٢٩/٩/١٩٦٠ بفصل المدعى
الطبيب بوزارة الصحة من الخدمة ، واستند في
ذلك إلى أن المدعى وهو إخصائي الأمراض
الباطنية بمستشفى بولاق ، جمع بين وظيفته
العامة التي يتناول عنها مرتباً ، وبين العمل
بشركة سييا للأدوية وفندق هيلتون - الشركات
المساهمة - نظير أجر .

ومن حيث إن بيان مصلحة الشركات
المنوط بها رقابة تنفيذ أحكام القانون ٢٦ لسنة
١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات
المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات
ذات المسؤولية المحدودة ، عن وضع شركة
سييا للأدوية أنه بالرجوع إلى سجلات هذه
المصلحة لم نجد شركة بهذا الاسم ، فمن قنطريق
عليها أحكام القانون ٢٦ لسنة ١٩٥٤ الذي
نخص هذه المصلحة للتنفيذ . . . ولمها عبارة

النحو د ١ — يسرى على ما يوجد في مصر من فروع أو بيوت صناعية أو مكاتب لشركات المساهمة وشركات التوضعية بالأسهم وشركات ذات - المسؤولية المحددة التي لا تتخذ في مصر مركز إدارتها أو مركز نشاطها الرئيسي ، أحكام المواد من (٩٠ إلى ٩٨) من هذا القانون ويكون للوكالات التي تديرها هذه الشركات بنفسها أو توكل إدارتها إلى مستخدميها في مصر حكم الفروع أو البيوت أو المكاتب المتقدم ذكرها ،

ولا حجة فيما يذهب إليه المدعى من قصر حكم المادة (٩٥) على الشركات المساهمة ، باعتباره أنها تتضمن نصا خاصا ، لأن نص المادة (٩٠) المشار إليها بتمريح في سريان المواد من (٩٢ إلى ٩٨) ، على فروع الشركات المنصوص عليها ، ولا محل لإخراج مادة من هذه المواد من مجال التطبيق على هذه الفروع مع صراحة النص وعدم المقتضى في التفرقة بين الأحكام المختلفة بالعمال والمستخدمين في هذه الفروع ، وبين الأحكام المتعلقة بالقيود الواردة على عمل موظفي الدولة وأعضاء الهيئات النيابية بها ، لجميعها أحكام مقروءة للصالح العامة ، عند ما رأى المشرع في الأولى ضمان نسبة معينة من وظائف الشركة ومرتباتها للمصريين ، وعندما رأى في الثانية إقصاء هذه الوظائف عن استغلال الشركات لنفوذهم .

ومن حيث أن المادة (٩٥) من القانون ٢٦ لسنة ١٩٥٤ ، معدلة بالقانون ١٥٥ لسنة ١٩٥٥ ، تنص على أنه : « لا يجوز الجمع بين

عن مكتب على خاص بالبحوث العلمية ، ولا تخضع لأحكام المادة (٩٠) من القانون ٢٦ لسنة ١٩٥٤ ، والقوانين المعدلة له ، حيث إنه تابع بعبية كاملة لشركة سويسرية سرية من ناحيته التويل أو الإدارة ولا يأخذ بالشكل القانوني للفرع أو الوكالة .

أما عن وضع شركة النيل - هيلتون - فإنها فرع لشركة أجنبية ينطبق عليها حكم المادة (٩٠) من القانون ٢٦ لسنة ١٩٥٤ والقوانين المعدلة له ، وهكذا يتحدد وضع الشركتين في مواجهة المدعى قانونا . على أساس أن شركة سيديا في الجمهورية العربية المتحدة لا تعدو أن تكون مكتسبا عليها نابما بعبية كاملة لشركة سويسرية ولم تأخذ شكل الفرع أو الوكالة ، فهي شركة أجنبية ، أما شركة النيل هيلتون ، فإنها فرع لشركة أجنبية في الجمهورية العربية المتحدة .

وعلى هذا تنهار المخالفة بوصفها الوارد في القرار المطعون بما يجب إسقاطها .

ومن حيث إنه عن السبب الثاني الذي استند إليه القرار المطعون في فصل المدعى ، أنه جمع بين وظيفة . وبين العمل بفندق هيلتون ، فإنه واضح بما تقدم ، أن إدارة الفندق فرع لشركة أجنبية ينطبق عليها حكم المادة (٩٠) من القانون ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه ، ومن ثم يسرى في جانب المدعى حكم المادة (٩٥) من قانون الشركات المذكورة بدياجة القرار المطعون ، وذلك إعمالا لمصريح نص المادة (٩٠) المشار إليها ، الوارد على هذا

الحظر على الموظفين في الاشتغال في الشركات المساهمة في أي عمل ، ولو كانوا حاصلين من الجهة الإدارية على ترخيص بقبول العمل خارج الوظيفة ، على أن يضاب إلى جزاء فصل الموظف المخالف بطلان العمل الذي يؤدي بالمخالفة لهذا الحكم وإلزام المخالف بأن يؤدي ما يكون قد قبضه من الشركة لخزانة الدولة .

ومن حيث إنه متى ثبت أن المدعى قامت بينه وبين إدارة فندق هياتون وهو فرع شركة أجنبية ، علاقة عمل ولو عرضية دون ترخيص خاص بذلك من مجلس الوزراء ، فإنه يكون قد خالف الحظر المنصوص عليه في المادة (٩٥) المشار إليها ، ويكون القرار المطعون إذا اتخذ المخالفة بهذا الوصف سبباً له ، و قد جاء سليماً متفقاً وحكم القانون ، لا يؤثر فيه الاستناد لقانوني الخاطئ لمصدر القرار .

ومن حيث إن قيام السبب الثاني وحده كلف لحل القرار إلى تجميعه الحتمية قانوناً وهي الفصل من الخدمة .

ولاحجاج بما أثاره المدعى من أن هذا الفصل يتعين صدوره من مجلس التأديب ، ولا يملك الرئيس الإداري ، ذلك أن نص المادة ٩٥ / ٢ صريح في تعيين أداة الفصل ، وهي قرار من الجهة التابع لها . ولقد سبق للمحكمة الإدارية العليا في القضية رقم ١٦٥٦ لسنة ٦ ق بحكمها الصادر بجلسته ١٩٦١/١/٢١ أن تعرضت لسلطة التي تملك الفصل عند

وظيفة من الوظائف العامة التي يتناول صاحبها مرتباً وبين إدارة أو عضوية مجلس إدارة إحدى شركات المساهمة أو الاشتراك في تأسيسها أو الاشتغال ولو بصفة عرضية بأي عمل أو الاستشارة فيها ، سواء أكان ذلك بأجر أم بغير أجر ، حتى ولو كان حاصله في الجهة الإدارية التابع لها ، على ترخيص بخوله العمل خارج وظيفته ، ومع ذلك يجوز لمجلس الوزراء أن يرخص في الاشتغال بمثل هذه الأعمال بمقتضى إذن خاص يصدر في كل حالة بذاتها . ويفصل الموظف الذي يخالف هذا الحظر من وظيفته بقرار من الجهة التابع لها بمجرد تحققها من ذلك ، كما يكون باطلاً كل عمل يؤدي بالمخالفة لحكم الفقرة السابقة ، ويلزم المخالف بأن يؤدي ما يكون قد قبضه من الشركة لخزانة الدولة .

وجاء في المذكرة الإيضاحية للقانون ١٥٥ لسنة ١٩٥٥ : « وقد لاحظت الوزارة في كثير من الأحوال أن السلطات الإدارية ترخص في الاشتغال لموظفيها خارج نطاق الوظيفة العامة ، استناداً إلى نصوص قانون التوظيف أو قانون الجامعة ، وأن هؤلاء الموظفين يعتمدون على مثل هذا الترخيص لاتخاذهم سداً للقول باعتباره نصرياً يخرج عن نطاق تطبيق الحظر ، ويدعو إلى الترخيص في العمل في شركات المساهمة لذلك رأت الوزارة تحقيقاً لغرض الشارع من تنزيه الوظائف العامة ، تعديل البندين (٢٠١) من المادة ٩٥ بما يحقق المقصود من سريان

وقوع هذه المخالفة ، إذ قالت : إنه ولئن كانت المادة (٩٥) سالفة الذكر قد نصت على أن « يفصل الموظف الذي يخالف الحظر من وظيفته بقرار من الجهة التابع لها بمجرد تحققها من ذلك » ، بما يستفاد منه أن المشرع قد خول الجهة الإدارية الحق في فصل الموظف إدارياً متى تحققت من وقوع المخالفة ، دون إحالته إلى المحكمة التأديبية .

نضية ١٩٦ لسنة ١٠ ق . برئاسة وعضوية السادة
الاساتذذ أحمد فهمي البيلاري ومحمد عبد الجواد حسين
وصادق حنين مبروك المستشارين .

٥٣

٥ من يونيو ١٩٦٣

جزاء تأديبي : محو ، ق ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن
موظفي الدولة م ١٤١ ، ق ٧٣ لسنة ١٩٥٧ . عمل
وسلوك مرضيان .

المبدأ القانوني :

المادة ١٤١ وما بعدها من القانون ٢١٠
لسنة ١٩٥١ بشأن موظفي الدولة ، لا شأن
لها بتاريخ توقيع الجزاء ، فهي إنما تتعلق
بإجراءات محو الجزاء ، ومن ثم تسري في
حق المدعى القواعد الواردة في هذا الباب
إن توافرت شروطها .

المحكمة

ومن حيث إنه بمقتضى القانون ٧٣ لسنة
١٩٥٧ ، أضيف إلى القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١
بشأن نظام موظفي الدولة ، باب رابع خاص بمحو

الجزاءات التأديبية وآثارها ، فنصت المادة ١٤١
على أنه : « يجوز للموظف أن يطلب محو الجزاء
وآثاره بعد مضي سنتين من تاريخ صيرورة
القرار التأديبي الصادر به نهائياً ، فإذا كانت
العقوبة هي اللوم ، أو الخصم من المرتب ،
أو تأجيل موعد استحقاق العلاوة أو
الحرمان منها ، فيكون الطالب بعد مضي أربع
سنوات . أما بالنسبة للعقوبات الأخرى هذا
العزل والإحالة إلى المعاش فتسكن المدة ثمان
سنوات : فإذا وقع على الموظف أكثر من ثلاث
جزاءات ، وكانت بالإلزام والخصم من المرتب
فلا يجوز طلب المحو إلا بعد مضي عشر سنوات .

فإذا كانت الجزاءات بغير ذلك هذا العزل
والإحالة إلى المعاش ، فتسكن المدة خمس عشرة
سنة ، وفي حالة تعدد الجزاءات تحسب المدة من
تاريخ الأحداث منها .

ونظمت المادة ١٤٢ كيفية رفع الطالب ،
فقضت برفعه إلى الوزير المختص ، الذي يفصل
فيه بعد استطلاع رأى لجنة شؤون الموظفين
بالوزارة أو المصلحة .

ولا يجوز قبول الطالب في جميع الأحوال
إلا إذا ثبت من تقارير الموظف المودعة بملف
أن سلوكه وعمله منذ توقيع الجزاء عليه كانا
مرضيين

وقد تناولت المادة ١٤٣ الأثر المترتب على
قبول الطالب ، فنصت على اعتبار الجزاء كأن لم
يكن بالنسبة للمستقبل ، ولا يؤثر ذلك على
الحقوق أو التعويضات التي ترتبت نتيجة له .

وهن حيث أن مفاد النصوص المتقدمة ، أن

لم تكن تكفي ، في نظر الإدارة ، للقول بأن عمل المدعى وسلوكه كان مرضيين من باب أولى .

نضية ٩٨١ لسنة ١٣ ق برئاسة وعضوية السادة
الإستاذة أحمد فهمي البيلوي ومحمد عبد الجواد حسين
وصادق حسين ، بروتوكول المستشارين

٥٤

١٢ من يونيو ١٩٦٢

أ — معاش : صرفه ، استمراره بصفة شخصية ، ق
٧٧ لسنة ١٩٦٢ م ٢١٠ وقته طعن ، معاشه ، ق ٥٥
لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة وقرار إداري

ب — مرتب : وظيفة في شركة ، ومعاش جمع بينهما

المبادئ القانونية :

الطعن في قرار إداري صادر بوقف معاش .
هو في حقيقته نزاع يدور حول استمرار
صرف معاش بصفة شخصية ، طبقاً لأحكام
المادة الثانية من القانون ٧٧ لسنة ١٩٦٢ ،
ولا تخضع لمواعيد وإجراءات دعوى الإلغاء
المنصوص عليها في القانون ٥٥ لسنة ١٩٥٩
بتنظيم مجلس الدولة .

٢ — القانون ٧٧ لسنة ١٩٦٢ بشأن

عدم جواز الجمع بين مرتب الوظيفة في
الشركات التي تساهم فيها الدولة وبين المعاش
نص في مادته الثانية على أن الإفادة من
المزايا التي تضمنتها منوطة بأن يكون صاحب

الشارع حين أوجد هذا النظام فرض أن يثبت
لدى جهة الإدارة أن سلوك الموظف وعمله مرضيا
بعد صدور الجزاء ، وذلك من واقع ما هو في
ملف خدمته . وليس في نصوص القانون ما يحصر
اتجاه جهة الإدارة في التقارير السرية ، وذلك
لعموم النص الذي يشمل الموظف الخاضع لنظام
التقارير السرية وغير الخاضع منهم .

ولاشك ، حسبما نستخلص المحكمة من
وضم هذا التشريع ، أن المقصود من توافر هذه
المادة أن يخلو ملف خدمة الموظف بما يؤثر عليه
بل المقصود أن يتضمن ملف الموظف ما يثبت
لدى جهة الإدارة - بحسب تقديرها - أن سلوكه
وعمله مرضيا . والقول بعكس هذا يؤدي إلى
خلو ملفات الموظفين بما يشيئهم فيمن جوزى
منهم ، يستدعي حتماً نحو الجزاءات المرفقة
عليهم وهو ما لم يقصده المشرع ، وإلا لقضى
بحكم النصوص بالمحو بانقضاء الأجل المحدد دون
أن يكون لجهة الإدارة حرية التقدير على أساس
العناصر التي أوردتها الشارع .

والذي يبدو للمحكمة ، أن الجهة الإدارية ،
حينما حفظت طلب المدعى ، فإنها قد استندت
إلى التقارير السرية ، الموضوع عنه كعنصر من
عناصر قرارها ولم تكن التقارير السرية هي كل
العناصر . فإذا ما رفضت الجهة الإدارية طلب
المدعى نحو الجزاء مع وجود التقارير السرية عنه
فلا شك أنها ترفض الطلب حتماً إذا انعدمت
التقارير السرية بأثر الحكم الصادر في هذا الشأن
في الدعوى رقم ٧٧٧ لسنة ١٢ قضائية وذلك
لأن باقي العناصر الأخرى الموجودة في الملف

ومن حيث إنه يبين من مطالعته أحكام المادة الثانية من القانون ٧٧ الصادر في ٢٥ من مارس ١٩٦٢، أن الإفادة من المزايا التي قررتها مملوطة بأن يسكن صاحب الشأن موظفا بإحدى الشركات التي تساهم فيها الدولة وقت نفاذ هذا القانون .

ومن حيث إنه وأن كان المدعى عضوا منتدبا وممثلا للتؤسسة الاقتصادية في الشركة العامة . . . حتى ٣ من يناير ١٩٦٢ ، وبأمر عمل مدير عام للشركة المذكورة من ذلك التاريخ حتى عين فيها بتاريخ ١٧ من إبريل سنة ١٩٦٢ بمقتضى القرار الجمهوري ١٩٥١ لسنة ١٩٦٢؛ الخاص بتعيين أعضاء مجالس إدارة الشركات التابعة للتؤسسة المعدنية العامة للتعدين ، إلا أنه لم يقيم تعيينه في هذه الوظيفة بالإدارة القانونية من يملك التعيين إلا في ١٧ من إبريل سنة ١٩٦٢ تاريخ العمل بالقرار الجمهوري ١٢٥١ لسنة ١٩٦٢ سالف الذكر ؛ وهذه . . . لا يمكن اعتباره قانونا . وظائفنا بالشركة العامة . . . قبل التاريخ سالف الذكر ، ولو كان قد أصدر بأمر اختصاصات المدير العام بعد زوال صفته كعضو معتدب للشركة سالف الذكر بصدر قرار السيد رئيس الجمهورية ٥٢٦ في ٣ يناير ١٩٦٢ حتى تاريخ تعيينه ، حتى لو تقاضى بالفعل مدة بلا عن عمله خلالها ، مادام لم ينقضى حقه المركز القانوني كموظف ، وهو لا ينشأ إلا بإرادة التعيين من يملكها ، وهي قرار جمهوري بتعيين المدعى في وظيفة عضو مجلس الإدارة أو المدير العام ؛ وعلى ذلك فإن كل ما يمكن أن يكون في أثر بالنسبة للمدعى فيما يتعلق بالمدة من ٣ من يناير

الشأن موظفا بإحدى الشركات التي تساهم فيها الدولة وقت نفاذ هذا القانون في ٢٥ من مارس ١٩٦٢ .

المحكمة

من حيث أن المدعى وأن كان يصدر دعواه على أنها طعن في قرار إداري صادر بوقف معاشه ، إلا أن الدوى في حقيقتها نزاع يدور حول استمرار صرف معاش بصفة شخصية ، طبقا لأحكام المادة الثانية من القانون ٧٧ لسنة ١٩٦٢ ، ومن ثم فهي منازعة في معاش لا تخضع لمواعيد دعوى الانقضاء وإجراءات المنصوص عليها في القانون ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بشأن تنظيم مجلس الدولة ، وبالتالي يكون مستوفية أوضاعها الشكلية متمينا للقضاء بقبولها .

ومن حيث إن المادة الأولى من القانون ٧٧ لسنة ١٩٦٢ في شأن عدم جواز الجمع بين مرتب الوظيفة في الشركات التي تساهم فيها الدولة وبين المعاش ، نصت على أنه لا يجوز الجمع بين مرتب الوظيفة في الشركات التي تساهم فيها الدولة وبين المعاش المستحق من الحكومة أو

المؤسسات العامة قبل التعيين في هذه الشركات ، ونص في المادة الثانية على أن تسري أحكام هذا القانون على موظفي الشركات الموجود في وقت العمل به على مستمر صرف المعاشات المستحقة لهم بصفة شخصية لمدة ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون . .

سنة ١٩٦٢ حتى ١٧ من إبريل سنة ١٩٦٢ تاريخ
تعيينه بالشركة هو استحقاقه مقابل قيامه بالعمل
في هذه الفترة، دون الحقوق الأخرى كافة
التي لا تنشأ إلا بالتعيين في الوظيفة .

ومن حيث إن المدعى والحالة هذه لم يكن
موظفاً بالشركة العامة . . . وقت العمل
بالقانون ٧٧ في ٢٥ من مارس ١٩٦٢ فإنه
لا يستفيد من المزايا التي قررتها أحكام المادة
الثانية إن كان موظفاً بأحدى الشركات ، وهي
الاستمرار في صرف المعاش بصفة شخصية لمدة
سنة أشهر من تاريخ العمل به .

قضية ١٧٣ لسنة ١٦ ق برئاسة وعضوية السادة
الإسما تاذ أحمد فهمي فهمي البيلالوي وعبد الجواد
حسين ولطفي نجيب عبد الله المستشارين .

٥٥

٢٦ من يونيو ١٩٦٣

فيج ماضية :

جرح لفتح . ذنب إداري جزاء . مستوى كشف
على العموم ٢٢ ٦٤٠ .

المبدأ القانوني :

لا تنطبق المادة السادسة من دستور
الكشف على اللحوم على قبول وذبح عجلة
وزارة الصحة قبل التثام جروحها الناتجة عن
عمل اللامحاحات .

المحكمة

ومن حيث إن الذنب الإداري المنسوب إلى

المدعى هو أنه سمح لعجول الصحة بدخول الجزر
وذبحها ، في حين أنه كان يجب عليه إعدامها طبقاً
لأحكام دستور الكشف على اللحوم وذلك نظراً
الآن جروحها الناتجة من عمل اللقاجات لم تكن
قد التأمت بعد .

ومن حيث إن دستور الكشف على اللحوم
قد نظم في مادته السادسة الحالات التي يتوافر
فيها حالة الإعدام تجرى نصوصها كالاتي :

تعدم جميع الجثث المصابة أو التي بها أعراض
الأمراض أو العادات الآتية :

(١) التسمم الدموي .

(٢) التسمم الصديدي .

(٣) الحى الفجعية الخبيثة .

(٤) الجروح الغير ملتئمة الناشئة من عمل
اللقاحات .

ومن حيث إن هذه المادة قد حددت الحالات
التي يتبين عند توافرها إجراء الإعدام ، وذلك
في الحيوانات بعد ذبحها ، لأن المادة تسكمت
عن الجثث ، والقصد من الجثة هي الحيوان بعداً
ذبحه . ولا يمكن أن ينصرف المعنى إلى الحيوان
حالة كونه حياً . يؤيد ذلك أن الدستور تناول
من مواده الألفاظ الآتية: الحيوانات المذبوحة -
الحيوانات المصابة - تعمد الذبيحة - الذبائح -
على قيد الحياة الخ .

فإذا كان الدستور يقصد في المادة السادسة
إعدام الحيوان الحى حالة وجود جروح غير
ملتئمة ناشئة من عمل اللقاحات ، لما أورد لفظ

المادة ، وشرط انطباق هذه المادة أن يكون الحيوان قد ذبح فأصبح جثة ، وأن الجثة مصابة على التفصيل المبين في دستور الكشف على اللحوم .

قضية ١١١٣ لسنة ١٥ ق برئاسة وعضوية السادة الاستاذة أحمد فهمي البيلوي ومحمد عبد الجواد حسين وصادق حسين مبروك المستشارين .

٥٦

٢٦ من يونيو ١٩٦٢

اختصاص : محكمة قضاء إداري ، موظف فئة متوسطة كنايةة ٥٥ لسنة ١٩٥٩ ، تنظيم مجلس الدولة م ١٣ . مرافعات م ١٣٥ ، ق ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ . محكمة إدارية إحالة إليها .

المبدأ القانوني :

ينعقد اختصاص المحكمة الإدارية بنظر الدعوى المرفوعة من موظفي الفئة المتوسطة الكتابية ، وذلك عملاً بحكم المادة ١٣ من القانون ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة .

ويجب الحكم بعدم اختصاص المحكمة وإحالة القضية إلى المحكمة الإدارية المختصة ، عملاً لحكم المادة ١٣٥ من القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ بتعديل أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية .

قضية ١١٥ لسنة ١٧ ق برئاسة وعضوية السادة الاستاذة أحمد فهمي البيلوي ومحمد عبد الجواد حسين ولطفي نجيب مبد الله المستشارين .

جثة ولاورد لفظاً آخر يتفق وهذا المعنى كما ورد ذلك في باقي مواده حسبما سبق التنويه .

ومن حيث أنه من ناحية أخرى فإن الذنب الإداري - كما تفصح بذلك الأوراق - وهو الذي جرد المدعى من أجله ، عبارة كتبها المدعى بتاريخ ٢٦ من يولية سنة ١٩٥٨ نصها الآتي :-

الآمل قبول العجالات طالما الأرقام مطابقة وهي على مسؤولية الجزار ، وإذا كانت الجروح غائرة فيصرح بإدخالها إلى المشرحة وتعامل معاملة إصابة حية .

وهذه العبارة لا تعذر أن تكون إذناً بقبول العجالات للذبح ، وقبولها للذبح بالصورة التي أجازها المدعى ، أي مع التصريح بإدخالها المشرحة إذا كانت الجروح غائرة ، لا يخالف دستور الكشف على اللحوم طالما أنه لم يثبت أن العجالات لا يصح التصريح بذبحها للأسباب المانعة من ذلك طبقاً للمادة الرابعة من دستور الكشف على اللحوم .

وفوق ذلك فقد ظهر بعد ذبح العجول أن لحومها صالحة للأكل .

ومن حيث إن المحكمة لا ترى صواب انطباق المادة السادسة من دستور الكشف على اللحوم على إطالة موضوع الجزار ، لأن هذه المادة خاصة بإعدام جميع الجثث المصابة أو التي بها أمراض الأمراض أو العيادات الواردة في تلك

الجمعية العمومية للقسم الاستشاري

٥٨

٤ من ديسمبر ١٩٦٣

١ — أدوية : دواء : راجع أدوية . هيئة عليا ،
مجلس ادارة ، تشكيكه ، قراراته . قرار جمهوري
٢٩١ لسنة ١٩٦٠ . وزير صحة . وزير تموين قرار
اداري ، عيب شكلي : ترقية .

ب — هيئة عليا للأدوية : عملها تعيينهم ، ترقيتهم
ق ١١٣ لسنة ١٩٥٨ ق ٢١٢ لسنة ١٩٦١ م ١٨ .

ج — لجنة شؤون موظفين : تشكيكه ، ترقية بطلانها .

د — ترقية : صلاحية زمنية ، قرار اداري ،
تخصيصه ، صحبه التأؤه ، ميعاده .

ه — موظف : ترقية ، طعن . قرار جمهوري ٩٩٤
لسنة ١٩٦٢ . مؤسسة عامة لتجارة وتوزيع الادوية .

المبادئ القانونية :

١ — نص القرار الجمهوري ٢٩١ لسنة
١٩٦٠ بشأن إعادة تنظيم الهيئة العليا للأدوية
على أن تكون رئاسة مجلس الإدارة لوزير
الصحة ، وفي حالة غيابه لا يقدم وكلاء
الوزارات من الأعضاء . فإذا اجتمع مجلس
الادارة برئاسة وزير التوين ، فإن اجتماعه
يعتبر باطلا وقرار المجلس الصادر في هذا
الاجتماع بتحويل مدير الهيئة بعض السلطات
يكون باطلا وقابلا للإلغاء لعيب شكل
لا ينحدر به إلى درجة الانعدام . و تكون
باطلة وقابلة للسحب أو الإلغاء في الميعاد

٥٧

٤ من ديسمبر ١٩٦٣

مرتب : هيئة عامة . مؤسسة عامة . شركة عامة .
ق ١٥٣ لسنة ١٩٦١ . قرار رئيس جمهورية بمنح
مرتب . حق مكتسب .

المبدأ القانوني :

يسري القانون ١٥٣ لسنة ١٩٦١ بشأن
عدم جواز تعيين أي شخص في الهيئات
والمؤسسات العامة والشركات العامة بمكافأة
سنوية أو بمرتب سنوي قدره ١٥٠٠ جنيه
فأكثر إلا بقرار من رئيس الجمهورية ، على
العاملين ممن يتقاضون مرتبا ١٥٠٠ جنيه
فأكثر وقت صدوره .

ويجب استصدار القرارات الجمهورية
اللازمة لهم وفق أحكام هـ — هذا القانون ؛
ولا يجوز تخفيض مرتباتهم أو تعديلها حين
صدور هذه القرارات ، لعدم وجود نص
في القانون يحيز ذلك ؛ كما أنه لا يجوز
المساس بالحقوق المكتسبة .

فتوى ١٢٧٩ ق ٨ من ديسمبر ٦٣ .

القانونى قرارات الترقية الصادرة من المدير العام للهيئة مستنداً إلى السلطة المخولة له بناء على القرار السالف الذكر .

٢ - للهيئة العامة للأدوية تعيين الموظفين والمستخدمين التابعين لها وترقيتهم دون تقيد بأحكام موظفى الدولة وعملها ، أو بأحكام القانون ١١٣ لسنة ١٩٥٨ بشأن التعيين فى وظائف شركات المساهمة والمؤسسات العامة ، وذلك بمقتضى المادة ١٦ من القانون ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن تنظيم تجارة الأدوية والكيمائيات والمستلزمات الطبية .

ولا يمس هذا الحكم الاستثنائى اختصاص مجلس إدارة الهيئة العليا للأدوية المنصوص عليه فى المادة ٥ من القرار الجمهورى ٢٩١ لسنة ١٩٦٠ ، فيما يتعلق باقتراح لوائح التوظيف بالهيئة ، دون التقيد بالنظم والقوانين الخاصة بموظفى الحكومة .

فقرار مجلس إدارة الهيئة بتحويل المدير العام سلطة التعيين والترقية ؛ قرار صحيح ولا يجاوز حدود اختصاصه المنصوص عليه فى المادة ٥ سالفة الذكر .

وقرارات المدير العام بالترقية بناء على السلطة المخولة المشار إليها ، هى قرارات

صادرة فى حدود اختصاصه تطبيقاً لنص المادة ١٤ من القرار الجمهورى سالف الذكر .

٣ - لجنة شؤون الموظفين للهيئة العليا للأدوية ؛ إذا كان تشكيلها غير صحيح وأجرت بعض الترقيات ، فإن هذا من شأنه أن يجعل قراواتها باطلة لا متعديّة : فتخضع لقاعدة تحصين القرارات الادارية الباطلة .

ذلك أن عدم صحة تشكيل لجنة شؤون الموظفين ، عيب شكلى ، لا ينحدر بالقرار إلى درجة الانعدام ، وأن هذه القرارات صادرة من موظف مختص وهو المدير العام للهيئة .

٤ - الاخلال بالصلاحية الزمنية للترقية يجعل القرار الصادر بها باطلا لا منعديما . ويتص القرار فى هذه الحالة بمضى الميعاد دون سحب أو إلغاء .

٥ - القرار الجمهورى ٩٩٤ لسنة ١٩٦٢ بتنظيم وتحديد اختصاصات المؤسسة المصرية العامة للأدوية ، وما انطوى عليه من ادماج موظفى الهيئة العليا للأدوية مع موظفى المؤسسة العامة لتجارة وتوزيع الأدوية فى سلك واحد ؛ لا يخول موظفى هذه المؤسسة الأخيرة حق الطعن فى قرارات الترقية التى أصدرتها الهيئة العليا للأدوية قبل العمل بالقرار الجمهورى سالف الذكر .

الفتوى :

منح علاوات استثنائية أو زيادة في المرتبات والاجور لبعض العاملين بالشركة العامة ؛ ليس من سلطة مجلس إدارة ؛ في ظل مريان أحكام القرار الجمهوري ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ بإصدار لائحة نظام وموظفي وعمال الشركات .

ذلك بأنه لم يرد نص في هذه اللائحة يخول مجلس الإدارة هذا الحق ؛ وتحديد سلطة مجلس الإدارة في تقرير منح العلاوات والمكافآت طبقاً لأحكامها في منح المكافآت التشجيعية ومنح الانتاج السنوية ، وتقرير مبدأ منح العلاوات ؛ في ختام السنة المالية ؛ وبالنسبة إلى جميع موظفي وعمال الشركة .

فتوى ١٣٨٥

٦١

١٤ من ديسمبر ١٩٦٣

١- وقف - بدل ، استبدال ، طلب ، مجلس أوائل أظن اختصاصه ؛ ق ٣٦ لسنة ١٩٤٦ ، ق ٥٠٠ لسنة ١٩٥٣ ؛ ق ٧٢ لسنة ١٩٥٩ . لجنة شؤون أوقاف .

ب - نوع ملكية : مناعة طامة ، ق ٧٧ لسنة ١٩٥٤ .

٥٩

٨ من ديسمبر ١٩٦٣

قناة : كادر عمال ، كاتب ، مخزني ، مرتب .

الفتوى :

المرتبات التي يتقاضاها الكتبة والمخزنية وفقاً لكادر عمال القناة ؛ هي مهيايا شهرية مقابل عملهم في أيام الشهر جميعها ، من حقهم تقاضيها كاملة أياً كان عدد أيام الجمع والعطلات الرسمية التي تتخلل الشهر .

ولا حق لهم في المطالبة بأجر إضافي ، إذا ما اشتغلوا في الشهر الواحد أكثر من خمسة وعشرين يوماً ، أو كفوا بالعمل في غير أيام العمل الرسمية .

أو عمال اليومية ؛ فإنهم يستحقون أجورهم يوماً بيوم ؛ عن أيام العمل الفعلية .

فتوى ١٣٨٢

٦٠

٩ من ديسمبر ١٩٦٣

شركة طامة : حامل ؛ علاوة ؛ مرتب ؛ أجر ، لائحة نظام لموظفي وعمال الشركات ؛ قرار جمهوري ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ .

الفتوى :

١ - يختص مجلس الأوقاف الأعلى ؛ طبقاً للقانون ٢٦ لسنة ١٩٤٦ المعدل بالقانون ٥٠٠ لسنة ١٩٥٢ ، بنظر طلبات البديل والاستبدال في الوقف ؛ على ألا يكون قراره نهائياً إلا بعد موافقة المحكمة المختصة .

وقد انتقل هذا الاختصاص إلى لجنة شؤون الأوقاف ؛ دون غيرها ؛ بعد العمل بالقانون ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم وزارة الأوقاف .

ولا يعنى سبق موافقة مجلس الأوقاف الأعلى على طلب الاستبدال ، دون عرضه على المحكمة وذلك قبل العمل بالقانون ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ ،

بل يجب إعادة عرضه على لجنة شؤون الأوقاف للبت فيه .

٢ - نزاع ملكية : يجوز بمقتضى القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزاع ملكية العقارات للمنفعة العامة ، نزاع ملكية الأراضى اللازمة لإقامة المشروعات ذات النفع العام ، التى تقوم بتنفيذها الشركات تحت إشراف الدولة ورقابتها . ويكون نزاع ملكية تلك الأراضى لحساب الشركات المذكورة ، إذا تعذر التراضى مع ملاكها على نقل ملكيتها إليها .

ويكون قرار الوزير المختص باعتبار هذه المشروعات من المنفعة العامة ، تمهيداً لنزع ملكية الأرض ، قراراً صحيحاً قانوناً .

فتوى ١٤٠ لسنة ١٩٦٣ .

قضاة المحاكم التكميلية

الحق، مما يتيح للقضاء المستعجل إزالة هذه القضية والحكم باعتبار الحجز عديم الأثر قانوناً.

المحكمة

وحيث أن المادة ٣٣٥ مدني تنص على أن لكل دائن أن يستعمل باسم مدينه جميع حقوق هذا المدين إلا ما كان متعلقاً بشخصه خاصة أو غير قابل للحجز، وقد استقر الفقه والقضاء على عدم جواز الحجز على الحقوق الشخصية المحضة للمدين، لأنها لا تدخل في الضمان العام للدائنين ولأنها تتعلق بشخص المدين، ولأنها لا تباع. ومثلها حق الانتفاع؛ وحق السكنى؛ ومن ثم فإنه لا يجوز الحجز على حق المستأجر في الإيجار أي في الانتفاع بالعين المؤجرة، اقتضاء لعدم عليه، متى كان المؤجر قد حظر عليه التأجير من الباطن أو التنازل عن الإيجار إلى الغير ذلك أن حق الانتفاع بالعين المؤجرة متعلق بشخص المستأجر متصور عليه، ويخرج عن الضمان العام للدائنين. والقول بغير ذلك يتعارض مع حرية المالك في الانتفاع بملكه في حدود القانون، لما يترتب على هذا الحجز من بيع حق الانتفاع جبراً، ومن حلول آخر محل المستأجر رغم إرادة المالك.

محكمة الاسكندرية الابتدائية

الدائرة الصيفية المستأنفة

٦٢

١٣ من يولية ١٩٦٤

أ - دائن : مدين ، حقوقه ، استملاكها ، سكنى .
مدني م ٣٩ .

ب - ضريبة : حجز اداري على حق إيجار ، مدني م ٢/٥٩٤ .

المبادئ القانونية :

١ - لا يجوز الحجز على الحقوق الشخصية المحض للمدين ، كحق المستأجر في الإيجار ؛ أي في الانتفاع بالعين المؤجرة ؛ اقتضاء لعدم عليه ، متى كان ، المؤجر قد حظر عليه التأجير من الباطن ، أو التنازل عن الإيجار للغير .

٢ - إجراءات الحجز الإداري وبيع المال المحجوز ؛ ليست من قبيل الأعمال الإدارية المحظور على المحاكم التعرض لها ، ومن ثم يترتب على عدم مراعاة الاجراءات الشكلية التي نص عليها القانون في الحجز الإداري ، أو انعدام الأركان الأساسية التي يقوم عليها هذا الحجز ، أن يصبح الحجز المذكور مجرد عقبة مادية تعترض سبيل

رفض هذا الموافقة على التنازل ، وجب على المستأجر أن يلجأ إلى القضاء للحصول على حكم يخصص له في التنازل عن الايجار للمشتري . (انظر الوسيط للسهموري الجزء السادس ص ٦٧٦) .

وحيث إن من المقرر فقها وقضاء أن إجراءات حجز الإدارى وبيع المال المحجوز ليست من قبيل الأعمال الادارية التي يمتنع على المحاكم التعرض لها ، لأن الحجز يعرض الوسائل القانونية لتنفيذ الحقوق ، ويخضع للرقابة السلطة القضائية ؛ ومن ثم يترتب على عدم مراعاة الاجراءات الشكلية التي ينص عليها القانون في الحجز الإدارى ، أو انعدام الأركان الأساسية التي يقوم عليها هذا الحجز ، أن يصبح الحجز المذكور مجرد عقبة مادية تعترض سبيل الحق ، مما يبيح لقضاء المستعجل إزالة هذه العقبة ، والحكم باعتبار الحجز عديم الأثر قانونا . (انظر القضاء المستعجل للأستاذ محمد عبد اللطيف ص ٢٨٧ ؛ ونقض ٢٢ من مارس ١٩٥١ ، مجموعة أحكام النقض المدنية السنة الثانية ص ٤٥٠) .

وحيث إنه لما كان الحجز قد وقع على حق التأجير وقد نأوتت المستأنفة في توقيع الحجز على ذلك الحق ، ولم يصرح القضاء بإبقاء حق الايجار عند بيع المتجر بالتطبيق للمادة ٥٩٤ / ٢ مدنى ، كما تضمن عقد الايجار نصا صريحا يحظر التنازل عن الايجار أو التأجير من الباطن ، فإن الحجز الموقع من

وحيث إنه وإن كانت المادة ٥٩٤ / ٢ مدنى تنص على أنه إذا كان الأمر خاصا بايجار عقار أنشأ به مصنع أو متجر ، وافترضت الضرورة أن يبيع المستأجر هذا المصنع أو المتجر ، جاز للمحكمة بالرغم ، من وجود الشرط المانع ، أن تقضى بإبقاء الايجار إذا قدم المشتري ضمانا كافيا ولم يلحق المؤجر من ذلك ضرر محقق ، فإنه ليس معنى ذلك أن المستأجر من حقه التنازل عن الايجار للمشتري بالرغم من الشرط المانع دون شرط أو قيد ، بل لابد من توافر شروط أربعة للعمل بنص المادة المذكورة ، وهى :

(١) أن يكون هناك متجر مملوك لشخص آخر ، ويكون مالك المتجر مستأجرا لهذا العقار ، ممنوعا في عقد الايجار من التأجير من الباطن ، أو من التنازل عن الايجار .

(٢) أن تقوم ضرورة تقتضى أن يبيع مالك المتجر متجره .

(٣) أن يقدم مشتري المتجر ضمانا كافيا للمؤجر للقيام بالتزاماته الناشئة ، عن عقد الايجار الذي انتقل اليه .

(٤) ألا يلحق المؤجر من تنازل المستأجر عن الايجار للمشتري ضرر محقق .

فإذا توافرت هذه الشروط الأربعة ، جاز للمستأجر أن يتنازل عن الايجار للمشتري بالرغم من وجود الشرط المانع ؛ ولكن يجب عليه أولا أن يستأذن المؤجر في التنازل ، فإن

المبدأ القانوني :

المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين ، من المتحدى الطائفة والملة ، الذين لهم جهات قضائية ملية منتظمة وقت صدور القانون ٢٦٢ لسنة ١٩٥٥ ، تصدر الأحكام فيها في نطاق النظام العام طبقاً لشريعتهم .

فإذا كانت شريعتهم لم تتضمن قواعد تنظيم الحالة موضوع الدعوى ، وجب الرجوع إلى مبادئ الشريعة الإسلامية ، ومبادئ القانون الطبيعي ، وقواعد العدالة .

المحكمة :

وحيث إن المادة السادسة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ تنص على أنه بالنسبة للمنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين والمتحدى الطائفة والملة ، الذين لهم جهات قضائية ملية منتظمة وقت صدور هذا القانون فتصدر الأحكام في نطاق النظام العام — طبقاً لشريعتهم . ولما كان الثابت من الشهادة الصادرة من بطريركية الأرمن الأرثوذكس أن الطرفين يقتضيان إلى تلك الطائفة ، فيتمتعين تطبيق شريعتهم .

وحيث أن شريعة الأرمن الأرثوذكس لم تتضمن من قواعد تنظيم الحالة موضوع

مصلحة الضرائب على حق المستأجر في الإيجارة يعتبر باطلاً بطلاناً لا يحتمل شكاً أو تأويلاً لمخالفته نصوص القانون ، إذ أصاب حقاً شخصياً للمستأجر لا يجوز التنازل عنه أو التعامل فيه . وهو لا ينشأ حقاً للمعاجر بمسه قاضي الأمور المستعجلة ، إذا ما قضى ببطان الحجز ، ويكون مجرد عقبة مادية أقامها المعاجر في وجه المعجور عليه ، ويختص قاضي الأمور المستعجلة بإزالتها والعود بالحالة إلى ما كانت عليه قبل توقيع الحجز الباطل .

وحيث إنه لما تقدم جميعه يجب إلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من عدم اختصاص القضاء المستعجل بنظر الدعوى ، وبإثبات اختصاصه ، والحكم بعدم الاعتداد بالحجز الإداري التنفيذي الموقع على حق الإيجار . وإلزام المستأنف عليهم المصروفات عن الدرجتين لاخفاقهم في الاستئناف عملاً بالمادة ٢٥٦ و ٣٥٧ و ٤١٦ مرافعات .

استئناف ٧٤٠ لسنة ١٩٦٤ . مدني صنف اسكندرية رئاسة وعضوية السادة الأساتذة السيد عبد العزيز أبو بدير ومحمد الجندى وسعيد الخولى القاضيين .

٦٣

٢٧ من يونيو ١٩٦٣

أحوال شخصية لغير المسلمين

أحوال شخصية : ق ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ م ٦ . مصريون غير متحدى الطائفة والملة أرمن أرثوذكس شريعة إسلامية ، قانون طبيعي ، مدني م ١ : طاعة .

نفقة ، فإن حقه في الطاعة يكون قد سقط . ومن
سم يتعين إجابة المدعية إلى طلب الحكم بالتصريح
لها بالسفر والهجرة إلى كندا ؛ مع إلزام المدعي
عليه بالمصاريف طبقاً للمادة ٢٨١ من لائحة
ترتيب المحاكم الشرعية ويدخل فيها مقابل
أنعاب المحاماة .

قضية ٣٠ لسنة ١٩٦٢ مل جزئي برئاسة السيد
القاضي عدلي رياض رئيس المحكمة .

٦٤

محكمة أسوان الابتدائية

٢٢ من ديسمبر ١٩٦٤

١ - إدارة قضايا حكومة : نيابتها عن شركة
وادي كوم أمبو المؤتممة . ق ٦٠ لسنة ١٩٦٣ . ق ٦٩
لسنة ١٩٦٣ . ق ٥٧ سنة ١٩٥٠ . قرار جمهوري
١٢٧٠ لسنة ١٩٦١ ق ١١٧ لسنة ١٩٦١ . قرار
جمهوري ٥٦١ لسنة ١٩٦٢ . ق ٨٥ لسنة ١٩٦٣ .
ق ٥٨ لسنة ١٩٥٨ ق ١٩١٣ لسنة ١٩٤٦ ق ١٠٩
لسنة ١٩٦٣ . مرافعات ١٤ ق ٤٩٧ لسنة ١٩٥٤
ق ٩٦ لسنة ١٩٥٧

ب - محام : حضوره مع موكل بالجلسة ، حضوره
بسدن بدون توكيل ، إبداءه طلبات . مرافعات
٢/٨٢م .

المبادئ القانونية :

١ - إدارة قضايا الحكومة لا تنوب
عن شركة وادي كوم أمبو المؤتممة ، لا بمقتضى
القانون ٥٧ لسنة ١٩٦٣ ، ولا بمقتضى المادة
٣/١٤ من قانون المرافعات ، ويكون

الدعوى ، ومن ثم يجب الرجوع إلى مبادئ
الشرعية الإسلامية ، ومبادئ القانون الطبيعي
وقواعد العدالة ؛ عملاً بالمادة الأولى من
القانون المدني .

وحيث أن الثابت من إعلان صحيفة
الدعوى ، أن المدعى عليه قد سافر للخارج من
مدة سنتين ، وأن محل إقامته غير معروف ؛
وقد تأيدت هذه الواقعة بما جاء في الاقراين
الصادرين من بطريركية الأرمن الارثوذكس ومن
والد المدعى عليه بتاريخ ٦ و ٢٥ من مايو
١٩٦٣ ، من أن المدعى عليه سافر إلى سوريا
ولأنه ليس في نيته العودة إلى هذه البلاد ؛
كما ثبت من خطابي السفارة السكندرية المؤرخين
١ / ٤ / ١٩٦٣ أن والدة المدعية وشقيقتها
حصلتا على تأشيرة بالهجرة إلى كندا . وترى
المحكمة أن قواعد العدالة تقضى بالتصريح
للمدعية بالهجرة مع أسرتها ، لأن بقاءها بدون
عائل في هذه البلاد ، بعيداً عن أفراد أسرتها ،
فيه خطر محقق عليها ومن شأنه أن يعرضها
للفتنة ؛ ولا محل للقول بأن حق المدعى عليه
في بقاء زوجته المدعية في طاعته في المكان الذي
تركها فيه ، يحول دون سفرها إلى الخارج ذلك
أن حق الزوج في طاعة زوجته له ، يقابله التزامه
بمعاشرتها بالحسنى وحمايته والانفاق عليها ، ومن
المسلم به بها الالتزامات بسقط
حقوقه على زوجته ؛ ومنها حق الطاعة .

ولما كان المدعى عليه قد هجر زوجته من مدة
سنتين وغادر البلاد تاركاً زوجته المدعية بدون

حضور محامى قضايا الحكومة عن الشركة غير مقبول إعمالاً لنص المادة ٢٦ من قانون المحاماة ٩٦ لسنة ١٩٥٧ ، وتعتبر المحكمة الشركة المستأنفة غائبة لأن ممثلها لم يحضر بنفسه أو بوكيل عنه.

٢ — حضور المحامى مع الخصم بالجلسة دون أن يعطيه توكيلاً منها ؛ بتقرير بدون بمحضرها وفقاً للمادة ٨٢/٢ من قانون المرافعات ، والمادة ٢٧ من قانون المحاماة لا يفيد إلا مجرد حضوره مع المحامى فى الجلسة دون أن يخوله أى حق بعدئذ . وتكون الدفوع التى يبدىها المحامى إذ حضر وحده بدون ، توكيل مبداءة من غير ذى صفة ، وتلتفت المحكمة عنها ، وتكون الدعوى غالية من أى طلب للمستأنف عليه:

المحكمة

وحيث إن شراح قانون المرافعات يرون أن من واجب المحكمة بعد طلب من الخصوم ، أن تطالب الوكلاء بتقديم ما يثبت وكالتهم عن الخصوم ، أى أنها تثبت صفتهم فى الحضور ، لأن هذا الأمر يعتبر من النظام العام (الدكتور أحمد أبو الوفا فى مؤلفه التعليق على نصوص قانون المرافعات الطبعة الأولى ص ٢٨٢ وفى مؤلفاته الأخرى ؛ والاستاذان محمد وعبد الوهاب العشماوى فى مؤلفهما قواعد المرافعات الثالجمانى ص ٨٢) إلا أن المؤلفين الآخرين

ردوا فى هامش رقم ٢ من ص ٧٧ بند ٦٥٢ مؤلفهما المذكور الرأى الآتى: وهو أن قواعد قانون المرافعات طبقاً للنشرى المصرى تجعل عمل القاضى يكاد يكون سلبياً فى بحث حقيقة صفة الوكيل وصحة التوكيل ، فهى ملزمة بعدم التدخل فى ذلك إلا فى منازعة قائمة ، وأن يبنى القاضى حكمه على ما يثبت لديه وما اتفق عليه فإدام الخصم لا ينازع فى صفة الوكيل عن خصمه ولم تثر منازعة من أى من الخصمين بشأن هذه الوكالة ومداهما وبعد نشوقها ، فلا محل لأن تذهب المحكمة إلى أبعد من ذلك فى إثبات قيام التوكيل أو عدم قيامه ولا ضرر من ذلك لأن الاجراءات لا يحتاج بها إلا على من كان ممثلاً فى الخصومة سواء بنفسه أو بوكيل عنه ، وقد استندنا فى هذا الرأى إلى حكم لمحكمة النقض صدر فى ١٨ من أبريل ١٩٣٥ .

وحيث إنه يبدو أن السبب فيما رآه المؤلفان المذكوران ، هو الخلط بين الوكالة فى مباشرة الدعاوى واستعمالها ، وبين حضور الوكلاء عن الخصوم أمام المحكمة — فبالنسبة للوكالة فى مباشرة الدعوى ، لا يجوز للمحكمة أن تعرض لبحث هذه الوكالة إلا إذا أثار ذلك صاحب الشأن ، وعلى هذا استقرت أحكام النقض (نقض ١٨ من أبريل ١٩٣٥ المشار إليه فى مؤلف الاستاذين محمد وعبد الوهاب العشماوى السابق ذكره ، نقض يوليه ١٩٥٥ طعن رقم ٤٠٨ س ٢١ فى مجموعة الأحكام مدنى السنة السادسة العدد الثالث

ص ١٣٤٧ قاعدة ١٨٣ و ٢ من أبريل ١٩٥٩
طعن رقم ٤ لسنة ٢٥ من ذات المرجع السنة
العاشرة العدد الثالث ص ٣١٢ قاعدة رقم ٤٧
ويبدو أن هذا هو ما قصده المؤلفان
المذكوران . أما حضور الوكلاء عن الخصوم
أمام المحكمة ، فإنه بمقتضى نص المادتين ٨١
مرافعات و ٢٥ من قانون المحاماة رقم ٩٦
لسنة ١٩٥٧ ، لا يجوز لغير المحامي أو أقارب
الخصوم حتى الدرجة الثالثة (إذا أذنت لهم
المحكمة) الحضور عنهم ، وتوجب المادتان ٨٢
مرافعات و ٢٧ من قانون المحاماة على هؤلاء
الوكلاء تقديم توكيلاتهم إلى المحكمة على الوجه
المبين في المادتين المذكورتين ، والمفهوم من
صيغة المادة سالفة الذكر أن من واجب
المحكمة أن تتحقق من وجود التوكيل وصحته
ومداه ، وإذا تبين لها عدم توكيل ، أو أنه
توكيل غير صحيح ، أو لا يخول مقدمه سلطة
الحضور عن الخصم ، تعين عليها اعتبار ذلك
الخصم غائبا (نقض ٢١ من يناير ١٩٤٣ طعن
رقم ٢٥ لسنة ١٢ ق بمجموعة القواعد القانونية
التي قررتها محكمة النقض في ٢٥ هاما الجزء
الأول مدني ص ٦٢٩ قاعدة رقم ٤٧ في ٩ من
مايو ١٩٦٤ طعن رقم ٨٧ لسنة ١٥ ق من ذات
المرجع الجزء الثاني ص ٣٤٩ قاعدة رقم ٦
ونقض ٢ من أبريل ١٩٥٩ المشار إليه آنفاً .

وحيث إنه متى كان من واجب المحكمة أن
تتحقق من صحة الحاضر عن الخصم ، فإنه ينبغي
بحث مدى صحة نيابة إدارة قضايا الحكومة عن
المستأنف بصفته .

وحيث أن شركة وادي كوم أمبو (المستأنفة)
قد أتمت في عام ١٩٦١ بمقتضى القانون رقم ١١٧
لسنة ١٩٦١ . وهي تابعة للمؤسسة العامة
لاستصلاح الأراضي (القرار الجمهوري رقم
١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ المعدل بالقرار الجمهوري
٥٦١ لسنة ١٩٦٢) .

وحيث أن القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ في
شأن تنظيم إدارة قضايا الحكومة نص في المادة
السادسة منه : « تنوب هذه الإدارة عن الحكومة
والمصالح العامة والمجالس المحلية فيما يرفع منها
أو عليها لدى المحاكم على اختلاف أنواعها ... »
ومن هذا النص يتضح أن الجهات التي تنوب
إدارة قضايا الحكومة فيما يرفع منها أو عليها
من قضايا هي ثلاث جهات : (١) الحكومة
(٢) المصالح العامة (٣) المجالس المحلية .
والجهات الأولى والثانية كانت تنص عليها المادة
الثانية من القانون ٨ لسنة ١٩٥٨ ونصت عليها
المادة الثانية من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٤٦
مع اختلاف في لفظ (العامة) في عبارة (المصالح
العامة) فقد كانت العبارة (المصالح العمومية)

وحيث أنه لا مراء في أن الشركة المستأنفة
لا تندرج تحت أي جهة من الجهات المذكورة ،
وهذا الأمر واضح بالنسبة للجهة التي الحكومة
والمجالس المحلية ، ولكنه يحتاج إلى تفصيل
بالنسبة للجهة الثالثة (المصالح العامة) .

وحيث أنه عما يشير إليه بالنسبة للجهة الثالثة
أن بعض شراح القانون الإداري قد استعمل
لمصطلح (مصالح عمومية) في التعبير عن المرافق

العامه (الدكتور وحيد رافت في مؤلفه القانون الإداري ص ٢١٨) والدكتور مصطفى كامل في مؤلفه القانون الإداري طبعه بغداد ص ٤٤) وقد يعنى هذا أن إدارة قضايا الحكومة تمثل المرافق العامة بالمعنى المقصود في القوانين الإداري . وقد يقال إن كل شركة مؤتمنة تدير مرفقاً عاماً تعتبر مصلحة عامة في حكم المصلحة العامة من ق ٧٥ سنة ١٩٦٣ ولكن هذا القول مردود عليه بالآتي :

أولاً — إن تعبير المصلحة العامة أصبح منصرفاً إلى الإدارات المتفرعة عن الوزارات كمصلحة الجمارك أو مصلحة المساحة .. الخ في حين أن المرافق العامة مدلولها أشمل (الدكتور الطباوى مبادئ القانون الإداري الطبعة الخامسة هامش ص ١ ص ٣٦١) .

ثانياً — ليس في المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٧٥ سنة ١٩٦٣ أو القوانين التي حل محلها (٥٨ سنة ١٩٥٩ و ١١٣ سنة ١٩٦٤ ليس بها جميعها ما يفيد أن المشرع عني بالمصالح العامة — المرافق العامة — بالمعنى المقصود في القوانين الإداري . وقد كان القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٤٦ يستعمل عبارة المصالح العمومية وهي الوحدات الإدارية المتفرعة عن الوزارات وعند ما استعمل عبارة المصالح العامة (وهي الوحدات الإدارية المتفرعة من الوزارات في القوانين ٧٥ سنة ١٩٦٣ و ٥٨ سنة ١٩٥٩ لم يفصح في المذكرة الإيضاحية عن أنه ابتغى بهذا التعبير المعنى المقصود بالمرافق العامة .

ثالثاً — المرافق العامة — إدارية . واقتصادية ، مهنية أو نقابية فلو كانت عبارة (المصالح العامة) تعني المرافق العامة لأصبح من اختصاص إدارة قضايا الحكومة تمثيل نقابة المحامين أو نقابة المهندسين أو نقابة الأطباء وهو الأمر الذي لم يدور بخلد أحد .

رابعاً — يجب عدم الخلط بين النشاط الذي تقوم به الإدارة لمصالح الأفراد وبين المنظمة أو الهيئة التي تقوم بهذا النشاط أي بين المرفق ذاته والهيئة المسؤولة عن سيره (الطباوى المؤلف السابق ص ٣٩١ والاستاذ محمد حامد الجمل طبيعة المشروطات المؤتمنة الطبعة الأولى ص ٥٦ وما بعدها) . وإدارة قضايا الحكومة لا تمثل المرفق بوصفه نشاطاً عاماً يستتبع خاصة لأنها تمثل طرفاً في الخصومة ولا يتصور أن يكون النشاط طرفاً فيها بل من المعقول أن تكون المنظمة التي تباشر هذا النشاط أحد طرفيها . وقد دمج الحكم رقم ١٠٩ لسنة ١٩٦٣ أسوان مثل هذا الخلط عندما قضى بصحة تمثيل إدارة قضايا الحكومة للشركة المستأنفة إذ أسس قضائه على أن الشركة المذكورة أصبحت بالتأمين مملوكة للدولة وتدخل أموالها في أموال الدولة العامة ذلك أنه بالرغم من أموال الشركات المؤتمنة التي تشرف عليها المؤسسات العامة تعتبر أموال خاصة للدولة (ق ٦٠ لسنة ١٩٦٣) في شأن المؤسسات العامة فإن إدارة قضايا الحكومة لا تمثل أموال الشركة إنما تمثل الشركة ذاتها كمنظمة .

القول بأن نيابة إدارة قضايا الحكومة عن الشركة المستأنفة لا يمكن أن يكون مصدرها القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ .

وحيث أن المادة ١٤ مرافعات نصت في الفقرة ٣ على ما يأتي وما يتعلق بالأشخاص العامة للنائب عنها قانوناً فيها عدا صحف الدعاوى وصحف الطعون والأحكام تسلم الصورة إلى إدارة قضايا الحكومة أو مأمورياتها بالأقاليم حسب الاختصاص المحلي لكل منها.

وحيث أن الواضح من المذكرة الإيضاحية القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٠ معدل بالمادة ١٤ مرافعات أن المشرع اعتبر قضايا الحكومة نائبة عن الأشخاص العامة فيما يرفع منها أو عليها من قضايا أمام المحاكم يرجع نقض ١٥/٢/١٩٦٢ مجموعة أحكام النقض مدني السنة ١٣ العدد الأول بند ٢٤٦ قاعدة ٢٨) وكان الشخص العام الذي اعتبرته محكمة النقض إدارة قضايا الحكومة ممثلة له هو إدارة النقل العام بمدينة الاسكندرية (يراجع قضاء إداري ١٣ من فبراير ١٩٥٦ مجموعة المبادئ القانونية ١٠ ص ٢١٢).

وحيث أن المشرع عندما وضع نص المادة ١٤/٢ في قانون المرافعات سنة ١٩٤٩ كان قصده بالأشخاص العامة الأشخاص الإداريين الذين يرفعون مرافق عامة إنما عبر عنه القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بالهيئات العامة وهذا هو الواضح من الأعمال التحضيرية لقانون المرافعات فقد جاء في محضر لجنة المرافعات في مجلس الشيوخ بجلسته

خامساً - إلتضح للشرح أن المصالح العامة تختلف عن المرافق العامة من المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ في شأن المؤسسات العامة والقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ الخاص بالهيئات العامة إذ جاء في أوجه الخلاف التي عددها بين المؤسسات العامة والهيئات العامة ما يلي: (أ) المؤسسات العامة في الغالب مرافق عامة اقتصادية أو زراعية أو صناعية أو مالية مما كان يدخل في النشاط الخاص ورأت الدولة أن تتولاه بنفسها عن طريق المؤسسات العامة في حين أن الهيئة العامة في الأغلب الأعم مصالح عامة حكومية منحها المشرع الشخصية الاعتبارية (ب) المؤسسة العامة تمارس نشاطاً تجارياً أو صناعياً أو زراعياً أو مالياً وتمارس هذا النشاط بواسطة ما تنشئه أو تساهم فيه من شركات مساهمة أو منشآت أو جمعيات تعاونية أما الهيئة العامة تقوم أصلاً بخدمة عامة ولا تقوم بنشاط خاص أو تجاري أو زراعي فالأصل أن الخدمات العامة كانت تقوم بها الدولة إلا أنه روى في النظام الاشتراكي أن يعمد بعضها إلى هيئة مستقلة لا يمتاز به النظام من مرونة في الإدارة ومن هذا يتضح أن المشرع يفرق بين المرافق الاقتصادية أو الزراعية الخ (المؤسسات العامة) وبين المصالح العامة التي تباشرها خدمات عامة مباشرة .

وحيث أن حاصل كل ما تقدم أن عبارة (المصالح العامة) لا تنطوي تحتها الشركات العامة أو الشركات المؤتممة .

وحيث أنه تأخيراً على ما سبق بيانه ينبغي

١٧/٤/١٩٤٧ على لسان رئيسها الأستاذ الطماوى أن المقصود بعبارة الأشخاص العامة الهيئات التى تبشر مرفقا من مرافق الدولة ولها كيان مستقل وثامها الجامعة - وهذا منطق العقل يقتضى القول بأن المشرع كان يعنى ذلك لأن إدارة مشروعات الدولة لممارسة النشاط الخاص واللجوء إلى تأميم المشروعات الخاصة لم يعرف إلا بعد الثورة وظهور اتجاهها نحو الاشتراكية التى كانت تمارسها الدولة قبل سنة ١٩٥٢ ومن ثم فلا يتصور أن يكون مشرع ما قبل الثورة قد قصد بالأشخاص العامة غير الأشخاص الادارية وهى التى كانت موجودة عند وضع قانون المرافعات وما يؤيد هذا النظر أن المشرع أصدر القرار الجمهورى رقم ١٢٧٠ لسنة ١٩٦١ بإنشاء إدارات قانونية فى المؤسسات ذات الطابع الاقتصادى والشركات التى تتبعها وتختص هذه الإدارات بمباشرة الدعاوى التى ترفع من المؤسسة أو الشركات التابعة لها أو التى ترفع عليها كما تختص بإبداء الفتوى فى الآراء القانونية التى يتطلبها سير العمل ولم يصدر مثل هذا القرار بالنسبة للهيئات العامة لأن هذه الهيئات ما هى إلا أشخاص إدارية وهى المقصودة بنص المادة ١٤ مرافعات

وحيث أنه لما كان المشرع فى المذكرة الإيضاحية للقانون ٦٠ لسنة ١٩٦٣ قد عرف المؤسسة العامة بأنها شخص من أشخاص القانون العام تمارس نشاطا صناعيا أو تجاريا أو زراعيا أو ماليا أو تعاونيا فإنه لا مفر من القول بأن إدارة قضايا الحكومة تنوب عن المؤسسات العامة .

ومن حيث أنه لا مرأى فى أن الشركات المساهمة المؤممة لا تعتبر مؤسسات عامة ولا هيئات عامة وهذا هو الواضح من المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ التى جاء فيها : وفى حين أن المؤسسة تقوم أصلا بالإشراف على شركات مساهمة أو جمعيات تعاونية فهى بحسب الأصل لا تدير بنفسها بل عن طريق هذه الشركات والجمعيات ولكل منها شخصيتها وكيانها المستقل ولها حرية العمل تحت توجيه وإشراف المؤسسة ، ولا يمكن أن تكون هذه الشركات هيئات عامة طالما تخضع لإشراف مؤسسات عامة وقد نظم المشروع الهيئة العامة فى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ وأحكامه تختلف عن أحكام القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ الذى نظم المؤسسات العامة (وقضت محكمة النقض أن تأميم الشركات لا يفقدها شخصيتها الاعتبارية رغم إلحاقها بالمؤسسة العامة) نقض ٢٤/٦/١٩٦٣ ص ٥٦٥ و ١ العدد الثانى السنة ١٤ مجموعة أحكام جنائى .

وحيث أن غالبية الشراح تعرضوا لهذا البحث يرون أن للشركات المساهمة المؤممة لا تعتبر من أشخاص القانون العام بل هى من أشخاص القانون الخاص (الدكتور الخولى دراساته فى قانون النشاط التجارى الحديث للدولة الطبعة الأولى ص ١٦٨ بند ٦٦ ومؤلف الدكتور الطماوى المشار إليه آنفا ص ٤٨٤) ويرى الأستاذ فتحى عبد الصبور فى مؤلفه الآثار القانونية للتأميم الطبعة الأولى ص ١٣٠ بند ١٣٥ يرى أن الشركات

وبالتالى تظل كذلك حتى بعد تغير هذه الطبيعة القانونية التى عليها .

وحيث أن حاصل ما تقدم أن الشركة المستأنفة بنص المادة الرابعة من ق ١٧ لسنة ١٩٦١ لا تعتبر من أشخاص القانون العام وبالتالى لا تكون إدارة قضايا الحكومة نائبة عنها بمقتضى المادة ١٤ مرافعات .

وحيث أنه يقال إن الشركات المساهمة إذا أدارت مرفقا عاما تعتبر من أشخاص القانون العام مؤلف الأستاذ محمد حامد الجبل - طبيعة المشروعات المؤتممة الطبعة الأولى ص ١٢٨ وما بعدها) وهذا القول مردود عليه بأن المرفق العام غير الجهات أو المنظمة التى تباشر المرفق لذاته فإذا لم يكن الجهاز أو لم تكن المنظمة من أشخاص القانون العام فإن إدارتها للمرفق لا يمكن أن تحدد طبيعتها ولا يوجد ما يمنع قانونا من أن تباشر المرفق العام : نقض جثنائى ١٦/١٠/١٩٦٢ لسنة ١٣ العدد ٣ ص ٦٥١) شخص إدارى أو شخص من أشخاص القانون الخاص (وقد قضت محكمة النقض أن الشركة التى تدير مرفقا عاما لا تعتبر مصلحة حكومية أو هيئة عامة) .

وحيث أنه متى قيل بأن الشركة المساهمة المؤتممة التى تدير مرفقا عاما تعتبر من أشخاص القانون العام فإن النشاط الذى تباشره الشركة المستأنفة وهو اصلاح الاراضى كما قرر محامى

المساهمة من أشخاص القانون العام لأن ملكيتها انتقلت للدولة فأصبحت تشرف عليها عن طريق المؤسسات العامة وهذا رأى محل نظر ذلك أن انتقال ملكية هذه الشركات للدولة وخضوعها لإشرافها لا يعنى خضوعها لأحكام القانون العام طالما أن المشرع احتفظ لهذه الشركات بشكلها القانونى قبل التأميم وهو بذلك يكون قد أخرجها من نطاق القانون العام وأدخلها فى نطاق القانون الخاص (مؤلف الدكتور الخولى ص ٢٤ ولا يستألف النظر أن الأستاذ فتحي عبد الصبور فى مؤلفه السابق الإشارة إليه - رغم أنه يرى أن الشركات المساهمة تعتبر من أشخاص القانون العام لا يؤيد نيابة إدارة قضايا الحكومة عنها أمام القضاء ص ٢١٣ .

وحيث أن الذى تراه المحكمة أنه طالما أن المشرع نص فى المادة الرابعة من القانون ١١٧ لسنة ١٩٦١ الذى أمم الشركات المساهمة ومن بينهما الشركة المستأنفة على أن تظل هذه الشركات محتفظة بشكلها القانونى عند صدور قانون التأميم وأنها تستمر فى مزاولة نشاطها فإنه يكون بذلك قد حدد طبيعتها القانونية والاصل أنه عندما توجد نصوص تفرعية تحدد الطبيعة القانونية للمنظمة فإنه لا محل للاجتهاد : ينبغى التزام هذه النصوص (مؤلف الدكتور محمد النعماني نظرية المؤسسات العامة الطبعة الأولى رسالة الدكتوراه) وما دام المشرع احتفظ لهذه الشركات بشكلها الذى يخضع القانون الخاص فإنه يكون قد اعتبرها من أشخاص القانون الخاص

المذكورة لا يكون مرفقا عاما وذلك على التفصيل الآتي :

وحيث أن المرفق يعرف فقها (مشروع يعمل باضطراب وانتظام تحت رجال الحكومة بقصد أداء خدمة عامة للجمهور على خضوعه لنظام قانون معين) الدكتور العالوي المؤلف السابق الإشارة إليه ص ٣٦٢ وما بعدها وفي ذات المعنى الدكتور عثمان خليل القانون الإداري لسنة ١٩٤٠ ص ٨٩-٧٧ والدكتور قوادمهنا القانون الإداري طبعة سنة ١٩٥٢ ص ٢٤ وما بعدها ويكاد يجمع شراح القانون الإداري على هذا التعريف .

وحيث المذكورة الإيضاحية للقانون رقم ٤٩٧ لسنة ١٩٥٤ المعدل للقانون ٢٩ لسنة ١٩٤٧ والخاص بالزام المرافق العامة عرفت المرفق العام بأنه « هيئة أو مشروع يعمل باضطراب وانتظام لسد حاجة الجمهور » .

وحيث أن محكمة القضاء الإداري عرفت (بأنه المشروع الذي تنشئه الدولة أو تشرف على إدارته ويعمل بانتظام واستمرار وتسعين سلطات الإدارة لتزويد الجمهور بالحاجات العامة التي تتطلبها لا بقصد المساهمة في صيانة النظام وخدمة المصالح العامة ٢١/٢/١٩٥٧ القضية ٣٤٨٠ لسنة ٩ق وبهذا المعنى محكمة استئناف القاهرة جلسة ٢١/٢/١٩٦١ الاستئناف رقم ٣٩٤ لسنة ٧٧ق بجاري المنشور في المجموعة الرسمية للمكتب الفني لمحكمة النقض العدد

الأول لسنة ١٩٦٠ ص ٣٢ قاعدة رقم ٢٥ . وحيث أن محكمة النقض قد انتهت في حكم صدر في ٢٦/١/١٩٥٦ إلى أنه يوجد مرفق عام حيث تقوم جهة الإدارة بنفسها بإدارة المرفق أو حيث تعهد إلى ملتزم بأن يقوم نيابة عنها بإدارة مرفق عام وتبرم معه في هذا الخصوص عقدا متياز (السنة السابعة العدد الثاني ص ٥٣٩ قاعدة ٧٤ مجموعة الأحكام مدني) .

وحيث أنه يخصص ما تقدم أن خصائص المرفق العام ثلاثة : (١) — يجب أن يكون المرفق مشروعا إذا نفع عام لتوفير خدمات أو سد حاجة عامة . ٢ — يجب ألا يكون القصد أساسا من المرفق العام هو الحصول على الربح ٣ — يجب أن يدير المرفق العام أو ينظمه ويشرف على إدارته جهة إدارية . (السهموري الوسيط الجزء ٧ ص ٢٧٩ بند ١٥٢) .

وحيث أنه لما كان لإصلاح الأراضي لا يسد حاجة عامة للجمهور ولما كانت الشركة المستأنفة لا تعتبر شخصا إداريا كما سبق القول فإنه لا يمكن القول بأنها تدير مرفقا عاما وفي هذا المعنى يقول الدكتور العالوي أن الشركات المؤتممة لا تعتبر جهة إدارية ومن ثم فلا يمكن أن تكون المشروعات التي تديرها مرافق عامة (مؤلفه السابق الإشارة إليه ص ٤٧٤ هامش (١)) .

وحيث أنه يؤنس على كل ما تقدم أن الشركة المستأنفة لا تنوب عنها إدارة قضايا الحكومة لا يقتضي القانون ٧٥ سنة ١٩٦٣

ولا يمتنعى المادة ١٤/٣ مرافعات ، ومتى كان الأمر كذلك فإن حضور محامى قضايا الحكومة عن الشركة المستأنفة يضحى غير مقبول إعمالا لنص المادة ٢٦ من قانون المحاماة ٩٦ لسنة ١٩٥٧ وبالتالي تعتبر المحكمة الشركة المستأنفة غائبة لأن ممثلها لم يحضر بنفسه أو بوكيل عنه .
وحيث أنه فيما يتعلق بالمستأنف عليه فإنه حضر بجلسته ٢٦ / ١١ / ١٩٦٣ ومعه الاستاذ نعيم ليبب المحامى ولم يبد طلبا ما ثم حضر المحامى المذكور بعد ذلك بجلسته ٢٨ / ٤ / ١٩٦٤ وقرر أنه يحضر عن المستأنف عليه بتوكيل سابق لإثباته .

وحيث أنه لا يؤثر فيما اتهمت اليه هذه المحكمة ما قرره محامى الحكومة بعد قفل باب المرافعة من تفويض من المشرف على الشركة المستأنفة ذلك أن نيابة قضايا الحكومة عن الجهات التى تمثلها مصدرها القانون وليس الاتفاق وعلى هذا تنص المادة ٢٦ من قانون المحاماة والقانون ٣٥ لسنة ١٩٦٣ ولا تلتفت المحكمة إلى طلب إعادة الدعوى للمرافعة لعدم جدواه (راجع تقضى ٣ / ٣ / ١٩٦٠ السنة ١١ ص ٥٤٤ بمجموعة الأحكام مدنى) .

وحيث أنه لما كانت المحكمة قد بحثت جميع محاضر الجلسات أمامها وأمام محكمة أول درجة فلم تجد رقم هذا التوكيل وقد طلب الاستاذ نعيم ليبب المحامى أجلا لاستحضار هذا السند ولم يقدمه .

وحيث أنه لما كان حضور المحامى مع الخصم بالجلسة دون أن يعطيه توكيلا منها بتقرير

يدون محضرها (المادة ٨٢ / ٢ مرافعات ٢٧ قانون المحاماة) لا يفيد إلا مجرد حضوره مع المحامى فى الجلسة دون أن يتخوله أى حق بعدئذ (الدكتور أبو الوفا فى مؤلفه التعليق على نصوص قانون المرافعات الطبعة الأولى ص ٢٨٢ مؤلف الأستاذين محمد وعبد الوهاب العشماوى المشار اليه آنفا ص ٨٣) .

وحيث أنه لما كان ذلك فإن الدعوى التى أبدأها الأستاذ نعيم ليبب المحامى بجلسته ١٨ / ٤ / ١٩٦٤ تكون مبدأه من غير ذى صفة وتلفتت المحكمة عنها ، وتكون الدعوى خالية من أى طلب للمستأنف عليه .

وحيث أنه تفريعا على ما تقدم تكون الشركة المستأنفة قد تخلفت عن الحضور أمام المحكمة وتكون الدعوى الاستثنائية خالية من طلب للمستأنف عليه ومن ثم فيجب على هذه المحكمة القضاء بشطب الطعن إعمالا للمادتين ٢١١ و ٤١٦ مرافعات (راجع التعليق على النصوص المستجدة لقانون المرافعات للدكتور أبو الوفا الطبعة الأولى ص ٧٤ والوسيط فى المرافعات للدكتور رمزي سيف الطبعة الخامسة ص ٩٠٤ بند ٦٩٨) .

وحيث أن المستأنفة تازم بالمصاريف محلا بالمادتين ٢٩١ و ٤١٦ مرافعات .
فلهذا الأسباب

حكمت المحكمة أولا - بعدم قبول محامى إدارة قضايا الحكومة مثلا لشركة وادى كرم امبو المؤتممة - ثانيا - بشطب الدعوى وإلزام المستأنف بصفته بالمصاريف .

قضاء المحاكم الجزئية

٦٥

محكمة ديروط الجزئية

٢٢ من يناير ١٩٦٤

التاريخ ولا يمنع من سماع دعوى المستأجر
أن عقد الإيجار لم يودع الجمعية التعاونية
الزراعية؛ لأن عبء الإيداع يقع على عاتق
المؤجر ما لم يتفق على غير ذلك

٢ - عقد إيجار الأرض الزراعية المبرم
في نوفمبر ١٩٦١ لمدة سنة، يكون شرط
المدة فيه باطلاً، ولا تنهى مدته إلا في آخر
سبتمبر ١٩٦٤، ثم تمتد بعد ذلك إلى نهاية
سنة ١٩٦٥ الزراعية بحكم المادة ٣٩ م من
المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المضافة
بالمرسوم بقانون ١٩٧ لسنة ١٩٥٢، والمستبدلة
بالتشريعات المتلاحقة وآخرها القانون ١٣٩
لسنة ١٩٦٢.

وبذلك لا يكون العقد خاضعاً حتى الآن
في وجوده لنص المادة ٣٩ م المتقدم، بل
لنص المادة ٣٥ م من المرسوم بقانون ٧٨ لسنة
١٩٥٢. وبالتالي فالدعوى المستندة إليه مقبولة
أمام المحكمة ولا وجه لطرحها بداءة على
اللجنة المنصوص عليها بالقانون ١٤٨ لسنة
١٩٦٢.

٣ - شرط الاستعجال قائم إذا كان
انتظار الفصل في النزاع لدى قضاء الموضوع

أ - دعوى: قبولها. إيجار، حيازة، وضوح يد
مادي، نية تملك عمل قانوني. واقعة مادية؛ يد مرضية؛
نظام طم. مدني م ٥٧١-١ و ١٠١٠. ق ١٧ لسنة
١٩٦٣. مرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ م ٣٦٣
و ٣٩٢ م ١٧ لسنة ١٩٦٣ - مرسوم بقانون ١٩٧
لسنة ١٩٥٢، ق ١٣٩ لسنة ١٩٦٢ لجنة منصوص عليها
بالقانون ١٤٨ لسنة ١٩٦٢ عقد إيجار، إيداع نسخة
منه مقر الجمعية التعاونية الزراعية.

ب - أرض زراعية: مدة إيجارها، مرسوم
١٧٨ لسنة ١٩٥٢ م ٢٥

ج - استعجال: شرطة

د - زراعة: أرض مستأجرة، عمل المستأجر
بنفسه. مرسوم بقانون ١٨٧ لسنة ١٩٥٢ م ٣٢
م ١٠١٢.

المبادئ القانونية:

١ - لا تعارض في تأسيس الدعوى
على عقد إيجار مبرم. قبل ١٣ من يناير
١٩٦٣؛ وبين أحكام القانون ١٧ لسنة ١٩٦٣
النافذ بنشره في الوقائع الرسمية منذ ذلك

يلحق أضراراً بالمدعين ، ولا سيما أن الأمر طرح على الجهات الادارية ولم تنته إلى قرار حاسم بشأن انقاع أى متهم بالاطيان ، وفي الأرض بجانب كان منزرعا قبل النزاع ذرة شامية ، وحسم الخصومة يمكن من بحكم لمصلحته من تهية هذا الجانب للزراعة المناسبة في الميعاد المناسب .

وليس ثمة مساس فاصل الحق ، فالمدعى عليه مسلم بقيام العقد ، والحال قائم على نقطة قانونية ، والجدل الفقهي حول تفسير نصوص القانون ، ليس بذاته سبباً لعدم اختصاص القضاء المستعجل ، أو لاعتباره ماساً بأصل الحق .

٤ — نص المادة ٣٢ من المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ، الذي لم يجوز "أجير الأراضي الزراعي إلا لمن يتولى زراعتها بنفسه ، متعلق بالنظام العام ، فحق كان بين الورثة من لا يعمل في الزراعة بنفسه ، فلا نصيب له من الأرض التي يستأجرها مورثه .

وهذا القيد لم يقصد إلى المادة ٦٠١ مدني بذاتها ، بل جاء نصاً عاماً شاملاً .

المحكمة

المسلم من الطرفين بإصداره لمورث المدعين ، وما يترتب على هذا التسليم من ضرورة تمكين المدعى من الانتفاع بالعين المؤجرة ، فهي ليست من دعاوى الحيازة ، إذ لا تستند إلى مجرد وضع اليد المادي السابق لمورث الطالبين أو أولهم ؛ ذلك أن تلك الحيازة مجردة من نية الملك ، فلا تفسر حمايتها بدعاوى اليد فالمستأجر يده عارضة ينوب فيها عن المؤجر ، وإن كانت النيابة هنا ليست بالمعنى الفني الدقيق فهي لا تكون إلا بصدد الأعمال القانونية ، والحيازة واقعة مادية وقد اقتضى الأمر من الشارع نصراً خاصاً بشأن حماية هذه اليد العرضية حيال اعتداءات الغير ، كما نص في المادتين ١/٥٧١ و ١١١٠ مدني اللتين أعطتا المستأجر والمرتمن في الرهن الحيازي حماية يدهما قبل الغير بدعاوى اليد ، فإن كان التعدي من جانب المؤجر فلا تقبل من المستأجر دعاوى اليد ، لأن سنده في دعواه عقد الإيجار لا واقعة الحيازة ، فضلاً عن افتقاره لبنية الملك في حيازته ، وليس هو بذات عن المؤجر في دعواه قبل هذا المؤجر نفسه (الدكتور شفيق شحاته في شرح النظرية العامة للحق العيني بند ١٢٥ ، والدكتور عبد المنعم الشرقاوي في شرح المرافعات طبعة ١٩٥٠ ص ٨٨ ، ونقض مدني ٢٣ من يناير سنة ١٩٥٨ ، مجموعة أحكام النقض السنة التاسعة ص ١٠٦) .

وحيث إنه .. ليس ثمة تعارض بين تأسيس الدعوى على هذا العقد ، وأحكام القانون ١٧

وحيث إن الدعوى ترتكز على عقد الإيجار ،

آخر سبتمبر سنة ١٩٦٢ . . . فإن شرط المدة في هذا العقد يكون باطلا ، ولا تفتى مدته إلا في آخر سبتمبر سنة ١٩٦٤ ، ثم يمتد بعد ذلك إلى نهاية سنة ١٩٦٥ الزراعية بحكم المادة ٣٩ م من المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المضافة بالمرسوم بقانون ١٩٧ لسنة ١٩٥٢ والمستبدلة بالتشريعات المتلاحقة وآخرها القانون ١٣٩ لسنة ١٩٦٢ وبذلك لا يكون العقد خاضعا حتى الآن في وجوده لنص المادة ٣٩ م المتقدم ، بل لنص المادة ٢٥ م من المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ، وبالتالي فالدعوة المستندة إليه مقبولة أمام المحكمة ، ولا وجه لطرحها بداءة على اللجنة المنصوص عليها بالفانون ١٤٨ لسنة ١٩٦٢ إذ لا ينشأ الالتزام بطرحها عليها إلا بعد أن يخضع العقد في وجوده لنص المادة ٣٩ م بادي الذكر . وإيست المحكمة بحاجة إلى الاحتجاج برأي جانب في الفقه يقول بأن إنشاء اللجان المتقدمة لا يمنع اختصاص القضاء المستعجل بالمنازعات الناشئة عن تطبيق نص المادة ٣٩ م ، تأسيسا على أن اللجنة هيئة قضائية وحقائقه الطلب المقدم إليها موضوعي في أكثر حالات اختصاصها ، والطلب المستعجل لا يقضى عنه إمكان استصدار حكم من محكمة الموضوع ، (دكتور أحمد أبو الوفا ، في شرح الاختصاص والجراءات في منازعات إيجار الأراضي الزراعية ، الطبعة الأولى بند ٦٥)

وحيث إنه يتعين لاختصاص القضاء المستعجل بنظر المنازعات المتعلقة بالإيجار أن يتوافر في المنازعة شرط الاستعجال، وهم

لسنة ١٩٦٢ المتعلقة بالنظام العام : وذلك أن هذه الأحكام لا تُلغى على الماضي ، بمعنى أنها لا تحكم العقود السابقة في تاريخ إيرادها على ١٣ من يناير ١٩٦٣ ، تاريخ نفاذ القانون سالف الذكر بنشره في الجريدة الرسمية (راجع قضاء هذه المحكمة في القضية ٥٤٥ لسنة ١٩٦٢ مدني ديروط جلسة ٦ نوفمبر سنة ١٩٦٣) فضلا عن أن عبء إبداع نسخة من عقد الإيجار مقر الجمعية التعاونية الزراعية التي تقع بدائرتها الأطميان المؤجرة ، وهو شرط سماع الدعوى ، إنما يقع على عاتق المؤجر كنص المادة ٣٦/١ من المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المستبدلة بقانون ١٧ لسنة ١٩٦٢ ، ما لم يقض الاتفاق بغير ذلك . وليس ثمة اتفاق قضى بغيره بين المدعى عليه ومورث المدعين ، وبالتالي فدعواهم مسموعة .

وحيث إنه لما كان نص المادة ٢٥ من المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ قد قضى بأن لا تقل مدة إيجار الأرض الزراعية عن ثلاث سنوات ؛ وهو نص متعلق بالنظام العام ، قصد به الشارع حسن استغلال الأرض بالتشبي مع نظام الدورة الزراعية ، فإنه يتوجب على ذلك بطلان شرط المدة في العقد إذا خالف الحكم المتقدم (راجع الدكتور عبد الرازق السنهوري الوسيط ص ٦ مجلد ٢ بند ٧٣٨) .

متى كان ذلك وكان المدعى قد أقر بأن العلاقة الإيجارية لم تقم بينه وبين المرحوم ؛ إلا بالعقد المبرم في نوفمبر ١٩٦١ لمدة سنة نهايتها

أو التصدي لأمر يحتاج إلى تقدير أو تحقيق موضوعين محل خلاف بين الطرفين (قاضي المواد المستعجلة بمحكمة مصر في ١/١/١٩٤١ المحاماة ٢٣ ص ٢٨٨)

وحيث إن قول المدعى عليه أن التشريع الاستثنائي جاء بتعديل بشأن المادة ٦٠١ مدني بأن قصر حكمها في الأراضي الزراعية على ولد المستأجر المتوفى وزوجه - هذا القول لا سند له من القانون ، سواء في نصه أو في روحه وغايته - فلم ينطو التشريع الاستثنائي على نص خاص يقيد حكم المادة ٦٠١ مدني - والمطلق على إطلاقه طالما أنه لم يقيد بنص يعادله قوة من حيث رتبته في مدارج التشريع . وما أوردا التشريع الاستثنائي من قيد لم يستهدف به نص المادة ٦٠١ مدني بذاته - بل قصد به تعديلا أساسيا في عقد إيجار الأراضي الزراعية ، وهذا القيد مودع نص المادة ٣٢ من المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الذي لم يجوز تأجير الأراضي الزراعية إلا لمن يتولى زراعتها بنفسه ، وهو نص متعلق بالنظام العام قصد به الشارع القضاء على طائفة الوسطاء ومنع إستغلالهم لقطاع الفلاحين العاملين في الأرض ، فحق كان بين الورثة من لا يعمل في الزراعة بنفسه ، فلا نصيب له في الأرض التي كان يستأجرها مورثه وظاهر أن هذا القيد لم يقصد إلى المادة ٦٠١ مدني بذاتها ؛ بل جاء نصا عاما شاملا .

وحيث إنه من المقرر أن الأجرة تقسم على ورثة المستأجر كل بمقدار نصيبه في الميراث ،

المساس بأصل الحق ، كما هو الشأن في القاعدة العامة في اختصاصه بنظر الأمور التي يخشى عليها من فوات الوقت .

وحيث أن شرط الاستعجال قائم من أن انتظار الفصل في النزاع لدى قضاء الموضوع سيلحق أضرارا بالمدعين ، لا سيما أن الأمر طرح على الجهات الإدارية لدى احتدام الخلاف بين الطرفين . . ولم تنزه إلى قرار حاسم بشأن انتفاع أي منهما بالأطيان . وفي الأرض جانب كان منزرعا لدى بدء النزاع ذرة شامية وحسم الخصومة يهيئ لمن سيقر له القضاء بهيئة هذا الجانب للزراعة المناسبة في الميعاد المناسب - وليس ثمة مساس بأصل الحق - إذ يتصدى القضاء المستعجل لطلب المطروح ، فالمدعى عليه مسلم بقيام العقد سند الدعوى بينه وبين مورث الطالبين ، والخلف قائم على ما إذا كان القانون الاستثنائي يتيح لهم كورثة للمستأجر باعتبارهم أخوته ، البقاء في المين المؤجرة عملا بالقاعدة العامة في التقنين المدني أم لا .

ومن المقرر أن الجدل الفقهي يفرض وجوده حول تفسير نصوص القانون ، ليس بذاته سببا لعدم اختصاص القضاء المستعجل أو لاعتباره ماسا بأصل الحق ، بل هو في هذا الشأن ككل قضاء له أن يجتهد في تفهم المعنى الذي يقصده الشارع فيما نص عليه ، ثم إنزال حكم القانون على عناصر النزاع المطروح عليه - وإنما الممنوع عليه والذي يعتبر ماسا بأصل الحق - هو تفسير العقود أو الأحكام

إلا إذا كان تضامتهم مشروطا - وكذلك الشأن في الالتزامات الأخرى المقابلة للانقسام (دكتور عبد الرازق السنهوري الوسيط مجلد ١ ص ٨٧٠ وقياسا على ذلك بل كنتيجة له - يتحدد نصيب كل وارث في العين المؤجرة بحصته في الارث .

وحيث إنه لما كان المدعون قد قدموا شهادة .. ورد بها أن الورثة .. (المستأجر) هم المدعون واختان للمتوفى - ولم ينازع المدعى عليه في تلك الشهادة ، فقد لزم اعتمادها في قضاء هذه المحكمة .

وبالتطبيق للقاعدة المتقدمة يجب استبعاد نصيب الاختين في حق الإيجار : لقابليته للانقسام بالنظر للعين المؤجرة في مساحتها ؛ ولأن الاختين لم تشاركوا الاخوة في هذه الدعوى ؛ والاختان وشأنهما مع المدعى عليه في دعوى مستقلة يثبتان فيها قيامهما بالزراعة لحسابهما . والمحكمة لا تلتفت لقول المدعى الأول في أنه كان شريكا في عقد الإيجار الصادر للأخ المتوفى ، فسند العقد المقدم من المدعى عليه خال من اسم المدعى الأول كـ مستأجر ، وإن كان ثمة كـشط بالسند في بيان المنعاقدم مع المؤجر ويعلو بصمة ختم المورث كلمة (المستأجرين) لا المستأجر - إلا أن المحكمة لا تستطيع تحقيق هذه الجزئية وحسبها ظاهر المستند سيما والمدعى الأول لم يقدم صورة هذا السند التي كانت تحت يد مورثه ولا يشفع له التصريح الصادر له ولأخيه قبل وفاته بزراعة مسطح

الاطيان ، فقد فسر المدعى عليه هذا التصريح بأنه قصد به علاج قيد الحيازة بالجمعة المختصة لصرف السلف العينية والنقدية بشأنها ، ومن المقرر أنه يشترط لصحة عقد الإيجار بالنقد توافر للشكل المقرر له في القانون ، ما دام قد انعقد في ظل المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ وهو كونه مكتوبا ومحررا من أصلين أحدهما مع المؤجر والآخر مع المستأجر - وإلا كان إيجارا باطلا . (راجع دكتور عبد الرازق السنهوري في الوسيط ص ١ مجلد دأ ، بند ٧٣٤) وبالتالي فلا يقوم التصريح المقدم من المدعى الأول مقام سند الإيجار الذي يجب أن يحرر من أصلين ، وقد خلا التصريح عن الإشارة بأن له صورة بيد مصدره - وأنه مدبر تعديلا أو تفسيراً لسند الإيجار الصادر لأحد المصريح لها فيه - ولا أساس في ذلك بأصل الحق بل هو باق محفوظا لذويه يناضلون فيه أمام قضاء الموضوع - وإنما المحكمة ترتب قضاءها هذا على ما استخلصته من الوقائع بهدى ظاهر ما قدم لها من الأوراق - وهي تأخذ في هذا الشأن بأقوال المدعى عليه نفسه فلا مصلحة له في التحدي بأن ثمة أساسا بأصل الحق - خلال تلك الجزئية من تسليب المحكمة لقضائها .

وحيث إنه لما كان المدعى عليه لم ينازع في احتراف المدعين الزراعة ، وأنهم يبنون باستمرار تنفيذ عقد الإيجار الذي أصدره لمورثهم فلاحا الاطيان بأنفسهم ، فإن السكيب يكون حليف دعوهم . وحيث أن أنصبة المدعين

٦٦

محكمة ديروط الجزئية

١٥ من يناير ١٩٦٤

محكمة أحوال شخصية : حساب بين عديم الأهلية
والنائب عنه ، اختصاصها طبيعته ، مرافعات م ١٠٠٨ .
ق ٩٩ لسنة ١٩٤٧ م ٥٥ / ١١ و ٩٠ و ١٠٠٨ محكمة
حسبية ، قرارها . طعن فيه بناية طاعة ، بآبها ، من
القاصر . غائب . مرافعات لرئيس م ٤٥١ .

المبدأ القانوني :

لمحكمة الأحوال الشخصية في مواد الحساب
بين عديم الأهلية والنائب عنه ، اختصاص
أحيل في نظر الحساب تنفرد به ، مانع لأي جهة
أخرى من نظره ، ومهمتها تناول كل دفع
يتمسك به المدعى عليه سعياً وراء حسم
المقصومة أو تحديد مسؤوليته أو لأي سبب
آخر .

المحكمة

وحيث إن مفاد نص المادة ١٠٠٨ مرافعات
أن المحاكم الأحوال الشخصية في مواد الحساب بين
عديم الأهلية والنائب عنه ، اختصاصاً أصيلاً
في نظر الحساب تنفرد به ، مانعاً لأي جهة
أخرى من نظره ، ومهمتها ليست مقصورة على

في الأرض المؤجرة محل التزام المدعى عليه
تقف بالتقسيم الميراثي وفقاً للقانون عند حد
أربعة أخماسها - فقد تعين أن تقف المحكمة
في حيازتهم عند حد هذا القدر يوزع بالتسوية
فيما بينهم ، استمراراً لعقد الأيجار المعترف به
من خصمهم عملاً بنص المادة ٦٠١ مدني التي لم
ينظر سند الأيجار المقدم من المدعى عليه على
ما يخالف حكمها .

وحيث إن كامل المصروفات يتعين إلزام
المدعى عليه عملاً بالمادتين ٣٥٦ و ٣٥٧ مرافعات
لأن الرسم ثابت لا يتغير بنسبة الحق المدعى
به ، مع المقاصة في مقابل أتعاب المحاماة لأن
المدعين خسروا جانباً من الدعوى - وحيث
أن النفاذ المعجل طليقاً من قيد الكفالة مكفول
بنص المادة ٤٦٦ مرافعات ، إلا أن النص عليه
بالمطوق يمنع اللبس نظراً لأن المحكمة رفضت
جانباً من الطلبات . وحيث إن طلب التنفيذ
بمسودة الحكم بغير إعلان جوازي للمحكمة
الإذن به كنص المادة ٤٦٤ مرافعات ، وترى
المحكمة من ظروف الدعوى وملاساتها أن
يقرن حكمها بإجابة المدعين إليه .

قضية ٦٥٢ لسنة ١٩٥٣ برئاسة السيد الأستاذ
خيرى أبو الحسين القاضي .

مناقشة ارقام الحساب وتمحيصها ، بل تناول
أيضا كل دفع يتمسك به المدعى عليه سعياً
وراء حسم الخصومة أو تحديد مسؤوليته أو
لاى سبب آخر (نقض ٢٩ من مارس سنة
١٩٥٦ ، طعن ٨ سنة ٢٥ ق مجموعة أحكام
النقض السنة ٧ ص ٤٤٠ .

ولقد قصد الشارع بقانون المحاكم الحسبية
٩٩ لسنة ١٩٤٧ أن يجعل للقرارات التي تصدرها
تلك المحاكم بشأن الحساب المقدم من النائب عن
عديم الاهلية طبيعة الاحكام وحجيتها وسائر
آثارها : فتصدر المحكمة الحسبية هذه القرارات
بسلطانها القضائية ، سيما والمحاكم الحسبية
محاكم مدنية من حيث تأليفها وتشكيلها ، ويمكن
اعتبار النيابة العامة نائباً عن القاصر في خصومته
مع الوصي في بشأن الحساب وقراره ودلائل
هذا الاتجاه في قصد الشارع نص المادة ١١/٥٥
من قانون المحاكم الحسبية آنف البيان ، التي
ناطت بتلك المحاكم الفصل في الحساب ، والمادة
٩٠ التي أجازت الطعن في الحكم الصادر في
الحساب بطرق الطعن العادية وبالتماس إعادة
النظر ؛ كما أجازت المادة ١٠٠ الطعن في الاحكام
النهائية الصادر في الحساب بطريق النقض عملاً
بالقواعد المعمول بها في سائر الاحكام .

ولقد حسم المشرع في المادة ١٠١٥ مرافعات
الخلاف الذي كان قائماً في القديم ، بأن نص على
أنه إذا ما فعلت محكمة الولاية على أموال عديمي
الاهلية في الحساب ، وأصبح قرارها في هذا
الشأن اتصافاً ، فإنه يجوز قوة الامر المعصى ،

ولا تجوز إعادة البحث في أقلامه ، وقد اقتبس
مشرعنا هذا النص من المادة ٥٤١ مرافعات
فرنسي (الدكتور عبد المنعم الشرقاوي في
شرح المرافعات . الطبعة الثانية بند ١٦٥) .

ق ١١٦ لسنة ١٩٦٢ برئاسة السيد الأستاذ
خيرى أبو الحسين القاضي .

٦٧

محكمة ديروط الجزئية

١٨ من مارس ١٩٦٤

جمعية تعاونية : شخصية : قانون خاص ؛ قانون عام
ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ . قرار رئيس الجمهورية ١٤٣١
لسنة ١٩٦٠ . وزارة اصلاح زراعى ؛ لوزار وزير
زراعة ٤ لسنة ١٩٦١ . موزلف تعيينه ، فصله . تلك
تسليف . ق ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ . ق ٥٥ لسنة ١٩٥٩
١٥٩ لسنة ١٩٦١ . مشرف على جمعية تعاونية .

المبدأ القانوني :

رقابة الحكومة على الجمعيات التعاونية
وإن وصلت إلى حد وقف تنفيذ قرارات
الهيئات القائمة على إدارتها ؛ إلا أن تلك
الرقابة لا تصل إلى حد تدخل جهة الإدارة
في إدارة أمور الجمعية من ابرام تصرفاتها
أو إلغاء ما يبرم منها ، أو مباشرة شؤونها
الجارية من تعيين أو فصل العاملين بها
وتأديهم .

المركبة

وحيث إن الجمعيات التعاونية لا تعدو أن تكون من أشخاص القانون الخاص ، وإذا يشترط لاعتبارها من أشخاص القانون العام تتمتعها بجزء من السلطة العامة التي تباشرها الدولة باعتبارها سلطة عامة ، وليس مجرد إشراف الحكومة عليها بكاف لاعتبارها كذلك وهي لذلك تخضع لأحكام قانون العمل ١٩٥٩ لسنة ١٤٣١ وإذ كان قرار رئيس الجمهورية ١٤٣١ لسنة ١٩٦٠ لم يمنح وزارة الإصلاح الزراعي في إشرافها على الجمعيات التعاونية الزراعية سلطة تعيين أو فصل موظفي تلك الجمعيات أو عمالها ؛ وكان قرار وزير الزراعة لسنة ١٩٦١ قد نص في مادته الثالثة على أن تلك التسليف يقوم بتزويج كاتب لكل جمعية تعاونية زراعية بالقرية ، على أن يعتمد مجلس إدارة الجمعية تعيينه وتعمل الجمعية راتبه ؛ ويصرفه البنك له شهرياً على حساب جاري الجمعية ، وأورد النص بعد ذلك اختصاصات الكاتب ، إذ كان ذلك . وكانت المذكرة التفسيرية لقانون الجمعيات التعاونية ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ قد حددت مظاهر إشراف ورقابة الحكومة على تلك الجمعيات وهي إن وصلت إلى حد وقف تنفيذ قرارات الهيئات القائمة على إدارتها مع حق ذوي الشأن في الطعن على ذلك بطريق أو بآخر من طرق الطعن ، إلا أن تلك الرقابة لا تصل إلى حد تدخل جهة الإدارة في إدارة أمور الجمعية ؛ من إزام تصرفاتها أو إلغاء ما يبرم

منها ؛ أو مباشرة شؤونها الجارية من تعيين أو فصل عمالها وموظفيها وتأديبهم . فمجلس إدارة الجمعية هو المختص بذلك .

وإن كان قرار وزير الزراعة ١٠٩ لسنة ١٩٦١ قد أوجب تعيين مشرف على كل جمعية من بين مهندس ووزارة الزراعة ، وبتكليف منها ، لنا كد من سير الأعمال بصورة قانونية وفي الإطار الذي انطوى عليه القرار الوزاري لسنة ١٩٦١ ، وحضور جلسات مجلس الإدارة والجمعية العمومية وتنفيذ قراراتها والاشتراك في المداولات دون أن يكون له صوت محدود ، والاعتراض على أي قرار يصدره مجلس الإدارة مخالفاً للقانون أو المبادئ الأساسية للتعاون أو النظام الداخلي للجمعية أو القرارات التنظيمية ، ورفع الأمر إلى الجمعية التعاونية الأعلى درجة ، للفصل فيه تأييداً أو تعديلاً أو إلغاء ويكون قرارها نهائياً .

وأخيراً نيط بالمشرف صلاحية اقتراح تأديب أو فصل موظفي وعمال الجمعية بعد التحقيق معهم . وإن كان قرار وزير الزراعة بآدي الذكر قد أوجب ذلك - وحدد اختصاصات المشرف - إلا أن تعيين وفصل موظفي وعمال الجمعية يبقى حقاً خالصاً لمجلس إدارتها بغير شبهة .

مضى كان ذلك وكان مجلس إدارة الجمعية التعاونية الزراعية بأبي كريم لم يصدر قراراً

تتعدى فيها الإدارة الحدود التي قررها القانون .
وهي تفرقة بين الأمر الإداري ومجرد الاعتداء
المادى . . محكمة طنطا للأمور المستعجلة فى ٣٠
من يناير ١٩٥٠ منشور بكتاب راتب فى قضاء
الأمور المستعجلة الطبعة الرابعة من ٣٤٧ ،
ومستعجل مصر فى ١٣ من إبريل ١٩٥٠ ،
الحاماة س ٣٢ ص ١٥١٦ ، والاعتداء المادى
يعتبر غصبا تملك المحاكم العادية أن تتخطاه لأنه
لا يستند إلى أى سند على الإطلاق ، وبالتالي
تملك المحكمة التصدى للدعوى ويكون النفع
المبدى من الحكومة على غير أساس من القانون
ويتعين إطراده .

وحيث إنه متى كان المدعى لا يزال قائما فى
عمله بإقرار رئيس إدارة الجمعية التعاونية
الزراعية التى يعمل بها . وكان قرار فضله قد
صدر من لا يملك قانونا — ولم ينتج أثره
فإن الدعوى المطروحة تكون غير مقبولة
إذ مناط ذلك أن يكون ثمة قرار بالفصل ؛
صدر تصفيا غاطلا من المسوخ القانونى متى
يختص بما يرجع منه أن تكون دعوى العامل
طلبا لتعويض راجحة الكسب . ويستتبع ذلك
وقف تنفيذ قرار فضله وحرف راتبه له حتى
الفصل فى دعوى الموضوع عند اصلاح حاجة
العوز التى يستهدف لها إثر الفصل وهو ما لم
يتحقق فى النزاع المطروح — ولا تبقى للمدعى
سوى المطالبة بأجره خلال دعوى موضوعية
وفقا للقانون — وممارسة عمله حتى إذا ما حاقه

بانتهاء عقد العمل المبرم بين المجلس والمدعى فصلا
له ، فإنه يكون ولا يزال باقيا فى عمله — ويكون
القرار الصادر من مدير الزراعة بأسسبوط قد
صدر من لا يملك قانونا ، وهو لذلك لا ينتج
أى أثر قانونى يعتد به ، ولا يعدو أن يكون
عقبة مادية .

وحيث إنه . لإعمال أحكام القانون ٥٥ لسنة
١٩٥٩ بشأن تنظيم مجلس الدولة ، يجب التفرقة
بين القرار الإدارى المعيب ، وبين القرار
الإدارى المدوم أو نظرية الاعتداء المادى .

فالقرار الذى يصدر من موظف ليست له
سلطة إصدار هذا القرار إطلاقا هو قرار مدوم
— فالأمر لا يتصل بشوائب إصابت صحة الأمر
الإدارى دون أن تمتد إلى انعقاده ، وإنما الأمر
يتعلق بعمل أجرته السلطة الإدارية فى مسألة
لا تدخل فى وظيفتها أصلا — وبعبارة كل البعد
عن وظيفتها ، بحيث يعتبر القرار عملا شخصيا
من الموظف الذى أصدره غير متعلق بموضوع
إدارى .

فهو يختلف عن الأوامر الإدارية التى
تتجاوز فيها السلطة الإدارية حدود اختصاصها
أو حدود الشكل — فى أن الأول كما فى الحالة
المطروحة لا يدخل فى وظيفة السلطة الإدارية
إطلاقا وبأى حال من الأحوال .
أما الثانية فتدخل فى ولايتها أصلا وإنما

المبادئ القانونية :

- ١ - إذا كان طالب التدخل يدعى حقاً عينياً على العين المبيعة ، فإن مصلحته قائمة في الدعوى بما يسمح له الدخول فيها طالبا الحكم بما يتفق وهذه المصلحة .
- ٢ - قفل التفليسة بسبب عدم كفاية أموالها لا تأثير له على استمرار آثار الإفلاس فلا يستطيع المفلس أن يقاضى غيره إلا إذا كانت الدعوى بما لا يشمل غل اليد .
- ٣ - إذا كان حكم الحراسة قد ناط بالحارس إدارة الأعيان الموضوعة تحت أحكامها ، فإن هذه المهمة لا تحس أعمال التصرف التي لأصحاب هذه الأموال .
- ٤ - للمالك الحقيقي أن يتدخل في دعوى صحة التعاقد ، ويدفعها بأن البائع ليس هو المالك ، ولا يسوغ وقف الدعوى حتى يفصل في الملكية ، بل يجب الفصل في الملكية في الدعوى ذاتها .

المحكمة

وحيث أن طرفي الخصومة قدما سنداً ..
انظروا على عقد صلح بينهما بشأن الدعوى سلم فيه المدعى عليه بصحة العقد موضوعها والتزم المدعى بالمصروفات .

وحيث إنه لما كان طالب التدخل يدعى

بمرض مادي من غير مختص أبلغ عنه السلطات العامة لمنع مثل هذا التعرض .

وحيث أن المصروفات ترى المحكمة إعانة المدعى منها عملاً بالرخصة المخولة لها بالمادة ٧ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ .

فلهذه أسباب

حكمت المحكمة في مادة مستعجلة .

أولاً : برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولائياً بنظر الدعوى وباختصاصها .

ثانياً : بعدم قبول الدعوى وأعلنت المدعى من المصروفات .

قضية ١٠ - ١١ لسنة ١٩٦٢ ، برئاسة السيد الاستاذ خيري أبو الحسن القاضي .

٦٨

محكمة ديروط الجزئية

١٧ من يولية ١٩٦٤

أ - تدخل : إذعاء حق عين على الدين مرافعات م ١٥٣

ب - تقاضية : قفلاً ، مفلس غل يده ، مؤداة ، تصرف المفلس بد شهر لا فلاس ، بطلانه ، مداه .

ج - حراسة : أعمال التصرف التي لأصحاب الأموال الموضوعة تحت الحراسة .

د - دعوى : صحة تعاقد ، ملكية ، فصل فيها .

حقاً عينياً على العين المبيعة ، فإن مصلحته قائمة في الدعوى بما يسمح له بالتدخل فيها طائلاً بالحكم بما يتفق وهذه المصلحة ، عملاً بنص المادة ١٥٣ مرافعات .

وحيث أنه وإن كان قفل التفليسة بسبب عدم كفاية أموالها لا تأثير له على استمرار آثار الإفلاس ، ومنها غل يد المفلس عن إدارة أمواله أو التصرف فيها (محسن شفيق ٥٠٣ ومحمد صالح ٣٠٣) ويشمل الغل الأموال الحاضرة وغيرها من الأموال التي تؤول إلى المفلس بعد صدور الحكم بقفل التفليسة (المنيا الجزئية ٣٠ من أبريل ١٩٣٨ المحاماة س ١٨ ض ١١٠٩) ولا يستطيع المفلس أن يقاضى الغير إلا إذا كانت الدعوى مالا يشغله غل اليد كما في الدعاوى المتعلقة بشخصه .

وإن كان ذلك إلا أنه من المقرر أنه إذا ما رفعت دعوى على المفلس . فإنه لا يكون له الدفع بعدم قبولها ، ويكون الحكم الصادر فيها لا يحتاج به على جماعة الدائنين (الإفلاس للدكتور علي حسن يونس طبعة سنة ١٩٥٩ بند ١٢٦) .

وإذا كان الخصم الثالث ليس هو السنديك في تفليسة المدعى عليه ، ولم يقل هذا الخصم إنه من بين جماعة الدائنين في تلك التفليسة ، فإنه لا يقبل منه الدفع بعدم قبول الدعوى المقامة على المفلس ، فلا صفة ولا مصلحة له في إبداء هذا الدفع ، والمصلحة هي من باب الدفع عملاً بنص المادة ٤ مرافعات .

وحيث إن غل يد المفلس عن التصرف في

أمواله ليس سبباً لبطلان تصرفه الذي يقع منه بعد شهر الإفلاس ، بل يصدن صحيحاً نافذاً في العلاقة بين طرفيه ، ولكن لا ينفذ هذا التصرف بالنسبة لجماعة الدائنين (المحلة الكبرى الجزئية في ٤ من مايو سنة ١٩٣٣ المجموعة الرسمية - ٧٤ - ٥٢١٨) والسبب في أن التصرف يكون صحيحاً بين المفلس والتصرف إليه هو أن الإفلاس لا يرتب نقص الأهلية للمفلس ، فيكون التصرف الذي يبرمه صحيحاً إذا كان كامل الأهلية من الأصل . كما أن الإفلاس لا يستوجب نزع ملكية الأموال التي يملكها المفلس لحساب الدائنين - بل تظل هذه الأموال على ملكه ، فإذا تصرف فيها فقد تصرف فيما يملك ، ويكون تصرفه صحيحاً (الدكتور علي حسن يونس المرجع السابق بند ١٢١) .

وحيث إنه لا يبقى بعد ذلك سوى بحث القول بأن الأعيان التي يملك فيها المدعى عليه ، موضوعة تحت الحراسة القضائية ، وأنه لا يملك ما باع ، بل هو مملوك لطالب التدخل وآخرين .

وحيث إنه لما كان يبين من حكم الحراسة أنه ناط بالحارس إدارة الأعيان الموضوعة تحت أحكامها ، بمقتضى البيع وتوزيعه على الشركاء في المال الشائع ، فإن هذه المهمة لا تمس أعمال التصرف التي لأصحاب الأموال . ذلك أن الحراسة لا أثر لها على أهليتهم المدنية ، فاهم دون الحارس القضائي مباشرة الأعمال كافة التي لا تدخل في سلطته .

بأنه يملك العقار وجب رفض الدعوى (نقض مدني ١٦ من أكتوبر ١٩٥٢ ، مجموعة أحكام النقض ٤ رقم ٣ ص ١١) . وإذا تمسك أحد الخصوم في دعوى صحة التعاقد بملكيته هو للعقار المبيع ، تعين على المحكمة المنظر أمامها . الدعوى الفصل في ذلك ، إذ أن الحكم بصحة التعاقد يتوقف على التحقق من عدم سلامة هذا الدفاع . (نقض مدني ٢٨ من ديسمبر ١٩٥٥ مجموعة أحكام النقض ص ٦ ص ١٦٢٤) .

قضية ٦١ لسنة ١٩٦٤ برئاسة السيد الأستاذ خيري أبو الحسين القاضي .

وحيث إنه لا يجوز للمالك الحقيقي أن يتدخل في دعوى صحة التعاقد ، ويدفعها بأن البائع ليس هو المالك ، يسوغ وقف الدعوى حتى يفصل في الملكية ؛ بل يجب الفصل في الملكية في الدعوى ذاتها . (نقض مدني ٨ من مايو ١٩٥٢ . مجموعة أحكام النقض ٣ رقم ١٥٧ ص ١٠٤٦) .

ودعوى صحة التعاقد لا تقل إلا إذا كان من شأن البيع المتمسك به فيها نقل الملكية ويستوى في ذلك أن يتدخل المالك الحقيقي في الدعوى أو لا يتدخل . (عبد الفتاح عبد الباقي فقرة ٩٥ ص ٥٠ و ص ١٥١) وإذا تمسك أحد الخصوم في دعوى صحة التعاقد

قَوَانِينُ قَرَارَاتِ مَنَسُورَاتِ

قانون ٣٥ لسنة ١٩٦٥

بشأن تعديل القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤

في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط الشرف والمساعدين
وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ — يستبدل بم جدول فئات الرواتب الوارد بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة الجدول المرافق لهذا القانون .

مادة ٢ — تطبق في شأن الضباط الفنيين والمساعدين الممتازين والاول الفنيين الاحكام الواردة بالبنود ١ ، ٢ ، ٣ من الملاحظات التابعة لجدول فئات الرواتب المرافق لهذا القانون حسب الاحوال .

مادة ٣ — على نائب القائد الاعلى للقوات المسلحة ووزير الحزاة تنفيذ هذا القانون .

مادة ٤ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول يوليو سنة ١٩٦٥ .

يهم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برياسة الجمهورية في ٦ صفر سنة ١٣٨٥ (٦ يونيو سنة ١٩٦٥) .

قانون ٣٦ لسنة ١٩٦٥

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٥٨ بنظام كلية الشرطة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ — يستبدل بالبندين « خامساً » ، « سادساً » من المادة ٨ من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٥٨ ، بنظام كلية الشرطة ، النصان التاليان :

(خامساً) ألا تزيد سنه في أول أكتوبر على اثنين وعشرين سنة ميلادية .

(سادساً) أن يكون طول القامة ومتوسط عرض الصدر وفقاً لما يأتي :

(أ) الطالب الذي لا تتجاوز سنه السابعة عشرة سنة يجب ألا يقل طول قامته عن ١٦٧ سم ولا متوسط عرض صدره عن ٨٤ سم .

(ب) الطالب الذي تزيد سنه على السابعة عشرة ولا تتجاوز العشرين سنة يجب ألا يقل طول قامته عن ١٦٩ سم ولا متوسط عرض صدره عن ٨٥ سم .

(ج) الطالب الذي تزيد سنه على العشرين سنة يجب ألا يقل طول قامته عن ١٧٠ سم ولا متوسط عرض صدره عن ٨٥ سم .

مادة ٢ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يبهـم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٩ صفر سنة ١٣٨٥ (٢٩ يونية سنة ١٩٦٥) .

قانون ٣٧ لسنة ١٩٦٥

في شأن المواد الدراسية بالمرحلة الثانوية بالتعليم العام

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي ، نصه وقد أصدرناه :

مادة ١ — تدرس المدارس الثانوية العامة المواد التالية :

(أ) التربية الدينية .

- (٢) اللغة العربية .
- (٣) لغة أجنبية أولى (وتشمل الترجمة) .
- (٤) لغة أجنبية ثانية .
- (٥) المجتمع العربي والتربية القومية .
- (٦) التاريخ .
- (٧) الجغرافيا والجولوجيا .
- (٨) الفلسفة .
- (٩) الاجتماع والاقتصاد .
- (١٠) الرياضيات .
- (١١) الفيزياء .
- (١٢) الكيمياء .
- (١٣) التاريخ الطبيعي .
- (١٤) التربية الفنية .
- (١٥) التربية الرياضية .
- (١٦) الفتوة .
- (١٧) الدراسات العمالية .

مادة ٢ — يكون توزيع المواد الدراسية على صفوف المرحلة الثانوية العامة وعدد الحصص التي تخصص لكل مادة وتحديد مواد الامتحان والنهايات العظمى لكل مادة أو مجموعة من المواد بقرار من وزير التربية والتعليم .

ويجوز بقرار من وزير التربية والتعليم إعفاء الطلبة من غير أبناء الجمهورية العربية المتحدة بالمدارس رعرية في الخارج من دراسة إحدى المواد الدراسية المقررة والامتحان فيها .

مادة ٣ — تلغى أحكام المواد ٢٤ و ٢٦ و ٢٧ و ٣٥ و ٣٨ من القانون رقم ٢١١ لسنة ١٩٥٣ في شأن تنظيم التعليم الثانوي العام وأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٨٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن المواد الدراسية بالتعليم الثانوي العام ، كما يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ٤ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من العام الدراسي ١٩٦٥ / ١٩٦٦

يهم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٩ صفر سنة ١٣٨٥ (٢٩ يونيو سنة ١٩٦٥) .

قانون ٣٨ لسنة ١٩٦٥

بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٤٦ الخاص بدمغ المصوغات

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ — يستبدل بنصوص المواد ١١ ، ١٣ ، ١٥ من القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٤٦ الخاص بدمغ المصوغات النصوص الآتية :

مادة ١١ — يكون رسم الدمغة عشرة مليات عن كل جرام في المشغولات الذهبية وملياً عن كل جرام في المشغولات الفضية وعشرين ملياً عن كل جرام في المشغولات الذهبية المركب عليها معادن ثمينة أخرى . ولا يجوز أن يقل الرسم عن ستين ملياً للمشغولات الذهبية وعشرين ملياً للمشغولات الفضية ومائة ملياً للمشغولات الذهبية المركب عليها معادن ثمينة أخرى . وفي حساب الرسم تعتبر كمود الجرام جراماً .

مادة ١٣ — يحصل على شخص الأصناف غير المشغولة المبيئة فيما بعد الرسوم الآتية :

(١) سبائك الذهب وسبائك الفضة وسبائك الخلوطة من الذهب والفضة يحصل عنها الرسم حسب الجدول المرافق لهذا القانون ، على ألا يقل الرسم المحصل عن كل قطعة من الذهب أو الفضة عن مائة مليم ، وعن كل قطعة من الخلوطة من الذهب والفضة عن مائتي مليم .

ولا تعتبر المبيكة مخلوطة إذا زاء عيار الذهب بها على ٣٧٥ . (ثلثمائة وخمسة وسبعون في الألف) .

قوانين وقرارات

- (ب) عينة البلاتين ، يحصل عن كل عينة رسم مقداره جنيه واحد .
- (ج) عينة خامات المعادن الثمينة وعينة المعادن المختلطة بالآتربة يحصل عن كل عينة رسم مقداره جنيهان .

د مادة ١٥ — المشغولات التي تكسر يحصل عن كل اختبار أولى عمل عنها رسم قيمته ستون ملياً عن المشغولات الذهبية ، ومائة ملياً عن المشغولات الذهبية المركبة عليها أجواء من معادن ثمينة أخرى وعشرون ملياً عن المشغولات الفضية بشرط ألا يزيد حجمه المحصل على ٥٠ ٪ (خمسين في المائة) من قيمة الرسم الذي كان يستحق عليها فيما لو وجدت مطابقة للعيار .

- مادة ٢ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .
- يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .
- صدر برئاسة الجمهورية في ٢٩ صفر سنة ١٣٨٥ (٢٩ يونيو سنة ١٩٦٥) (١) .

قانون ٣٩ لسنة ١٩٦٥

بزيادة رسوم الإرشاد بميناء الإسكندرية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

- مادة ١ — تزداد الرسوم المنصوص عليها في المواد ١٣ ، ١٤ ، ١٥ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٦٥ في شأن تنظيم الإرشاد بميناء الإسكندرية ، بنسبة ٢٥ ٪ .
- مادة ٢ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .
- يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .
- صدر برئاسة الجمهورية في ٢٩ صفر سنة ١٣٨٥ (٢٩ يونيو سنة ١٩٦٥) .

(١) وألحق بالقانون جدول بالرسوم التي تحصل على سبائك الذهب وسبائك الفضة والسبائك من ذهب وفضة .

قانون ٤٠ لسنة ١٩٦٥

بإضافة بعض الأحكام إلى القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٦٤
بإنشاء المؤسسة المصرية العامة للإتقان الزراعى والتعاونى والبنوك التابعة لها بالمحافظات

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ — يضاف إلى القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٥٤ ، بإنشاء المؤسسة المصرية العامة
للإتقان الزراعى والتعاونى والبنوك التابعة لها بالمحافظات ، مادة جديدة برقم ١٤ مكرراً
بالتنص الآتى :

مادة ١٤ مكرراً :

« يكون للمبالغ التى تفرضها المؤسسة والشركات التابعة لها للزراع والجمعيات التعاونية لغرض
استصلاح الأراضى المملوكة لهم امتياز على الأراضى التى صرفت من أجلها هذه الغروض —
ويقيد هذا الامتياز وتكون مرتبته من وقت القيد وتبقى قوائم قيد هذا الامتياز وتجديده وشروطه
والطلبات التى تقدم بشأن ذلك من جميع الرسوم المستحقة بموجب قانون رسوم التوثيق والشهر ، .

مادة ٢ — ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برياضة الجمهورية فى ٢٩ صفر سنة ١٣٨٥ (٢٩ يونيه سنة ١٩٦٥) .

قانون ٤١ لسنة ١٩٦٥

بمد عضوية الغرف التجارية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ — تمد عضوية أعضاء مجالس إدارات الغرف التجارية الحالية ، وكذلك تمد عضوية

مجالس إدارة الاتحاد العام للغرف التجارية المعينين لمدة تقضى في ٧ ديسمبر سنة ١٩٦٥

مادة ٢ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من ٨ ديسمبر سنة ١٩٦٤

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٩ صفر سنة ١٣٨٥ (٢٩ يونيو سنة ١٩٦٥)

قانون ٤٢ لسنة ١٩٦٥

بإنشاء نظام لإدخار

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ — ينشأ نظام لإدخار الخاضعين لأحكام قوانين المعاشات المدنية والعسكرية والخاضعين لقانون التأمينات الاجتماعية العاملين بالحكومة والهيئات العامة والمؤسسات العامة وشركاتها ومنشآتها والمنشآت الصحفية والشركات ذات المساهمة الخاصة ؛ وكذلك العاملين بأية جهة أخرى يصدر بتحديددها قرار من وزير الخزانة .

مادة ٢ — يستقطع من أجور الأشخاص المشار إليهم في المادة الأولى مبالغ شهرية بواقع نصف يوم من المرتب أو الأجر الشهري الذي تحسب على أساسه الاشتراكات التي تؤدي طبقاً لقانون المعاشات المعامل به أو طبقاً لقانون التأمينات الاجتماعية .

ويراعى في حساب المبالغ الشهرية المستقطعة جبر كسور القرش إلى قرش كامل .

مادة ٣ — يصدر وزير الخزانة لائحة بالقواعد المنظمة لكيفية تحصيل واستثمار المبالغ المدخلة وطريقة إدارتها ويحدد الجهات التي تورد إليها الاستقطاعات الشهرية ومواعيد توريدها كما يحدد نظام مسك حسابات المدخرين .

مادة ٤ — تحسب لكل مدخلة قائدة سنوية بواقع ٥ ٪ وتعمل هذه الفوائد سنوياً على المبالغ المدخلة .

مادة ٥ — يصفى حساب المدخر وتستحق المبالغ المدخرة وفوائدها في الحالتين الآتيتين :

(أ) عند ترك الخدمة بصفة نهائية لأي سبب من الأسباب .

(ب) عند وفاة المدخر . وتصرف المبالغ المدخرة وفوائدها في هذه الحالة للورثة الشرعيين إلا إذا كان المدخر قد عين شخصا آخرين قبوذي إليهم المبالغ المدخر وفوائده ولتقسما للأوصية التي حددتها .

مادة ٦ — يجوز للمدخر أن يسحب مبالغ من وصيد مدخراته بعد مضي مدة أقصاها خمس سنوات ووفقا للشروط التي يصدر بها قرار من وزير الخزانة .

ويقف استحقاق الفوائد على المبالغ التي يسحبها المدخر اعتبارا من أول الشهر الذي تم فيه السحب .

مادة ٧ — تعفى الموائد المستحقة وكذا المبالغ المدخرة عند صرفها من جميع الضرائب والرسوم ، كما تعفى المستندات والأوراق والطلبات المتعلقة بتنفيذ القانون من ضرائب الدمغة . ولا يجوز الحجز على المبالغ المدخرة وفوائدها .

مادة ٨ — تضمن الحكومة أداء المبالغ المدخرة وفوائدها لأصحابها .

مادة ٩ — لوزير الخزانة — بقرار يصدر منه — استثناء العاملين المؤقتين والموسمين والعرضيين من أحكام هذا القانون .

مادة ١٠ — ينقر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٦٥ ولوزير الخزانة إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة — وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٠ ربيع الأول سنة ١٣٨٥ (١٩ يوليو سنة ١٩٦٥) .

ديوان حكيير الأمناء

وافق السيد رئيس الجمهورية على منح الأوسمة الآتية إلى السادة الميمنة أسماؤهم بعد ، تقديرنا لما بذلوه من جهود مشكورة ، ولما أبدوه من إخلاص وتقان في العمل وتقديرا للمسؤولية ، في سبيل إنجاز مشروع المائة يوم لمجاري مدينق القاهرة والجيزة .

وسام الجمهورية من الطبقة الثانية

الدكتور أحمد مصطفى عبد الوارث ، أستاذ بكلية الهندسة بجامعة عين شمس ، والمستشار
الفنى وعضو اللجنة الدائمة لمرافق مجارى مدينتى القاهرة والجيزة .

اللواء أنور بهاء الدين ، عضو اللجنة الدائمة ، والمفوض بالتنفيذ .

المهندس محمد فريد أبو الروس ، رئيس مجلس إدارة مؤسسة المرافق ، وعضو
اللجنة الدائمة .

المهندس محمد عبد الباقى القشيري ، رئيس مجلس إدارة شركة المحاريت والهندسة ، وعضو
اللجنة الدائمة .

المهندس على محمود شوقي ، مدير عام المؤسسة المصرية العامة للمقاولات والمرافق .

المهندس رؤوف زكى جرجس ، مدير الشؤون الفنية بالشركة العربية لأعمال المياه والمجارى .

امم المرحوم المهندس ثروت حلى مرقص ، مهندس بالشركة العربية العامة لأعمال
المياه والمجارى .

السيد / حسن محمد هلام ، رئيس مجلس إدارة شركة النهر العامة للمقاولات .

المهندس محمود عبد الحميد الفرابى ، رئيس مجلس إدارة شركة النهر العامة
لأعمال المرافق .

المهندس عباس خليل إبراهيم ، رئيس مجلس إدارة شركة المشروعات الصناعية والهندسية .

قانون ٤٤ لسنة ١٩٦٥

فى شأن تنظيم مراقبة حسابات المؤسسات والهيئات العامة
والشركات والجمعيات والمنشآت التابعة لها

باسم الأمة .

رئيس الجمهورية .

قرر مجلس الأمة القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه .

مادة ١ - يسرى هذا القانون على جميع المؤسسات العامة والهيئات العامة التى تمتاز

نشاطاً اقتصادياً .

ويحدد رئيس الجهاز المركزي للحسابات — بقرار منه — المؤسسات العامة والهيئات العامة التي ينشأ بكل منها إدارة لمراقبة الحسابات .

مادة ٢ — تنشأ بكل مؤسسة أو هيئة من المؤسسات والهيئات العامة المقارن إليها في المادة السابقة إدارة تختص بمراقبة حسابات المؤسسة أو الهيئة وما يتبعها من شركات ومنشآت وجمعيات تعاونية وفحص ميزانياتها ومراكزها المالية وحساباتها الختامية وإبداء الملاحظات بشأن سلامة نظامها المحاسبي وصحة دفاترها وسلامة إثبات وتوجيه العمليات فيها بما يتفق مع الأصول المحاسبية السليمة في تحقيق النتائج المالية .

ولها على الأخص ما يأتي :

(أولا) بيان ما إذا كانت حسابات الوحدة محل المراجعة تتضمن كل ما تنص القوانين والأنظمة على وجوب إثباته فيها وما إذا كانت الميزانية تعبر بوضوح عن المركز المالي الحقيقي للوحدة محل المراجعة في ختام المدة المالية محل الفحص وما إذا كان حساب الأرباح والخسائر أو حساب الإيرادات والمصروفات يعبر على الوجه الصحيح عن الأرباح والخسائر أو الإيرادات والمصروفات عن تلك المدة وذلك كله وفقا لقواعد المحاسبة المتعارف عليها .

(ثانيا) اعتماد إجراءات الجرد بالوحدة محل المراجعة والإشراف عليه والتأكد من أن الجرد والتقييم قد تم وفقا لهذه الإجراءات والأصول المرعية ويجب على هذه الإدارة أن تشير في تقريرها إلى كل تغيير يطرأ على أساس وطرق التقييم والجرد .

(ثالثا) إبداء الرأي فيما إذا كانت الخصصات التي كونتها الوحدة كافية لتغطية كافة الالتزامات والمسؤوليات والخسائر المحتملة ، مع بيان ما إذا كانت هناك احتماليات لم تظهرها الميزانية .

(رابعا) إيضاح ما يكون قد وقع أثناء السنة المالية من مخالفات لأحكام القوانين أو النظم على وجه يؤثر على نشاط الوحدة محل المراجعة أو على مركزها المالي أو على أرباحها مع بيان ما يكون قد اتخذ في شأن ذلك وما إذا كانت هذه المخالفات لا تزال قائمة عند إعداد الميزانية .

كما تقوم هذه الإدارات بالنسبة للجهات التي تراقب حساباتها مباشرة غير ذلك من اختصاصات الجهاز المركزي للحسابات التي يعهد بها إليها .

مادة ٣ — لرئيس الجهاز المركزي للحسابات أن يعهد إلى إدارة مراقبة الحسابات بإحدى

الهيئات أو المؤسسات ، بمراقبة حسابات إحدى الجهات الأخرى التي لم تنشأ بها إدارة لمراقبة الحسابات .

مادة ٤ — تلتزم الإدارات بالعمل وفق تخطيط وبرامج عمل محددة يعتمد عليها الجهاز المركزي للحسابات .

٥ — يرفع مدير الإدارة نتائج الرقابة والمراجعة وسائر التقارير والبيانات الأخرى إلى مجلس الأمة وإلى الجهاز المركزي للحسابات بالكيفية وفي المواعيد التي يحددها هذا الجهاز وعليه أيضا أن يبلغ صورا منها إلى اللجنة الإدارية المشرفة على المؤسسة أو الهيئة ورئيس مجلس إدارتها ورئيس مجلس إدارة الوحدة محل المراجعة ومدير عام مصلحة الشركات بوزارة الاقتصاد .

مادة ٦ — تصدر بقرار جمهوري بناء على اقتراح رئيس الجهاز المركزي للحسابات لائحة بنظام العمل في إدارات مراقبة الحسابات وبيان الوظائف والشروط اللازمة لشغلها ، ويكون ترتيب الوظائف والدرجات فيها وفقا لنظام العاملين في المؤسسات العامة ، وتعادل درجات العاملين بالإدارات المذكورة في تاريخ العمل بهذا القانون وفقا لأحكام اللائحة المشار إليها .

مادة ٧ — يعين مديرو الإدارات ونوابهم ومراقبو الحسابات بقرارات جمهورية بناء على اقتراح رئيس الجهاز المركزي للحسابات .

ولا يجوز نديهم للعمل بإدارات أخرى بالمؤسسة أو الهيئة ، كما لا يجوز نقلهم إليها إلا بموافقتهم وكذلك يحظر تعيينهم في الشركات والجمعيات التعاونية والمنشآت التي تدرّف عليها المؤسسة أو الهيئة إلا بعد مضي ثلاث سنوات على تركهم العمل في إدارة مراقبة الحسابات بالمؤسسة أو الهيئة .

مادة ٨ — تقدر احتياجات الإدارات المهارة إليها من مراقبي الحسابات وغيرهم من العاملين بها بالاتفاق بين الجهاز المركزي للحسابات والمؤسسات والهيئات المختصة .

مادة ٩ — لا يجوز لمديري الإدارات ونوابهم ومراقبي الحسابات بها أن يجمعوا بين وظائفهم وبين أي عمل آخر كما لا يجوز لهم مباشرة أعمال أو أداء خدمات للغير بأجر أو بغير أجر .

مادة ١٠ — على مديري الإدارات وغيرهم من الأعضاء الفنيين مراعاة أصول المهنة والالتزام بواجباتها وآدابها وعليهم على الأخص ما يأتي :

(١) الكشف عن الوقائع التي يعلون بها أثناء تأدية مهمتهم والتي لا تفصح عنها الحسابات

والأوراق التي يشهدون بصحتها وذلك متى كان الكشف عن هذه الوقائع أمراً لازماً لكي تعبر هذه الحسابات والأوراق عن المواقف ، وكذلك الكشف عما عليه من تحريف أو تمويه في هذه الحسابات والأوراق أو عن أية وقائع من شأنها أن تؤثر على حقيقة المركز المالي أو حقيقة الأرباح والخسائر للوحدة موضع المراجعة .

(ب) مراعاة الأوضاع المهنية في الفحص والتقرير عنه والحصول على الإيضاحات التي من شأنها أن تمكنهم من اكتشاف أي خطأ أو غش وقع في الحسابات .

مادة ١١ — يجوز لرئيس الجهاز المركزي للحسابات رفع الدعوى التأديبية على الأعضاء الفنيين بالإدارات متى أخلوا بالواجبات المهنية المشار إليها في المادة (١٠) .

وفي جميع الأحوال لا يجوز تحريك الدعوى الجنائية المترتبة عن هذا الإخلال إلا بأذن من رئيس الجهاز المركزي للحسابات .

مادة ١٢ — تحمل الإدارات المشار إليها في المادة (٢) محل مراقبي الحسابات وذلك بالنسبة إلى مراقبة حسابات الهيئات العامة والمؤسسات العامة وما يتبعها من شركات وجمعيات تعاونية ومنشآت .

واستثناء من الفقرة السابقة يجوز بقرار من رئيس الجهاز المركزي للحسابات التصريح لمراقبي حسابات الوحدات المشار إليها بالاستمرار في عملهم إلى نهاية السنة المالية الحالية .

أحكام انتقالية

مادة ١٢ — إلى حين إتمام تشكيل الإدارات المشار إليها بالمادة (٢) يجوز تعيين مراقبين لحسابات الوحدات الخاضعة لأحكام هذا القانون من بين من يزاولون المهنة خارج النطاق الحكومي ويكون تعيينهم في هذه الحالة بقرارات من رئيس الجهاز المركزي للحسابات .

ويكون تعيين هؤلاء المراقبين وفقاً لعموم عامة يصدر بها قرار من رئيس الجهاز المركزي للحسابات .

وتحدد قرارات رئيس الجهاز المركزي للحسابات الخاصة بالتعيينات الانتعابية التي يستقر هؤلاء المراقبين ويلتزم مراقبو الحسابات المشار إليهم في هذه المادة باتباع توجيهات وإرشادات الجهاز المركزي للحسابات ويقومون بأداء أعمالهم وفقاً للبرامج التي يحددها أو يقرها مقدماً

واللجهاز حق متابعة تنفيذهم الأعمال الموكلة إليهم الاتفاق معهم على مستويات الأجهزة التي تعاونهم في تنفيذ هذه الأعمال .

ويبلغ هؤلاء المراقبون تقاريرهم إلى مجلس الأمة ومدير الإدارة العامة المختص بالجهاز المركزي للحسابات وإلى كل من رئيس الجهة الإدارية المشرفة على المؤسسة أو الهيئة العامة ورئيس مجلس إدارتها ورئيس مجلس إدارة الوحدة موضع المراجعة ومدير عام مصلحة الشركات بوزارة الاقتصاد .

مادة ١٤ — يلغى القانون رقم ١٦٧ لسنة ١٩٦١ كما يلغى كل ما يخالف هذا القانون من أحكام .

مادة ١٥ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ،
يضم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،
صدر برئاسة الجمهورية في ٢٠ ربيع الأول سنة ١٣٨٥ (١٩ يوليو سنة ١٩٦٥)

قانون ٤٥ لسنة ١٩٦٥ .

بتمديد بعض أحكام قانون الإصلاح الزراعي

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ — يستبدل بنص المادة ٣٩ مكرراً (أ) من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي . النص الآتي :

« تمتد إلى نهاية السنة الزراعية ١٩٦٧/١٩٦٨ عقود الإيجار التي تنتهي بنهاية السنة الزراعية ١٩٦٤/١٩٦٥ سواء لانقضاء المدة المتفق عليها في العقد أو التي امتد إليها تنفيذاً لأحكام هذا القانون كما تمتد إلى نهاية السنة الزراعية ١٩٦٨ عقود الإيجار التي تنتهي مدتها خلال فترة الامتداد .

ولا يجوز للتوجير المطالبة بفسخ عقود الإيجار المقار إليها إلا إذا أخل المستأجر بأى من التزاماته عن السنة الزراعية السابقة مباشرة على الامتداد أو خلال فترة الامتداد وفي هاتين الحالتين يعتبر العقد منهيماً من تلقاء ذاته دون حاجة إلى تلبية أو أعذار أو التجهاء إلى القضاء ،

مادة ٢ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية .

يعمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ٢

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٠ ربيع الأول سنة ١٣٨٥ (١٩ يولية سنة ١٩٦٥) .

قانون ٤٦ لسنة ١٩٦٥

في شأن تعديل بعض أحكام القانون رقم ٤١٥ لسنة ١٩٥٤

في شأن مزاولة مهنة الطب

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ؛ وقد أصدرناه :

مادة ١ — يستبدل بنصوص المواد ٢ و ٤ و ٥ من القانون رقم ٤١٥ لسنة ١٩٥٤ في شأن مزاولة مهنة الطب ، النصوص التالية :

مادة ٢ — يقيد بسجل وزارة الصحة من كان حاصلا على درجة بكالوريوس الطب والجراحة من إحدى الجامعات بالجمهورية العربية المتحدة وأمضى التدريب الإلزامي المقرر .

ويتم التدريب الإلزامي بأن يقضى الخريجون سنة شمسية في مزاولة مهنة الطب بصفة مؤقتة في المستشفيات الجامعية والمستشفيات والوحدات التدريبية التي تقرها الجامعات وذلك تحت إشراف هيئة التدريس بكلية الطب أو من تذهبهم مجالس الكليات لهذا الغرض من أطباء المستشفيات والوحدات المذكورة ، ويكون ذلك وفقا للنظم التي يصدر بها قرار من وزير التعليم العالي بالاتفاق مع وزير الصحة .

كما يقيد بالسجل المشار إليه من كان حاصلا على درجة أودبلوم أجنبي معادل لدرجة البكالوريوس التي تمنحها جامعات الجمهورية العربية المتحدة وأمضى بعد حصوله على هذا المؤهل تدريجيا لمدة سنة معادلا للتدريب الإلزامي ويشترط أن يجتاز ب النجاح الامتحان المنصوص عليه في المادة الثالثة من هذا القانون .

ويصدر بهذه المعادلات قرار من لجنة مكونة من أربعة من الأطباء البشريين يعينهم وزير الصحة على أن يكون أثنان منهم على الأقل من عمداء كليات الطب .

« مادة ٤ — يجوز لوزير الصحة أن يعفى من أداء الامتحان الأطباء من أبنساء الجمهورية العربية المتحدة الحاصلين على درجة أو دبلوم من إحدى الجامعات الأجنبية المعترف بها من حكومة الجمهورية العربية المتحدة معادلة لدرجة بكالوريوس الطب والجراحة التي تمنحها جامعات الجمهورية العربية المتحدة إذا كانوا حاصلين على شهادة الدراسة الثانوية العامة أو ما يعادلها وكانوا خلال مدة دراستهم الطبية حسنى السير والسلوك وموظفين على تلقى دروسهم العلمية طبقاً لبرنامج المعاهد التي تخرجوا فيها .

ويشترط أن يؤدي هؤلاء الأطباء التدريب الإجبارى إذا لم يكونوا قد أدوا ما يعادله في الخارج ، .

« مادة ٥ — يقدم طالب القيد بالسجل إلى وزارة الصحة طلباً موقعا عليه منه يبين اسمه ولقبه وجنسيته ومحل إقامته ويرفق به أصل شهادة الدرجة أو العلوم أو صورة رسمية منه أو شهادة الامتحان أو الإعفاء منه حسب الأحوال (وكذا ما يثبت أداء التدريب الإجبارى أو ما يعادله) وعليه أن يؤدي رسماً للقيد بسجل الوزارة وقدره جنيه واحد ، ويقيد في السجل اسم الطبيب ولقبه وجنسيته ومحل إقامته وتاريخ الدرجة أو الدبلوم الحاصل عليه والجهة الصادر منها وتاريخ شهادة الامتحان أو الإعفاء منه ومكان وتاريخ التدريب الإجبارى أو ما يعادله .

وتعطى صورة من هذا القيد إلى المرخص له بمزاولة المهنة ، .

مادة ٢ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية . ويعمل به من تاريخ نشره .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ٢

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٠ ربيع الأول سنة ١٣٨٥ (١٩ يوليو سنة ١٩٦٥)

قانون ٤٧ لسنة ١٩٦٥

في شأن معاملة خريجي كليات الطب أثناء سنة التدريب الإجبارى

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتى نصه، وقد أصدرناه:

« مادة ١ — يعامل خريجو كليات الطب بجامعات الجمهورية العربية المتحدة أو الجامعات

الأجنبية خلال سنة التدريب الإلجبارى المعاملة المالية والعينية التى يصدر بتنظيمها قرار من وزير التعليم العالى بالاتفاق مع وزيرى الصحة والخزانة .

٢ - تحسب مدة التدريب الإلجبارى بالنسبة إلى خريجي كليات الطب فى أقدمية الوظيفة ومدة الخبرة فى العمل المنصوص عليها فى قوانين ولوائح التوظيف والمعاشات .

كما تحسب هذه السنة أيضا بالنسبة إلى الخريجين الذين أنعموا المرحلة التدريبية قبل الحصول على درجة البكالوريوس فى الطب والجراحة .

مادة ٣ - . يلغى القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦٢ فى شأن الترخيص لطلاب السنة التدريبية بكليات الطب فى مزاولة المهنة بصفة مؤقتة فى المستشفيات الجامعية والمستشفيات العامة ومعاملتهم المالية .

مادة ٤ - . ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويكون لوزير التعليم العالى بالاتفاق مع وزيرى الصحة والخزانة إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٠ ربيع الأول سنة ١٣٨٥ (١٩ يولييه سنة ١٩٦٥)

قانون ٤٨ لسنة ١٩٦٥

فى شأن تقرير إعفاء بعض مستلزمات الزراعة من الضرائب والرسوم

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - - تعفى من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم ما يستورد من التقاوى بجميع أنواعها بما فيها البذور والأبصال والدورات والعقل والشتلات وغيرها ، والاسمدة والمبيدات والكيماويات اللازمة للزراعة والمواد الخام التى تدخل فى صناعتها .

كما تعفى من الضرائب والرسوم المشار إليها الجرارات والآلات الزراعية اللازمة لنشاط الجمعيات التعاونية الزراعية ومستلزماتها من قطع غيار وغيرها .

مادة ٢ — يسرى الإعفاء المنصوص عليه في المادة الأولى على ما لم يتم سداداه من الضرائب والرسوم المستحقة على كافة أنواع المبيدات والكبوايات اللازمة للزراعة والمواد الخام تدخل في صناعتها والتي تم استيرادها لحساب مؤسسة الائتمان الزراعى والتعاونى « بنك التسليف الزراعى والتعاونى » والجمعيات التعاونية الزراعية والباقية لدى هذه الجهات حتى ٨ أبريل سنة ١٩٦٤ وكذلك على ما تم استيراده منها حتى تاريخ العمل بهذا القانون .

مادة ٣ — يلغى البند (٦) من المادة (١) من القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٥٧ بإعفاء الجمعيات التعاونية من بعض الضرائب والرسوم . كما يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ٤ — ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٠ ربيع الأول سنة ١٣٨٥ (١٩ يوليه سنة ١٩٦٥) .

قانون ٤٩ لسنة ١٩٦٥

إعفاء المساكن الشعبية التليكية فى مناطق حلية الزيتون وحلوان
بمحافظة القاهرة وامبابة بمحافظة الجيزة من ضريبة العقارات المبنية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ — تعنى المساكن الشعبية التليكية فى مناطق حلية الزيتون وحلوان بمحافظة القاهرة وامبابة بمحافظة الجيزة الى أنشئت تنفيذاً لأحكام القانون رقم ٦٠١ لسنة ١٩٥٣ بشأن الترخيص للحكومة فى الاشتراك فى شركة لإنشاء مساكن شعبية من الضريبة المقررة على العقارات المبنية وذلك من تاريخ استحقاقها حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض الإعفاءات من الضريبة على العقارات المبنية وخفض الإيجارات بمقدار الإعفاءات .

مادة ٢ — ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٠ ربيع الأول سنة ١٣٨٥ (١٩ يوليه سنة ١٩٦٥) .

ديوان كبير الأمناء

وافق السيد رئيس الجمهورية في ٢١ ربيع الأول سنة ١٣٨٥ (٢٠ يوليو سنة ١٩٦٥) على منح الأوسمة الآتية إلى السادة المهيئة أسماؤهم بعد ، بمناسبة إحالتهم إلى المعاش ، وتقديراً لما أمتازوا به من كفاية وجدارة طوال مدة خدمتهم ، بوزارة الصحة .

وسام الجمهورية من الطبقة الثانية إلى :

السيد الدكتور سيد عويلم ، وكيل وزارة الصحة سابقاً .

واسم المرحوم الدكتور أحمد فؤاد البقرى ، وكيل وزارة الصحة سابقاً .

وسام الجمهورية من الطبقة الثالثة إلى :

السيد الدكتور محمد حلى على محمد ، المدير العام المديرية الشؤون الصحية بمنطقة وسط القاهرة سابقاً .

والسيد الدكتور محمد عبد القادر حلى ، المدير العام لمستشفى الأمراض العقلية بالعباسية سابقاً .

والسيد الدكتور على محمد عمر ، المدير العام لقسم طبى السجن سابقاً .

والسيد الدكتور محمد كمال عبد الرازق ، المراقب العام لشؤون العلاج الحر سابقاً .

والسيد الدكتور عبد الحميد عبد الوهاب يس ، المدير العام للإدارة العامة للتدريب سابقاً .

والسيد الدكتور عبد الرازق عبد السلام على عبد الرازق ، المدير العام لمديرية الشؤون الصحية بمحافظة الفيوم سابقاً .

واسم المرحوم الدكتور على السيد على ، المدير العام لإدارة البحوث والمشاريع بقلوب سابقاً .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون ٥٠ لسنة ١٩٦٥

في شأن بعض التدابير الخاصة بأمن الدولة

سم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ١١٩ من الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ بشأن بعض التدابير الخاصة بأمن الدولة ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

أصدر القرار بالقانون الآتي :

مادة ١ - لرئيس الجمهورية أن يستخدم الحق المخول له بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه بالنسبة إلى أى شخص من الأشخاص الذين سبق لسلطات ضبط والتحقيق ضبطهم أو التحفظ عليهم ، وذلك في جرائم التآمر ضد أمن الدولة والجرائم المرتبطة بها والتي تم اكتشافها في الفقرة ما بين أول مايو سنة ١٩٦٥ وآخر سبتمبر سنة ١٩٦٥

وله أن يطبق في شأنهم التدابير الخاصة بوضع أموالهم وممتلكاتهم تحت الحراسة .

ولا يقبل الطعن بأي وجه من الوجوه في الأوامر أو القرارات التي أصدرتها سلطات الضبط والتحقيق قبل العمل بهذا القانون .

مادة ٢ - لا يجوز الطعن بأي وجه من الوجوه أمام أية جهة كانت في قرارات رئيس الجمهورية الصادرة وفقاً لأحكام هذا القانون .

مادة ٣ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٥ رجب سنة ١٣٨٥ (٩ نوفمبر سنة ١٩٦٥) .

قرارات رئيس الجمهورية

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٧٣٠ لسنة ١٩٦٥

بتعيين رئيس اللجنة الأولمبية للجمهورية العربية المتحدة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور؛

وعلى القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٣ في شأن اللجنة الأولمبية واتحادات الألعاب الرياضية؛

وعلى القرار الجمهوري رقم ٣٠٠٣ لسنة ١٩٦٢؛

وعلى القرار الجمهوري رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٥؛

قرر

مادة ١ — عين السيد / محمد طلعت خيرى وزير الشباب رئيسا للجنة الأولمبية للجمهورية العربية المتحدة لمدة أربع سنوات تنتهى فى ٥ ديسمبر سنة ١٩٦٨ .

مادة ٢ — يلغى القرار الجمهوري رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٥ المشار إليه .

مادة ٣ — ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٤ صفر سنة ١٣٨٥ (١٤ يونيو سنة ١٩٦٥) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٧٣٢ لسنة ١٩٦٥

في شأن تسوية حالة العاملين خريجي كليات الجامعات والمعاهد العليا

في الوزارات والمصالح ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور

وعلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٤ بوضع استثناء وقتي من بعض أحكام التوظيف ؛

وعلى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون نظام العاملين بالدولة ؛

وعلى القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ بوضع أحكام وقتية للعاملين المدنيين بالدولة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ بقواعد وشروط وأوضاع تقل العاملين إلى الدرجات المعادلة لدرجاتهم ؛

قرر :

مادة ١ - تسوى حالة العاملين من خريجي كليات الجامعات والمعاهد العليا الموجودين في الخدمة بوزارات الحكومة ومصالحها ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة والمعينين بمكافآت أو على اعتمادات أو على درجات من السابعة فأقل بكادر العمال أو بالسكاديين الفني المتوسط والسكتاني أو على الفئات المعادلة لها بالهيئات العامة وذلك بناء على طلبهم .

وتتم التسوية بوضعهم على الدرجات السابعة بالسكاديين الفني العالي والإداري . والفئات المعادلة بالهيئات العامة ، سواء كانت خالية أو تنشأ لهذا الغرض وعلى أن تعتبر أقدمياتهم في هذه الدرجات من ١٥ مارس سنة ١٩٦٥ لخريجي سنة ١٩٦٤ واعتبارا من ١ / ٥ / ١٩٦٥ لخريجي يناير وفبراير سنة ١٩٦٥ .

مادة ٢ - يمنح هؤلاء العاملون اعتبارا من تاريخ صدور هذا القرار بداية ربط الدرجة

السابعة أو الفئة المعادلة أو يحتفظ لهم بمرتباتهم التي كانوا يتقاضونها قبل التسوية إذا زادت على بداية هذا الربط على ألا تتجاوز نهايته .

فإذا كانت مرتباتهم السابقة تزيد على نهاية مربوط الدرجة السابعة أو الفئة المعادلة تمنح لهم هذه الزيادة بصفة شخصية على أن تستهلك من العلاوات الدورية ، وعلاوات الترقية التي يستحقونها مستقبلاً .

مادة ٣ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٤ صفر سنة ١٣٨٥ (١٤ يونيو سنة ١٩٦٤) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٢٦٧ لسنة ١٩٦٥

باستمرار حالة الطوارئ بمنطقة سيناء

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور :

وعلى القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥١ ؛

وعلى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ ؛

وعلى القرار الجمهوري رقم ١٢١٦ لسنة ١٩٦٤ ؛

قرر :

مادة ١ — تستمر حالة الطوارئ بمنطقة سيناء لمدة سنة .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من ٢٣ مارس سنة ١٩٦٥ .

صدر برئاسة الجمهورية في ١١ المحرم سنة ١٣٨٥ (١٢ مايو سنة ١٩٦٥) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٢٠٥٢ لسنة ١٩٦٥

بمقتضى استثناء من أحكام الأمر رقم ٢٩٧ لسنة ١٩٦٤

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رفع الحراسة على أموال وممتلكات بعض الأشخاص ؛

وعلى الأمر رقم ٢٩٧ لسنة ١٩٦٤ بفرض الحراسة على أموال وممتلكات أميل دافيد عدس وعائلته ؛

وعلى الأمر رقم ١ لسنة ١٩٥٦ بوضع نظام لإدارة أموال المعتقلين والمراقبين وغيرهم من الأشخاص والهيئات ؛

قرر :

مادة ١ — يستثنى من أحكام الأمر رقم ٢٩٧ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه فيما يتعلق بتاريخ العمل به اعتباراً من ٢٥ / ١٠ / ١٩٦١ التصرف بالبيع الصادر من السيد / أميل دافيد عدس إلى السيد / فوزى وهبه مليكة عن العقار رقم ١٤ حارة الشيشينى بالأدھر قسم الدرب الأحمر بمحافظة القاهرة والذي تم تسجيله بمكتب الشهر العقارى والتوثيق بالقاهرة برقم ٣٢٩٦ بتاريخ ٢٥ / ٤ / ١٩٦٢

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ العمل بالأمر رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦١

صدر برياضة الجمهورية في ٧ ربيع الأول سنة ١٣٨٥ (٦ يولييه سنة ١٩٦٥) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٢٠٥٣ لسنة ١٩٦٥

بفرض الحراسة على مصنع نسيج عبد الحليم سليمان عشوش
بشبرا الخيمة وعلى أموال وممتلكات مالكه

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور؛

وعلى القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ بشأن بعض التدابير الخاصة بأمن الدولة؛
وعلى الأمر رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ بوضع نظام لإدارة أموال المعتقلين وغيرهم من الأشخاص
والهيئات؛

قرر :

مادة ١ — تفرض الحراسة على مصنع نسيج عبد الحليم سليمان عشوش بشبرا الخيمة وعلى
أموال وممتلكات مالكه ، ويسرى في شأن تلك الحراسة أحكام الأمر رقم ٤ لسنة ١٩٥٦
المشار إليه .

مادة ٢ — يتولى رئيس الوزراء الإشراف على تنفيذ أحكام هذا القرار ويكون له في سبيل
ذلك السلطات المخولة للوزير بمقتضى الأمر رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه .

مادة ٣ — يعين رئيس الوزراء بقرار منه حارسا عاما يتولى إدارة هذه الأموال والممتلكات
المختلفة ويكون للحارس العام سلطات المدير المنصوص عليها في الأمر رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ المشار
إليه ، وله أيضاً أن يعين حارسا خاصا على هذه الأموال والممتلكات المختلفة ويحدد اختصاصه
وفقا للقرارات التي تصدر من الحارس العام .

مادة ٤ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ٧ ربيع الأول سنة ١٣٨٥ (٦ يوليو سنة ١٩٦٥) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٢٩٠٠ مكرر لسنة ١٩٦٥

بتعيينان بمحاكم أمن الدولة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ ؛
وبعد أخذ رأى وزير العدل ؛

قرر :

مادة ١ - عين للجلوس بمحاكم أمن الدولة لنظر القضايا المشار إليها في المادتين ١٩ و ٢٠
القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ ، كل من السادة المستشارين والرؤساء
بالمحاكم والقضاة :

بدائرة محكمة استئناف القاهرة (بصفة أصلية)

السادة رؤساء الدوائر :

مصطفى عزت محمود

السادة والمستشارين :

على أحمد عبد الرحمن - الدكتور أحمد محمد محمد إبراهيم - إبراهيم أحمد الديوانى - حسن عبد
الحميد صيham - محمد فتحى السيد - حسين حسنى فوده - محمد السيد الرفاعى - نغرى محمد عبد النبى -
صلاح الدين محمود حبيب - عبد الوهاب أبو سريع إبراهيم - مدوح عثمان نجيب - حسن عبد الحميد
عكوش - حلمى حلمى - طه الصديق محمد دنانة - رشدى صليب عبد الملك - لبيب بنى مكادىوس .

بدائرة محكمة استئناف الإسكندرية (بصفة أصلية)

السادة رؤساء الدوائر :

حسين محمد زكى - أحمد حسن عبد الجواد

والسادة المستشارين :

أحمد ضياء الدين مصطفى - زكريا محمد خاطر - يوسف حسن ثابت - عبد الحميد
محمود الشرقاوى .

وبصفة احتياطية

سليمان عثمان مراد (نائب رئيس المحكمة) - جميل علي الزيات - أحمد محمد علي سالم الشورى -
الدكتور عبد القادر مرزوق - محمد صادق محمود - سعيد كامل بشارة - محمد أسعد محمود - هبة
الغنى محمد علي فهمي - أحمد لطفي عبد العال كحك - محمد علي الاسلامبولي - مصطفى بشير ابراهيم -
أحمد طوسون حسين - فتح الله رفعت - محمد صادق يوسف - محمد عبد المنعم محمود شوقي - موسى
حافظ فرهود - اسماعيل أحمد نصار - همام محمد فهمي - يحيى عبد العزيز أمين - حسن علي المغربي.

بدائرة محكمة استئناف طنطا (بصفة أصلية)

السادة رؤساء الدوائر

أحمد سليمان بهجت - حسين حسين قاسم - محمد عزب السيد ، محمد حلي حسين .

والسادة المستشارين :

أمين رفعت أبو هيف - محمد حسن النجار - شوقي محمد علي - جازي - أحمد حسن السيد
جعفر - عبد الخالق يوسف حسن - عبد الله بباوى صليب - أحمد محمد ابراهيم - حسين محمد محمد
عمرو - عبد السلام حسن بدوى - يوسف محمد أحمد شعاعه .

وبصفة احتياطية :

السادة المستشارين

عبد المنعم عبد الغنى القاضى - السيد رشاد ماجد - فؤاد حسين والى - جورج خالا - محمود
السيد محمد بكر الصدفى - محمود السيد عمر المصرى - محمد طاييل راشا

بدائرة محكمة استئناف المنصورة

بصفة أصلية :

السادة رؤساء الدوائر :

ابراهيم مناع فوزى - عبد السلام عباس المسكاوى - محمد خالد ناجى - حسن عز الدين .

والسادة المستشارين

مصطفى كمال سليم - منير لطف الله - هزى بطرس بولس - محمد حلى العزاوى - زكريا
حذيفة - أحمد سميج طلعت - جودة أحمد ابراهيم غيث - محمد المأمون المصطفى .

وبصفة احتياطية :

ورؤساء الدوائر :

محمد أحمد الشريبي - (رئيس المحكمة) - أحمد سعيد ناصر - سامي ناصر - محمود خليل - محمد نبيه غنام .

والسادة المستشارين :

أنور محمد شاكر - محمد الخلاوي عبد الكريم حسن - عبد الحليم كامل عبد العزيز سمهان - حامد وصفي - إبراهيم مصطفى القليوبي - عدلي عبده جرجس - فرج مكارى فرج - وامن ومبه نخله - محمد عبد المطلب جابر - محمد محمد كامل - عيسى حلمي - صالح حنفي السيد - علي محمود خاطر .

بدائرة محكمة استئناف بني سويف

بصفة أصلية :

السادة رؤساء الدوائر :

أحمد شكرى سامد - وهي عبد الملك سلامة - علي جمال الدين أباطه .

والسادة المستشارين :

محمد البخارى أبو أحمد - عز الدين بدوى سراج الدين - عبد المجيد كمال الدين أبو طالب - محمود محمد فرج - محمود فتحي عوض - محمد عبد المجيد - أحمد محمود عبد الوهاب - فتحي على السبكي - محمد عبد الله أبو العطا .

وبصفة احتياطية :

السادة رؤساء الدوائر :

إمام محمود نخضر - محمد شوقي حلاوه - إبراهيم هيكل .

والسادة المستشارين :

سعد الله عرفات - عبد اللطيف أحمد عبد اللطيف - عزت صادق قابيل - محمد أحمد صادق - محمد عبد العظيم الشقنقى - حسين صالح عبد المجيد - محمد فاضل المرجوشى - يوسف كمال الدين نصر دميان ميخائيل .

بدائرة محكمة استئناف أسيوط

بصفة أصلية :

السادة رؤساء الدوائر :

عبد الخالق رفعت عليا ، محمد نصر الدين كامل ، عبد القادر حشمت جادو ، أحمد جمال الدين الشربيني ، السيد إبراهيم أحمد عبد المنعم .

والسادة المستشارين :

محمد رشدي حمادى ، عبد الستار عبد اللطيف أبو ناعم ، فيكتور جرجس منصور ، عطية عبد القادر أبو دومة ، مصطفى عبد الخالق عابد ، يونس على ثابت ، أحمد عبد الحميد الشريف ، صلاح الدين عبد الحميد صالح ، أديب بطرس سليمان ؛ محمد فاضل مجاهد .

بصفة احتياطية :

السادة رؤساء الدوائر :

فهمى صليب إبراهيم ، أحمد الشناوى شعانه ، محمود مصطفى رفعت .

والسادة المستشارين :

عبد الفتاح أحمد لطفي ، محمود عبد المنعم مختار ، نصيف مرقص حنا ، علي محمد جعفر ، محمد عبد الفتاح حافظ الوكيل ، الدكتور محمد زكى عبد البر ، محمود محمد شرف ، محمود الراغب أحمد ، حسن كامل الشامى .

بدائرة محافظة القاهرة

بصفة أصلية :

السيد القاضى / فهمى الخولى .

وبصفة احتياطية :

السادة القضاة .

حسن عبد الحليم البكرى ، أحمد محمد المرصفاوى .

بدائرة محافظة الإسكندرية

بصفة أصلية :

السادة القضاة :

أحمد رضا ، محمد إبراهيم علي حسين .

وبصفة احتياطية :

السادة القضاة :

محمد عزت حامد عزت ، محمد مهني علي ، عبد الرحيم توفيق عمر وشاجي ، محمد مصطفى السيد الشيمي ، السيد ابراهيم فتحي جمال الدين ، مغاوري محمد شاهين ، عبد المنعم محمد محمد حفي ، عبد العزيز عبد الغني مبروك هيبه ، نجود السعيد محمد الحولي ؛ سامي أحمد محمد علي ، محمد أحمد حمدي حسن ، محمد عبد المنعم عبد الله يوسف الشرنوبى ، أحمد أحمد عبد الشكور قنديل ؛ محمد سامي محمد راغب حسين ، محمد محمد علي رمضان ؛ عبد اللطيف سيد أحمد درويش ، محمد زغلول عبد الحميد زغلول ، جمال محمود عبد الله ؛ عبد الهادي الراعي متولي علي ، عبد الحميد عبد اللطيف غزال

بدائرة محافظة البحيرة

وبصفة أصلية :

السيد القاضي / مصطفى أحمد سليمان .

وبصفة احتياطية :

السيد القاضي / محمد صلاح الدين مطر .

بدائرة محافظة الغربية

وبصفة أصلية :

السيد القاضي / عبد الدايم عبدربه أحمد بكر .

وبصفة احتياطية :

السيد القاضي / عيسى عبد الله عيسى .

بدائرة محافظة الدقهلية

وبصفة أصلية :

السادة الرؤساء :

السيد الرئيس / محمد شكرى سليم .

وبصفة احتياطية .

السادة القضاة :

حسن علي محمد يوسف الطنباري ، مصطفى علي بدران ، حافظ حسن حافظ شكرى ، حسن جميل محمد ضيا الهاشمي .

بدائرة محافظة الشرقية

بصفة أصلية :

السيد الرئيس / أحمد شوقي الملهجي .

وبصفة احتياطية :

السادة القضاة :

محمد رشاد ابراهيم ، أحمد صبرى أسعد .

بدائرة محافظة ح كفر الشيخ

بصفة أصلية :

السادة القضاة :

محمد عبد النبي عبد الحناق حسين ، السيد محمد هاشم .

وبصفة احتياطية :

السادة القضاة :

أحمد فؤاد كشك ، محمد عبد العزيز حافظ .

بدائرة محافظة المنوفية

بصفة أصلية :

السيد رئيس المحكمة :

سليم صبرى محمد كامل .

وبصفة احتياطية :

السيد القاضى / محمد سامى القصبي .

بدائرة محافظة القليوبية

بصفة أصلية :

السيد القاضى / على فاضل حسن .

وبصفة احتياطية :

السادة القضاة :

عبد الحميد محمود الجندي ، نبيه أحمد طایل دبوس ، محمد كمال السيد

سلام ، محمد صبحي سيد أحمد مصطفى .

بدائرة محافظة دمياط

بصفة أصلية :

السيد القاضي / عبد القادر عبد الحميد متولى .

وبصفة احتياطية :

السيد القاضي / محمد الفاروق يوسف .

بدائرة محافظة بورسعيد

بصفة أصلية :

السيد القاضي / منير محمد السيد الصايغ .

وبصفة احتياطية :

السادة القضاة :

عباده شمس الدين عباده ، مسعد رمضان الساعى .

بدائرة محافظة الاسماعيلية

بصفة أصلية :

السيد القاضي / فوزى أحمد متولى عبد المنعم .

وبصفة احتياطية :

السيد القاضي / أحمد فتحى طلبه .

بدائرة محافظة السويس

بصفة أصلية :

السيد القاضي / على عبد القادر التميل .

وبصفة احتياطية :

السادة القضاة :

فاروق فهمى رضوان ، سيف النصر محمد أبو زيد نصر .

بدائرة محافظة الجيزة

بصفة أصلية :

السيد القاضي / أحمد الالافى غنيم .

وبصفة احتياطية :

السادة القضاة :

أحمد عبد الفتاح عوض الله ، سعد حسين بدر ، عبد القادر اسماعيل صبرى .

بدائرة محافظة بنى سويف

بصفة أصلية :

السيد القاضي / عماد الدين محمود أحمد اسماعيل .

وبصفة احتياطية :

السيد القاضي / حسن على حسن الرملى .

بدائرة محافظة الفيوم

بصفة أصلية :

السيد القاضي / محمد ماضى أبو الليل .

وبصفة احتياطية :

السيد القاضي / أحمد محمد حسن بكار .

بدائرة محافظة المنيا

بصفة أصلية :

السيد القاضي / أحمد ابراهيم محمد على .

وبصفة احتياطية :

عمر عبد الجواد أحمد ابراهيم .

بدائرة محافظة أسيوط

بصفة أصلية :

السيد القاضي / سعيد عبد العال سيد الارمانى .

وبصفة احتياطية :

السادة القضاة :

عبد الرحمن توفيق على خشبه ، محمود البكرى محمد عمر مرزوق ، على عبد الحفيظ السمدي ،
محمد عزت الانور أحمد زبدان ، طلعت سعيد نخله ، محمد أمين الراقى ، جرجس كامل يعقوب ،
محمد مختار حسن محمد غويبه ، كمال غريب عمر طاحون ، عبد الغفار عبد الحكيم مشهور .

بدائرة محافظة سوهاج

بصفة أصالية :

السيد القاضى / عباس فتح الله الشاذلى .

وبصفة احتياط :

السادة القضاة :

حامد عبد الحيد عكاز ، عبد الفتاح السيد غلوش ، أبو ضيف أحمد محمد .

بدائرة محافظة قنا

بصفة أصالية :

السيد القاضى / عبد الوهاب صالح حموده أبو حموده .

وبصفة احتياطية :

السادة القضاة :

عاصم أحمد مصطفى المراغى ، جرجس مسعود جرجس ، محمد مجيب صالح ، محمد كمال حسن .

بدائرة محافظة أسوان

بصفة أصالية :

السيد القاضى / محمود جلال الدين سنجر .

وبصفة احتياطية :

السادة القضاة :

فتحي أحمد عبد الله ، ماهر برسوم عبد الملك .

صدر برئاسة الجمهورية في ٨ جمادى الأولى سنة ١٣٨٥ (٤ سبتمبر سنة ١٩٦٥) :

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٣٧٢٤ لسنة ١٩٦٥

بشأن تعيين نائب لرئيس مجلس الدولة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة ؛

وبعد أخذ رأى الجمعية العمومية لمجلس الدولة بجلستها المنعقدة في يوم الأربعاء ١٣ أكتوبر

سنة ١٩٦٥ ،

قرر :

مادة ١ — يعين نائباً لرئيس مجلس الدولة :

الاستاذ محمود محمد ابراهيم ، المستشار بدرجة وكيل مجلس الدولة .

مادة ٢ — على رئيس مجلس الدولة تنفيذ هذا القرار .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٤ جمادى الآخرة سنة ١٣٨٥ (١٩ أكتوبر سنة ١٩٦٥) .

قرارات نائب رئيس الجمهورية

قرار نائب رئيس الجمهورية

ورئيس الجهاز المركزي للمحاسبات

رقم ١٦ لسنة ١٩٦٥

في شأن إنشاء سجل لقيود مراقبي الحسابات الذين يعملون خارج
النطاق الحكومي ويرغبون في مراجعة حسابات وحدات القطاع العام

نائب رئيس الجمهورية

ورئيس الجهاز المركزي للمحاسبات

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٥١ بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة والقوانين
المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات المساهمة وشركات
التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٦٥ بإنشاء نقابة للمحاسبين والمراجعين والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون المؤسسات العامة ؛

وعلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الهيئات العامة ؛

وعلى القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون الجهاز المركزي للمحاسبات ؛

وعلى القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٥ بإصدار قانون تنظيم مراقبة حسابات المؤسسات والهيئات

العامة والشركات والجمعيات والمنشآت التابعة لها ؛

قرر :

مادة ١ — ينهأ بالجهاز المركزي للمحاسبات سجل يعد لقيود أسماء مراقبي الحسابات الذين
يعملون خارج النطاق الحكومي ويرغبون في مراجعة حسابات وحدات القطاع العام .

ويجب دعوة الراغبين في القيد لإجراء ذلك عن طريق الإعلان عنه بالجرائد اليومية واسعة الانتشار مرة واحدة سنوياً على الأقل .

مادة ٢ — يقدم مراقبو الحسابات المشار إليهم في المادة السابقة ما يفيد رغبتهم في القيام بالمراجعة على نموذج تعدده لذلك الإدارة المركزية للرقابة المالية على الهيئات والمؤسسات العامة بالجهاز ويجب أن يحتوي هذا النموذج على البيانات الآتية بصفة أساسية :

(أ) الاسم وتاريخ الميلاد والجنسية .

(ب) المؤهلات الحاصل عليها المراقب .

(ج) مكان العمل .

(د) العاملون الفنيون بمكتب المراقب ومؤهلات كل منهم وتاريخ الحصول عليها ورقم قيده بالسجل العام للمحاسبين والمراجعين بوزارة الاقتصاد وكذلك تاريخ قيده بجدول نقابة المحاسبين والمراجعين ونوع الجدول .

(هـ) الجهات التي قام المراقب بمراجعتها خلال السنوات الثلاثة الأخيرة والأتعاب التي حصل عليها من كل منها .

(و) إقرار بأن المراقب لا يزاول أى عمل آخر .

(ز) شهادة من نقابة المحاسبين والمراجعين تفيد أن المراقب مقيد فعلاً بجدولها (مع إيضاح نوع الجدول) وأنه لم يصدر في شأنه أحكام تأديبية .

مادة ٣ — تنشأ لجنة لفحص الطلبات المقدمة من مراقبي الحسابات المنصوص عنهم في المادة الأولى من هذا القرار وتختص بفحصها وتقرير قيدها أو رفضها .

مادة ٤ — تشكل اللجنة المشار إليها بالمادة السابقة على الوجه الآتي :

رئيساً

وكيل الجهاز المركزي للحسابات

أحد مديري الإدارات العامة بالإدارة المركزية للرقابة المالية على الهيئات
والمؤسسات العامة بالجهاز المركزي للحسابات
مستشار أو مستشار مساعد من مجلس الدولة

أعضاء

ويصدر بتحديد أسماء الرئيس والأعضاء قرار من رئيس الجهاز المركزي للحسابات .

مادة ٥ - تجتمع اللجنة بناء على دعوة من رئيسها وتكون قراراتها بأغلبية الآراء فإذا تساوت الآراء يرجح الجانب الذي منه الرئيس وترفع قرارات اللجنة إلى رئيس الجهاز المركزي للحسابات خلال أسبوع من صدورها ، ولا تعتبر نافذة قبل مضي شهر من تاريخ إرسالها إليه . ويتولى أعمال السكرتارية أحد العاملين الفنيين بالجهاز ، يتدببه رئيس اللجنة لذلك ، وينشأ سجل خاص تدون به محاضر اجتماع اللجنة ، ويجب أن تشمل هذه المحاضر على أسماء الحاضرين والمسائل المعروضة وما دار من مناقشات والقرارات التي اتخذتها اللجنة والأسباب التي بنيت عليها ويوقع الرئيس والأعضاء الحاضرون والقائم بأعمال السكرتارية على محاضر الجلسات .

مادة ٦ - يعتبر سجل القيد موضوع هذا القرار من الدفاتر ذات القيمة ويحفظ به لدى رئاسة الإدارة المركزية للرقابة المالية على الهيئات والمؤسسات العامة .

مادة ٧ - يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره ، وعلى سائر المختصين تنفيذه كل فيما يخصه .

تحريراً في ١٥ ربيع الآخر سنة ١٣٨٥ (١٢ أغسطس سنة ١٩٦٥) ،

قرار نائب رئيس الجمهورية

ورئيس الجهاز المركزي للحسابات

رقم ١٧ لسنة ١٩٦٥

في شأن تنظيم اختيار مراقبي الحسابات لمراجعة حسابات

وحدات القطاع العام

نائب رئيس الجمهورية

ورئيس الجهاز المركزي للحسابات

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٥ بإنشاء نقابة المحاسبين والمراجعين والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون المؤسسات العامة ؛
وعلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الهيئات العامة ؛
وعلى القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون الجهاز المركزي للحسابات ؛
وعلى القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٥ بإصدار قانون تنظيم مراقبة حسابات المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والمنشآت التابعة لها ؛

قرر :

مادة ١ — تنشأ لجنة بالجهاز المركزي للحسابات تختص باختيار مراقبي الحسابات الذين يقترح تعيينهم لمراجعة حسابات وحدات القطاع العام .

مادة ٢ — تشكل اللجنة المشار إليها في المادة السابقة على الوجه الآتي :

وكيل الجهاز المركزي للحسابات رئيسا

أقدم ثلاثة من مديري الإدارات العامة بالإدارة المركزية للرقابة المالية
على وحدات القطاع العام بالجهاز يعينون بقرار من رئيسه
أقدم مديري إدارات الرقابة على حسابات المؤسسات والهيئات العامة . . .
مستشار إدارة الفتوى والتشريع للجهاز المركزي للحسابات

اعضاء

مادة ٣ — تشكل سكرتارية دائمة لهذه اللجنة لمتابعة أعمالها يرأسها عضو فني بالجهاز ، ويتولى سكرتارية الجلسات ، ويصدر بتشكيلها قرار من رئيس اللجنة .

مادة ٤ — تختص اللجنة باختيار مراقبي الحسابات من بين المقعدين بالسجل المصد لذلك بالجهاز المركزي للحسابات ، ويشترط لصحة هذا الاختيار :

(أ) أن يكون المراقب من بين من تنطبق عليهم الشروط والأحكام الواردة بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ والقوانين المعدلة له ، وأن يكون مزاولا للمهنة بصفة فعلية عند اختياره .

(ب) أن يكون له سابق خبرة بمراجعة حسابات من نوع الوحدات المقترح إسناد مراجعتها إليه .

(ج) أن تكون الإدارة العامة النوعية المختصة بالإدارة المركزية للرقابة المالية على المؤسسات والهيئات العامة ووحدات القطاع العام بالجهاز المركزي للحسابات قد أقرت بصلاحيته القيام بمراجعة الوحدة المرشح لمراجعتها ، وذلك بعد الرجوع إلى تقارير المراجعة السابق تنفيذها منه للجهات التي قام بمراجعة حساباتها .

مادة ٥ - تجتمع اللجنة المشار إليها بناء على دعوة رئيسها وتكون توصياتها بأغلبية الآراء فإذا تساوت الآراء يرجح الجانب الذي منه الرئيس .

ويشترط لصحة انعقادها حضور أربعة أعضاء على الأقل من بينهم الرئيس .

وينشأ سجل خاص للجنة تدون به محاضر اجتماعاتها ، ويجب أن تشمل هذه المحاضر على أسماء الحاضرين والمسائل المعروضة ومادار من مناقشات والتوصيات التي اتخذتها اللجنة والأسباب التي بنيت عليها .

ويوقع الرئيس والأعضاء الحاضرون والقائم بأعمال السكرتارية على محاضر الجلسات .

مادة ٦ - ترفع اللجنة توصياتها إلى رئيس الجهاز المركزي للحسابات خلال أسبوع من صدورها لا اعتمادها منه فإذا اعترض عليها أعيدت للجنة لإعادة النظر فيها مرة أخرى وإعادة عرضها عليه خلال أسبوعين وذلك لاتخاذ ما يراه بشأنها ، ويعتبر قراره في هذه الحالة نهائياً .

مادة ٧ - يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره ، وعلى سائر المختصين تنفيذ كل فيما يخصه .

تحريراً في ١٦ ربيع الآخر سنة ١٣٨٥ (١٢ أغسطس سنة ١٩٦٥) .

قرارات رئيس الوزراء

قرار رئيس الوزراء

رقم ١٧٧٦ لسنة ١٩٦٥

بشأن الاشتراك في اجتماعات دولية

رئيس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور

وعلى القرار الجمهوري رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ ؛

على القرار الجمهوري رقم ٢٩٥٣ لسنة ١٩٦٢ ؛

وعلى القرار الجمهوري رقم ١٣٠٥ لسنة ١٩٦٤ ؛

وعلى القرار الجمهوري رقم ٢٣٤٤ لسنة ١٩٦٤ ؛

وعلى ما عرضه السيد وزير الخارجية ؛

قرر :

مادة ١ — يوفد السادة الآتية أسماؤهم فيما يلي للاشتراك في الاجتماعات الآتية :

أولا — اجتماع المجموعة العاملة لتعدادات السكان والإسكان :

(أديس أبابا من ٢١ إلى ٢٩ يولية سنة ١٩٦٥)

محمد أبر العلا عبدالمطيف السايح ، مدير إدارة الإحصاءات السكانية والحيوية بالجهاز المركزي
للتعبئة العامة والإحصاء .

وستحمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بنفقات إيفاد مبادته .

ثانيا — اجتماع المجموعة العاملة لأفريقيا لدراسة الحسابات القومية للدول الأفريقية الذي
تنظمه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا :

(أديس أبابا من ١٤ إلى ٢٠ يولية سنة ١٩٦٥)

توفيق عبد الغنى الرصاصى ؛ وكيل إدارة الإحصاءات المالية بالجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء .

وستتحمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بتفقات إنفاذ سيادته .

مادة ٢ — يفشى هذا القرار بالجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٦ صفر سنة ١٣٨٥ (١٦ يونية ١٩٦٥)

قرار رئيس الوزراء

رقم ١٧٧٧ لسنة ١٩٦٥

بتشكيل وفد الجمهورية العربية المتحدة إلى المؤتمر السابع

للإتحاد العربى للواصلات السلكية واللاسلكية

رئيس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القرار الجمهورى رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ ؛

وعلى القرار الجمهورى رقم ٢٩٥٣ لسنة ١٩٦٢ ؛

وعلى القرار الجمهورى رقم ١٣٠٥ لسنة ١٩٦٤ ؛

وعلى ما عرضه السيد وزير الخارجية ؛

قرر :

مادة ١ — يشكل وفد الجمهورية العربية المتحدة إلى المؤتمر السابع للإتحاد العربى للواصلات السلكية واللاسلكية المزمع عقده بمدينة الاسكندرية ابتداء من ٢٤ يونية سنة ١٩٦٥ ولمدة شهر تقريبا من السادة المهندسين الآتية أسماؤهم :

رئيسا	أنيس توفيق البردهي ، مدير عام هيئة المواصلات السلوكية الاسلامكية
	محمد كمال الدين حسين ، كبير المهندسين بالهيئة
	مقبلي محمد فهمي البدر اوى ، مدير عام مناطق القاهرة
أعضاء	حسن محمد حافظ عبد الباري ، مدير حركة المواصلات الاسلامكية
	محمد عبد المنعم محمد سليمان المهندس ، مساعد كبير المهندسين بمنطقة الاسكندرية
	محمد عطا صدقي ، مساعد كبير المهندسين للتغراف
	محمد مصطفى عاكف ، مساعد مدير عام حركة المواصلات السلوكية

مادة ٢ — ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٦ صفر سنة ١٣٨٥ (١٦ يونية سنة ١٩٦٥)

قرار رئيس الوزراء

رقم ١٨١٩ لسنة ١٩٦٥

بالترخيص بسفر عاملين

رئيس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القرار الجمهوري رقم ٣٣٤٤ لسنة ١٩٦٤ ؛

قرر :

مادة ١ — يرخص بسفر السيدين المذكورين بعد الى الجهات الموضحة قرين اسم كل منهما :

إبراهيم راشد قاسم ، الى دار السلام .

أحمد رجب حسين ، الى كبالا .

وذلك للعمل بكتب شركة الطيران العربية المتحدة هناك .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٦ صفر سنة ١٣٨٥ (٣١ يونية سنة ١٩٦٥) .

قرار رئيس الوزراء

رقم ١٨٢٧ لسنة ١٩٦٥

بتطبيق أحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ على العاملين

في شركات القطاع العام

رئيس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شئون البعثات والاجازات الدراسية والمنح بالجمهورية العربية المتحدة والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القرار الجمهوري رقم ٢٩٥٢ لسنة ١٩٦٢ بالتفويض ببعض الاختصاصات ؛

وعلى القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بإصدار لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة ؛

وعلى القرار الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار نظام العاملين بالمؤسسات العامة ؛

وعلى القرار الجمهوري رقم ١٣٠٥ لسنة ١٩٦٤ ؛

قرر :

مادة ١ - تسرى أحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شئون البعثات والاجازات الدراسية والمنح بالجمهورية العربية المتحدة ، على العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ؛

صدر برئاسة الجمهورية في ٢١ صفر سنة ١٣٨٥ (٢١ يونيه سنة ١٩٦٥) .

قرار رئيس الوزراء

رقم ١٨٣٢ لسنة ١٩٦٥

بتشكيل وفد الجمهورية العربية المتحدة لحضور اجتماع اللجنة الثقافية

المشتركة ببرلين بألمانيا الديمقراطية

رئيس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٧٨٠ لسنة ١٩٦٤ بمستويات وتنظيم
وزارة العلاقات الثقافية الخارجية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٣٤٤ لسنة ١٩٦٤ ؛

قرر

مادة ١ — يشكل وفد الجمهورية العربية المتحدة من السادة :

- | | | |
|-------|---|---|
| أعضاء | { | (١) الأستاذ حسن عبد المنعم كامل ، وكيل وزارة العلاقات الثقافية الخارجية رئيسا |
| | | (٢) الأستاذ يحيى أبو بكر ، وكيل الوزارة ، مدير عام مصلحة |
| | | الاستعلامات |
| | | (٣) الأستاذ خليل كامل إبراهيم ، المدير العام بوزارة التعليم |
| | | العالي |

(٤) الأستاذ حسن العرابي إبراهيم العرابي ، الموظف

بوزارة العلاقات الثقافية الخارجية (سكرتيرا للوفد)

وذلك لحضور اجتماع اللجنة الثقافية المشتركة برلين بألمانيا الديمقراطية على أن تتحمل كل
جهة بمصاريف وبدل السفر الخاص بممثليها في الوفد وتتحمل حكومة جمهورية ألمانيا الديمقراطية
الشعبية نفقات استضافة الوفد .

مادة ٢ — يعرف لرئيس الوفد مبلغ مائتي جنيه كبديل تمثيل لمواجهة نفقات الحفلات
والاستقبالات الرسمية مع إعفائه من القيود المالية وتقديم المستندات وتتحمل وزارة العلاقات
الثقافية الخارجية هذا البديل .

مادة ٣ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ٢

صدر برياضة الجمهورية في ٢١ صفر سنة ١٣٨٥ (٢١ يونية سنة ١٩٦٥) .

قرار رئيس الوزراء

رقم ١٨٤٥ لسنة ١٩٦٥

بتحديد المهن الحرة التي تستثنى من أحكام القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤

رئيس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ بشأن بعض التدابير الخاصة بأمن الدولة ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٦٦٠ لسنة ١٩٦٥ بتقرير قواعد وبعض
استثناءات لمن تفرض الحراسة على أموالهم وممتلكاتهم وفقاً لأحكام القانون رقم ١١٩ لسنة
١٩٦٤ ؛

قرر :

- مادة ١ — يقصد باليمن الحرة المستثناة من أحكام القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه:
مهنة المحامي والطبيب والمهندس والمحاسب والخبير .
- مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .
- صدر برئاسة الجمهورية في ٢١ صفر سنة ١٣٨٥ (٢١ يونيو سنة ١٩٦٥) .

قرار رئيس الوزراء

رقم ١٨٥٤ لسنة ١٩٦٥

بشأن الاشتراك في المؤتمر الإسلامي العراقي

رئيس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

- وعلى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة ؛
وعلى القرار الجمهوري رقم ٢٩٥٣ لسنة ١٩٦٢ بشأن التفويض بالاختصاص ؛
وعلى القرار الجمهوري رقم ١٣٠٥ لسنة ١٩٦٤ ؛
وعلى القرار الجمهوري رقم ٣٣٤٤ لسنة ١٩٦٤ ؛

قرر :

- مادة ١ — ووفق على سفر فضيلة الإمام الأكبر الشيخ حسن مأمون شيخ الأزهر إلى
العراق للاشتراك في المؤتمر الإسلامي العراقي الأول الذي سيعقد في بغداد ابتداء من غرة ربيع
الأول سنة ١٣٨٥ هـ (٣٠ يونيو سنة ١٩٦٥) إلى الخامس من يولييه سنة ١٩٦٥

مادة ٢ — ووفق على سفر الشيخ / محمد متولى الشعراوى ، والسيد / ابراهيم عشرين
خرويله مرافقين لفضيئلته .

مادة ٣ — يتحمل المؤتمر الإسلامى العراقى جميع نفقات السفر والإقامة خلال مدة انعقاد
المؤتمر .

مادة ٤ — ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٨ صفر سنة ١٣٨٥ (٢٨ يونيه سنة ١٩٦٥)

قرار رئيس الوزراء

رقم ١٨٥٧ لسنة ١٩٦٥

بشأن إعارة مراقب جمر ك ميناء القاهرة الجوى

رئيس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٨٠ لسنة ١٩٦٤ بمسئوليات وتنظيم وزارة العلاقات
الثقافة الخارجية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٤٤ لسنة ١٩٦٤ ؛

قرر :

مادة ١ — ووفق على الترخيص السيد / يحيى ناصر الدين حسن ، مراقب جمر ك ميناء القاهرة
الجوى بالسفر معاراً للعمل بالسكر تارية العامة بمجلس التعاون الجمر كى بىروكسل لمدة أربع سنوات
من تاريخ السفر على أن تتحمل الجهة المستعيرة كافة مراقباته ومصاريف سفره .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٨ صفر سنة ١٣٨٥ (٢٨ يونيه سنة ١٩٦٥) .

قرار رئيس الوزراء

رقم ١٨٦٣ لسنة ١٩٦٥

بالترخيص بسفر مدير عام مكافئة الآفات

رئيس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٧٨٠ لسنة ١٩٦٤ بمسؤوليات وتنظيم وزارة الثقافة الخارجية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٣٣٤٤ لسنة ١٩٦٤ ؛

قرر :

مادة ١ — ووفق على الترخيص للسيد/مصطفى محمد النحاس ، مدير عام مكافئة الآفات بوزارة الزراعة بالسفر إلى لندن لزيارة مراكز أبحاث الجراد بها لمدة شهر تبدأ في يونيو سنة ١٩٦٥ على أن تتحمل هيئة الأغذية والزراعة نفقات وبدل السفر عن المدة المذكورة .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ صفر سنة ١٣٨٥ (٢٨ يونيو سنة ١٩٦٥) .

قرار رئيس الوزراء

رقم ١٨٦٩ لسنة ١٩٦٥

بشأن حضور اجتماعات ومؤتمرات دولية

رئيس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القرار الجمهوري رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ ؛

وعلى القرار الجمهوري رقم ٢٩٥٣ لسنة ١٩٦٢ ؛

وعلى القرار الجمهوري رقم ١٣٠٥ لسنة ١٩٦٤ ؛

وعلى القرار الجمهورى رقم ٣٣٤٤ لسنة ١٩٦٤ ؛

وعلى معارضه السيد وزير الخارجية ؛

قـرـر

مادة ١ — يوفد السادة الموضحة أسماؤهم فيما بعد لحضور الاجتماعات والمؤتمرات الدولية التالية
أولا :

(١) حلقة البحث الإقليمية عن التعاون التى ينظمها مكتب العمل الدولى ومنظمة الاغذية والزراعة لبعض دول آسيا وأفريقيا وأمريكا الوسطى فى إطار البرنامج الموسع للمعونة الفنية .
(مدينة هامل بايك بالدانمارك من أول أغسطس إلى ٢١ أغسطس سنة ١٩٦٥) .

(ب) زيارة مكتب العمل الدولى :

(جنيف يومى ٣٠ و ٣١ يوليه سنة ١٩٦٥)

صادق محمد ضوه ، مدير إدارة التدريب بالمؤسسة المصرية للتعاونية الزراعية العامة .

أحمد جمال الدين البرلسى ، مدير عام المؤسسة المصرية للتعاونية الاستهلاكية وسيتم حمل
مكتب العمل الدولى كافة النفقات المترتبة على ذلك .

ثانياً — اجتماع المؤتمر الدولى لبرامج تظيم الأسرة :

(جنيف من ٢٣ إلى ٢٨ أغسطس سنة ١٩٦٥)

الدكتور حسن محمد حسين ، حميد معهد الدراسات والبحوث الاحصائية التابع لجامعة
القاهرة ووكيل الجمعية المصرية للدراسات السكانية .

وستتحمل الهيئة المنظمة للمؤتمر نفقات إيفاد مبادته .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٨ صفر سنة ١٣٨٥ (٢٨ يونيه سنة ١٩٦٥) .

قرار رئيس الوزراء

رقم ١٩٧٩ لسنة ١٩٦٥

بشأن الترخيص بسفر طلبة أولى بمركز رعاية الطفل

رئيس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٧١٠ لسنة ١٩٦٤ بمشليات وتظيم
وزارة العلاقات الثقافية الخارجية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٣٣٤٤ لسنة ١٩٦٤ ؛

قرر :

مادة ١ — ووفق على الترخيص للسيدة / وسيلة محمد سرايا ، وتعمل طيب أول مركز
رعاية طفل السيدة زينب بالسفر معارة للعمل بحكومة قطر لمدة عام قابل للتجديد يبدأ من تاريخ
سفرها على أن تتحمل حكومة قطر جميع مرتباتها ونفقات سفرها ، ولا تتحمل الجمهورية العربية
المتحدة أية مرتبات أو نفقات .

مادة ٢ — يفشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٩ صفر سنة ١٣٨٥ (٢٩ يونيه سنة ١٩٦٥) .

قرار رئيس الوزراء

رقم ٢٠٢١ لسنة ١٩٦٥

بشأن تمليك مساكن قرية دمنهور شبرا لشاغلها

رئيس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢ فبراير سنة ١٩٥٥ القاضي بتسليم منازل قرية دمنهور
شبرا لوزارة الحربية للانتفاع بها ؛
وعلى ما عرضه وزير الحربية ؛
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛
وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

قرر :

مادة ١ — تسلم مساكن قرية دمنهور شبرا إلى وزارة الحربية للانتفاع بها وتمليكها

بالبيع لها عليها بالشروط والأوضاع التي يقرها نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة وتؤول حصيلة
بومها إلى الخزنة العامة للدولة .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية في أول ربيع الأول سنة ١٣٨٥ (٣٠ يونيو سنة ١٩٦٥) .

قرار رئيس الوزراء

رقم ٢٠٣٧ لسنة ١٩٦٥

بشأن الترخيص بسفر معيد بكلية الزراعة بجامعة القاهرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية

رئيس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القرار الجمهوري رقم ٢٣٤٤ لسنة ١٩٦٤ ؛

قرر :

مادة ١ — ووفق على الترخيص للسيد / فائق بسيوني محمد نجم ، المعيد بكلية الزراعة بجامعة
القاهرة في السفر إلى الولايات المتحدة الأمريكية في بعثة حكومية على منحة مدتها أربع سنوات
وذلك بدون تحويل نقد للخارج .

مادة ٣ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية في ٤ ربيع الأول سنة ١٣٨٥ (٣ يولييه سنة ١٩٦٥) .

قرار رئيس الوزراء

رقم ٢٠٥٠ لسنة ١٩٦٥

بتشكيل وفد الجمهورية العربية المتحدة لحضور مؤتمر المندوبين

المفوضين للاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية

رئيس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القرار الجمهوري رقم ٢٩٥٣ لسنة ١٩٦٢ بالتفويض ببعض الاختصاصات ؛
وعلى القرار الجمهوري رقم ٣٢٤٤ لسنة ١٩٦٤ ؛
وعلى القرار الجمهوري رقم ١٣٠٥ لسنة ١٩٦٤ ؛
قرر :

مادة ١ — يشكل وفد الجمهورية العربية المتحدة لحضور مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية الذي سيعقد بمدينة مونترو بسويسرا اعتباراً من ١٤ سبتمبر سنة ١٩٦٥ على الوجه الآتي :

- (١) المهندس إبراهيم فؤاد على ، وكيل هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية .
- (٢) الدكتور أحمد عثمان ، مستشار البعثة الدائمة للجمهورية العربية المتحدة لدى المقر الأوربي للأمم المتحدة بجنيف .
- (٣) المهندس فاروق إبراهيم على موسى ، مساعد مدير عام مصلحة الاذاعة والتليفزيون .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٧ ربيع الأول سنة ١٣٨٥ (٦ يونيه سنة ١٩٦٥) .

قرار رئيس الوزراء

رقم ٣ لسنة ١٩٦٥

بتشكيل لجنة وزارية للشئون التشريعية

رئيس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

قرر .

مادة ١ — تشكل لجنة وزارية للشئون التشريعية برئاسة السيد المهندس أحمد عبده الشرباصي نائب رئيس الوزراء للأوقاف والشئون الاجتماعية وشئون الأزهر وعضوية السيد / محمد طلعت خيرى وزير الدولة للشباب . السيد المهندس محمد عبد السلام وزير النقل ، السيد الدكتور سليمان

حزین وزیر الثقافة ، السيد / عبد الفتاح حسن وزیر الدولة ، السيد / محمد عصام الدین حسونة وزیر العدل ، السيد الدكتور أحمد محمد خليفة نائب وزیر الأوقاف والشئون الاجتماعية .

مادة ١ — تختص هذه اللجنة بدراسة مشروعات القوانين ومشروعات القرارات المالية التي تعرض على مجلس الأمة طبقاً لنص الدستور ، واقتراح مشروعات القوانين التي تتماشى مع أهداف الميثاق ، كما تختص بدراسة المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تعرض على مجلس الأمة واستعراض مشروعات القوانين التي يقرها مجلس الأمة بناء على اقتراح أحد أعضائه .

مادة ٣ — تجتمع هذه اللجنة في الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم الثلاثاء من كل أسبوع ، ويجوز عقد اللجنة في غير هذا الميعاد بناء على طلب السيد رئيس اللجنة .

مادة ٤ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٤ جمادى الآخرة سنة ١٣٧٦ (١٩ أكتوبر سنة ١٩٦٥)

قرارات وزارية

وزارة العدل

اللجنة العليا لتفسير قانون العاملين

قرار التفسير التشريعي رقم ٤ لسنة ١٩٦٥

اللجنة العليا لتفسير قانون العاملين

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الخاص بنظام العاملين المدنيين بالدولة ؛
وعلى القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ بوضع أحكام مؤقتة للعاملين المدنيين بالدولة ؛
وعلى القرار الجمهوري رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن قواعد وشروط وأوضاع نقل العاملين
إلى الدرجات المعادلة لدرجاتهم الحالية ؛

قرر :

مادة ١ - يدخل ضمن راتب العامل في ٣٠ يونية سنة ١٩٦٤ علاوة الترقية التي تمت خلال
شهر يونية سنة ١٩٦٤ سواء أكانت ترقية عادية طبقا للمادة ٣٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١
أم ترقية حتمية طبقا للمادة ٤٠ مكررا من هذا القانون .

ويسرى الحكم المتقدم كذلك على العلاوات الاستثنائية التي صدر بها قرار خلال شهر يونية
سنة ١٩٦٤ طبقا لأحكام كادر العمال .

مادة ٢ - (أ) يترتب على وقف العامل تطبيقا للمادة ٦٤ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤
وقف صرف نصف راتبه ابتداء من تاريخ الوقف على أن يعرض هذا الأمر على المحكمة التأديبية
خلال عشرة أيام من تاريخ الوقف لتقرير صرف أو عدم صرف نصف الراتب الموقوف .

(ب) طبقا للمادة ٦٥ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ لا يحرم العامل من راتبه إلا في حالة
حبسه تنفيذ الحكم الجنائي نهائيا ، أما إذا كان الحكم غير نهائي فتسرى في شأنه أحكام العامل الذي
يحبس احتياطيا .

مادة ٣ - تجوز ترقية العاملين الشاغرين أعلى درجات السكادرين التقني المتوسط والسكرتاري
بأحدى الوزارات أو المصالح إلى الدرجة التالية في السكادر العالي .

مادة ٤ — مدد الإجازات الدورية التي يجوز ضمها عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٤٨ من قانون العاملين المدنيين هي مدد الإجازات التي لم تستند سواء في ظل هذا القانون أو التشريعات السابقة عليه ولا يقتصر العزم على الرصيد السابق من الإجازات التي يصرح بها الرئيس المختص ثم يرى تقصيرها أو تأجيلها أو إلغائها أو فطعها .

مادة ٥ — يجب عند النقل إلى درجات الكادر الملحق بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ أن يكون العامل المنقول ممن يشغلون درجة من درجات القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ أو درجات كادر عمال اليومية .

مادة ٦ — في تطبيق حكم الفقرة الثانية من المادة الثانية من قانون إصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة تسرى اللوائح والقرارات التنفيذية التي كانت تطبق على الخاضعين لكادر العمال على من يشغلون درجات عمالية في الميزانية .

مادة ٧ — العاملون الشاغلون للدرجة الثانية عشرة في وظيفة صبي أو الشاغلون للدرجة الحادية عشرة في وظيفة مساعد صانع يجوز ترقيةهم مباشرة إلى الدرجة التاسعة في وظيفة صانع دقيق طبقاً لأحكام كادر العمال .

مادة ٨ — إن العامل الذي عين على درجة من الدرجات الواردة بالجدول المرافق لقانون العاملين المدنيين بالدولة بعد ٣٠ / ٦ / ١٩٦٤ ثم أرجعت أقدميته اعتباراً من تاريخ سابق على ١ / ٧ / ١٩٦٤ لا يستحق أن يمنح العلاوة الإضافية المنصوص عليها في المادة (٤) من القرار الجمهوري رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ .

مادة ٩ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

قرار رقم ١٩٧ لسنة ١٩٦٥

بإنشاء مأمورية للشهر العقاري وفرع للتوثيق بقسم الزيتون
بمحافظة القاهرة

وزير العدل

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقاري والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القرار رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن التوثيق والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٤ بشأن تنظيم مصلحة الشهر العقارى والتوثيق ؛

وعلى المرسوم الصادر فى ١٤ من أغسطس سنة ١٩٤٦ باللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الشهر العقارى ؛

وعلى المرسوم الصادر فى ١٤ من أغسطس سنة ١٩٤٦ بتعيين عدد مكاتب الشهر العقارى ومقرها دائرة اختصاص كل منها والقرارات المعدلة له ؛

وعلى قرار وزير العدل الصادر فى ١٤ من أغسطس سنة ١٩٤٦ بإنشاء مأموريات الشهر العقارى ، وتعيين مقر كل منها واختصاصه والقرارات المعدلة له ؛

وعلى قرار وزير العدل الصادر فى ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ بشأن تعيين عدد مكاتب التوثيق ومقر كل منها واختصاصه والقرارات المعدلة له ؛
وبناء على اقتراح وكيل الوزارة المختص ؛

قرر :

مادة ١ - تنشأ مأمورية للشهر العقارى بقسم الزيتون بمحافظة القاهرة باسم « مأمورية الزيتون » ، تتبع مكتب الشهر العقارى بالقاهرة ، ويشمل اختصاصها قسم شرطة الزيتون والمطرية بحسب الحدود الإدارية لكل منها .

مادة ٢ - تعدل دائرة اختصاص مأمورية الشهر العقارى بمصر الجديدة التابعة لمكتب الشهر العقارى بالقاهرة بحيث تقتصر على قسم شرطة مصر الجديدة والنزهة بحسب الحدود الإدارية لكل منهما .

مادة ٣ - ينشأ فرع للتوثيق بقسم الزيتون بمحافظة القاهرة باسم فرع « توثيق الزيتون » ، تتبع مكتب توثيق القاهرة ويشمل اختصاصه قسم شرطة الزيتون والمطرية بحسب الحدود الإدارية لكل قسم منهما .

مادة ٤ - تعدل دائرة اختصاص فرع توثيق مصر الجديدة التابع لمكتب توثيق القاهرة بحيث تقتصر على قسم مصر الجديدة والنزهة بحسب الحدود الإدارية لكل منهما .

مادة ٥ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتباراً من أول أغسطس سنة ١٩٦٥ .

تحريراً فى ٥ ربيع الأول سنة ١٣٨٥ (٤ يوليه سنة ١٩٦٥) .

قرار بتحويل بعض العاملين بمديريات الأمن

صفة مأمورى الضبط القضائى

وزير العدل

بعد الاطلاع على قانون الإجراءات الجنائية ؛

وعلى القانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الأسلحة والذخائر والقوانين المعدلة له ؛

وعلى موافقة السيد وزير الداخلية ؛

ق ر :

مادة ١ — يخول صفة مأمورى الضبط القضائى فى تنفيذ أحكام القانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٤ والقرارات الصادرة تنفيذاً له ، رؤساء وحدات الرخص بمديريات الأمن كل فى دائرة اختصاصه .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية . ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريراً فى ١١ ربيع الآخر ١٣٨٥ (٨ أغسطس ١٩٦٥) .

قرار بتحويل بعض موظفى مصلحة الشركات

صفة مأمورى الضبط القضائى

وزير العدل

بعد الاطلاع على قانون الإجراءات الجنائية ؛

وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات

التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة ، والقوانين المعدلة له ؛

وعلى موافقة السيد وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية ؛

ق ر :

مادة ١ — يخول صفة مأمورى الضبط القضائى بالمسئولية إلى الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه والقرارات الصادرة تنفيذاً له ، موظفو مصلحة الشركات المذكورون بعد كل فى دائرة اختصاصه .

(١) السيد / الدسوقى إبراهيم خورشيد .

- (٢) السيد / سام الدين كامل ربيع .
 (٣) السيد / أحمد سيد أحمد عفيفي .
 (٤) السيد / فاروق محمد إسماعيل .
 (٥) السيد / السيد محمود بدير .
 (٦) السيد / محمود صادق متولى .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .
 تحريراً في ٢٨ جمادى الآخرة سنة ١٣٨٥ (٢٣ أكتوبر سنة ١٩٦٥) .

وزارة الاسكان والمراقق

قرار رقم ٦٥٩ لسنة ١٩٦٥

بتعديل الجدول الملحق بالقانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤
 في شأن المحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال المقلقة
 للراحة والمضرة بالصحة والخطرة

وزير الإسكان والمرافق

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن المحال الصناعية والتجارية وغيرها من
 المحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة والقوانين المعدلة له ؛
 وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ — يستبدل بالبند ٦٣ من جدول محال القسم الثانى الملحق بالقانون رقم ٤٥٣ لسنة
 ١٩٥٤ المشار إليه النص الآتى :

• (٦٣) محال تحضير وبيع المشروبات الباردة والساخنة والبليلة وما أشبه وبيع المياه الغازية
 والبيرة فى زجاجات وبيع الثلج ، .

مادة ٢ — تحذف البنود ٦٢ ، ٨١ ، ٨٨ من جدول محال القسم الثانى الملحق بالقانون رقم
 ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه .

مادة ٣ — ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .
 تحريراً فى ٦ صفر سنة ١٣٨٥ (٦ يونية سنة ١٩٦٥) .

قرار رقم ٦٦٠ لسنة ١٩٦٥

في شأن الاشتراطات العامة الواجب توافرها في محال تحضير
وبيع المشروبات الباردة والساخنة والبليطة وما أشبهه وبيع
المياه الغازية والبيرة في رجاجات وبيع الثلج

وزير الإسكان والمرافق

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن المحال الصناعية والتجارية وغيرها
من المحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القرار رقم ٤٢٦ لسنة ١٩٥٧ في شأن الاشتراطات العامة الواجب توافرها في المحال
الصناعية والتجارية وغيرها من المحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة ؛

وعلى القرار رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن الاشتراطات والمواصفات العامة لمحال تحضير
وبيع المشروبات عدا المياه الغازية والمشروبات الكحولية والخمرة ؛

وعلى القرار رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن الاشتراطات والمواصفات العامة لمحال تحضير وبيع
السعوط والبليطة وما أشبهه .

وعلى القرار رقم ٨٦٧ لسنة ١٩٦٣ في شأن الاشتراطات العامة الواجب توافرها في محال
عصير القصب ؛

وعلى القرار رقم ١٢٥٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن الاشتراطات والمواصفات العامة لمحال بيع
الثلج والمياه الغازية والبيرة في رجاجات ؛
وهناك على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ — يعطى للمصطلحات الواردة بهذا القرار التعاريف المبينة قرين كل منها وذلك على
الوجه الآتي :

محال تحضير وبيع المشروبات الباردة :

هي المحال التي تقوم بتحضير وبيع عصير الفاكهة والقصب والشراب الطبيعي (وهو عصير

الفاكهة أو متوقع بعض الثمار المضاف إليه أحد المواد السكرية (والشراب الصناعي) وهو المحلول السكرى والمضاف إليه مواد مكسية للطعم والرائحة واللون .

محال تحضير وبيع المشروبات الساخنة :

هى المحال التى تقوم بتحضير وبيع المشروبات الساخنة كالقهوة والشاي والقرقة والسحلب والكاكاو والكراميه والبنسون وغيرها من المشروبات الساخنة .

محال تحضير وبيع البليلة وما أشبه :

هى المحال التى تقوم بتحضير البليلة وما يشابهها كالعاشورة والقمر الدين المطبوخ والمملية والأرز بالبن والحشاف ثم بيعها فى أطباق .

محال بيع المياه الغازية والبيرة فى زجاجات وبيع الثلج :

هى المحال التى تقوم ببيع المياه الغازية والبيرة فى زجاجات وكذلك تقوم ببيع الثلج الذى يحفظ فى صناديق خشبية بالتجزئة ، ولا تدخل ضمن هذه المحال مخازن المياه الغازية أو البيرة أو الثلج .

مادة ٢ — يجب فى محال تحضير وبيع المشروبات الباردة والساخنة والبليلة وما أشبه وبيع المياه الغازية والبيرة فى زجاجات وبيع الثلج توافر الاشتراطات المنصوص عليها فى القرار رقم ٤٢٦ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه ، كما يجب توافر الاشتراطات الآتية :

(١) أن يزود المحل بمورد مائى وطريقة صرف أيا كان عدد العمال فيما عدا المحال التى تزاوِل عملية بيع المياه الغازية والبيرة فى زجاجات بكيات قليلة لا تتعدى عشرة صناديق (٢٤٠ زجاجة) أو كانت طريقة التبريد بالثلاجات الكهربائية أيا كانت الكمية .

(٢) أن يزود العمال الذين يتعرضون للبلل المياه بمرايل لا تشرب السوائل ، كما يزود العمال الذين يعملون فى أما كن مبلة بأحذية من المطاط أو البلاستيك ، كذلك يزود العمال الذين يعملون أمام مواقد النيران الشديدة الحرارة كإذابة السكر وعمل الشراب الطبيعى والصناعى على الساخن بمرايل من نسيج ضد الحرارة كالاسبستوس أما العمال الذين يعملون فى غير هذه الأماكن فيزودون بملابس بيضاء تكون نظيفة بصفة دائمة .

(٣) العناية بفحص أظافر العمال وغسل أيادهم قبل البدء فى العمل ومنع عن العمل من توجد يديه بشور أو فروج أو جروح إلى أن يتم شفاؤه .

(٤) يجب في محال تحضير عصير الفاكهة والشراب الطبيعي غسل الفاكهة والخضروات غسلا جيدا بكميات كافية من المياه الجارية والصابون كما يجوز استعمال المنظفات أو المطهرات قبل عصرها بحيث تكون هذه الفاكهة والخضروات صالحة للاستهلاك الأدمى كهاويابو بكتريولوجيا.

(٥) أن تكون أجهزة وأدوات التقطيع والتشوير والعصير والتصفية والترشيح وكل ما يتصل بالفاكهة أو العصير أو الشراب أو المواد الأخرى بحالة سليمة ونظيفة على الدوام مع غسلها جيدا بعد انتهاء العمل اليومي وكلما استلزم الأمر ذلك ، كما يجب تغطية أجهزة العصير الموجودة على بنك البيع بشاش نظيف عقب انتهاء العمل اليومي .

(٦) لا يجوز ترك الفضلات مبعثرة على الأرض أو بجوار الأجهزة بل يجب وضعها في أوعية معدنية بغطاء تغطى لهذا الغرض (أوعية جمع القمامة) وتكون بسعة كافية لتستوعب كل الفضلات المختلفة ويجوز أن يكون بجوار كل عامل يقوم بتحضير وبيع العصير في مكان البيع وعاء يفتح غطاؤه بالقدم .

ولا يجوز الاحتفاظ بالفضلات بالمحل لمدة طويلة أو بكميات كبيرة بل يجب التخلص منها أولا بأول .

(٧) يحظر إلقاء الفضلات أمام المحل أو بجواره .

(٨) أن يزود المحل بالعدد الذي تراه الجهة المختصة بالترخيص من أجهزة وأدوات إطفاء الحريق الآتية .

عدد

جهاز مائي سعة ١٠ لتر .

جهاز رغوى سعة ١٠ لتر .

جهاز لإطفاء حريق بالكهرباء

جردل رمل ناعم .

مادة ٣ — يجب أن تجري عمليات تحضير عصير الفاكهة (كالفراولة والمنجة وما شابه ذلك) وتتشير الجزر والشراب الطبيعي والصناعي والبالية وما أشبه داخل مكان التحضير يكون إما ملصقا بمكان البيع أو في محل تحضير خارجي مفصول عن محل البيع فصلا تاما أما في محال عصر القصب فيجب أن يكون مكان التحضير ملصقا بمكان البيع ويجب أن يتوافر في مكان التحضير الاشتراطات الآتية :

(١) أن يكون بمساحة كافية لمزاولة النشاط المطلوب الترخيص به ضمانا لعدم تلوث المواد المنتجة في أية خطوة من خطوات تحضيرها .

(٢) أن يكون مكان التحضير الملحق بمحل البيع منفصلا عنه بحاجز من البناء أو الخشب والزجاج على قاعدة من البناء أو الخرسانة بارتفاع لا يقل عن ٩٠ سم ويكون الحاجز بارتفاع مترين على الأقل مع تركيب شراع من السلك الضيق النسيج فوق الحاجز حتى السقف ويعمل بهذا الحاجز باب بمفصلات مروحة يغلّق تلقائيا ليظل مقفلا على الدوام .

(٣) إذا كان النشاط الذي يزاول بالمحل قاصرا على التحضير فقط (دون القصب) وليس ملحقا بمحل البيع فيجب أن يزود مدخله بباب بمفصلات مروحة يغلّق تلقائيا ليظل مقفلا على الدوام كما يجب أن يتم نقل المشروبات إلى محل البيع بطريقة صحية تمنع تلوثها أثناء النقل وذلك بأن توضع أواني العصير داخل صناديق مبطنة بالصفائح الفرساوى أو أية مادة أخرى بمائلة غير قابلة للصدأ وسهلة التنظيف ويكون لهذه الصناديق أغطية محكمة .

(٤) أن تغطى النوافذ بشبك من السلك المتين الضيق النسيج يركب في ضلف معدنية أو خشبية متحركة أو ثابتة .

(٥) إيجاد حوض أو أكثر للغسيل ينشأ في أما كن تحضير عصير الفاكهة والقصب والشراب الطبيعي والصناعي من المباني أو الخرسانة السميتية ويبطن من الداخل والحافة العليا بالبلاط القيشاني الأبيض غير المشطوف الحواف أو ما يماثله ، ويجوز أن تكون الأحواض من معادن غير قابلة للصدأ مع عمل مرآة أعلا الحوض من البلاط القيشاني الأبيض غير المشطوف الحواف أو ما يماثله لارتفاع ٦٠ سم على الأقل بالحوائط الملاصقة لهذا الحوض مع عمل طريقة صرف له .

(٦) إيجاد حوض أو أكثر لتحضير الشراب الطبيعي والصناعي مزود بالحزيمات اللازمة ويحظر استعمال هذا الحوض في الغسيل .

(٧) إيجاد حلقة من الحديد مثبتة بالحائط أو رف من مواد لا تتأثر بالأمحاض أعلا الحوض لوضع أعواد القصب المفصول .

(٨) أن تزود أرضية مكان التحضير بمجرى مكشوفة من أنصاف مواسير الفخار المطلى بالطلاء الملصق تكون بعيدة عن أما كن مرور العمال .

(٩) إيجاد منضدة أو أكثر لتحضير عصير الفواكه والشراب الطبيعي والبليّة وما أشبه يغطى سطحها في أما كن تحضير عصير الفاكهة والشراب الطبيعي والصناعي بمادة لا تصدأ ولا تتأثر بالأمحاض .

(١٠) تزود أما كن تحضير البليلة وما أشبه أو تحضير الشراب الطبيعي أو الصناعي على الساخن بوجاق ثابت من البناء أو الحديد بداخله موقد البترول ويجوز التجاوز عن عمل هذا الوجاق في حالة إجراء عملية التسخين على موقد من الكهرباء أو البوتاجاز ويوضع على منضدة .

(١١) إيجاد دولاب من الصاج مزود بالفتحات الكافية للتنوية لحفظ الأواني أو المواد الأولية المستعملة في الصناعة مع تخصيص مكان في هذا الدولاب لكل من الأواني والمواد الأولية على حدة .

(١٢) نقع العرقسوس أو الشعير أو الحبوب أو التمر هندي وما في حكمها عند تحضير الشراب الطبيعي منها في أوعية صحية نظيفة لها أغطية محكمة ونظيفة وتوضع في مكان بعيد عن أحواض الغسيل وعن أى مصدر آخر للتلوث .

(١٣) يحظر تقشير القصب أو غسله خارج مكان التحضير كما يحظر حفظ مصاص القصب بمكان التحضير أو محل البيع أو بجوار المحل بل يجب التخلص منها أولاً بأول بطريقة تمنع الإضرار الصحي بالمحل أو بمجاوراته .

(١٤) أن تغطي الأوعية التي تستقبل عصير القصب أثناء عملية العصر بقطعة من الشاش النظيف .

(١٥) أن يخصص مكان منفصل عن مكان التحضير لغسيل الزجاجات في حالة تعبئة عصير الفاكهة أو الشراب في زجاجات ويجوز أن يكون الفاصل بين مكان الغسيل ومكان التحضير حاجزاً من البناء بارتفاع لا يقل عن ٢ متر ويزود هذا المكان بحوض ينشأ من المبنى أو الخرسانة السميتية ويغطى من الداخل والحافة العليا بالبلاط القيشاني الأبيض غير المشطوف الحواف أو ما يماثله ويجوز أن يكون الحوض من معادن غير قابلة للصدأ مع عمل مرآة أعلا الحوض من البلاط القيشاني الأبيض غير المشطوف الحواف أو ما يماثله لارتفاع ٦٠ سم على الأقل بالحوائط الملاصقة لهذا الحوض مع عمل طريقة صرف له .

ويزود هذا المكان بمنضدة ذات ثقوب أو أى جهاز آخر لتصفية هذه الزجاجات .

مادة ٤ — يجب أن يتوافق بمحل البيع الاشتراطات الآتية :

(١) إيجاد بنك لبيع عصير الفاكهة عموماً أو عصير القصب والشراب الطبيعي والصناعي ويجوز استعمله لتحضير بعض أنواع عصير الفاكهة والخضروات كالجزر والبرتقال والليمون العنوب وخطاط الفاكهة باللبن عل أن يغطى هذا البنك بمادة لا تصدأ ولا تتأثر بالأحماض

الناجمة عن هذه العمليات كستغطيته بقرص من الجرانيت المصقول جيداً أو بالبلاط القيشاني غير المشطوف الحواف مع تركيبه بأسمت مقاوم للأحماض أو بأية مادة صلبة مناسبة أخرى .

ويجوز أن يغطى بنك البيع بقرصة من الرخام في حالة مزاوله عملية تحضير وبيع المشروبات الساخنة والبليلة وما أشبه فقط دون مزاوله عملية تحضير وبيع المواد المبيئة بالفقرة الأولى من هذا البند .

(٢) إيجاد حوض بمخففة على هيئة نافورة لغسيل الكوبات .

(٣) أن تزود الأرضية خلف بنك بيع عصير الفاكهة والقصب والشراب الطبيعي والصناعي بمجرى مكشوفة من أنصاف ومواسير الفخار المطلي بالطلاء الملحي تغطي بمصبغات من الزهر أو الحديد الثقيل في أماكن المرور .

(٤) يجوز مزاوله عملية عصر القصب بمكان البيع إذا كانت العملية تتم داخل أجهزة مغلقة ومع ذلك فيجب أن يكون هناك مكان لتحضير عيدان للقصب ملحقاً بمحل البيع .

(٥) في حالة مزاوله بيع عصير الفاكهة من زجاجات أو خلط الفاكهة باللبن فيجب إيجاد ثلاثة كهربائية لحفظ هذه الزجاجات أو أواني اللبن .

(٦) إيجاد صندوق من الخشب مبطن من الداخل بالصاج المجلفن السليم أو أية مادة مماثلة له غطاء محكم أو أية وسيلة أخرى مماثلة له لحفظ الثلج أن وجد بالمحل ولا يجوز تركه مكشوقاً .

(٧) أن توضع أواني بيع الشراب الطبيعي أو الصناعي على حاملات معدنية ثابتة فوق البنك وذلك إذا لم تكن في ثلاثيات كهربائية خاصة بها وتغطي هذه الأواني بأغطية محكمة كما يعمل لكل إناء حنفية فوق مستوى القاع لأخذ الشراب بواسطة .

(٨) أن توضع أجهزة تحضير المشروبات الساخنة بعيداً عن الإحواض .

(٩) إيجاد صندوق زجاجي محكم لحفظ السكر البودرة والزبيب وغير ذلك من المواد المستعملة عند مزاوله بيع البليلة أو ما أشبه ، هذا إذا لم يكن هناك أوعية صحية محكمة الغطاء لحفظ هذه المواد وتكون قريبة من مكان البيع وفي متناول يد العامل .

(١٠) عدم إيجاد أسطوانات غاز ثاني أكسيد الكربون في مكان البيع أكثر من العدد الكافي للاستعمال اليومي وفي حالة تخزين عدد أكثر من ذلك فيخصص لها مخزن تتوافر فيه الاشتراطات العامة لهذا النشاط .

(١١) إيجاد مروحة كهربائية أو أكثر حسب مساحة المحال التي تقوم ببيع عصير الفاكهة والشراب الطبيعي والصناعي ويستثنى من هذا البند المحال التي تقع في مناطق لا يوجد بها تيار كهربائي .

(١٢) تعلق محال البيع التي تقوم ببيع عصير الفاكهة والشراب الطبيعي والصناعي والتي يتم تحضيرها خارج المحل لافتة في مكان ظاهر يوضح فيها عناوين محال تحضير هذه المنتجات وأرقام وتواريخ الرخص المنصرفة عنها .

(١٣) أن ترص صناديق زجاجات المياه الغازية والبيرة رصاً منتظماً في مكان يخصص لذلك بعيداً عن حركة المرور بالمحل .

(١٤) يحظر بيع اللبن المبستر أو المواد التي يدخل اللبن المبستر في صنعها إلا إذا كان المحل مزوداً بثلاجة كهربائية لحفظ هذه المواد بها .

(١٥) في حالة تبريد زجاجات المياه الغازية والبيرة بواسطة الثلج فيجب أن تكون في وضع رأسي وفوهاتنا إلى أعلى ومسطح ماء الثلاجة لا يتجاوز منتصف عنق الزجاجاة .

(١٦) أن يتوافر في الصناديق المعدة لبيع الثلج الآتي :

(أ) يبطن الصندوق من الداخل بالصاج المجلفن السليم أو أية مادة أخرى مماثلة

(ب) تصرف المياه المتخلفة من الثلج بواسطة ماسورة تخرج من قاع الصندوق وتصب في مجرى مكشوفة بأرضية المحل من أنصاف مواسير من الفخار المطلي بالطلاء الملحي .

(ج) لا يجوز استعمال الصندوق لغير الغرض المخصص من أجله ولا يسمح بوضع أي صنف من أصناف المأكولات أو المشروبات فيه عدا زجاجات البيرة والمياه الغازية .

(د) توفير كمية كافية من الاقشة السميكة للف الواح مثاج بها عند نقلها من المحل .

مادة ٥ - يلغى القرار رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٥٥ والقرار رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٥ والقرار رقم ٨٦٧ لسنة ١٩٦٣ والقرار رقم ١٢٥٦ لسنة ١٩٥٤ المشار إليها .

مادة ٦ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريراً في ٦ صفر سنة ١٣٨٥ (٦ يونيه سنة ١٩٦٥) .

وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية

قرار وزارى رقم ٥٢٠ لسنة ١٩٦٥

بشأن تعديل المادة ١٢٥ من لائحة الرقابة على عمليات النقد

وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد والقوانين المعدلة له والقرارات الوزارية المنفذة ؛

والقرار الوزارى رقم ٨٩٣ لسنة ١٩٦٠ بإصدار لائحة الرقابة على عمليات النقد والقرارات الوزارية المعدلة ؛

قرر :

مادة ١ — يستبدل بنص المادة ١٢٥ من لائحة الرقابة على عمليات النقد النص الآتى :
" يجوز إجـراء التحويلات الخاصة بنفقات السفر بموجب خطابات اعتماد أو حوالات تلغرافية أو بريدية صالحة للدفع للشخص الذى منح ترخيص بنفقات السفر .
كما يجوز صرف قيمة نفقات السفر بأوراق عملة أجنبية ووفقاً للقواعد التى تضعها الإدارة العامة للنقد .

ويجوز للمسافر أخذ البدل النقدى فى صورة شيكات سياحية أو أوراق عملة أجنبية .

مادة ٣ — ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريراً فى ٢١ صفر سنة ١٣٨٥ (٢١ يونيه سنة ١٩٦٥) .

قرار رقم ٦٨٠ لسنة ١٩٦٥

فى شأن شهادات الاستثمار التى يصدرها البنك الأهلى المصرى

وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٥ فى شأن شهادات الاستثمار التى يصدرها البنك الأهلى المصرى ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٦٥ فى شأن شهادات الاستثمار التى يصدرها البنك الأهلى المصرى ؛

وعلى كتاب البنك الأهلى المصرى المؤرخ ٩ أغسطس سنة ١٩٦٥ ؛

قرر :

مادة ١ — يرخص للبنك الأهلى المصرى بإصدار شهادات استثمار من ذات القيمة المتزايدة (مجموعة ١) من فئة الجنيه .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٢ ربيع الآخر سنة ١٣٨٥ (١٩ أغسطس سنة ١٩٦٥) .

وزارة التربية والتعليم

قرار وزارى رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٥ .

فى شأن سلطة التصرف فى تحقیقات النيابة الإدارية

وزير التربية والتعليم

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكم التأديبية والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ فى شأن نظام الإدارة المحلية والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ فى شأن نظام العاملين المدنيين بالدولة ؛

وعلى القانون رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٥٦ فى شأن التفويض بالاختصاصات المعدل بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٧ ؛

وعلى القرار رقم ١٣٤٥ لسنة ١٩٥٨ فى شأن سلطة التصرف فى تحقیقات النيابة الإدارية ؛

وعلى القرار رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٢ فى شأن مسئوليات واختصاصات أجهزة الوزارة المعدل

بالقرار رقم ١٩ لسنة ١٩٦٥ ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ — تعرض علينا نتائج تحقیقات التى تجریمها النيابة الإدارية مشفوعة برأى وكيل الوزارة المختص لبيت فيها ، إذا تناول التحقيق أحد العاملين ممن يشغلون الدرجات الأولى أو الثانية أو الثالثة . وذلك بغیر اخلال بحکم المادة ٤

مادة ٢ — يفوض نائب الوزير في البت في نتائج التحقيقات سالفة الذكر إذا تشعبت المسؤولية فشملت عاملين يتبعون أكثر من جهة .

مادة ٣ — يفوض وكلاء الوزارة ، كل فيما يخصه في البت في نتائج هذه التحقيقات بالنسبة إلى باقى العاملين بالإدارات والأجهزة التابعة لكل منهم .

مادة ٤ — يختص مديرو التربية والتعليم بالمحافظات ، كل في دائرة اختصاصه بالبت في نتائج التحقيقات المشار إليها بالنسبة إلى جميع العاملين بالمديريات التعليمية على أن تعرض على المحافظ الحالات التي يختص بها وفقاً لقانون الإدارة المحلية وقانون العاملين المدنيين بالدولة .

مادة ٥ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويأخذ كل حكم يخالف أحكامه .
تحريراً في ٢٣ صفر سنة ١٣٨٥ (٢٣ يونيه سنة ١٩٦٥) .

وزارة الترمين والتجارة الداخلية

قرار رقم ١٨٦ لسنة ١٩٦٥

في شأن تعديل شروط البيع بالتقسيط

نائب رئيس الوزراء للترمين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ والقرارات المعدلة له ؛

وبناء على موافقة وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية ؛

قرر :

مادة ١ — لا يجوز بيع السلع الآتية بالتقسيط : الثلاجات الكهربائية — السيارات —
موارد البوتاجاز — سخانات البوتاجاز والسخانات الكهربائية .

مادة ٢ — كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات المنصوص عليها في المادة ٤٥ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ .

مادة ٣ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريراً في ٨ ربيع الأول سنة ١٣٨٥ (٧ يوليه سنة ١٩٦٥) .

قرار (١) ١٧٩ لسنة ١٩٦٥

في شأن تنظيم نقل المواد الغذائية وغيرها في محافظة مطروح

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القرار رقم ٥ لسنة ١٩٦٣ بتنظيم نقل المواد الغذائية وغيرها في محافظة مطروح والقرارات المعدلة له ؛

وعلى موافقة لجنة التموين العليا ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ — يحظر بغير ترخيص من مديرية التموين بمحافظة مطروح نقل السلع والمواد الغذائية المدينة بالجدول المرافق لهذا القرار إلى المنطقة الواقعة غربى مدينة مرسى مطروح المبتدئة بالخط الوهمى الواقع على البوابة الغربية عند مفترق طريق السلوم وصيرة أو من جهة إلى أخرى داخل المنطقة المذكورة ويستثنى من ذلك :

- (أ) ما يحمله المسافرون لمؤناتهم الشخصية بحيث لا يتجاوز مائة كيلو جرام .
- (ب) ما يرسل إلى المصالح الحكومية أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة .
- (ج) الطرود التى ترسل بالبريد للاستهلاك العائلى بشرط ألا يتجاوز وزنها عشرة كيلو جرامات فى الأسبوع .

(هـ) السلع والمواد التى تنقل إلى الواحات البحرية عدا السكر والدقيق .

مادة ٢ — يحظر بغير ترخيص من مديرية التموين بمحافظة مطروح نقل جميع السلع والمواد إلى خارج بلدة السلوم غربى خط وهمى يبدأ من نقطة المثلثات ٢٢٧ (N) التى تقع على ساحل خليج السلوم من الناحية الغربية بجوار مرسى رملة بحرى مدينة السلوم بحوالى ١٢٠٥ كيلو مترا وبعد

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٥٣ الصادر فى ١٢ من يولييه ١٩٦٥

عن الحدود السياسية للمملكة الليبية بمسافة ٥٥٠ متراً - ثم يتجه جنوباً موازياً للحدود السياسية حتى نقطة المثلثات رقم ٢٩٣ (N) التي تبعد عن الحدود السياسية بمسافة ٧٥٠ متراً ثم يتجه جنوباً حتى نقطة المثلثات رقم ٢٨٣ (N) بجوار نقطة تقب حلفاية التي تبعد عن الحدود السياسية بمسافة ١٠٠٠ متر ثم يتجه جنوباً ناحية للشرق بزاوية قدرها ١٥٧° إلى نقطة المثلثات رقم ٨ (X) الواقعة جنوب قارة عزيزة التي تبعد عن الحدود السياسية بمسافة ٣٦٥ كيلو متراً ثم يتجه جنوباً إلى الغرب بزاوية قدرها ٢٣° درجة عن الخط الأول إلى نقطة المثلثات رقم ٩٦٠ (W) غرب بركة المرقى التي تبعد عن الحدود السياسية بمسافة ٣١ كيلو متراً ثم يتجه جنوباً إلى الشرق بزاوية قدرها ١٣٣° إلى نقطة المثلثات رقم ٧٣ (WB) ببحر الرمال الأعظم جنوب قارة الديور بمسافة ٣٠ كيلو متراً وعلى بعد ١٠٠ كيلو متراً من الحدود السياسية .

مادة ٣ - على قائد سيارات النقل الاحتفاظ بتراخيص نقل المواد والسلع التي يحملونها في السيارة طوال الرحلة مع ضرورة ختمها بخاتم المرور المعد لذلك بالبوابة ثم ١ غربي مرسى مطروح وعليهم التوجه بالسيارة وبممولاتها إلى القسم أو نقطة المرور أو نقطة للشرطة المنقول إليها حمولة السيارة وتقديم ترخيص النقل إليها للمراجعة .

مادة ٤ - يسحب الترخيص من قائد السيارة بمعرفة قسم أو نقطة الشرطة في جهة الوصول أو آخر قسم أو نقطة شرطة قبل جهة الوصول بالنسبة للجهات غير الموجودة بها قسم أو نقطة شرطة وتتم مراجعة حمولة السيارة على الترخيص وتلقى التراخيص بعد المراجعة بالخاتم الخاص بذلك وترسل إلى المحافظة بالبريد الموصى عليه .

مادة ٥ - تنشأ بمحافظة مطروح لجنة تقدم إليها طلبات الترخيص بالنقل المباشر إليها بالمادتين ١ ، ٢ تسمى لجنة التموين المحلية وتشكل من :

رئيساً	سكرتير عام المحافظة أو من ينوب عنه
	مدير التموين
	مأمور الجمر
أعضاء	مندوب عن مديرية الأمن
	تاجر يختاره المحافظ بموافقة الوزارة لمدة لا تزيد على سنة وتنتهي في شهر
	ديسمبر

وتجتمع هذه اللجنة في اليوم الثالث من كل شهر وتختص بالبت في طلبات الترخيص بالنقل

وتحديد كميات المواد والسلع موضوع الترخيص وتحديد المدة التي يسرى فيها الترخيص وتصدر التراخيص بالنقل من مديرية التوطين بمحافظة مطروح .

وفي جميع الأحوال تحرر التراخيص من أصل وخمس صور يرسل الأصل للطلاب بالبريد الموصى عليه أو يسلم له شخصيا وترسل صورة إلى الجمرک وصورة إلى المحافظة وصورة إلى مديرية التوطين وصورة إلى قسم الشرطة المنقول إلى دائرته المواد المصرح بنقلها وترفق صورة بالطلب .

مادة ٦ — كل من يخالف أحكام المواد ١ ، ٢ ، ٣ من هذا القرار يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على تسعة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز مائة وخمسون جنيها أو بأحدى هاتين العقوبتين .

وفي جميع الأحوال تضبط السلع والمواد موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها .

مادة ٧ — ينقضى القرار رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه .

مادة ٨ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره ٢
تحريرا في ٢ ربيع الأول سنة ١٣٨٥ (أول يوليو سنة ١٩٦٥) .

جدول مرافق للقرار رقم ١٧٩ لسنة ١٩٦٥

السكر - زيت الطعام على اختلاف أنواعه - الدقيق - الكروسين - الأرز الأبيض - مسحوق
الأرز - الحبوب - القمح والأذرة بنوعيهما - الخضر - الفاكهة - اللحوم - الفول بنوعيه - الحمص
والجروش - الفاصوليا واللوييا الجافة - الفول السوداني - الحمص - العدس - الثوم - البصل -
كسب - بذرة القطن المقشور وغير المقشور - علف الحيوان المصنع - الجلود المدبوغة - الأحذية
بأنواعها - قطع غيار السيارات - الإطارات الكاوتشوك الداخلية والخارجية بأنواعها المختلفة -
الخردوات - الأقمشة القطنية - البياضات - المصنوعات الزجاجية المختلفة - الصلصة - المواد الغذائية
المعلبة المجلية والمستوردة - العجوة - البيض - أجهزة ومعدات الطلاء وأدواته - أدوات ومعدات
وأجهزة البرادة والحدادة والأعمال الميكانيكية - منتجات التريكو والسنار - الحبال - ورق
الهرة - المضغة .

قرار رقم ١٨٩ لسنة ١٩٦٥ (١)

في شأن إضافة بعض السلع القرار رقم ١٨٦ لسنة ١٩٦٥ الخاص بتعديل شروط البيع بالتقسيط

نائب رئيس الوزراء للتأمين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ والقوانين المعدلة له ؛
وعلى القرار رقم ١٨٦ لسنة ١٩٦٥ في شأن تعديل شروط البيع بالتقسيط ؛
وبناء على موافقة وزير الاقتصاد والتجارة والخارجية ؛

قرر

مادة ١ - تضاف الفسالات الكهربائية وأجهزة التليفزيون إلى السلع الواردة بالمادة (١)
من القرار رقم ١٨٦ لسنة ١٩٦٥ المشار إليه .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .
تحريرا في ١٦ ربيع الاول سنة ١٣٨٥ (١٥ يولييه سنة ١٩٦٥) .

قرار ٢٥٣ لسنة ١٩٦٥ (٢)

بإلغاء القرار رقم ١٧١ لسنة ١٩٦٥ الخاص بتحديد الأرباح في المواد والسلع المستوردة

وزير التوطين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسمير الجبرى
وتحديد الأرباح والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القرار رقم ١٧١ لسنة ١٩٦٥ بتحديد الأرباح في المواد والسلع المستوردة ؛
وعلى القرار رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٦٥ بوقف العمل بأحكام القرار رقم ١٧١ لسنة ١٩٦٥ ؛
قرر :

مادة ١ - ينقضى القرار رقم ١٧١ لسنة ١٩٦٥ المشار إليه .
مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .
تحريرا في ٢٦ جمادى الآخرة سنة ١٣٨٥ (٢١ أكتوبر سنة ١٩٦٥)

- (١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٥٤ مكرر الصادر في ١٥ من يولية ١٩٦٥
(٢) نشر بالوقائع المصرية العدد ٧٣ مكرر الصادر في ٢٥ من أكتوبر ١٩٦٥

وزارة الخارجية

قرار (١) بشأن معاهدة مدريد الخاصة بالتسجيل الدولي

للعلامات التجارية والصناعية

نائب رئيس الوزراء للشئون الخارجية

بعد الاطلاع على القرار الجمهوري رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٦٥ الصادر بتاريخ ١٣ فبراير سنة ١٩٦٥ بالموافقة على انضمام الجمهورية العربية المتحدة إلى معاهدة مدريد الخاصة بالتسجيل الدولي للعلامات التجارية أو الصناعية المعقودة في ١٤ أبريل سنة ١٨٩١ والمعدلة في بروكسل في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٠٠ وواشنطن في ٢ يونيو سنة ١٩١١ ولاهاي في ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٥ ولندن في ٢ يونيو سنة ١٩٣٤ ونيس في ١٥ يونيو سنة ١٩٥٧ .

قرر :

مادة وحيدة — تنشر في الجريدة الرسمية معاهدة مدريد الخاصة بالتسجيل الدولي للعلامات التجارية أو الصناعية المعقودة في ١٤ أبريل سنة ١٨٩١ والمعدلة في بروكسل في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٠٠ وواشنطن في ٢ يونيو سنة ١٩١١ ولاهاي في ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٥ ولندن في ٢ يونيو سنة ١٩٣٤ ونيس في ١٥ يونيو سنة ١٩٥٧ ويعمل به اعتباراً من ١٥ ديسمبر سنة ١٩٦٦ .

تحريراً في ٩ رجب سنة ١٣٨٥ (٣ نوفمبر سنة ١٩٦٥) .

معاهدة مدريد

الخاصة بالتسجيل الدولي للعلامات التجارية أو الصناعية المبرمة في ١٤ أبريل سنة ١٨٩١ والمعدلة ببروكسل في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٠٠ وواشنطن في ٢ يونيو سنة ١٩١١ ولاهاي في ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٥ ولندن في ٢ يونيو سنة ١٩٣٤ ونيس في ١٥ يونيو سنة ١٩٥٧

(المادة ١)

١ - يشكّل من الدول التي تنطبق عليها هذه المعاهدة اتحاد خاص للتسجيل الدولي للعلامات .

٢ - يجوز لرعايا كل من الدول المتعاقدة أن يكفلوا الحماية في جميع الدول الأخرى الأطراف في هذه المعاهدة بالنسبة لعلاماتهم المخصصة للمنتجات أو الخدمات والمسجلة في بلدها الأصلي وذلك بإيداع تلك العلامات بالمكتب الدولي لحماية الملكية الصناعية بواسطة المصلحة المختصة في بلد العلامة الأصلي .

٣ - يعتبر بلدا أصليا للعلامة :

كل دولة من دول الاتحاد الخاص يكون فيه للودع منشأة حقيقية وجديدة ، سواء كانت صناعية أو تجارية .

وفي حالة عدم وجود مثل هذه المنشأة في إحدى دول الاتحاد الخاص ، أي دولة من دول الاتحاد الخاص يكون له فيها محل إقامة .

وفي حالة عدم وجود محل إقامة له في إحدى دول الاتحاد الخاص ، الدولة التي يتمتع بمهنياتها إذا كان من رعايا إحدى دول الاتحاد الخاص .

(المادة ٢)

يعتبر في حكم رعايا الدول المتعاقدة ، رعايا الدول التي لم تنضم إلى هذه المعاهدة الذين تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها في المادة (٣) من اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية ، في أقاليم دول الاتحاد الخاص المكونة بمقتضى هذه المعاهدة .

(المادة ٣)

١ - يجب أن يقدم طالب التسجيل الدولي على النموذج المنصوص عليه في اللائحة التنفيذية وتشهد المصلحة المختصة في البلد الأصلي للعلامة على أن بيانات الطلب تطابق البيانات الواردة في سجل البلد الأصلي مع ذكر تاريخ ورقم إيداع وتسجيل العلامة في البلد الأصلي وكذلك تاريخ طلب التسجيل الدولي .

٢ — يجب على المودع أن يذكر المنتجات أو الخدمات المطلوب من أجلها حماية العلامة وأن يبين أيضاً إذا أمكن الفئة أو الفئات المقابلة لها في جدول الفئات المقرر بموجب معاهدة نيس الخاصة بالفئات الدولية للمنتجات والخدمات التي تتناولها العلامات التجارية والصناعية ، فإذا لم يذكر المودع ذلك قام المكتب الدولي بترتيب المنتجات أو الخدمات في الفئات المقابلة لها في الجدول المذكور ويتولى المكتب الدولي بالاشتراك مع المصلحة المحلية مراجعة الفئات التي ذكرها المودع وفي حالة الخلاف بينهما يرجع رأى المكتب الدولي .

٣ — على المودع الذي يطالب بلون معين باعتباره عنصراً مميزاً للعلامة :

(١) أن يقرر ذلك صراحة وأن يشفع لإداعه ببيان موضح فيه اللون أو مجموعة الألوان المطالب بها .

(٢) أن يشفع طلبه بنماذج ملونة من العلامة وترفق هذه النماذج بالإخطارات الصادرة من المكتب الدولي وتحدد اللائحة التنفيذية عدد هذه النماذج .

٤ — يقوم المكتب الدولي فوراً بتسجيل العلامات المودعة وفقاً للمادة الأولى وبحمل التسجيل نفس تاريخ تقديم طلب التسجيل الدولي في البلد الأصلي على أن يتسلم المكتب الدولي الطلب خلال مدة شهرين ابتداء من ذلك التاريخ فإذا لم يتسلم المكتب الدولي الطلب خلال هذه المدة قام بقيده في تاريخ وروده إليه وعليه أن يخطر فوراً بهذا التسجيل المصالح المعنية وأن يشر العلامات المسجلة في نشرة دورية يصدرها المكتب الدولي وذلك من واقع البيانات الواردة في طلب التسجيل أما بالنسبة إلى العلامات التي تتضمن رسوماً أو كتابة خاصة فتحدد اللائحة التنفيذية ما إذا كان يجب على المودع تقديم ختم (الكشيه) للعلامة .

٥ — بقصد الإشهار في الدول المتعاقدة عن العلامات المسجلة تتلقى كل مصلحة من المكتب الدولي بدون مقابل عدداً من نسخ النشرة سالفة الذكر وعدداً آخر منها بثمن مخفض ويحدد هذان العددان بنسبة عدد الوحدات المنصوص عليها في الفقرة (٨) من المادة (١٣) من اتفاقية باريس الخاصة بحماية الملكية الصناعية والشروط المقررة في اللائحة التنفيذية ويعتبر هذا الإشهار كافياً في جميع الدول المتعاقدة ولا يكلف المودع بأى إشهار آخر .

(المادة ٣ مكررة ٢)

١ — يجوز لكل دولة من الدول المتعاقدة في أى وقت أن تخطر كتابة حكومة الاتحاد :

السويسرى بأن الحماية المترتبة على التسجيل الدولى لا تسرى فى أراضيها إلا إذا طلب صاحب العلامة ذلك صراحة .

٢ - لا يسرى مفعول هذا الإخطار إلا بعد ستة أشهر من تاريخ تبليغه بواسطة حكومة الاتحاد السويسرى إلى الدول المتعاقدة الأخرى ، ومع ذلك لا تسرى هذه المهلة على الدول التى استعملت وقت التصديق أو الانضمام الحق الممنوح لها بمقتضى الفقرة (١) .

(المادة ٣ مكرر ٣ ، ٢)

١ - يجب التأشير بطلب امتداد الحماية الناتجة عن التسجيل الدولى فى دولة من الدول التى استعملت الحق الممنوح بمقتضى المادة (٢) مكررة (٢) على الطلب المشار إليه فى المادة (٣) فقرة (١) .

٢ - فى حالة طلب امتداد إقليمي بعد التسجيل الدولى يقدم هذا الطلب عن طريق المصلحة المختصة فى البلد الأصيل على النموذج المنصوص عليه فى اللائحة التنفيذية ويقوم المكتب الدولى بتسجيله فى الحال وتبليغه دون تأخير إلى المصلحة أو المصالح المعنية وينشر مثل هذا الطلب فى الفتره الدورية التى يصدرها المكتب الدولى وينتج الامتداد الإقليمي آثاره من تاريخ قيده فى السجل الدولى وينتهى مفعوله بانتهاء مدة التسجيل الدولى للعلامة التى يتناولها .

(المادة ٤)

١ - تتمتع العلامة بالحماية فى كل من الدول المتعاقدة المعنية كما لو كانت أودعت فيها مباشرة ، وذلك ابتداء من تاريخ تسجيلها لدى المكتب الدولى طبقاً لأحكام المادتين (٣) ، (٣) مكررة (٣) ولا تقيد الدول المتعاقدة بجدول فئات المشجات أو الخدمات المشار إليه فى المادة (٣) فيما يتعلق بتقدير مدى حماية العلامة .

٢ - تتمتع كل علامة مسجلة تسجيلاً دائماً ليا يحل الأسبقية المقرر فى المادة (٤) من اتفاقية باريس الخاصة بحماية الملكية الصناعية دون حاجة للقيام بالإجراءات الواردة فى البند (د) من المادة المذكورة .

(المادة ٤ مكررة ٢ ، ١)

١ - إذا أودعت العلامة فى دولة أو أكثر من الدول المتعاقدة ثم سجلت فيما بعد فى

المكتب الدولي باسم صاحبها نفسه أو من آلت إليه حقوقه فيحل التسجيل الدولي محل التسجيلات المحلية السابقة دون الإخلال بالحقوق المكتسبة نتيجة لهذه التسجيلات .

٢ — يجب على المصالح المحلية بناء على طلب يقدم إليها أن تدون التسجيل الدولي في سجلاتها

(المادة ٥)

١ — يجوز المصالح التي يخطر بها المكتب الدولي بتسجيل العلامة أو بطلب امتداد الحماية المقدم طبقا للساد، (٢) مكررة (٢) أن تقرر عدم منح الحماية لهذه العلامة في إقليمها إذا كان تشريعها يسمح لها ذلك ولا يجوز هذا الرفض إلا في الأحوال التي قد تطبق على العلامة المقدمة للتسجيل المحلي والمقررة في اتفاقية باريس الخاصة بحماية الملكية الصناعية ، ومع ذلك لا يجوز رفض الحماية ولو جزئيا مجرد أن التشريع المحلي لا يسمح بالتسجيل إلا بالنسبة لعدد محدد من المنتجات أو الخدمات

٢ — على المصالح التي ترغب في مباشرة هذا الحق أن تخطر المكتب الدولي بالرفض مع بيان جميع الأسباب خلال المدة المنصوص عليها في قانونها المحلي وقبل انقضاء سنة على الأكثر من تاريخ التسجيل الدولي للعلامة أو من تاريخ طلب امتداد الحماية المقدم طبقا للساد (٣) مكررة (٣)

٣ — يرسل المكتب الدولي فورا نسخة من قرار الرفض المعلق إليه على هذا النحو إلى المصلحة المختصة في البلد الأصلي للعلامة وإلى مالك العلامة أو وكيله إذا كانت المصلحة قد أخطرت المكتب الدولي باسمه يكون لصاحب الشأن نفس طرق التظلم كما لو كان أودع شخصيا العلامة مباشرة في الدولة التي رفضت فيها الحماية .

٤ — يجب على المكتب الدولي موافاة أصحاب الشأن بأسباب رفض تسجيل العلامة إذا طلبوا منه ذلك .

٥ — المصالح التي لم ترسل إلى المكتب الدولي أي قرار بالرفض المؤقت أو بالرفض النهائي بشأن تسجيل العلامة أو بخصوص طلب امتداد الحماية خلال مدة السنة المشار إليها تفقد الحق المنصوص عليه في الفقرة الأولى من هذه المادة بالنسبة للعلامة المعنية .

٦ — لا يجوز للسلطات المختصة بإبطال تسجيل العلامة الدولية دون تمكين صاحب العلامة من الدفاع عن حقوقه في الوقت المناسب ويبلغ قرار الإبطال إلى المكتب الدولي .

(المادة ٥ مكررة ٢٠)

تعفى من كل تصديق أو اعتماد غير اعتماد المصلحة التابعة للبلد الأصلي للعلامة ، الأوراق المثبتة لشرعية استخدام بعض عناصر العلامة كالرموز الدولة على شعار والرسوم والصور والنيشين والألقاب والاسماء التجارية أو أسماء أشخاص غير المودع أو غير ذلك من البيانات المماثلة التي قد تطلبها مصالح الدول المتعاقدة .

(المادة ٥ مكررة ٣٠)

١ - يسلم المكتب الدولي صورة من البيانات المدونة في السجل عن علامة معينة لكل من يطلب منه ذلك مقابل دفع الرسوم المقررة في اللائحة التنفيذية .

٢ - يجوز للمكتب أيضا البحث عن الأسبقية بين العلامات الدوالية مقابل أجر .

٣ - تعفى من كل تصديق مستخرجات السجل الدولي التي تطلب لتقديمها في إحدى الدول المتعاقدة .

(المادة ٦)

١ - يكون تسجيل العلامة في المكتب الدولي لمدة عشرين سنة مع إمكان تجديده بالشروط الواردة في المادة (٧) مع عدم المناس بأحكام المادة (٨) في حالة عدم دفع المودع سوى جزء من الرسم الدولي .

٢ - عند انتهاء مدة خمس سنوات ابتداء من تاريخ التسجيل الدولي يصبح هذا التسجيل مستقلا عن العلامة المحلية السابق تسجيلها في البلد الأصلي وذلك مع مراعاة الأحكام التالية .

٣ - لا يجوز التمسك جريئيا أو كليا بالحماية المترتبة على التسجيل الدولي سواء نقلت ملكيتها أو لم تنقل إذا حدث خلال مدة السنوات الخمس التالية لتاريخ التسجيل الدولي أن أصبحت العلامة المحلية السابق تسجيلها في البلد الأصلي وفقا لأحكام المادة الأولى ، لا تتمتع جريئيا أو كليا بالحماية القانونية في بلدها الأصلي وكذلك الحال إذا انتهت الحماية فيما بعد نتيجة لدعوى رفعت قبل انتهاء مدة خمس سنوات .

٤ — في حالة الشطب بناء على رغبة صاحب الشأن أو إداريا ، تطلب مصلحة البلد الأصلي من المكتب الدولي شطب العلامة ويقوم المكتب بشطبها . وفي حالة رفع دعوى قضائية تقوم المصلحة بناء على طلب المدعى أو من تلقاء نفسها بموافقة المكتب الدولي بصورة من خريطة الدعوى أو من أية وثيقة أخرى تثبت إقامة الدعوى وكذلك بصورة من الحكم النهائي ويؤشر المكتب الدولي بذلك في السجل الدولي .

(المادة ٧)

١ — يجوز دائما تجديد التسجيل لمدة عشرين سنة ابتداء من تاريخ انتهاء المدة السابقة وذلك بمجرد دفع الرسوم الأساسية وعند الاقتضاء الرسوم الإضافية والرسوم التكميلية المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة الثامنة .

٢ — لا يجوز أن يشتمل التجديد أي تعديل بالنسبة للتسجيل السابق في آخر صورته .

٣ — يجب أن يكون بيان فئات التسجيل لأول تجديد بعد بدء العمل بهذه المعاهدة من بين الفئات الواردة في جدول الفئات الدولية .

٤ — يرسل المكتب الدولي إلى كل من مالك العلامة ووكيله قبل انتهاء مدة الحماية بستة شهور إخطارا غير رسمي يذكرهما فيه بتاريخ انتهاء مدة الحماية بالضبط .

٥ — تمنح مهلة إضافية قدرها ستة شهور لتجديد التسجيل الدولي ، وذلك مقابل دفع رسم إضافي تحدده اللائحة التنفيذية .

(المادة ٨)

١ — يجوز للمصلحة التابعة للبلد الأصلي أن تقرر وتحصل لصالحها رسما محليا وأن تطالب به صاحب العلامة المطلوب تسجيلها دوليا أو تجديد تسجيلها

٢ — يخضع تسجيل العلامة لدى المكتب الدولي لرسم دولي يدفع مقدما ويتضمن ما يلي :

(١) رسم أساسي قدره (٢٠٠) فرنك سويسري عن العلامة الأولى ، (١٥٠) فرنكا سويسريا عن كل من العلامات التالية المودعة مع العلامة الأولى في وقت واحد .

(ب) رسم إضافي قدره (٢٥) فرنكا سويسريا عن كل فئة من الفئات الدولية بعد الثالثة لدرجة فيها المنتجات أو الخدمات التي تتناولها العلامة .

(ج) رسم تشكيل قدره (٢٥) فرنكا سويسريا عن كل دولة بالنسبة لكل طلب امتداد الحماية يقدم وفقاً للمادة (٣) مكرر (٢) .

٣ - ومع ذلك يجوز مديد الرسم الإضافي المبين في الفقرة (٢) د ب ، في موعد تحدده اللائحة التنفيذية وذلك دون المساس بتاريخ التسجيل ، إذا كان المكتب الدولي قد حدد أو عارض في عدد فئات المنتجات أو الخدمات ، وفي حالة عدم دفع الرسم الإضافي في الموعد المشار إليه أو عدم قيام المودع باختصار قائمة المنتجات أو الخدمات بالقدر الضروري لطلب التسجيل الدولي متنازلاً عنه .

٤ - توزع الحصيلة السنوية لمختلف إيرادات التسجيل الدولي ، عدا الإيرادات المنصوص عليها في الفقرة (٢) د ب ، ، د ج ، بالتساوي بين الدول الأطراف في هذه المعاهدة بواسطة المكتب الدولي بعد خصم المصاريف والنفقات اللازمة لتنفيذ هذه المعاهدة .

وإذا وجدت عند بدء العمل بهذه المعاهدة دولة لم تكن قد انضمت إلى اتفاق لاهاي أو اتفاق لندن فإلى أن يصبح انضمام هذه الدولة ساري المفعول فإنها لا تستحق إلا نصيبها في توزيع فائض الإيرادات محتسباً على أساس النصوص القديمة .

٥ - المبالغ الناتجة عن الرسوم الإضافية المشار إليها في الفقرة (٢) د ب ، توزع في نهاية كل سنة على الدول الأطراف في هذه المعاهدة بنسبة عدد العلامات التي طلبت حمايتها في كل منها خلال السنة المنصرمة ، غير أنه بالنسبة للدول التي تتبع نظام الفحص السابق فإن عدد العلامات المطلوب حمايتها في كل منها يضرب في معامل معين تحدد اللائحة التنفيذية .

٦ - المبالغ الناتجة عن الرسوم التكميلية المشار إليها في الفقرة (٢) د ج ، توزع طبقاً للقواعد المنصوص عليها في الفقرة (٥) بين الدول التي استعملت الحق المقرر في المادة (٣) مكررة (٢) .

٧ - بالنسبة للرسم الأساسي ، يجوز للمودع ألا يدفع عند تقديم طلب التسجيل الدولي

إلا مبلغاً أساسياً قدره (١٢٥) فرنكاً سويسرياً عن العلامة الأولى ومائة فرنك سويسرى عن كل من العلامات المودعة مع العلامة الأولى في وقت واحد .

٨ — إذا استعمل المودع هذا الحق وجب عليه قبل انتهاء عشر سنوات من التسجيل الدولى أن يدفع إلى المكتب الدولى باقى الرسم الاساسى وقدره مائة فرنك سويسرى عن العلامة الأولى وخمسة وسبعون فرنكاً سويسرياً عن كل من العلامات المودعة مع العلامة الأولى في وقت واحد ، وإلا سقط حقه عند انتهاء هذه المدة فى الاستفادة بالتسجيل . ويرسل المكتب الدولى إلى المودع ووكيله إخطاراً غير رسمى يذكره فيه بتاريخ انتهاء هذه المدة بالضبط وذلك قبل انقضاء ثمانية أشهر . فإذا لم يدفع الرسم الاساسى الباقى إلى المكتب الدولى قبل نهاية هذه المدة قام المكتب الدولى بشطب العلامة وإخطار المصالح المحلية بذلك والإشهار عنه فى جريدته . وإذا لم يدفع دفعة واحدة الرسم الباقى المستحق على علامات أودعت فى وقت واحد وجب على المودع أن يبين بدقة العلامات التى يرغب أن يدفع عنها الرسم الباقى وأن يدفع رسماً قدره مائة فرنك سويسرى عن العلامة الأولى فى كل مجموعة .

٩ — يطبق بالقياس حكم الفقرة (٥) من المادة (٧) فيما يتعلق بمدة السنوات العشر سالفة الذكر .

(المادة ٨ مكررة ٢٠)

يجوز لصاحب التسجيل الدولى أن يتنازل فى كل وقت عن الحماية فى دولة واحدة أو أكثر من الدول المتعاقدة وذلك بإقرار يقدمه إلى المصلحة التابعة لبلده لتبلغه إلى المكتب الدولى الذى يبلغه إلى الدول التى يهمها هذا التنازل ولا يخضع مثل هذا الإقرار لأية رسوم .

(المادة ٩)

١ — تخطر أيضاً المصلحة التابعة لبلد صاحب التسجيل المكتب الدولى بجميع حالات الإلغاء والشطب والتنازل ونقل الملكية والتعديلات الأخرى التى تطرأ على تسجيل العلامة فى السجل المحلى إذا كان من شأن مثل هذه التعديلات أن تؤثر أيضاً فى التسجيل الدولى .

٢ — يدون المكتب هذه التعديلات فى السجل الدولى ويخطر بها بدوره مصالح الدول المتعاقدة وينشرها فى جريدته .

٣ - تتخذ هذه الإجراءات ذاتها إذا طلب صاحب التسجيل الدولي اختصار قائمة المنتجات أو الخدمات التي يتناولها هذا التسجيل .

٤ - يجوز إخضاع هذه العمليات للرسم الذي تحدده اللائحة التنفيذية .

٥ - لا يجوز إضافة منتجات أو خدمات جديدة إلى القائمة إلا عن طريق إيداع جديد يتم وفقاً لأحكام المادة (٣) .

٦ - يعتبر في حكم الإضافة لإحلال خدمات أو منتجات محل أخرى .

(المادة ٩ مكررة ٢ ،)

١ - إذا نقلت ملكية علامة مسجلة في السجل الدولي إلى شخص مقيم في إحدى الدول المتعاقدة غير الدولة التابع لها صاحب التسجيل الدولي تقوم المصلحة التابعة للدولة الأولى بإخطار المكتب الدولي بذلك ثم يقوم المكتب الدولي بتسجيل نقل الملكية ويخطر به المصالح الأخرى وينشره في جريدته . وإذا كان نقل الملكية قد حصل قبل انقضاء مدة خمس سنوات من تاريخ التسجيل الدولي فإن المكتب الدولي يطلب موافقة المصلحة التابعة لبلد صاحب الحق الجديد كما ينشر إن أمكن تاريخ ورقم تسجيل العلامة في البلد التابع له صاحب الحق الجديد .

٢ - لا يجوز تسجيل نقل ملكية العلامة المسجلة في السجل الدولي ، لصالح شخص ليس له الحق في إيداع علامة دولية .

٣ - إذا لم يتسن قيد نقل ملكية العلامة في السجل الدولي إما لعدم موافقة البلد التابع له صاحب الحق الجديد أو لأنه تم لصالح شخص ليس له الحق في طلب التسجيل الدولي كان للمصلحة التابعة لبلد صاحب الحق السابق أن تطالب إلى المكتب الدولي شطب العلامة من سجله .

(المادة ٩ مكررة ٣ ،)

١ - في حالة تسلم المكتب الدولي لإخطاراً بنقل ملكية العلامة الدولية عن بعض المنتجات أو الخدمات فقط المسجلة عنها العلامة فإنه يدون ذلك في سجله ويكون لكل دولة من الدول المتعاقدة الحق في عدم الموافقة على صحة نقل الملكية إذا كانت المنتجات أو الخدمات الداخلة في الجزء المنقولة ملكيته مشابهة للمنتجات أو الخدمات التي نقلت العلامة مسجلة عنها لصالح المالك السابق

٢ - يسجل أيضا المكتب الدولي نقل ملكية العلامة الدولية بالنسبة لدولة واحدة أو أكثر من الدول المتعاقدة .

٣ - وفي الحالات السابقة إذا تغير البلد التابع له صاحب الحق في التسجيل الدولي وجب على المصلحة التابع لها صاحب الحق الجديد أن تعطي موافقتها طبقاً للمادة (٩) مكررة (٢) إذا كانت العلامة الدولية قد نقلت ملكيتها قبل انقضاء خمس سنوات على التسجيل الدولي .

٤ - لا تسرى أحكام الفقرات السابقة إلا مع مراعاة أحكام المادة (٦) مكررة (٤) من اتفاقية باريس الخاصة بحماية الملكية الصناعية .

(المادة ٩ مكررة ٤ ، ٤)

١ - إذا اتفقت عدة دول من دول الاتحاد الخاص على توحيد تشريعاتها المحلية فيما يتعلق بالعلامات جاز لها إخطار حكومة الاتحاد السويسرى بما يل :

(أ) حلول إدارة مشتركة محل الإدارة المحلية لكل من تلك الدول .

(ب) وإن أقاليم هذه الدول بعضها أو كلها تعتبر في مجموعها كبلد واحد بالنسبة لتطبيق هذه المعاهدة .

٢ - لا يسرى مفعول هذا الإخطار إلا بعد ستة أشهر من تاريخ تبليغه بواسطة حكومة الاتحاد السويسرى إلى الدول الأخرى المتعاقدة .

(المادة ١٠)

١ - تضع المصالح بالاتفاق فيما بينها التفاصيل الخاصة بتنفيذ هذه المعاهدة .

٢ - تنشأ لدى المكتب الدولي لجنة من مديري مصالح الملكية الصناعية المحلية لدى الاتحاد الخاص وتجتمع هذه اللجنة بناء على دعوة من مدير المكتب الدولي أو بناء على طلب خمس من الدول الأعضاء في هذه المعاهدة على أن لا تتعدى الفترة بين كل اجتماع وآخر مدة خمس سنوات وتعين اللجنة من بين أعضائها مجلساً يضم عدداً محدوداً من الأعضاء ويجوز أن يكلف هذا المجلس تأدية مهام معينة ويجتمع مرة في كل سنة على الأقل .

٣ - اختصاصات هذه اللجنة استشارية .

٤ - ومع ذلك :

(أ) يجوز لهذه اللجنة بناء على اقتراح مسبب من مدير المكتب الدولي أن تعدل الرسوم المنصوص عليها في المادة (٨) من هذه المعاهدة على أن يصدر قرار التعديل بإجماع الدول الممثلة وذلك مع عدم المساس بالاختصاصات العامة المحلية لسلطة الرقابة العليا .

(ب) تتولى اللجنة وضع وتعديل اللائحة التنفيذية لهذه المعاهدة بإجماع الدول الممثلة .

(ج) يجوز لمدير مصالح الملكية الصناعية المحلية أن ينيبوا عنهم ممثل دولة .

(المادة ١١)

١ - يسمح لدول اتحاد حماية الملكية الصناعية التي لم تشارك في هذه المعاهدة أن تنضم إليها بناء على طلب تقدمه بالشكل المنصوص عليه في المادة (١٩) من اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية ولا يسرى هذا الانضمام إلا بالنسبة لآخر تعديل أدخل على المعاهدة .

٢ - بمجرد وصول إخطار إلى المكتب الدولي بانضمام دولة أو بعض البلاد أو الأقاليم التي تشرف هذه الدولة على علاقاتها الخارجية إلى هذه المعاهدة يرسل المكتب إلى المصلحة التابعة لهذه الدولة وفقاً للبادة الثالثة إخطاراً شاملاً للعلامات التي تتمتع وقتئذ بالحماية الدولية .

٣ - يكفل هذا الإخطار للعلامات سالف الذكر حق الاستفادة بالأحكام السابقة في أراضي الدولة المنضمة وسريان ميعاد السنة التي يجوز المصلحة المعنية أن تقدم خلالها الإقرار المنصوص عليه في المادة (٥) .

٤ - ومع ذلك يجوز لكل دولة أن تقرر عند انضمامها إلى هذه المعاهدة أن يكون تطبيقها قاصراً على العلامات التي تسجل ابتداء من اليوم الذي يصبح فيه هذا الانضمام ساري المفعول فيما عدا العلامات الدولية التي سبق أن سجلت تسجيلاً محلياً متطابقاً لا يزال معمولاً به والتي يعترف بها فوراً بناء على طلب ذوي الشأن .

٥ - ويعني هذا الإقرار المكتب الدولي من الإخطار الشامل سالف الذكر ويكتفى بالإخطار عن العلامات التي تقدم عنها للمكتب في مدة سنة ابتداء من انضمام الدولة الجديدة طلبات للإفادة من الاستثناء الوارد في الفقرة السابقة مع بيان الإيضاحات اللازمة .

ولا يرسل المكتب الدول الإخطار الشامل إلى الدول التي تقرر عند انضمامها إلى هذه المعاهدة استعمال الحق المنصوص عليه في المادة (٣) مكررة (٣) ويجوز لهذه الدول أيضا أن تقرر في نفس الوقت أن يكون تطبيق هذه المعاهدة مقتصرًا على العلامات التي تسجل ابتداء من اليوم الذي يصبح فيه انضمامها ساري المفعول وذلك مع عدم المساس بالعلامات الدولية التي سبق أن سجلت في هذه الدول تسجيلًا عمليًا متطابقًا والتي تقدم عنها وتبلغ طلبات امتداد الحماية وفقًا لأحكام المادة (٣) مكررة (٣) والمادة (٨) فقرة (٢) « ج » .

٦ — يحل تسجيل العلامات التي أخطر عنها بإحدى الطرق المقررة في هذه المادة محل التسجيل الذي تم مباشرة في الدولة الجديدة المتعاقدة قبل التاريخ الفعلي لانضمامها .

٧ — تطبق على هذه المعاهدة أحكام المادة (١٦) مكررة (٢) من اتفاقية باريس الخاصة بحماية الملكية الصناعية .

(المادة ١١ مكررة ٢٠)

في حالة الانسحاب من هذه المعاهدة تطبق المادة (١٧) مكررة (٢) من اتفاقية باريس الخاصة بحماية الملكية الصناعية والعلامات الدولية المسجلة حتى التاريخ الذي يصبح فيه الانسحاب ساري المفعول والتي لم ترفض خلال السنة المنصوص عليها في المادة (٥) ، تظل متمتعة بنفس الحماية كما لو كانت أودعت مباشرة في هذه الدولة وذلك خلال مدة الحماية الدولية .

(المادة ١٢)

١ — يصدق على هذه المعاهدة وتودع وثائق التصديق في باريس في أقرب وقت ممكن .

٢ — يعمل بهذه المعاهدة بين الدول التي صدقت عليها أو التي انضمت إليها طبقًا لأحكام الفقرة الأولى من المادة (١١) عندما تصدق عليها أو تنضم إليها اثنتا عشر دولة على الأقل وذلك بعد سنتين من تاريخ قيام حكومة الاتحاد السويسري بإخطارها بإيداع وثيقة التصديق أو الانضمام الثانية عشرة ويكون لهذه المعاهدة نفس المدة والأثر المقررين لاتفاقية باريس الخاصة بحماية الملكية الصناعية .

٣ — يبدأ العمل بهذه المعاهدة وفقًا للقواعد المقررة في المادة (١٦) من اتفاقية باريس

بالنسبة للدول التي تودع وثائق تصديقها أو انضمامها بعد إيداع وثيقة التصديق أو الانضمام الثانية عشرة ، إلا أن العمل بهذه المعاهدة يكون معلقاً في جميع الأحوال بانتهاء المدة المنصوص عليها في الفقرة السابقة .

٤ - تحل هذه المعاهدة بالنسبة لجميع العلاقات بين الدول التي صدقت عليها أو انضمت إليها محل اتفاق مدريد المبرم في سنة ١٨٩١ حسب نصوصه السابقة وذلك من يوم بدء العمل بهذه المعاهدة بالنسبة لهذه الدول ومع ذلك فإن كل دولة تصدق على هذه المعاهدة أو تنضم إليها تظل خاضعة للنصوص السابقة لهذه المعاهدة في علاقاتها مع الدول التي لم تصدق أو تنضم إلى هذه المعاهدة ما لم تقرر هذه الدولة صراحة بأنها لم تعد ترغب في أن تكون مرتبطة بالنصوص السابقة ويبلغ مثل هذا القرار إلى حكومة الاتحاد السويسري ولا ينتج أثره إلا بعد اثني عشر شهراً من تاريخ تسليمه لحكومة الاتحاد السويسري.

٥ - يضع المكتب الدولي بالاتفاق مع الدول المعنية الإجراءات الإدارية التطبيقية اللازمة لتنفيذ أحكام هذه المعاهدة .

وزارة الخزانة

قرار (١) ٧٤ لسنة ١٩٦٥

بشأن الأحكام التي تتبع والمستندات اللازمة

لتسوية وحرف المستحقات المنصوص عليها

بقوانين المعاشات

وزير الخزانة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ الخاص بالمعاشات المدنية ؛

وعلى القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩١٣ الخاص بالمعاشات العسكرية ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات المدنية ؛

وعلى القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ الخاص بالمعاشات العسكرية ؛

وعلى القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٤ بتعديل لائحة التقاعد للعلماء المدرسين والعلماء الموظفين

بالأزهر ؛

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٦٥ الصادر في ٢٣ من أغسطس ١٩٦٥ .

وعلى القانون رقم ٢٨٤ لسنة ١٩٦٠ بشأن اقتراض العاملين بالدولة بضمان المرتبات ومبالغ التعويض والمكافآت والمعاشات ،

وعلى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون التأمين والمعاشات لوظفي الدولة ومستخدميها وعملها المدنيين ؛

وعلى القرارين رقمي ٢٠١ لسنة ١٩٦١ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانونين رقمي ٣٦ و ٣٧ لسنة ١٩٦٠ ؛

وعلى القرار رقم ١٣ لسنة ١٩٦٤ بشأن إنشاء ملف معاش لكل منتفع بأحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ؛

وعلى القرار رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن الأحكام التي تتبع في صرف المعاشات والمكافآت ومبالغ التأمين ؛

قرر :

مادة ١ - على إدارات شئون العاملين بالوزارات والمصالح والهيئات والمؤسسات العامة ووحدات الإدارة المحلية التي ينطبق على العاملين بها قوانين المعاشات ائشار إليها أن تنشئ ملفا خاصا بالمعاش لكل عامل ينتفع بأحكام القوانين سالفه الذكر ويحفظ بجهة الإدارة التابع لها المنتفع وتوضع به المستندات الآتية :

١ - شهادة الميلاد أو تقرير الجهة الطبية المختصة بتحديد السن أو أى مستند يقوم مقامها لإثبات السن .

٢ - الاستثمارات الخاصة بحصر مدد خدمة المنتفع (١٣٤ ع . ح أو ٩٧ مالية أو ٢٣٢ ع . ح أو ما يقوم مقامها) على أن تكون مستوفاه ومعتمدة من مراقب شئون العاملين وتختتم بخاتم الجمهورية .

٣ - الاستثمار رقم ٦ تأمين ومعاشات أو ما يقوم مقامها إن وجدت التي أبدى بها المنتفع آخر رغبة له في تحديد مستفيدين بمبلغ التأمين ويعتمد توقيع من رئيسه المباشر ومختومة بخاتم الجهة التي يعمل فيها وتحرر من نسخة واحدة .

مادة ٢ - عند انتهاء خدمة المنتفع يسلك كل مراقب شئون العاملين ملف المعاش بالمستندات الآتية :

١ - استثمار المعاش وفقا للنموذج الذي أعدته الهيئة العامة للتأمين والمعاشات أو ما يقوم

مقامها بالنسبة للعاملين بالقوانين السابقة على القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ .

٢ — إخطار انتهاء الخدمة المنصوص عليه في المادة ٥ مشفوعا بالمستندات الآتية وفقا لأسباب الفصل .

(أ) صورة معتمدة من الحكم التأديبي القاضى بفصل المنتفع مع حرمانه من جزء من المعاش أو المكافأة .

(ب) شهادة إدارية يوضح بها تاريخ زواج المنتفعة المستقبل ورقم وثيقة الزواج والجهة التي عقد عليها فيها وإنها مازالت في عصمة زوجها في تاريخ الاستقالة .

(ج) قرار الهيئة الطبية المختصة في حالة عدم لياقة المنتفع للخدمة موضحا به ما إذا كان العجز تاما أو جزئيا .

(د) تقرير من مراقب شئون العاملين موقع عليه منه ومختوم بخاتم الجمهورية في حالة ما إذا كان فصل المنتفع نتيجة مرض مهني أو إصابة حدثت أثناء تأدية العمل أو بسببه يشار فيه إلى نتيجة قرار الهيئة الطبية المختصة أو تحقيق النيابة في الحادث على حسب الأحوال .

(هـ) شهادة الوفاة في حالة انتهاء الخدمة بسببها .

٣ — الصور التنفيذية للأحكام المقررة للتعطيل وطلبات تنفيذها في حالة إنها الخدمة بغير وفاة .

٤ — طلبات صرف المعاش أو المكافأة أو تحويل الاحتياطي أو مبلغ التأمين وفقا للتماذج المعمول بها .

٥ — شهادة إدارية بنسب الإسم الوارد بشهادة الميلاد هو لشخص المنتفع وذلك في حالة ما إذا كان مختلفا عن الإسم المعروف به .

مادة ٣ — على أقسام المعاشات بالجهات التابع لها المنتفع في حالة إنهاء خدمته بسبب الوفاة أن تخطر المستحقين عنه بالمستندات اللازمة لاستيفائها لصرف جميع استحققاتهم وعلى الجهة المختصة بتسوية معاشات المستحقين عن أرباب المعاشات في حالة وفاتهم إخطارهم بتلك المستندات .

مادة ٤ — لا يعتبر خلو الطرف من المستندات اللازمة لصرف المعاش أو المكافأة وعلى الجهات الإدارية أن تسوى ما يعده المنتفع قبل إنهاء خدمته بوقت كاف .

ولا يجوز حجز شيء من المكافأة على ذمة إخلاء الطرف ما لم يحدد المبالغ المطلوب خصمها

قبل انتهاء الخدمة أما إذا كان المنتفع مستحقا لمعاش أمكن خصم ما يثبت عليه من ديون واجبة الخصم وذلك خصما من أول معاش يستحق بعد الإخطار بثبوت الدين وقيمته .

مادة ٥ - على مراقب شئون العاملين بالجهة التي يتبعها المنتفع في حالة حدوث إحدى الوقائع القانونية المنهية للخدمة كبلوغ السن المحددة لإنهاء الخدمة أو قبول الاستقالة أو حدوث الوفاة أو غير ذلك من الوقائع إصدار إخطار بذلك يختم بختم الدولة ، وذلك في اليوم التالي لإبلاغ إدارة شئون العاملين بهذه الواقعة ودون تعليق على صدور قرار الفصل .

ويعتبر الإخطار المنصوص عليه في الفقرة السابقة مستندا كافيا لتسوية المعاش وصرفه .
وعلى إدارات شئون العاملين إرسال ملف المعاش إلى أقسام التأمين والمعاشات فور صدور ذلك الإخطار .

مادة ٦ - على إدارات شئون العاملين أن ترسل ملف المعاش الخاص بالمنتفع إلى أقسام التأمين والمعاشات المختصة وذلك قبل بلوغه من التقاعد بثلاثة أشهر على الأقل لإجراء تسوية مبدئية لاستحقاقاته التقاعدية وإخطار صاحب الشأن بها خلال ثلاثة أشهر حتى يتسنى إبداء ما يعن له من ملاحظات عنها وعلى الجهة المختصة أن تحقق فيما قد يشيره من اعتراضات بما يستقر عليه الرأي .

مادة ٧ - على إدارات شئون العاملين في حالة حصول المنتفع على قرض من أحد البنوك طبقا للقانون رقم ٢٨٤ لسنة ١٩٦٠ تحديد رصيد الرض المطلوب سداذه وإدراج قيمته باستمارة المعاش .

مادة ٨ - إذا تعذر على الجهة التابع لها المنتفع استيفاء ملف المعاش لوجود ملف الخدمة بجهة أخرى فعليها أن تستوفي بيانات الاستثمارات الخاصة بحصر مدد الخدمة المنتفع واستمارة المعاش أو ما يقوم مقامها من واقع السجلات الموجودة لديها أو بالاطلاع على ملف الخدمة بالجهة الموجودة بها على أن يؤشر بما يفيد عدم وجود ملف الخدمة والجهة الموجودة بها .

مادة ٩ - على أقسام المعاشات المختلفة في الجهات التي يتبعها المنتفع تقدير المعاش الشهري وفقا لأحكام القانون المعامل به وصرف المعاش بعد إضافة إعانة الغلاء واستبعاد ما يقتضى اقتطاعه وذلك عن المدة من بدء استحقاق المعاش حتى نهاية الشهر الذي انتهت فيه الخدمة أو الذي حدثت فيه الوفاة حسب الحال والشهر التالي ، على أن يراعى أن يكون تحديد تاريخ الصرف المدون على أذون الصرف والشيكات الصادرة لأصحاب الشأن موافقا لاستحقاق التاريخ .

على أنه في حالة إنتهاء خدمة المنتفع بسبب إصابة عمل فعلى الأقسام المذكورة أن تقوم بتسوية المعاش المستحق على أساس إنتهاء الخدمة بسبب الوفاة أو العجز العادى وذلك عن الشهر الذى حدثت فيه الإصابة والشهور التالية له وعليها أن تتم استيفاء المستندات اللازمة المبينة بالبند ٢ من المادة ٢ وموافاة الجهة المختصة بتسوية المعاش فور استيفائها كي تقوم بتسوية المستحقات .

ويرسل ملف المعاش إلى الهيئة العامة للتأمين والمعاشات في ميعاد لا يتجاوز شهر من تاريخ الوفاة أو إنتهاء الخدمة لصرف المبالغ المشار إليها مرفقا به أذن تسوية وصرف المعاشات من أصل وصورة أما بالنسبة للعاملين بقوانين المعاشات الأخرى فيرسل الملف والمستندات إلى الجهة المختصة بالتسوية .

مادة ١٠ — في حالة إنتهاء خدمة المنتفع لسبب آخر غير الوفاة أو عدم اللياقة الصحية وكانت مدة خدمته تقل عن ثلاث سنوات يؤشر في ملف المعاش بعدم استحقاقه أية مكافأة ويحفظ الملف بالجهة التى يلعبها .

مادة ١١ — في حالة تعذر تحديد سن المنتفع الذى يتوفى أثناء الخدمة لعدم وجود مستند رسمى بالملف يؤخذ بالسن المذكور بأى مستند آخر وارد بملف خدمته أو السن فى بطاقته الشخصية أو العائلية فإذا لم يوجد يقدر مبلغ التأمين الذى يستحق على أساس النسبة المناظرة لبلوغه سن التعاقد وذلك إلى أن يثبت تاريخ ميلاد آخر يسوى التعويض على مقتضاه ويتحمل رؤساء شئون العاملين مسئولية عدم استيفاء هذا المستند أثناء الخدمة .

أما إذا كان فصل المنتفع من الخدمة بسبب العجز فعلى الوحدات أن تتخذ لإجراءات تقدير منه بواسطة الجهات الطبية المختصة قبل إصدار الإخطار المنصوص عليه فى المادة ٥ .

مادة ١٢ — تصرف مبالغ التأمين والمعاشات للمستحقين من المبلغ بموجب شهادة إدارية بمصر أسماء الورثة ودرجة قرابتهم للمنتفع وتاريخ ميلادهم وذلك فى حالة عدم تقديم الاعلام الشرعى حسب رغبة الورثة .

مادة ١٣ — تصرف مبالغ التأمين والمعاشات المستحقة للقصر إلى والدتهم دون حاجة إلى صدور قرار وصاية فإذا لم توجد والدة قالى الولى الشرعى فإذا لم يوجد قالى متولى شئون القصر الذى يثبت صنته بشهادة إدارية وإذا زادت قيمة المبلغ المستحق للقصر عن ٣٠٠ ج يؤشر على الفيكات بعدم الصرف إلا باذن من نيابة الأحوال الشخصية ، وعلى جهات الصرف أن تخطر نيابة الأحوال الشخصية بقيمة المعاش ومبلغ التأمين ومن يصرف إليه وعنوانه ودرجة قرابته

للقصر فاذا قررت المحكمة أن يصرف المعاش لشخص آخر فعلى الجهة تنفيذه ذلك اعتباراً من معاش الشهر التالى لإخطار الجهة بالقرار المشار إليه .

مادة ١٤ — تثبت سن الذكور من الأولاد والاختوة بشهادة الميلاد أو مستخرج رسمى منها أو أى مستند معتمد ومختوم بخاتم الجهة المودع لديها الشهادات المذكورة موضحاً به الاسم وتاريخ الميلاد ورقم القيد .

وفى حالة عدم وجود الشهادات المشار إليها تثبت السن بشهادة تسنين من مفتش الصحة ، وفى حالة عدم تقديم هذه الشهادات يصرف المعاش طبقاً للبيانات المثبتة باستمارة طلب صرف معاش الورثة ويستمر الصرف حتى يتقدم أصحاب الشأن بأحدى هذه الشهادات أو لمدة ستة أشهر أى التاريخين أقرب .

مادة ١٥ — تصرف النفقة دورياً إلى مستحقيها إلى أن تنتهى مدتها أو تثبت وفاة المحكوم عليه ولا يعلق صرف النفقة على صرف المعاش وعلى مستحق النفقة الامتناع عن صرفها فور علمهم بوفاة المحكوم عليه بها ويضبط عليهم بذلك عند أول صرفية .

١٦ — يجوز لجهات الصرف والبنوك ومكاتب البريد تنظيم صرف المعاشات فى الثلاثة أيام الأخيرة من الشهر المستحق عنه المعاش والثلاث أيام الأولى من الشهر التالى .

مادة ١٧ — على الوحدات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة والشركات التى تساهم فيها الدولة الذين يستخدمون أحد أصحاب المعاشات أو المستحقين عنهم (الورثة) إخطار جهات صرف معاشاتهم بأسماء من تستخدمهم منهم وتاريخ الالتحاق بالخدمة والمرتب أو الاجر أو المكافأة مقابل العمل والجهة التى يصرفون منها معاشاتهم ورقم ربط المعاش .

وعلى من عداهم من أصحاب الأعمال أيضاً إخطار جهات الصرف بهذه البيانات بالنسبة لمن تستخدمهم من المستحقين عن أصحاب المعاشات (الورثة) ولإسم مورثهم .

مادة ١٨ — على الموظفين العموميين المختصين بإبرام عقود الزواج ومكاتب السجل المدنى ومكاتب الصحة كل فيما يخصه إخطار جهات الصرف بحالات الزواج التى تتم بين مستحقات المعاش وحالات الوفاة التى تقع بين العاملين من أصحاب المعاشات والمستحقين عنهم ويجب أن يتم الإخطار فى الحالين فوراً وأن يتضمن الإخطار إسم صاحب المعاش (المورث) والجهة التى كان يصرف المعاش منها .

مادة ١٩ — فى حالة وفاة صاحب المعاش تتخذ الجهة المختصة بمعاشه إجراءات صرف

مصاريف الجمارك والمنحة المقررة بقانون رقم ١ لسنة ١٩٦٢ واستخراج الهيئات الخاصة بها فور تقديم طلبات الصرف من أصحاب الشأن وتخصص دفاتر حسابية مساعدة ودفاتر شيكات خاصة بتلك المبالغ .

ويجوز للجهة المذكورة أن تؤدي مصاريف الجنازة تقدا إلى صاحب الشأن .

مادة ٢٠ — تعتبر شهادة إدارية في أحكام هذا القرار الشهادة المعتمدة من اثنين من العاملين بالحكومة أو وحدات الإدارة المحلية أو الهيئات والمؤسسات العامة أو الشركات التابعة لها على أن تختتم بخاتم الجهة التي يتبعها هذين العاملين بعد التصديق عليها .

مادة ٢١ — يعتبر مراقب شئون العاملين المختص مسئولاً عن صحة البيانات الواردة بالاستمارات والإخطارات المنصوص عليها بالمواد ١ ، ٢ ، ٥ من هذا القرار وتنفيذ أحكامه .

مادة ٢٢ — يلغى القرار رقم ١٣ لسنة ١٩٦٤ والقرار رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه وكل ما يتعارض معه من أحكام .

مادة ٢٣ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ٩
تحريراً في ١٠ ربيع الآخر سنة ١٣٨٥ (٧ أغسطس سنة ١٩٦٥)

وزارة الداخلية

قرار (١) ١٢٠ لسنة ١٩٦٥

باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ المعدل

بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٥ في شأن الأحوال المدنية

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن الأحوال المدنية المعدل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٥ ؛

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٧٢ مكرر الصادر في ١٩ سبتمبر ١٩٦٥ .

وعلى القرار رقم ٧٣ لسنة ٩٦١ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه ؛

وبناء على ما اراه مجلس الدولة ؛

قرر :

الفصل الأول

في تشكيل مصلحة الأحوال المدنية

مادة ١ — يرأس مصلحة الأحوال المدنية مدير عام يكون مسؤولاً عن إدارتها وعن حسن سير العمل فيها ، وله في سبيل ذلك إصدار التعليمات والمنشورات والكتب الدورية المتعلقة بتطبيق قانون وأنظمة الأحوال المدنية والإشراف على توزيع العمل بين الموظفين وله بصفة عامة جميع السلطات المقررة لرؤساء المصالح .

مادة ٢ — يعاون المدير العام وكيل يقوم بالأعمال التي يعهد إليه بها ويحل محله عند غيابه .

مادة ٣ — تتكون المصلحة من :

(أ) المركز الرئيسي .

(ب) دوائر الأحوال المدنية في المحافظات .

(ج) مكاتب السجل المدني .

مادة ٤ — يتكون البناء التنظيمي للمركز الرئيسي من :

(أولاً) المدير العام : ويشرف إشرافاً عاماً على أجهزة المصلحة كما يشرف مباشرة على الأجهزة الآتية :

(١) قسم الشؤون الفنية والقانونية : ويختص بإعداد البحوث القانونية والفنية الخاصة بالمصلحة ودراسة القضايا والطعون والمنازعات التي تكون طرفاً فيها وإعداد المسبقات والمذكرات المؤيدة لوجهة نظرها ودراسة مشروعات القوانين واللوائح والقرارات التي تتصل بأعمال المصلحة وصياغة الكتب الدورية والأوامر والتعليمات وإصدارها .

ويضم هذا القسم وحدة البحوث الفنية ووحدة الشؤون القانونية .

(٢) قسم التخطيط والمتابعة : ويختص بتخطيط السياسة العامة للمصلحة ومتابعة تنفيذها ودراسة نتائجها وكذلك متابعة تنفيذ الخطة الإنتاجية فيما يدخل في اختصاص المصلحة كما يختص بدراسة مشروع ميزانيتها وتقدير احتياجاتها المختلفة من العاملين أو القوات أو المعدات .

ويضم هذا القسم وحدة التخطيط ووحدة المتابعة .

(٣) قسم الشكاوى والتحقيقات : ويختص بفحص الشكاوى الواردة إلى المصلحة ومتابعتها وإجراء التحقيقات الإدارية التي يعهد إليه بها ومتابعة التحقيقات الإدارية الأخرى وابداء الرأي فيها كذا بحث التظلمات المقدمة من العاملين بالمصلحة .

ويضم هذا القسم وحدة الشكاوى ووحدة التحقيقات .

(٤) قسم التفتيش : ويختص بإجراء التفتيش الإداري على أعمال المصلحة ودوائر الأحوال المدنية ومكاتب السجل المدني ودراسة تقارير التفتيش الواردة إلى المصلحة واتخاذ الإجراءات المناسبة حيالها وتنسيق التعاون بين فروع المصلحة ومديريات الأمن التي تعمل بدائرة اختصاصها .

(٥) قسم المباحث : ويختص بإجراء التحريات في الشكاوى التي يعهد إليه بها وجمع البيان والمعلومات عن المسائل الدقيقة التي تهمل بسير العمل واتخاذ الإجراءات المناسبة حيالها

(٦) وحدة الشؤون العامة : وتختص بالتعاون مع إدارة الشؤون العامة بالوزارة في توجيه وسائل الأعلام المختلفة لخدمة أهداف المصلحة والإشراف على الشؤون العامة كالاتماعات المؤتمرات والزيارات وغيرها وتنسيق الاشتراك فيها .

(ثانيا) الوكيل : ويشرف أشرفا مباشرا على قسم الاحصاء :

قسم الاحصاء : ويختص بجميع الاحصاءات الخاصة بالمصلحة وتبويبها وتحليلها ومقارنتها وتقديم البيانات الاحصائية التي تطلب منه .

ويضم هذا القسم وحدة الترميز ووحدة التثقيب ووحدة المراجعة ووحدة الاحصاء .

(ثالثا) الإدارات :

١ — إدارة التسجيل المدني والبطاقات وتكون من :

(أ) قسم التسجيل المدنى ويختص بما يلى :

- (١) الاشراف على أعمال القيد فى سجلات الأحوال المدنية وأعمال ساقطى قيد الميلاد .
- (٢) الاشراف على الاعمال المتعلقة باصدار البطاقات العائلية .
- (٣) النظر فى طلبات الحصول على صور القيود والوثائق والمستندات وتحرير الصور المطلوبة منها .

ويضم هذا القسم وحدة المراجعة ووحدة تسجيل الوقائع ووحدة القيود والوثائق .

(ب) قسم البطاقات ويختص بما يلى :

- (١) الإشراف على الاعمال المتعلقة بإصدار البطاقات الشخصية .
 - (٢) إنشاء وترتيب وحفظ الكروت الهجائية بالفهرست العام للبطاقات العائلية والشخصية .
 - (٣) مراجعة طلبات الحصول على بدل الفاقد والتالف من البطاقات الشخصية والعائلية .
- ويضم هذا القسم وحدة المراجعة ووحدة الفهارس الشخصية ووحدة الفهارس العائلية .

(ج) قسم الوثائق :

ويختص بحفظ الطلبات والمستندات والوثائق التى يتطلبها تنفيذ القانون .

ويضم هذا القسم وحدة حفظ الوثائق الشخصية ووحدة حفظ الوثائق العائلية ووحدة البطاقات الشخصية المؤقتة .

(د) مكتب سجل مدنى المركز الرئيسى :

ويختص بتنفيذ أحكام قانون الأحوال المدنية بالنسبة للواطنين المقيمين فى الخارج وكذلك بقيود الأحوال المدنية الخاصة بهم .

وتكون اللجنة المنصوص عليها فى المادة (٤) من القانون بالنسبة لهذا المكتب هى لجنة محافظة القاهرة .

٢ — إدارة الشؤون المالية والإدارية وتتكون من :

(أ) قسم الشؤون الإدارية ويختص بما يلى :

- (١) الإشراف على شئون العاملين من نظاميين ومدنيين .

(٢) الإشراف على أعمال السكرتارية والبريد .

(٣) تنظيم أعمال المحفوظات .

ويضم هذا القسم وحدة شئون العاملين ووحدة السكرتارية ووحدة الملفات ووحدة البريد .

(ب) قسم الشئون المالية ويختص بما يلي .

(١) إعداد مشروع الميزانية ووضع الخطة التنفيذية للسياسة المالية وللشروعات الجديدة بالتعاون مع قسم التخطيط والمتابعة .

(٢) الإشراف على شئون التوريدات .

(٣) تنظيم أعمال المخازن والعهد .

(٤) الإشراف على أعمال الحسابات والمراجعة ومراجعة الصرف وأعمال الخزنة .

ويضم هذا القسم وحدة الميزانية ووحدة التوريدات ووحدة الحسابات ووحدة المخازن والعهد .

(ج) وحدة الخدمات وتختص بترتيب وتنسيق الخدمات :

مادة ٥ - يكون بكل مديرية أمن بالمحافظات دائرة للأحوال المدنية يتبعها عدد من مكاتب السجل المدني بقدر عدد الأقسام والمراكز .

ويشمل اختصاص كل مكتب النطاق الإداري للقسم أو المركز ويجوز إنشاء أكثر من مكتب بدائرة القسم أو المركز ، كما يجوز إنشاء مكاتب بجهات أخرى بقرار يحدد دائرة اختصاصها .

مادة ٦ - يرأس دائرة الأحوال المدنية في كل مديرية أمن بالمحافظة مفتش يعاونه وكيل ويحل محله عند غيابه وعدد كاف من الموظفين ويختص المفتش بالإشراف على السجلات والتحقيق من سلامة القيد ودقة العمل بها وله في سبيل ذلك الاطلاع على دفاتر المواليد والزواج والطلاق والوفاة بالجهات القائمة بالعمل فيها وعليه تقديم تقارير عن نتيجة التفتيش والتحقيق فيما يسفر عنه من ملاحظات وفيما ينسب إلى موظفي الدائرة من مخالفات .

كما يرأس مكتب السجل المدني أمين يعاونه أمين مكتب مساعد ويحل محله عند غيابه وعدد كاف من الأمناء المساعدين للسجلات والحفظ ويكون أمين المكتب مسئولاً عن أعماله والإشراف على الموظفين وتوزيع العمل بينهم وتنفيذ التعليمات التي تصدر في شأن تنظيم العمل ويكون تحديد عدد الأمناء المساعدين للسجلات طبقاً لما تقرره المصلحة وفي حالة غياب أمين المكتب مساعده يندب المفتش من يقوم بالعمل .

مادة ٧ - لمدير المصلحة بقرار منه أن ينظم دورات تدريبية يحدد مدتها ويضع برامجها

ويعين من يلحق بها من الموظفين وذلك بالاتفاق مع الجهات المختصة ولا يباشر أحد من هؤلاء الموظفين عمله إلا بعد أن يجتاز دورة التدريب المقررة .

الفصل الثاني

في سجلات ووثائق الأحوال المدنية

مادة ٨ - يعد السجل المدني طبقاً للنموذج المرافق ومخصص لتقيد بيانات أسر المواطنين الذين يشملهم اختصاص كل مكتب وتسجيل فيه واقعات الأحوال المدنية وما يتفرع عنها من بيانات تقل عن السجلات للمدينة بالمادة التالية .

مادة ٩ - تنشأ السجلات الآتية طبقاً للنماذج المرافقة وهي :

- (١) سجل واقعات الميلاد وتسجل فيه واقعات الولادة .
- (٢) سجل واقعات الوفاة وتسجل فيه واقعات الوفاة .
- (٣) سجل واقعات الزواج وتسجل فيه واقعات الزواج .
- (٤) سجل واقعات الطلاق وتسجل فيه واقعات الطلاق .
- (٥) سجل البطاقات الشخصية وتسجل فيه البطاقات الشخصية .
- (٦) سجل البطاقات العائلية وتسجل فيه البطاقات العائلية .
- (٧) سجل نقل القيد وتسجل فيه معاملات نقل القيد من سجل مدني إلى سجل مدني آخر .
- (٨) سجل تصحيح أو تثبيت أو تغيير أو إبطال القيد وتسجل فيه الأحكام والقرارات والوثائق الموجبة لتصحيح أو تثبيت أو تغيير أو إبطال فيرد واقعات الأحوال المدنية وما يتفرع عنها .
- (٩) سجل الجنسية ويسجل فيه من يمنحون جنسية الجمهورية العربية المتحدة ومن يستردونها ومن ترد إليهم ومن تسقط عنهم ومن تسحب منهم .

مادة ١٠ - تنشأ السجلات الآتية وفقاً للنماذج المرافقة وهي :

- (١) سجل نماذج التوقيعات والاختتام وتسجل فيه نماذج توقيعات أمراء المكاتب والأمناء المساعدين ومن يقرر تسجيل نماذج توقيعاتهم من باقي الموظفين وتسجيل الاختتام المستعملة في المصلحة ومكاتبها .

- (٢) سجل تغيير محل الإقامة للبطاقات الشخصية وتسجل فيه تبليغات تغيير محل إقامة حامل البطاقات الشخصية من مكتب سجل مدني إلى مكتب سجل آخر .

- (٣) سجل تغيير محل الإقامة حاملي البطاقات العائلية وتسجل فيه تبليغات تغيير محل إقامة حاملي البطاقات العائلية من مكتب سجل مدنى إلى مكتب سجل مدنى آخر .
- (٤) سجل البطاقات الشخصية للمقيمين من غير المواطنين وتسجل فيه البطاقات الشخصية التي تصرف لهؤلاء الأشخاص .
- (٥) سجل البطاقات العائلية للمقيمين من غير المواطنين وتسجل فيه البطاقات العائلية التي تصرف لهؤلاء الأشخاص .
- (٦) سجل تغيير محل الإقامة للبطاقات الشخصية المشار إليها في البند رقم (٤) .
- (٧) سجل تغيير محل الإقامة للبطاقات العائلية المشار إليها في البند رقم (٥) .
- مادة ١١ — تكون الوثائق والشهادات والمحرمات التي يتطلبها تنفيذ القانون طبقا للنماذج المرافقة وهي :

- (١) بطاقة شخصية .
- (٢) بطاقة عائلية .
- (٣) بطاقة شخصية للمقيمين من غير المواطنين .
- (٤) بطاقة عائلية للمقيمين من غير المواطنين .
- (٥) دفتر قيد واقعات الميلاد بالقنصلية .
- (٦) دفتر قيد واقعات الوفاة بالقنصلية .
- (٧) دفتر قيد واقعات الزواج بالقنصلية .
- (٨) دفتر قيد واقعات الطلاق بالقنصلية .
- (٩) دفتر قيد طلبات المواليد ساقطى القيد بالجهات الصحية .
- (١٠) دفتر قيد المتوفين ساقطى القيد .
- (١١) دفتر قيد طلبات صور القيد والوثائق .
- (١٢) دفتر قيد طلبات الحصول على بطاقة شخصية بدل تالف أو بدل فاقد .
- (١٣) دفتر قيد طلبات الحصول على بطاقة عائلية بدل تالف أو بدل فاقد .
- (١٤) دفتر قيد الجنسية .
- (١٥) دفتر قيد مواليد أحياء .
- (١٦) دفتر قيد الوفيات والمواليد موتى .
- (١٧) دفتر قيد طلبات قيد المواليد ساقطى القيد .

- (١٨) دفتر قيد الطلبات التي ليست لها دفاتر خاصة .
- (١٩) طلب الحصول على بطاقة شخصية .
- (٢٠) طلب الحصول على بطاقة شخصية معفى من رسم التبعة .
- (٢١) طلب الحصول على بطاقة عائلية .
- (٢٢) طلب الحصول على بطاقة عائلية معفى من رسم التبعة .
- (٢٣) طلب الحصول على بطاقة شخصية بدل تالف أو بدل فاقد .
- (٢٤) طلب الحصول على بطاقة شخصية بدل تالف أو بدل فاقد معفى من رسم التبعة .
- (٢٥) طلب الحصول على بطاقة عائلية بدل تالف أو بدل فاقد .
- (٢٦) طلب الحصول على بطاقة عائلية بدل تالف أو بدل فاقد معفى من رسم التبعة .
- (٢٧) طلب الحصول على بطاقة شخصية للقيمين من غير المواطنين .
- (٢٨) طلب الحصول على بطاقة عائلية للقيمين من غير المواطنين .
- (٢٩) طلب الحصول على بطاقة شخصية بدل تالف أو بدل فاقد للقيمين من غير المواطنين .
- (٣٠) طلب الحصول على بطاقة عائلية بدل تالف أو بدل فاقد للقيمين من غير المواطنين .
- (٣١) طلب قيد ميلاد ساقط قيد .
- (٣٢) طلب قيد ميلاد ساقط قيد معفى من رسم التبعة .
- (٣٣) طلب قيد وفاة ساقط قيد .
- (٣٤) طلب الحصول على صورة قيد أو وثيقة أو مستند .
- (٣٥) طلب نقل قيد .
- (٣٦) طلب تصحيح أو تثبيت أو إبطال .
- (٣٧) طلب تصحيح أو تغيير قيد .
- (٣٨) شهادة ميلاد .
- (٣٩) شهادة وفاة .
- (٤٠) صورة قيد ميلاد كامل البيانات .
- (٤١) صورة قيد وفاة كامل البيانات .
- (٤٢) صورة قيد زواج كامل البيانات .
- (٤٣) صورة قيد طلاق كامل البيانات .
- (٤٤) صورة نقل قيد كامل البيانات .
- (٤٥) صورة تصحيح وتثبيت وإبطال قيد .
- (٤٦) صورة قيد فردى من السجل المدني .

- (٤٧) صورة قيد عائلي من السجل المدني .
- (٤٨) صورة وثيقة أو مستند .
- (٤٩) صورة قيد ميلاد .
- (٥٠) صورة قيد وفاة .
- (٥١) صورة مجانية من قيد واقعة ميلاد .
- (٥٢) صورة قيد ميلاد مجانية من دفاتر الصحة للحصول على بطاقة المواليد ما قبل ١/١/١٩٦٢
- (٥٣) صورة مجانية من قيد واقعة وفاة .
- (٥٤) صورة مجانية من قيد واقعة زواج .
- (٥٥) صورة مجانية من قيد واقعة طلاق .
- (٥٦) بيان ميلاد .
- (٥٧) بيان وفاة .
- (٥٨) بيان زواج .
- (٥٩) بيان طلاق .
- (٦٠) بيان نقل قيد .
- (٦١) بيان تصحيح وتثبيت وإبطال قيد .
- (٦٢) بيان قيد عائلي من السجل المدني .
- (٦٣) بيان واقعة زواج من القنصلية .
- (٦٤) بيان واقعة طلاق من القنصلية .
- (٦٥) تبليغ عن ولادة .
- (٦٦) تبليغ عن وفاة .
- (٦٧) تبليغ عن مولود ميت .
- (٦٨) تبليغ عن متوفى مجهول الشخصية .
- (٦٩) تبليغ من المواطن عن تغيير بيان البطاقة .

(٧٠) حافظة تسليم التبليغات والإخطارات عن مواليد / الوفيات من مكتب صحة إلى الصحة المختار .

(٧١) حافظة تسليم التبليغات والإخطارات عن المواليد / الوفيات من مكتب الصحة المختار إلى مكتب السجل المدني .

(٧٢) حافظة تسليم الإخطارات عن المواليد / الوفيات من قسم الإحصاء إلى الإدارة المركزية للإحصاء .

(٧٣) حافظة تسليم شهادات الميلاد .

(٧٤) حافظة ارسال .

(٧٥) اخطار عن تغيير بيان .

(٧٦) اخطار من طبيب أو مرخص له بالتوليد .

(٧٧) اخطار للشرطة عن ساقط قيد الميلاد أو الوفاة .

(٧٨) اخطار عن المواليد أحياء .

(٧٩) اخطار عن الوفيات والمواليد موتى .

(٨٠) اخطار الجهة الصحية لإجراء التحريات الصحية عن ساقط قيد وفاة .

(٨١) اخطار الشرطة لإجراء التحريات الإدارية عن ساقط قيد وفاة .

(٨٢) اخطار عن تسجيل واقعة لفصلية .

(٨٣) اخطار عن تغيير محل الإقامة وطلب الاستمارة .

(٨٤) اخطار من الدائرة عن تصحيح أو تغيير .

(٨٥) اخطار من مكتب السجل المدني عن تصحيح أو تثبيت أو إبطال .

(٨٦) اخطار للشرطة من مكتب السجل المدني .

(٨٧) اخطار من قلم كتاب الحاكم عن حكم .

(٨٨) اعلان عن ساقط قيد الميلاد والوفاة .

(٨٩) اعلان عن تصحيح أو تغيير بيان في واقعات الأحوال المدنية .

(٩٠) نموذج بيانات طفل حديث الولادة معثور عليه .

(٩١) نموذج بيانات طفل حديث الولادة معثور ميتا .

(٩٢) استمارة تعبئة .

(٩٣) إيصال تقديم طلب .

(٩٤) كارت أبيض للبطاقة العائلية .

(٩٥) كارت أحمر للبطاقة الشخصية .

الفصل الثالث

في نظام القيد

مادة ١٢ — ترقم كل ورقة من سجلات الأحوال المدنية برقم مسلسل وبيين في أول صفحة وآخر صفحة عدد الأوراق بموجب محضر يوقع عليه من قبل رئيس المصلحة أو من يندبه لذلك، وتختتم كل صفحة بخاتم المصلحة .

مادة ١٣ — يبدأ القيد في سجل المدني برقم مسلسل خاص بكل قرية من قرى المركز وبكل شياخة من شياخات القسم التي تتكون منها دائرة اختصاص مكتب السجل المدني .

فاذا أصبحت القرية أو الشياخة تابعة لمكتب سجل مدني آخر فتنقل السجل المدني الخاص بالقرية أو الشياخة الى المكتب الجديد ويستمر تسلسل القيد .

وتخصص لكل أسرة صفحة بالسجل المدني تسجل فيها بيانات رب الأسرة وأفراد أسرته ويعطى هذا القيد رقما مسلسلا ويجوز أن يمتد قيد الأسرة إلى أكثر من صفحة اذا زاد عدد أفرادها .

واذا طرأت على رب الأسرة أو أحد أفرادها واقعة من الواقعات أو تغيير في أحد عناصرها وكان قد سبق استنفاد السطر الخاص بخانة الواقعة في تغييرات سابقة فيعاد قيد من تناول التغيير بياناته في السطر التالي لآخر قيد بالصفحة وتثبت بيانات الواقعة في الخانة المعدة لها على أن يكون الرقم الخاص هو الرقم الأصلي بصفحة الأسرة لمن تناول التغيير بياناته وتحت رقم مسلسل من كل تغيير .

مادة ١٤ — يكون اثبات البيانات في السجلات مة اليا وتحظر الاضافة والكشط والمحور وترك مسافات بيضاء في السجلات والشهادات والوثائق أو في هوامشها وذلك مع مراعاة قواعد التصحيح المنصوص عليها في المادة (٢٦) من القانون ولا تقبل أية شهادة أو وثيقة أو مستند تضمن تصحيح إلا بعد التوقيع عليه من محرره ومن الموقعين عليه باعتناء التصحيح .

وإذا تكرر قيد واقعة ميلاد أو وفاة وكانت بيانات كل تبليغ صحيحة وتطابق بيانات الآخر فيتبع في شأنها ما يأتي :

(١) إذا كان أحد التبليغيين من الوالد فيلغى القيد الآخر .

(٢) إذا كان التبليغان من غير الوالد فلغى القيد الثاني .

(٣) إذا كان أحد القيدين بمكتب غير مختص فيلغى هذا القيد .

أما إذا كان أحد القيدين صحيحا والآخر غير صحيح فيتبع في شأنهما ما يأتي :

(١) إذا كان القيدان بمكتب واحد فيلغى القيد الخاطئ .

(٢) إذا كان القيدان بمكتبين مختلفين فيلغى القيدان إذا كان الصحيح منهما بمكتب غير مختص ويعاد القيد بالمكتب المختص .

فإذا كان المكتبان غير مختصين بالقيد فيلغى القيدان ويحال التبليغ الصحيح إلى المكتب المختص على أن يثبت بخانة الملاحظات اسم المكتب الواود منه التبليغ وتلغى شهادات الميلاد أو الوفاة التي صدرت بناء على قيد تم إلغاؤه .

وبالنسبة لواقعات الزواج والطلاق التي يتم قيدها بمكتب غير مختص فيلغى القيد وتلغى أرقامه على جميع صور العقود والشهادات وتحال إلى المكتب المختص .

وإذا حدث تكرار في أرقام القيد الذي وقع الخطأ في رقمه على أن يعطى الرقم التالي لآخر رقم قيد في السجل .

وعند سقوط بعض أرقام القيد فيستمر تسلسله دون تصحيح .

وإذا كان التكرار في أرقام قيد البطاقات فتسحب البطاقة التي تكرر رقمها وتلغى كما يلغى قيدها بسجل البطاقات وذلك بالتأشير في خانة الملاحظات بسبب الإلغاء وتحرر بطاقة جديدة

تقيد بالسجل عقب آخر قيد به ويؤشر بالرقم الجديد قرين القيد الملغى ويصحح رقم البطاقة بالسجل المدني إذا كان لصاحبها قيد به .

وفي جميع الأحوال يعتمد مفتش الدائرة التصحيح أو الإلغاء ويوقع قرينه بخانة الملاحظات مع إخطار الإدارة المركزية للإحصاء بالجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بمحالات الإلغاء.

مادة ١٥ - ينتهي القيد في سجلات الأحوال المدنية في نهاية كل سنة ميلادية ويبدأ القيد بأرقام سلسلة جديدة في أول السنة التالية عدا السجل المدني وسجلات البطاقات الشخصية والعائلية فيستمر تسلسل أرقام القيد ويحرر أمين مكتب السجل المدني في نهاية العام محضرا يشتمل فيه البيانات الآتية :

- (١) العدد الفعلي للقيود .
 - (٢) الأرقام التي سقطت أو تكررت عند القيد .
 - (٣) عدد الأخطاء المادية .
 - (٤) ما تم تصحيحه من قيود بناء على قرار أو حكم .
 - (٥) ما تم تصحيحه من قيود بناء على وثيقة أو مستند .
- كما يحضر محضراً بأقوال كل سجل ينتهي للعمل به أو يتعذر القيد فيه خلال السنة ويثبت نفس البيانات السابقة مع استمرار تسلسل أرقام القيد بالسجل الجديد ويراعى أن يكون القيد في جميع للسجلات بالمدة المعد لذلك .

مادة ١٦ - يكون التبليغ عن واقعات الميلاد والوفاة التي تقع للمواطن المقيم في الخارج إلى قنصلية الجمهورية العربية المتحدة المختصة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ وقوعها بإخطار من المواطن يتضمن جميع البيانات الواردة بنموذج التبليغ المعد لذلك على أن ترفق بالإخطارات المستندات الدالة على صحة الواقعة .

فإذا كان المواطن مقيماً في غير البلد الذي تقع فيه القنصلية أو تعذر عليه الانتقال إلى مقرها فعليه إخطارها بالبريد المسجل الموصى عليه خلال المدة ذاتها .

وحتى يستوفى الإخطار الشكل المقرر للتبليغ تقوم القنصلية بتحرير نماذج تبليغات من واقع البيانات الواردة بالإخطارات عن هذه الواقعات وتعتمد النماذج وتختتم بخاتم القنصلية بعد مراجعتها والتأكد من صحة بيانات المبلغ والواقعة وتمتص صاحبها بجنسية الجمهورية العربية المتحدة .

ثم تقوم القنصلية بقيد جميع الواقعات بالدفاتر الخاصة وإرسال الاخطارات والنماذج إلى مكتب سجل مدني المركز الرئيسي الذي عليه مراجعتها وتسجيلها بسجلاب الواقعات وتحرير شهادة الميلاد أو الوفاة وإرسالها إلى القنصلية لتسليمها إلى أصحاب الشأن فيها واستيفاء فيود الواقعات بدفاتها .

وبالنسبة لواقعات الزواج والطلاق فيكون الاخطار عنها خلال ثلاثين يوما من تاريخ الواقعة إلى القنصلية التي تقوم بقيدها في الدفاتر الخاصة وتحرير بيان عنها على النموذج المعد لذلك بناء على الوثائق والمستندات المتعلقة بها ويعتمد ويختتم القنصلية ويرسل إلى مكتب السجل المدني بالمركز الرئيسي لقيدها وإرسال بيان عنها إلى القنصلية لاستيفاء القيد بدفاتها .

وفي حالة عدم وجود قنصلية يكون الاخطار مصحوباً بالمستندات والوثائق الصادرة من الجهات الرسمية المختصة إلى مكتب سجل مدني المركز الرئيسي مباشرة بطريق البريد المسجل خلال المدة المشار إليها ويتبع بالنسبة لهذه الاخطارات النظام المقرر للاخطارات المقدمة إلى القنصلية ويقوم مكتب سجل مدني المركز الرئيسي بتسجيل كل واقعة في السجل الخاص بها ويرسل شهادات الميلاد والوفاة إلى أصحاب الشأن فيها .

وفي جميع الأحوال يقوم مكتب سجل مدني المركز الرئيسي باخطار مكتب السجل المدني الذي لديه قيد المواطن على النموذج المعد لذلك لاثبات الواقعة بصفحة قيده .

مادة ١٧ - تتلقى الجهات الصحية المختصة التبليغات عن المواليد من المكلفين بالتبليغ أو المرسلة من العمدة وتقوم بمراجعتها وقيد بياناتها بدفتر المواليد ثم ثبت ما قيد منها خلال الأسبوع الصحي بنموذج الإخطار المعد لذلك وتعتمد التبليغات والاخطارات من الطبيب المختص وترسل إلى مكتب الصحة الذي يختاره وزير الصحة بقرار منه وذلك خلال ثلاثة أيام من نهاية الأسبوع الصحي .

وعلى طبيب المكتب المختار مراجعة واعتماد الاخطارات بعد مراجعة التبليغات ومطابقة الاخطارات عليها ثم إرسالها إلى مكتب السجل المدني المختص في خلال ثلاثة أيام من تاريخ ورودها بمقتضى حافظة تعد لذلك .

وعلى أمين السجل المدني المختص بعد مراجعة بيانات التبليغات تسجيلها بسجل واقعات الميلاد وإثبات رقم قيد كل مولود بالخانة المخصصة له بالاخطار ثم تحفظ التبليغات طبقاً لأرقام تسجيلها وترسل الاخطارات إلى قسم الاحصاء بالمصلحة خلال ثلاثة أيام من تاريخ ورودها من

المكتب المختار لأرسالها إلى الإدارة المركزية للإحصاء بالجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. وتحرر شهادة الميلاد عقب قيد الواقعة مباشرة وترسل إلى مكتب الصحة المختار الذي وردت منه التبليغات لتسليمها إلى أصحابها.

وفي جميع الأحوال تقوم الجهة الصحية التي تلقت التبليغ بتحصيل الرسم الإضافي المقرر بالقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٣ وتوريده إلى الجهة التي تحددها وزارة الشؤون الاجتماعية.

مادة ١٨ — تتبع بالنسبة لواقعات الوفاة ذات الاجراءات المقررة في شأن واقعات الميلاد وتحرر شهادة الوفاة عقب قيد الواقعة مباشرة وتظل بمكتب السجل المدني حتى تسلم إلى طالبها بعد التحقق من أنه من أصحاب الشأن فيها.

وإذا كان المتوفى بمحور الشخصية فيكون التبليغ عن وفاته إلى الجهة الصحية المختصة من جهة الشرطة على النموذج المعد لذلك وعلى أمين السجل المدني عند ورود التبليغ إليه من المكتب المختار الاقتصار على إثبات رقم القيد المسلسل دون بيانات الواقعة على أن يثبت رقم محضر الشرطة وتاريخه في خانة الملاحظات فقط.

وإذا تغذر عليه التحقق من شخصية المتوفى خلال سبعة أيام من تاريخ ورود التبليغ رفع الأمر إلى المصلحة لإجراء التحريات اللازمة عن شخصيته مع الجهات المختصة والبت في القيد خلال ثلاثين يوماً من تاريخ رفع الأمر إليها.

وبالنسبة للطفل الذي يتوفى قبل التبليغ عن ميلاده فيكون التبليغ عن ميلاده ووفاته معاً إلى الجهة الصحية أما إذا ولد ميتاً بعد الشهر السادس من الحمل فيكون التبليغ عن وفاته فقط وتتخذ في شأنه الإجراءات المقررة بالنسبة للجهة الصحية وعلى أمين السجل المدني عند ورود التبليغ إليه رفعه إلى قسم الإحصاء بالمصلحة لعدم صلاحيته للتسجيل.

أما الأشخاص المنصوص عليهم في المادة ٣٥ من القانون فيقع في شأن قيد وقاتهم إماماً بآتي:

(١) ينشأ سجل بالجهة التي تحددها وزارة الحربية والقوات المسلحة لقيد واقعات الوفاة للعسكريين والمتطوعين والمدنيين التابعين لوزارة الحربية أو القوات المسلحة الذين يتوفون أو يستشهدون داخل أراضي الجمهورية العربية المتحدة أو خارجها في أماكن تابعة للجهتين أو في أثناء الخدمة.

(٢) يصدر قرار بالطيف لنص المادة ٢٥ من القانون بتعيين من ترشحه هانان الجهتان للقيام بأعمال القيد في هذا السجل.

(٣) وعلى القائم بالقيود اتباع الاجراءات الآتية :

(ا) يتلقى الإخطارات عن واقعات الوفاة من الجهة التي تحدد لذلك بمعرفة وزارة الحربية أو القوات المسلحة .

(ب) يقوم بتسجيل الواقعة في السجل الخاص .

(ج) يحضر شهادة الوفاة وبيان وفاة عن كل واقعة ويرسلها إلى مكتب السجل المدني التابع له محل إقامة المتوفى أو المستشفى بتسليم شهادة الوفاة إلى صاحب الشأن فيها والتأشير بالواقعة إن كان بالمكتب قيد للمتوفى أو المستشفى وإلا تعاد إلى المصلحة لإخطار مكتب سجل مدني محل قيد الأسرة وإذا لم يكن لأسرة المتوفى قيد فترسل الأوراق إلى القائم بالقيود لحفظها بعد اتخاذ الإجراءات المقررة في هذا الشأن بالنسبة للمستول عن قيد الأسرة .

(د) يكون التفتيش على أعمال القيد بهذا السجل من يحدده مدير مصلحة الأحوال المدنية بالاتفاق مع مدير إدارة السجلات العسكرية .

(هـ) تقدم طلبات الحصول على صور القيود من هذا السجل إلى القائم بالقيود وعليه تحرير الصور المطلوبة وفقا للقواعد المقررة لذلك بالمادة ١٠ من القانون وتسليمها إلى طالبيها .

مادة ١٩ — عند إخطار جهة الشرطة التابع لها محل العثور على طفل حديث الولادة تقوم بتحرير محضر من أصل وصورة يتضمن البيانات الآتية :

(١) تاريخ وساعة وجبة العثور على الطفل .

(٢) اسم ولقب و سن وصناعة من عثر على الطفل مالم يرفض ذلك .

(٣) الحالة التي عثر بها على الطفل وأوصافه وما قد يكون به من علامات مميزة .

(٤) وصف الملابس والأشياء التي وجدت معه وصفا دقيقا .

(٥) نوع الطفل وذكر أو أنثى .

ويوقع على المحضر من عثر على الطفل مالم يكن قسرقض ذكر بياناته كما تقوم جهة الشرطة بتحرير النموذج لمعد لهذه الحالة واتخاذ الإجراءات الآتية :

(١) إبلاغ أقرب جهة صحية تابعة لمكتب الصحة المختار الذي يقع بدائرة محل العثور على الطفل ليقوم الطبيب المختص بتقدير سنه وتسميته تسمية ثلاثية وذكر اسم ثلاثي للاب والام كذلك واتخاذ إجراءات الرعاية الصحية اللازمة للطفل حتى يتم تسليمه إلى مركز رعاية الأمومة

والطفولة المختصة وإثبات اسم الطفل والام والسن والنوع بالنموذج بمثابة تبليغ عن المرافق بالمحضر .

(٢) إرسال أصل المحضر إلى النيابة المختصة وصورته مع النموذج إلى الجهة الصحية التي يتبعها محل العثور على الطفل بعد استيفاء باقي بياناته وتعتبر صورة المحضر والنموذج بمثابة تبليغ عن ميلاد الطفل .

وعلى الجهة الصحية اتخاذ الإجراءات المبينة في الفقرتين الأولى والثانية من المادة ١٧

ويقوم أمين السجل المدني الذي يقع في دائرته محل العثور على الطفل باتباع ما يأتي :

(١) قيد الواقعة طبقاً للبيانات المثبتة بالنموذج فيما عدا خانة المبلغ فلا يذكرها إلا عبارة : تم القيد بناء على المحضر رقم لسنة عثور على طفل حديث الولادة .

(٢) تحرير شهادة الميلاد طبقاً للبيانات التي تم قيدها بسجل الميلاد وإرسالها إلى الجهة المودع بها الطفل .

أما إذا كان تسليم الطفل لا يتبعها محل العثور عليه فيكون الإخطار إلى أقرب جهة صحية تقع في دائرتها وتقوم الشرطة بكافة الإجراءات المقررة لجهة الشرطة المختصة بمحل العثور على الطفل ثم ترسل جميع الأوراق إلى شرطة محل العثور لقيد المحضر وإرسال أصله إلى النيابة وصورته والنموذج إلى الجهة الصحية المختصة لاتخاذ الاجراءات

مادة ٢٠ — وإذا تقدم أحد الوالدين بإقرار بالابوة أو الأمومة قبل قيد الواقعة بمكتب السجل المدني فيكون ذلك إلى جهة الشرطة التي قامت بتحرير المحضر بالعثور على الطفل .

وعلى جهة الشرطة اتباع ما يأتي :

(١) تحرير محضر من أصل وصورة يثبت فيه ما يدلى به المبلغ من بيانات عن يوم وتاريخ وساعة ومحل ولادة الطفل ونوعه (ذكر أو أنثى) واسم كل من الوالدين ولقبهما وجنسيتهما وديانتهما ومحل إقامتهما ومهنتهما ومحل قيدهما وكذلك البيانات التي تؤدي إلى التحقق من مطابقة ما يقرره مقدم الإقرار للبيانات السابق إثباتها في محضر العثور على الطفل ويجب أن يثبت بالمحضر إقرار من الوالد الآخر بصحة تلك البيانات .

(٢) إخطار جهة الصحة ومكتب السجل المدني المختصين لإيقاف إجراءات القيد .

(٣) إرسال أصل المحضر إلى النيابة للتصرف فيه والبت في أمر تسليم الطفل إلى والديه .
 (٤) لإثبات تصرف النيابة على صورة المحضر .
 (٥) إذا أمرت النيابة بتسليم الطفل إلى المقر به فترسل صورة المحضر إلى الجهة الصحية المختصة بمحل الميلاد لاتخاذ إجراء التبليغ عن الواقعة طبقاً للقواعد المقررة .

(٦) أما إذا لم تأمر النيابة بتسليم الطفل إلى المقر به فتخطر جهة الشرطة كلا من الجهة الصحية ومكتب السجل المدني المختصين بمحل العثور عليه للاستمرار في إجراءات القيد مع إرسال صورة المحضر إلى مكتب السجل المدني لحفظها مع أوراق الواقعة .

أما إذا كانت الواقعة قد تم قيدها بسجل المواليد فيتبع بشأنها ماورد بالفقرة الثانية من المادة ٢٦ من القانون .

مادة ٢١ - إذا توفي الطفل المصور عليه بعد اتخاذ الإجراءات المقررة لجهة الشرطة والجهة الصحية فيتعين السير في باقي الإجراءات حتى يتم قيد ميلاده بسجل الميلاد بمكتب السجل المدني المختص على أن تقوم الجهة الموجود لديها الطفل بالتبليغ عن وفاته ويكون قيد الوفاة بنفس الأسماء المختارة لكل طفل ووالديه .

أما إذا حدثت الوفاة قبل اختيار الأسماء فيسكتفي بقيد وفاته وتقع في ذلك الإجراءات المقررة في قيد الميلاد مع اختيار أسماء له ولوالديه على أن يحرر مع المحضر الذي تقوم به جهة الشرطة النموذج المعد لهذا الغرض بدلاً من النموذج المقرر في حالة قيد الميلاد

مادة ٢٢ - إذا ثبت من بيانات التبليغ أن المولود غير شرعي لعدم قيام رابطة الزوجية بين الوالدين فيتبع في قيده ما يأتي :

(أولاً) بالنسبة للجهات الصحية الوارد إليها التبليغ :

(١) لا يعتد ببيانات الوالدين الواردة بالتبليغ .

(٢) إذا رغب أحد الوالدين أو كلاهما في الإقرار بأبوة المولود أو أمومتها فيكون ذلك بطلب كتابي صريح يقدم إلى الطبيب المختص ويوقع عليه بالنظر بعد إثبات تاريخ تقديمه ويختتم بخاتم الجهة الصحية ويرفق بالتبليغ .

(٣) إذا لم يقدم طلب من أى من الوالدين فيقوم الطبيب باختيار اسم لكل منهما يثبت بالخانة المختصة لبيانات الطبيب بالتبليغ .

(٤) تثبت بيانات التبليغ بدفتر المواليد بالجهة الصحية مع إثباتات اسمى الوالدين طبقا لطلبات المقدمة منهما أو طبقا للنسبية التي قام بها الطبيب وفي الحالة الأخيرة يثبت في خانة الملاحظات بالدفتر ما يشير إلى اختيار الأسماء ولا تقبل طلبات بالافراو بالابوة أو الأمومة في الحالات التي وردت بنص المادة ٢٥ من القانون ويقوم الطبيب باختيار اسم للوالد أو الوالدة أو هما معا حسب الأحوال بدلا من الأسماء الواردة بالطلبات مع إثبات الأسماء المختارة بالخانة المختصة ببيانات الطبيب بالتبليغ والملاحظات بدفتر المواليد .

(٥) يرسل التبليغ وما قد يكون هناك من طلبات مقدمة عنه إلى مكتب الصحة المختار مع باقي التبليغات الواردة إلى الجهة الصحية وتتبع في شأنها الاجراءات المقررة .

(ثانيا) بالنسبة لمكتب السجل المدني :

يقوم أمين مكتب السجل المدني بقيد الواقعة طبقا لما هو وارد بالتبليغات والطلبات المقدمة عنها على أن يثبت بحافة الملاحظات العبارة الآتية :
 « تم اختيار اسم الأب أو الأم أو الوالدين بمعرفة طبيب الجهة الصحية المختصة ، ثم يوقع قرين هذه العبارة . »

الفصل الرابع

في استخراج صور القيود والوثائق

مادة ٢٣ — يقدم طلب استخراج صورة قيد ميلاد أو وفاة أو أية صورة من القيود الأخرى أو صورة من وثيقة أو مستند يكون محفوظا لدى مصلحة الأحوال المدنية أو مكاتبها إلى الجهة التي بها القيد أو الوثيقة أو المستند مرافقا به النموذج المعد للصورة المطلوبة .

وتقيد هذه البيانات في الدفتر المعد لذلك ويعرض على أمين مكتب السجل المدني أو رئيس قسم التسجيل المدني بالمصلحة حسب الأحوال ، وإذا كان صاحب الطلب من المنصوص عليهم في الفقرتين الأولى والثانية من المادة ١٠ من القانون يؤشر الأمين أو رئيس قسم التسجيل المدني تبعا للجهة المحفوظ بها الأصل على الطلب بالقبول وتحرر الصورة على النموذج المقدم عنها ويختتم بخاتم الجهة الصادر عنها وتسلم إلى طالبها ويحفظ الطلب بالملف الخاص .

أما بالنسبة للطلبات التي تقدم تطبيقا لنص الفقرة الثالثة من المادة رقم ١٠ من القانون فتحال إلى قسم الشؤون الفنية والقانونية لإبداء الرأي فيها وعرضها على المدير العام أو من ينوبه .

وفي حالة طالب جهة أجنبية صورة من القيود أو الوثائق أو المستندات يجب ختم هذه الصورة بخاتم المصلحة واهتمامها بتوقيع المدير العام أو من ينوبه .

وفي جميع الأحوال يسلم مقدم الطلب إيصالاً يبين فيه رقم القيد وتاريخ التقديم .

مادة ٢٤ - يحصل رسم مقداره مائة ملجم للحصول على إحدى الصور المشار إليها وذلك مع مراعاة ما تقتضيه القوانين واللوائح المالية في شأن الرسوم الأخرى وتعدد الرسوم بتعدد الصور المطلوبة ولا نستحق أية رسوم عن الطلبات المقدمة من السلطات العامة متى كان الطلب للمصالح العامة .

مادة ٢٥ - يجوز تقديم الطلب مرافقاً له نموذج الصورة المطلوبة إلى مكتب السجل المدني الذي يقيم الطالب بدائره ويسلم إليه إيصال عنه على النموذج الممد لذلك ثم يرسل الطالب والنموذج إلى الجهة المختصة لاتباع الإجراءات المنصوص عليها في المادة ٢٣ .

بالنسبة للمواطنين المقيمين في الخارج فتقدم الطلبات إلى قنصلية الجمهورية العربية المتحدة التي يقيم المواطن بدائرها وتفيد الطلبات في الدفتر الخاص ويسلم مقدموها إيصالات منها وعلى القنصلية إرسال الطلبات إلى مكتب السجل المدني بالمركز الرئيسي لتحرير الصورة المطلوبة إذا كان القيد لديه أو إحالة الطلب إلى قسم التسجيل المدني أو مكتب السجل المدني المختص ، ويراعى في هذه الطلبات الإجراءات المقررة في المادة ٢٣ ويتولى مكتب سجل مدني المركز الرئيسي إرسال الصورة أو القرارات الصادرة برفض الطلبات إلى القنصليات لتسليمها إلى أصحابها .

كما يتلقى هذا المكتب الطلبات المقدمة من المواطنين في الخارج ممن لا يقيمون بدائرة إحدى قنصليات الجمهورية العربية المتحدة ويتبع في شأنها الإجراءات المشار إليها .

وبالنسبة لواقعات الولادة والزواج والطلاق والوفاة التي تمت قبل تنفيذ هذا القانون تظل الجهات الحالية هي المختصة بتسليم الصور المطلوبة منها .

ويراعى في جميع الأحوال ما تقتضيه المادة ٤٦ من القانون .

الفصل الخامس

في ساقطى القيد

مادة ٢٦ - تقدم طلبات قيد واقعات الميلاد التي لم يبلغ عنها خلال المدة التي حددها

القانون على النموذج المعد لذلك بعد أداء رسم التبعة المقرر إلى الجهة الصحية التي حدثت الولادة في دائرتها ويقوم الطبيب المختص بما يأتي :

(١) مراجعة بيانات الطلب والتثبت من استيفائها واختصاص الجهة الصحية ثم قيده بالدفتر المعد لذلك بأرقام سلسلة طبقا لتاريخ ورودها .

(٢) تقدير سن ساقط القيد وإثباته بالطاب وبدفتر قيد الطلبة .

(٣) تسليم الطالب لإصلا على النموذج المعد لذلك .

(٤) إرسال الطلب إلى مكتب السجل المدني المقيمة به أسرة الطالب .

مادة ٢٧ — يجب أن يشتمل الطلب على البيانات اللازمة للقيد المنصوص عليها في المادة ١٨ من القانون وأن يرافقه شهادة من أجرى الولادة بصحة الواقعة ومحل وتاريخ الميلاد أو المستندات الرسمية المؤيدة لذلك .

مادة ٢٨ — يجب على أمين مكتب السجل المدني الذي لديه قيد أسرة ساقط القيد التثبت من عدم وجود بيانات عن الواقعة بصفحة الأسرة .

وإذا كان المكتب غنصا كذلك بقيد الواقعة فعليه قيد الطالب في الدفتر الخاص والتثبت أيضا من عدم سبق القيد بسجل الميلاد وإلا فتحال الأوراق إلى مكتب السجل المدني الذي حدثت الولادة في دائرته للقيام بهذه الاجراءات

ويجب على أمين مكتب السجل المدني المختص بقيد الواقعة الاستعانة بتحريرات الجهات الإدارية أو البيانات التي يرجع في شأنها إلى الجهات الحكومية وغيرها للتحقق من محل الميلاد وذلك إذا لم تقدم مع الطلب الشهادة أو المستند المشار إليهما في المادة السابقة .

وعند قيام الشك في جنسية طالب قيد الميلاد فترفع الأوراق إلى المصلحة لإبداء الرأي فيها .

مادة ٢٩ — إذا كانت سن ساقط القيد أقل من سنة فعلى أمين مكتب السجل المدني المختص إحالة أوراق الطلب بعد استيفاء الإجراءات إلى مكتب الصحة المختار لاتخاذ الإجراءات الخاصة بقيده بدفتر المواليد والإجراءات المبينة بالفقرة الأولى من المادة ١٧ .

أما إذا كانت سن ساقط القيد سنة فأكثر فترسل الأوراق إلى مفتش دائرة الأحوال المدنية لإحالتها إلى اللجنة المنصوص عليها في المادة ٤١ من القانون .

مادة ٣٠ — تقدم طلبات قيد الوفاة التي لم يبلغ عنها خلال المدة التي حددها القانون على النموذج المعد لذلك بعد أداء رسم التبعة المقرر إلى مكتب السجل المدني الذي وقعت الوفاة بدائره ومعها المستندات المثبتة الواقعة وتفيد هذه الطلبات بأرقام سلسلة في الدفتر المعد لذلك طبقا لتاريخ ورودها ويسلم الطالب إيصالا يبين فيه تاريخ تقديم الطالب : وعلى أمين المكتب التأكد من عدم سبق قيد الواقعة بسجل الوفيات وبصفحة قيد الأسرة إن كان القيد لديه وإلا فيرجع إلى مكتب السجل المدني المختص بقيد الأسرة في هذا الشأن .

وإذا ثبت عدم سبق قيد الواقعة فتحال الأوراق إلى مفتش دائرة الأحوال المدنية الذي عليه إخطار الجهة الصحية التابع لها محل الوفاة لإجراء التحريات الصحية وكذا إخطار الشرطة لإجراء التحريات الإدارية ويكون التحري في الحالتين عن صحة الواقعة وتاريخ ومحل الوفاة وتثبت نتيجته على الطلب ويجب أن يتم في خلال أسبوع من تاريخ إخطار الجهة الصحية أو الشرطة .

مادة ٣١ — على مفتش دائرة الأحوال المدنية التحقق من صحة الواقعة وبياناتها على ضوء ما يرد من تحريات فإذا لم يكن قد مضى على الواقعة سنة فأكثر فترسل أوراقها إلى المكتب المختار لاتخاذ الاجراءات المقررة لقيدها .

أما إذا كان قد مضى على الواقعة سنة فأكثر فتحال الأوراق إلى اللجنة المنصوص عليها في المادة ٤١ من القانون .

مادة ٣٢ — يجوز تقديم طلبات قيد الميلاد إلى الجهة الصحية التي يقيم مقدم الطلب في دائرتها ويجب على الطبيب المختص اتخاذ الاجراءات المبينة في المادة ٢٦ كما يجوز تقديم طلبات قيد الوفاة إلى مكتب السجل المدني الذي يقيم طالب القيد في دائرته وعلى أمين السجل إعطاء مقدم الطلب إيصالا يبين فيه تاريخ تقديم الطلب واستيفاء الأوراق ثم إحالة الطلب إلى مكتب السجل المدني المختص بقيد الواقعة لقيد بالدفتر الخاص وإتمام باقي الاجراءات .

مادة ٣٣ — يجب على الجهة الصحية المختصة بقيد الواقعة إخطار الشرطة لاتخاذ اللازم قانونا نحو المستول عن هدم التبليغ عن واقعة الميلاد أو الوفاة في الميعاد المحدد .

مادة ٣٤ — تجتمع اللجنة المنصوص عليها في المادة ٤١ من القانون في المواعيد التي يحددها رئيسها للنظر في طلبات قيد الميلاد والوفاة التي مضي عليها سنة فأكثر وللجنة أن تستدعي صاحب الشأن أو مقدم الطلب أو من ترى لزوم استدعائه كما يجوز لها أن تجرى تحقيقا تشكيليا في حالة عدم كفاية المعلومات المتعلقة بالطلب ولها أن تدب لذلك أحد أعضائها أو تكلف الجهة الإدارية بإجرائه .

مادة ٣٥ — إذا قررت اللجنة أن الطلب صالح للقيد تعد عنه بيانا يتضمن اسم ساقط القيد وتاريخ ووجه الميلاد أو الوفاة وتعلق جهة الإدارة هذا البيان بلصق صورة منه معتمدة من مفتش دائرة الأحوال المدنية على ديوان مديرية الأمن والمركز أو القسم ونقطة الشرطة ودار العمدة التابع لها محل الولادة أو الوفاة .

ويتم هذا اللصق في أول الشهر التالي لصدور قرار اللجنة ولمدة خمسة عشر يوما .

مادة ٣٦ — إذا لم تقدم معارضة خلال المدة المقررة للاعلان عن الطلب أو إذا قدمت معارضة ورأت اللجنة رفضها أصدرت قرارا بصحة الواقعة وقيدتها بالسجلات ويكون القرار مسددا ونهائيا .

ويعتبر اليوم والشهر اللذان تم فيهما توقيع الكشف الطبي لتقدير سن ساقط قيد الميلاد هما يوم وشهر ولادته .

مادة ٣٧ — يكون اسم ساقط قيد الميلاد واسما والديه وفقا لما جاء بالطلب فإذا خلا من بيان اسم منهما وتعذر من التحريات الإدارية التعرف عليه فيجب اختيار اسم بدلا منه بمعرفة الطبيب المختص بقيد الواقعة وإثباته في خانة بيانات الطبيب إذا كانت سن ساقط القيد أقل من سنة فإذا كانت سنة سنة فأكثر كان اختيار الأسماء بمعرفة اللجنة المنصوص عليها في المادة ٤١ من القانون ، وعلى أمين مكتب السجل المدني في هذه الحالة أن يثبت في خانة الملاحظات العبارة التالية :

« تم اختيار اسم الأب أو الأم بمعرفة الطبيب أو اللجنة » .

ويعتبر محل إقامة ساقط قيد الميلاد هو محل ولادته إذا كان غيره معلوم له وتعذر اعتدائه إليه .

مادة ٣٨ — يقوم مفتش الأحوال المدنية بالمحافظة بإبلاغ قرارات اللجنة إلى مكاتب السجل المدني لقيد الواقعة وإخطار مكتب الصحة المختار ببيانات القرار ورقم قيد سجل

الواقعة وذلك لقيدة بدفتر الجهة الصحية المختصة ثم إعادته مع الاخطار الأسبوعي بدلا من التبليغ .

مادة ٣٩ — تقدم طلبات قيد واقعات الميلاد الى حدثت في الخارج ولم يبلغ عنها في المرعد المقرر الى مكتب سجل مدني المركز الرئيسي مصحوبة بشهادة الميلاد الصادرة من الجهة التي حدثت الولادة على أرضها. بالتطبيق لنص الفقرة الأولى من المادة ٧ من القانون .

فاذا كان الطالب مقيما بالخارج فيقدم الطالب الى قنصلية الجمهورية العربية المتحدة المقيم بدائرتها وعليها قيده بالدفتر الخاص وإرساله الى مكتب سجل مدني المركز الرئيسي لاتباع الإجراءات المقررة لذلك ، ويراعى بالنسبة لتقدير سن ساقط القيد الاحتداد ببيانات شهاده الميلاد المقدمة مع الطالب ، ويكون الإعلان عنه بالجهات الإدارية المقررة التي يتبعها محل إقامة الطالب المعتمد بالجمهورية .

أما إذا كان الطالب مقيما بأرض الجمهورية عند تقديم طلبه ولم يكن الطالب مصحوبا بشهادة الميلاد فعليه التقدم بالطلب الى الجهة الصحية التي يقيم بدائرتها لتقدير سنه وإرسال الأوراق الى مكتب سجل مدني المركز الرئيسي لاتباع باقي الإجراءات .

أما بالنسبة لطلبات قيد الوفاة التي لم يبلغ عنها في المرعد المقرر فتقدم الى مكتب سجل مدني الرئيسي مصحوبة بشهادة الوفاة الصادرة من الجهة التي حدثت الوفاة على أرضها أو الى القنصلية طبقا لما تقدم .

وتكون التعديلات عن الميلاد أو وفاة بالرجوع الى الجهات الحكومية صاحبة الشأن .

الفصل السادس

في تصحيح قيود الأحوال المدنية

مادة ٤٠ — يكون تقديم طلب تصحيح أو التغيير أو التثبيت أو الإبطال في قيود الأحوال المدنية على التزوج المعد لذلك من صاحب الشأن الى مكتب السجل المدني المختص بقيد الواقعة مرافقا له المستندات المؤيدة للطلب .

وعلى أمين مكتب السجل المدني قيد الطلب بعد مراجعته والتأكد من شخصية مقدمه ومن استيفاء بياناته وكفاية وصحة المستندات تسليم مقدمه إيصالا يبين فيه تاريخ ورقم قيد الطلب فإن كان البيان المطلوب تصحيحه أو تغييره مما نص عليه الفقرة الثانية من المادة ٢٦ من القانون فعلى أمين مكتب السجل المدني إثبات الطلب بسجل التصحيح أو التغيير مع إثبات ملخص الحكم أو المستند ثم يجرى التصحيح أو التغيير أو التثبيت أو الإبطال بسجل الواقعة مع الإشارة إلى رقم وتاريخ القيد بالسجل الأول وعليه أن ينقل بيانات التصحيح وتاريخها إلى السجل المدني والسجلات الأخرى التي تكون بها قيود يتناولها هذا التصحيح أو أن يخطر أمين مكتب السجل المدني الذي لديه قيد أسرة من تناول التغيير بياناته .

أما إذا كان التصحيح أو التغيير من اختصاص اللجنة المنصوص عليها في المادة ٤١ من القانون فيحصل عن الطلب رسم مقداره ٢٠٠ مليم بعد أداء رسم التفتة ويرسل الطلب مع المستندات المقدمة إلى مفتش دائرة الأحوال المدنية لغرضها على اللجنة .

وتقوم اللجنة بفحص أوراق الطلب فإذا رأت صلاحيته للنشر أصدرت قرارا بالإعلان عنه بالبيان الذي أعده طبقا للوائح والاعتمادات المقررة لساقط قيد الميلاد فإذا لم تقدم معارضة خلال المدة المقررة للإعلان عن الطلب أو إذا قدمت معارضة ورأت اللجنة رفضها أصدرت قرارا بالتصحيح أو التغيير ثم يرسل مفتش الدائرة أوراق الطلب إلى مكتب السجل المدني لإجراء التصحيح طبقا لما هو وارد بالفقرة الثالثة وإخطار صاحب الشأن بما انتهى إليه طلبه .

وفي جميع الأحوال إذا كان التصحيح أو التغيير في قيود ثابتة بجهات أخرى فعلى مفتش دائرة الأحوال المدنية إخطار تلك الجهات لإجراء التصحيح أو التغيير وإخطاره بما يفيد تنفيذ المطلوب ثم إرسال الأوراق إلى مكتب السجل المدني لاتمام باقي الإجراءات .

وعلى أمناء مكاتب السجل المدني إرسال أوراق الطلبات مثبتا عليها رقم وتاريخ وجهة قيد كل طلب إلى إدارة التسجيل المدني والبطاقات لمراجعتها وحفظها وإخطار الإدارة المركزية للتعبئة العامة وإدارة التجنيد .

ويختص مكتب سجل مدني المركز الرئيسي بالمصلحة بتلقي الطلبات التي ترد من المواطنين المقيمين في الخارج عن طريق القنصليات أو منهم مباشرة في حالة عدم وجود قنصلية بالجهات التي يقيمون بها فإن كانت الواقعة من اختصاص المكتب فتتبع الإجراءات المبينة في هذه المادة . أما إذا كانت الواقعة تتبع مكتب سجل مدني آخر فتحال الأوراق إليه لاتخاذ الإجراءات المنصوص عليها .

الفصل السابع

في نقل القيد

مادة ٤١ — على رب الأسرة الذي يرغب في نقل قيده من مكتب سجل مدني إلى مكتب سجل مدني آخر أن يقدم طلبا بذلك إلى مكتب السجل المدني الذي به قيده وذلك على النموذج المرافق بعد أداء الرسم ومقداره ٢٠٠ مليم وذلك مع مراعاة ما تقضى به القوانين واللوائح المالية في شأن الرسوم الأخرى .

مادة ٤٢ — يحتفظ أمين السجل المدني بطلب نقل القيد لديه ويعطى مقدمه إيصالا عنه ثم ينقل بيانات القيد إلى صفحة رب الأسرة بالسجل المدني ويحرر بيانا عنه وآخر عن بيانات رب الأسرة وأفرادها ويرسلهما إلى أمين مكتب السجل المطلوب نقل القيد إليه .

مادة ٤٣ — يقوم أمين السجل المدني المنقول اليه القيد بتسجيل بيانات نقل القيد في سجل نقل القيد وتسجيل بيانات رب الأسرة وأفرادها بالسجل المدني ثم يوشر بسجل نقل القيد برقم قيد الأسرة الجديد بالسجل المدني ويخطر بهذا الرقم أمين السجل المنقول منه القيد للتأشير بذلك في سجل نقل القيد وفي السجل المدني قرين القيد القديم ، كما يخطر برقم القيد الجديد أمين مكتب السجل المدني الذي يقيم المواطن بدائرتة .

مادة ٤٤ — يجوز تقديم طلب نقل القيد إلى مكتب السجل المدني الذي يقيم رب الأسرة بدائرتة أو إلى المكتب الذي يرغب في نقل القيد إليه وفي هذه الحالة يقوم أمين السجل بفرد التحقق من شخصية الطالب بقيد الطالب في دفتر الوارد وإعطاء مقدمه إيصالا عنه ثم يحوله إلى مكتب السجل المدني الذي به قيد الطالب وتتبع في شأن الطلب الإجراءات السابقة .

الفصل الثامن

في القيد في سجل الجنسية

مادة ٤٥ — على مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية أن توافي مصلحة الأحوال المدنية ببيان شامل عن كل شخص يمنح جنسية الجمهورية العربية المتحدة أو يستردها أو ترد إليه تسقط عنه أو تسحب منه .

وتقيد هذه البيانات بدفتر خاص بمصلحة الأحوال المدنية ثم يرسل هذا البيان إلى مكتب السجل المدني الذي يقيم الشخص بدائرته .

وعلى أمين السجل المدني قيد هذا البيان بسجل الجنسية .

وفي حالة سقوط الجنسية أو مسحها يقوم أمين مكتب السجل المدني بسحب البطاقة من صاحبها والتأشير بإلغائها وإرسالها مع أوراقها إلى إدارة التسجيل المدني والبطاقات وإخطار الإدارة المركزية للتعبئة العامة ومكتب التجنيد بذلك وعليه أيضا أن ينقل هذا البيان إلى السجل المدني إذا كان قيد المواطن لديه أو يخطر عنها أمين السجل المدني المختص لإجراء اللازم .

ويجب على كل من يمنح جنسية الجمهورية العربية المتحدة أو يستردها أو ترد إليه أن يتقدم خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إعلانه بالقرار الذي صدر في شأنه إلى مكتب السجل المدني الذي يقيم بدائرته أو الذي يختاره لقيد بياناته وبيانات من يتمتع بجنسية الجمهورية العربية المتحدة من أفراد أسرته والحصول على البطاقات الشخصية أو العائلية على حسب الأحوال .

الفصل التاسع

في البطاقات الشخصية والعائلية

مادة ٤٦ — يحدد رسم مقداره . ٥ مليا للحصول على البطاقة الشخصية أو العائلية أو تجديد أي منهما كما يحدد رسم مقداره مائة مليم للحصول على بدل التالف أو الفاقد منهما .

مادة ٤٧ — على مصلحة الأحوال المدنية عند الموافقة على الاعفاء من أداء الرسوم المقررة لاستخراج البطاقات الشخصية أو العائلية أو بدل التالف أو الفاقد منها أو رسوم الشهادات اللازمة لذلك طبقا لنص المادة ٥٤ فقرة ثمانية والمادة ٤٦ من القانون اتخذا الإجراءات عن طريق دوائر الأحوال المدنية لإخطار مكاتب السجل المدني التابع لها محل إقامة من تقرر إعفاؤهم من أداء الرسوم اهرف الاستمارات المعدة لذلك إليهم ولاتباع الإجراءات المقررة لاستخراج البطاقات وتصرف هذه الاستمارات عن طريق المصلحة إلى الدوائر طبقا للحاجة إليها ، وتخضع هذه الاستمارات المعفاة من الرسوم بالنسبة لحفظها وصرفها للإجراءات التي تتبع في شأن الأوراق ذات القيمة .

مادة ٤٨ — وعلى كل شخص من مواطني الجمهورية العربية المتحدة أن يتقدم شخصيا خلال

ثلاثة أشهر من تاريخ إكمال السادسة عشرة من عمره إلى مكتب السجل المدني الذي يقيم في دائرته بطلب الحصول على بطاقة شخصية، ومعه النموذج المرافق المكون من :

استمارة من صورتين إحداها مدموغة لبيانات البطاقة

استمارة لبيانات التعبئة .

استمارة لبيانات التجنيد .

وعليه تحرير بيانات هذه الاستمارات بخط واضح بالمداد ويرفق بها ما يأتي :

(١) ثلاث صور شمسية أمامية حديثة له وهو عارى الرأس مقاس ٣ × ٥ سم على أن يتضمن أسفل الصورة فراغا أبيض مقداره ١٥ سم .

وبالنسبة لرجال الدين والإثاث يجوز أن تكون الصورة بلباس الرأس على أن يكون الوجه جميعه ظاهراً ، كما يجوز لمن اعتاد استعمال النظارات البعيدة للتصوير بها إذا كان زجاجها غير ملون ويجوز للضباط والعصف والجنود العاملين بالقوات المسلحة أو الشرطة التصوير بملابسهم الرسمية دون غطاء الرأس

(ب) شهادة ميلاد الطالب أو صورة من قيده ما لم يكن قد سبق تقديم إحداها عند قيد أسرة الطالب أو كانت بيانات ميلاده مسجلة بسجل واقعات الميلاد بالمكتب المقدم إليه الطلب فيقوم أمين السجل المدني بإثبات صحة هذه البيانات على استمارات الطلب .

وإذا تعذر تقديم شهادة الميلاد بالنسبة للمولودين بالخارج ممن لم يكونوا يتمتعون بجنسية الجمهورية العربية المتحدة عند ميلادهم فعليهم التقدم إلى دائرة الأحوال المدنية المختصة بطلب على النموذج المعد لذلك لتقدير سنهم واستيفاء بيانات الميلاد . ونحيل الدائرة الطلبات إلى أقرب جهة صحية لتقدير سن الطالب وإثباته بكل من دفتر التسنين والنموذج وإعادته للدائرة لاستيفاء باقي بياناته وإرفاقه بطلب الحصول على البطاقة كسند للميلاد .

ويتعين على الطالب أن يحصل على إقرار بصحة البيانات الواردة بطلبه وذلك من :

(١) اثنين من موظفي الحكومة تصدق على توقيعهما الجهة التابعة لها .

(٢) أو اثنين ممن يحملون بطاقات عائلية أو شخصية طبقاً للقانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه على أن يكون توقيعهما أمام الموظف المختص بمكتب السجل المدني وأن يقرن

توقيعهما بإثبات رقم بطاقة كل منهما وتاريخ وجهة صدورهما ويعتمد الموظف المختص توقيعهما. وبالنسبة إلى موظفي الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة وطلبة الجامعات والمعاهد والمدارس الحكومية تصديق الجهات التي يتبعونها والمحفوظة لديها شهادات ميلادهم على البيانات الواردة بطلباتهم مع الإفراز بأن التصديق كان بعد الرجوع إلى شهادة الميلاد الصادرة بناء على القواعد المقررة ائيد المواليدين في هذه الحالة لا يشترط تقديم شهادة الميلاد أو صورة القيد.

ويوقع الشهود على صور الطالب الشمسية وتختتم بخاتم الجهات التابعين لها أو بخاتم مكتب السجل المدني في الحالة المنصوص عليها في البند رقم (٢).

مادة ٢٩ - يسلم الموظف المختص الطلب بعد التحقيق من شخصية الطالب ومن استيفاء أوراقه وبياناتها طبقاً للمادة السابقة ثم يقوم بما يأتي :

(أ) يأخذ بصمة سبابة يد الطالب اليسرى على الاستمارة المدموغة وصورتها ويثبت إحدى صور الطالب على كل منهما مع ختمها بختم المكتب بحيث يكون نصف الختم على الصورة والنصف الآخر على الاستمارة .

(ب) يقيّد البطاقة بسجل البطاقات الشخصية برقم مسلسل ويدون هذا الرقم على استمارات الطالب الأربع ويحرر لها كارت هجائي يحفظ هجائياً للبطاقات الشخصية .

(ج) تثبت صورة الطالب في مكانها بالبطاقة الشخصية بالعروة المعدنية الخاصة ويأخذ عليها بصمة سبابة صاحبها اليسرى بحيث يكون نصف البصمة على الصورة ونصفها الثاني على البطاقة ويحرر بيانات البطاقة بالمداد المعد لهذا الغرض .

وعلى الموظف ألا يقرن إسم صاحبها بأية رتبة عسكرية أو لقب على ثم يوقع على البطاقة .

(د) تعرض البطاقة بعد تحريرها مع استماراتها على أمين مكتب السجل المدني الذي عليه بعد مراجعتها التوقيع على الاستمارات بالمراجعة واعتماد البطاقة وختم الصورة والبطاقة في المكان المخصص بختم المكتب البارز ويسلم الموظف المختص البطاقة لصاحبها بعد توقيعها وتسليمها على كل من الاستمارة المدموغة وصورتها ثم يرسل استمارة التعبئة والاستمارات المدموغة والمستندات التي تقدمها الطالب إلى قسم البطاقات بالمصلحة ويسلم التجنيد لمكتب التجنيد الذي يقع في دائرته ويحفظ استمارة الطلب غير المدموغة بالمحافظة الخاصة .

مادة ٥٠ — إذا أصبح المواطن رب أسرة وجب عليه أن يتقدم خلال ثلاثة أشهر من تاريخ صيرورته كذلك بطلب إلى مكتب السجل المدني الذي يقيم بدائره أو الذي يختاره لقيد بيانات أسرته بالسجل المدني والحصول على بطاقة عائلية طبقاً للنموذج المرافق والمكون من :

(١) استمارة مدموغة وصورة منها للقيد في السجل المدني والحصول على بطاقة عائلية .

(٢) استمارة غير مدموغة لبيانات التبعة .

وعليه أن يحرر بيانات الطالب بخط واضح وبالمداد ويرفق به ما يأتي :

(١) بطاقته الشخصية — ولا يشترط في هذه الحالة تقديم شهادة الميلاد والتصديق على بيانات الطالب .

ومن لم يسبق له الحصول على البطاقة الشخصية وجب عليه أن يحرر مع طلبه استمار التجنيد ويمكن الحصول عليها المحان من مكاتب السجل المدني مع استيفاء طلبه والتصديق على بياناته طبقاً للإجراءات المشار إليها في المادة ٤٨ .

(ب) ثلاث صور شمسية حديثة للطالب طبقاً لما اشترطته المادة ٤٨

(ج) المستندات الرسمية التي تثبت أنه قد أصبح رب أسرة كوثيقة زواج أو شهادة وفاة أو صورة قيد وفاة رب الأسرة التي أصبح هو عائلها .

(د) المستندات الرسمية المؤيدة لبياناته عن أفراد أسرته مالم يكن قد سبق قيدهم بالسجل المدني أو بسجل واقعات الميلاد بالمكتب أو كانوا يحملون بطاقات شخصية .

مادة ٥١ — إذا اختار المواطن لقيد بيانات أسرته مكتب السجل المدني الذي يقيم بدائره وجب على الموظف أن يتبع في شأن "طلب ما يأتي :

(١) أن يتحقق من شخصية الطالب واستيفاء أوراقه وبياناته طبقاً للمادة السابقة ثم يأخذ بصحة سبأته اليسرى على استمارة الطالب المدموغة وصورتها ويأصق على كل منهما إحدى صورته ويختتمها بختم المكتب طبقاً للمادة ٤٩

(ب) أن يسجل بيانات المواطن وأسرته في الجزء الخاص من السجل المدني ويثبت رقم القيد وجهته على استمارات الطلب .

(ج) أن يثبت رقم قيد الأسرة الجديد بالخاصة المخصصة لبيان جهة النقل قرين قيد أفرادها السابق بالسجل المدني إن كان القيد لديه أو يخطر عنه مكتب السجل المدني المختص لإجراء ذلك .

(د) أن يسجل البطاقات بسجل البطاقات العائلية برقم مسلسل وبدون هذا الرقم على استمارات الطالب وتحرر البطاقة العائلية وتسلم لصاحبها ويحرر لها كارت يحفظ هجائيا للبطاقات العائلية طبقا للإجراءات المنصوص عليها في المادة ٤٩

ويكون لإثبات تاريخ ميلاد رب الأسرة من الإثبات غير العاملات اختيارياً بكل من استمارة الطلب والبطاقة كما يجوز الإعفاء من تقديم المستندات المؤيدة لبيانات الطالب اكتفاء باعتماد بياناته طبقاً لما هو وارد بنموذج الاستمارة .

(هـ) أن يؤشر برقم وتاريخ البطاقة العائلية في السجل المدني وسجل البطاقات الشخصية أو دفتر تغيير محل الإقامة ويؤشر على البطاقة الشخصية بالإلغاء ويرفقها مع أوراقها بالمستندات التي قدمها المواطن ويحذف كارتها الهجائي .

(و) أن يرسل استمارة التبعية واستمارة الطلب المدموغة وأوراقها إلى إدارة التسجيل المدني والبطاقات بالصلاحي .

ويحفظ صورة الطلب بالمحافظة الخاصة بالبطاقات العائلية كما يرسل لإخطاراً على النموذج المرافق لمكتب التجنيد المختص برقم البطاقة الجديدة وتاريخها إن لم يكن المواطن قد حرر الاستمارة الخاصة بالتجنيد .

أما إذا اختار المواطن لقيده مكتب سجل مدني غير الذي يقيم بدائرته وجب عليه أن يتقدم بطلبه إلى المكتب الذي اختار القيد فيه وعلى الموظف المختص بهذا المكتب أن يفتح ما جاء بالبنود ا ، ب ، ج ، من هذه المادة ويحرر كارت يحفظ هجائيا لغير المقيمين بدائرة المكتب من المقيدين في سجله ويرسل الطالب ومستنداته إلى مكتب السجل المدني الذي يقيم المواطن في دائرته كما عليه أن يثبت رقم وجهة القيد بالسجل على بطاقة المواطن الشخصية ويسلمها لصاحبها الذي عليه أن يتقدم بها للحصول على بطاقته العائلية من مكتب السجل المدني الذي يقيم في دائرته - وعلى الموظف المختص بهذا المكتب أن يسلم من المواطن بطاقته الشخصية ويرجع إلى طلبه الاى ورد إليه من مكتب القيد ثم يقوم بالإجراءات المشار إليها في البنود د ، هـ ، و ، من هذه المادة ثم يرسل لإخطاراً لمكتب القيد برقم وتاريخ إصدار البطاقة العائلية للتأشير بذلك في السجل المدني ويحفظ الإخطار بمحفظه خاصة .

مادد ٥٢ — تظل كل من البطاقة الشخصية والعائلية تحمل الرقم المسلسل الذي رقت به من جهة صدورهما حتى تفتنى مدتها .

وإذا طرأ ما يدعو إلى تغيير أى بيان فى بياناتها وجب على صاحبها أن يتقدم بها خلال المدة المحددة بالقانون إلى مكتب السجل المدنى الذى يقيم بدائرته مرافقا لها لإخطار وفقا للنموذج المرافق مع مراعاة ما يأتى :

(أ) التغيير الذى يتناول محل الإقامة — يجب على الطالب أن يقدم إقرارا بصحة البيان الجديد موقعا عنده من اثنين ممن يحملون بطاقة شخصية أو عائلية مع التصديق على الإقرار بالكيفية المشار إليها فى المادة ٤٨ .

(ب) التغيير الذى يتناول المهنة — يكون التصديق على بيانات الطلب من الجهات الحكومية أو الهيئات أو المؤسسات العامة التى يعمل بها الطالب وإذا كان يعمل فى غير هذه الجهات فيكون التصديق من الجهة المختصة التابعة للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية .

ويجوز تقديم مستند رسمى بصحة التغيير تثبت بياناته على الطلب بمعرفة أمين السجل المدنى ويعاد إلى مقدمه إذا تعذر حفظه مع الطلب .

(ج) التغيير الذى يتناول بالبطاقة العائلية — يقوم الموظف المختص بمراجعة بيانات الإخطار طبقا لما هو مقيد بسجلات المكتب أو ما قد يقدمه الطالب من المستندات الرسمية المؤيدة لطلبه .

وعلى الموظف المختص بعد التحقق من استيفاء بيانات الإخطار أن يشهد بالبطاقة التعديل وتاريخه ويعرضه على أمين مكتب السجل لإعتماده وختمه بختم المكتب ثم يرفق بإخطار التغيير بأوراق المواطن المحفوظة بالمكتب .

إذا تناول التغيير بيانا يستدعى تصحيح بيان بالسجل المدنى فعلى أمين السجل اتباع الاجراءات المشار إليها فى المادة ٤٠ وإذا تناول التغيير بيانا لم يقيد بالسجل المدنى فعلى أمين السجل إخطار جهة الواقعة برقم قيد الأسرة بالسجل المدنى لتنفيذ ما جاء بالمادة ١٣ من القانون .

وفى حالة انتقال المواطن للإقامة فى دائرة مكتب سجل مدنى آخر تدون بياناته بدفترته تنفيذا

محل الإقامة برقم مسلسل يثبت على طلبه وعلى كارت يحفظ له هجائيا ثم يخطر المكتب الذى قدم منه المواطن للتأشير بذلك فى سجل البطاقات أو بدفتر تغيير محل الإقامة وحذف كارته الهجائى وإرسال أوراقه إلى المكتب الجديد لرفاقها بالطلب وعلى مكتب السجل المدنى الذى أجرى تغيير بيانات البطاقة أن يخطر عنه إدارة التسجيل المدنى والبطاقات .

كما تخطر الادارة المركزية للتعبئة العامة ومكتب التجنيد الذى يقع بدائرته بأى تغيير يطرأ على بيانات النماذج المعدة لكل منهما دون غيرها من بيانات .

مادة ٥٣ - إذا طرأ على بيانات البطاقة العائلية أو الشخصية تغيير يستوجب إصدار بطاقة جديدة وجب على المواطن أن يتقدم بطلب للحصول على بطاقة بالبيانات الجديدة ويرفق به بطاقته القديمة وصورتين حديثتين إلى مكتب السجل المدنى الذى يقيم بدائرته وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ حدوث التغيير للحصول على بطاقة جديد بعد أداء الرسم ومقداره ٥٠ مليما.

مادة ٥٤ - يجب على المواطن بعد انتهاء مدة سريان بطاقته أن يتقدم بها شخصيا خلال المدة المحددة بالقانون إلى مكتب السجل المدنى الذى يقيم بدائرته للحصول على بطاقة جديدة . ويقدم الطلب على التوزيع المرافق مصحوبا بصورتين شميتين حديثتين للطالب على أن يتوافر فى الطلب والصورة ما نصت عليه المادة ٤٨ أو على الموظف المختص لإجراء ما يأتى :

(أ) أن يراجع بيانات طلب التجديد على أوراق المواطن المحفوظة بالمكتب ثم يسجله بسجل البطاقات برقم مسلسل جديد ونحمر البطاقة بهذا الرقم ونسلم لصاحبها مع اتباع الاجراءات المشار إليها فى المادة ٤٩ .

(ب) أن يثبت رقم وتاريخ البطاقة المحددة باستمارة الطلب وقرين قيد بطاقته القديمة بسجل البطاقات أو بدفتر تغيير محل الإقامة وبالكارت الهجائى كما يثبت هذا الرقم فوق رقم البطاقة السابق بالسجل المدنى إن كان قيد المواطن لديه وإلا فيخطر به أمين السجل المختص لاجراء ذلك .

(ج) أن يخطر الادارة المركزية للتعبئة العامة ومكتب التجنيد بسجل وتاريخ البطاقة المحددة كما يرسل لإخطارها إلى إدارة التسجيل المدنى والبطاقات بالمصلحة ويرفق به البطاقة المنتهية بعد التأشير عليها بالانقضاء .

(د) أن يرفق أوراق البطاقة المنتهية بطلب الحصول على البطاقة المحددة ويحفظها وفق الرقم المسلسل الجديد .

مادة ٥٥ — يجب على المواطن في حالة فقد بطاقته أو تلفها أن يتقدم شخصياً خلال المدة المحددة ، لقانون إلى مكتب السجل المدني الذي يقيم بدائره للاخطار عن ذلك والحصول على البطاقة البدل ويقدم الطلب على النموذج المرافق المسكون من استمارة مدموغة وصورة لها وثلاث صور شمسية حديثة للطالب وذلك مع مراعاة ما تنص عليه المادة ٤٨ بالنسبة إلى الطلب والصور الشمسية .

وعلى الموظف المختص أن يراجع الطلب طبقاً لما لديه من بيانات وبعد التحقق من صحتها يقيّد الطالب بالدفتّر المعد لذلك ويحرر للطالب بطاقة تحمل نفس رقم البطاقة المفقودة أو المألفة وتاريخ انتهاء العمل بها على أن يقرن تاريخ صدورهما بعبارة " بدل تالف أو بدل فاقد " على حسب الأحوال ثم يرفق صورة الطلب بأوراق المواطن المحفوظة لديه ويرسل الاستمارة المدموغة إلى إدارة التسجيل المدني والبطاقات ومعها البطاقة المألفة بعد التأشير عليها باللغاء .

مادة ٥٦ — إذا أصبحت القرية أو الشياخة تابعة لمكتب سجل مدني آخر فينقل مع السجل المدني الخاص بها أوراق البطاقات الشخصية أو العائلية إلى المكتب الجديد وكذلك الكارت الهجائي لكل بطاقة يحفظ هجائها مع كارت الواقدين وتسجل بيانات أصحاب البطاقات الشخصية أو العائلية بسجل تغيير محل الإقامة .

مادة ٥٧ — يتقدم المواطنون المقيمون في الخارج إلى قنصلية الجمهورية العربية المتحدة بطلبات الحصول على البطاقة الشخصية أو العائلية وطلبات تجديدها أو استخراج بدلا التالف أو المأفد منها وذلك على النموذج المعد لذلك ويمكن الحصول عليه من القنصليات بعد أداء الرسوم المقررة وكذلك بالإخطار عن تغيير يلحق ببياناتها .

وبعد التحقق من شخصية الطالب وجنسيته يختم الموظف المختص بالقنصلية الصور الشمسية والطلبات بخاتم القنصلية وترسل إلى مكتب سجل مدني المركز الرئيسي لتحرير البطاقات .

وعند إخطار المواطن القنصلية عن أي تغيير يلحق ببيانات البطاقة فعلى الموقع إخطار المواطن واعتماده والتصديق عليه بعد التأكد من صحة البيانات وإرفاق البطاقة مع النموذج وإرسالها إلى مكتب سجل مدني المركز الرئيسي للتأشير على البطاقة مع النموذج بما طرأ من تغييرات على بياناتها وذلك طبقاً للإجراءات المنصوص عليها في هذه اللائحة وإعادة البطاقة إلى القنصلية لتسليمها إلى صاحبها كما يتلقى بمكتب سجل مدني المركز الرئيسي الطلبات المشار إليها الواردة من المواطنين المقيمين بجهات ليست بها قنصليات .

مادة ٥٨ — يقوم مكتب سجل مدني المركز الرئيسي بانتقاء الاجراءات الآتية بالنسبة للطلبات والاختطارات المشار اليها في المادة السابقة :

(ا) تراجع الطلبات للتأكد من استيفائها وفقا لما نص عليه في هذا القرار .

(ب) بالنسبة إلى التي ترد مباشرة من مواطنين مقيمين بجهات ليست بها قنصليات يجب الرجوع في شأنها إلى جهات رسمية للتأكد من صحة بيانات الطلب ومن أن صاحبه يتمتع بحسنية الجمهورية العربية المتحدة .

(ج) بالنسبة إلى طلب القيد بالسجل المدني والحصول على البطاقة العائلية يرسل مكتب السجل المدني بالمركز الرئيسي أوراق الطلب إلى مكتب السجل المدني الذي اختار المواطن القيد به لتسجيله بالجزء الخاص من السجل المدني والتأشير على استمارة الطلب برقم وجهة القيد وإعادة الأوراق لمكتب السجل المدني بالمركز الرئيسي لقيد الطلب بسجل البطاقات العائلية .

(د) يحضر مكتب السجل المدني بالمركز الرئيسي البطاقات ويرسلها إلى القنصليات المختصة لتسليمها لأصحابها بعد أخذ بصمة سبابتهم اليسرى عليها .

ويجوز للمواطن الذي يقيم بجهة ليست بها قنصلية أن يحمل بطاقته دون أخذ بصمته عليها على أن يتقدم بعد عودته من الخارج إلى مكتب السجل المدني الذي يقيم بدائرته لتغيير بيان محل إقامته بالبطاقة خلال المدة المحددة بالقانون ولأخذ بصمته .

مادة ٥٩ — على المقيم بالجمهورية العربية المتحدة من غير المواطنين الذي يصدر قرار بالموافقة على حصوله على بطاقة شخصية أو عائلية طبقا لنص المادة ٤٤ فقرة أخيرة من القانون أن يتقدم شخصيا خلال ثلاثة أشهر من تاريخ صدور القرار بالموافقة على الحصول على البطاقة إلى دائرة الأحوال المدنية المختصة بمحل إقامته على النموذج المعد لذلك بعد تحرير بياناته باللغة العربية بخط واضح ومعه المستندات الآتية :

(ا) شهادة ميلاد الطالب أو صورة قيده أو أي مستند رسمي تكون بيانات الميلاد ثابتة به .

(ب) مستند رسمي بحسنية الطالب .

(ج) ثلاث صور شمسية أمامية حديثة له وهو عارى الرأس مقاس ٥,٥ X ٣ سم على أن يتضمن أسفل الصورة فراغا أبيض مقداره ٥ ر ١ سم - وبالنسبة لرجال الدين والإناث يجوز أن تكون الصورة بلباس الرأس .

وتعتمد بيانات الطالب إقرار من اثنين من موظفي الحكومة تصدق على توقيعهما الجهة التابعية لها .

وإذا كان الطالب يعمل بالحكومة أو الهيئات أو المؤسسات العامة أو طالبا بإحدى الجامعات أو بالمعاهد أو المدارس الحكومية تصدق الجهات التي يتبعها على البيانات الواردة بالطلب والصور الشمسية .

وعلى الموظف المختص بالدائرة بعد التحقق من شخصية الطالب واستيفاء أوراقه وبياناته الطلب وحصوله على الموافقة أن يقوم بما يأتي :

(أ) يأخذ بصمة سبابة يد الطالب اليسرى على كل من الاستمارة المدموغة وصورته واعتمادها من مفتش الدائرة وختمها مع الصور الشمسية بخاتمها .

(ب) يرسل الأوراق إلى مكتب السجل المدني المختص لقيود الاستمارة بسجل البطاقات الشخصية أو العائلية للقيمين من غير المواطنين برقم مسلسل وتحرر البطاقة على النموذج الخاص بعد اتباع الإجراءات المقررة بالمادة ٤٩ سواء كانت البطاقة شخصية أو عائلية ، وذلك دون قيد أسرة الطالب بالسجل المدني .

وتسرى أحكام القانون ولائحته التنفيذية على حامل هذه البطاقة بالنسبة لتغيير أى بيان من بياناتها على أن يكون إثبات تغيير البيانات قاصرا على البطاقة فقط ويحفظ طلب الحصول عليها ويرسل بيان هذه التغييرات إلى إدارة التسجيل المدني والبطاقات .

مادة ٦٠ - على رب الأسرة في حالة طلب الحصول على البطاقة العائلية أن يقتصر بيانات طلبه عليه وعلى أفراد أسرته .

ويعتبر المذكورون بعد من أرباب الأسر طبقا للترتيب التالي :

الزوج : بالنسبة للزوجة وإن تعددت .

الأب : بالنسبة إلى غير أرباب الأسر أو المتزوجين من أبناءه .

الأم : بالنسبة إلى غير أرباب الأسر أو المتزوجين من أبنائها بعد وفاة والدهم .

أكبر الأخوة : بالنسبة لإخوته بعد وفاة والديهم من غير أرباب الأسر بشرط بلوغه سن السادسة عشرة .

كبرى الأخوات : بالنسبة لأخوتها بعد وفاة والديهم بشروط بلوغها سن السادسة عشرة وعدم وجود أخ بلغ هذا السن .

القريب ١ — بالنسبة لأقاربه الذين يعيشون معه .

٢ — بالنسبة لأقاربه الذين يرعاهم .

٣ — بالنسبة لأقاربه الذين يعولهم .

وإذا قام مانع لدى رب الأسرة من القيام بالواجبات المقررة بالقانون أو لانتحته التنفيذية فيلتزم بالقيام بها من يأتي بعده في ترتيب أرباب الأسر .

الفصل العاشر

في الإجراءات الانتقالية

مادة ٦١ — تحدد مدة أقصاها عامان من تاريخ العمل بهذا القرار لقيد أحوال المواطنين بالمجل المدني وتستبدل خلال هذه المدة بالبطاقة الشخصية الصادرة طبقاً للقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٥ ؛ بطاقات أخرى شخصية أو عائلية وفق أحكام القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه .

مادة ٦٢ — يجب على كل رب أسرة أو من يصبح كذلك خلال المدة المشار إليها بالمادة السابقة أن يتقدم في دوره عند نشر هذا القرار إلى مكتب السجل المدني الذي يقيم بدأرته أو الذي يرغب قيده فيه ببياناته وبيانات أسرته لقيدها بالسجل المدني والحصول على بطاقة عائلية .

مادة ٦٣ — لا يسجل في السجل المدني ما يتم قيده بالسجلات من واقعات تطرأ خلال المدة المنصوص عليها في المادة ٦١ ما لم تكن بيانات الأسرة قد سجلت بالسجل المدني وإلى أن يتم ذلك يجب أن يحتفظ رب الأسرة بمستندات الواقعة حتى يتقدم في دوره للقيد بالسجل المدني .

مادة ٦٤ — تشكل في كل قرية لجنة من :

(١) العمدة أو نائبه .

(٢) أحد مشايخ القرية يختاره مأمور المركز .

(٣) المأذون .

وتقوم هذه اللجنة بالإشراف على استيفاء المطلوب من المواطنين من مستندات وترتيب حضورهم مع مستنداتهم إلى مكتب السجل المدني في المدة المحددة لتسجيل أحوال مواطني القرية بالسجل المدني والحصول على بطاقتهم .

ويحدد مفتش دائرة الأحوال المدنية بالاتفاق مع مأمور المركز تاريخ بدء تسجيل أحوال المواطنين بالقرية وتاريخ الانتهاء من ذلك وعدد من ينبغي حضورهم من مواطنيها لمكتب السجل المدني يومياً .

وبالنسبة إلى شياخات المراكز والأقسام يكون حضور المواطنين لمكاتب السجل المدني طبقاً لترتيب أرقام بطاقتهم الشخصية التي يحملونها .

ويحدد مفتش دائرة الأحوال المدنية بالاتفاق مع مأمور المركز أو القسم عدد المطلوب منهم يومياً لمكتب السجل المدني لتسجيل أحوالهم المدنية والحصول على بطاقتهم .

وعلى مأموري المراكز والأقسام ومفتشي الأحوال المدنية اتخاذ جميع التدابير لإعلام المواطنين بمواعيد حضورهم إلى مكاتب السجل المدني وتعريفهم بمقارها .

مادة ٦٥ — على مديري الأمن اختيار أصلح المشايخ بالقرى التي ألغيت وظيفة العمدة بها للقيام بواجبات العمدة المنصوص عليها في القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه وفي هذا القرار .

مادة ٦٦ — تختص مكاتب السجل المدني ومصلحة الأحوال المدنية بتسليم ذوى الشأن صوراً من قيودها عن الوقائع المسجلة لديها تنفيذاً لأحكام القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه كما تسلم الصور المستخرجة من الوثائق والمستندات التي تحتفظ بها تنفيذاً لأحكام القانون .

مادة ٦٧ — يلغى القرار رقم ٧٣ لسنة ١٩٦١ المشار إليه .

مادة ٦٨ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية (الوقائع المصرية) ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره .

تحريراً في ١١ ربيع الأول سنة ١٣٨٥ (١٠ يولييه سنة ١٩٦٥) *

* ارفق بالقرار نموذج بيانات السجل المدني .

وزارة الشؤون الاجتماعية

قرار وزارى ٦٣ لسنة ١٩٦٥ (١)

بشأن امتداد أعمال لجنة تنفيذ وإدارة مشروع مؤسسة الفتيات
القاصرات بالاسكندرية لمدة سنة اعتباراً من أول يولييه سنة ١٩٦٥

وزير الشؤون الاجتماعية

بعد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٧٧ لسنة ١٩٦٢ باختصاصات وزارة الشؤون
الاجتماعية وتنظيمها وترتيب مصالحها ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١٥٤ المؤرخ ١٦ / ١١ / ١٩٦٤ بإنشاء اللجنة لتنفيذ وإدارة
مشروع الفتيات القاصرات بالاسكندرية ؛

وعلى كتاب مديرية الشؤون الاجتماعية بالاسكندرية رقم ٤٥ ٧ المؤرخ ٢١ / ٥ / ١٩٦٥ ؛
وعلى ما عرضه السيد وكيل الوزارة ؛

قررت :

مادة ١ - تستمر اللجنة المشكلة بالقرار الوزارى رقم ١٥٤ بتاريخ ١٦ / ١١ / ١٩٦٤ فى
أعمالها المنوّه عنها بالقرار المذكور ، لمدة سنة تبدأ فى ١ / ٧ / ١٩٦٥ .

مادة ٢ - تلزم اللجنة المشار إليها فى أعمالها بالقواعد والإجراءات الموضحة بالقرار
المشار إليه .

مادة ٣ - على السيد وكيل الوزارة تنفيذ هذا القرار .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٧ صفر سنة ١٣٨٥ (٢٧ يونيو سنة ١٩٦٥) .

قرار وزاري ٦٤ لسنة ١٩٦٥ (١)

بأن امتداد أعمال لجنة إدارة الوحدة الاجتماعية لرعاية الأحداث
بمنشية محرم بك بالاسكندرية لمدة سنة تبدأ في أول يولييه ١٩٦٥

وزير الشؤون الاجتماعية

بعد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٧٧ لسنة ١٩٦٢ باختصاصات وزارة الشؤون
الاجتماعية وتنظيمها وترتيب مصالحها ؛

وعلى القرار الوزاري رقم ١٦٠ المؤرخ ١٢/١/١٩٦٤ بإنشاء لجنة لإدارة الوحدة الاجتماعية
لرعاية الأحداث بمنشية محرم بك الجديدة بالاسكندرية ، والإشراف عليها ماليا وفنيا ؛

وعلى كتاب مديرية الشؤون الاجتماعية بالاسكندرية رقم ٧٠٤٥ المؤرخ ٢١/٥/١٩٦٥ ؛
وعلى ما عرضه السيد وكيل الوزارة ؛

قررت :

مادة ١ — تستمر اللجنة المشكلة بالقرار الوزاري رقم ١٦٠ بتاريخ ١٢/١/١٩٦٤ في أعمالها
المتوه عنها بالقرار المذكور ، لمدة سنة تبدأ في ١/٧/١٩٦٥ .

مادة ٢ — تلتزم اللجنة المشار إليها في أعمالها بالقواعد والاجراءات الموضحة بالقرار المشار إليه .

مادة ٣ — على السيد وكيل الوزارة تنفيذ هذا القرار .

مادة ٤ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية .

تحريراً في ٢٧ صفر سنة ١٣٨٥ (٢٧ يونيه سنة ١٩٦٥)

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٥٣ الصادر في ١٢ من يولييه ١٩٦٥ .

وزارة العمل

قرار ٨٠ لسنة ١٩٦٥^(١)

في شأن تعديل بعض أحكام القرار رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٢
ببيان العقوبات التأديبية وقواعد وإجراءات تأديب العمال

وزير العمل

بعد الاطلاع على المادتين ٦٦ ، ٧٦ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩
والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القرار رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٢ ببيان العقوبات التأديبية وقواعد وإجراءات تأديب
العمال المعدل بالقرار رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦٤ ؛
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ — يستبدل بنص المادة ٦ من القرار رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه النص الآتي :
مادة ٦ — إذا رأت إدارة المنشأة التي تستخدم خمسة عمال فأكثر أن المخالفة التي ارتكبها
العامل تستوجب فصله ، تعين عليها قبل أن تصدر قراراً نهائياً بذلك عرض الأمر على لجنة
تشكل على الوجه الآتي :

- (أ) مدير منطقة العمل المختص أو من يندبه رئيساً
(ب) ممثل للعمال تختاره اللجنة النقابية أو النقابة العامة أو الاتحاد المحلي
للعمال أو الاتحاد العام للعمال حسب الأحوال أعضاء
(ج) ممثل لصاحب العمل

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريراً في ٢١ ربيع الآخر سنة ١٣٨٥ (٢٦ أغسطس سنة ١٩٦٥) .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٧٠ الصادر في ٩ من سبتمبر ١٩٦٥

مجلس الدولة

قرار^(١) بتعيين عدد إدارات الفتوى والتشريع بالقسم الاستشاري
وتحديد دوائر اختصاصها

الجمعية العمومية لمجلس الدولة

بعد الاطلاع على المادتين ٤٠ ، ٤١ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس
الدولة للجمهورية العربية المتحدة ؛

وعلى موافقة الجمعية العمومية لمجلس الدولة بمجلسها المنعقدة في يوم الاثنين أول نوفمبر
سنة ١٩٦٥ ؛

قررت :

مادة ١ — يمين عدد إدارات الفتوى والتشريع بالقسم الاستشاري وتحدد دوائر
اختصاصها على النحو الآتي :

إدارة لرياسة الجمهورية ورياسة الوزراء ووزارة التخطيط .

إدارة للجهاز المركزي للتنظيم والإدارة والجهاز المركزي للمحاسبات .

إدارة لوزارة الداخلية .

إدارة لوزاري الخارجية ، والعدل .

إدارة لوزارة الحربية ، والقوات المسلحة .

إدارة للمصالح العامة بمدينة الإسكندرية .

إدارة لوزارة الإسكان والمرافق ، ولشئون الإدارة المحلية .

إدارة لهيئة قناة السويس .

إدارة لوزاري التعليم العالي ، والترية والتعليم ، وللجامعات المصرية .

إدارة لوزارة الأوقاف والشئون الاجتماعية ، ولشئون الأزهر .

إدارة لوزارة الصحة .

(١) نشر بالوقائع المصترية العدد ٩٤ الصادر في ٢ من ديسمبر ١٩٦٥

إدارة لوزارات العمل ، والثقافة ، والسياحة والآثار ، والإرشاد القومي ، وشئون رعاية الشباب .

إدارة لوزارتى الخزانة ، والاقتصاد والتجارة الخارجية .

إدارة لوزارة التموين والتجارة الداخلية .

إدارة لوزارتى الإصلاح الزراعى واستصلاح الاراضى ، والزراعة .

إدارة لوزارتى الري ، والسد العالى .

إدارة لوزارة الصناعة والثروة المعدنية والكهرباء .

إدارة لوزارة المواصلات .

إدارة لوزارة النقل .

على أن تشكل اللجنة الأولى للقسم الاستشارى من :

رؤساء إدارات رئاسة الجمهورية ، ورئاسة الوزراء ، ووزارة التخطيط ، والجهاز المركزى للمظالم والإدارة والجهاز المركزى للمحاسبات ، ووزارات الداخلية ، والخارجية ، والعدل ، والحربية والقوات المسلحة ، والإسكان والمرافق ، وهيئة قناة السويس ، وشئون الادارة المحلية ، والمصالح العامة بمدينة الاسكندرية .

وتشكل اللجنة الثانية للقسم الاستشارى من :

رؤساء إدارات وزارات التعليم العالى ، والتربية والتعليم ، والجامعات المصرية ، والأوقاف ، والشئون الاجتماعية ، وشئون الأزهر ، والصحة ، والعمل ، والثقافة ، والسياحة والآثار ، والإرشاد القومى ، وشئون رعاية الشباب .

وتشكل اللجنة الثالثة للقسم الاستشارى من :

رؤساء إدارات وزارات الخزانة ، والاقتصاد والتجارة الخارجية ، والتموين والتجارة الداخلية ، والإصلاح الزراعى واستصلاح الاراضى ، والزراعة ، والري ، والسد العالى ، والصناعة والثروة المعدنية والكهرباء ، والمواصلات ، والنقل .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتباراً من أول نوفمبر

سنة ١٩٦٥ .

تحريراً فى ١٠ رجب سنة ١٣٨٥ . (٤ نوفمبر سنة ١٩٦٥) .

مصلحة الضرائب

قرار (١)

إعادة تشكيل لجنة طعن ضرائب القاهرة الثامنة

المدير العام

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل والقوانين المعدلة له ؛

وعلى المرسوم الصادر في ٤ أغسطس سنة ١٩٥٢ بتوزيع الاختصاصات على الوزارات والمصالح ؛

وعلى القرار الوزاري رقم ١٠٨ لسنة ١٩٥٤ بتحويلنا لإجراء التعديلات في تحديد مقار واختصاص لجان الطعن ومواعيد انعقاد جلساتها وكذا تعيين رؤساء وأعضاء هذه اللجان ؛

وعلى القرارات الوزارية وكذا قرارات المصلحة الصادرة تباعا بإنشاء إلغاء وإعادة تشكيل لجان الطعن وتعديل اختصاصها وتحديد مقارها ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة للجان الطعن المؤرخة ٢١ أكتوبر سنة ١٩٦٥ .

قرر :

مادة ١ — تعديل تشكيل لجنة طعن ضرائب القاهرة الثامنة على الوجه الآتي :

رئيسا	السيد / أحمد محمود عزمى
عضوا	السيد / محمد عبد المنعم إبراهيم
عضوا	السيد مصطفى تأعب

مادة ٢ — يعمل بهذا القرار اعتبار من يوم الاثنين الموافق أول نوفمبر سنة ١٩٦٥

مادة ٣ — ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ٢

تحريرا في ٨ جمادى الأولى سنة ١٣٨٥ (٢١ أكتوبر سنة ١٩٦٥)

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٨٩ الصادر في ١٥ من نوفمبر ١٩٦٥

قرار (١)

بإعادة تشكيل واختصاص بعض لجان الطعن

المدير العام

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل والقوانين المعدلة له ؛ وعلى المرسوم الصادر في ٤ أغسطس سنة ١٩٥٢ بتوزيع الاختصاصات على الوزارات والمصالح ؛

وعلى القرار الوزاري رقم ١٠٨ لسنة ١٩٥٤ بتحويلنا لإجراء التعديلات في تحديد مقار واختصاص لجان الطعن ومواعيد انعقاد جلساتها وكذا تعيين رؤساء وأعضاء هذه اللجان ؛

وعلى القرارات الوزارية وكذا قرارات المصلحة الصادرة تباعا بإنشاء وإلغاء وإعادة تشكيل لجان الطعن وتحديد اختصاصها وتحديد مقارها ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة للجان الطعن المؤرخة ٢٦ / ٩ / ١٩٦٥ وعلى تأشيرتنا المؤرخة ١٠ / ١٠ / ١٩٦٥ على المذكرة سالفة الذكر ؛

قرر :

مادة ١ — تعديل تشكيل لجنتي الطعن الآتيتين على الوجه المبين بعد :
أولاً — لجنة طعن ضرائب القاهرة الرابعة :

السيد / أحمد ماهر شعبان	رئيساً
السيد / أنور محمود يونس	عضواً
السيد / صلاح الدين حلى عبد الله	عضواً

ثانياً — لجنة طعن ضرائب القاهرة الحادية عشرة :

السيد / مصطفى أحمد سالم	رئيساً
السيد / اسماعيل أحمد بيومي	عضواً

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٨٩ الصادر في ١٥ من نوفمبر ١٩٦٥

السيد / حسام الدين محمد عاشور عضوا

مادة ٢ — تعديل اختصاص لجان الطعن الآتية على الوجه التالى :

أولا — لجنة طعن ضرائب القاهرة الثالثة :

وتختص بالنظر فى طعون بمولى مأموريتى الجيزة وحلوان .

ثانياً — لجنة طعن ضرائب القاهرة الرابعة :

وتختص بالنظر فى طعون بمولى مأمورية مصر الجديدة .

ثالثاً — لجنة طعن ضرائب القاهرة الخامسة :

وتختص بالنظر فى طعون بمولى مأمورية عابدين أول .

رابعاً — لجنة طعن ضرائب القاهرة الثانية عشرة :

وتختص بالنظر فى طعون بمولى مأموريتى التوقيفية والدقى .

خامساً — لجنة طعن ضرائب الاسكندرية الثانية :

وتختص بالنظر فى طعون بمولى مأموريتى محرم بك وايتاى البارود — وتتعقد جلساتها بمدينة الاسكندرية يومى الاحد والثلاثاء من كل اسبوع للنظر فى طعون بمولى مأمورية محرم بك — وبمقر مأمورية ضرائب ايتاى البارود .

سادساً — لجنة طعن ضرائب الاسكندرية الثالثة :

وتختص بالنظر فى طعون بمولى مأموريتى عطارين ثان وعطارين ثالث .

سابعاً — لجنة طعن ضرائب الاسكندرية الرابعة :

وتختص بالنظر فى طعون بمولى مأمورية المنشية .

ثامناً — لجنة طعن ضرائب دمنهور :

وتختص بالنظر فى طعون بمولى مأمورية دمنهور .

تاسعاً — لجنة طعن ضرائب طنطا الاولى :

وتختص بالنظر فى طعون بمولى مأموريتى طنطا ومنوف .

عاشراً — لجنة طعن ضرائب طنطا الثانية :

وتختص بالنظر فى طعون بمولى مأموريتى المحلة الكبرى ودسوق . . .

حادى عشر — لجنة طعن ضرائب طنطا الثالثة :

وتختص بالنظر فى طعون مولى مأموريات كفر الشيخ وكفر الزيات وبها وشبين الكوم .

ثانى عشر — لجنة طعن ضرائب المنصورة الاولى :

وتختص بالنظر فى طعون مولى مأموريتى المنصورة (شـياخات بندر المنصورة قسم أول وثان وثالث ورابع ومركز المنصورة) وبلقاس .

ثالث عشر — لجنة طعن ضرائب المنصورة الثانية :

وتختص بالنظر فى طعون مولى ضرائب مأموريتى ميت غمر ودكرنس .

رابع عشر — لجنة طعن ضرائب المنصورة الثالثة :

وتختص بالنظر فى طعون مولى مأموريتى المنصورة (شياخات بندر المنصورة قسم خامس وسادس وبندر ومركز طانها) والسنبلاوين .

خامس عشر — لجنة طعن ضرائب بورسعيد :

وتختص بالنظر فى طعون مولى مأموريتى بورسعيد وفاقوس وتعقد جلساتها بمدينة بورسعيد يوم السبت والاثنين من كل أسبوع لنظر طعون مولى مأمورية بورسعيد ، وبمقر لجنة طعن الزقازيق يوم الخميس من كل أسبوع لنظر طعون مولى مأمورية فاقوس

سادس عشر — لجنة طعن ضرائب الزقازيق :

وتختص بالنظر فى طعون مولى الزقازيق .

سابع عشر — لجنة طعن ضرائب أسيوط الاولى :

وتختص بالنظر فى طعون مولى مأموريات أسيوط والأقصر وأسوان وتعقد جلساتها بأسيوط لنظر طعون مولى مأمورية أسيوط وفى الأقصر وأسوان لنظر طعون مولى كل منهما .

ثامن عشر — لجنة طعن ضرائب أسيوط الثانية :

وتختص بالنظر فى طعون مولى مأموريات ديروط وسوهاج وجرجا وتعقد جلساتها بأسيوط لنظر طعون مولى ديروط وفى سوهاج لنظر طعون مولى سوهاج وجرجا .

تاسع عشر — لجنة طعن ضرائب أسيوط الثالثة :

وتختص بالنظر في طعون ممولى مأموريات أبو تيسج ونجع حمادى وقنا وتعتد جلساتها في أسيوط لنظر طعون ممولى مأمورية أبو تيسج وفي قنا لنظر طعون ممولى قنا ونجع حمادى .

ويحدد رؤساء لجان أسيوط الثلاثة مواعيد إنعقاد الجلسات حسب حاجة العمل .

مادة ٣ — يعمل بهذا القرار اعتباراً من يوم الاثنين الموافق أول نوفمبر سنة ١٩٦٥ .

مادة ٤ — ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً في ١١ جمادى الآخرة سنة ١٣٨٥ (٦ أكتوبر سنة ١٩٦٥) .

مجلس إدارة هيئة قناة السويس

قرار (١) ١٦٣ لسنة ١٩٦٥

بإصدار لائحة العاملين بالهيئة

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦ بتأميم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية ؛

وعلى القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٥٧ بنظام هيئة قناة السويس ؛

وعلى لائحة الموظفين الصادرة في أول يناير سنة ١٩٥٩ ؛

وعلى قرار مجلس إدارة هيئة قناة السويس رقم ١١٧ لسنة ١٩٦٢ بشأن إصدار لائحة عمال

هيئة قناة السويس ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٧٦ بتشكيل مجلس إدارة هيئة قناة السويس ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس إدارة هيئة قناة السويس بجلسته الثامنة لعام ١٩٦٤ / ١٩٦٥ بتاريخ

١١ يونيو سنة ١٩٦٥ ؛

(١) نشر بالوقائع المصرية - العدد ٥٣ الصادر في ١٢ من يوليو ١٩٦٥

قـرـر :

مادة ١ — تطبيق أحكام اللائحة المرافقة على العاملين بهيئة قناة السويس .

مادة ٢ — مع مراعاة أحكام المادة ٩٢ من هذه اللائحة تلغى جميع اللوائح والنظم والسكرات الخاصة بموظفي وعمال هيئة قناة السويس وبأى كل ما يتعارض مع أحكام هذه اللائحة .

مادة ٣ — على عضو مجلس الإدارة المنتدب تنفيذ هذه اللائحة وله إصدار القرارات اللازمة لذلك .

مادة ٤ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتباراً من أول يوليو سنة ١٩٦٥ .

تحريراً في ٢ ربيع الأول ١٣٨٥ (أول يولييه سنة ١٩٦٥) .

لائحة العاملين بالهيئة

الفصل الأول — أحكام تمهيدية

مادة ١ — يعتبر عاملاً في تطبيق أحكام هذه اللائحة كل من يشغل إحدى الوظائف الدائمة الواردة بمداول الوظائف الملحقة بهذه اللائحة ، وكذلك العاملون الذين يلحقون بإحدى الوظائف المؤقتة .

مادة ٢ — الوظائف إما دائمة وإما مؤقتة .

والوظيفة الدائمة هي التي تتطلب القيام بعمل غير محدد بزمان معين .

أما الوظيفة المؤقتة فهي التي تقتضى القيام بعمل مؤقت ينتهى في زمن محدد أو تكون لغرض مؤقت .

وتتضمن ميزانية الهيئة السنوية اعتمادات إجمالية للوظائف المؤقتة .

مادة ٣ — تنقسم وظائف العاملين بالهيئة حسب الجداول الملحقة بهذه اللائحة إلى أقسام يندرج كل قسم منها أنواع الوظائف طبقاً لأوصافها واختصاصات من يعملونها والواجبات .

الرئيسية الملقاة عليهم والأؤملات أو المسوغات التي تقتضيها تلك الوظائف بما في ذلك درجة التعليم أو المعرفة أو الخبرة التوعية والزمينية ، ودرجة المهارة بالنسبة للأعمال اليدوية كلها تقتضى الأمر ذلك .

ويقوم مجلس إدارة هيئة قناة السويس بتسجيل هذه الأوصاف ونشرها وحفظها في سجلات .
ويكون قيد العاملين بالهيئة بالوظائف الواردة بالجداول المرافقة ونقلهم إليها بقرارات من مجلس إدارة هيئة قناة السويس .

الفصل الثاني — التعيين

- مادة ٤ — يشترط فيمن يعين في إحدى الوظائف بهيئة قناة السويس :
- (١) أن يكون متمتعاً بحسنية الجمهورية العربية المتحدة أو بحسنية إحدى الدول العربية التي تعامل الجمهورية العربية المتحدة بالمثل بالنسبة إلى تولى الوظائف العامة
 - (٢) أن يكون محمود السيرة حسن السمعة .
 - (٣) ألا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة في جنائية أو في جناية مخلة بالشرف أو الأمانة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره في الحالين .
 - (٤) ألا يكون قد فصل من الخدمة في الحكومة أو الهيئات أو المؤسسات العامة بحكم أو قرار تأديبي نهائي ما لم تمض على صدور ذلك القرار ثمانية أعوام على الأقل .
 - (٥) أن يكون مستوفياً المؤهلات أو المسوغات اللازمة للوظيفة المطلوب شغلها .
 - (٦) ألا تقل سنه عن ثمانى عشرة سنة ميلادية .
 - (٧) أن تثبت لياقته للوظيفة بقرار من القومسيون الطبي للهيئة .
 - (٨) أن يجتاز الامتحان المقرر لشغل الوظيفة بالنسبة للوظائف التي يقرر مجلس إدارة الهيئة أن يكون التعيين فيها بامتحان .
 - (٩) أن يستوفى الشروط والمسوغات التي تقررها أحكام أخرى أو قرارات تصدر من مجلس إدارة الهيئة .
- ويجوز لعضو مجلس الإدارة المنتدب أن يقرر في بعض الحالات الإغفاء عن شروط اللياقة الطبية ، إذا اقتضت مصلحة العمل ذلك .

مادة ٥ — تحدد شروط اللياقة الطبية بقرار من عضو مجلس الإدارة المنتدب بناء على توصية القومسيون الطبي للهيئة .

مادة ٦ — بالنسبة للوظائف التي يكون التعيين فيها بالامتحان — طبقاً لقرار من مجلس إدارة الهيئة — يعان عن هذه الوظائف ، ويحدد عضو مجلس الإدارة المنتدب ، بناء على توصية لجنة شئون العاملين بالهيئة ، طريقة الإعلان والبيانات الخاصة بالوظيفة كما يحدد قراره في هذا الشأن أحكام الامتحان حسب طبيعة وظروف كل وظيفة .

مادة ٧ — يعين الناجحون في الامتحان المقرر لشغل الوظيفة ، بحسب الأسبقية الواردة في الترتيب النهائي لنتائج الامتحان التي يعتمد عليها عضو مجلس الإدارة المنتدب ، وذلك متى توفرت الشروط الأخرى التي تؤهلهم لشغل الوظيفة .

— ويسقط الحق في التعيين إذا انقضت الفترة التي يحددها الإخطار أن يقع عليهم الاختيار لتقديم نفسه لشغل الوظيفة أثناءها .

— وعند التساوي في الترتيب يكون لعضو مجلس الإدارة المنتدب اختيار من يعين من بين المتساوين .

— ويكون التعيين في حالات المؤهلين الذين يعينون بعد تخرجهم مباشرة والحاصلين على نفس المؤهل بترتيب النجاح .

مادة ٨ — في حالة تحويل وظيفة مؤقتة إلى وظيفة دائمة يجوز أن يعين شاغل الوظيفة فيها إذا توفرت فيه شروط ومواصفات الوظيفة المطلوب شغلها ، وكان قد مر على شغله لها مدة لا تقل عن ستة أشهر .

مادة ٩ — التعيين لأول مرة في أدنى فئات كل وظيفة يكون تحت الاختبار ويستثنى من ذلك :

(أولاً) الذين يعينون في الوظائف الرئيسية .

(ثانياً) من يقرر مجلس إدارة الهيئة تعيينهم في غير أدنى الفئات وإعفاؤهم من الاختبار استناداً إلى خبراتهم وتخصصهم وحاجة الهيئة إلى خدماتهم .

وتسكون مدة الاختبار :

(أ) بالنسبة لوظائف المرشدين وقباطنة القاطرات سنتين ويجوز مدها إلى ثلاث سنوات ، بشرط أن يعاد الكشف الطبي عليهم قبل التثبيت .

(ب) بالنسبة للوظائف الأخرى سنة واحدة .

(ج) ويجوز بقرار من عضو مجلس الإدارة المنتدب تثبيت من يعين في وظيفة ويكون حاصله على مؤهل أعلى من المؤهل المطلوب لشغل هذه الوظيفة وفي نفس التخصص المتصل بها بعد ستة أشهر من تعيينه .

وتحسب مدة الاختبار من تاريخ استلام العمل .

والهيئة أن تقرر صلاحية العامل للعمل أثناء مدة الاختبار أو في نهايتها ، ولها أن تقرر عدم صلاحيته في خلال مدة الاختبار وفي حالة تقرير عدم صلاحية العامل للعمل في تلك المدة يرفع الأمر إلى لجنة شئون العاملين بالهيئة ، ولها أن تقترح نقل العامل إلى وظيفة أخرى أو فصله من الخدمة .

وفي حالة النقل إلى وظيفة أخرى تبدأ فترة اختبار جديدة للعامل بالنسبة للوظيفة التي ينتقل إليها . فإما أن يظهر أثناء الفترة الثانية صلاحيته للوظيفة المنقول إليها وإما أن يقين عدم صلاحيته ليستغنى عن خدمته نهائياً .

وفي كل الأحوال تصدر قرارات النقل إلى وظيفة أخرى والاستغناء عن الخدمة من عضو مجلس الإدارة المنتدب بناء على توصية لجنة شئون العاملين .

مادة ١٠ — يجوز إعادة تعيين من كانوا يعملون في الهيئة وتركوها في الوظائف السابقة التي كانوا يشغلونها وقت تركها إذا توفرت فيهم الشروط المطلوبة في شغل الوظائف الشاغرة وذلك بشرط أن يكون التقريران الأخيران المقدمان عن العامل قبل تركه تلك الوظيفة بتقرير جيد على الأقل . وفي هذه الحالة يتقاضى العامل الذي يعود إلى الخدمة المرتب المقرر للوظيفة التي يتعين فيها ، وذلك دون نظر إلى ما كان يتقاضاه من قبل .

على أنه لا يجوز تعيين عاملين في غير أدنى وظائف التعيين إلا في حدود ١٠ ٪ من الوظائف الحالية بها . ويجوز بقرار من مجلس إدارة الهيئة مجاوزة هذه النسبة في حالات الضرورة وطبقاً لمقتضيات مصلحة العمل بالهيئة .

مادة ١١ — تعتبر الأقدمية في الوظيفة من تاريخ التعيين فيها وبالنسبة لمن يعينون تحت الاختبار تحدد الأقدمية من تاريخ استلام العمل بالهيئة .

ولا يترتب على تأخير تثبيت العامل تأخير أقدميته إلا إذا نص على ذلك في القرار الصادر بتأخير تثبيته .

وإذا اشتمل قرار التعيين على أكثر من عامل في وظيفة (وظائف متماثلة) واحدة اعتبرت الأقدمية كما يأتي :

(أ) إذا كان التعيين متضمناً ترقية اعتبرت الأقدمية على أساس الأقدمية في الوظيفة السابقة .

(ب) إذا كان التعيين لأول مرة اعتبرت الأقدمية بين المعينين على أساس المؤهل ثم الأقدمية في التخرج ، وعند التساوي يتقدم الأكبر سناً .

(ج) إذا كان التعيين نتيجة لامتحان تكون الأقدمية على أساس ترتيب النجاح في هذا الامتحان .

مادة ١٢ — يمنح العامل عند التعيين أول مربوط المرتب المقرر للوظيفة وذلك وفقاً للجدول المرافقة لهذه اللائحة .

ويجوز بقرار من مجلس إدارة الهيئة أن يمنح العامل عند تعيينه أو عند تثبيته مرتباً يزيد على أول مربوط الوظيفة إذا ثبت أنه تتوفر فيه مزايا خاصة أو خبرة معينة .

يعين من يحصل على دبلوم عال أو ماجستير بعد البكالوريوس في تخصص تحتاج إليه الهيئة بأول مربوط بعلاوة وإذا كان حاصلاً على الدكتوراه يكون التعيين بأول مربوط بعلاوتين .

أما إذا حصل أثناء قيامه بالخدمة على دبلوم عال أو ماجستير في تخصص تحتاج إليه الهيئة فإنه يمنح علاوة استثنائية في أول يوليو بعد حصوله على المؤهل المذكور على ألا تؤثر على علاوته الاعتيادية وإذا حصل على الدكتوراه فإنه يمنح علاوة استثنائية أخرى بنفس شروط الأولى .

ويستحق العامل مرتبه من تاريخ تسلمه العمل .

وتبدأ مدة خدمة العامل من تاريخ تسلمه العمل في الهيئة .

مادة ١٣ — كل من يعين في وظيفة يجب أن يقوم بعملها فعلاً . ولا يجوز الخصم بمراتب عامل على درجة أدنى من درجته أو في نوع مخالف لدرجته أو على وظيفة يكون التعيين فيها بقرار من رئيس الجمهورية .

مادة ١٤ — يجوز شغل الوظائف الدائمة بصفة مؤقتة ، وفي هذه الحالة تسرى على العامل

المعين أحكام الوظيفة الدائمة فيما لا يتعارض مع الأحكام والشروط الواردة في العقد المبرم معه .

مادة ١٥ — يجوز نقل العامل إلى وظيفة أخرى بشرط أن يستوفي مواصفات الوظيفة الجديدة وفي هذه الحالة يعتبر العامل تحت الاختبار وفقاً لأحكام المادة التاسعة . غير أنه إذا ثبت — خلال فترة الاختبار — عدم صلاحية العامل للقيام بأعمال الوظيفة الجديدة ، أعيد إلى وظيفته الأولى بنفس المرتب الذي كان يتقاضاه قبل تغيير الوظيفة . على ألا يترتب على ذلك رمانه بما يكون قد استحقه من علاوة أو رقية لو أنه استمر في وظيفته الأولى .

مادة ١٦ — فيما عدا الوظائف التي يكون التعيين فيها بقرار من رئيس الجمهورية ، يكون تعيين والتثبيت وإنهاء الخدمة والنقل إلى وظيفة أخرى بقرار من عضوا مجلس الإدارة المنتخب ولك بناء على توصية لجنة شئون العاملين بالهيئة .

الفصل الثالث

لجنة شئون العاملين والتقارير عن العاملين بالهيئة

مادة ١٧ — تشكل لجنة لشئون العاملين بالهيئة ، من مديري الإدارات فيها أو من يقوم بعملهم أثناء غيابهم ، ويرأس هذه اللجنة أقدم أعضائها . ولا يعتبر اجتماع اللجنة صحيحاً إلا إذا حضره ثلثا أعضائها على الأقل . وتصدر قرارات اللجنة بالأغلبية المطلقة لأصوات الحاضرين من الأعضاء فإذا تساوت الأصوات رجح الجانب الذي منه رئيس اللجنة . ويتول أعمال السكرتارية للجنة رئيس قلم أو قسم شئون العاملين بالهيئة ومن يقوم مقامه ، دون أن يكون له صوت معدود .

مادة ١٨ — تختص لجنة شئون العاملين بالنظر في تثبيت المعينين تحت الاختبار والاستغناء عن غير الصالح منهم أو نقلهم إلى وظائف أخرى ، وكذلك تختص بالنظر في جميع التعيينات ، فيما عدا التعيينات التي تكون بقرار من رئيس الجمهورية . وتنظر اللجنة في نقل وترقيات وعلاوات العاملين بالهيئة لغاية وظيفة رئيس قسم ، وفي منحهم العلاوات الدورية أو حرمانهم منها أو تأجيلها وكذلك في تغيير المن والوظائف كما تنظر في كل ما يحيله إليها عضو مجلس الإدارة المنتخب من مسائل أخرى تتصل بشئون العاملين في الهيئة .

مادة ١٩ — ينشأ سجل خاص تدون به محاضر اجتماع لجنة شئون العاملين ويجب أن تشمل هذه المحاضر على أسماء الحاضرين ووظائفهم والمسائل المعروضة وما دار من مناقشات والتوصيات التي تلتها إليها اللجنة والأسباب التي بذلت عليها . ويوقع رئيس اللجنة والأعضاء الحاضرون . والقائم بأعمال السكرتارية على محاضر الجلسات .

ويودع بالملف السري التقارير السرية السنوية المقدمة عن العامل ، وغير ذلك من الأوراق التي تقضي التسهيلات التي تصدر من عضو مجلس الإدارة المنتدب بإيداعها في الملف السري .

(١) من يشغلون الوظائف الرئيسية .

(٢) من يشغلون الوظائف العادية .

مادة ٢٢ — يقدم التقرير السرى عن العامل من رئيس القسم المختص أو من يقوم بمهامه
سم يعرض على مدير الإدارة لإبداء ملاحظاته ثم تقوم بفحصه لجنة شؤون العاملين لتقدير درجة
الكفاية التي تراها في شأن العامل المقدم عنه التقرير .

مادة ٢٢ — درجات تقدير العاملين هي : ممتاز — وجيد جداً — وجيد — ومتوسط —
ودون المتوسط — وضعيف — وضعيف جداً .

والعامل الذى يتم عنه تقريران متتاليان بدرجة أقل من المتوسط يجب إخطاره بهذا التقرير ويعرض أمره على لجنة شئون العاملين لتتخذ التوصية التى ترفعها فى شأنه إلى عضو مجلس الإدارة المنتدب ، وللجنة فى هذه الحالة أن توصى بنقل العامل إلى وظيفة أخرى إذا رأت صلاحيته للقيام بأعمال تلك الوظيفة التى تقترح نقله إليها بنفس المراتب الذى يتقاضاه .

وإذا رأت اللجنة عدم صلاحية العامل للنقل إلى وظيفة أخرى ، وكذلك إذا نقل العامل إلى وظيفة أخرى ثم قدم عنه في السنة التالية تقرير بدرجة أقل من المتوسط ، فإنه في أي من هاتين الحالتين توصي اللجنة بفصل العامل من الخدمة مع حفظ ما قد يكون له من حق في المعاش أو المسكافاة .

الفصل الرابع

الترقيات والملاوات

مادة ٢٤ — مع مراعاة استيفاء العامل لشروط ومواصفات الوظيفة التي يرقى إليها ، يكون شغل الوظائف الخالية بطريق الترقية من الوظائف التي تسبقها مباشرة ومن مجموعة الوظائف التي من نوعها ، وذلك مع مراعاة الأقدمية من واقع كشف الأقدمية الذي يعد بالنسبة لكل فئة — ويجوز أن يكون شغل الوظائف الخالية بالتعيين فيها . أو النقل إليها . ويراعى في التعيين حكم الفقرة الأخيرة من المادة العاشرة الخاصة بعدم تجاوز ١٠ ٪ من مجموع العاملين في هذه الوظيفة اللهم إلا في الحالات المنصوص عليها في الأحكام الوقتية من هذه اللائحة والخاصة بمن تلقى خدمتهم بالهيئة في ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٨ ، وهم الذين كانوا يعملون بالهيئة قبل ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٦

مادة ٢٥ — تكون ترقية العامل إلى الوظيفة الخالية التالية لدرجته مباشرة بشرط أن يكون قد أمضى في الوظيفة التي يرقى منها سنتين على الأقل .

ولا يسرى هذا الشرط على الوظائف الرئيسية ووظائف رؤساء العمل وكذلك لا يسرى على الحالات التي يقرر فيها مجلس إدارة الهيئة منح العامل ترقية استثنائية للاعتبارات التي يراها المجلس مسوغة لهذه الترقية .

مادة ٢٦ — فيما عدا الوظائف الرئيسية تكون الترقية إلى جميع الوظائف بالأقدمية المطلقة وذلك من واقع كشف الأقدمية الخاصة بكل فئة .

ويجوز استثناء من الشرط المتقدم أن تكون الترقية بالاختيار إذا توفرت الشروط الآتية :

(أ) أن تتطلب مصلحة العمل واحتمال مسؤولياته مجاورة شرط الأقدمية المطلقة .

(ب) أن تتوفر في العامل الذي يرقى بالاختيار دون التقيد بشرط الأقدمية المطلقة كفايات ومواهب خاصة تجعله أكثر قدرة على احتمال مسؤوليات الوظيفة التي يرقى إليها من يستحقونها في حالة أعمال شرط الأقدمية المطلقة .

(ج) أن يقدم الدليل على تلك الكفاية والمواهب من التقارير السرية التي يضعها المدير المختص وأن يوصى فيها بترقية العامل بالاختيار مبيناً مبررات هذه التوصية .

(د) أن تبحث لجنة شؤون العاملين التوصيات المبينة في البند « ج » ، وتوصى بقبولها .

(هـ) أن يصدر قرار من مجلس إدارة الهيئة بقبول التوصيات الخاصة بالترقية بالاختيار وأن تكون قرارات المجلس في هذا الشأن مسببة .

ويجوز - إذا اقتضت مصلحة العمل أن تكون الترقية بالاختيار - أن يضاف إلى الشروط السابقة ، شرط النجاح في امتحان مسابقة يجرى تحريرياً أو عملياً أو كلاهما معاً ويتقدم إليه من ترشحهم لجنة شؤون العاملين للترقية بالاختيار ، وفي هذه الحالة يضع مجلس الإدارة مواد هذا الامتحان ويعين قواعده وشروطه ، ويصدر بذلك قرار من عضو مجلس الإدارة المنتدب وتكون الترقية بالاختيار وفقاً لترتيب النجاح في هذا الامتحان .

والدبر المختص أن يوصى في التقارير السرية بتأجيل ترقية العامل الذي يستحق الترقية بالأقدمية المطلقة مبيناً الأسباب التي يستند إليها .

ويجب في هذه الحالة ، أن ينظر العامل بهذه التوصية للرد عليها ، ثم يحال الأمر إلى لجنة شؤون العاملين ولها أن تسمع من ترى سماحه لتكون رأياً تستند إليه في توصياتها التي ترفعها إلى مجلس الإدارة ليتخذ قراراً في أمر العامل الذي صدرت التوصية بتأجيل تربيته .

مادة ٢٧ - يصدر قرار الترقية من عضو مجلس الإدارة المنتدب .

وتعتبر القيمة نافذة من صدور القرار بها ، مع مراعاة أن يكون ذلك في أول يوليو من كل عام .

ويمنح العامل عند الترقية أدنى فئات الوظيفة المرفق إليها أو العلاوة الدورية للدرجة الجديدة منها أيهما أكبر .

وتصرف علاوة الترقية من أول الشهر التالي لصدور القرار .

مادة ٢٨ :

(١) يمنح العامل علاوة دورية كل سنة طبقاً للفئات المبينة بالجداول المرافقة لهذه اللائحة وبحيث لا يجاوز المرتب نهاية أقصى فئات الوظيفة وتستحق العلاوة الدورية في أول يوليو

التالى لتاريخ التثبيت أو لتاريخ استحقاق العلاوة الدورية السابقة ، على أنه بالنسبة لتاريخ التثبيت لا يستحق العلاوة الدورية للعامل إلا إذا انقضى على تاريخ تثبيته ستة أشهر على الأقل .

(ب) كل من حصل على مؤهل عال وأدى الاختبار المطلوب بنجاح ونقل من كادر إلى آخر بمنح العلاوة في أول يوليو من السنة المالية التالية للسنة التى نقل فيها إلى الكادر الجديد وتعتبر خدمته مستمرة دون حاجة إلى فترة اختبار .

مادة ٢٩ — يجوز حرمان العامل من العلاوة الدورية أو تأجيل استحقاقه لها إذا قدم عنه من المدير المختص تقرير يوصى فيه بالحرمان من هذه العلاوة أو تأجيل استحقاق العامل لها ، استنادا لى عدم قيام العامل بعمله بكفاية .

وتأجيل العلاوة يمنع استحقاقها مدة التأجيل المبينة فى القرار الصادر بذلك على ألا يترتب عليه تغيير موعد استحقاق العلاوة التالية .

أما الحرمان من العلاوة فإنه يسقط حق العامل فيها .

مادة ٣٠ — تصدر قرارات الترقية ومنح العلاوات أو تأجيلها أو الحرمان منها من عضو مجلس الإدارة المنتخب ، بناء على توصية من لجنة شئون العاملين وبالنسبة للعاملين الذين يشغلون الوظائف الرئيسية تصدر قرارات الترقية وتأجيل العلاوات أو الحرمان منها من مجلس إدارة الهيئة بناء على ما يعرضه عضو مجلس الإدارة المنتخب .

مادة ٣١ — يجوز بقرار من مجلس الإدارة المنتخب — منح العامل مكافأة مالية — أو علاوة استثنائية . وذلك إذا أظهر امتيازاً خاصاً فى عمله أو بذل جهداً خاصاً حقق للهيئة ربها أو اقتصاداً فى النفقات أو زيادة فى الإنتاج .

وتسكون العلاوة الاستثنائية بنفس فئة العلاوة الدورية ولا تؤثر على موعد استحقاق العلاوة الدورية .

الفصل الخامس

النقل والتدب والإعارة

مادة ٣٢ — يجوز نقل العامل من إدارة إلى أخرى أو من أحد أقسام أو فروع الإدارة الواحدة إلى قسم أو فرع آخر فيها ، كما يجوز نقله من مدينة إلى مدينة أخرى .

ولا يجوز نقل العامل من وظيفة إلى وظيفة أخرى مربوطها أقل من مربوط الوظيفة التي ينقل منها ، وذلك بغض النظر عن البدلات .

مادة ٣٣ - يجوز نذب العامل للقيام مؤقتا ولفترة لا تزيد على ثلاثة أشهر بالعمل في وظيفته أو في وظيفة أعلى من وظيفته مباشرة ، سواء في نفس الادارة أو في إدارة أخرى ؛ وذلك إذا اقتضت حاجة العمل هذا النذب ودون أن يترتب عليه استحقاق العامل مرتب أو بدلات الوظيفة التي ينذب إليها .

مادة ٣٤ - يكون نقل العاملين ونذبهم بقرار من عضو مجلس الإدارة المنتدب ويجوز لمدير الادارة أن ينتدب عاملا في إدارته للقيام بأعمال وظيفة أخرى في نفس الادارة وفي داخل المدينة التي يعمل بها هذا العامل .

مادة ٣٥ - للمدير إبعاد العاملين في إدارته للقيام بمهام في داخل الجمهورية العربية المتحدة . على أنه إذا تجاوزت المدة التي يوفد إليها العامل داخل الجمهورية خمسة عشر يوما أو كان المكلف بالمهمة من شاغل الوظائف الرئيسية أو كانت المهمة خارج الجمهورية العربية المتحدة فيجب أن يصدر بذلك قرار من عضو مجلس الادارة المنتدب .

مادة ٣٦ - في حالة غياب أحد المديرين يصدر عضو مجلس الادارة المنتدب قرارا بمن يختاره ليقوم بعمل المدير أثناء غيابه .

وفي حالة غياب أحد الرؤساء الآخرين يقوم وكيله بأعمال الوظيفة نيابة عنه ، فإذا لم يكن له وكيل ينتدب المدير المختص بقرار منه من يقوم بعمله .

وتكون لمن يقوم بعمل غيره في فترة غياب هذا الأخير السلطات المالية والادارية المقررة لهذا الأخير .

مادة ٣٧ - تجوز إعارة العاملين في الهيئة إلى الأشخاص المعنوية العامة والخاصة داخل الجمهورية العربية المتحدة وإلى الحكومات والهيئات العربية والاجنبية والدولية .

ولا تتجاوز مدة الاعارة في داخل الجمهورية العربية المتحدة سنتين .

أما الإعارة للحكومات والهيئات العربية والاجنبية والدولية فمدتها لا تتجاوز أربع سنوات . ويكون مرتب العامل المعاد بأكله على الجهة التي تستعيره .

وتدخل مدة الإعارة في حساب المعاش أو المكافأة أو استحقاق العلاوة أو الترقية بشرط أن يفي العامل بالالتزامات المترتبة عليه قبل الهيئة .

وتتكون الإعارة بقرار من عضو مجلس الإدارة المنتدب .

ولا تتم الإعارة إلا بموافقة العامل المعار على الإعارة كتابة .

مادة ٣٨ — عند إعارة أحد العاملين تبقى درجته خالية ؛ ويجوز أن يقرم غيره أثناء غيابه بصفه مؤقتة بأعمال وظيفته دون شغل درجته المالية .

وعند عودة العامل المعار يقوم بأعمال وظيفته الأصلية إذا كانت خالية أو بأعمال وظيفته بمائلة إلى أن تملأ وظيفته الأصلية ؛ وذلك مع احتفاظه بدرجةه المالية في كل الأحوال .

ويصدر القرارات في هذا الشأن من عضو مجلس الإدارة المنتدب .

مادة ٣٩ — تحفظ لأعضاء البعثات والذين يسافرون في إجازات دراسة وكذلك للمهندسين وظائفهم ، على سبيل التذكير .

ويجوز شغل هذه الوظائف بصفة مؤقتة على أن تخلى هند عودة شاغلها الأصليين ، وذلك مع عدم الاخلال بما للدولة من سلطة إعانة أسر المهندسين في الأحوال وطبقاً للأوضاع التي يقررها رئيس الجمهورية .

وتدخل مدة التجنيد والبعثة والإجازة الدراسية في حساب المعاش أو المكافأة في استحقاق العلاوة أو الترقية بشرط أن يفي العامل بالالتزامات المترتبة عليه قبل الهيئة .

مادة ٤٠ — بالنسبة لمن يندبون أو يعاونون للهيئة من هيئات أو جهات حكومية أخرى ثم يعينون بالهيئة ويكون التعيين متصلاً بمدة الانتداب أو الإعارة السابقة عليه تعتبر مدة الإعارة أو الندب مدة خدمة بالهيئة لاحتساب المدة المطلوبة للحصول على معاش في الهيئة وللمن مدة الإعارة أو الندب لا تحتسب في مدة المعاش وتكون الأقدمية من تاريخ الندب أو الإعارة .

الفصل السادس

مواعيد العمل والإنجازات

مادة ٤١ — يحدد عضو مجلس الإدارة المنتدب مواعيد العمل طبقاً لاحتياجات العمل

ومقتضياتها ويجوز — كلما اقتضت مصلحة العمل ذلك — تكليف العاملين بالعمل في غير الأوقات الرسمية وذلك بالإضافة إلى الأوقات المقررة للعمل .

مادة ٤٢ — يمنح العامل يوم راحة أسبوعية . وتعتبر أيام الأعياد الرسمية في الجمهورية العربية المتحدة أيام عطلة رسمية .

ويجوز تكليف من تقتضى مصلحة العمل تكليفهم من العاملين بالهيئة ، وذلك في أوقات أو أيام الراحة والعطلة الرسمية .

مادة ٤٣ — لا يجوز للعامل أن يتقطع عن عمله إلا لفترة محددة ، وفي نطاق الإجازات المقررة وهي :

(أ) إجازة عارضة .

(ب) إجازة دورية .

(ج) إجازة مرضية .

(د) إجازة دراسية .

(هـ) إجازة وضع .

(و) إجازة خاصة .

(ز) إجازة لمباشرة نشاط رياضي أو نقابي .

وتحتسب الإجازات على أساس السنة الميلادية وهي التي تبدأ في أول يناير وتنتهي

في ٣١ ديسمبر .

مادة ٤٤ — تكون الإجازة العارضة لسبب عارض لا يستطيع معه العامل أن يحصل من رئيسه قبل قيام هذا السبب بالترخيص له بالانقطاع عن العمل ، وذلك باستثناء من يقومون بأعمال الزديات وكذا المرشدين ، فلا يتقطعون عن العمل إلا بإذن سابق من الرئيس المختص ، ولا يصح أن يجاوز مجموع الإجازات العارضة التي يحصل عليها العامل أثناء السنة سبعة أيام ولا تزيد مدة الإجازة العارضة في المرة الواحدة على يومين اثنين ويستحق العامل فيها بمضي السنة إذا انتهت دون أن يطلب أثناءها إجازة عارضة ولا يجوز أن تتصل الإجازة العارضة بإجازة من نوع آخر إلا بموافقة المدير المختص الذي يهتفل العامل في إدارته على هذا الاتصال .

وتستحق الأجازة العارضة للعامل تحت الاختبار بقدر المدة التي يكون قد قضاها في الخدمة وذلك بواقع يوم واحد أجازة عارضة لكل خمسين يوماً من الأيام التي يكون قد قضاها في الخدمة .

مادة ٤٥ — فيما عدا حالات المعينين بعقود من المرشدين وغيرهم وهي العقود التي نص فيها على مدة الأجازة ، تكون الأجازة الدورية لمدة ٢١ يوماً في السنة ، ولمدة شهر في السنة بالنسبة للعاملين في الهيئة من المتخصصين فما فوقها .

ويجوز للذين يشغلون درجات أعلى من الدرجات السالفة الذكر الحصول على أجازة دورية مدتها خمسة وأربعين يوماً في السنة وذلك بعد موافقة عضو مجلس الإدارة المنتدب الذي يراعى في هذه الحالة عدم تأثر مصلحة العمل .

وتكون مدة الأجازة الدورية للعامل المعين لأول مرة تحت الاختبار خمسة عشر يوماً في السنة ، وذلك بشرط أن يكون قد أمضى في الخدمة ستة أشهر على الأقل . ويجوز أن يمنح سبعة أيام أخرى بشرط أن تمتد فترة الاختبار بمقدارها .

ويحدد مدير الإدارة المختص الأجازات الدورية التي يقضيها العامل داخل الجمهورية العربية المتحدة . أما الأجازات الدورية بالنسبة لمن يشغلون الوظائف الرئيسية وكذلك الأجازات الدورية التي تقضى في خارج الجمهورية العربية المتحدة بالنسبة لجميع العاملين في الهيئة فيكون التصريح بها من عضو مجلس الإدارة المنتدب .

ولا يجوز في الحدود المتقدمة — تقصير الأجازات الدورية أو تأجيلها إلى موعد آخر أو إلغاؤها أو قطعها إلا لأسباب قوية تقتضيها مصلحة العمل . وفي هذه الحالة يجوز بقرار من عضو مجلس الإدارة المنتدب ضم مدة الأجازات الدورية بعضها إلى بعض بشرط أن تكون قد استحققت في عاين متتاليين ، ولا تزيد الأجازات المضمومة وإن تعددت أنواعها ، على شهرين ، بأية حال .

مادة ٤٦ — للعامل كل ثلاث سنوات تقضى في الخدمة ، أجازة مرضية على الوجه الآتي :

(أ) ثلاثة أشهر بمرتب كامل .

(ب) - ثلاثة أشهر بنصف مرتب .

(ج) ثلاثة أشهر برتبة .

وتمنح الإجازة المرضية بناء على قرار من القومسيون الطبي للهيئة .
وللعامل في حالة المرض أن يستفيد رصيده من الإجازات الدورية بجانب ما يستحقه من
إجازات مرضية بشرط ألا يزيد المستفيد من الإجازات الدورية التي لم يكن للعامل قد حصل
عليها على شهرين .

والعامل الحق في أن يطلب تحويل الإجازة المرضية سواء برتبة كامل أو غير كامل إلى
أجازة دورية إذا كان له وفر من الإجازات الدورية يسمح بذلك .

وتنتهي خدمة العامل الذي لا يعود إلى عمله بعد استنفاد أجازته المرضية والدورية . ومع
ذلك للعامل الحق في مد الإجازة لمدة لا تتجاوز الستة أشهر بدون رتبة إذا قرر القومسيون
الطبي للهيئة احتمال شفائه .

ويجوز بقرار من عضو مجلس الإدارة المنتدب بعد أخذ رأى القومسيون الطبي للهيئة —
زيادة المدة ستة أشهر أخرى إذا كان العامل مصاب بمرض قابل للشفاء ويحتاج البرء منه إلى
علاج طويل .

واستثناء من الأحكام المبينة في الفقرات السابقة من هذه المادة يمنع العامل المريض بالدرن
أو الجزام أو بمرض عقلي أو بأحد الأمراض المزمنة التي تمنع من تأدية أعمال الوظيفة ويحتاج
علاجها إلى مدة طويلة إجازة مرضية استثنائية برتبة كامل . وذلك إلى أن يشفى أو تستقر
حالته المرضية استقراراً يمكنه من العودة إلى مباشرة عمله ، وتحدد الأمراض المزمنة المشار إليها
في الفقرة السابقة بقرار من عضو مجلس الإدارة المنتدب وذلك بناء على ما يعرضه القومسيون
الطبي للهيئة .

مادة ٤٧ — يجوز بقرار من مجلس إدارة الهيئة منح العامل إجازة دراسية متى توفرت
الشروط المبينة في لائحة البدلات والبعثات الخاصة بالهيئة ، ويكون ذلك طبقاً للقواعد والأحكام
المنصوص عليها في هذه اللائحة .

مادة ٤٨ — يمنح العامل مرة واحدة ، طوال مدة خدمته ، إجازة خاصة برتبة لمدة
لا تزيد على شهر ، وذلك لأداء فريضة الحج ويكون التحديد لانتهائى للدة من واقع المستندات
التي يقدمها العامل للتدليل على المدة التي استأزمتها فريضة الحج .

مادة ٤٩ — يجوز لعضو مجلس الإدارة المنتدب منح أجازة خاصة بدون مرتب لأحد الزوجين إذا أوفد الزوج الآخر خارج الجمهورية العربية المتحدة لمدة ستة أو أكثر من أشهر في بعثة أو أجازة دراسية أو انتداب أو إعاره أو في مهمة مصلحية ، أو إذا نقل إلى وظيفة في الخارج أو التحق بعمل في إحدى الهيئات الدولية أو بإحدى الحكومات العربية .

ولا يجوز أن يتجاوز الأجازة مدة عمل الزوج في الخارج ، على ألا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على أربع سنوات ، في ذلك في جميع الأحوال .

ويجوز شغل الوظيفة في هذه الأحوال بالتعيين بصفة مؤقتة ، على أن تظل عند عودة العامل . وتدخل الأجازة المنصوص عليها في هذه المادة في حساب المعاش أو المكافأة وفي استحقاق العلاوة أو الترقية ، بشرط أن يقوم العامل بالوفاء بالالتزامات الواقعة عليه قبل الهيئة .

مادة ٥٠ — العامل المخالط لمريض بمرض معد ويرى القومسيون الطبي للهيئة منعه من مواصلة أعمال وظيفته ، ينقطع عن العمل بعد الحصول على إذن بذلك بقرار من عضو مجلس الإدارة المنتدب الذي يحدد المدة التي يقررها القومسيون الطبي للهيئة في شأن هذا الانقطاع ، ولا تحسب مدة انقطاعه من أجازاته ويصرف مرتبه عنها .

مادة ٥١ — العامل الذي يصاب بمرض أو مرض بسبب تأدية وظيفته ، ويقرر القومسيون الطبي للهيئة مدة لعلاجه ، يمنح بقرار من عضو مجلس الإدارة المنتدب ، أجازة خاصة لا تتجاوز ستة أشهر يتقاضى فيها مرتبه ولا تحسب من أجازاته المرضية أو الدورية .

ويجوز بقرار من عضو مجلس الإدارة المنتدب مد هذه الأجازة فترة لا تتجاوز ستة أشهر أخرى .

والعامل المصاب الحق في العلاج للجاني بمعرفة أطباء الهيئة أو الاختصاصي الذي تثبط به الهيئة هذا العلاج .

وإذا استدعت حالة العامل أن ينقل إلى المستشفى يكون علاجه وإقامته بالمستشفى على نفقة الهيئة . ولا يخل حق العامل المصاب في العلاج بحقه في التمريض إذا استحق له وفقاً للقانون ، وذلك إذا تخلف عن الإصابة - عجز كلي أو جزئي .

ولا تعتبر الإصابة من إصابات العمل في الأحوال الآتية :

(أولاً) إذا تعمد العامل إصابة نفسه .

(ثانياً) إذا حدثت الإصابة بسبب سوء سلوك فاحش ومقصود من جانب المصاب ويعتبر في ذلك .

(١) كل فعل يأتيه المصاب تحت تأثير الخمر أو المخدرات .

(ب) كل مخالفة صريحة للتعليمات .

(ج) الإصابة التي تحدث خارج نطاق العمل .

مادة ٥٢ - تعتبر المدة التي ينقطع فيها العامل من عمله بالهيئة ، بناء على طلب من إحدى الجهات الرسمية وبعد موافقة عضو مجلس الإدارة المنتدب بالنسبة للوظائف الرئيسية ، وموافقة المدير المختص بالنسبة لمن يشغلون وظائف دون الوظائف الرئيسية ، بمثابة أيام عمل رسمية بمرتب كامل ، وذلك بشرط ألا يحصل العامل على مرتب أو مكافأة عن تلك المدة من جهة أخرى غير الهيئة .

مادة ٥٣ - يجوز بقرار من عضو مجلس الإدارة المنتدب التصريح للعامل كتابة بالانقطاع عن العمل بمرتب كامل أو بجزء من المرتب أو بدون مرتب وذلك للمدة وللأسباب التي يبينها عضو مجلس الإدارة المنتدب في القرار سالف الذكر .

مادة ٥٤ - تمنح العاملة أجازة للوضع لمدة شهر وذلك بمرتب كامل .

مادة ٥٥ - إذا لم يعد العامل إلى عمله بعد انتهاء أجازته مباشرة يحرم من مرتبه عن مدة غيابه ، وذلك اعتباراً من اليوم التالي الذي انتهت فيه أجازته ، وهذا مع عدم الاخلال بالجزاءات التأديبية .

ومع ذلك - يجوز لعضو مجلس الإدارة المنتدب أن يقرر حساب مدة الانقطاع عن العمل من أجازات العامل الدورية ، وذلك إذا كان له رصيد منها يسمح بذلك ولم تجاوز مدة غيابه عشرة أيام وقدم العامل عذراً مقبولاً لهذا الغياب .

الفصل السابع

واجبات العاملين والأعمال المحظورة عليهم

مادة ٥٦ - العمل ، في هيئة قناة السويس ، تكليف عام للقائمين به ، يستهدف خدمة الوطن من طريق إدارة واستغلال قناة السويس لحساب الأمة بكفاءة عالية وذلك بالتطبيق للقوانين واللوائح والأحكام والتعليمات المؤدية لتحقيق هذا الهدف .

مادة ٥٧ - يجب على العامل بهيئة قناة السويس مراعاة أحكام هذه اللائحة وتنفيذها وعليه بصفة خاصة :

(١) أن يؤدي العمل المنوط به بنفسه بدقة وأمانة وأن يخصص وقته للعمل الرسمي لأداء واجبات وظيفته وأن يواظب على الحضور لعمله في المواعيد المحددة وألا يغادره قبل انتهاء هذه المواعيد ، وعظور عليه أن يتغيب أثناء ساعات العمل ، إلا بإذن كتابي من رئيسه .

(٢) أن يحافظ على كرامة وظيفته طبقاً للعرف العام وأن يسلك في تصرفاته مسلكاً يتفق والاحترام الواجب .

(٣) أن تكون علاقته طيبة برؤسائه وزملائه ومرؤوسيه وأن تقوم هذه العلاقة على أساس من الاحترام والتفاهم والتعاون في أداء الواجبات اللازمة باخلاص وأمانة .

(٤) أن ينفذ ما يصدر إليه من أوامر بدقة وأمانة ، وذلك في حدود القوانين واللوائح والنظم والتعليمات المعمول بها .

ويتحمل كل رئيس مسئولية الأوامر التي تصدر منه كما يكون مسئولاً عن حسن سير العمل في حدود اختصاصه .

مادة ٥٨ — يجب على العامل إبلاغ الهيئة بكل تغيير يطرأ على حالته الاجتماعية وذلك خلال شهر من تاريخ التغيير .

كما يجب عليه أن يخطر الهيئة بعنوان مسكنه الذي يقيم فيه عادة وبكل تغيير يطرأ عليه ، فإن أغفل ذلك تكون أى مكاتبات ترسلها إليه الهيئة على العنوان القديم منتجة لكافة الآثار القانونية في مواجهته .

مادة ٥٩ — على العامل أن يراعى تعليمات الأمن الخاص والعام التي تنص عليها القوانين وكذلك التعليمات التي تصدرها الهيئة وعلى الذين يزاولون أعمالاً خطيرة أن يراعوا بدقة إجراءات الوقاية مع استخدام ما تقتضيه الوقاية من وسائل .

ويحظر على العامل دخول الأماكن التي لا يستدعى عمله وجوده بها .

ولأنكون الهيئة مسئولة عما يحدث نتيجة مخالفة ذلك ، وهذا مع عدم الإخلال بالجراءات التأديبية التي ترفع نتيجة المخالفة .

مادة ٦٠ — يجب على العامل مراعاة الأحكام المالية المعمول بها ويحظر عليه :

(١) مخالفة القواعد والأحكام المالية التي تقررها الهيئة .

(٢) مخالفة الأحكام الخاصة بضبط الرقابة على تنفيذ ميزانية الهيئة .

(٣) الإهمال أو التقصير الذي يترتب عليه ضياع حق من حقوق الهيئة .

مادة ٦١ — يحظر على العامل :

(١) أن يفشي الأمور التي يطلع عليها بحكم وظيفته إذا كانت سرية بطبيعتها أو بموجب

تعليمات تقضى بذلك ، ويظل هذا الالتزام قائماً ، ولو بعد ترك العامل الخدمة بالهيئة .
 (٢) أن يحتفظ لنفسه بأصل أية ورقة من الأوراق الرسمية أو ينزع هذا الأصل من الملفات المخصصة لحفظه ولو كانت خاصة بعمل كلف به شخصياً .
 (٣) المناقشة أثناء العمل وفي جميع أماكنه في المسائل الدينية وغيرها من المسائل الخارجة عن العمل .

(٤) جمع الإعانات أو لصق الاعلانات أو توزيع المنشورات أو جمع التوقيعات لأي غرض إلا بموافقة عضو مجلس الإدارة المنتخب .

(٥) استخدام المرؤوسين في تأدية الخدمات الخاصة .

(٦) أن يوسط أحداً أو أن يتوسط في أي شأن خاص به أو بالعمل .

(٧) أن يشتري أو يستأجر أراضٍ أو عقارات بقصد استغلالها في الدائرة التي يؤدي فيها أعمال وظيفته إذا كان لهذا الاستغلال صلة بعمله .

(٨) أن يضارب في البورصات .

(٩) أن يلعب القمار في الأندية أو المحال العامة أو الخاصة .

الفصل الثامن

التجقيق مع العاملين وتأديبهم

مادة ٦٢ — كل عامل يخالف الواجبات المنصوص عليها في هذه اللائحة أو يخرج على مقتضى الواجب في أعمال وظيفته أو يظهر بمظهر من شأنه الإخلال بكرامة الوظيفة يعاقب تأديبياً ، ذلك مع عدم الإخلال بإقامة الدعوى المدنية أو الجنائية ضد العامل عند الاقتضاء .

ولا يعفى العامل من العقوبة استناداً إلى أمر رئيسه إلا إذا ثبت أن ارتكاب المخالفة كان تنفيذاً لأمر مكتوب بذلك صادر إليه من هذا الرئيس بالرغم من تنبيه الرئيس كتابة إلى المخالفة وفي هذه الحالة تكون المسؤولية على من أصدر الأمر .

مادة ٦٣ — لا يجوز توقيع عقوبة على العامل إلا بعد سماع أنواله وتحقيق دفاعه . ويجوز أن يكون التحقيق شفويًا بالنسبة لجزاءات الإنذار والخصم من المرتب حتى ثلاثة أيام . ويجب أن يكون التحقيق مكتوباً بالنسبة لبقية الجزاءات . وفي حالة إجراء التحقيق كتابة وتوقيع الجزاء نتيجة له يجب أن ينص على سبب الجزاء .

مادة ٦٤ — الجزاءات التي يجوز توقيعها على العاملين في الهيئة هي :

(١) اللوم .

(٢) الإنذار .

(٣) الخصم من المرتب لمدة لا تتجاوز شهرين في السنة . ولا يجوز أن يتجاوز الخصم تنفيذ هذه العقوبة ربع المرتب الشهري بعد الربع الجائز الحجز عليه أو التنازل عنه قانوناً .

(٤) تأجيل موعد استحقاق العلاوة لمدة ستة أشهر أو سنة .

(٥) الحرمان من العلاوة السنوية .

(٦) الوقف عن العمل بغير مرتب أو بمرتب مخفض لمدة لا تتجاوز ستة أشهر .

(٧) الفصل من الوظيفة مع حفظ الحق في كامل المعاش أو المكافأة أو الحرمان من أى منهما أو هما معاً .

على أنه بالنسبة لشاغلي الوظائف الرئيسية ، لا يوقع عليهم إلا جزاءات اللوم أو الوقف عن العمل لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر ، أما الفصل من الوظيفة فيكون بقرار من الجهة التي تملك التعيين في الوظائف الرئيسية .

مادة ٦٥ — لعضو مجلس الإدارة المنتدب توقيع العقوبات المبينة في المادة السابقة على العاملين الذين لا تتجاوز مرتبات كل منهم خمسة عشر جنيهاً شهرياً . وله بالنسبة لمن تتجاوز مرتباتهم هذا الحد توقيع الجزاءات بما لا يتجاوز خصم خمسة عشر يوماً من المرتب الشهري ، وتختص المحاكم التأديبية بتوقيع الجزاءات فيما زاد على ذلك بالتطبيق لقانون النيابة الإدارية رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ المعدل بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩

ولعضو مجلس الإدارة المنتدب — في حدود السلطة المقررة له — أن يفوض مرؤوسيه في توقيع الجزاءات بالقدر الذي يراه . وفي كل الأحوال يجب أن يكون قرار الجزاء مسبباً .

مادة ٦٦ — لعضو مجلس الإدارة المنتدب أن يوقف العامل عن عمله احتياطياً إذا اقتضت ذلك مصلحة التحقيق ، ولا يجوز أن تزيد مدة الإيقاف على ثلاثة أشهر ، ويترتب على إيقاف العامل عن عمله إيقاف صرف مرتبه ابتداء من اليوم الذي أوقف فيه ما لم يقرر عضو مجلس الإدارة المنتدب صرف المرتب كله أو بعضه بصفة مؤقتة .

وإذا حفظ التحقيق أو برئ العامل أو جُوزى باللوم أو الإنذار أو الخصم من المرتب صرف له ما يكون قد أوقف صرفه من مرتبه ، أما إذا جُوزى بجزاء أشد فإن لعضو مجلس الإدارة المنتدب سلطة اتخاذ ما يراه في شأن صرف مرتبه أو حرمانه منه مدة الإيقاف ، وذلك طبقاً لظروف كل حالة .

مادة ٦٧ — المقصود بالمرتب اليومي في توقيع عقوبتي الخصم من المرتب أو الإيقاف عن عمل هو جزء من ثلاثون مما يحصل عليه العامل في الشهر من المرتب المقطوع أو العامل .

مادة ٦٨ — تمنح الجزاءات التأديبية ، بانقضاء الفترات الآتية :

(١) سنتان في حالة اللوم أو الإنذار أو الخصم من المرتب بما لا يجاوز خمسة أيام

(٢) ثلاث سنوات في حالة الخصم من المرتب بما يزيد عن خمسة أيام .

(٣) أربع سنوات في حالة تاجيل الملاوة أو الحرمان منها .

(٤) ست سنوات بالنسبة للعقوبات الأخرى وذلك عدا جزاء الفصل من الخدمة .

ويتم المحو بقرار من لجنة شئون العاملين بالهيئة ، وذلك إذا تبين لها من التقارير المقدمة عن العامل أن سلوكه وعمله منذ توقيع الجزاء كانا مرضيين .

ويترتب على محو الجزاء اعتباره كأن لم يكن بالنسبة للمستقبل . على أن ذلك لا يؤثر على الحقوق والتعويضات التي تكون قد ترتبت نتيجة للفعل الذي استحق العامل عنه الجزاء وترفع أوراق الجزاء الذي يتقرر محوه من ملف خدمة العامل .

مادة ٦٩ — إذا تسبب العامل عامداً أو بطريق الإهمال في فقد أو إتلاف مهمات خاصة بالهيئة أو تسبب في إلحاقه خسارة مادية بالهيئة ، جاز لها أن يخصم من مرتبه كل أو بعض قيمة التالف أو الخسارة حسب تقديرها ، وذلك دون إخلال بالمسؤولية التأديبية .

مادة ٧٠ — يجب إبلاغ العامل كتابة بما وقع عليه من جزاءات فإذا امتنع عن تسلّم الإبلاغ المكتأى ، فإنه يكتفى بأن يبلغ إليه بكتاب موصى عليه على عنوانه المبين بملف خدمته .

مادة ٧١ — لا يسأل العامل مدنياً إلا عن الخطأ الذي يقع منه شخصياً .

الفصل التاسع

انتهاء الخدمة

مادة ٧٢ — تنتهى خدمة العامل لأحد الأسباب الآتية :

(١) بلوغه سن الستين سنة ميلادية .

(٢) عدم اللياقة للخدمة صحيا .

(٣) الاستقالة .

(٤) الفصل أو الإحالة إلى المعاش بقرار أو بحكم تأديبي .

(٥) فقد جنسية الجمهورية العربية المتحدة أو جنسية إحدى الدول التي تدير قوانين التوظيف في الجمهورية العربية المتحدة تعيين رعاياها في وظائف الدولة .

(٦) الحكم عليه بعقوبة في جناية أو جنحة مخلة بالشرف أو الأمانة ويكون قرار الفصل جوازيا لعضو مجلس الإدارة المنتدب إذا كان الحكم قد صدر مع وقف تنفيذ العقوبة .

(٧) إذا اتهم العامل في جناية أو جنحة بسبب اختلاس أو تعديده على أموال الهيئة أو ممتلكاتها وقررت النيابة حفظ التحقيق اكتفاء بالجـراء التأديبي الذي توقعه الهيئة وفقاً لللائحة الجزاءات .

(٨) إلغاء الوظيفة المؤقتة .

(٩) الوفاة .

(١٠) نهاية الخدمة المنصوص عليها في خطابات التعمين أو العقود المبرمة بين شركة قنساء السويس المؤتمنة والعاملين الذين عينوا قبل ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٦

مادة ٧٣ — تثبت عدم اللياقة للخدمة صحيا بقرار من القومسيون الطبي للهيئة وذلك بناء على طلب العامل أو الهيئة .

ولا يجوز إنهاء خدمة العامل بسبب عدم اللياقة الصحية ، قبل استنفاده أجازاته المرضية والدورية ، إلا إذا طلب العامل ذلك .

مادة ٧٤ — للعامل أن يقدم استقالته من خدمة الهيئة ويجب أن تكون الاستقالة مكتوبة

ولا تنتهى خدمة العامل بالاستقالة إلا إذا صدر قرار بقبولها من عضو مجلس الإدارة المنتخب أو انقضت ثلاثون يوماً دون البت في طلب الاستقالة .

وإذا كان طلب الاستقالة معلقاً على شرط أو قيد ، فلا تنتهى خدمة العامل إلا إذا تضمن قرار قبول استقالته إجابته إلى طلبه .

واعضو مجلس الإدارة المنتخب في خلال الثلاثين يوماً التي تلى تاريخ تقديم استقالة العامل أن يقرر إرجاء قبول الاستقالة لأسباب تتعلق بصالح العمل وذلك بشرط إخطار العامل بإرجاء قبول الاستقالة . وفي هذه الحالة تعتبر الاستقالة مرفوضة .

وإذا كان العامل مقدم الاستقالة موضع تحقيق فلا تقبل استقالته قبل البت في هذا التحقيق وبشرط ألا يؤدي التحقيق إلى مجازاة العامل بالفصل من الخدمة .

مادة ٧٥ — يجب على العامل الذي يرغب في الاستقالة أن يستمر في عمله إلى أن يبلغ بقرار قبول استقالته أو إلى أن تنتضى فترة الثلاثين يوماً المشار إليها في المادة السابقة دون أن يصدر قرار فيها .

وكذلك يجب على العامل الاستمرار في عمله فيما إذا قرر عضو مجلس الإدارة المنتخب إرجاء قبول استقالته .

وفي كل الأحوال ، إذا امتنع العامل عن الاستمرار في عمله ، فإنه يجوز لعضو مجلس الإدارة المنتخب أن يقرر حرمانه من استحقاقه في المعاش أو المكافأة ، وذلك فيما لا يجاوز الربع .

مادة ٧٦ — يعتبر العامل مستقيلاً في الحالتين الآتيتين :

(١) إذا انقطع عن عمله بغير إذن خمسة عشر يوماً متتالية ، ولو كان الانقطاع عقب أجازة رخص له بها من قبل ، ما لم يقدم خلال الخمسة عشر يوماً التالية ما يثبت أن انقطاعه كان لعذر مقبول ، فإذا لم يقدم أسباباً يبرر الانقطاع أو قدم هذه الأسباب ولم يقبلها عضو مجلس الإدارة المنتخب اعتبرت خدمته منتهية من تاريخ انقطاعه عن العمل .

وتسرى على مدة الانقطاع عن العمل أحكام المادة (٥٤) من هذه اللائحة :

(٢) إذا التحق بالخدمة لدى جهة أخرى دون الحصول قبل التحاقه بها على موافقة الهيئة .
وفي هاتين الحالتين لا يجوز اعتبار العامل مستقيلاً إذا كانت قد اتخذت ضده إجراءات تأديبية قبل انقضاء ثلاثين يوماً على تركه العمل .

مادة ٧٧ — يستحق العامل مرتبه إلى اليوم الذي تنتهى فيه خدمته لأحد الأسباب المبينة في المادة (٧١) من هذه اللائحة ، إلا أنه استثناء من ذلك — في حالة انتهاء الخدمة لعدم اللياقة الصحية — يستحق المرتب للعامل كاملاً أو منقوصاً حتى تاريخ استنفاد أجازته المرضية والدورية أو تركه الخدمة بناء على طلبه

إذا كان انتهاء الخدمة بسبب استقالة العامل يستحق له المرتب حتى تاريخ صدور قرار قبول الاستقالة أو التاريخ الذي تعتبر فيه الاستقالة مقبولة بانقضاء ثلاثين يوماً طبقاً للمادة (٧٣) أو تاريخ انقطاعه عن العمل .

وإذا صدر حكم ضد العامل متضمناً فصله من الخدمة فإن خدمته تنتهى من تاريخ صدور الحكم ما لم يكن موقوفاً عن عمله فتعتبر خدمته منتهية من تاريخ وفاته ويصرف له مقابل مرتبه إلى يوم إبلاغه بالحكم إذا لم يكن موقوفاً عن العمل .

وفي حالة فصل العامل بحكم لا تسترد الهيئة منه ما سبق أن صرف له من مرتب .

مادة ٧٨ — إذا توفي العامل أثناء الخدمة تستمر الهيئة في صرف صافي المرتب الذي كان يصرف له باقتراض عدم وفاته وذلك عن الشهر الذي حدثت فيه الوفاة والشهرين التاليين له مضافاً إلى ذلك مدة الإجازة الدورية المستحقة للعامل عن الستة التي حدثت فيها الوفاة .

ويجوز الصرف في المواعيد المقررة لصرف المرتبات إلى شخص واحد يكون العامل قد عينه قبل وفاته ، فإذا لم يكن قد عين أحداً فإنه يجري الصرف إلى الأرملة إن وجدت ، وإن تعددت أرامل العامل يقسم المستحق بينهم بالتساوى .

ومع ذلك فإنه في حالة وجود أولاد قصر أو بنات غير متزوجات للعامل من غير الأرملة التي يكون العامل قد تركها ، فإن هؤلاء القصر والبنات غير المتزوجات يستحق لهم ما عساه أن يكون قد استحق لو ألتهم لو لم تكن قد توفيت أو طلقت قبل وفاة والدهم ، ويصرف الاستحقاق إلى الولي الشرعي أو المتولى شئونهم .

وبشروط في جميع الأحوال أن يكون المستفيد مقياً إقامة قانونية في الجمهورية العربية المتحدة . ويجوز بقرار من عضو مجلس الإدارة المنتدب صرف منحة إلى الأرملة أو أكبر أولاد العائلي المتوفى للبلدين الذين يتولى الدفن ، وهذه المنحة هي مقابل مصروفات الجنازة ، وللمرأة التي تكون في حوزة الزوج المتوفى ، ولا تتجاوز ٥٠ جنيهاً وألا تقل عن عشرة جنيهاً .

الفصل العاشر

توظيف الأجانب

مادة ٧٩ — استثناء من أحكام المادة ٤ من هذه اللائحة يجوز بقرار من مجلس إدارة هيئة قناة السويس — وذلك عند الضرورة القصوى توظيف الأجانب بعقود مؤقتة وبفرض في هذه العقود على الأحكام والشروط الخاصة التي يعاملون بمقتضاها وتسرى عليهم أحكام هذه اللائحة فيما لم يرد بشأنه نص خاص في تلك العقود .

ويجوز بقرار من عضو مجلس الإدارة المنتدب بناء على موافقة مجلس إدارة الهيئة تعديل الشروط التي ترد في هذه العقود ، إلا ما يتعلق منها بالالتزامات المالية ، فإنها تعدل بالاتفاق .

الفصل الحادى عشر

أحكام ختامية وأحكام انتقالية

مادة ٨٠ — تنظم الخدمات الصحية ، والاجتماعية للعاملين في الهيئة بقرارات من مجلس إدارة هيئة قناة السويس .

مادة ٨١ — تكون الاختراعات التي يبتكرها العامل أثناء تأدية وظيفته أو بسببها ملكا للهيئة في الأحوال الآتية :

(أ) إذا كان الاختراع نتيجة تجارب رسمية .

(ب) إذا كان الاختراع داخلا نطاق واجبات الوظيفة .

وفي جميع الأحوال يكون للعامل الحق في مكافأة يقررها عضو مجلس الإدارة المنتدب مراعيًا في تقديره تفجيع البحث والاختراع .

مادة ٨٢ — يكون حساب المدد المنصوص عليها في هذه اللائحة بالتقويم الميلادى .

مادة ٨٣ — المقصود بالمرتب في تطبيق أحكام هذه اللائحة هو المرتب الشهري الثابت المقرر للعامل طبقاً للجداول المرافقة .

مادة ٨٤ — يجوز لعضو مجلس الإدارة المنتدب أن يعهد إلى من يختاره من العاملين في الهيئة ببعض الاختصاصات المخولة له بمقتضى هذه اللائحة .

- مادة ٨٥ — يعمل بالجدول المرافقة لهذه اللائحة كجزء لا يتجزأ منها .
- وتجرى معادلة الوظائف طبقاً للجدول المرافق ويصدر بهذه المعادلة قرار من مجلس إدارة هيئة قناة السويس بعد وصف الوظائف وصفا عاما لكل وظيفة مع تحديد واجباتها ومسئوليات شاغليها والاشتراطات الواجب توافرها فيمن يشغلها وتقييمها وتصنيفها في فئات .
- مادة ٨٦ — يمنح العاملون المرتبات المحددة للوظائف التي يشغلونها طبقاً لقرار مجلس إدارة الهيئة بتقييم هذه الوظائف وتسوية حالتهم طبقاً للتعاقد المنصوص عليه في المادة ٨٥ من هذه اللائحة .
- ولا يترتب على حصول العامل على المرتب الذي يمنح له بالتطبيق لأحكام هذه اللائحة الإخلال بالترتيب الرئاسي للوظائف طبقاً للتنظيم الإداري الذي يقرره مجلس إدارة الهيئة .
- مادة ٨٧ — يستمر العاملون في تقاضي مرتباتهم الحالية الأساسية منها والمقطوع وذلك بصفة شخصية .
- مادة ٨٨ — ويمنح بدل تمثيل بالإضافة إلى المرتبات التي يتقاضاها العاملون بالهيئة وذلك لشاغلي الوظائف الآتية وبالفئات المبينة أمام كل منها :

مدير ١٠٠٠ جنيه سنوياً

نائب مدير ٦٠٠ " "

وكيل مدير ٣٦٠ " "

وللمجلس الإدارة الحق في منح بدل تمثيل قدره ثلاثمائة جنيه في العام الواحد ممن يشغلون درجة رئيس قسم في كل من المدن التي بها أقسام للهيئة .

مادة ٨٩ — بالنسبة للعاملين الذين يتقاضون مرتبات تزيد على نهاية المرتبات المقررة لهم بمقتضى التعاقد المشار اليه فإنهم يمنحون مرتباتهم التي يتقاضونها بصفة شخصية على أن تستهلك الزيادة بما يحصل عليه العامل في المستقبل من علاوات الترقي .

مادة ٩٠ — إذا كان مرتب العامل عند تطبيق الجداول المرافقة وإجراء المعادلة بين وظيفة والوظيفة المقابلة لها في الجدول في نطاق المرتب المقرر للدرجة الجديدة أو زاد عنها فإن أقدميته في الدرجة تحسب على أساس المدة التي قضاها في درجته الأخيرة قبل إجراء المعادلة .

أما إذا كان مرتب العامل عند إجراء المعادلة أقل من الحد الأدنى للدرجة الجديدة التي وضع فيها فإن أقدميته تحتسب من تاريخ وضعه بالدرجة الجديدة .

مادة ٩١ - تحتسب أقدمية العمال الذين كانوا خاضعين لأحكام لائحة عمال الهيئة في الدرجات التي ينتقلون إليها بالتطبيق لأحكام هذه اللائحة من تاريخ شغلهم لهذه الدرجات .

مادة ٩٢ - استثناء من أحكام هذه اللائحة والجداول الملحق بها ، وحتى يوم ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٨ : يستمر العمل بالمادة ٧٤ من لائحة الموظفين الصادرة في أول يناير سنة ١٩٥٩ بالنسبة للموظفين الذين كانوا موجودين في الخدمة قبل ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٦

ويستمر العمل بالمادة ٨٦ من لائحة عمال هيئة قناة السويس الصادرة بقرار من مجلس إدارة هيئة قناة السويس في ١١ يوليو سنة ١٩٦٢ وذلك بالنسبة للعمال الذين كانوا موجودين بالخدمة قبل ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٦ .

مادة ٩٣ - مع مراعاة الاستثناء المنصوص عليه في المادة ٩٠ من هذه اللائحة تلغى لائحة الموظفين الصادرة في أول يناير سنة ١٩٥٩ والجداول الملحق بها وتلغى لائحة العمال الصادرة بقرار من مجلس إدارة الهيئة في ١١ يوليو سنة ١٩٦٢ ويلغى كل ما يتعارض مع أحكام هذه اللائحة .

مادة ٩٤ * - يعمل هذه اللائحة اعتباراً من أول يوليو سنة ١٩٦٥ ويصدر عضو مجلس الإدارة المنتدب القرارات اللازمة لتنفيذها .

الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة

قرار وزاري (١) ٢ لسنة ١٩٦٥

بشأن إصدار معايير ترتيب الوظائف

رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة ؛

(٥) أرفق بلائحة العاملين بهيئة قناة السويس بيان بدرجاتهم .

(١) نشر بالجريدة الرسمية - العدد ٥ الصادر في ٦ من يناير ١٩٦٥

وعلى القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ بوضع أحكام وقتية للعاملين المدنيين بالدولة ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ بقواعد وشروط أوضاع نقل العاملين
إلى الدرجات المعادلة لدرجاتهم الحالية ؛
وعلى القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦٤ في شأن إنشاء الجهاز الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٨٥ لسنة ١٩٦٤ في شأن تنظيم وتحديد اختصاصات
الإدارات المركزية بالجهاز المركزي للتنظيم والإدارة ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٦٧ لسنة ١٩٦٤ بتنفيذ نظام ترتيب الوظائف ؛

قرر :

مادة ١ - تستخدم المعايير المرفقة في وضع الوظائف في مجموعات وفئاتها ودرجاتها
المناسبة وذلك في المرحلة التمهيدية لنظام ترتيب الوظائف ، وهـ المعايير هي :
أولا - تعاريف مجموعات الوظائف الآتية :

مجموعات الوظائف الشخصية .

د د الفنية .

د د العامة .

ثانيا - تعاريف المجموعات النوعية لفئات الوظائف الآتية :

المجموعة النوعية لفئات الوظائف التنظيمية والإدارية .

د د د المكتبية .

د د وظائف الخدمات المعاونة .

ثالثا - مواصفات الفئات الآتية :

مواصفات فئات المجموعة النوعية لفئات الوظائف التنظيمية والإدارية .

د د د المكتبية .

د د وظائف الخدمات المعاونة .

رابعا - التعاريف الموحدة للدرجات التي توضع فيها فئات الوظائف .

مادة ٢ — تكون المعايير الصادرة بموجب هذا القرار نافذة في ميزانية الوظائف اعتباراً من الميزانية العامة للدولة للسنة المالية ١٩٦٥ / ١٩٦٦

مادة ٣ — ينشر هذا القرار والمعايير المرفقة به في الجريدة الرسمية .
صدر في ٦ يناير سنة ١٩٦٥

أولاً — تعاريف مجموعات الوظائف

١ — تعريف مجموعة الوظائف التخصصية

تشمل مجموعة الوظائف التخصصية المجموعات النوعية لفئات الوظائف التي تتضمن واجباتها ومسئولياتها القيام بأعمال تخصصية في المجالات العلمية أو المهنية .

ويدخل في نطاق هذه المجموعة جميع الوظائف التي يزاول شاغلوها أعمالاً تخصصية في مجالات مثل الطب ، أو الصيدلة ، أو الطب البيطري ، أو العلوم الطبيعية أو الكيميائية أو الجيولوجية ، أو الفلك ، أو علم المناخ ، أو الأرصاد الجوية ، أو العلوم البيولوجية أو الفسيولوجية ، أو الهندسة ، أو رياضيات ، أو التربية والتعليم ، أو العلوم الدينية ، أو علم النفس ، أو علم الاجتماع ، أو الاقتصاد أو التجارة ، أو الفنون الجميلة والتطبيقية ، أو علم الآثار ، أو علم الوثائق والمكتبات ، أو الصحافة ، أو العلوم القانونية ، أو في غير ذلك من المجالات العلمية أو المهنية الأخرى .

وتتضمن هذه المجموعة جميع فئات الوظائف التي يقوم شاغلوها بتخطيط الأعمال في هذه المجالات أو إدارتها أو الإشراف عليها أو مراجعتها أو أدائها .

ومن أمثلة الأعمال في هذه المجالات ما يأتي :

الأعمال التخصصية في مجال الطب مثل فحص الأفراد وتشخيص الأمراض وعلاجها والوقاية منها ، بما في ذلك العلاج الطبيعي أو النفسي أو العلاج بالظواهر المشعة أو إجراء البحوث المتعلقة بأسباب الأمراض وطرق انتقالها والوقاية منها وعلاجها ، أو إجراء الاختبارات الطبية التشخيصية في ميادين كالكيمياء وعلم الدم والأمصال والبكتريا والطفيليات أو أعمال بنوك الدم وعمليات نقله ، أو عمليات تحضير الأنسجة واستخدامها ، أو استعمال الأجهزة الطبية مثل أجهزة الأشعة وتسجيل التيارات الكهربائية ، أو إعداد أو الإشراف على تنفيذ البرامج المتعلقة بالصحة العامة ،

أو تشريع الجثث لفحصها وبحث القضايا المتعلقة بأسباب الوفاة الجناية ، أو فحص المخالفات ومقاضاة المخالفين للقواعد الطبية التي تنص عليها القوانين فيما يتعلق بالأدوية والأطعمة وغير ذلك من السلع ، أو تنمية الوعي الصحي ، أو الإشراف على التأهيل الطبي أو رعاية ذوي العاهات .

الأعمال التخصصية في مجال الصيدلة مثل صناعة الأدوية وتركيبها واختبارها وحفظها وإجراء البحوث المتصلة بها ، أو تحضير التذاكر الطبية ، أو مراقبة إنتاج المعامل ومصانع الأدوية .

الأعمال التخصصية في مجال الطب البيطري مثل فحص الحيوانات للتأكد من سلامتها من الأمراض والطفيليات ، أو الكشف على الحيوانات والدواجن وعلاجها ، أو إدارة مراكز الذبح ، أو تنظيم إنتاج اللقاح ولأمصال ، أو تحسين السلالات . أو اقتراح وتنفيذ إجراءات ولوائح المحاجر الطبية (الكرتينات) وغير ذلك من اللوائح الخاصة باستيراد الحيوانات وتبادلها ، أو محاربة الغش التجاري في اللحوم المتداولة للاستهلاك ، أو الكشف على اللحوم المستوردة والحيوانات المقدمة للذبح ، أو فحص اللحوم الموجودة بمحلات الجزارة ومحلات العامة .

الأعمال التخصصية في مجال العلوم الطبيعية ، أو الكيمياء أو الجيولوجيا أو الفلك أو علم المناخ والأرصاد الجوية مثل دراسة المادة والطاقة وتطبيقاتها في ميادين الميكانيكا والصوت والضوء والمرئيات والحرارة والكهرباء والمغناطيسية والاشعاع والظواهر الذرية والنووية ، أو إجراء البحوث والدراسات والاختبارات الألكترولونية أو تطبيق المبادئ والأساليب الفنية في تحليل المواد واستخراج المعادن وتنقيتها ، أو دراسة تركيب التربة وتكوينها ، أو دراسة النجوم والسكواكب والأقمار ، أو دراسة الرياح واتجاهاتها وآثارها ، أو القيام بالأرصاد الجوية وتسجيلها واستقراء بياناتها .

الأعمال التخصصية في مجال البيولوجيا والفسيلوجيا مثل دراسة مختلف أنواع الكائنات الميكروبية والفحص البيولوجي ، أو تطبيق المبادئ الأساسية في علوم النبات والتربة بما في ذلك زيادة المحاصيل وحفظها وترقية سلالاتها . وأعمال فسيلوجيا الحيوان ، وبيولوجيا الحشرات .

الأعمال التخصصية في مجال الهندسة المدنية مثل أعمال مشروعات المرافق العامة والطرق والأنفاق والتكباري ، أو مشروعات الشبكات المائية ومشروعات شبكات المجارى ، أو المشروعات الإنشائية للمباني .

والأعمال التخصصية في مجال الهندسة المعمارية مثل أعمال تخطيط مشروعات المدن والإسكان ، أو نزع الممتلكات وتقسيم الأراضي والمباني ، أو القيام بما تتطلبه هذه المشروعات .

والأعمال التخصصية في مجال الهندسة الميكانيكية مثل أعمال الوجداد الميكانيكية المختلفة كمحطات المياه والمجارى وضغط الهواء ، أو أعمال الورش وجراجات السيارات .

والأعمال التخصصية في مجال الهندسة الكهربائية مثل أعمال مشروعات الإضاءة ، أو أعمال الوحدات والتركيبات الكهربائية ، أو أعمال الهندسة السلكية والاسلكية .

والأعمال التخصصية في مجال الهندسة الكيميائية ، أو هندسة التعدين ، أو هندسة الطائرات الالكترونية أو الهندسة البحرية أو غير ذلك من فروع التخصص الهندسى المختلفة .

الأعمال التخصصية في مجال الرياضيات مثل وضع المبادئ والنظريات الرياضية المتصلة بحسابات التأمين وتحديد أقساطها وفوائدها وتحديد معدلات التأمينات ودراسة العلاقات التأمينية ، أو وضع المبادئ الأساسية في الرياضة وطرقها وإجراءاتها واستخدامها في إجراءات البحوث ، أو أعمال التحليل الإحصائي .

الأعمال التخصصية في مجال التربية والتعليم مثل وضع الخطط والمناهج ومتابعتها ، أو تحديد طرائق التدريس ووسائله ، أو إدارة المدارس والمعاهد أو التفتيش عليها أو تزويد التلاميذ بالمعلومات غير المرحلة الأولى أو إجراء البحوث والدراسات في هذا المجال .

الأعمال التخصصية في مجال العلوم الدينية مثل أعمال الإفتاء والإشراف على المساجد ، أو التفتيش عليها .

الأعمال التخصصية في مجال علم النفس وعلم الاجتماع مثل أعمال رعاية الشباب ، وتنمية مواهبهم وهواياتهم وتكوين القادة منهم وتنظيم المعسكرات والإشراف عليها وكذلك الأعمال المتعلقة بالتربية الرياضية أو أعمال التوجيه الاجتماعى ، أو الأعمال المتعلقة ببرامج تنمية المجتمع ودراسة البيئة المحلية والتعرف على احتياجاتها أو التنسيق بين الخدمات التى تؤدي فى البيئة لرفع مستواها أو أعمال الخدمات العمالية ومراقبة تنفيذ أحكام القوانين المنظمة لشروط العمل ، أو الإشراف على إنشاء النقابات وعلى أوجه نشاطها ، أو الأعمال المتعلقة بشئون العمالة أو البطالة أو دراسة علاقات العمل وسوقه أو الأعمال المتعلقة بالتأمينات الاجتماعية أو تنظيم شئون الهجرة ، أو تشغيل الأجانب أو أعمال التدريب المهنى ، أو الأعمال المتعلقة بالأمن الصناعى ، أو الرعاية الاجتماعية للأسرة والطفولة والشيخوخة ، أو دراسة مشاكل الأحداث والمنحرفين أو دراسة مشاكل الجريمة ، أو الأعمال المتعلقة بالجمعيات التعاونية ونشر الوعى التعاونى .

الأعمال التخصصية في مجال الاقتصاد أو التجارة مثل دراسة أو إجسراء البحوث المتعلقة بالسياسة الاقتصادية أو الأعمال الخاصة بدعم الناحية الائتمانية والاستثمارية ، أو نشر الوعي الاستثماري والادخاري ، أو الأعمال المتعلقة بشئون التمويل الخارجى والمعونات الاقتصادية والاتفاقات المتعلقة بها ، أو الأعمال التى ترتبط بنظم الاستيراد والتصدير ، أو التأمين ، أو أعمال تسويق المنتجات فى الأسواق الدولية أو الاشراف على شئون القطن وتسويقه ، وكذلك الأعمال المتصلة بالأموال والبنوك والرقابة عليها .

أو الأعمال التخصصية فى مجال المحاسبة المالية والضريبية والتكاليف مثل تنظيم طرق المحاسبة ومسك الدفاتر ومراجعتها مستنديا ، أو فحص ونقد الميزانيات العمومية أو تقدير الأتاوات ، أو تقدير وربط الضرائب ، أو تقديم الخبرة الحسابة فى المنازعات القضائية ، أو البحوث المتصلة بحسابات التكاليف ووضع معايير ومقاييس التكلفة وتوزيع وتخصيص المصروفات وإعداد قوائم التكاليف ، أو تقدير أسعار البيع وتكاليف الخدمات .

أو الأعمال التخصصية فى مجال اقتصاديات الزراعة ، مثل بحث ودراسة وتحليل وتفسير العوامل والظروف الاقتصادية التى تؤثر فى الانتاج والتوزيع والأسعار والاستهلاك وكذلك العوامل والظروف الاقتصادية التى تؤثر فى تصنيف الاراضى واستخدامها أو إدارة المزارع وتمويل المحصولات وتسويقها .

أو الأعمال التخصصية التى تتعلق بالصناعة مثل وضع ومراجعة الخطط والسياسات والإجراءات المتبعة فى تنظيم أوجه النشاط الصناعى ومراقبة تنفيذها .

الأعمال التخصصية فى مجال الفنون الجميلة والتطبيقية مثل الرسم ، أو النحت ، أو هندسة المناظر ، أو هندسة الديكور ، أو الموسيقى ، أو التصوير ، أو الاخراج والتشكيل الاذاعى والمسرحى والتليفزيونى ، أو أعمال التأليف والنقد والترجمة والنشر فى مجالات العلم والأدب والفن والاجتماع والسياسة .

الأعمال التخصصية فى مجال الآثار والوثائق والمكتبات والصحافة مثل أعمال التنقيب عن الآثار ، أو الإشراف على الحفائر الخاصة بها أو دراسة ولخص الآثار وتسجيلها وحفظها ونقلها وترميمها ، أو إدارة متاحف الآثار ، أو إعداد النشرات العلمية والمؤلفات عن الآثار ، أو أعمال المكتبات أو الأعمال الصحفية .

الأعمال التخصصية فى مجال الشئون القانونية مثل أعمال البحوث القانونية ، أو صياغة العقود ،

أو أعمال النوثق والشهر العقارى ، أو دراسة القضايا ومناقشتها وإعداد المذكرات بشأنها ، أو إعداد الفتاوى .

غير ذلك من الأعمال التخصصية الأخرى المماثلة فى المجالات العلمية أو المهنية .
وتتضمن مجموعة الوظائف التخصصية الفئات العامة الآتية :

- فئة إحصائى رابع .
- فئة إحصائى ثالث .
- فئة إحصائى ثان .
- فئة إحصائى أول .
- فئة مدير عام .

٢ - تعريف مجموعة الوظائف الفنية

تشمل مجموعة الوظائف الفنية المجموعات النوعية لفئات الوظائف التى تتضمن واجباتها ومسئولياتها القيام بأعمال فنية فى المجالات العلمية أو المهنية أو المساعدة فى أعمال تخصصية أو القيام بأعمال فى المجالات الحرفية اليدوية أو الآلية .

ويدخل فى نطاق هذه المجموعة جميع الوظائف التى يزاول شاغلوها أعمالاً فنية أو يقومون بالمساعدة فى أعمال تخصصية فى مجالات مثل التربية والتعليم ، أو الطب أو الصيدلة أو العلوم الطبيعية أو الكيماوية أو البيولوجية ، أو الهندسة ، أو الصناعية ، أو الزراعة ، أو الفنون الجميلة والتطبيقية ، أو الخدمات الاجتماعية ، أو فى غير ذلك من المجالات الأخرى المماثلة .

كما تدخل فى نطاق هذه المجموعة جميع الوظائف التى يزاول شاغلوها أعمالاً حرفية فى مجالات مثل الإنتاج الزراعى واستصلاح الأراضى والإنتاج الحيوانى والصناعات الغذائية والريعية ، أو الصناعة والنقل والمرافق العامة ، أو فى غيرها من المجالات التى تتضمن العمل فى الورش ، أو محطات القوى ، أو مراكز المواصلات ، أو السكك الحديدية ، أو السفن أو الطائرات ، أو فى مجالات إنتاج المعادن والبتروكيمياويات ، أو الإنشاءات المعدنية والمعمارية أو النجارة أو الجلود أو الطباعة أو الغزل والنسيج ، أو إنشاء الطرق ورصفها ، أو أعمال المساحة والتصوير ، أو فى غير ذلك من المجالات الأخرى المماثلة .

وتتضمن هذه المجموعة جميع الوظائف التى يقوم شاغلوها بالإشراف على هذه الأعمال أو ملاحظتها أو تنفيذها سواء أكان ذلك فى المكاتب أو فى مواقع العمل على الطبيعة .

ومن أمثلة الأعمال في هذه المجالات ما يأتي :

الأعمال الفنية في مجال التربية والتعليم كالتدريس بالمرحلة الأولى أو إدارة هذه المدارس ، أو التفتيش عليها .

الأعمال الفنية بالمدارس والمعاهد على اختلاف أنواعها والتي تؤدي بالورش أو المعامل أو المزارع أو الحدائق مثل أعمال فلاحة البساتين والصناعات الزراعية ، أو الطباعة ، أو التجليد أو غيرها من الأعمال الأخرى .

الأعمال الفنية في مجال الطب أو الأعمال المساعدة في هذا المجال مثل أعمال التمريض ومن بينها تنفيذ علاج المقرر وملاحظة صرف الأدوية والأغذية والمساعدة في غرف العمليات ، أو أعمال المداونة الصحية ومن بينها التفتيش على الأغذية بالمحلات العامة ومراقبة الأسواق والباهة والإشراف على التطعيم وتنفيذ إجراءات مراقبة مخالطى المرضى بأمراض معدية والتعفير الدوري بالمبيدات الحشرية وتعقيم المياه أو الأعمال في المعامل الطبية ومن بينها المساعدة في الفحوص والتحليل العملية وإثبات نتائجها ، أو أعمال الأشعة ومن بينها استخدام الأجهزة تحت إشراف أخصائي الأشعة وتخصيص الأفلام أو الأعمال التي ترتبط باستخدام الأجهزة الطبية الأخرى بكافة أنواعها ، أو أعمال التدليك الطبي أو الأعمال التي تتصل بالبصريات أو الأطراف الصناعية أو الأجهزة الطبية ، أو صناعة الأدوية وتركيبها ، أو صناعة الأسنان .

الأعمال الفنية في مجال العلوم الطبيعية أو الأعمال المساعدة في هذا المجال مثل الأعمال المساعدة في معامل الطبيعة والكيمياء والجيولوجيا ومراكز البحوث والدراسات والاختبارات الالكترونية والنووية والظواهرات الجوية والبحرية ، أو الأعمال التي تتصل بدراسة أنواع الكائنات الميكروبية والفحص البيولوجي ، أو الأعمال التي تتصل بعلوم النبات والتربة ، وفيسيولوجيا الحيوان وفيسيولوجيا الحشرات .

الأعمال الفنية في مجال الهندسة أو الأعمال المساعدة في هذا المجال مثل أعمال الرسم الهندسي وعمل السكروكيات ورفع وتوقيع المواقع المختلفة وتبويب الخرائط والرسومات وحفظها ، أو أعمال الصيانة مثل صيانة الأجهزة والآلات الميكانيكية والكهربائية وخطوط الشبكات الكهربائية وأجهزة تكييف الهواء وغيرها ، أو أعمال الورش الهندسية ، أو أعمال الملاحظة للإنشاءات ، أو المعاونة في إجراء البحوث والتجارب الهندسية في المعامل أو المعاهد ، أو ملاحظة أو إدارة الأجهزة والآلات الهندسية .

الأعمال الفنية في مجال الزراعة أو الأعمال المساعدة في هذا المجال مثل الأعمال المساعدة في إجراء البحوث والتجارب العملية ، أو ملاحظة تنظيم الدورة الزراعية ، أو مكافحة الآفات وجمع المحاصيل ، أو فرز المحاصيل والمنتجات الزراعية وتطهيرها وتعبئتها ، أو أعمال تربية الحيوان وتنمية الثروة الحيوانية ، وأعمال المنتجات الحيوانية والصناعات الغذائية .

الأعمال الفنية في مجال الفنون الجميلة والتطبيقية أو الأعمال المساعدة في هذا المجال مثل أعمال الرسم والنحت وهندسة المناظر ، أو الأعمال التي تتصل بالموسيقى والتصوير ، والإخراج ، وغيرها من الأعمال في ميادين المهنات الفنية ، أو أعمال تشغيل أجهزة الإذاعة والتليفزيون واختبارها وضبطها وملاحظاتها .

الأعمال الفنية في مجال الخدمات الاجتماعية مثل أعمال البحوث الاجتماعية ، أو المعاونة في التوجيه المهني والاجتماعي والتأهيل المهني ، أو أعمال التربية الرياضية والنوادي والساحات الشعبية والفرق الرياضية ، أو أعمال الرعاية الاجتماعية ومراكز الشباب .

الأعمال الفنية في مجال الآثار أو الأعمال المساعدة في هذا المجال مثل أعمال التنقيب عن الآثار وتسجيلها وحفظها ونقلها وترميمها .

الأعمال الحرفية في ميدان الزراعة مثل استصلاح الأراضي أو إنتاج المحاصيل الحقلية والبستانية ، أو وقاية النباتات ومكافحة الآفات الزراعية بالوسائل الميكانيكية والكيمائية أو الإنتاج الحيواني والصناعات التي تعتمد على المنتجات الزراعية والحيوانية ، أو تربية الدواجن ودود القز ، أو تشغيل الآلات الميكانيكية في ميدان الزراعة وإصلاح هذه الآلات وصيانتها .

الأعمال الحرفية التي تؤدي في الورش مثل أعمال السباكة والبرادة ، والخراطة والحدادة والتجليخ واللحام والكهرباء والنجارة ، وإنتاج المشغولات وتجميعها وفحصها وإصلاحها وإصلاح وضبط وصيانة معدات الورش .

الأعمال الحرفية في ميدان الإنشاءات المدنية والمعمارية مثل إنهاء الكباري والجمالونات وصيانتها أو أعمال البناء والخرسانة المسلحة ، أو النقش ، أو النحت ، أو البياض ، أو الأعمال الصحية بكافة أنواعها .

الأعمال الحرفية التي تؤدي في محطات القوى والرى والصرف والمجارى وغيرها مثل تشغيل الآلات والأجهزة والمعدات وصيانتها وإصلاحها .

الأعمال الحرفية في ميدان السكك الحديدية مثل صناعة وإصلاح وصيانة وتشغيل الفاطرات والعربات وخصها ، أو أعمال الخطوط الحديدية .

الأعمال الحرفية التي تتصل بصناعة وتشغيل وإصلاح وصيانة وخص السفن ووحدات النقل المائي ، أو أعمال صناعة وصيانة وتشغيل الطائرات وخصها ، أو لأعمال الحرفية في ميدان المواصلات السلكية واللاسلكية والأجهزة الإلكترونية مثل تشغيل المعدات والأجهزة التي تستخدم في الإذاعة والتليفزيون والرادار وأجهزة الإرسال والاستقبال .

الأعمال الحرفية في ميدان التعدين والبحث عن البترول مثل التنقيب عن المعادن والبترول واستخراجها وتكريرها أو تشغيل المعدات والآلات الخاصة بها وصيانتها وإصلاحها .

الأعمال الحرفية التي تتصل بتجهيز وغزل ونسج وصباغة المنسوجات والشباك ، أو تجهيز ودباغة وإنتاج الجلود والمشغولات الجلدية بأنواعها ، أو تشغيل وصيانة وإصلاح المعدات والآلات والأجهزة المستخدمة في ذلك .

الأعمال الحرفية في ميدان الطباعة أو الصناعات الدقيقة ، أو الحفر على المعادن أو التعليم بالهدف وغيره أو المساحة أو التصوير بما في ذلك تشغيل وصيانة وإصلاح المعدات والآلات والأجهزة المستخدمة في هذه الأعمال .

غير ذلك من الأعمال الفنية الأخرى المأثلة في المجالات العلمية أو المهنية أو في المجالات الحرفية اليدوية أو الآلية .

وتضم مجموعة الوظائف الفنية الفئات العامة الآتية :

فئة صبي .

فئة فني مساعد .

فئة فني رابع .

فئة فني ثالث .

فئة فني ثان .

فئة فني أول .

فئة رئيس فنيين ثان .

فئة رئيس فنيين أول .

٣ - تعريف مجموعة الوظائف العامة

تشمل مجموعة الوظائف العامة المجموعات النوعية لفئات الوظائف التي تتضمن واجباتها ومسؤولياتها القيام بأعمال تنظيمية وإدارية ، أو مكتبية ؛ أو القيام بخدمات معاونة .

وتدخل في نطاق هذه المجموعة جميع الوظائف التي يقوم شاغلوها بتخطيط أو إدارة أو الإشراف على أو مراجعة أو أداء أعمال في مجالات تنظيمية وإدارية مثل التنظيم ، أو ترتيب الوظائف أو التدريب أو العلاقات العامة ، أو مشئون العاملين ، أو الحسابات المالية ، أو الميزانية ، أو العقود والمشتريات ، أو المبيعات ، أو إدارة مكاتب العاملين في الوظائف العليا ، أو أعمال الأمن ، أو التفتيش والرقابة على للشئون التنظيمية والإدارية أو غير ذلك من الأعمال الأخرى المماثلة .

كما تدخل في نطاق هذه المجموعة جميع الوظائف التي يزاول شاغلوها أعمالاً مكتبية أو خدمات معاونة في المجالات السابقة أو في المجالات التخصصية أو الفنية .

وتضم مجموعة الوظائف العامة المجموعات النوعية الآتية :

المجموعة النوعية لفئات الوظائف التنظيمية والإدارية .

المجموعة النوعية لفئات الوظائف المكتبية .

المجموعة النوعية لفئات وظائف الخدمات المعاونة .

ثانياً - تعاريف المجموعات النوعية لفئات الوظائف

١ - تعريف المجموعة النوعية لفئات الوظائف التنظيمية والإدارية .

٢ - تعريف المجموعة النوعية لفئات الوظائف المكتبية .

٣ - تعريف المجموعة النوعية لفئات وظائف الخدمات المعاونة .

١ - تعريف المجموعة النوعية لفئات الوظائف التنظيمية والإدارية

تتضمن هذه المجموعة جميع فئات الوظائف التي تكون واجباتها ومسؤولياتها تخطيط أو إدارة أو الإشراف على أو مراجعة أو القيام بأعمال في مجالات تنظيمية وإدارية مثل التنظيم وطرائق العمل وتبسيط الإجراءات وإجراءات الدراسات التنظيمية التي تهدف إلى الارتفاع بمستوى

الإنتاج والكفاية في الأداء ، أو ترتيب الوظائف وما يتعلق به من جمع البيانات والمعلومات عن الوظائف وصفها وإنشاء الفئات وإعداد مواصفاتها وتقييمها ثم تسجيلها وحفظها ونشرها ومتابعة معايير الترتيب وإجراء التعديلات فيها ، أو التدريب وما يتعلق به من وضع الخطط والبرامج لتدريب العاملين في المجالات المختلفة وتنفيذ هذه الخطط البرامج ومتابعتها ، أو العلاقات العامة وما ترتبط بها من إعلام الجمهور بنشاط الجهاز الإداري وما يقدمه من خدمات وجمع البيانات عن احتياجات الجمهور ودغباته ونقلها إلى المسؤولين في الجهاز .

كما تتضمن هذه المجموعة جميع فئات الوظائف التي تكون واجباتها ومسؤولياتها تخطيط أو إدارة أو الإشراف على أو مراجعة أو القيام بأعمال في مجالات تنظيمية وإدارية مثل أعمال شؤون العاملين وما يتعلق بها من أعمال الاختيار والتعيين والنقل والإعارة والتدرب والترقية والإجازات والجزاءات وإنهاء الخدمة والمعاشات ، وأعمال الحسابات المالية ، وأعمال الميزانية ومتابعة تنفيذها ، وأعمال العقود والمشتريات والمبيعات والمخازن ، والسكروارية ، والمحفوظات ، وأعمال إدارة مكاتب العاملين في الوظائف العليا ، وأعمال الأمن ، وأعمال الرقابة والتفتيش على الشؤون التنظيمية والإدارية والأعمال التي تتعلق باستخدام الآلات الإحصائية وآلات التنقيب والفرز والتبويب والآلات الحاسبة الدقيقة . وغير ذلك من أعمال أخرى مماثلة .

وتتضمن هذه المجموعة النوعية فئات الوظائف الآتية :

- فئة إداري رابع .
- فئة إداري ثالث .
- فئة إداري ثان .
- فئة إداري أول .
- فئة كبير إداريين ثان .
- فئة كبير إداريين أول .
- فئة مدير عام .

٢ - تعريف المجموعة النوعية لفئات الوظائف المكتبية

تتضمن هذه المجموعة جميع فئات الوظائف التي تكون واجباتها ومسؤولياتها الإشراف على أو مراجعة أو القيام بأعمال مكتبية في المجالات التنظيمية والإدارية أو في المجالات التخصصية أو الفنية مثل أعمال قيد البريد الوارد والصادر والفهرسة أو الحفظ ، أو القيد بسجلات شؤون

العاملين ، وإنشاء ملفات الخدمة واستيفائها ومتابعتها وحفظها ، وتنفيذ الاجراءات الخاصة بشئون الخدمة أو القيد بالسجلات والدفاتر الحسابية ، ومراجعة مستندات الصرف والسلف وكشوف الاستحقاقات ، واستخراج الشيكات وأذونات الصرف ، وإجراء التسويات المالية والخصم على بنود الميزانية ، أو تنفيذ إجراءات المناقصات والمزايدات ، والشراء بالممارسة واستلام الأصناف وتخزينها وقيدتها والصرف منها ، وجرد المخازن والعهد ، أو تجهيز ملفات وأوراق الدعاوى ، وتحرير المكاتبات الخاصة بطلب أو إعطاء البيانات القضائية والقانونية وكتابة محاضر الجلسات ، ونسخ المحاضر واستلام وسحب المستندات ، أو الكتابة على الآلة الكاتبة ، أو الاختزال ، أو توزيع الكتب الدورية والقرارات والأوامر الإدارية ، أو الأعمال المكتتبية التي تتعلق بشئون ايجارات المباني والمياه والانارة والتليفونات والحضور والانصراف .

كما تتضمن هذه المجموعة جميع فئات الوظائف التي تكون واجباتها ومسؤولياتها الاشراف على أو مراجعة أو القيام بأعمال مكتتبية في المجالات التنظيمية والإدارية أو في المجالات التخصصية أو الفنية مثل تحرير المكاتبات والمذكرات ونسخها وجمع البيانات والاحصاءات وقيدتها في السجلات والكشوف والبطاقات ، واستلام الأوراق والمستندات والطلبات وفحصها واستيفائها ، والبحث عن البيانات وتاخيرها ، وتحرير الشهادات والمستخرجات والإخطارات والنماذج والاستعلامات والمطالبات .

كما تتضمن أعمال وظائف هذه المجموعة الاشراف على أو مراجعة أو القيام باستقبال الزائرين وتوجيههم وتنظيم مقابلاتهم ، والرد على المكالمات التليفونية وأعمال تثقيب البطاقات وفرزها وتبويبها ، واستخدام الآلات الكاتبة والحاسبة ، والاشراف على أو مراجعة أو القيام بأعمال الصرف والتحصيل على اختلاف أنواعها ، وغير ذلك من الأعمال الأخرى المماثلة .

تتضمن هذه المجموعة النوعية فئات الوظائف الآتية :

فئة كاتب رابع .

فئة كاتب ثالث .

فئة كاتب ثان .

فئة كاتب أول .

فئة رئيس مكتب ثان .

فئة رئيس كتاب أول .

٣ — تعريف المجموعة النوعية لفئات وظائف الخدمات المعاونة

تتضمن هذه المجموعة جميع فئات الوظائف التي تكون واجباتها الاشراف على أو القيام بأعمال الخدمات المعاونة مثل أعمال خدمة المكاتب وتلبية طلبات العاملين ، وتسلم المكاتبات وتسليمها ، وتنظيف المكاتب والمباني أو الحظائر والشوارع والميادين والتماثيل ، أو جمع القمامة ونقلها وحرقها ، أو أعمال الشبالة والنقل ، أو أعمال الحفر والر.م ، أو تنظيف جميع وسائل النقل وتزويدها بالمياه والوقود ، أو رصف الشوارع وقطع الأحجار ، أو جراسة المباني والمحارن والممتلكات العامة والحيوانات والمزارع وغيرها ، أو أعمال الغسيل والخبز وترتيب الأثاث والمفروشات وتنظيفها ، أو أعمال الانقاذ على الدواخل ومراكز السباحة أو غير ذلك من الأعمال الأخرى المماثلة .

وتتضمن هذه المجموعة فئات الوظائف الآتية :

- فئة معاون خدمة ثالث .
- فئة معاون خدمة ثان .
- فئة معاون خدمة أول .
- فئة رئيس معاون خدمة .

ثالثاً — مواصفات الفئات

- (أ) مواصفات فئات المجموعة النوعية لفئات الوظائف التنظيمية والإدارية .
- (ب) مواصفات فئات المجموعة النوعية لفئات الوظائف المكتبية .
- (ج) د د د د د وظائف الخدمات المعاونة .

(أ) مواصفات فئات المجموعة النوعية لفئات الوظائف التنظيمية والإدارية

- ١ — مواصفة فئة إداري رابع .
- ٢ — د د د ثالث .
- ٣ — د د د ثان .
- ٤ — د د د أول .

٥ — مواصفة فئة كبير إداريين ثان .

٦ — د د د د أول .

٧ — د د مدير عام .

١ — فئة إدارى رابع

التعريف العام :

يقوم شاغلو الوظائف في هذه الفئة — تحت الإشراف المباشر — بأعمال تنظيمية وإدارية ذات صعوبة ومسئولية قليلة في مجالات مثل التدريب ، أو التنظيم ، أو ترتيب الوظائف ، أو العلاقات العامة أو الحسابات أو شئون العاملين ، أو الميزانية ، أو المخازن والمشتريات ، وتتضمن هذه الأعمال إعداد المذكرات البسيطة أو المعاونة في إعداد البحوث والدراسات في النواحي التنظيمية والإدارية أو تجميع البيانات والمعلومات . كما تتضمن بعض وظائف هذه الفئة الإشراف على وحدة صغيرة تزاوّل أعمال وظائف الفئات الأدنى أو التفقّيش على أعمال شاغلي الوظائف في هذه الفئات .

ويؤدي شاغلو الوظائف في هذه الفئة ما يسند إليهم من أعمال أخرى مماثلة .

الخصائص المميزة :

تتميز أعمال وظائف هذه الفئة بالسهولة وعدم التنوع ، ويتلقى شاغلوها تعليمات مفصلة توضح خطوات العمل وإجراءاته ، وتؤدي الأعمال وفق قوانين ولوائح وإجراءات مقررة لا تتطلب إلا قدرًا قليلًا جدًا من حرية التصرف .

وتخضع أعمال الوظائف في هذه الفئة لمراجعة تفصيلية للتأكد من صحة تطبيق القوانين واللوائح والإجراءات والنظم المعمول بها والكشف عن الأخطاء . وقد يتطلب العمل لإجراء اتصالات بمجّاهات مختلفة بقصد جمع أو إعطاء بيانات ومعلومات .

أمثلة تصويرية للأعمال :

المعاونة في إعداد مشروعات برامج التدريب وذلك بجمع البيانات والمعلومات اللازمة .
المعاونة في جمع البيانات والمعلومات لأغراض التنظيم وتبسيط الإجراءات وتسجيلها وتبويبها .

- المعاونة في جمع البيانات والمعلومات اللازمة لأغراض ترتيب الوظائف وتسجيلها وتبويبها .
- والمعاونة في إعداد أوصاف الوظائف .
- مراجعة السجلات والاستمارات المستخدمة في الأعمال الحسابية والتحقق من مدى مطابقتها للقوانين واللوائح والتعليمات .
- جمع ما ينشر عن الجهة بمختلف وسائل الاعلام ودراسة وإبداء الملاحظات وعرضها والمعاونة في إعداد الردود الرسمية والبلاغات تعقيباً عليه .
- تلقي الشكاوى المتصلة بنشاط الجهة وجمع البيانات والمعلومات عنها من مصادرها المختلفة ثمهيداً عرضها على الرؤساء المختصين .
- مرافقة الزائرين في جولاتهم .
- المعاونة في إعداد المذكرات الخاصة بطلبات التراخيص المالية أو بحث المشكلات في النواحي المالية أو الحسابية .
- المعاونة في شؤون اختيار العاملين وذلك بتجميع احتياجات الأجهزة المختلفة داخل الجهة من القوى العاملة وتصنيفها .
- إعداد البحوث البسيطة والمذكرات المتصلة بشؤون العاملين .
- مراجعة مشروعات القرارات الخاصة بشؤون العاملين .
- تجميع مقترحات الميزانية من الأجهزة المختلفة ومراعاة استيفائها لكافة البيانات ، المعلومات المطلوبة وصحة العمليات الحسابية في الجداول والكشوف واستيفاء البيانات الناقصة فيها .
- المعاونة في التفتيش على أعمال شاغلي الوظائف المكتبية في الفئات الأدنى وذلك عن طريق مراجعة السجلات والمستندات والملفات وغيرها للتحقق من سلامة العمل وانتظامه ومطابقته للقوانين واللوائح والتعليمات .
- مراجعة أعمال المرءوسين في الوحدة المكتبية التي يشرف عليها شاغل الوظيفة ومراقبة تنفيذ التعليمات التي تصدر بشأنها .
- القيام بما يسند إليهم من أعمال أخرى بمائة .

مطالب التأهيل :

للمهام بالقوانين واللوائح التي تتصل بالعمل .

أو هل دراسي عال من إحدى الجامعات العربية أو المعاهد العليا أو ما يعادلها دون حاجة إلى خبرة عملية سابقة .

أو مؤهل دراسي بين المتوسط والعالي مع مزاولة العمل في وظائف فئة كتاب ثان مدة لا تقل عن أربع سنوات أو نفس المؤهل مع خبرة بالأعمال المكتبية مدة لا تقل عن ست سنوات .

أو مؤهل دراسي متوسط مع مزاولة العمل في وظائف فئة كاتب ثان مدة لا تقل عن أربع سنوات أو نفس المؤهل مع خبرة بالأعمال المكتبية مدة لا تقل عن اثنتي عشرة سنة .

٢ - فئة إداري ثالثالتعريف العام :

يقوم شاغلو الوظائف في هذه الفئة — تحت الإشراف المباشر — بأعمال تنظيمية وإدارية ذات صعوبة ومسئولية أقل من المتوسط في مجالات مثل التدريب ، أو التنظيم ، أو ترتيب الوظائف ، أو العلاقات العامة ، أو الحسابات ، أو شئون العاملين ، أو الميزانية ، أو المخازن والمشتريات ، وتتضمن هذه الأعمال إعداد المذكرات والبحوث والدراسات في النواحي التنظيمية والإدارية ، وممارسة عمليات التنفيذ في هذه المجالات ، كما قد تتضمن بعض وظائف هذه الفئة الإشراف على عدد محدود من الوحدات الصغيرة التي تزاوّل أعمالاً مكتبية من أعمال وظائف الفئات الأدنى أو على قسم يعادلها في حجم العمل ومستواه . أو التفتيش على أعمال شاغلي الوظائف في هذه الفئات .

ويؤدي شاغلو الوظائف في هذه الفئة ما يسند إليهم من أعمال أخرى بمائلة .

الخصائص المميزة :

تتميز أعمال وظائف هذه الفئة عن أعمال وظائف فئة إداري رابع بالتنوع مع السهولة ويرجع شاغلو الوظائف في هذه الفئة إلى رؤسائهم المباشرين لتلقي التوجيهات بشأنها وتفسير ما يفيض من التعليمات أو خطوات العمل وإجراءاته .

ويسير العمل وفق قوانين ولوائح وتعليمات تحتاج إلى قدر قليل من حرية التصرف .

وتخضع أعمال وظائف هذه الفئة للمراجعة التفصيلية بقصد التأكد من سلامة تطبيق القوانين واللوائح والإجراءات المقررة ، وقد يتطلب العمل في بعض وظائف هذه الفئة إجراء اتصالات بجهات مختلفة بقصد الحصول على بيانات أو إعطاء معلومات .

أمثلة تصويرية للأعمال :

جميع البيانات والمعلومات اللازمة لأغراض التنظيم وتبسيط الإجراءات والاشتراك في دراستها وتحليلها .

جميع البيانات والمعلومات اللازمة لأغراض ترتيب الوظائف وتحقيقها والاشتراك في دراستها وتحليلها .

إعداد أوصاف الوظائف .

إعداد مشروعات البرامج التدريبية والاشتراك في تنفيذها ومتابعتها .

دراسة منشورات الميزانية واقتراح التعليمات التفسيرية والتوجيهية اللازمة لما يتضمنه .

دراسة مقترحات الأجهزة المختلفة بشأن تقديرات الميزانية وإعداد المذكرات ، والمشروعات المبدئية الخاصة بها .

متابعة الصرف على بنود الميزانية بعد اعتمادها ، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتغطية التجاوزات في الاعتمادات أو التكاليف النهائية للمشروعات .

الاشتراك في إصدار الذشرات والكتيبات وجمع البيانات والمعلومات اللازمة لها من مختلف مصادرها وإعداد المطبوعات التي توضح أوجه نشاط الجهة .

إعداد برامج الزيارات واستقبال الزائرين .

التفتيش على الأعمال المكتوبة التي يزاوها شاغلو وظائف الفئات الأدنى وإعداد التقارير والمذكرات بفتاوح هذا التفتيش .

مراجعة المذكرات والقرارات الخاصة بشئون العاملين وعرضها على الرؤساء تمهيداً لاعتمادها ، وإعداد البحوث المتنوعة المتصلة بهذه الشئون

إعداد المذكرات بشأن تظلمات العاملين وتنفيذ الأحكام الصادرة من المعاكم الإدارية .

الإشراف على مراجعة استمارات وأنون الصرف ومراجعة التسويات الحسابية لمطابقتها للقوانين واللوائح المالية والضريبية .

لإجراء المراجعة الدورية للسجلات والدفاتر الحسابية للتأكد من انتظام وسلامة واستيفاء القيود بها .

إعداد الحسابات الشهرية والربع سنوية والمراكز العالية والحسابات الختامية .
إسناد الأعمال للمدوسين في الوحدات المكتبية التي يشرف عليها ومراقبة تنفيذ التعليمات ومراجعة الأعمال والتوجيه فيها .

القيام بما يسند من أعمال أخرى مماثلة .

مطالب التأهيل :

• معرفته كافية بالقوانين واللوائح والتعليمات والسوابق والأسس الفنية التي تحكم للعمل .

مؤهل دراسي عال من إحدى الجامعات العربية أو المعاهد العليا أو ما يعادلها مع مزاولة العمل في وظائف فئة إداري رابع مدة لا تقل عن ثلاث سنوات أو نفس المؤهل مع خبرة بالأعمال التنظيمية والإدارية مدة لا تقل عن خمس سنوات .

أو مؤهل دراسي بين المتوسط والعالي مع مزاولة العمل في وظائف فئة إداري رابع أو كاتب أول مدة لا تقل عن ثلاث سنوات أو نفس المؤهل مع خبرة بالأعمال التنظيمية والإدارية أو المكتبية مدة لا تقل عن تسع سنوات .

أو مؤهل دراسي متوسط مع مزاولة العمل في وظائف فئة إداري رابع أو كاتب أول مدة لا تقل عن ثلاث سنوات أو نفس المؤهل مع خبرة بالأعمال التنظيمية والإدارية أو المكتبية مدة لا تقل عن خمس عشرة سنة .

٣ - فئة إداري ثان

التعريف العام :

يقوم شاغلو الوظائف في هذه الفئة — تحت الإشراف المباشر — بأعمال تنظيمية وإدارية ذات صعوبة ومسئولية متوسطة في مجالات مثل التدريب أو التنظيم أو ترتيب الوظائف أو العلاقات العامة أو الحسابات أو شئون العاملين أو الميزانية أو المخازن والمشتريات وتتضمن هذه الأعمال إعداد البحوث والدراسات المذكرات الهامة في النواحي التنظيمية والإدارية . كما قد تتضمن بعض وظائف هذه الفئة الإشراف على وحدة صغيرة تزاوّل أعمالاً تنظيمية وإدارية من مجالات العمل في الفئات الأدنى أو التفتيش على أعمال شاغلي الوظائف في هذه الفئات

وقد تتضمن بعض وظائف هذه الفئة الإشراف على عدد محدود من الأقسام المتوسطة التي تزاوُل أعمالاً مكتتبية من أعمال وظائف الفئات الأدنى أو على قسم كبير يعادلها في حجم العمل ومسئواه أو التفهيس على أعمال شاغلي الوظائف في هذه الفئات .

ويؤدي شاغلو الوظائف في هذه الفئة ما يسند إليهم من أعمال أخرى مماثلة .

الخصائص المميزة :

تتميز أعمال وظائف هذه الفئة عن أعمال وظائف فئة إداري ثالث بصعوبتها وعدم تنوعها كما قد يتميز بعض وظائف هذه الفئة باتساع نطاق الإشراف وتعدد الوحدات المكتتبية المشرف عليها . ويرجع شاغلو الوظائف في هذه الفئة إلى رؤسائهم المباشرين لتلقى التوجيهات بشأن أعمالهم وتؤدي هذه الأعمال وفق قوانين ولوائح وإجراءات لا تتطلب إلا قدراً أقل من المتوسط من حرية التصرف .

وتخضع أعمال وظائف هذه الفئة للمراجعة التفصيلية بغرض التحقق من صحة تطبيق التعليمات والقوانين واللوائح .

وقد يتطلب العمل في بعض وظائف هذه الفئة إجراء اتصالات بجهات مختلفة بقصد تبادل المعلومات والبيانات وسرعة إنجاز الأعمال .

أمثلة تصورية للأعمال :

دراسة البناء التنظيمي وتوزيع الاختصاصات وخطوط السلطة ومعدلات الأداء وغيرها من النواحي التنظيمية .

توجيه العاملين في المستويات الأدنى إلى استكمال البيانات والحقائق اللازمة لأغراض الدراسات التنظيمية وإلى مصادر الحصول عليها والتقدم باقتراحات تطوير النظم والإجراءات وفق الأصول التنظيمية السليمة .

دراسة البيانات والمعلومات التي تتصل بترتيب الوظائف وتوجيه العاملين في المستويات الأدنى في تنفيذها وإجراء الدراسات بشأنها .

مراجعة أوصاف الوظائف .

الاشتراك في إنشاء الفئات وإعداد مواصفاتها أو اقتراح وضع الوظائف في فئاتها المناسبة أثناء تطبيق نظام الترتيب أو عند متابعته .
التوجيه في إعداد مشروعات البرامج التدريبية ومراجعتها للتحقق من سلامتها وإبداء الرأي فيها ومتابعة تنفيذ ما ينقرر منها ودراسة نتائج التقييم .

المعاونة في إعداد الدراسات اللازمة لتطوير نظم التدريب وأعماله .
تحضير مواد البرامج والأحاديث والمفالات التي توضح نشاط الجهة لأشهرها عن طريق وسائل الإعلام المختلفة وتوجيه العاملين في المستويات الأدنى إلى مصادر المعلومات اللازمة لهذه المواد .
إعداد برامج الخدمات الترفيهية والاجتماعية وغيرها والإشراف على تنفيذها .
مراجعة تقديرات مشروعات الميزانية ومناقشتها .
توجيه ومراجعة المذكرات بشأن طلبات التعديل في الاعتمادات المالية وفي التكاليف النهائية للمشروعات المختلفة .

مراجعة الحسابات الختامية ومراجعة مذكراتها قبل اعتمادها .
التوقيع على ومراجعة استمارات إيداع المبالغ للخزائن العامة وحفاظ التوريد للبنوك وإخطارات توريد المتحصلات وكشوف تسوياتها الحسابية والشيكات والأذون وكشوف صرف المبالغ والمكافآت .

مراجعة حسابات القروض والبنوك والكفالات .
التوجيه في إعداد المذكرات والقرارات والبحوث المتصلة بشئون العاملين ومتابعة تنفيذ قرارات الرؤساء بشأنها .

التفتيش على الأعمال التنظيمية والإدارية في مجالاتها المختلفة مثل شئون العاملين والميزانية والحسابات والمخازن والمشتريات، وعلى الأعمال المكتبية المتصلة بها وذلك للتأكد من صحة تطبيق القوانين واللوائح والنظم والتعليمات وتجرى أسباب وقوع المخالفات ومعالجتها وتقديم للتوصيات في هذا الشأن .

توزيع الأعمال على المرءوسين ومراقبة أنجازها ومراجعتها للتأكد من صحة تنفيذ الاجراءات وسلامة تطبيق القوانين واللوائح والتعليمات .
القيام بما يسند من أعمال أخرى عائدة .

مطالب التأهيل :

معرفة كبيرة بالقوانين واللوائح والتعليمات والسوابق والأسس الفنية التي تحكم العمل .
قدرة على الإشراف والتوجيه .

مؤهل دراسي عال من إحدى الجامعات العربية أو المعاهد العليا أو ما يعادلها مع مزاولة العمل في وظائف فئة إداري ثالث مدة لا تقل عن ثلاث سنوات أو نفس المؤهل مع خبرة بالأعمال التنظيمية والإدارية مدة لا تقل عن ثماني سنوات .

أو مؤهل دراسي بين المتوسط والعالي مع مزاولة العمل في وظائف فئة إداري ثالث أو رئيس كتاب ثان مدة لا تقل عن ثلاث سنوات أو نفس المؤهل مع خبرة بالأعمال التنظيمية والإدارية أو المكتبية مدة لا تقل عن اثني عشرة سنة .

أو مؤهل دراسي متوسط مع مزاولة العمل في وظائف فئة إداري ثالث أو رئيس كتاب ثان مدة لا تقل عن ثلاث سنوات أو نفس المؤهل مع خبرة بالأعمال التنظيمية والإدارية أو المكتبية مدة لا تقل عن ثماني عشرة سنة .

٤ — فئة إداري أولالتعريف العام :

يقوم شاغلو الوظائف في هذه الفئة — تحت الإشراف العام — بأعمال تنظيمية وإدارية ذات صبغة ومسئولية فوق المتوسط في مجالات مثل التدريب ، أو ترتيب الوظائف ، أو العلاقات العامة ، أو الحسابات ، أو شئون العاملين ، أو الميزانية ، أو المخازن والمشتريات ، وقد تتضمن بعض وظائف هذه الفئة الإشراف على عدد محدود من الوحدات الصغيرة التي تزاوُل أعمالاً تنظيمية وإدارية من أعمال الوظائف في الفئات الأدنى أو على قسم يعادلها في حجم العمل ومستواه . كما قد تتضمن أعمال بعض وظائف هذه الفئة التفتيش على أعمال الوظائف في الفئات الأدنى .

ويؤدي شاغلو الوظائف في هذه الفئة ما يسند إليهم من أعمال أخرى عارضة .

الخصائص المميزة :

تتميز أعمال وظائف هذه الفئة عن أعمال وظائف فئة إداري ثان بتنوعها مع صغوبتها إذ

يتناول العمل فيها مجالات متعددة من الأعمال التنظيمية والإدارية فضلاً عن تنوع موضوعات العمل داخل كل مجال . كما قد تتميز بعض وظائف هذه الفئة باتساع نطاق إشرافها .

ويتلقى شاغلو الوظائف في هذه الفئة تعليمات إجمالية بشأن موضوعات العمل ، وينهضون بمسئولية تنفيذ التفاصيل .

وتؤدي الأعمال وفق قوانين وقرارات ولوائح محددة ويتطلب العمل قدراً متوسطاً من حرية التصرف .

وتراجع نتائج الأعمال مراجعة إجمالية بغرض التحقق من سلامة تطبيق هذه القوانين واللوائح .

وقد يتطلب العمل في بعض وظائف هذه الفئة إجراء اتصالات متكررة بجهات مختلفة لتبادل المعلومات أو لتيسير إنجاز الأعمال .

وقد يترتب على خطأ شاغلي الوظائف إلحاق أضرار مادية أو أدبية بالجمهور أو الجهة التي يعملون بها .

أمثلة تصورية للأعمال :

دراسة أحدث التطورات في نظم وأساليب التدريب ومتابعة الاتجاهات التقدمية في رفع كفاية العاملين وإعداد البحوث التي تساعد على تطوير أعمال التدريب وتوجيه الباحثين في المستويات الأدنى في إعدادها .

اقترح الخطوات الكفيلة بتيسير الاستفادة العملية من نتائج دراسات التدريب ومتابعة تنفيذها بعد اعتمادها .

مراجعة الدراسات التنظيمية والتوجيه في شأنها ودراسة نتائجها ومتابعة تنفيذ ما يقرر منها ورفع التقارير والمذكرات بشأن تقييم نتائج التنفيذ .

مراجعة مواصفات الفئات والتقسيمات الوظيفية للوظائف والتأكد من سلامة تقييم الوظائف ووضعها في فئاتها المناسبة .

دراسة اتجاهات ورغبات الرأي العام بالنسبة لأوجه نشاط الجهة وتحديد المشكلات العامة والتقدم بالتوصيات بشأنها .

اقتراح وإعداد البحوث والبرامج الثقافية والإعلامية والتوجيه والإعداد للمؤتمرات .
الاشتراك في مناقشات لجان الميزانية وتفسير كل ما يتصل بالاعتمادات المقترحة في مشروعها .
دراسة تقديرات مشروعات الميزانية وعرضها على المختصين وتلقى التوجيهات بشأنها وإبلاغها
للباحثين في المستويات الأدنى ، والإشراف على إعداد المشروعات الشاملة على أساسها .

الإشراف على إجراء اتصالات بالمتعهدين والتجار بشأن المشتريات وإبرام وتنفيذ العقود .
فحص ودراسة التقارير المقدمة من أعمال التفتيش والتأكد من سلامته وفحص الملفات الواردة
بتقارير التفتيش وإبداء الملاحظات عليها ، ورفع المقترحات في شأن تعديل بعض نظام العمل ،
واقتراح تشكيل لجان فحص الأعمال وإحالة الموضوعات محل المخالفة للتحقيق .
دراسة وإعداد التقارير والمذكرات التي تتصل بالشئون التنظيمية والإدارية والاشتراك في
الاجان التي تفصل لدراساتها .

القيام بأعمال سكرتارية لجان شئون العاملين وإعداد جداول أعمالها وتحرير محاضر جلساتها .
المراجعة الدورية للدفاتر والسجلات المتصلة بشئون العاملين لتحقيق من سلامة وانتظام
القيام بها .

مراجعة وفحص الردود على مناقضات الجهاز المركزي للمحاسبات .

مراجعة المكشوف الشهرية والمراكز المالية والحسابات الختامية والتوقيع عليها .
الاعتماد الابتدائي للتسويات الحسابية واستمارات وأذون الصرف والهيئات الصادرة بعد
التحقق من سلامة مستندات الصرف ، واعتماد الأذون والشيكات الواردة ونسوياتها وحوافظ
الختم والإضافة .

مراقبة الحسابات الهامة بالدفاتر كحسابات القروض والبنوك والكفالات .

القيام بما يسند من أعمال أخرى بمائلة .

مطالب التأهيل :

معرفة تامة بالقوانين واللوائح والتعليمات والسوابق والأمن الفنية التي تحكم العمل .
قدرة على الإشراف والتوجيه .

مؤهل دراسي عال من إحدى الجامعات العربية أو المعاهد العليا أو ما يعادلها مع مزاولة العمل في وظائف فئة إداري ثان ، مدة لا تقل عن سنتين . أو نفس المؤهل مع خبرة بالأعمال التنظيمية والإدارية مدة لا تقل عن عشر سنوات .

أو مؤهل دراسي بين المتوسط والعالي مع مزاولة العمل في وظائف فئة إداري ثاني أو رئيس كتاب أول مدة لا تقل عن سنتين . أو نفس المؤهل مع خبرة بالأعمال التنظيمية والإدارية أو المكتبية مدة لا تقل عن أربع عشرة سنة .

أو مؤهل دراسي متوسط مع مزاولة العمل في وظائف فئة إداري ثان أو رئيس كتاب أول مدة لا تقل عن سنتين . أو نفس المؤهل مع خبرة بالأعمال التنظيمية والإدارية أو المكتبية مدة لا تقل عن عشرين سنة .

هـ - فئة كبير إداريين ثان

التعريف العام :

يقوم شاغلو الوظائف في هذه الفئة - تحت الإشراف العام - بأعمال تنظيمية وإدارية ذات صعوبة ومسئولية كبيرة تتضمن الإشراف على عدد محدود من الأقسام المتوسطة أو على قسم كبير يعادلها في حجم العمل ومستواه تزاوُل أعمالا من مجالات العمل في الفئات الأدنى تتصل بشئون التدريب أو التنظيم ، أو ترتيب الوظائف ، أو العلاقات العامة ، أو الحسابات أو شئون العاملين ، أو الميزانية ، أو المخازن والمشتريات .

وقد تتضمن بعض وظائف هذه الفئة الإشراف على قسم متوسط تختص بالتفتيش على أعمال شاغلي الوظائف في الفئات الأدنى .

كما قد تتضمن أعمال بعض وظائف هذه الفئة القيام بالبحوث والدراسات التي تتصل بالأعمال التنظيمية والإدارية أو الإشراف على قسم صغير يقوم بهذه البحوث والدراسات .

ويؤدي شاغلو الوظائف في هذه الفئة ما يسند إليهم من أعمال أخرى مماثلة .

الخصائص المميزة :

تميز أعمال وظائف هذه الفئة عن أعمال وظائف فئة إداري أول بزيادة تنوعها واتساع نطاق الإشراف فيها .

ويتلقى شاغلوها تعليمات إجمالية عامة بشأن موضوعات العمل ، ويقومون بوضع برامج تنفيذها . وتؤدي الأعمال وفق قوانين ولوائح تحتاج إلى قدر فوق المتوسط من حرية التصرف وتراجع نتائج الأعمال مراجعة إجمالية للتحقق من مدى تمشيها مع الخطط والبرامج والأهداف المقررة .

وقد يتطلب العمل في وظائف هذه الفئة إصدار تعليمات بشأن تفاصيل تنفيذ العمل كما قد يتطلب التقدم بالتوصيات لتحسين وسائل الخدمة ورفع مستوى الأداء . وقد يتطلب العمل إجراء اتصالات متكررة والاشتراك في لجان متعددة .

وقد يترتب على شاغلي الوظائف إلحاق أضرار مادية أو أدبية بالجمهور أو بالجهة التي يعملون بها .

أمثلة تصورية للأعمال :

توزيع العاملين على الوحدات وتحديد الأعمال التي تسند إليهم .
إعداد مقترحات خطط وبرامج العمل في المجالات المختلفة ، ومراجعة البحوث والتقارير والمشروعات التي يعدها المرءوسون في هذا الشأن .

توجيه المرءوسين في بحث مشروعات الميزانية ومراجعة المشروعات النهائية وحضور الاجتماعات واللجان المختصة بمناقشتها والإشراف على تنفيذ الميزانية بعد اعتمادها .

الإشراف على وضع برامج التدريب وعلى تنفيذها ومتابعة الدراسات اللازمة لتطوير نظم وأساليب التدريب وتزويد المرءوسين بالمعلومات والامكانيات التي تساعدهم في هذه الدراسات .
دراسة التقارير والمذكرات المفصلة بأعمال التدريب واقتراح خطط العمل ونظمه والتعليمات اللازمة لتنفيذها .

الإشراف على أعمال التنظيم وتبسيط الإجراءات والتوجيه في خطواته وإستخلاص النتائج التي تحقق أهداف الجهة ، ودراسة التقارير والمذكرات واقتراح خطط وبرامج العمل ونظمه والتعليمات اللازمة لتنفيذها .

الإشراف على أعمال ترتيب الوظائف والتوجيه في خطواته واقتراح خطط وبرامج العمل والتعليمات اللازمة لتنفيذها .

الإشراف على إعداد برامج التوعية والاعلام والتوجيه في كافة مراحلها ودراسة البحوث والبرامج المقترحة من المرموسين والاعداد النهائي للردود على الشكاوى والبلاغات الرسمية تعقيباً على ما تنشره وسائل الاعلام .

الإشراف على إعداد المؤتمرات الصحفية والاعلام وتنظيم إجراءاتها .

الإشراف على الأعمال الحسابية والتحقق من سلامة توريد المتحصلات للخزائن والبنوك .
مراقبة التراخيص المالية بالصرف والتأكد من صدورهما من السلطات المختصة ومراجعة واعتماد العمليات الحسابية والاستثمارات والتسويات والشيكات والأذون والحسابات الشهرية والختمية والتقارير المالية .

إبداء الرأي في الشروط المالية الخاصة بالعطاءات ومدى مطابقتها للتعليقات المالية والنقدية .
الإشراف على أعمال شئون العاملين ووضع نظم اختيار العاملين وتقدير كفايتهم وترقيتهم ونقلهم ومراقبة تطبيق القوانين والتعليمات واللوائح ونفسيها .

الإشراف على إعداد وتنفيذ القرارات الصادرة في شئون العاملين واقتراح العمل ونظمه والتعليمات اللازمة لتنفيذها .

رئاسة أو الاشتراك في لجان البيع والشراء .

الاطلاع على تقارير التفتيش والتعليق على الملاحظات الواردة بها وإصدار التعليمات بشأنها .
القيام بما يسند من أعمال أخرى مماثلة .

مطالب التأهيل :

معرفة شاملة بالقوانين واللوائح والتعليمات والسوابق ولأسس الفنية التي تحكم العمل .

قدرة كبيرة على القيادة الإدارية وعلى إعداد البحوث والدراسات الهامة .

مؤهل دراسي عال من إحدى الجامعات العربية أو المعاهد العليا أو ما يعادلها مع مواصلة العمل في وظائف فئة إداري أول مدة لا تقل عن سنة واحدة . أو نفس المؤهل مع خبرة بالأعمال التنظيمية والإدارية مدة لا تقل عن إحدى عشرة سنة .

أو مؤهل دراسي بين المتوسط والعالي مع مواصلة العمل في وظائف فئة إداري أول مدة

لا تقل عن سنة واحدة . أو نفس المؤهل مع خبرة بالأعمال التنظيمية والإدارية والمكتبية مدة لا تقل عن خمس عشرة سنة .

أو مؤهل دراسي متوسط مع مزاولة العمل في وظائف فئة إداري أول مدة لا تقل عن سنة واحدة . أو نفس المؤهل مع خبرة بالأعمال التنظيمية والإدارية والمكتبية مدة لا تقل عن إحدى وعشرين سنة .

٦ — فئة كبير إداريين أول

التعريف العام :

يقوم شاغلو الوظائف في هذه الفئة تحت التوجيه العام بأعمال تنظيمية وإدارية ذات صعوبة ومسؤولية كبيرة جدا تتضمن الاشتراك في تخطيط المشروعات وإعداد برامج العمل في مجال أو أكثر من المجالات التنظيمية والإدارية مثل التدريب ، أو التنظيم ، أو ترتيب الوظائف ، أو العلاقات العامة ، أو الحسابات ، أو شئون العاملين ، أو الميزانية ، أو المخازن والمشتريات .

وقد تتضمن بعض وظائف هذه الفئة الإشراف على عدد من الأقسام الكبيرة التي تزاوُل أعمالا تنظيمية وإدارية ومكتبية من أعمال وظائف الفئات الأدنى أو الإشراف على إدارة رئيسية تتعادل معها في حجم العمل ومستواه .

كما قد تتضمن بعض وظائف هذه الفئة الإشراف على قسم كبير يقوم بالتفتيش على أعمال شاغلي الوظائف في الفئات الأدنى .

وقد تتضمن القيام بأعمال البحوث أو الإشراف على قسم كبير يقوم بهذه الأعمال .

ويؤدي شاغلو الوظائف في هذه الفئة ما يسند إليهم من أعمال أخرى مماثلة .

الخصائص المميزة :

تتميز أعمال وظائف هذه الفئة عن أعمال وظائف فئة كبيرة إداريين ثان باتساع نطاق الإشراف والاشتراك في تخطيط المشروعات وإعداد البرامج والمسؤولية الكبيرة عن نتائج الأعمال المتنوعة التي تؤدي في الوحدات المشرف عليها .

ويتلقى شاغلو الوظائف توجيهات عامة تتصل بالإنجازات والأهداف التي تسمى الجهة لتحقيقها .

وتخضع نتائج أعمالهم للراجعة العامة بقصد التأكد من تنفيذها طبقاً للخطط والبرامج المقررة .

وتؤدي الأعمال في وظائف هذه الفئة وفق قوانين ولوائح ، وتتطلب قدراً كبيراً من حرية التصرف في حدودها ، وقد يتطلب العمل في وظائف هذه الفئة إصدار الأوامر والتعليمات والتقدم بالتوصيات والمقترحات الهامة وإيجاد الحلول المناسبة للمشكلات الصعبة .

وقد يستلزم العمل في بعض وظائف هذه الفئة إجراء اتصالات مع هيئات أو جهات والاشتراك في لجان وضع الخطط والمشاريع .

وقد يترتب على خطأ شاغلي الوظائف إلحاق أضرار مادية أو أدبية كبيرة بالجهة التي يعملون بها أو الجمهور .

أمثلة تصورية الأعمال :

الاشتراك في تخطيط المشروعات والاشتراك في وضع البرامج التنفيذية لها .
إصدار التعليمات الموضحة لسياسة العمل والمنفذة لكافة القرارات والتي تنظم سير العمل .
دراسة تقارير العمل بالانقسامات التي يشرف عليها الوقوف على مدى نشاط كل منها ، وإبداء الملاحظات والتوجيهات بشأنها .

معاونة المراجعين في بحث الموضوعات ذات الأهمية الخاصة .
مراقبة الانتاج عن طريق الاحصاءات والتقارير الدورية .
رئاسة أو الاشتراك في لجان البت في الممارسات والمناقشات في حدود السلطة المخولة .
مراجعة تقارير التفتيش وإبداء الملاحظات والتوجيهات بشأنها .
دراسة القوانين والقرارات واقتراح تعديلها في ضوء الصعوبات التي قد تعترض التطبيق .
دراسة نظم العمل والعمل على تطويرها وعقد الاجتماعات مع رؤساء الوحدات لبحث المشكلات وطرق حلها .

إبداء الرأي في الاعتمادات الإضافية والتجاوزات والصرف على الميزانيات السابقة ومراقبة قانونية وصحة إجراءات الصرف والارتباطات وسلامة تطبيق الأنظمة واللوائح المالية والمحاسبية .

القيام بما يستند من أعمال أخرى مماثلة .

مطالب التأهيل :

معرفة كاملة باختصاصات الجهة وفروعها المختلفة وأوجه نشاطها والقوانين والأسس الفنية التي تحكم العمل .

قدرة كبيرة على القيادة والتوجيه وإعداد البرامج وتحديد طرق وإجراءات العمل وتوقيتها .
مؤهل دراسي عال من إحدى الجامعات العربية أو المعاهد العليا أو ما يعادلها مع مواصلة العمل في وظائف فئة كبير إداريين ثان مدة لا تقل عن سنة واحدة ، أو نفس المؤهل مع خبرة بالأعمال التنظيمية والإدارية مدة لا تقل عن اثني عشرة سنة .

أو مؤهل دراسي بين المتوسط والعالي مع مواصلة العمل في وظائف فئة كبير إداريين ثان مدة لا تقل عن سنة واحدة . أو نفس المؤهل مع خبرة بالأعمال التنظيمية والإدارية والمكتبية مدة لا تقل عن ست عشرة سنة .

أو مؤهل دراسي متوسط مع مواصلة العمل في وظائف فئة كبير إداريين ثان مدة لا تقل عن سنة واحدة . أو نفس المؤهل مع خبرة بالأعمال التنظيمية والإدارية والمكتبية مدة لا تقل عن اثنين وعشرين سنة .

٧ — فئة مدير عام

التعريف العام :

يقوم شاغل الوظائف في هذه الفئة بمحبة التوجيه الإداري العام بأعمال تنظيمية وإدارية باللغة الصعوبة والمسؤولية تتضمن تخطيط المشروعات ووضع البرامج التنفيذية لها في مجال أو أكثر من المجالات التنظيمية والإدارية ، والإشراف على تنفيذ هذه البرامج في نطاق كبير يضم عدداً من الإدارات الرئيسية .

وقد تتضمن بعض وظائف هذه الفئة القيام بأعمال استشارية أو إشراف على عدد من الأقسام الكبيرة التي تزاول أعمال البحوث أو على إدارة رئيسية تعادلها في حجم العمل ومستواه .

وقد تتضمن بعض وظائف هذه الفئة الإشراف على عدد من الأقسام الكبيرة التي تقوم بالتفتيش على الأعمال في المجالات التنظيمية والإدارية أو المكتبية أو على إدارة رئيسية تعادلها في حجم العمل ومستواه .

ويؤدي شاغلو الوظائف في هذه الفئة ما يسند إليهم من أعمال أخرى مماثلة .

الخصائص المميزة :

تتميز أعمال وظائف هذه الفئة عن أعمال وظائف فئة كبير إداريين أول بالمسئولية عن تنفيذ السياسة العامة المرسومة ووضع خطط وبرامج هذا التنفيذ ، كما تتميز باتساع نطاق الإشراف إذ أنه يقع على نطاق كامل يضم مجموعة من التقسيمات الرئيسية كما تتميز أعمال وظائف هذه الفئة بالسلطات الواسعة في الشئون المالية وشئون الادارة .

ويتطلب أداء أعمال الوظائف في هذه الفئة توافر قدر كبير من حرية التصرف في حدود السياسة العامة المرسومة .

ويتطلب أداء هذه الأعمال أيضاً إصدار القرارات النهائية والأوامر والتعليمات التي تؤثر في طرائق العمل ونتائجه .

وقد يستلزم العمل في بعض وظائف هذه الفئة الاتصال المباشر بالجهات والهيئات والشركات والمؤسسات وغيرها يقصد نذليل العقبات والتحدث والارتباط باسم الجهة التي يمثلها .

وقد يستلزم العمل الاشتراك المتكرر في لجان داخلية وخارجية بقصد مناقشة الموضوعات التي تتصل بالعمل .

وقد يترتب على خطأ شاغل الوظيفة إلحاق أضرار جسيمة بالدولة أو تعطيل بالغ الأثر لمصالح الجمهور .

أمثلة تصورية للأعمال :

الاشتراك في رسم السياسة العامة للجهة وتخطيط المشروعات ووضع البرامج التنفيذية لها .

تخطيط خطط العمل داخل الإدارة العامة وإصدار القرارات التي تكفل تحقيق الأهداف المرسومة وضبط الرقابة على تنفيذ هذه القرارات .

مراجعة النتائج الإجمالية الأنشطة ومجروعات تقسيمات الادارة العامة واعتمادها وإبداء الملاحظات التي تعاون على تطوير وتحسين مجريات العمل .

متابعة التطورات التقدمية والاتجاهات الحديثة في مجالات العمل والعمل على الاستفادة منها .

عقد الاجتماعات الدورية مع الرؤساء المسؤولين في الادارة العامة ومناقشة خطوات العمل ومشكلاته ، والعمل على تذليل هذه المشكلات .

التفسيق بين أعمال التقسيمات الموجودة في الادارة العامة وتنظيم الاتصالات اللازمة لصالح العمل .

تقشيل الادارة العامة في الاجتماعات واللجان داخل وخارج الجهة .

مباشرة السلطات المالية والادارية في حدود السلطات المخولة .

الإشراف على إعداد مشروعات الميزانية العامة والنقدية والحساب الختامي وعلى تنفيذها . بعد اعتمادها .

الاشتراك في عضوية لجان شئون العاملين بالجهة أو رئاستها ورئاسة لجان الممارسات والمناقصات في حدود السلطة المخولة للاعتقاد .

القيام بما يسند من أعمال أخرى بمائلة .

مطالب التأهيل

معرفة شاملة باختصاصات وأهداف الجهة وفروعها المختلفة وأوجه نشاطها .

قدرة فائقة على التوجيه والقيادة وتخطيط البرامج .

مؤهل دراسي مناسب مع خبرة عملية واسعة بمجال العمل .

(ب) مواصفات فئات المجموعة النوعية لفئات الوظائف المكتبية :

١ - مواصفة فئة كاتب رابع .

٢ - مواصفة فئة كاتب ثالث .

٣ - مواصفة فئة كاتب ثان .

٤ - مواصفة فئة كاتب أول .

٥ - مواصفة فئة رئيس كتاب ثان .

٦ - مواصفة فئة رئيس كتاب أول .

١ - فئة كاتب رابع

التعريف العام :

يقوم شاغلو الوظائف في هذه الفئة - تحت الإشراف المباشر - بأعمال مكتبية ذات صعوبة ومسئولية قليلة جداً في مجالات تتصل بالهئون التنظيمية والإدارية أو المتخصصة أو الفنية مثل أعمال القيد البسيط في السجلات والدفاتر ، أو أعمال حفظ الأوراق في الملفات أو أعمال نسخ المکتبات .

ويؤدي شاغلو الوظائف في هذه الفئة ما يسند إليهم من أعمال أخرى مماثلة .

الخصائص المميزة :

تتميز أعمال وظائف هذه الفئة بالسوئية والتكرار وعدم التنوع ، ويؤدي العمل وفق تعليمات شفوية ومكتوبة وطبقاً لطرق وإجراءات مقررة ونظم وقواعد محددة توضح خطوات تنفيذه ولا تحتاج إلى أي قدر من حرية التصرف .

ويرجع شاغلو الوظائف إلى رؤسائهم المباشرين لتلقى التعليمات في جميع خطوات العمل . ويخضع العمل للمراجعة التفصيلية الكاملة التي تتم أثناءه وبعد الانتهاء منه بفرض التأكد من سلامة الإجراءات وخلوها من الأخطاء .

أمثلة تصويرية للأعمال:

استلام المسكاتبات الواردة والقيام بختمها وتسجيلها بدفاتر الوارد بأرقام سلسلة .
استلام المسكاتبات الصادرة والتأكد من استيفاء التوقيعات عليها ومن صحة عدد المرفقات وقيدتها في دفاتر الصادر بأرقام سلسلة ووضعها في المظاريف وعنونتها تمهيداً لتصديرها .
ضبط عملية الحضور والانصراف ومراجعة شريط الساعة المينائية .

إرفاق وثائق الخدمة بملفات العاملين .

استيفاء البيانات في بعض النماذج والاستمارات والكهوف .

نسخ المسكاتبات والمذكرات العادية .

توزيع المنشورات والقرارات والكتب الدورية .

القيام بما يسند إليه من أعمال أخرى مماثلة .

مطالب التأهيل:

معرفة تامة بالقراءة والكتابة وهياكل الحساب ، وللملم ببعض المعلومات العامة .

مؤهل دراسي أقل من المتوسط دون حاجة إلى خبرة عملية سابقة .

٢ — فئة كاتب ثالث

التعريف العام :

يقوم شاغلو الوظائف في هذه الفئة — تحت الاشراف المباشر — بأعمال مكتبية ذات صعوبة ومسؤولية قليلة في مجالات تتصل بالشئون التنظيمية والإدارية أو التخصصية أو الفنية . وتتضمن هذه الأعمال الفيد في الدفاتر والسجلات والنماذج بأنواعها واستخلاص البيانات منها وإعداد المسكبات بشأنها ، وتحرير الخطابات والكتابة على الآلة الكاتبة .

ويؤدي شاغلو الوظائف في هذه الفئة ما يسند إليهم من أعمال أخرى مماثلة .

الخصائص المميزة :

تتميز أعمال وظائف هذه الفئة عن أعمال وظائف فئة كاتب رابع بالتنوع مع السهولة وتؤدي طبقا لطرق وإجراءات وتعليمات ولوائح محددة توضح خطوات العمل وتحتاج إلى قدر قليل جداً من حرية التصرف .

ويجمع شاغلو الوظائف إلى رؤسائهم المباشرين في الموضوعات التي لا تحكمها سوابق أو التي تحتاج إلى تفسير .

ويحتاج العمل للمراجعة التفصيلية الكاملة التي تتناول الاجراءات والنتائج للتأكد من خلوها من الأخطاء وسلامة تطبيق القوانين واللوائح والتعليمات .

وقد يتطلب العمل في بعض وظائف هذه الفئة إجراء اتصالات مع وحدات تنظيمية أخرى أو مع الجمهور بفرض جمع معلومات أو إعداد بيانات أو تلقي طلبات . وقد يتطلب العمل استخدام الآلة الكاتبة أو الحاسبة .

أمثلة تصورية للأعمال :

قراءة المكاتبات الواردة ووضع رقم الملف عليها ، وتدوين التآشير التي تفيد الرجوع إلى مكاتبات سابقة وإرفاق صور المكاتبات التي يتم تصديرها وكذلك المكاتبات الواردة في الملفات الخاصة بها وترقيمها بأرقام سلسلة ، والقيام بعمل الاستعجالات الخاصة بالملفات والمكاتبات المتأخرة لدى الجهات المختلفة .

تحرير استمارات السفر ونقل المفش للعاملين ، وتسلم مطالبات السكك الحديدية ، والإيجارات والمياه والافارة والتليفونات وغيرها وإثباتها في السجلات ، وتحرير استمارات الصرف الخاصة بها .

تسلم الأصناف والمواد الواردة للمخزن الفرعي وترتيبها في أماكنها والمحافظة عليها وقيدتها في السجلات المخصصة لذلك ، والقيام بصرف الأصناف والاحطار عن الأصناف التي أوشكت على بلوغ الحد الأدنى الواجب تواجده بالمخازن الفرعي .

إمسك ملفات وسجلات العهدة المستديرة والشخصية وقيد العهدة بها ومتابعتها والقيام بإمسك السجلات التي تنص عليها اللوائح ، وقيد الأصناف المضافة وختم المنصرف ، والقيام بعمل المطابقة الدورية بين هذه السجلات وبين دفاتر أمناء المخازن ، والقيام بتجميع ومراجعة الفواتير الواردة على العقود ، وتحرير استمارات الصرف بمقتضاها .

مباشرة إجراءات منح الاجازات بأنواعها وقيدتها بالسجلات والملفات وتسلم طلبات التعيين وتسجيلها وتحرير خطابات الاستدعاء للامتحانات وتولى إجراءات الاحالة إلى الكشف الطبي ، والقيام بقيد البيانات بالسجلات والبطاقات وقيد التعديلات بها ، وإنشاء الملفات وإرفاق الأوراق وتعليقها على ملف الخدمة ، والمساعدة في إجراءات النقل والندب والاعارة ، واستيفاء اقرارات الحالة الاجتماعية واستمارات البطاقات الشخصية والعائلية للعاملين ، واعداد المكاتبات البسيطة التي تتضمن بيانات مستخلصة من الملفات والسجلات .

تسلم استمارات الصرف والتمويات وقيدتها في سجل حصر الطلبات الواردة وإثبات تداول الاستمارات بالدفاتر ، وإمسك دفاتر قيد الشيكات والحوالات الصادرة وقيدتها بعد اعتمادها ، وتسلم استندات بعد الصرف ومراجعة توقيعات الاستلام وترتيب المستندات ، والقيام بتحرير أضابير الحسابات ووضعها في المحافظ وتسليمها مع مستنداتها للمختصين .

تحصيل المبالغ المستحقة للخزينة وتحرير حوافظ النوريد ويومياته للخزائن وتوريد المتحصلات

اليومية بعد مراجعتها على الحوافظ واليوميات الممتدة، وصرف المرتبات والمسكافات والأجور وغيرها للعاملين، ومسك سجل السلفة المستديمة وحفظ مسانندات الصرف والاستعاضة وتسليمها.

كتابة محاضر وإجراءات التحقيق في الشكاوى وحوادث الإصابات والتلف وغيرها بالطريقة الاملائية، والقيام بنسخ المحاضر والمذكرات وامسك سجلات التحقيقات.

نسخ المكاتبات والتقارير والمذكرات والأوامر والفشرات والتعليمات وغيرها على الآلة السكاتية.

القيام بما يسند من أعمال أخرى مماثلة.

مطالب التأهيل :

معرفة بسيطة بالنظم واللوائح والتعليمات التي تتصل بالعمل.

مؤهل دراسي متوسط دون حاجة إلى خبرة سابقة.

أو مؤهل دراسي أقل من المتوسط مع مزاولة العمل في وظائف فئة كاتب رابع مدة لا تقل عن ست سنوات أو نفس المؤهل مع خبرة بالأعمال المكتبية مدة لا تقل عن ثمانى سنوات.

٣ — فئة كاتب ثان

التعريف العام :

يقوم شاغلو الوظائف في هذه الفئة — تحت الاشراف المباشر — بأعمال مكتبية ذات صعوبة ومسؤولية أقل من المتوسط في مجالات تتصل بالشئون التنظيمية والإدارية أو التخصصية أو الفنية.

وتتضمن هذه الأعمال مسك السجلات والدفاتر الهامة، وإعداد البيانات والاحصائيات والمذكرات التي ترتبط بإصدار القرارات ومراجعة وفحص المسقندات.

وقد يقوم شاغلو الوظائف في هذه الفئة بمراجعة الأعمال التي يؤديها شاغلو الوظائف في الفئات الأدنى.

ويؤدي شاغلو الوظائف في هذه الفئة ما يسند إليهم من أعمال أخرى مماثلة.

الخصائص المميزة :

تتميز أعمال وظائف هذه الفئة عن أعمال وظائف فئة كاتب ثالث بالصعوبة وعدم التنوع كما تتميز بالمستوى عن مراجعة أعمال شاغلي الوظائف في الفئات الأدنى .

ويؤدي العمل وفق قوانين ولوائح وتعليمات تحدد خطراته ولا تحتاج إلا إلى قدر قليل من حرية التصرف .

ويرجع شاغلو الوظائف إلى رؤسائهم المباشرين في الموضرات التي لا تحكمها سوابق أو قواعد أو التي تحتاج إلى تفسير لبعض القوانين واللوائح .

ويخضع العمل للمراجعة التفصيلية للتحقق من صحة الاجراءات والنتائج وسلامة تطبيق القوانين واللوائح والتعليمات .

وقد يتطلب العمل في وظائف هذه الفئة اجراء اتصالات بمجرات مختلفة أو بالجمهور بغرض جمع المعلومات أو انجاز الاعمال .

أمثلة تصورية للأعمال :

التأشير على كارتات الحركة بحركة الملفات وكذلك في الأجرة بأرقام الملفات المطلوب عرضها في تاريخ معين ، ومراجعة صحة إرفاق المكاتبات بملفاتها والتأشير عليها بجهة الاختصاص .
إعداد البيانات والاحصاءات والمذكرات من واقع السجلات والمستندات وقيد المكاتبات بشأنها .

تنظيم وتبويب القرارات والكتب الدورية والنشرات والأوامر الإدارية ومسك سجلات قيدها ، ومباشرة إجراءات اشتراك الجهة الإدارية في الصحف والمجلات والجريدة الرسمية وكذلك إجراءات نشر الاعلانات والقرارات بها ، ومراجعة استمارات المطالبات المختلفة .

تسلم الأصناف والمواد الواردة للمخزن الرئيسي والحفاظة عليها وقيدها في السجلات المخصصة لذلك ومراقبة ترتيبها ، والقيام بصرف الأصناف بناء على أوامر صرف معتمدة . ومراقبة وصيد الأصناف والاحطار عن الأصناف التي أو شكت على بلوغ الحد الأدنى الواجب تواجده بالمخزن الرئيسي ، ومسك دفاتر العهد .

القيام بتفريغ النطامات في الكشوف ، ومراجعة العروض الواردة ، وإعداد العقود اللازمة لشراء الأصناف ، وتلقي طلبات قيد الموردين وإعداد المذكرات الخاصة بالتعري عنهم وتسجيل نتيج التعري ، وتبج شحن الرسائل وإخطار المختصين بها لاتخاذ اللازم بشأنها .

إعداد مشروعات قرارات التعمين وإنهاء فترة الاختبار والندب والنقل الإعارة والترقيات والعلاوات والتسويات والبدلات وغيرها ، وتبليغ هذه القرارات بعد اعتمادها ، وتحرير أو مراجعة استمارات وكشوف ومرتبات العاملين وبدلاتهم والمبالغ المستقطعة وقيدتها بالسجلات وإجراء التعديلات فيها ، وتحريراً كشوف ضريبة الإيراد العام وإخطار مصلحة الضرائب بها مراجعة استمارات الصرف قبل قيدها بالدفاتر الحسابية ، وكذلك مراجعة استمارات المرتبات والسلف المستديرة ومستنداتها والقيام بقيدها في الدفاتر الخاصة بها ، وتجميع مختلف الدفاتر يومياً لمطابقتها على دفتر اليومية العام وعمل الحسبة اليومية .

تحرير الشيكات وأذن الصرف وإعداد إخطاراتها .

توقيع الحجز الإداري على أموال المتأخرين في السداد وتسلم محاضر المحجوزات وكشوف البيع وغيرها .

تسلم المستحقات وتوريدات المحصلين ، ومسك يومية المتحصلات وحفاظ التوريد ، وجرد وتحقيق العهدة والنقود والأوراق ذات القيمة في نهاية اليوم والقيام بغلق الخزينة وفتحها .

نسخ الجداول والكشوف المعقدة على الآلة الكاتبة وكذلك نسخ المنشورات والقرارات على الاستنسل .

القيام بما يسند من أعمال أخرى بمائلة .

مطالب التأهيل:

- معرفة كافية بإجراءات العمل واللوائح والتعليمات التي تتصل به .
- مؤهل دراسي بين المتوسط والعالي دون حاجة إلى خبرة سابقة .

أو مؤهل دراسي متوسط مع مزاولة العمل في وظائف فئة كاتب ثالث مدة لا تقل عن ست سنوات أو نفس المؤهل مع خبرة بالأعمال المكتتية مدة لا تقل عن ثمان سنوات .

أو مؤهل دراسي أقل من المتوسط مع مزاولة العمل في وظائف فئة كاتب ثالث مدة لا تقل عن ست سنوات ، أو نفس المؤهل مع خبرة بالأعمال المكتتية مدة لا تقل عن أربع عشرة سنة .

٤ - فئة كاتب أول

التعريف العام :

يقوم شاغلو الوظائف في هذه الفئة - تحت الاشراف المباشر - بأعمال مكتبية ذات صعوبة ومسئولية متوسطة في مجالات تتصل بالشئون التنظيمية والادارية أو التخصصية الفنية .

وقد تتضمن وظائف هذه الفئة الإشراف على وحدة مكتبية صغيرة تضم عدداً محدوداً من شاغلي وظائف لفئات الأدنى .

ويؤدي شاغلو الوظائف في هذه الفئة ما يسند إليهم من أعمال أخرى مماثلة .

الخصائص المميزة :

تتميز أعمال وظائف هذه الفئة عن أعمال وظائف فئة كاتب ثان بالصعوبة والتنوع أو بالطابع الإشرافي .

وتؤدي الأعمال وفق قوانين ولوائح وتعليمات وسوابق مقرررة وتحتاج إلى قدر أقل من المتوسط من حرية التصرف .

ويرجع شاغلو الوظائف إلى رؤسائهم المباشرين في المشكلات والموضوعات التي لا تحكمها سوابق ، وتخضع نتائج الأعمال للمراجعة التفصيلية بقصد التأكد من سلامة الإجراءات وسلامة تطبيق القوانين واللوائح .

وقد تتطلب أعمال بعض وظائف هذه الفئة إجراء اتصالات بجهات أخرى أو بالجمهور بغرض تأدية خدمات أو تبادل معلومات .

أمثلة تصورية للأعمال :

الإشراف على أعمال القيد في سجلات الوارد والصادر والفهرس ، ومراقبة حركة الملفات والكرنات واعتماد الاستمجالات .

مسك السلفة المستديمة واستيفاء إجراءاتها ، واستيفاء إجراءات عقود التأجير والاستئجار وصرف المطالبات الخاصة بها ، والاشتراك في تسليم المباني المستأجرة وتحرير محاضر استلامها .

إعداد مشروعات مقايضة المخازن السفوية . والقيام باستلام الأصناف والمواد الواردة إلى مخزن مركزي كبير وقيدتها في السجلات المخصصة لذلك ، ومراقبة ترتيبها ومراجعة الأصناف المطلوبة للمخازن الفرعية ، والقيام بصرف الأصناف وقيد المنصرف ومراقبة الرصيد ، وعمل إجراءات محاضر الفحص ورقمها للمختصين .

مراجعة كشوف الأصناف المراد شراؤها ، والإشراف على عمليات مسك الدفاتر والسجلات والتأكد من القيد بها بطريقة سليمة ، وتتبع عمليات نقل العهد ، والإشراف على مراجعة الفواتير والتأكد من مطابقتها للأوامر الصادرة والمعقود .

مراجعة استمارات الاستحقاقات للتحقق من مدى مطابقتها للقوانين واللوائح والتأكد من صحة استحقاقها ، ومراجعة قيدها بالسجلات ، ومراجعة مشروعات القرارات الخاصة بشئون العاملين ، ومراجعة البيانات الخاصة بمذكرات الطعون أو تنفيذ الأحكام الصادرة لصالح العاملين .

إجراء المحاسبة السنوية عن الضرائب والمكافآت .

إعداد المذكرات في الموضوعات الخاصة بشئون العاملين .

القيام بإجراء التسويات الحسابية بأنواعها ومراجعة المطالبات على المستندات الملحق بها وعلى السجلات الخاصة بها بعد قيدها .

ومراجعة الحسبة اليومية والشهرية على الدفاتر المالية ، ومراجعة الاستثمارات للشهري الخاصة بجملة الإيرادات والمصروفات ومطابقتها على الدفاتر .

تسلم تقارير ومناقضات الجهاز المركزي للحسابات وجمع البيانات الخاصة بها .

تسلم طلبات الارتباط وقيد تراخيص الارتباط الصادرة بالدفاتر وتسوية المنصرف من كل ارتباط .

القيام بمراجعة المحجوزات الإدارية وما يتخذ بشأنها من إجراءات .

مراجعة أعمال كتبة الآلة الكتابية وتوزيع الأعمال عليهم ومتابعة إنجازها في الأوقات المحددة .

القيام بما يسند إليه من أعمال أخرى مماثلة .

مطالب التأهيل :

- معرفة كبيرة بإجراءات العمل والقوانين واللوائح والتعليمات التي تتعلق به .
- قدرة على اكتشاف الأخطاء وتوجيه المرموسين .
- مؤهل دراسي بين المتوسط والعالي مع مزاولة العمل في وظائف فئة كاتب ثان مدة لا تقل عن أربع سنوات . أو نفس المؤهل مع خبرة بالأعمال المكتبية مدة لا تقل عن ست سنوات .
- أو مؤهل دراسي متوسط مع مزاولة العمل في وظائف فئة كاتب ثان مدة لا تقل عن أربع سنوات أو نفس المؤهل مع خبرة بالأعمال المكتبية مدة لا تقل عن اثنتي عشرة سنة .
- أو مؤهل دراسي أقل من المتوسط مع مزاولة العمل في وظائف فئة كاتب ثان مدة لا تقل عن أربع سنوات . أو نفس المؤهل مع خبرة بالأعمال المكتبية مدة لا تقل عن ثماني عشر سنة .
- — فئة رئيس كتاب ثان

التعريف العام :

يقوم شاغلو الوظائف في هذه الفئة — تحت الإشراف المباشر — بأعمال مكتبية ذات صعوبة ومسئولية فوق المتوسط تتضمن الإشراف على عدد محدود من الوحدات الصغيرة التي تزاوُل أعمالاً مكتبية من مجالات العمل في وظائف الفئات الأدنى أو على قسم يعادلها في حجم العمل ومستواه .

ويؤدي شاغلو الوظائف في هذه الفئة ما يسند إليهم من أعمال أخرى مماثلة .

الخصائص المميزة :

تتميز أعمال وظائف هذه الفئة عن أعمال وظائف فئة كاتب أول بالصعوبة واتساع نطاق الإشراف ، وذلك لتعدد الوحدات المشرف عليها وتنوع الأعمال بها .

وتؤدي الأعمال وفق قوانين ولوائح وتعليمات محددة وتحتاج إلى قدر متوسط من حرية التصرف .

وتراجع نتائج الأعمال مراجعة إجمالية بفرض التأكد من سلامة تطبيق القوانين واللوائح

ويرجع شغل الوظائف إلى رؤسائهم المباشرين لطلب الرأى فى الحالات التى لاتحكمها سوابق .
وتدب يقتطلب العمل إجراء اتصالات بجهات أخرى أو مع الجمهور بفرض تبادل المعلومات أو
إنجاز الأعمال .

أمثلة تصورية للأعمال .

توزيع الأعمال على المرء وسين ومتابعة إنجازها ومراجعتها بفرض التأكد من سلامة الإجراءات
وسلامة تطبيق القوانين واللوائح والتعليمات .

إعداد مشروعات الميزانية السنوية الخاصة بالترميمات والتعديلات ومصرفات المياه والانارة
والوقود والصيانة وغيرها، والاشتراك فى لجان فتح المظاريف والبت فى العطاءات وفى لجان
الممارسة والمزايدات والاشراف على المقاصف ومراقبة تنفيذ المتعهدين لشروط العقد .

والاشراف على أمناء المخازن فى تسلم الأصناف وصرفها واعتماد محاضر التسليم والتسلم والقيام
بعمل جرد مفاجئ بالمخازن .

مراجعة البيانات والسجلات والمذكرات الخاصة بشؤون العاملين ، وكذلك مراجعة تسويات
المعاشات ومتابعة قيدها بالسجلات والاستثمارات ومتابعة استيفاء بيانات التقارير الشهرية عن
العاملين وإعداد الكشوف الخاصة بها تمهيدا لعرضها على لجان شؤون العاملين .

إجراء المراجعة الدورية للسجلات والدفاتر الحسابية ومتابعة إدخال ما يطرأ من تعديلات
على البيانات المدرجة فيها .

مراجعة الشكايات المسحوبة وأذون الصرف واعتماد اخطاراتها .

مراجعة السجلات الخاصة بالارتباطات على بنود الميزانية للتحقق من سلامة القيد وانتظامه
تطبيقا للوائح المالية .

مراجعة التسويات الحسابية بأنواعها .

متابعة أجنداث المحفوظات وتنظيم وسائل الحفظ لمختلف المستندات ، ومراقبة تطبيق لوائح
المحفوظات العامة ، والاشراف على عملية تداول الملفات والمكاتبات .

الاشراف على أعمال الصرف والتحصيل وتقدير الرسوم طبقا للقوانين واللوائح .

القيام بما يسند من أعمال أخرى مماثلة .

مطالب التأهيل :

معرفة تامة باجراءات العمل والقوانين والقرارات واللوائح التى تحكمه . قدرة على ممارسة الواجبات الاشرافية .

مؤهل دراسى بين المتوسط والعالى مع مزاولة العمل فى وظائف فئة كاتب أول مدة لا تقل عن ثلاث سنوات أو نفس المؤهل مع خبرة بالأعمال المكتبية مدة لا تقل عن تسع سنوات .

أو مؤهل دراسى متوسط مع مزاولة العمل فى وظائف فئة كاتب أول مدة لا تقل عن ثلاث سنوات . أو نفس المؤهل مع خبرة بالأعمال المكتبية مدة لا تقل عن خمس عشرة سنة .

أو مؤهل دراسى أقل من المتوسط مع مزاولة العمل فى وظائف فئة كاتب أول مدة لا تقل عن ثلاث سنوات . أو نفس المؤهل مع خبرة الأعمال المكتبية مدة لا تقل عن إحدى وعشرين سنة .

٦ — فئة رئيس كتاب أول

التعريف العام :

يقوم شاغلو الوظائف فى هذه الفئة — تحت الاشراف العام — بأعمال مكتبية ذات صعوبة ومستوى كبيرة تتضمن الاشراف على عدد محدود من الاقسام المتوسطة التى تزاوُل أعمالا مكتبية من مجالات العمل فى الفئات الأدنى أو على قسم كبير يعادلها فى حجم العمل ومستواه .

ويؤدى شاغلو الوظائف فى هذه الفئة ما يسند إليهم من أعمال أخرى مماثلة .

الخصائص المميزة :

تتميز أعمال وظائف هذه الفئة عن أعمال وظائف فئة رئيس كتاب ثان باتساع نطاق الاشراف نتيجة لكبر حجم العمل فى الوحدات المشرف عليها وتنوعه مما يزيد من صعوبة العمل ومستواه .

وتؤدى الأعمال وفق قوانين ولوائح وتعليمات محددة ، وتحتاج إلى قدر فوق المتوسط من حرية التصرف .

وتراجع نتائج الأعمال مراجعة إجمالية للتأكد من سلامة تطبيق القوانين واللوائح .
وقد يتطلب العمل إجراءات اتصالات بجهات أخرى أو بالجمهور بفرض تسهيل إنجازهم أو تبادل المعلومات .

وقد يترتب على أخطاء شاغلي الوظائف الحاق أضرار مادية بالجهة التي يعملون بها أو بالجمهور .

أمثلة تصويرية للأعمال :

توزيع الأعمال على المرءوسون وتوجيههم فيها ومراقبة تنفيذها في المواعيد المقررة ،
ومراجعة نتائجها للتأكد من سلامة تطبيق القوانين واللوائح والتعليمات .

مراجعة الأعمال التي يؤديها المرءوسون للتأكد من تنفيذ القواعد والتعليمات المقررة
واعتمادها .

مراجعة المكاتب والشهادات والمستخرجات والتراخيص التي تصدر من واقع السجلات
تمهيدا لاعتمادها .

الإشراف على الفيد بكافة أنواع السجلات والدفاتر والتأكد من استيفاء بياناتها ومطابقتها .
الإجراءات واللوائح المقررة .

القيام بما يسند من أعمال أخرى مماثلة .

مطالب التأهيل :

معرفة شاملة بالقوانين واللوائح والتعليمات والسوابق والإجراءات التي تحكم العمل .
قدرة كبيرة على ممارسة الواجبات الإشرافية .

مؤهل دراسي بين المتوسط والعالي مع مواصلة العمل في وظائف فئة رئيس كتاب ثان مدة
لا تقل عن ثلاث سنوات . أو نفس المؤهل مع خبرة بالأعمال المكتبية مدة لا تقل عن اثني
عشرة سنة .

أو مؤهل دراسي متوسط مع مواصلة العمل في وظائف فئة رئيس كتاب ثان مدة لا تقل
عن ثلاث سنوات . أو نفس المؤهل مع خبرة بالأعمال المكتبية مدة لا تقل عن ثمان
عشرة سنة .

أو مؤهل دراسي أقل من المتوسط مع مواصلة العمل في وظائف فئة رئيس كتاب ثان مدة لا تقل عن ثلاث سنوات . أو نفس المؤهل مع خبرة بالأعمال المكتتية مدة لا تقل عن أربع وعشرين سنة .

(ج) مواصفات فئات المجموعة النوعية لفئات وظائف الخدمات المعاونة

١ -- مواصفة فئة معاون خدمة ثالث .

٢ -- مواصفة فئة معاون خدمة ثان .

٣ -- مواصفة فئة معاون خدمة أول .

٤ -- مواصفة فئة رئيس معاوني خدمة .

١ - فئة معاون خدمة ثالث

التعريف العام:

يقوم شاغلو الوظائف في هذه الفئة - تحت الاشراف المباشر - بأعمال يادية معاونة ذات صعوبة ومسئولية قليلة جداً في ميادين مختلفة مثل أعمال خدمة المكاتب أو الحراسة أو النظافة أو الطهي أو الإقتاذ أو الأعمال المنزلية أو الحقلية أو أعمال الحفر والرصف ومد الأسلاك والكابلات والمواسير ، وغير ذلك من الأعمال التي لا تتطلب مهارة من نوع خاص أو خبرة عملية سابقة - وتؤدي هذه الأعمال في المكاتب أو المعامل أو المخازن أو المساكن الحكومية أو الورش أو المصانع أو المشاتل أو الحقول أو في غير ذلك من المواقع .

ويؤدي شاغلو الوظائف في هذه الفئة ما يسند إليهم من أعمال أخرى عائلية .

الخصائص المميزة :

تتميز الأعمال في وظائف هذه الفئة بالطابع اليدوي أو الجسماني ، وتؤدي هذه الأعمال تحت الملاحظة المستمرة من الرؤساء المباشرين لتأكيد من سلامة تنفيذها .

ويسير العمل وفق أوامر وتوجيهات مفصلة ، ولا يتطلب أي قدر من حرية التصرف .

ويتطلب العمل في كثير من وظائف هذه الفئة بذل قدر كبير من المجهود العضلي أو القيام بحركة دائمة ، كما قد تؤدي الأعمال في ظروف صعبة .

وقد يتطلب العمل استخدام بعض الأدوات أو المعدات البسيطة .

أمثلة تصويرية للأعمال :

- فتح غرف المسكاتب وغلقها وتليمة طلبات العاملين .
- نقل البريد الوارد والصادر من وإلى المسكاتب البريدية .
- نقل المسكاتبات والملفات داخل الوحدة .
- تنظيف الأماكن وتهويتها وترتيب الأثاث الموجود بها .
- إعداد أجهزة رش المبيدات ونقلها إلى أماكن استعمالها .
- حراسة المباني والمنشآت والمحافظة على ما بها من أدوات ومهمات .
- رعاية الحيوانات وذلك بتنظيفها وسقيها وإعداد الغذاء لها وتنظيف أطعمتها مع ملاحظتها باستمرار ، والتبليغ عن المريض منها .
- العمل أمام أفران حرق القمامة وتفريغ محتوياتها بعد إتمام حرقها .
- عرق الأرض وتنظيفها من الحشائش والأعشاب وتطهير المصارف .
- تنظيف الأواني والخضروات وتجهيز الأطعمة للطهي .
- حمل الأثاث والأدوات والمهمات ونقلها من مكان إلى آخر .
- تنظيف الملابس والأقشة وغسلها وكيها .
- تنظيف الأجهزة والأدوات المستخدمة في المعامل وغسلها وإعدادها للعمل .
- سفر الطرق وحمل الأتربة والأحجار وتكسيرها والمساعدة في عملية تمهيد الطرق ورصفها .
- تنظيف الشوارع والطرق وكفها ورشها .
- كسح المخلفات ونزحها وتنظيف الشوارع من القاذورات والأعشاب البحرية .
- القيام بما يسند إليه من أعمال أخرى مماثلة .

مطالب التأهيل :

الملم بالقرأة والكتابة ومبادئ الحساب .

٢ - فئة معاون خدمة ثان

التعريف العام :

يقوم شاغلو الوظائف في هذه الفئة - تحت الإشراف المباشر بأعمال عادية معاونة ذات صعوبة ومسئولية قليلة تتضمن ملاحظة أعمال عدد صغير من شاغلي وظائف فئة معاون خدمة ثالث ، وقد يشترك شاغلو الوظائف في هذه الفئة في إنجاز بعض هذه الأعمال .

ويؤدي الأعمال في المكاتب أو المعامل أو المخازن أو المساكن أو الورش أو المصانع أو المشاتل أو الحقول أو في غير ذلك من المواقع .

ويؤدي شاغلو الوظائف في هذه الفئة ما يسند إليهم من أعمال أخرى .

الخصائص المميزة :

تتميز الأعمال في وظائف هذه الفئة عن وظائف فئة معاون خدمة ثالث بالصعوبة النفسية كما تتميز بطابع المسؤولية إذ أنها تتضمن ملاحظة أعمال عدد صغير من شاغلي وظائف فئة معاون خدمة ثالث ، وتوزيع الأعمال عليهم وتوجيههم فيها ومراقبة إنجازها .

ويخضع أعمال وظائف هذه الفئة للملاحظة أثناء أدائها للتحقق من سلامة تنفيذها وتسير الأعمال وفق أوامر وتوجيهات مفصلة ، ولا تحتاج إلا إلى قدر قليل جداً من حرية التصرف .

ويتطلب العمل في وظائف هذه الفئة بذل قدر من المجهود العضلي أو القيام بحركة دائبة ، كما قد يؤدي العمل في ظروف صعبة .

وقد يتطلب العمل استخدام بعض الأدوات أو المعدات البسيطة .

أمثلة تصويرية للأعمال :

تسلم الأثاث والأصناف والمهمات وحملها وتسليمها لمعاوني الخدمة في المستوى الأدنى .

تسلم العهدة المستملكة للمخازن .

طبع الأوامر والفتحات والقرارات وغيرها .

ملاحظة سلامة الحيوانات قبل خروجها للعمل وبعد عودتها وعرض المصاب منها على الطبيب

البيطري .

ملاحظة تعيين غذاء الحيوانات ومراقبة وزن العليفة لها وتوزيعها طبقا للمقررات .
 حرث الأرض وتسويتها وتسميمها وريها وتسميدها ورش المزروعات بالمبيدات .
 مراقبة حضور وانصراف العاملين من شاغلي وظائف فئة معاون خدمة ثالث والإبلاغ عن حالات الغياب .

ملاحظة أعمال كنس ورش الشوارع وجمع ونقل القمامة .

الاشتراك في طهي الأطعمة وإعدادها وتقديمها .

الاطلاع عما يوجد في الشوارع من حفر أو طقح المجارى والخزانات أو الأشجار المتساقطة أو الحلل في مصابيح وأعمدة الانارة .

مراقبة البوابات بالاطلاع على تصاريح الدخول وقيدتها في الدفاتر .

ملاحظة أعمال مد الأسلاك والمواسير والكابلات وإصلاحها واستبدالها .

المرور على مواقع الحراسة والتأكد من قيام الحراس بواجبات وظائفهم .

ملاحظة الشواطىء لإقناذ المستحمين الذين يتعرضون للغرق .

ملاحظة عمليات الكسح والنزع وتنظيف الشواطىء .

ملاحظة أهال الشبالة والحفر والردم .

ملاحظة عمليات تنظيف وغسل الملابس والأقشة والأدوات والمهبات .

القيام بما يستند من أعمال أخرى مماثلة .

مطالب التأهيل :

معرفة بالقراءة والمكتابة ومبادئ الحساب .

معارف نوعية تكتسب من مزاولة العمل في وظائف فئة د معاون خدمة ثالث ، مدة لا تقل عن ست سنوات .

أو خبرة بأعمال مماثلة مدة لا تقل عن ثماني سنوات .

٣ — فئة معاون خدمة أول

التعريف العام :

يقوم شاغلو الوظائف في هذه الفئة — تحت الاشراف المباشر — بأعمال عادية معاونة.

ذات صعوبة ومسئولية أقل من المتوسط تتضمن الاشراف على عدد متوسط من شاغلي وظائف فئة معاون خدمة ثالث أو عدد صغير من شاغلي وظائف فئة معاون خدمة ثان .

وتؤدي الأعمال في وظائف هذه الفئة في المكاتب أو المعامل أو المشاتل أو الحقول أو الورش أو المصانع أو في غير ذلك من المواقع .

ويؤدي شاغلو الوظائف في هذه الفئة ما يستند إليهم من أعمال أخرى بمائلة .

الخصائص المميزة :

تتميز الأعمال في وظائف هذه الفئة عن أعمال وظائف فئة معاون خدمة ثان بالطابع الإشرافي .

ويخضع العمل لمراجعة تفصيلية للتأكد من سلامة تنفيذ التعليمات وإنجاز الأعمال على النحو المطلوب في الوقت المناسب .

ويسير العمل وفق أوامر وتعليمات تحتاج إلى قدر قليل من حرية التصرف .

وقد يتطلب العمل في وظائف هذه الفئة إجراء بعض الاتصالات المباشرة مع الجمهور .

وقد يتضمن العمل مسئولية حفظ أدوات ومهمات ، كما قد يؤدي في ظروف صعبة .

أمثلة تصورية للأعمال :

توزيع العمل والنوبتجيات بين معاوني الخدمة في الفئات الأدنى وتنظيم الراحة لهم .

إرشاد المروضين إلى كيفية انجاز العمل على الوجه الصحيح وتبنيهم إلى تصحيح الأخطاء التي قد يقعون فيها .

طلب المواد والمهمات والأدوات اللازمة للعمل من المخازن واستلامها وتوزيعها ومراقبة استخدامها بطريقة سليمة ومتابعة إرجاع الفائض منها .

الإشراف على أعمال النظافة أو الغسيل أو إصلاح الحفر وأعمدة الانارة أو إزالة الأشجار المتساقطة وغيرها وذلك بالمرور المستمر على مواقع العمل وملاحظته أثناء التنفيذ .

الملاحظة أعمال علاج ائات والأشجار بالكماويات والمبيدات .

الإشراف على الأعمال الخاصة بالانقاذ في حالة انهيار المنازل ومقاومة طفح المجارى وتصريف مياه الأمطار وانفجار مواسير المياه .

الإشراف على أعمال الانقاذ بالشواطىء والتحقق من تواجد رجال الانقاذ في أماكنهم ومن عدم مخالفة تعليمات الشواطىء .

القيام بما يسند من أعمال أخرى مماثلة .

مطالب التأهيل :

معرفة كافية بالقراءة والكتابة ومبادئ الحساب .

قدرة على الملاحظة واكتشاف الأخطاء .

معارف نوعية تسكتسب من مزاولة العمل في وظائف فئة معاون خدمة ثان مدة لا تقل عن ست سنوات أو خبرة بأعمال مماثلة مدة لا تقل عن أربع عشرة سنة .

٤ — فئة رئيس معاونى خدمة

التعريف العام :

يقوم شاغلو الوظائف في هذه الفئة — تحت الإشراف المباشر — بأعمال عادية معاونة ذات صعوبة ومسئولية متوسطة تتضمن الإشراف على عدد كبير من شاغلي وظائف معاونى خدمة من الفئات الأدنى .

ومن واجبات وظائف هذه الفئة توزيع معاونى الخدمة على مواقع العمل المختلفة وإصدار الأوامر والتعليمات اللازمة لإنجاز الأعمال ومراقبة تنفيذها .

ويؤدى شاغلو الوظائف في هذه الفئة ما يسند إليهم من أعمال أخرى مماثلة .

الخصائص المميزة :

تميز الأعمال في وظائف هذه الفئة عن أعمال وظائف فئة معاون خدمة أول باتساع نطاق الإشراف وتنوع الأعمال المشرف عليها .

ويخضع العمل للمراجعة الإجمالية للتأكد من سلامة إنجازاته على الوجه السليم وفي الوقت المناسب ومن دقة تنفيذ التعليمات .

ويسير العمل وفق تعليمات إجمالية تحتاج إلى قدر أقل من المتوسط من حرية التصرف في حدودها .

وقد يتطلب العمل من شاغلي الوظائف في هذه الفئة إجراء اتصالات مع الجمهور .

أمثلة تصورية للأعمال

- الإشراف على توزيع معاوني الخدمة على الوحدات المختلفة .
- مراقبة تنفيذ التوجيهات والتعليمات الصادرة بشأن العمل .
- إجراء التنقلات السريعة بين العاملين في الوحدات التي يشرف عليها في الحالات الطارئة التي تزداد أثناء التنفيذ .
- اتخاذ الاحتياطات الكافية بالمحافظة على سلامة أرواح العاملين الذين يشرف عليهم من أخطار العمل .
- إبداء الملاحظات والاقتراحات بشأن تحسين مستوى الخدمة .
- المروءة على مواقع الأعمال والتحقق من تنفيذها طبقاً للتعليمات والأوامر الصادرة .
- القيام بما يسند من أعمال أخرى مماثلة .

مطالب التأهيل :

- معرفة تامة بالقراءة والكتابة وهبادة الحساب .
- قدرة كبيرة على الملاحظة والتوجيه .
- معارف نوعية تسكتسب من مزاولة العمل في وظائف فئة معاون خدمة أول مدة لا تقل عن ست سنوات أو خبرة بأعمال مماثلة مدة لا تقل عن عشرين سنة .

رابعاً — التعاريف الموحدة

الدرجات التي توضع فيها فئات الوظائف
الدرجة الثانية عشر

تشمل هذه الدرجة فئة وظائف صحية الصناعة والتلاميذ الصناعيين :

(١) مستوى الواجبات والمسؤوليات :

القيام بتعلم مهنة أو حرفة بالورش والمصانع أو مراكز التدريب المهني مدة لا تقل عن أربع سنوات تنتهي باجتياز اختبار عملي بنجاح .

(ب) مطالب التأهيل:

إلمام بالقراءة والكتابة ومبادئ الحساب .

الدرجة الحادية عشرة

تشمل هذه الدرجة فئات الوظائف الآتية :

١ — فئة وظائف فني مساعد :

(أ) مستوى الواجبات والمسئوليات :

القيام تحت الإشراف المباشر دون ممارسة أي قدر من حرية التصرف بأبسط الأعمال الحرفية صعبة ومسئولية وتتميز هذه الأعمال بالسهولة وعدم التنوع .

(ب) مطالب التأهيل:

إلمام بالقراءة والكتابة ومبادئ الحساب .

٢ — فئة وظائف معاون خدمة ثالث :

(أ) مستوى الواجبات والمسئوليات :

القيام تحت الإشراف المباشر دون ممارسة أي قدر من حرية التصرف بأعمال يدوية أو جسمانية ذات صعوبة ومسئولية قليلة جداً ولا تتطلب مهارة من نوع خاص .

(ب) مطالب التأهيل :

إلمام بالقراءة والكتابة ومبادئ الحساب .

الدرجة العاشرة

تشمل هذه الدرجة فئات الوظائف الآتية :

١ — فئة وظائف فني رابع :

(أ) مستوى الواجبات والمسئوليات :

القيام تحت الاشراف المباشر دون ممارسة أى قدر من حرية التصرف بأعمال فنية ذات صعوبة ومسئولية قليلة جداً ، وتتميز هذه الاعمال بالسهولة والتنوع .

(ب) مطالب التأهيل :

معارف نوعية تكتسب من مؤهل دراسى أقل من المتوسط مناسب لنوع العمل أو تدريب مهنى معادل دون حاجة إلى خبرة عملية سابقة .

أو بدون مؤهل دراسى مع توافر خبرة نوعية تكتسب من مزاولة العمل فى وظائف فئة فنى مساعد مدة لا تقل عن ست سنوات أو بدون مؤهل دراسى مع توافر خبرة نوعية بالاعمال الفنية مدة لا تقل عن ثمانى سنوات .

٢ - فئة وظائف كاتب رابع :

(ا) مستوى الواجبات والمسئوليات :

القيام تحت الإشراف المباشر دون ممارسة أى قدر من حرية التصرف بأعمال مكتبية ذات صعوبة ومسئولية قليلة جداً . وتتميز هذه الاعمال بالسهولة وعدم التنوع .

(ب) مطالب التأهيل :

معارف تكتسب من مؤهل دراسى أقل من المتوسط دون حاجة إلى خبرة عملية سابقة .

٣ - فئة وظائف معاون خدمة ثان :

(ا) مستوى الواجبات والمسئوليات :

القيام تحت الاشراف المباشر مع ممارسة قدر قليل جداً من حرية التصرف بأعمال يدوية أو جسمانية ذات صعوبة ومسئولية قليلة تتضمن ملاحظة أعمال عدد صغير من شاغلي وظائف فئة معاون خدمة ثالث والاشتراك معهم فى الأعمال التى يقومون بها .

(ب) مطالب التأهيل :

معارف نوعية تكتسب من مزاولة العمل فى وظائف فئة معاون خدمة ثالث مدة لا تقل عن ست سنوات .

أو خبرة بأعمال مماثلة مدة لا تقل عن ثمانى سنوات .
الدرجة التاسعة

تشمل هذه الدرجة الوظائف الآتية :

١ — فئة وظائف فنى ثالث :

(أ) مستوى الواجبات والمسئوليات :

القيام تحت الإشراف المباشر مع ممارسة قدر قليل جداً من حرية التصرف بأعمال فنية ذات صعوبة ومسئولية قليلة . وتتميز هذه الأعمال بالصعوبة وعدم التنوع .

(ب) مطالب التأهيل :

معارف وخبرات نوعية تكتسب من مؤهل دراسى متوسط مناسب لنوع العمل أو تدريب مهنى معادل دون حاجة إلى خبرة عملية سابقة .

أو مؤهل دراسى أقل من المتوسط مناسب لنوع العمل أو تدريب مهنى معادل مع مواصلة العمل فى وظائف فنى رابع مدة لا تقل عن ست سنوات . أو نفس المؤهل مع خبرة بالأعمال الفنية مدة لا تقل عن ثمانى سنوات .

أو بدون مؤهل دراسى مع توافر خبرة نوعية تكتسب من مواصلة العمل فى وظائف فنى رابع مدة لا تقل عن ست سنوات . أو بدون مؤهل دراسى مع توافر خبرة نوعية بالأعمال الفنية مدة لا تقل عن أربع عشرة سنة .

٢ — فئة وظائف كاتب ثالث :

(أ) مستوى الواجبات والمسئوليات :

القيام تحت الاشراف المباشر مع ممارسة قدر قليل جداً من حرية التصرف بأعمال مكتبية ذات صعوبة ومسئولية قليلة . وتتميز هذه الأعمال بالسهولة والتنوع .

(ب) مطالب التأهيل :

معارف تكتسب من مؤهل دراسى متوسط دون حاجة إلى خبرة عملية سابقة أو مؤهل

دراسي أقل من المتوسط مع مزاولة العمل في وظائف فئة كاتب رابع مدة لا تقل عن ست سنوات . أو نفس المؤهل مع خبرة بالأعمال المكتبية مدة لا تقل عن ثماني سنوات .

٣ — فئة وظائف معاون خدمة أول :

(١) مستوى الواجبات والمسئوليات :

القيام تحت الاشراف المباشر مع ممارسة قدر قليل من حرية التصرف بأعمال يدوية أو جسمانية ذات صعوبة ومسئولية أقل من المتوسط تتضمن الاشراف على عدد متوسط من شاغلي وظائف فئة معاون خدمة ثالث أو عدد صغير من شاغلي وظائف فئة معاون خدمة ثان .

(ب) مطالب التأهيل :

معارف نوعية تكتسب من مزاولة العمل في وظائف فئة معاون خدمة ثان مدة لا تقل عن ست سنوات . أو خبرة بأعمال بمائلة مدة لا تقل عن أربع عشرة سنة .

الدرجة الثامنة

تشمل هذه الدرجة فئات الوظائف الآتية :

١ — فئة وظائف فني ثان :

(١) مستوى الواجبات والمسئوليات :

القيام تحت الإشراف المباشر مع ممارسة قدر قليل من حرية التصرف بأعمال فنية ذات صعوبة ومسئولية أقل المتوسط . وتتميز هذه الأعمال بالصعوبة والنفوس . وقد تتضمن هذه الأعمال الإشراف على عدد محدود من الفنيين والفنيين المساعدين في الفئات الأدنى أو الإشراف على وحدة صغيرة تزاوّل أعمالاً حرفية من مستوى أعمال وظائف الفئات الأدنى .

(ب) مطالب التأهيل :

معارف وخبرات نوعية تكتسب من مؤهل دراسي بين المتوسط والعالي مناسب لنوع العمل أو تدريب مهني معادل دون حاجة إلى خبرة عملية سابقة .

أو مؤهل دراسي متوسط مناسب لنوع العمل أو تدريب مهني معادل مع مزاولة العمل في وظائف فئة فني ثالث مدة لا تقل عن ست سنوات .

أو نفس المؤهل مع خبرة بالأعمال الفنية مدة لا تقل عن ثمانى سنوات .

أو مؤهل دراسى أقل من المتوسط مناسب لنوع العمل أو تدريب مهمنى معادل مع مراولة العمل فى وظائف فئة فى ثالث مدة لا تقل عن ست سنوات . أو نفس المؤهل مع خبرة بالأعمال الفنية مدة لا تقل عن أربع عشرة سنة .

أو بدون مؤهل دراسى مع توافر خبرة نوعية تكفى من مراولة العمل فى وظائف فئة فى ثالث مدة لا تقل عن ست سنوات . أو بدون مؤهل دراسى مع توافر خبرة نوعية بالأعمال الفنية مدة لا تقل عن عشرين سنة .

٢ — فئة وظائف كاتب ثان :

(أ) مستوى الواجبات والمسئوليات :

القيام تحت الإشراف المباشر مع ممارسة قدر قليل من حرية التصرف بأعمال مكتبية ذات صعوبة ومسئولية أقل من المتوسط . وتتميز هذه الأعمال بالصعوبة وعدم التنوع . وقد تتضمن القيام بمراجعة الأعمال التى يؤدىها شاغلو وظائف الفئات الأدنى .

(ب) مطالب التأميل :

معارف تكفى من مؤهل دراسى بين المتوسط والعالى دون حاجة إلى خبرة عملية سابقة . أو مؤهل دراسى متوسط مع مراولة العمل فى وظائف فئة كاتب ثالث مدة لا تقل عن ست سنوات أو نفس المؤهل مع خبرة بالأعمال المكتبية مدة لا تقل عن ثمانى سنوات . أو مؤهل دراسى أقل من المتوسط مع مراولة العمل فى وظائف فئة كاتب ثالث مدة لا تقل عن ست سنوات أو نفس المؤهل مع خبرة بالأعمال المكتبية مدة لا تقل عن أربع عشر سنة .

٣ — فئة وظائف رئيس معاونى خدمة :

(أ) مستوى الواجبات والمسئوليات :

القيام تحت الإشراف المباشر مع ممارسة قدر أقل من المتوسط من حرية التصرف بأعمال يديرية أو جسمانية ذات صعوبة ومسئولية متوسطة تتضمن الإشراف على عدد كبير من شاغلى الخدمة من الفئات الأدنى .

(ب) مطالب التأهيل:

معارف نوعية تكتسب من مزاولة العمل في وظائف فئة معاون خدمة أول مدة لا تقل عن ست سنوات . أو خبرة بأعمال مماثلة مدة لا تقل عن عشرين سنة .

الدرجة السابعة

تشمل هذه الدرجة فئات الوظائف الآتية :

١ - فئة وظائف فني أول :

(١) مستوى الواجبات والمسئوليات :

القيام تحت الإشراف المباشر مع ممارسة قدر أقل من المتوسط من حرية التصرف بأعمال فنية ذات صعوبة ومسئولية متوسطة تتضمن الإشراف على عدد محدود من الوحدات الصغيرة التي تزاول أعمالاً حرفية من أعمال لفئات الأدنى أو على قسم يعادلها في حجم العمل ومستواه . وقد تتضمن الإشراف على وحدة صغيرة تزاول أعمالاً فنية من أعمال وظائف الفئات الأدنى .

(ب) مطالب التأهيل :

مؤهل دراسي بين المتوسط والعالي مناسب لنوع العمل أو تدريب مهني معادل مع مزاولة العمل في وظائف فئة فني ثان مدة لا تقل عن أربع سنوات . أو نفس المؤهل مع خبرة بالأعمال الفنية مدة لا تقل عن ست سنوات .

أو مؤهل دراسي متوسط مناسب لنوع العمل أو تدريب مهني معادل مع مزاولة العمل في وظائف فئة فني ثان مدة لا تقل عن أربع سنوات أو نفس المؤهل مع خبرة بالأعمال الفنية مدة لا تقل عن اثني عشرة سنة .

أو مؤهل دراسي أقل من المتوسط مناسب لنوع العمل أو تدريب مهني معادل مع مزاولة العمل في وظائف فئة فني ثان مدة لا تقل عن أربع سنوات . أو نفس المؤهل مع خبرة بالأعمال الفنية مدة لا تقل عن ثمان عشرة سنة .

٢ - فئة وظائف أخصائي رابع :

(١) مستوى الواجبات والمسئوليات :

القيام تحت الإشراف المباشر مع ممارسة قدر قليل جداً من حرية التصرف بأعمال تخصصية

ذات صعوبة ومسئولية قليلة . وتتميز هذه الأعمال بالسهولة وعدم التنوع . وقد تتضمن هذه الأعمال الإشراف على وحدة صغيرة تزاوُل أعمالاً فنية من أعمال وظائف الفئات الأدنى .

(ب) مطالب التأهيل :

معارف وخبرات عليية أو مهنية تسكتسب من مؤهل دراسي تخصصي عال من إحدى الجامعات العربية أو المعاهد العليا أو ما يعادلها دون حاجة إلى خبرة عملية سابقة .

أو مؤهل دراسي بين المتوسط والعالي مع مزاولة العمل في وظائف فئة في ثان مدة لا تقل عن أربع سنوات . أو نفس المؤهل مع خبرة بالأعمال الفنية مدة لا تقل عن ست سنوات .

٣ — فئة وظائف إداري رابع :

(١) مستوى الواجبات والمسئوليات :

القيام تحت الإشراف المباشر مع ممارسة قدر قليل جداً من حرية التصرف بأعمال تنظيمية وإدارية ذات صعوبة ومسئولية قليلة . وتتميز هذه الأعمال بالسهولة وعدم التنوع .

وقد تتضمن هذه الأعمال الإشراف على وحدة صغيرة تزاوُل أعمالاً مكتبية من أعمال وظائف الفئات الأدنى أو التفتيش على أعمال شاغلي الوظائف في هذه الفئات .

(ب) مطالب التأهيل :

معارف عامة تسكتسب من مؤهل دراسي عال من إحدى الجامعات العربية أو المعاهد العليا أو ما يعادلها دون حاجة إلى خبرة عملية سابقة .

أو مؤهل دراسي بين المتوسط والعالي مع مزاولة العمل في وظائف فئة كاتب ثان مدة لا تقل عن أربع سنوات أو نفس المؤهل مع خبرة بالأعمال المكتبية مدة لا تقل عن ست سنوات .

أو مؤهل دراسي متوسط مع مزاولة العمل في وظائف فئة كاتب ثان مدة لا تقل عن أربع سنوات . أو نفس المؤهل مع خبرة بالأعمال المكتبية مدة لا تقل عن اثني عشرة سنة .

٤ — فئة وظائف كاتب أول :

(١) مستوى الواجبات والمسئوليات :

القيام تحت الإشراف المباشر مع ممارسة قدر أقل من المتوسط من حرية التصرف بأعمال

مكتبية ذات صعوبة ومسئولية متوسطة . وتتميز هذه الأعمال بالصعوبة والتنوع .

وقد تتضمن هذه الأعمال الاشراف على وحدة صغيرة تزاوُل أعمالا مكتبية من أعمال وظائف الفئات الأدنى .

(ب) مطالب التأهيل:

مؤهل دراسي بين المتوسط والعالي مع مزاولة العمل في وظائف فئة كاتب ثان مدة لا تقل عن أربع سنوات . أو نفس المؤهل مع خبرة بالأعمال المكتبية مدة لا تقل عن ست سنوات .

أو مؤهل دراسي متوسط مع مزاولة العمل في وظائف فئة كاتب ثان مدة لا تقل عن أربع سنوات . أو نفس المؤهل مع خبرة بالأعمال المكتبية مدة لا تقل عن اثني عشرة سنة .

أو مؤهل دراسي أقل من المتوسط مع مزاولة العمل في وظائف فئة كاتب ثان مدة لا تقل عن أربع سنوات . أو نفس المؤهل مع خبرة بالأعمال المكتبية مدة لا تقل عن ثمان عشرة سنة .

الدرجة السادسة

تعمل هذه الدرجة فئات الوظائف الآتية :

١ — فئة وظائف رئيس فنيين ثان :

(١) مستوى الواجبات والمسئوليات :

القيام تحت الاشراف المباشر مع ممارسة قدر متوسط من حرية التصرف بأعمال فنية ذات صعوبة ومسئولية فوق المتوسط تتضمن الاشراف على عدد من الاقسام المتوسطة التي تزاوُل أعمالا حرفية من أعمال وظائف الفئات الأدنى أو على قسم كبير يعادلها في حجم العمل ومستواه أو الاشراف على عدد محدود من الوحدات الصغيرة التي تزاوُل أعمالا فنية من أعمال وظائف الفئات الأدنى أو على قسم يعادلها في حجم العمل ومستواه أو التفتيش على أعمال شاغلي الوظائف في هذه الفئات .

(ب) مطالب التأهيل:

مؤهل دراسي بين المتوسط والعالي مناسب لنوع العمل أو تدريب مهني معادل مع مزاولة

العمل في وظائف فنية أولى مدة لا تقل عن ثلاث سنوات أو نفس المؤهل مع خبرة بالأعمال الفنية مدة لا تقل عن تسع سنوات .

أو مؤهل دراسي متوسط مناسب لنوع العمل أو تدريب مهني معادل مع مواصلة العمل في وظائف فنية أولى مدة لا تقل عن ثلاث سنوات . أو نفس المؤهل مع خبرة بالأعمال الفنية مدة لا تقل عن خمس عشرة سنة .

أو مؤهل دراسي أقل من المتوسط مناسب لنوع العمل أو تدريب مهني معادل مع مواصلة العمل في وظائف فنية أولى مدة لا تقل عن ثلاث سنوات . أو نفس المؤهل مع خبرة بالأعمال الفنية مدة لا تقل عن إحدى وعشرين سنة .

٢ - فئة وظائف أخصائي ثالث .

(أ) مستوى الواجبات والمسئوليات :

القيام تحت الإشراف المباشر مع ممارسة قدر قليل من حرية التصرف بأعمال تخصصية ذات صعوبة ومسئولية أقل من المتوسط ، وتتميز هذه الأعمال بالسهولة والتنوع .

وقد تتضمن هذه الأعمال الإشراف على عدد محدود من الوحدات الصغيرة التي تزاو أعمالاً فنية من أعمال وظائف الفئات الأدنى أو على قسم يعادلها في حجم العمل ومستواه .

(ب) مطالب التأهيل :

مؤهل دراسي تخصصي عال من إحدى الجامعات العربية أو المعاهد العليا أو ما يعادلها مع مواصلة العمل في وظائف فئة أخصائي رابع مدة لا تقل عن ثلاث سنوات أو نفس المؤهل مع خبرة بالأعمال التخصصية مدة لا تقل عن خمس سنوات .

أو مؤهل دراسي بين المتوسط والعالي مع مواصلة العمل في وظائف فئة أخصائي رابع أو فني أول مدة لا تقل عن ثلاث سنوات . أو نفس المؤهل مع خبرة بالأعمال التخصصية أو الفنية مدة لا تقل عن تسع سنوات .

٣ - فئة وظائف إدارى ثالث :

(١) مستوى الواجبات والمسئوليات :

القيام تحت الإشراف المباشر مع ممارسة قدر قليل من حرية التصرف بأعمال تنظيمية وإدارية ذات صعوبة ومسئولية أقل من المتوسط وتتميز هذه الأعمال بالسهولة والتنوع .

وقد تتضمن هذه الأعمال الإشراف على عدد محدود من الوحدات الصغيرة التي تزاو أعمالا مكتبية من أعمال وظائف الفئات الأدنى أو على قسم يعادلها في حجم العمل ومستواه أو التفتيش على أعمال شاغلي الوظائف في هذه الفئات .

(ب) مطالب التأهيل :

مؤهل دراسى عال من إحدى الجامعات العربية أو المعاهد العليا أو ما يعادلها مع مزاولة العمل في وظائف فئة إدارى رابع مدة لا تقل عن ثلاث سنوات أو نفس المؤهل مع خبرة بالأعمال التنظيمية والإدارية مدة لا تقل عن خمس سنوات .

أو مؤهل دراسى بين المتوسط والعالى مع مزاولة العمل في وظائف فئة إدارى رابع أو كاتب أول مدة لا تقل عن ثلاث سنوات أو نفس المؤهل مع خبرة بالأعمال التنظيمية والإدارية أو المكتبية مدة لا تقل عن تسع سنوات .

أو مؤهل دراسى متوسط مع مزاولة العمل في وظائف فئة إدارى رابع أو كاتب أول مدة لا تقل عن ثلاث سنوات أو نفس المؤهل مع خبرة بالأعمال التنظيمية والإدارية أو المكتبية مدة لا تقل عن خمس عشرة سنة .

٤ - فئة وظائف رئيس كتاب ثان :

(١) مستوى الواجبات والمسئوليات :

القيام تحت الإشراف المباشر مع ممارسة قدر متوسط من حرية التصرف بأعمال مكتبية ذات صعوبة ومسئولية فوق المتوسط تتضمن الإشراف على عدد محدود من الوحدات الصغيرة التي تزاو أعمالا مكتبية من مجالات العمل في وظائف الفئات الأدنى أو على قسم يعادلها في حجم العمل ومستواه .

(ب) مطالب التأهيل :

مؤهل دراسي بين المتوسط والعالي مع مواولة العمل في وظائف فئة كاتب أول مدة لا تقل عن ثلاث سنوات أو نفس المؤهل مع خبرة بالأعمال المكتتية مدة لا تقل عن تسع سنوات .

أو مؤهل دراسي متوسط مع مواولة العمل في وظائف فئة كاتب أول مدة لا تقل عن ثلاث سنوات أو نفس . المؤهل مع خبرة بالأعمال المكتتية مدة لا تقل عن خمس عشرة سنة .

أو مؤهل دراسي أقل من المتوسط مع مواولة العمل في وظائف فئة كاتب أول مدة لا تقل عن ثلاث سنوات أو نفس المؤهل مع خبرة بالأعمال المكتتية مدة لا تقل عن إحدى وعشرين سنة .

الدرجة الخامسة

تشمل هذه الدرجة فئات الوظائف الآتية .

١ — فئة وظائف رئيس فنيين أول :(١) مستوى الواجبات والمسؤوليات :

القيام تحت الإشراف العام مع ممارسة قدر فوق المتوسط من حرية التصرف بأعمال فنية ذات صعوبة ومسؤولية كبيرة تتضمن الإشراف على عدد من الأقسام الكبيرة التي تزاوّل أعمالاً حرفية من مجالات العمل في وظائف الفئات الأدنى أو على إدارة تتعادل معها في حجم العمل ومستواه .

وقد تتضمن هذه الأعمال الإشراف على عدد من الأقسام المتوسطة التي تزاوّل أعمالاً فنية من مجالات العمل في وظائف الفئات الأدنى أو على قسم كبير يعادلها في حجم العمل ومستواه أو التفتيش على أعمال شاغلي الوظائف في هذه الفئات .

(ب) مطالب التأهيل :

مؤهل دراسي بين المتوسط والعالي مناسب لنوع العمل أو تدريب مهو يعادل مع مواولة

العمل في وظائف فئة رئيس فنيين ثان مدة لا تقل عن ثلاث سنوات ، أو نفس المؤهل مع خبرة بالأعمال الفنية مدة لا تقل عن اثنتى عشرة سنة .

أو مؤهل دراسى ، تتواءم مع مناسب لنوع العمل أو تدريب مهنى معادل مع مواصلة العمل في وظائف فئة رئيس فنيين ثان مدة لا تقل عن ثلاث سنوات أو نفس المؤهل مع خبرة بالأعمال الفنية مدة لا تقل عن ثمانى عشر سنة .

أو مؤهل دراسى أقل من المتوسط مناسب لنوع العمل أو تدريب مهنى معادل مع مواصلة العمل في وظائف فئة رئيس فنيين ثان مدة لا تقل عن ثلاث سنوات ، أو نفس المؤهل مع خبرة بالأعمال الفنية مدة لا تقل عن أربع وعشرين سنة .

٢ - فئة وظائف أخصائى ثان :

(أ) مستوى الواجبات والمسئوليات :

القيام تحت الإشراف المباشر مع ممارسة قدر أقل من المتوسط من حرية التصرف بأعمال تخصصية ذات صعوبة ومسئولية متوسطة وتتميز هذه الأعمال بالصعوبة وعدم التنوع .

وقد تتضمن هذه الأعمال الإشراف على وحدة صغيرة تزاوّل أعمالاً تخصصية من أعمال وظائف الفئات الأدنى أو التفتيش على أعمال شاغلى الوظائف في هذه الفئات .

وقد تتضمن هذه الأعمال أيضاً الإشراف على عدد محدود من الأقسام المتوسطة التى تزاوّل أعمالاً فنية من أعمال وظائف الفئات الأدنى أو على قسم كبير يعادلها فى حجم العمل ومستواه ، أو التفتيش على أعمال شاغلى الوظائف فى هذه الفئات .

(ب) مطالب التأهيل :

مؤهل دراسى تخصصى عال من إحدى الجامعات العربية أو المعاهد العليا أو ما يعادلها مع مواصلة العمل في وظائف فئة أخصائى ثالث مدة لا تقل عن ثلاث سنوات ، أو نفس المؤهل مع خبرة بالأعمال التخصصية مدة لا تقل عن ثمان سنوات .

أو مؤهل دراسى بين المتوسط والعالى أو تدريب مهنى معادل مع مواصلة العمل في وظائف فئة أخصائى ثالث أو رئيس فنيين ثان مدة لا تقل عن ثلاث سنوات ، أو نفس المؤهل مع خبرة بالأعمال التخصصية أو الفنية مدة لا تقل عن اثنتى عشرة سنة .

٣ — فئة وظائف إدارى ثان :

(١) مستوى الواجبات والمسئوليات :

القيام تحت الإشراف المباشر مع ممارسة قدر أقل من المتوسط من حرية التصرف بأعمال تنظيمية وإدارية ذات صعوبة ومسئولية متوسطة وتتميز هذه الأعمال بالصعوبة وعدم التنوع . وقد تتضمن هذه الأعمال الإشراف على وحدة صغيرة تزاوّل أعمالا تنظيمية وإدارية من عمال وظائف الفئات الأدنى أو التفتيش على أعمال شاغلي الوظائف في هذه الفئات .

وقد تتضمن هذه الأهمال أيضا الإشراف على عدد محدود من الأقسام المتوسطة التي تزاوّل أعمالا مكتبية من أعمال وظائف الفئات الأدنى أو على قسم كبير يعادلها في حجم العمل ومستواه أو التفتيش على أعمال شاغلي الوظائف في هذه الفئات .

(ب) مطالب التأهيل :

مؤهل دراسى عال من إحدى الجامعات العربية أو المعاهد العليا أو ما يعادلها مع مزاولة العمل في وظائف فئة إدارى ثالث مدة لا تقل عن ثلاث سنوات . أو نفس المؤهل مع خبرة بالأعمال التنظيمية والإدارية مدة لا تقل عن ثمانى سنوات .

أو مؤهل دراسى بين المتوسط والعالى مع مزاولة العمل في وظائف فئة إدارى ثالث أو رئيس كتاب ثان مدة لا تقل عن ثلاث سنوات . أو نفس المؤهل مع خبرة بالأعمال التنظيمية والإدارية أو المكتبية مدة لا تقل عن اثنتى عشرة سنة .

أو مؤهل دراسى متوسط مع مزاولة العمل في وظائف فئة إدارى ثالث أو رئيس كتاب ثان مدة لا تقل عن ثلاث سنوات أو نفس المؤهل مع خبرة بالأعمال التنظيمية والإدارية أو المكتبية مدة لا تقل عن ثمانى عشرة سنة .

٤ — فئة وظائف رئيس كتاب أول :

(١) مستوى الواجبات والمسئوليات :

القيام تحت الإشراف العام مع ممارسة قدر فوق المتوسط من حرية التصرف بأعمال مكتبية ذات صعوبة ومسئولية كبيرة تتضمن الإشراف على عدد محدود من الأقسام المتوسطة التي

تداول أعمالا مكتتبية من مجالات العمل فى وظائف الفئات الأدنى أو على قسم كبير يعادلها فى حجم العمل ومستواه .

(ب) مطالب التأهيل :

مؤهل دراسى بن المتوسط والعالى مع مزاولة العمل فى وظائف فئة رئيس كتاب ثان مدة لا تقل عن ثلاث سنوات . لنفس المؤهل مع خبرة بالأعمال المكتتبية مدة لا تقل عن اثنتى عشرة سنة .

أو مؤهل دراسى متوسط مع مزاولة العمل فى وظائف فئة رئيس كتاب ثان مدة لا تقل عن ثلاث سنوات أو نفس المؤهل مع خبرة بالأعمال المكتتبية مدة لا تقل عن اثنى عشرة سنة .

أو مؤهل دراسى أقل من المتوسط مع مزاولة العمل فى وظائف فئة رئيس كتاب ثان مدة لا تقل عن ثلاث سنوات أو نفس المؤهل مع خبرة بالأعمال المكتتبية مدة لا تقل عن أربع وعشرين سنة .

الدرجة الرابعة

تشمل هذه الدرجة فئات الوظائف الآتية :

١ - فئة وظائف أخصائى أول :

(١) مستوى الواجبات والمسئوليات:

القيام تحت الإشراف العام مع ممارسة قدر متوسط من حرية التصرف بأعمال تخصصية ذات صعوبة ومستوىة فوق المتوسط وتميز هذه الأعمال بالصعوبة والتنوع .

وقد تتضمن هذه الأعمال الإشراف على عدد محدود من الوحدات الصغيرة التى تداول أعمالا تخصصية من أعمال وظائف الفئات الأدنى أو على قسم يعادلها فى حجم العمل ومستواه .

وقد تتضمن هذه الأعمال أيضا التفيتش على أعمال شاغلى الوظائف فى الفئات الأدنى .

(ب) مطالب التأهيل :

مؤهل دراسى تخصصى عال من إحدى الجامعات العربية أو المعاهد العليا أو ما يعادلها مع

مزاولة العمل في وظائف فئة أخصائي ثان مدة لا تقل عن سنتين . أو نفس المؤهل مع خبرة بالأعمال التخصصية مدة لا تقل عن عشر سنوات .

أو مؤهل دراسي بين المتوسط والعالي مع مزاولة العمل في وظائف فئة أخصائي ثان أو رئيس فنيين أول مدة لا تقل عن سنتين . أو نفس المؤهل مع خبرة بالأعمال التخصصية والفنية مدة لا تقل عن أربع عشرة سنة .

أو مؤهل دراسي متوسط مع مزاولة العمل في وظائف فئة رئيس فنيين أول مدة لا تقل عن سنتين أو نفس المؤهل مع خبرة بالأعمال الفنية مدة لا تقل عن عشرين سنة .

٢ - فئة وظائف إداري أول :

(أ) مستوى الواجبات والمسئوليات :

القيام تحت الإشراف العام مع ممارسة قدر متوسط من حرية التصرف بأعمال تنظيمية وإدارية ذات صعوبة ومسئولية فوق المتوسط وتميز هذه الأعمال بالصعوبة والتنوع .

وقد تتضمن هذه الأعمال الإشراف على عدد محدود من الوحدات الصغيرة التي تزاوُل أعمالا تنظيمية وإدارية من أعمال وظائف الفئات الأدنى أو على قسم يعادلها في حجم العمل ومستواه . وقد تتضمن هذه الأعمال أيضا التفتيش على أعمال شاغلي الوظائف في الفئات الأدنى .

(ب) مطالب التأهيل :

مؤهل دراسي عال من إحدى الجامعات العربية أو المعاهد العليا أو ما يعادلها مع مزاولة العمل في وظائف فئة إداري ثان مدة لا تقل عن سنتين . أو نفس المؤهل مع خبرة بالأعمال التنظيمية والإدارية مدة لا تقل عن عشر سنوات .

أو مؤهل دراسي بين المتوسط والعالي مع مزاولة العمل في وظائف فئة إداري ثان أو رئيس كتاب أول مدة لا تقل عن سنتين . أو نفس المؤهل مع خبرة بالأعمال التنظيمية والإدارية أو المكتبية مدة لا تقل عن أربع عشرة سنة .

أو مؤهل دراسي متوسط مع مزاولة العمل في وظائف فئة إداري ثان أو رئيس كتاب أول مدة لا تقل عن سنتين . أو نفس المؤهل مع خبرة بالأعمال التنظيمية والإدارية أو المكتبية مدة لا تقل عن عشرين سنة .

الدرجة الثالثة

تشمل هذه الدرجة فئات الوظائف الآتية :

١ — فئة وظائف كبير أخصائيين ثان:

(١) مستوى الواجبات والمسئوليات :

القيام تحت الإشراف العام مع ممارسة قدر فوق المتوسط مع حرية التصرف بأعمال تخصصية ذات صعوبة ومسئولية كبيرة تتضمن الإشراف على عدد محدود من الأقسام المتوسطة التي تؤول أعمالا تخصصية من أعمال وظائف الفئات الأدنى أو على قسم كبير يعادلها في حجم العمل ومستواه .

وقد تتضمن هذه الأعمال الإشراف على قسم متوسط يقرم بالتفويض عن أعمال شائلي الوظائف في الفئات الأدنى .

وقد تتضمن هذه الأعمال أيضا القيام بأعمال البحوث أو الإشراف على قسم صغير يقرم بهذه الأعمال .

(ب) مطالب التأهيل :

مؤهل دراسي تخصصي عال من إحدى الجامعات العربية أو المعاهد العليا أو ما يعادلها مع مزاولة العمل في وظائف فئة أخصائي أول مدة لا تقل عن سنة واحدة أو نفس المؤهل مع خبرة بالأعمال التخصصية مدة لا تقل عن إحدى عشرة سنة .

أو مؤهل دراسي بين المتوسط والعالي مع مزاولة العمل في وظائف فئة أخصائي أول مدة لا تقل عن سنة واحدة أو نفس المؤهل مع خبرة بالأعمال التخصصية والفنية مدة لا تقل عن خمس عشرة سنة .

أو مؤهل دراسي متوسط مع مزاولة العمل في وظائف فئة أخصائي أول مدة لا تقل عن سنة واحدة . أو نفس المؤهل مع خبرة بالأعمال التخصصية والفنية مدة لا تقل عن إحدى عشرين سنة .

٢ — فئة وظائف كبير إداريين ثان :

(١) مستوى الواجبات والمسئوليات :

القيام تحت الإشراف العام مع ممارسة قدر فوق المتوسط من حرية التصرف بأعمال تنظيمية

وإدارية ذات صعوبة ومسئولية كبيرة تتضمن الإشراف على عدد محدود من الأقسام المترسطة التي تزاوُل أعمالاً تنظيمية وإدارية من أعمال وظائف الفئات الأدنى أو على قسم كبير يعادلها في حجم العمل ومستواه .

وقد تتضمن هذه الأعمال الإشراف على قسم متوسط يقوم بالتفتيش على أعمال شاغلي الوظائف في الفئات الأدنى وقد تتضمن أيضاً القيام بأعمال البحوث والإشراف على قسم صغير يقوم بهذه الأعمال .

(ب) مطالب التأهيل :

مؤهل دراسي عال من إحدى الجامعات العربية أو المعاهد العليا أو ما يعادلها مع مواصلة العمل في وظائف فئة إداري أول مدة لا تقل عن سنة واحدة . أو نفس المؤهل مع خبرة بالأعمال التنظيمية والإدارية مدة لا تقل عن إحدى عشرة سنة .

أو مؤهل دراسي بين المتوسط والعالي مع مواصلة العمل في وظائف فئة إداري أول مدة لا تقل عن سنة واحدة . أو نفس المؤهل مع خبرة بالأعمال التنظيمية والإدارية والمكتبية مدة لا تقل عن خمس عشرة سنة .

أو مؤهل دراسي متوسط مع مواصلة العمل في وظائف فئة إداري أول مدة لا تقل عن سنة واحدة . أو نفس المؤهل مع خبرة بالأعمال التنظيمية والإدارية والمكتبية مدة لا تقل عن إحدى وعشرين سنة .

الدرجة الثانية

تشمل هذه الدرجة فئات الوظائف الآتية :

١. — فئة وظائف كبير أخصائيين أول :

(١) مستوى الواجبات والمسئوليات :

القيام تحت التوجيه العام مع ممارسة قدر كبير من حرية التصرف بأعمال تخصصية ذات صعوبة ومسئولية كبيرة جداً تتضمن الاشتراك في تخطيط المشروعات وإعداد برامج العمل في مجال تخصصي من المجالات العلمية أو المهنية أو الإشراف على عدد من الأقسام الكبيرة التي تزاوُل أعمالاً تخصصية وفنية من أعمال وظائف الفئات الأدنى أو على إدارة رئيسية تعادل معها في حجم العمل ومستواه .

وقد تتضمن هذه الأعمال الإشراف على قسم كبير يقوم بالتفتيش على أعمال شاغلي الوظائف في الفئات الأدنى .

وقد تتضمن هذه الأعمال أيضاً القيام بأعمال البحوث أو الإشراف على قسم كبير يقوم بهذه الأعمال .

(ب) مطالب التأهيل :

مؤهل دراسي تخصصي عال من إحدى الجامعات العربية أو المعاهد العليا أو ما يعادلها مع مراولة العمل في وظائف فئة كبير أخصائيين ثان مدة لا تقل عن سنة واحدة . أو نفس المؤهل مع خبرة بالأعمال التخصصية مدة لا تقل عن اثني عشرة سنة . أو مؤهل دراسي بين المتوسط والعالي مع مراولة العمل في وظائف فئة كبير أخصائيين ثان مدة لا تقل عن ستة واحدة . أو نفس المؤهل مع خبرة بالأعمال التخصصية والفنية مدة لا تقل عن ست عشرة سنة .

أو مؤهل دراسي متوسط مع مراولة العمل في وظائف فئة كبير أخصائيين ثان مدة لا تقل عن سنة واحدة أو نفس المؤهل مع خبرة بالأعمال التخصصية والفنية مدة لا تقل عن اثنتين وعشرين سنة .

٢ - فئة وظائف كبيرة إداريين أول :

(١) مستوى الواجبات والمسؤوليات :

القيام تحت التوجيه العام مع ممارسة قدر كبير من حرية التصرف بأعمال تنظيمية وإدارية ذات صعوبة ومسئولية كبيرة جدا تتضمن الاشتراك في تخطيط المشروعات والاشتراك في وضع البرامج التنفيذية لها وذلك في مجال أو أكثر من المجالات التنظيمية والإدارية أو الإشراف على عدد من الأقسام الكبيرة التي تزاوُل أعمالا تنظيمية وإدارية ومسكنية من أعمال وظائف الفئات الأدنى أو الإشراف على إدارة رئيسية تتعادل معها في حجم العمل ومستواه .

وقد تتضمن هذه الأعمال الإشراف على قسم كبير يقوم بالتفتيش على أعمال شاغلي الوظائف في الفئات الأدنى .

وقد تتضمن هذه الأعمال أيضا القيام بأعمال البحوث أو الإشراف على قسم كبير يقوم بهذه الأعمال .

(ب) مطالب التأهيل :

مؤهل دراسي عال من إحدى الجامعات العربية أو المعاهد العليا أو ما يعادلها مع مواصلة العمل في وظائف فئة كبير إداريين ثان مدة لا تقل عن ستة واحدة . أو نفس المؤهل مع خبرة بالأعمال التنظيمية والإدارية مدة لا تقل عن سنة واحدة أو نفس المؤهل مع خبرة بالأعمال التنظيمية والإدارية مدة لا تقل عن اثني عشرة سنة .

أو مؤهل دراسي بين المتوسط والعالي مع مواصلة العمل في وظائف فئة كبير إداريين ثان مدة لا تقل عن سنة واحدة أو نفس المؤهل مع خبرة بالأعمال التنظيمية والإدارية والمكتبية مدة لا تقل عن سبع عشرة سنة .

أو مؤهل دراسي متوسط مع مواصلة العمل في وظائف فئة كبير إداريين ثان مدة لا تقل عن سنة واحدة أو نفس المؤهل مع خبرة بالأعمال التنظيمية والإدارية والمكتبية مدة لا تقل عن اثني عشر سنة .

الدرجة الأولى

تشمل هذه الدرجة فئة وظائف مدير عام :

(١) مستوى الراجبات والمسئوليات :

القيام تحت التوجيه الإداري العام مع ممارسة قدر كبير من حرية التصرف بأعمال بالغة الصعوبة والمسئولية تتضمن الاشتراك في رسم السياسة العامة وتخطيط المشروعات ووضع البرامج التنفيذية لها في مجال من المجالات التخصصية أو التنظيمية والإدارية ، أو الإشراف على تنفيذ هذه البرامج في نطاق كبير يضم عددا من الإدارات الرئيسية .

وقد تتضمن بعض وظائف هذه الفئة القيام بأعمال استشارية أو الإشراف على عدد من الأقسام الكبيرة التي تزاوِل أعمال البحوث أو على إدارة رئيسية تعادلها في حجم العمل ومستواه . وقد تتضمن هذه الأعمال الإشراف على عدد من الأقسام الكبيرة التي تقوم بالتفتيش على الأعمال في المجالات التخصصية أو التنظيمية والإدارية والمكتبية أو على إدارة رئيسية تعادل معها في حجم العمل ومستواه .

(ب) مطالب التأهيل :

معارف وخبرات نوعية شاملة وقدرات إدارية فائقة تكتسب من مؤهل دراسي مناسب مع خبرات عملية واسعة بمجال العمل .

جدول ترتيب الوظائف حسب أوضاعها ومستوياتها في المرحلة التمهيدية

مجموعة الوظائف العامة					الدرجة
المجموعة التمهيدية لوظائف	المجموعة التمهيدية لوظائف	المجموعة التمهيدية لوظائف	مجموعة	مجموعة	
المجموعة التمهيدية لوظائف	المجموعة التمهيدية لوظائف	المجموعة التمهيدية لوظائف	الموظف المتخصص	الموظف الفني	
وظائف الخدمات العامة	وظائف المكتبية	وظائف التنظيم والإدارة	مدير عام		١
		مدير عام	مدير عام		٢
		مدير عام	مدير عام		٣
		مدير عام	مدير عام		٤
		مدير عام	مدير عام		٥
		مدير عام	مدير عام		٦
		مدير عام	مدير عام		٧
		مدير عام	مدير عام		٨
		مدير عام	مدير عام		٩
		مدير عام	مدير عام		١٠
		مدير عام	مدير عام		١١
		مدير عام	مدير عام		١٢

المرجحات المتعارضة وروايل وزارة صحة وظائفها بمقتضى القرار الجمهوري الصادر بضمها .

المجلد الأول

الأول : ١٩٢١ - ٣٠

الثاني : ١٩٣٦ - ٠

أسكل من المدنى ؛ والمرأ

والتجارى

الثالث : ١٩٤١ - ٠

لكل من المدنى ، والم

أجرة البريد ١٠ قروش ، وة

أولا - الرسائل الخاصة بته

المحامى ٥١ ش ومسا

ثانياً - الاشتراكات :

لغير المحامى والطلبة

للمحامى تحت التمرى

لطلبة كلية الحقوق

ثالثاً - عن العدد الواحد

١ - السنوات

٢ - السنوات

٣ - السنة الثا

سيادة القىب رقم ١

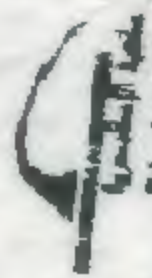
النقابة والنادى

غرفة المحامى بم

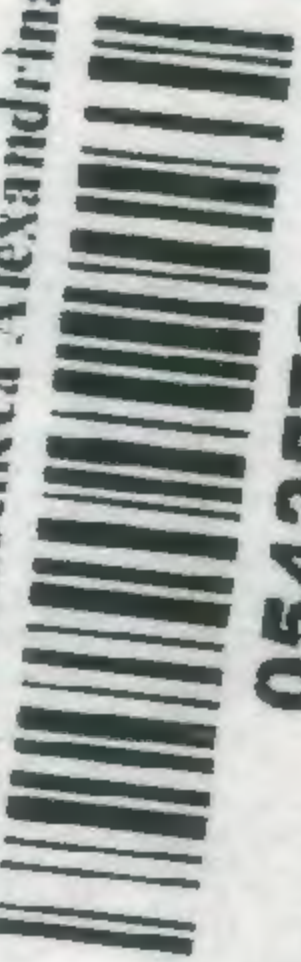
غرفة المحامى بم

غرفة المحامى بم

غرفة المحامى بم



Bibliotheca Alexandrina



0542573